

الذُّرُّ الْمَصُونُ

فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ

تأليف

أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْمَعْرُوفِ بِالسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء التاسع

دار الفقه
دمشق

سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْ يُتْرَكُوا﴾: سَدَّ مَسَدَ مَفْعُولِي حَيْبٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَمَسَدٌ أَحَدُهُمَا عِنْدَ الْأَخْفَشِ.

قوله: «أَنْ يَقُولُوا» فِيهِ أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «أَنْ يُتْرَكُوا»، أَبَدَلْ مُصَدِّراً مُؤَوَّلاً مِنْ مِثْلِهِ. الثَّانِي: أَنَّهَا عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ وَهُوَ الْبَاءُ، أَوِ الْلَامُ، أَي: بِأَنْ يَقُولُوا، أَوْ لَأَنْ يَقُولُوا. قَالَ ابْنُ عَطِيَّة^(١) وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «وَإِذَا قُدِّرَتْ الْبَاءُ كَانَ حَالاً». قَالَ ابْنُ عَطِيَّة^(٣): «وَالْمَعْنَى فِي الْبَاءِ وَاللَامِ مُخْتَلَفٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي الْبَاءِ كَمَا تَقُولُ: «تَرَكْتُ زَيْدًا بِحَالِهِ» / وَهِيَ فِي اللَّامِ بِمَعْنَى مِنْ أَجْلِ [٧٠٧/أ] أَي: أَحْبَبُوا أَنْ يُتْرَكُوا لِمَا نَهَمَ عِلَّةً لِلتَّرِكِ» أَنْتَهَى. وَهَذَا تَفْسِيرٌ مُعْنَى، وَلَوْ فَسَّرَ الْإِعْرَابَ لَقَالَ: أَحْسَبَانُهُمُ التَّرِكَ لِأَجْلِ تَلْفُظِهِمُ بِالْإِيمَانِ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيْنَ الْكَلَامُ الدَّالُّ عَلَى الْمَضْمُونِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْحُسْبَانُ؟ قُلْتَ: هُوَ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا: آمَنَّا، وَهُمْ

(١) المحرر ١٢/٢٠٠.

(٢) الإملاء ١٨١/٢.

(٣) المحرر ١٢/٢٠٠.

(٤) الكشف ١٩٥/٣.

لا يُقْتَنُونَ». وذلك أن تقديره: أَحْسِبُوا تَرْكَهُمْ غير مفتونين لقولهم: آمناً، فالترك أول مفعولي «حَسِب» و «لقولهم آمناً» هو الخبر. وأما غير مفتونين فتسمية الترك؛ لأنه من الترك الذي هو بمعنى التصيير، كقوله^(١):

٣٦٣٣- فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يَنْشُنُهُ

.....
ألا ترى أنك قبل المجيء بالحُسبان تَقْدِرُ أن تقول: تَرْكَهُمْ غير مفتونين لقولهم: آمناً على [تقدير]^(٢): حاصل ومستقر قبل اللام. فإن قلت: «أن يَقُولُوا» هو علة تَرْكَهُمْ غير مفتونين، فكيف يَصِحُّ أن يقع خبر مبتدأ؟ قلت: كما تقول: خروجه لمخافة الشرّ وضربه للتأديب، وقد كان التأديب والمخافة في قولك: خَرَجْتُ مخافة الشرّ وضربته تأديباً تعليلين. وتقول أيضاً: حَسِبْتُ خروجه لمخافة الشرّ، وظننت ضربه للتأديب، فتجعلهما مفعولين كما جعلتهما مبتدأ وخبراً.

قال الشيخ^(٣) بعد هذا كله: «وهو كلام فيه اضطراب؛ ذكر أولاً أن تقديره غير مفتونين تسمية، يعني أنه حال لأنه سَبَكَ ذلك من قوله «وهم لا يُقْتَنُونَ» وهي جملة حالية، ثم ذكر أن «يتركوا» هنا من الترك الذي هو تصيير. ولا يَصِحُّ؛ لأنّ مفعول «صير» الثاني لا يَسْتَقِيمُ أن يكون «لقولهم»؛ إذا يصير التقدير: أن يُصَيِّرُوا

(١) البيت لعنزة وعجزة.

ما بين قُلَّةِ رَأْسِهِ وَالْمِعْصَمِ

وهو في ديوانه ٢١٠، وشرح القصائد السبع ٣٤٧. والجَزَر: جمع جَزَرَة وهي الشاة والناقة تُذْبَح أي صار للسباع جَزَرَة أي: لحمًا. وينشئه: يأكلنه. وقلة رأسه: أعلى رأسه. والمعصم: موضع السوار.

(٢) من الكشف.

(٣) البحر ١٣٩/٧.

لقولهم وهم لا يُفْتَنُونَ، وهذا كلامٌ لا يَصِحُّ. وأما ما مثله به من البيت فإنه يَصِحُّ أن يكون «جَزَرَ السَّبَاع» مفعولاً ثانياً لـ تَرَكَ بمعنى صَيَّرَ، بخلاف ما قَدَّرَ في الآية. وأما تقديره تَرَكَهُمْ غيرَ مفتونين لقولهم [أَمَّا] ^(١) على تقديرِ حاصلٍ ومستقرٍ قبل اللام فلا يَصِحُّ إذا كان تركهم بمعنى تصييرهم، وكان غيرَ مفتونين حالاً؛ إذ لا يَنْعَقِدُ مِنْ تَرَكَهُمْ بمعنى تصييرهم وَتَقُولُهُمْ مبتدأ وخبرٌ، لا احتياجَ تَرَكَهُمْ بمعنى تصييرهم إلى مفعولٍ ثانٍ لأنَّ غيرَ مفتونين عنده حالٌ لا مفعولٌ ثانٍ. وأما قوله: فإن قلت: أن يقولوا إلى آخره فيحتاج إلى فضلٍ فهُم: وذلك أن قوله: «أن يقولوا» هو علةٌ تَرَكَهُمْ فليس كذلك؛ لأنه لو كان علةً له لكان به متعلقاً كما يتعلَّقُ بالفعل، ولكنه علةٌ للخبر المحذوف الذي هو مستقرٌ أو كائن، والخبرُ غيرُ المبتدأ، ولو كان «لقولهم» علةً للترك لكان مِنْ تمامه فكان يحتاج إلى خبرٍ. وأما قوله كما تقول: خروجه لمخافة الشرف «لمخافة» ليس علةً للخروج بل للخبر المحذوف الذي هو مستقرٌ أو كائن» انتهى.

قلت: وهذا الذي ذكره الشيخُ كلُّه جوابه: أن الزمخشري إنما نظر إلى جانب المعنى، وكلامه عليه صحيحٌ. وأما قوله: ليس علةً للخروج ونحو ذلك يعني في اللفظ. وأما في المعنى فهو علةٌ له قطعاً، ولولا خَوْفُ الخروج عن المقصود ^(٢).

آ. (٣) قوله: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾: العامةُ على فتح الياء مضارعٌ «عَلِمَ» المتعدية لواحد. كذا قالوا. وفيه إشكالٌ تقدَّم غيرَ مرة: وهو أنها إذا تَعَدَّتْ لمفعولٍ كانت بمعنى عَرَفَ. وهذا المعنى لا يجوزُ إسنادُه إلى الباري تعالى؛ لأنه يَسْتَدْعِي سَبْقَ جهلٍ؛ ولأنه يتعلَّقُ بالذاتِ فقط دون ما هي عليه من الأحوال.

(١) من البحر.

(٢) أي: لتابعت الردُّ عليه.

وقرأ^(١) علي وجعفر بن محمد بضم الياء، مضارع أعلم. ويحتمل أن يكون من علم بمعنى عَرَفَ، فلما جيءَ بهمزة النقل أكَسَبَتْهَا مفعولاً آخر فحذِفَ. ثم هذا المفعول يُحتمل أن يكون هو الأول أي: لِيُعْلَمَنَّ اللَّهُ النَّاسَ الصَّادِقِينَ، وَلِيُعْلَمَنَّهم الكاذِبِينَ، أي: بشهرة يُعَرَفُ بها هؤلاء من هؤلاء. وأن يكون الثاني أي: لِيُعْلَمَنَّ هؤلاء منازلهم، وهؤلاء منازلهم في الآخرة. ويُحتمل أن يكون من العلامة وهي السَّيمياء، فلا يتعدَّى إلا لواحد. أي: لنجعلنَّ لهم علامة يُعرفون بها. وقرأ الزهريُّ الأولى كالمشهورة، والثانية كالشاذة.

آ. (٤) قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ﴾: «أم» هذه منقطعة فتتقدَّرُ بـ بل والهمزة عند الجمهور، والإضرابُ انتقَالُ لا إبطال. وقال ابنُ عطية^(٢): «أم» معادلةٌ/ للآلف في قوله «أَحْسِبَ»، وكأنه عَزَّ وَجَلَّ قرَّرَ الفريقين: قرر المؤمنين على [ظَنُّهم أَنهم]^(٣) لا يَفْتَنُّونَ، وقرَّرَ الكافرين أَنهم يَسْبِقُونَ عقابَ اللَّهِ. قال الشيخ^(٤): «لَيْسَتْ معادلةٌ^(٥)؛ إذ لو كانت كذلك لكانت متصلةً. ولا جائزُ أن تكون متصلةً لفقد شرطَيْن، أحدهما: أن ما بعدها ليس مفرداً^(٦)، ولا ما في قوته^(٧). والثاني: أنه لم يكن هنا ما يُجَابُ به من أحد شيئين أو أشياء.

وجَوَّزَ الزمخشريُّ^(٨) في «حَسِبَ» هذه أن تتعدَّى لاثنين، وجعل «أن» وما

(١) المحتسب ١٥٩/٢، والبحر ١٤٠/٧، والشواذ ١١٤.

(٢) المحرر ٢٠١/٧.

(٣) زيادة من المحرر.

(٤) البحر ١٤٠/٧.

(٥) أي للآلف في أحسب.

(٦) نحو: أزيد قائم أم عمرو.

(٧) نحو: أقام زيد أم قعدا.

(٨) الكشف ١٩٦/٣.

في حَيْزِهَا سَادَةً مَسْدُومًا كَقَوْلِهِ: «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ»^(١)، وَأَنْ تَعْدَى لَوَاحِدٍ عَلَى أَنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى «قَدَّرَ». إِلَّا أَنَّ التَّضْمِينَ لَا يُنْقَاسُ.

قوله: «سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ»: «سَاءَ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى بُسْ، فَتَكُونَ «مَا»: إِمَّا مُوصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي، وَ«يَحْكُمُونَ» صَلْتًا. وَهِيَ فَاعِلٌ «سَاءَ». وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحْذُوفٌ أَي: حُكْمُهُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» تَمْيِيزًا، وَ«يَحْكُمُونَ» صَفْتَهَا، وَالْفَاعِلُ مَضْمُرٌ يُقْسَرُ «مَا»، وَالْمَخْصُوصُ أَيْضًا مَحْذُوفٌ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» مُصَدَّرَةً، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ كَيْسَانَ^(٢). فَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ مَحْذُوفًا، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مَخْصُوصٌ بِالذَّمِّ أَي: سَاءَ حُكْمًا حُكْمُهُمْ. وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُ «مَا» إِذَا اتَّصَلَتْ بِـ «بُسْ» مُشْبَعًا فِي الْبَقَرَةِ^(٣). وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «سَاءَ» بِمَعْنَى قُبْحٍ، فَيَجُوزُ فِي «مَا» أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً، وَبِمَعْنَى الَّذِي، وَنَكْرَةً مُوصُوفَةً. وَجِيءَ بِـ «يَحْكُمُونَ» دُونَ حُكْمِهِ: إِمَّا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ هَذَا دَيْدَنُهُمْ، وَإِمَّا لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمَاضِي لِأَجْلِ الْفَاصِلَةِ.

آ. (٥) قوله: ﴿مَنْ كَانَ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ مُوصُولَةً، وَالْفَاءُ: لَشَبَهِهَا بِالشَّرْطِيَّةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِجَوَابٍ؛ لِأَنَّ أَجَلَ اللَّهِ آتٍ لَا مَحَالَةَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِشَرْطٍ، بَلِ الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ أَي: فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا، وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا، كَمَا قَدْ صَرَّحَ بِهِ^(٤).

(١) الآية ٢١٤ من البقرة.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢٠٢/١٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٠٧/١.

(٤) الآية ١١٠ من الكهف: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾.

آ. (٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء، والخبرُ جملةُ القسمِ المحذوفةُ وجوابُها، أي: واللَّهُ لَنُكَفِّرَنَّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ على الاشتغال أي: وَلَيُخْلَصَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ سيئاتهم.

قوله: «أحسنَ الذي كانوا يَعْمَلُونَ» قيل^(١): على حَذْفِ مضافٍ أي: ثوابِ أحسنٍ. والمرادُ بـ «أحسنَ» هنا مجردُ الوصفِ. قيل^(٢): لئلا يُلْزَمَ أَنْ يكونَ جزاؤهم بالحُسْنِ مسكوتاً عنه. وهذا ليس بشيء؛ لأنه من بابِ الأولى إذا جازاهم بالأحسنِ جازاهم بما دَوَّنَه فهو من التنبيهِ على الأدنى بالأعلى.

آ. (٨) قوله: ﴿حُسْنًا﴾: فيه أوجهٌ، أحدها، أنه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي إيصاءٌ حُسْنًا: إمّا على المبالغة، جُعِلَ نفسُ الحُسْنِ، وإمّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا حُسْنٍ. الثاني: أنه مفعولٌ به. قال ابنُ عطية^(٣): «وفي ذلك تجوُّزٌ. والأصلُ: ووَصَّيْنَا الإنسانَ بالحُسْنِ في فِعْلِهِ مع والدَيْهِ. ونظيرُ هذا قولُ الشاعر^(٤):

(١) وهو مذهب ابن عطية في المحرر ٢٠٣/١٢.
(٢) كان ابن عطية قد قدَّر المضاف المحذوف: «ثواب أحسن» فاعترضه أبو حيان بقوله: «وهذا التقدير لا يسوغُ لأنه يقتضي أن أولئك يجزون ثواب أحسن أعمالهم وأما ثواب حسنهما فمسكوت عنه وهم يجزون ثواب الأحسن والحسن إلا إن أخرجت أحسن عن بابها من التفضيل فتكون بمعنى حسن فإنه يسوغ ذلك».

(٣) المحرر ٢٠٤/١٢.

(٤) لم أهتم إلى قائله، وهو في المحرر ٢٠٤/١٢، وفيه «خافونا» والقرطبي ٣٢٩/١٣ وقدَّر البيت: يوصينا أن نفعل بها خيراً. وقدَّر الآية: ووَصَّيْنَا الإنسانَ أن يفعلَ حسنًا، فيقدَّر له فعلٌ.

٣٦٣٤- عَجِبْتُ مِنْ دَهْمَاءٍ إِذْ تَشْكُونَا
وَمِنْ أَبِي دَهْمَاءٍ إِذْ يُوصِينَا
خَيْراً بِنَا كَأَنَّا جَافُونَا

ومثله قول الحطيئة^(١):

٣٦٣٥- وَصَّيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْباً حُرّاً
بِالْكَلْبِ خَيْراً وَالْحَمَاقَةِ شَرّاً
وعلى هذا فيكون الأصل: وَصَّيْنَاهُ بِحُسْنٍ فِي أَمْرِ وَالِدَيْهِ ثُمَّ جَرَّ الْوَالِدَانِ
بِالْبَاءِ فَانْتَصَبَ «حُسْنًا»، وكذلك البيتان. والباء في الآية والبيتين في هذه الحالة
للظرفية.

الثالث: أَنَّ «بوالديه» هو المفعول الثاني، فينتصب «حُسْنًا» بإضمار فعلٍ
أَي: يَحْسُنُ حُسْنًا، فيكون مصدرًا مؤكدًا. كذا قيل. وفيه نظر؛ لأنَّ عاملَ
المؤكد لا يُحذف. الرابع: أَنَّهُ مفعولٌ به على التضمين أَي: أَلَزَمْنَاهُ حُسْنًا.
الخامس: أَنَّهُ على إسقاطِ الخافضِ أَي: بِحُسْنٍ. وعبرَ صاحب «التحريض» عن
ذلك بالقَطْع. السادس: أَنَّ بعضَ الكوفيين قَدَّرَهُ: وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ أَنْ يَفْعَلَ
بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا. وفيه حَذْفُ «أَنْ» وَصَلَتْهَا وَإِبْقَاءُ مَعْمُولِهَا. ولا يجوزُ عند
البصريين. السابع: أَنَّ التقديرَ: وَوَصَّيْنَاهُ بِإِيْتَاءِ وَالِدَيْهِ حُسْنًا. وفيه حَذْفُ
المصدرِ، وإِبْقَاءُ مَعْمُولِهِ. ولا يجوزُ. الثامن: أَنَّهُ منصوبٌ انتصابَ «زيداً» في
قَوْلِكَ لَمَنْ رَأَيْتَهُ مُتَهَيِّئًا لِلضَّرْبِ: زِيداً أَي: اضْرِبْ زِيداً. والتقديرُ هنا: أُولَهُمَا
حُسْنًا أَوْ أَفْعَلْ بِهِمَا حُسْنًا. قالهما الزمخشري^(٢).

(١) تقدم برقم ٢٥٨٦.

(٢) الكشف ١٩٧/٣ - ١٩٨.

وقرأ^(١) عيسى والجحدري / «حَسَنًا» بفتحتين، وهما لغتان كالبخل والبخل، وقد تقدّم ذلك أوائل البقرة^(٢).

آ. (٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوز فيه الرفع على الابتداء، والنصب على الاشتغال.

آ. (١٠) قوله: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾: العائمة على ضمّ اللام لئسند الفعل لضمير جماعة حملاً على معنى «مَنْ» بعد أن حُمِلَ على لفظها. ونقل أبو معاذ النحوي أنه قرئ^(٣) «لَيَقُولَنَّ» بالفتح جرّياً على مراعاة لفظها أيضاً. وقراءة العائمة أحسن لقوله «إِنَّا كُنَّا».

آ. (١٢) قوله: ﴿وَلَنَحْمِلَ﴾: أمر في معنى الخبر. وقرأ^(٤) الحسن وعيسى بكسر لام الأمر. وهولعة الحجاز. وقال الزمخشري^(٥): «وهذا قول صناديد قريش كانوا يقولون لَمَنْ آمَنَ منهم: لَا تُبْعَثْ نحن ولا أنتم، فإن عَسَى كان ذلك فإننا نَحْمِلُ». قال الشيخ^(٦): «هو تركيب أعجمي من جهة إدخال حرف الشرط على «عسى»، وهي جامدة، واستعمالها من غير اسم ولا خبر وإبلاؤها كان».

وقرأ العائمة «خَطَايَاكُمْ» جمع تكسير. وداود^(٧) بن أبي هند «مِنْ»

(١) القرطبي ٣٢٩/١٣، والبحر ١٤٢/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٦٦/١.

(٣) البحر ١٤٣/٧، والشواذ ١١٤.

(٤) الإتحاف ٣٤٨/٢، البحر ١٤٣/٧.

(٥) الكشف ١٩٩/٣.

(٦) البحر ١٤٣/٧.

(٧) البحر ١٤٤/٧، والشواذ ١١٤. وفيه داود بن هند، والمحرر ٢٠٦/١٢. وداود =

– العنكبوت –

خَطِئَاتِهِمْ» جمع سلامة. وعنه أيضاً «خَطِئَتِهِمْ» بالتوحيد، والمراد الجنس. وهذا شبيه بقراءتي «وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِئَتُهُ» و «خَطِئَاتُهُ»^(١) وعنه أيضاً «خَطِئَتِهِمْ». قيل: بفتح الطاء وكسر الياء. يعني بكسر الهمزة القريية من الياء لأجل تسهيلها بين يين.

و «مِنْ شَيْءٍ» هو مفعولٌ بـ «حَامِلِينَ»، و «مِنْ خَطَايَاهُمْ» حالٌ منه، لَمَّا تقدَّم عليه انتصبَ حالاً.

آ. (١٤) قوله: ﴿أَلَفَ سَنَةً﴾: منصوبٌ على الظرف. «إِلَّا» خمسين عاماً منصوبٌ على الاستثناء، وفي وقوع الاستثناء مِنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ خلافٌ. وللمانعين منه جوابٌ عن هذه الآية. وقد رُوِيَ هُنَا نَكْتَةُ لَطِيفَةٍ: وَهُوَ أَنَّ غَايَرَ بَيْنَ تَمْيِيزِي الْعَدَدَيْنِ فَقَالَ فِي الْأَوَّلِ: «سَنَةً» وَفِي الثَّانِي: «عَاماً» لِثَلَا يَثْقُلُ اللَّفْظُ^(٢). ثم إنه خَصَّ لَفْظَ الْعَامِ بِالْخَمْسِينَ إِذَا دَانَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا اسْتَرَاخَ مِنْهُمْ بَقِيَ فِي زَمَنِ حَسَنِ، وَالْعَرَبُ تُعَبِّرُ عَنِ الْخَصْبِ بِالْعَامِ، وَعَنِ الْجَذْبِ بِالسَّنَةِ.

آ. (١٥) قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهَا﴾: أي: العقوبة أو الطُّوفَةُ، ونحو ذلك.

= ابن أبي هند، طهمان أبو بكر القشيري البصري رأى أنس بن مالك وسعيد ابن المسيب توفي سنة ١٣٩. انظر: تهذيب الكمال ٣٩٢/١.

(١) الآية ٨١ من البقرة. قرأ نافع بجمع السلامة، وقرأ الجمهور بالافراد. انظر: الدر المصون ٤٥٧/١.

(٢) قال الزمخشري: «لأن تكرير اللفظ الواحد في الكلام الواحد حقيق بالاجتناب في البلاغة إلا إذا وقع ذلك لأجل غرض يتحيه المتكلم من تفخيم أو تهويل أو تنويه أو نحو ذلك» الكشف ٢٠٠/٣.

آ. (١٦) قوله: ﴿وإبراهيم﴾: العامة على نصبه عطفاً على «نوحاً»، أو بإضمار اذْكَرْ، أو عطفاً على هاء «أَنْجَيْنَاهُ». والنخعي^(١) وأبو جعفر وأبو حنيفة «وإبراهيم» رفعاً على الابتداء، والخبر مقدّر أي: ومن المرسلين إبراهيم.

قوله: «إِذْ قَالَ» بدلٌ مِنْ «إِبْرَاهِيمَ» بدلٌ اشتمال.

آ. (١٧) قوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ﴾: العامة بفتح التاء وسكون الخاء وسكون اللام، مضارع خَلَقَ، «إفكاً» بكسر الهمزة وسكون الفاء أي: وَتَخْلُقُونَ كذباً أو تَنْحِتُونَ أصناماً. وعلي^(٢) بن أبي طالب وزيد بن علي والسلمي وقتادة بفتح الخاء واللام مشددة^(٣)، وهو مضارع «تَخْلُقُ» والأصل: تَخْلُقُونَ بتاءين، فَحُذِفَتْ إحداهما ك تَنْزِلُ^(٤) ونحوه. ورُوي عن زيد بن علي أيضاً «تَخْلُقُونَ» بضم التاء وتشديد اللام مضارع خَلَقَ مضعفاً.

وقرأ^(٥) ابن الزبير وفصيل بن زُرْقَان^(٦) «أَفْكَاً» بفتح الهمزة وكسر الفاء وهو مصدر كالكَذِبِ معنًى ووزناً. وجَوَزَ الزمخشري^(٧) في الإِفْكَ بالكسر والسكون وجهين، أحدهما: أَنْ يَكُونَ مخففاً من الإِفْكَ بالفتح والكسر كالكَذِبِ واللُّغَبِ، وأصلهما الكَذِبُ واللُّغَبُ، وأن يكونَ صفةً على فِعْلٍ أي خَلَقاً إِفْكَاً أي:

(١) البحر ١٤٥/٧.

(٢) القرطبي ٣٣٥/١٣ والبحر ١٤٥/٧.

(٣) «وَتَخْلُقُونَ».

(٤) الآية ٤ من سورة القدر.

(٥) القرطبي ٣٣٥/١٣ والبحر ١٤٥/٧.

(٦) لم أقف على ترجمته.

(٧) الكشف ٢٠١/٣.

- العنكبوت -

ذا إفك. قلت: وتقديره مضافاً قبل إفك مع جعله له صفةً غير محتاجٍ إليه، وإنما كان يُحتاجُ إليه لو جعله مصدرًا.

قوله: «رَزَقًا» يجوزُ أن يكون منصوباً على المصدر، ونائبه «لا يَمْلِكُونَ» لأنه في معناه. وعلى أصول الكوفيين يجوزُ أن يكون الأصل: لا يَمْلِكُونَ أن يَرَزُقوكم رَزَقًا، فـ «أن يَرَزُقوكم» هو مفعولُ «يَمْلِكُونَ». ويجوزُ أن يكون بمعنى المرزوق، فينتصب مفعولاً به.

آ. (١٩) قوله: «يَرَوْا كَيْفَ»: قرأ^(١) الأخوان وأبو بكر بالخطاب، على خطاب إبراهيم لقومه بذلك. والباقون بالغية ردًا على الأمم المكذبة.

قوله: «كيف يُبْدَى» العامة على ضم الياء من أبدأ. والزيبري^(٢) وعيسى وأبو عمرو بخلافٍ عنه «يَبْدَأ» مضارع بدأ. وقد صرح بماضيه هنا حيث قال: «كيف بدأ الخلق»^(٣) وقرأ الزهري: «كيف بدأ» بآلفٍ صريحة، وهو تخفيفٌ على غير قياس. وقياسه بين بين، وهو في الشذوذ كقوله^(٤):

..... -٣٦٣٦-

فَازَعَيْ فَزَارَةُ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

(١) السبعة ٤٩٨، والنشر ٣٤٣/٢، والتيسير ١٧٣، والقرطبي ٣٣٦/١٣، والبحر ١٤٦/٧.

(٢) البحر ١٤٦/٧ والزيبري هو الزيبر بن عامر بن صالح الزيبري أخذ عن نافع وروى عنه حمزة الأحول انظر: طبقات القراء ٢٩٣/١.

(٣) في الآية ٢٠.

(٤) تقدم برقم ٥٠١.

٢. / (٢٠) قوله: ﴿النَّشْأَةُ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو «النَّشْأَةُ» بالمدِّ هنا والنجم^(٢) والواقعة^(٣). والباقون بالقصر مع سكون الشين، وهما لغتان كالرأفة والرأفة. وانتصابهما على المصدر المحذوف الزوائد. والأصل الإنشاء. أو على حذف العامل أي: يُنشئ فينشئون النشأة. وهي مرسومة بالالف وهو يقوي قراءة المدِّ.

٣. / (٢٢) قوله: ﴿وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾: على تقدير أن يكونوا فيها كقوله: «إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ»^(٤) أي: على تقدير أن يكونوا فيها. وقال ابن زيد والفراء^(٥): «معناه ولا من في السماء أي: يُعْجِزُ أَنْ عَصَى» يعني: أن من في السموات عطف على «أنتم» بتقدير: إِنْ يَعْصِ. قال الفراء: «وهذا من غوامض العربية». قلت: وهذا على أصله حيث يُجَوِّزُ حَذْفُ الموصول الاسمي وتبقى صلته. وأنشد^(٦):

٣٦٣٧- أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ

وَيَنْصُرُهُ وَيَمْدَحُهُ سَوَاءٌ

وأبعد من ذلك من قدر موصولين محذوفين أي: وما أنتم بمعجزين من في الأرض من الإنس والجن ولا من في السماء من الملائكة، فكيف تُعْجِزُونَ خالقها؟ وعلى قول الجمهور يكون المفعول محذوفاً أي: وما أنتم بمعجزين أي: فائتين ما يريد الله بكم.

(١) السبعة ٤٩٨، والنشر ٣٤٣/٢، والبحر ١٤٦/٧، والتيسير ١٧٣.

(٢) الآية ٤٧.

(٣) الآية ٦٢.

(٤) الآية ٣٣ من الرحمن.

(٥) معاني القرآن ٣١٥/٢.

(٦) تقدم برقم ٧٩٠.

وقوله (١): «ثُمَّ يُعِيدُهُ» «ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُهُ» مُسْتَأْنَفَان، من إخبار الله تعالى، فليس الأول داخلاً في حَيْزِ الرُّوْيَةِ، ولا في (٢) الثاني في حَيْزِ النِّظَرِ.

آ. (٢٤) قوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾: العامةُ على نصبه. والحسن (٣) وسالم الأفتسُ برفعه. وقد تقدّم تحقيقُ هذا (٤).

آ. (٢٥) قوله: ﴿إِنَّ مَا اخْتَذْتُمْ﴾: في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، وهو المفعولُ الأول. و«أَوْثَانًا» مفعولُ ثانٍ. والخبرُ «مَوْدَّةٌ» في قراءةٍ مَنْ رَفَعَ كما سيأتي. والتقدير: إِنَّ الذي اتَّخَذْتُمُوهُ أَوْثَانًا مَوْدَّةً، أي: ذُو مَوْدَةٍ، أو جُعِلَ نَفْسُ المَوْدَةِ، ومحذوفٌ على قراءةٍ مَنْ نَصَبَ «مَوْدَّةً» أي: إِنَّ الذي اتَّخَذْتُمُوهُ أَوْثَانًا لِأَجْلِ المَوْدَةِ لَا يَنْفَعُكُمْ، أو «يَكُونُ عَلَيْكُمْ»، لدلالةِ قوله: «ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ».

الثاني: أَنْ تُجْعَلَ «ما» كَافَةً، و«أَوْثَانًا» مفعولٌ به. والاتِّخَاذُ هنا متعدٍ لواحدٍ، أو لاثنتين، والثاني، هو «مَنْ دُونِ اللَّهِ» فَمَنْ رَفَعَ «مَوْدَّةً» كَانَتْ خَيْرَ مَبْتَدَأٍ مضمرة. أي: هي مَوْدَةٌ، أي: ذاتُ مَوْدَةٍ، أو جُعِلَتْ نَفْسُ المَوْدَةِ مبالغةً. والجملةُ حينئذٍ صفةٌ لـ «أَوْثَانًا» أو مستأنفةٌ. وَمَنْ نَصَبَ كَانَتْ مفعولاً له، أو بإضمار أعني.

الثالث: أَنْ تُجْعَلَ «ما» مصدريةً، وحينئذٍ يجوز أن يُقَدَّرَ مضافاً من الأول أي: إِنَّ سَبَبَ اتِّخَاذِكُمْ أَوْثَانًا مَوْدَةً، فَيَمَنْ رَفَعَ «مَوْدَةً». ويجوز أن لا يُقَدَّرَ، بل

(١) عاد إلى الآية ١٩.

(٢) لعل «في» هذه مقحمة.

(٣) القرطبي ٣٣٨/١٣، والبحر ١٤٨/٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٧٣/٥.

يُجْعَلُ نَفْسُ الْإِتْخَاذِ هُوَ الْمَوْدَةُ مَبَالِغَةً. وَفِي قِرَاءَةٍ مَنْ نَصَبَ يَكُونُ الْخَبِرُ
مَحْذُوفًا، عَلَى مَا مَرَّ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

وَقَرَأَ^(١) ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ بِرَفْعِ «مَوْدَةٍ» غَيْرَ مَنْوْنَةٍ وَجَرَّ
«بَيْنَكُمْ». وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرِ بِنَصْبِ «مَوْدَةٍ» مَنْوْنَةٍ وَنَصَبِ «بَيْنَكُمْ». وَحَمْزَةُ
وَحَفْصٌ بِنَصْبِ «مَوْدَةٍ» غَيْرَ مَنْوْنَةٍ وَجَرَّ «بَيْنَكُمْ». فَالرَّفْعُ قَدْ تَقَدَّمَ. وَالنَّصْبُ أَيْضًا
تَقَدَّمَ فِيهِ وَجْهَانِ، وَيَجُوزُ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَنْ تُجْعَلَ مَفْعُولًا ثَانِيًا عَلَى الْمَبَالِغَةِ،
وَالْإِضَافَةُ لِلتَّسَاعِ فِي الظَّرْفِ كَقَوْلِهِمْ^(٢):

٣٦٣٨- يَسَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

وَمَنْ نَصَبَهُ فَعَلَى أَصْلِهِ. وَنُقِلَ عَنْ عَاصِمٍ أَنَّهُ رَفَعَ «مَوْدَةٍ» غَيْرَ مَنْوْنَةٍ
وَنَصَبَ «بَيْنَكُمْ». وَخُرِجَتْ عَلَى إِضَافَةِ «مَوْدَةٍ» لِلظَّرْفِ، وَإِنَّمَا بُنِيَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى
غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ قِرَاءَةٍ «لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(٣) بِالْفَتْحِ إِذَا جَعَلْنَا «بَيْنَكُمْ» فَاعِلًا.

وَأَمَّا «فِي الْحَيَاةِ» فَفِيهِ [أَوْجُهُ] أَحَدُهَا: أَنَّهُ هُوَ «بَيْنَكُمْ» مُتَعَلِّقَانِ بِـ «مَوْدَةٍ»
إِذَا نُونَتْ. وَجَازَ تَعَلُّقُهُمَا بِعَامِلٍ وَاحِدٍ لِاخْتِلَافِهِمَا. الثَّانِي: أَنَّ يَتَعَلَّقَا بِمَحْذُوفٍ
عَلَى أَنَّهُمَا صِفَتَانِ لـ «مَوْدَةٍ». الثَّالِثُ: أَنَّ يَتَعَلَّقَ «بَيْنَكُمْ» بِمَوْدَةٍ. وَ«فِي الْحَيَاةِ»
صِفَةٌ لـ «مَوْدَةٍ». وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ لِثَلَاثِ أَعْمَالِ الْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ. وَالْفَرْقُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ أَنَّ الْأَوَّلَ عَمِلَ فِيهِ الْمَصْدَرُ قَبْلَ أَنْ يُوصَفَ، وَهَذَا عَمِلَ فِيهِ بَعْدَ

(١) السبعة ٤٩٩، والبحر ١٤٨/٧، والتيسير ١٧٣، والحجة ٥٥٠، والنشر ٣٤٣/٢،
والقرطبي ٣٣٨/١٣.

(٢) تقدم برقم ٢٩١٢.

(٣) الآية ٩٤ من الأنعام. وهي قراءة نافع والكسائي وعاصم. انظر: الدرر ٤٨/٥.

أَنْ وُصِفَ. على أَنَّ ابنَ عطية^(١) جَوَّزَ ذلك هو وغيره وكأنهم اتَّسَعُوا في الظرف. فهذا وجهُ رابعٍ.

الخامس: أَنَّ يتعلَّقَ «في الحياة» بنفسِ «بينكم» لأنه بمعنى الفعل، إذ التقديرُ: اجتماعُكم ووصلُكم. السادس: أَنَّ يكونَ حالاً مِنْ نفسِ «بينكم». السابع: أن يكونَ «بينكم» صفةً لـ «مودَّة». و «في الحياة» حالٌ من الضميرِ المستكنِّ فيه. الثامن: أَنَّ يتعلَّقَ «في الحياة» بـ «اتَّخَذْتُمْ» على أَنَّ تكونَ «ما» كافةً و «مودَّة» منصوبةً. قال أبو البقاء^(٢): «لثلاثا يُوَدِّي إلى الفصلِ / بين [٧٠٩/أ] الموصولِ وما في الصلة بالخبر».

آ. (٢٨) قوله: ﴿وَلَوْ طَأَّ﴾: كقوله: «وإبراهيمَ إذ قال»^(٣).

قوله: «ما سَبَقَكم» يجوزُ أَنَّ تكونَ استثنائيةٌ جواباً لَمَنْ سألَ عن ذلك، وَأَنَّ تكونَ حاليةً، أي: مُبتدِعينَ لها.

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ﴾: تقدُّمُ نظيرُها. إلاَّ أَنَّ هنا زِيَدَتْ «أَنَّ» وهو مطرَدٌ تأكيداً.

قوله: «إِنَّا مُنْجُوْكُمْ» في الكافي وما أشبهها مذهبان: مذهبُ سيبويه^(٤): أنها في محلِّ جرٍّ. فعلى هذا في نَصْبِ «وَأَهْلَكَ» وجهان: إضمارُ فعلٍ،

(١) المحرر ٢١٤/١٢.

(٢) الإملاء ١٨٢/٢.

(٣) الآية ١٦.

(٤) الكتاب ٨٦/١، قال: «وتقول هذا ضاربٌ زيدٌ وعمرو وإن شئتَ نصبتَ على المعنى وتضمير له ناصباً».

أو العطف على المحل. ومذهب الأخفش^(١) وهشام أنها في محل نصب، وحذف التنوين والنون لشدّة اتصال الضمير.

وقد تقدّمت قراءة التخفيف والتثقيب في «لَتُنَجِّيه» و«مُنْجُوك» في الحجر^(٢).

آ. (٣٤) وُقِرَى «مُزَلِّون» مخففاً ومشدداً^(٣). وقرأ ابن محيصن^(٤) «رُجْزاً» بضم الراء. والأعمش^(٥) وأبو حيوة «يَفْسِقُونَ» بالكسر.

آ. (٣٥) قوله: «تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً»: فيه وجهان، أحدهما: أنَّ بعضَها باقٍ وهو آيةٌ باقيةٌ إلى اليوم. الثاني: أنَّ «مِنْ» مزيدة. وإليه نحا الفراء^(٦) أي: تَرَكْنَاهَا آيَةً، كقوله^(٧):

أَمْهَرْتُ مِنْهَا جُبَّةً وَتَيْسًا

(١) معاني القرآن له ٤٣٦/٢ قال: «لأن الأول كان في معنى التنوين لأنه لم يقع فلذلك انتصب الثاني».

(٢) الآية ٥٩ من الحجر: «إِلَّا آلَ لُوطَ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ» قرأ الأخوان بالتخفيف في الحجر والعنكبوت وخففاً أيضاً الفعل في العنكبوت. وافقهما ابن كثير وأبو بكر على تخفيف «منجوك» والباقي بالتشديد. الدر ١٧٠/٧.

(٣) قرأ ابن عامر والكسائي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم بالتشديد والباقيون بالتخفيف، انظر: السبعة ٥٠٠.

(٤) البحر ١٥١/٧، والمحرر ٢١٩/١٢.

(٥) البحر ١٥١/٧، والمحرر ٢١٩/١٢.

(٦) لم يشر إلى زيادتها في إعرابه، في هذا الموضع، وانظر مثلاً على زيادة «مِنْ» عند الفراء ٢٥٦/٢.

(٧) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ١٥١/٧.

أي : أَمْهَرْتُهَا . وهذا يجيء على رأي الأخفش ^(١) .

آ . (٣٦) قوله : ﴿وإلى مَدْيَنَ﴾ : أي : وأَرْسَلْنَا ، أو بَعَثْنَا إلى مَدْيَنَ أخاهم . و «شُعَيْبًا» بدل أو بيان أو بإضمار أعني .

آ . (٣٨) قوله : ﴿وعاداً وثمود﴾ : نصبُ بأَهْلَكْنَا مقدراً ، أو عطْفٌ على مفعول «فَأَخَذْتُهُمْ» ، أو على مفعول «فَتَنَّا» ^(٢) أول السورة وهو قول الكسائي وفيه بُعد كبير . وتقدّم تنوين ثمود وعدمه في هود ^(٣) .

وقرأ ابن وثاب ^(٤) «وعادٍ وثمودٍ» بالخفض عطفاً على «مَدْيَنَ» عطْفٌ لمجرد الدلالة ، وإن لا يلزم أن يكون «شُعَيْبًا» ^(٥) مرسلاً إليهما . وليس كذلك .
قوله : «وقد تَبَيَّنَ لكم» أي : ما حلَّ بهم . وقرأ ^(٦) الأعمش «مساكنهم» بالرفع على الفاعلية بحذف «مِنْ» .

آ . (٣٩) قوله : ﴿وقارون﴾ : عطْفٌ على «عاداً وثمود» أو على مفعول «فَصَدَّهم» أو بإضمار اذكر .

آ . (٤٠) قوله : ﴿فَكُلًّا﴾ : منصوبٌ بـ «أَخَذْنَا» . و «بِذَنبِهِ» أي : بسبب أو مصاحباً لذنبه .

(١) لم يشر إلى تقدير زيادتها في هذا الموضع . انظر أمثلة على زيادتها عنده : ٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢٥٤ .

(٢) الآية ٣ .

(٣) العامة على منعه للعلمية والتأنيث ، والأعمش ويحيى بن وثاب صرفوه ذهباً به مذهب الحنبي . الدر المصون ٣٤٦/٦ .

(٤) البحر ١٥٢/٧ .

(٥) كذا على حكايته كما ورد في الآية : «وإلى مَدْيَنَ أخاهم شُعَيْبًا» .

(٦) البحر ١٥٢/٧ .

قوله: «مَنْ أَعْرَفْنَا عَائِدَهُ مَحذُوفٌ لِأَجْلِ شِبْهِ الْفَاصِلَةِ.

آ. (٤١) قوله: ﴿الْعَنْكَبُوتُ﴾: معروف. ونونه أصلية، والواو والتاء مزيدتان، بدليل قولهم في الجمع: عناكِب، وفي التصغير عُنَيْكِب. ويُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ فَمِنْ التَّائِيثِ: قوله: «اتَّخَذْتُ». ومن التذكير قوله^(١):

٣٦٤٠- عَلَى هَظَالِهِمْ مِنْهُمْ بَيُوتٌ
كَأَنَّ الْعَنْكَبُوتَ هَوَّابَتَنَاهَا

وهذا مُطَرِّدٌ فِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ.

قوله: «لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» جوابه محذوف أي: لَمَا اتَّخَذُوا مَنْ يُضْرَبُ لَهُ بهذه الأمثال لحقارته. ومتعلّق «يَعْلَمُونَ» لا يجوز أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسٍ قَوْلُهُ: «وَأَنْ أَوْهَنْ الْبَيُوتِ»؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْلَمُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا مَتَعَلِّقُهُ مَقْدَرٌ مِنْ جِنْسٍ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ. أي: لو كانوا يعلمون أَنَّ هَذَا مِثْلُهُمْ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾: قرأ^(٢) أبو عمرو وعناصرم بياء الغيبة، والباقون بالخطاب. و«ما» يجوز فيها أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً مَنْصُوبَةً بِـ «يَعْلَمُ» أي: يَعْلَمُ الَّذِينَ يَدْعُونَهُمْ، وَيَعْلَمُ أَحْوَالَهُمْ. و«مَنْ شَيْءٍ» مصدر. وَأَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ: أَنْ تَكُونَ هِيَ وَمَا عَمِلَ فِيهَا مَعْتَرِضاً بَيْنَ قَوْلِهِ: «يَعْلَمُ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيُّ شَيْءٍ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ. والثاني: أَنْ تَكُونَ مَعْلُوقَةً لـ «يَعْلَمُ»، فَتَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٣١٧/٢. واللسان عنكب. وهظال: جبل بعينه.

(٢) السبعة ٥٠٠، والنشر ٣٤٣/٢، والحجة ٥٥٢، والتيسير ١٧٤، والبحر ١٥٣/٧، والقرطبي ٣٤٦/١٣، والبحر ١٥٣/٧.

بها، وإليه ذهب الفارسي^(١)، وأن تكون نافية و «مِنْ» في «من شيء» مزيّدة في المفعول به. كأنه قيل: ما يدْعُونَ مِنْ دونه ما يَسْتَحِقُّ أن يُطلق عليه شيء. والوجه فيها حيثُ: أن تكون الجملة معترضة كالأول مِنْ وجهي الاستفهامية، وأن تكون مصدرية. قال أبو البقاء^(٢): «وشيء مصدر». وفي هذا نظر؛ إذ يصيرُ التقدير: ويعلمُ دعاءكم مِنْ / شيء من الدعاء.

[٧٠٩/ب]

آ. (٤٣) قوله: ﴿نَضْرِبُهَا﴾: يجوز أن يكون خبر «تلك» و «الأمثال» نعت أو بدل أو عطف بيان، وأن [تكون] ^(٣) «الأمثال» خبراً و «نَضْرِبُهَا» حال، وأن تكون خبراً ثانياً.

آ. (٤٦) قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: استثناء متصل. وفيه معنيان، أحدهما: إِلَّا الظَّلْمَةَ فلا تُجادلوهم البتة، بل جادلوهم بالسيف. والثاني: جادلوهم بغير التي هي أحسن أي: أغلظوا لهم كما أغلظوا عليكم. وقرأ^(٤) ابن عباس «ألا» حرف تنبيه أي: فجادلوهم.

آ. (٤٨) قوله: ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾: مفعول «تَتْلُو» و «مِنْ» زائدة. و «مِنْ قِيلِهِ» حالٌ مِنْ «كتاب»، أو متعلّق بنفس «تَتْلُو».

قوله «إذا لارتاب» جوابٌ وجزاء أي: لو تَلَوْتَ كتاباً قبل القرآن، أو كنتَ مِنْ يَكْتُبُ لارتاب المُبْطِلون.

آ. (٤٩) قوله: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ﴾: قرأ^(٥) قتادة «آية» بالتوحيد.

(١) الحجة (خ) ١٢٦/٤.

(٢) الإملاء ١٨٣/٢.

(٣) زيادة من ش.

(٤) البحر ١٥٥/٧.

(٥) البحر ١٥٦/٧.

آ. (٥٠) قوله: ﴿آيَاتُ﴾: قرأ^(١) الأخوان وابن كثير وأبو بكر «آية» بالإفراد؛ لأنَّ غالبَ ما جاء في القرآن كذلك. والباقون «آيات» بالجمع؛ لأنَّ بعده «قل إنما الآيات» بالجمع إجماعاً، والرسمُ محتملٌ له.

آ. (٥١) قوله: ﴿أَنَا أَنْزَلْنَاهُ﴾: فاعل «يَكْفِهِمْ».

آ. (٥٥) قوله: ﴿وَيَقُولُ﴾: قرأ^(٢) الكوفيون ونافع بياء الغيبة أي: الله تعالى أو المَلَك. وباقي السبعة بنونِ العظمة لله تعالى، أو لجماعة الملائكة.

وأبو البرهسم بالتاء من فوق أي: جهنم كقوله: «وتقول: هل من مزيد»^(٣). وعبد الله وابن أبي عبة «ويقال» مبنياً للمفعول.

آ. (٥٦) قوله: ﴿فَاعْبُدُونِ﴾: جعله الزمخشري^(٤) جوابَ شرطٍ مقدرٍ، وجعل تقديمَ المفعولِ عوضاً من حذفه مع إفادته للاختصاص. وقد تقدّمُ منازعةُ الشيخ له في نظيره.

آ. (٥٧) قوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾: قرأه^(٥) بالغيبة أبو بكر،

(١) السبعة ٥٠١، والقرطبي ٣٥٥/١٣، والحجة ٥٥٢، والبحر ١٥٦/٧، والتيسير ١٧٤، والنشر ٣٤٣/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٠١، والقرطبي ٣٥٧/١٣، والحجة ٥٥٣، والنشر ٣٤٣/٢، والبحر ١٥٦/٧، والتيسير ١٧٤.

(٣) الآية ٣٠ من سورة ق.

(٤) الكشف ٢١٠/٣ قال: «المعنى إن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة في أرض فأخلصوها لي في غيرها، ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص»، وانظر: البحر ١٥٧/٧.

(٥) السبعة ٥٠٢، والنشر ٣٤٣/٢، والقرطبي ٣٥٨/١٣، والبحر ١٥٧/٧، والتيسير ١٧٤.

وكذا في الروم في قوله: «ثم إليه تُرْجَعُونَ»^(١) وافقه أبو عمرو في الروم فقط.
والباقون بالخطاب فيهما. وُقِرِيَ^(٢) «يَرْجَعُونَ» مبنياً للفاعل.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوز فيه الوجهان المشهوران: الابتداء والاشتغال. والأخوان قرأ^(٣) بئاء مثلية ساكنة بعد النون، وباء مفتوحة بعد الواو من الثواء وهو الإقامة. والباقون بباء موحدة مفتوحة بعد النون وهمزة مفتوحة بعد الواو من المباءة وهي الإنزال. و«عُرِفَا» على القراءة الأولى: إمّا مفعول به على تضمين «أَثْوَى» أنزل، فيتعدى لاثنين، لأنَّ ثَوَى قاصرٌ، وأكسبته الهمزة التعدي لواحد، وإمّا على تشبيه الظرف المختص بالمبهم كقوله: «لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ»^(٤) وإمّا على إسقاط الخافض اتساعاً أي: في عُرف.

وأمّا في القراءة الثانية فمفعول ثانٍ، لأنَّ «بَوَّأ» يتعدى لاثنين، قال تعالى: «تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ»^(٥) ويتعدى باللام قال تعالى: «وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ»^(٦). وقد قُرِيَ «لَنُثَوِّنَّهُمْ» بالتشديد مع الشاء المثناة، عُدِّي بالتضعيف كما عُدِّي بالهمزة. و«تَجْرِي» صفة لـ «عُرِفَا».

آ. (٥٩) قوله: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا﴾: يجوز فيه الجر والنصب والرفع كظائر له تقدّمت.

(١) الآية ١١ من الروم.

(٢) وهي قراءة المطوعي، انظر: الإتحاف ٣٥٢/٢.

(٣) هذا الخلاف في «لَنُثَوِّنَّهُمْ» وانظر: في قراءاتها: السبعة ٥٠٢، والتيسير ١٧٤، والحجة ٥٥٤، والقرطبي ٣٥٩/١٣، والبحر ١٥٧/٧، والنشر ٣٤٤/٢.

(٤) الآية ١٦ من الأعراف.

(٥) الآية ١٢١ من آل عمران.

(٦) الآية ٢٦ من الحج.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ دَابَّةٍ﴾: جَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) فِي «كَائِنٍ» وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ، وَ«لَا تَحْمَلُ» صِفَتُهَا، وَ«اللَّهُ يَرْزُقُهَا» خَبْرُهُ، وَ«مِنْ دَابَّةٍ» تَبْيِينٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُقْسَرُ «يَرْزُقُهَا» وَيُقَدَّرُ بَعْدَ «كَائِنٍ» يَعْنِي لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ. وَفِي الثَّانِي نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمَفْسَّرِ الْعَمَلِ، وَهَذَا الْمَفْسَّرُ لَا يَعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ لَخُلَّ مَحَلُّ الْأَوَّلِ، لَكِنَّهُ لَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مَتَى كَانَ فِعْلاً رَافِعاً لُضْمِيرٍ مُفْرَدٍ امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فَعَلَيْكَ بِسُورَةِ هُودٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: «الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا»^(٢).

آ. (٦٤) قوله: ﴿الْحَيَّوانِ﴾: قَدَّرَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) وَغَيْرُهُ قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ مِضَافاً أَيْ: وَإِنَّ حَيَاةَ الدَّارِ الْآخِرَةِ. وَإِنَّمَا قَدَّرُوا ذَلِكَ لِيَتطَابَقَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَالمَبَالِغَةُ أَحْسَنُ.

وَوَاوُ «الْحَيَّوانِ» عَنْ يَاءٍ عِنْدَ سَيِّبُوهِ^(٤) وَأَتْبَاعِهِ. وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ وَاوٌ شَذُوذاً، وَكَذَا فِي «حَيَّوَةٍ»^(٥) عَلَمًا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): «لَثَلَا يَلْتَبَسُ بِالثَّنْيَةِ» يَعْنِي لَوْ قِيلَ: حَيَّيَانِ. قَالَ: «وَلَمْ تُقْلَبِ أَلِفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا لَثَلَا تُحْدَفُ إِحْدَى

(١) الإملاء ١٨٤/٢.

(٢) الآية ٨ من هود. وانظر: الدرر ٢٩٢/٦.

(٣) الإملاء ١٨٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٤/٢ قال: «كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا يلزموها الحركة ههنا والآخرى غير معتلة من موضعها فأبدلوا ليختلف الحرفان». وانظر المسألة في معجم مفردات الإعلال والإبدال ص ٩٤.

(٥) انظر: الممتع ٥٦٩.

(٦) الإملاء ١٨٤/٢.

الألفين». وغيرُ سيبويه^(١) حَمَلَ ذلكَ على ظاهرِهِ، فالحياةُ عنده لأمها وأو. ولا دليلَ لسيبويه في «حَيٍّ» لأنَّ الواو متى انكسرَ ما قبلها قُلِبَتْ ياءٌ نحو: غُزِي ودُعِيَ ورَضِيَ.

قوله: «لو كانوا يعلمون» / أي: لو كانوا يعلمون أنها الحيوانُ لما آثروا [٧١٠/أ] عليها الدنيا.

آ. (٦٥) قوله: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا﴾ قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: بم اتصلَ قولُه: «فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ»؟ قلت: بمحذوفٍ دلُّ عليه ما وَصَفَهُم به وَشَرَحَ مِنْ أَمْرِهِمْ. معناه: هم على ما وَصَفُوا به من الشِرْكِ والعنادِ فإذا ركبوا».

آ. (٦٦) قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ لَامٌ كي، وهو الظاهرُ، وأن تكونَ لَامٌ أمرٍ.

قوله: «وَلِيَتَمَتَّعُوا» قرأ^(٣) أبو عمرو وابن عامر وعاصم وورش بكسرها وهي محتملةٌ للأمرين المتقدمين. والباقون بسكونها. وهي ظاهرةٌ في الأمر. فإنَّ كان يُعتقد أن اللامَ الأولى للأمر فقد عطفَ أمراً على مثله، وإن كان يُعتقد أنها للعلَّة، فيكون قد عطفَ كلاماً على كلام.

وقرأ عبد الله^(٤) «فَتَمَتَّعُوا فسوف تعلمون» وأبو العالية «فَيُمَتَّعُوا» بالياء مِنْ تحتُ مبنياً للمفعول.

(١) وهو مذهب المازني في المنصف ٢/٢٨٥ فهذا عنده مما جاءت عينه ياء ولامه وأوا ولم يستعمل منه فعل. وانظر مناقشة ابن عصفور لهذا المذهب في الممتع ٥٦٩. ومذهب المبرد أن أصله حَيَّان، انظر: التبصرة ٩٢٤.

(٢) الكشف ٣/٢١٢.

(٣) السبعة ٥٠٢، والنشر ٢/٣٤٤، والبحر ٧/١٥٩، والتيسير ١٧٤، والقرطبي ١٣/٣٦٣، والحجة ٥٥٥.

(٤) القرطبي ١٣/٣٦٣، والبحر ٧/١٥٩.

آ. (٦٧) قوله: ﴿أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾: قرأ العامة «يؤمنون» و«يكفرون» بياء الغيبة. والحسن^(١) والسلمي بقاء الخطاب فيهما.

آ. (٦٨) قوله: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ﴾: استفهام تقرير كقوله^(٢):

٣٦٤١- أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا

وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بِطَوْنٍ رَاحٍ

آ. (٦٩) قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا﴾: يجوز فيه ما جاز في

قوله: «والذين آمنوا»^(٣) أول السورة. وفيه ردٌّ على ثعلب: حيث زعم أنَّ جملة القسم لا تقع خبراً للمبتدأ^(٤).

قوله: «لَمَعَ المحسنين» من إقامة الظاهر مقامَ المضمر إظهاراً لشرفهم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ]

(١) الشواذ ١١٥، والبحر ١٥٩/٧.

(٢) تقدم برقم ٣٣٤.

(٣) الآية ٧.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٢٩.

سورة الروم

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾: زعم بعضهم^(١) أن آل عِوَضَ من الضمير، وأن الأصل «فِي أَدْنَى أَرْضِهِمْ» وهو قول كوفي. وهذا على قول: إن الهَرَبَ كان مِنْ جهة بلادهم. وأما مَنْ يقول: إنه من جهة بلادِ العَرَبِ فلا يَتَأْتِي ذلك. وقرأ العامة «عَلَيْتُ» مبنياً للمفعول. وعلي^(٢) بن أبي طالب وأبو سعيد الخُدَري وابن عمر وأهل الشام يبنّونه للفاعل.

قوله: «عَلَيْهِمْ» على القراءة الشهيرة يكون المصدرُ مضافاً لمفعوله. ثم هذا المفعول: إمّا أن يكونَ مرفوعَ المحلِّ على أن المصدرَ المضافَ إليه مأخوذٌ مِنْ مَبْنِيٍّ للمفعولِ على خلافٍ في ذلك، وإمّا منصوبَ المحلِّ على أن المصدرَ مِنْ مَبْنِيٍّ للفاعل، والفاعلُ محذوفٌ تقديره: مِنْ بعد أنْ عَلَبَهُمْ عدُوُّهم، وهم فارس^(٣). وأما على القراءة الثانية فهو مضافٌ لفاعله.

(١) انظر المسألة في المغني ٧٧.

(٢) البحر ١٦١/٧، والقرطبي ١/١٤، والشواذ ١١٦.

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ٣١٩/٢: «وذلك أن فارس ظفرت بالروم فحزن لذلك المسلمون، وفرح مشركو أهل مكة؛ لأن أهل فارس يعبدون الأوثان ولا كتاب لهم فَأَحْبَبَهُم المشركون لذلك، ومال المسلمون إلى الروم لأنهم ذوو كتاب ونبوة».

قوله: «سَيَغْلِبُونَ» خبرُ المبتدأ. و«من بعدِ عَلَيْهِم» متعلقٌ به. والعامةُ - بل نقل بعضهم^(١) الإجماع - على «سَيَغْلِبُونَ» مبنياً للفاعل^(٢). فعلى الشهيرةِ واضحٌ أي: مِنْ بعدِ أَنْ غَلَبَتْهُمُ فَارِسُ سَيَغْلِبُونَ فَارِسَ. وأمّا على القراءةِ الثانيةِ فأخبرَ أنهم سَيَغْلِبُونَ ثانياً بعدِ أَنْ غَلَبُوا أولاً. وَرُوِيَ عن ابنِ عمرَ أنه قرأَ بينائهُ للمفعول^(٣). وهذا مخالفٌ لِمَا وَرَدَ في سبب الآيةِ وما وَرَدَ في الأحاديثِ. وقد يُلائمُ هذا بعضُ ملاءمةٍ مَنْ قرأَ «غَلَبْتُ» مبنياً للفاعلِ. وقد تقدّمَ أن ابنَ عمرَ مَن يقرأُ بذلك. وقد خَرَجَ النحاسُ قراءةَ عبدِ الله بنِ عمرَ على تخريجِ حَسَنِ^(٤)، وهو أن المعنى: وفارسٌ مِنْ بعدِ عَلَيْهِمُ للرومِ سَيَغْلِبُونَ. إلّا أن فيه إضماراً ما لم يُذكرْ، ولا جرى سببُ ذكرِهِ.

آ. (٤) قوله: ﴿فِي بَضْعٍ﴾: متعلّقٌ بما قبله. وتقدّمَ تفسيرُ البَضْعِ^(٥) واشتقاقه في يوسف. وقال الفراء^(٦): «الأصلُ في «عَلَيْهِم»: غَلَبَتْهُمُ بِنَاءُ التَّائِيثِ فَحُذِفَتْ لِلإِضَافَةِ كـ «إِقَامَ الصَّلَاةِ»^(٧). وَغَلَطَ النحاسُ^(٨): بأنَّ إِقَامَ الصَّلَاةِ قد يُقالُ فيها ذلك لاعتلالِها^(٩)، وأمّا هنا فلا ضرورةَ تدعو إليه.

(١) وهو ابن عطية في المحرر ٢٤٢/١٢.

(٢) في البحر: «قرأ علي وأبو سعيد الخدري وابن عباس وابن عمر ومعاوية بن قرة والحسن «غَلَبْتُ، سَيَغْلِبُونَ». انظر: البحر ١٦١/٧.

(٣) أي: سَيَغْلِبُونَ.

(٤) لم يرَ هذا التخرِيجَ في «إعراب القرآن» له.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٠٠/٦.

(٦) معاني القرآن ٣١٩/٢.

(٧) الآية ٧٣ من الأنبياء.

(٨) إعراب القرآن ٥٧٨/٢.

(٩) أي: فيكون المصدر قد حُذِفَ منه فجُعِلَتِ التاء عوضاً من المحذوف.

وقرأ^(١) ابنُ السَّمِيعِ وأبو حيوَةَ «غَلِبَهُمُ» بسكون اللام، فَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ تخفيفاً شاذاً، وأن تكون لغة في المفتوح كالظُّعْنِ وَالظُّعْنِ^(٢).

قوله: «مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ» العامةُ على بنائيهما ضمّاً لِقَطْعِيهما عن الإضافة. وأراد بها أي: مِنْ قَبْلِ الْغَلَبِ وَمِنْ بَعْدِهِ. أو مِنْ قَبْلِ كُلِّ أَمْرٍ وَمِنْ بَعْدِهِ. وحكى الفراء^(٣) كَسْرَهُمَا مِنْ غير تنوين. وَغَلَطَهُ النَّحَّاسُ^(٤)، وقال: «إنما يجوز مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ/ يعني مكسوراً منوناً». قلت: وقد قُرِئَ بذلك^(٥). ووجهه أنه [٧١٠/ب] لم يَنْوَإِضَافَتَهُمَا فَأَعْرَبَهُمَا كَقَوْلِهِ^(٦):

٣٦٤٢- فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً
أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ

[وقوله: ^(٧)]

٣٦٤٣- وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَشَدَّ خَفِيَّةٍ
فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ

(١) القرطبي ٦/١٤، والبحر ٧/١٦١.

(٢) ظَعْنٌ يَطْعَنُ ظَعْنًا وَظَعْنًا وَظَعُونًا: ذهب وسار.

(٣) معاني القرآن ٣٢١/٢، قال: «ولا تنكرون أن تضيف قبل وبعد وأشباههما وإن لم يظهر» وقد عرض الفراء تأصيلاً واسعاً للإضافة في هذا الباب.

(٤) إعراب القرآن ٥٧٩/٢ وعبارته: «والغلط في هذا بين لأنه ليس في القرآن: الله الأمر من قبل ومن بعد ذلك فيكون مثل قوله:

بين ذراعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

على أن هذا أيضاً ليس بكثير في كلام العرب وإنما يُحْمَلُ كتاب الله على الكثير والفصيح».

(٥) قرأ بالتنوين أبو السَّمَالِ كما في البحر ٧/١٦٢. وأما من غير تنوين فقد نقلها العكبري في الإملاء ١٨٤/٢.

(٦) تقدم برقم ١٢٥.

(٧) تقدم برقم ١٢٦.

وحُكي^(١) « مِنْ قَبْلِ » بالتَّوْنِينِ والعَجْرُ، « وَمِنْ بَعْدُ » بالْبَاءِ عَلَى الضَّمِّ .
وقد خَرَجَ بَعْضُهُمْ مَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ عَلَى أَنَّهُ قَدَّرَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَوْجُودٌ
فَتَرَكَ الْأَوَّلَ بِحَالِهِ . وَأَنْشُدَ^(٢) :

— ٣٦٤٤ —

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

والْفَرْقُ لَا تَحُ؛ فَإِنَّ فِي اللَّفْظِ مِثْلَ الْمَحْذُوفِ، عَلَى خِلَافٍ فِي تَقْدِيرِ
الْبَيْتِ أَيْضاً .

قوله : « وَيَوْمَئِذٍ » أَي : إِذْ يَغْلِبُ الرُّومُ فَارِسَ . وَالنَّاصِبُ لـ « يَوْمَ » « يَفْرَحُ » .

آ . (٥) وَقَوْلُهُ : « بَنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ » : مِنَ التَّجْنِيسِ . وَتَقَدَّمَ
آخِرُ الْكَهْفِ .

قوله : « بَنَصْرِ اللَّهِ » الظَّاهِرُ تَعَلُّقُهُ بِـ « يَقْرَحُ » . وَجَوُزٌ فِيهِ أَنَّ يَتَعَلَّقَ بِـ « يَنْصُرُ »
أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) . وَهَذَا تَفَكِيكٌ لِلنَّظْمِ .

(١) قَالَ الْفَرَاءُ فِي « مَعَانِي الْقُرْآنِ » ٣٢٠/٢ : « وَسَمِعَ الْكَسَائِيَّ بَعْضُ بَنِي أَسَدٍ يَقْرَؤُهَا « اللَّهُ
الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدُ » يَخْفُضُ « قَبْلَ » وَيَرْفَعُ « بَعْدُ » عَلَى مَا نَوَى . وَانْظُرْ : الْقُرْطُبِيُّ
٧/١٤ حَيْثُ نَصَّ عَلَى تَنْوِينِ « قَبْلَ » بِالْجَرِّ .
(٢) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ وَصَدْرُهُ :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرِبَهُ

وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢١٥ ، وَالْكِتَابُ ٩٢/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٣٢٢/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ
٢٢٩/٤ ، وَالْخَصَائِصُ ٤١٧/٢ ، وَابْنُ يَمِيشَ ٢١/٣ ، وَالْخَزَانَةُ ٣٦٩/١ .
وَالْعَارِضُ : السَّحَابُ ؛ وَذِرَاعَا الْأَسَدِ : كَوَكِبَانِ ، وَجِهَةُ الْأَسَدِ : أَرْبَعَةُ كَوَاكِبٍ فِيهَا
عُوجُ .

(٣) الْإِمْلَاءُ ١٨٤/٢ .

آ. (٦) قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾: مصدرٌ مؤكدٌ ناصبه مضمراً أي: وَعَدَهُمَ اللَّهُ ذَلِكَ وَعْداً. وقوله: «لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ» مقررٌ لمعنى هذا المصدر. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من المصدر، فيكونُ كالمصدرِ الموصوفِ فهو مبينٌ للنوعِ كأنه قيل: وَعَدَ اللَّهُ وَعْداً غَيْرَ مُخْلِفٍ.

آ. (٨) قوله: ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾: ظرفٌ للتفكير^(١). وليس مفعولاً للتفكير، إذ متعلقه [ما] خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ^(٢).

قوله: «مَا خَلَقَ» «مَا» نافية. وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها. والثاني: أنها معلقة للتفكير، فتكونُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ. وَيَضَعُفُ أَنْ تكونَ استفهاميةً بمعنى النفي. وفيها الوجهان المذكوران.

و «بِالْحَقِّ» إمَّا سببية، وإمَّا حالية.

قوله: «بَلَقَاءٍ» متعلقٌ بـ «لَكَافِرُونَ». واللامُ لا تَمْنَعُ مِنْ ذلك لكونها في حيزٍ «إِنْ».

آ. (٩) قوله: ﴿أَكْثَرِمًا﴾: نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أي: عِمَارَةٌ أَكْثَرُ مِنْ عِمَارَتِهِمْ. وقُرِئَ^(٣) «وَأَثَارُوا» بِالْفِ بعد الهمزة وهي إشباعٌ لفتحة الهمزة^(٤).

(١) أجاز أبو حيان أن يكون «ما خلق الله» متعلقاً بالقول المحذوف. معناه: أولم يتفكروا فيقولوا هذا القول. ثم أجاز ما ذكره المؤلف. البحر ١٦٣/٧.

(٢) أي: إِنَّ «يتفكروا» هنا معلقة. ومتعلقها جملة «ما خلق» و«في أنفسهم» ظرفٌ على سبيل التأكيد لأن الفكر لا يكون إلا في النفس. البحر ١٦٣/٧.

(٣) وهي رواية الواقدي، عن سليمان، عن أبي جعفر. انظر: المحتسب ١٦٣/٢، والبحر ١٦٤/٧.

(٤) وهو تخريج ابن جني في المحتسب ١٦٣/٢.

آ. (١٠) قوله: ﴿عاقبة الذين﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو بالرفع. والباقون بالنصب. فالرفع على أنها اسمُ كان، ودُكر الفعلُ لأنَّ التَّأْنِيثَ مجازيٌّ. وفي الخبرِ حينئذٍ وجهان، أحدهما: «السُّوءَى» أي: الفَعْلَةُ السُّوءَى أو الخَصْلَةُ السُّوءَى. والثاني: «أَنْ كَذَّبُوا» أي: كانَ آخِرُ أَمْرِهِمُ التَّكْذِيبَ. فعلى الأولِ يكونُ في «أَنْ كَذَّبُوا» وجهان، أحدهما: أنه على إسقاطِ الخافضِ: إمَّا لامِ العلةِ أي: لِأَنْ كَذَّبُوا، وإمَّا بَاءُ السَّبِيَةِ أي: بِأَنْ كَذَّبُوا. فلمَّا حُذِفَ الحَرْفُ جَرَى القَوْلَانِ المشهوران بين الخليلِ وسيبويه في محلِّ «أَنْ»^(٢). والثاني: أنه بدلٌ من «السُّوءَى» أي: ثم كان عاقبتهم التَّكْذِيبَ، وعلى الثاني يكونُ «السُّوءَى» مصدرًا لـ أَسَاءُوا، أو يكونُ نعتًا لمفعولٍ محذوفٍ أي: أَسَاءُوا الفَعْلَةَ السُّوءَى، والسُّوءَى تَأْنِيثُ الْأَسْوَأِ.

وجوز بعضهم أَنْ يكونَ خبرُ كانَ محذوفًا للإبهامِ، والسُّوءَى: إمَّا مصدرٌ، وإمَّا مفعولٌ كما تقدَّم أي: اقترفوا الخطيئةَ السُّوءَى أي: كان عاقبتهم الدَّمَارَ.

وأما النصبُ فعلى خبرِ كان. وفي الاسمِ وجهان، أحدهما: السُّوءَى أي: كانت الفَعْلَةُ السُّوءَى عاقبةَ المُسِيئِينَ، و«أَنْ كَذَّبُوا» على ما تقدَّم. والثاني: أن الاسمَ «أَنْ كَذَّبُوا» والسُّوءَى على ما تقدَّم أيضاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿يُبْلِسُ﴾: قرأ العامةُ بينائه للفاعلِ، وهو المعروفُ يُقال: أَبْلَسَ الرجلُ أي: انقطعَتْ حُجَّتُهُ فسَكَتَ، فهو قاصرٌ

(١) السبعة ٥٠٦، والحجة ٥٥٦، والبحر ١٦٤/٧، والنشر ٣٤٤/٢، والقرطبي

١٠/١٤، والتيسير ١٧٤.

(٢) ذهب سيبويه إلى أن المحل هو الجر، وذهب الخليل إلى أنه نصب. انظر: الكتاب

٤٦٤/١ - ٤٦٥، والدر المصون ٢١١/١.

لا يتعدنى. قال العجاج^(١):

٣٦٤٥- يا صاح هل تعرف رسماً مكرساً

قال نعم أعرفه وأبلسا

وقرأ^(٢) السلمي «يَبْلَسُ» مبنياً للمفعول وفيه بُعد؛ لأنَّ أَبْلَسَ لا يتعدنى. وقد خُرِجَتْ هذه القراءة على أنَّ القائم مقامَ الفاعلِ مصدرُ الفعلِ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه؛ إذ الأصلُ: يَبْلِسُ إبلاسَ المجرمين. ويَبْلِسُ هو الناصبُ لـ «يومَ تقومُ».

آ. (١٤) و ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: مضافٌ لجملةٍ، تقديرُها: يومئذٍ تقومُ. وهذا كأنه تأكيدٌ لفظيٌّ؛ إذ يصيرُ التقديرُ: يَبْلِسُ المجرمون يومَ تقومُ الساعةُ، يومَ تقومُ الساعةُ.

آ. (١٥) قوله: ﴿يُجْبَرُونَ﴾: أي: يُسْرُونَ. والخَبْرُ والخُبُورُ: السُّرُور. وقيل: هو مِن التجبير وهو التحسين. يُقال: هو حَسَنُ الجبرِ والسَّبرِ بكسر الحاء والسين وفتحهما. وفي الحديث^(٣): «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ رَجُلًا ذَهَبَ جَبْرُهُ وَسَبْرُهُ» فالمفتوح مصدرٌ والمكسورُ اسمٌ.

والرَّوْضَةُ: الجنةُ. قيل: ولا تكونُ روضةً إلَّا وفيها نبتٌ. وقيل: إلَّا وفيها ماءٌ. وقيل: ما كانت منخفضةً، والمرتفعةُ يقال لها تُرْعَةٌ. وقيل: لا يُقال لها: رَوْضَةٌ / إلَّا وهي في مكانٍ غليظ مرتفعٍ. قال الأعشى^(٤):

[٧١١/أ]

(١) تقدم برقم ٣٦٢.

(٢) القرطبي ١٤/١٠، والبحر ٧/١٦٥.

(٣) النهاية ٢/٣٣٣. والسبر: حسن الهيئة والجمال وقد تفتح السين.

(٤) ديوانه ٥٧. والحزن: المرتفع من الأرض. ومطر مسبل: غزير الماء.

٣٦٤٦- ما رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْحَزَنِ مُعْشِبَةٌ

خَضِرَاءُ جَاذَ عَلَيْهَا مُسْبِلٌ هَظْلٌ

وأصل^(١) رِيَاضٌ: رِوَاضٌ، فَقَلِيتِ الْوَاوِيَاءَ عَلَى حَدِّ: حَوْضٍ وَحِيَاضٍ.

آ. (١٧) قوله: ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾: تُمْسُونَ وَتُصْبِحُونَ تَأْمَانُ أَي: تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَالصَّبَاحِ، كَقَوْلِهِمْ: «إِذَا سَمِعْتَ بُسْرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ مُصْبِحٌ»^(٢) أَي: مُقِيمٌ فِي الصَّبَاحِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى إِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَى الْفِعْلِ بَعْدَهُ. وَقَرَأَ^(٣) عِكْرَمَةُ «حِينَ» بِالتَّنْوِينِ. وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهُ صِفَةٌ لَهُ. وَالْعَائِدُ حِينَئِذٍ مَحذُوفٌ أَي: تُمْسُونَ فِيهِ كَقَوْلِهِ: «وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ»^(٤). وَالنَّاصِبُ لِهَذَا الظَّرْفِ «سُبْحَانَ» لِأَنَّهُ نَابَ عَنْ عَامِلِهِ.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَعَشِيًّا﴾: عَطَفَ عَلَى «حِينَ»، وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ. وَ«فِي السَّمَوَاتِ» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ الْحَمْدِ أَي: إِنَّ الْحَمْدَ يَكُونُ فِي هَذَيْنِ الظَّرْفَيْنِ.

آ. (١٩) وقد تقدم^(٥) خِلَافُ الْقُرَاءِ فِي تَخْفِيفِ «الْمَيْتِ» وَتَثْقِيلِهِ وَكَذَا قَوْلُهُ: «تُخْرِجُونَ» فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ^(٦). وَ«كَذَلِكَ» نَعَتْ مُصَدِّرٍ مَحذُوفٍ أَي: وَمِثْلَ ذَلِكَ الْإِخْرَاجِ الْعَجِيبِ تُخْرِجُونَ.

(١) الضابطة في ذلك فِعَالٌ جَمْعٌ لِمَفْرُودٍ عَلَيْهِ وَאוْ وَقَدْ سَكَنْتِ فِي الْمَفْرُودِ أَوْ اعْتَلَتْ بِقَلْبِهَا أَلْفًا فَإِنَّكَ تَقْلِبُ الْوَاوِيَاءَ. انظر: الممتع ٤٩٥.

(٢) مجمع الأمثال ٤١/١.

(٣) المحتسب ١٦٣/٢، والقرطبي ١٥/١٤، والبحر ١٦٦/٧.

(٤) الآية ٣٣ من لقمان.

(٥) انظر: الدر المصون ١٠٣/٣.

(٦) انظر الدر المصون ٢٨٥/٥.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ﴾ : مبتدأ وخبر أي: ومن جملة علامات توحيده وأنه يبعثكم خَلْقَكُمْ واختراعكم. و«مِنْ» لابتداء الغاية.

قوله: «ثم إذا أنتم». الترتيب والمُهلة هنا ظاهران؛ فإنهم إنما يصيرون بَشَرًا بعد أطوار كثيرة. و«تَنشُرُونَ» حال. و«إذا» هي الفجائية. إِلَّا أَنَّ الفجائية أكثر ما تقع بعد الفاء لأنها تقتضي التعقيب. ووجه وقوعها مع «ثُمَّ» بالنسبة إلى ما يليق بالحالة الخاصة أي: بعد تلك الأطوار التي قَصَّها علينا في موضع آخر مِنْ كوننا نُطْفَةُ ثم علقَةً ثم مضغةً ثم عَظْمًا مجرداً ثم عَظْمًا مَكْسُوءًا لحمًا فاجأ البشرية والانتشار.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَاخْتَلَفَ أَلْسِنَتِكُمْ﴾ : أي: لغاتكم من عَرَبٍ وَعَجَمٍ، مع تنوع كلِّ مِنَ الجيلين إلى أنواعٍ شتى لا سيما العجم، فإن لغاتهم مختلفة، وليس المراد باللسنة الجوارح.

قوله: «للعالمين» قرأ^(١) حفص بكسر اللام جعله جمع عالم ضدَّ الجاهل. ونحوه «وما يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ»^(٢) والباقون بفتحها؛ لأنها آيات لجميع الناس، وإن كان بعضهم يَغْفُلُ عنها. وقد تقدَّم أولُ الفاتحة الكلام في «العالمين»: هل هو جمعٌ أو اسمٌ جمع؟ فعليك باعتباره ثَمَّةً^(٣).

آ. (٢٣) قوله: ﴿مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ : قيل: في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ ليكونَ كُلُّ واحدٍ مع ما يلائمه. والتقدير: وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ

(١) السبعة ٥٠٧، والتيسير ١٧٥، والنشر ٣٤٤/٢، والحجة ٥٥٨، والبحر ١٦٧/٧.

(٢) الآية ٤٣ من العنكبوت.

(٣) انظر: الدر المنصون ٤٦/١.

وابتغاؤكم مِنْ فضله بالنهار، فحُذِفَ حرفُ الجرِّ لاتصاله بالليل وعَطِفَ عليه؛ لأنَّ حرفَ العطفِ قد يقومُ مقامَ الجارِّ. والأحسنُ أَنْ يُجْعَلَ على حاله، والنومُ بالنهار ممَّا كانتِ العربُ تُعَدُّه^(١) نعمةً من الله، ولا سيما في أوقاتِ القيلولة في البلاد الحارَّة.

آ. (٢٤) قوله: ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: - وهو الظاهرُ الموافقُ لإخوانه - أَنْ يكونَ جملةً من مبتدأ أو خبرٍ، إلَّا أنه حُذِفَ الحرفُ المصدرِيُّ، ولمَّا حُذِفَ بَطَلَ عمله. والأصل: ومن آياته أَنْ يُرِيكُمْ كقوله^(٢):

٣٦٤٧- أَلَا يُهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى

.....
الثاني: أَنْ «مِنْ آيَاتِهِ» متعلِّقٌ بـ «يُرِيكُمْ» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من البرق. والتقدير: وَيُرِيكُمْ الْبَرْقَ مِنْ آيَاتِهِ، فيكون قد عَطَفَ جملةً فعليةً على جملةٍ اسمية. الثالث: أَنْ «يُرِيكُمْ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: وَمِنْ آيَاتِهِ آيَةٌ يُرِيكُمْ بِهَا، أو فيها البرقُ فحُذِفَ الموصوفُ والعائدُ عليه. ومثله^(٣):

٣٦٤٨- وَمَا الدُّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا

..... أَمُوتُ

أي: فمِنْهُمَا تَارَةٌ أَمُوتُ فيها^(٤). الرابع: أَنْ التقدير: وَمِنْ آيَاتِهِ سَحَابٌ

(١) الأصل: تميده والتصحيح من ش.

(٢) تقدم برقم ٥٢١.

(٣) تقدم برقم ١٥٩٠.

(٤) وهو مذهب الزجاج في «معاني القرآن» ١٨٢/٤.

أَوْشِيءُ يُرِيكُمْ. ف «يُرِيكُمْ» صفةٌ لذلك المقدر، وفاعل «يُرِيكُمْ» ضميرٌ يعود عليه بخلاف الوجه قبله؛ فإنَّ الفاعلَ ضميرُ الباري تعالى.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بـ «دَعَاكُمْ» وهذا أظهر.

الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ صفةٌ لـ دَعَا. الثالث: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه «تَخْرُجُونَ» أي: خَرَجْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ. ولا جائزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَخْرُجُونَ» لأنَّ ما بعد «إذا» لا يعملُ فيما قبلها. وللزمخشري^(١) هنا عبارةٌ [٧١١/ب] جيدة.

آ. (٢٧) قوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾: في «أَهْوَنُ» قولان، أحدهما: أنها للتفضيل على بابها. وعلى هذا يقال: كيف يُتَصَوَّرُ التفضيلُ، والإعادةُ والبُدْءُ بالنسبةِ إلى الله تعالى على حدِّ سواء؟ في ذلك أجوبة، أحدها: أنَّ ذلك بالنسبةِ إلى اعتقادِ البشرِ باعتبارِ المشاهدة: مِنْ أَنْ إعادةَ الشيءِ أَهْوَنُ مِنْ اختراعه لاحتياجِ الابتداءِ إلى إعمالِ فكرٍ غالباً، وإن كان هذا منتفياً عن الباري سبحانه وتعالى فخطوبوا بحسبِ ما أَلْفَوْه.

الثاني: أنَّ الضميرَ في «عليه» ليس عائداً على الله تعالى، إنما يعودُ على الخَلْقِ أي: والْعَوْدُ أَهْوَنُ عَلَى الْخَلْقِ أي أسرع؛ لأنَّ البُدْءَ فيها تدريجٌ مِنْ طَوْرِ إِلَى طَوْرٍ، إلى أَنْ صارَ إنساناً، والإعادةُ لا تحتاجُ إلى هذه التدريجاتِ فكانه قيل: وهو أقصرُّ عليه وأيسرُ وأقلُّ انتقالاً.

الثالث: أنَّ الضميرَ في «عليه» يعودُ على المخلوق، بمعنى: والإعادةُ أَهْوَنُ عَلَى الْمَخْلُوقِ أي إعادته شيئاً بعدما أَتَشَاءُ، هذا في عُرْفِ المخلوقين، فكيف يُنْكِرُونَ ذلك في جانبِ الله تعالى؟

(١) الكشف ٢٢٠/٣.

والثاني: أن «أهون» ليست للتفضيل، بل هي صفة بمعنى هين، كقولهم: الله أكبر [أي] ^(١): الكبير. والظاهر عود الضمير في «عليه» على الباري تعالى ليوافق الضمير في قوله: «وله المثل الأعلى». قال الزمخشري ^(٢): «فإن قلت: لم أخرت الصلة في قوله «وهو أهون عليه» وقُدِّمَتْ في قوله «هو عليّ هين»؟ ^(٣) قلت: هنالك قصد الاختصاص، وهو محزه ^(٤) فقيل: هو عليّ هين وإن كان مُستصعباً عندك أن يؤلّد بين هَمٍّ ^(٥) وعاقِرٍ، وأمّا هنا فلا معنى للاختصاص. كيف والأمر مبنيّ على ما يعقلون من أن الإعادة أسهل من الابتداء؟ فلو قُدِّمَتْ الصلة لتغيّر المعنى». قال الشيخ ^(٦): «ومبنى كلامه على أن التقديم يُفيد الاختصاص وقد تكلمنا معه ولم نُسلمه» ^(٧). قلت: الصحيح أنه يفيد، وقد تقدّم جميع ذلك.

قوله: «وله المثل الأعلى» يجوز أن يكون مرتبطاً بما قبله، وهو قوله: «وهو أهون عليه» أي: قد ضرب به لكم مثلاً فيما يسهل وفيما يصعب. وإليه نحا الزجاج ^(٨) أو بما بعده من قوله: «ضرب لكم مثلاً من أنفسكم» ^(٩) وقيل: المثل: الوصف. «وفي السموات» يجوز أن يتعلق بالأعلى أي: إنه علا في

(١) زيادة من ش.

(٢) الكشف ٢٢٠/٣.

(٣) الآية ٩ من مريم.

(٤) المحز: موضع الحز، والحز: الاستقصاء والتأثير يقال: تكلم فأصاب المحز: أي تكلم فأقنع.

(٥) الهَمُّ: الشيخ الكبير الفاني.

(٦) البحر ١٧٠/٧.

(٧) تمام عبارة البحر: «في قوله إياك نعبد».

(٨) معاني القرآن له ١٨٤/٤.

(٩) الآية ٢٨.

هاتين الجهتين، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الأعلى، أو من المثل، أو من الضمير في «الأعلى» فإنه يعودُ على المثل.

قوله: «مِنْ أَنْفُسِكُمْ» «مِنْ» لا ابتداء الغاية في موضع الصفة له مثلاً أي: أخذ مثلاً، وانتزعه مِنْ أَقْرَبِ شَيْءٍ مِنْكُمْ هو أَنْفُسُكُمْ.

آ. (٢٨) قوله: «هَلْ لَكُمْ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ»: «مِنْ شُرَكَاءَ» مبتدأ، و«مِنْ» مزيّدة فيه لوجود شرطِي الزيادة^(١). وفي خبره وجهان، أحدهما: الجارُّ الأولُ وهو «لكم» و«مِنْ مَا مَلَكَتْ»: يجوزُ أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «شُرَكَاءَ» لأنه في الأصل نعتُ نكرةٍ، قُدِّمَ عليها. والعاملُ فيه العاملُ في هذا الجارِّ الواقع خبراً. والخبرُ مقدرٌ بعد المبتدأ، و«في ما رَزَقْنَاكُمْ» متعلّقُ بشُرَكَاءَ. [وما في «مِمَّا» بمعنى النوع]^(٢) تقديرٌ ذلك كُلُّهُ: هل شركاءُ فيما رَزَقْنَاكُمْ كائنون من النوع الذي مَلَكَتْهُ أَيْمَانُكُمْ مستَقْرُّونَ لكم. فكائنون هو الوصفُ المتعلّقُ به «مِمَّا مَلَكَتْ» ولَمَّا تقدّم صار حالاً، و«مستَقْرُّونَ» هو الخبرُ الذي تعلّقُ به «لكم».

والثاني: أنَّ الخبرَ «مِمَّا مَلَكَتْ» و«لكم» متعلّقُ بما تعلّقُ به الخبرُ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «شُرَكَاءَ» أو بنفس «شُرَكَاءَ» كقولك: «لك في الدنيا مُجِبٌّ» ف«لك» متعلّقُ بِمُجِبِّ. و«في الدنيا» هو الخبرُ.

قوله: «فأنتم فيه سواء» هذه الجملةُ جوابُ الاستفهامِ الذي بمعنى النفي، و«فيه» متعلّقُ بِ«سواء».

قوله: «تَخَافُونَهُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنها خبرٌ ثانٍ لـ أنتم. تقديره:

(١) أن تسبق بنفي أو استفهام، وأن تدخل على نكرة.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من ش.

فأنتم مُستَوُونَ معهم فيما رَزَقْنَاكم، خائفوهم كخَوْفِ بعضكم بعضاً أيها السادة.. والمرادُ نَفْيُ الأشياءِ الثلاثة أعني الشُّرْكَهَ والاستواءَ مع العبيد وخوفهم إياهم. وليس المرادُ ثبوتُ الشُّرْكَهَ ونَفْيُ الاستواءِ والخوفِ، كما هو أحدُ الوجهين في قولك: «ما تأتينا فتحدِّثنا» بمعنى: ما تأتينا مُحدِّثاً بل تأتينا ولا تحدِّثنا، بل المرادُ نَفْيُ الجميع كما تقدَّم.

وقال أبو البقاء^(١): «فأنتم فيه سَوَاءٌ» الجملةُ في موضع نصبٍ على جوابِ الاستفهامِ أي: «هل لكم فَتَسْتَوُوا» انتهى. وفيه نظرٌ؛ كيف جَعَلَ جملةً اسميةً حالةً محلَّ جملةٍ فعلية، وَيَحْكُمُ على موضعِ الاسمِيةِ بالنصبِ بإضمارِ ناصبٍ؟ هذا ما لا يجوزُ ولو أنه فُسِّرَ المعنى وقال: إِنَّ الفعلَ لَوَحَلَّ بعدَ الفاءِ لكان منصوباً بإضمارِ «أن» لكان صحيحاً. ولا بُدَّ أَنْ يُبَيَّنَ أيضاً أَنَّ النصبَ على المعنى الذي قَدَّمْتُهُ مِنْ نَفْيِ الأشياءِ الثلاثة.

والوجه الثاني: أن «تخافونهم» في محلَّ نصبٍ على الحال من ضميرِ الفاعلِ / في «سواء» أي: فتساوَوْا خائفاً بعضكم بعضاً مشاركته له في المال. أي: إذا لم تَرْضُوا أن يشارِككم عبيدُكم في المال فكيف تُشْرِكُون بالله مَنْ هو مصنوعٌ له؟ قاله أبو البقاء^(٢).

وقال الرازي^(٣) معنى حسناً، وهو: «أَنْ بَيْنَ الْمَثَلِ وَالْمُمَثِّلِ بِهِ مُشَابَهَةٌ وَمُخَالَفَةٌ. فَالْمُشَابَهَةُ مَعْلُومَةٌ، وَالْمُخَالَفَةُ مِنْ وَجْهِهِ: قَوْلُهُ: «مِنْ أَنْفُسِكُمْ» أَي: مِنْ نَسْلِكُمْ مَعَ حَقَارَةِ الْأَنْفُسِ وَنَقْصِهَا وَعَجْزِهَا، وَقَاسَ نَفْسَهُ عَلَيْكُمْ مَعَ جَلَالِهَا وَعَظَمَتِهَا وَقُدْرَتِهَا. قَوْلُهُ: «مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» أَي: عِبِيدِكُمْ وَالْمَلِكُ طَارِءٌ^(٤)

(١) الإملاء ١٨٦/٢.

(٢) الإملاء ١٨٦/٢.

(٣) البحر ١٧٠/٧.

(٤) الأصل: «طارء».

قابلٍ للنقل بالبيع وللزوال بالعتيق، ومملوكه تعالى لا خروج له عن المِلْك، فإذا لم يَجْزْ أَنْ يُشْرَكَكُمْ مملوكُكُمْ، وهو مثلكم إذا تحرَّرَ مِنْ جميعِ الوجوه، ومثلكم في الادمية حالة الرُّق فكيف يُشْرِكُ بِاللَّهِ تعالى مملوكه^(١) مِنْ جميعِ الوجوه، المباینُ له بالكلية؟ وقوله: «فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ» يعني أنه ليس^(٢) لكم في الحقيقة، إنما هو لله تعالى وَمَنْ رَزَقَهُ حَقِيقَةً. فإذا لم يَجْزْ أَنْ يُشْرَكَكُمْ فيما هو لكم، من حيث الاسم، فكيف يكون له تعالى شريك فيما له من جهة الحقيقة؟» انتهى وإنما ذكَّرتُ هذا المعنى مبسوطاً لأنه مبينٌ لِمَا ذكرته مِنْ وجوه الإعراب.

وقوله: «كَخَيْفَتِكُمْ» أي: خَيْفَةً مِثْلَ خَيْفَتِكُمْ. والعامةُ على نصب «أَنْفُسِكُمْ» لأنَّ المصدرَ مضافٌ لفاعله. وقرأ^(٣) ابن أبي عبله بالرفع على إضافة المصدرِ لمفعوله. واستقبح بعضهم هذا إذا وُجِدَ الفاعلُ. وقال بعضهم: ليس بقبیح بل يجوزُ إضافته إلى كلِّ منهما إذا وُجِدَا. وأنشد^(٤):

٣٦٤٩- أَفَنِي يَلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَرَعُ الْقَوَارِيزِ أَفَوَاهُ الْأَبَارِيقِ

بنصب «الأفواه» ورَفَعَهَا.

قوله: «كَذَلِكَ نُفَصِّلُ» أي: مِثْلَ ذَلِكَ التَفْصِيلِ الْبَيِّنِ نُفَصِّلُ. وقرأ^(٥)

(١) البحر: فكيف يشرك الله مملوكه.

(٢) البحر: أن الميسر لكم.

(٣) البحر ١٧١/٧.

(٤) تقدم برقم ١٣٦٠.

(٥) البحر ١٧١/٧، والسبعة ٥٠٧، وقال: «عياش عن أبي عمرو» ولعله العباس ابن الفضل.

أبو عمرو في رواية «يُقَصِّلُ» بياء الغيبة ردًا على قوله: «ضَرَبَ لَكُمْ». والباقيون بالتكلم ردًا على قوله: «رَزَقْنَاكُمْ».

آ. (٣٠) قوله: ﴿حَنِيفًا﴾: حالٌ مِنْ فاعل «أَقِمَّ» أو مِنْ مفعوله أو مِنْ «الدِّين».

قوله: «فِطْرَةَ اللَّهِ» فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ لمضمون الجملة كقوله: «صِبْغَةَ اللَّهِ»^(١) و«صُنْعَ اللَّهِ»^(٢). والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ فَعَلٍ. قال الزمخشري^(٣): «أي: الزموا فطرةَ الله، وإنما أَضْمَرْتُهُ عَلَى خطاب الجماعة لقوله: «مُنِيَّينَ إِلَيْهِ». وهو حالٌ من الضمير في «الزَمُوا». وقولُه: «وَاتَّقُوهُ، وَأَقِمُوا، وَلَا تَكُونُوا» معطوفٌ على هذا المضمير. ثم قال: «أو عليكم فطرة». ورَدَّ الشيخ^(٤): «بأنَّ كلمةَ الإِغْرَاءِ لَا تُضْمَرُ؛ إذ هي عَوَضٌ عن الفعل، فلو حَذَفْتَهَا لَزِمَ حَذْفُ الْعَوَضِ وَالْمُعَوِّضِ مِنْهُ. وهو إِحْجَافٌ». قلت: هذا رأيُ البصريين. وأما الكسائيُّ وأتباعه فيُجيزون ذلك.

آ. (٣١) قوله: ﴿مُنِيَّينَ﴾: حالٌ مِنْ فاعل «الزَمُوا» المضمير كما تقدَّم، أو مِنْ فاعل «أَقِمَّ» على المعنى؛ لأنه ليس يُرادُّ به واحدٌ بعينه، إنما المرادُّ الجميعُ. وقيل: حالٌ من الناس إذا أُريدَ بهم المؤمنون. وقال الزجاج^(٥): «بعد قوله: وَجْهَكَ» معطوفٌ محذوفٌ تقديره: فأقم وجهك وأمتك. فالحال من الجميع. وجاز حَذْفُ المعطوفِ لدلالة «مُنِيَّينَ» عليه كما جاز حَذْفُ

(١) الآية ١٣٨ من البقرة.

(٢) الآية ٨٨ من النمل.

(٣) الكشف ٢٢٢/٣.

(٤) البحر ١٧١/٧.

(٥) معاني القرآن ١٨٥/٤.

في قوله: «يا أيُّها النبي»^(١) أي: والناسُ لدلالة «إِذَا طَلَّقْتُمْ» عليه. كذا زعم الزَّجَّاج في «يا أيُّها النبي». وقيل: على خبرٍ كان أي: كونوا مُبَيِّنِينَ؛ لدلالة قوله: «ولا تكونوا».

آ. (٣٢) قوله: ﴿فَرِحُونَ﴾: الظاهر أنه خبرٌ «كُلُّ حِزْبٍ» وجَوَزَ الزمخشريُّ^(٢) أن يرتفعَ صفةً لـ «كل» قال: «ويجوز أن يكون «من الذين» منقطعاً ممّا قبله. ومعناه: من المفارقين دينهم كلُّ حزبٍ فرحين بما لديهم، ولكنه رَفَعَ فرحين وصفاً لـ «كل» كقوله^(٣):

٣٦٥٠- وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمٍ نَفْسِهِ

.....

قال الشيخ^(٤): «قَدَّرَ أولاً «فرحين» مجروراً صفةً لـ حِزْبٍ ثم قال: ولكنه رُفِعَ على الوصف لـ «كل» لأنك إذا قلتَ: «مِنْ قَوْمِكَ كُلُّ رَجُلٍ صَالِحٍ» جاز في «صالح» الخفضُ نعتاً لرجل وهو الأكثر، كقوله^(٥):

٣٦٥١- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً
فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ

وجاز الرفعُ نعتاً لـ «كل» كقوله^(٦):

(١) الآية ١ من الطلاق.

(٢) الكشف ٢٢٢/٣.

(٣) تقدم برقم ٥٨٠.

(٤) البحر ١٧٢/٧.

(٥) تقدم برقم ٢٤٨.

(٦) البيت لابن أحمر وهو في الكتاب ٢٧٢/١ واللسان هوج. ولهت: حُنْتُ. شبه صوت الريح المعصفة الشديدة بصوت الناقة التي حُنَّتْ إلى ولدها المفقود. والزبر: الإحكام.

٣٦٥٢- وَلَهُتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ

هُوَ جَاءَ لَيْسَ لَهَا زَبْرُ

برفع «هوجاء» صفة لـ «كل». انتهى. وهو تقرير حسن.

آ. (٣٣) قوله: ﴿إِذَا فَرِيقٌ﴾: هذه «إذا» الفجائية وقعت جوابَ

[٧١٢/ب] الشرط لأنها كالفاء في أنها للتعقيب، ولا تقع أول/ كلام، وقد تجامعها الفاء زائدة^(١).

آ. (٣٤) قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾: يجوز أن تكون لام كي، وأن

تكون لام الأمر، ومعناه التهديد نحو: «اعملوا ما شئتم»^(٢).

قوله: «فَتَمَتَّعُوا» قرأ العامة بالخطاب فيه وفي «تَعْلَمُونَ». وأبو العالية^(٣)

بالياء فيهما، والأول مبني للمفعول. وعنه «فَتَمَتَّعُوا» بياء قبل التاء. وعن عبد الله «فَلَيَمَتَّعُوا» بلام الأمر.

آ. (٣٥) قوله: ﴿سُلْطَانًا﴾: أي: بُرْهَانًا وَحْجَةً. فإن جعلناه

حقيقة كان «يتكلم» مجازاً، وإن جعلناه حقيقة كان «يتكلم» مجازاً، وإن جعلناه على حذف مضاف أي: ذا سلطان كان «يتكلم» حقيقة. وقال أبو البقاء^(٤) هنا: «وقيل: هو جمع سَلِيط كَرَغِيف ورَغْفَان» انتهى. وهذا لا يجوز لأنه كان ينبغي أن يُقال: فهم يتكلمون. و«فهو يتكلم» جواب الاستفهام الذي تضمنته «أم» المنقطعة.

(١) عقد ابن هشام في المغني ٢٢١ فصلاً للحديث عن هذه الفاء وهي ما بين زائدة وعاطفة وسببية.

(٢) الآية ٤٠ من فصلت.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٦٣/٢، والبحر ١٧٣/٧، والقرطبي ٣٣/١٤.

(٤) الإملاء ١٨٦/٢.

آ. (٣٩) قوله: ﴿لِيرَبُّوْا﴾: العامة على الياءِ مِنْ تحت مفتوحةً،
أسند الفعلَ لضميرِ الرُّبَا أي: ليزداد. ونافع^(١) بتاءٍ مِنْ فوقٍ مضمومةً خطاباً
للجماعة. فالواوُ على الأولِ لَمْ كلمة، وعلى الثاني كلمةٌ ضميرٌ لغائبين^(٢).
وقد تقدّمت قراءتا «آيتيم» بالمدِّ والقصرِ في البقرة^(٣).

قوله: «المُضْعِفُونَ» أي: أصحابُ الأضعاف. قال الفراء^(٤): «نحو
مُسْمِن، ومُعْطِش أي: ذي إِبِلٍ سمانٍ وإِبِلٍ عطاش». وقرأ^(٥) أُبَيُّ بفتح
العين، جعله اسمَ مفعولٍ.

وقوله: «فأولئك هم» قال الزمخشري^(٦): «التفاتٌ حسن، كأنه [قال]^(٧)
لملائكته: فأولئك الذين يريدون وجهَ اللَّهِ بصدقاتِهِم هم المُضْعِفُونَ.
والمعنى: هم المُضْعِفُونَ به؛ لأنه لا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يَرْجِعُ إلى ما» انتهى. يعني
أن اسمَ الشرط متى كان غيرَ ظرفٍ وَجَبَ عَوْدُ ضميرٍ من الجواب عليه. وتقدّم
ذلك في البقرة عند قوله: «قل مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ»^(٨) الآية. ثم قال:

(١) «لِتَرْبُوا» السبعة ٥٠٧، والنشر ٣٤٤/٢، والحجة ٥٥٩، والبحر ١٧٤/٧،
والقرطبي ٣٩/١٤، والتيسير ١٧٥.

(٢) قال ابن زنجلة في الحجة: «وفاعل الربا القوم الذين خوطبوا. المعنى: لتربوا أنتم
أي: تعطون العطية لتزدادوا بها أنتم» وحجته أنها كتبت في المصاحف بألف بعد
الواو.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٧٤/٢، قرأ الجمهور بالمدِّ وقصر ابن كثير.

(٤) معاني القرآن ٣٢٥/٢، قال الفراء: «كما تقول العرب أصبحتم مُسْمِنين مُعْطِشِينَ إذا
عَطِشَتْ إيلهم أو سَجِنَتْ».

(٥) الشواذ ١١٦، منسوبة لمحمد بن كعب، والبحر ١٧٤/٧.

(٦) الكشف ٢٢٤/٣.

(٧) من الكشف.

(٨) الآية ٩٨ من البقرة.

«ووجه آخر: وهو أن يكون تقديره: فَمَوْتُهُ فَأَوْلَتْكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ. والجذف لما في الكلام من الدليل عليه. وهذا أسهل مأخذاً، والأول أملاً بالفائدة».

آ. (٤٠) قوله: «اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ»: يجوز في خبر الجلالة وجهان، أظهرهما: أنه الموصول بعدها. الثاني: أنه الجملة من قوله «هل من شركائكم مَنْ يَفْعَلُ» والموصول صفة للجلالة. وقدّر الزمخشري^(١) الرابط بين المبتدأ والجملة الواقعة خبراً فقال: «وقوله: «مَنْ ذَلِكَ» هو الذي رَبَطَ الجملة بالمبتدأ؛ لأنَّ معناه مِنْ أفعاله». قال الشيخ^(٢): «والذي ذكره النحويون أن اسم الإشارة يكون رابطاً إذا أُشيرَ به إلى المبتدأ، وأمّا «ذلك» هنا فليس إشارة إلى المبتدأ لكنه شبيه بما أجازته القراء من الربط بالمعنى، وخالفه الناس، وذلك في قوله: «والذين يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ»^(٣) قال^(٤): «التقدير: يَتَرَبَّصُ أَزْوَاجَهُمْ». فقدر الرِّبْط بمضافٍ إلى ضمير الذين فحصل به الربط، كذلك قدّر الزمخشري «مَنْ ذَلِكَ»: «مِنْ أفعاله» بمضافٍ إلى الضمير العائد إلى المبتدأ».

قوله: «مِنْ شُرَكَائِكُمْ» خبر مقدم و«مِنْ» للتبعيض. و«مَنْ يَفْعَلُ» هو المبتدأ و«مِنْ ذَلِكَ» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ مِنْ «شيء» بعده؛ فإنه في الأصل صفةٌ له. و«مِنْ» الثالثة^(٥) مزيدةٌ في المفعول به؛ لأنه في حيزِ النفي المستفاد من الاستفهام. والتقدير: ما الذي يَفْعَلُ شيئاً مِنْ ذَلِكَ مِنْ شُرَكَائِكُمْ.

(١) الكشف ٢٢٤/٣.

(٢) البحر ١٧٥/٧.

(٣) الآية ٢٣٤ من البقرة.

(٤) قدّر في معاني القرآن ١٥٠/١: «ومن مات عنها زوجها تَرَبَّصَتْ فترك الأول بلا خبر

وقُصِدَ الثاني؛ لأن فيه الخير والمعنى».

(٥) في قوله «مِنْ شيء».

- الروم -

وقال الزمخشري^(١): «وَمِنْ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ^(٢) كُلُّ وَاحِدَةٍ مُسْتَقْلَةٌ بِتَأْكِيدِ لَتَعْجِيزِ شُرَكَائِهِمْ وَتَجْهِيلِ عِبَادَتِهِمْ». قال الشيخ^(٣): «وَلَا أَدْرِي مَا أَرَادَ بِهَذَا الْكَلَامُ؟»
وقرأ^(٤) الأعمش «تُشْرِكُونَ» خطاباً.

آ. (٤١) قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾: أي بسبب كسبهم. والباء متعلقة بـ «ظَهَر»، أو بنفس الفساد، وفيه بُعد.

قوله: «لِيُذَيِّقَهُم» اللام للعلّة متعلّقة بـ «ظهر». وقيل: بمحذوف أي: عاقبهم بذلك لِيُذَيِّقَهُم. وقيل: اللام للصيرورة. وقرأ^(٥) قبل «لِيُذَيِّقَهُم» بنون العظمة. والباقون بياء الغيبة.

آ. (٤٣) قوله: ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾: الْمَرَدُّ مُصْدَرَدٌ. و«مِنْ اللَّهِ» يجوز أن يتعلّق به يأتي أو بمحذوف يدلّ عليه المصدر أي: لَا يَرُدُّهُ مِنْ اللَّهِ أَحَدٌ. ولا يجوز أن يعمل فيه «مَرَدٌ» لأنّه كان ينبغي أَنْ يُنَوَّنَ؛ إذ هو من قبيل المطوّلات^(٦).

(١) الكشف ٢٢٤/٣.

(٢) عبارة الكشف: والثالثة.

(٣) سقط هذا القول من مطبوعة البحر. وقد يكون عدم فهم أبي حيان لعبارة الزمخشري مَرَدُّه تصحيف أو تحريف وقع في نسخة «الكشاف» التي يقرأ فيها، حيث إن «مِنْ» عنده زائدة للتأكيد في المواضع الثلاثة.

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي أيضاً. انظر: الإتحاف ٣٥٨/٢، والحجة ٥٥٩، والنشر ٢٨٢/٢، والبحر ١٧٦/٧.

(٥) وهي أيضاً رواية عن شبل عن ابن كثير. انظر: السبعة ٥٠٧، والنشر ٣٤٥/٢، والبحر ١٧٦/٧، والقرطبي ٤١/١٤، والحجة ٥٦٠، والتيسير ١٧٥.

(٦) أي الشبيه بالمضاف.

آ. (٤٤) قوله: ﴿فَعَلِيهِ كُفْرُهُ﴾: و«فَلَا نَفْسِهِمْ يَمْهَدُونَ» تقديم الجارّين يُفيد الاختصاص بمعنى: أن ضَرَرَ كُفْرَ هذا ومنفعة عمل هذا لا يتعداه.

آ. (٤٥) قوله: ﴿لِيَجْزِيَ﴾: في متعلّقه أوجه، أحدها: «يَمْهَدُونَ». والثاني «يَصُدُّعُونَ»، والثالث محذوف. قال ابن عطية^(١): «تقديره ذلك ليجزي. وتكون الإشارة إلى ما تقرر من قوله «مَنْ كَفَرَ» و«مَنْ عَمِلَ». وجعل الشيخ^(٢) قسيم قوله «الذين آمنوا وعملوا» محذوفاً لدلالة قوله: «إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ» عليه. هذا إذا عَلَّقْنَا اللام بـ «يَصُدُّعُونَ» أو بذلك المحذوف قال: «تقديره ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحات مِنْ فَضْلِهِ وَالْكَافِرِينَ بَعْدَهُ».

آ. (٤٦) قوله: ﴿الرِّيَّاحَ﴾: قرأ العامة «الرَّيَّاحَ» جمعاً / لأجل مبشرات. والأعمش^(٣) بالإفراد، وأراد الجنس لأجل «مبشرات».

قوله: «وَلِيُذِيقَكُمْ» إمّا عطف على معنى «مبشرات»؛ لأنّ الحال والصفة يُفهِمَانِ الْعِلَّةَ، فكانّ التقدير: لِيُشِيرَ وَلِيُذِيقَكُمْ، وإمّا أن يتعلّق بمحذوف، أو^(٤) وليُذِيقَكُمْ أرسلها، وإمّا أن تكون الواو مزيدة على رأي، فتعلّق اللام بـ «أَنْ يُرْسِلَ».

آ. (٤٧) قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾: بعض الوقفة يقف على «حقاً» ويتبدى بما بعده، يجعل اسم كان مضمراً فيها و«حقاً» خبرها. أي: وكان

(١) المحرر ٢٦٧/١٢.

(٢) البحر ١٧٧/٧.

(٣) البحر ١٧٨/٧.

(٤) كذا في الأصل لعلها «أي».

الانتقام حقاً. قال ابن عطية^(١): «وهذا ضعيف؛ لأنه لم يذَرِ قَدَرًا ما عَرَضَهُ في نَظْمِ الآية» يعني الوقف على «حَقًّا». وجعل بعضهم «حَقًّا» منصوباً على المصدر، واسمُ كان ضميرُ الأمر والشأن، و«علينا» خبرٌ مقدم، و«نَصْرٌ» مبتدأ مؤخر. وبعضهم جعل «حَقًّا» منصوباً على المصدر أيضاً، و«علينا» خبرٌ مقدم، و«نَصْرٌ» اسمٌ مؤخر. والصحيح أن «نَصْر» اسمها، و«حَقًّا» خبرها، و«علينا» متعلقٌ بـ «حَقًّا» أو بمحذوفٍ صفةٌ له.

آ. (٤٩) قوله: ﴿مِنْ قَبْلِهِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه تكريرٌ لـ «مِنْ قَبْلِ» الأولى على سبيل التوكيد. والثاني: أن يكونَ غيرَ مكرّرٍ. وذلك أن يُجعلَ الضميرُ في «قَبْلِهِ» للسحاب. وجاز ذلك لأنه اسمُ جنسٍ يجوزُ تذكيره وتأنينه، أو للريح، فتتعلّق «مِنْ» الثانيةُ بـ «يُنزَّل». وقيل: يجوزُ عَوْدُ الضميرِ على «كِسْفًا» كذا أطلق أبو البقاء^(٢). والشيخ^(٣) قيده بقراءة مَنْ سَكَنَ السين. وقد تقدّمت قراءاتُ «كِسْفًا» في «سبحان»^(٤). وللناس في هذا الموضع كلامٌ كثيرٌ رأيتُ ذكْرَه لتوضيح معناه.

وقد أبدى كلُّ من الشيخين: الزمخشريّ وابن عطية فائدة التأكيد المذكور. فقال ابن عطية^(٥): «أفادَ الإعلامَ بسرعة تَقَلُّبِ قلوبِ البشر من الإبلاسِ إلى الاستبشار؛ وذلك أن قوله «مِنْ قَبْلِ» أن يُنزلَ عليهم» يحتملُ الفُسْحَةَ في الزمان، أي: من قبلِ أن يُنزلَ بكثيرٍ كالأيامِ ونحوه فجاء «مِنْ قَبْلِهِ»، بمعنى أن ذلك متصلٌ بالمطر فهو تأكيدٌ مفيدٌ.

(١) المحرر ٢٦٨/١٢.

(٢) الإملاء ١٨٧/٢.

(٣) البحر ١٧٨/٧ وهو مذهب ابن عطية في المحرر ٢٦٨/١٢.

(٤) انظر: المحرر ٤٠٩/٧.

(٥) المحرر ٢٦٩/١٢.

وقال الزمخشري^(١): «ومعنى التوكيد فيه الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد بُعد فاستحكم يأْسُهُمْ وتمادى إبْلاسُهُمْ، فكان استبشارهم على قَدْرِ اغتمامهم بذلك». وهو كلامٌ حسنٌ.

إلا أن الشيخ لم يَرْضِهِ منهما فقال^(٢): «ما ذكرناه من فائدة التأكيد^(٣) غير ظاهر، وإنما هو لمجرد التوكيد ويُفِيد رَفْعَ المجازِ فقط». انتهى. ولا أدري عدم الظهور لماذا؟ وقال قطرب: «وإن كانوا مِنْ قَبْلِ التنزيل مِنْ قَبْلِ المطر. وقيل: التقدير مِنْ قَبْلِ إنزالِ المطرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَزْرَعُوا. ودَلَّ المطرُ على الزرع؛ لأنه يَخْرُجُ بسببِ المطر. ودَلَّ على ذلك قَوْلُهُ «فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا» يعني الزرع. قال الشيخ^(٤): «وهذا لا يَسْتَقِيم؛ لأنَّ «مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ» متعلِّقٌ بـ «مُبْلِسِينَ» ولا يمكن مِنْ قَبْلِ الزَّرْعِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمُبْلِسِينَ؛ لأنَّ حرفيَّ جَرٍّ لا يَتَعَلَّقَانِ بعاملٍ واحدٍ إلا بوساطةِ حرفِ العطفِ أو البدلِ، وليس هنا عطفٌ والبدلُ لا يَجُوزُ؛ إذ إنزالُ الغيثِ ليس هو الزرع ولا الزرعُ بعضُهُ. وقد يَتَخَيَّلُ فيه بدلُ الاشتمالِ بتكْلُفٍ: إمَّا لاشتمالِ الإنزالِ على الزرع، بمعنى: أن الزرعَ يكون ناشئاً عن الإنزال، فكان الإنزالُ مُشْتَمِلٌ عليه. وهذا على مذهب مَنْ يقول: الأولُ مُشْتَمِلٌ على الثاني».

وقال المبرد: «الثاني السحاب؛ لأنهم لَمَّا رَأَوْا السحابَ كانوا راجينَ المطرَ» انتهى. يريد مِنْ قَبْلِ رؤيةِ السحاب. ويحتاج أيضاً إلى حَرْفِ عطفٍ ليَصِحَّ تَعَلُّقُ الحرفينِ بـ «مُبْلِسِينَ». وقال الرَّمَّانِي: «من قَبْلِ الإرسال».

(١) الكشف ٢٢٦/٣.

(٢) البحر ١٧٩/٧.

(٣) أي: في قوله: «من قبله».

(٤) البحر ١٧٩/٧.

والكرماني: «من قَبْلِ الاستبشار؛ لأنه قَرَنَهُ بالإِبلاس، ولأنه مَنَ عليهم بالاستبشار». ويحتاج قولهما إلى حرفِ العطفِ لِمَا تقدَّم، وأدعاء حرفِ العطفِ ليس بالسهل؛ فإنَّ فيه خلافاً: بعضُهم يَقِيْسُهُ، وبعضُهم لا يَقِيْسُهُ. هذا كُلُّه في المفردات. أمَّا إذا كان في الجمل فلا خلافَ في اقتياسِه.

آ. (٥٠) قوله: ﴿إِلَى آثَارِهِ﴾: قرأ^(١) ابن عامر والأخوان وحفص بالجمع، والباقون بالإفراد. وسلام بكسر الهمزة وسكون التاء، وهي لغةٌ فيه.

وقرأ العامةُ «كيف يُحيي» بياء الغيبة أي: أثر الرحمة فيمنَّ قرأ بالإفراد، ومَن قرأ بالجمع فالفعلُ مسندٌ لله تعالى، وهو مُحْتَمَلٌ في الإفراد أيضاً. والجدري^(٢) وأبو حيوة وابن السَّمِيفِغ «تُحيي» ببناء التانيث. وفيها تخريجان، أظهرهما: أنَّ الفاعلَ عائِدٌ على الرحمة. والثاني قاله أبو الفضل: عائِدٌ على أثر، وأنَّث «أثر» لاكتسابه بالإضافة التانيث، كنظائر له تقدَّمتْ^(٣). ورُدُّ عليه: بأن شرطَ ذلك كَوْنُ المضافِ بمعنى المضاف إليه، أو مِن سببه لا أجنبيّاً، وهذا أجنبيٌّ. و«كيف يُحيي» مُعَلَّقٌ لـ «انظر» فهو في محلِّ نصبٍ على إسقاط [٧١٣/ب] الخافض. وقال أبو الفتح: «الجملةُ مِن «كيف يُحيي» في موضعٍ نصبٍ على الحال حَمَلاً على المعنى». انتهى وكيف تقع جملةُ الطلب حالاً؟

آ. (٥١) قوله: ﴿فَرَأَوْهُ﴾: أي: فَرَأَوْا النباتَ، لدلالة السياق عليه، أو على الأثر؛ لأنَّ الرحمةَ هي الغيث، وأثرُها هو النبات. وهذا ظاهرٌ على قراءةِ الإفراد، وأمَّا على قراءةِ الجمع فيعودُ على المعنى. وقيل: الضمير

(١) السبعة ٥٠٨، والقرطبي ٤٥/١٤، والبحر ١٧٩/٧، والتيسير ١٧٥، والحجة ٥٦١، والنشر ٣٤٥/٢.

(٢) المحتسب ١٦٥/٢، والقرطبي ٤٥/١٤، والبحر ١٧٩/٧.

(٣) كقولهم: «ذهبتْ أهلُ اليمامة».

- الروم -

للسحاب. وقيل: للريح. وقرأ^(١) جناح بن حبيش «مُضْفَارًا» بـالف. و«لَطَلُوا» جواب القسم الموطأ له بـ«لَيْتَن»، وهو ماضٍ لفظاً مستقبلاً معنى كقوله: «مَا تَبِعُوا قِبَلَتَكَ»^(٢).

وتقدّم الكلام على نحو «فَأَنْتَ لَا تَسْمَعُ» إلى آخره في الأنبياء^(٣) وفي النمل^(٤)، وكذلك في قراءتي «ضعف» وما الفرق بينهما في الأنفال^(٥)؟
والضمير في «مَنْ بَعْدَهُ» يعود على الأصفرار المدلول عليه بالصفة كقوله^(٦):

٣٦٥٣ - إِذَا نُهِيَ السُّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ

أي: إلى السفوف لدلالة «السفيه» عليه.

آ. (٥٥) قوله: ﴿مَا لَيْتُوا﴾: جواب قوله «يُقَسِّمُ» وهو على المعنى، إذ لو حكي قولهم بعينه ل قيل: مَا لَيْتْنَا. و«كذلك» أي: مثل ذلك الإلفك كانوا يُؤفكون.

آ. (٥٦) قوله: ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾: الظاهر أنه متعلّق بـ«لَيْتُمْ» بمعنى فيما وعدّ به في كتابه من الحشر والبعث. وقال قتادة: على التقديم

(١) الشواذ ١١٦، والبحر ١٧٩/٧.

(٢) الآية ١٤٥ من البقرة.

(٣) انظر إعرابه للآية ٤٥.

(٤) انظر إعرابه للآية ٨٠.

(٥) قرأ عاصم وحمرزة بفتح الضاد والباقون بضمها. وعن حفص خلاف في الروم.

انظر: الدرر ٦٣٦/٥.

(٦) تقدم برقم ١٣٨٧.

- الروم -

والتأخير، والتقدير: «وقال الذين أُوتُوا العلم في كتابِ الله لقد لَبِثُمْ، و«في» بمعنى الباء أي: العلم بكتاب الله. وصدوره عن قتادة بعيدٌ.

والعائمة على سكون عَيْن «البعث». والحسن^(١) بفتحها. وقُرِء بكسرِها. فالمكسورُ اسمٌ، والمفتوحُ مصدرٌ.

قوله: «فهذا يومٌ» في الفاء قولان، أظهرهما: أنها عاطفةٌ هذه الجملة على «لَقَدْ لَبِثُمْ». وقال الزمخشري^(٢): «هي جوابٌ شرطٌ مقدرٌ كقوله^(٣)»:

..... ٣٦٥٤ -

..... فقد جئنا خراسانا

كأنه قيل: إنَّ صَحَّ ما قلتم: إنَّ خراسان أقصى ما يُراد بكم، وأن لنا أن نَخْلُصَ، وكذلك إن كنتم منكربين للبعث فهذا يومُ البعث» ويشير إلى البيت المشهور وهو:

قالوا: خراسانُ أقصى ما يُراد بنا
ثم القُفُولُ فقد جئنا خراسانا

قوله: «لا تَعْلَمُونَ» أي البعث أي: ما يراؤ بكم، أو لا يُقدَّر له مفعولٌ أي: لم يكونوا مِن أولي العلم. وهو أبلغُ.

آ. (٥٧) قوله: «فيومئذٍ»: أي: إذ يقع ذلك، ويقول الذين أُوتوا العلم تلك المقالة.

(١) المحتسب ١٦٦/٢، والقرطبي ٤٨/١٤، والبحر ١٨٠/٧.

(٢) الكشف ٢٢٧/٣.

(٣) تقلم برقم ٣٤٧٨.

قوله: «لَا يَنْفَعُ» هو الناصب لـ «يَوْمئِذٍ» قبله. وقرأ الكوفيون^(١) هنا وفي غافر^(٢) بالياء مِنْ تحت. وافقهم نافع على ما في غافر، لأن التانيث مجازي ولأنه قد فُصل أيضاً. والباقون بالتانيث فيهما مراعاةً لِلْفُطْر.

قوله: «وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ» قال الزمخشري^(٣): «مِنْ قولك: اسْتَعْتَبْنِي فَلَنْ فَأَعْتَبْتَهُ أَي: استرضاني فَأَرْضَيْتُهُ، وكذلك إذا كنت جانياً عليه. وحقيقة أَعْتَبْتَهُ: أَزَلْتُ عَتْبَهُ أَلَا تَرَى إِلَى قولهِ^(٤)»:

٣٦٥٥- غَضِبْتُ تَمِيمٌ أَنْ يُقْتَلَ عَامِرٌ
يَوْمَ النَّسَارِ فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ

كيف جعلهم غَضَاباً؟ ثم قال: «فَأَعْتَبُوا» أي: أزيل غَضَبُهُم. والغضب في معنى العَتَبِ. والمعنى: لا يُقال لهم: ارْضُوا رَبَّكُمْ بتوبة وطاعة. ومثله قوله تعالى: «فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ»^(٥) فَإِنْ قُلْتَ: كيف جُعِلُوا غير مُسْتَعْتَبِينَ في بعض الآيات وغير مُعْتَبِينَ في بعضها، وهو قوله: «وَأَنْ يُسْتَعْتَبُوا فما هم من المُعْتَبِينَ»^(٦). قلت: أَمَا كُونُهُمْ غير مُسْتَعْتَبِينَ فهذا معناه، وأَمَا كُونُهُمْ غير مُعْتَبِينَ فمعناه: أنهم غير راضين بما هم فيه، فَشَبَّهَتْ حَالَهُمْ بحال قوم جُني عليهم فهم عَاتِبُونَ على الجاني، غير راضين عنه بما هم

(١) السبعة ٥٠٩، والنشر ٣٤٦/٢، والبحر ١٨١/٧، والتيسير ١٧٦، والقرطبي ٤٩/١٤، والحجة ٥٦٢.

(٢) الآية ٥٢.

(٣) الكشف ٢٢٧/٣.

(٤) تقدم برقم ٣١٤٩.

(٥) الآية ٣٥ من الجاثية.

(٦) الآية ٢٤ من فصلت.

فيه^(١). فَإِنْ يَسْتَعْتَبُوا اللَّهَ أَيَّ يَسْأَلُوهُ إِزَالَةَ مَا هُمْ فِيهِ فَمَا هُمْ مِنَ الْمَجَابِينَ انتهى.

وقال ابن عطية^(٢): «وَيَسْتَعْتَبُونَ بِمَعْنَى يَعْتَبُونَ كَمَا تَقُولُ: يَمْلِكُ وَيَسْتَمْلِكُ. وَالْبَابُ فِي اسْتَفْعَلِ طَلَبُ الشَّيْءِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى كَانَ يَفْسُدُ؛ إِذْ كَانَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ: وَلَا يُطْلَبُ مِنْهُمْ عُتْبَى». قلت: وليس فاسداً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَلَيْتُنْ جِئْتَهُمْ﴾: إِنَّمَا وَحَّدَ هُنَا، وَجُمِعَ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ: «أَنْتُمْ» لِنَكْتَةِ: وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَقَالَ: «وَلَيْتُنْ جِئْتَهُمْ بِكُلِّ آيَةٍ»^(٣) أَيِ جَاءَتْ بِهَا الرِّسْلُ. فَقَالَ الْكُفَّارُ: مَا أَنْتُمْ أَيُّهَا الْمَدْعُونَ الرِّسَالَةَ كُلُّكُمْ إِلَّا كَذَا.

آ. (٥٩) قوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ﴾: أَيِ: مِثْلَ ذَلِكَ الطَّبْعِ يَطْبَعُ.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَلَا يَسْتَخَفُّنَكَ﴾: الْعَامَّةُ مِنَ الْإِسْتِخْفَافِ بَخَاءُ مَعْجَمَةٍ وَفَاءُ. وَيَعْقُوبُ^(٤) وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ وَقَافٍ مِنَ الْإِسْتِحْقَاقِ. وَابْنُ أَبِي عُبَلَةَ وَيَعْقُوبُ بِتَخْفِيفِ نُونِ التَّوَكُّيدِ. وَالنَّهْيُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ «لَا أَرَيْنَكَ هَهْنَا».

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الرُّومِ]

(١) لم يرد قوله: «بما هم فيه» في الكشف.

(٢) المحرر ١٢/٢٧٢.

(٣) ليس ثمة آية بهذا اللفظ، والآية ١٤٥ من البقرة «ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك».

(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٢٤٦، والإتحاف ٢/٣٦٠، والمحتسب ٢/١٦٦، والبحر ٧/١٨٢.

سورة لقمان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿الكتاب الحكيم﴾: قيل: فَعِيل بمعنى مُفَعَّل وهذا قليلُ قالوا: أَعَقَّدْتُ اللَّبْنَ فهو عَقِيدٌ أي مُعَقَّد، أو بمعنى فاعِل، أو بمعنى ذي الحِكْمَةِ، أو أصله: الحكيم فائله، ثم حُذِفَ / المضاف وأُقيم المضاف إليه [٧١٤/أ] مُقَامَه، وهو الضميرُ المجرورُ، فانقلب مرفوعاً، فاستتر في الصفة. قاله الزمخشري^(١) وهو حَسَنُ الصَّنَاعَةِ.

آ. (٣) قوله: ﴿هَدَىٰ وَرَحْمَةً﴾: العامةُ على النصبِ على الحال مِنْ «آيات» والعاملُ ما في اسمِ الإشارةِ من معنى الفعل، أو المَدْح^(٢). وحمزة^(٣) بالرفعِ على خبرٍ مبتدأ مضمير. وَجَوَّزَ بعضهم أَنْ يَكُونَ «هَدَىٰ» منصوباً على الحال حال رَفَعَ «رحمة». قال: «ويكون رَفَعُها على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ أي: وهو رحمةٌ». وفيه بُعْدٌ.

(١) الكشاف ٢٢٩/٣.

(٢) قوله: «أو المدح» معطوف على «الحال».

(٣) السبعة ٥١٢، والحجبة ٥٦٣، والبحر ١٨٣/٧، والتيسير ١٧٦، والقرطبي

٥٠/١٤، والنشر ٣٤٦/٢.

آ. (٤) قوله: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾: صفة أو بدل أو بيان لما قبله، أو منصوب أو مرفوع على القطع. وعلى كل تقدير فهو تفسير للإحسان. وسئل الأصمعي عن الألمعي. فأنشد^(١):

٣٦٥٦- الأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ

ظَنَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

يعني أن الألمعي هو الذي إذا ظن شيئاً كان كمن رآه وسمعه.

كذلك المحسنون هم الذين يفعلون هذه الطاعات. ومثله: وسئل بعضهم عن الهلوع فلم يزد أن تلا «إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً»^(٢).

آ. (٦) قوله: ﴿هُوَ الْحَدِيثُ﴾: من باب الإضافة بمعنى «من» لأن اللهو يكون حديثاً وغيره كباب ساج وجبة خزر. وقيل: هو على حذف مضاف أي: يشتري ذوات لهو الحديث؛ لأنها نزلت في مشتري المغنيات. والأول أبلغ.

قوله: «ليضل» قرأ^(٣) ابن كثير وأبو عمرو «ليضل» بفتح حرف المضارعة. والباقون بضمه، من أضل غيره، فمفعوله محذوف. وهو مستلزم للضلال؛ لأن من أضل فقد ضل من غير عكس. وقد تقدم ذلك في سورة إبراهيم^(٤). قال

(١) البيت لأوس بن حجر وهو في ديوانه ٥٣، ومعاهد التنصيص ١٤٥/١، والخصائص ٣٠٦/٣. والبيت من المنسرح.

(٢) الأيتان ٢٠، ٢١ من المعارج، ووردتا في الأصل بالتقديم والتأخير. وهو سهو.

(٣) البحر ١٨٤/٧، والتيسير ١٣٤، والقرطبي ٥٦/١٤، والحجة ٥٦٣، والنشر ٢٢٩/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠٣/٧.

الزمخشري^(١) هنا: «فإن قلت: القراءة بالرفع بَيِّنَةٌ؛ لأنَّ النَّصْرَ كان غرضه باشتراء اللُّهُو أن يَصُدَّ النَّاسَ عن الدخول في الإسلام واستماع القرآن ويُضِلُّهم عنه فما معنى القراءة بالفتح؟ قلت: معنيان، أحدهما: لِيُثَبِّتَ على ضلاله الذي كان عليه ولا يَصْدِفَ عنه، وَيَزِيدَ فيه وَيَمُدَّهُ؛ فإنَّ المخذول كان شديد الشَّكِيمَةِ في عداوة الدين، وَصَدَّ النَّاسَ عنه. الثاني: أَنْ يُوضَعَ «لِيُضِلَّ» موضع لِيُضِلَّ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ مَنْ أَضَلَّ كان ضالاً لا محالة فَذَلَّ بالرَّدِّيفِ على المَرْدُوفِ».

قوله: «بغير عِلْمٍ» حال أي: يشتري بغير علمٍ بأحوال التجارة حيث اشترى ما يَخْسِرُ فيه الدارين.

قوله: «وَيَتَّخِذَهَا» قرأ^(٢) الأخوان وحفصُ بالنصب عطفاً على «لِيُضِلَّ» فهو علةٌ كالذي قبله. والباقون بالرفع عطفاً على «يَشْتَرِي» فهو صلة. وقيل: الرفعُ على الاستئناف من غير عطفٍ على الصلة. والضميرُ المنصوبُ يعود على الآيات المتقدمة أو السبيل؛ لأنه يُؤَنَّثُ، أو الأحاديث الدال عليها «الحديث» لأنه اسمُ جنسٍ.

قوله: «أولئك لهم» حُمِلَ أولاً على لفظ «مَنْ» فَأُفْرِدَ، ثم على معناها فُجِّعَ، ثم على لفظها فَأُفْرِدَ في قوله: «وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ». وله نظائرُ تَقْدِّمُ التَّنبِيْهِ عليها في المائدة، عند قوله تعالى: «مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ»^(٣). وقال الشيخ^(٤): «ولا نعلم جاء في القرآن ما حُمِلَ على اللفظ ثم على المعنى ثم

(١) الكشف ٢٣٠/٣.

(٢) السبعة ٥١٢، والنشر ٣٤٦/٢، والبحر ١٨٤/٧، والتيسير ١٧٦، والحجة ٥٦٣، والقرطبي ٥٧/١٤.

(٣) الآية ٦٠ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٣٢٦/٤.

(٤) البحر ١٨٤/٧.

على اللفظ غير هاتين الآيتين». قلت: وَجَدَ غَيْرُهُمَا كَمَا قَدَّمْتُ التَّنْبِيَةَ عَلَيْهِ فِي المائدة.

آ. (٧) قوله: ﴿كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا﴾: حَالٌ مِنْ فاعِلٍ «وَلَّى» أَوْ مِنْ ضَمِيرٍ «مُسْتَكْبِرًا».

قوله: «كَأَنَّ فِي أذُنَيْهِ وَقَرَأَ» حَالٌ ثَالِثَةٌ أَوْ بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهَا، أَوْ حَالٌ مِنْ فاعِلٍ «يَسْمَعْهَا»، أَوْ تَبْيِينٌ لِمَا قَبْلَهَا. وَجَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) أَنَّ تَكُونَ جَمَلَتَا^(٢) التَّشْبِيهِ استثنائيتين.

آ. (٩) قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾: هُوَ حَالٌ. وَخَبَرُ «إِنَّ» الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَهُمْ جَنَّاتٌ». وَالْأَحْسَنُ أَنَّ يُجْعَلَ «لَهُمْ» هُوَ الْخَبَرُ وَحْدَهُ، وَ«جَنَّاتٌ» فاعِلٌ بِهِ. وَقَرَأَ^(٣) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «خَالِدُونَ» بِالْوَاوِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْخَبَرُ، وَالْجُمْلَةُ — أَوْ الْجَارُ وَحْدَهُ — حَالٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «خَالِدُونَ» خَبَرًا ثَانِيًا لِـ «إِنَّ».

قوله: «وَعَدَ اللَّهُ» مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَهُمْ جَنَّاتٌ» فِي مَعْنَى: وَعَدَهُمُ اللَّهُ ذَلِكَ. وَ«حَقًّا» مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ لغيره، أَي: لِمُضْمُونِ تِلْكَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَعَامِلُهُمَا مُخْتَلِفٌ: فَتَقْدِيرُ الْأَوَّلِ: وَعَدَ اللَّهُ ذَلِكَ وَعَدًّا، وَتَقْدِيرُ الثَّانِي: أَحَقُّ ذَلِكَ حَقًّا.

آ. (١٠) قوله: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرْوُهُا﴾: تَقَدَّمَ فِي الرِّعْدِ^(٤).

(١) الكشاف ٢٣٠/٣.

(٢) وهما: كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا، كَانَ فِي أذُنَيْهِ وَقَرَأَ.

(٣) البحر ١٨٤/٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٨/٧.

آ. (١١) قوله: ﴿مَاذَا خَلَقَ﴾: «ما» استفهام. وقد تقدّم تحقيق هذا في البقرة^(١).

آ. (١٢) ولقمان قيل: أعجمي. وهو الظاهر. فمنعه للتعريف والعُجْمَةُ الشخصية. وقيل: عربي مشتق من اللقم وهو حينئذٍ مرتجل؛ لأنه لم يسبق له وضع في النكرات. ومنعه حينئذٍ للتعريف وزيادة الألف والنون.

آ. (١٣) والعامل في «إذ» مضمّر. «وهو يعظه» جملة حالية. «يا بُني» قد تقدّم خلاف القراء^(٢) فيه. وتقدّم الكلام أيضاً على «وصّينا الإنسان» في العنكبوت^(٣).

آ. (١٤) قوله: ﴿وَهَنَّا عَلَى وَهْنٍ﴾: يجوز أن ينتصب على الحال من «أمه» أي: ضعفاً على ضعف، أو من مفعول «حملته» أي: علقة ثم نطفة ثم مضغة. وكلاهما جاء في التفسير. وقيل: منصوب على إسقاط الخافض أي: في وهن. قاله أبو البقاء^(٤). و«على وهن» صفة لـ «وهناً».

وقرأ^(٥) الثقفى وأبو عمرو في رواية «وهناً على وهن» بفتح الهاء فيهما. فاحتمل أن يكونا لغتين كالشعر والشعر، واحتمل أن يكون المفتوح مصدر وهن بالكسر يوهن وهناً. وقرأ^(٦) الجحدري وفتادة وأبورجاء / «وفصله» دون ألف [٧١٤/ب] أي: وفطامه.

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٩.

(٢) الدر المصون ٦/٣٣٠.

(٣) انظر إعرابه للآية ٨ من العنكبوت.

(٤) الإملاء ٢/١٨٨.

(٥) المحتسب ٢/١٦٧، والقرطبي ١٤/٦٤، والبحر ٧/١٨٧.

(٦) المحتسب ٢/١٦٧، والقرطبي ١٤/٦٤، والبحر ٧/١٨٧، والإنحاف ٢/٣٦٢.

قوله: «أَنْ اشْكُرْ» في «أَنْ» وجهان، أحدهما: أنها مفسرة. والثاني: أنها مصدرية في محل نصب بـ «وَصَّيْنَا». وهو قول الزجاج^(١).

آ. (١٥) قوله: «مَعْرُوفًا»: صفة لمصدر محذوف أي: صحاباً معروفاً وقيل: الأصل: بمعروف.

قوله: «إِلَيَّ» متعلق بـ أناب. «ثم إليَّ» متعلق بمحذوف لأنه خبر «مَرَجَعُكُمْ».

آ. (١٦) قوله: «إِنَّمَا إِنْ تَكُ»: ضميرُ القصة. والجملة الشرطية مفسرة للضمير. وتقدم أنَّ نافعاً^(٢) يقرأ «مَثْقَال» بالرفع على أنَّ «كان» تامةٌ وهو فاعلها. وعلى هذا فيقال: لِمَ لَحِقَتْ فعله تاءُ التانيث؟ قيل: لإضافته إلى مؤنث، ولأنه بمعنى: زنة حبة. وجوز الزمخشري^(٣) في ضمير «إنها» أنَّ تكونَ للهنّة من السَّيِّئَاتِ أو الإحسان في قراءة من نصب «مَثْقَال». وقيل: الضمير يعودُ على ما يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الكلامِ أي: إنَّ التي سألتَ عنها إنَّ تَكُ. وفي التفسير: أنه سأل أباه: أرايتَ الحبة تقع في مغاصِ البحر: أيعلمها الله؟

وقرأ^(٤) عبد الكريم الجزريُّ «فَتَكُنْ» بكسر الكاف وتشديد النون مفتوحةً أي: فتستقر. وقرأ محمد بن أبي فجة البعلبكي^(٥) «فَتَكُنْ» كذلك إلا أنه مبنيٌّ

(١) معاني القرآن ١٩٥/٤.

(٢) السبعة ٥١٣، والبحر ١٨٧/٧، والتيسير ١٥٥، والقرطبي ٦٧/١٤، والحجة ٥٦٥، والنشر ٣٢٤/٢.

(٣) الكشف ٢٣٠/٣.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ١٨٧/٧، والقرطبي ٦٧/١٤، والشواذ ١١٧. وعبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الحراني مولى عثمان. روى عن سعيد ابن المسيب توفي ١٢٧. روى له الجماعة: انظر: تهذيب الكمال ٨٤٨/٢.

(٥) لم أقف على ترجمته.

للمفعول. وقناة «فَتَكُنْ» بكسر الكاف وتخفيف النون مضارع «وَكَنَّ» أي: استقرَّ في وَكْنِهِ ووَكْرِهِ.

آ. (١٧) قوله: ﴿مِنْ عَزَمَ﴾: عَزَمَ مصدر. يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى مفعول أي: مِنْ معزوماتِ الأمور أو بمعنى عازِم كقوله: «فلِذَا عَزَمَ الأمرُ»^(١) وهو مجازٌ بليغ. وعَزَمَ المبرد^(٢) أَنَّ العينَ تُبَدِّلُ حاءَ فيقال: حَزَمَ وعَزَمَ. والصحيحُ أنهما مادَّتان مختلفتان اتَّفَقتا في المعنى.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَلَا تُصْعِرْ﴾: قرأ^(٣) نافعٌ وأبو عمرو والأخوان «تَصَاعَرَ» بِالْفِ وتخفيفِ العين. والباقون دون ألفٍ وتشديدِ العين، والرسمُ يَحْتَمِلُهُمَا؛ فَإِنَّ الرسمَ بغيرِ ألفٍ. وهما لغتان: لغةُ الحجازِ التخفيفُ، وتميمُ الثقيلُ. فَمِنْ الثَّقِيلِ قوله^(٤):

٣٦٥٧- وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعُرَ خَدُّهُ
أَقْمَنَّا لَهُ مِنْ مَيْلِهِ فَيُقَوِّمُ

ويقال أيضاً: تَصْعُرُ. قال^(٥):

٣٦٥٨-
أَقْمَنَّا لَهُ مِنْ خَدُّهُ الْمُتَصْعِرِ

(١) الآية ٢١ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) انظر: البحر ١٨٨/٧.

(٣) السبعة ٥١٣، والنشر ٣٤٦/٢، والتيسير ١٧٦، والقرطبي ٦٩/١٤، والحجة ٥٦٥، والبحر ١٨٨/٧.

(٤) البيت للمتلمس في ديوانه ٢٤، أو عمرو بن حُنيّ التغلبي. وهو في المجاز ١٢٧/٢ واللسان صعر، والبحر ١٨٢/٧، والمححر ١٨/١٣. ورواية الديوان فتقوماً.

(٥) لم أهد إلى تمامه وقائله، وهو في المححر ١٨/١٣، والبحر ١٨٢/٧، والقرطبي ٦٩/١٤.

وهو من المِيل؛ وذلك أَنَّ المتكَبِّرَ يَمِيلُ بِخَدِّهِ تَكَبُّراً كَقَوْلِهِ «ثَانِي عِطْفِيهِ»^(١). قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٢): «أَصْلُهُ مِنَ الصَّعَرِ، دَاءٌ يَأْخُذُ الْإِبِلَ فِي أَعْنَاقِهَا فَتَمِيلُ وَتَلْتَوِي». وَتَفْسِيرُ الْيَزِيدِيِّ لَهُ بِأَنَّهُ التَّشَدُّقُ فِي الْكَلَامِ لَا يُوَافِقُ الْآيَةَ هُنَا.

آ. (١٩) قَوْلُهُ: «وَأَقْصِدْ»: هَذَا قَاصِرٌ بِمَعْنَى اقْصِدْ وَاسْلُكْ الطَّرِيقَةَ الْوَسْطَى بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا. وَقُرِئَ^(٣) «وَأَقْصِدْ» بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ، مِنْ أَقْصَدَ إِذَا سَدَّدَ سَهْمَهُ لِلرَّمِيَّةِ.

قَوْلُهُ: «مِنْ صَوْتِكَ» تَبْعِيضِيَّةٌ. وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ^(٤) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَزِيدَةً. وَيُؤَيِّدُهُ «يَغْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ»^(٥) وَقِيلَ: «مِنْ صَوْتِكَ» صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ أَيْ: شَيْئاً مِنْ صَوْتِكَ، وَكَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ يَتِمَدَّحُونَ بَرَفَعَ الصَّوْتِ قَالَ^(٦):
جَهِيرُ الْكَلَامِ جَهِيرُ الْعُطَاسِ

جَهِيرُ الرُّوَاءِ جَهِيرُ النُّعَمِ

قَوْلُهُ: «إِنْ أَنْكَرَ» قِيلَ: «أَنْكَرَ» مَبْنِيٌّ مِنْ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ: «أَشْغَلَ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ»^(٧). وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وَوُحِّدَ^(٨) «صَوْتٌ» لِأَنَّهُ يُرَادُّ بِهِ الْجَنْسُ وَإِلِضَافَتِهِ لَجَمْعٍ.

(١) الْآيَةُ ٩ مِنَ الْحَجِّ.

(٢) مجاز القرآن ١٢٧/٢.

(٣) نسبها ابن خالويه في الشواذ ١١٧ إلى الحجازي. وانظر: البحر ١٨٩/٧.

(٤) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع. انظر أمثلة على مذهب الأخفش في زيادة «مِنْ» معاني القرآن ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٥) الْآيَةُ ٣ مِنَ الْحَجَرَاتِ.

(٦) لم أهتمد إلى قائله. وهو في القرطبي ٧٢/١٤، والمحرر ١٩/١٣، والبحر ١٨٩/٧.

(٧) مجمع الأمثال ٣٧٦/١ وهي امرأة من بني تيم الله كانت تبيع السمن. والنحي: وعاء السمن.

(٨) انظر: الكشف ٢٣٤/٣.

آ. (٢٠) قوله: ﴿نِعْمَهُ﴾: قرأ^(١) نافع وأبو عمرو وحفص «نِعْمَهُ» جمع نِعْمَة مضافاً لهاء الضمير، ف «ظاهرة» حالٌ منها. والباقون «نِعْمَةً» بسكون العين، وتنوين تاء التانيث، اسم جنس يُراد به الجمع ف «ظاهرة» نعتٌ لها. وقرأ^(٢) ابنُ عباس ويحيى بن عمار «وَأَصْبَغَ» بإبدال السين صاداً. وهي لغةٌ كلب يفعلون ذلك مع الغين والخاء والقاف. وتقدّم نظيرُ هذه الجملة كلها في البقرة^(٣)، والكلامُ على «أَوَّلُو»^(٤) ونحوه.

آ. (٢٢) وقرأ^(٥) عليُّ والسلمي «يُسَلِّمُ» بالتشديد.

آ. (٢٧) قوله: ﴿وَالْبَحْرُ﴾: قرأ أبو عمرو^(٦) بالنصب، والباقون بالرفع. فالنصبُ من وجهين، أحدهما: العطفُ على اسم «أن». أي: ولو أن البحرَ، و«يَمُدُّه» الخبرُ. والثاني: النصبُ بفعلٍ مضمرٍ يُفسَّرُ «يَمُدُّه» والواوُ حينئذٍ للحال. والجملةُ حاليةٌ، ولم يُحتجْ إلى ضميرٍ رابطٍ بين الحالِ وصاحبِها، للاستغناء عنه بالواو. والتقديرُ: ولو أن الذي في الأرضِ حالٌ كونِ البحرِ ممدوداً بكذا.

وأما الرفعُ فمِنْ وجهين، أحدهما: العطفُ على أن وما في حيزها. وقد

(١) السبعة ٥١٣، والنشر ٣٤٧/٢، والحجة ٥٦٦، والتيسير ١٧٧، والبحر ١٩٠/٧، والقرطبي ٧٣/١٤.

(٢) المحتسب ١٦٨/٢، والقرطبي ٧٣/١٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٤٨/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٢٧/٢.

(٥) الإتحاف ٣٦٣/٢، والقرطبي ٧٤/١٤، والبحر ١٩٠/٧.

(٦) السبعة ٥١٣، والنشر ٣٤٧/٢، والبحر ١٩١/٧، والقرطبي ٧٧/١٤، والتيسير ١٧٧، والحجة ٥٦٦.

[٧١٥/أ] تقدّم لك في «أن» الواقعة/ بعد «لو» مذهبان^(١): مذهب سيبويه^(٢) الرّفْعُ على الابتداء، ومذهب المبرد^(٣) على الفاعلية بفعلٍ مقدر، وهما عائدان هنا. فعلى مذهب سيبويه يكون تقديرُ العطف: ولو البحر. إلّا أنّ الشيخ^(٤) قال: إنه لا يلي «لو» المبتدأ اسماً صريحاً إلّا في ضرورة، كقوله^(٥):

٣٦٦٠- لو بغير الماء حلقي شَرِقْ

.....

وهذا القول يُؤدّي إلى ذلك. ثم أجاب بأنه يُتّفَرّ في المعطوف ما لا يُتّفَرّ في المعطوف عليه كقولهم: «رُبّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك». وعلى مذهب المبرد يكون تقديره: ولو ثبت البحر، وعلى التقديرين يكون «يمدّه» جملةً حالية من البحر.

والثاني: أنّ «البحر» مبتدأ، و«يمدّه» الخبر، والجملة حالية كما تقدّم في جملة الاشتغال، والرابط الواو. وقد جعله الزمخشري^(٦) سؤالاً وجواباً. وأنشد^(٧):

(١) انظر: الدر المصون ٤١٨/٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤٦٢/١.

(٣) المقتضب ٧٧/٣، والكامل ١٤٠/٣، وانظر: شرح الأبيات المشكّلة للفارسي ٥٨٢.

(٤) البحر ١٩١/٧.

(٥) تقدم برقم ٢٨٠١.

(٦) الكشف ٢٣٦/٣.

(٧) البيت لامرئ القيس في معلقته وعجزه:

بمنجرد قيد الأوابد هيكل

وهو في ديوانه ١٩. والوكّات: مواضع الطير. والمنجرد: الفرس القصير الشعر. =

٣٦٦١- وقد أَعْتَدِي والطيرُ في وُكُنَاتِهَا

.....

و«مِنْ شَجَرَةٍ» حالٌ: إمّا من الموصول، أو من الضمير المستتر في الجارّ الواقع صلة، و«أَقْلَامُ» خبرٌ «أَنَّ». قال الشيخ^(١): «وفيه دليلٌ على مَنْ^(٢) يَقُولُ - كالزمخشريّ ومَنْ يتعصّب له من العجم - على أَنَّ خبر «أَنَّ» الواقعة بعد «لو» لا يكون اسماً البتة^(٣) لا جامداً ولا مشتقاً، بل يتعيّن أَنَّ يكونَ فعلاً» قال: «وهو باطلٌ» وأنشد^(٤):

٣٦٦٢- ولو أنها عُصفورةٌ لَحَسِبْتُهَا
مُسَوِّمةٌ تَدْعُو عبيداً وأزْزَما

وقال^(٥):

٣٦٦٣- ما أطيبَ العيشِ لو أَنَّ الفتى حَجَرَ
تَنبُؤُ الحوادثِ عنه وهو مَلْمُومٌ

= والأوابد: الوحش، وهو قيد لها لأنه يسبقها فيمنعها من أن تفوت. والهيكل: الضخم.

(١) البحر ١٩٠/٧ - ١٩١.

(٢) البحر: «على بطلان دعوى الزمخشري وبعض العجم ممن ينصر قوله».

(٣) انظر رد ابن الناظم على الزمخشري في شرح الألفية ٢٧٨.

(٤) البيت لجريز وهو في ديوانه ٥٦٦، أو العوام بن شاذب، وأورده في المغني ٣٥٧، والعيني ٤٦٧/٤. والمسومة: الخيل المعلمة.

(٥) البيت لتميم بن مقبل وهو في ديوانه ٢٧٣ والخصائص ١/ ٣١٨، وابن يعيش ٨٦/١ والمغني ٣٥٦.

وقال^(١):

٣٦٦٤- ولو أن خيأ فائت الموت فاته
أخو الحرب فوق القارح العدوان

قال: «وهو كثير في كلامهم». قلت: وقد تقدم أول هذا الموضوع^(٢) أن هذه الآية ونحوها تبطل ظاهر قول المتقدمين في «لو» أنها حرف امتناع لا امتناع؛ إذ يلزم محذور عظيم: وهو أن ما بعدها إذا كان منفيًا لفظًا فهو مثبت معنى، وبالعكس. وقوله: «ما نفدت» منفي لفظًا، فلو كان مثبتاً معنى فسدت المعنى، فعليك بالالتفات إلى أول البقرة.

وقرأ^(٣) عبد الله «وبحر» بالتنكير وفيه وجهاء معرفاً. وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعها بعد واو الحال، وهو معدود من مسوغات الابتداء بالنكرة. وأنشدوا^(٤):

٣٦٦٥- سرينا ونجم قد أضاء فمذ بسدا
محيأك أخفى ضوءه كل شارق

وبهذا يظهر فساد قول من قال: إن^(٥) في هذه القراءة يتعين القول بالعطف على «أن»، كأنه توهم أنه ليس ثم مسوغ.

(١) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد، وهو في الأصمعيات ١٤٧، الأصمعية ٤٧، والعيني ٤٥٩/٤، وشريح ابن النازم ٢٧٨. والقارح من الخيل: ما تمت أسنانه وذلك في الخامسة من عمره، والعدوان: الشديد العدو.

(٢) انظر: الدر المصون ١٨٢/١.

(٣) المحتسب ١٦٩/٢، والبحر ١٩١/٧.

(٤) تقدم برقم ١٤٧٣.

(٥) اسم «إن» هنا ضمير الشأن.

وقرأ^(١) عبد الله وأبى «تَمُدُّه» بالتأنيث لأجل «سبعة». والحسن وابن هرمز وابن مصرف «يُمِدُّه» بالياء من تحت مضمومة وكسر الميم من أَمَدِه. وقد تقدّم اللغتان في آخر الأعراف^(٢) وأوائل البقرة^(٣).

قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: لِمَ قيل: «مِنْ شجرة» بالتوحيد؟ قلت: أريد تفصيلُ الشجرِ وتَقْصِيها شجرةً شجرةً حتى لا يَبْقَى من جنس الشجرِ واحدةٌ إلا قد بُرِثَ أَقْلَاماً». قال الشيخ^(٥): وهو مِنْ وقوع المفرد موقع الجمع والنكرة موقع المعرفة، كقوله: «ما نَسَخَ مِنْ آيةٍ»^(٦) قلت: وهذا يَذْهَبُ بالمعنى الذي أبداه الزمخشري. وقال^(٧) أيضاً: «فإن قلت: «الكلمات» جمع قلة، والموضع موضع تكثير، فهلا قيل: كَلِم. قلت: معناه أن كلماته لا تَفِي بِكَتَبِهَا البحارُ، فكيف بِكَلِمِهِ؟ قلت: يعني أنه من بابِ التثنية بطريق الأولى. وردَّ الشيخ^(٨): بأنْ جَمَعَ السلامة^(٩) متى عُرِّفَ بِالْغَيْرِ الْعَهْدِيَةِ أو أُضِيفَ عَمَّ. قلت للناسِ خلافٌ في «أل» هل تُعَمُّ أو لا؟ وقد يكونُ الزمخشريُّ مِمَّنْ لا يَرَى العمومَ، ولم يَزَلِ الناسُ يَسْأَلُونَ في بيت حَسَّان رضي الله عنه^(١٠):

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٦٩/٢، والبحر ١٩١/٧، والقرطبي ٧٧/١٤،

والإتحاف ٣٦٤/٢.

(٢) الدر ٥٤٩/٥.

(٣) الدر ١٤٩/١.

(٤) الكشف ٢٣٦/٣.

(٥) البحر ١٩٢/٧.

(٦) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٧) الكشف ٢٣٦/٣.

(٨) البحر ١٩٢/٧.

(٩) وهو هنا كلمات.

(١٠) تقدم برقم ٢٦٥.

٣٦٦٦- لنا الجَفَنَاتُ الغُسرُ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى

ويقولون: كيف أتى بجمع القِلَّة في مقام المدح؟ ولم لم يقل الجِفَنان؟ وهو تقرير لما قاله الزمخشري واعتراف بأنَّ أَل لا تؤثر في جمع القلة كثيراً.

آ. (٢٨) قوله: ﴿إِلَّا كَتَفْسٍ﴾: خبر «ما خَلَقَكُمْ» والتقدير: إلا كَخَلَقِ نَفْسٍ واحدةٍ وَبَعَثَهَا. وهنا «إلى أَجَلٍ» وفي الزمر^(١) «لأَجَلٍ» لأنَّ المعنيين لا يُفان بالحرَفَيْن فلا عليك في أيُّهما وقع.

آ. (٢٩) وقرأ أبو عمرو^(٢) في رواية: «وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَيَّاءٌ الغَيَّة. والباقون بالياء خطاباً.

آ. (٣١) قوله: ﴿بِنِعْمَةِ اللَّهِ﴾: يجوز/ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «تَجْرِي» [٧١٥/ب] أو بمحذوفٍ على أنها حال: ملتبسةً بنعمة الله. والأعشى^(٣) والأعرج «بنعمات» جمعاً. وابن أبي عبلة كذلك إلا أنه فتح النون وكسر العين. وموسى بن الزبير^(٤) «الْفُلُكُ» بضمين.

آ. (٣٢) قوله: ﴿خَتَّارٌ﴾: مثالٌ مبالغٍ مِنَ الخَتْرِ، وهو أشدُّ الغَدْرِ. قال الأعشى^(٥):

(١) «كُلٌّ يجري لأجل مسمى» الزمر، الآية ٥.

(٢) قال في السبعة ٥١٤: «روى عباس عن أبي عمرو بالياء» وانظر: القرطبي ٧٩/١٤ والبحر ١٩٣/٧.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٦٤/٢، والمحاسب ١٧٠/٢، والقرطبي ٧٩/١٤ والبحر ١٩٣/٧.

(٤) المحاسب ١٧٠/٢، والبحر ١٩٣/٧. وموسى لم أقف على ترجمته.

(٥) ديوانه ١٧٩ برواية «غير غدار» والقرطبي ٨٠/١٤. والأبلى: حصن الممدوح. والفرد: لا نظير له.

٣٦٦٧- بِأَبْلَقِ الْفَرْدِ مِنْ تَيْمَاءَ مَنْزِلِهِ
حِصْنُ حَصِينٍ وَجَارٌ غَيْرُ خُتَارٍ

وقال عمرو بن معد يكرب^(١):

٣٦٦٨- فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ أَبَا عُمَيْرٍ
مَلَأَتْ يَدَيْكَ مِنْ غَدْرِ وَخْتَرٍ

وقالوا^(٢): «إِنْ مَدَدْتَ لَنَا شِبْرًا مِنْ غَدْرِ مَدَدْنَا لَكَ بَاعًا مِنْ خْتَرٍ».

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ﴾: جَوَّزُوا فِيهِ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «وَالدُّ»، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ صِفَةً لَهُ. وَفِيهِ إِشْكَالٌ: وَهُوَ أَنَّهُ نَقِيَ عَنْهُ أَنْ يَجْزِيَ، ثُمَّ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ جَازٍ. وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَازِيًا عَنْهُ فِي الدُّنْيَا فَلَيْسَ جَازِيًا عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَالْحَالَانِ بِاعْتِبَارِ زَمَنَيْنِ.

وقد منع المهدويُّ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً قَالَ: «لَأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ صِفَةٌ لَهُ فَيَبْقَى بَلَا خَبَرٍ، وَلَا مُسَوِّغٌ غَيْرُ الْوَصْفِ». وَهُوَ سَهْوٌ. لَأَنَّ النُّكْرَةَ مَتَى اعْتَمَدَتْ عَلَى نَفْيٍ سَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا. وَهَذَا مِنْ أَشْهَرِ مُسَوِّغَاتِهِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «إِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُ: «وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا» وَارِدٌ عَلَى طَرِيقٍ مِنَ التَّوَكِيدِ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ مَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ. قُلْتُ: الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ أَكْدُ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ، وَقَدْ انْتَضَمَ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «هُوَ» وَقَوْلُهُ: «مَوْلُودٌ». قَالَ: «وَمَعْنَى التَّوَكِيدِ فِي لَفْظِ الْمَوْلُودِ: أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ لَوْ شَفَعَ لِلْوَالِدِ الْأَدْنَى الَّذِي وُلِدَ مِنْهُ

(١) القرطبي ١٤/٨٠، والبحر ٧/١٨٢، والكشاف ٣/٢٣٨.

(٢) انظر: البحر ٧/١٨٢.

(٣) الكشاف ٣/٢٣٨.

لم تُقْبَلْ منه^(١) فضلاً أَنْ يَشْفَعَ لِمَنْ فَوْقَهُ مِنْ أَجْدَادِهِ لِأَنَّ «الولد» يقع على الولد وولد الولد، بخلاف المولود فإنه للذي وُلِدَ منك» قال: «والسبب في مجيئه على هذا السَّنَنِ أَنَّ الخطابَ للمؤمنين، وَعَلَيْتُهُمْ^(٢) قَبَضَ آبَاؤُهُمْ عَلَى الْكُفْرِ، فَأَرِيدَ حَسْمَ أَطْمَاعِهِمْ وَأَطْمَاعِ النَّاسِ فِيهِمْ».

والجملة مِنْ قوله: «لَا يَجْزِي» صفةٌ لـ «يوم»، والعائدُ محذوفٌ أي: فيه، فَحُذِفَ بِرُمْتِهِ أَوْ عَلَى التَّدرِجِ.

وقرأ^(٣) عكرمة «لَا يُجْزَى» مبنياً للمفعول. وأبو السَّمَّال وأبو السَّوَّار «لَا يُجْزَى» بالهمز، مِنْ أَجْزَأَ عَنْهُ أَي: أَغْنَى.

قوله: «شيئاً» منصوبٌ على المصدر وهو من الإعمال؛ لِأَنَّ «يَجْزِي» و«جَازٍ» يَطْلُبَانِهِ. والعاملُ جَازٍ، على ما هو المختارُ للحذف من الأول.

قوله: «فَلَا تُغَرِّكُمُ» العامةُ على تشديد النون. وابنُ أَبِي إِسْحَاقَ^(٤) وابنُ أَبِي عُبَيْلَةَ ويعقوبُ بالخفيفة، وسماكُ بن حرب^(٥) ويعقوبُ «الغُرور» بالضمُّ وهو مصدرٌ. والعامةُ بالفتح صفةٌ مبالغَةٌ كَشْكُور. وَفُسِّرَ بِالشَّيْطَانِ. على أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَضْمُونُ مُصْدَرًا وَقَعًا وَصِفًا لِلشَّيْطَانِ.

أ. (٣٤) قوله: «مَاذَا تَكْسِبُ»: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا»

(١) أي شفاعته.

(٢) كذا في الأصل والكشاف. وفي البحر: (١٩٤/٧) «وغالبيهم».

(٣) انظر في قراءاتها: الشَّوَّاذُ ١١٧، والبحر ١٩٤/٧.

(٤) البحر ١٩٤/٧.

(٥) المحتسب ١٧٢/٢، والقرطبي ٨١/١٤، والبحر ١٩٤/٧، وسماكُ بن حرب

الذهلي البكري الكوفي، فصيح، عالم بالشعر، وثقه الكثيرون. توفي سنة ١٢٣.

انظر: تهذيب الكمال ٥٥٠/١.

استفهامية فتُعلّق الدُّرَاية، وأن تكونَ موصولةً فتنتصبُ بها، وقد عُرِفَ حَكْمُ «ماذا» أولَ الكتاب^(١)، وتكرّر في غُضُونِهِ.

قوله: «بأيّ أرضٍ» متعلّق بـ «تموتُ» وهو مُعلّقٌ للدُّرَاية، فهو في محلِّ نصبٍ. وقرأ^(٢) موسى الأسواري «بأيةِ أرضٍ» على نأنيثها. وهي لغةٌ ضعيفة^(٣)، كتأنيث «كل» حيث قالوا: كلتهن، فعُلّقَ ذلك. والباء ظرفيةٌ بمعنى: في، أي: في أرض نحو: زيد بمكة أي: فيها.

[تُمت بعونه تعالى سورة لقمان]

(١) انظر: الدر المصون ٢٢٩/١.

(٢) القرطبي ٨٣/١٤، والبحر ١٩٤/٧. والأصل الأهوازي وهو تحريف. وتقدمت ترجمته.

(٣) في ذلك نظر فتأنيث «أي» كثيرٌ في لغة العرب. ومنه قول الكميت:

بأيّ كتابٍ أم بأيةِ سُنّةٍ

سورة السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿تَنْزِيلُ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه خبر «الم» لأن «الم» يُراد به السورة وبعض القرآن. وتنزيل بمعنى مُنْزَل. والجملة من قوله: «لا ريب فيه» حال من «الكتاب». والعامل فيها «تنزيل» لأنه مصدر. و«مِنْ رَبِّ» متعلق به أيضاً. ويجوز أن يكون حالاً^(١) من الضمير في «فيه» لوقوعه خبراً. والعامل فيه الظرف أو الاستقرار.

الثاني: أن يكون «تنزيل» مبتدأ، ولا «ريب فيه» خبره. و«مِنْ رَبِّ العالمين» حال من الضمير في «فيه». ولا يجوز حينئذ أن يتعلّق بـ «تنزيل» لأن المصدر قد أخبر عنه فلا يعمل. ومن يتسع في الجار لا يبالي بذلك.

الثالث: أن يكون «تنزيل» مبتدأ أيضاً. و«مِنْ رَبِّ» خبره و«لا / ريب» [٧١٦/أ] حال أو معترض. الرابع: أن يكون «لا ريب» و«مِنْ رَبِّ العالمين» خبرين^(٢) لـ «تنزيل». الخامس: أن يكون خبر مبتدأ مضمّر، وكذلك «لا ريب»، وكذلك «مِنْ رَبِّ»، فتكون كل جملة مستقلة برأسها. ويجوز أن يكونا حالين من

(١) تكرر قوله: «حالاً» في الأصل.

(٢) الأصل «خبران» وهو سهو.

«تنزيل»، وأن يكون «مِنْ رَبِّ» هو الحال، و«لا ريبَ» معترضٌ. وأولُ البقرة^(١) مُرْشِدٌ لهذا، وإنما أَعَدَّتْهُ تَطْرِيَةً.

وَجَوَّزَ ابْنُ عطية^(٢) أَنْ يكونَ «مِنْ رَبِّ العالمين» متعلِّقاً بـ «تنزيل» قال: «على التقديم والتأخير». وَرَدَّه الشيخ^(٣): بَأَنَّا إِذَا قُلْنَا: «لا ريبَ فيه» اعتراضٌ لم يكنْ تقديماً وتأخيراً، بل لو تأخَّر لم يكنْ اعتراضاً. وَجَوَّزَ^(٤) أيضاً أَنْ يكونَ متعلِّقاً بـ «لا ريبَ» أي: لا ريبَ فيه مِنْ جِهَةِ رَبِّ العالمين، وإنْ وَقَعَ شَكٌّ للكفرةِ فذلك لا يُراعى^(٥).

آ. (٣) قوله: «أَمْ يَقُولُونَ»: هي المنقطعة، والإضرابُ انتقالٌ لا إبطالٌ.

قوله: «بل هو الحقُّ» إضرابٌ ثانٍ. ولو قيل بأنَّه إضرابٌ إبطالٌ لنفسِ «افتراء» وحده لكان صواباً، وعلى هذا يُقال: كلُّ ما في القرآنِ إضرابٌ فهو انتقالٌ إلا هذا، فإنه يجوزُ أَنْ يكونَ إبطالاً؛ لأنه إبطالٌ لقولهم أي: ليس هو كما قالوا مفترى بل هو الحقُّ. وفي كلامِ الزمخشري^(٦) ما يُرْشِدُ إلى هذا فإنه قال: «والضميرُ في «فيه» راجعٌ إلى مضمونِ الجملة. كأنه قيل: لا ريبَ في ذلك، أي: في كونه مِنْ رَبِّ العالمين. وَيَشْهَدُ لَوِجَاهَيْهِ قَوْلُهُ: «أَمْ يَقُولُونَ: افتراء»؛ لأنَّ قولهم «هذا مفترى» إنكارٌ لَأَنْ يكونَ مِنْ رَبِّ العالمين، وكذلك قوله: «بل هو الحقُّ».

(١) انظر: الدر المصون ٧٩/١.

(٢) المحرر ٢٩/١٣.

(٣) البحر ١٩٧/٧.

(٤) أي ابن عطية في المحرر ٢٩/١٣.

(٥) «تعبه أبو حيان بقوله: «فليس بالجيد لأن نفي الريب عنه مطلقاً هو المقصود، لأن المعنى، لا مدخل للريب فيه...».

(٦) الكشف ٢٤٠/٣.

هو الحقُّ مِنْ رَبِّكَ» وما فيه تقريرٌ أنه من عند الله . وهذا أسلوبٌ صحيحٌ مُحْكَمٌ.

قوله : «مِنْ رَبِّكَ» حالٌ من «الحقِّ» والعاملُ فيه محذوفٌ على القاعدة، وهو العاملُ في «لِتُنْذِرَ» أيضاً، ويجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في «لتنذر» غيره أي : أنزله لِتُنْذِرَ.

قوله : «قوماً ما أتاهم» الظاهرُ أَنَّ المفعولَ الثاني للإنذار محذوفٌ . و«قوماً» هو الأول؛ إذ التقديرُ : لتُنْذِرَ قوماً العقابَ ، و «ما أتاهم» جملةٌ منفيةٌ في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ «قوماً» يريد : الذين في الفترة بين عيسى ومحمدٍ عليهما السلام . وجعله الزمخشري^(١) كقوله : «لِتُنْذِرَ قوماً ما أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ»^(٢) فعلى هذا يكونُ «مِنْ نذير» هو فاعلُ «أتاهم» و «مِنْ» مزيديَّةٌ فيه . و «مِنْ قبلك» صفةٌ لنذير . ويجوزُ أَنْ تتعلق «مِنْ قبلك» بـ «أتاهم» .

وجَوَزَ الشيخُ^(٣) أَنْ تكونَ «ما» موصولةً في الموضعين ، والتقدير : لتُنْذِرَ قوماً العقابَ الذي أتاهم مِنْ نذيرٍ مِنْ قبلك . و «مِنْ نذير» متعلقٌ بـ «أتاهم» أي : أتاهم على لسانِ نذيرٍ مِنْ قبلك ، وكذلك «لِتُنْذِرَ قوماً ما أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ» أي : العقابَ الذي أُنْذِرَهُ آبَاؤُهُمْ . ف «ما» مفعولةٌ في الموضعين ، و «لِتُنْذِرَ» يتعدى إلى اثنين . قال تعالى : «فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً»^(٤) . وهذا القولُ جارٍ على ظواهر القرآن . قال تعالى : «وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ»^(٥) «أَنْ تقولوا ما جاءنا مِنْ

(١) الكشف ٢٤٠/٣ .

(٢) الآية ٦ من يس .

(٣) البحر ١٩٧/٧ .

(٤) الآية ١٣ من فصلت .

(٥) الآية ٢٤ من فاطر .

بشير ولا نذير، فقد جاءكم بشير ونذير^(١). قلت: وهذا الذي قاله ظاهر. ويظهر أن في الآية الأخرى وجهاً^(٢) آخر: وهو أن تكون «ما» مصدرية تقديره: لتنذِرَ قوماً إنذاراً مثل إنذارِ آبائهم؛ لأن الرسل كلهم متفقون على كلمة الحق.

آ. (٥) قوله: ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ﴾: العائمة على بنائه للفاعل. وابن أبي عبله^(٣) على بنائه للمفعول. والأصل: يُعْرَجُ به، ثم حُذِفَ الجارُ فارتفع الضمير واستتر. وهو شاذٌ يصلح لتوجيه مثلها.

قوله: «مِمَّا تَعُدُّونَ» العائمة على الخطاب. والحسن^(٤) والسلمي وابن وثاب والأعمش بالغية. وهذا الجارُ صفةٌ لـ «ألف» أول «سنة».

آ. (٦) قوله: ﴿ذَلِكَ عَالَمٌ﴾: العائمة على رفع «عالم» و«العزیز» و«الرحيم» على أن يكون «ذلك» مبتدأ، و«عالم» خبره. و«العزیز الرحيم» خبران أو نعتان، أو العزیز الرحيم مبتدأ وصفته، و«الذي أَحْسَنَ» خبره، أو «العزیز الرحيم» خبرٌ مبتدأ مضمير. وقرأ^(٥) زيد بن علي بجر الثلاثة: وتخريجهما على إشكالها: أن يكون «ذلك» إشارةً إلى الأمر المدبر، ويكون فاعلاً لـ «يَعْرُجُ»، والأوصاف الثلاثة بدلٌ من الضمير في «إليه». كأنه قيل: ثم يعرج الأمر المدبرُ إليه عالم الغيب أي: إلى عالم الغيب.

وأبو زيد برفع «عالم» وخفض «العزیز الرحيم» على أن يكون «ذلك

(١) الآية ١٩ من المائدة.

(٢) الأصل: وجه.

(٣) القرطبي ٨٨/١٤، والبحر ١٩٨/٧.

(٤) الإنحاف ٣٦٦/٢، والقرطبي ٨٨/١٤، والبحر ١٩٩/٧.

(٥) البحر ١٩٩/٧.

عالمٌ مبتدأ وخبراً، والعزیز الرحیم بدلان من الهاء في «إليه» أيضاً. وتكون الجملة بينهما اعتراضاً.

آ. (٧) قوله: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ تابِعاً لِمَا قَبْلَهُ في قِراءَتَيْ الرفعِ والخفضِ، وأن يَكُونَ خبراً آخرَ، وأن يَكُونَ خبرَ مبتدأ مضمِرٍ، وأن يَكُونَ منصوباً على المدح.

قوله: «خَلَقَهُ» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بسكون اللام. والباقيون بفتحها. فأما الأولى ففيها أوجه، أحدها: أن يَكُونَ «خَلَقَهُ» بدلاً مِنْ «كُلَّ شَيْءٍ» بدلَ اشتمالٍ مِنْ «كُلِّ شَيْءٍ»، والضميرُ عائِدٌ على كلِّ شيءٍ. وهذا هو المشهورُ المتداولُ. الثاني: أنه بدلُ كلِّ مِنْ كلِّ، والضميرُ على هذا عائِدٌ على البارئِ تعالى. ومعنى «أحسنَ»: / حَسَنَ؛ لأنه ما مِنْ شَيْءٍ خَلَقَهُ إِلَّا وَهُوَ [٧١٦/ب] مُرْتَبٌّ على ما تَقْتَضِيهِ الحِكمةُ، فالمخلوقاتُ كُلُّها حسنةٌ. الثالث: أن يَكُونَ «كُلَّ شَيْءٍ» مفعولاً أولَ، و«خَلَقَهُ» مفعولاً ثانياً على أن يَضْمَنَ «أحسنَ» معنى أَعْطَى وَاللَّهُمَّ. قال مجاهد^(٢): «أعطى كلَّ جنسٍ شكله». والمعنى: خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ على شكله الذي خَصَّهُ به. الرابع: أن يَكُونَ «كُلَّ شَيْءٍ» مفعولاً ثانياً قُدِّمَ، و«خَلَقَهُ» مفعولاً أولَ آخرَ، على أن يَضْمَنَ «أحسنَ» معنى أَلْهَمَ وَعَرَّفَ. قال الفراء^(٣): «ألهم كلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ فيما يحتاجون إليه فيكونُ أَعْلَمَهُمْ ذلك». قلت: وأبو البقاء^(٤) ضَمَّنَ أحسنَ معنى عَرَّفَ. وأَعْرَبَ على نحو ما تقدَّم، إلَّا أنه لا بُدَّ أن يُجْعَلَ الضميرُ لله تعالى، ويُجْعَلَ الخَلْقُ بمعنى المخلوق أي:

(١) السبعة ١٥٦، والنشر ٣٤٧/٢، والبحر ١٩٩/٧، والحجة ٥٦٧، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ٩٠/١٤.

(٢) انظر: البحر ١٩٩/٧.

(٣) معاني القرآن له ٣٣٠/٢، ٣٣١.

(٤) الإملاء ١٨٩/٢.

عَرَفَ مخلوقاته كلَّ شيءٍ يحتاجون إليه ، فيؤول المعنى إلى معنى قوله : «أعطى كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ ثم هَدَى»^(١).

الخامس : أن تعود الهاء [على الله تعالى]^(٢) وأن يكون «خَلَقَهُ» منصوباً على المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة كقوله : «صُنِعَ الله»^(٣) ، وهو مذهب سيبويه^(٤) أي : خَلَقَهُ خَلْقاً . وَرُجِّعَ على بدل الاشتمال : بأن فيه إضافة المصدر إلى فاعله ، وهو أكثرُ من إضافته إلى المفعول ، وبأنه أبلغ في الامتنان لأنه إذا قال : «أحسن كلَّ شيءٍ» كان أبلغ من «أحسنَ خَلْقَ كلَّ شيءٍ» ؛ لأنه قد يحسن الخلق - وهو المحاولة - ولا يكون الشيء في نفسه حسناً . وإذا قال : أحسن كلَّ شيءٍ اقتضى أن كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ حسنٌ ، بمعنى أنه وَضَعَ كلَّ شيءٍ في موضعه .

وأما القراءة الثانية^(٥) ف «خَلَقَ» فيها فعلٌ ماضٍ ، والجملة صفةٌ للمضاف أو المضاف إليه ، فتكون منصوبة المحل أو مجرورة .

قوله : «وَيَذَأُ» العامة على الهمز . وقرأ^(٦) الزهري «بدا» بألفٍ خالصةٍ ، وهو خارجٌ عن قياس تخفيفها^(٧) ، إذ قياسه بينَ بينَ . على أن الأخفش^(٨) حكى

(١) الآية ٥٠ من طه .

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل ، وأثبتناه من (ش) .

(٣) الآية ٨٨ من النمل .

(٤) الكتاب ٩٠/١ - ٩١ .

(٥) «أحسن كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ» .

(٦) المحتسب ١٧٣/٢ ، والبحر ١٩٩/٧ .

(٧) قال ابن جني في المحتسب : ومثله بيت الكتاب :

فَارْعَيْ فِزَارَةً لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ

(٨) حكى في معاني القرآن ٣٠٨ : أَرَجَيْتُ وَأَخْطَيْتُ وَتَوَضَّيْتُ .

«قَرِيتٌ» وجُوزُ الشيخ^(١) أن يكونَ مِنْ لغةِ الأنصار. يقولون في بدأ: «بَدِي»
يكسرون الدالَّ وبعدها ياءً، كقولِ عبدِ الله بن رِواحةِ الأنصاري^(٢):

٣٦٦٩- بِسْمِ الإِلهِ وَبِهِ بَدَيْنَا

ولو عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

قال: «وطييءٌ تقول في بقي: بَقَا». قال: «فاحتمل أن تكونَ قراءةُ
الزهري من هذه اللغة، أصله بَدِي، ثم صار بدا». قلت: فتكون القراءةُ مركبةً
مِنْ لَغَتَيْنِ.

آ. (٩) قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم﴾: هذا التفاتٌ مِنْ ضميرِ غائبٍ
مفردٍ في قوله: «نَسَلُهُ» إلى آخره، إلى خطابِ جماعة.

آ. (١٠) قوله: ﴿إِذَا ضَلَلْنَا﴾: تقدّم اختلافُ القراء في
الاستفهامين في سورة الرعد^(٣). والعاملُ في «إِذَا» محذوفٌ تقديرُهُ: نُبْعَثُ
أو نُخْرَجُ، لدلالةِ «خَلَقَ جَدِيدَ» عليه. ولا يَعْمَلُ فيه «خَلَقَ جَدِيدَ» لأنَّ ما بعد
«إِنَّ» والاستفهام لا يعملُ فيما قبلهما. وجوابُ «إِذَا» محذوفٌ إذا جعلتها
شرطيةً.

وقرأ العامةُ «ضَلَلْنَا» بضادٍ معجمةٍ ولامٍ مفتوحةٍ بمعنى: دَهَبْنَا وَضِعْنَا،
مِنْ قولهم: ضَلَّ اللبنُ في الماء. وقيل: غُيِّبْنَا. قال النابغة^(٤):

٣٦٧٠- فَابْ مُضِلُّوهُ بَعِينِ جَلِيَّةٍ

وَعُودُورُ بِالْجَوْلَانِ حَزْمٌ وَنَائِلُ

(١) البحر ١٩٩/٧.

(٢) ديوانه ١٤٢، والبحر ١٩٩/٧، والدرر ١١٥/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ١٧/٧.

(٤) ديوانه ١١٩، والبحر ٢٠٠/٧، ومُضِلُّوهُ هنا: دافنوه. وجليَّة: واضحة.

والمضارعُ مِنْ هذا: يَضِلُّ بكسر العين وهو كثيرٌ. وقرأ^(١) يحيى ابن يعمر وابن محيصن وأبوجاء بكسر اللام، وهي لغةٌ العالية. والمضارعُ من هذا يَضِلُّ بالفتح. وقرأ عليٌّ وأبو حيوة «ضَلَّلْنَا» بضم الصاد وكسر اللام المشددة مِنْ ضَلَّلَهُ بالتشديد.

وقرأ عليٌّ أيضاً وابن عباس والحسن والأعمش وأبان بن سعيد «ضَلَّلْنَا» بصادٍ مهملةٍ ولامٍ مفتوحة. وعن الحسن أيضاً «ضَلَّلْنَا» بكسر الصاد. وهما لغتان. يقال: ضَلَّ اللحمُ يَصِلُ، وَيَصِلُ بفتح الصاد وكسرها لمجيء الماضي مفتوح العين ومكسورها. ومعنى ضَلَّ اللحمُ: أُنْتِنَ وتَغَيَّرَتْ رائحته. ويُقال أيضاً: أَصَلَّ بالألف قال^(٢):

٣٦٧١- تُلَجْلِجُ مُضَغَةً فِيهَا أَنْيَضُ

أَصَلَّتْ، فَهِيَ تَحْتَ الْكَشْحِ دَاءُ

وقال النحاس^(٣): «لا نعرفُ في اللغة «ضَلَّلْنَا»^(٤) ولكن يُقال: ضَلَّ اللحمُ، وأصلُّ، وخَمَّ وأَخَمَّ»^(٥) وقد عَرَفَهَا غيرُ أبي جعفر.

آ. (١١) قوله: ﴿تَرْجَعُونَ﴾: العامةُ على بنائه للمفعول. وزيد بن علي^(٦) على بنائه للفاعل.

(١) انظر: في قراءتها: الإتحاف ٣٦٧/٢، والفرطبي ٩٢/١٤، والمحاسب ١٧٤/٢، والبحر ٢٠٠/٧.

(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ٨٢، واللسان صلل، والبحر ٢٠٠/٧. والأنيض: اللحم الذي لم ينضج. وأصَلَّتْ: أُنْتِنَتْ. والكشْح: الجنب.

(٣) إعراب القرآن ٦١١/٢.

(٤) وقال: «ولكن يُعرف ضَلَّلْنَا».

(٥) خَمَّ: أُنْتِنَ.

(٦) الإتحاف ٣٦٧/٢، ونسبها ليعقوب. والبحر ٢٠٠/٧.

آ. (١٢) قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾: في «لو» هذه وجهان، أحدهما: أنها إما كان سيقع لوقوع غيره. وعبر عنها الزمخشري^(١) بامتناع لا امتناع. وناقشه الشيخ^(٢) في ذلك. وقد تقدّم في أول البقرة تحقيقه^(٣). وعلى هذا جوابها محذوف أي: لَرَأَيْتَ أمراً فظيعاً. الثاني: أنها للتمني. قال الزمخشري^(٤): كأنه قيل: وَلَيْتَكَ تَرَى. وفيها إذا كانت للتمني خلاف: هل تقتضي جواباً أم لا؟ وظاهر تقدير الزمخشري هنا أنه لا جواب لها. قال الشيخ^(٥): «والصحيح / أن لها جواباً». وأنشد قول الشاعر^(٦):
[٧١٧/أ]

٣٦٧٢- فلو نِشَّ المقابرُ عن كُليبٍ
فِيخْبِرَ بالذنائبِ أي زِيرِ
بِيومِ الشُّغْمَيْنِ لَقَرَّ عِيناً
وكيف لِقَاء مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ

قال الزمخشري^(٧): «و «لو» تجيء في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني». قال ابن مالك: «إن أراد به الحذف أي: وَدِدْتُ لو تأتيني فتحدثني فصحيح، وإن أراد أنها موضوعة له فليس بصحيح؛ إذ لو كانت موضوعة له لم يُجَمَع بينها وبينه كما لم يُجَمَع بين

(١) الكشف ٢٤٢/٣.

(٢) البحر ٢٠٠/٧، قال: «وتسميته «لو» امتناعية ليس بجيد، بل العبارة الصحيحة: لما كان سيقع لوقوع غيره».

(٣) الدر المصون ١٨٢/١.

(٤) الكشف ٢٤٢/٣.

(٥) البحر ٢٠١/٧. وعبارته «والصحيح أنها إذا أشربت معنى التمني يكون لها جواب كحالها إذا لم تشربه».

(٦) تقدم برقم ٨٠٦.

(٧) شرح المفصل ١١/٩.

«ليت» وأتمنى، ولا «لعل» وأترجى، ولا «إلا» وأستثني. ويجوز أن يُجْمَعَ بين لو وأتمنى تقول: تَمَنَيْتُ لو فعلتُ كذا». وهل المخاطبُ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم أو غيره؟ خلاف. و«إذ» على بابها من المضي لأنَّ «لو» تُصَرِّفُ المضارعَ للمضي. وإنما جيء هنا ماضياً لتحقيق وقوعه نحو: «أتى أمر الله»^(١) وجعله أبو البقاء^(٢) ممَّا وَقَعَ فيه «إذ» موقع «إذا» ولا حاجة إليه.

قوله: «ناكسوا» العامة على أنه اسمُ فاعلٍ مضافٍ لمفعوله تخفيفاً. وزيد بن علي^(٣) «نَكَسُوا» فعلاً ماضياً، «رؤوسهم»، مفعولٌ به.

قوله: «ربنا» على إضمار القول وهو حال. أي قائلين ذلك. وقدَّره الزمخشري^(٤) «يَسْتَغِيثُونَ بقولهم» وإضمار القول أكثر.

قوله: «أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا» يجوزُ أَنْ يَكُونَ المفعولُ مقدراً أي: أَبْصَرْنَا ما كُنَّا نَكْذِبُ، وَسَمِعْنَا ما كُنَّا نُنْكِرُ. ويجوزُ أَنْ لَا يَقْدَرُ أي: صِرْنَا بُصْرَاءَ سَمِيعِينَ. قوله: «صالحاً» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مفعولاً به، وَأَنْ يَكُونَ نعتٌ مصدرٍ.

آ. (١٤) قوله: «لِقَاءَ يَوْمِكُمْ»: يجوزُ في هذه الآية أوجهٌ، أحدها: أنها من التنازع؛ لأنَّ «ذُوقُوا» يطلبُ «لِقَاءَ يَوْمِكُمْ» و«نَسِيتُمْ» يطلبه أيضاً. أي: ذُوقُوا عَذَابَ لِقَاءِ يَوْمِكُمْ هذا بما نَسِيتُمْ عَذَابَ لِقَاءِ يَوْمِكُمْ هذا، ويكونُ من إعمالِ الثاني عند البصريين، ومن إعمالِ الأول عند الكوفيين، والأولُ أصحُّ للحذفِ من الأول؛ إذ لو أعملَ الأولُ لَأَضْمَرَ في الثاني. الثاني: أن مفعولَ «ذُوقُوا» محذوفٌ أي: ذُوقُوا العذابَ بسببِ نسيانِكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ.

(١) الآية ١ من النحل.

(٢) الإملاء ١٨٩/٢ وغيارته «يراد بها المستقبل».

(٣) البحر ٢٠١/٧.

(٤) الكشف ٢٤٢/٣.

و«هذا» على هذين الإعرابين صفة لـ «يومكم». الثالث: أن يكون مفعول «ذوقوا» «هذا» والإشارة به إلى العذاب، والباء سببية أيضاً أي: فذوقوا هذا العذاب بسبب نسيانكم لقاء يومكم. وهذا ينبؤ عنه الظاهر.

٢. (١٦) قوله: ﴿تَتَجَافَى﴾: يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون حالاً، وكذلك «يَدْعُونَ» وإذا جعل «يَدْعُونَ» حالاً احتمل أن يكون حالاً ثانياً، وأن يكون حالاً من الضمير في «جُنُوبُهُمْ» لأن المضاف جزء. والتجافي: الارتفاع، وعبر به عن ترك النوم قال ابن رَوَاحَة^(١):

٣٦٧٣- نبيُّ يُجَافِي جَنْبَهُ عن فراشه
إذا اسْتَقَلَّتْ بالمشرِكين المضاجعُ

و«خَوْفاً وطَمَعاً»: إما مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وإما حالان، وإما مصدران
لعاملٍ مقدر.

قوله: «أَخْفِي» قرأه حمزة^(٢) «أَخْفِي» فعلاً مضارعاً مُسْنِداً لضمير المتكلم، فلذلك سَكَنْتْ يَأْوُهُ لأنه مرفوع. وتؤيدها قراءة ابن مسعود «ما نُخْفِي» بنون العظمة. والباقون «أَخْفِي» ماضياً مبنياً للمفعول، فَمِنْ ثَمَّ فَتَحَتْ يَأْوُهُ. وقرأ محمد بن كعب «أَخْفِي» ماضياً مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، ويؤيده قراءة الأعمش «ما أَخْفَيْتُ» مسنداً للمتكلم. وقرأ عبد الله^(٣) وأبو الدرداء وأبو هريرة «مِنْ قُرَاتٍ أَعْيُنٍ» جمعاً بالالف والتاء. و«ما» يجوز أن تكون موصولة أي: لا نَعْلَمُ الذي أخفاه الله. وفي الحديث: «ما لا عين رأت، ولا أُذُن سَمِعَتْ،

(١) ديوانه ١٦٢، والمحذر ٣٦/١٣، والقرطبي ١٠٠/١٤.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٦، والنشر ٣٤٧/٢، والبحر ٢٠٢/٧، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ١٠٣/١٤، والحجة ٥٦٩، والشواذ ١١٨.

(٣) المحتسب ١٧٤/٢، والإتحاف ٣٦٧/٢، والبحر ٢٠٢/٧، والقرطبي ١٠٣/١٤.

ولا خَطَرَ على قلب بشر». وأن تكون استفهامية معلقة لـ «تَعْلَمُ». فإن كانت متعدية لاثنتين سَدَّتْ مَسَدَهُمَا، أو لواحدٍ سَدَّتْ مَسَدَهُ. و «جزاء» مفعول له، أو مصدرٌ مؤكَّدٌ لمعنى الجملة قبله. وإذا كانت استفهامية فعلى قراءة مَنْ قرأ ما بعدها فعلاً ماضياً تكون في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والفعل بعدها الخبر. وعلى قراءة مَنْ قرأه مضارعاً^(١) تكون مفعولاً مقدّماً، و «مِنْ قُرَّةٍ» حالٌ مِنْ «ما».

آ. (١٨) قوله: ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾: مستأنف^(٢) ورُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يعتمد الوقف على قوله: «فاسقاً» ثم يبتدئ «لا يَسْتَوُونَ».

آ. (١٩) وقرأ^(٣) طلحة «جَنَّةُ الْمَأْوَى» بالإنفراد. والعامة بالجمع. / وأبو حيوة^(٤) «نَزَلًا» بضم وسكون. وتقدّم تحقيقه في آخر آل عمران^(٥).

آ. (٢٠) قوله: ﴿الَّذِي كُتِّمَ بِهِ﴾: صفةٌ لـ «عَذَابٍ». وجَوَزَ أبو البقاء^(٦) أن يكون صفةً للنار قال: ودُكِّرَ على معنى الجحيم والحريق.

آ. (٢٢) قوله: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ﴾: هذه لُبْعِد ما بين الرتبتين معنًى. وشبهها الزمخشري^(٧) بقوله^(٨):

(١) الأصل «مضارع» وهو سهو.

(٢) انظر: القطع والانتباف ٥٧١.

(٣) الشواذ ١١٨، والبحر ٢٠٣/٧.

(٤) البحر ٢٠٣/٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٤٧/٣. (٦) الإملاء ١٩٠/٢.

(٧) الكشف ٢٤٦/٢. قال: «والمعنى أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإتارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل».

(٨) البيت لجعفر بن عتبة الحارثي، وهو في الحماسة ٦٤، وسمط اللآلي ٩٠٥/٢.

٣٦٧٤- وما يَكْشِفُ الْغَمَاءَ إِلَّا ابْنُ حُرَّةٍ
يَرَى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ثُمَّ يَزُورُهَا
قال: «استبعد أن يزور غَمَرَاتِ الْمَوْتِ بعد أن رآها وعرفها وأطلع على
شدتها».

آ. (٢٣) قوله: ﴿فِي مِرْيَةٍ﴾: قرأ^(١) الحسن بالضم وهي لغة.
قوله: «مِنْ لِقَائِهِ» في الهاء أقوال، أحدها: أنها عائدة على موسى.
والمصدر مضاف لمفعوله أي: مِنْ لِقَائِكَ موسى ليلة الإسراء. وامتنح المبرد
الزجاج في هذه المسألة فأجابه^(٢) بما ذكر. الثاني: أن الضمير يعود على
الكتاب. وحينئذ يجوز أن تكون الإضافة للفاعل أي: من لقاء الكتاب
لموسى، أو المفعول أي: مِنْ لِقَاءِ موسى الكتاب؛ لأن اللقاء تصح نسبته إلى
كل منهما. الثالث: أنه يعود على الكتاب، على حذف مضاف أي: من لقاء
مثل كتاب موسى. الرابع: أنه عائدة على ملك الموت لتقدم ذكره^(٣).
الخامس: عوده على الرجوع^(٤) المفهوم من الرجوع في قوله: «إِلَى رَبِّكُمْ
تُرْجَعُونَ» أي: لا تَكُ في مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ الرجوع. السادس: أنه يعود على
ما يفهم من سياق الكلام مما ابتلي به موسى من البلاء والامتحان. قاله
الحسن^(٥) أي: لا بُدَّ أن تلقى ما لقي موسى من قومه. وهذه أقوال بعيدة ذكرتها
للتنبية على ضعفها. وأظهرها: أن الضمير: إما لموسى، وإما للكتاب. أي:
لا ترتب في أن موسى لقي الكتاب وأنزل عليه.

(١) البحر ٢٠٥/٧.

(٢) الأصل «فاجه» والتصحيح من ش. وانظر معاني القرآن للزجاج ٢٠٩/٤.

(٣) في الآية ١١. والفصل بعيد.

(٤) في الآية ١١. والفصل بعيد.

(٥) انظر: البحر ٢٠٥/٧.

آ. (٢٤) قوله: ﴿لَمَّا [صَبَرُوا]﴾: قرأ^(١) الأخوان بكسر اللام وتخفيف الميم على أنها لام الجر، و«ما» مصدرية. والجار متعلق بالجعل أي: جعلناهم كذلك لصبرهم وإيقانهم. والباقون بفتحها وتشديد الميم. وهي «لَمَّا» التي تقتضي جواباً. وتقدم^(٢) فيها قولاً سيبويه والفارسي.

آ. (٢٧) قوله: ﴿يُبْصِرُونَ﴾: العائمة على الغيبة، وابن مسعود^(٣) على الخطاب التفاتاً.

وقرىء^(٤) «الجُرْنَ» بسكون الراء. وقد تقدم أول الكهف^(٥).

آ. (٢٩) قوله: ﴿يَوْمَ الْفَتْحِ﴾: منصوب بـ«لا يَنْفَعُ» و«لا» غير مانعة من ذلك. وقد تقدم فيها مذاهب.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مُنتَظِرُونَ﴾: العائمة على كسر الباء اسم فاعل. والمفعول من انتظر، ومن منتظرون، محذوف أي: انتظر ما يحل بهم، إنهم منتظرون على رُغمهم ما يحل بك. وقرأ^(٦) اليماني^(٧) «مُنتَظِرُونَ» اسم مفعول.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ السَّجْدَةِ]

(١) السبعة ٥١٦، والبحر ٢٠٥/٧، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ١٠٩/١٤، والحجة ٥٦٩، والنشر ٣٤٧/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ١٥٩/١. وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجوب لوجوب (الكتاب ٣١٢/٢) وذهب الفارسي إلى أنها ظرف بمعنى حين والعامل فيها جوابها (الإيضاح العضدي ٣١٩). (٣) البحر ٢٠٥/٧. (٤) البحر ٢٠٥/٧.

(٥) لم يشر إلى القراءات في إعرابه للآية ٨. انظر: الدر ٤٤٥/٧.

(٦) المحتسب ١٧٥/٢، والبحر ٢٠٦/٧، والقرطبي ١١٢/١٤.

(٧) وهو ابن السميع.

سورة الأحزاب

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله : ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ وبعده بقليل : «بِمَا تَعْمَلُونَ بصيرا»^(١) قرأهما أبو عمرو^(٢) بياء الغيبة. والباقون بتاء الخطاب، وهما واضحتان : أمّا الغيبةُ في الأولِ فلقوله «الكافرين» و«المنافقين»، وأمّا الخطابُ فلقوله : «يا أيّها النبي» لأنّ المرادَ هو وأمتُه، أو خوطب بالجمع تعظيماً، كقوله^(٣) :

٣٦٧٥- فَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ

.....

وجوّز الشيخ^(٤) أن يكونَ التفتاً، يعني عن الغائبين الكافرين والمنافقين. وهو بعيد. وأمّا الغيبةُ في الثاني فلقوله : «إِذْ جَاءَتْكُمْ»^(٥). وأمّا الخطابُ فلقوله : «يا أيّها الذين آمنوا»^(٦).

(١) الآية ٩.

(٢) السبعة ٥١٨، ٥١٩، والتيسير ١٧٧، والنشر ٣٤٧/٢، والبحر ٢١٠/٧، والقرطبي ١٤٤، ١١٥/١٤.

(٣) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٤) البحر ٢١٠/٧ - ٢١١.

(٥) الآية ٩.

(٦) الآية ٩.

أ. (٤) قوله: ﴿اللائي﴾: قرأ^(١) الكوفيون وابن عامر بياء ساكنة بعد همزة مكسورة. وهذا هو الأصل في هذه اللفظة لأنه جمع «التي» معنى. وأبو عمرو واليزي «اللائي» بياء ساكنة وصلاً بعد ألفٍ مَحْضَةٍ في أحد وجهيهما. ولهما وجه آخر سيأتي.

ووجه هذه القراءة أنهما حَذَفَا الياء بعد الهمزة تخفيفاً، ثم أبدلا الهمزة ياءً، وسَكَّنَاها لصيرورتها ياءً مكسوراً ما قبلها كياء القاضي والغازي، إلا أن هذا ليس بقياس، وإنما القياسُ جَعَلَ الهمزة بينَ بين. قال أبو علي^(٢): «لا يُقَدَّم على مثل هذا البدل إلا أن يُسَمَعَ»^(٣). قلت: قال أبو عمرو ابن العلاء: «إنها لغة قريش التي أمر الناس أن يقرؤوا بها». وقال بعضهم: لم يُبدلوا وإنما كتبوا فعبر عنهم القراء بالإبدال. وليس بشيء.

وقال أبو علي وغيره: «إظهار أبي عمرو «اللائي يئسن» يدل على أنه يُسَهِّلُ ولم يُبدِلْ» وهذا غير لازم؛ لأن البدل عارض. فلذلك لم يدغم. وقرأ — هما أيضاً — وورث بهمزة مُسَهَّلة بينَ بين. وهذا الذي زعم بعضهم أنه لم يصح عنهم غيره وهو^(٤) تخفيف قياسي، وإذا وقفوا سَكَّنُوا الهمزة، ومتى سَكَّنُوها استحال تسهيلها بينَ بين لزوال حركتها/ فتقلَّب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، وليس من مذهبهم تخفيفها فتقرَّ همزة.

وقرأ قبل وورث بهمزة مكسورة دون ياء، حَذَفَا الياء واجتزأ عنها

(١) السبعة ٥١٨، والنشر ٤٠٤/١، والتيسير ١٧٧، والحجة ٥٧١ والبحر ٢١١/٧.

(٢) الحجة (خ) ١٤٨/٤.

(٣) الحجة (خ) «إلا يسمع».

(٤) لعل هذه الواو زائدة.

بالكسرة. وهذا الخلاف بعينه جارٍ في المجادلة^(١) أيضاً والطلاق^(٢).

قوله: «تُظَاهِرُونَ» قرأ^(٣) عاصمٌ «تُظَاهِرُونَ» بضم التاء وكسر الهاء بعد ألفٍ، مضارعٌ ظاهرٌ. وابنُ عامرٍ «تُظَاهِرُونَ» بفتح التاء والهاء وتشديد الظاء مضارعٌ تظاهرٍ. والأصل «تتظاهرون» بتاءين فادغم^(٤). والأخوان كذلك، إلاّ أنهما خَفَّفَا الظاء. والأصل أيضاً بتاءين، إلاّ أنهما حَذَفَا إحداهما، وهما طريقتان في تخفيف هذا النحو: إمّا الإدغام، وإمّا الحذف. وقد تقدّم تحقيقه في نحو: «يَذْكُرُ»^(٥) و«تَذْكُرُونَ»^(٦) مثقلاً ومخففاً. وتقدّم نحوه في البقرة أيضاً.

وبالباقون «تُظَاهِرُونَ» بفتح التاء والهاء وتشديد الظاء والهاء دون ألفٍ. والأصل: تَتَظَاهَرُونَ بتاءين فادغم نحو: «تَذْكُرُونَ». وقرأ الجميع^(٧) في المجادلة كقراءتهم هنا في قوله: «يُظَاهِرُونَ من نسائهم»^(٨) إلاّ الأخوين، فإنَّهما خالفاً أصلهما هنا فقرأ في المجادلة بتشديد الظاء كقراءة ابنِ عامرٍ. والظَّهَارُ مشتقٌّ من الظَّهْرِ. وأصله أن يقولَ الرجلُ لامرأته: «أنتِ علي كظهرِ أمي»، وإنما لم يقرأ الأخوان بالتخفيف في المجادلة لعدم المسوِّغِ له وهو الحذف؛ لأنَّ الحذف إنما كان لاجتماع مثليْن وهما التاءان، وفي المجادلة ياءٌ من تحت

(١) الأيتان ٢ — ٣. انظر: السبعة ٦٢٨.

(٢) ليس في سورة الطلاق آية تتضمن هذا الحرف.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٩، والبحر ٢١١/٧، والتيسير ١٧٨، الحجة ٥٧٢،

والنشر ٣٤٧/٢، والشواذ ١١٨، والإتحاف ٣٧٠/٢.

(٤) أي: قلب التاء ظاءً وادغم الظاء في الظاء.

(٥) الآية ٢٦٩ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٦٠٦/٢.

(٦) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٢٢٣/٥.

(٧) انظر: السبعة ٦٢٨.

(٨) الآية ٣ من المجادلة.

وتاء من فوق، فلم يجتمع مثلاًن فلا حَذَفَ، فاضْطُرَّ إلى الإدغام. هذا ما قَرِئَ به متواتراً.

وقرأ ابنُ وثاب «تُظْهِرُونَ» بضم التاء وسكون الظاء وكسر الهاء مضارعً أَظْهَرَ. وعنه أيضاً «تَظْهِرُونَ» بفتح التاء والطاء مخففةً، وتشديد الهاء، والأصل: تَظْهِرُونَ، مضارعٌ تَظْهَرُ مشدداً فحذف إحدى التائين. وقرأ الحسن «تُظْهِرُونَ» بضم التاء وفتح الظاء مخففةً وتشديد الهاء مكسورةً مضارعٌ ظَهِرَ مشدداً. وعن أبي عمرو «تَظْهِرُونَ» بفتح التاء والهاء وسكون الظاء مضارعٌ «ظهر» مخففاً. وقرأ أبي — وهي في مصحفه كذلك — تَظْهِرُونَ بتاءين. فهذه تسعُ قراءات: أربع متواترة^(١)، وخمسٌ شاذة^(٢). وأخذ هذه الأفعال من لفظ الظَّهَر كَأَخَذَ لَبِي من التَّليَّةِ، وتَأَفَّفَ مِنْ أَفٍّ. وإنما عُذِّي بـ «مِنْ» لأنه ضَمَّنَ معنى التباعد. كأنه قيل: يتباعِدُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ بسببِ الظَّهَارِ كما تقدَّم في تعدية الإيلاء بـ «مِنْ» في البقرة^(٣).

قوله: «ذلَكم قولَكم» مبتدأ وخبر أي: دعاؤُكم الأدعياء أبناء مجرد قول لسانٍ مِنْ غيرِ حقيقة. والأدعياء: جمعُ دَعِيَ بمعنى مَدْعَوْ فَعِيل بمعنى مَفْعُول. وأصله دَعِيَوْ فأدغم^(٤)، ولكن جَمَعَهُ على أدعياء غير مقيس؛ لأنَّ أَفْعِلَاءَ إنما يكون جمعاً لفَعِيلِ المَعْتَلِّ اللام إذا كان بمعنى فاعِلٍ نحو: تَقِيَّ وأَتَقِيَاءَ، وَغَنِيَّ

(١) تُظَاهِرُونَ (عاصم)، تُظَاهِرُونَ (ابن عامر)، تُظَاهِرُونَ (الأخوان)، والباقون: تُظْهِرُونَ.

(٢) تُظْهِرُونَ (ابن وثاب)، تُظْهِرُونَ (ابن وثاب)، تُظْهِرُونَ (الحسن)، تُظْهِرُونَ (أبو عمرو في رواية)، تَظْهِرُونَ (أبي).

(٣) «الَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ...» البقرة، الآية ٢٢٦.

(٤) اجتمعت الياء والواو في كلمة وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

وأغنياء، وهذا وإن كان فعلاً معتلاً اللام إلا أنه بمعنى مفعول، فكان قياسُ جميعه على فَعَلَى كقتيل وقتلى وجريح وجرحى. ونظيرُ هذا في الشذوذ قولهم: أسير وأسراء، والقياس أسرى، وقد سُمِع فيه الأصل.

آ. (٥) قوله: ﴿هُوَ أَقْسَطُ﴾: أي: دعاؤهم لابائهم، فأضمر المصدر لدلالة فعله عليه كقوله: «اغدِلُوا هو أقرب»^(١).

قوله: «ولكن ما تَعَمَّدَتْ» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أنها مجرورة المحلّ عطفاً على «ما» قبلها المجرورة بـ «في»، والتقدير: ولكنَّ الجُنَاحَ فيما تَعَمَّدَتْ. والثاني: أنها مرفوعة المحلّ بالابتداء، والخبرُ محذوف. تقديره: تَوَاحَدُونَ به، أو عليكم فيه الجُنَاحُ. ونحوه.

آ. (٦) قوله: ﴿وَأَرْوَاهُ أُمَّهَاتِهِمْ﴾: أي: مثلُ أمهاتهم في الحكم. ويجوزُ أن يُتناسى التشبيه، ويُجعلون أمهاتهم مبالغةً. قوله: «بعضهم» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يكون بدلاً من «أولُو». والثاني: أنه مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبرُ الأول.

قوله: «في كتابِ اللَّهِ» يجوزُ أن يتعلّق بـ «أولَى»؛ لأنَّ أَفْعَلَ التفضيلُ يعملُ في الظرف. ويجوزُ أن تتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الضمير في «أولَى» والعامِلُ فيها «أولَى» لأنها شبيهة بالظرف. / ولا جائزُ أن يكونَ حالاً مِنْ «أولُو» للفضْلِ بالخبر، ولأنَّه لا عامِلَ فيها.

قوله: «من المؤمنين» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنها «مِنْ» الجارّة للمفضولِ كهي في «زيدٌ أفضلُ من عمرو» المعنى: وأولو الأرحامِ أولَى بالإِثْرِ من المؤمنين والمهاجرين الأجانب. والثاني: أنها للبيانِ جيءَ بها بياناً

(١) الآية ٨ من المائدة.

لأُولِي الأرحام ، فتتعلق بمحذوف أي : أعني . والمعنى : وأولو الأرحام من المؤمنين أُولَى بالإرث من الأجانب .

قوله : «إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا» هذا استثناء من غير الجنس ، وهو مستثنى من معنى الكلام وفحواه ، إذ التقدير : أولو الأرحام بعضهم أُولَى ببعض في الإرث وغيره ، لكن إذا فعلتُم مع غيرهم من أوليائكم خيراً كان لكم ذلك . وعُدِّي «تَفْعَلُوا» بـ «إلى» لتضمينه معنى تَدْخُلُوا .

آ . (٧) قوله : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا﴾ : يجوزُ فيه وجهان ، أحدهما : أَنْ يكون منصوباً بـ اذكر . أي : واذكُرْ إِذْ أَخَذْنَا . والثاني : أَنْ يكون معطوفاً على محل «في الكتاب» فيعمل فيه «مَسْطُوراً» أي : كان هذا الحكم مَسْطُوراً في الكتاب ووقت أَخَذْنَا .

قوله : «مِيثَاقاً غَلِيظاً» هو الأول ، وإنما كُرِّرَ لزيادة صفته وإيذاناً بتوكيده .

آ . (٨) قوله : ﴿لَيْسَ أَل﴾ : فيها وجهان ، أحدهما : أنها لام كي أي : أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ لَيْسَ أَل المؤمنين عن صدقهم ، والكافرين عن تكذيبهم ، فاستغنى عن الثاني بِذِكْرِ مُسَبِّبِهِ وهو قوله : «وَأَعَدَّ» . والثاني ^(١) : أنها للعاقبة أي : أَخَذَ الميثاقَ على الأنبياء ليصير الأمر إلى كذا . ومفعول «صدقهم» محذوف أي : صدقهم عهدهم . ويجوز أن يكون «صدقهم» في معنى «تصدقهم» ، ومفعوله محذوف أيضاً أي : عن تصديقهم الأنبياء .

قوله : «وَأَعَدَّ» يجوزُ فيه وجهان ، أحدهما : أَنْ يكون معطوفاً على ما دَلَّ عليه «لَيْسَ أَل الصادقين» ؛ إذ التقدير : فأتاب الصادقين وأَعَدَّ للكافرين . والثاني : أنه معطوف على «أَخَذْنَا» لأنَّ المعنى : أَنَّ اللَّهَ تعالى أَكَّدَ على الأنبياء الدعوة

(١) انظر : البحر ٧/٢١٣ .

إلى دينه لإثابة المؤمنين وأعدّ للكافرين . وقيل : إنه قد حذَفَ من الثاني ما أثبت مقابله في الأول ، ومن الأول ما أثبت مقابله في الثاني . والتقدير : ليسأل الصادقين عن صدقهم فائتابهم ، ويسأل الكافرين عما أجابوا به رُسُلهم ، وأعدّ لهم عذاباً أليماً .

آ . (٩) قوله : ﴿إِذْ جَاءَتْكُمْ﴾ : يجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً بـ «نعمة» أي : النعمة الواقعة في ذلك الوقت . ويجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً بـ اذكروا على أَنْ يَكُونَ بدلاً مِنْ «نعمة» بدلَ اشتمال .

آ . (١٠) قوله : ﴿إِذْ جَاؤُوكُمْ﴾ : بدلٌ من «إذ» الأولى . وقرأ^(١) الحسنُ «الجنود» بفتح الجيم . والعامةُ بضمها . و«جنوداً» عطفٌ على «ريحاً» . و«لم تروها» صفةٌ لهم . وروى^(٢) عن أبي عمرو وأبي بكرة^(٣) «لم يروها» بياء الغيبة .

قوله : «الخناجر» جمع خَنْجَرَةٍ وهي رأسُ الغَلْصَمَةِ ، والغَلْصَمَةُ مُتَهَيُّ الحُلُقُومِ ، والحُلُقُومُ مَجْرَى الطعامِ والشرابِ . وقيل : الحُلُقُومُ مَجْرَى النَّفْسِ ، والمَرِي : مَجْرَى الطعامِ والشرابِ وهو تحت الحُلُقُومِ . وقال الراغب^(٤) : «رأسُ الغَلْصَمَةِ من خارج» .

(١) البحر ٢١٦/٧ .

(٢) رواية نصر عن أبيه ، عن أبي عمرو . انظر : الشواذ ١١٨ ، والبحر ٢١٦/٧ ، والفرطبي ١٤٤/١٤ .

(٣) الأصل «بكرة» وهو تحريف . والتصحيح من البحر . وأبو بكرة هو نفع بن الحارث الثقفي صحابي نزل البصرة ومات بها سنة ٥١ . انظر : تقريب التهذيب ٥٦٥ .

(٤) المفردات ١٣٣ .

وقوله: «الظنون» قرأ^(١) نافع وابن عامر وأبو بكر بإثبات ألفٍ بعد نون «الظنون» ولام «الرسول» في قوله: «وَأَطَعْنَا الرُّسُلَا»^(٢) ولام «السَّبِيل» في قوله: «فَأَصْلُونَا السَّبِيلَا»^(٣) وَصَلًا وَقَفًا مُوَافَقَةً لِلرَّسْمِ؛ لَأَنَّهُنَّ رُسُمُنَ فِي الْمَصْحَفِ كَذَلِكَ. وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ تُشَبِّهُ هَاءَ السَّكْتِ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ، وَهَاءُ السَّكْتِ تَثْبُتُ وَقَفًا، لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا. وَقَدْ ثَبَّتَ وَصَلًا إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ كَمَا تَقْدُمُ فِي الْبَقَرَةِ وَالْأَنْعَامِ. فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَلْفُ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمَزَةً بِحَذْفِهَا فِي الْحَالِيِّينَ؛ لِأَنَّهَا لَا أَصْلَ لَهَا. وَقَوْلُهُمْ: «أُجْرِيَتْ الْفَوَاصِلُ مُجْرَى الْقَوَافِي» غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْقَوَافِي يَلْزَمُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا غَالِبًا، وَالْفَوَاصِلُ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِيهَا فَلَا تُشَبِّهُ بِهَا. وَالْبَاقُونَ بِإِثْبَاتِهَا وَقَفًا وَحَذْفِهَا وَصَلًا إِجْرَاءً لِلْفَوَاصِلِ مُجْرَى الْقَوَافِي فِي ثُبُوتِ أَلْفِ الْإِطْلَاقِ كَقَوْلِهِ^(٤):

٣٦٧٦- اسْتَأَثَرَ اللَّيْلُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْـ
عَدْلِ وَوَلَّى الْمَلَامَةَ الرُّجُلَا

وقوله^(٥):

٣٦٧٧- أَقْلَى النَّوْمِ عَاذَلُ وَالْعِتَابَا
وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا
وَلَأَنَّهَا كِهَاءُ السَّكْتِ، وَهِيَ تَثْبُتُ وَقَفًا وَتُخَفَّفُ وَصَلًا. قُلْتُ: كَذَا يَقُولُونَ

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٩، ٥٢٠، والبحر ٢١٧/٧، والقرطبي ١٤٥/١٤،
والحجة ٥٧٣، والنشر ٣٤٧/٢، والتيسير ١٧٨.

(٢) الآية ٦٦ من الأحزاب.

(٣) الآية ٦٧ من الأحزاب.

(٤) البيت للأعشى من المنسرح، وهو في ديوانه ٢٣٣.

(٥) البيت لجريير، وهو في ديوانه ٦٤، والكتاب ٢٩٨/٢، والمقتضب ٢٤٠/١،
والخصائص ١٧١/١، وابن يعيش ١١٥/٤.

تشبيهاً للفواصل بالقوافي ، وأنا لا أحب هذه العبارة فإنها مُنكرة لفظاً ولا خلاف في قوله : «وهو يَهْدِي السبيل»^(١) أنه بغير ألف في الحالين .

قوله : «هنالك» منصوبٌ بـ «ابْتُلِيَ» وقيل : بـ «تَطُنُّون» . واستضعفه ابنُ عطية^(٢) . وفيه وجهان ، أظهرهما : أنه ظرفُ مكانٍ / بعيدٍ أي : في ذلك المكان الدُّخْضِ^(٣) وهو الخندق . الثاني : أنه ظرفُ زمانٍ ، وأنشد بعضهم على ذلك^(٤) :

٣٦٧٨ - وإذا الأمورُ تعَاظَمَتْ وتشاكَلَتْ
فهناك يَعتَرِفون أين المَفَزُعُ

قوله : «وَزُلْزِلُوا» قرأ العامةُ بضمِّ الزاي الأولى وكسرِ الثانية على أصل ما لم يُسمِّ فاعله . وروى غيرُ واحدٍ عن أبي عمرو^(٥) كَسَرَ الأولى . وروى الزمخشري^(٦) عنه إشمامها كسراً . وجهُ هذه القراءة أن يكونَ اتَّبعَ الزاي الأولى للثانية في الكسر ، ولم يَعتَدَّ بالساكن لكونه غيرَ حصينٍ ، كقولهم : «مِتْن»^(٧) بكسر الميم ، والأصل ضمُّها .

قوله : «زَلْزَلَا» مصدرٌ مُبَيَّنٌ للنوع بالوصف . والعامةُ على كسر الزاي .

(١) الآية ٤ من الأحزاب .

(٢) المحرر ٥٥/١٣ .

(٣) مكان دحض : زلق .

(٤) تقدم برقم ١٢٥٢ .

(٥) البحر ٢١٧/٧ وهي رواية أحمد بن موسى اللؤلؤي عنه .

(٦) الكشف ٢٥٤/٣ .

(٧) قال سيويه : «وأما الذين قالوا : مِغْيَرَةٌ ومِغْيَرٌ فأتبعوا الكسرة الكسرة كما قالوا «مِتن» و«أُنْبُوك» يريد أُنْبُوك» الكتاب ٢٥٥/٢ .

وعيسى^(١) والجحدري فتحاها. وهما لغتان في مصدر الفعل المضعف إذا جاء على فَعْلَال نحو: زَلْزَالَ وَقَلْقَالَ وَصَلْصَالَ. وقد يُراد بالمفتوح اسمُ الفاعل نحو: صَلْصَالَ بمعنى مُصَلِّصٍ، وزَلْزَالَ بمعنى مُزَلِّزٍ.

آ. (١٣) قوله: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرَبَ﴾: يثرب اسمُ المدينة. وامتناعُ صَرْفِهَا إمَّا: للعلمية والوزن، أو للعلمية والتأنيث، وأمَّا «يَثْرَبُ» بالتاء المشناة وفتح الراء فموضع آخر قال^(٢):

..... ٣٦٧٩ -

مواعيد عُرقوب أخاه يَثْرَبِ

قوله: «لَا مُقَامَ لَكُمْ» قرأ^(٣) حفص بضم الميم، ونافع وابن عامر بضم ميمه أيضاً في الدخان في قوله: «إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ»^(٤) ولم يُخْتَلَفْ في الأول أنه بالفتح وهو «مَقَامٌ كريم»^(٥) والباقون بفتح الميم في الموضعين. والضم والفتح مفهومان من سورة مريم عند قوله: «خَيْرٌ مَقَامًا»^(٦).

(١) القرطبي ١٤/١٤٧، والبحر ٧/٢١٧.

(٢) البيت لابن عبيد الأشجعي. صدره:

وَعَذَّتْ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً

وهو في الكتاب ١/١٣٧، والخصائص ٢/٣٠٧، وابن يعيش ١/١١٣، ومعجم البلدان (يثرب) واللسان (ترب) وينسب أيضاً للشماخ وليس في ديوانه. وعرقوب: رجل يُضْرَبُ به المثل في خلف الوعد.

(٣) السبعة ٥٢٠، والبحر ٧/٢١٨، والتيسير ١٧٨، والقرطبي ١٤/١٤٨، والحجة ٥٧٤، والنشر ٢/٣٤٨.

(٤) الآية ٥١. وانظر: السبعة ٥٩٣.

(٥) الآية ٢٦ من الدخان.

(٦) الآية ٧٣.

قوله: «عَوْرَةٌ» أي: ذات عَوْرَةٍ. وقيل: منكشِفَةٌ للسارق. قال الشاعر^(١):

٣٦٨٠ - له الشُّدَّةُ الأولى إذا السِّقْرُنُ أغورا

وقرأ^(٢) ابن عباس وابن يعمر وقتادة وأبو رجاء وأبو حيوة وآخرون «عَوْرَةٌ» بكسر الواو، وكذلك «وما هي بعَوْرَةٍ» وهي اسمٌ فاعِلٌ يُقال: عَوِرَ المنزلُ يَعَوِرُ عَوْرًا وَعَوْرَةٌ فهو عَوِرٌ وبيوتٌ عَوْرَةٌ. قال ابن جني^(٣): «تصحیح الواو شاذٌ» يعني حيث تحرّكت وانفتح ما قبلها، ولم تُقْلَبْ ألفاً^(٤). وفيه نظرٌ لأنَّ شرطَ ذاك في الاسم الجاري على الفعل أنْ يَعْتَلَّ فِعْلُهُ نحو: مَقَامٌ ومَقَالٌ. وأمّا هذا ففعلُهُ صحیحٌ نحو: عَوِرَ. وإنما صحَّ الفعلُ وإن كان فيه مُقتضى الإعلالِ لِمَذْرُكٍ آخر: وهو أنه في معنى ما لا يَعْلُ وهو أغورٌ، ولذلك لم يُتَعَجَّبْ مِنْ عَوِرٍ وبابه. وأَعَوَرَ المنزلُ: بَدَتْ عَوْرَتُهُ، وأَعَوَرَ الفارسُ: بدا منه خَلْلٌ للضرب. قال الشاعر^(٥):

٣٦٨١ - متى تَلَقَّهم لم تَلَقَ في البيتِ مُعَوِراً

ولا الضيفَ مَسْجوراً ولا الجارَ مُرسلاً

آ. (١٤) قوله: «مِنْ أَقْطَارِهَا»: الأقطار جمع قُطْر بضم

(١) لم أعتد إلى تمامه وقائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣٣٧/٢، واللسان (عور) وقال: إنه في وصف أسد، والمحزر ٥٦/١٣، والماوردي ٣١١/٣.

(٢) الإنحاف ٣٧٢/٢، والقرطبي ١٤/١٤٨، والمحتسب ١٧٦/٢، والبحر ٢١٨/٧.

(٣) المحتسب ١٧٦/٢.

(٤) فيقال: عازرة.

(٥) لم أعتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٤/١٤٨، ورواية شطره الثاني فيه:

ولا الضيفَ مفجوعاً ولا الجارَ مُرملاً

والبحر ٢١٨/٧. ومسجوراً: متروكاً بلا راعٍ.

القاف، وهي الناحية. وفيه لغة: قُتِرَ وأقْتار بالثاء. والقَطْر: الجانب أيضاً. ومنه قَطْرَتُهُ أَي: أَلْقَيْتُهُ عَلَى قُطْرِهِ فَتَقَطَّرَ أَي: وقع عليه. قال الشاعر^(١):

٣٦٨٢— قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا

مَا قَطَرَ الْفَارَسَ إِلَّا أَنَا

وفي المثل «الأنفاس يقطر الحلب»^(٢) تفسيره: أَنَّ الْقَوْمَ إِذَا انْفَضُّوا أَي: فَنِي زَادَهُمْ احتاجوا إِلَى حَلَبِ الْإِبِلِ. وَسُمِّي الْقَطْرُ قَطْرًا لِسُقُوطِهِ.

قوله: «ثُمَّ سِيلُوا» قرأ^(٣) مجاهد «سُيِّلُوا» بواو ساكنة ثم ياء مكسورة كَقُوتِلُوا. حكى أبو زيد^(٤) هما يَتَسَاوَلَانِ بِالْوَاوِ. وَالْحَسَنُ «سُؤِلُوا» بواو ساكنة فقط، فاحتملت وجهين، [أحدهما]: أَنَّ يَكُونُ أَصْلُهَا سِيلُوا كَالْعَامَّةِ ثُمَّ خَفَّفَتْ الْكِسْرَةُ فَسَكَنْتْ، كَقَوْلِهِمْ فِي «ضَرْبِ»^(٥) بِالْكَسْرِ: ضَرْبٌ بِالسَّكُونِ فَسَكَنْتِ الْهَمْزَةُ بَعْدَ ضَمَّةٍ فَقِيلَتْ وَاوًا نَحْوُ: بُؤْسٌ فِي بُؤْسٍ. وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ مِنْ لُغَةِ الْوَاوِ. وَنُقِلَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَرَأَ «سِيلُوا» بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ كِسْرَةٍ نَحْوُ: مِيلُوا.

قوله: «لَأَتَوْهَا» قرأ^(٦) نافع وابن كثير بالقصر^(٧) بمعنى لَجَأُوا وَهِيَ

(١) تقدم برقم ١٨١.

(٢) نَصُّهُ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٣٣٨/٢ «النَّفَاضُ يُقَطِّرُ الْجَلْبَ» وَقَالَ: إِنْ النِّفَاضُ فَنَاءُ الزَّادِ، وَالْجَلْبُ: الْمَجْلُوبُ لِلْبَيْعِ، فَإِذَا جَاءَ الْجَذْبُ جُلِبَتِ الْإِبِلُ لِلْبَيْعِ قَطَارًا قَطَارًا مَخَافَةَ أَنْ تَهْلِكَ. وَيُضْرَبُ لِمَنْ يُوْمَرُ بِإِصْلَاحِ حَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْتَرِقَ إِلَيْهِ الْقِسَادُ.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٢١٩/٧، والشواذ ١١٩، والإنحاف ٣٧٢/٢، والمحتسب ١٧٧/٢.

(٤) انظر: المحتسب ١٧٧/٢.

(٥) رَجُلٌ ضَرْبٌ: جَيِّدُ الضَّرْبِ.

(٦) السبعة ٥٢٠، والتيسير ١٧٨، والحجة ٥٧٤، والبحر ٢١٨/٧، والقبرطبي

١٤٩/١٤، والنشر ٣٤٨/٢.

(٧) أَي: لَأَتَوْهَا قَصِيرَةً مِنْ أَتَيْتَ.

- الأحزاب -

وَعَشِيَّوَهَا^(١). والباقون بالمدِّ بمعنى : لأَعْطَوْهَا. ومفعوله الثاني محذوف تقديره : لَاتَوْهَا السَّائِلِينَ. والمعنى : ولو دَخَلَتِ الْبُيُوتُ أو المدينة مِنْ جميع نواحيها، ثم سُئِلَ أَهْلُهَا الْفِتْنَةَ لم يمتنعوا من إعطائها. وقراءة الْمَدِّ تَسْتَلْزِمُ قراءةَ الْقَصْرِ من غير عكس بهذا المعنى الخاص.

قوله : «إِلَّا يَسِيرًا» أي : إِلَّا تَلَبُّثًا أو إِلَّا زَمَانًا يسيرًا. وكذلك قوله : «إِلَّا قَلِيلًا»^(٢) أي : إِلَّا تَمَتُّعًا أو إِلَّا زَمَانًا قَلِيلًا.

آ. (١٥) قوله : ﴿لَا يُؤْلُونَ﴾ : جوابُ لقوله «عَاهَدُوا» لأنه في معنى أَقْسَمُوا. وجاء على حكاية اللفظ فجاء بلفظ الغيبة / ولو جاء على حكاية [ب/٧١٩] المعنى ل قيل : لَا يُؤْلِي. والمفعول الأول محذوف أي : لَا يُؤْلُونَ الْعَدُوَّ الْأَدْبَارَ. وقال أبو البقاء^(٣) : «ويُقرأ بتشديد النون وحذف الواو على تأكيد جواب القسم». قلت : ولا أظنُّ هذا إلا غلطاً منه، وذلك أنه : إمَّا أَنْ يُقرأ مع ذلك بـ «لا» النافية أو بسلام التأكيد. الأول لا يجوز؛ لأنَّ المضارع المنفي بـ «لا» لا يؤكد بالنون إلا ما نذر، ممَّا لا يُقاس عليه. والثاني فاسدُ المعنى.

آ. (١٦) قوله : ﴿إِنْ فَرَرْتُمْ﴾ : جوابه محذوف لدلالة النفي قبله عليه، أو متقدِّم عند مَنْ يرى ذلك.

قوله : «وَإِذْ لَا تُمَتُّعُونَ» «إِذْ» جوابٌ وجزاء. ولَمَّا وَقَعَتْ بعد عاطفٍ جاءتْ على الأكثر، وهو عدمُ إعمالها، ولم يَشُدَّ هنا ما شُدَّ في الإسراء^(٤) فلم

(١) كذا في الأصل، ولعله : وَعَشِيَّوَهَا بإعلاله بالحذف.

(٢) الآية ١٦.

(٣) الإملاء ١٩١/٢.

(٤) الآية ٧٦. قرأ أبي بحذف النون. انظر: الدر المصون ٣٩٤/٧.

يُقرأ بالنصب^(١). والعامَّةُ على الخطاب في «تُمَتَّعون». وقرئ بالغيبة^(٢).

آ. (١٧) قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾: قد تقدَّم في البقرة^(٣). قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: كيف جُعِلَتِ الرحمة قرينةً للسوء في العِصْمة، ولا عِصْمة إلا من سوء؟ قلت: معناه أو يصيبكم بسوء إن أراد بكم رحمة، فاختصر الكلام وأجرى مجرى قوله^(٥)».

٣٦٨٣-

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

أو حُمِلَ الثاني على الأول، لما في العِصْمة من معنى المنع. قال الشيخ^(٦): «أما الوجه الأول ففيه حذف جملة لا ضرورة تدعو إلى حذفها، والثاني هو الوجه، لا سيما إذا قُدِّرَ مضافٌ محذوفٌ أي: يَمْنَعُكُمْ مِنْ مِرَادِ اللَّهِ» قلت: وأين الثاني من الأول ولو كان معه حذفٌ جُمِلَ؟

آ. (١٨) قوله: ﴿هَلُمَّ﴾: قد تقدَّم الكلام فيه آخر الانعام^(٧). وهو هنا لازمٌ وهناك متعَدٌّ لنصبه مفعوله وهو «شهداءكم» بمعنى: أخضروهم

(١) بل قرئت كما نقل القرطبي ١٥١/١٤، والأخفش في معاني القرآن ٤٤٢/٢، قال: «وهي في بعض القراءة نصب أعملوها كما يعملونها بغير فاء ولا واو». وانظر: الكتاب ٤١١/١.

(٢) وهي قراءة يعقوب الحضرمي برواية الساجي. انظر: القرطبي ١٥١/١٤، والبحر ٢١٩/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٠٨/٢.

(٤) الكشف ٢٥٥/٣.

(٥) تقدم برقم ١٤٩.

(٦) البحر ٢١٩/٧.

(٧) انظر: الدر المصون ٢١١/٥.

وههنا بمعنى اخضروا وتعالوا، وكلام الزمخشري هنا مؤذن بأنه متعد أيضاً، وحذفت مفعوله فإنه قال: وهلموا إلينا أي: قربوا أنفسكم إلينا قال: وهي صوت سمي به فعلٌ متعدٌ مثل: أحضر وقرب. وفي تسميته إياه صوتاً نظراً؛ إذ أسماء الأصوات محصورة ليس هذا منها.

آ. (١٩) قوله: ﴿أَشِحَّةٌ﴾: العائنة على نصبه. وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الشتم^(١). والثاني: على الحال. وفي العامل فيه أوجه، أحدها: «ولا يأتون» قاله الزجاج^(٢). الثاني: «هلم إلينا». قاله الطبري^(٣). الثالث: يُعَوِّقُونَ مضمراً. قاله الفراء^(٤). الرابع: المَعَوِّقِينَ. الخامس: «القائلين». ورد هذان الوجهان الأخيران: بأن فيهما الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي. وفي الردّ نظراً؛ لأنّ الفاصل بين أبعاض الصلة من متعلقاتها. وإنما يظهر الردّ على الوجه الرابع لأنه قد عطف على الموصول قبل تمام صليته فتأمل فإنه حسن. وأما «ولا يأتون» فمعترض، والمعترض لا يمنع من ذلك.

وقرأ^(٥) ابن أبي عبلة «أَشِحَّةٌ» بالرفع على خبر ابتداءٍ مضمير أي: هم أَشِحَّةٌ. وَأَشِحَّةٌ جَمْعٌ شَحِيحٌ، وهو جمع لا ينقاس؛ إذ قياسُ فَعِيلٍ الوصف الذي عينه ولاؤه من وإدٍ واحدٍ أن يُجَمَعَ على أفعلاء نحو: خليل وأخلاء، وظنين وأظنّاء وضمنين وأضمناء. وقد سُمِعَ أَشِحَّاءٌ، وهو القياس. والشح: البخل. وقد تقدّم في آل عمران^(٦).

(١) في هذا اللفظ نظر. ولو قال: على الذم لكان أنسب في المقام القرآني.

(٢) معاني القرآن له ٢٢٠/٤.

(٣) تفسير الطبري ١٤٠/٢١.

(٤) معاني القرآن له ٣٣٨/٢.

(٥) بل في النساء. انظر: الدر المصون ١١١/٤.

(٦) البحر ٢٢٠/٧.

قوله: «يَنْظُرُونَ» في محلِّ حالٍ مِنْ مفعول «رَأَيْتَهُمْ» لأن الرؤية بصرية.

قوله: «تَدُورُ» إمَّا حالٌ ثانية، وإمَّا حالٌ مِنْ «يَنْظُرُونَ».

قوله: «كالذي يُغْشَى» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ تكونَ حالاً مِنْ «أَعْيُنُهُمْ» أي: تدورُ أَعْيُنُهُمْ حالَ كونها مُشْبِهَةً عَيْنِ الذي يُغْشَى عليه من الموت. الثاني: أنه نعتٌ مصدرٍ مقدَّرٍ لقوله «يَنْظُرُونَ» تقديره: ينظرون إليك نظراً مثلَ نظَرِ الذي يُغْشَى عليه من الموت، ويؤيِّدُه الآيةُ الأخرى «يَنْظُرُونَ» إليك نَظَرَ المَغْشَى عليه من الموت^(١). الثالث: أنه نعتٌ لمصدرٍ مقدَّرٍ أيضاً لـ «تَدُورُ» أي: دَوْرَاناً^(٢) مثلَ دَوْرَانِ عَيْنِ الذي. وهو على الوجهين مصدرٌ تشبيهي.

قوله: «سَلَقَكُمْ» يقال: سَلَقَه أي: اجترأ عليه في خطابه، وخطابه مخاطبةً بليغةً. وأصله البَسْطُ ومنه: سَلَقَ امرأته أي: بَسَطَهَا وجامَعَهَا. قال

[٧٢٠/أ] مسيلمة لسجاح لعنهما الله تعالى^(٣):/

— ٣٦٨٤ —
الْأَهْبِي إِلَى الْمَضْجَعِ

فَإِنْ شِئْتَ سَلَقْنَاكَ

وإن شِئْتَ على أربع

والسَّلِيْقَةُ: الطبيعة المتأثِّية. والسَّلِيْقُ: المَطْمئنُّ من الأرض. وخطيبٌ

مُسْلِقٌ وسَلَّاقٌ. ويقال بالصاد قال الشاعر^(٤):

(١) الآية ٢٠ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) الأصل: دوراً.

(٣) البيت في عمدة الحفاظ (سلق) ٢٤٦.

(٤) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٩٣، واللسان (سقل). والثلث: الهلاك، وفيها لغة بكسر التاء وهي جمع ثلثة من الغنم. ومراد وصداء قبائل.

٣٦٨٥- فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَقَةً
وَصُدَاءٍ أَلَحَقْنَاهُمْ بِالنُّلْلِ
و «أَشْحَةً» نصب على الحال مِنْ فاعِلٍ «سَلَقُوكُمْ». وابن أبي عبيدة^(١)
على ما تقدّم في أختها.

آ. (٢٠) قوله: ﴿يَحْسَبُونَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً أي: هم
من الخوفِ بحيث إنهم لا يُصدّقون أن الأحزاب قد ذهبوا عنهم. ويجوزُ أَنْ
يكونَ حالاً مِنْ أحدِ الضمائر المتقدمة إذا صحَّ المعنى بذلك، ولو بُعدَ العاملُ،
كما قال أبو البقاء^(٢).

قوله: «بَادُونَ» هذه قراءةُ العامةِ جمعُ بادٍ. وهو المقيمُ بالبادية. وقرأ^(٣)
عبد الله وابن عباس وطلحة وابن يعمر «بُدَيَّ» بضم الباء وتشديد الدال مقصوراً
كفازٍ وعُزَيَّ، وسارٍ وسُرَيَّ. وليس بقياسٍ. وإنما قياسه في التفسير «بُداة»
كقضاة وقاضٍ. ولكن حُمِلَ على الصحيح كقولهم: «ضُرِبَ». وروى عن
ابن عباس أيضاً قراءةً ثانيةً «بُدَيَّ» بزنة عدي، وثالثةً «بَدَوًا» فعلاً ماضياً.

قوله: «يَسْأَلُونَ» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً مِنْ فاعِلٍ
«يَحْسَبُونَ». والعامةُ على سكونِ السين بعدها همزة. ونقل ابن عطية^(٤) عن
أبي عمرو وعاصم بنقلِ حركةِ الهمزة إلى السين كقوله: «سَلُ بني
إسرائيل»^(٥). وهذه ليست بالمشهورة عنهما، ولعلها نُقِلَتْ عنهما شاذّةً، وإنما

(١) البحر ٢٢٠/٧.

(٢) الإملاء ١٩١ - ١٩٢.

(٣) انظر في قراءتها: الشواذ ١١٩، والقرطبي ١٥٤/١٤، والبحر ٢٢١/٧.

(٤) المحرر ٦٠/١٣.

(٥) الآية ٢١١ من البقرة.

هي معروفةٌ بِالْحَسَنِ والأَعْمَشِ. وقرأ^(١) زيد بن علي والجحدري وقتادة والحسن «يَسَاءُلُونَ» بتشديد السين والأصل: يتساءلون فأدغم أي: يَسْأَلُ بعضهم بعضاً.

آ. (٢١) قوله: ﴿أَسْوَةٌ﴾: قرأ^(٢) عاصم بضمّ الهمزة حيث وقعت هذه اللفظة. والباقون بالكسر. وهما لغتان كالْعِدْوَةِ والعُدْوَةِ، والقِدْوَةِ والقُدْوَةِ.

والأُسْوَةُ بمعنى الاقتداء. وهي اسمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المصدرِ وهو الاتِّسَاءُ، فالأُسْوَةُ من الاتِّسَاءِ كالقُدْوَةُ من الاقتداء. واثَّسَى فلانٌ بفلانٍ أي اقتدى به. و«أُسْوَةٌ» اسمٌ «كان». وفي الخبر وجهان، أحدهما: هو «لكم» فيجوزُ في الجارِّ الآخرِ وجوهٌ: التعلُّقُ بما يتعلَّقُ به الخبرُ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «أُسْوَةٍ»، إذ لو تأخَّرَ لكان صفةً، أو بـ «كان» على مذهب مَنْ يراه. والثاني: أنَّ الخبرَ هو «في رسول الله»، و«لكم» على ما تقدَّم في «في رسول الله»، أو تتعلَّقُ بمحذوفٍ على التبيين أي: أعني لكم.

قوله: «لَمَنْ كَانَ يَرْجُو» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ من الكافِ في «لكم»، قاله الزمخشري^(٣). وقد منعه أبو البقاء^(٤). وتابعه الشيخ^(٥). قال أبو البقاء: «وقيل: هو بدلٌ مِنْ ضمير المخاطبِ بإعادة الجارِّ. ومنَعَ منه

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٢٤٨، والإنحاف ٢/٣٧٣، والقرطبي ١٤/١٥٥، والبحر ٧/٢٢١.

(٢) السبعة ٥٢١، والنشر ٢/٢٤٨، والتيسير ١٧٨، والبحر ٧/٢٢٢، والقرطبي ١٤/١٥٥، والحجة ٥٧٥.

(٣) الكشف ٣/٢٥٦.

(٤) الإملاء ٢/١٩٢.

(٥) البحر ٧/٢٢٢. وانظر: الارتشاف ٢/٦٢٢.

الأكثرون؛ لأنَّ ضميرَ المخاطبِ لا يُبدَلُ مِنْهُ». وقال الشيخُ: «قال الزمخشريُّ: بدلٌ من «لكم» كقوله: «لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ»^(١) قال: «ولا يجوزُ على مذهب جمهورِ البصريين أن يُبدَلَ من ضميرِ المتكلم ولا من ضميرِ المخاطبِ»^(٢) بدلُ شيءٍ مِنْ شيءٍ، وهما لعينٍ واحدةٍ. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش. وأنشد^(٣):

بكم قرئشٍ كُفينا كلَّ مُعضِلةٍ

وَأَمْ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

قلت: لا نُسلِّمُ أنَّ هذا بدلُ شيءٍ مِنْ شيءٍ وهما لعينٍ واحدةٍ، بل بدلُ بعضٍ مِنْ كلٍ باعتبارِ الواقع؛ لأنَّ الخطابَ في قوله «لكم» أعمُّ مِنْ «مَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ» وغيره، ثم خَصَّصَ ذلك العمومَ لأنَّ المتناسيَ به عليه السلام في الواقع إنما هم المؤمنون. ويَدُلُّك على ما قلته ظاهرُ تشبيهِ الزمخشريِّ هذه الآيةَ بآيةِ الأعراف، وآيةِ الأعرافِ البدلُ فيها بدلُ كلٍ مِنْ كلٍ. ويُجاب: بأنَّه إنما قصَدَ التشبيهَ في مجردِ إعادةِ العاملِ.

والثاني: أنَّ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «حَسَنَةً». الثالث: أنَّ يتعلَّقَ بنفسِ «حَسَنَةٍ» قالهما أبو البقاء^(٤). وَمَنَعَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «أَسْوَةٍ» قال: «لأنَّها قد وُصِفَتْ». و«كثيراً» أي: ذِكْراً كثيراً.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾: مِنْ تَكْرِيرِ الظَّاهِرِ تعظيماً كقوله^(٥):

(١) الآية ٧٥ من الأعراف.

(٢) البحر: «من ضميرِ المخاطبِ اسم ظاهر في...».

(٣) تقدم برقم ١٥١٧. وانظر: المسألة في الارتشاف ٦٢٢/٢.

(٤) الإملاء ١٩٢/٢.

(٥) تقدم برقم ٤٩٠. وحُرِّفَ البيت في الأصل بما يضطرب به الوزن العروضي.

٣٦٨٧- لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيء

ولأنه لو أعادهما مُضْمَرَيْنِ لَجَمَعَ بين اسمِ الباري تعالى واسمِ رسوله في لفظة واحدة، فكان يُقال: وصدقا، والنبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قد كَرِه ذلك، / وردَّ على مَنْ قاله حيث قال: «مَنْ يَطْعِ اللهَ ورسولَه فقد رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فقد غَوَى»^(١). وقال له: «يُنْسَخُ خطيبُ القومِ أنت. قل: ومن يعصِ اللهَ ورسولَه» قصداً إلى تعظيمِ الله. وقيل: إنما رَدَّ عليه لأنه وقف على «يعصيهما». وعلى الأولِ استشكل بعضهم قوله [عليه السلام]^(٢): «حتى يكونَ اللهَ ورسولَه أَحَبَّ إليه ممَّا سواهما»^(٣) فقد جَمَعَ بينهما في ضميرٍ واحدٍ. وأجيب: بأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أعرفُ بقَدْرِ الله تعالى مِنَّا فليس لنا أنْ نقولَ كما يقول.

قوله: «وما زادهم» فاعلُ «زادهم» ضميرُ الوَعْدِ أي: وما زادهم وَعْدُ الله أو الصدقُ. وقال مكي^(٤): «ضميرُ النظر؛ لأنَّ قوله: «لَمَّا رَأَى» بمعنى: لَمَّا نظر». وقال أيضاً: «وقيل: ضميرُ الرؤية. وإنما ذُكِرَ لأن تَأْنِيْشَهَا غيرُ حَقِيقِي» ولم يَذْكُرْ غيرَهما. وهذا عجيبٌ منه؛ حيث حَجَّرَ واسعاً مع الغُنْيَةِ عنه.

وقرأ ابنُ أبي عُبَيْلَةَ^(٥) «وما زادوهم» بضميرِ الجمع. ويعود للأحزاب؛

(١) رواه مسلم، برقم ٨٧٠، ٧ كتاب الجمعة ٥٩٤/٢، وأبو داود كتاب الصلاة ٢٢٩،

باب الرجل يخطب على قوس ٦٦٠/١.

(٢) زيادة للتوضيح من ش.

(٣) رواه ابن ماجه، ٣٦ كتاب الفتن باب ٢٣، الصبر على البلاء، ١٣٣٩/٢.

(٤) مشكل الإعراب ١٩٥/٢.

(٥) البحر ٢٢٣/٧.

- الأحزاب -

لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهم أن الأحزاب تأتيهم بعد عشر أو تسع .

آ . (٢٣) قوله : ﴿صَدَقُوا﴾ : «صَدَقَ» يتعدى لاثنتين لثانيهما بحرف الجر، ويجوز حذفه . ومنه المثل : «صَدَقَنِي سِنَّ بَكْرِهِ»^(١) أي في سِنَّ . والآية يجوز أن تكون مِنْ هذا، والأول محذوف أي : صدقوا الله فيما عاهدوا الله عليه . ويجوز أن يتعدى لواحد كقولك : صَدَقَنِي زَيْدٌ وَكَذَّبَنِي عَمْرُو أَي : قال لي الصدق، وقال لي الكذب . ويكون المعاهدُ عليه مصدوقاً مجازاً . كأنهم قالوا للشيء المعاهد عليه : لَنُوفِينَ بِكَ وَقَدْ فَعَلُوا . و «ما» بمعنى الذي ؛ ولذلك عاد عليها الضميرُ في عليه . وقال مكِّي^(٢) : «ما» في موضع نصب بـ صَدَقُوا . وهي والفعلُ مصدرٌ تقديره : صَدَقُوا الْعَهْدَ أَي : وَقُوا بِهِ «وهذا يَرُدُّهُ عَوْدُ الضميرِ . إِلَّا أَنَّ الْأَخْفَشَ وَابْنَ السَّرَاجِ»^(٣) يذهبان إلى اسمية «ما» المصدرية .

قوله : «قَضَى نَحْبَهُ النَّحْبُ» : ما التزمه الإنسان، واعتقد الوفاء به .

قال^(٤) :

٣٦٨٨ - عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا
قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوَئِرُ

(١) مجمع الأمثال ٣٩٢/١، جمهرة الأمثال ٥٦٧/١ . البكر : الفتي من الإبل . وأصله أن رجلاً ساءم رجلاً في بكر . فقال : ما سنه فقال صاحبه : بازل - أي في تسع سنه - ثم نفر البكر فسكنه صاحبه بلفظة يسكن بها الصغار من الإبل فقال المشتري المثل .

(٢) مشكل الإعراب ١٩٥/٢ .

(٣) الأصول ١٦١/١ - ١٦٢ ، وانظر : المقتضب ٢٠٠/٣ ، والكتاب ٣٦٧/١ ، ٤١٠ .

(٤) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٦٤٧/٢ ، والقرطبي ١٦٠/١٤ ، ومجاز القرآن ١٣٦/٢ ، والخزانة ٢٣٢/٢ .

وقال آخر (١):

٣٦٨٩- بَطْخَفَةَ جَالِدْنَا الْمُلُوكَ وَخَيَّلْنَا

عَشِيَّةَ بِسْطَامٍ جَرَيْنَ عَلَى نَحْبِ

أي: على أمرٍ عظيمٍ ؛ ولهذا يُقال: نَحَبَ فلانٌ أي: نَذَرَ نَذْرًا التزمه،
وَيُعَبِّرُ به عن الموتِ كقولهم: «قَضَى أَجَلُهُ» لَمَّا كَانَ الْمَوْتُ لَا بُدَّ مِنْهُ جُعِلَ
كَالشَّيْءِ الْمَلْتَزِمِ. وَالنَّحِيبُ: الْبُكَاءُ مَعَ صَوْتٍ. وَالنَّحَابُ: السُّعَالُ.

آ. (٢٤) قوله: «لِيَجْزِيَ اللَّهُ»: في اللام وجهان، أحدهما:

أنها لامُ العلة. الثاني: أنها لامُ الصيرورة. وفي ما تعلَّقَ به أوجهٌ: إمَّا
بـ «صَدَقُوا»، وإمَّا بـ «زَادَهُمْ»، وإمَّا بـ «مَا بَدَّلُوا» وعلى هذا قال الزمخشري (٢):
«جُعِلَ الْمُنَافِقُونَ كَأَنَّهُمْ قَصَدُوا عَاقِبَةَ السَّوْءِ، وَأَرَادُوا بِتَبْدِيلِهِمْ، كَمَا قَصَدَ
الصَّادِقُونَ عَاقِبَةَ الصِّدْقِ بِوَفَائِهِمْ؛ لِأَنَّ كُلَّ الْفَرِيقَيْنِ مَسْوُوقٌ إِلَى عَاقِبَتِهِ مِنَ الثَّوَابِ
وَالْعِقَابِ، فَكَأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي طَلِبِهِمَا وَالسَّعْيِ لِتَحْصِيلِهِمَا».

قوله: «إِنْ شَاءَ» جوابه مقدَّر. وكذلك مفعول «شاء». أي: إِنْ شَاءَ
تَعَذِّبُهُمْ عَذَابُهُمْ. فَإِنْ قِيلَ: عَذَابُهُمْ مُتَحَتِّمٌ فَكَيْفَ يَصِحُّ تَعْلِيلُهُ عَلَى الْمَشِيئَةِ
وهو قد شاءَ تَعَذِّبُهُمْ إِذَا مَاتُوا عَلَى النِّفَاقِ؟ فَأَجَابَ ابْنُ عَطِيَّةٍ (٣): بِأَنَّ تَعَذِّيبَ
الْمُنَافِقِينَ ثَمَرَةُ إِدَامَتِهِمْ الْإِقَامَةَ عَلَى النِّفَاقِ إِلَى مَوْتِهِمْ، وَالتَّوْبَةُ مُوَازِيَةٌ لِتِلْكَ
الْإِقَامَةِ، وَثَمَرَةُ التَّوْبَةِ تَرْكُهُمْ دُونَ عَذَابِ فَهُمَا دَرَجَتَانِ: إِقَامَةٌ عَلَى نِفَاقٍ،
أَوْ تَوْبَةٌ مِنْهُ، وَعَنْهُمَا ثَمَرَتَانِ: تَعَذِّيبٌ أَوْ رَحْمَةٌ. فَذَكَرَ تَعَالَى عَلَى جِهَةِ الْإِيجَازِ

(١) البيت لجبرير وهو في ديوانه ٥٨، واللسان والتاج (نحب)، ومجاز القرآن ١٣٥/٢.

(٢) الكشف ٢٥٧/٣.

(٣) المحرر ٦٣/١٣.

واحدةً من هاتين، وواحدةً مِنْ هَاتَيْنِ وَدَلَّ مَا ذَكَرَ عَلَى مَا تَرَكَ ذِكْرَهُ. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «لِيُعَذَّبَ» لِيُدِيمَ عَلَى النِّفَاقِ قَوْلُهُ: «إِنْ شَاءَ» وَمَعَادِلَتُهُ بِالتَّوْبَةِ وَحَرْفِ أَوْ.

قال الشيخ^(١): «وَكَأَنَّ مَا ذَكَرَ يُؤَوِّلُ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: لِيُقِيمُوا عَلَى النِّفَاقِ فَيَمُوتُوا عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ فَيُعَذَّبَهُمْ، أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ فَيَرْحَمَهُمْ. فَحَذَفَ سَبَبَ التَّعْذِيبِ وَأَثَبَ الْمُسَبَّبَ وَهُوَ التَّعْذِيبُ، وَأَثَبَ سَبَبَ الرَّحْمَةِ وَالْغُفْرَانِ وَحَذَفَ الْمُسَبَّبَ وَهُوَ الرَّحْمَةُ وَالْغُفْرَانُ».

آ. (٢٥) قَوْلُهُ: ﴿بَغْيَظُهُمْ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ سَبَبِيَّةً، وَهُوَ الَّذِي عَرَّبَ عَنْهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) بِالْمَفْعُولِ أَيْ: إِنَّهَا مُعْذِيَّةٌ. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِلْمَصَاحِبَةِ، فَتَكُونَ حَالًا أَيْ / مُغْنِظِينَ.

[١/٧٢١]

قَوْلُهُ: «لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا» حَالٌ ثَانِيَةٌ أَوْ حَالٌ مِنَ الْحَالِ الْأُولَى فَهِيَ مُتَدَاخِلَةٌ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ. وَجَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) فِيهَا أَنْ تَكُونَ بَيَانًا لِلْحَالِ الْأُولَى أَوْ مُسْتَأْنَفَةً. وَلَا يَظْهَرُ الْبَيَانُ إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ، وَالْإِسْتِنَافُ بَعِيدٌ.

آ. (٢٦) قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ﴾: أَيْ وَأَنْزَلَ اللَّهُ. وَ«مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ» بَيَانٌ لِلْمَوْصُولِ فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا. وَ«مِنْ صِبَايِهِمْ» مُتَعَلِّقٌ بِ«أَنْزَلَ» وَ«مِنْ» لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ. وَالصَّبَايِي جَمْعُ «صَبِيصَةٍ» وَهِيَ الْحَصُونُ. وَيَقَالُ لِكُلِّ مَا يُمْتَنَعُ بِهِ وَيُتَحَصَّنُ: صَبِيصَةٌ. وَمِنْهُ قِيلَ لِقَرْنٍ

(١) البحر ٢٢٣/٧.

(٢) الإملاء ١٩٢/٢.

(٣) الكشف ٢٥٧/٣.

الثور ولشوكه الديك: صَيْصِيَّة. والصَّيَاصِي أيضاً: شَوْك الحَاكَةِ^(١) وَيُتَّخَذُ مِنْ حَدِيدٍ قَالَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ^(٢):

— ٣٦٩٠ —

كَوَقَعَ الصَّيَاصِي فِي النَسِيجِ الْمُمَدَّدِ

قوله: «فَرِيقًا تَقْتُلُونَ» «فَرِيقًا» منصوبٌ بما بعده. وكذلك «فَرِيقًا»^(٣) منصوبٌ بما قبله. والجملةُ مَبْنِيَّةٌ ومقررةٌ لَقَدْ ذَفَّ اللهُ الرَّعْبَ فِي قُلُوبِهِمْ. والعامةُ على الخطأ في الفعلين. وابن ذكوان^(٤) في روايةٍ بالغَيَّةِ فيهما. واليمانيُّ بالغَيَّةِ في الأول فقط. وأبو حيوة^(٥) «تَأْسُرُونَ» بضم السين.

قوله: «لَمْ تَطْوُوْهَا» الجملةُ صفةٌ لـ «أَرْضًا». والعامةُ على همزةٍ مضمومةٍ ثم واوٍ ساكنةٍ مضارعٍ وَطَىء. وزيد بن علي^(٦) «تَطْوُوْهَا» بواوٍ بعد طاءٍ مفتوحةٍ. ووجهُها: أنها أَبْدَلَتِ الهمزةَ ألفاً على غير قياسٍ كقوله^(٧):

(١) الحَاكَةُ: ج حائك.

(٢) صدره:

فَجِثْتُ إِلَيْهِ وَالرَّمَاخُ تَنْوُشُهُ

وهو في الحماسة ٣٩٧، والأصمعيات ١٠٩.

وصدره فيها:

غَدَاةٌ دَعَانِي وَالرَّمَاخُ يَنْشُنُهُ

والخزانة ٥١٣/٤. وتنوشه: تتناوله فالرماخ تتناوله ولها خشخشة ووَقَعَ كوقع صياصي الحَاكَةِ فِي ثَوْبٍ يَنْسَجِ.

(٣) الثانية.

(٤) البحر ٢٢٥/٧.

(٥) القرطبي ١٤/١٦٢، والبحر ٧/٢٢٥.

(٦) النشر ١/٣٩٧، والإتحاف ٢/٣٧٤، والبحر ٧/٢٢٥. وهي قراءة أبي جعفر.

(٧) البيت لابن هرمة. وعجزه:

٣٦٩١- إِنَّ الْأَسْوَدَ لَتَهْدَا فِي مَرَايِضِهَا

.....
فلما أسنده للواو التقى ساكنان فحذف أولهما نحو: لم يروها. وهذا أحسن من أن تقول: ثم أجرى الألف المبدلة من الهمزة مجرى الألف المتأصلة فحذفها جزماً؛ لأن الأحسن هناك أن لا تحذف اعتداداً بأصلها. واستشهد بعضهم على الحذف بقول زهير^(١):

٣٦٩٢- جَرِيٌّ مَتَى يُظْلَمَ يَعَايِبُ بِظُلْمِهِ
سَرِيعاً وَإِنْ لَا يُتَيْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ

آ. (٢٨) قوله: ﴿أَمْتَعَنَّ وَأَسْرَحَنَّ﴾: العامة على جزميهما. وفيه وجهان، أحدهما: أنه مجزوم على جواب الشرط. وما بين الشرط وجوابه معترض، ولا يضرب دخول الفاء على جملة الاعتراض. ومثله في دخول الفاء قوله^(٢):

٣٦٩٣- وَاَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ
أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

يريد: واعلم أن سوف يأتي. والثاني: أن الجواب قوله: «فَتَعَالَيْنَ، وَأَمْتَعَنَّ» جواب لهذا الأمر.

والناس ليس بهادٍ شرهم أبداً

وهو في ديوانه ٩٦، واللسان هدا، والبحر ٢٢٥/٧.

(١) تقدم برقم ٣٥٣. وانظر المسألة في: الدر المصون ١/٢٦٩.

(٢) لم أهتم إلى قائله. وهو في المغني ٥٢٠، والعيني ٣١٣/٢، والهمع ١/١٤٨، والدرر ١/٢٠٧.

— الأحزاب —

وقرأ^(١) زيد بن علي «أَمْتَعُكُنَّ» بتخفيف التاء من أَمْتَعَه. وقرأ حميد الخزاز^(٢) «أَمْتَعُكُنَّ وَأَسْرَحُكُنَّ» بالرفع فيهما على الاستئناف. و«سَرَحاً» قائم مقام التَّسْرِيحِ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ﴾: العائمة على «يَأْتِ» بالياء من تحت حَمَلًا على لفظ «مَنْ». وزيد بن علي^(٣) والجحدري ويعقوب بالتاء مِنْ فوق حَمَلًا على معناها؛ لأنه تَرَشَّع بقوله: «مِنْكُنَّ»، و«مِنْكُنَّ» حال من فاعل «يَأْتِ». وتقدَّم القراءة في «مُبَيَّنَة» بالنسبة لكسر الياء وفتحها في النباء^(٤).

قوله: «يُضَاعَف» قرأ^(٥) أبو عمرو «يُضَعَّف» بالياء من تحت وتشديد العين مفتوحة على البناء للمفعول. «العذاب» بالرفع لقيامه مقام الفاعل. وقرأ ابن كثير وابن عامر «نُضَعَّف» بنون العظمة، وتشديد العين مكسورة، على البناء للفاعل. قوله: «العذاب» بالنصب على المفعول به. وقرأ الباكون «يُضَاعَف» من المفاعلة مبنياً للمفعول. «العذاب» بالرفع لقيامه مقام الفاعل. وقد تقدَّم توجيه التضعيف والمضاعفة في سورة البقرة^(٦) فأغنى عن إعادته.

-
- (١) انظر في قراءاتها: البحر ٢٢٧/٧، والشواذ ١١٩، والقرطبي ١٧٠/١٤.
 (٢) حميد بن الربيع أبو القاسم السابوري الخزاز. روى عن الكسائي وهو في المبكرين عنه. وروى عنه محمد بن إسحاق السراج. انظر: طبقات القراء ٢٦٥/١.
 (٣) المحتسب ٢٧٩/٢، والبحر ٢٢٧/٧، والقرطبي ١٧٦/١٤.
 (٤) قرأ ابن كثير وأبو بكر بفتح الياء في جميع القرآن. والباكون بكسرها اسم فاعل. انظر: الدر المصون ٦٣١/٣.
 (٥) التيسير ١٧٩، والسبعة ٥٢١، والنشر ٢٤٨/٢، والحجة ٥٧٥، والبحر ٢٢٨/٧، والقرطبي ١٧٦/١٤.
 (٦) انظر: الدر المصون ٥٠٩/٢.

آ. (٣١) قوله: ﴿وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِيهَا﴾: قرأ^(١) الأخوان «وَيَعْمَلْ وَيُؤْتِ» بالياء مِنْ تحتَ فيهما. والباقون «وتَعْمَلْ» بالتاء من فوق، «نُؤْتِيهَا» بالنون. فأما الياءُ في «وَيَعْمَلْ» فلاجل الحَمَلِ على لفظ «مَنْ» وهو الأصل. والتاء مِنْ فوقَ على معناها؛ إذ المرادُ بها مؤنثٌ، وترشَّح هذا بتقديم لفظ المؤنث وهو «يُنْكَنُ» ومثله قوله^(٢):
 ٣٦٩٤- وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ

/ لَمَّا تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: «مِنَ النِّسْوَانِ» تَرَجَّحَ الْمَعْنَى فَحَمَلَ عَلَيْهِ. وَأَمَّا «يُؤْتِيهَا» [٧٢١/ب] بالياء مِنْ تحتَ فالضمير لله تعالى لتَقْدِيمِهِ فِي «لِلَّهِ وَرَسُولِهِ». وبالنون فهي نونُ العظمة. وفيه انتقالٌ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ.

وقرأ^(٣) الجحدريُّ ويعقوب وابن عامر في رواية وأبو جعفر وشيبة «تَقْنَتُ» بالتاء مِنْ فوقَ حَمَلًا على المعنى وكذلك «وَتَعْمَلْ». وقال أبو البقاء^(٤): «إِنَّ بَعْضَهُمْ قَرَأَ «وَمَنْ تَقْنَتُ» بِالتَّانِيثِ حَمَلًا على المعنى و«يَعْمَلُ» بِالتَّذْكِيرِ حَمَلًا على اللفظ». قال: «فقال بعض النحويين: هذا ضعيف؛ لأنَّ التَّذْكِيرَ أَصْلٌ فَلَا يُجْعَلُ تَبَعًا لِلتَّانِيثِ. وما عَلَّلُوهُ بِهِ قَدْ جَاءَ مِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ. قال تعالى: خَالِصَةً لِّذِكْرِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا»^(٥).

آ. (٣٢) قوله: ﴿كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾: قال الزمخشري^(٦):

(١) السبعة ٥٢١، والنشر ٣٤٨/٢، والبحر ٢٢٨/٧، والتيسير ١٧٩، والحجة ٥٧٦.

(٢) تقدم برقم ٣٣٥٦.

(٣) القرطبي ١٧٦/١٤، والبحر ٢٢٨/٧.

(٤) الإملاء ١٩٢/٢.

(٥) الآية ١٣٩ من الأنعام.

(٦) الكشف ٢٥٩/٣.

«أَحَد» في الأصل بمعنى وَحَد. وهو الواحد، ثم وُضِعَ في النفي العام مستوياً فيه المذكرُ والمؤنثُ والواحدُ وما وراءه. والمعنى: لَسْتُ كجماعةٍ واحدةٍ من جماعات النساء أي: إذا تَقَصَّيْتُ جماعةَ النساءِ واحدةً واحدةً لم تَوَجَدْ مِنْهُنَّ جماعةً واحدةً تُساوِيكُنَّ في الفضل والسابقة. ومنه قوله: «والذين آمنوا بالله ورُسُلِهِ ولم يُفَرِّقُوا بين أَحَدٍ مِنْهُمْ»^(١) يريد بين جماعةٍ واحدةٍ منهم تسويةً بين جميعهم في أنهم على الحقِّ المُبين. قال الشيخ^(٢): «أَمَّا قَوْلُهُ «أَحَد» فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى وَحَد وَهُوَ الْوَاحِدُ فَصَحِيحٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وُضِعَ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَمَا وَرَاءَهُ» فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي النْفِي الْعَامِ مَدْلُولُهُ غَيْرُ مَدْلُولِ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ وَاحِدًا يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ اتَّصَفَ بِالْوَحْدَةِ، وَاحِدًا الْمُسْتَعْمَلُ فِي النْفِي الْعَامِ مُخْتَصٌّ بِمَنْ يَعْقِلُ. وَذَكَرَ النَحْوِيُّونَ أَنَّ مَادَّتَهُ هَمْزَةٌ وَحَاءٍ وَدَالٌ، وَمَادَّةُ «أَحَدٍ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٣): «وَاحِدٌ وَدَالٌ»، فَقَدْ اخْتَلَفَا مَادَّةً وَمَدْلُولًا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: لَسْتُ كجماعةٍ واحدةٍ، فَقَدْ قُلْنَا: إِنْ مَعْنَاهُ لَيْسَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ. فَهُوَ حَكَمٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ^(٤) لَا عَلَى الْمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ^(٥). وَأَمَّا «وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ»^(٦) فَاحْتِمَالُ أَنَّ يَكُونَ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي النْفِي الْعَامِ؛ وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي سِيَاقِ النْفِي فَعَمَّ. وَصَلَحَتِ الْبَيِّنَةُ لِلْعَمُومِ. وَيَحْتَمَلُ أَنَّ يَكُونَ «أَحَدٍ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَحُذِفَ مَعْطُوفٌ، أَيْ: بَيْنَ أَحَدٍ وَاحِدٍ.

(١) الآية ١٥٢ من النساء.

(٢) البحر ٢٢٩/٧.

(٣) أي أصله.

(٤) البحر: «واحدة واحدة».

(٥) زاد في البحر: «وقلنا إن معنى كأحد كشخص واحد فابقينا أحداً على موضوعه من التذكير ولم نتأوله بجماعة واحدة».

(٦) الآية ١٥٢ من النساء.

كما قال (١):

٣٦٩٥- فما كان بينَ الخيرِ لوجاءَ سالماً
أبو حُجْرٍ إلّا لبالٍ قلائِلُ
أي: بين الخير وبينى. انتهى. قلت: أمّا قوله فإنهما مختلفان مدلولاً ومادة فمُسَلَّمٌ. ولكن الزمخشري لم يجعل أحداً الذي أصله واحد بمعنى أحد المختصّ بالنفي، ولا يمنع أن أحداً الذي أصله واحد أن يقع في سياقِ النفي. وإنما الفارقُ بينهما: أن الذي همزته أصل لا يُستعمل إلّا في النفي كإخواته من عَرِيبٍ (٢) وكَتَيْعٍ (٣) ووَابِرٍ (٤) وتَامِرٍ (٥). والذي أصله واحد يجوز أن يُستعمل إثباتاً ونفياً. والفرقُ أيضاً بينهما: أن المختصّ بالنفي جامدٌ، وهذا وصفٌ. وأيضاً المختصّ بالنفي مختصّ بالعقلاء وهذا لا يختصّ. وأمّا معنى النفي فإنه ظاهرٌ على ما قاله الزمخشري من الحكم على المجموع، ولكنّ المعنى على ما قاله الشيخ أوضح وإن كان خلاف الظاهر.

قوله: «إِنْ اتَّقَيْتُنَّ» في جوابه وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ لدلالة ما تقدّم عليه أي: إِنْ اتَّقَيْتُنَّ اللَّهَ فَلَسْتُنَّ كَأَحَدٍ. فالشرط قيدٌ في نفي أَنْ يُشَبَّهَنَّ بأحدٍ من النساء. الثاني: أن جوابه قوله: «فَلَا تَخْضَعْنَ» والتقوى على بابها. وجَوَزَ الشيخ (٦) على هذا أن يكون اتقى بمعنى استقبل أي: استقبلتُنَّ أحداً

(١) تقدم برقم ٧٤٦.

(٢) ما بالدار عَرِيبٌ أي: أحد.

(٣) ما بالدار كَتَيْعٌ أي: أحد.

(٤) ما بالدار وَابِرٌ أي: أحد.

(٥) كذا في الأصل والذي في كتب اللغة «وما بها تُومَرِي» أي ليس بها أحد. ولم أقف على تامر بالمعنى الذي ذكره السمين.

(٦) البحر ٢٢٩/٧.

فلا تَلْنْ له القول. واتقَى بمعنى استقبل معروف في اللغة. وأنشد^(١):

٣٦٩٦- سَقَطَ النُّصَيْفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطُهُ

فَتَنَاوَلْتُهُ وَاتَّقَنَّا بِالْيَدِ

أي: واستقبلتنا باليد. قال: «ويكون هذا المعنى أبلغ في مدحهن إذ لم يُعَلَّقْ فضيلتهن على التقوى ولا على نهيه عن الخضوع بها؛ إذ هن مُتَّقِيَاتُ اللَّهِ تعالى في أنفسهن. والتعليق يقتضي ظاهره أنهن لسن متجليات بالتقوى».

قلت: هذا خروج عن الظاهر من غير ضرورة. وأما البيت فالاتقاء أيضاً [٧٢٢/أ] على بابِه / أي صانت وجهها بيدها عنا.

قوله: «فَيُطْمَعُ» العامة على نصبه جواباً للنهي. والأعرج^(٢) بالجزم فيكسر العين لاتقاء الساكنين. ورؤي عنه وعن أبي السَّمَّال وابن عمر وابن محيصن بفتح الياء وكسر الميم. وهذا شاذ؛ حيث توافَقَ الماضي والمضارع في حركة. ورؤي عن الأعرج أيضاً أنه قرأ بضم الياء وكسر الميم من أطمع. وهي تحتل وجهين، أحدهما: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على الخضوع المفهوم من الفعل. و«الذي» مفعوله أي: لا تَخْضَعْنَ فَيُطْمَعُ الخضوع المريض القلب. ويحتمل أن يكون «الذي» فاعلاً، ومفعوله محذوف أي: فَيُطْمَعُ المريض نفسه.

قوله: «وَقَرَنَ» قرأ^(٣) نافع وعاصم بفتح القاف. والباقون بكسرها. فأما

(١) تقدم برقم ١١٠.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٧٥/٢، والبحر ٢٣٠/٧، والقرطبي ١٧٧/١٤.

(٣) السبعة ٥٢٢، والنشر ٣٤٨/٢، والبحر ٢٣٠/٧، والتيسير ١٧٩، والقرطبي ١٧٨/١٤، والحجة ٥٧٧.

الفتحُ فَمِنْ وجهين، أحدهما: أنه أمرٌ من قَرَرْتُ - بكسر الراء الأولى - في المكان أقرُّ به بالفتح. فاجتمع راءان في أقرَرَن، فحُذِفَت الثانيةُ تخفيفاً ونُقِلَتْ حركةُ الراء الأولى إلى القاف، فحُذِفَت همزةُ الوصلِ استغناءً عنها فصار قَرَن. ووزنه على هذا: فَعَن؛ فإنَّ المحذوفَ هو اللامُ لأنه حَصَلَ به الثقلُ. وقيل: المحذوفُ الراءُ الأولى؛ لأنه لَمَّا نُقِلَتْ حركتها بقيت ساكنةً، وبعدها أخرى ساكنةٌ فحُذِفَت الأولى لالتقاء الساكنين، ووزنه على هذا: فَلَئْ؛ فإنَّ المحذوفَ هو العين. وقال أبو علي^(١): «أُبدِلت الراءُ الأولى ياءً ونُقِلَتْ حركتها إلى القاف، فالتقى ساكتان، فحُذِفَت الياءُ لالتقائهما». فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في توجيه أنها أمرٌ من قَرَرْتُ بالمكان.

والوجه الثاني: أنها أمرٌ من قَارَ يَقَارُ كخاف يخاف إذا اجتمع. ومنه «القَارَةُ» لاجتماعِها، فحُذِفَت العين لالتقاء الساكنين فقليل: قَرَنَ كخَفَن. ووزنه على هذا أيضاً فَلَئْ.

إلا أن بعضهم تكلم في هذه القراءة من وجهين، أحدهما: قال أبو حاتم: يقال: قَرَرْتُ بالمكان بالفتح أقرُّ به بالكسر وقَرَرْتُ عينه بالكسر تَقَرُّ بالفتح، فكيف يُقرأ «وَقَرَن» بالفتح^(٢)؟ والجوابُ عن هذا: أنه قد جُمِعَ في كلٍ منهما الفتحُ والكسرُ، حكاه أبو عبيد. وقد تقدَّم ذلك في سورة مريم^(٣).

الثاني^(٤): سَلَّمْنَا أنه يُقال: قَرَرْتُ بالمكان بالكسر أقرُّ به بالفتح، وأنَّ

(١) الحجة (خ) ١٥٦/٤.

(٢) هذا التفصيل من حكاية أبي عثمان نقلها أبو علي في الحجة (خ) ١٥٨/٤، حيث أثبت لهذا الفعل معنيين مختلفين ولكلٍ ضبطه عنده: فالمعنى الأول يُقال فيه: قَرَرْتُ به عيناً أقرُّ. والمعنى الثاني: قَرَرْتُ في المكان فانا أقرُّ فيه وأمره فَرِي.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٨٩/٧.

(٤) أي من كلام المعترضين على قراءة الفتح.

الأمْر منه أَقْرَنَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا مَسَوِّغَ لِلحَذْفِ؛ لِأَنَّ الفَتْحَةَ خَفِيفَةً، وَلَا يَجُوزُ قِيَاسُهُ عَلَى قَوْلِهِمْ «ظَلَّتْ» وَبَابِهِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ شَيْئَيْنِ ثَقِيلَيْنِ: التَّضْعِيفَ وَالْكَسْرَةَ فَحَسُنَ الحَذْفُ، وَأَمَّا هُنَا فَالتَّضْعِيفُ فَقَطْ.

والجواب: أَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِلحَذْفِ إِنَّمَا هُوَ التَّكَرُّارُ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُمْ لَمْ يَحْذِفُوا مَعَ التَّكَرُّارِ وَوُجُودِ الضَّمَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ أَثْقَلَ نَحْوَ: اغْضُضْنَ أَبْصَارَكُمْ، وَكَانَ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ فَيُقَالُ: غُضْنَ. لَكِنَّ السَّمَاعَ خِلَافُهُ. قَالَ تَعَالَى: «وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ»^(١). عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ جَمَالَ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ^(٢) قَالَ: «إِنَّهُ يُحَذَفُ فِي هَذَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى» أَوْ تَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ إِنَّمَا هِيَ مِنْ قَارٍ يَقَارُ بِمَعْنَى اجْتِمَاعٍ. وَهُوَ وَجْهُ حَسَنٌ بَرِيءٌ مِنَ التَّكْلُفِ، فَيَنْدَفِعُ اعْتِرَاضُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرِهِ، لَوْلَا أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْأَمْرِ بِالِاسْتِقْرَارِ لَا بِالِاجْتِمَاعِ.

وَأَمَّا الْكُسْرُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضاً أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ قَرِّ بِالْمَكَانِ بِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي، وَالْكَسْرِ فِي الْمَضَارِعِ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ، وَيَجِيءُ فِيهِ التَّوْجِيهَاتُ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ أَوَّلًا: إِمَّا حَذْفُ الرَّاءِ الثَّانِيَةِ أَوِ الْأَوَّلَى، أَوْ إِبْدَالُهَا يَاءً، وَحَذْفُهَا كَمَا قَالَ الْفَارَسِيُّ. وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لِمَجِيئِهَا عَلَى مَشْهُورِ اللُّغَةِ فَيَنْدَفِعُ اعْتِرَاضُ أَبِي حَاتِمٍ، وَلِأَنَّ الْكُسْرَ ثَقِيلٌ، فَيَنْدَفِعُ الِاعْتِرَاضُ الثَّانِي، وَمَعْنَاهَا مُطَابِقٌ لِمَا يُرَادُّ بِهَا مِنَ الثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّهَا أَمْرٌ مِنْ وَقَرَّ يَقْرَأُ أَي: ثَبَتَ وَاسْتَقَرَّ. وَمِنْهُ الْوَقَارُ. [٧٢٢/ب] وَأَصْلُهُ إِوْقِرْنَ فَحُذِفَتِ الْفَاءُ وَهِيَ الْوَاوُ، وَاسْتُغْنِيَ عَنْ / هَمْزَةِ الْوَصْلِ فَبَقِيَ «قِرْنَ» وَهَذَا كَالْأَمْرِ مِنْ وَعَدَ سَوَاءً. وَوَزْنُهُ عَلَى هَذَا عَلَنٌ. وَهَذِهِ الْأَوْجُهُ الْمَذْكُورَةُ إِنَّمَا يَتَهَدَّى إِلَيْهَا مَنْ مَرَّنَ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ، وَإِلَّا ضَاقَ بِهَا ذَرْعًا.

(١) الآية ٣١ من النور.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية له ٢١٧١/٤.

- الأحزاب -

قوله: «تَبْرُجَ الجاهلية» مصدرٌ تشبيهيٌّ أي: مثلَ تَبْرُجٍ . والتبرُّجُ: الظهورُ من التَّبرِّجِ لظهوره وقد تقدَّم^(١). وقرأ^(٢) البزي «ولا تُبْرِّجَنَّ» بإدغام التاء في التاء. والباقون بحذفٍ إحداهما. وتقدَّم تحقيقه في البقرة في «ولا تَيَمَّمُوا»^(٣).

قوله: «أهل البيت» فيه أوجه: النداء والاختصاص، إلا أنه في المخاطب أقلُّ منه في المتكلم. وسُمِعَ «بك الله نرجو الفضل» والأكثر إنما هو في المتكلم كقولها^(٤):

نحن بنات طارق
نمشي على النمارق

[وقوله]^(٥):

نحن بني ضَبَّةَ أصحابِ الجمل
الموتُ أحلَّى عندنا من العسل

«نحن العربُ أقرى الناسِ للضيف» «نحن معاشرَ الأنبياءِ لا نورث»^(٦)
أو على المدح أي: أمدحُ أهلَ البيت.

(١) انظر إعرابه للآية ٦٠ من النور.

(٢) الإتحاف ٣٧٦/٢، والنشر ٢٢٢/٢، ٢٢٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٠٠/٢ الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٤) البيت لهند بنت عتبة أو هند بنت بياضة وهو في المغني ٥٠٧، والهمع ١٧١/١، والدرر ١٤٧/١. وطارق هو النجم شبهت به أباهما لشرفه وإن كان البيت للثانية فهو أبوها نسباً.

(٥) البيت للحارث الضبي أو عمرو بن يثربى أو الأعرج المعني، وهو في الكامل ٦٥، والهمع ١٧١/١، والدرر ١٤٦/١، واللسان بجل، والحماسة ١٦٩.

(٦) حديث شريف رواه البخاري. انظر: فتح الباري كتاب النفقات ٣: ٥٠٢/٩، والنسائي قسم الفقه ١٣٦/٧، وأحمد في المسند ٤/١.

آ. (٣٤) قوله: ﴿مِنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾: بيان للموصول فيتعلّق به أعني. ويجوز أن يكون حالاً: إمّا من الموصول، وإمّا من عائده المقدر فيتعلّق بمحذوف أيضاً.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وَالْحَافِظَاتِ﴾: حُذِفَ مفعوله لتقدّم ما يَدُلُّ عليه. والتقدير: والحافظات. وكذلك «والذاكرات». وحسّن الحذف رؤوس الفواصل وغلب المذكر على المؤنث في «لهم»^(١) ولم يقل «ولهن».

آ. (٣٦) قوله: ﴿أَنْ يَكُونَ﴾: هو اسم كان. والخبر الجار متقدّم. وقوله: «إذا قضى الله» يجوز أن يكون مَحْضَ ظَرْفٍ معموله الاستقرار الذي تَعَلَّقَ به الخبر أي: وما كان مستقراً لمؤمن ولا مؤمنة وقت قضاء الله كَوْنُ خَيْرَةٍ، وأن تكون شرطية، ويكون جوابها مقدراً مدلولاً عليه بالنفي المتقدّم.

وقرأ^(٢) الكوفيون وهشام «يكون» بالياء من أسفل؛ لأن «الخَيْرَةَ» مجازي التأنيث، وللفضل أيضاً. والباقون بالتاء من فوق مراعاة للفظها. وقد تقدّم^(٣) أن الخَيْرَةَ مصدر تَخَيَّرَ كَالطَّيْرَةِ مِنْ تَطَيَّرَ. ونقل عيسى بن سليمان أنه قرئ^(٤) «الخَيْرَةَ». بسكون الياء. و«مِنْ أَمْرِهِمْ» حال من «الخَيْرَةَ» وقيل: «من» بمعنى في. وجَمَعَ الضمير في «أمرهم» وما بعده؛ لأن المراد بالمؤمن والمؤمنة الجنس. وغلب المذكر على المؤنث. وقال الزمخشري^(٥): «كان مِنْ حَقِّ

(١) في قوله: «أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ».

(٢) النشر ٣٤٨/٢، والسبعة ٥٢٢، والحجة ٥٧٨، والقرطبي ١٨٧/١٤، والتيسير ١٧٩، والبحر ٢٣٣/٧.

(٣) انظر إعرابه للآية ٦٨ من القصص.

(٤) وهي قراءة ابن السميع. انظر: القرطبي ١٨٧/١٤، والبحر ٢٣٣/٧، والشواذ ١١٩.

(٥) الكشاف ٢٦٢/٣.

- الأحزاب -

الضمير أن يُؤخذ كما تقول: ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة، إلا كان من شأنه كذا^(١). قال الشيخ^(٢): «وليس بصحيح؛ لأن العطف بالواو فلا يجوز ذلك إلا بتأويل الحذف»^(٣).

آ. (٣٧) قوله: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ﴾: نص بعض النحويين على أن «على» في مثل هذا التركيب اسم. قال: «لئلا يتعدى فعل المضمير المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفي لفظي: فقد وعِدِم. وجعل من ذلك^(٤)»:

٣٦٩٩- هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ
بِكُفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وكذلك حَكَمَ عَلَى «عَنْ» في قوله^(٥):

٣٧٠٠- دَعَّ عَنْكَ نَهْباً صَبَحَ فِي حُجْرَاتِهِ

.....

وقد تقدّم لك ذلك^(٦) مشبعاً في النحل في قوله: «ولهم ما يشتهون»^(٧)

(١) تنمة النص: «ولكنهما وقعا تحت النفي فعماً كل مؤمن ومؤمنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ».

(٢) البحر ٢٣٤/٧.

(٣) قال: «أي: ما جاءني من رجلٍ إلا كان من شأنه كذا».

(٤) تقدم برقم ٨٠.

(٥) تقدم برقم ٢١٧٧.

(٦) قال أبو حيان: «ولا يجوز أن يكونا حرفين لامتناع فُكِّرَ فيك وأعني بك بل هذا مما يكون فيه النفس أي: فكر في نفسك وأعني بنفسك». انظر: البحر ٢٣٥/٧.

(٧) الآية ٥٧ من النحل. وانظر: الدر ٢٤٢/٧.

وفي قوله: «وَهَزِي إِلَيَّ بِجِدْعٍ»^(١) «وَاضْمُمْ إِلَيَّ جَنَاحَكَ»^(٢).
قوله: «وَتُخْفِي» فيه أوجه، أحدها: أنه معطوف على «أَمْسِكْ» أي:
وإذ تجمع بين قولك كذا وإخفاء كذا، وخشية الناس. قاله الزمخشري^(٣).
الثاني: أنها وأو الحال أي: تقول كذا في هذه الحالة. قاله الزمخشري^(٤)
أيضاً. وفيه نظرٌ من حيث إنه مضارعٌ مثبتٌ فكيف تباشره الواو؟ وتخريجه
كتخريج «قَمْتُ وَأَصْكُ عَيْنَهُ» أعني على إضمار مبتدأ. الثالث: أنه مستأنف.
قاله الحوفي. وقوله: «وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ» قد تقدّم مثله في براءة^(٥).
قوله: «وَطَرًا» مفعولٌ «قَضَى». والوَطَرُ: الشَّهْوَةُ والمحبَّة، قاله المبرد.
وأنشد^(٦):

٣٧٠١- وكيف ثَوَاتِي بِالمَدِينَةِ بَعْدَمَا
قَضَى وَطَرًا مِنْهَا جَمِيلٌ بَنُ مَعْمَرٍ
وقال أبو عبيدة^(٧): «الوَطَرُ: الأَرَبُ والحاجة». وأنشد للضَّبَّيْعِ
الفزاري^(٨):

٣٧٠٢- وَدَعْنَا قَبْلَ أَنْ نُودَّعَ
لَمَّا قَضَى مِنْ شَبَابِنَا وَطَرًا

-
- (١) الآية ٢٥ من مريم.
(٢) الآية ٣٢ من القصص.
(٣) الكشف ٢٦٣/٣.
(٤) الكشف ٢٦٣/٣.
(٥) الآية ١٣ من التوبة.
(٦) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ٢١١/٧.
(٧) مجاز القرآن ١٣٨/٢.
(٨) نسب في نوادر أبي زيد ١٥٩ إلى الربيع بن ضبع الفزاري، وهو في المجاز ١٣٨/٢.

- الأحزاب -

وقرأ العامة «زَوْجُنَاكَهَا». وقرأ^(١) عليّ وابناه الحسنان رضي الله عنهم وأرضاهم «زَوْجَتُكَهَا» بتاء المتكلم.

و«لِكَيْلَا» متعلق بـ «زَوْجُنَاكَهَا» وهي هنا ناصبة فقط لدخول الجار عليها. واتصل الضميران بالفعل لاختلافهما رتبة.

آ. (٣٨) قوله : ﴿سَنَةِ اللَّهِ﴾ : منصوبٌ على المصدر كـ «صُنِعَ اللَّهُ»^(٢) / و «وَعَدَ اللَّهُ»^(٣) أو اسمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المصدرِ، أو منصوبٌ بـ جَعَلَ . [١/٧٢٣]
أو بالإغراء أي : فعلية سنة الله . قاله ابن عطية^(٤) . ورَدَّ الشيخ^(٥) بأنَّ عاملَ الإغراء لا يُحذفُ، وبأنَّ فيه إغراء الغائب^(٦) . وما وَرَدَ منه مؤولٌ على ندوره نحو : «عليه رجلاً لَيْسَنِي» . قلت : وقد وَرَدَ قولُه عليه السلام «وَلَاَ فَعَلِيهِ بالصوم»^(٧) ، فقليل : هو إغراء . وقيل ليس به ، وإنما هو مبتدأ وخبرٌ ، والباء زائدة في المبتدأ . وهو تخريبٌ فاسدُ المعنى ؛ لأن الصوم ليس واجباً على ذلك .

آ. (٣٩) قوله : ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ﴾ : يجوزُ أَنْ يكونَ تابعاً للذين خَلَوْا، وَأَنْ يكونَ مقطوعاً عنه رفعاً ونصباً على إضمارِ «هم» أو أعني أو أمدحُ .

(١) القرطبي ١٤/١٩٤ ، والبحر ٧/٢٣٥ .

(٢) الآية ٨٨ من النمل .

(٣) الآية ١٢٢ من النساء .

(٤) المحرر ١٣/٧٩ .

(٥) البحر ٧/٢٣٦ .

(٦) لأن تقديره : فعلية سنة الله ، بضمير الغيبة .

(٧) رواه البخاري . انظر : فتح الباري ٤/١٤٢ ، ٣٠ كتاب الصوم ، ١٠ باب الصوم لمن

خاف على نفسه العزبة . أحمد ١/٥٧ .

آ. (٤٠) قوله: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾: العامةُ على تخفيف
«لكن» ونصبِ رسول. ونصبه: إمّا على إضمارِ «كان» لدلالة «كان» السابقة
عليها أي: ولكن كان، وإمّا بالعطفِ على «أبا أحد».
والأولُ أليقُ لأنَّ «لكن» ليست عاطفةً لأجلِ الواو، فالأليقُ بها أن تدخلَ
على الجملِ كمثَلِ التي لَيْسَتْ بعاطفةٍ.

وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية^(٢) بتشديدها؛ على أن «رسول الله» اسمُها،
وخبرُها محذوفٌ للدلالةِ أي: ولكن رسول الله هو أي: محمد. وحذفتُ خبرها
شائع. وأنشد^(٣):

٣٧٠٣- فلو كنتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي
ولكنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ

أي: أنت. وهذا البيت يروونه أيضاً: ولكنَّ زَنْجِيًّا بالرفع شاهداً على
حذفِ اسمِها أي: ولكنك.

وقرأ زيد بن علي وابن أبي عبلة بتخفيفها ورفع «رسول» على الابتداء،
والخبرُ مقدرٌ أي: هو. أو بالعكس أي: ولكن هو رسول كقوله^(٤):

٣٧٠٤- وَلَسْتُ الشَّاعِرَ السُّفْسَافَ فِيهِمْ
ولكنَّ مِذْرَةَ الْحَرْبِ الْعَوَانِ
أي: ولكن أنا مِذْرَةٌ.

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٨١/٢، والبحر ٢٣٦/٧، والقرطبي ١٩٦/١٤.

(٢) في رواية عبد الوارث كما في البحر.

(٣) تقدم برقم ٣١٦٥.

(٤) تقدم برقم ٢٥٩٧.

قوله: «وخاتم» قرأ^(١) عاصمٌ بفتح التاء، والباقون بكسرها. فالفتح اسمٌ للآلة التي يُخْتَمُ بها كالطابع والقالب لما يُطْبَعُ به ويُقَلَّبُ فيه، هذا هو المشهور. وذكر أبو البقاء^(٢) فيه أوجهاً آخرَ منها: أنه في معنى المصدرِ قال: «كذا ذُكِرَ في بعض الأعراب». قلت: وهو غَلَطٌ مَحْضٌ كيف وهو يُخَوِّجُ إلى تجوُّزٍ وإضمار؟ ولو حُكي هذا في «خاتِم» بالكسر لكان أقرب؛ لأنه قد يجيء المصدرُ على فاعِلٍ وفاعلة. وسيأتي ذلك قريباً. ومنها: أنه اسمٌ بمعنى آخر. ومنها: أنه فعلٌ ماضٍ مثل قاتَلَ فيكون «النبين» مفعولاً به قلت: ويؤيد هذا قراءة عبد الله «خَتَمَ النبين».

والكسرُ على أنه اسمُ فاعِلٍ، ويؤيده قراءة عبد الله المتقدمة. وقال بعضهم: هو بمعنى المفتوح، يعني بمعنى آخرهم.

آ. (٤٣) قوله: ﴿وَمَلَأْتُهُمْ﴾: إمّا عطفٌ على فاعل «يُصَلِّي» وأغنى الفصلُ بالجارُّ عن التأكيد بالضمير. وهذا عند مَنْ يرى الاشتراك أو القَدْرَ المشترك أو المجاز، لأن صلاةَ الله تعالى غيرُ صلاتهم، وإمّا مبتدأً وخبره محذوفٌ أي: ومَلَأْتُهُمْ يُصَلُّونَ. وهذا عند مَنْ يرى شيئاً ممّا تقدّم جائزاً إلا أن فيه بحثاً: وهو أنهم نَصُّوا على أنه إذا اختلفَ مَذَلُّوا الخبرين فلا يجوزُ حَذْفُ أحدهما لدلالة الآخرِ عليه، وإن كان بلفظٍ واحدٍ فلا تقول: «زيد ضاربٌ وعمرو» يعني: وعمرو ضاربٌ في الأرض أي: مسافرٌ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ﴾: يجوزُ أن يكونَ مصدرًا مضافاً لمفعوله، وأن يكونَ مضافاً لفاعله، ومفعوله، على معنى: أن بعضهم يُحَيِّي

(١) السبعة ٥٢٢، والنشر ٣٤٨/٢، والبحر ٢٣٦/٧، والحجة ٥٧٨، والتيسير ١٧٩،

والقرطبي ١٩٦/١٤.

(٢) الإملاء ١٩٣/٢.

بعضاً. فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْفَاعِلِ والمفعول باعتبارين، لا أنه يكون فاعلاً ومفعولاً مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ كَقَوْلِ مَنْ قَالَ: «وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ»^(١) إنه مضافٌ للفاعل والمفعول.

آ. (٤٥) قوله: ﴿شَاهِدًا﴾: حالٌ مقدرةٌ أو مقارنةٌ لقُرْبِ الزمان.

آ. (٤٦) قوله: ﴿بِإِذْنِهِ﴾: حالٌ أي: مُلتبساً بتسهيله ولا يريدُ حقيقةَ الإذنِ لأنه مستفادٌ مِنْ «أَرْسَلْنَاكَ».

قوله: «وسراجاً» يجوزُ أَنْ يَكُونَ عطفاً على ما تقدم: إمَّا على التشبيه وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا سراج. وجَوَزُ الفراء^(٢) أَنْ يَكُونَ الأَصْلُ: وتالياً سراجاً. ويعني بالسَّراج القرآن. وعلى هذا فيكونُ مِنْ عَطْفِ الصفات وهي لذاتٌ واحدة: لأنَّ التَّالِيَّ هو المُرْسَل. وجَوَزُ الزمخشري^(٣) أَنْ يُعْطِفَ على مفعول «أَرْسَلْنَاكَ» وفيه نظر؛ لأنَّ السَّراج هو القرآن، ولا يُوصَفُ بالإرسال بل الإنزال، إلَّا أَنْ يُقَالَ: إنه حُمِلَ على المعنى، كقوله^(٤):

٣٧٠٥— عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وأيضاً فيُغْتَفَرُ في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل.

آ. (٤٨) قوله: ﴿وَدَّعَ أَذَاهُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ «أَذَاهُمْ» مضافاً

(١) الآية ٧٨ من الأنبياء.

(٢) لم يرد في كتابه «معاني القرآن». وورد هذا الإعراب عن الفراء في البحر. وأجازه الزمخشري في كشافه ٢٦٦/٣.

(٣) الكشاف ٢٦٦/٣.

(٤) تقدم برقم ١٥٠.

لمفعوله أي : أترك أذاك لهم أي : عقابك إياهم ، وأن يكون مضافاً لفاعله أي :
اترك ما آذوك به فلا تؤاخذهم حتى تؤمر .

آ . (٤٩) قوله : ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ : إن قيل : ما الفائدة بالإتيان
بـ «ثم» ، وحكم من طَلَّقَتْ على الفور بعد العَقْد كذلك ؟ / فالجواب : أنه جرى [٧٢٣/ب]
على الغالب . وقال الزمخشري^(١) : «نَفَى التَّوَهُّمَ عَمَّنْ عَسَى يَتَوَهُّمُ تَفَاوُتَ
الحُكْمِ بَيْنَ أَنْ يُطَلَّقَهَا قَرِيبَةَ الْعَهْدِ بِالنِّكَاحِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَبْعَدَ عَهْدُهَا بِالنِّكَاحِ
وَيَتَرَاخَى بِهَا الْمَدَّةُ فِي حِيَالَةِ الزَّوْجِ ثُمَّ يُطَلَّقَهَا» . قال الشيخ^(٢) «واستعمل عَسَى
صلة لـ «مَنْ» وهو لا يجوز» .^(٣) قلت : يُخْرِجُ قَوْلُهُ عَلَى مَا خُرِّجَ عَلَيْهِ قَوْلُ
الشاعر^(٤) :

٣٧٠٦- وإني لرامِ نظرةً قبلَ التي
لعلي وإن شطت نواها أزورها

وهو إضمارُ القول .

قوله : «تَعْتَدُونَهَا» صفة لـ «عِدَّة» و «تَعْتَدُونَهَا» تَفْتَعِلُونَهَا : إمَّا مِنَ الْعَدَدِ ،
وإمَّا مِنَ الْإِعْتِدَادِ أَي : تَحْتَسِبُونَهَا أَوْ تَسْتَوْفُونَ عَدَّهَا مِنْ قَوْلِكَ : عَدُّ الدَّرَاهِمِ
فَاعْتَدَّهَا . أي : استوفى عَدَّهَا نَحْو : كَلْتُهُ فَاكْتَالَهُ ، وَوَزَنْتُهُ فَاثْنَنَهُ . وقرأ^(٥)

(١) الكشف ٢٦٧/٣ ، وبدأ بقوله : «فائدته» .

(٢) البحر ٢٣٩/٧ .

(٣) لأن الصلة يجب أن تكون خبرية و «عسى» إنشاء .

(٤) البيت للفرزدق وشطره الثاني في الديوان ٦٦١ :

لعلي وإن شقت علي أنالها

وهو في الخزانة ٤٨١/٢ ، والهمع ٨٥/١ ، والدرر ٦٢/١ .

(٥) السبعة ٥٢٢ ، والبحر ٢٤٠/٧ . وهي رواية ابن أبي بزة عن ابن كثير .

ابن كثير في رواية وأهل مكة بتخفيف الدال^(١). وفيها وجهان، أحدهما: أنها من الاعتداء، وإنما كثرها تضعيفه فحَفَّفُوهُ. قاله الرازي قال: «ولو كان من الاعتداء الذي هو الظلم لَضَعُفَ؛ لأن الاعتداء يتعدى بـ على». قيل: ويجوز أن يكون من الاعتداء وحَذَفَ حرف الجر أي: تَعْتَدُونَ عليها أي: على العدة مجازاً ثم تَعْتَدُونَهَا كقوله^(٢):

٣٧٠٧ — تَجُنُّ قَتْبِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ
وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني
أي: لقضى علي. قال الزمخشري^(٣): «وَقُرِئَ «تَعْتَدُونَهَا» مخففاً أي:
تعتدون فيها. كقوله^(٤):

٣٧٠٨ — وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ

البيت. والمراد بالاعتداء ما في قوله: «وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَاراً لَتَعْتَدُوا»
يعني: أنه حَذَفَ الحرف كما حَذَفَ في قوله:

— وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمَى وَعَاِمِرًا
قليل سوى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

وقيل: معنى تَعْتَدُونَهَا أي: تَعْتَدُونَ عليهن فيها. وقد أنكر ابن عطية^(٥)
القراءة عن ابن كثير وقال: «عَلِطَ ابْنُ أَبِي بَرَّةَ عَنْهُ» وليس كما قال. والثاني:

(١) «تَعْتَدُونَهَا».

(٢) تقدم برقم ١٨٣٥.

(٣) الكشف ٣/٣٦٧.

(٤) تقدم برقم ٤٣٥.

(٥) المحرر ٨٣/١٣ وعبارته: «وَهُمْ مِنْ أَبِي بَرَّةَ».

أنها من العُدوان والاعتداء، وقد تقدّم شرحه، واعتراض أبي الفضل^(١) عليه : بأنه كان ينبغي أَنْ يتعدّى بـ «على»، وتقدّم جوابه . وقرأ الحسن «تعدّونها» بسكون العين وتشديد الدال، وهو جمع بين ساكنين على غير حدّيهما .

آ . (٥٠) قوله : ﴿عَمَّا أَفَاء﴾ : بيان لما ملكت وليس هذا قيداً، بل لو ملكت يمينه بالشراء كان الحكم كذا، وإنما خرج مخرج الغالب .

قوله : «وامرأة» العامة على النصب . وفيه وجهان، أحدهما : أنها عطف على مفعول «أحللنا» أي : وأحللنا لك امرأة موصوفة بهذين الشرطين . قال أبو البقاء^(٢) : «وقد ردّ هذا قوم وقالوا : «أحللنا» ماضٍ وإنْ وهبت» وهو صفة المرأة مستقبل، فأحللنا في موضع جوابه، وجواب الشرط لا يكون ماضياً في المعنى» قال : «وهذا ليس بصحيح لأن معنى الإحلال ههنا الإعلام بالحل إذا وقع الفعل على ذلك كما تقول : أبحت لك أن تكلم فلاناً إن سلم عليك» . الثاني : أنه ينتصب بمقدّر تقديره : ويحل لك امرأة .

قوله : «إنْ وهبت . . . إنْ أراد» هذا من اعتراض الشرط على الشرط، والثاني هو قيد في الأول، ولذلك نُعربه حالاً، لأن الحال قيد . ولهذا اشترط الفقهاء أن يتقدّم الثاني على الأول في الوجود . فلو قال : «إنْ أكلت إنْ ركبت فانت طالق» فلا بُدَّ أن يتقدّم الركوب على الأكل . وهذا ليتحقّق الحالية والتقييد كما ذكرت لك ؛ إذ لو لم يتقدّم لخلا جزء من الأكل غير مقيّد بركوب، فلهذا اشترطوا تقدّم الثاني . وقد مضى تحقيق هذا، وأنه بشرط أن لا تكون ثم قرينة تمنع من تقدّم الثاني على الأول . كقولك : «إنْ تزوّجتك إنْ طلقتك فعبدي حراً» لا يتصور هنا تقديم الطلاق على التزويج .

(١) وهو الرازي .

(٢) الإملاء ١٩٣/٢ .

إلا أنني قد عَرَضَ لي إشكالٌ على ما قاله الفقهاء بهذه الآية : وذلك أن الشرط الثاني هنا لا يمكنُ تقدُّمه في الوجود بالنسبة إلى الحكم الخاص بالنبي صَلَّى الله عليه وسلَّم ، إلا أنه لا يمكن عقلاً . وذلك أن المفسرين فسَّروا قوله تعالى : «إِنْ أَرَادَ» بمعنى قَبْلَ الْهَيْبَةِ ؛ لأنَّ^(١) بالقبول منه عليه السلام يَتِمُّ نِكَاحُهُ وهذا لا يَتَصَوَّرُ تقدُّمه على الْهَيْبَةِ ؛ إذ القبولُ متأخِّرٌ . وأيضاً فإنَّ القصةَ كانت على ما ذَكَرْتُهُ مِنْ تَأَخُّرِ إِرَادَتِهِ عَنْ هَيْبَتِهَا ، وهو مذكورٌ في التفسير . والشيخ^(٢) لَمَّا جاء إلى ههنا جعل الشرط الثاني متقدِّماً على الأول على القاعدة العامة ولم يَسْتَشْكِلْ شيئاً ممَّا ذَكَرْتُهُ . وقد عَرَضْتُ هذا الإشكالَ على جماعةٍ من أعيان زماننا فاعترفوا به ، ولم يَظْهَرْ عنه جوابٌ ، إلا ما / قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّهُ ثُمَّ قَرِينَةُ مَانَعَةٍ مِنْ ذَلِكَ كَمَا مَثَلْتُ لَكَ آنَفًا . [٧٢٤/أ]

وأبو حيوة^(٣) «وامرأة» بالرفع على الابتداء ، والخبرُ مقدرٌ أي : أَجَلَّلْنَاهَا لَكَ أَيْضاً . وفي قوله : «إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ» التفاتٌ من الخطاب إلى الْغَيْبَةِ بلفظ الظاهر تنبيهاً على أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ النَّبُوءَةُ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْخِطَابِ فَقَالَ : خَالِصَةٌ لَكَ .

وقرأ^(٤) أَبِيّ وَالْخَسَنُ وَعِيسَى «أَنَّ» بالفتح وفيه وجهان ، أحدهما : أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «امرأة» بَدَلُ اشْتِمَالٍ ، قاله أبو البقاء^(٥) . كأنه قيل : وَأَجَلَّلْنَا لَكَ هَيْبَةً

(١) اسم «أَنْ» هذه ضمير الشأن .

(٢) البحر ٢٤٢/٧ - ٢٤٣ .

(٣) البحر ٢٤٢/٧ .

(٤) انظر في قراءتها : المحتسب ١٨٢/٢ ، والإتحاف ٣٧٦/٢ ، والبحر ٢٤٢/٧ ، والقرطبي ٢٠٩/١٤ .

(٥) الإملاء ١٩٣/٢ .

- الأحزاب -

المرأة نفسها لك. الثاني: أنه على حذف لامِ العلة أي: لأن وهبت. وزيد بن علي «إذ وهبت» وفيه معنى العلية.

قوله: «خالصة» العامة على النصب. وفيه أوجه، أحدها: أنه منصوب على الحال من فاعل «وهبت». أي: حال كونها خالصة لك دون غيرك. الثاني: أنها حال من «امرأة» لأنها وصفت فتخصصت وهو بمعنى الأول. وإليه ذهب الزجاج^(١). الثالث: أنها نعت مصدرٍ مقدرٍ أي: هبة خالصة. فنصبها بوهبت. الرابع: أنها مصدرٌ مؤكدٌ كـ «وعَد الله»^(٢). قال الرمخشري^(٣): «والفاعلُ والفاعلةُ في المصادر غيرُ عزيزين كالخارج والقاعد والكاذبة والعافية». يريد بالخارج ما في قول الفرزدق^(٤):

..... ٣٧٠٩ -

ولا خارجاً من في زور كلام

وبالقاعد ما في قولهم: «أقاعداً وقد سار الركب» وبالكاذبة ما في قوله تعالى: «ليس لوقعها كاذبة». وقد أنكر الشيخ^(٥) عليه قوله «غير عزيزين»

(١) معاني القرآن ٢٣٣/٤.

(٢) الآية ١٢٢ من النساء.

(٣) الكشاف ٢٦٨/٣.

(٤) صدره:

على حلقه لا أشتم الدهر مسلماً

وهو في ديوانه ٧٦٩، والكتاب ١٧٣/١، والمقتضب ٢٦٩/٣، وابن يعيش ٥٩/٢، والخزانة ١٠٨/١.

قال ابن يعيش: «الشاهد فيه نصب خارجاً لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير: لا يخرج خروجاً».

(٥) البحر ٢٤٢/٧.

وقال: «بل هما عزيزان، وما وَرَدَ متأوّلٌ». وُقِرَى^(١) «خالصة» بالرفع. فإن كانت «خالصة» حالاً قُدِّرَ المبتدأ «هي» أي: المرأة الواهبة. وإن كانت مصدرًا قُدِّرَ: فتلك الحالة خالصة. و«لك» على البيان أي: أعني لك نحو: سَقِيَا لك.

قوله: «لكيلا» متعلّق بـ «خالصة» وما بينهما اعتراضٌ و«مَنْ دُونَ» متعلّق بـ «خالصة» كما تقول: خَلَصَ مِنْ كَذَا.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَمِنْ ابْتَغَيْتَ﴾: يجوزُ في «مَنْ» وجهان. أحدهما: أنها شرطية في محلّ نصبٍ بما بعدها.

وقوله: «فلا جناح عليك» جوابها. والمعنى: مَنْ طَلَبَتْهَا مِنَ النِّسَاءِ اللّاتِي عَزَلْتَهُنَّ فليس عليك في ذلك جناح. الثاني: أَنْ تكونَ مبتدأةً. والعائدُ محذوفٌ. وعلى هذا فيجوزُ في «مَنْ» أَنْ تكونَ موصولةً، وَأَنْ تكونَ شرطيةً و«فلا جناح عليك» خبرٌ أو جوابٌ أي: والتي ابْتَغَيْتَهَا. ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ ضميرٍ راجعٍ إلى اسم الشرط من الجوابِ أي: في ابتغائها وطلبها. وقيل: في الكلام حذف معطوفٍ تقديره: وَمِنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ وَمَنْ لَمْ تَعَزَلْ سِوَاَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ كما تقول: مَنْ لَقِيكَ مِمَّنْ لَمْ يَلْقَكَ جَمِيعُهُمْ لك شاكرٌ. تريد: مَنْ لَقِيكَ وَمَنْ لَمْ يَلْقَكَ. وهذا فيه إلغازٌ.

قوله: «ذلك» أي: التفويضُ إلى مَشِيئَتِكَ أَقْرَبُ إلى قَرَّةِ أَعْيُنِهِنَّ. والعامّةُ «تَقَرُّ» مبنياً للفاعل مُسْنَداً لـ «أَعْيُنُهُنَّ». وابنُ محيِصن^(٢) «تَقَرُّ» مِنْ أَقَرَّ رباعياً. وفاعله ضمير المخاطب. «أَعْيُنُهُنَّ» نصبٌ على المفعول به.

(١) البحر ٢٤٢/٧.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٧٧/٢، والقرطبي ٢١٦/١٤، والبحر ٢٤٣/٧.

وَقُرِءَ «تُقَرَّ» مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ. «أَعْيَنُهُنَّ» رَفَعَ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى «قُرَّةَ الْعَيْنِ» فِي مَرِيَمَ^(١).

قوله: «كُلُّهُنَّ» العامة على رفعه توكيداً لفاعلِ «يَرْضَيْنَ». وأبو أناس^(٢) بالنصب توكيداً لمفعولِ «آتَيْنَهُنَّ».

آ. (٥٢) قوله: ﴿لَا يَحِلُّ﴾: قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو^(٣) «تَحِلُّ» بِالتَّانِيثِ اعتباراً بِاللَّفْظِ. وَالْبَاقُونَ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ جَنَسٌ وَلِلْفَصْلِ أَيْضاً.

قوله: «مِنْ بَعْدُ» أَي: مِنْ بَعْدِ اللَّاتِي نَصَّصْنَا لَكَ عَلَى إِحْلَالِهِنَّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: مِنْ بَعْدِ إِبَاحَةِ النِّسَاءِ الْمُسْلِمَاتِ دُونَ الْكِتَابِيَّاتِ.

قوله: «مِنْ أَزْوَاجٍ» مَفْعُولٌ بِهِ. وَ«مِنْ» مَزِيدَةٌ فِيهِ لِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ.

قوله: «وَلَوْ أَعْجَبَكَ» كَقَوْلِهِ: «أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ عَلَى فَرَسٍ»^(٤) أَي: فِي كُلِّ حَالٍ، وَلَوْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ الْمُنَافِيَةِ.

قوله: «إِلَّا مَا مَلَكَتْ» فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُسْتَنَى مِنْ «النِّسَاءِ»، فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: النَّصْبُ عَلَى أَصْلِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ. وَهُوَ الْمُخْتَارُ. الثَّانِي^(٥): أَنَّهُ مُسْتَنَى مِنْ أَزْوَاجٍ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦). فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ

(١) انظر: الدر المصون ٥٩٠/٧.

(٢) المحتسب ١٨٢/٢، والبحر ٢٤٤/٧. والأصل أبو إياس. والقاريء هو جُوَيْة ابن عائذ أو ابن عاتك الأسدي الكوفي. روى عن عاصم، وله اختيار في القراءة روى عنه نعيم بن يحيى. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١٩٩/١.

(٣) السبعة ٥٢٣، والتيسير ١٧٩، والنشر ٣٤٩/٢، والقرطبي ٢٢١/١٤، والمحجة ٥٧٩.

(٤) رواه أبو داود: الزكاة ٣٠٦/٢، ابن حنبل ٢٠١/١.

(٥) الأصل: «والثالث» وهو سهو. والتصحيح من (ش).

(٦) الإملاء ١٩٤/٢.

[٧٢٤/ب] نصب على أصل الاستثناء، وأن يكون / في موضع جرّ بدلاً من «هن»^(١) على اللفظ، وأن يكون في موضع نصب بدلاً من «هن» على المحل.

وقال ابن عطية^(٢): «إن كانت «ما» مصدرية فهي في موضع نصب لأنه من غير الجنس. وليس بجيد؛ لأنه قال بعد ذلك: والتقدير: إلا ملك اليمين. وملك بمعنى مملوك». انتهى. وإذا كان بمعنى مملوك صار من الجنس، وإذا صار من الجنس لم يكن منقطعاً. على أنه على تقدير انقطاعه لا يتحتم نصبه بل يجوز عند تميم الرفع بدلاً، والنصب على الأصل كالم متصل، بشرط صحة توجه العامل إليه كما حققته غير مرة. وهذا يمكن توجه العامل إليه ولكن اللغة المشهورة لغة الحجاز: وهولزوم النصب في المنقطع مطلقاً كما ذكره أبو محمد أنفاً.

أ. (٥٣) قوله: «إلا أن يؤذن»: فيه أوجه، أحدها: إنها في موضع نصب على الحال تقديره: إلا مضمحين بالإذن. الثاني: أنها على إسقاط باء السبب تقديره: إلا بسبب الإذن لكم كقوله: فخرج به أي بسببه. الثالث: أنه منصوب على الظرف. قال الزمخشري^(٣): «إلا أن يؤذن: في معنى الظرف تقديره: إلا وقت أن يؤذن لكم. و«غير ناظرين» حال من «لا تدخلوا»، وقع الاستثناء على الحال والوقت معاً، كأنه قيل: لا تدخلوا بيوت النبي إلا وقت الإذن، ولا تدخلوا إلا غير ناظرين إناء».

ورد الشيخ^(٤) الأول: بأن النحاة نصّوا على أن «أن» المصدرية لا تقع

(١) من قوله: «هن».

(٢) المحرر ٩٢/١٣.

(٣) الكشف ٢٧٠/٣.

(٤) البحر ٢٤٦/٧.

موقع الظرف. لا يجوز: «آتيكَ أَنْ يصيَحَّ الديك» وإن جاز ذلك في المصدر الصريح نحو: آتيكَ صياح الديك. وردَّ الثاني: بأنه لا يقع بعد «إلا» في الاستثناء إلا المستثنى أو المستثنى منه أو صفته. ولا يجوز في ما عدا هذا عند الجمهور. وأجاز ذلك الكسائي والأخفش^(١). وأجازا «ما قام القوم إلا يوم الجمعة ضاحكين».

و «إلى طعامٍ» متعلق بـ «يُؤَدَّن»؛ لأنه بمعنى: إلا أن تُدْعُوا إلى طعام. وقرأ العامة «غيرَ ناظرين» بالنصب على الحال كما تقدم، فعند الزمخشري^(٢) ومن تابعه: العامل فيه «يُؤَدَّن» وعند غيرهم العامل فيه مقدر تقديره: ادخلوا غير ناظرين. وقرأ^(٣) ابن أبي عبلة «غير» بالجر صفة لـ طعام. واستضعفها الناس من أجل عدم بروز الضمير لجريانه على غير من هوله، فكان من حقه أن يقال: غير ناظرين إناه أنتم. وهذا رأي البصريين^(٤). والكوفيون يُجيزون ذلك إن لم يُلَبَسَ كهذه الآية. وقد تقدَّمت هذه المسألة وفروعها وما قيل فيها. وهل ذلك مختص بالاسم أو يجري في الفعل؟ خلاف مشهور قلَّ من يضبطه.

وقرأ العامة «إناه» مفرداً أي: نُضَجِه. يقال: أنى الطعامُ إنى نحو: قلاه قلى. وقرأ^(٥) الأعمش «آناه» جمعاً على أفعال فأبدلت الهمزة الثانية^(٦) ألفاً، والياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، فصار في اللفظ كأناء من قوله: «ومن آناء الليل»^(٧) وإن كان المعنى مختلفاً.

(١) في الحال، كما في البحر.

(٢) الكشف ٢٧٠/٣.

(٣) القرطبي ٢٢٦/١٤، والبحر ٢٤٦/٧.

(٤) انظر: الإنصاف ٥٧/١.

(٥) البحر ٢٤٦/٧.

(٦) لأن أصله: أناني.

(٧) الآية ١٣٠ من طه.

قوله: «ولا مُسْتَأْنِسِينَ» يجوز أن يكون منصوباً عطفاً على «غير» أي: لا تدخلوها غير ناظرين^(١) ولا مستأنسين. وقيل: هذا معطوف على حال مقدرة أي: لا تدخلوها هاجمين ولا مستأنسين، وأن يكون مجروراً عطفاً [على] «ناظرين» أي: غير ناظرين وغير مُسْتَأْنِسِينَ.

قوله: «لحديث» يُحتمل أن تكون لام العلة أي: مستأنسين لأجل أن يُحدِّث بعضهم بعضاً، وأن تكون المقوية للعامل لأنه فرع أي: ولا مُسْتَأْنِسِينَ حديث أهل البيت أو غيرهم^(٢).

قوله: «إن ذلك» أي: إن انتظاركم واستئناسكم فأشير إليهما إشارة الواحد كقوله: «عوان بين ذلك»^(٣). أي: إن المذكور. وقرأ^(٤) «لا يَسْتَحِي» بياء واحدة، والأخرى محذوفة. واختلف فيها: هل هي الأولى أو الثانية؟ وتقدم ذلك في البقرة، وأنها رواية عن ابن كثير^(٥). وهي لغة تميم. يقولون: استحي يَسْتَحِي، مثل: استقى يَسْتَقِي. وأنشدت عليه هناك ما سُمع فيه.

قوله: «أن تؤذوا» هي اسم كان. و«لكم» الخبر. و«لا أن تنكحوا» عطف على اسم كان. و«أبدأ» ظرف.

آ. (٥٥) [قوله]: ﴿وَاتَّقِينَ﴾: عطف على محذوف أي: امثلن ما أمرتُن به واتقين.

(١) الأصل «ناظر» والتصحيح من (ش).

(٢) قال ابن هشام: «وهي المزیدة لتقوية عامل ضَعُف إما بتأخره، أو بكونه فرعاً في العمل نحو: «مصدقاً لما معهم». انظر: المغني ٢٨٦.

(٣) الآية ٦٨ من البقرة.

(٤) البحر ٢٤٧/٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٢٢١/١، الشواذ ٤. في رواية شبيل عن ابن كثير، وابن محيصن ويعقوب.

آ. (٥٦) قوله: ﴿وَمَلَأْتُهُ﴾ : العامة على النصب نسقاً على اسم «إن». و «يُصَلُّون» هل هو خبرٌ عن الله وملائكته، أو عن الملائكة فقط، وخبرُ الجلالة محذوف لتغاير الصلاتين؟ خلاف تقدم قريباً^(١). وقرأ^(٢) ابنُ عباس ورويت عن أبي عمرو^(٣) «وملائكته» رفعاً، فيحتمل أن يكون عطفاً على محل اسم «إن» عند بعضهم^(٤) / وأن يكون مبتدأ، والخبر محذوف، وهو [١/٧٢٥] مذهبُ البصريين. وقد تقدم فيه بحث^(٥) نحو: «زيد ضاربٌ وعمرو» أي ضاربٌ في الأرض.

آ. (٥٧) قوله: ﴿يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ : فيه أوجهٌ أي: يقولون فيه ما صورته أذى، وإن كان سبحانه وتعالى لا يلحقه ضررٌ ذلك حيث وصفوه بما لا يليقُ بجلاله: من اتخاذ الأنداد، ونسبة الولد والزوجة إليه؛ وأن يكونَ على حذفٍ مضافٍ أي: أولياء الله. وقيل: أتى بالجلالة تعظيماً، والمراد: يؤذون رسولي كقوله تعالى: «إنما يباعدون الله»^(٦).

آ. (٥٨) قوله: ﴿فَقَدْ احْتَمَلُوا﴾ : خبرٌ «والذين». ودخلت الفاءُ لشبهِ الموصول بالشرط.

آ. (٥٩) قوله: ﴿يَذْنِبْنَ﴾ : كقوله: «قل لعبادي... يقيموا»^(٧) و «من» للتبعيض.

(١) انظر إعرابه للآية ٤٣.

(٢) القرطبي ٢٣٢/١٤، والبحر ٢٤٨/٧.

(٣) من رواية عبد الوارث كما في البحر.

(٤) انظر المسألة في الارتشاف ١٥٩/٢.

(٥) انظر إعرابه للآية ٤٣.

(٦) الآية ١٠ من الفتح: «إن الذين يباعدونك إنما يباعدون الله».

(٧) «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة» الآية ٣١ من إبراهيم.

قوله: «ذلك أذنّي» أي: إدناء الجلابيب أقرب إلى عرفانهم فعَدمَ أذاهنَّ.

آ. (٦٠) قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾: أي: إلا زماناً قليلاً، أو إلا جواراً قليلاً. وقيل: «قليلاً» نصبٌ على الحال من فاعل «يُجاورونك» أي: إلا أَقِلَّاءَ أَذِلَّاءَ بمعنى: قليلين. وقيل: «قليلاً» منصوبٌ على الاستثناء أي: لا يُجاورُكَ إِلَّا القليلُ منهم على أَذِلَّ حالٍ وأقله.

آ. (٦١) قوله: ﴿مَلْعُونِينَ﴾: حالٌ من فاعل «يُجاورونك» قاله ابن عطية^(١) والزمخشري^(٢) وأبو البقاء^(٣). قال ابن عطية: «لأنه بمعنى يَتَفَوَّنُ منها ملعونين». وقال الزمخشري^(٤): «دَخَلَ حرفُ الاستثناء على الحال والظرف معاً كما مرَّ في قوله: «إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ»^(٥). قلت: وقد تقدَّم بحثُ الشيخِ معه وهو عائِدُ هنا. وَجَوَزَ الزمخشريُّ أَنْ يَنْتَصِبَ على الشتمِ. وَجَوَزَ ابنُ عطية^(٦) أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «قليلاً» على أنه حال كما تقدَّم تقريره. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «مَلْعُونِينَ» نعتاً لـ «قليلاً» على أنه منصوبٌ على الاستثناء مِنْ واوِ «يُجاورونك» كما تقدَّم تقريره. أي: لا يُجاورُكَ منهم أَحَدٌ إِلَّا قليلاً ملعوناً. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً بـ «أُحْذُوا» الذي هو جوابُ الشرط. وهذا

(١) المحرر ١٣/١٠١.

(٢) الكشف ٣/٢٧٤.

(٣) الإملاء ٢/١٩٤.

(٤) الكشف ٣/٢٧٥.

(٥) الآية ٥٣.

(٦) عبارته في المحرر ١٣/١٠١: «ويجوز أن يكون بدلاً من أَقِلَّاءِ الذي قَدَرْنَاهُ قَبْلُ».

عند الكسائي والفراء^(١) فإنهما يُجيزان تقديم معمول الجواب على أداة الشرط نحو: «خيراً إن تأتني تُصَبِّ».

وقد منع الزمخشري^(٢) ذلك فقال: «ولا يصح أن ينتصب بـ «أجذوا» لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها». وهذا منه مَشْيٌ على الجاذة. وقوله: «ما بعد كلمة الشرط» يشمل فعل الشرط والجواب. فأما الجواب فتقدم حكمه، وأما الشرط فأجاز الكسائي أيضاً تقديم معموله على الأداة نحو: «زيداً إن تَضْرِبُ أَهْنَكَ». فتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب: المَنع مطلقاً، الجواز مطلقاً، التفصيل: يجوز تقديمه معمولاً للجواب، ولا يجوز تقديمه معمولاً للشرط، وهورأي الفراء.

قوله: «وَقُتِّلُوا» العامة على التشديد. وقُرِئ^(٣) بالتخفيف. وهذه يرُدُّها مجيء المصدر على التفعيل إلا أن يُقال: جاء على غير صَدْرِهِ. وقوله: «سُنَّةُ اللَّهِ» قد تقدم نظيرها^(٤).

آ. (٦٣) قوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ﴾: الظاهر أن «لعل» تعلق كما يُعلق التمني. و«قريباً» خبر كان على حذف موصوف أي: شيئاً قريباً. وقيل: التقدير: قيام الساعة، فَرُوعِيَتِ السَّاعَةُ في تأنيث «تكون»، ورُوعِي المضاف

(١) مذهبه في معاني القرآن ٣٤٩/٢ أن «مَلْعُونِينَ» منصوبٌ على الشتم وعلى الفعل أي: لا يجاورونك فيها إلا لمعونين. والشتم على الاستناف. أما «أجذوا» فهو استناف.

(٢) الكشاف ٢٧٥/٣.

(٣) البحر ٢٥١/٧.

(٤) الآية ٣٨ من الأحزاب.

المحذوف في تذكير «قريباً». وقيل: قريباً كثر استعماله استعمال الظروف فهو هنا ظرف في موضع الخبر.

آ. (٦٥) قوله: ﴿فِيهَا﴾: أي: في السَّعِير لأنها مؤنثة، أو لأنه في معنى جهنم. و «لَا يَجِدُونَ» حال ثانية أو مِنْ «خَالِدِينَ».

آ. (٦٦) قوله: ﴿يَوْمَ﴾: معمول لـ «خَالِدِينَ»، أول «يَجِدُونَ»، أول «نَصِيرًا» أول «أَذْكَرُ»، أول «يَقُولُونَ» بعده. وقرأ العامة «تَقَلَّبُ» مبنياً للمفعول. «وَجُوهُهُمْ» رفع على ما لم يُسم فاعله. وقرأ^(١) الحسن وعيسى والرواسي «تَقَلَّبُ» بفتح التاء أي: تتَقَلَّبُ. «وَجُوهُهُمْ» فاعل به. أبو حيوة «تَقَلَّبُ» بالنون أي نحن. «وَجُوهُهُمْ» بالنصب. وعيسى البصرة «تَقَلَّبُ» بضم التاء وكسر اللام أي: تَقَلَّبُ السَّعِيرُ أو الملائكة. «وَجُوهُهُمْ» بالنصب على المفعول به. «يَقُولُونَ» حال و «يَا لَيْتَنَا» محكي.

آ. (٦٧) قوله: ﴿سَادَتَنَا﴾: قرأه^(٢) ابن عامر في آخرين بالجمع بالالف والتاء. والباقيون «سَادَتَنَا» على أنه جمع تكسير غير مجموع بالفاء وتاء. ثم «سَادَة» يجوز أن يكون جمعاً لسيّد، ولكن لا ينقاس؛ لأنّ فِعْلاً لَا يُجْمَعُ على فَعْلَةٍ، وسَادَة فَعْلَةٌ؛ إذ الأصل سَوْدَة. ويجوز أن يكون جمعاً لسائد نحو: فاجر وفجرة، وكافر وكفّرة وهو أقرب إلى القياس / ممّا قبله، وابن عامر جمع هذا ثانياً بالالف والتاء، وهو غير مقيس أيضاً نحو: بيوتات وجماليات.

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٧٨/٢، والمحتسب ١٨٤/٢، والبحر ٢٥٢/٧، والقرطبي ٢٤٩/١٤.

(٢) السبعة ٥٢٣، والحجة ٥٨٠، والبحر ٢٥٢/٧، والتيسير ١٧٩، والنشر ٣٤٨/٢، والقرطبي ٢٤٩/١٤.

— الأحزاب —

آ. (٦٨) وقرأ «كبيراً» بالباء الموحدة عاصم^(١). والباقون بالمثلثة،
وتقدّم معناه في البقرة^(٢).

آ. (٦٩) قوله: ﴿عند الله﴾: العائنة على «عند» الظرفية
المجازية. وابن مسعود^(٣) والأعمش وأبو حيوة «عبدأ» من العبودية، «الله» جار
ومجرور وهي حسنة. قال ابن خالويه^(٤): «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ شُبُوذٍ فِي رَمَضَانَ
فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذِهِ»^(٥). قلت: وكان — رحمه الله — مولعاً
بنقل الشاذ، وحكايته مع ابن مقلة^(٦) الوزير وابن مجاهد في ذلك مشهورة^(٧).
و«ما» في «مما قالوا»: إما مصدرية، وإما بمعنى الذي.

آ. (٧٢) وقوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا﴾: إما حقيقة، وإما تمثيل
وتخييل.

وقوله: «فَأَيُّنَ» أتى بضمير هذه كضمير الإناث؛ لأنَّ جَمَعَ التَّكْسِيرِ غَيْرُ
العاقل يجوز فيه ذلك، وإنَّ كان مذكراً، وإنما ذَكَرْتُهُ لثَلَاثَتِهِمْ أَنَّهُ قَدْ غَلَبَ
المؤنث وهو «السموات» على المذكر وهو «الجبال».

(١) السبعة ٥٢٣ — ٥٢٤، والحجة ٥٨٠، والقرطبي ٢٥٠/١٤، والتيسير ١٧٩، والبحر
٢٥٢/٧، والنشر ٣٤٩/٢.

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة ٥٨٠.

(٣) الإتحاف ٣٧٨/٢، والمحاسب ١٨٥/٢، والقرطبي ٢٥٢/١٤، والبحر ٢٥٣/٧.

(٤) الشواذ ١٢٠.

(٥) ورسمها في الشواذ «وكان عبدُ الله» ولعله تصحيف.

(٦) محمد بن علي بن الحسين بن مقلة أبو علي وزير شاعر أديب، يُضْرَبُ بحسن خطه
المثل. تقلد الوزارة لثلاثة من الخلفاء ومات في السجن سنة ٣٢٨. انظر: وفيات
الأعيان ٦١/٢، والأعلام ٢٧٣/٦.

(٧) حيث اعترف بقراءته للشاذ واستتيب عنه وذلك سنة ٣٢٣، وأمر الوزير بضربه.
انظر: طبقات القراء ٥٤/٢ — ٥٥.

آ. (٧٣) قوله : ﴿لِيُعَذِّبَ﴾ : متعلق بقوله «وَحَمَلَهَا» ف قيل : هي لأم الصيرورة لأنه لم يَحْمِلْهَا لذلك . وقيل : لأم العلة على المجاز ؛ لَمَّا كانت نتيجة حَمْلِهِ ذلك جُعِلَتْ كالعلة الباعثة . وَرَفَعَ الْأَعْمَشُ^(١) «وَيَتُوبُ» استئنافاً .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْأَحْزَابِ]

(١) الإنحاف ٣٧٨/٢ ، والقرطبي ٢٥٨/١٤ ، والبحر ٢٥٥/٧ .

سورة سبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الَّذِي لَهُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ تابعاً، وَأَنْ يكونَ مقطوعاً نصباً أَوْ رفْعاً على المدحِ فيهما. و«ما في السموات» يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً بـ «له» وهو الأحسنُ، وَأَنْ يكونَ مبتدأً.

قوله: «في الآخرة» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ الحمد، وَأَنْ يتعلَّقَ بما تعلَّقَ به خبره. «وهو الحكيمُ» يجوزُ أَنْ يكونَ معترضاً إِذَا أَعْرَبْنَا «يَعْلَمُ» حالاً مؤكدةً مِنْ ضميرِ الباري تعالى، ويجوزُ أَنْ يكونَ «يَعْلَمُ» مستأنفاً، وَأَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «الخير».

آ. (٢) قوله: ﴿وَمَا يَنْزِلُ﴾: العامةُ على «يُنْزِلُ» مفتوحِ الياءِ، مخففَ الزاي مُستنداً إلى ضميرِ «ما». وعلي^(١) رضي الله عنه والسلمي بضمِّها وتشديدِ الزاي أي الله تعالى.

آ. (٣) قوله: ﴿بَلَى﴾: جوابٌ لقولهم «لا تأتينا» وما بعده قسمٌ على ذلك. وقرأ العامةُ «لَتَأْتِيَنَّكُمْ» بالتانيث. وطلق^(٢) بالياءِ فقيلاً: أي: البعثُ.

(١) البحر ٢٥٧/٧.

(٢) المحتسب ١٨٦/٢، والبحر ٢٥٧/٧، والقرطبي ٢٦٠/١٤. وفي المحتسب «طلق». ولعله طلق بن حبيب العبري البصري، روى عن أنس بن مالك وسعيد =

وقيل: هي على معنى الساعة، أي: اليوم. قاله الزمخشري^(١). وردّه الشيخ^(٢) بأنه ضرورة، كقوله^(٣):

— ٣٧١٠ —

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِنْقَالَهَا

وليس مثله. وقيل: أي الله بمعنى أمره. ويجوز على قياس هذا الوجه أَنْ يَكُونَ «عَالَمٌ» فاعلاً لـ «يَأْتِيَنَّكُمْ» في قراءة مَنْ رفعه.

قوله: «عالمٌ» قرأ^(٤) الأخوان «عَلَامٌ» على صيغة المبالغة وخفضه نعتاً لـ رَبِّي» أو بدلاً منه وهو قليل لكونه مشتقاً. ونافع وابن عامر «عَالَمٌ» بالرفع على هو عالم أو على أنه مبتدأ، وخبره «لَا يَعْزُبُ» أو على أَنْ خبره مضمراً أي هو. ذكره الحوفي. وفيه بُعد. والباقون «عالمٌ» بالخفض على ما تقدّم. وإذا جُعِلَ نعتاً فلا بُدَّ مِنْ تقدير تعريفيه. وقد تقدّم أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ يَجُوزُ أَنْ تَتَعَرَّفَ بِالإِضَافَةِ إِلَّا الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ. وتقدّمت قراءتا «يَعْزُبُ» في سورة يونس^(٥).

قوله: «وَلَا أَصْغَرُ» العائمة على رفع «أصغر» و«أكبر». وفيه وجهان، أحدهما: الابتداء، والخبر «إِلَّا فِي كِتَابٍ». والثاني: النسق على «مَثْقَالٌ» وعلى

= ابن الميِّب، صدوق في الحديث. انظر: مَنْ أَسْمَاؤُهُمْ طُلُقٌ فِي التَّهْذِيبِ ٦٣٢/٢.

(١) الكشف ٢٧٩/٣.

(٢) البحر ٢٥٧/٧.

(٣) تقدم برقم ٢٨٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٢٦، والنشر ٣٤٩/٢، والحجة ٥٨١، والتيسير ١٨٠، والبحر ٢٥٧/٧، والقرطبي ٢٦٠/١٤.

(٥) قرأ الكسائي في يونس وسبأ بكسر العين، والباقون بضمها. انظر: الدرر المصون ٢٢٩/٦.

هذا فيكون «إلا في كتاب» تأكيداً للنفي في «لا يعزب» كأنه قال: لكنه في كتاب مُبين.

وقرأ^(١) قتادة والأعمش، ورُوِيَ عن أبي عمرو ونافع أيضاً، بفتح الراءَيْن. وفيهما وجهان، أحدهما: أنها «لا» التبرئة بُني اسمها معها. والخبر قوله: «إلا في كتاب». الثاني: النسق على «ذرة». وتقدم في يونس أن حمزة قرأ بفتح راء «أصغر» و«أكبر» وهنا وافق على الرفع. وتقدم البحث هناك مُشبعاً^(٢). قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هلاً جاز عطف «ولا أصغر» على «مثقال»^(٤)، وعطف «ولا أكبر» على «ذرة»^(٥). قلت: يَأْبَى ذلك حرف الاستثناء إلا إذا جَعَلْتَ الضمير في «عنه» للغيب، وجَعَلْتَ «الغيب» اسماً للخَفِيَّات قبل أن تُكْتَبَ في اللوح؛ لأن إثباتها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب على معنى: أنه لا يَنْفَصِلُ عن الغيب شيء ولا يَزُلُ عنه / إلا مَسْطُوراً [٧٢٦/أ] في اللوح». قال الشيخ^(٦): «ولا يُحتاج إلى هذا التأويل إذا جَعَلْنَا الكتاب ليس اللوح المحفوظ».

وقرأ زيد بن علي^(٧) بخفض راءِي «أصغر» و«أكبر» وهي مُشْكَلَةٌ جداً. وخُرِجَتْ على أنهما في نية الإضافة؛ إذ الأصل: ولا أصغره ولا أكبره، وما

(١) الإتحاف ٣٨١/٢، والقرطبي ٢٦٠/١٤، والبحر ٢٥٨/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٣٠/٦.

(٣) الكشف ٢٧٩/٣ - ٢٨٠.

(٤) قال: كأنه قيل: لا يعزب عنه مثقال ذرة وأصغر وأكبر.

(٥) قال: بأنه فتح في موضع الجر لامتناع الصرف. كأنه قيل: لا يعزب عنه مثقال ذرة ولا مثقال أصغر من ذلك ولا أكبر.

(٦) البحر ٢٥٨/٧.

(٧) البحر ٢٥٨/٧.

لا ينصرف إذا أُضِيفَ انْجَرَّ في موضع الجرِّ، ثم حُذِفَ المضافُ إليه ونُوي معناه فترك المضافُ بحالِهِ، وله نظائرُ كقولهم^(١):

..... ٣٧١١

بين ذراعَيْ وجْهَةِ الأسدِ

[قوله: (٢)]

..... ٣٧١٢ يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ

على خلافٍ. وقد يُقَرَّقُ: بأن هناك ما يدلُّ على المحذوفِ لفظاً بخلاف هنا. وقد رَدَّ بعضهم هذا التخرِيجَ لوجود «مِنْ»؛ لأنَّ أفعلَ متى أُضِيفَ لم يجامعُ «مِنْ». وأجيب عن ذلك بوجهين، أحدهما: أنَّ «مِنْ» ليست متعلِّقةً بفعلٍ؛ بل بمحذوفٍ على سبيل البيانِ لأنه لمَّا حُذِفَ المضافُ إليه انبهم المضافُ فتبيَّنَ بـ «مِنْ» ومجرورها أي: أعني من ذلك. والثاني: أنه مع تقديره للمضافِ إليه نُوي طَرَحُه، فلذلك أُتِيَ بـ «مِنْ». ويدلُّ على ذلك أنه قد ورَدَ التصريحُ بالإضافة مع وجود «مِنْ» قال الشاعر^(٣):

(١) البيت للفرزدق وصدره:

يا مَنْ رأى عارضاً أسْرَبَه

وهو في ديوانه ٢١٥، والكتاب ٩٢/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والخصائص ٤٠٧/٢، وابن يعيش ٢١/٣، والخزانة ٣٦٩/١. والعارض هنا: السحاب. وذراعاً الأسد: كوكبان.

(٢) تقدم برقم ٢٥٩.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم. وهو في ديوانه ١٧٠، ويُنسب أيضاً لسعد القرقر. وهو في المغني ٥٧٧، والعيني ٥٥/٤. والودي: صغار النخل. والسدف: ج. سُدفَة وهي الظلمة. والبيت من المنسرح.

٣٧١٣- نَحْنُ بَغْرَسِ الْوَدْيِ أَعْلَمْنَا
مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدْفِ

وُخْرِجَ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ: إِمَّا التَّعْلُقُ بِمَحْذُوفٍ، وَإِمَّا نِيَّةَ اطِّرَاحِ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ. قُلْتُ: وَهَذَا كَمَا احْتَاجُوا إِلَى تَأْوِيلِ الْجَمْعِ بَيْنَ آلٍ وَمِنْ فِي أَفْعَلَ
كَقَوْلِهِ^(١):

٣٧١٤- وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ خَصِيٍّ

.....

وهذه توجيهاتُ شذوذٍ، لَا يُطْلَبُ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَقْنَعْ بِمِثْلِهِ.

أ. (٤) قوله: ﴿لِيَجْزِيَ﴾: فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَتَعْلَقٌ بِـ لَا
يَعْزُبُ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «يَتَعْلَقُ بِمَعْنَى لَا يَعْزُبُ، أَيُّ يُخْصِي ذَلِكَ لِيَجْزِيَ»
وَهُوَ حَسَنٌ، أَوْ بِقَوْلِهِ: «لَتَأْتِيَنَّكُمْ» أَوْ بِالْعَامِلِ فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا فِي كِتَابٍ» أَيُّ: إِلَّا
اسْتَقَرَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ مَبِينٍ لِيَجْزِيَ. وَتَقَدَّمَ فِي الْحِجِّ قِرَاءَتَا «مُعَاجِزِينَ»^(٣).

أ. (٥) قوله: ﴿أَلِيمٌ﴾: قَرَأَ^(٤) ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ هُنَا، وَفِي
الْجَائِيَةِ، «أَلِيمٌ» بِالرَّفْعِ. وَالْبَاقُونَ بِالْخَفْضِ. فَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ نَعْتُ لـ «عَذَابٍ»

(١) الْبَيْتُ لِلْأَعَشَى وَعَجْزُهُ:

وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاتِبِ

وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٤٣، وَالْخَصَائِصُ ١٨٥/١، وَالْخَزَانَةُ ٤٨٩/٣، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ
١٠٤/٢.

(٢) الْإِمْلَاءُ ١٩٥/٢.

(٣) انْظُرْ إِعْرَابَهُ لِلآيَةِ ٥١ مِنَ الْحِجِّ.

(٤) النُّشْرُ ٣٤٩/٢، وَالْبَحْرُ ٢٥٩/٧، وَالتَّيْسِيرُ ١٨٠، وَالْقُرْطُبِيُّ ٢٦١/١٤.

والخفض على أنه نعت لـ «رجز» إلا أن مكياً^(١) ضَعَفَ قراءة الرفع واستبعدوها قال: «لأنَّ الرَّجْزَ هو العذابُ فيصير التقديرُ: عذابُ أليمٍ مِنْ عذابٍ، وهذا معنى غيرُ متمكِّنٍ». قال: «والاختيارُ خفضُ «أليمٍ» لأنه أصحُّ في التقدير والمعنى؛ إذ تقديره: لهم عذابٌ مِنْ عذابٍ أليمٍ، أي: هذا الصنفُ مِنْ أصنافِ العذابِ لأنَّ العذابَ بعضُه أَلَمٌ مِنْ بعضٍ». قلت: وقد أُجِيبَ عَمَّا قاله مكياً: بأنَّ الرَّجْزَ مُطلقُ العذابِ، فكأنه قيل لهم: هذا الصنفُ من العذابِ من جنسِ العذابِ. وكان أبا البقاء^(٢) لَحَظَ هذا حيث قال: «وبالرفعِ صفةٌ لـ عذابٍ، والرَّجْزُ مُطلقُ العذابِ».

قوله: «والذين سَعَوْا» يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنها مبتدأ و «أولئك» وما بعده خبره. والثاني: أنه عطْفٌ على الذين قبله أي: ويَجْزِي الذين سَعَوْا، ويكون «أولئك» الذي بعده مستأنفاً، و «أولئك» الذي قبله وما في حيزه معترضاً بين المتعاطفين.

آ. (٦) قوله: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه عطْفٌ على «لِيَجْزِيَ» قال الزمخشري^(٣): «أي: وليعلم الذين أُوتُوا الْعِلْمَ عند مجيء الساعة». قلت: إنما قيَّده بقوله: «عند مجيء الساعة» لأنه علَّقَ «لِيَجْزِيَ» بقوله: «لتأتينكم»؛ فبنى هذا عليه، وهو من أحسن ترتيب. والثاني: أنه مستأنفٌ أخبر عنهم بذلك، و «الذي أنزل» هو المفعول الأول و «هو» فصلٌ و «الحق» مفعول ثانٍ؛ لأنَّ الرؤيةَ علمية.

(١) الكشف ٢٠١/٢.

(٢) الإملاء ١٩٥/٢.

(٣) الكشف ٢٨٠/٣.

- سبأ -

وقرأ^(١) ابن أبي عبيدة «الحق» بالرفع على أنه خبر «هو». والجملة في موضع المفعول الثاني وهو لغة تميم، يجعلون ما هو فصل مبتدأ، و«من ربك» حال على القراءتين.

قوله: «ويَهْدِي» فيه أوجه، أحدها: أنه مستأنف. وفي فاعله احتمالان، أظهرهما: أنه ضميرُ الذي أنزل. والثاني: ضميرُ اسمِ الله وَيَقْلُقُ هذا لقوله إلى صراط العزيز؛ إذ لو كان كذلك لقليل: إلى صراطه. ويُجاب: بأنه من الالتفات، ومن إبرازِ المضمَر ظاهراً تنبيهاً على وَصْفِهِ بها بين الصفتين.

الثاني من الأوجه المتقدمة: أنه معطوف/ على موضع «الحق» و«أن» [٧٢٦/ب] معه مضمرة تقديره: هو الحق والهداية.

الثالث: أنه عطف على «الحق» عطف فعل على اسم لأنه في تأويله كقوله تعالى: «صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ»^(٢) أي: وقابضات، كما عطف الاسم على الفعل لأن الفعل بمعناه.

كقول الشاعر^(٣):

٣٧١٥- فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ

وبحرَ عطاءٍ يستخِفُّ المعابرا

كأنه قيل: وليرَوْه الحقُّ وهادياً.

الرابع: أن «ويَهْدِي» حال من «الذي أنزل»، ولا بُدَّ من إضمارِ مبتدأ أي: وهو يَهْدِي نحو^(٤):

(١) البحر ٢٥٩/٧، والقرطبي ٢٦٢/١٤.

(٢) الآية ١٩ من الملك.

(٣) تقدم برقم ١٢٨٨.

(٤) تقدم برقم ٤١٩.

نَجَوْتُ وَأَرْزَنُهُمْ مَالِكَا

وهو قليل جداً.

آ. (٧) قوله: ﴿إِذَا مُرِّقْتُمْ﴾: «إذا» منصوب بمقدر أي: تُبْعَثُونَ وتُجْزَوْنَ وقتَ تمزيقكم للدلالة «إنكم لفي خلقٍ جديدٍ» عليه.

ولا يجوز أن يكونَ العاملُ «يُنَبِّئُكُمْ»^(١) لأن التنبئة لم تقع ذلك الوقت. ولا «خَلَقِي جَدِيدٍ» لأنَّ ما بعد «إِنَّ» لا يعمل فيما قبلها. وَمَنْ تَوَسَّعَ فِي الظَّرْفِ أَجَازَهُ. هذا إذا جَعَلْنَا «إِذَا» ظَرْفًا مَحْضًا. فَإِنْ جَعَلْنَاهُ شَرْطًا كَانَ جَوَابُهَا مَقْدَرًا أي: تُبْعَثُونَ، وهو العاملُ في «إِذَا» عند جمهور النحاة.

وَجَوَزَ الزَّجَّاجُ^(٢) والنحاس^(٣) أن يكونَ^(٤) معمولاً لـ «مُرِّقْتُمْ». وجعله ابنُ عطية^(٥) خطأً وإفساداً للمعنى. قال الشيخ^(٦): «وليس بخطأ ولا إفساد. وقد اختلف في العامل في «إِذَا» الشرطية، وبيَّنَّا في «شرح التسهيل» أنَّ الصحيح أنَّ العاملَ فيها فعلُ الشرط كإخواتها من أسماء الشرط». قلت: لكنَّ الجمهورَ على خلافه. ثم قال الشيخ: «والجملةُ الشرطيةُ يُحتملُ أَنَّ تكونَ معمولَةً لـ «يُنَبِّئُكُمْ» لأنه في معنى: يقول لكم إذا مُرِّقْتُمْ: تُبْعَثُونَ. ثم أكَّد ذلك بقوله: «إنكم لفي خَلْقِي جديدٍ». ويُحتملُ أن يكونَ «إنكم لفي خَلْقِي» مُعْلَقًا لـ «يُنَبِّئُكُمْ» ساداً مَسَدً

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٥٧/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٤١/٤.

(٣) إعراب القرآن ٦٥٧/٢.

(٤) أي «إِذَا».

(٥) المحرر ١١٠/١٣.

(٦) البحر ٢٥٩/٧.

- سبأ -

المفعولين، ولولا اللام لُفْتُحَتْ «إِنَّ» وعلى هذا فجملة الشرط اعتراضٌ. وقد منع قومُ التعليق في «أعلم» وبابها، والصحيحُ جوازُه. قال^(١):

٣٧١٧- حَذَارٍ فَقَدْ نُبِّتُ إِنَّكَ لَلَّذِي
سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدَ أَوْ تَشْقَى

وقرأ^(٢) زيد بن علي بإبدالِ الهمزة ياءً^(٣). وعنه «يُنْبِتُكُمْ» من أنبأ كأكرم. ومُمَزَّقٌ فيه وجهان، أحدهما: أنه اسمٌ مصدر^(٤)، وهو قياسٌ كلُّ ما زاد على الثلاثة أي: يجيء مصدرُه وزمانُه ومكانُه على زنة اسم مفعوله أي: كلُّ تمزيق. والثاني: أنه ظرفٌ مكانٍ. قاله الزمخشري^(٥)، أي: كلُّ مكانٍ تمزيقٍ من القبورِ وبطونِ الوحشِ والطير. ومن مجيء مَفْعَلٌ مجيء التفعيلِ قوله^(٦):

٣٧١٨- أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي
فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا

أي: تَسْرِجِي. والتَّمْزِيقُ: التَّخْرِيقُ والتقطيع. يُقال: ثوبٌ مُمَزَّقٌ ومَمْرُوقٌ. ويُقال: مَزَقَهُ فهو مَازِقٌ ومَزَقٌ أيضاً. قال^(٧):

(١) لم أهتمد إلى قائله، وهو في العيني ٤٤٧/٢، وشرح التصريح ٢٦٦/١، والهمع ١٥٨/١، والدرر ١٤٠/١. قال العيني: «عُلقت نبئت التي تقتضي ثلاثة مفاعيل لأجل اللام في قوله للذي».

(٢) البحر ٢٥٩/٧.

(٣) يُنْبِتُكُمْ.

(٤) وهو المصدر الميمي.

(٥) الكشف ٢٨٠/٣.

(٦) تقدم برقم ١٢٤٠.

(٧) البيت لزيد الخيل. وعجزه:

جَحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

٣٧١٩- أَنَانِي أَنَّهُمْ مَزَقُون عِرْضِي

وقال الممزق العبدى - وبه سُمي المُمزق^(١) :

٣٧٢٠- فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ
وَالَا فَادْرِكْنِي وَلَمَّا أَمَزَّقَ
أَي : وَلَمَّا أُبْلِ وَأَقْن .

و «جديد» عند البصريين بمعنى فاعل يقال : جَدَّ الشيءُ فهو جادٌ وجديد،
وعند الكوفيين بمعنى مفعول مِنْ جَدَّدْتُهُ أَي : قَطَعْتُهُ .

آ . (٨) قوله : ﴿ أَفْتَرَى ﴾ : هذه همزة استفهام . وحُذِفَتْ لأجلها
همزة الوصل ، فلذلك تَبَيَّنَتْ هذه الهمزة وصلًا وابتداءً . وبهذه الآية استدلُّ
الجاحظُ على أَنَّ الكلامَ ثلاثة أقسام : صدق ، كذب ، لا صدق ولا كذب .
وَوَجَّهَ الدلالةَ منه على القسم الثالث أَنَّ قوله : «أَمْ بِهِ جِنَّةٌ» لا جائزُ أَنْ يكونَ
كذباً لأنه قسيمُ الكذب ، وقسيمُ الشيءِ غيرُهُ ، ولا جائزُ أَنْ يكونَ صدقاً لأنهم
لم يعتقدوه ، فثبت قسم ثالث . وقد أُجِيبَ عنه بأنَّ المعنى : أَمْ لَمْ يَقْتَرِ . ولكن
عَبَّرَ عن هذا بقولهم «أَمْ بِهِ جِنَّةٌ» لأنَّ المجنونَ لا افتراءَ له .

والظاهرُ في «أَمْ» هذه متصلةٌ ؛ لأنها تتقدَّرُ بأيِّ الشيئين . ويجابُ
بأحدهما ، كأنه قيل : أَيُّ الشيئين واقعٌ : افتراؤه الكذبُ أَمْ كونهُ مجنوناً ؟

= وهو في ديوانه ٤٢ ، والدرر ١٣٠/٢ ، وشرح التصريح ٦٨/٢ ، والعيني ٥٤٥/٣
والخزانة ٤٥٦/٣ . جحاش : ج جحش ، وهو ولد الحمار . والكرمليين اسم ماء .
والفديد : الصوت .

(١) الأصمعيات ١٦٦ ، وأمالى الشجري ١٣٥/١ ، واللسان (أكل) ، والعيني ٥٩٠/٤ .

[٧٢٧/أ] ولا يَضُرُّكُونَهَا بعدها جملة؛ لأنَّ الجملة بتأويل المفرد كقوله^(١) : /

٣٧٢١- لا أَبَالِي أَنَّبَ بِالْحَزْنِ تَنِيْسُ

أم جفاني بظهر غيبٍ لثيمٍ

ومثله قول الآخر^(٢) :

٣٧٢٢- لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

شُعَيْثُ ابْنِ سَهْمٍ، أم شُعَيْثُ ابْنِ مَنْقَرٍ

«ابن منقر» خبر، لا نعت. كذا أنشده بعضهم مستشهداً على أنها جملة،

وفيه حذف التنوين مما قبل «ابن» وليس بصفة. وقد عرفت ما أشرت إليه هنا من سورة التوبة^(٣).

آ. (٩) قوله : ﴿أَفَلَمْ﴾ : فيه الرأيان المشهوران^(٤) : قدره

الزمخشري^(٥) : أَعْمَوْا فلم يَرَوْا، وغيره يدَّعي أن الهمزة مقدّمة على حرف العطف.

قوله «من السماء» بيان للموصول فتعلّق بمحذوف. ويجوز أن يكون

حالاً فتعلّق به أيضاً. قيل : وثمّ حالٌ محذوفةٌ تقديره : أفلم يَرَوْا إلى كذا مقهوراً تحت قدرتنا أو مُحيطاً بهم. ثم قال : إِنَّ نَشَأَ.

قوله : «إِنَّ نَشَأَ» قرأ^(٦) الأخوان «يَشَأَ»، يَخْصِفُ، يُسْقِطُ، بالياء في

(١) تقدم برقم ٣٣٥٠.

(٢) تقدم برقم ٣٣٥١.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٨/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٣٢٨.

(٥) الكشف ٢٨١/٣.

(٦) السبعة ٥٢٧، والحجة ٥٨٣، والنشر ٣٤٩/٢، والبحر ٢٦٠/٧، والقرطبي

١٤/٢٦٤، والتيسير ١٨٠.

الثلاثة. والباقون بنون العظمة فيها، وهما واضحتان. وأدغم^(١) الكسائي الفاء في الباء، واستضعفها الناس من حيث أدغم الأقوى في الأضعف. قال الفارسي^(٢): «وذلك لا يجوز؛ لأنَّ الباء أضعفُ في الصوت من الفاء فلا تُدغم فيها، وإنَّ كانت الباء تُدغم فيها^(٣) نحو: «اضرب فلاناً» كما تُدغم الباء في الميم كقولك: اضرب مالكاً، وإنَّ كانت الميم لا تُدغم في الباء نحو: «اضمُّ بكرًا»؛ لأنَّ الباء انحطَّت عن الميم بفقد الغنة». وقال الزمخشري^(٤): «وليست بالقوية»، وهذا لا ينبغي لأنها تواترت.

قوله: «يا جبال» محكيٌّ بقول مُضْمِر. ثم إنَّ شئتَ قدَّرته مصدراً. ويكونُ بدلاً مِنْ «فضلاً» على جهة تفسيره به كأنه قيل: آتيناها فضلاً قولنا: يا جبال، وإنَّ شئتَ قدَّرته فعلاً. وحينئذٍ لك وجهان: إنَّ شئتَ جعلته بدلاً مِنْ «آتينا» وإنَّ شئتَ جعلته مستأنفاً.

قوله: «أوبي» العامة على فتح الهمزة وتشديد الواو، أمراً من التأنيب وهو الترجيع. وقيل: التسييحُ بلغة الحبشة. والتضعيفُ يحتملُ أن يكونَ للتكثير. واختار الشيخ^(٥) أن يكونَ للتعدي. قال: «لأنهم فسروه بـ رجعي معه التسييح». ولا دليل؛ لأنه تفسيرٌ معنى^(٦). وقرأ^(٧) ابنُ عباس والحسنُ

(١) النشر ١٢/٢، والبحر ٢٦١/٧، والإتحاف ٣٨٢/٢.

(٢) الحجة (خ) ١٦٢/٤.

(٣) أي في الفاء. قال: «وذلك أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى وانحدر الصوت به إلى الفم حتى اتصلت بمخرج التاء».

(٤) الكشف ٢٨١/٣.

(٥) البحر ٢٦٢/٧.

(٦) لأن أبا حيان عدَّ أب لازماً بمعنى رجع اللازم، ثم عدَّي بالتضعيف.

(٧) الإتحاف ٣٨٢/٢، البحر ٢٦٣/٧.

وقتادة وابن أبي إسحاق «أوبي» بضمّ الهمزة^(١) وسكون الواو أمراً من آب
يؤوب أي: أرجعي معه بالتسبيح.

قوله: «والطير» العامة على نصبه وفيه أوجه، أحدها: أنه عطفت على
محل «جبال» لأنه منصوب تقديرًا. الثاني: أنه مفعول معه. قاله الزجاج^(٢).
وردّ عليه: بأن قبله لفظة «معه» ولا يقتضي العامل أكثر من مفعول معه واحد،
إلا بالبدل أو العطف لا يُقال: «جاء زيد مع بكر مع عمرو»^(٣). قلت:
وخلافهم في تقضية حالّين يقتضي مجيئه هنا. الثالث: أنه عطفت على
«فضلاً» قاله الكسائي. ولا بُدّ من حذف مضاف تقديره: آتيناه فضلاً وتسبيح
الطير. الرابع: أنه منصوب بإضمار فعل أي: وسخرنا له الطير، قاله
أبو عمرو.

وقرأ^(٤) السلمي والأعرج ويعقوب وأبونوفل وأبويحيى وعاصم في
رواية «والطير» بالرفع. وفيه أوجه: النسق على لفظ قوله: «جبال». وأنشد
قوله^(٥):

٣٧٢٣- ألا يا زيد والضحاك سيرا

فقد جاوَزْتُما خَمَرَ الطريقِ

بالوجهين. وفي عطف المعارف بال على المنادى المضموم ثلاثة
مذاهب^(٦). الثاني: عطفه على الضمير المستكن في «أوبي». وجاز ذلك

(١) مثل: قال يقول قُل، وقولي.

(٢) معاني القرآن ٢٤٣/٤.

(٣) وتصحيح المثال بالعطف. وانظر: البحر ٢٦٣/٧.

(٤) الإنحاف ٣٨٢/٢، والقرطبي ٢٦٦/١٤، والبحر ٢٦٣/٧.

(٥) تقدم برقم ٩٤١.

(٦) انظر: الارتشاف ١٣٠/٣.

للفَصْل بالظرف. والثالث: الرفع على الابتداء، والخبر مضمّر. أي: والجبال كذلك أي: مُؤَوَّبَةٌ.

قوله: «وَالنَّا» عطف على «آتَيْنَا»، وهو من جملة الفَصْل.

آ. (١١) قوله: ﴿أَنِ اعْمَلْ﴾: فيها وجهان، أظهرهما: أنها مصدرية على حذف الحرف أي: لأن. والثاني قاله الحوفي وغيره أنها مفسّرة. وردّ هذا: بأن شرطها تقدّم ما هو بمعنى القول ولم يتقدّم إلا «النَّا». واعتذر بعضهم عن هذا: بأن قدّر ما هو بمعنى القول أي: وأمرناه أن اعْمَلْ ولا ضرورة تدعو إلى ذلك.

وقرئ^(١) «صابغات» لأجل الغين. وتقدّم تقريره في لقمان عند «وَأَسْبَغَ»^(٢).

آ. (١٢) قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾: العائمة على النصب [٧٢٧/ب] بإضمار فعل أي: وسَخَرْنَا لِسُلَيْمَانَ. / وأبو بكر^(٣) بالرفع على الابتداء، والخبر في الجار قبله أو محذوف. وجوّز أبو البقاء^(٤) أن يكون فاعلاً، يعني بالجار، وليس بقوي لعدم اعتماده. وكان قد وافقه في الأنبياء^(٥) غيره.

(١) الكشاف ٢٨٢/٣.

(٢) الآية ٢٠ من لقمان.

(٣) السبعة ٥٢٧، والنشر ٣٤٩/٢، والحجة ٥٨٣، والبحر ٢٦٤/٧، والقرطبي ٢٦٨/١٤، والتيسير ١٨٠.

(٤) الإملاء ١٩٦/٢.

(٥) الآية ٨١ «وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عاصفة» حيث لم يرد في الأنبياء خلاف في نصب «الريح».

- سبأ -

وقرأ العامة «الريح» بالإنفراد. والحسن^(١) وأبو حيوة وخالد بن إلياس^(٢) «الرياح» جمعاً. وتقدم في الأنبياء أن الحسن يقرأ مع ذلك بالنصب، وهنا لم يُنقل له ذلك.

قوله: «غُدُوها شهرٌ» مبتدأ وخبر. ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: غُدُوها مَسِيرَةُ شهرٍ أو مقدارُ غُدُوها شهرٌ. ولو نُصِبَ لجاز، إلا أنه لم يُقرأ به فيما علِمْتُ.

وقرأ^(٣) ابنُ أبي عبلة «غَدَوْتُها ورَوَحْتُها» على المَرَّة. والجملة: إمَّا مستأنفة، وإمَّا في محلِّ الحال.

قوله: «مَنْ يَعْمَلُ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مرفوعاً بالابتداء. وخبرُه في الجارِّ قبله أي: من الجنِّ مَنْ يَعْمَلُ، وأنَّ يَكُونَ في موضعِ نصبٍ بفعلٍ مقدرٍ أي: وَسَخَرْنَا له مَنْ يَعْمَلُ. و«من الجنِّ» يتعلَّقُ بهذا المقدرِ أو بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ أو بيانٌ. و«بإذن» حالٌ أي: مُيسِّراً بإذنِ ربِّه. والإذن: مصدرٌ مضافٌ لفاعله. وقرئ^(٤) «وَمَنْ يُزِغْ» بضمِّ الياءِ مِنْ أَزَاغَ، ومفعولُه محذوفٌ أي: وَمَنْ يُزِغْ نَفْسَه أي: يُمِيلُها. و«مِنْ عَذَابٍ»: «مِنْ» لابتداء الغاية أو للتبعية.

آ. (١٣) و: «يَعْمَلُونَ له ما يشاءُ»: مُفسِّرُ لقوله «مَنْ يَعْمَلُ». و«مِنْ مَحَارِبٍ» بيانٌ لِمَا يَشَاءُ.

قوله: «كالجوابِ» قرأ^(٥) ابنُ كثيرٍ بإثباتِ ياء «الجوابي» وصلاً ووقفاً.

(١) النشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ٣٨٣/٢، والبحر ٢٦٤/٧.

(٢) خالد بن إلياس بن صخر المدني روى عن ربيعة وأبان بن صالح ضعيف الحديث. انظر: تهذيب الكمال ٣٥٠/١.

(٣) البحر ٢٦٤/٧.

(٤) الشواذ ١٢١، والبحر ٢٦٥/٧.

(٥) انظر في قراءاتها: النشر ٣٥١/٢، والحجة ٥٨٤، والسبعة ٥٢٧، والتيسير ١٨٢.

- سبأ -

وأبو عمرو وورش يثبتها وصلًا، وحذفها وقفًا. والباقرن بحذفها في الحائنين.
و«كالجواب» صفة لـ «جفان». والجفان: جمع جفنة. والجوابي: جمع جابية
كضاربة وضارب. والجابية: الحوض العظيم سُميت بذلك لأنه يُجبي إليها
الماء. وإسناد الفعل إليها مجاز؛ لأنه يُجبي فيها كما قيل: خابية لما يُخبأ
فيها. قال الشاعر^(١):

٣٧٢٤- جِفَانٍ تَعْتَرِي نَادِيَنَا
مِنْ سَدِيفٍ حِينَ هَاجَ الصَّنِيرُ
كَالجَوَابِي لَا تَنِي مُتْرَعَةً
لِقَرَى الْأَضْيَافِ أَوْ لِمَحْتَضِرٍ
وقال الأعشى^(٢):

٣٧٢٥- نَفَى الدَّمَّ عَنْ آلِ الْمُحَلَّقِ جَفْنَةً
كَجَابِيَةِ السَّيْحِ الْعِرَاقِيِّ تَفْهَقُ
وقال الأفوه^(٣):

٣٧٢٦- وَقُدُورٍ كَالرُّبَا رَاسِيَةٍ
وَجِفَانٍ كَالجَوَابِي مُتْرَعَةٍ

(١) البيان لطرفة وهما في ديوانه ٦٦، واللسان (صنير). وتعتري: تلم به وتأتيه.
والسديف: قطع السنام. والصنير: أشد ما يكون من البرد. لاتني مترعة: لا تزال
مملوءة. القرى: القيام بإكرام الضيف. والمحتضر: النازل على المياه، والمحاضر:
المياه.

(٢) ديوانه ٢٢٥. واللسان (جبي) والسيح: النهر. تفهق: تمتلئ حتى صارت تتصبب.
فهي كأنها حوض الماء يُؤمده نهر العراق.

(٣) وهو الأفوه الأودي. والبيت في البحر ٢٥٥/٧.

قوله: «شُكْرًا» يجوز فيه أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ به أي: اَعْمَلُوا الطاعة. سُمِّيَتِ الصلاةُ ونحوها شكرًا لَسَدِّهَا مَسَدَّهُ. الثاني: أنه مصدرٌ مِنْ معنى اَعْمَلُوا، كأنه قيل: اشكروا شكرًا بعملكم، أو اعملوا عملَ شكرٍ. الثالث: أنه مفعولٌ من أجله. أي: لأجل الشكر. الرابع: أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحالِ أي: شاكرين. الخامس: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظه، تقديره: واشكروا شكرًا. السادس: أنه صفةٌ لمصدرٍ «اَعْمَلُوا» تقديره: اَعْمَلُوا عَمَلًا شُكْرًا أي: ذا شكر.

قوله: «وَقَلِيلٌ» خبرٌ مقدَّم. و«من عبادي» صفةٌ له و«الشكور» مبتدأ.

آ. (١٤) قوله: ﴿تَأْكُلُ﴾: إمَّا حالٌ أو مستأنفة. وقرأ^(١) «مِنْسَاتِهِ»، بهمزة ساكنة ابنُ ذكوان. وبألفٍ مَحْضَةٍ نافِعٌ وأبو عمرو، وبهمزة مفتوحة الباقون.

والمِنْسَاءُ: العَصَا اسمُ آتٍ مِنْ نَسَاءٍ أي: أَخْرَجَهُ كَالْمِكْسَحَةِ وَالْمِكْسَسَةِ. وفيها الهمزة وهو لغةٌ تميم وأنشد^(٢):

٣٧٢٧- أَمِنْ أَجْلِ حَبْلِ لَا أَبَاكَ ضَرَبْتَهُ
بِمِنْسَاءٍ قَدْ جَرَّ حَبْلُكَ أَحْبَلَا

والألف وهي لغةُ الحجاز. وأنشد^(٣):

٣٧٢٨- إِذَا دَبَبْتَ عَلَى الْمِنْسَاءِ مِنْ كَبِيرٍ
فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهُ وَالْغَزْلُ

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٢٧، والقرطبي ٢٧٩/١٤، والبحر ٢٦٧/٧، والتبصير ١٨٠، والحجة ٥٨٤، والنشر ٣٤٩/٢، والمحتسب ١٨٦/٢، والشواذ ١٢١.

(٢) البيت لأبي طالب وهو في اللسان (نساء) والقرطبي ٢٧٩/١٤، ومجاز القرآن ١٤٥/٢.

(٣) لم أعتد إلى قائله. وهو في القرطبي ٢٧٩/١٤، ومجاز القرآن ١٤٥/٢.

فأما بالهمزة المفتوحة فهي الأصل؛ لأن الاشتقاق يدلُّ ويشهد^(١) له،
والفتح لأجل بناء مفعلة كمكسنة. وأما سكونها ففيه وجهان، أحدهما: أنه
أبدل الهمزة ألفاً، كما أبدلها نافع وأبو عمرو. وسيأتي، ثم أبدل هذه الألف
همزة على لغة من يقول: العالم والخاتم. وقوله^(٢):

٣٧٢٩- وَخِنْدِفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ

ذكره ابن مالك: وهذا لا أدري ما حملة عليه، كيف يُعتقد أنه هَرَبٌ مِنْ
شيء ثم يعود إليه؟ وأيضاً فإنهم نُصُّوا على أنه إذا أبدل من الألف همزة: فإن
كان لتلك الألف أصلٌ حُرِّكَتْ هذه الهمزة بحركة أصل الألف. وأنشد
أبو الحسن ابن عصفور على ذلك^(٣):

٣٧٣٠- وَلَيْ نَعْنَامُ بَنِي صَفْوَانَ زَوْزَاةٌ

[٧٢٨/أ] قال: الأصل زَوْزَاة. وأصل هذا: زَوْزَوَةٌ، فلما أُبدِلَتْ من الألف/ همزة
حُرِّكها بحركة الواو. إذا عَرَفْتَ هذا فكان ينبغي أن تُبدَلَ هذه الألف همزة
مفتوحة؛ لأنها عن أصل متحرك، وهو الهمزة المفتوحة، فتعود إلى الأول،
وهذا لا يُقال. الثاني: أنه سَكُنَ الفتح تخفيفاً، والفتحة قد سَكُنَتْ في مواضع
تقدم التنبيه عليها وشواهدُها. ويُحَسِّنُه هنا: أن الهمزة تُشبه حروف العلة،
وحرف العلة تُسْتَقَلُّ عليه الحركة من حيث الجملة، وإن كان لا تُسْتَقَلُّ الفتح

(١) الأصل «يشهد» من غير واو العطف، وإثباتها من (ش).

(٢) تقدم برقم ٨٧.

(٣) تقدم برقم ٨٨. وانظر: المقرب لابن عصفور ١٠٧.

لخَفَّتِهَا. وأنشدوا على تسكينِ همزتها^(١):

٣٧٣١- صرِيحُ خَمِرٍ قَامَ مِنْ وَكَاءَتِهِ
كَقَوْمَةِ الشَّيْخِ إِلَى مَنَسَائِهِ

وقد طعن قومٌ على هذه القراءة، ونسبوا راويها إلى الغلط. قالوا: لأنَّ قياسَ تخفيفِها إنما هو تسهيلُها بينَ بين، وبه قرأ ابنُ عامرٍ وصاحباه، فظنَّ الراوي أنهم سَكَنُوا. وضعَّفها أيضاً بعضهم: بأنه يلزَمُ سكونُ ما قبل تاءِ التانيث، وما قبلها واجبُ الفتحِ إلَّا الألف.

وأما قراءةُ الإبدالِ فقليل: هي غيرُ قياسية، يَعْنُونَ أنها ليست على قياسِ تخفيفِها. إلَّا أنَّ هذا مردودٌ: بأنها لغةُ الحجاز، ثابتةٌ، فلا يُلْتَفَتُ لِمَنْ طَعَنَ. وقد قال أبو عمرو: - وكَفَى به - «أنا لا أَهْمِزُها، لأنِّي لا أَعْرِفُ لها اشتقاقاً، فإنَّ كانت مما لا يَهْمَزُ فقد أُخْطِئَ»^(٢). وإنَّ كانت تُهْمَزُ فقد يجوزُ لي تركُ الهمزِ فيما يَهْمَزُ». وهذا الذي ذكره أبو عمرو أحسنُ ما يقالُ في هذا ونظائره.

وَقُرِءَ «مَنَسَائَتُهُ» بفتح الميم مع تحقيقِ الهمزة، وإبدالِها ألفاً، وحذفِها تخفيفاً، و«مَنَسَائَتُهُ» بزنة مِفْعَالَتِهِ كقولهم: مِيضَاءُ^(٣) ومِيضَاءَةٌ وكلُّها لغاتٌ. وقرأ ابنُ جُبَيْرٍ «مِنْ سَائَتِهِ» فَصَلَ «مِنْ» وجَعَلَهَا حرفَ جرٍّ، وجَعَلَ «سَائَتِهِ» مجرورةً بها. والسَّاءَةُ والسَّيَّةُ هنا العصا. وأصلُّها يَدُ القوسِ العليا والسفلى يقال: سَاءَةُ القوسِ مثلُ شاةٍ، وسَيْتُهَا، فَسُمِّيَتِ العصا بذلك على وجهِ الاستعارة. والمعنى: تَأْكُلُ

(١) لم أعتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٧٩/١٤ وصدره فيه:
وقائمٍ قد قام من نُكَّائِهِ

وهو في البحر ٢٦٧/٧.

(٢) في البحر ٢٦٧/٧ «احتطت» وهو أنسب للسياق.

(٣) المِيضَاءُ: الإِدَاوَةُ فيها ماءٌ يُتَوَضَّأُ به.

مِنْ طَرَفِ عَصَاهُ. ووجهُ ذلك كما جاء في التفسير: أنه اتَّكأَ على عصا خضراء مِنْ خَرُوبٍ، والعصا الخضراء متى اتَّكَيْءَ عليها تَصِيرُ كالقوسِ في الاغوجاجِ غالباً. وساةُ فَعَلَةٍ، وسِئَةٍ: فَعِلَةٌ نحو: قِحَّةٌ وَقَحَّةٌ، والمحذوفُ لأمهما.

وقال ابن جني^(١): «سَمِيَ الْعَصَا سَاءَةً لأنها تَسُوءُ، فهي فَلَّةٌ، والعَيْنُ محذوفةٌ» قلت: وهذا يَقْتَضِي أَنْ تكون القراءة بهمزة ساكنة، والمنقولُ أن هذه القراءة بِالْفِ صريحة^(٢) ولأبي الفتح أن يقول: أصلُها الهمزُ، ولكن أُبْدِلَتْ.

وقوله: «دَابَّةُ الْأَرْضِ» فيه وجهان، أظهرهما: أَنَّ الْأَرْضَ هذه المعروفة. والمراد بدَابَّةِ الْأَرْضِ الْأَرْضُ دُوَيْبَّةٌ تَأْكُلُ الْخَشَبَ. الثاني: أَنَّ الْأَرْضَ مصدرٌ لقولك: أَرْضَتِ الدَّابَّةُ الْخَشْبَةَ تَأْرِضُهَا أَرْضاً أَي: أَكَلَتْهَا. فكأنه قيل: دَابَّةُ الْأَكْلِ. يُقَالُ: أَرْضَتِ الدَّابَّةُ الْخَشْبَةَ تَأْرِضُهَا أَرْضاً فَأَرْضَتِ بِالْكَسْرِ تَأْرِضُ هِيَ بِالْفَتْحِ أَرْضاً بِالْفَتْحِ أَيْضاً نحو: أَكَلَتِ الْقَوَادِحُ^(٣) الْأَسْنَانَ تَأْكُلُهَا أَكْلاً فَأَكَلَتْ هِيَ بِالْكَسْرِ تَأْكُلُ أَكْلاً بِالْفَتْحِ. ونحوه أَيْضاً: جَذَعْتُ أَنْفَهُ جَذَعاً فَجَذِعَ هُوَ جَذَعاً بفتح عين المصدر. ويفتح الراء قرأ^(٤) ابن عباس والعباس بن الفضل وهي مقربة المصدرية في القراءة المشهورة. وقيل: الْأَرْضُ بالفتح ليس مصدراً بل هو جمع أَرْضَةٍ، وعلى هذا يكونُ من باب إضافة العامِّ إلى الخاصِّ لأنَّ الدَّابَّةَ أعمُّ من الْأَرْضَةِ وغيرها من الدَّوَابِّ.

قوله: «فَلَمَّا خَرَّ» الظاهر أن فاعله ضميرُ سليمان عليه السلام؛ وقيل:

(١) هذا النص لم يرد في «المحتسب» وإنما ورد فيه احتمالان، الأول: أنها مِنْ أَسَانِيَتِ القوسِ فالمحذوف من سِئَةٍ هو اللام، والثاني أنها من نَسَاءٍ. والفاء محذوفة، وليس في المحتسب أن العين محذوفة.

(٢) بل المشهور أن هذه القراءة «سَأَتِهِ».

(٣) القادحة: السوسة تَدْبُ في الْأَسْنَانَ والشجر والخشب. ج قوادح.

(٤) الشواذ ١٢١، والقرطبي ٢٨٠/١٤، والبحر ٣٦٦/٧.

- سبأ -

عائدٌ على الباب لأن الدابة أكلته فوقه . وقيل : بل أكلت عتبة الباب ، وهي الخارّة . ويُقِل ذلك في التفسير ، وينبغي أن لا يصح ؛ إذ كان يكون التركيبُ خُرْتُ بناءً التائيث . و^(١) :

..... ٣٧٣٢ -

أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

ضرورة أو نادر . وتأويلها بمعنى العود أندر منه .

قوله : « تَبَيَّنَتْ » العامة على بنائه للفاعل مسنداً للجن . وفيه تأويلات ، أحدها : أنه على حذف مضاف تقديره : تبين أمر الجن أي : ظهر وبان . و « تبين » يأتي بمعنى بان لازماً ، كقوله^(٢) :

٣٧٣٣ - تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ

وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

فلما حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وكان ممّا يجوز تأنيث فعله ، أُلْحِقت علامة التائيث .

وقوله : « أَنَّ لَوْ كَانُوا » بتأويل المصدر مرفوعاً بدلاً من الجن . والمعنى : ظهر كونهم لو علموا الغيب لما لبثوا في العذاب أي : ظَهَرَ جَهْلُهُمْ . الثاني : أَنَّ « تَبَيَّنَ » بمعنى بَانَ وَظَهَرَ أيضاً . و « الجن » فاعل . ولا / حاجة إلى حذف مضاف [٧٢٨/ب] و « أَنَّ لَوْ كَانُوا » بدلٌ كما تقدّم تحريره . والمعنى : ظهر للجن جهلهم للناس ؛ لأنهم كانوا يُؤْهِمُونَ النَّاسَ بذلك ، كقولك : بان زيدٌ جهله . الثالث : أَنَّ « تَبَيَّنَ » هنا متعدي بمعنى أدرك وعلم ، وحينئذ يكون المراد بالجن ضَعَفَتُهُمْ ، وبالضمير

(١) تقدم برقم ٢٨٣ .

(٢) البيت لأنيف بن زبان وهو في المحتسب ١/١٨٤ ، وأمالى الشجري ١/٥٦ ، وابن يعيش ٤/٤٥ ، والعيني ٤/٥٨٨ ، واللسان (طول) .

في «كانوا» كَبَارَهُمْ وَمَرَدَتَهُمْ، و«أن لو كانوا» مفعولٌ به، وذلك أن المَرَدَّةَ والرؤساء من الجن كانوا يُؤْهِمُونَ ضِعْفَاءَهُمْ أنهم يَعْلَمُونَ الغيبَ. فلَمَّا خَرَّ سليمان عليه السلام مَيِّتًا، ومكثوا بعده عامًا في العملِ، تَبَيَّنَتِ السَّقَلَةُ من الجن أن الرؤساء منهم لو كانوا يَعْلَمُونَ الغيبَ كما ادَّعَوْا مَا مكثوا في العذابِ. وَمِنْ مجيء «تَبَيَّنَ» متعديًا بمعنى أدرك قوله^(١):

٣٧٣٤- أَفَاطِمُ إِنِّي مَيِّتٌ فَتَبَيَّنِي
ولا تَجْزَعِي كُلَّ الْأَنَامِ يَمُوتُ

أي: تَبَيَّنِي ذلك!

وفي كتاب أبي جعفر^(٢) ما يَقْتَضِي أن بعضهم قرأ «الجن» بالنصب، وهي واضحة أي: تَبَيَّنَتِ الْإِنْسُ الْجَنَ. و«أن لو كانوا» بدلٌ أيضًا من «الجن». وقرأ^(٣) ابن عباس ويعقوب «تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ» على البناء للمفعول، وهي مؤيَّدة لما نقله النحاس. وفي الآية قراءاتٌ كثيرةٌ أَضْرَبْتُ عنها لمخالفتها السَّوَادَ.

و«أن» في «أن لو كانوا» الظاهر أنها مصدرية مخففة من الثقيلة، واسمها ضميرُ الشأن. و«لو» فاصلةٌ بينها وبين خبرها الفعلي. وقد تقدَّم تحقيق ذلك كقوله: «وَأَن لو استقاموا»^(٤) «أَن لو نشاء أَصَبْنَاهُمْ»^(٥).

وقال ابن عطية^(٦): «وذهب سيويه^(٧) إلى أن «أَن» لا موضع لها من

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ٢٦٧/٧.

(٢) ليس في «إعراب القرآن» للنحاس. ووردت القراءة في البحر ٢٦٨/٧.

(٣) الإتحاف ٣٨٤/٢، والنشر ٣٥٠/٢، والقرطبي ٢٧٩/١٤، والبحر ٢٦٨/٧.

(٤) الآية ١٦ من الجن.

(٥) الآية ١٠٠ من الأعراف.

(٦) المحرر ١٢٣/١٣.

(٧) الكتاب ٤٥٥/١ - ٤٥٦.

الإعراب، إنما هي مُؤَدَّةٌ بجوابٍ ما يُنَزَّلُ مَنَزَلَةُ القسم من الفعل الذي معناه التحقيق واليقين؛ لأن هذه الأفعال التي هي: تَحَقَّقْتُ وَتَيَقَّنْتُ وَعَلِمْتُ وَنَحَوُّهَا تَحُلُّ مَحَلَّ الْقَسَمِ، فـ «ما لَيْثُوا» جوابُ القسم لا جوابُ «لو»، وعلى الأقوال الأولى يكون جوابها^(١). قلت: وظاهرُ هذا أنها زائدةٌ لأنهم نَصُّوا على أطراد زيادتها قبل «لو» في حَيْزِ القسم^(٢). وللناس خلافٌ: هل الجوابُ للواو أو^(٣) للقسم^(٤)؟ والذي يَقْتَضِيهِ القياسُ أَنَّ يُجَابُ أَسْبَقُهُمَا كما في اجتماعه مع الشرط الصريح ما لم يتقدَّمهما ذو خبر، كما تقدَّم بيانه. وتقدَّم الكلام والقراءات في سبأ في سورة النمل^(٥).

آ. (١٥) قوله: ﴿مَسْكِينِهِمْ﴾: قرأ^(٦) حمزةٌ وحفصٌ «مَسْكِينِهِمْ» بفتح الكاف مفرداً، والكسائي كذلك، إلا أنه كسر الكاف، والباقون «مَسَاكِينِهِمْ» جمعاً. فأما الأفراد فلَعَدَمِ اللَّبَسِ؛ لأن المراد الجمع، كقوله^(٧):
 ٣٧٣٥- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا

والفتح هو القياس؛ لأن الفعل متى ضُمَّتْ عَيْنُ مضارِعِهِ أَوْ فُتِحَتْ جاء المفعَلُ منه زماناً ومكاناً ومصدرأ بالفتح، والكسرُ مَسْمُوعٌ على غير قياس. وقال

(١) أي جواب «لو».

(٢) انظر: المغني ٥٠.

(٣) الأصل (و) والتصويب من (ش).

(٤) انظر: المغني ٥٠.

(٥) انظر إعرابه للآية ٢٢.

(٦) السبعة ٥٢٨، والحجة ٥٨٥، والنشر ٣٥٠/٢، والبحر ٢٦٩/٧، والقرطبي

٢٨٣/١٤، والتيسير ١٨٠.

(٧) تقدم برقم ١٥٣.

أبو الحسن^(١) : «كسر الكاف لغة فاشية، وهي لغة الناس اليوم، والكسر لغة الحجاز». وهي قليلة. وقال الفراء^(٢) : «هي لغة يمانية فصيحة». و«مَسَكَنَهُمْ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْمَكَانُ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَصْدَرُ أَيِ : السُّكْنَى . وَرَجَّحَ بَعْضُهُمُ الثَّانِي قَالَ : لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَشْمَلُ الْكُلَّ فَلَيْسَ فِيهِ وَضْعُ مُفْرَدٍ مُوَضَّعٍ جَمْعٌ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ ؛ فَإِنَّ فِيهِ وَضْعَ الْمَفْرَدِ مُوَضَّعٍ الْجَمْعِ كَمَا قَرَّرْتَهُ ، لَكِنْ سَبَّوْهُ^(٣) يَأْبَاهُ إِلَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ^(٤) :

- ٣٧٣٦ -

قَدْ عَضُّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ
أَيِ جُلُودٍ . وَأَمَّا الْجَمْعُ فَهُوَ الظَّاهِرُ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَسْكَنًا^(٥) . وَرُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ دُونَ أَلْفٍ بَعْدَ الْكَافِ ، فَلِذَلِكَ احْتَمَلَ الْقِرَاءَاتِ الْمَذْكُورَةَ .
قَوْلُهُ : «جَتَّتَانِ» فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ : الرِّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «آيَةٍ» وَأَبْدَلُ مَثْنَى مِنْ مُفْرَدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَفْرَدَ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا الْمَثْنَى . وَتَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ : «وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً»^(٦) . الثَّانِي : أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ . وَضَعَفَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٧) الْأَوَّلَ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ . وَلَا يَظْهَرُ ضَعْفُهُ بَلْ قُوَّتُهُ ، وَكَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ إِفْرَادًا وَتَشْبِيهًا ؛ فَلِذَلِكَ ضَعَّفَ الْبَدْلُ عِنْدَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . الثَّالِثُ : - وَإِلَيْهِ نَحْنُ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٨) - أَنْ يَكُونَ «جَتَّتَانِ» مُبْتَدَأً ، وَخَبَرُهُ «عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ» . وَرَدَّهُ

(١) لم يرد في «معاني القرآن» له .

(٢) معاني القرآن له ٣٥٧/٢ .

(٣) الكتاب ١٠٨/١ .

(٤) تقدم برقم ٣٥٥٥ .

(٥) الأصل «مسكن» وهو سهو .

(٦) الآية ٥٠ من سورة المؤمنين .

(٧) المحرر ١٢٥/١٣ .

(٨) المحرر ١٢٥/١٣ .

الشيخ^(١): بأنه ابتداء نكرة مِنْ غير مُسَوَّغٍ . واعتذر عنه : بأنه قد يُعْتَقَدُ حَذْفُ صفةٍ أي : جنتان لهم ، أو جنتان عظيمتان [إِنْ]^(٢) صَحَّ ما ذهب إليه .

وقرأ ابن أبي عبلة^(٣) «جَنَّتَيْنِ» بالياء نصباً على خبر كان ، واسمها «آية» .
فإن قيل : اسم «كان» كالمبتدأ ، / ولا مُسَوَّغٌ للابتداء به حتى يُجْعَلَ اسم كان . [أ/٧٢٩]
والجواب أنه تخصص بالحالِ المُقَدِّمَةِ عليه ، وهي صفته في الأصل . ألا ترى أنه لو تأخر «لسبأ» لكان صفةً لـ «آية» في هذه القراءة .

قوله : «عن يمين» إما صفةً لـ «جَنَّتَيْنِ» أو خبرٌ مبتدأ مضمير أي : هما عن يمين .

قوله : «كُلُّوا» على إضمار القولِ أي : قال الله أو المَلَكُ .

قوله : «بَلَدَةٌ» أي : بَلَدْتُكُمْ بَلَدَةً ، وربكم رب غفور . وقرأ^(٤) رؤس بنصب «بَلَدَةٌ وَرَبِّ» على المدح ، أو اسكنوا وابدعوا . وجعله أبو البقاء^(٥) مفعولاً به ، والعامل فيه «اشكروا» وفيه نظرٌ ؛ إذ يصير التقدير : اشكروا لربكم رباً غفوراً .

آ . (١٦) قوله : ﴿سَيِلُ الْعَرِمِ﴾ : فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه من باب إضافة الموصوف لصفته في الأصل ، إذ الأصل : السَّيْلُ العَرِمُ . والعَرِمُ : الشديدُ . وأصله مِنَ العَرَامَةِ ، وهي الشَّرَاسَةُ والصَّعُوبَةُ . وَعَرِمَ فلانٌ فهو عارِمٌ وَعَرِمَ . وعَرِمَ الجيش منه . الثاني : أنه من بابِ حَذْفِ الموصوف وإقامة صفته

(١) البحر ٢٧٠/٧ .

(٢) زيادة من (ش) .

(٣) البحر ٢٧٠/٧ .

(٤) البحر ٢٧٠/٧ ، والكشاف ٢٨٥/٣ .

(٥) الإملاء ١٩٦/٢ .

مقامه. تقديره: فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْمَطَرِ الْعَرِمِ أَوِ الْجُرْذِ الْعَرِمِ أي الشديد الكثير. الثالث: أَنَّ الْعَرِمَ اسْمٌ لِلْبِنَاءِ الَّذِي يُجْعَلُ سَدًّا. وأنشد^(١):

٣٧٣٧- مِنْ سِبَا الْحَاضِرِينَ مَأْرَبَ إِذْ

يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

أي البناء القوي. الرابع: أَنَّ الْعَرِمَ اسْمٌ لِلوادي الذي كان فيه الماء نفسه. الخامس: أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجُرْذِ وَهُوَ الْقَار. قيل: هو الْخُلْدُ^(٢). وإنما أُضِيفَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ عَنْهُ إِذْ يُرَوَّى فِي التفسير: أَنَّهُ قَرَضَ السُّكْرَ إِلَى أَنْ انْفَتَحَ عَلَيْهِمْ فَعَرَقُوا بِهِ. وعلى هذه الأقوال الثلاثة تكون الإضافة إضافةً صحيحةً مُعَرِّفَةً نحو: غلام زيد أي: سيل البناء، أو سيل الوادي الفلاني، أو سَيْلُ الْجُرْذِ. وهؤلاء هم الذين ضَرَبَتْ بِهِمُ الْعَرَبُ فِي الْمَثَلِ لِلْفُرْقَةِ فَقَالُوا: «تَفَرَّقُوا أَيَّدِي سِبَا وَأَيَّادِي سِبَا»^(٣).

قوله: «بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ» قد تقدّم في البقرة^(٤) أَنَّ الْمَجْرُورَ بِالْبِنَاءِ هُوَ الْخَارِجُ^(٥)، وَالْمَنْصُوبُ هُوَ الدَّخْلُ؛ وَلِهَذَا غَلِطَ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ: «فَلَوْ أَبْدَلَ ضَادًا بِظَاءٍ^(٦) بَطَلَتْ صَلَاتُهُ» بَلِ الصَّوَابُ أَنَّ يُقَالُ: ظَاءٌ بِضَادٍ. قوله: «أَكُلْ خَمِطٌ» قرأ^(٧) أَبُو عَمْرٍو عَلَى إِضَافَةٍ «أَكُلْ» غَيْرَ الْمُضَافِ إِلَى

(١) تقدم برقم ٣٥٥٤ وسقط قوله: «مأرب» في الأصل.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٤٨/٤.

(٣) مجمع الأمثال ٢٧٥/١، والمستقصى للزمخشري ٨٨/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٧٩/١.

(٥) أي المتروك.

(٦) أي في الفاتحة في قوله: ولا الضالين.

(٧) السبعة ٥٢٨، والنشر ٣٥٠/٢، والتيسير ١٨٠، والبحر ٢٧١/٧، والحجة ٥٨٧.

والقرطبي ٢٨٦/١٤.

«خَمَطٌ». والباقون بتنوينه غير مضافٍ وقد تقدم في البقرة^(١) أن ابنَ عامر وأبا عمرو والكوفيين يضمون كاف «أكل» غير المضاف لضمير المؤنثة، وأن نافعاً وابن كثير يُسَكِّنُونَهَا بتفصيل هناك تقدّم تحريره، فيكونُ القراءُ هنا على ثلاثِ مراتبٍ، الأولى: لأبي عمرو «أُكُلِ خَمَطٌ» بضم كاف «أُكُلِ» مضافاً لـ «خَمَطٌ». الثانية: لنافعٍ وابن كثير تسكينُ كافه وتنوينه. الثالثة: للباقيين ضمُّ كافه وتنوينه. فمن أضافَ جَعَلَ «الأكل» بمعنى الجنى والثمر. والخَمَطُ قيل: شجرُ الأراك. وقيل: كلُّ شجرٍ ذي شوكٍ. وقيل: كلُّ نَبْتٍ أَخَذَ طعماً مِنْ مرارة. وقيل: شجرة لها ثمرٌ تشبه الخشخاش لا يُتَفَعُّ به.

قوله: «وَأَثَلِ وَشِيءٍ مِنْ سِدْرٍ» معطوفان على «أُكُلِ» لا على «خَمَطٌ» لأنَّ الخَمَطَ لا أُكُلَ له. وقال مكي^(٢): «لَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الخَمَطُ نَعْتاً للأكل؛ لأنَّ الخَمَطَ اسمُ شجرٍ بعينه، ولا بدلاً لأنه ليس الأول ولا بعضه، وكان الجنى والثمر من الشجر، أُضيف على تقدير «مِنْ» كقولك: هذا ثوبٌ خَزٌّ. وَمَنْ نَوَّنَ جَعَلَ خَمَطاً وما بعده: إمَّا صفةً لأكل. قال الزمخشري^(٣): «أَوْوَصِفَ الأكلَ بالخَمَطِ، كأنه قيل: ذَوَاتِي أُكُلِ بِشِعٍ». قال الشيخ^(٤): «والوصفُ بالأسماء لا يَطْرُدُ، وإن كان قد جاء منه شيءٌ نحو قولهم: مررتُ بقاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ». الثاني^(٥): البدلُ مِنْ «أُكُلِ» قال أبو البقاء^(٦): «وجعل خَمَطاً أَكْلاً لمجاوَرَتِهِ إياه وكونه سبباً له». إلا أن الفارسي^(٧) ردَّ كونه بدلاً. قال: «لأنَّ الخَمَطَ ليس

(١) انظر: الدر المصون ٥٩٣/٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٠٧/٢.

(٣) الكشاف ٢٨٥/٣.

(٤) البحر ٢٧١/٧.

(٥) الأول في إعراب «خَمَطٌ» الوصفية وهذا هو الثاني.

(٦) الإملاء ١٩٧/٢.

(٧) الحجة (خ) ١٦٨/٤.

بِالْأَكْلِ نَفْسِهِ». وقد تقدّم جوابُ أبي البقاء. وأجاب بعضهم عنه - وهو مُتَنَزِعٌ مِنْ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ^(١) - أنه على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: ذَوَاتِي أَكُلْتُ أَكْلِي. خَمَطٌ. قال: والمَحذُوفُ هو الأولُ في الحَقِيقَةِ. قلت: وهو حَسَنٌ في المَعْنَى. الثالث: أنه عَطَفَ بَيَانٍ، وجعله أبو علي^(٢) أَحْسَنَ ما في الباب. قال: «كَأَنَّهُ يَبَيِّنُ أَنَّ الْأَكْلَ هَذِهِ الشَّجَرَةُ» إِلَّا أَنَّ عَطَفَ الْبَيَانِ لَا يُجِيزُهُ الْبَصَرِيُّونَ فِي النِّكَرَاتِ إِنَّمَا يَخْصُرُونَهُ بِالْمَعَارِفِ/. [٧٢٩/ب]

قوله: «قليل» نعتٌ لـ «سِدر». وقيل: نعتٌ لـ «أكل». وقال أبو البقاء^(٣): «ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لـ «خَمَطٍ وَأَثَلٍ وَسِدرٍ». وقُرِئَ^(٤) «وَأَثَلًا وَشَيْئًا» بِنَصْبِهِمَا عَطْفًا عَلَى جَنْتَيْنِ. وَالْأَثَلُ: شَجَرُ الطَّرْفَاءِ، أَوْ مَا يُشَبِّهُهَا. وَالسِّدْرُ سِدْرَانٌ: سِدْرٌ لَهُ ثَمَرَةٌ عَفْصَةٌ لَا تُؤْكَلُ وَلَا يُتَنَفَّعُ بِوَرْقِهِ فِي الْاِغْتِسَالِ وَهُوَ الضَّالُّ، وَسِدْرٌ لَهُ ثَمَرٌ يُؤْكَلُ وَهُوَ النَّبَقُ، وَيُغْتَسَلُ بِوَرْقِهِ. ومَرَادُ الْآيَةِ: الْأَوَّلُ.

أ. (١٧) قوله: «وَهَلْ نُجَازِي»: قرأ^(٥) الْأَخْوَانُ وَحْفَضُ «نُجَازِي» بِنَوْنِ الْعِظَمَةِ وَكسْرِ الزَّايِ أَي: نَحْنُ. «إِلَّا الْكُفُورُ» مَفْعُولٌ بِهِ. وَالباقُونَ بضمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الزَّايِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. «إِلَّا الْكُفُورُ» رَفَعَ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ. وَمُسْلِمُ بْنُ جَنْدَبٍ «يُجْزَى» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، «إِلَّا الْكُفُورُ» رَفَعَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَقُرِئَ «يُجْزَى» مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، «الْكُفُورُ» نَصْبًا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ.

(١) الكشاف ٢٨٥/٣.

(٢) الحجة (خ) ١٦٨/٤.

(٣) الإملاء ١٩٧/٢.

(٤) حكاية الفضل بن إبراهيم. انظر: البحر ٢٧١/٧، والشواذ ١٢١.

(٥) انظر في قراءاتها: التيسير ١٨١، والقرطبي ٢٨٨/١٤، والحجة ٥٨٧، والسبعة

٥٢٩، والنشر ٣٥٠/٢، والمحتسب ١٨٩/٢، والبحر ٢٧١/٧.

آ. (١٩) قوله: ﴿رَبَّنَا﴾: العامة بالنصب على النداء. وابن^(١) كثير وأبو عمرو وهشام «بَعَدَ» بتشديد العين فعل طلب. والباقون «بَاعَدَ» طلباً أيضاً من المفاعلة بمعنى الثلاثي. وقرأ^(٢) ابن الحنفية وسفيان بن حسين وابن السَّمِيع «بَعَدَ» بضم العين فعلاً ماضياً. والفاعل الْمَسِيرُ أَي: بَعَدَ الْمَسِيرُ. و«بَيْنَ» ظرف. وسعيد بن أبي الحسن^(٣) كذلك إلا أنه ضمَّ نونَ «بين» جعله فاعلاً «بَعَدَ»، فأخرجه عن الظرفية كقراءة «تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(٤) رفعاً. فالمعنى على القراءة المتضمنة للطلب يكونُ المعنى: أنهم أَشْرَوْا وَبَطَرُوا؛ فلذلك طلبوا بَعْدَ الأسفار. وعلى القراءة المتضمنة للخبر الماضي يكونُ شكوى من بَعْدِ الأسفار التي طلبوها أيضاً.

وقرأ^(٢) جماعة كثيرة منهم ابن عباس وابن الحنفية وعمرو بن فائد «ربنا» رفعاً على الابتداء، «بَعَدَ» بتشديد العين فعلاً ماضياً خبره. وأبورجاء والحسن ويعقوب كذلك إلا أنه «بَاعَدَ» بالألف. والمعنى على هذه القراءة: شكوى بَعْدِ أسفارهم على قُرْبها ودُنُوها تَعَتَّتْ منهم.

وَقَرِئَ «بُوعِدَ» مبنياً للمفعول. وإذا نَصَبْتَ «بَيْنَ» بعد فعلٍ متعديٍّ مِنْ هذه المادةِ في إحدى هذه القراءاتِ سواءَ كانَ أمراً أم ماضياً فجعله الشيخ^(٥) منصوباً

(١) السبعة ٥٢٩، والحجة ٥٨٨، والتيسير ١٨١، والبحر ٢٧٢/٧، والقرطبي ٢٩٠/١٤، والنشر ٣٥٠/٢.

(٢) انظر في أوجه هذه القراءات: البحر ٢٧٢/٧، والنشر ٣٥٠/٢، والإتحاف ٣٨٥/٢، والقرطبي ٢٩١/١٤، والمحتسب ١٨٩/٢.

(٣) سعيد بن أبي الحسن الأنصاري أخو الحسن البصري، روى عن عبد الله بن عباس، روى له الجماعة توفي سنة ١٠٨. انظر: التهذيب ٤٨٣/١.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام وهي قراءة أبي عمرو، وأبي بكر، وابن عامر، وحمزة، وابن كثير. انظر: الدر المصون ٤٨/٥.

(٥) البحر ٢٧٣/٧.

على المفعول به لا ظرفاً. قال: «ألا ترى إلى قراءة مَنْ رفع كيف جعله اسماً»^(١)؟ قلت: إقراره على ظرفيته أولى، ويكون المفعول محذوفاً، تقديره: بَعْدَ السَّيْرِ بَيْنَ أَسْفَارِنَا. وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ «بَعْدَ» بضم العين «بَيْنَ» بالنصب، فكما تُضْمِرُ هُنَا الْفَاعِلَ وَهُوَ ضَمِيرُ السَّيْرِ كَذَلِكَ تُبْقِي هُنَا «بَيْنَ» عَلَى بَابِهَا، وَتَنْوِي السَّيْرَ. وَكَانَ هَذَا أَوْلَى؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْمَفْعُولِ كَثِيرٌ جَدًّا لَا نِزَاعَ فِيهِ، وَإِخْرَاجُ الظَّرْفِ غَيْرُ الْمَتَصَرِّفِ عَنْ ظَرْفِيَّتِهِ فِيهِ نِزَاعٌ كَثِيرٌ، وَتَحْقِيقُ هَذَا وَالاعْتِدَارُ عَنْ رَفْعِ «بَيْنَكُمْ» مَذْكُورٌ فِي الْأَنْعَامِ^(٢).

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «أَسْفَارِنَا» جَمْعاً. وَابْنُ يَعْمَرَ^(٣) «سَفَرْنَا» مُفْرَدًا.

آ. (٢٠) قَوْلُهُ: ﴿صَدَّقَ﴾: قَرَأَ^(٤) الْكُوفِيُّونَ «صَدَّقَ» بِتَشْدِيدِ الدَّالِ. وَالْبَاقُونَ بِتَخْفِيفِهَا. فَأَمَّا الْأَوَّلَى فَـ«ظَنَّهُ» مَفْعُولٌ بِهِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ ظَنَّ إِبْلِيسَ ذَهَبَ إِلَى شَيْءٍ فَوَافَقَ، فَصَدَّقَ هُوَ ظَنُّهُ عَلَى الْمَجَازِ وَالِاتِّسَاعِ: وَمِثْلُهُ: كَذَّبْتُ ظَنِّي وَنَفْسِي وَصَدَّقْتُهُمَا، وَصَدَّقَانِي وَكَذَّبَانِي. وَهُوَ مُجَازٌ سَائِغٌ. أَيُّ: ظَنُّ شَيْئاً فَوْقَ. وَأَصْلُهُ: مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا غُورَ لَهُمْ»^(٥) وَ«لَا ضِلَّ لَهُمْ»^(٦) وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَانْتَصَبَ «ظَنَّهُ» عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ كَقَوْلِهِمْ: أَصَبْتُ ظَنِّي، وَأَخْطَأْتُ ظَنِّي: أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ أَيُّ: يَظُنُّ ظَنَّهُ، أَوْ عَلَى

(١) قال: «فكذلك إذا نصب».

(٢) انظر: الدر المنصون ٤٨/٥.

(٣) البحر ٢٧٣/٧، والكشاف ٢٨٦/٣.

(٤) السبعة ٥٢٩، والحجة ٥٨٨، والبحر ٢٧٣/٧، والنشر ٣٥٠/٢، والتيسير ١٨١،

والقرطبي ٢٩٢/١٤، والمحتسب ١٩١/٢.

(٥) من الآية ٣٩ من الحجر.

(٦) من الآية ١١٩ من النساء.

- سبأ -

إسقاط الخافضِ أي: في ظنه. وزيدُ بن علي والزهرِيُّ برفعِ «ظَّنه» ونصبِ «إبليس» كقول الشاعر^(١):
«إِبْلِيسُ» كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

٣٧٣٨- فَإِنْ يَكُ ظَنِّي صَادِقًا وَهُوَ صَادِقِي

.....

جعل ظَّنه صادقاً فيما ظَّنه مجازاً واتساعاً. وروى عن أبي عمرو^(٢) برفيعهما وهي واضحة. جعل «ظَّنه» بدلَ اشتمال من إبليس.

والظاهر أن الضميرَ في «عليهم» عائدٌ على أهل سبأ، و«إلا فريقاً» استثناء من فاعل «اتبعوه» و«من المؤمنين» صفة «فريقاً». و«من» للبيان لا للتبويضِ لثلاثِ يَفْسُدُ/ المعنى؛ إذ يلزمُ أن يكونَ بعضُ مَنْ آمَنَ اتَّبَعَ إبليسَ. [٧٣٠/أ]

آ. (٢١) قوله: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾: استثناء مفرغٍ مِنَ العِلَلِ العامَّةِ، تقديرُهُ: ما كان له عليهم استيلاءٌ لشيءٍ من الأشياءِ إلا لهذا، وهو تمييزُ الْمُجِوِّدِ من الشاكِّ.

قوله: «منها» متعلقٌ بمحذوفٍ على معنى البيانِ أي: أعني منها وبسببها. وقيل: «مَنْ» بمعنى في. وقيل: هو حالٌ من «شك». وقوله: «مَنْ يُوْمِنُ» يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أنها استفهاميةٌ فَتَسُدُّ مَسَدَ مَفْعُولِي الْعِلْمِ. كذا ذكره أبو البقاء^(٣) وليس بظاهر؛ لأنَّ المعنى: إِلَّا لِنُمَيِّزَ وَنُظْهِرَ لِلنَّاسِ مَنْ يُوْمِنُ مِمَّنْ لَا يُوْمِنُ فَعَبَّرَ عَنْ مَقَابِلِهِ بِقَوْلِهِ: «مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ»؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَتَائِجِهِ وَلَوْازِمِهِ. والثاني: أنها موصولةٌ، وهذا هو الظاهرُ على ما تقدَّم تفسيره.

(١) لم أهد إلى قائله وعجزه، وهو في الإملاء ١٩٧/٢.

(٢) من رواية عبد الوارث.

(٣) الإملاء ١٩٧/٢.

آ. (٢٢) قوله: ﴿الَّذِينَ رَعَمْتُمْ﴾: مفعوله الأول محذوف هو عائد الموصول، والثاني أيضاً محذوف، قامت صفته مقامه. أي: رَعَمْتُمُوهُمْ شركاء من دون الله. ولا جائز أن يكون «من دون» هو المفعول الثاني؛ إذ لا يتعقد منه مع ما قبله كلام^(١). لوقلت: «هم من دون الله» أي: من غير نية موصوف لم يجز. ولولا قيام الوصف مقامه أيضاً لم يُحذف؛ لأن حذفه اختصاراً قليل. على أن بعضهم منعه.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَدْنَىٰ لَهُ﴾: فيه أوجه، أحدها: أن اللام متعلقة بنفس الشفاعة. قال أبو البقاء: «كما تقول: شَفَعْتُ له». الثاني: أن يتعلق بـ «تَنفَعُ»، قاله أبو البقاء^(٢). وفيه نظر: وهو أنه يلزم أحد أمرين: إما زيادة اللام في المفعول في غير موضعها، وإما حذف مفعول «تَنفَعُ» وكلاهما خلاف الأصل. الثالث: أنه استثناء مفرغ من مفعول الشفاعة المقدر أي: لا تنفع الشفاعة لأحد إلا لمن أذن له.

ثم المستثنى منه المقدر يجوز أن يكون هو المشفوع له، وهو الظاهر، والشافع ليس مذكوراً إنما دل عليه الفحوى. والتقدير: لا تنفع الشفاعة لأحد من المشفوع لهم إلا لمن أذن تعالى للشافعين أن يشفعوا فيه. ويجوز أن يكون هو الشافع، والمشفوع له ليس مذكوراً تقديره: لا تنفع الشفاعة إلا لشافع أذن له أن يشفع. وعلى هذا فاللام في «له» لام التبليغ لا لام العلة. الرابع: أنه استثناء مفرغ أيضاً، لكن من الأحوال العامة. تقديره: لا تنفع الشفاعة إلا كائناً لمن أذن له. وقرره الزمخشري^(٣) فقال: «تقول: «الشفاعة لزيد» على معنى:

(١) الأصل: «كلاماً» وهو سهو.

(٢) الإملاء ١٩٧/٢.

(٣) الكشف ٢٨٧/٣.

أنه الشافعُ كما تقول: الكَرَمُ لزيد، وعلى معنى أنه المشفوعُ له كما تقول: القيامُ لزيد فاحتمل قوله: «ولا تنفعُ الشفاعةُ عنده إلا لمن أذن له» أن يكونَ على أحدِ هذين الوجهين أي: لا تنفعُ الشفاعةُ إلا كائنةً لمن أذن له من الشافعين ومطلقةً له، أو لا تنفعُ الشفاعةُ إلا كائنةً لمن أذن له أي: لشفيعه، أو هي اللامُ الثانية في قولك: «أذنَ لزيدٍ لعمرو» أي: لأجله فكأنه قيل: إلا لمن وقع الإذنُ للشفيعِ لأجله. وهذا وجهٌ لطيفٌ وهو الوجه». انتهى.

فقوله: «الكَرَمُ لزيد» يعني: أنها ليستْ لامُ العلة بل لامُ الاختصاص. وقوله: «القيامُ لزيد» يعني أنها لامُ العلة كما هي في «القيامُ لزيد». وقوله: «أذنَ لزيدٍ لعمرو» يعني: أن الأولى للتبليغ، والثانية لامُ العلة.

وقرأ^(١) الأخوان وأبو عمرو «أذن» مبنياً للمفعول، والقائم مقامُ الفاعلِ الجارُ والمجرورُ. والباقون مبنياً للفاعل أي: أذنَ الله وهو المرادُ في القراءة الأخرى. وقد صرح به في قوله: «إلا من بعد أن يأذنَ الله»^(٢) «إلا من أذن له الرحمن»^(٣).

قوله: «حتى إذا» هذه غاية لا بُد لها من مُعَيَّا. وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه قوله: «فاتَّبِعُوهُ»^(٤) على أن يكونَ الضميرُ في عليهم من قوله: «صَدَّقَ عليهم»^(٥) وفي «قلوبهم»^(٦) عائداً على جميع الكفار، ويكونَ التفريعُ حالةً

(١) السبعة ٥٢٩، والنشر ٣٥٠/٢، والتيسير ١٨١، والقرطبي ٢٩٥/١٤، والمحجة ٥٨٩.

(٢) الآية ٢٦ من النجم.

(٣) الآية ٢٨ من النبأ.

(٤) في الآية ٢٠.

(٥) في الآية ٢٠.

(٦) في الآية ٢٣.

مفارقة الحياة، أو يُجعلُ أتباعهم إياه مُستصحباً لهم إلى يوم القيامة مجازاً. والجملة من قوله: «قل ادْعُوا» إلى آخرها معترضة بين الغاية والمُعَيَّا. ذكره الشيخ^(١). وهو حسن.

والثاني: أنه محدوف. قال ابن عطية^(٢): «كأنه قيل: ولا هم شفعاء كما تحبون^(٣) أنتم، بل هم عبدة أو مُسلمون^(٤) أي: منقادون. حتى إذا فُزِعَ عن قلوبهم» انتهى. وجعل الضمير في «قلوبهم» عائداً على الملائكة. وقرّر ذلك، وضعف قول من جعله عائداً على الكفار، أو جميع العالم وليس هذا موضع تنقيحه.

وقوله: «قالوا: ماذا» هو جواب «إذا»، وقوله: «قالوا الحق» جواب لقوله: «ماذا قال ربكم». و«الحق» منصوب بـ «قال» مضمرة أي: قالوا قبال ربنا الحق. أي: القول الحق. إلا أن الشيخ^(٥) ردّ هذا فقال: «فما قدره ابن عطية [٧٣٠/ب] لا يصح^(٦) لأن ما بعد الغاية/ مخالف لما قبلها، هم منقادون عبدة دائماً، لا ينفكون عن ذلك لا إذا فُزِعَ عن قلوبهم، ولا إذا لم يُفَزَعْ».

الثالث: أنه قوله: «زَعَمْتُمْ» أي: زعمتم الكفر إلى غاية التفريع ثم تركتُم ما زعمتم وقلتم قال الحق. وعلى هذا يكون في الكلام التفات من خطاب في قوله: «زَعَمْتُمْ» إلى الغيبة في قوله: «قلوبهم».

(١) البحر ٢٧٧/٧.

(٢) المحرر ١٣٤/١٣.

(٣) المحرر: «تحبون».

(٤) المحرر: «مستسلمون».

(٥) البحر ٢٧٨/٧.

(٦) البحر: «لا يصح أن يغيا».

الرابع: أنه ما فهم من سياق الكلام. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: بأي شيء اتصل قوله: «حتى إذا فزع» ولأي شيء وقعت «حتى» غاية؟ قلت: بما فهم من هذا الكلام. من أن ثم انتظاراً للإذن وتوقفاً^(٢) وتمهلاً وفزعاً من الراجين للشفاعة والشفعاء هل يؤذن لهم، أولا يؤذن؟ وأنه لا يُطلق الإذن إلا بعد مَلِيٍّ من الزمان وطولٍ من التريص. ودل على هذه الحال قوله: [تعالى «رَبِّ السَّمَوَاتِ» إلى قوله: «إِلَّا مَنْ أذن له الرحمن وقال صواباً»^(٣) فكانه قيل: يَتَرَبَّصُونَ وَيَتَوَقَّفُونَ مَلِيًّا فَرِيعِينَ وَهَلِينَ، حتى إذا فزع عن قلوبهم أي: كُشِفَ الْفَزَعُ عن قلوب الشافعين والمشفوع لهم بكلمة يتكلم بها رب العزة في إطلاق الإذن، تباشروا بذلك، وسأل بعضهم بعضاً: ماذا قال ربكم قالوا: الحق. أي: القول الحق وهو الإذن بالشفاعة لِمَنْ ارْتَضَى».

وقرأ ابن عامر^(٤) «فزع» مبنياً للفاعل. فإن كان الضمير في «قلوبهم» للملائكة فالفاعل في «فزع» ضمير اسم الله تعالى لتقدم ذكره. وإن كان للكفار فالفاعل ضمير مغنٍ عنهم. كذا قال الشيخ^(٥). والظاهر أنه يعود على الله مطلقاً. وقرأ الباقر مبنياً للمفعول. والقائم مقام الفاعل الجار بعده. وفعل بالتشديد معناها السلب^(٦) هنا نحو: قَرَدْتُ البعير أي: أزلت قراده، كذا هنا أي: أزال الفزع عنها.

(١) الكشاف ٢٨٧/٣.

(٢) الكشاف: وتوقفاً.

(٣) لم يظهر في مصورة الأصل أثبتاه من (ش) والكشاف. والآيتان ٣٧ - ٣٨ من النبأ.

(٤) انظر في أوجه هذه القراءات: السبعة ٥٣٠، والنشر ٣٥١/٢، والحجة ٥٨٩، والتيسير ١٨١، والقرطبي ٢٩٨/١٤، والبحر ٢٧٨/٧، والمحجب ١٩١/٢.

(٥) البحر ٢٧٨/٧.

(٦) قال أبو عبيدة في المجاز ١٤٧/٢: «مجاره نفس الفزع عن قلوبهم وطير عنها الفزع».

وقرأ الحسن «فُرْع» مبنياً للمفعول مخففاً كقولك: ذُهِبَ بزيد. والحسن أيضاً وقتادة ومجاهد «فَرْع» مبنياً للفاعل من الفراغ. وعن الحسن أيضاً تخفيفُ الراء. وعنه أيضاً وعن ابن عُمَر وقتادة مشدداً^(١) الراء مبنياً للمفعول.

والفَرَاغُ: الفناء والمعنى: حتى إذا أَفْنَى اللَّهُ الرَّجُلَ أو انتفى بنفسه، أو نُفِيَ الرَّجُلُ والخوفُ عن قلوبهم فلما بُنِيَ للمفعول قام الجارُ مقامه. وقرأ ابن مسعود وابن عمر «أَفَرُنْقِعَ» من الأَفَرُنْقَاعِ. وهو التفرُّق. قال الزمخشري^(٢): «والكلمة مركبةٌ مِنْ حروفِ المفارقة مع زيادة العين، كما رُكِبَ «اقْمَطَرُ» من حروفِ القَمَطِ مع زيادة الراء». قال الشيخ^(٣): «فإن عَنِ أن العين من حروفِ الزيادة، وكذا الراء، وهو ظاهرُ كلامه فليس بصحيح؛ لأنَّ العين والراء ليسا مِنْ حروفِ الزيادة. وإن عَنِ أن الكلمة فيها حروفٌ ما ذكر، وزائدٌ إلى ذلك العينُ والراء، والمادةُ فَرَقَ وقَمَطَرُ^(٤) فهو صحيح» انتهى. وهذه قراءةٌ مخالفةٌ للسواد، ومع ذلك هي لفظةٌ غريبةٌ ثقیلةٌ اللفظ، نصَّ أهلُ البيانِ عليها ومثلوا بها. وحَكَّوْا عن عيسى بن عمر أنه غَشِيَ عليه ذاتَ يومٍ فاجتمع عليه النظَّارةُ فلما أفاق قال: «أراكم تَكَاكُأْتُمْ عَلَيَّ تَكَاكُؤُكُمْ عَلَيَّ ذِي جِنَّةٍ أَفَرُنْقِعُوا عَنِي» أي: اجتمعتم عليَّ اجتماعكم على المجنون تَفَرَّقُوا عَنِي، فعابها الناسُ عليه، حيث استعمل مثل هذه الألفاظِ الثقیلةِ المستغربةِ.

وقرأ^(٥) ابن أبي عبلة «الحق» بالرفع على أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: قالوا قوله الحق.

(١) «فُرْع».

(٢) الكشف ٢٨٨/٣.

(٣) البحر ٢٧٨/٧.

(٤) اقمطر يومنا: اشتد.

(٥) البحر ٢٧٩/٧، والكشف ٢٨٨/٣.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَوْ إِيَّاكُمْ﴾: عطفٌ على اسم إن. وفي الخبرِ أوجهٌ، أحدها: أنَّ الملفوظَ به الأولُ وحُذِفَ خبرُ الثاني للدلالة عليه. أي: وإنا لعلّى هُدًى أو في ضلال، أو إنكم لعلّى هُدًى أو في ضلالٍ. والثاني: العكسُ أي: حُذِفَ الأولُ، والملفوظُ به خبرُ الثاني. وهو خلافٌ مشهورٌ تقدّم تحقيقه عند قوله: «فَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ»^(١). وهذان الوجهان لا ينبغي أَنْ يُحْمَلَا على ظاهرهما قطعاً؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَشْكُ أَنَّهُ عَلَى هُدًى وبقين، وأنَّ الكفارَ على ضلالٍ، وإنما هذا الكلامُ جارٍ على ما يَتَخاطَبُ به العربُ من استعمالِ الإنصافِ في محاوراتهم على سبيلِ الفَرَضِ والتقديرِ ويُسمّيه أهلُ البيانِ الاستدراجَ وهو: أَنْ يَذْكُرَ لمخاطبه أمراً يُسَلِّمُهُ، وإنَّ كان بخلافِ ما يَذْكُرُ حتى يُصْغِيَ إلى ما يُلقِيهِ إليه، / إذ لو بدأه بما يَكْرَهُ لم يُصْغِرْ. [١/٧٣١] ونظيره قولهم: أَخْزَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مِنِّي وَمَنْكَ. ومثله قولُ الشاعر^(٢):

٣٧٣٩- فَأَيِّي مَا وَأَيْسَكَ كَانَ شَرًّا
فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا

وقولُ حسان^(٣):

٣٧٤٠- أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ
فَشَرُّكُمَْا لَخَيْرُكُمَْا الْفِدَاءُ

مع العلم لكلِّ أحدٍ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُ خَلْقِ اللَّهِ كُلِّهِمْ.

الثالث: أَنَّهُ مِنْ بَابِ اللَّفِّ والنُّشْرِ. والتقدير: وإنا لعلّى هُدًى وإنكم لفي ضلالٍ مبين. ولكن لَفَّ الكلامين وأخرجهما كذلك لعدم اللبس، وهذا لا يَتَأْتِي

(١) الآية ٦٢ من التوبة. وانظر: الدر المصون ٧٥/٦.

(٢) تقدم برقم ١٨٧٧.

(٣) تقدم برقم ٢٦٦.

إِلَّا أَنْ تَكُونَ «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَائِوِ هِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ : وَمِنْ مَجِيءِ «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَائِوِ قَوْلُهُ ^(١) :

٣٧٤١- قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ
مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُنْهَرٍ أَوْ سَافِعٍ

وَتَقَدَّمَ تَقْرِيرُ هَذَا وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ مَنقُولٌ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ^(٢) . الرَّابِعُ : قَالَ الشَّيْخُ ^(٣) : «وَأَوْ هُنَا عَلَى مَوْضُوعِهَا لَكُونِهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَخَبَرُ «إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ» هُوَ «لَعَلِّي هَدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفٍ ؛ إِذِ الْمَعْنَى : أَنَّ أَحَدَنَا لَفِي أَحَدِ هَذَيْنِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوٌّ فِي الْقَصْرِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفٍ إِذْ مَعْنَاهُ : أَحَدُ هَذَيْنِ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ . وَقِيلَ : الْخَبَرُ مُحذوفٌ ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا قَدَّمْتُ إِلَى آخِرِهِ . وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرٌ لِإِعْرَابٍ ، وَالنَّاسُ نَظَرُوا إِلَى تَفْسِيرِ الْإِعْرَابِ فَاحْتَاجُوا إِلَى مَا ذَكَرْتُ .

آ . (٢٦) قَوْلُهُ : ﴿الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ﴾ : صِفَتَا مِبَالِغَةٍ . وَقَرَأَ ^(٤)

عِيسَى بْنُ عَمَرَ «الْفَاتِحُ» اسْمَ فَاعِلٍ .

آ . (٢٧) قَوْلُهُ : ﴿أَرُونِي﴾ : فِيهَا وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا عِلْمِيَّةٌ

مَتَعَدِيَةٌ قَبْلَ النَّقْلِ إِلَى اثْنَيْنِ فَلَمَّا جِيءَ بِهَمْزَةِ النَّقْلِ تَعَدَّتْ لثَلَاثَةٍ أَوَّلُهَا : يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، ثَانِيهَا : الْمَوْصُولُ ، ثَالِثُهَا : «شُرَكَاءُ» وَعَائِدَةُ الْمَوْصُولِ مُحذوفَةٌ أَيْ : أَلْحَقْتُمُوهُمْ بِهِ . الثَّانِي : أَنَّهَا بَصَرِيَّةٌ مَتَعَدِيَّةٌ قَبْلَ النَّقْلِ لِوَاحِدٍ وَبَعْدَهُ لِاثْنَيْنِ ، أَوَّلُهَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، ثَانِيهَا الْمَوْصُولُ ، وَ«شُرَكَاءُ» نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ عَائِدَةِ الْمَوْصُولِ أَيْ : بَصُرُونِي الْمُلْحَقِينَ بِهِ حَالًا كَوْنِهِمْ شُرَكَائِي .

(١) تقدم برقم ٦٣٥ .

(٢) مجاز القرآن ١٤٨/٢ .

(٣) البحر ٢٨٠/٧ .

(٤) البحر ٢٨٠/٧ .

قال ابن عطية^(١) في هذا الثاني : «ولا غناء له» أي لا منفعة فيه يعني : أن معناه ضعيفٌ . قال الشيخ^(٢) : «وقوله : لا غناء له ليس بجيدٍ ، بل في ذلك تبيكيتٌ لهم وتوبيخٌ ، ولا يريد حقيقة الأمر بل المعنى : الذين هم شركائي على زعمكم هم ممن إن أريتموهم افتضحتم ؛ لأنهم خشبٌ وحجرٌ وغير ذلك» .

قوله : «بل هو» في هذا الضمير قولان ، أحدهما : أنه ضميرٌ عائِدٌ على الله تعالى أي : ذلك الذي ألحقتم به شركاء هو الله . والعزيز الحكيم صفتان . والثاني : أنه ضميرُ الأمر والشأن . والله مبتدأ ، والعزیزُ الحكيمُ خبران . والجملةُ خبر «هو» .

آ . (٢٨) قوله : ﴿كَافَّةٌ﴾ : فيه أوجه ، أحدها : أنه حالٌ من كاف «أرسلناك» والمعنى : إلّا جامعاً للناس في الإِبلاغ .

والكافّة بمعنى الجامع ، والهاء فيه للمبالغة كهي في : علامة وراوية . قاله الزجاج^(٣) . وهذا بناءٌ منه على أنه اسمُ فاعلٍ مِنْ كَفَّ يَكْفُ . وقال الشيخ^(٤) : «أمّا قولُ الزجاج : إن كافّة بمعنى جامعاً ، والهاء فيه للمبالغة ؛ فإنّ اللّغة لا تُساعدُهُ على ذلك ؛ لأن كَفَّ ليس معناه محفوضاً بمعنى جَمَعَ » يعني : أن المحفوظ في معناه مَنع . يقال : كَفَّ يَكْفُ أي : مَنع . والمعنى : إلّا مانعاً لهم من الكفر ، وأن يَشُدُّوا مِنْ تَبْلِيغِكَ ، ومنه الكَفُّ لأنها تمنع خروج ما فيه .

الثاني : أن «كافّة» مصدرٌ جاء على الفاعلة كالعافية والعاقبة . وعلى هذا فوقوعها حالاً : إمّا على المبالغة ، وإمّا على حذف مضافٍ أي : ذا كافّة للناس .

(١) المحرر ١٣/١٣٨ ، وعبارته : «لأن استدعاء رؤية العين في هذا لا غناء له» .

(٢) البحر ٧/٢٨٠ .

(٣) معاني القرآن له ٤/٢٥٤ ، ولم يرد في إعرابه : أن الهاء فيه للمبالغة .

(٤) البحر ٧/٢٨١ .

الثالث: أن «كافة» صفة لمصدر محذوف تقديره: إلا إرساله كافة. قال الزمخشري^(١): «إلا إرساله عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم». قال الشيخ^(٢): «أما كافة بمعنى عامة، فالمنقول عن النحويين أنها لا تكون إلا حالاً، ولم يتصرف فيها بغير ذلك، فجعلها صفة لمصدر محذوف خروج عما نقلوا، ولا يحفظ أيضاً استعمالها صفة لموصوف لمصدر محذوف». [ب/٧٣١]

الرابع: أن قوله: «كافة» حال من «للناس» أي: للناس كافة. إلا أن هذا قد ردّه الزمخشري^(٣) فقال: «ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ؛ لأن تقدّم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدّم المجرور على الجار. وكم ترى ممن يرتكب مثل هذا الخطأ، ثم لا يفتح به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى، لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني، فلا بد له أن يرتكب الخطأين معاً». قال الشيخ^(٤): «أما قوله كذا فهو مختلف فيه: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون^(٥) إلى جوازه». قال: «وهو الصحيح». قال: «ومن أمثلة أبي علي: «زيد خير ما يكون خير منك». التقدير: زيد خير منك خير ما يكون، فجعل «خير ما يكون» حالاً من الكاف في «منك» وقدمها عليها وأنشد^(٦):

(١) الكشف ٢٩٠/٣.

(٢) البحر ٢٨١/٧.

(٣) الكشف ٢٩٠/٣.

(٤) البحر ٢٨١/٧.

(٥) وهو مذهب ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٧٤٥/٢ - ٧٤٦.

(٦) البيت للمعلوط بن بدل القريني أو سويد بن حذاق الشني، وهو في الحماسة لرجل من بني قريع ٥٧٥، والخزانة ٥٣٦/١، وشرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢.

٣٧٤٢- إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَنَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئاً
فمطلبها كهلاً عليه شديد

أي : فمطلبها عليه كهلاً. وأنشد أيضاً^(١) :

٣٧٤٣- نَسَلْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ
بذكراكم حتى كأنكم عندي

أي : عنكم طُرّاً. وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى
ما يتعلق به قال^(٢) :

٣٧٤٤- مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَغِفْتُ وَإِنَّمَا
حَتَمَ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

أي : قد شَغِفْتُ بك مَشْغُوفَةٌ. وقال آخر^(٣) :

٣٧٤٥- غَافِلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ
فِي دَعَايَ وَلَاتِ حِينَ إِبَاءِ

أي : تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ غَافِلاً. قال : «وإذا جازَ تقديمها على
صاحبها^(٤) وعلى العامل فيه، فتقديمها على صاحبها^(٥) وحده أجوزُ». قال :
«وَمِنْ حَمَلِهِ عَلَى الْحَالِ ابْنُ عَطِيَّةٍ فَإِنَّهُ قَالَ^(٦) : «قُدِّمَتْ لِلْاهْتِمَامِ» وَالْمَنْقُولُ

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في العيني ١٦٠/٣، وشرح التصريح ٣٧٩/١. وطراً:
جميعاً.

(٢) لم أهتم إلى قائله، وهو في العيني ١٦٢/٣، والأشموني ١٧٧/٢.

(٣) تقدم برقم ١٩٤٤.

(٤) البحر: المجرور.

(٥) البحر: دون العامل.

(٦) المحرر ٣٤٩/١٣.

عن ابن عباس قوله: إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وتقديره إلى الناس كافة. قال: «وقول الزمخشري: لا يَسْتَوِي له الخطأ الأول إلخ فشنيع؛ لأنَّ القائل بذلك لا يحتاج إلى جعل اللام بمعنى إلى لأنَّ أَرْسَلَ يتعدى باللام قال تعالى^(١): «وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا» و«أَرْسَلَ» ممَّا يتعدى باللام، وبـ «إلى» أيضاً. وقد جاءت اللام بمعنى «إلى» و«إلى» بمعناها».

قلت: أمَّا «أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ» فلا دلالة فيه؛ لاحتمال أن تكون اللام لام العلة المجازية. وأمَّا كونها بمعنى «إلى» والعكس فالصريون لا يتجاوزون في الحروف. و«بشيراً ونذيراً» حالان أيضاً.

آ. (٣٠) قوله: ﴿لَكُمْ مِيعَادٌ﴾: مبتدأ وخبر. والميعاد يجوز فيه أوجه، أحدها: أنه مصدر مضاف لظرفه، والميعاد يُطلق على الوعد والوعيد. وقد تقدّم أنَّ الوعد في الخير، والوعيد في الشر غالباً. الثاني: اسم أقيم مقام المصدر. والظاهر الأول. قال أبو عبيدة^(٢): «الْوَعْدُ والوَعِيدُ والمِيعَادُ بمعنى». الثالث: أنه هنا ظرف زمان. قال الزمخشري^(٣): «المِيعَادُ ظرفُ الوعد، من مكانٍ أو زمانٍ، وهو هنا ظرفُ زمانٍ. والدليلُ عليه قراءةٌ مَنْ قَرَأَ «مِيعَادُ يَوْمٍ»^(٤) يعني برفعهما منوَّتين، فأبدل منه اليوم. وأمَّا الإضافة فإضافة تبيين، بكقولك: سَحَقُ ثَوْبٍ وَبَعِيرٌ سَانِيَةٌ»^(٥).

قال الشيخ^(٦): «ولا يتعيَّن ما قال؛ لاحتمال أن يكون التقدير: لكم ميعاد

(١) الآية ٧٩ من النساء.

(٢) مجاز القرآن ١٤٩/٢.

(٣) الكشف ٢٩٠/٣.

(٤) البحر ٢٨٢/٧.

(٥) السحق من الثياب: البالي وبغير سانية: الإبل يُسْتَقَى عليها الماء.

(٦) البحر ٢٨٢/٧.

ميعاد يوم ، فلَمَّا حُذِفَ المضافُ أُعْرِبَ المضافُ إليه بإعرابه . قلت :
الزمخشريُّ لو فَعَلَ مثله لَسَمَّعَ به . وجَوَزَ الزمخشريُّ^(١) في الرفع وجهاً آخر :
وهو الرفعُ على التعظيم ، يعني على إضمار مبتدأ ، وهو الذي يُسَمَّى القطع .
وسياتي هذا قريباً .

وقرأ^(٢) ابنُ أبي عبلَةَ واليزيديُّ «ميعادَ يوماً» بتنوين الأول ، ونصبِ
«يوماً» منوئاً . وفيه وجهان ، أحدهما : أنه منصوبٌ على الظرف . والعاملُ فيه
مضافٌ مقدرٌ ، تقديره : لكم إنجازٌ وعِدٌ في يومٍ صفتهُ كَيْتٌ وكَيْتٌ . الثاني : أن
ينتصبَ بإضمارِ فعلٍ . قال الزمخشريُّ^(٣) : «وأما نصبُ اليومِ فعلى التعظيم
بإضمارِ فعلٍ ، تقديره : أعني يوماً . ويجوز أن يكونَ الرفعُ على هذا ، أعني
التعظيم» .

وقرأ عيسى بتنوين الأول ، ونصبِ «يوم» مضافاً للجملة بعده . / وفيه [٧٣٢/أ]
الوجهان المتقدمان : النصبُ على التعظيم ، أو الظرفُ .

قوله : «لا يَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ» يجوزُ في هذه الجملة أن تكونَ صفةً
لـ «مِيعَادِ» إن عاد الضميرُ في «عنه» عليه ، أو لـ «يوم» إن عاد الضميرُ في
«عنه» عليه ، فيجوزُ أن يُحْكَمَ على موضعها بالرفع أو الجر . وأما على قراءة
عيسى فينبغي أن يعودَ الضميرُ في «عنه» على «مِيعَادِ» ليس إلا ؛ لأنهم نَصُّوا
على أن الظرفَ إذا أُضِيفَ إلى جملةٍ لم يَعدْ منها إليه ضميرٌ إلا في ضرورةٍ
كقوله^(٤) :

(١) الكشف ٢٩٠/٣ .

(٢) انظر في قراءتها : البحر ٢٨٢/٧ ، والكشاف ٢٩٠/٣ ، والشواذ ١٢٢ .

(٣) الكشف ٢٩٠/٣ .

(٤) تقدم برقم ٤٣٧ .

٣٧٤٦- مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وَلِذَتْ فِيهِ
وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَجِجَتَانِ

أ. (٣١) قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾: مفعول «ترى» وجواب «لو» محذوفان للفهم. أي: لو ترى حال الظالمين وقت وقوفهم راجعاً بعضهم إلى بعض القول لرأيت حالاً فظيعة وأمرأ منكراً. و«يَرْجِعُ» حالٌ مِنْ ضمير «موقوفون»، والقول منصوبٌ بـ «يَرْجِعُ» لأنه يَتَعَدَّى. قال تعالى: «فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ»^(١). وقوله: «يقول الذين اسْتَضِعِفُوا» إلى آخره تفسير لقوله: «يَرْجِعُ» فلا محل له. و«أنتم» بعد «لولا» مبتدأ على أصح المذهب^(٢). وهذا هو الأفصح، أعني وقوع ضمائر الرفع بعد «لولا» خلافاً للمبرد^(٣)؛ حيث جعل خلاف هذا لحناً، وأنه لم يرد إلا في قول يزيد^(٤):
٣٧٤٧- وكم موطن لؤلؤي

البيت. وقد تقدّم تحقيق هذا^(٥). والأخفش جعل أنه ضمير نصب أو جرٍ قام مقام ضمير الرفع. وسيبويه^(٦) جعله ضمير جرٍ.

أ. (٣٣) قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾: يجوز رفعه من ثلاثة أوجه، أحدها: الفاعلية تقديره: بل صدنا مكرُّكم في هذين الوقتين. الثاني:

-
- (١) الآية ٨٣ من التوبة.
(٢) انظر المسألة في الكتاب ٣٨٨/١، وابن يعيش ١١٨/٣، وأمالى الشجري ١٨٠/١، والإنصاف ٦٨٧.
(٣) الكامل ١٠٩٧، والمقتضب ٧٣/٣.
(٤) تقدم برقم ٢٤٧٩. والأصل: «في قول زياد» وهو يزيد بن أم الحكم.
(٥) لم يسبق له ذلك.
(٦) الكتاب ٣٨٨/١.

أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَحذُوفٌ، أَي: مَكْرُ اللَّيْلِ صَدَّنَا. الثالث: العكسُ أَي: سَبَبُ كَفَرْنَا مَكْرُكُمْ. وإضافة المَكْرِ إلى الليل والنهار: إمَّا على الإسناد المجازي كقولهم: لَيْلٌ مَّاكِرٌ، فيكونُ مصدرًا مضافًا لمرفوعه، وإمَّا على الاتساع في الظرف فجعل كالْمَفْعُولِ بِهِ، فيكونُ مضافًا لمنصوبه. وهذان أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الإِضَافَةَ بِمَعْنَى «فِي» أَي: فِي اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النَّزَاعِ.

وقرأ العامة «مَكْرٌ» خفيفَ الراء ساكنَ الكاف مضافاً لِمَا بعده. وابنُ يعمر^(١) وقتادةُ بتنوين «مَكْرٌ» وانتصابِ الليل والنهار ظرفين. وقرأ^(٢) أيضاً وسعيد بن جبيرة وأبورزَيْن بفتح الكاف وتشديدِ الراء مضافاً لِمَا بعده. أَي: كُرُورُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ واختلافُهُمَا، مِنْ كَرَّرَ يَكْرُرُ، إِذَا جَاءَ وَذَهَبَ. وقرأ ابنُ جُبَيْرٍ أيضاً وطلحة وراشد القاري^(٣) - وهو الذي كان يصحِّحُ المصاحفَ أيامَ الْحِجَّاجِ بِأَمْرِهِ - كذلك إلا أنه بنصبِ الراء. وفيها أوجهٌ، أظهرُها: ما قاله الزمخشري^(٤)، وهو الانتصابُ على المصدرِ قال: «بَلْ تَكْرُرُونَ الإِغْوَاءَ مَكْرًا دَائِمًا لَا تَقْتَرُونَ عَنْهُ». الثاني: النصبُ على الظرفِ بإضمارِ فِعْلٍ أَي: بَلْ صَدَدْتُمُونَا مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَي: دَائِمًا. الثالث: أنه منصوبٌ بتَأْمُرُونَا، قاله أبو الفضل الرازي، وهو غلطٌ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْمُضَافِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ: وَهِيَ «غَيْرٌ» إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى «لَا» كقوله^(٥):

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٩٣/٢، والبحر ٢٨٣/٧، والقرطبي ٣٠٣/١٤، والشواذ ١٢٢.

(٢) أي ابن يعمر.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) الكشف ٢٩١/٣.

(٥) تقدم برقم ٨١.

٣٧٤٨- إِنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوْدَّتَهُ
على الثَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
وتقرير هذا تقدم أو آخر الفاتحة^(١).

وجاء قوله: «قال الذين استكبروا» بغير عاطف؛ لأنه جواب لقول
الضَّعْفَةِ، فاستؤنف، بخلاف قوله: «وقال الذين استضعفوا» فإنه لما لم يكن
جواباً عطفاً. والضمير في «وأسروا الندامة» للجميع: للأتباع والمتبوعين.

آ. (٣٤) قوله: «إِلَّا قَالَ مُتَرْفُوها»: جملة حالية من «قرية»
وإن كانت نكرة؛ لأنها في سياق النفي.

قوله: «بما أُرْسِلْتُمْ» متعلق بخبر «إن» و«به» متعلق بـ «أُرْسِلْتُمْ».
والتقدير: إنا كافرون بالذي أُرْسِلْتُمْ به، وإنما قُدِّم للاهتمام. وحسنه تواخي
الفواصل.

آ. (٣٦) قوله: «وَيُقَدِّرُ»: أي: يُضَيِّقُ بدليل مقابلته
لـ «يَسْطُ» [ب/٧٣٢] وهذا هو الطباق البديعي. وقرأ^(٢) الأعمش «وَيُقَدِّرُ» بالتشديد/ في
الموضعين.

آ. (٣٧) قوله: «بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ»: صفة للأموال والأولاد؛
لأن جمع التكسير غير العاقل يُعاملُ معاملة المؤنثة الواحدة. وقال الفراء^(٣)
والزجاج^(٤): إنه حذف من الأول دلالة الثاني عليه. قالوا: والتقدير

(١) انظر: الدر المصون ٧١/١.

(٢) الإتحاف ٣٨٨/٢، والبحر ٢٨٥/٧.

(٣) معاني القرآن له ٣٦٣/٢.

(٤) معاني القرآن له ٢٥٥/٤.

وما أموالكم بالتي تُقَرَّبُكم عندنا زُلْفَى ، ولا أولادكم بالتي تُقَرَّبُكم . وهذا لا حاجة إليه أيضاً . ونُقِلَ عن الفراء^(١) ما تقدَّم : مِنْ أَنَّ «التي» صفةٌ للأموال والأولاد معاً . وهو الصحيح . وجعل الزمخشري^(٢) «التي» صفةً لموصوفٍ محذوفٍ . قال : «ويجوزُ أَنْ تكونَ هي^(٣) التقوى وهي المقربةُ عند الله زُلْفَى وحدها أي : لَيْسَتْ أموالكم وأولادكم بتلك الموصوفة^(٤) عند الله بالتقريب» . وقال الشيخ^(٥) : «ولا حاجةٌ إلى هذا الموصوفِ» قلت : والحاجةُ إليه بالنسبة إلى المعنى الذي ذكره داعيةً .

قوله : «زُلْفَى» مصدرٌ مِنْ معنى الأول ؛ إذ التقدير : تُقَرَّبُكم قُرْبَى . وقرأ^(٦) الضحاك «زُلْفَاً» بفتح اللام وتنوين الكلمة على أنها جمعُ زُلْفَى نحو : قُرْبَةٍ وقُرْب . جُمِعَ المصدرُ لاختلافِ أنواعه .

قوله : «إِلَّا مَنْ آمَنَ» فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه استثناءٌ منقطعٌ فهو منصوبُ المحلِّ . الثاني : أنه في محلِّ جَرٍّ بدلاً من الضمير في «أموالكم» . قاله الزجاج^(٧) . وعَلَّطه النحاس^(٨) : بأنه بدلٌ من ضمير المخاطب . قال : «ولو جاز هذا لجازَ «رَأَيْتُكَ زَيْدًا» . وقولُ أبي إسحاق هذا هو قولُ الفراء^(٩)» . انتهى .

(١) معاني القرآن ٣٦٣/٢ .

(٢) الكشاف ٢٩٢/٣ .

(٣) الكشاف : «التي هي» .

(٤) الكشاف : «الموضوعة للتقريب» .

(٥) البحر ٢٨٥/٧ .

(٦) البحر ٢٨٥/٧ .

(٧) معاني القرآن ٢٥٥/٤ .

(٨) إعراب القرآن ٦٧٧/٢ .

(٩) معاني القرآن ٣٦٣/٢ قال : «وإن شئت أوقعت عليها التقريب أي : لا تُقَرَّبُ الأموالُ إِلَّا مَنْ كان مُطِيعاً» .

قال الشيخ^(١): «ومذهب الأخفش والكوفيين^(٢) أنه يجوز البدل من ضمير المخاطبة والمتكلم؛ إلا أن البدل في الآية لا يصح؛ ألا ترى أنه لا يصح تفرغ الفعل الواقع صلة لما بعد «إلا» لو قلت: «ما زيد بالذي يضرب إلا خالدًا» لم يجز. وتخيّل الزجّاج أن الصلة - وإن كانت من حيث المعنى منفية - أنه يجوز البدل، وليس بجائز، إلا أن يصحّ التفرغ له. قلت: ومنعه قولك: «ما زيد بالذي يضرب إلا خالدًا» فيه نظر، لأن النفي إذا كان منسحباً على الجملة أعطي حكم ما لو باشر ذلك الشيء. ألا ترى أن النفي في قولك «ما ظننت أحداً يفعل ذلك إلا زيد» سوغ البدل في «زيد» من ضمير «يفعل» وإن لم يكن النفي مُتسلّطاً عليه. قالوا: ولكنه لما كان في حيز النفي صحّ فيه ذلك، فهذا مثله.

والزمخشري أيضاً تبع الزجّاج والفراء في ذلك من حيث المعنى، إلا أنه لم يجعله بدلاً بل منصوباً على أصل الاستثناء، فقال^(٣): «إلا من آمن استثناء من «كم» في تُقَرَّبُكُمْ. والمعنى: أن الأموال لا تُقَرَّبُ أحداً إلا المؤمن الذي يُنفقها في سبيل الله. والأولاد لا تُقَرَّبُ أحداً إلا من علّمهم الخير، وفقّهم في الدين، ورشّحهم للصلاح». وردّ عليه الشيخ^(٤) بنحو ما تقدّم فقال: «لا يجوز: ما زيد بالذي يخرج إلا أخوه، وما زيد بالذي يضرب إلا عمراً»^(٥). والجواب عنه ما تقدم، وأيضاً فالزمخشري لم يجعله بدلاً بل استثناءً صريحاً، ولا يُشترط في الاستثناء التفرغ اللفظي بل الإسناد المعنوي، ألا ترى أنك تقول: «قام

(١) البحر ٢٨٦/٧.

(٢) انظر: الارتشاف ٦٢٢/٢.

(٣) الكشف ٢٩٢/٣.

(٤) البحر ٢٨٦/٧.

(٥) قال: «ولا ما زيد بالذي يمر إلا ب بكر».

القومُ إلّا زيداً» ولو فرغته لفظاً لامتنع؛ لأنه مُثَبَّتٌ. وهذا الذي ذكره الزمخشري هو الوجه الثالث في المسألة.

الرابع: أن «مَنْ آمَنَ» في محلِّ رفع على الابتداء. والخبرُ قوله: «فأولئك لهم جزاء الضُّعْفِ». وقال الفراء^(١): «هو في موضع رفع تقديره: ما هو المقرب إلّا مَنْ آمَنَ» وهذا لا طائل تحته. وعجبت من الفراء كيف يقوله؟

وقرأ العامة: «جزاء الضُّعْفِ» مضافاً على أنه مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، أي: أن يُجَازِيَهُم الضُّعْفُ. وقدره الزمخشري^(٢) مبنياً للمفعول أي: يُجَزَوْنَ الضُّعْفَ. وردّه الشيخ^(٣): بأنَّ الصحيحَ منعه. وقرأ^(٤) قتادة برفعهما على إبدال الضُّعْفِ مِنْ «جزاء». وعنه أيضاً وعن يعقوب بنصب «جزاء» على الحال. والعامل فيها الاستقرار، وهذه كقوله: «فله جزاء الحسنى»^(٥) فيمن قرأ بنصب «جزاء» في الكهف.

قوله: «في الغُرُفَاتِ» قرأ^(٦) حمزة «الغُرْفَةُ» بالتوحيد على إرادة الجنس ولعدم اللبس؛ لأنه معلوم أن لكلِّ أحدٍ غُرْفَةً تَخُصُّه. وقد أُجْمِعَ على التوحيد في قوله: «يُجَزَوْنَ الغُرْفَةَ»^(٧) ولأنَّ لفظ الواحد أخفُّ فَوْضِعَ مَوْضِعِ الجمع مع

(١) معاني القرآن ٣٦٣/٢. (٢) الكشف ٢٩٢/٣.

(٣) البحر ٢٨٦/٧ قال: «والمصدر في كونه يُبْنَى للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله فيه خلاف والصحيح المنع».

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٨٧/٢، والقرطبي ٣٠٦/١٤، والنشر ٣٥١/٢، والبحر ٢٨٦/٧.

(٥) الآية ٨٨ من الكهف. وهي قراءة حفص والأخوين، والباقون بالرفع والإضافة. السبعة ٣٩٨.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٣٠، والنشر ٣٥١/٢، والبحر ٢٨٦/٧، والتيسير ١٨١، والقرطبي ٣٠٦/١٤، والشواذ ١٢٢، والإتحاف ٣٨٨/٢.

(٧) الآية ٧٥ من الفرقان.

أَمِنْ اللَّبْسِ . والباقون «الغُرُفَات» جمع سَلَامَة . وقد أُجْمِعَ على الجمع في قوله : «لَنُبَيِّنَنَّ لَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا»^(١) والرسم مُحْتَمِلٌ للقراءتين . وقرأ الحسن^(٢) بضمَّ راء «غُرُفَات» على الإِتِّبَاع . وبعضهم يَفْتَحُهَا . وقد تقدَّم تحقيق ذلك أول البقرة^(٣) . وقرأ ابنُ وثَّاب «الغُرْفَة» بضمَّ الراء والتوحيد .

٢ . (٣٩) قوله : ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ﴾ : يجوزُ أَنْ تكونَ / «ما» موصولةً في محلِّ رَفْعٍ بالابتداء . والخبرُ قوله : «فَهُوَ يُخْلِقُهُ» ودخلتِ الفاءُ لشيءه بالشرط . و «مِنْ شَيْءٍ» بيانٌ ، كذا قيل . وفيه نظرٌ لإِبْهَامِ «شيءٍ» فأيُّ تبيين فيه؟ الثاني : أَنْ تكونَ شرطيةً فتكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدِّماً ، و «فَهُوَ يُخْلِقُهُ» جوابُ الشرط . [١/٧٣٣]

قوله : «الرازقين» إنما جُمِعَ من حيث الصورة ؛ لأنَّ الإنسانَ يرزُقُ عياله مِنْ رزقِ اللَّهِ ، والرازقُ في الحقيقة للكلِّ إنما هو الله تعالى .

٣ . (٤٠) قوله : ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ثُمَّ يَقُولُ﴾ : قد تقدَّم أنه يُقرأ بالنون والياء في الأنعام^(٤) .

قوله : «أَهْؤْلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ» «إِيَّاكُمْ» منصوبٌ بخبر كان ، قُدِّمَ لأجلِ الفواصل والاهتمام . واستُدِلَّ به على جوازِ تقديم خبر «كان» عليها إذا كان خبرها جملةً فإنَّ فيه خلافاً : جَوَّزَهُ ابنُ السَّراج^(٥) ، ومنعه غيره . وكذلك

(١) الآية ٥٨ من العنكبوت .

(٢) قراءة الحسن بإسكان الراء ، كما في البحر والإتحاف . وقراءة العامة بضم الراء على الإِتِّبَاع .

(٣) لم تقدَّم هذه اللفظة في سورة البقرة .

(٤) انظر : الدر المصون ١٤٨/٥ .

(٥) الأصول ٨٨/١ قال : «والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها تقول : «أبوه منطلق كان زيد» تريد كان زيد أبوه منطلق» .

اختلفوا في : توسطه إذا كان جملةً ، قال ابن السراج^(١) : «القياسُ جوازُه ، ولكن لم يُسمَعْ» . قلت : قد تقدّم في قوله : «ما كان يصنعُ فرعونُ»^(٢) ونحوه أنه يجوزُ أن يكونَ مِنْ تقديمِ الخبرِ وأن لا يكونَ . ووجهُ الدلالةِ هنا : أنَّ تقديمَ المعمولِ يؤدُنُ بتقديمِ العاملِ . وقد تقدّم تحقيقُ هذا في هود عند قوله : «ألا يومُ يأتيهم ليسَ مصروفاً»^(٣) ومنعُ هذه القاعدةِ .

آ . (٤٢) قوله : ﴿التي كُتِّمَ بها﴾ : صفةُ النارِ ، وفي السجدة^(٤) وَصِفُ العذابِ . قيل : لأنَّ ثَمَّ كانوا مُلتبسِينَ بالعذابِ متردِّدين فيه فَوُصِفَ لهم ما لا يسُوهُ ، وهنا لم يَلايسُوهُ بعدُ ؛ لأنه عَقِيبُ حَشَرِهِمْ .

آ . (٤٤) قوله : ﴿يَذَرُسُونَهَا﴾ : العامةُ على التخفيفِ مضارعٌ درس مخففاً أي : حَفِظَ . وأبو حيوة^(٥) «يَذَرُسُونَهَا» بفتح الدال مشددةً وكسرِ الراء . والأصلُ يَذَرُسُونَهَا من الأدراس على الافتعالِ فأدغم . وعنه أيضاً بضمِّ الياءِ وفتحِ الدالِ وشَدَّ الراءِ^(٦) من التدريس .

قوله : «وما أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ» أي : إلى هؤلاء المعاصرين لك لم تُرْسِلْ إِلَيْهِمْ نَذيراً يُشَافِهِمْ بالنَّذارةِ غيرَكَ ، فلا تَعَارُضَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ : «وإنَّ مِنْ أُمَّةٍ

(١) الأصول ٨٩/١ قال : «وما جاز أن يكون خبراً فالقياس لا يمنع مِنْ تقديمه إذ كانت الأخبارُ تُقدَّمُ إلَّا أنِّي لا أعلمه مسموعاً من العرب» .

(٢) الآية ١٣٧ من الأعراف . وانظر : الدر المصون ٤٣٩/٥ .

(٣) الآية ٨ من هود . وانظر : الدر ٢٩٢/٦ .

(٤) «وقيل لهم دُوقُوا عذابَ النارِ الذي كُتِّمَ به تكذيبون» . الآية ٢٠ .

(٥) البحر ٢٨٩/٧ ، والمحتسب ٢٩٥/٢ .

(٦) «يَذَرُسُونَهَا» .

إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ»^(١) إِذَا الْمَرَادُ هُنَاكَ آثَارُ النَّذِيرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا كَانَ مُوجُودًا، يَذْهَبُ النَّبِيُّ، وَتَبَقَّى شَرِيعَتُهُ.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَمَا بَلَّغُوا﴾ الظاهر أن الضمير في «بَلَّغُوا» وفي «آتَيْنَاهُمْ» للذين مِنْ قَبْلِهِمْ لِيُنَاسِقَ قوله: «فَكَذَّبُوا رُسُلِي» بمعنى: أنهم لم يَبْلُغُوا في شُكْرِ النِّعْمَةِ وَجَزَاءِ الْمِنَّةِ مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ مِنَ النِّعَمِ وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ. وقيل^(٢): بل ضمير الرفع لقريش والنصب للذين مِنْ قَبْلِهِمْ، وهو قول ابن عباس على معنى أنهم كانوا أكثر أموالاً. وقيل: بالعكس على معنى: إِنَّا أَعْطَيْنَا قَرِيشًا مِنَ الْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ مَا لَمْ نُعْطِ مَنْ قَبْلَهُمْ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْمِعْشَارِ فَقِيلَ: هُوَ بِمَعْنَى الْعُشْرِ، بَنَى مِفْعَالٍ مِنْ لَفْظِ الْعُشْرِ كَالْمَرْبَاعِ، وَلَا ثَالِثَ لِهَمَا مِنَ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ لَا يُقَالُ: مِسْدَاسٌ وَلَا مِخْمَاسٌ. وقيل: هُوَ عُشْرُ الْعُشْرِ: إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَطِيَّةٍ^(٣) أَنْكَرَهُ وَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ». وقال الماوردي^(٤): «الْمِعْشَارُ هُنَا: هُوَ عُشْرُ الْعُشِيرِ، وَالْعُشِيرُ هُوَ عُشْرُ الْعُشْرِ، فَيَكُونُ جُزْءًا مِنَ أَلْفٍ»^(٥). قال: «وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْمَبَالَعَةُ فِي التَّقْلِيلِ».

قوله: «فَكَذَّبُوا» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ». وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «وَمَا بَلَّغُوا» وَأَوْضَحَهُمَا الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) فَقَالَ:

(١) الآية ٢٤ من فاطر.

(٢) انظر في هذه الأقوال: المحرر ١٣/١٤٧.

(٣) المحرر ١٣/١٤٨.

(٤) تفسير الماوردي ٣/٣٦٤.

(٥) عبارته: «في المعشار ثلاثة أوجه أحدها: أنه العشر. والثاني: أنه عشر العشر، وهو العشير. والثالث: هو عشير العشير، والعشير عشر العشر، فيكون جزءاً من ألف جزء».

(٦) الكشف ٣/٢٩٤.

- سبأ -

«فَإِنْ قُلْتَ: ما معنى «فَكْذِبُوا رُسُلِي» وهو مستغنى عنه بقوله: «وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»؟ قلت: لما كان معنى قوله: «وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»: وَقَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمُ التَّكْذِيبَ، وَأَقْدَمُوا عَلَيْهِ جُعِلَ تَكْذِيبُ الرُّسُلِ مُسَبِّباً عَنْهُ. ونظيره أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: أَقْدَمَ فَلَانٌ عَلَى الْكُفْرِ فَكَفَرَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ويجوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «وَمَا بَلَّغُوا» كقولك: ما بلغ زيدٌ معشَرَ فضل عمرو فتَفَضَّلَ عليه».

و«نكير» مصدر مضاف لفاعله أي: إنكارى. وتقدَّم حَذَفُ يائه وإثباتها^(١).

آ. (٤٦) قوله: ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾: فيه أوجه، أحدها: أنها مجرورة المحلّ بدلاً مِنْ «واحدة» على سبيلِ البيان. قاله الفارسي. الثاني: أنها عطفت بيان لـ «واحدة»/ قاله الزمخشري^(٢). وهو مردودٌ لتخالفِهما تعريفاً وتنكيراً. وقد [٧٣٣/ب] تقدَّم هذا عند قوله: «فيه آياتٌ بَيِّنَاتٌ مقامُ إبراهيم»^(٣). الثالث: أنها منصوبة بإضمارٍ أعني. الرابع: أنها مرفوعةٌ على خبر ابتداءٍ مضمرةٍ أي: هي أَنْ تَقُومُوا. ومثْنى وفُرَادى: حال. ومضى تحقيقُ القولِ في «مثنى» وبإيه في سورة النساء^(٤)، وتقدَّم القولُ في «فُرَادى» في سورة الأنعام^(٥).

قوله: «ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا» عَطَفَ عَلَى «أَنْ تَقُومُوا» أي: قيامكم ثم تَفَكَّرْكم.

(١) قرأ «نكيري» وصلّاً ورش، و«نكيري» وصلّاً ووقفاً يعقوب. انظر: الإنحاف ٣٨٨/٢، والتيسير ١٨٢، والنشر ٣٥١/٢.

(٢) الكشف ٢٩٤/٣.

(٣) الآية ٩٧ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣١٧/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٦٢/٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٤/٥.

والوقوف عند أبي حاتم^(١) على هذه الآية، ثم يَتَدَيءُ «ما بصاحبكم». وفي «ما» هذه قولان، أحدهما: أنها نافية. والثاني: أنها استفهامية، لكن لا يُراد به حقيقة الاستفهام، فيعود إلى النفي. وإذا كانت نافية فهل هي مُعَلَّقة، أو مستأنفة، أو جوابُ القسم الذي تَضُمُّنه معنى «تَتَفَكَّرُوا» لأنه فعلٌ تحقيقٌ كَتَبْنِ وبابه؟ ثلاثة أوجه. نقل الثالث ابنُ عطية^(٢)، وربما نَسَبَه لسيبويه^(٣). وإذا كانت استفهامية جاز فيها الوجهان الأولان، دون الثالث. و«مِنْ جَنَّةٍ» يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً بالجارِّ لاعتمادِهِ، وأنَّ يكونَ مبتدأً. ويجوزُ في «ما» إذا كانت نافية أَنْ تكونَ الحجازية، أو التميمية.

آ. (٤٧) قوله: «**مَا سَأَلْتُكُمْ**»: في «ما» وجهان، أحدهما: أنها شرطية فتكونُ مفعولاً مقديماً، و«فهو لكم» جوابها. الثاني: أنها موصولةٌ في محلِّ رفع بالابتداء، والعائدُ محذوفٌ أي: سَأَلْتُكُمْوه. والخبر «فهو لكم». ودخلتِ [الفاء]^(٤) لِسَبِّهِ الموصولِ بالشرط. والمعنى يحتمل أنه لم يَسْأَلْهُمْ أجراً البتة، كقولك: «إِنْ أَعْطَيْتَنِي شَيْئاً فَخُذْهُ» مع عِلْمِكَ أنه لم يُعْطِكَ شَيْئاً. وَيُؤَيِّدُهُ «إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ» ويَحْتَمِلُ أنه سَأَلَهُمْ شَيْئاً نَفَعَهُ عائدٌ عليهم، وهو المراد بقوله: «إِلَّا الْمُوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى»^(٥).

آ. (٤٨) قوله: «**يَقْذِفُ بِالْحَقِّ**»: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولُهُ محذوفاً؛ لِأَنَّ الْقَذْفَ فِي الْأَصْلِ الرَّمْيُ. وَعَبَّرَ بِهِ هُنَا عَنِ الْإِلْقَاءِ أَي: يُلْقِي

(١) انظر: القطع والائتناف للنحاس ٥٨٥.

(٢) المحرر ١٤٨/١٣.

(٣) الكتاب ٤١٩/١، ١٤٧/٢، حيث إن أفعال التحقيق عند سيبويه تُنَزَّلُ منزلة القسم. قال: «يَعْلَمُ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّهُ هُوَ بِمَعْنَى وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ».

(٤) زيادة من (ش).

(٥) «قل لا أسألكم عليه أجراً إِلَّا الْمُوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى» الآية ٢٣ من الشورى.

الوحي إلى أنبيائه بالحق. أي: بسبب الحق، أو مُلْتَبِساً بالحق. ويجوز أن يكون التقدير: يَقْذِفُ الباطلَ بالحق أي: يَذْفَعُهُ وَيَطْرَحُهُ به، كقوله: «بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ»^(١). ويجوز أن تكون الباء زائدة، أي: يُلْقِي الحق كقوله: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ»^(٢)، أو يُضْمَنُ «يَقْذِفُ» معنى يَقْضِي وَيَحْكُمُ.

قوله: «عَلَامُ الْغُيُوبِ» العامة على رفعه. وفيه أوجه، أظهرها: أنه خبر ثانٍ لـ «إِنَّ»، أو خبر مبتدأ مضمّر، أو بدل من الضمير في «يَقْذِفُ»، أو نعت له على رأي الكسائي^(٣)؛ لأنه يُجِيزُ نعت الضمير الغائب، وقد صرح به هنا. وقال الزمخشري^(٤): «رَفَعَ»^(٥) على محلّ «إِنَّ» واسمها، أو على المستكن في «يَقْذِفُ». قلت: يعني بقوله: «محمول على محلّ إِنَّ واسمها» يعني به النعت، إلا أن ذلك ليس مذهب البصريين، لم يعتبروا المحلّ إلا في العطف بالحرف^(٦) بشروط عند بعضهم. ويريد بالحمل على الضمير في «يَقْذِفُ» أنه بدل منه، لا أنه نعت له؛ لأن ذلك انفرد به الكسائي^(٧). وزيد بن علي وعيسى بن عمرو وابن أبي إسحاق بالنصب نعتاً لاسم «إِنَّ» أو بدلاً منه على قلة الإبدال بالمشتق أو منصوب على المدح.

(١) الآية ١٨ من الأنبياء.

(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٣) انظر: الارتشاف ٥٩٥/٢.

(٤) الكشف: ٢٩٥/٣.

(٥) الكشف: رفع محمول على.

(٦) انظر: المساعد لابن عقيل ٣٣٥/١.

(٧) انظر: القرطبي ٣١٣/١٤، والبحر ٢٩٢/٧، والشواذ ١٢٢، والمحرر ١٤٩/١٣.

وقرىء^(١) «الغيب» بالحركات الثلاث في الغين. فالكسر والضم تقدمتا في «بيوت»^(٢) وبابه، وأما الفتح فصيغة مبالغة كالشكور والصبور، وهو الشيء الغائب الخفي جداً.

آ. (٤٩) قوله: ﴿وَمَا يُبْدِيءُ﴾: يجوز في «ما» أن يكون نفيًا، وأن يكون استفهامًا، ولكن يؤول معناه إلى النفي، ولا مفعول لـ «يُبْدِيءُ» ولا لـ «يُعِيدُ»؛ إذ المراد: لا يُوقِع هذين الفعلين، كقوله^(٣):

٣٧٤٩- أَقْفَرُ مِنْ أَهْلِهِ عَبِيدُ
أَصْبَحَ لَا يُبْدِي وَلَا يُعِيدُ
وقيل: مفعوله محذوف أي: ما يُبْدِيءُ لأهله خيراً ولا يُعِيدُهُ، وهو تقديرُ الحسن.

آ. (٥٠) قوله: ﴿إِنْ ضَلَلْتُ﴾: العائمة على فتح لامه في الماضي وكسرها في المضارع، ولكن يُنْقَلُ إلى الساكن قبلها^(٤)، والحسن^(٥) وابن وثاب بالعكس، وهي لغة تميم، وتقدم ذلك^(٦).

(١) الضم هو قراءة العامة، والكسر قراءة حمزة وأبي بكر، ولم أقف على نسبة الفتح. انظر: البحر ٢٩٢/٧، والقرطبي ٣١٣/١٤، والإتحاف ٣٨٨/٢، والنشر ٢٢٧/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٠٥/٢.

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ٤٥، والبحر ٢٩٢/٧، واللسان (قصر). قال في اللسان (قصر). وأقفر فلان من أهله: إذا انفرد عنهم وبقي وحده.

(٤) انظر: البحر ٢٩٢/٧.

(٥) لأن أصل يَضِلُّ: يَضِلُّ حيث أريد إدغام المثلين، فنقلت كسرة اللام إلى الضاد فسكنت ثم أدغمت اللام في اللام.

(٦) الشواذ ١٢٢، والبحر ٢٩٢/٧، والقرطبي ٣١٣/١٤.

قوله: «فَمَا يُوجِي» يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أي: بسببِ إحياءِ ربي إليّ، وَأَنْ تكونَ موصولةً أي: بسببِ الذي يُوجِيه، فعائذهُ محذوفٌ.

آ. (٥١) قوله: ﴿فَلَا قُوَّةَ﴾: العائمةُ على بنائه/ على الفتح، [٧٣٤/أ] و«أَخَذُوا» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول معطوفاً على «فَزِعُوا». وقيل: على معنى فلا قُوَّةَ أي: فلم يُفُوتُوا وأَخَذُوا.

وقرأ^(١) عبد الرحمن مولى بني هاشم وطلحة^(٢) «فَلَا قُوَّةَ» و«أَخَذَ» مرفوعين منونين، وأبى بفتح «قُوَّة» وَرَفَعَ «أَخَذَ». فَرَفَعَ «قُوَّةَ» على الابتداء أو على اسمٍ «لا» اللِّيْسِيَّة. وَمَنْ رَفَعَ «وَأَخَذَ» رَفَعَهُ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ أي: وَأَخَذَ هناك، أو على خبر ابتداءٍ مضميرٍ أي: وحالهم أَخَذَ، ويكونُ مِنْ عَطْفِ الجملِ، عَطَفَ مثبتةً على منفيةٍ.

آ. (٥٢) والضميرُ في «أَمْنَا بِهِ» لله تعالى، أو للرسول، أو للقرآن، أو للعذاب، أو للبعث.

قوله: «التَّنَاوُشُ» مبتدأ، و«أُنِّي» خبره أي: كيف لهم التناوشُ. و«لهم» حالٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «لهم» رافعاً للتناوش لا عتماده على الاستفهام، تقديره: كيف استقرَّ لهم التناوش؟ وفيه بُعدٌ. والتناوُشُ مهموزٌ في قراءة^(٣) الأخوين وأبي عمرو وأبي بكر، وبالواو في قراءةٍ غيرهم، فيُحتملُ أَنْ تكونا مادتين مستقلّتين مع اتّحاد معناهما. وقيل: الهمزةُ عن الواو لانضمامها كُوجوه وأجوه،

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٩٦/٢، والبحر ٢٩٣/٧، والشواذ ١٢٢.

(٢) ابن مصرف.

(٣) السبعة ٥٣٠، والنشر ٣٥١/٢، والبحر ٢٩٣/٧، والتيسير ١٨١، والقرطبي ٣١٦/١٤، والحجة ٥٩١.

وَوُقَّتْ وَأُقَّتْ. وإليه ذهب جماعة كثيرة كالزجاج^(١) والزمخشري^(٢) وابن عطية^(٣) والحوافي وأبي البقاء^(٤). قال الزجاج: «كُلُّ واوٍ مضمومة ضمة لازمة فانت فيها بالخيار» وتابعه الباقون^(٥) قريبا من عبارته. وردَّ الشيخ^(٦) هذا الإطلاق وقَّده: بأنه لا بُدَّ^(٧) أَنْ تكون الواو غير مُدْغَمٍ فيها تحرُّراً من التعوُّذ، وأن تكون غير مُصَحَّحَةٍ في الفعل، فإنها متى صَحَّت في الفعل لم تُبَدَلْ همزة نحو: تَرَهُّوكَ^(٨) تَرَهُّوكَا، وتعاونَ تعاونًا. وبهذا القيد الأخير يَطْلُ قولهم؛ لأنها صَحَّتْ في تَنَافُسٍ يتناوَسُ، ومتى سَلَّمَ له هذان القيدان أو الأخيرُ منهما ثَبَّتَ رَدُّهُ^(٩).

والتناوُسُ: الرجوع. وأنشِدَ^(١٠):

٣٧٥٠- تَمَنَّى أَنْ تَوُوبَ إِلَيَّ مَيِّ

وليس إلى تناوُسِها سبيلٌ

(١) معاني القرآن له ٢٥٩/٤. وعبارة ابن عصفور في الممتع ٣٣٢: «فإن كانت الواو مكسورة أو مضمومة، أولاً، جاز أن تبدل منها همزة».

(٢) الكشف ٢٩٦/٣.

(٣) المحرر ١٥١/١٣.

(٤) الإملاء ١٩٩/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للقراء ٣٦٥/٢ وعبارته: «وهي مِنْ نشت» لانضمام الواو يعني التناوُس مثل قوله: «وإذا الرسلُ أُقَّتْ».

(٦) البحر ٢٩٤/٧.

(٧) قال: «لا يجوز ذلك في المتوسطة إذا كانت غير مدغمة فيها».

(٨) ترهوك: الرجل يموج في مشيته.

(٩) فعلى مذهب المذكورين يكون أصل الهمزة الواو وهم لا يقرون هذا القيد، وعلى مذهب أبي حيان هما مادتان: ن وش، ن أش.

(١٠) لم أحتد إلى قائله وهو في الزاهر ٣٤٦/١، والقرطبي ٣١٦/١٤، والبحر ٢٩٣/٧، والماوردي ٣٦٦/٣. وصاحب هذا المعنى ابن الأنباري في زاهره.

- سبأ -

أي : إلى رجوعها . وقيل : هو التناول يقال : ناشَ كذا أي : تناوله . ومنه :
تناوَشَ القومُ بالسَّلاحِ كقوله^(١) :

٣٧٥١ - ظَلْتُ سَيْوْفَ بَنِي أَبِيهِ تَنْوُشُهُ
لِلهِ أَرْحَامُ هُنَاكَ تُشَقِّقُ

وقال آخر^(٢) :

٣٧٥٢ - فَهِيَ تَنْوُشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا
نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَاذَ الْفَلَا

وفَرَّقَ بعضهم بين المهموز وغيره ، فجعله بالهمز بمعنى التأخر . قال
الفراء^(٣) : « مِنْ نَأَشْتُ أَي : تَأَخَّرْتُ »^(٤) . وأنشد^(٥) :

٣٧٥٣ - تَمَنَّى نَيْشاً أَنْ يَكُونَ مُطَاعِناً
وَقَدْ حَدَّثْتُ بَعْدَ الْأُمُورِ أُمُورُ

(١) البيت لَقَتَيْلَةَ أخت النضر بن الحارث ، وهو في اللسان نوش .

(٢) البيت لأبي النجم أو لقيلان بن حُرَيْث ، وهو في المنصف ١/١٢٤ ، واللسان
نوش ، وابن عيش ٤/٨٩ ، والمزهر ١/٣٤٥ . والضمير في «فهي» للإبل . قال في
اللسان : «يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق . وذلك النوش الذي تناله هو الذي
يُعينها على قطع الفلوات . والأجواز : ج جَوَز وهو الوسط ، فهي تتناول ماء الحوض
من فوق» .

(٣) معاني القرآن ٢/٣٦٥ .

(٤) لم يرد هذا التفسير في معانيه وعبارته : «يجعلونه من الشيء البطيء مِنْ نَأَشْتُ من
النَّيش» .

(٥) البيت لنهشل بن حري ، وهو في الفراء ٢/٣٦٥ ، والزاهر ١/٣٤٥ ، واللسان
(ناش) . والرواية المشهورة : أن يكون أطاعني . وقبل البيت :

فَلَمَّا رَأَى مَا غَبَّ أَمْرِي وَأَمْرَهُ وَنَاءَتْ بِأَعْجَازِ الْأُمُورِ صَدُورُ

وقال آخر^(١):

٣٧٥٤- قَعَدْتُ زَمَاناً عَنْ طِلَابِكَ لِلْعَلَا
وَجِئْتُ نَتِيشاً بَعْدَ مَا فَاتَكَ الْخَيْرُ

وقال الفراء^(٢): «أَيْضاً هُمَا مُتَقَارِبَانِ. يَعْنِي الْهَمْزُ وَتَرَكَّهُ مِثْلُ: ذِمْتُ الرَّجُلَ، وَذَامُتُهُ أَيْ: عَيْتُهُ» وانتاش انتياشاً كَتَنَاوَشَ تَنَاوَشاً. قال^(٣):

٣٧٥٥- بَاتَتْ تَنُوشُ الْعَنْقُ أَنْتِيَاشاً

وهذا مصدرٌ على غير الصدرِ. و«مِنْ مَكَانٍ» متعلقٌ بالتناوشِ.

آ. (٥٣) قوله: ﴿وَقَدْ كَفَرُوا﴾: جملةٌ حالية، و«مِنْ قَبْلُ» أي من قبل زوال العذاب: ويجوز أَنْ تكونَ الجملةُ مستأنفةً. والأولُ أظهرُ.

قوله: «وَيُقَذَّفُونَ» يجوز فيها الاستئناف، والحال. وفيه بُعدٌ عكس الأولِ لدخول الواو على مضارعٍ مثبتٍ^(٤). والضمير في «به» كما تقدّم فيه بعد «آمنّا»^(٥). وقرأ^(٦) أبو حيوة ومجاهد ومحبوب عن أبي عمرو و«يُقَذَّفُونَ» مبنياً للمفعول أي: يُرْجَمُونَ بما يَسُوءُهُمْ مِنْ جَرَاءِ أَعْمَالِهِمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ.

(١) لم أهتمد إلى قائله، وهو في الفراء ٣٦٥/٢، واللسان (نوش)، والقرطبي ٣١٧/١٤.

(٢) معاني القرآن ٣٦٥/٢.

(٣) لم أهتمد إلى قائله، وهو في اللسان (نوش)، والقرطبي ٣١٦/١٤، والعنق: ضرب من السير.

(٤) من باب قولهِ:

نَجَوْتُ وَأَزْهَنَهُم مَالِكَا

(٥) انظر الأوجه في صدر إعرابه لقوله: «وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ» في الآية قبلها.

(٦) المحتسب ١٩٧/٢، والقرطبي ٣١٧/١٤، والبحر ٢٩٤/٧.

آ. (٥٤) قوله: ﴿وَحِيلَ﴾: قد تقدّم فيه الإشمام والكسر أول البقرة^(١) والقائم مقام الفاعل ضمير المصدر أي: وحِيلَ هو أي الحَوْلُ. ولا تُقدّره مصدراً مؤكداً بل مختصاً^(٢) حتى يصحّ قيامه. وجعل الحوفي القائم مقام الفاعل «بينهم» واعترض عليه: بأنه كان ينبغي أن يُرفع. وأجيب عنه بأنه إنما بُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن. وردّه الشيخ^(٣): بأنه لا يبنى المضاف إلى غير متمكن مطلقاً، فلا يجوز: «قام غلامك» ولا «مررت بغلامك» بالفتح. قلت وقد تقدّم في قوله: «لقد تقطع بينكم»^(٤) ما يُغني عن إعادته هنا/. ثم قال الشيخ^(٥): «وما يقول قائل ذلك في قول الشاعر^(٦)»:

[٧٣٤/ب]

..... ٣٧٥٦

وقد حِيلَ بين العَيْرِ والنُزَوَانِ

فإنه نصب «بين» مضافةً إلى مُعَرَّبٍ^(٧). وخُرجَ أيضاً على ذلك قول الآخر^(٨):

(١) انظر: الدر المصون ١/١٣٤.

(٢) لأن المصدر الذي يجوز قيامه مقام الفاعل يكون مختصاً أي مفيداً بالوصف.

(٣) البحر ٧/٢٩٤ - ٢٩٥.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٥/٤٨.

(٥) البحر ٧/٢٩٥.

(٦) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد. وصدره:

أُهمُّ بأمر الحزم لو أستطيعه

وهو في المنصف ٣/٦٠، واللسان نزا، والأصمعيات ١٤٦. والعير: حمار الوحش.

والنزوان: وثوبه على أنثاه.

(٧) قال: وإنما يخرج ما ورد من نحو هذا على أن القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدر

الدال عليه «وحيل» هو أي: الحول.

(٨) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٤٢، والعيني ٤/٥٠٦، وشرح التصريح

٢٨٩/١.

٣٧٥٧- وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَّلَ
يَسُوءُكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَذَرِبُ

أي : يُعْتَلَّلُ هو أي الاعتلال.

قوله : « مِنْ قَبْلُ » متعلِّق بـ « فُعِلَ » أو « بِأَشْيَاعِهِمْ » أي : الذين شايَعوهم قَبْلَ ذلك الحين .

قوله : « مُرِيبٌ » قد تقدَّم أنه اسمُ فاعِلٍ مِنْ أَرَابَ أي : أتى بالمرِّيب ، أو دخل فيه ، وَأَرَبْتُهُ أي : أوقعته في الرُّبِّيَّة . ونسبةُ الإِرابَةِ إلى الشُّكِّ مجازٌ . وقال الزمخشري^(١) هنا : « إِلَّا أَنَّ ههنا فَرِيقاً : وهو أَنَّ المُرِيبَ من المتعدي منقولٌ مِمَّنْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُرِيباً ، من الأعيان ، إلى المعنى ، ومن اللازم منقولٌ من صاحبِ الشُّكِّ إلى الشُّكِّ ، كما تقول : شعرُ شاعرٍ » وهي عبارةٌ حسنةٌ مفيدةٌ . وأين هذا مِنْ قولِ بعضهم^(٢) : « وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَدَفَهُ عَلَى الشُّكِّ ، لِيَتَنَاسَقَ آخرُ الآيةِ بالتي قبلَها مِنْ مكانٍ قريبٍ » . وقولُ ابنِ عطية^(٣) : « المُرِيبُ أَقْوَى ما يكون من الشُّكِّ وأشدُّه » . وقد تقدَّم تحقيقُ الرُّيبِ أولَ البقرة^(٤) وتشنيعُ الراغب^(٥) على مَنْ يُقَسِّرُهُ بالشُّكِّ .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ سَبَأٍ]

(١) الكشاف ٢٩٧/٣ .

(٢) وهو أبو حيان في البحر ٢٩٥/٧ .

(٣) المحرر ١٥٢/١٣ .

(٤) انظر : الدر المصون ٨٥/١ .

(٥) المفردات ٢٠٥ ، ٢٦٥ .

سورة فاطر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ﴾: إِنَّ جَعَلْتَ إِضَافَتَهُ مَحْضَةً
كَانَ نَعْتاً لَّهِ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا غَيْرَ مَحْضَةٍ كَانَ بَدَلاً. وَهُوَ قَلِيلٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُشْتَقٌّ.
وَهَذِهِ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ: «فَاطِر» اسْمٌ فَاعِلٌ. وَالزَّهْرِيُّ^(١) وَالضَّحَّاكُ «فَطَرَ» فَعَلًا
مَاضِيًا. وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ صِلَةٌ لِمَوْصُولٍ مَحْذُوفٍ أَيُّ: الَّذِي فَطَرَ،
كَذَا قَدَّرَهُ أَبُو الْفَضْلِ^(٢). وَلَا يَلِيْقُ بِمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْمَوْصُولِ
الْأَسْمَى لَا يَجُوزُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْخِلَافُ مُسْتَوْفَى فِي الْبَقَرَةِ. الثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ
عَلَى إِضْمَارٍ «قَدْ» قَالَهُ أَبُو الْفَضْلِ أَيْضًا. الثَّالِثُ: أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ أَيُّ: هُوَ
فَطَرَ. وَقَدْ حَكَى الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) قِرَاءَةً تُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرَّازِيُّ فَقَالَ: «وَقُرِئَ
الَّذِي فَطَرَ وَجَعَلَ» فَصُرِّحَ بِالْمَوْصُولِ.

قوله: «جَاعِلٌ» الْعَامَّةُ أَيْضًا عَلَى جَرِّهِ نَعْتًا أَوْ بَدَلاً. وَالْحَسَنُ^(٤) بِالرَّفْعِ

(١) الْمُحْتَسَبُ ١٩٨/٢، وَالْبَحْرُ ٢٩٧/٧، وَالْقُرْطُبِيُّ ٣١٩/١٤.

(٢) وَهُوَ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ. انْظُرْ: الْبَحْرُ ٢٩٧/٧.

(٣) الْكَشَافُ ٢٩٧/٣.

(٤) انْظُرْ فِي قِرَاءَاتِهَا: الْمُحْتَسَبُ ١٩٨/٢، وَالْبَحْرُ ٢٩٧/٧، وَالْقُرْطُبِيُّ ٣١٩/١٤.

وَالشُّوَاذُ ١٢٣.

والإضافة، وروي عن أبي عمرو^(١) كذلك، إلا أنه لم يُنَوَّنْ، ونَصَبَ
«الملائكة»، وذلك على حَذْفِ التنوين لالتقاء الساكنين، كقوله^(٢):

— ٣٧٥٨ —

ولا ذَاكَرَ اللّٰهُ إِلَّا قَلِيْلًا

وابن يعمر وخليد بن مشيط «جَعَلَ» فعلاً ماضياً بعد قراءة «فاطر» بالجذر،
وهذه كقراءة «فَالِقُ الْإِصْبَاحِ، وَجَعَلَ اللَّيْلُ»^(٣). والحسن^(٤) وحميد «رُسُلًا»
بسكون السين، وهي لغة تميم. وجاعل يجوز أن يكون بمعنى مُصَيِّرٍ أو بمعنى
خالق. فعلى الأول يجري الخلاف: هل نَصَبُ الثاني باسم الفاعل، أو بإضمار
فعل، هذا إن اعتُقد أن جاعلاً غير ماضٍ، أما إذا كان ماضياً تَعَيَّنَ أن يَنْتَصِبَ
بإضمار فعل. وقد حُقِّق ذلك في الأنعام. وعلى الثاني يَنْتَصِبُ على الحال.
و«مَثْنَى وَثِلَتَ وَرُبَاعَ» صفة لـ «أجنحة». و«أُولَى» صفة لـ «رُسُلًا». وقد تقدّم
تحقيق الكلام في «مَثْنَى» وأختيها في سورة النساء^(٥) مستوفى. قال الشيخ^(٦):
«وقيل: «أُولَى أجنحة» معترضٌ و«مَثْنَى» حالٌ، والعاملُ فعلٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه
«رُسُلًا» أي: يُرْسَلُونَ مَثْنَى وَثِلَتَ وَرُبَاعَ» وهذا لا يُسَمَّى اعتراضاً لوجهين،
أحدهما: أن «أُولَى» صفة لـ «رُسُلًا»، والصفة لا يُقال فيها معترضةً. والثاني:
أنها ليستَ حالاً من «رُسُلًا» بل من محذوفٍ فكيف يكون ما قبله معترضاً؟ ولو

(١) من رواية عبد الوارث.

(٢) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٣) الآية ٩٦ من الأنعام. وانظر: الدر ٥٨/٥.

(٤) البحر ٢٩٧/٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٦٢/٣.

(٦) البحر ٢٩٨/٧.

- فاطر -

جعله حالاً من الضمير في «رسلاً» لأنه مشتقٌ لَسَهْلَ ذلك بعضُ شيءٍ، ويكون الاعتراضُ بالصفةِ مجازاً، مِنْ حيث إنه فاضلٌ في السورة.

قوله: «يزيدُ» مستأنفٌ. وما «يشاء» هو المفعولُ الثاني للزيادة، والأولُ لم يُقَصِّدْ، فهو محذوفٌ اقتصاراً، لأنَّ ذَكَرَ قوله: «في الخلق» يُغني عنه.

آ. (٢) قوله: «مِنْ رَحْمَةٍ»: تبيينٌ أو حالٌ مِنْ اسمِ الشرطِ، ولا يكون صفةً لـ «ما»؛ لأنَّ اسمَ الشرطِ لا يُوصَفُ. قال الزمخشري^(١): «وتنكيرُ الرحمة للإشاعة والإبهام، كأنه قيل: أي^(٢) رحمةٌ كانت سماويةً أو أرضيةً». قال الشيخ^(٣): «والعمومُ مفهومٌ من اسمِ الشرطِ و«مِنْ رَحْمَةٍ» بيانٌ لذلك العامِّ من أي صنف هو، وهو مِمَّا اجْتَرَى فيه بالنكرة المفردة عن الجمعِ المعرَّفِ المطابقِ في العمومِ لاسمِ الشرطِ، وتقديره: مِنْ الرَّحْمَاتِ. و«مِنْ» في موضع الحال». انتهى.

قوله: «وما يُمَسِّكُ» يجوز أن يكونَ على عمومهِ، أي: أي شيءٍ أَمْسَكَه، مِنْ رَحْمَةٍ أو غيرِها. فعلى هذا التذكيرُ في قوله: / «له» ظاهرٌ؛ لأنه عائدٌ على [٧٣٥/أ] ما يُمَسِّكُ. ويجوزُ أن يكونَ قد حُذِفَ المبيِّن من الثاني لدلالةِ الأولِ عليه تقديره: وما يُمَسِّكُ مِنْ رَحْمَةٍ. فعلى هذا التذكيرُ في قوله: «له» على لفظِ «ما» وفي قوله أولاً «فلا تُمَسِّكُ لها» التانيثُ فيه حُمِلَ على معنى «ما»، لأنَّ المرادَ به الرحمةُ فحُمِلَ أولاً على المعنى، وفي الثاني على اللفظِ. والفتحُ والإمساكُ استعارةٌ حسنةٌ.

(١) الكشاف ٢٩٨/٣.

(٢) الكشاف: من آية.

(٣) البحر ٢٩٩/٧.

أ. (٣) قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾: قرأ^(١) الأخوان «غير» بالجر نعتاً لـ «خالق» على اللفظ. و«مِنْ خَالِقٍ» مبتدأ مُزَادٌ فِيهِ «مِنْ». وفي خبره قولان، أحدهما: هو الجملة مِنْ قوله: «يَرْزُقُكُمْ». والثاني: أنه محذوفٌ تقديره: لكم ونحوه، وفي «يَرْزُقُكُمْ» على هذا وجهان، أحدهما: أنه صفةٌ أيضاً لـ «خالق» فيجوزُ أن يُحْكَمَ على موضوعه بالجر اعتباراً باللفظ، وبالرفع اعتباراً بالموضع. والثاني: أنه مستأنف.

وقرأ الباقر بالرفع. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبرُ المبتدأ. والثاني: أنه صفةٌ لـ «خالق» على الموضع. والخبر: إمّا محذوفٌ، وإمّا «يَرْزُقُكُمْ». والثالث: أنه مرفوعٌ باسم الفاعل على جهةِ الفاعلية؛ لأنَّ اسمَ الفاعل قد اعتمدَ على أداة الاستفهام. إلا أن الشيخ^(٢) تَوَقَّفَ في مثل هذا؛ من حيث إنَّ اسمَ الفاعل وإن اعتمد، إلا أنه لم تُحْفَظْ فيه زيادةٌ «مِنْ»^(٣) قال: «فيحتاج مثله إلى سماع» ولا يظهرُ التوقف؛ فإنَّ شروطَ الزيادة والعمل موجودة. وعلى هذا الوجه فـ «يَرْزُقُكُمْ»: إمّا صفةٌ أو مستأنف. وجعل الشيخ^(٤) استثناءً أولى قال: «لانتفاءِ صِدْقِ «خالق» على «غير الله» بخلاف كونه صفةً فإنَّ الصفة تُقَيَّدُ، فيكون ثَمَّ خالقٌ غيرُ الله لكنه ليس برازق».

وقرأ الفضل بن إبراهيم النحوي^(٥) «غير» بالنصب على الاستثناء. والخبر

(١) انظر في قراءات «غير»: السبعة ٥٣٤، والتيسير ١٨٢، والنشر ٣٥١/٢، والحجة

٥٩٢، والقرطبي ٣٢٢/١٤، والبحر ٣٠٠/٧، والشواذ ١٢٣.

(٢) البحر ٣٠٠/٧.

(٣) نحو: هل مِنْ قائم الزيدون. وقال: «والظاهر أنه لا يجوز. ألا ترى أنه إذا جرى مجرى الفعل لا يكون فيه عموم، خلافاً إذا أدخلت عليه مِنْ».

(٤) البحر ٣٠٠/٧، والقرطبي ٣٢٣/١٤.

(٥) الفضل بن إبراهيم النحوي الكوفي، روى القراءة عن الكسائي، وروى عنه عبيد الله بن محمد الأملي. انظر: طبقات القراء ٨/٢.

«يَرْزُقْكُمْ» أو محذوف و «يَرْزُقْكُمْ» مستأنف، أو صفة. وقوله: «لا إله إلا هو» مستأنف.

آ. (٥) قوله: ﴿الْغُرُورُ﴾: العائمة بالفتح، وهو صفة مبالغية كالضُّبُورِ والشُّكُورِ. وأبو السُّمَّال وأبو حيوة بضمُّها: إما جمع غارٍ كقاعِد وقُعود، وإما مصدرٌ كالجلوس.

آ. (٧) قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوزُ رَفْعُهُ ونصبُهُ وجَرُّهُ. فرفعه مِنْ وجهين، أقواهما: أَنْ يَكُونَ مبتدأ. والجملة بعده خبره. والأحسنُ أَنْ يَكُونَ «لهم» هو الخبر، و «عذاب» فاعله. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ واوِ «ليكونوا». ونصبُهُ مِنْ أوجه: البَدَلِ مِنْ «حزبه»، أو النعتِ له، وإِضْمَارِ فعلِ «أَذْمُ» ونحوه.

وجرُّهُ مِنْ وجهين: النعتِ أو البدلية مِنْ «أصحاب». وأحسنُ الوجوه: الأولُ لمطابقةِ التقسيم. واللامُ فِي «ليكونوا»: إما للعلّةِ على المجازِ، مِنْ إقامةِ المُسَبِّبِ مقامَ السببِ، وإما للصيرورة^(١).

آ. (٨) قوله: ﴿أَفَمَنْ﴾: موصولٌ مبتدأ. وما بعده صلته، والخبرُ محذوف. فَقَدَرَهُ الكسائيُّ «تَذَهَبَ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ» لدلالةِ «فلا تَذَهَبْ» عليه. وَقَدَرَهُ الزجاجُ^(٢) وأضلهُ اللَّهُ كَمَنْ هداة. وَقَدَرَهُ غيرُهُما^(٣): كمن لم يُزَيِّنْ

(١) قال ابن عطية في المحرر ١٣/١٥٧: «للصيرورة لانه لم يدعهم إلى السعير، إنما اتفق أن صار أمرهم عن دعائه إلى ذلك».

(٢) تقديره في «معاني القرآن» ٤/٢٦٤: «أفمن زُيِّنَ له سوءُ عمله فأضلهُ الله ذهبَ نفسُك عليه حسرة».

(٣) وهو تقدير أبي حيان ٧/٣٠٠.

له، وهو أحسن لموافقته لفظاً ومعنى. ونظيره: «أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَمِينِهِ مِنْ رَبِّهِ»^(١)، «أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى»^(٢).

والعامة على «رُئِنَ» مبنياً للمفعول «سوء» رُفِعَ به. وعبيد بن عمير^(٣) «رُئِنَ» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، «سوء» نُصِبَ به. وعنه^(٤) «أَسْوَأُ» بصيغة التفضيل منصوباً. وطلحة^(٥) «أَمَنْ» بغير فاء.

قال أبو الفضل^(٦): «الهمزة للاستخبار بمعنى العامة، للتقرير. ويجوز أن يكون بمعنى حرف النداء، فَحَذَفَ التمام كما حَذَفَ مِنَ المشهور الجواب. يعني أنه يجوز في هذه القراءة أن تكون الهمزة للنداء، وحُذِفَ التمام، أي: ما تُؤدِّي لأجله، كأنه قيل: يا مَنْ رُئِنَ له سوء عمله أَرْجِعْ إِلَى اللَّهِ وَتُبْ إِلَيْهِ. وقوله: «كما حُذِفَ الجواب» يعني به خبر المبتدأ الذي تقدّم تقريره.

قوله: «فَلَا تَذْهَبِ» العامة على فتح التاء والهاء مُسْنَدًا لـ «نَفْسُكَ» مِنْ بَابِ «لَا أَرَيْتَكَ ههنا» أي: لَا تَتَعَاظُ أسباب ذلك. وقرأ^(٧) أبو جعفر وقتادة والأشهب بضمّ التاء وكسرِ الهاء مُسْنَدًا لضمير المخاطب «نَفْسُكَ» مفعول به.

قوله: «حَسْرَاتٍ» / فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ أي: لأجلِ الحَسْرَاتِ. والثاني: أنه في موضع الحالِ على المبالغة، كَأَنَّ كُلَّهَا

(١) الآية ١٧ من هود. وأقحم بعدها في الأصل «كمن هو أعمى».

(٢) الآية ١٩ من الرعد.

(٣) البحر ٣٠١/٧.

(٤) البحر ٣٠١/٧.

(٥) البحر ٣٠١/٧.

(٦) انظر: البحر ٣٠١/٧.

(٧) الإتخاف ٣٩٢/٢، والبحر ٣٠١/٧، والنشر ٣٥١/٢، والقرطبي ٣٢٥/١٤.

- فاطر -

صَارَتْ حَسْرَاتٍ لَفَرَطِ التَّحْسُرِ، كما قال^(١):

٣٧٥٩- مَشَقَّ الْهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى
حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا

يريد: رَجَعْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا، أي: لَمْ تَبَقْ إِلَّا كَلَاكِلُهَا وَصُدُورُهَا
كقوله^(٢):

٣٧٦٠- فَعَلَى إِنْثَرِهِمْ تَسَاقُطُ نَفْسِي
حَسْرَاتٍ وَذِكْرُهُمْ لِي سَقَامٌ

وَكَوْنُ كَلَاكِلٍ وَصُدُورٍ حَالًا قَوْلُ سَيُوبِهِ^(٣)، وَجَعَلَهُمَا الْمَبْرَدُ^(٤) تَمِيزَيْنِ
مَنْقُولَيْنِ مِنَ الْفَاعِلِيَةِ.

أ. (٩) قوله: ﴿فَتُسِيرُ﴾: عَطَفَ عَلَى «أَرْسَلَ»؛ لِأَنَّ أَرْسَلَ بِمَعْنَى
الْمُسْتَقْبَلِ، فَلِذَلِكَ عَطَفَ عَلَيْهِ، وَأَتَى بِأَرْسَلَ لِتَحْقِيقِ وَقْعِهِ وَ«تُسِيرُ» لِتَصَوُّرِ
الْحَالِ وَاسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ كَقَوْلِهِ: «أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ
مُخْضَرَّةً»^(٥) كَقَوْلِ تَابُطٍ شَرًّا^(٦):

(١) البيت لجبرير وهو في ديوانه ٢٩٠، والكتاب ٨١/١، والعيني ١٤٤/٣. وَمَشَقَّ: أَذْهَبَ. وَالْكَلَاكِلُ: أَعْلَى الصَّدْرِ. يَصِفُ رَوَاحِلَ أَهْزَلَهَا طَوْلَ السَّيْرِ فِي الْهَوَاجِرِ مَعَ اللَّيْلِ.

(٢) لم أعتد إلى قائله، وهو في البحر ٣٠١/٧، والكشاف ٣٠١/٣.

(٣) الكتاب ٨١/١، قال الأستاذ هارون في الحاشية على الكتاب (١٦٢/١): «وشاهده نصب كلاكلاً وصدوراً على الحال في حَدِّ عبارة سيوبه وهو إنما يريد التمييز، وكثيراً ما يعبر سيوبه عن الحال بالتمييز لوقوعهما تكررتين بعد تمام الكلام».

(٤) لم يرد في المقتضب.

(٥) الآية ٦٣ من الحج.

(٦) الكشاف ٣٠١/٣، والبحر ٣٠٢/٧. والسهب: الفضاء، والصحيفة: الكتاب،

وصحصحان: مُسْتَوٍ. والجران: مقدّم العنق.

٣٧٦١- أَلَا مَنْ مُبْلَغُ فِتْيَانٍ فَهَمُ
بِمَا لَأَقْنَيْتُ عِنْدَ رَحَا بَطَانِ
بَأْنِي قَدْ لَقْنَيْتُ الْغُولَ تَهْوِي
بَسَهَبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ
فَقُلْتُ لَهَا: كِلَانَا نَضُو أَرْضَ
أَخُو سَفَرٍ فَخَلِّي لِي مَكَانِي
فَشَدْتُ شِدَّةً نَحْوِي فَأَهْوَتْ
لَهَا كَفِّي بِمَضْقُولِ يَمَانِ
فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ
صَرِيعاً لِيذَيْنِ وَلِلْجِرَانِ
حَيْثُ قَالَ: فَأَضْرِبُهَا لِيَصَوِّرَ لِقَوْمِهِ حَالَهُ وَشَجَاعَتَهُ وَجَرَائِهِ.

وقوله: «فَسُقْنَاهُ» و«أَخِينَا» مَعْدُولًا بهما عن لفظ الغيبة إلى ما هو أَدْخَلَ
في الاختصاصِ وَأَدْلُ عَلَيْهِ.

قوله: «كَذَلِكَ النَّشُورُ» مبتدأ، وخبره مَقْدَمٌ عليه، والإشارة إلى إحياء
الأرض بالمطر، والتشبيه واضحٌ بليغٌ.

آ. (١٠) قوله: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ»: شرطٌ جوابه مَقْدَرٌ، ويختلف
تقديره باختلاف التفسير^(١) في قوله: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ» فقال مجاهد: «معناه
مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ بِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، فيكونُ تقديره: فَلْيُطْلِبْهَا»^(٢). وقال قتادة:
«مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ وَطَرِيقَهُ»^(٣) القويم ويحب نيلها على وجهها، فيكون تقديره

(١) انظر: البحر ٣٠٣/٧.

(٢) في «البحر» عن مجاهد: فهو مغلوب.

(٣) في «البحر»: وطريقها.

على هذا: فليطلبها». وقال الفراء^(١): «من كان يريد عِلَمَ العزة، فيكون التقدير: فليَنَسُبْ ذلك إلى الله تعالى». وقيل: مَنْ كان يريد العزة التي لا تَعْقُبُها ذِلَّةٌ، فيكون التقدير: فهو لا يَنَالُها. ودَلَّ على هذه الأجوبة قوله: «فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ» وإنما قيل: إن الجواب محذوف، وليس هو هذه الجملة لوجهين، أحدهما: أن العِزَّةَ لله مطلقاً، مِنْ غير ترتبها على شرط إرادة أحد. الثاني: أنه لا بُدَّ في الجواب مِنْ ضمير يعودُ على اسم الشرط، إذا كان غير ظرف، ولم يُوَجَدْ هنا ضميرٌ. و«جميعاً» حالٌ، والعاملُ فيها الاستقرارُ.

قوله: «إِلَيْهِ يُصْعَدُ» العامةُ على بنائه للفاعل مِنْ «صَعِدَ» ثلاثياً، «الكَلِمُ الطَّيِّبُ» برفعهما فاعلاً ونعتاً. وعلي^(٢) وابن مسعود «يُصْعَدُ» مِنْ أَصْعَدَ، «الكَلِمُ الطَّيِّبُ» منصوبان على المفعول والنعت. وقُرِئ «يُصْعَدُ» مبنياً للمفعول. وقال ابن عطية^(٣): «قرأ الضحَّاكُ «يُصْعَدُ» بضم الياء» لكنه لم يُبَيِّنْ كونه مبنياً للفاعل أو للمفعول.

قوله: «والعملُ الصالحُ» العامةُ على الرفع. وفيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على «الكَلِمُ الطَّيِّبُ» فيكون صاعداً أيضاً. و«يَرْفَعُهُ» على هذا استئنافٌ إخبارٍ من الله تعالى بأنه يرفعهما، وإنَّما وُحِدَ الضميرُ، وإن كان المرادُ الكَلِمُ والعملُ ذهاباً بالضميرِ مَذْهَبِ اسمِ الإشارة، كقوله^(٤): «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ». وقيل: لا اشتراكهما في صفةٍ واحدةٍ، وهي الصعودُ. والثاني: أنه مبتدأ،

(١) معاني القرآن ٣٦٧/٢.

(٢) البحر ٣٠٣/٧، والقرطبي ٣٣٠/١٤، والشواذ ١٢٣. وقراءة علي وابن مسعود هذه ضبطها في البحر على البناء للمفعول، وضبطها ابن خالويه في الشواذ على البناء للفاعل.

(٣) المحرر ١٥٨/١٣.

(٤) الآية ٦٨ من البقرة.

و «يَرْفَعُهُ» الخبر، ولكن اختلفوا في فاعل «يَرْفَعُهُ» على ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ضميرُ الله تعالى أي: والعملُ الصالحُ يرفعه الله إليه. والثاني: أنه ضميرُ العملِ الصالح. وضميرُ النصبِ على هذا فيه وجهان، أحدهما: أنه يعودُ على صاحبِ العمل، أي: يَرْفَعُ صاحبه. والثاني: أنه ضميرُ الكلمِ الطيبِ أي: العملِ الصالح يرفع الكلمَ الطيبَ. وثقل عن ابن عباس. إلا أن ابنَ عطية^(١) منع هذا عن ابن عباس، وقال: «لا يصح؛ لأنَّ مذهبَ أهلِ السُّنة أنَّ الكلمَ الطيبَ مقبولٌ، وإنَّ كان صاحبه عاصياً». والثالث: أنَّ ضميرَ الرفعِ للكلمِ، والنصبِ للعملِ، أي: الكلمُ يَرْفَعُ العملَ.

وقرأ^(٢) ابن أبي عبيدة وعيسى بنصبِ «العملِ الصالح» على الاشتغال، والضميرُ المرفوعُ للكلمِ أو لله تعالى، والمنصوبُ للعملِ.

قوله: «يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ» يمكرون أصله قاصراً فعلى هذا ينتصبُ [أ/٧٣٦] «السَّيِّئَاتِ» على نعتِ مصدرٍ محذوفٍ أي: المَكْرَاتِ / السيئات، أو نعتٍ لمضافٍ إلى المصدرِ أي: أصنافِ المَكْرَاتِ السيئات. ويجوزُ أن يكونَ «يَمْكُرُونَ» مضمناً معنى يَكْسِبُونَ، فينتصبُ «السَّيِّئَاتِ» مفعولاً به.

قوله: «هُوَ يَبُورُ» «هو» مبتدأ و«يبور» خبره. والجملةُ خبرٌ لقوله: «وَمَكْرُ أُولَئِكَ». وجوزَ الحوفيُّ وأبو البقاء^(٣) أن يكونَ «هو» فضلاً بين المبتدأ وخبره. وهذا مردودٌ: بأنَّ الفصلَ لا يقعُ قبلَ الخبرِ إذا كان فعلاً، إلا أن الجرجاني

(١) المحرر ١٣/١٥٩.

(٢) القرطبي ٣٣١/١٤، والبحر ٧/٣٠٤.

(٣) الإملاء ٢/١٩٩.

- فاطر -

جَوَزَ ذَلِكَ . وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) أَيْضاً أَنَّ يَكُونُ «هُوَ» تَأْكِيداً . وَهَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْمَضْمَرَ لَا يُؤَكِّدُ الظَّاهِرَ .

آ . (١١) قَوْلُهُ : ﴿مِنْ أُنْثَى﴾ : «مِنْ» مَزِيدَةٌ فِي «أُنْثَى» وَكَذَلِكَ فِي «مِنْ مُعَمَّرٍ» إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ فَاعِلٌ ، وَهَذَا مَفْعُولٌ قَامَ مَقَامَهُ وَ «إِلَّا بِعِلْمِهِ» حَالٌ .
أَي : إِلَّا مُلْتَبَسَةٌ بِعِلْمِهِ .

قَوْلُهُ : «مِنْ عُمُرِهِ» فِي هَذَا الضَّمِيرِ قَوْلَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى مُعَمَّرٍ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِقَوْلِهِ : «مِنْ مُعَمَّرٍ» الْجِنْسُ فَهُوَ يَعُودُ عَلَيْهِ لَفْظاً ، لَا مَعْنَى ، لِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ فَرَضَ كَوْنَهُ مُعَمَّراً ، اسْتَحَالَ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ عُمُرِهِ نَفْسِهِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :

٣٧٦٢ - وَكُلُّ أَنْاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ
وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ

وَمِنْهُ «عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ» أَي : وَنِصْفُ دِرْهَمٍ آخَرَ . الثَّانِي : أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى «مُعَمَّرٍ» لَفْظاً . وَمَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّهُ إِذَا مَضَى مِنْ عُمُرِهِ حَوْلٌ أُخْصِي وَكُتِبَ ، ثُمَّ حَوْلٌ آخَرُ كَذَلِكَ ، فَهَذَا هُوَ النِّقْصُ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ جَبْرِ وَأَبُو مَالِكٍ^(٣) . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) :

(١) الإِمْلاء ١٩٩/٢ .

(٢) تَقْدِمُ بِرَقْم ١٦٣ . وَالشَّاهِدُ هُنَا الضَّمِيرُ فِي «قَيْدَهُ» فَهُوَ يَعُودُ عَلَى قَيْدِ فَحْلٍ آخَرَ لِأَنَّ الْفَحْلَ الْأَوَّلَ مَقِيدٌ ، أَمَّا فَحْلُنَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ .

(٣) سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ الْأَشْجَعِيُّ الْكُوفِيُّ ، صَدُوقٌ ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَأَنْسَ بْنِ مَالِكٍ وَرَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو عَوَانَةَ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . صَالِحُ الْحَدِيثِ . انْظُرْ : سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ١٨٤/٦ .

(٤) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٣٠٤/٧ .

٣٧٦٣- حياتك أنفاس تُعدُّ فكلما

مضى نفس منك انتقصت به جزءا

وقرأ^(١) يعقوب وسلام - وتروى عن أبي عمرو^(٢) - «ولا ينقص مبنياً للفاعل . وقرأ^(٣) الحسن «من عمره» بسكون الميم .

آ . (١٢) قوله : ﴿سَائِغٌ شَرَابُهُ﴾ : يجوز أن يكونا مبتدأ وخبراً . والجملة خبر ثانٍ ، وأن يكون «سائغ» خبراً ، وشرابه فاعلاً به ، لأنه اعتمد . وقرأ^(٤) عيسى - وتروى عن أبي عمرو وعاصم - «سَيْغٌ» مثل سَيْد ومَيْت . وعن عيسى بتخفيف يائه ، كما يُخَفَّفُ هَيْن ومَيْت .

وقرأ^(٥) طلحة وأبو نهيك «مَلِجٌ» بفتح الميم وكسر اللام . ف قيل : هو مقصورٌ من مَالِح ، ومَالِحٌ لُغِيَّةٌ شاذةٌ . وقيل : «مَلِجٌ» بالفتح والكسر لغة في «مَلِجٌ» بالكسر والسكون .

آ . (١٣) قوله : ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ : «ذلکم» مبتدأ و «اللَّهُ» خبره ، و «رَبُّكُمْ» خبر ثانٍ أو نعتٌ لله . وقال الزمخشري^(٦) : «ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفةً لاسم الإشارة ، أو عطف بيانٍ ، و «رَبُّكُمْ» خبرٌ ،

(١) الإتحاف ٣٩٢/٢ ، والنشر ٣٥٢/٢ ، والبحر ٣٠٤/٧ .

(٢) من رواية عبد الوارث وهارون .

(٣) السبعة ٥٣٤ منسوبة إلى عبيد وعبد الوهاب عن أبي عمرو ، الإتحاف ٣٩٢/٢ ، والقرطبي ٣٣٤/١٤ ، والبحر ٣٠٤/٧ .

(٤) انظر في قراءاتها : القرطبي ٣٣٤/١٤ ، والبحر ٣٠٥/٧ ، والمحتسب ١٩٨/٢ .

(٥) المحتسب ١٩٩/٢ ، والقرطبي ٣٣٤/١٤ ، والبحر ٣٠٥/٧ .

(٦) الكشف ٣٠٤/٣ .

لولا أَنَّ المعنى يَأباه». وَرَدَّه الشَّيْخُ^(١): بَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَ لَا جنس فلا يُوصَفُ به^(٢).
وَرَدَّ قَوْلَهُ: «إِنَّ المعنى يَأباه» قال: «لأنه يكون قد أَخْبِرَ عن المشارِ إليه بتلك
الصفات والأفعالِ أَنَّهُ مَالِكُكُمْ وَمُصْلِحُكُمْ».

قوله: «والذين تَدْعُونَ» العامةُ على الخطابِ في «تَدْعُونَ» لقوله:
«رَبُّكُمْ». وعيسى^(٣) وسلام ويعقوب — وتُرَوَّى عن أَبِي عمرو — بِيَاءِ الغَيْبَةِ: إمَّا
على الالتفاتِ، وإمَّا على الانتقالِ إلى الإخبارِ. والفرقُ بينهما: أَنَّهُ في الالتفاتِ
يكون المرادُ بالضميرَيْنِ واحداً بخلافِ الثاني؛ فإنهما غَيْرَانِ. و«مَا يَمْلِكُونَ»
هو خبرُ الموصولِ. و«مِنْ قِطْمِيرٍ» مفعولٌ به، و«مِنْ» فيه مَزِيدَةٌ.

والقِطْمِيرُ: المشهورُ فيه أَنَّهُ لُفَافَةُ النَّوَاةِ. وهو مَثَلٌ في القِلَّةِ، كقوله^(٤):

وَأَبْرُوكَ يَخْصِفُ نَعْلَهُ مُتَوَرِّكاً

مَا يَمْلِكُ الْمِسْكِينُ مِنْ قِطْمِيرٍ

وقيل: هو القُطْمُعُ. وقيل: ما بين القُطْمُعِ والنَّوَاةِ. وقد تقدَّم أَنَّ في النَّوَاةِ
أربعةَ أشياء يُضْرَبُ بها المَثَلُ في القِلَّةِ: القَتِيلُ، وهو ما في شِقِّ النَّوَاةِ،
والقِطْمِيرُ: وهو اللُّفَافَةُ، والنُّفَيْرُ، وهو ما في ظَهرِها، والثُّقْرُوقُ، وهو ما بين
القُطْمُعِ والنَّوَاةِ.

آ. (١٤) قوله: ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾: مصدرٌ مضافٌ لفاعله.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَإِزْرَةً﴾: أي: نفسٌ وإِزْرَةٌ، فحذفَ الموصوفَ
للعِلْمِ [به]. ومعنى تَزَرَّرَ: تَحَمَّلَ أَي: لا تحملُ نَفْسٌ حَامِلَةً جَمَلَ نَفْسٍ أُخْرَى.

(١) البحر ٣٠٥/٧.

(٢) ثم قال: «وليس اسمٌ جنس كالرجل فتَحَمَّلَ فيه الصفة».

(٣) النشر ٣٥٢/٢، والإتحاف ٣٩٢/٢، والبحر ٣٥٠/٧، والمحاسب ٤٠٣/٨.

(٤) لم أهدت إلى قائله. وهو في البحر ٣٠٥/٧.

قوله: «وإن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ» أي: نفسٌ مُثْقَلَةٌ بالذنوب نفساً إلى حِمْلِها. فحذف المفعول به للعلم به. والعامَّة «لا يُحْمَلُ» مبنياً للمفعول. و«شيءٌ» قائم مقام فاعله. وأبو السَّمال^(١) وطلحة — وتروى عن الكسائي — بفتح التاء من فوق وكسر الميم. أَسْنَدَ الفعل إلى ضمير النفس المحذوفة التي جعلها مفعولة لـ «تَدْعُ» أي: لا تحمِل تلك النفس المدعوَّة. «شيئاً» مفعولٌ بـ «لا تحمِل». .

قوله: «ولو كان ذا قُرْبَى» [أي:] ولو كان المدعوُّ ذا قُرْبَى. وقيل: التقدير: ولو كان الداعي ذا قُرْبَى. والمعنيان حسان. وقُرِئ^(٢) «ذو» بالرفع، على أنها التامة أي: ولو حَضَرَ/ ذو قُرْبَى نحو: «قد كان من مطر»، «وإن كان ذو عُسرة»^(٣). قال الزمخشري^(٤): «وتنظم الكلام أحسن ملاءمةً للناقصة؛ لأنَّ المعنى: على أنَّ المُثْقَلَةَ إذا دَعَتْ أحداً إلى حِمْلِها لا يُحْمَلُ منه شيءٌ، ولو كان مدعوُّها ذا قُرْبَى، وهو مُلْتَبِّمٌ. ولو قلت: ولو وُجِدَ ذو قُرْبَى لَخَرَجَ عن التامة». قال الشيخ^(٥): «وهو مُلْتَبِّمٌ على المعنى الذي ذكرناه». قلت: والذي قاله هو «أي: ولو حَضَرَ إذ ذاك ذو قُرْبَى» ثم قال: «وتفسيرُ الزمخشريُّ «كان» — وهو مبنيٌّ للفاعل «يُوجَدُ» وهو مبنيٌّ للمفعول — تفسيرٌ معنيٌّ، والذي يفسِّر النحويُّ به «كان» التامة هو حَدَثَ وحَضَرَ ووقَعَ» .

قوله: بالغَيْبِ حالٌ من الفاعل أي: يَخْشَوْنَهُ غائبين عنه، أو من المفعول أي: غائباً عنهم.

قوله: «وَمَنْ تَزَكَّى» قرأ العامَّة «تَزَكَّى» تَفَعَّلَ، «فإنما يَتَزَكَّى» يَتَفَعَّلُ. وعن

(١) البحر ٣٠٧/٧.

(٢) البحر ٣٠٨/٧، والكشاف ٣٠٥/٣.

(٣) الآية ٢٨٠ من البقرة.

(٤) الكشاف ٣٠٥/٣.

(٥) البحر ٣٠٨/٧.

أبي عمرو^(١) «وَمَنْ يَزْكِي» «فإنما يَزْكِي» والأصل فيهما: يَزْكِي فَأُدْغِمَتِ التاء في الزاي. كما أُدْغِمَت في الذال نحو: «يَذْكُرُونَ» في «يَتَذَكَّرُونَ» وابنُ مَسْعُود وطلحة «وَمَنْ أَرْكِي» والأصل: تَزْكِي فَأُدْغِمَ باجتماعِ همزة الوصل، «فإنما يَزْكِي» أصله يَزْكِي فَأُدْغِمَ، كأبي عمرو في غير المشهور عنه.

آ. (١٩) قوله: «وما يَسْتَوِي الأعمى والبصير»: استوى من الأفعال التي لا يُكْتَفَى فيها بواحدٍ لو قلت: «استوى زيد» لم يَصِحْ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَ العطفُ على الفاعلِ أو تعدُّده.

آ. (٢٠) و«لا» في قوله: «ولا الظلمات» إلى آخره مكررة لتأكيد النفي. وقال ابن عطية^(٢): «دخولُ «لا» إنما هو على نية التكرار، كأنه قال: ولا الظلمات والنور، ولا النور والظلمات، فاستغني بذكر الأوائل عن الثواني، ودلّ مذكور الكلام على متروكه». قال الشيخ^(٣): «وهذا غير مُحتاجٍ إليه؛ لأنه إذا نفى استواءهما أولاً فأيُّ فائدةٍ في نفي استوائهما ثانياً» وهو كلامٌ حَسَنٌ إلا أنَّ الشيخَ هنا قال: «فدخولُ «لا» في النفي لتأكيد معناه، كقوله: «ولا تَسْتَوِي الحسنةُ ولا السيئةُ»^(٤). قلت: وللناس في هذه الآية قولان، أحدهما: ما ذكر. الثاني: أنها غير مؤكدة؛ إذ يراد بالحسنة الجنس، وكذلك «السيئة» فكلُّ واحدٍ منهما متفاوتٌ في جنسه؛ لأنَّ الحسنات درجاتٌ متفاوتةٌ، وكذلك السيئات، وسيأتي لك تحقيقُ هذا إن شاء الله تعالى. فعلى هذا يمكنُ أن يُقالَ بهذا هنا: وهو أنَّ المراد نفي استواء الظلمات ونفي استواء جنس النور، إلا أنَّ هذا غيرُ

(١) البحر من رواية العباس عنه.

(٢) المحرر ١٣/١٦٧.

(٣) البحر ٣٠٨/٧.

(٤) الآية ٣٤ من فصلت.

مراد هنا في الظاهر، إذ المراد مقابلة هذه الأجناس بعضها ببعض لا مقابلة بعض أفراد كل جنس على حدّته. ويرجّح هذا الظاهر التصريح بهذا في قوله أولاً: «وما يستوي الأعمى والبصير» حيث لم يُكرّرهما. وهذا من المواضع الحسنة المفيدة.

والحرور: شدة حرّ الشمس. وقال الزمخشري^(١): «الحرور السُّوم، إلّا أن السُّوم بالنهار، والحرور فيه وفي الليل». قلت: وهذا مذهب الفراء^(٢) وغيره. وقيل: السُّوم بالنهار، والحرور بالليل خاصة، نقله ابن عطية^(٣) عن رؤية. وقال: «ليس بصحيح، بل الصحيح ما قاله الفراء». وهذا عجيب منه كيف يرُدُّ على أصحاب اللسان بقول مَنْ يأخذ عنهم؟ وقرأ^(٤) الكسائي في رواية إذاً^(٥) عنه «وما تستوي الأحياء» بالتأنيث على معنى الجماعة.

وهذه الأشياء جيء بها على سبيل الاستعارة والتمثيل، فالأعمى والبصير، الكافر والمؤمن، والظلمات والنور، الكفر والإيمان، والظلم والحرور، الحق والباطل، والأحياء والأموات، لمن دخل في الإسلام ولمن لم يدخل فيه. وجاء ترتيب هذه المنفيات على أحسن الوجوه، فإنه تعالى لما ضرب الأعمى والبصير مثليين للكافر والمؤمن عقّبهما بما كلُّ منهما فيه، فالكافر في ظلمة، والمؤمن في نور؛ لأنّ البصير وإن كان حديد النظر لا بدُّ له من ضوء

(١) الكشف ٣٠٦/٣.

(٢) عبارة الفراء في «معاني القرآن» ٣٦٩/٢: «والحرور: النار».

(٣) المحرر ١٦٧/١٣.

(٤) الشواذ ١٢٣، البحر ٣٠٨/٧.

(٥) أبو عمرو الكندي الفولّي، الكوفي البزاز، الضربير وُلد في حياة النبي صلّى الله عليه وسلّم، وروى عن عمر وعلي، وعنه عطاء بن السائب، ثقة صادق. توفي سنة ٨٢. انظر: سير الأعلام ٢٨٠/٤.

يُبَصِّرُ به، وَقَدَّمَ الأعمى لَأَنَّ البصيرَ فاصلةٌ فَحَسُنَ تأخيرُه، وَلَمَّا تَقَدَّمَ الأعمى في الذكرِ نَاسَبَ تَقْدِيمَ ما هو فيه، فَلِذَلِكَ قُدِّمَتِ الظلمةُ على النورِ، وَلِأَنَّ النورَ فاصلةٌ، ثُمَّ ذَكَرَ ما لِكُلِّ منهما فَلِلْمُؤْمِنِ الظلُّ وَلِلْكَافِرِ الحَرُورُ، وَأَخَّرَ الحَرُورَ لِأَجْلِ الفاصلةِ كما تَقَدَّمَ.

وقولي «لأجلِ الفاصلةِ» هنا وفي غيره من الأماكن أحسنُ مِنْ قولِ بَعْضِهِمْ لِأَجْلِ السَّجْعِ؛ لَأَنَّ الْقُرْآنَ يُنَزَّهَ عَنْ ذَلِكَ. وقد منع الجمهورُ/ أَنْ يُقَالَ [٧٣٧/أ] في الْقُرْآنِ سَجْعٌ، وإنما كَرَّرَ الفعلَ في قوله: «وَمَا يَسْتَوِي الأحياءُ» مبالغةً في ذلك؛ لَأَنَّ المِنافاةَ بينَ الحِياةِ والموتِ أَتَمُّ مِنَ المِنافاةِ المِتَقَدِّمةِ، وَقَدَّمَ الإحياءَ لِشَرَفِ الحِياةِ وَلَمْ يُعَيِّدْ «لا» تَأْكِيداً في قوله: «الأعمى والبصير» وَكَرَّرَهَا في غيره؛ لَأَنَّ مِنافاةَ ما بَعْدَهُ أَتَمُّ، فَإِنْ الشَّخْصَ الواحِدَ قَدْ يَكُونُ بَصِيراً ثُمَّ يَصِيرُ أَعْمَى، فَلَا مِنافاةَ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الوَصْفُ بِخِلَافِ الظِّلِّ والحَرُورِ، وَالظُّلُمَاتِ والنورِ، فَإِنَّهَا مُتَنَافِيَةٌ أَبَداً، لَا يَجْتَمِعُ اثْنانِ مِنْها في مَحَلٍّ، فَالْمِنافاةُ بَيْنَ الظِّلِّ والحَرُورِ وَبَيْنَ الظُّلْمَةِ والنورِ دائِمةٌ.

فإن قيل: الحِياةُ والموتُ بِمَنْزِلَةِ العَمى والبصيرِ، فَإِنَّ الجِسْمَ قَدْ يَكُونُ مُتَّصِفاً بِالحِياةِ ثُمَّ يَتَصَفَّى بِالموتِ. فالجواب: أَنَّ المِنافاةَ بَيْنَهما أَتَمُّ مِنَ المِنافاةِ بَيْنَ الأعمى والبصيرِ؛ لَأَنَّ الأعمى والبصيرَ يَشْتَرِكَانِ في إدراكاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَا كَذَلِكَ الحَيِّ والميتِ، فَالْمِنافاةُ بَيْنَهما أَتَمُّ، وَأَفْرَدَ الأعمى والبصيرَ لِأَنَّهُ قَابِلٌ الْجِنْسَ بِالْجِنْسِ، إِذْ قَدْ يُوجَدُ في أَفْرادِ العُمَيَّانِ ما يُساوِي بَعْضَ أَفْرادِ البُصَرَاءِ كَأَعْمَى ذَكَى لَهُ بَصِيرَةٌ يُساوِي بَصِيراً بَلِيداً، فَالتَّفَاوُتُ بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ مَقْطُوعٌ بِهِ لَا بَيْنَ الْأَفْرادِ.

وَجَمَعَ الظُّلُمَاتِ لِأَنَّها عِبارةٌ عَنِ الْكُفْرِ والضلالِ، وَطَرَفُهما كَثِيرَةٌ مُتَشَعِّبَةٌ، وَوَحَّدَ النورَ لِأَنَّهُ عِبارةٌ عَنِ التَّوْحِيدِ وَهُوَ وَاحِدٌ، فَالتَّفَاوُتُ بَيْنَ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرادِ الظُّلْمَةِ، وَبَيْنَ هَذَا الْفَرْدِ الْوَاحِدِ. والمعنى: الظُّلُمَاتُ كُلُّها لَا تَجِدُ فِيها

ما يساوي هذا الواحد كذا قيل . وعندي أنه ينبغي أن يقال : إن هذا الجمع لا يساوي هذا الواحد فيعلم انتفاء مساواة فرد منه لهذا الواحد بطريق الأولى ، وإنما جمع الأحياء والأموات لأن التفاوت بينهما أكثر ؛ إذ ما من ميت يساوي في الإدراك حياً ، فذكر أن الأحياء لا يساؤون الأموات سواء قابلت الجنس بالجنس ، أم الفرد بالفرد .

آ . (٢٤) قوله : ﴿ بالحق ﴾ : يجوز فيه وجه ، أحدها : أنه حال من الفاعل أي : أرسلناك مُحققين ، أو من المفعول أي : مُحققاً ، أو نعت لمصدر محذوف أي : إرسالاً مُلتبساً بالحق ، أو متعلق بشير ونذير . قال الزمخشري^(١) : « على : بشيراً بالوعد الحق ، ونذيراً بالوعد الحق » قال الشيخ^(٢) : « ولا يمكن أن يتعلّق « بالحق » هذا بـ « بشير ونذير » معاً ، بل ينبغي أن يتأول كلامه على أنه أراد أن تم محذوفاً . والتقدير : بشيراً بالوعد الحق ، ونذيراً بالوعد الحق » . قلت : وقد صرح الرجل بهذا .

قوله : « إلا خلا فيها نذير » خبر « من أمة » ، وحذف من هذا ما أثبت في الأول ؛ إذ التقدير : إلا خلا فيها نذير وبشير .

آ . (٢٧) قوله : ﴿ فَأَخْرَجْنَا ﴾ : هذا التفات من الغيبة إلى التكلم . وإنما كان ذلك لأن المنة بالإخراج أبلغ من إنزال الماء . و « مختلفاً » نعت لـ « ثمرات » ، و « ألوانها » فاعل به ، ولولا ذلك لأنت « مختلفاً » ، ولكنه لما أسند إلى جمع تكسير غير عاقل جاز تذكيره ، ولو أنت فليل : مختلفة ، كما تقول : اختلفت ألوانها لجاز ، وبه قرأ^(٣) زيد بن علي .

(١) الكشف ٣٠٦/٣ .

(٢) البحر ٣١٠/٧ .

(٣) البحر ٣١١/٧ .

قوله: «وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ الْعَامَّةُ عَلَى ضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الدَّالِ، جَمْعُ «جُدَّةٍ» وَهِيَ الطَّرِيقَةُ. قَالَ ابْنُ بَحْرٍ^(١): «قَطَعَ، مِنْ قَوْلِكَ: جَدَدْتُ الشَّيْءَ قَطَعْتُهُ». وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ: «هِيَ مَا تَخَالَفَ مِنَ الطَّرَائِقِ لَوْ أَنَّ مَا يَلِيهَا، وَمِنْهُ جُدَّةُ الْحِمَارِ لِلْخَطِّ الَّذِي فِي ظَهْرِهِ. وَقَرَأَ^(٢) الزَّهْرِيُّ «جُدَدُ» بِضَمِّ الْجِيمِ وَالدَّالِ جَمْعُ جَدِيدَةٍ، يُقَالُ: جَدِيدَةٌ وَجُدُدٌ وَجَدَائِدُ. قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ^(٣):

..... ٣٧٦٥ -

جَوْنُ السَّرَاةِ لَهُ جَدَائِدُ أَرْبَعُ

نحو: سفينة وسفن وسفائن. وقال أبو الفضل: «جمع جديد بمعنى آثار جديدة واضحة الألوان». وعنه^(٤) أيضاً جَدَدٌ بفتحهما. وقد ردَّ أبو حاتم هذه القراءة من حيث الأثر والمعنى، وقد صحَّحهما غيره. وقال: الجَدَدُ: الطريق الواضح البين، إلا أنه وضع المفرد موضع الجمع؛ إذ المراد الطرائق والخطوط.

قوله: «مَخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا» «مَخْتَلِفٌ صِفَةٌ لـ «جُدَدٍ» أَيْضاً. و«أَلْوَانُهَا» فاعلٌ به كما تقدَّم في نظيره. ولا جائز أن يكونَ «مَخْتَلِفٌ» خبراً مقدماً، و«أَلْوَانُهَا» مبتدأً مؤخراً، والجملة صفة؛ إذ كان يجب أن يُقال: مختلفة لتحمِّلها ضميرٌ

(١) انظر: البحر ٣١١/٧.

(٢) انظر في قراءتها: المحتسب ١٩٩/٢، والقرطبي ٣٤٢/١٤، والبحر ٣١١/٧.

(٣) صدره:

والدهر لا يتقى على خدائنه

وهو في ديوان الهذليين ٤، والكشاف ٣٠٧/٣، وجمهرة أشعار العرب ٦٨٦. والجون: الأسود. والسراة: الظهر. والجدايد هنا: الأتُن القليلة اللين، أو الخطوط على ظهر حمار الوحش.

(٤) أي عن الزهري.

[٧٣٧/ب] المبتدأ. وقوله: / «ألوانها» يحتمل معنيين، أحدهما: أن البياض والحمرة يتفاوتان بالشدة والضعف فرُبَّ أبيضٍ أشدُّ من أبيضٍ، وأحمرٍ أشدُّ من أحمرٍ، فنفسُ البياضِ مختلفٌ، وكذلك الحمرة، فلذلك جَمَعَ «ألوانها» فيكونُ من باب المُشْكَل. الثاني: أن الجُدَدَ كُلُّها على لونين: بياضٍ وحمرةٍ، فالبياضُ والحمرةُ وإن كانا لونين إلا أنهما جُمعا باعتبارِ محالِّهما.

وقوله: «وغرايبُ سودٍ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على «حمرةٍ» عطَفَ ذي لونٍ على ذي لونٍ. الثاني: أنه معطوفٌ على «بياضٍ». الثالث: أنه معطوفٌ على «جُدَدٍ». قال الزمخشري^(١): «معطوفٌ على «بياضٍ» أو على «جُدَدٍ»، كأنه قيل: ومن الجبالِ مخططٌ ذو جُدَدٍ، ومنها ما هو على لونٍ واحدٍ» ثم قال: «ولا بُدَّ من تقديرٍ حذفِ المضافِ في قوله: «ومن الجبالِ جُدَدٌ» بمعنى: ومن الجبالِ ذو جُدَدٍ بياضٍ وحمرةٍ وسودٍ، حتى يؤولَ إلى قولك: ومن الجبالِ مختلفٌ ألوانها، كما قال: «ثمراتٍ مختلفاً ألوانها». ولم يذكرْ بعد «غرايبِ سودٍ» «مختلفٌ ألوانها» كما ذكر ذلك بعد بياضٍ وحمرةٍ؛ لأنَّ الغريبَ هو المبالغُ في السوادِ، فصار لوناً واحداً غيرَ متفاوتٍ بخلافِ ما تقدَّم.

وغرايب: جمعٌ غريب وهو الأسود المتناهي في السواد فهو تابعٌ للأسود كقنانٍ وناصعٍ وناضرٍ ويقق، فمن ثم زعم بعضهم أنه في نية التأخير، ومن مذهب هؤلاء يجوز تقديم الصفة على موصوفها، وأنشدوا^(٢):

٣٧٦٦- والمؤمن العائذات الطير

(١) الكشف ٣٠٧/٣.

(٢) تقدم برقم ٢٨٦٥.

يريد: والمؤمن الطير العائذات، وقول الآخر^(١):

٣٧٦٧- وبالطويل العُمَرِ عُمراً حَيَداً

يريد: وبالعمر الطويل. والبصريون لا يَرَوْنَ ذلك^(٢) وَيُخَرِّجُونَ هذا وأمثاله على أن الثاني بدلٌ من الأول فـسود والطير والعمر أبدالٌ مِمَّا قبلها. وخَرَّجَه الزمخشري^(٣) وغيره على أنه حَذَفَ الموصوفَ وقامتَ صفته مقامه، وأن المذكورَ بعد الوصفِ دالٌّ على الموصوفِ. قال الزمخشري^(٤): «الغريبُ: تأكيدٌ للأسود، وَمِنْ حَقِّ التوكيدِ أَنْ يَتَّبَعَ المؤكِّدُ كقولك: أَصْفَرُ فاقِعٌ وأبيضُ يَقَقُّ. ووجهه: أَنَّ يَضْمَرَ المؤكِّدُ قبله، فيكون الذي بعده تفسيراً لِمَا أُضْمِرَ كقوله:

والمؤمن العائذاتِ الطيرِ

وإنما يُفَعَّلُ ذلك لزيادةِ التوكيدِ حيث يدلُّ على المعنى الواحد من طريقي الإظهار والإضمار» يعني فيكونُ الأصلُ: وسودٌ غرابيبُ سودٌ، والمؤمنُ الطيرُ العائذاتِ الطيرِ. قال الشيخ^(٥): «وهذا لا يَصِحُّ إلَّا على مذهب مَنْ يُجَوِّزُ حَذْفَ المؤكِّدِ. ومن النحويين مَنْ مَنَعَهُ وهو اختيارُ ابنِ مالك^(٦). قلت: ليس هذا هو التوكيدُ المختلفُ في حَذْفِ مؤكِّده؛ لأنَّ هذا من بابِ الصفةِ والموصوفِ.

(١) تقدم برقم ٤٠٩.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١.

(٣) الكشف ٣٠٧/٣.

(٤) الكشف ٣٠٧/٣.

(٥) البحر ٣١١/٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ١١٨٠/٣.

ومعنى تسمية الزمخشري لها تأكيداً من حيث إنها لا تفيد معنى زائداً، إنما تفيد المبالغة والتوكيد في ذلك اللون، والنحويون قد سَمَّوا الوصف إذا لم يُفدَ غير الأول تأكيداً فقالوا: وقد يجيء لمجرد التوكيد نحو: نعمة واحدة، وإلهين اثنين، والتوكيد المختلف في حذف مؤكَّده، وإنما هو من باب التوكيد الصناعي، ومذهب سيبويه^(١) جوازُه، أجاز «مررت بأخويك أنفسهما» بالنصب أو الرفع، على تقدير: أعنيهما أنفسهما، أو هما أنفسهما فأين هذا من ذاك؟ إلا أنه يُشكِّل على الزمخشري هذا المذكور بعد «غرايب» ونحوه بالنسبة إلى أنه جعله مُفسِّراً لذلك المحذوف، وهذا إنما عُهد في الجمل، لا في المفردات، إلا في باب البدل وعطف البيان فبأي شيء يُسميه؟ والأولى فيه أن يُسمى توكيداً لفظياً، إذ الأصل: سود غرايب سود.

آ. (٢٨) قوله: «مختلف ألوانه»: مختلف نعت لمنعوت محذوف هو مبتدأ، والجار قبله خبره، أي: من الناس صنف أو نوع مختلف؛ وكذلك عمل اسم الفاعل كقول الشاعر^(٢):

٣٧٦٨ - كنا طمح صخرة يوماً ليقلقها

وقرأ^(٣) ابن السَّمِيع «ألوانها» وهو ظاهر. وقرأ^(٤) الزهري «والدواب» خفيفة الباء فراراً من التقاء الساكنين، كما حُرِّك أولهما في «الضالِّين»^(٥) و«جان»^(٦).

(١) الكتاب ١/٢٤٧.

(٢) تقدم برقم ٣٠.

(٣) البحر ٧/٣١١.

(٤) المحتسب ٢/٢٠٠، والبحر ٧/٣١٢، والقرطبي ١٤/٣٤٢.

(٥) الآية ٧ من الفاتحة وهي قراءة أيوب السخيتاني. انظر: البحر ١/٣٠.

(٦) الآية ٣٩ من الرحمن، وهي قراءة الحسن. انظر: البحر ٨/١٩٥.

قوله: «كذلك» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلق بما قبله أي: مختلف
اختلافاً مثل الاختلاف في الثمرات والجُدد. والوقف على «كذلك». والثاني:
أنه متعلق بما بعده، والمعنى: مثل ذلك/ المطر والاعتبار في مخلوقات الله [١/٧٣٨]
تعالى واختلاف ألوانها يخشى الله العلماء. وإلى هذا نحا ابن عطية^(١) وهو
فاسدٌ من حيث إن ما بعد «إنما» مانعٌ من العمل فيما قبلها، وقد نصَّ أبو عمر
الداني^(٢) على أن الوقف على «كذلك» تامٌ، ولم يحك فيه خلافاً.

قوله: «إنما يخشى الله» العامة على نصب الجلالة ورفع «العلماء» وهي
واضحة. وقرأ^(٣) عمر بن عبد العزيز وأبو حنيفة فيما نقل الزمخشري^(٤)
وأبو حيوة - فيما نقل الهذلي^(٥) في كامله - بالعكس، وتؤولت على معنى
التعظيم، أي: إنما يُعظَّم الله من عباده العلماء. وهذه القراءة شبيهة بقراءة «وإذ
ابتلى إبراهيم ربه»^(٦) برفع «إبراهيم» ونصب «ربه» وقد تقدمت.

آ. (٢٩) قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ﴾: في خبر «إن» وجهان،
أحدهما: الجملة من قوله «يَرْجُونَ» أي: إن التاليين يَرْجُونَ و«لن تبور» صفة
«تجارة» و«ليؤفيهم» متعلق بـ «يَرْجُونَ» أو بـ «تبور» أو بمحذوف أي: فعلوا
ذلك ليؤفيهم، وعلى الوجهين الأولين يجوز أن تكون لام العاقبة. الثاني: أن
الخبر «إنه غفور شكور» جوزه الزمخشري^(٧) على حذف العائد أي: غفور
لهم. وعلى هذا فـ «يَرْجُونَ» حالٌ من «أنفقوا» أي: أنفقوا ذلك راجين.

(١) المحرر ١٣/١٧٢.

(٢) المكثي له ٤٦٩ - ٤٧٠.

(٣) البحر ٣١٢/٧، والقرطبي ٣٤٤/١٤.

(٤) الكشف ٣٠٨/٣.

(٥) نسبت في الكامل له (خ) إلى أبي حنيفة. انظر: الكامل ورقة ٢٣١.

(٦) الآية ١٢٤ من البقرة، وهي قراءة ابن عباس. انظر: الدر المصون ٩٨/٢.

(٧) الكشف ٣٠٨/٣.

آ. (٣١) قوله: ﴿من الكتاب﴾: يجوز أن تكون «من» للبيان، وأن تكون للجنس، وأن تكون للتبعض، و«هو» فصل أو مبتدأ و«مصدقاً» حال مؤكدة.

آ. (٣٢) قوله: ﴿الكتاب الذين اصطفينا﴾: مفعولا «أورثنا». و«الكتاب» هو الثاني قُدِّمَ لشرفه، إذ لا لَبَسَ.

قوله: «من عبادنا» يجوز أن تكون للبيان على معنى: أن المصطفين هم عبادنا، وأن تكون للتبعض، أي: إن المصطفين بعضُ عبادنا لا كلهم. وقرأ^(١) أبو عمران الجوني ويعقوب وأبو عمرو^(٢) في رواية «سَبَّاق» مثال مبالغة.

آ. (٣٣) قوله: ﴿جنات عدن﴾: يجوز أن يكون مبتدأ، والجملة بعدها الخبر، وأن يكون بدلاً من «الفضل» قاله الزمخشري^(٣) وابن عطية^(٤). إلا أن الزمخشري اعترض وأجاب فقال: «فإن قلت: كيف جعلت قوله: «جنات عدن» بدلاً من «الفضل» الذي هو السَّبْقُ بالخيرات المشار إليه بـ «ذلك»؟ قلت: لَمَّا كان السبب في نيل الثواب نَزْلُ منزلة المُسَبَّب، كأنه هو الثواب، فأبدل عنه «جنات عدن».

وقرأ^(٥) رزين والزهرى «جَنَّة» مفرداً. والجحدري «جنات» بالنصب على

(١) البحر ٣١٣/٧، الشواذ ١٢٤، وأبو عمران الجوني عبد الملك بن حبيب البصري أخذ عن أنس بن مالك، وأخذ عنه شعبة، ثقة. توفي سنة ١٢٣. انظر: سير الأعلام ٢٥٥/٥.

(٢) في رواية القزاز كما في الكامل للهذلي ٢٣١ (خ).

(٣) الكشف ٣٠٩/٣.

(٤) المحرر ١٣/١٧٦.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٣١٤/٧، والقرطبي ٣٥٠/١٤.

الاشتغال، وهي تؤيد رَفْعَهَا بالابتداء. وجوز أبو البقاء^(١) أن يكون «جنات» بالرفع خبراً ثانياً لاسم الإشارة، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف. وتقدمت قراءة «يَدْخُلُونَهَا» مبنياً للفاعل أو المفعول وباقي الآية في الحج^(٢).

آ. (٣٤) قوله: ﴿الْحَرْنَ﴾: العائمة بفتحين. وجناح^(٣) ابن حيش بضم وسكون. وتقدم معنى ذلك أول القصص^(٤).

آ. (٣٥) قوله: ﴿دار المقامة﴾: مفعول ثانٍ لـ «أَحَلَّنَا» ولا يكون ظرفاً لأنه مختص فلو كان ظرفاً لتعدى إليه الفعل بـ في. والمقامة: الإقامة. «من فضله» متعلق بـ «أَحَلَّنَا» و«مِنْ»: إمّا للعلّة، وإمّا لابتداء الغاية.

قوله: «لا يَمَسُّنا» حالٌ مِنْ مفعولٍ «أَحَلَّنَا» الأول أو الثاني؛ لأن الجملة مشتملة على ضمير كل منهما، وإن كان الحال من الأول أظهر. والنَّصَبُ: التعب والمشقة. واللُّغُوبُ: الفتور الناشئ عنه، وعلى هذا فيقال^(٥): إذا انتفى السبب نفي المسبب يقال: «لم أكل» فيعلم انتفاء الشبع، فلا حاجة إلى قوله ثانياً: «فلم أشبع» بخلاف العكس، ألا ترى أنه يجوز: لم أشبع ولم أكل، والآية الكريمة على ما قررت من نفي السبب ثم نفي المسبب فأى فائدة في ذلك؟ وقد أجيب بأنه بين مخالفة الجنة لدار الدنيا؛ فإن أماكنها على قسمين: موضع تمس فيه المشاق كالبراري، وموضع يمس فيه الإعياء كالبيوت والمنازل التي فيها الأسفار. ف قيل: لا يَمَسُّنا فيها نصّب لأنها ليست مَظَانَّ

(١) الإملاء ٢/٢٠٠.

(٢) ليس في الحج مثل هذه الآية.

(٣) البحر ٧/٣١٤، والكشاف ٣/٣١٠.

(٤) انظر إعرابه للآية ٨ من القصص.

(٥) انظر: البحر ٧/٣١٥.

المتاعب كدار الدنيا، ولا يَمَسُّنا فيها لُغُوبٌ أي: ولا نَخْرُجُ منها إلى مواضع نَتَعَبُ ونَرْجِعُ إليها فيَمَسُّنا فيها الإعياء. وهذا الجواب ليس بذلك، والذي يقال: إن النُّصَب هو تعب البدن واللُّغُوبُ تعب النفس. وقيل: اللُّغُوبُ الوَجَعُ وعلى هذين فلا يَرُدُّ السؤال المتقدم.

وقرأ^(١) علي والسلمي بفتح لام «لُغُوبٌ» وفيه أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ على فَعُولٍ كالقَبُولِ. / والثاني: أنه اسمٌ لما يُلَغَّبُ به كالْفَطُورِ والسَّحُورِ. قاله الفراء^(٢). الثالث: أنه صفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ أي: لا يَمَسُّنا لُغُوبٌ لُغُوبٌ نحو: شعرٌ شاعرٌ ومَوْتُ مائتٌ. وقيل: صفةٌ لشيءٍ غير مصدرٍ أي: أمرٌ لُغُوبٌ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿فَيَمُوتُوا﴾: العامةُ على نصبٍ بحذفِ النونِ جواباً للنفي. وهو على أحدِ معنيي نَصَبٍ «ما تأتينا فتحدَّثنا»، أي: ما يكون منك إتيانٌ فلا حديثٌ، انتهى السببُ وهو الإتيانُ، فانتفى مُسَبِّبه وهو الحديثُ. والمعنى الثاني: إثباتُ الإتيانِ ونفيُ الحديثِ أي: ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غيرَ مُحدِّثٍ. وهذا لا يجوزُ في الآيةِ البتَّة.

وقرأ^(٣) عيسى والحسن «فيموتون» بإثباتِ النونِ. قال ابنُ عطية^(٤): «هي ضعيفةٌ». قلت: وقد وَجَّهها المازنيُّ على العطفِ على «لا يُقْضَى عليهم» فلا يموتون. وهو أحدُ الوجهين في معنى الرفعِ في قولك: «ما تأتينا فتحدَّثنا» أي: انتفاءُ الأمرين معاً، كقوله: «ولا يُؤذَنُ لهم فيَعْتَذرون»^(٥)، أي:

(١) الشواذ ١٢٤، والبحر ٣١٥/٧.

(٢) معاني القرآن له ٣٧٠/٢.

(٣) المحتسب ٢٠١/٢، والقرطبي ٣٥٢/١٤، والبحر ٣١٦/٧.

(٤) المحرر ١٧٨/١٣.

(٥) الآية ٣٦ من المرسلات.

فلا يعتذرون. و «عليهم» قائم مقام الفاعل، وكذلك «عنهم» بعد «يُخَفَّفُ». ويجوز أن يكون القائم «من عذابها» و «عنهم» منصوب المحل. ويجوز أن تكون «من» مزيدة عند الأخفش^(١)، فتعين لقيامه مقام الفاعل لأنه هو المفعول به.

وقرأ^(٢) أبو عمرو في رواية «ولا يُخَفَّفُ» بسكون الفاء، شبه المنفصل بـ «عَصْد» كقوله^(٣):

٣٧٦٩ - فالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

.....

قوله: «كذلك» إمّا مرفوع المحل أي: الأمر كذلك، وإمّا منصوبه أي: مثل ذلك الجزاء نجزي. وقرأ^(٤) أبو عمرو «يُجْزَى» مبنياً للمفعول، «كل» رفع به. والباقون «نَجْزِي» بنون العظمة مبنياً للفاعل، «كل» مفعول به.

آ. (٣٧) قوله: ﴿رَبَّنَا﴾: على إضمار القول، وذلك القول إن شئت قدرته فعلاً مفسراً له «يَضْطَرِّخُونَ» أي: يقولون في صراخهم: ربنا أخرجنا، وإن شئت قدرته حالاً من فاعل «يَضْطَرِّخُونَ» أي: قائلين ربنا. ويضطرخون: يفتعلون من الصراخ وهو شدة رفع الصوت فأبدلت التاء صاداً لوقوعها قبل الطاء.

قوله: «صالحاً غير الذي كنّا نعمل» يجوز أن يكونا بمعنى مصدر محذوف

(١) انظر أمثلة على: من الزائدة عند الأخفش حيث لا يشترط دخولها على نكرة: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٢) من رواية عبد الوارث. انظر: البحر ٣١٦/٧.

(٣) تقدم برقم ٤٧٠. أي شبه القاري المنفصل بالمتصل فخفف.

(٤) السبعة ٥٣٥، والبحر ٣١٦/٧، والتيسير ١٨٢، والحجة ٥٩٣، والنشر ٣٥٢/٢.

أي : عملاً صالحاً غير الذي كنا نعملُ، وأن يكونا بمعنى مفعولٍ به محذوفٍ أي : نعمل شيئاً صالحاً غير الذي كنا نعملُ، وأن يكونَ «صالحاً» نعتاً لمصدرٍ، و«غير الذي كنا نعملُ» هو المفعولُ به. وقال الزمخشري^(١) : «فإن قلتَ : فهلاً اكْتَفَى بـ «صالحاً» كما اكْتَفَى به في قوله : «فأرجعنا نعملُ صالحاً»^(٢)، وما فائدة زيادة «غير الذي كنا نعملُ» على أنه يُؤهِمُ^(٣) أنهم يعملون صالحاً آخرَ غيرَ الصالح الذي عملوه؟ قلتَ : فائدته زيادة التحسُّر على ما عملوه من غير الصالح مع الاعتراف به. وأما السوهم فزائلٌ بظهور حالهم في الكفر وظهور المعاصي، ولأنهم كانوا يُحَسِّبُونَ أنهم على سيرةٍ صالحةٍ، كما قال تعالى^(٤) : «وهم يُحَسِّبُونَ أنهم يُحَسِّنُونَ صنْعاً» فقالوا : أخرجنا نعملُ صالحاً غير الذي كُنَّا نَحْسِبُهُ صالحاً فنعمله».

قوله : «ما يَتَذَكَّرُ» جَوَزُوا في «ما» هذه، وجهين، أحدهما : — ولم يَحْكِ الشَّيْخُ غَيْرَهُ — أنها مصدرية ظرفية قال : أي مدة تَذَكَّرِ. وهذا غلطٌ ؛ لأنَّ الضميرَ في «فيه» يمنعُ مِنْ ذلك لَعَوْدِهِ على «ما»، ولم يَقُلْ بِاسْمِيَّةِ «ما» المصدريةِ إلَّا الأَخْفَضُ وابنُ السَّرَّاجِ^(٥). الثاني : أنها نكرةٌ موصوفةٌ أي تعمراً يتذكر فيه، أو زماناً يتذكر فيه. وقرأ^(٦) الأعمشُ «ما يَتَذَكَّرُ» بالإدغام «مَنْ أَذْكَرَ». قال الشَّيْخُ^(٧) : «بالإدغامِ واجتلابِ همزة الوصلِ ملفوظاً بها في الدَّرَجِ». وهذا

(١) الكشف ٣١٠/٣.

(٢) الآية ١٢ من السجدة.

(٣) الكشف : «يُؤْذِن».

(٤) الآية ١٠٤ من الكهف.

(٥) انظر : الأصول ١٦١/١.

(٦) البحر ٣١٦/٧، والكشاف ٣١١/٣.

(٧) البحر ٣١٦/٧.

غريبٌ حيث أُثْبِتَتْ همزةُ الوصلِ مع الاستغناء عنها، إلا أن يكونَ حافظٌ على سكون «مَنْ» وبيانٍ ما بعدها.

قوله: «وجاءكم» عطفٌ على «أولم نَعْمَرْكُمْ» لأنه في معنى: قد عَمَرْنَاكُمْ، كقوله: «ألم نُرَبِّكْ» ثم قال: «وَلَبِثْتُ»^(١)، «ألم نَشْرَحْ لك» ثم قال: «وَوَضَعْنَا»^(٢) إذ هما في معنى: رَبَّيْنَاكَ، وَشَرَحْنَا.

قوله: «مِنْ نصير» يجوزُ أن يكونَ فاعلاً بالجارِّ لاعتماده، وأن يكونَ مبتدأً مُخْبِراً عنه بالجارِّ قبله. وقُرِئَ^(٣) «النُّذُرُ» جمعاً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿عَالَمٌ غَيْبٌ﴾: العائمةُ على الإضافةِ تخفيفاً. وجناح بن حبيش^(٤) بتنوين «عالمٍ» ونصب «غَيْبٍ».

آ. (٤٠) قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: فيها/ وجهان، أحدهما: أنها ألف [٧٣٩/أ] استفهامٌ على بابها، ولم تتضمن هذه الكلمة معنى أخبروني، بل هو استفهامٌ حقيقيٌّ. وقوله: «أَرُونِي» أمرٌ تَعْجِيزٌ. والثاني: أن الاستفهامَ غيرُ مُرَادٍ، وأنها ضَمَّنَتْ معنى أخبروني. فعلى هذا تعدَّى لاثنين، أحدهما: «شركاءكم»، والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ مِنْ قوله: «ماذا خَلَقُوا». و«أَرُونِي» يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ جملةً اعتراضيةً. الثاني: أن تكونَ المسألةُ مِنْ بابِ الإعمالِ، فإنَّ «أَرَأَيْتُمْ» يطلبُ «ماذا خَلَقُوا» مفعولاً ثانياً، و«أَرُونِي» أيضاً يطلبُه مُعَلِّقاً له، وتكونُ المسألةُ مِنْ بابِ إعمالِ الثاني على مختارِ البصريين، و«أَرُونِي» هنا بَصْرِيَّةٌ تعدَّتْ للثاني بهمزةِ النقلِ، والبَصْرِيَّةُ قبل النقلِ تُعَلِّقُ بالاستفهامِ.

(١) الآية ١٨ من الشعراء.

(٢) الآية ١ - ٢ من الانشراح.

(٣) البحر ٣١٦/٧.

(٤) البحر ٣١٦/٧.

كقولهم: «أما ترى أي بَرْقٍ ههنا؟» وقد تقدّم الكلام على «أَرَأَيْتُمْ» هذه في الأنعام مشبعاً^(١). وقال ابن عطية^(٢) هنا: «إِنَّ أَرَأَيْتُمْ يَنْتَزِلُ عند سيبويه^(٣) مَنْزِلَةٌ أَخْبَرُونِي؛ ولذلك لا يَحْتَاج إلى مَفْعُولَيْنِ». وهو غَلَطٌ بل يَحْتَاجُ كما تقدّم تقريرُهُ. وجَعَلَ الزمخشري^(٤) الجملة مِنْ قَوْلِهِ: «أَرُونِي» بدلاً مِنْ قَوْلِهِ «أَرَأَيْتُمْ» قال: «لأنَّ معنى أَرَأَيْتُمْ أَخْبَرُونِي»^(٥). وردّه الشيخ^(٦): بأنَّ البدلَ مِمَّا دَخَلَتْ عليه أداة الاستفهام يَلْزَمُ إعادتها في البدل^(٧) ولم تُعَدَّ هنا. وأيضاً فإبدالُ جملةٍ مِنْ جملةٍ لم يُعْهَدْ في لسانهم.

قلت: والجوابُ عن الأول: أنَّ الاستفهامَ فيه غيرُ مرادٍ قطعاً فلم تُعَدَّ أداته لعدم إرادته. وأمّا قَوْلُهُ: «لم يُوجَد في لسانهم» فقد وَجِدَ. ومنه^(٨):
٣٧٧٠- متى تَأْتِينَا تَلْمِمْ بِنَا
.....

البيت. [وقوله:]^(٩)

-
- (١) الآية ٤٠. وانظر: الدر المصون ٦١٥/٤.
(٢) المحرر ١٨٠/١٣.
(٣) انظر: الكتاب ١٤٢/١.
(٤) الكشف ٣١١/٣.
(٥) ثم قال: «وكانه قال: أَخْبَرُونِي عن هؤلاء الشركاء وعما استحقوا به الإلهية والشركة، أَرُونِي أي جزء من أجزاء الأرض استبدوا بخلقهم دون الله...»
(٦) البحر ٣١٧/٧.
(٧) عبارة البحر أوضح: «إذا أبدل مما دخل عليه الاستفهام فلا بد من دخول الأداة على البدل» ويعني بها نحو «كم مالك أعشرون أم ثلاثون، مَنْ رَأَيْتَ أَزِيدُ أم عَمْرَأُ؟»
(٨) تقدم برقم ١٧٣.
(٩) تقدم برقم ١٧٢.

٣٧٧١- إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا

تُؤَخِّدُ كَرَهَا

البيت . وقد نصَّ النُّحَوِيُّونَ : على أنه متى كانت الجملة في معنى الأولِ
وَمُبَيَّنَةٌ لَهَا أُبْدِلَتْ مِنْهَا^(١) .

قوله : «فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ» الضميرُ في «آتَيْنَاهُمْ» و«فَهُمْ» الأحسنُ أَنْ يعودَ
على الشركاءِ لَتَنَاسَقَ الضَّمَاثُرُ . وقيل : يعودُ على المشركين ، فيكونُ التفاتاً مِنْ
خطابٍ إِلَى غَيْبَةٍ .

وقرأ^(٢) أبو عمرو وحمزة وابن كثير وحفص «بَيِّنَةٍ» بالافراد . والباقيون
«بَيِّنَاتٍ» بالجمع . و«إِنْ» في «إِنْ يَعِدُ» نافيةٌ .

آ . (٤١) قوله : ﴿أَنْ تَزُولَا﴾ : يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً من أجله .
أي : كراهة أَنْ تَزُولَا . وقيل : لثَلَا تَزُولَا . ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً ثانياً على
إسقاطِ الخافضِ أي : يَمْنَعُهُمَا مِنْ أَنْ تَزُولَا . كذا قَدَّرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ^(٣) . ويجوزُ
أَنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ أي : يَمْنَعُ زَوَالَهُمَا .

قوله : «إِنْ أَمْسَكَهُمَا» جوابُ القسمِ الموطأ له بلام القسمِ ، وجوابُ
الشرطِ محذوفٌ يدلُّ عليه جوابُ القسمِ ، ولذلك كَانَ فعلُ الشرطِ ماضياً . وقولُ
الزمخشري^(٤) : إنه يَسُدُّ مَسَدَ الْجَوَابَيْنِ ، يعني أنه دالٌّ على جوابِ الشرطِ . قال
الشيخ^(٥) : «وإنْ أَخَذَ كَلَامَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَصِحْ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَدَّ مَسَدَهُمَا لَكَانَ لَهُ

(١) انظر: المغني ٥٥٦ - ٥٥٧ .

(٢) السبعة ٥٣٥ ، والتيسير ١٨٢ ، والقرطبي ٣٥٦/١٤ ، والحجة ٥٩٤ ، والنشر

٣٥٢/٢ ، والبحر ٣١٨/٧ .

(٣) معاني القرآن له ٢٧٣/٤ .

(٤) البحر ٣١٨/٧ .

(٥) الكشف ٣١٢/٣ .

موضع من الإعراب، من حيث إنه سَدَّ مَسَدُ جوابِ الشرط، ولا موضع له من حيث إنه سَدَّ مَسَدُ جوابِ القسم، والشيء الواحد لا يكون معمولاً غير معمولٍ.

و «مِنْ أَحَدٍ» «مِنْ» مزيدة لتأكيد الاستغراق. و «مِنْ بَعْدِهِ»: «مِنْ» لابتداء الغاية.

آ. (٤٢) قوله: ﴿لِيَكُونَنَّ﴾: جوابٌ للقسم المقدّر. والكلام فيه كما تقدّم وقوله: «لَئِنْ جَاءَهُمْ» حكايةٌ لمعنى كلامهم لا للفظه، إذ لو كان كذلك لكان التركيب: لَئِنْ جَاءَنَا لَنَكُونَنَّ.

قوله: «من إحدى الأمم» أي: من الأمة التي يُقال فيها: هي إحدى الأمم، تفضيلاً لها. كقولهم: هو أحدُ الأخذَيْن. قال (١):

٣٧٧٢- حتى استشاروا بي إحدى الإحدى

لَيْثاً هَزْبَرَا ذَا سِلَاحٍ مُعْتَدِي

قوله: «ما زادهم» جواب «لَمَّا». وفيه دليلٌ على أنها حرفٌ (٢) لا ظرفٌ؛ إذ لا يعمل ما بعد «ما» النافية فيما قبلها. وتقدّمت له نظائر. وإسنادُ الزيادة للنذير مجازٌ؛ لأنه سبَّب في ذلك، كقوله: «فزادتهم رجساً إلى رجسهم» (٣).

آ. (٤٣) قوله: ﴿اِسْتَكْبَاراً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً له أي: لأجل الاستكبار، وَأَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «نُفُوراً»، وَأَنْ يكونَ حالاً أي: حال كونهم مُستكبرين. قاله الأخفش (٤).

(١) تقدم برقم ١١٢٨.

(٢) تقدم أن سيبويه يرى أنها حرف وجوب لوجوب، والفارسي يرى أنها ظرف. انظر: الكتاب ٣١٢/٢، والإيضاح للفارسي ٣١٩، والدر المصون ١٥٩/١.

(٣) الآية ١٢٥ من التوبة. (٤) لم يشر إلى هذا الإعراب في كتابه «المعاني».

قوله: «وَمَكَرَ السَّيِّءُ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه عطف على «استكباراً». والثاني: أنه عطف على «نُفُوراً» وهذا من إضافة الموصوف إلى صفته في الأصل؛ إذ الأصل: والمكر السيئ. والبصريون يؤولونه على حذف موصوف/ أي: العمل السيئ.

[ب/٧٣٩]

وقرأ العامة بخفض همزة «السَّيِّءِ»، وحمزة^(١) والأعمش بسكونها وصلًا. وقد تجرأت النحاة^(٢) وغيرهم على هذه القراءة ونسبوا للحن، ونزّهاوا الأعمش عن أن يكون قرأ بها. قالوا: وإنما وقف مُسَكَّنًا، فظن أنه واصل فغلط عليه. وقد احتج لها قوم آخرون: بأنه إجراء للوصل مجرى الوقف، أو أجرى المنفصل مجرى المتصل. وحسنه كون الكسرة على حرفٍ ثقیل بعد ياءٍ مشددة مكسورة. وقد تقدّم أن أبا عمرو يقرأ «إلى بارئكم»^(٣) بسكون الهمزة. فهذا أولى لزيادة الثقل ههنا. وقد تقدّم هناك أمثلة وشواهد فعليك باعتبارها. وروى^(٤) عن ابن كثير «وَمَكَرَ السَّيِّءُ» بهمزة ساكنة بعد السين ثم ياء مكسورة. وخرّجت على أنها مقلوبة من السَّيِّءِ، والسَّيِّءُ مخفف من السَّيِّءِ كالميت من الميت قال الحماسي^(٥):

٣٧٧٣- ولا يَجْزُونَ مِن حَسَنِ سَيِّءٍ
ولا يَجْزُونَ مِن غَلَطٍ بَلِيْنٍ

(١) السبعة ٥٣٥، والنشر ٣٥٢/٢، والتيسير ١٨٢ - ١٨٣، والقرطبي ٣٥٨/١٤، والحجة ٥٩٤، والبحر ٣١٩/٧.

(٢) كالزجاج في معانيه ٢٧٥/٤ حيث لحنها، وقصر مثلها على الشعر اضطراراً.

(٣) الآية ٥٤ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٣٦١/١.

(٤) الشواذ ١٢٤، والبحر ٣٢٠/٧.

(٥) البيت لأبي الغول الطهوي وهو في الحماسة ٦٢/١، والخزانة ١٠٦/٣.

وقد كثر في قراءته القلب نحو «ضياء»^(١) و «تأيسوا»^(٢) و «لا يأس»^(٣) كما تقدم تحقيقه.

وقرأ^(٤) عبد الله: «ومكرًا سيئًا» بالتنكير، وهو موافق لما قبله. وقرئ^(٥) «ولا يحق» بضم الياء، «المكر السييء» بالنصب على أن الفاعل ضمير الله تعالى أي: لا يحيط الله المكر السييء إلا بأهله.

قوله: «سنة الأولين» مصدر مضاف لمفعوله، و«سنة الله» مضاف لفاعله؛ لأنه تعالى سنّها بهم، فصحت إضافتها إلى الفاعل والمفعول.

آ. (٤٤) قوله: ﴿وكانوا أشد﴾: جملة في موضع نصب على الحال. ونظيرتها في الروم^(٦) «كانوا» بلا واو على أنها مستأنفة فالمقصّدان مختلفان.

آ. (٤٥) قوله: ﴿ما ترك على ظهرها﴾: تقدّم نظيرها في النحل^(٧) إلا أن هناك لم يجز للأرض ذكر، بل عاد الضمير على ما فهم من السياق وهنا قد صرح بها في قوله: «في السموات ولا في الأرض». وهنا «على ظهرها» استعارة من ظهر الدابة دلالة على التمكّن والتقلّب عليها. والمقام هنا يناسب ذلك لأنه حث على السير للنظر والاعتبار.

[تمت بعونه تعالى سورة فاطر]

(١) الآية ٥ من يونس. وانظر: الدر ١٥١/٦.

(٢) الآية ٨٧ من يوسف. وانظر: الدر ٥٣٧/٦.

(٣) الآية ٨٧ من يوسف. وانظر: الدر ٥٣٧/٦.

(٤) المحاسب ٢٠٢/٢، والقرطبي ٣٥٩/١٤، والبحر ٣٢٠/٧.

(٥) البحر ٣٢٠/٧.

(٦) الآية ٩.

(٧) «ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة» الآية ٦١ من النحل.

سورة يس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قرا العامة «يسين» بسكون النون. وأظهر^(١) النون عند الواو بعدها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص وقالون وورش بخلاف عنه، وكذلك النون من «نون والقلم»^(٢) وأدغمهما الباكون. فمن أدغم فللخفة، ولأنه لما وصل والتقى متقاربان من كلمتين أولهما ساكن وجب الإدغام. ومن أظهر فللمبالغة في تفكيك هذه الحروف بعضها من بعض لأنه بنية الوقف، وهذا أجرى على القياس في الحروف المقطعة ولذلك التقى فيها الساكنان وصلًا، ونقل إليها حركة همزة الوصل على رأي نحو: «ألف لام ميم»^(٣) الله كما تقدم تقريره.

وأمال الياء من «يس» الأخوان وأبو بكر لأنها اسم من الأسماء كما تقدم تقريره أول البقرة. قال الفارسي^(٤): «وإذا أمالوا»^(٥) «يا» وهي حرف نداء فلأن

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٣٨، والقرطبي ٣/١٥، والحجة ٥٩٥، والتيسير ١٨٣، والنشر ١٧/٢ - ١٨، والمحتسب ٢٠٣/٢، والبحر ٣٢٣/٧.

(٢) الآية ١ من القلم.

(٣) الآية ١ من آل عمران.

(٤) الحجة (خ) ١٨٢/٤.

(٥) عبارته في الحجة: «فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يُمال من الحروف من أجل الياء فأن يُعْمِلُوا الاسم الذي هو «يا» من يس أجدر».

يُميلوا «يا» مِنْ يس أَجْدُرُ.

وقرأ عيسى وابنُ أبي إسحاق بفتح النون: إمَّا على البناءِ على الفتح تخفيفاً كَأَيْنَ وكيف، وإمَّا على أَنَّهُ مفعولٌ بـ «أَتَلُ»، وإمَّا على أَنَّهُ مجرورٌ بحرفِ القسم. وهو على الوجهين غيرُ منصرفٍ للعلميةِ والتأنيث. ويجوزُ أَن يكونَ منصوباً على إسقاطِ حرفِ القسم، كقوله^(١):

..... ٣٧٧٤ -

فذاك أمانةُ اللهِ الثريدُ

وقرأ الكلبي بضم النون. فقليل: على أنها خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ أي: هذه يس، ومُنِعَتْ من الصرفِ لِما تقدَّم. وقيل: بل هي حركةُ بناءٍ كـ حيث فيجوزُ أَن يكونَ خبراً كما تقدَّم، وَأَن يكونَ مُقسَماً بها نحو: «عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلُنْ». وقيل: لأنها منادى فُيْنِيتُ على الضم؛ ولهذا فَسَّرَهَا الكلبيُّ القاريُّ لها بـ «يا إنسان» قال: «وهي لغةُ طيِّء». قال الزمخشري^(٢): «إِنْ صَحَّ معناه فوجهُ أن يكونَ أصلُهُ يا أُتَيْسِيْنُ فَكَثُرَ النداءُ به على ألسنتِهِمْ، حتى اقتصروا على شَطْرِهِ، كما قالوا في القسم: مُ اللهُ في «أَيْمُنُ اللهِ». قال الشيخ^(٣): «والذي نُقِلَ عن العرب في تصغيرِ إنسان: أُتَيْسِيانِ بياءٍ بعدها أَلِفٌ فَذَلَّ على / أنَّ أصلَهُ إُنْسِيان^(٤)؛ لأنَّ التصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها، ولا نعلمُ أَنَّهُم قالوا في تصغيره: أُتَيْسِيْن. وعلى تقديرِ أَنَّهُ يُصَغَّرُ كذلك فلا يجوزُ ذلك، إِلَّا أَن يُبْنَى

(١) تقدم برقم ٩٣.

(٢) الكشف ٣/٣١٣.

(٣) البحر ٧/٣٢٣.

(٤) هذا مذهب القراء كما في «معاني القرآن» ٢/٢٦٩ فاشتقه من النسيان، وكثر في كلامهم فحذفوا منه اللام وردوا إليه الياء في التصغير فقالوا: أُتَيْسِيان. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٣.

على الضم؛ لأنه منادى مُقْبَلٌ عليه^(١) ومع ذلك فلا يجوزُ لأنه تحقيرٌ، ويمتنع ذلك في حق النبوة. قلت: أما الاعتراض الأخيرُ فصحيحٌ نصُّوا على أن التصغير لا يَدْخُلُ في الأسماءِ المعظمةِ شرعاً. ولذلك يُحكى أن ابن قتيبة لما قال في المُهَيِّمِينَ: إنه مصغرٌ من مؤمن^(٢)، والأصل مؤيِّمين، فأبدلتِ الهمزة هاء. قيل له: هذا يقربُ من الكفرِ فليتنقِ اللهَ قائله. وقد تقدَّمت هذه الحكاية في المائدة مطوَّلة وما قيل فيها. وقد تقدَّم للزمخشري في طه ما يقربُ من هذا البحث، وتقدَّم للشيخ معه كلامٌ.

وقرأ ابنُ أبي إسحاق أيضاً وأبو السَّمَال «يسن» بكسرِ النون، وذلك على أصلِ التقاء الساكنين. ولا يجوزُ أن تكونَ حركةُ إعرابٍ.

آ. (٢) قوله: ﴿وَالْقُرْآنُ﴾: إمَّا قسمٌ مستأنفٌ، إن لم يُجعلْ ما تقدَّم قسماً، وإمَّا عطفٌ على ما قبله إن كانَ مُقسماً به. وقد تقدَّم كلامٌ عن الخليل^(٣) في ذلك أولَ آياتِ البقرة فعليكِ باعتباره هنا، فإنه حسنٌ جداً. وتقدَّم الكلامُ على «الحكيم»^(٤).

آ. (٣) قوله: ﴿إِنَّكَ﴾: جوابُ القسمِ و«على صراطٍ» يجوزُ أن يكونَ متعلقاً بالمرسلين. تقول: أَرْسَلْتُ عليه كذا. قال تعالى: «وَأَرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَيْرًا»^(٥)، وأن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ» لوقوعه خبراً، وأن يكونَ حالاً من المرسلين، وأن يكونَ خبراً ثانياً لـ «إِنَّكَ».

(١) أي نكرة مقصودة.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٨٨/٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٨٠/١.

(٤) انظر: الدر ٢٦٧/١.

(٥) الآية ٣ من الفيل.

آ. (٥) قوله: ﴿تَنْزِيلٌ﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالرفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة أي: هو تنزيل. ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ إذا جعلت يس اسماً للسورة أي: هذه السورة المسماة بـ يس تنزيل، أو هذه الأحرف المقطعة تنزيل. والجملة القسمية على هذا اعتراض. والباقون بالنصب على المصدر، أو على المدح. وهو في المعنى كالرفع على خبر ابتداء مضمرة. وتنزيل مصدر مضاف لفاعله. وقيل: هو بمعنى مُنزل. وقرأ أبو حية واليزيدي وأبو جعفر وشيبة «تنزيل» بالجر على النعت للقرآن أو البدل منه.

آ. (٦) قوله: ﴿لَتَنْذِرُ﴾: يجوز أن يتعلق بـ تنزيل أو بمعنى المرسلين، يعني بإضمار فعل يدل عليه هذا اللفظ أي: أُرسلناك لتنذر.

قوله: «ما أنذر آباؤهم» يجوز أن تكون «ما» هذه بمعنى الذي، وأن تكون نكرة موصوفة. والعائد على الوجهين مقدّر أي: ما أنذره آباؤهم فتكون «ما» وصلتها أو وصفها في محل نصب مفعولاً ثانياً لقوله: «لَتَنْذِرُ» كقوله: «إننا أنذرناكم عذاباً»^(٢) والتقدير: لتنذر قوماً الذي أنذره آباؤهم من العذاب، أو لتنذر قوماً عذاباً أنذره آباؤهم. ويجوز أن تكون مصدرية أي: إنذار آبائهم أي: مثله. ويجوز أن تكون نافية، وتكون الجملة المنفية صفة لـ «قوماً» أي: قوماً غير مُنذَرِ آباؤهم. ويجوز أن تكون زائدة أي: قوماً أنذر آباؤهم، والجملة المثبتة أيضاً صفة لـ «قوماً» قاله أبو البقاء^(٣) وهو مُنافٍ للوجه الذي قبله.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٣٩، والنشر ٣٥٣/٢، والقرطبي ٦/١٥، والحجة

٥٩٥، والتيسير ١٨٣، والبحر ٣٢٣/٧.

(٢) الآية ٤٠ من النبا.

(٣) الإملاء ٢٠٢/٢.

آ. (٨) قوله: ﴿فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾: في هذا الضمير وجهان، أحدهما: - وهو المشهور - أنه عائد على الأغلال، لأنها هي المُحَدَّث عنها، ومعنى هذا الترتيب بالفاء: أن الغِلَّ لِعَلَّظِهِ وَعَرَّضِهِ يَصِلُ إِلَى الذَّقَنِ لَأَنَّهُ يَلْبَسُ الْعُنُقَ جَمِيعَهُ. الثاني: أن الضمير يعود على الأيدي؛ لأنَّ الغِلَّ لا يكون إلا في العُنُقِ واليدين، ولذلك سُمِّيَ جَامِعَةً. ودلَّ على الأيدي هذه الملازمة المفهومة من هذه الآلة أعني الغِلَّ. وإليه ذهب الطبري^(١). إلا أن الزمخشري^(٢) قال: «جعل الإقماح نتيجة قوله: «فهي إلى الأذقان» ولو كان^(٣) للأيدي لم يكن معنى التَّسَبُّبِ في الإقماح ظاهراً. على أن هذا الإضرار فيه ضَرْبٌ من التعسف وترك الظاهر». /

[٧٤٠/ب]

وللناس في هذا الكلام قولان، أحدهما: أن جعل الأغلال حقيقة. والثاني: أنه استعارة. وعلى كل من القولين جماعة من الصحابة والتابعين. وقال الزمخشري^(٤): «مثل تصميمهم على الكفر، وأنه لا سبيل إلى أرعائهم بأن جعلهم كالمغلولين المُقَمَّحِينَ في أنهم لا يَلْتَفِتُونَ إلى الحق ولا يَعْطِفُونَ أعناقهم نحوه، ولا يُطَاطِئُونَ رؤوسهم له وكالحاصلين بين سَدَّين لا يُبْصِرُونَ ما قُدَّامَهُمْ وما خَلْفَهُمْ في أن لا تأمل لهم ولا تبصر، وأنهم مُتَعَامُونَ عن آيات الله». وقال غيره^(٥): «هذه استعارة لَمَنْعِ اللَّهِ إياهم من الإيمان وحوله بينهم وبينه». قال ابن عطية^(٦): «وهذا أرجح الأقوال؛ لأنه تعالى لما ذكر أنهم

(١) تفسير الطبري ٢٢/١٥٠ - ١٥١.

(٢) الكشف ٣/٣١٦.

(٣) أي الضمير.

(٤) الكشف ٣/٣١٥.

(٥) انظر: البحر ٧/٣٢٤.

(٦) المحرر ١٣/١٨٩ في تعليقه على القول السابق.

لا يُؤْمِنُونَ لِمَا^(١) سَبَقَ لَهُمْ فِي الْأَزَلِ عَقَبَ ذَلِكَ بِأَنْ جَعَلَ لَهُمْ مِنَ الْمَنَعِ
وَإِحَاطَةِ الشَّقَاوَةِ مَا حَالَهُمْ مَعَهُ حَالُ الْمَغْلُولِينَ» انتهى. وتقدم تفسير الأذقان^(٢).

قوله: «فَهُمْ مُقَمَّحُونَ» هذه الفاء لأحسن ترتيب؛ لأنه لما وصلت الأغلال
إلى الأذقان لعرضها لزم عن ذلك ارتفاع رؤوسهم إلى فوق، أو لما جمعت
الأيدي إلى الأذقان وصارت تحتها لزم من ذلك رفعها إلى فوق، فترتفع
رؤوسهم. والإقماح: رفع الرأس إلى فوق كالإقناع، وهو من قَمَحَ البعير رأسه
إذا رفعها بعد الشرب: إما لبرودة الماء وإما لكرهه طعمه قموحاً وقماحاً بكسر
القاف وضُمها. وأقَمَحْتُهُ أنا إقماحاً والجمع قِمَاح وأنشد^(٣):

٣٧٧٥- ونحن على جوانبها قُعودُ
نَغْضُ الطَّرْفَ كَالْإِبِلِ الْقِمَاحِ

يصف نفسه وجماعة كانوا في سفينة فأصابهم الميْدُ. قَالَ الزَّجَاجُ^(٤):
«قِيلَ لِلْكَانَوْنِيِّينَ شَهْرًا قِمَاحٌ؛ لِأَنَّ الْإِبِلَ إِذَا وَرَدَتِ الْمَاءَ رَفَعَتْ رُؤُوسَهَا لَشِدَّةِ
الْبَرْدِ»^(٥). وأنشد أبو زيد للهذلي^(٦):

٣٧٧٦- فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرُ إِذَا شَتَوْنَا
وَحُبَّ السَّرَادِ فِي شَهْرِي قِمَاحِ

(١) المحرر: بما.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٢٨/٧.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم وهو في اللسان (قمح)، ومجاز القرآن ١٥٧/٢،
والقرطبي ٨/١٥، وتفسير الماوردي ٣٨٤/٣.

(٤) معاني القرآن ٢٧٩/٤.

(٥) الزجاج: «برده».

(٦) البيت لمالك بن خالد الهذلي وهو في ديوان الهذليين ٥/٣، واللسان (قمح).

كذا رَوَاهُ بَضْمُ الْقَافِ، وابن السكيت بكسرها. وهما لغتان في المصدر كما تقدّم. وقال الليث: القُمُوح: رَفَعُ البعيرِ رَأْسَهُ إذا شَرِبَ الماءَ الكريهَ ثم يعودُ. وقال أبو عبيدة^(١): «إذا رَفَعَ رَأْسَهُ عن الحوض، ولم يَشْرَبْ» والمشهورُ أنه رَفَعَ الرأسَ إلى السماء كما تقدّم تحريره. وقال الحسن^(٢): «القابِحُ: الطامِئُ ببصره إلى مَوْضِعِ قَدَمِهِ» وهذا يَنْبُؤُ عنه اللفظُ والمعنى. وزاد بعضهم مَعَ رَفَعِ الرأسِ غَضُّ البَصْرِ مُسْتَدِلًّا بالبيتِ المتقدم:

.....

نَفَضُ الطَّرْفِ كَالِإِبِلِ الْقِمَاحِ

وزاد مجاهدٌ مع ذلك وَضَعَ اليَدَ على الفم. وسأل الناسُ أميرَ المؤمنين علياً كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ عن هذه الآية فجعل يديه تحت لِحْيَيْهِ وَرَفَعَ رَأْسَهُ وَلَعْمَرِي إِنَّ هَذِهِ الكيفِيَّةُ تُرْجِعُ قَوْلَ الطبريِّ في عَوْدِ «فهي» على الأيدي.

آ. (٩) قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا﴾: تقدّم خلافُ القراء في فتح السين وضمّها والفرق بينهما، مستوفى في آخر الكهف^(٣).

قوله: «فَأَغْشَيْنَاهُمُ» العائمة على الغين المعجمة أي: غَطَيْنَا أَبْصَارَهُمْ فهو على حَذَفٍ مضافٍ. وابن عباس^(٤) وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن يعمر وأبورجاء في آخرين بالعين المهملة، وهو ضَعْفُ البَصْرِ. يُقال: عَشِيَ بَصْرُهُ وَأَغْشَيْتُهُ أَنَا، وقوله تعالى هذا يحتمل الحقيقة والاستعارة كما تقدّم.

(١) عبارته في مجاز القرآن ١٥٧/٢: «يجذب الذَّقَنَ حتى يصير في الصدر ثم يرفع رأسه».

(٢) انظر: البحر ٣٢٥/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٤٤/٧.

(٤) المحتسب ٢٠٤/٢، والبحر ٣٢٥/٧، والقرطبي ١٠/١٥.

آ. (١٠) وقوله: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ : تقدّم تحريره أول البقرة^(١).

آ. (١٢) قوله: ﴿وَنُكْتُبُ﴾ : العامة على بناءه للفاعل، فيكون «ما قَدَمُوا» مفعولاً به، و «آثارهم» عطفت عليه. وزر^(٢) ومسروق مبنياً للمفعول، و «آثارهم» بالرفع، عطفت على «ما قَدَمُوا» لقيامه مقام الفاعل.

قوله: «وكل شيء أَحْصَيْنَاهُ» العامة على نصبه على الاشتغال. وأبو السَّمال^(٣) قرأه مرفوعاً بالابتداء. والأرجح قراءة العامة لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية. وقد تقدّم الكلام على نحو «واضرب لهم مثلاً» في البقرة^(٤)، والنحل^(٥).

آ. (١٣) و: ﴿إِذْ جَاءَهَا﴾ : بدل اشتمال تقدّم نظيره^(٦). و «إِذْ أَرْسَلْنَا» بدل من «إِذ» الأولى.

آ. (١٤) قوله: ﴿فَعَزَّزْنَاهُ﴾ : قرأ^(٧) أبو بكر بتخفيف الزاي [٧٤١/١]

(١) انظر: الدر المصون ١٠٥/١.

(٢) البحر ٣٢٥/٧. وزر بن جيش الأسدي الكوفي عرض على عبد الله بن مسعود وعثمان وعلي رضي الله عنهم، و عرض عليه عاصم. توفي سنة ٨٢. انظر: طبقات القراء ٢٩٤/١.

(٣) البحر ٣٢٥/٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٢٣/١.

(٥) ورد ضرب المثل في النحل، آية ٧٤، ولكن المؤلف لم يشر إليها.

(٦) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٧.

(٧) السبعة ٥٣٩، والنشر ٣٥٣/٢، والقسوطي ١٤/١٥، والحجة ٥٩٧، والبحر ٣٢٦/٧، والتيسير ١٨٣.

بمعنى غَلَبْنَا، ومنه قوله: «وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ»^(١). ومنه قولهم: «مَنْ عَزَّ بَزٌّ»^(٢) أي صار له بَزٌّ. والباقون بالتشديد بمعنى قَوَّيْنَا. يقال: عَزَّزَ المطرُ الأرضَ أي: قَوَّاهَا وَلَبَّدَهَا. ويُقال لتلك الأرض: العَزَازُ، وكذا كُلُّ أرضٍ صُلْبَةٍ. وتَعَزَّزَ لحمُ الناقةِ أي: صَلَّبَ وَقَوَّى. وعلى كلتا القراءتين المفعولُ محذوفٌ أي: فَقَوَّيْنَاهُمَا بِثَالِثٍ أَوْ فَعَلَّيْنَاهُمَا بِثَالِثٍ.

وقرأ^(٣) عبد الله «بالثالث» بألف ولام.

قوله: «إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ» جَرَّدَ خبرَ «إِنَّ» هذه من لام التوكيد، وأدخلها في خبر الثانية^(٤)، لأنَّهم في الأولى استعملوا مجردَ الإنكارِ فقَابَلَتْهم الرُّسُلُ بتوكيدٍ واحدٍ وهو الإتيانُ بـ «إِنَّ»، وفي الثانيةِ بالمبالغةِ في الإنكارِ فقَابَلَتْهم بزيادةِ التوكيدِ فَأَتَوْا بـ «إِنَّ» وبِاللام.

قال أهل البيان: الأخبارُ ثلاثةُ أقسامٍ: ابتدائيٌّ وطلبِيٌّ وإنكاريٌّ، فالأولُ يُقال لمن لم يتردَّد في نسبةِ أحدِ الطرفين إلى الآخرِ نحو: زيد عارفٌ، والثاني لِمَنْ هو متردَّد في ذلك، طالبٌ له منكرٌ له بعضُ إنكارٍ، فيقال له: إِنَّ زَيْدًا عَارِفٌ، والثالثُ لِمَنْ يبالغُ في إنكاره، فيقال له: إِنَّ زَيْدًا لِعَارِفٌ. ومن أحسن ما يُحكى أن رجلاً جاء إلى أبي العباس الكِنْدِيِّ فقال: إني أجِدُ في كلامِ العربِ حَشْوَاً قال: وما ذاك؟ قال: يقولون: زيدٌ قائمٌ، وإنَّ زَيْدًا قائمٌ، وإنَّ زَيْدًا لَقائمٌ. فقال: «كلا بل المعاني مختلفةٌ، فزيد^(٥) قائمٌ إخبارٌ بقيامه، وإنَّ زَيْدًا

(١) الآية ٢٣ من ص.

(٢) مجمع الأمثال ٣٠٧/٢، جمهرة الأمثال ٢٢٦/٢.

(٣) البحر ٣٢٦/٧ - ٣٢٧.

(٤) في الآية ١٦.

(٥) في الأصل فعبد الله وهو سهو، والتصحيح من (ش).

قائم جواب لسؤال سائل، وإن زيدا لقائم جواب عن إنكار منكّر. قلت: هذا هو الكندي الذي سئل أن يعارض القرآن ففتح المصحف فرأى سورة المائدة فكع^(١) عن ذلك. والحكاية ذكرتها أول المائدة.

وقال الشيخ^(٢): «وجاء أولاً «مُرسلون» بغير لام؛ لأنه ابتداء إخبار فلا يحتاج إلى توكيد، وبعد المحاورة «لَمُرسلون» بلام التوكيد؛ لأنه جواب عن إنكار» وهذا قصور عن فهم ما قاله أهل البيان، فإنه جعل المقام الثاني وهو الطلب مكان المقام الأول، وهو الابتدائي.

آ. (١٩) قوله: ﴿طَائِرُكُمْ﴾: العائمة على «طائر» اسم فاعل أي: ما طار لكم من الخير والشر فعبر عن الحظ والنصيب. وقرأ^(٣) الحسن - فيما روى عنه الزمخشري^(٤) - «أَطِيرُكُمْ» مصدر أطيّر الذي أصله تطيّر فلما أريد إدغامه أبدلت التاء طاء، وسكنت واجتلبت همزة الوصل فصار أطيّر فيكون مصدره أطيّراً. ولما ذكر الشيخ^(٥) هذا لم يردّ عليه، وكان هو في بعض ما ردّ به على ابن مالك في «شرح التسهيل» في باب المصادر قال: «إن مصدر تطيّر وتدارأ إذا أدغما وصارا أطيّر وأدارأ لا يجيء مصدرهما عليهما بل على أصلهما فيقال: أطيّر تطييراً، وأدارأ تدارؤاً، ولكن هذه القراءة تردّه إن صحّت وهو بعيد. وقد روى غيره عنه^(٦) «طِيرُكُمْ» بياء ساكنة ويغلب على الظن أنها هذه، وإنما تصحفت على الراعي فحسبها مصدراً، وظن أن ألف «قالوا» همزة وصل.

(١) كع: ضَعُفَ وَجِبَنَ.

(٢) البحر ٣٢٧/٧.

(٣) انظر في قراءتها: الإنحاف ٣٩٨/٢، والقرطبي ١٦/١٥ - ١٧، والبحر ٣٢٧/٧.

(٤) الكشف ٣١٨/٣.

(٥) البحر ٣٢٧/٧.

(٦) أي عن الحسن كما في الإنحاف.

قوله: «إِنْ ذُكِّرْتُمْ» قرأ^(١) السبعة بهمزة استفهام بعدها «إِنْ» الشرطية، وهم على ما عَرَفَتْ مِنْ أصولهم: من التسهيل والتحقيق وإدخال ألف بين الهمزتين وعدمه في سورة البقرة^(٢). واختلف سيبويه^(٣) ويونس إذا اجتمع استفهام وشرط أيهما يُجَاب؟ فذهب سيبويه إلى إجابة الاستفهام، ويونس إلى إجابة الشرط، فالتقدير عند سيبويه: «إِنْ ذُكِّرْتُمْ تَطْيَرُونَ» وعند يونس «تَطْيَرُوا» مجزوماً، فالجواب للشرط على القولين محذوف. وقد تقدّم هذا في سورة الأنبياء^(٤).

وقرأ أبو جعفر وطلحة وزرّ بهمزتين مفتوحتين إلا أن زرّاً لم يُسهّل الثانية كقوله^(٥):

٣٧٧٧- إِنْ كُنْتَ دَاوُدَ بْنَ أَحْوَى مُرَجَّلاً

فلست براع لابن عمك محرماً

وروي عن أبي عمرو وزرّاً أيضاً كذلك، إلا أنهما فصلاً بألف بين الهمزتين. وقرأ الماجشون بهمزة واحدة مفتوحة. وتخريج هذه القراءات الثلاث على حذف لام العلة أي: أَلَيْسَ ذُكِّرْتُمْ تَطْيَرْتُمْ، ف تَطْيَرْتُمْ هو المعلول، وأن ذُكِّرْتُمْ علته، والاستفهام منسحب عليهما في قراءة الاستفهام وفي غيرها يكون إخباراً بذلك.

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٤٤، والنشر ٣٦٩/١، والقرطبي ١٦/١٥، والبحر ٣٢٧/٧، والمحضوب ١٠٥/٢، والإتحاف ٣٩٨/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ١١٠/١.

(٣) التحقيق في المسألة يوجب عكس ما ذكره المؤلف، فذهب سيبويه إجابة الشرط. انظر: الكتاب ٤٤٤/١، والدر المصون الورقة ٦٢٩ ب.

(٤) انظر: الورقة ٦٢٩ ب.

(٥) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٣٢٧/٧، والمحزر ١٩٤/١٣ وسقطت الألف من «داود» من الأصل فيضطرب الوزن.

وقرأ الحسن بهمزة واحدة مكسورة وهي شرط من غير استفهام ، وجوابه محذوف أيضاً .

[٧٤١/ب] وقرأ الأعمش والهمداني^(١) «أَيْنَ» بصيغة الظرف . وهي «أين» / الشرطية ، وجوابها محذوف عند جمهور البصريين أي : أين ذكركم فطائركم معكم ، أو صَجَبَكُمْ طائركم ، لدلالة ما تقدم من قوله «طائركم معكم» ومن يُجَوِّزُ تقديمَ الجوابِ لا يَحْتَاجُ إلى حَذْفِ .

وقرأ^(٢) الحسن وأبو جعفر وأبورجاء والأصمعي عن نافع «ذِكْرُكُمْ» بتخفيف الكاف .

آ . (٢١) قوله : ﴿مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾ : بدل من «المرسلين» بإعادة العامل ، إلا أن الشيخ^(٣) قال : «النحاة لا يقولون ذلك إلا إذا كان العامل حرف جر^(٤)» ، وإلا فلا يُسَمُّونه بدلاً بل تابعاً وكأنه يريد التوكيد اللفظي بالنسبة إلى العامل .

آ . (٢٢) قوله : ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ : أصل الكلام : «ومالكم لا تعبدون» ولكنه صَرَفَ الكلامَ عنهم ، ليكون الكلامُ أسرع قبولاً ولذلك جاء قوله «وإليه تُرْجَعُونَ» دون «وإليه أرجع» .

(١) عيسى بن عمر أبو عمر الهمداني الكوفي أخذ عن الأعمش وطلحة وتلا عليه الكسائي ، ثقة توفي سنة ١٥٦ . سير الأعلام ١٩٩/٧ .

(٢) الإتحاف ٣٩٨/٢ ، والبحر ٣٢٨/٧ ، والقرطبي ١٧/١٥ ، والمحاسب ٢٠٥/٢ ، والنشر ٣٥٣/٢ .

(٣) البحر ٣٢٨/٧ .

(٤) نحو قوله تعالى : «لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ» .

آ. (٢٣) قوله: ﴿أَتُخَذُ﴾: مبني على كلامه الأول، وهذه الطريقة أحسن من ادعاء الالتفات.

قوله: «مِنْ دُونِهِ» يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «أَتُخَذُ» على أنها متعدية لواحدٍ وهو «آلهة»، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ متعلقاً بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ «آلهة»، وأنْ يَكُونَ مفعولاً ثانياً قُدِّمَ على أنها المتعدية لاثنتين.

قوله: «إِنْ يُرِيدُنِي» شرطٌ، جوابه «لَا تُغْنِي عَنِّي»، والجملة الشرطية في محل نصبٍ صفةٍ لـ آلهة. وفتح طلحة السلمياني^(١) - وقيل^(٢): طلحة ابنُ مصرفٍ - ياء المتكلم. قال الزمخشري^(٣): «وَقُرِئَ «إِنْ يُرِيدُنِي الرَّحْمَنُ بَضْرًا» بمعنى: إِنْ يُورِدُنِي ضَرَاءً، أي يجعله مَوْرِدًا لِلضَّرِّ». قال الشيخ^(٤): «وهذا - والله أعلم - رأى في كتب القراءات بفتح الياء فتوهم أنها ياء المضارعة فجعل الفعل متعدياً بالياء المعدية كالهزمة، فلذلك أَدْخَلَ همزة التعدية فنصب به اثنين، والذي في كتب القراءات الشواذ أنها ياء الإضافة المحذوفة خطأً ونطقاً للقاء الساكنين». قلت: وهذا رجل ثقة قد نقل هذه القراءة فتقبل منه.

آ. (٢٥) قوله: ﴿فَاسْمَعُونِ﴾: العائمة على كسر النون، وهي نون الوقاية حُذِفَتْ بعدها ياء الإضافة مُجْتَرِئاً عنها بكسرة النون، وهي اللغة العالية.

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٥٦، والإتحاف ٢/٣٩٩، والبحر ٧/٣٢٩، والشواذ ١٢٥، والمحرر ١٣/١٩٦.

(٢) في البحر طلحة السمان، وكذا في المحرر، وفي الشواذ طلحة بن مصرف. وقال في البحر: ورويت عن نافع وعاصم وأبي عمرو. ونسب في الإتحاف فتحها وصلًا إلى أبي جعفر. ولعله طلحة بن سليمان السمان الذي تقدمت ترجمته.

(٣) الكشف ٣/٣١٩.

(٤) البحر ٧/٣٢٩.

وقرأ^(١) عصمة عن عاصم بفتحها، وليست هذه إلا غلطاً على عاصم، إذ لا وجه. وقد وقع لابن عطية وهم فاحش في ذلك فقال^(٢): «وقرأ الجمهور «فاسمعون» بفتح النون، قال أبو حاتم: هذا خطأ، فلا يجوز لأنه أمر: فإما حذفت النون، وإما كسرها على جهة الياء» يعني ياء المتكلم، وقد يكون قوله «الجمهور» سبق قلم منه أو من النساخ وكأن الأصل: «وقرأ غير الجمهور» فسقط لفظه «غير». وقال ابن عطية^(٣): «حذف من الكلام ما تواترت الأخبار والروايات به وهو أنهم قتلوه ف قيل له عند موته: ادخل الجنة».

آ. (٢٧) قوله: ﴿بِمَا غَفَر لِي﴾: يجوز في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: المصدرية أي: يعلمون بغفران ربي. والثاني: أنها بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: بالذي غفره لي ربي. واستضعف هذا: من حيث إنه يبقى معناه أنه تمنى أن يعلم قومه بذنوبه المغفورة. وليس المعنى على ذلك، إنما المعنى على تمنى عليهم بغفران ربه ذنوبه. والثالث: أنها استفهامية، وإليه ذهب الفراء^(٤). ورده الكسائي: بأنه كان ينبغي حذف ألفها لكونها مجرورة وهوردة صحيح. وقال الزمخشري^(٥): «الأجود طرح الألف»^(٦).

(١) البحر ٣٢٩/٧: «فاسمعون».

(٢) نص المحرر ١٩٦/١٣: «وقرأ الجمهور بكسر النون على نية الياء بعدها. وروى أبو بكر عن عاصم فاسمعون بفتح النون...».

(٣) المحرر ١٩٦/١٣.

(٤) معاني القرآن له ٣٧٤/٢ ثم قال: «وقد أتمها الشاعر وهي استفهام فقال: إنا قتلنا بقتلنا سرائكُم أهل اللواء ف فيما يكسر القيل».

(٥) الكشف ٣٢٠/٣.

(٦) ثم قال: «وإن كان إثباتها جائزاً».

والمشهور من مذهب البصريين وجوب حذف ألفها كقوله^(١) :

٣٧٧٨ - عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي
إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

إلا في ضرورة، كقول الآخر^(٢) :

٣٧٧٩ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَثِيمٌ
كَخَنْزِيرٍ تَمَرُّغٌ فِي رَمَادٍ

وقرى^(٣) «من المُكْرَمِينَ» بتشديد الراء.

آ. (٢٨) قوله : ﴿وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ : في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أحدها : أنها نافية كالتي قبلها فتكون الجملة الثانية جارية مجرى التأكيد للأولى . والثاني : أنها مزيدة . قال أبو البقاء^(٤) : «أي : وقد كُنَّا مُنْزِلِينَ» . وهذا لا يجوز البتة لفساده لفظاً ومعنى . الثالث : أنها اسم معطوف على «جند» . قال ابن عطية^(٥) : «أي : من جند ومن الذي كُنَّا مُنْزِلِينَ» . وردّه الشيخ^(٦) : بأن «من» مزيدة . وهذا التقدير يؤدي إلى زيادتها في الموجب جارة لمعرفة، ومذهب البصريين - غير الأخفش - أن يكون الكلام غير موجب، وأن يكون المجزوء

(١) البيت لعمر بن معد يكرب، وهو في المغني ١٩١، والعيني ٤٣٦/٢، والهمع ١٥٧/١، والدرر ١٣٩/١.

(٢) تقدم برقم ٦١٦.

(٣) القرطبي ٢٠/١٥، والبحر ٣٣٠/٧.

(٤) الإملاء ٢٠٢/٢.

(٥) المحرر ١٩٧/١٣.

(٦) البحر ٣٣٢/٧.

[٧٤٢/أ] نكرة^(١). قلت: فالذي ينبغي عند مَنْ يقولُ بذلك أن يُقدَّرَها/ بنكرة أي: ومن عذابٍ كنا مُنزِّلِيه. والجملة بعدها صفةٌ لها. وأمَّا قوله: إنَّ هذا التقديرَ يؤدي إلى زيادتها في الموجِبِ فليس بصحيحٍ البتَّة. وتَعَجَّبْتُ كيف يُلزِمُ ذلك^(٢)؟

آ. (٢٩) قوله: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً﴾: العامةُ على النصب على أن «كان» ناقصة. واسمُها ضميرُ الأخذَةِ، لدلالةِ السياقِ عليها. و«صيحة» خبرُها. وقرأ^(٣) أبو جعفر وشيبة ومعاذُ القارِيءُ برفعِها، على أنها التامةُ أي: وقعَ وحَدَّثَ وكان ينبغي أن لا تلحقَ تاءُ التانيثِ للفصلِ بـ «إلا» بل الواجبُ في غيرِ نُدُورٍ واضطرارٍ حَذَفُ التاءِ نحو: «ما قام إلا هند» وقد شَذَّ الحسنُ وجماعةٌ فقرأوا «لأُتْرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ»^(٤) كما سَأَيِّنُهُ في موضعه إن شاء الله وقال الشاعر^(٥):

—٣٧٨٠—

وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاثِمُ

وقال آخر^(٦):

- (١) ثم قال: «لا يجوز: ما ضربت من رجلٍ ولا زيد، ولا من زيد، وهو قدر المعطوف بالذي، وهو معرفة، فلا يعطف على النكرة المجرورة بمن الزائدة».
- (٢) لأن ابن عطية نفسه قدَّر هذه المعرفة ولم يقدر المعطوف بنكرة، كما صنع السمين، فاعتراض أبي حيان له وجه.
- (٣) الإتحاف ٣٩٩/٢، والنشر ٣٥٣/٢، والبحر ٣٣٢/٧، والقرطبي ٢١/١٥، والمحتسب ٢٠٦/٢.
- (٤) الآية ٢٥ من الأحقاف. وانظر: القرطبي ٢٠٦/١٦، والمحتسب ٢٦٥/٢.
- (٥) تقدم برقم ٣٤٣٣.
- (٦) لم أهتم إلى قائله، وهو في العيني ٤٧١/٢، وشرح التصريح ٢٧٩/١، والهمع ١٧١/٢، والدرر ٢٢٦/٢.

٣٧٨١- ما بَرِئْتُ مِنْ رَبِّبَةٍ وَدَّمَ
فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

آ. (٣٠) قوله: ﴿يَا حَسْرَةً﴾: العامة على نصبها. وفيه وجهان، أحدهما: أنها منصوبة على المصدر، والمنادى محذوف تقديره: يا هؤلاء تَحَسَّرُوا حسرة. والثاني: أنها منونة لأنها منادى منكور^(١) فنُصِبَتْ على أصلها كقوله^(٢):

٣٧٨٢- أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ
نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومعنى النداء هنا على المجاز، كأنه قيل: هذا أو أُنْكِ فاحْضَرِي. وقرأ^(٣) قتادة وأبي في أحد وجهيه «يَا حَسْرَةً» بالضم، جعلها مُقْبِلاً عليها، وأبي أيضاً وابن عباس وعلي بن الحسين «يَا حَسْرَةَ العباد» بالإضافة. فيجوز أن تكون الحَسْرَةُ مصدراً مضافاً لفاعله أي: يتَحَسَّرُونَ على غيرهم لِمَا يَرَوْنَ مِنْ عذابهم، وأن يكون مضافاً لمفعوله أي: يَتَحَسَّرُ عليهم غيرهم. وقرأ أبو الزناد^(٤) وابن هرمز. وابن جندب «يَا حَسْرَةَ» بالهَاءِ المبدلة مِنْ تاءِ التانيث وَضْلاً، وكأنهم أَجْرُوا الوصلَ مُجْرَى الوقفِ وله نظائرُ مَرَّتْ. وقال صاحب

(١) وهو النكرة غير المقصودة.

(٢) تقدم برقم ٣٥٢.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٠٠، والقُرطبي ١٥/٢٤، والبحر ٧/٣٣٤، والمحتسب ٢/٢٠٧، والشواذ ١٢٥.

(٤) عبد الله بن ذكوان الحافظ أبو عبد الرحمن القرشي المدني حَدَّثَ عن أنس ابن مالك، وحَدَّثَ عنه ابنه عبد الرحمن، وثَّقه أحمد وابن معين. توفي سنة ١٣٠. انظر: سير الأعلام ٥/٤٤٥.

«اللوامح»^(١): «وقفوا باللهاء مبالغة في التحسر، لما في الهاء من التأهله بمعنى التأوه، ثم وصلوا على تلك الحال». وقرأ ابن عباس أيضاً «يا حَسْرَةً» بفتح التاء من غير تنوين. ووجهها أن الأصل: يا حَسْرَتَا فاجْتَزَىء بالفتحة عن الألف كما اجْتَزَىء بالكسرة عن الياء. ومنه^(٢):

٣٧٨٣- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي
بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوْ أَنِّي
أي: بلهفا بمعنى لهفي.

وُقِرَىء «يا حَسْرَتَا» بالألف كالتي في الزمر^(٣)، وهي شاهدة لقراءة ابن عباس، وتكون التاء لله تعالى، وذلك على سبيل المجاز دلالة على قَرُط هذه الحسرة. وإلا فالله تعالى لا يُوصَفُ بذلك.

قوله: «ما يَأْتِيهِمْ» هذه الجملة لا محل لها؛ لأنها مفسرة لسبب الحسرة عليهم.

قوله: «إلا كانوا» جملة حالية من مفعول «يَأْتِيهِمْ».

آ. (٣١) قوله: «كَمْ أَهْلَكْنَا»: «كم» هنا خبرية فهي مفعول بـ «أَهْلَكْنَا» تقديره: كثيراً من القرون أَهْلَكْنَا. وهي معلقة لـ «يَرَوُا» ذهاباً بالخبرية مذهب الاستفهامية. وقيل: بل «يَرَوُا» علمية، و«كم» استفهامية كما سيأتي بيانه.

و«أنهم إليه لا يَرْجِعُونَ» فيه أوجه، أحدها: أنه بدل من «كم» قال

(١) انظر: البحر ٣٣٢/٧.

(٢) تقدم برقم ٤٦٨.

(٣) الآية ٥٦ «يا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ».

ابن عطية^(١): «وكم هنا خبرية، و«أنهم» بدلٌ منها، والرؤية بصرية». قال الشيخ^(٢): «وهذا لا يصح؛ لأنها إذا كانت خبرية كانت في موضع نصب بـ«أهلكنا». ولا يسوغ فيها إلا ذلك. وإذا كانت كذلك امتنع أن يكون «أنهم» بدلاً منها؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل. ولو سُلِّطت أهلكنا على «أنهم» لم يصح؛ ألا ترى أنك لو قلت: أهلكنا انتفاء رجوعهم، أو أهلكنا كونهم لا يرجعون، لم يكن كلاماً. لكنَّ ابن عطية تَوَهَّم أنَّ «يَرَوْا» مفعوله «كم» فتَوَهَّم أنَّ قوله: «أنهم إليهم لا يرجعون» بدلٌ منه؛ لأنه يسوغ أن يُسَلِّط عليه فتقول: ألم يَرَوْا أنهم إليهم لا يرجعون. وهذا وأمثاله دليلٌ على ضَعْفِهِ في عِلْمِ العربية. قلت: وهذا الإنحاء تحاملٌ عليه؛ لأنه لقائلٌ أن يقول: «كم» قد جعلها خبرية، والخبرية يجوز أن تكون معمولة لما قبلها عند قومٍ، فيقولون: «ملكْتُ كم عبداً» فلم يَلْزَمَ الصدر، فيجوز أن يكون بنى هذا التوجيه على هذه اللغة وجعل «كم» منصوبة بـ«يَرَوْا» و«أنهم» بدلٌ منها، وليس هو ضعيفاً في العربية حينئذٍ.

الثاني: أنَّ «أنهم» بدلٌ من الجملة قبله. قال الزجاج^(٣): «هو بدلٌ من الجملة، والمعنى: ألم يَرَوْا أن القرون التي أهلكناها أنهم لا يرجعون؛ لأنَّ عَدَمَ الرجوعِ والهلاكِ بمعنى». قال الشيخ^(٤): «وليس بشيء؛ لأنه ليس بدلاً صناعياً، وإنما فُسِّرَ المعنى ولم يَلْحَظْ صناعة النحو». قلت: بل هو بدلٌ صناعي؛ لأنَّ الجملة في قوة المفرد؛ إذ هي ساذغة مَسْدُ مفعولٍ «يَرَوْا» فإنها معلَّقة لها كما تقدَّم.

(١) المحرر ١٣/١٩٨.

(٢) البحر ٧/٣٣٣.

(٣) معاني القرآن ٤/٢٨٥ وعبارته «إذا جعلت كم خبراً فالإبهام قائم فيها...».

(٤) البحر ٧/٣٣٣.

الثالث: قال الزمخشري^(١): «ألم يَرَوْا» ألم يعلموا، وهو مُعلَقٌ / عن العمل في «كم» لأن «كم» لا يعملُ فيها عاملٌ قبلها - كانت للاستفهام أو للخبر - لأن أصلها الاستفهام، إلا أن معناها نافذٌ في الجملة كما نفذ في قولك: «ألم يَرَوْا إن زيدا لمنطلق» وإن لم يعمل في لفظه، وأنهم إليهم لا يَرَجِعُونَ: بدلٌ من «كم أهْلَكْنَا» على المعنى لا على اللفظ تقديره: ألم يَرَوْا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم.

قال الشيخ^(٢): «قوله لأن «كم» لا يعملُ فيها ما قبلها كانت للاستفهام أو للخبر» ليس على إطلاقه؛ لأن العامل إذا كان حرف جر أو اسماً مضافاً جاز أن يعمل فيها نحو: «على كم جذع بيتك؟ وابن كم رئيس صحت؟ وعلى كم فقير تصدقت أرجو الثواب؟ وابن كم شهيد في سبيل الله أحسنت إليه؟». وقوله: «أو للخبر»^(٣) والخبرية فيها لغتان: الفصيحة كما ذكر لا يتقدمها عامل إلا ما ذكرنا من الجار، واللغة الأخرى حكاهم الأخفش يقولون: «ملكك كم غلام» أي: ملكك كثيراً من الغلمان. فكما يجوز تقدم العامل على كثيراً كذلك يجوز على «كم» لأنها بمعناها. وقوله: «لأنها أصلها الاستفهام، والخبرية ليس أصلها الاستفهام» بل كل واحدة أصل بنفسها، ولكنهما لفظان مشتركان بين الاستفهام والخبر. وقوله: «لأن معناها نافذ في الجملة» يعني معنى «يَرَوْا» نافذ في الجملة؛ لأنه جعلها مُعلَّقة وشرح «يَرَوْا» بـ يعلموا.

وقوله: «كما نفذ في قولك: ألم يَرَوْا إن زيدا لمنطلق» يعني^(٤) أنه لو كان معمولاً من حيث اللفظ لامتنع دخول اللام وَلَفَتْحَتْ «إن» فإن «إن» التي في

(١) الكشف ٣/٣٢١.

(٢) البحر ٧/٣٣٣.

(٣) الأصل: «والخبرية» والتصحيح من البحر.

(٤) قال: «فإن زيدا لمنطلق معمول من حيث المعنى لا يروا ولو كان...».

خبرها اللام من الأدوات المعلقة لأفعال القلوب. وقوله: «إنهم إليهم» إلى آخره كلامه لا يصح أن يكون بدلاً لا على اللفظ ولا على المعنى. أما على اللفظ فإنه زعم أن «يَرَوْا» معلقة فتكون «كم» استفهامية فهي معمولة لـ «أهلكنّا»، و«أهلكنّا» لا يتسلط على «أنهم إليهم» لا يرجعون. وقد تقدّم لنا ذلك. وأما على المعنى فلا يصح أيضاً لأنه قال: تقديره: أي على المعنى ألم يَرَوْا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم، فكونهم غير راجعين ليس كثرة الإهلاك، فلا يكون بدلاً بعض من كل، ولا يكون بدلاً اشتمال؛ لأن بدل الاشتمال يصح أن يضاف إلى ما أبداً منه، وكذلك بدل بعض من كل. وهذا لا يصح هنا. لا تقول: ألم يَرَوْا انتفاء رجوع كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم، وفي بدل الاشتمال نحو: «أعجبتني الجارية ملاحتها، وسرق زيد ثوبه» يصح: «أعجبتني ملاحه الجارية، وسرق ثوب زيد».

الرابع: أن يكون «أنهم» بدلاً من موضع «كم أهلكنّا»، والتقدير: ألم يَرَوْا أنهم إليهم. قاله أبو البقاء^(١). وردّه الشيخ^(٢): بأن «كم أهلكنّا»، ليس بمعمول لـ «يَرَوْا». قلت: قد تقدّم أنها معمول لها على معنى أنها معلقة لها.

الخامس: — وهو قول الفراء^(٣) — أن يكون «يَرَوْا» عاملاً في الجملتين من غير إبدال، ولم يبين كيفية العمل. وقوله «الجملتين» تجوز؛ لأن «أنهم» ليس بجمله لتأويله بالمفرد إلا أنه مشتمل على مُسندٍ ومُسندٍ إليه.

السادس: أن «أنهم» معمول لفعل محذوف^(٤) دل عليه السياق والمعنى،

(١) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٢) البحر ٣٣٤/٧.

(٣) معاني القرآن ٣٧٦/٢.

(٤) وهو مذهب أبي حيان في البحر ٣٣٤/٧.

تقديره: قَضَيْنَا وَحَكَمْنَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ. وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا قِرَاءَةُ^(١) ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ «إِنَّهُمْ» بِكسر الهمزة عَلَى الاستثناف، والاستثنافُ قَطْعُ لهذه الجملة مِمَّا قَبْلَهَا فَهُوَ مُقَوٌّ لِأَن تَكُونَ مَعْمُولَةً لِفِعْلٍ مَحذُوفٍ يَقْتَضِي انْقِطَاعَهَا عَمَّا قَبْلَهَا. وَالضَّمِيرُ فِي «أَنَّهُمْ» عَائِدٌ عَلَى مَعْنَى «كَمْ» وَفِي «إِلَيْهِمْ» عَائِدٌ عَلَى مَا عَادَ عَلَيْهِ وَאו «يَرَوْنَ». وَقِيلَ: بَلِ الْأَوَّلُ عَائِدٌ عَلَى مَا عَادَ عَلَيْهِ وَاو «يَرَوْنَ». وَالثَّانِي عَائِدٌ عَلَى الْمُهْلَكِينَ.

آ. (٣٢) قَوْلُهُ: «وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ»: قَدْ تَقَدَّمَ فِي هُودٍ^(٢) تَشْدِيدُ «لَمَّا» وَتَخْفِيفُهَا وَمَا قِيلَ فِي ذَلِكَ. وَقَالَ الْفَخْرُ الرَّازِي^(٣) فِي مَنَاسِبَةِ وَقْعِ «لَمَّا» الْمَشْدُودَةِ مَوْقِعَ إِلَّا: «إِنَّ» «لَمَّا» كَأَنَّهَا حَرْفَا نَفْيٍ، وَهَمَا لَمْ وَمَا، فَتَأْكُذُ النِّفْيُ، وَ«إِلَّا» كَأَنَّهَا حَرْفَا نَفْيٍ: إِنْ وَلَا فَاسْتَعْمَلَ أَحَدُهُمَا مَكَانَ الْآخَرِ. انْتَهَى. وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الْقِرَاءِ^(٤) فِي «إِلَّا» فِي الْإِسْتِثْنَاءِ: إِنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ إِنْ وَلَا. إِلَّا أَنَّ الْقِرَاءَ جَعَلَ «إِنْ» مَخْفَفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَجَعَلَهَا نَافِيَةً، وَهُوَ قَوْلُ رَكِيكٍ رَدَّهُ عَلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ. وَقَالَ الْقِرَاءُ^(٥) أَيْضاً: إِنْ «لَمَّا» هَذِهِ أَصْلُهَا: لَمِمَّا^(٦) فَخُفِّفَ بِالْحَذْفِ. وَهَذَا كُلُّهُ قَدْ تَقَدَّمَ مُوَضَّحاً. وَقَوْلُهُ: «كُلُّ» مُبْتَدَأٌ وَ«جَمِيعٌ» خَبَرُهُ. وَ«مُبْخَضَرُونَ» خَبَرٌ ثَانٍ لَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ سِوَاءَ شَدَّدَتْ «لَمَّا» أَمْ خَفَّفَتْهَا. لَا يُقَالُ: إِنْ جَمِيعاً تَأْكِيدٌ لَا خَبَرٌ، لِأَن جَمِيعاً هُنَا فَعِيلٌ بِمَعْنَى / [٧٤٣/أ]

(١) الإتحاف ٢/٤٠٠، والبحر ٧/٣٣٤، والقرطبي ١٥/٢٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٣٩٦.

(٣) تفسير الفخر ٢٦/٦٥.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٧٧.

(٥) معاني القرآن ٢/٣٧٧.

(٦) عبارته: «فَلِنْ شَتَّتْ أَرَدَتْ: وَإِنْ كُلُّ لَمِمَّنْ مَا جَمِيعٌ، ثُمَّ حُذِفَتْ إِحْدَى الْمِيمَاتِ لِكَثْرَتِهِنَّ».

مَفْعُولُ أَي: مَجْمُوعُونَ فِي «كُلِّ» تَدُلُّ عَلَى الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، وَ«جَمِيعٌ» تَدُلُّ عَلَى الْجَمَاعَةِ فَمَعْنَاهَا حُجِّلَ عَلَى لَفْظِهَا فِي قَوْلِهِ: «جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ»^(١) وَقَدَّمَ «جَمِيعٌ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ، وَ«لَدَيْنَا» مُتَعَلِّقٌ بِ«مُخْضَرُونَ» فَمَنْ شَدَّدَ فِي «لَمَّا» بِمَعْنَى «إِلَّا» وَ«إِنْ» نَافِيَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَنْ خَفَّفَ فَإِنْ مَخْفَفَةٌ، وَاللَّامُ فَارِقَةٌ وَ«مَا» مَزِيدَةٌ. هَذَا قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَقُولُونَ: «إِنْ» نَافِيَةٌ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى «إِلَّا» كَمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ.

آ. (٣٣) قَوْلُهُ: ﴿وَأَيَّةٌ﴾: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَ«لَهُمْ» صِفَتُهَا أَوْ مُتَعَلِّقَةٌ بِ«آيَةٍ» لِأَنَّهَا بِمَعْنَى عَلَامَةٍ. وَ«الْأَرْضُ» مُبْتَدَأٌ. وَتَقَدَّمَ تَخْفِيفُ الْمِيتَةِ وَتَشْدِيدُهَا فِي أَوَّلِ آلِ عِمْرَانَ^(٢). وَمَنْعَ الشَّيْخِ^(٣) أَنْ تَكُونَ «لَهُمْ» صِفَةً لـ «آيَةٍ» وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَهُ وَلَا وَجَّةَ لَهُ. وَأَعْرَبَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) «آيَةٍ» مُبْتَدَأً وَ«لَهُمْ» الْخَبَرَ وَ«الْأَرْضُ» الْمِيتَةَ مُبْتَدَأً وَصِفَتَهُ، وَ«أَخْيَيْنَاهَا» خَبَرُهُ. وَالْجُمْلَةُ مَفْسُورَةٌ لـ «آيَةٍ» وَبِهَذَا بَدَأَ ثُمَّ قَالَ: وَقِيلَ: فَذَكَرَ الْوَجَّةَ الَّتِي بَدَأَتْ بِهِ. وَكَذَلِكَ حَكَى مَكِّي^(٥) أَعْنِي أَنْ يَكُونَ «آيَةٍ» ابْتِدَاءً، وَ«لَهُمْ» الْخَبَرَ. وَجَوَّزَ مَكِّي أَيْضاً أَنْ تَكُونَ «آيَةٍ» مُبْتَدَأً وَ«الْأَرْضُ» خَبَرُهُ. وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ؛ لِأَنَّهُ لَا تُعْزَلُ الْمَعْرِفَةُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا، وَيُبْتَدَأُ بِالنِّكَرَةِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ لِلزُّرُورَةِ.

قَوْلُهُ: «أَخْيَيْنَاهَا» قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ «الْأَرْضِ»، وَيَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ «الْأَرْضِ» إِذَا جَعَلْنَاهَا مُبْتَدَأً، وَ«آيَةٍ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. وَجَوَّزَ

(١) الآية ٤٤ من القمر.

(٢) انظر: الدر ١٠٣/٣.

(٣) ثم علقها بآية. والبحر ٣٣٤/٧.

(٤) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٥) المشكل له ٢٢٦/٢.

الزمخشري^(١) في «أحييناها» وفي «نسلخ»^(٢) أن يكونا صفتين للأرض والليل، وإن كانا مُعرِّفين بآل لأنه تعريف بآل الجنسية، فهما في قوة النكرة قال: كقوله^(٣):

٣٧٨٤ - ولقد أمرُ على اللثيم يسُبُّني

لأنه لم يَقْصِدْ لثيماً بعينه.

ورده الشيخ^(٤): بأن فيه هذماً للقواعد: مِنْ أنه لا تُنْعَتُ المعرفة بنكرة. قال: وقد تبعه على ذلك ابنُ مالك^(٥). ثم خَرَجَ الشيخُ الجملُ على الحال أي: الأرضُ مُحيَاةٌ والليلُ مُسْلَخٌ منه النهارُ، واللثيمُ شاتماً لي. قلت: وقد اعتبر النحاة ذلك في مواضع، فاعتبروا معنى المَعْرِفِ بآل الجنسية دونَ لفظه فوصفوه بالنكرة الصريحة نحو: «بالزجل خير منك» على أحد الأوجه، وقوله: «إلا الذين» بعد: «إن الإنسان»^(٦) وقوله: «أو الطفل الذين لم يظهروا»^(٧) و«أهلك الناس الدينارَ الحمرَ والدرهمَ البيض». كلُّ هذا رُوِيَ في المعنى دونَ اللفظ، وإن اختلف نوعُ المراعاة. ويجوز أن يكون «أحييناها» استئنافاً بيِّن به كونها آية. أ. (٣٤) قوله: ﴿وَفَجَّرْنَا﴾: العامةُ على التشديد تكثيراً لأنَّ

(١) الكشف ٣/٣٢١.

(٢) في الآية ٣٧.

(٣) تقدم برقم ٦٩٧.

(٤) البحر ٧/٣٣٤.

(٥) انظر: المساعد ٢/٤٠٦.

(٦) الآية ١ - ٢ - ٣ من العصر.

(٧) الآية ٣١ من النور.

[فَجَّرَ^(١) مخففةً متعدّ. وقرأ^(٢) جناح بن حبيش بالتخفيف. والمفعول محذوف على كلتا القراءتين أي: ينبوعاً كما في آية سبحان^(٣)].

آ. (٣٥) قوله: ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾: قيل: الضمير عائذ على النخيل؛ لأنه أقرب مذكور، وكان مِنْ حَقِّ الضمير أَنْ يُثْنَى على هذا لتقدم شيئين: وهما الأعناب والنخيل، إلا أنه اكتفى بذكر أحدهما. وقيل: يعود على جنات، وعاد بلفظ المفرد ذهاباً بالضمير مذهب اسم الإشارة وهو كقول رُوبة^(٤):

٣٧٨٥- فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلق
كأنه في الجلدِ توليعُ البَهَقِ

ف قيل له^(٥). فقال: أَرَدْتُ: كَأَنَّ ذَاكَ وَبَلَقَ. وقيل: عائذ على الماء المدلول عليه بـ عيون. وقيل: بل عاد عليه لأنه مقدّر أي: من العيون. ويجوزُ أَنْ يعودَ على العيون. ويُعتذر عن إفراده بما تقدّم في عَوْدِهِ على جنات. ويجوزُ أَنْ يعودَ على الأعناب والنخيل معاً، ويُعتذر عنه بما تقدّم أيضاً. وقال الزمخشري^(٦): «وأصله: مِنْ ثَمَرِنَا، لقوله: «وَفَجَّرْنَا» و«جَعَلْنَا» فنقل الكلام من التكلم إلى الغيبة على طريقة الالتفات، والمعنى: ليأكلوا ممّا خلقه الله من الثمر». قلت: فعلى هذا يكون الضمير عائذاً على الله تعالى، ولذلك فسّر معناه

(١) زيادة من (ش).

(٢) البحر ٣٣٥/٧.

(٣) «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجَرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً» الآية ٩٠ من الإسراء وهي سورة سبحان.

(٤) تقدم برقم ٥٣٩.

(٥) ف قيل له: كيف قلت: «كأنه» مع تقدّم خطوط؟

(٦) الكشف ٣٢٢/٣.

بما ذكر. وقد تقدّم قراءات في هذه اللفظة في سورة الأنعام^(١) وما قيل فيها بحمد الله تعالى.

قوله: «وما عَمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ» في «ما» هذه أربعة أوجه، أحدها: أنها موصولة أي: ومن الذي عَمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ من الغرس والمعالجة. وفيه تَجَوُّزٌ على هذا. والثاني: أنها نافية أي: لم يعملوه هم، بل الفاعل له هو الله تعالى.

وقرأ^(٢) الأخوان وأبو بكر بحذف الهاء والباقون «وما عَمِلْتَهُ» بإثباتها. فإن كانت «ما» موصولة فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر حُذِفَ العائدُ كما حُذِفَ في قوله: «أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً»^(٣) بالإجماع. وعلى قراءة غيرهم جيء به على الأصل. وإن كانت نافية فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر لا ضمير مقدّر، ولكن المفعول محذوف أي: ما عَمِلْتَ أَيْدِيهِمْ شيئاً من ذلك، وعلى قراءة غيرهم الضمير يعودُ على «ثَمَرِهِ» وهي مرسومة بالهاء في غير مصاحف الكوفة، وبحذفها فيما عداها. / والأخوان وأبو بكر وافقوا مصاحفهم، والباقون - غير حفص - وافقوها أيضاً، وجعفر خالف مصحفه، وهذا يدلُّ على أن القراءة متلقاة من أفواه الرجال، فيكون عاصم قد أقرأها لأبي بكر بالهاء ولحفص بدونها^(٤).

الثالث: أنها نكرة موصوفة، والكلام فيها كالذي في الموصولة. والرابع:

(١) انظر: الدر المصون ٨٠/٥.

(٢) السبعة ٥٤٠، والنشر ٣٥٣/٢، والتيسير ١٨٤، والحجة ٥٩٨، والبحر ٣٣٥/٧، والقرطبي ٢٥/١٥، والبحر ٣٣٥/٧.

(٣) الآية ٤١ من الفرقان.

(٤) كذا في الأصل، والصواب بالعكس، حيث قرأ أبو بكر بالحذف، وحفص بإثباتها كما تقدم.

أنها مصدرية أي: وَمِنْ عَمَلٍ أَيْدِيهِمْ. والمصدر واقع موقع المفعول به، فيعود المعنى إلى معنى الموصولة أو الموصوفة.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾: كقوله و«آيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ»^(١). و«نَسْلَخُ» استعارة بديعة شَبَّهَ انكشاف ظلمة الليل بِكَشَطِ الْجِلْدِ عن الشاة. وقوله: «مُظْلِمُونَ» أي: داخلون في الظلام كقوله: «مُضْهِجِينَ»^(٢).

آ. (٣٨) قوله: ﴿لِمُسْتَقَرٍّ﴾: قيل: في الكلام حَذَفَ مضاف تقديره: تجري لجري مستقر لها. وعلى هذا فاللام للعلّة أي: لأجل جري. مستقر لها. والصحيح أنه لا حَذَفَ، وأن اللام بمعنى إلى. ويدل على ذلك قراءة بعضهم «إلى مُسْتَقَرٍّ»^(٣). وقرأ عبد الله وابن عباس وعكرمة وزين العابدين وابنه الباقر والصادق بن الباقر «لا مُسْتَقَرٌّ» بـ لا النافية للجنس وبناء «مُسْتَقَرٌّ» على الفتح، و«لها» الخبر. وابن أبي عبيدة «لا مُسْتَقَرٌّ» بـ لا العاملة عمل ليس، فمُسْتَقَرٌّ اسمها، و«لها» في محل نصب خبرها كقوله^(٤):

٣٧٨٦- تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بِأَقْيَا
وَلَا وَزَّرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْيَا

والمراد بذلك أنها لا تستقر في الدنيا بل هي دائمة الجريان، وذلك إشارة إلى جريها المذكور.

(١) الآية ٣٣ من يس.

(٢) الآية ٦٦ من الحجر.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣٣٦/٧، والمحاسب ٢/٢١٢، والقرطبي ٢٨/١٥.

(٤) تقدم برقم ٣٩٥.

آ. (٣٩) قوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو برفعه، والباقون بنصبه. فالرفع على الابتداء، والنصب بإضمار فعل على الاشتغال، والوجهان مُستويان لتقدم جملة ذات وجهين، وهي قوله: «والشمس تجري» فإن راعيت صدرها رفعت لتعطف جملة اسمية على مثلها، وإن راعيت عجزها نصبت لتعطف فعلية على مثلها. وبهذه الآية يتعلل قول الأخفش: إنه لا يجوز النصب في الاسم إلا إذا كان في جملة الاشتغال ضمير يعود على الاسم الذي تضمنته جملة ذات وجهين. قال: لأن المعطوف على الخبر خبر فلا بُدَّ من ضمير يعود على المبتدأ فيجوز: «زيد قام وعمراً أكرمه في داره»، ولو لم يقل «في داره» لم تجز. ووجه الرد من هذه الآية أن أربعة من السبعة نصبوا، وليس في جملة الاشتغال ضمير يعود على الشمس. وقد أجمع على النصب في قوله تعالى: «والسما رفعها» بعد قوله: «والنجم والشجر يسجدان»^(٢).

قوله: «منازل» فيه أوجه، أحدها: أنه مفعول ثانٍ؛ لأن «قَدَرْنَا» بمعنى صَيَّرْنَا. الثاني: أنه حال، ولا بُدَّ من حذف مضاف قبل «منازل» تقديره: ذا منازل. الثالث: أنه ظرف أي: قَدَرْنَا مسيرَه في منازل، وتقدم نحوه أول يونس^(٣).

قوله: «كَالْعُرْجُونِ» العامة على ضم العين والجيم. وفي وزنه وجهان، أحدهما: أنه فعلول فنوته أصلية، وهذا هو المرجح. والثاني: وهو قول

(١) السبعة ٥٤٠، والنشر ٣٥٣/٢، والحجة ٥٩٩، والبحر ٣٣٦/٧، والحجة ٥٩٩، والقرطبي ٢٩/١٥.

(٢) الآية ٧ من الرحمن.

(٣) الآية ٥ من يونس: «وقَدَره منازل».

الرَّجَاجُ^(١) أَنْ نَوْنَهُ مَزِيدَةٌ، وَوَزْنُهُ فُعْلُونٌ، مُشْتَقٌّ مِنَ الانْعِرَاجِ وَهُوَ الانْعِطَافُ، وَقُرَأَ^(٢) سَلِيمَانُ التِّيمِي بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْجِيمِ، وَهُمَا لَغَتَانِ كَالْبَزْيُونِ وَالْبَزْيُونُ^(٣). وَالْعُرْجُونُ: عُدُوْدُ الْعِذْقِ مَا بَيْنَ الشُّمَارِيخِ إِلَى مَنْبِتِهِ مِنَ النَّخْلَةِ. وَهُوَ تَشْبِيهٌُ بِدِيْعٍ، شَبَّ بِهِ الْقَمَرُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: دَقَّتِهِ وَاسْتَقْوَايِهِ وَاصْفَرَارِهِ.

آ. (٤٠) قَوْلُهُ: ﴿سَابِقُ النَّهَارِ﴾: قُرَأَ^(٤) عِمَارَةٌ بِنَصَبِ «النَّهَارِ» حَذَفَ التَّنْوِينَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. قَالَ الْمَبْرَدُ^(٥): «سَمِعْتُهُ يَقْرُؤُهَا فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ «سَابِقُ» بِالتَّنْوِينِ فَخَفَّفْتُ».

آ. (٤١) قَوْلُهُ: ﴿أَنَا حَمَلْنَا﴾: مُبْتَدَأٌ، وَ«آيَةٌ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. وَجَوُزُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦) أَنْ يَكُونَ «أَنَا حَمَلْنَا» خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَنْ «آيَةٌ لَهُمْ» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَيْنِ فِي «لَهُمْ» وَ«ذَرَبْتَهُمْ» لَشَيْءٍ وَاحِدٍ. وَيُرَادُ بِالذَّرْبِ آبَاؤُهُمُ الْمُحْمُولُونَ^(٧) فِي سَفِينَةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ يَكُونُ الضَّمِيرَانِ مُخْتَلِفَيْنِ أَيِ: ذَرِيَّةُ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ. وَوَجْهُُ الْاِمْتِنَانِ عَلَيْهِمْ: أَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الذَّرِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِهَا كَانْتِفَاعِ أَوْلَئِكَ.

(١) معاني القرآن ٢٨٨/٤، وتصحفت في المطبوعة: «فعلول».

(٢) القرطبي ٣١/١٥، والبحر ٣٣٧/٧، والشواذ ١٢٥.

(٣) البزبون: السندس.

(٤) القرطبي ٣٣/١٥، والبحر ٣٣٨/٧، وهو عِمَارَةٌ بِنِ عَقِيلِ بْنِ بِلَالِ بْنِ جَرِيرٍ الْخَطْفِيِّ.

(٥) انظر: البحر ٣٣٨/٧.

(٦) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٧) الأصل «المحمولين» وهو سهو.

آ. (٤٢) قوله: ﴿مَا يَرْكَبُونَ﴾: هذا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جنسِ الفلكِ إِنْ أُرِيدَ بِالْفَلَكِ سَفِينَةُ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاصَّةً، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ جنسِ آخَرَ كَالْإِبِلِ وَنَحْوِهَا، وَلِهَذَا سَمَّيْنَاهَا سَفْنَ الْبَرِّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ اشْتِقَاقُ الدَّرِيَّةِ فِي الْبَقَرَةِ^(١) وَاخْتِلَافُ الْقُرَاءِ فِيهَا فِي الْأَعْرَافِ^(٢).

قوله: «مِنْ مِثْلِهِ» أي: مِنْ مِثْلِ الْفَلَكِ. وَقِيلَ: مِنْ مِثْلِ مَا ذَكَرَ مِنْ خَلْقِ الْأَزْوَاجِ.

آ. (٤٣) وقرأ^(٣) الحسن «نُفَرَّقُهُمْ» بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ.

قوله: «فَلَا صَرِيخٌ» / فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَيْ: فَلَا مُسْتَغِيثٌ. وَقِيلَ: بِمَعْنَى مُفْعِلٍ أَيْ: فَلَا مَغِيثٌ. وَهَذَا هُوَ الْأَلِيْقُ بِالْآيَةِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «فَلَا إِغَاثَةٌ» جَعَلَهُ مُصَدَّرًا مِنْ أَصْرَخَ. قَالَ الشَّيْخُ^(٥): «وَيَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ أَنْ صَرِيخًا يَكُونُ مُصَدَّرًا بِمَعْنَى إِصْرَاخٍ». وَالْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ «صَرِيخٍ». وَحَكَى أَبُو الْبَقَاءِ^(٦) أَنَّهُ قُرِئَ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ. قَالَ: «وَوَجْهُهُ عَلَى مَا فِي قَوْلِهِ: «فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ»^(٧).

آ. (٤٤) قوله: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ. وَقِيلَ: اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطَعٌ. وَقِيلَ: عَلَى الْمَصْدَرِ بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ وَعَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ. أَيْ: إِلَّا بِرَحْمَةٍ. وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَلَا صَرِيخٌ» رَابِطَةٌ لِهَذِهِ

(١) انظر: الدر المصون ١٠٠/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٥١١/٥.

(٣) الإنحاف ٤٠١/٢، والبحر ٣٣٩/٧.

(٤) الكشف ٣٢٤/٣.

(٥) البحر ٣٣٩/٧.

(٦) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٧) الآية ٣٨ من البقرة.

الجملة بما قبلها. فالضمير في «لهم» عائذ على «المُغْرَقِينَ». وجوز ابن عطية^(١) هذا ووجهاً آخر، وجعله أحسن منه: وهو أن يكون استئناف إخبار عن المسافرين في البحر ناجين كانوا أو مُغْرَقِينَ، هم بهذه الحالة لا نجاة لهم إلا برحمة الله، وليس قوله: «فلا صرّخ لهم» مربوطاً بالمغرقين. انتهى. وليس جعله هذا الأحسن بالحسن لثلاث تخرج الفاء عن موضوعها والكلام عن التثابة.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾: جوابها محذوف. أي: أعرضوا.

آ. (٤٦) قوله: ﴿إِلَّا كَانُوا﴾: في محلّ حال. وقد تقدّم نظيره^(٢).

آ. (٤٧) قوله: ﴿مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾: مفعول «أنطعم» و«أطعمه» جواب «لو». وجاء على أحد الجائزين، وهو تجرّده من اللام. والأفصح أن يكون بلام نحو «لو نشاء لجعلناه حطاماً»^(٣).

آ. (٤٩) قوله: ﴿يَخْصِمُونَ﴾: قرأ^(٤) حمزة بسكون الخاء وتخفيف الصاد من خَصِمَ يَخْصِمُ. والمعنى: يَخْصِمُ بعضهم بعضاً، فالمفعول محذوف. وأبو عمرو وقالون بإخفاء^(٥) فتحة الخاء وتشديد الصاد. ونافع

(١) المحرر ٢٠٣/١٣.

(٢) «وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون» الآية من الحجر.

(٣) الآية ٦٥ من الواقعة.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٥٤١، والحجة ٦٠٠، والنشر ٣٥٤/٢، والبحر ٣٤٠/٧،

والنيسير ١٨٤، والقرطبي ٣٨/١٥.

(٥) أي باختلاس فتحها.

وابن كثير وهشام كذلك، إلا أنهم بإخلاص فتحه الخاء. والباقون بكسر الجاء وتشديد الصاد. والأصل في القراءات الثلاث: يَخْتَصِمُونَ فَأُدْغِمَتِ التاء في الصاد، فنافع وابن كثير وهشام نقلوا فتحها إلى الساكن قبلها نقلاً كاملاً، وأبو عمرو وقالون اختلسا حركتها تنبيهاً على أن الخاء أصلها السكون، والباقون حذفوا حركتها، فالتقى ساكنان لذلك، فكسروا أوّلهما، فهذه أربع قراءات، قرئ بها في المشهور.

وروي عن أبي عمرو وقالون سكون الخاء وتشديد الصاد. والنحاة يَسْتَشْكِلُونَهَا لِلْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدَّثِيهِمَا. وقرأ جماعة «يَخْصُمُونَ» بكسر الياء والحاء وتشديد الصاد وكسروا الياء إتباعاً^(١). وقرأ أبي «يَخْتَصِمُونَ» على الأصل. قال الشيخ^(٢): «وروي عنهما - أي عن أبي عمرو وقالون - بسكون الخاء وتخفيف الصاد من خصم».

قلت: هذه هي قراءة حمزة ولم يحكها هو عنه وهذا يشبه قوله: «يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ»^(٣) في البقرة، و«لَا يَهْدِي»^(٤) في يونس.

آ. (٥٠) وقرأ^(٥) ابن محيصن «يُرْجَعُونَ» مبنياً للمفعول.

آ. (٥١) والأعرج^(٦) «في الصّور» بفتح الواو.

وقرئ^(٧) «من الأجْداف» وهي لغة في «الأجْداث» يُقال: جَدَثَ وَجَدَفَ

(١) وهي رواية عن أبي بكر كما في الإنحاف ٤٠٢/٢.

(٢) البحر ٣٤٠/٧ - ٣٤١.

(٣) الآية ٢٠ من البقرة.

(٤) الآية ٣٥ من يونس.

(٥) الإنحاف ٤٠٢/٢، والبحر ٣٤١/٧.

(٦) المحتسب ٢١٢/٢، والقرطبي ٤٠/١٥، والبحر ٣٤١/٧.

(٧) القرطبي ٤٠/١٥، والبحر ٣٤١/٧.

كَتُمْتُ وَتُمْتُ، وَتُومُ وَفُومٌ^(١). وقرأ^(٢) ابن أبي إسحاق وأبو عمرو في رواية «يَنْسَلُونَ» بضم السين. يُقال: نَسَلَ الثعلبُ يَنْسِلُ وَيَنْسُلُ أي: أسرع في عَدْوِهِ.

آ. (٥٢) قوله: ﴿يَا وَيْلَنَا﴾: العامة على الإضافة إلى ضمير المتكلمين دون تأنيث. وهو «وَيْلٌ» مضاف لما بعده. ونقل أبو البقاء^(٣) عن الكوفيين أن «وَيْي» كلمة برأسها. و«لنا» جارٌّ ومجرور. انتهى. ولا معنى لهذا إلا بتأويل بعيد: هو أن يكون يا عجب لنا؛ لأنَّ وِي تفسر بمعنى اعجب منا. وابن أبي ليلي^(٤): «يا وَيْلَتنا» بناء التأنيث، وعنه أيضاً «يا وَيْلَتنا» بإبدال الياء ألفاً. وتأويل هذه أن كل واحد منهم يقول: يا ويلتي.

والعامة على فتح ميم «مَنْ» و«بَعَثْنَا» فعلاً ماضياً خبراً لـ «مَنْ» الاستفهامية قبله. وابن عباس^(٥) والضحاك، وأبو نهيك بكسر الميم على أنها حرف جر. و«بَعَثْنَا» مصدرٌ مجرور بـ مِنْ. فـ «مِنْ» الأولى تتعلق بالوَيْل، والثانية تتعلق بالبعث.

والمَرْقَدُ يجوز أن يكون مصدرأً أي: مِنْ رُقَادِنَا، وأن يكون مكاناً، وهو مفردٌ أقيم مقامُ الجمع. والأول أحسن؛ إذ المصدر يُفرد مطلقاً.

قوله: «هذا ما وَعَدَ» في «هذا» وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ وما بعده / [٧٤٤/ب] خبره. ويكون الوقف تاماً على قوله «مِنْ مَرْقَدِنَا». وهذه الجملة حيثُذ فيها وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة: إمَّا من قولِ الله تعالى، أو مِنْ قولِ

(١) انظر: الممتع ٤١٤.

(٢) البحر ٣٤١/٧.

(٣) الإملاء ٢٠٤/٢.

(٤) انظر في قراءتها: المحتسب ٢١٣/٢، والبحر ٣٤١/٧، والقرطبي ٤١/١٥.

(٥) المحتسب ٢١٣/٢، والقرطبي ٤١/١٥، والبحر ٣٤١/٧.

الملائكة. والثاني: أنها من كلام الكفار فتكون في محل نصب بالقول. والثاني من الوجهين الأولين: «هذا» صفة لـ «مَرَقِدِنَا» و«ما وَعَد» منقطع عما قبله.

ثم في «ما» وجهان، أحدهما: أنها في محل رفع بالابتداء، والخبر مقدر أي: الذي وَعَدَه الرحمنُ وَصَدَّقَ فيه المرسلون حَقَّ عليكم. وإليه ذهب الزجاج^(١) والزمخشري^(٢). والثاني: أنه خبر مبتدأ مضمير أي: هذا وَعَدَ الرحمن. وقد تقدّم لك أول الكهف^(٣): «رَأَى حَفْصاً يَقِفُ عَلَى «مَرَقِدِنَا» وَفَقَةً لَطِيفَةً دُونَ قَطْعِ نَفْسٍ لَثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ تَابِعٌ لـ «مَرَقِدِنَا». وهذان الوجهان يُقَوِّيان ذلك المعنى المذكور الذي تَعَمَّدَ الوقف لأجله. و«ما» يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً اسْمِيَّةً أَوْ حَرْفِيَّةً كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ. ومفعولا الوعد والصدق محذوفان أي: وَعَدَنَاهُ الرحمن وَصَدَّقَنَاهُ المرسلون. والأصل: صَدَّقْنَا فِيهِ. ويجوز حَذْفُ الْخَافِضِ وقد تقدّم لك نحو «صَدَّقَنِي سِنَّ بَكْرِهِ»^(٤) أي في سِنِّهِ. وتقدّم قراءتا «صِيحَّة واحدة» نصباً ورفعاً^(٥).

أ. (٥٤) قوله: ﴿فَالْيَوْمَ﴾: منصوب بـ «لَا تُظَلِّمُ». و«شيئاً»: إمّا مفعول ثانٍ، وإمّا مصدر.

أ. (٥٥) قوله: ﴿فِي شُغْلٍ﴾: يجوز أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لـ «إِنَّ» و«فاكهون» خبر ثانٍ، وَأَنْ يَكُونَ «فاكهون» هو الخبر، و«فِي شُغْلٍ» متعلّق به

(١) معاني القرآن ٢٩١/٤.

(٢) الكشاف ٣٢٦/٣.

(٣) حيث وقف في الكهف على قوله: «ولم يجعل له عرجاً». وأشار المؤلف في الكهف إلى مواضع وقفات حفص. انظر: الدر ٤٣٥/٧.

(٤) مجمع الأمثال ٣٩٢/١، جمهرة الأمثال ٥٦٧/١.

(٥) انظر إعرابه للآية ٢٩: من يس.

وَأَنْ يَكُونَ حَالًا. وقرأ^(١) الكوفيون وابنُ عامرٍ بضمّتين. والباقون بضمّة وسكونٍ، وهما لغتان للحجازيين، قاله الفراء. ومجاهد وأبو السّمّال بفتحيتين. ويزيد النحوي وابن هُبَيْرَة بفتحِ وسكونٍ وهما لغتان أيضاً.

س والعامةُ على رفع «فاكهون» على ما تقدّم. والأعمش^(٢) وطلحة «فاكهين» نصباً على الحال، والجارُّ الخبرُ. والعامةُ أيضاً على «فاكهين» بالالف بمعنى: أصحاب فاكهة، كلابن وتامرٍ ولاحم، والحسن^(٣) وأبو جعفر وأبو حيوة وأبو رجاء وشيبة وقتادة ومجاهد «فكهون» بغير ألفٍ بمعنى: طَرِبُون فَرِحُون، من الفكاهة بالضم. وقيل: الفاكهُ والفَكهُ بمعنى المتلذذ المتنعم؛ لأنّ كلاً من الفكاهة والفكاهة مِمَّا يَتَلَذَّذُ بِهِ وَيَتَنَعَّمُ. وقرأ «فكهين» بالقصرِ والياء على ما تقدّم. و«فكهون» بالقصرِ وضمّ الكاف. يُقال: رجلٌ فِكهُ وفَكُهُ كَرَجُلٍ نَدِس^(٤) ونَدَسٍ، وحَذِرٍ وحَلَرٍ.

آ. (٥٦) قوله: «هم وأزواجهم»: يجوزُ في «هم» أَنْ يَكُونَ مُؤَكِّداً للضميرِ المستكنِّ في «فاكهون»، و«أزواجهم» عَطْفٌ على المستكنِّ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيداً للضميرِ المستكنِّ في «شغل» إِذَا جَعَلْنَاهُ خَبِراً. و«أزواجهم» عَطْفٌ عليه أيضاً. كذا ذكره الشيخ^(٥). وفيه نظرٌ من حيث الفصلُ بين المؤكّد والمؤكّد بخبر «إن». ونظيره أن تقول: «إن زيدا في الدار قائمٌ هو

(١) السبعة ٥٤١، والبحر ٣٤٢/٧، والتيسير ١٨٤، والقرطبي ٤٤/١٥، والحجة ٦٠١، والنشر ٢١٦/٢.

(٢) القرطبي ٤٤/١٥، والبحر ٣٤٢/٧.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ٣٥٤/٢، والإتحاف ٤٠٢/٢، والقرطبي ٤٤/١٥، والبحر ٣٤٢/٧.

(٤) رجل ندس: يخالط الناس دون أن يثقل عليهم.

(٥) البحر ٣٤٢/٧.

وعمرؤ على أن يُجَعَلَ «هو» تأكيداً للضمير في قولك «في الدار». وعلى هذين الوجهين يكون قوله «متكثون» خبراً آخر له «إن»، و«في [ظلال]»^(١) متعلق به أو حال. و«على الأرائك» متعلق به. ويجوز أن يكون «هم» مبتدأ و«متكثون» خبره، والجازان على ما تقدم. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون «في ظلال» هو الخبر. قال: «وعلى الأرائك مستأنف» وهي عبارة مؤهمة غير الصواب. ويريد بذلك: أن «متكثون» خبر مبتدأ مضمير و«على الأرائك» متعلق به، فهذا وجه استثنائه، لا أنه خبر مقدم، و«متكثون» مبتدأ مؤخر إذ لا معنى له. وقرأ^(٣) عبد الله «متكثين» نصباً على الحال.

وقرأ^(٤) الأخوان «في ظلل» بضم الظاء والقصر، وهو جمع ظلة نحو: غُرْفَة وغُرْف، وحُلَّة^(٥) وحُلِّل. وهي عبارة عن الفُرْشِ والسُّتُور. والباقون بكسر الظاء والألف، جمع ظلة أيضاً، كحُلَّة وجلال^(٦)، وبُرْمَة^(٧) وبرام، أو جمع فعلة بالكسر، إذ يقال: ظلة وظلة بالضم والكسر فهو كلفحة^(٨) ولقاح، إلا أن فعلاً لا ينقاس فيها، أو جمع فعل نحو: ذئب وذئاب، ورنح ورياح.

آ. (٥٧) قوله: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ : في «ما» هذه ثلاثة أوجه:

[٧٤٥/أ] موصولة اسمية، نكرة موصوفة، والعائد على هذين محذوف، مصدرية. /

(١) زيادة من (ش).

(٢) الإملاء ٢٠٤/٢.

(٣) البحر ٣٤٢/٧.

(٤) السبعة ٥٤٢، والحجة ٦٠١، والبحر ٣٤٢/٧، والتيسير ١٨٤، والقرطبي

٤٤/١٥، والنشر ٣٥٥/٢.

(٥) الحلة: الثوب الجديد غليظاً أورقيقاً.

(٦) الجمع الثاني لحلة.

(٧) البرمة: القدر من الحجارة.

(٨) اللقحة: الناقة الحلوب.

وَيَدْعُونَ مضارع ادْعَى افْتَعَلَ مِنْ دعا يَدْعُو. وأَشْرَبَ معنى التمني. قال أبو عبيدة^(١): «العرب تقول: ادْعِ عَلَيَّ ما شِئْتَ أي تَمَنَّ»، وفلانٌ في خيرٍ ما يَدْعِي، أي: ما يتمنى. وقال الزجاج^(٢): «هو من الدعاء أي: ما يَدْعُوْهُ، أهل الجنة يأتِيهم، مِنْ دَعَوْتُ غلامي». وقيل: افْتَعَلَ بمعنى تفاعَلَ. أي: ما يتداعَوْهُ كقولهم: ارتَمَوْا وترامَوْا بمعنى. و«ما» مبتدأة. وفي خبرها وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنه الجارُ قبلها. والثاني: أنه «سلام». أي: مُسَلِّمٌ خالصٌ أو ذو سلامة.

آ. (٥٨) قوله: ﴿سَلَامٌ﴾: العائمةُ على رفعه. وفيه أوجهٌ، أحدها: ما تقدّم مِنْ كونه خبرَ «ما يَدْعُونَ». الثاني: أنه بدلٌ منها، قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «وإذا كان بدلاً كان «ما يَدْعُونَ» خصوصاً، والظاهر أنه عمومٌ في كلِّ ما يَدْعُوْهُ. وإذا كان عموماً لم يكن^(٥) بدلاً منه». الثالث: أنه صفةٌ لـ «ما»، وهذا إذا جَعَلْتَهَا نكرةً موصوفةً. أمّا إذا جَعَلْتَهَا بمعنى الذي أو مصدريةً تَعَدُّ ذلك لتخالفهما تعريفاً وتنكيراً. الرابع: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هو سلامٌ. الخامس: أنه مبتدأٌ خبرُه الناصبُ لـ «قَوْلاً» أي: سلامٌ يُقالُ لهم قولاً. وقيل: تقديرُه: سلامٌ عليكم. السادس: أنه مبتدأٌ، وخبرُه «مِنْ رَبِّ». و«قَوْلاً» مصدرٌ مؤكّدٌ لمضمونِ الجملةِ، وهو مع عامله معترضٌ بين المبتدأ والخبر.

(١) مجاز القرآن ١٦٤/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٩٢/٤.

(٣) الكشاف ٣٢٧/٣.

(٤) البحر ٣٤٣/٧.

(٥) أي: سلام.

وأَبِي^(١) وعبد الله وعيسى «سَلاماً» بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ. قال الزمخشري^(٢): «أي: لَهُمْ مُرَادُهُمْ خَالِصاً». والثاني: أنه مصدرٌ يُسَلِّمون سَلاماً: إِمَّا من التَّحِيَّةِ، وإِمَّا من السَّلامَةِ. و«قَوْلًا» إِمَّا: مصدرٌ مُؤَكَّدٌ، وإِمَّا منصوبٌ على الاختصاص. قال الزمخشري^(٣): «وهو الْأَوْجَهُ». و«مِنْ رَبِّ» إِمَّا صِفَةٌ لـ «قَوْلًا»، وإِمَّا خبرٌ «سَلامٌ» كما تقدَّم. وقرأ القُرْطُبِيُّ «سَلِّم» بالكسر والسكون. وتقدَّم الفرقُ بينهما في البقرة^(٤).

آ. (٥٩) قوله: ﴿وَامْتَازُوا﴾: على إضمار قولٍ مقابلٍ لِمَا قِيلَ للمؤمنين أي: ويُقال للمجرمين: امتازوا أي: انفزلوا، مِنْ مَازَه يَمِيزُهُ.

آ. (٦٠) قوله: ﴿أَعْهَدْ﴾: العَامَّةُ على فتحِ الهمزة على الأصل في حرفِ المضارعة. وطلحة والهذيل بن شَرَحْبِيل^(٥) الكوفي بكسرها. وقد تقدَّم أن ذلك لغةٌ في حرفِ المضارعةِ بشروطٍ ذُكرت في الفاتحة^(٦) وثُمَّ حكايةُ. وقرأ^(٧) ابنُ وثَّابٍ «أَحَدٌ» بحاءٍ مشددةً. قال الزمخشري^(٨): «وهي لغةٌ تميمٍ، ومنه «دَحَا مَحَا» أي: دَعَا معها، فَقَلِبْتَ الهَاءَ حَاءً ثُمَّ الْعَيْنُ حَاءً، حين أريد الإدغامُ. والأحسنُ أن يُقال: إِنَّ الْعَيْنَ أُبْدِلَتْ حَاءً. وهي لغةٌ هُذَيْلٍ، فلَمَّا

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ٢/٢١٤، ٢١٥، والبحر ٧/٣٤٣، والقُرطبي ٤٦، ٤٥/١٥.

(٢) الكشف ٣/٣٢٧.

(٣) الكشف ٣/٣٢٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٥٨.

(٥) البحر ٧/٣٤٣ ولم أقف على ترجمة الهذيل.

(٦) انظر: الدر المصون ١/٦٠.

(٧) الشواذ ١٢٥، والبحر ٧/٣٤٣.

(٨) الكشف ٣/٣٢٧.

أُدْغِمَ قلبَ الثاني للاول، وهو عكسُ بابِ الإدغام . وقد مضى تحقيقه آخرَ آلِ عمران . وقال ابن خالويه^(١) : «وابن وثاب والهذيل «أَلَمْ إِعْهَدْ» بكسر الميم والهمزة وفتح الهاء، وهي على لغةٍ مَنْ كَسَرَ أَوَّلَ المضارعِ سوى الياء . وروى عن ابنِ وثاب «اعهد» بكسر الهاء . يُقال : عَهِدَ وَعْهَدَ انتهى . يعني بكسر الميم والهمزة أَنَّ الأصلَ في هذه القراءة أَنَّ يكونَ كَسَرَ حَرْفِ المضارعةِ ثم نَقَلَ حركته إلى الميمِ فَكُسِرَتْ ، لا أَنَّ الكسرَ موجودٌ في الميمِ . وفي الهمزة لفظاً ، إذ يَلْزُمُ من ذلك قَطْعُ همزةِ الوصلِ وتحريكُ الميمِ مِنْ غيرِ سبب . وأما كَسَرُ الهاءِ فلِما ذَكَرَ من أَنه سُمِعَ في الماضي «عَهْدَ» بفتحها . وقوله : «سوى الياء» وكذا قال الزمخشري^(٢) هو المشهورُ . وقد نُقِلَ عن بعضِ كَلْبٍ أَنهم يَكْسِرُونَ الياءَ فيقولون : يَعْلمُ .

وقال الزمخشري^(٣) فيه : «وقد جَوَزَ الزَّجَّاجُ^(٤) أَنَّ يكونَ من باب : نَعِمَ يَنْعَمُ ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ» يعني أَنَّ تخريجَه على أَحَدِ وجهين : إمَّا الشذوذِ فيما اتَّخَذَ فيه فِعْلٌ يَفْعَلُ بالكسر فيهما ، كَنَعِمَ يَنْعَمُ وَحَسِبَ يَحْسِبُ وَيَيْشُ يَيْشُ ، وهي ألفاظٌ عَدَدْتُهَا في البقرة^(٥) ، وإمَّا أَنه سُمِعَ في ماضيه الفتحُ كَضَرَبَ ، كما حكاه ابنُ خالَوَيْهِ . وحكى الزمخشري^(٦) أَنه قُرِئَ «أَحْهَدْ» بإبدالِ العينِ حاءً ، وقد تقدَّم أَنَّها لغةٌ هَذِيلٍ ، وهذه تُقَوِّي أَنَّ أصلَ «أَحَدَ» : أَحْهَدْ فَأُدْغِمَ كما تقدَّم .

(١) عبارته في مختصر الشواذ ١٢٥ «ألم إعهد يحيى بن وثاب» .

(٢) الكشف ٣/٣٢٧ .

(٣) الكشف ٣/٣٢٧ .

(٤) معاني القرآن ٤/٢٩٢ .

(٥) انظر: الدر ٢/٦١٩ .

(٦) الكشف ٣/٣٢٧ .

آ. (٦٢) قوله: ﴿جِبِلًّا﴾: قرأ^(١) نافع وعاصم بكسر الجيم والباء وتشديد اللام. وأبو عمرو وابن عامر بضممة وسكون. والباقون بضميتين، واللام مخففة في كليهما. وابن أبي إسحاق والزهري وابن هرمز بضميتين وتشديد اللام. [٧٤٥/ب] والأعمش / بكسرتين وتخفيف اللام. والأشهب العقيلي واليماني وحماد بن سلمة بكسرة وسكون. وهذه لغات في هذه اللفظة. وقد تقدم معناها آخر الشعراء^(٢). وقرأ «جِبِلًّا» بكسر الجيم وفتح الباء، جمع جِبَلَةٍ كَفَطَرَ جمع فِطْرَةٍ. وقرأ أمير المؤمنين علي «جِبِلًّا» بالياء، مِنْ أَسْفَلَ ثَتَانِ، وهي واضحة.

وقرأ العامة: «أَفَلَمْ تَكُونُوا» خطاباً لبني آدم. وطلحة^(٣) وعيسى بياء الغيبة. والضمير للجِبِلِّ. وَمِنْ حَقِّهِمَا أَنْ يَقْرَأَ «التي كانوا يُوعِدُونَ»^(٤) لولا أَنْ يَعْتَذِرَا بالالتفات.

آ. (٦٥) قوله: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ﴾: «اليوم» ظرف لما بعده. وقرأ^(٥) «يُخْتَمُ» مبنياً للمفعول، والجار بعده قائم مقام فاعله.

وقرأ^(٦) «تَتَكَلَّمُ» بئاءَيْنِ مِنْ فَوْقَ. وقرأ «وَلَتَتَكَلَّمُ وَلَتَشْهَدَ» بلام الامر. وقرأ طلحة «وَلَتَتَكَلَّمْنَا وَلَتَشْهَدَ» بلام كي ناصبة للفعل، ومتعلقها محذوف أي: للتكلم وللشهادة خَتَمْنَا. و«بما كانوا» أي: بالذي كانوا أو بكونهم كاسيين.

(١) انظر في قراءاتها السبعة ٥٤٢، والنشر ٣٥٥/٢، والبحر ٣٤٤/٧، والتيسير ١٨٤،

والحجة ٦٠٢، والقرطبي ٤٧/١٥، والمحتسب ٢١٦/٢، والشواذ ١٢٥.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٨٤ من الشعراء.

(٣) البحر ٣٤٤/٧.

(٤) في الآية التالية.

(٥) البحر ٣٤٤/٧.

(٦) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢١٦/٢، والبحر ٣٤٤/٧.

آ. (٦٦) قوله: ﴿فَاسْتَبِقُوا﴾: عطفٌ على «لَطَمَسْنَا» وهذا على سبيل الفرض والتقدير. وقرأ عيسى^(١) «فَاسْتَبِقُوا» أمراً، وهو على إضمار القول أي: فيقال لهم: اسْتَبِقُوا. و«الصُّرَاطُ» ظرفٌ مكانٍ مختصٌّ عند الجمهور؛ فلذلك تأوّلوا وصولَ الفعل إليه: إمّا بأنّه مفعولٌ به مجازاً، جعله مسبوقاً لا مسبوقاً إليه، وتضمّن «اسْتَبِقُوا» معنى بادّروا، وإمّا على حذف الجار أي: إلى الصُّرَاط. وقال الزمخشري^(٢): «منصوبٌ على الظرف، وهو ماشٍ على قول ابن الطّراوة؛ فإن الصراط والطريق ونحوهما ليست عنده مختصةً. إلا أن سيويه: على أن قوله^(٣):

٣٧٨٧- لَدُنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ
فيه كما عَسَلَ الطريقُ الشعْبُ
ضرورة^(٤) لنصبه الطريق».

آ. (٦٧) وقرأ^(٥) أبو بكر «مَكَانَاتِهِمْ» جمعاً. وتقدّم في الأنعام^(٦).
والعائمة على «مُضِيّاً» بضم الميم، وهو مصدرٌ على فُعُول. أصله مُضَوِي^(٧)
فأدغم وكسر ما قبل الياء لتصحّ نحو: لُقِيَا.

-
- (١) البحر ٣٢٨/٧.
(٢) الكشف ٣٢٨/٣.
(٣) تقدم برقم ٢١٥٣.
(٤) الكتاب ١٥/١ - ١٦ وحكم بشذوذه.
(٥) السبعة ٥٤٢، والتيسير ١٠٧، والقرطبي ٥٠/١٥، والحجة ٦٠٢، والنشر ٢٦٣/٢، ٣٥٥، والبحر ٣٤٤/٧.
(٦) انظر: الدر المصون ١٥٨/٥.
(٧) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فأصبحت مُضِيّاً ثم كسر ما قبل الضاد لتصحّ الياء.

وقرأ^(١) أبو حيوة - ورُوِيَ عن الكسائي - بكسر الميم إبتاعاً لحركة العين نحو «عَيْتاً»^(٢) و «صَيْلِيّاً»^(٣) وُقِرء بفتحها^(٤). وهو من المصادر التي وَرَدَتْ على فَعِيل كالرَّئِيسِ^(٥) والذَّمِيلِ^(٦).

آ. (٦٨) قوله: ﴿نُكَّسْهُ﴾: قرأ^(٧) عاصمٌ وحمزةٌ بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر الكاف مشددةً مِنْ نَكَّسَهُ مبالغةً. والباقون بفتح الأولى وتسكين الثانية وضم الكاف خفيفةً، مِنْ نَكَّسَهُ، وهي محتملةٌ للمبالغة وعَدَمِها. وقد تقدَّم في الأنعام^(٨) أن نافعاً وابن ذكوان قرأ «تَعْقِلُونَ» بالخطاب والباقون بالغية.

آ. (٦٩) قوله: ﴿إِنْ هُوَ﴾: أي: إن القرآن. دَلَّ عليه السَّيَاقُ أو إن العِلْمَ إلَّا ذَكَرَ، يَدُلُّ عليه: «وما عَلَّمْنَاهُ» والضمير في «له» للنبي صَلَّى الله عليه وسلَّم. وقيل: للقرآن.

آ. (٧٠) قوله: ﴿لِيُنْذِرَ﴾: قرأ^(٩) نافع وابن عامر هنا، في

(١) انظر في قراءتها: البحر ٣٤٤/٧، والقرطبي ٥٠/١٥.

(٢) الآية ٨ من مريم.

(٣) الآية ٧٠ من مريم.

(٤) أي فتح الميم.

(٥) ضَرَبَ مِنْ عَذْوِ الناقة.

(٦) ضرب مِنْ عَذْوِها.

(٧) السبعة ٥٤٣، والنشر ٣٥٥/٢، والبحر ٣٤٥/٧، والتيسير ١٨٥، والقرطبي ٥١/١٥، والحجة ٦٠٣.

(٨) وكذلك حفص انظر: الدر المصون ٦٠١/٤.

(٩) انظر في قراءتها: السبعة ٥٤٤، والنشر ٣٥٥/٢، والحجة ٦٠٣، والتيسير ١٨٥، والقرطبي ٥٥/١٥، والبحر ٣٤٦/٧، والإتحاف ٤٠٤/٢، والآية ١٢ من الأحقاف، وانظر: السبعة ٥٩٦.

الأحقاف «لتنذر» خطاباً. والباقون بالغية بخلاف عن البري في الأحقاف: والغية تحتمل أن يكون الضمير فيها للنبي صلى الله عليه وسلم. وأن تكون للقرآن. وقرأ الجحدري واليماني «لِينْذِرَ» مبنياً للمفعول. وأبو السَّمال واليماني أيضاً «لِينْذِرَ» بفتح الياء والذال، مِنْ نَذِر بكسر الدال أي: عَلِمَ، فتكون «مَنْ» فاعلاً.

آ. (٧٢) قوله: ﴿رُكُوبُهُمْ﴾: أي: مَرْكُوبُهُمْ كالحُلُوب والحُصُور بمعنى المَفْعُول وهو لا يَنْقَاسُ. وقرأ^(١) أبيّ وعائشة «رُكُوبُهُمْ» بالتاء. وقد عَدَّ بعضهم دخول التاء على هذه الزَّنة شاذاً، وجعلهما الزمخشري^(٢): في قول بعضهم جمعاً يعني اسم جمع، وإلا فلم يَرُدْ في أبنية التكسير هذه الزَّنة. وقد عَدَّ ابنُ مالك^(٣) أيضاً أبنية أسماء الجموع، فلم يذكر فيها فَعُولَة. والحسن وأبو البرهسم والأعمش «رُكُوبُهُمْ» بضم الراء، ولا بد من حذف مضاف: إمّا من الأول، أي: مِنْ منافعها رُكُوبُهُمْ، وإمّا من الثاني، أي: ذورُكُوبِهِمْ. قال ابن خالويه^(٤): «العربُ تقول: ناقةٌ رُكُوبٌ ورُكُوبَةٌ، وحُلُوبٌ وحَلُوبَةٌ، ورُكْباةٌ وحَلْباةٌ، ورُكُوبٌ حَلْبُوتٌ، ورُكْبي حَلْبى، ورُكُوبُنا حَلْبُوتُنا [ورُكْباةٌ حَلْباةٌ]»^(٥) وأنشد^(٦):

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢١٦، والقرطبي ١٥/٥٦، والبحر ٧/٣٤٧، والإتحاف ٢/٤٠٤.

(٢) الكشف ٣/٣٣٠.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٨٥.

(٤) الشواذ له ١٢٦.

(٥) ما بين معقوفين لم يرد في نص الشواذ.

(٦) لم أهتم إلى قائله، وهو في الشواذ ١٢٦، واللسان (صوف). والصوف للغنم والوبر للإبل وقد يقال: الصوف للواحدة. وفي اللسان: أي أنها تباع فيشتري بها غنم وإبل، أو شبه رَجَع يَذِيها بقوس مَنْ يخلط الوبر والصوف. وزفوف: النعامة.

٣٧٨٨- رَكْبَانَةٌ حَلْبَانَةٌ زُفُوفٌ

تَخْلِطُ بَيْنَ وَبَيْنِ مَوْصُوفٍ

والمَشَارِبُ: جمع مَشْرَبٍ بالفتح مصدر أو مكاناً. والضمير في [١/٧٤٦] «لَا يَسْتَطِيعُونَ» إمّا للآلهة، وإمّا لعابديها. وكذلك / الضمائر بعده. وتقدّم قراءة «يَحْزَنُ» و «يُحْزَنُ»^(١). وقرأ^(٢) زيد بن علي «ونسي خالقه» بزنة اسم الفاعل.

آ. (٧٨) قوله: ﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾: قيل: بمعنى فاعِل. وقيل: بمعنى مفعول، فعلى الأول عَدَمُ التَّاءِ غيرُ مَقْبُولٍ. وقال الزمخشري^(٣): «الرَّمِيمُ اسمٌ لما بَلِيَ مِنَ الْعِظَامِ غَيْرُ صَفَةِ كَالرَّمَةِ وَالرُّفَاتِ فَلَا يُقَالُ: لِمَ لَمْ يُؤْنَبْ وَقَدْ وَقَعَ خَبيراً لَمْؤَنَتٌ؟ وَلَا هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٌ».

آ. (٨٠) قوله: ﴿الْأَخْضَرُ﴾: هذه قراءة العامة. وقُرئ^(٤) «الخضراء» اعتباراً بالمعنى. وقد تقدّم أنه يجوزُ تذكيرُ اسمِ الجنسِ وتأنيسه. قال تعالى: «نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ»^(٥) و «نَخْلٍ خَاوِيَةٍ»^(٦) وقد تقدّم أن بني تميمٍ ونجداً يُذَكِّرُونَهُ، وَالْحِجَازَ يُؤُنَّثُونَهُ إِلَّا أَلْفَاظاً اسْتُثْنِيَتْ.

آ. (٨١) قوله: ﴿بِقَادِرٍ﴾: هذه قراءة العامة، دخلتِ الباءُ زائدةً على اسمِ الفاعل. والجحدري^(٧) وابن أبي إسحاق والأعرج «يَقْدِرُ» فعلاً

(١) في الآية ٧٦ وهي قراءة نافع. انظر: النشر ٢/٢٤٤، والإتحاف ٢/٤٠٥.

(٢) في الآية ٧٨. انظر: البحر ٧/٣٤٨.

(٣) الكشف ٣/٣٣١.

(٤) البحر ٧/٣٤٨.

(٥) الآية ٢٠ من القمر.

(٦) الآية ٧ من الحاقة.

(٧) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٨، والقرطبي ١٥/٦٠، والنشر ٢/٣٥٥.

مضارعاً. والضميرُ في «مثلهم» قيل: عائدٌ على الناس؛ لأنهم هم المخاطبون. وقيل: على السموات والأرض لتضمينهم مَنْ يَعْقِلُ. و«بَلَى» جوابٌ لـ «ليس» وإنْ دَخَلَ عليها الاستفهامُ المصيرُ لها إيجاباً. والعامةُ على «الخالق» صيغةٌ مبالغة. والجحدري^(١) والحسن ومالك بن دينار «الخالق» اسمٌ فاعِل. وتقدّم الخلاف^(٢) في «فَيَكُونُ» نصباً ورفعاً وتوجيه ذلك في البقرة.

آ. (٨٣) وقرأ^(٣) طلحة والأعمش «مَلَكَةً» بزنة شجرة. وقرئ «مَمْلَكَةً» بزنة مفعلة وقرئ «ملك»^(٤). والمَلَكُوتُ أبلغُ الجميع. والعامةُ على «تُرْجَعُونَ» مبنياً للمفعول وزيد بن علي^(٥) مبني للفاعل.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ يُسْ]

(١) الإتحاف ٤٠٥/٢، والبحر ٣٤٩/٧، والقرطبي ٦٠/١٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٨٨/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٠٥/٢، والبحر ٣٤٩/٧، والمحجب ٢١٧/٢، والقرطبي ٦٠/١٥.

(٤) وردت بدون ضبط.

(٥) الإتحاف ٤٠٥/٢، والبحر ٣٤٩/٧، والنشر ٢٠٨/٢.

سورة الصافات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾: قرأ^(١) أبو عمرو وحمزة بإدغام التاء من الصافات، والزَّاجِرَاتِ والتَّالِيَاتِ، في صاد «صَفًّا» وزاي «زَجْرًا» وذال «ذِكْرًا»، وكذلك فعلاً في «الذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا»^(٢) وفي «فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا»^(٣) وفي «العَادِيَاتِ ضَبْحًا»^(٤) بخلاف عن خلاد في الأخيرين. وأبو عمرو وجارٍ على أصله في إدغام المتقارِبَيْنِ كما هو المعروف مِنْ أصله. وحمزة خارجٌ عن أصله، والفرقُ بين مَذْهَبَيْهِمَا أَنَّ أبا عمرو يُجِيزُ الرَّوْمَ، وحمزة لا يُجِيزُهُ. وهذا كما اتفقا في إدغام «بَيْتِ طَائِفَةٍ» في سورة النساء^(٥)، وإن كان ليس من أصل حمزة إدغامٌ مثله. وقرأ الباكون بإظهار جميع ذلك.

ومفعولُ «الصَّافَّاتِ» و«الزَّاجِرَاتِ» غيرُ مرادٍ؛ إذ المعنى: الفاعلات لذلك. وأعرَبَ أبو البقاء^(٦) «صَفًّا» مَفْعُولًا به على أنه قد يَقَعُ على المصغوفِ.

(١) السبعة ٥٤٦، والنشر ٣٠٠/١، والتيسير ١٨٥، والقُرطبي ٦١/١٥، والبحر ٣٥٢/٧.

(٢) الآية ١ من الذاريات.

(٣) الآية ٥ من المرسلات.

(٤) الآية ١ من العاديات.

(٥) الآية ٨١ من النساء.

(٦) الإملاء ٢٠٥/٢.

قلت: وهذا ضعيف. وقيل: هو مراد. والمعنى: والصافات أنفسها وهم الملائكة أو المجاهدون أو المصلّون، أو الصافات أجنحتها وهي الطير، كقوله: «والطير صافات»^(١)، والزاجرات السحاب أو العصاة إن أريد بهم العلماء. والزجر: الدفع بقوة وهو قوة التصويت. وأنشد^(٢):

٣٧٨٩- زَجَرَ أَبِي عُرْوَةَ السَّبَاعِ إِذَا

أَشْفَقَ أَنْ يَخْتَلِطَنَ بِالْغَنَمِ

وَزَجَرْتُ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ: إِذَا فَرَعَتْ مِنْ صَوْتِكَ. وَأَمَّا «والتاليات» فيجوز أن يكون «ذكراً» مفعوله. والمراد بالذكر: القرآن وغيره من تسييح وتحميد. ويجوز أن يكون «ذكراً» مصدرأً أيضاً من معنى التاليات. وهذا أوفق لما قبله. قال الزمخشري^(٣): «الفاء في «فالزجرات» «فالتاليات»: إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَرْتُّبٍ معانيها في الوجود كقوله^(٤)»:

٣٧٩٠- يَا لَهْفَ زِيَابَةِ لِلْحَارِثِ الصَّا

بِحِ فَالْغَنَمِ فَالْإِبِلِ

كأنه قال: الذي صَبَحَ فغَنِمَ فآبَ، وإمّا على ترتبهما في التفاوت من بعض الوجوه، كقوله: خُذِ الْأَفْضَلَ فَالْأَكْمَلَ، وَاَعْمَلِ الْأَحْسَنَ فَالْأَجْمَلَ، وإمّا على ترتب موصوفاتها في ذلك كقولك: «رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ فَالْمَقْصُرِينَ» فأمّا هنا فَإِنَّ وَحْدَتَ الْمَوْصُوفِ كَانَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَرْتُّبِ الصِّفَاتِ فِي التَّفَاضُلِ. فَإِذَا كَانَ الْمَوْحَدُ الْمَلَائِكَةُ فَيَكُونُ الْفَضْلُ لِلصَّفِّ ثُمَّ لِلزَّجْرِ ثُمَّ لِلتَّلَاوَةِ، وَإِمَّا عَلَى

(١) الآية ٤١ من النور.

(٢) البيت للناطقة الجعدي وهو في ديوانه ١٥٨، والبحر ٣٥٠/٧. والكشاف ٣٣٨/٣.

(٣) الكشاف ٣٣٤/٣.

(٤) تقدم برقم ١٢٢.

العكس. وإن ثَلَّثَ الموصوفَ فترتَّبَ في الفضل، فتكون الصافاتُ ذواتَ فضلٍ، والزاجراتُ أفضَلُ، والتالياتُ أبهَرَ فضلاً، أو على العكس» يعني بالعكس في الموضعين أنك ترتقي من أَفْضَلِ إلى فاضلٍ إلى مُفْضولٍ، أو يَبْدَأُ بالأدنى ثم بالفاضل ثم بالأفضل.

والواوُ في هذه للقسم، والجوابُ / قوله: «إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ». وقد [٦٤٧/ب] عَرَفْتَ الكلامَ في الواوِ الثانية والثالثة: هل هي للقسم أو للعطف؟

آ. (٥) قوله: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾: يجوز أن يكونَ خبراً ثانياً، وأن يكونَ بدلاً مِنْ «لَوَاحِدٌ»، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمَر. وَجَمْعُ المشارِقِ والمغارِبِ باعتبارِ جميعِ السنة، فإنَّ للشمسِ ثلاثمئةٍ وستينَ مشرقاً، وثلاثمئةٍ وستينَ مغرباً. وأما قوله: «الْمَشْرِقَيْنِ وَالْمَغْرِبَيْنِ»^(١) فباعتبارِ الصيفِ والشتاءِ.

آ. (٦) قوله: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾: قرأ^(٢) أبو بكر بتنوين «زينة» ونصب «الكواكب» وفيه وجهان، أحدهما: أن تكونَ الزينةُ مصدرًا، وفاعلهُ محذوفٌ، تقديره: بأن زَيْنَ اللّهِ الكواكبُ، في كونها مضيئةً حَسَنَةً في أنفسها. والثاني: أن الزينةَ اسمٌ لِمَا يُزَانُ به كَاللِّيقَةِ^(٣): اسمٌ لِمَا تُلاقى به الدَّوَاةُ، فتكون «الكواكبُ» على هذا منصوبةً بإضمارِ «أَغْنِي»، أو تكون بدلاً مِنْ سماءِ الدنيا بدلَ اشتمالٍ أي: كواكبها، أو من محل «بزينة».

وحمزةٌ وحفصٌ كذلك، إلا أنهما خَفَضَا الكواكبَ على أن يُرادَ بزينة: ما يُزَانُ به، والكواكبَ بدلاً أو بياناً للزينة.

(١) الآية ١٧ من الرحمن «رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ».

(٢) السبعة ٥٤٧، والنشر ٣٥٦/٢، والقرطبي ٦٥/١٥، والتيسير ١٨٦، والحجة ٦٠٤، والبحر ٣٥٢/٧.

(٣) لاقت الدَّوَاةُ لَيْقًا: لصقَ المداد بصوفها.

والباقون بإضافة «زينة» إلى «الكواكب». وهي تحتل ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ تكون إضافة أعم إلى أخص فتكون للبيان نحو: ثوبٌ خز. الثاني: أنها مصدر مضاف لفاعله أي: بَانَ زَيْنَتِ الكواكب السماء بضوئها. والثالث: أنه مضاف لمفعوله أي: بَانَ زَيْنُهَا اللَّهُ بَانَ جَعَلَهَا مشرقةً مضيئةً في نفسها.

وقرأ ابن عباس وابن مسعود بتنوينها، ورفع الكواكب. فإن جَعَلَتْهَا مصدرًا ارتفع «الكواكب» به، وإن جَعَلَتْهَا اسمًا لما يُزَان به فعلى هذا ترتفع «الكواكب» بإضمار مبتدأ أي: هي الكواكب، وهي في قوة البدل. ومنع الفراء^(١) إعمال المصدر المنون. وزعم أنه لم يُسمع. وهو غلط لقوله تعالى: «أو إطعام في يوم»^(٢) كما سيأتي إن شاء الله.

آ. (٧) قوله: ﴿وَحِفْظًا﴾: منصوبٌ على المصدر بإضمار فعل أي: حَفِظْنَاها حِفْظًا، وإما على المفعول مِنْ أجله على زيادة الواو. والعامل فيه «زينا»، أو على أَنْ يكون العاملُ مقدراً أي: لحِفْظِهَا زَيْنُهَا، أو على الحَمَلِ على المعنى المتقدم أي: إِنَّا خَلَقْنَا السماء الدنيا زينةً وحِفْظًا. و«من كل» متعلق بـ «حِفْظًا» إن لم يكن مصدرًا مؤكِّدًا، وبالمحذوف إن جُعِلَ مصدرًا مؤكِّدًا. ويجوز أَنْ يكونَ صفةً لـ «حِفْظًا».

آ. (٨) قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾: قرأ^(٣) الأخوان وحفصٌ بتشديد

(١) هذا المنع هو المنقول عنه في الارتشاف ١٧٦/٣ ولكنه قال في معاني القرآن ٣٨٢/٢: «ولو نصبت «الكواكب» إذا نونت في الزينة كان وجهاً صواباً تريد: بتزيينها الكواكب. ولو رفعت الكواكب تريد: زيناها بتزيينها الكواكب تجعل الكواكب هي التي زينت السماء».

(٢) «أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً» الآية ١٤ من البلد.

(٣) السبعة ٥٤٧، والحجة ٦٠٥، والنشر ٣٥٦/٢، والبحر ٣٥٣/٧، والقرطبي ٦٥/١٥، والتيسير ١٨٦.

السين والميم . والأصل : يَتَسَمَّعُونَ فادغم^(١) . والباقون بالتخفيف فيهما^(٢) . واختار أبو عبيد الأؤلى وقال : « لو كان مخففاً لم يتعدَّ بـ «إلى» . وأجيب عنه : بأنَّ معنى الكلام : لا يُصْغُونَ إلى المَلَأ . وقال مكي^(٣) : «لأنه جرى مجرى مُطَاوِعِه وهو يَتَسَمَّعُونَ، فكما كان تَسْمَع يتعدَّى بـ «إلى» تَعْدَى سَمِع بـ «إلى» وفَعَلْتُ وافتعلْتُ في التعدِّي سواء، فَتَسْمَع مطاوع سَمِع، واستمع أيضاً مطاوع سَمِع فتعدَّى سَمِع تعدِّي مطاوعه» .

وهذه الجملة منقطعة عما قبلها، ولا يجوز فيها أن تكون صفةً لشیطان على المعنى؛ إذ يصير التقدير: مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ غَيْرِ سَامِعٍ أَوْ مُسْتَمِعٍ . وهو فاسدٌ . ولا يجوز أيضاً أن تكون جواباً لسؤال سائلٍ : لِمَ تُحَفِّظُ مِنَ الشَّيَاطِينِ؟ إذ يَفْسُدُ معنى ذلك . وقال بعضهم : أصلُ الكلام : لثَلَا يَسْمَعُوا، فَحُذِفَتْ اللامُ، وأن، فارتفع الفعلُ . وفيه تَعَسُّفٌ . وقد وَهَمَ أبو البقاء^(٤) فجَوَّزَ أن تكون صفةً، وأن تكونَ حالاً، وأن تكونَ مستأنفةً، فالأولان ظاهرا الفسادِ، والثالث إن عني به الاستئنافُ البيانيُّ فهو فاسدٌ أيضاً، وإن أراد الانقطاعَ على ما قَدَّمْتُهُ فهو صحيحٌ .

آ . (٩) قوله : ﴿دُحُورًا﴾ : العائمةُ على ضم الدال . وفيه أوجهٌ، المفعولُ له، أي : لأجلِ الطُّرْدِ . الثاني : أنه مصدرٌ لـ «يُقَذِّفُونَ» أي : يُدْخَرُونَ دُحُوراً أَوْ يُقَذِّفُونَ قَذْفاً . فالتجوزُ : إمَّا في الأول، وإمَّا في الثاني . الثالث : أنه مصدرٌ لمقدرٍ أي : يُدْخَرُونَ دُحُوراً . الرابع : أنه في موضع الحال أي دُوي

(١) أي أبدلت التاء سیناً وأدغمت السین فی السین .

(٢) لا يَسْمَعُونَ .

(٣) المشكل له ٢/٢٣٤ .

(٤) الإملاء ٢/٢٠٥ .

دُحُورٍ أَوْ مَذْهُورِينَ . وقيل : هو جمعٌ داحِر نحو : قاعِد وقُعود . فيكون حالاً بنفسه من غير تأويل . ورُوي عن أبي عمرو^(١) أنه قرأ «وَيَقْدِفُونَ» مبنياً لفاعل .

وقرأ^(٢) علي والسلمي وابن أبي عبله «دَحُوراً» بفتح الدال ، وفيها وجهان ، أحدهما : أنها صفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ ، أي : قدفاً دَحُوراً ، وهو كالصُّبور والشُّكور . والثاني : أنه مصدرٌ كالقبول والولوع . وقد تقدّم أنه محضورٌ في أَلِفِظاظ .

آ . (١٠) قوله : ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ﴾ : فيه وجهان ، أحدهما : أنه مرفوعٌ / المحلُّ بدلاً مِنْ ضميرٍ «لَا يَسْمَعُونَ» وهو أحسنٌ ؛ لأنه غيرٌ موجب . والثاني : أنه منصوبٌ على أصل الاستثناء . والمعنى : أنَّ الشياطينَ لَا يَسْمَعُونَ الملائكةَ إِلَّا مَنْ خَطِفَ . قلت : ويجوز أن تكون «مَنْ» شرطيةً ، وجوابها «فَاتَّبَعَهُ» ، أو موصولةٌ وخبرها «فَاتَّبَعَهُ» وهو استثناءٌ منقطعٌ . وقد نصُّوا على أنَّ مثل هذه الجملة تكون استثناءً منقطعاً كقوله : «لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطِرٍ . إِلَّا مَنْ تَوَلَّى»^(٣) . والخطفةُ مصدرٌ معرفٌ بآل الجنسية أو العهدية .

وقرأ العامةُ «خَطِفَ» بفتح الخاء وكسر الطاء مخففةً . وفتادة^(٤) والحسن بكسرها^(٥) وتشديد الطاء ، وهي لغةُ تميم بن مرٍّ وبكر بن وائل . وعنهما أيضاً وعن عيسى بفتح الخاء وكسر الطاء مشددةً . وعن الحسن أيضاً خَطِفَ كالعامة . وأصل القراءةُ تَيْنٌ : اخْتَطَفَ ، فلماً أريد الإدغامُ سَكَنْتِ التاء وقبلها الخاء ساكنةً ،

(١) من رواية محبوب كما في البحر ٣٥٣/٧ .

(٢) القرطبي ٦٥/١٥ ، والمحتسب ٢١٩/٢ ، والبحر ٣٥٣/٧ .

(٣) الآية ٢٢ من الغاشية .

(٤) انظر في قراءتها : الشواذ ١٢٧ ، والإتحاف ٤٠٨/٢ ، والبحر ٣٥٣/٧ .

(٥) أي بكسر الخاء والطاء .

فكُسِرَت الخاء لالتقاء الساكنين، ثم كُسِرَت الطاء إتباعاً لحركة الخاء. وهذه واضحة. وأمّا الثانية^(١) فمُشْكِلَةٌ جداً؛ لأنَّ كَسَرَ الطاء إنما كان لكسر الخاء وهو مفقود. وقد وُجِّه على التوهم. وذلك أنهم لمَّا أرادوا الإدغام نقلوا حركة التاء إلى الخاء ففُتِحَتْ وهم يتوهمون أنها مكسورة لالتقاء الساكنين كما تقدّم تقريره، فأتبعوا الطاء لحركة الخاء المتوهمّة. وإذا كانوا قد فعلوا ذلك في مقتضيات الإعراب فَلَأَن يَفْعَلُوهُ فِي غَيْرِهِ أَوَّلَى. وبالجمله فهو تعليلٌ شذوذ.

وقرأ ابن عباس «خِطَفَ» بكسر الخاء والطاء خفيفة، وهو إتباعٌ كقولهم: نِعِمَّ بكسر النون والعين. وقرئ^(٢) «فَاتَّبَعَهُ» بالتشديد.

آ. (١١) قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقْنَا﴾: العَامَّةُ على تشديد الميم، الأصل: أَم مَنْ وهي أم المتصلة، عُطِفَتْ «مَنْ» على «هم». وقرأ^(٣) الأعمش بتخفيفها، وهو استفهامٌ ثانٍ. فالهمزة للاستفهام أيضاً و«مَنْ» مبتدأ، وخبره محذوفٌ أي: الَّذِينَ خَلَقْنَا هُمْ أَشَدُّ؟ فهما جملتان مستقلتان وغَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ على غيره فلذلك أتى بـ «مَنْ». ولازِبٌ ولازِمٌ بمعنى. وقد قرئ^(٤) «لازم».

آ. (١٢) قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾: قرأ^(٥) الأخوان بضمّ التاء، والباقون بفتحها. فالفتح ظاهرٌ. وهو ضميرُ الرسولِ أو كُلُّ مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ ذَلِكَ. وأمّا الضمُّ فعلى صَرَفِهِ للمخاطب أي: قُلْ يَا مُحَمَّدُ بَلْ عَجِبْتَ أَنَا، أو على

(١) خَطَفَ.

(٢) البحر ٣٥٣/٧، والكشاف ٣٣٦/٣.

(٣) البحر ٣٥٤/٧.

(٤) الكشاف ٣٣٧/٣.

(٥) السبعة ٥٤٧، والنشر ٣٥٦/٢، والقرطبي ٦٩/١٥، والتيسير ١٨٦، والبحر ٣٥٤/٧.

إسناده للباري تعالى على ما يليق به، وقد تقدّم تحريراً هذا في البقرة، وما ورد منه في الكتاب والسنة. وعن شريح^(١) أنه أنكرها، وقال: «إن الله لا يعجب» فبلغت إبراهيم النخعي فقال: «إن شريحاً كان معجباً برأيه، قرأها من هو أعلم منه» يعني عبد الله بن مسعود.

قوله: «ويَسْخَرُونَ» يجوز أن يكون استئنافاً وهو الأظهر، وأن يكون حالاً. وقرأ^(٢) جناح بن حبيش «ذُكِرُوا» مخففاً.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَوْ أَبَاؤُنَا﴾: قرأ^(٣) ابن عامر وقالون بسكون الواو على أنها «أو» العاطفة المقتضية للشك. والباقون بفتحها على أنها همزة استفهام دخلت على واو العطف. وهذا الخلاف جارٍ أيضاً في الواقعة^(٤). وقد تقدّم مثل هذا في الأعراف في قوله: «أَوْ أَمِنْ أَهْلِ الْقُرَى»^(٥) فَمَنْ فَتَحِ الْوَاوَ جاز^(٦) «في آباؤنا» وجهان، أحدهما: أن يكون معطوفاً على محل «إن» واسمها. والثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في «لَمَبْعُوثُونَ» واستغنى بالفصل بهمزة الاستفهام. ومن سكتها تعيّن فيه الأول دون الثاني على قول الجمهور لعدم الفاصل.

(١) شريح بن يزيد أبو حياة الحضرمي مقرئ الشام وصاحب قراءة شاذة، ثقة روى عن الكسائي. توفي في صفر سنة ٢٠٣. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٥.

(٢) في الآية ١٣. البحر ٧/٣٥٥.

(٣) النشر ٢/٣٥٧، والحجة ٦٠٨، والتيسير ١٨٦، والقرطبي ٧١/١٥، والبحر ٧/٣٥٥.

(٤) الآية ٤٨.

(٥) الآية ٩٧.

(٦) أي: جاز عنده.

وقد أوضح هذا الزمخشري^(١) حيث قال: «آباؤنا» معطوف على محل «إن» واسمها، أو على الضمير في «مبعوثون». والذي جَوَزَ العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام». قال الشيخ^(٢): «أما قوله: «معطوف على محل إن واسمها» فمذهب سيويه^(٣) خلافه؛ فإن قولك «إن زيدا قائم وعمرؤ» «عمرؤ» فيه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف. وأما قوله: «أو على الضمير في «مبعوثون» إلى آخره فلا يجوز^(٤) أيضاً لأن همزة الاستفهام لا تدخل إلا على الجمل لا على المفرد؛ لأنه إذا عُطِفَ/ على المفرد كان الفعل عاملاً في المفرد بوساطة حرف العطف، وهمزة الاستفهام لا يَعْمَلُ ما قبلها فيما بعدها. فقوله: «أو آباؤنا» مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: أو آباؤنا مبعوثون، يدلُّ عليه ما قبله. فإذا قلت: «أقام زيد أو عمرؤ» فعمرؤ مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا».

قلت: أما الردُّ الأول فلا يلزم؛ لأنه لا يلتزم مذهب سيويه. وأما الثاني فإنَّ الهمزة مؤكدة للأولى فهي داخلة في الحقيقة على الجملة، إلا أنه فصل بين الهمزتين بـ «إن» واسمها وخبرها. يدلُّ على هذا ما قاله هوفي سورة الواقعة، فإنه قال^(٥): «دَخَلَتْ همزة الاستفهام على حرف العطف. فإن قلت: كيف حَسَنَ العطف على المضمر في «لمبعوثون» من غير تأكيد بـ «نحن»؟ قلت: حَسَنَ للفاصل الذي هو الهمزة كما حَسَنَ في قوله: «ما أشركنا ولا آباؤنا»^(٦) لفصل مؤكدة للنفي». انتهى. فلم يذكُر هنا غير هذا الوجه،

(١) الكشف ٣/٣٣٧.

(٢) البحر ٧/٣٥٥.

(٣) الكتاب ١/٢٨٥.

(٤) أي: عطفه على الضمير.

(٥) الكشف ٤/٥٥.

(٦) الآية ١٤٨ من الأنعام.

وتشبيّه بقوله: لَفْضُ الْمُؤَكِّدَةِ لِلنَّفْيِ، لَأَنَّ «لَا» مُؤَكِّدَةٌ لِلنَّفْيِ الْمُتَقَدِّمِ بِـ «مَا». إِلَّا أَنَّ هَذَا مُشْكِلٌ: بِأَنَّ الْحَرْفَ إِذَا كُرِّرَ لِلتَّوَكِيدِ لَمْ يُعَدَّ فِي الْأَمْرِ الْعَامِ إِلَّا بِإِعَادَةِ مَا اتَّصَلَ بِهِ أَوَّلًا أَوْ بَضْمِيرِهِ. وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ. وَتَحْصُلُ فِي رَفْعِ «أَبَاؤُنَا» ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الْعَطْفُ عَلَى مُحَلٍّ «إِنْ» وَاسْمِهَا، الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي «لَمُبْعُوثُونَ»، الرِّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ مَضْمُرٌ. وَالْعَامِلُ فِي «إِذَا» مُحذُوفٌ أَيْ: أُنْبِغْتُ إِذَا مِتْنَا. هَذَا إِذَا جَعَلْتَهَا ظَرْفًا غَيْرَ مُتَضَمِّنٍ لِمَعْنَى الشَّرْطِ. فَإِنْ جَعَلْتَهَا شَرْطِيَّةً كَانَ جَوَابُهَا عَامِلًا فِيهَا أَيْ: إِذَا مِتْنَا بُعِثْنَا أَوْ حُسِرْنَا. وَقُرِئَ «إِذَا» دُونَ اسْتِفْهَامٍ. وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ فِي الرَّعْدِ^(١).

آ. (١٨) قوله: ﴿وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾: جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. الْعَامِلُ فِيهَا الْجُمْلَةُ الْقَائِمَةُ مَقَامَهَا «نَعَمْ» أَيْ: تُبْعَثُونَ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ أَذْلَاءً. قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «وَقَرَأَ ابْنُ وَثَّابٍ^(٣) «نَعَمْ» بِكَسْرِ الْعَيْنِ. قُلْتُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْأَعْرَافِ^(٤) أَنَّ الْكِسَائِيَّ قَرَأَهَا كَذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَتْ، وَكَلَامُهُ هُنَا مُؤَهِّمٌ أَنَّ ابْنَ وَثَّابٍ مَنفَرْدٌ بِهَا.

آ. (١٩) قوله: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ﴾: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «فَإِنَّمَا هِيَ» جَوَابٌ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَمَا هِيَ إِلَّا زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ. قَالَ الشَّيْخُ^(٦): «وَكَثِيرًا مَا تُضْمَرُ جُمْلَةُ الشَّرْطِ قَبْلَ فَاءٍ إِذَا سَاغَ تَقْدِيرُهُ، وَلَا ضَرُورَةُ

(١) انظر: الدر المصون ١٧/٧.

(٢) البحر ٣٥٥/٧.

(٣) التيسير ١١٠، والنشر ٣٥٧/٢، والبحر ٣٥٥/٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٢٦/٥.

(٥) الكشف ٣٣٨/٣.

(٦) البحر ٣٥٥/٧ - ٣٥٦.

تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يُحَذَفُ الشَّرْطُ وَيَقَى جَوَابُهُ، إِلَّا إِذَا انْجَزَمَ الْفِعْلُ فِي الَّذِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ جَوَابٌ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُمَا. أَمَّا ابْتِدَاءُ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ.

قوله: «هي» ضميرُ البعثة المدلولِ عليها بالسِّيَاق لَمَّا كَانَتْ بَعَثْتَهُمْ نَاشِئَةً عَنِ الرَّجَرَةِ جُعِلَتْ إِيَّاهَا مَجَازاً. وقال الزمخشري^(١): «هي مبهمَةٌ يُوَضِّحُهَا خَبَرُهَا». قال الشيخ^(٢): «وكثيراً ما يقول هو وابنُ مالك: إِنْ الضَّمِيرُ يُفَسِّرُهُ خَبَرُهُ».

آ. (٢٠) ووقف أبو حاتمٍ على «وَلَيْنَا» وجعل ما بعده من قول الباري تعالى. وبعضهم جَعَلَ «هَذَا يَوْمُ الدِّينِ» مِنْ كَلَامِ الْكَفَرَةِ فَيَقِفُ عَلَيْهِ. وقوله: «هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ» مِنْ قَوْلِ الْبَارِي تَعَالَى. وقيل: الْجَمِيعُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ «تُكَذِّبُونَ»: إِمَّا التَّفَاتُ مِنْ التَّكَلُّمِ إِلَى الْخُطَابِ، وَإِمَّا مَخَاطَبَةً بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ.

آ. (٢٢) قوله: «وَأَرْزُوجَهُمْ»: الْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِهِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْصُولِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): «وَهُوَ فِي الْمَعْنَى أَقْوَى». قُلْتُ: إِنَّمَا قَالَ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّهُ فِي الصَّنَاعَةِ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ أَمَكْنَ الْعَطْفُ فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ. وَقَرَأَ^(٤) عِيسَى بْنُ سَلِيمَانَ الْحِجَازِي بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى ضَمِيرِ «ظَلَمُوا» وَهُوَ ضَعِيفٌ لِعَدَمِ الْعَامِلِ. وَقَوْلُهُ: «وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ» لَا يَجُوزُ فِيهِ هَذَا لِأَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ ظَلَمٌ، إِنْ لَمْ يُرَدَّ بِهِمُ الشَّيَاطِينُ: وَإِنْ أُريدَ بِهِمْ ذَلِكَ جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ أَيْضاً عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

(١) الكشف ٣/٣٣٨.

(٢) البحر ٧/٣٥٥.

(٣) الإملاء ٢/٢٠٦.

(٤) البحر ٧/٣٥٦.

آ. (٢٤) قوله: ﴿إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾: العامة على الكسر على الاستثناف المفيد للعلّة. وقُرئ^(١) بفتحها على حَذَفِ لامِ العلة أي: قُفُوهم لأجل سؤالِ الله إياهم.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مَا لَكُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منقطعاً عما قبله والمسؤول عنه غيرُ مذكور، ولذلك قُدِّرَ بعضهم: عن أعمالهم. ويجوزُ أَنْ يكونَ هو المسؤول عنه في المعنى، فيكونَ معلقاً للسؤال. و«لا تُنَاصِرُونَ» جملةٌ حاليةٌ. العاملُ فيها الاستقرارُ في «لكم». وقيل: بل هي على حَذَفِ حرفِ الجرِّ، و«أَنْ» الناصبة، فلَمَّا حُذِفَتْ «أَنْ» ارتفع الفعلُ. والأصل: في أَنْ لا، وتقدّمتْ قراءةُ البرزي^(٢) «لا تُنَاصِرُونَ» بتشديد التاء. وقُرئ^(٣) «تُنَاصِرُونَ» على الأصل.

آ. (٢٨) قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ﴾: حالٌ من فاعلِ «تَأْتُونَنَا». واليمينُ: إمّا الجارحةُ عبّرَ بها عن القوة، وإمّا الحلفُ، لأنَّ المتعاقدين بالحلفِ يَمْسَحُ كُلُّ منهما يمينَ الآخرِ، فالتقديرُ على الأول: تأتوننا أقوياء، وعلى الثاني مُقسِّمينَ حالفين. [٧٤٨/أ]

آ. (٣١) قوله: ﴿إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾: الظاهرُ أنه مِن إخبارِ الكفرةِ المتبوعين أو الجنِّ بأنَّهم ذائقون العذاب. ولا عدُولُ في هذا الكلام. وقال الزمخشري^(٤): «فَلَزِمْنَا قَوْلَ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ». يعني وعيدَ الله بأنَّا لذائقون

(١) وهي قراءة عيسى بن عمر انظر: القرطبي ٧٣/١٥.

(٢) النشر ٢٣٣/٢ - ٢٣٤، والبحر ٣٥٧/٧، والقرطبي ٧٤/١٥.

(٣) البحر ٣٥٧/٧، والكشاف ٣٣٨/٣.

(٤) الكشاف ٣٣٩/٣.

لِعَذَابِهِ لَا مَحَالَةَ^(١). ولو حكى الوعيد كما هو لقال: إنكم لذائقون، ولكنه عدل به إلى لفظ المتكلم؛ لأنهم متكلمون بذلك عن أنفسهم. ونحوه قول القائل^(٢):

٣٧٩٠ ب - لَقَدْ عَلِمْتُ هَوَازُنُ قُلِّ مَالِي

.....

ولو حكى قولها لقال: قُلِّ مَالِك. ومنه قول المُحَلِّفِ لِلْحَالِفِ: اخْلِفْ «لَاخْرُجَنَّ» و«لَتَخْرُجَنَّ» الهمزة لحكاية الحالف، والتاء لإقبال المحلف^(٣) على المحلف.

آ. (٣٣) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: أي: يومَ إِذْ يَسْأَلُوا^(٤) ويُراجِعُوا الكلامَ فيما بينهم.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾: أي: صدَّقهم محمدٌ صَلَّى الله عليه وسلَّم. وقرأ^(٥) عبد الله «صَدَقَ» خفيفة الدال. «الْمُرْسَلُونَ» فاعلاً به أي: صدَّقوا فيما جاؤوا به مِنْ بشارتهم به عليه السلام.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾: العامة على حذف النون

(١) قال: «لعلمه بحالنا واستحقاقنا بها العقوبة».

(٢) في الحماسة ٣٧٥/١ ليزيد بن الجهم:

تسائلني هوازُن: أين مَالِي وهل لي غيرَ ما أَتَلَفْتُ مَالٌ
ولم أعتدِ إلى رواية الزمخشري التي حكّاها السمين.

(٣) الكشف: المحالف.

(٤) كذا في الأصل على حذف النون.

(٥) الإتحاف ٤١١/٢. والبحر ٣٥٨/٧.

والجر. وقرأ بعضهم^(١) بإثباتها، والنصب، وهو الأصل. وقرأ أبان بن تغلب عن عاصم وأبو السَّمال في رواية بحذف النون والنصب، أجرى النون مجرى التنوين في حذفها لالتقاء الساكنين كقوله: «أحذ الله الصمد»^(٢) [وقوله]^(٣):

٣٧٩١ -

ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيْلًا

وقال أبو البقاء^(٤): «وقرئ شاذاً بالنصب، وهو سهو من قارئه لأن اسم الفاعل تُحَذَفُ منه النون ويُنْصَبُ إذا كان فيه الألف واللام». قلت: وليس سهو لما ذكرته لك. وقرأ أبو السَّمال أيضاً «لذائق» بالافراد والتنوين، «العذاب» نصباً. تخريجُه على حذف اسم جمع هذه صفته، أي: إنكم لفریق أول جمع ذائق؛ ليتطابق الاسم والخبر في الجمعية.

أ. (٣٩) وقوله: ﴿إِلَّا مَا كُتِمَ﴾: أي: إلا جزاء ما كُتِمَ.

أ. (٤٠) قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: استثناء منقطع.

أ. (٤١) وقوله: ﴿أُولَٰئِكَ﴾: إلى آخره بيان لحالهم.

أ. (٤٢) قوله: ﴿فَوَاكُهُ﴾: يجوز أن يكون بدلاً من «رزق»، وأن يكون خبر مبتدأ مضمّر أي: ذلك الرزق فواكُهُ.

وقرأ العامة «مُكْرَمُونَ» خفيفة الراء. وابن مُقَسَّم^(٥) بتشديدها.

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٣٥٨/٧، والكشاف ٣/٣٣٩، والشواذ ١٢٧.

(٢) الآيتان ١ - ٢ من سورة الإخلاص. وروى هارون عن أبي عمرو «أحذ الله» لا ينون وإن وصل. انظر: السبعة ٧٠١.

(٣) تقدم برقم ١٧٥١.

(٤) الإملاء ٢/٢٠٦.

(٥) البحر ٣٥٩/٧.

آ. (٤٤) وقوله: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾: العامة على ضمِّ الراء. وأبو السَّمَال^(١) بفتحها، وهي لغة بعض كلب وتميم: يفتحون عينَ فُعْل إذا كان اسماً مضاعفاً. وأمّا الصفة نحو «ذُلِّل» ففيها خلاف: الصحيح أنه لا يجوز؛ لأنَّ السَّمَاعَ وَرَدَ في الجوامد دون الصفات.

قوله: «في جنات»^(٢) يجوز أن يتعلّق بـ «مُكْرَمُونَ»، وأن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً، وكذلك «على سُرُرٍ». و«متقابلين» حال. ويجوز أن يتعلّق «على سرر» بمتقابلين، و«يُطَافُ» صفة لـ «مُكْرَمُونَ»، أو حال من الضمير في «متقابلين»، أو من الضمير في أحد الجارّين إذا جعلناه حالاً.

والكأس من الزّجاج ما دام فيها خمر أو نبيذ وإلا فهي قَدَح. وقد تُطلق الكأس على الخمر نفسها، وهو مجازٌ سائغ. وأنشد^(٣):

٣٧٩٢- وكأسٍ شَرِبْتُ على لَذَّةٍ
وأخرى تَسَدَّوْنَتْ منها بها

و «من معين» صفة لـ «كأس» وتقدّم الكلام على «معين»^(٤).

آ. (٤٦) قوله: ﴿بِیضَاءَ﴾: صفة لـ «كَأْسٍ». وقال الشيخ^(٥): «صفة لـ كأس أو للخمر». قلت: لم تُذكر الخمر، اللهم إلا أن يعنّي بالمعین الخمر وهو بعيد جداً.

(١) البحر ٣٥٩/٧.

(٢) عاد إلى الآية ٤٣.

(٣) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ٣٥٩/٧.

(٤) انظر إعرابه للآية ٥٠ من سورة المؤمنين.

(٥) البحر ٣٥٩/٧.

وقرأ^(١) عبد الله «صفراء» وهي مخالفة للسواد، إلا أنه قد جاء وصفها بهذا اللون. وأنشد لبعض المولدين^(٢) :

٣٧٩٣- صفراء لا تنزل الأحزان ساحتها
لومسها حجر مسته سراء

و«لذّة» صفة أيضاً. وصفت بالمصدر مبالغة أو على حذف المضاف أي: ذات لذّة، أو على تانيث لذ بمعنى لذيد فيكون وصفاً على فعل كصعب. يقال: لذ الشيء يلد لذاً فهو لذيد ولذ. وأنشد^(٣) :

٣٧٩٤- بحديثها اللذ الذي لو كلّمت
أسد القلّة به أتّين سراعاً

وقال آخر^(٤) :

٣٧٩٥- ولذ كطعم الصرخدي تركته
بأرض العدا من خشية الحذنان
واللذيد: كل شيء مستطاب. وأنشد^(٥) :

(١) الشواذ ١٢٩، والبحر ٣٥٩/٧.

(٢) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه (الصولي) ٧٤.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٣٥٠/٧، والمحور ٢٣١/١٣.

(٤) البيت للراعي وليس في ديوانه. وروايته في اللسان (لذذ) على ما ذكره المؤلف، وعلى رواية ثانية:

ولذ كطعم الصرخدي دفعته عشية خمس القوم والعين عاشقة

وهو في البحر ٣٥٠/٧، والكشاف من شواهد ٥٥٧/٤، والمراد به في البيت

النوم. وصرخد: موضع نسب إليه الشراب.

(٥) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٣٥٠/٧.

٣٧٩٦- تَلَذُّ لَطْعِمِهِ وَتَخَالُ فِيهِ
إِذَا نَبَّهْتُهَا بَعْدَ الْمَنَامِ
و«للشاربين» صفةٌ لـ «لَذَّةٍ».

آ. (٤٧) و: ﴿وَلَا فِيهَا غَوْلٌ﴾: صفةٌ أيضاً. وبَطَلْ عَمَلٌ «لا»
وتكررت لتقدم خبرها. وقد تقدم أول البقرة فائدة تقديم مثل هذا الخبر وردَّ
الشيخ له والبحث معه، فعليك بالالتفات إليه.

قوله: «يُنزِفُونَ» قرأ^(١) الأخوان «يُنزِفُونَ» هنا وفي الواقعة^(٢) بضم الياء
وكسر الزاي. وافقهما عاصمٌ على ما في الواقعة فقط. والباقون بضم الياء وفتح
الزاي. وابن أبي إسحاق بالفتح والكسر. وطلحةٌ بالفتح والضم. والقراءة
الأولى مِنْ أَنْزَفَ الرجلُ إذا ذهب عقله من السكر فهو نَزِفٌ وَمَنْزُوفٌ. وكان
قياسه مُنْزَفٌ كَمُكْرَمٍ. وَنَزَفَ الرجلُ الخمرة فَأَنْزَفَ هو، ثلاثيه متعدٍ، ورباعيه
بالهمزة قاصرٌ، وهو نحو: كَبَيْتُهُ فَأَكَبْتُ وَقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَعَتْ / أي: [٧٤٨/ب]
دخلا في الكَبِّ والقَشَعِ. وقال الأسود^(٣):

٣٧٩٧- لَعَمْرِي لَيْتَنِي أَنْزَفْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ
لَيْشَ النَّدَامَى أَنْتُمْ آلُ أَبَجْرَا
ويقال: أَنْزَفَ أيضاً أي: نَفَدَ شَرَابَهُ. وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَمِنْ نَزَفَ الرجلُ ثلاثياً

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٧، والنشر ٣٥٧/٢، والبحر ٣٦٠/٧، والقرطبي
٧٩/١٥، والتيسير ١٨٦، والحجة ٦٠٨.

(٢) الآية ١٩.

(٣) البيت لأبجر بن جابر العجلي وهو في مجاز القرآن ١٦٩/٢، والصحاح واللسان
(نزع)، والبحر ٣٥٠/٧، والمحزر ٢٣٣/١٣، والكشاف ٣٤٠/٣، والقرطبي
٧٩/١٥ منسوباً إلى الحطيئة وليس في ديوانه.

مبنياً للمفعول بمعنى : سَكِرَ وَذَهَبَ عَقْلُهُ أَيْضاً . ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه القراءةُ مِنْ أَنْزَفَ أَيْضاً بالمعنى المتقدم . وقيل : هو مِنْ قولهم : نَزَفْتُ الرُّكِيَّةَ أَي : نَزَحْتُ مَاءَهَا . والمعنى : أنهم لَا تَذْهَبُ خُمُورُهُمْ بَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ أَبَداً . وَضَمَّنَ «يُنَزِّفُونَ» معنى يَصُدُّونَ عنها بسبب التزيف . وَأَمَّا القراءتانِ الأخيرتانِ فيقال : نَزَفَ الرَّجُلُ وَنَزَفَ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ بمعنى : ذَهَبَ عَقْلُهُ بِالسُّكْرِ .

وَالْغُولُ : كُلُّ مَا اغْتَالَكَ أَي : أَهْلَكَكَ . ومنه الْغُولُ بِالضَّمِّ : شَيْءٌ تَوَهَّمْتَهُ الْعَرَبُ . ولها فيه أشعارٌ كَالْعَنْقَاءِ يُقَالُ : غَالَنِي كَذَا . ومنه الْغَيْلَةُ فِي الْقَتْلِ وَالرُّضَاعُ قَالَ (١) :

٣٧٩٨- مَضَى أَوْلُونَا نَاعِمِينَ بَعِيثِهِمْ
جميعاً وغالَتني بمكة غُولُ

وقال آخر (٢) :

٣٧٩٩- وما زالتِ الْخُمُرُ تَغْتَالِنَا
وتَذْهَبُ بِالْأَوَّلِ بِالْأَوَّلِ

فالْغُولُ اسمٌ عامٌ لجميعِ الْأَذَى .

آ . (٤٨) و : «قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ» : يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ أَي : قَاصِرَاتُ أَطْرَافِهِنَّ كَمُنْطَلِقِ اللِّسَانِ ، وَأَنْ يكونَ مِنْ بَابِ اسمِ الْفَاعِلِ عَلَى أَصْلِهِ . فعلى الأولِ المضافُ إليه مرفوعُ المحلِّ ، وعلى

(١) لم أهتمَّ إِلَى قائله ، وهو في البحر ٣٥٠/٧ ، والمحذر ٢٣٢/٣ .

(٢) البيت لمطيع بن إلياس وهو في مجاز القرآن ١٦٩/٢ برواية : «وما زالتِ الْكَلَسُ» ، واللسان (غول) ، والبحر ٣٥٠/٧ ، والمحذر ٢٣٢/١٣ .

الثاني منصوبه أي : قَصَرَتْ أطرافُهُنَّ على أزواجهنَّ وهو مدحٌ عظيمٌ . قال امرؤ القيس ^(١) :

٣٨٠٠ - من القاصِرَاتِ الطُّرْفِ لودَبٌ مُحوِلٌ
من الذَّرِّ فوق الإثْبِ منها لَأَثَرَا

والعَيْنُ : جمع عَيْنَاء وهي الواسعةُ العين . والذَّكَرُ أَغْيَنُ ، والبَيْضُ جمعُ بَيْضَةٍ وهو معروفٌ . والمرادُ به هنا بَيْضُ النِّعَامِ . والمَكْنُونُ المَصُونُ مِنْ كُنْتَهُ أي : جَعَلْتَهُ فِي كِنٍّ . والعَرَبُ تُشَبِّهُ المرأةَ بها في لَوْنِهَا ، وهو بياضٌ مُشْرَبٌ بعضَ صُفْرَةٍ . والعَرَبُ تُحِبُّهُ . قال امرؤ القيس ^(٢) :

٣٨٠١ - وَبَيْضَةٍ خَذِرٍ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا
تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوِهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ
كِبْكِرٍ مُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ
غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ الْمُحَلَّلِ

وقال ذو الرمة ^(٣) :

٣٨٠٢ - بِيضَاءُ فِي بَرَحٍ صَفْرَاءُ فِي غَنَجٍ
كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ
وقال بعضهم : إِنَّمَا شُبِّهَتِ الْمَرْأَةُ بِهَا فِي أَجْزَائِهَا ، فَلِإِنَّ الْبَيْضَةَ مِنْ أَيْ
جِهَةٍ أَتَيْتَهَا كَانَتْ فِي رَأْيِ ^(٤) الْعَيْنِ مُشَبَّهَةً لِلْأُخْرَى وَهُوَ فِي غَايَةِ الْمَدْحِ . وَقَدْ

(١) تقدم برقم ١٥٨٥ .

(٢) تقدم الثاني برقم ٢٠١٨ ، والأول في ديوانه ١٣ والبيتان من معلقته .

(٣) تقدم برقم ١٦١٥ .

(٤) الأصل : «الرأي» .

لَحَظَ هَذَا بَعْضُ الشُّعْرَاءِ حَيْثُ قَالَ (١) :

٣٨٠٣- تَنَاسَبَتِ الْأَعْضَاءُ فِيهَا فَلَا تَرَى
بَهْنَ اخْتِلَافاً بَلْ أَتَيْنَ عَلَى قَنْدَرٍ

وَيُجْمَعُ الْبَيْضُ عَلَى يُؤُوضُ قَالَ (٢) :

٣٨٠٤- بَتَّيْهَاءُ قَفَرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا
قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً يُبَوضُّهَا

آ. (٥٠) قوله : ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾ : حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «أَقْبَلَ» وَ«أَقْبَلَ»
مَعْطُوفٌ عَلَى «يُطَافُ» أَي : يَشْرِبُونَ فَيَتَحَدَّثُونَ. وَكَذَا حَالُ الشَّرْبِ حَيْثُ
يَجْلِسُونَ كَمَا قَالَ (٣) :

٣٨٠٥- وَمَا بَقِيَتْ مِنَ اللَّذَاتِ إِلَّا
مَحَادَثَةُ الْكِرَامِ عَلَى الْبُؤْدَامِ
وَأَتَى بِقَوْلِهِ : «فَأَقْبَلَ» مَاضِياً لَتَحَقُّقِ وَقْعِهِ كَقَوْلِهِ : «وَنَادَى أَصْحَابُ
الْجَنَّةِ» (٤) «وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ» (٥).

آ. (٥٢) قوله : ﴿لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾ : الْعَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِ الصَّادِ
مِنَ التَّصْدِيقِ أَي : لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ بِلِقَاءِ اللَّهِ. وَقُرِئَ (٦) بِتَشْدِيدِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ :

(١) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٣٦٠/٧.

(٢) تَقْدِمُ بِرَقْم ٣٦٤.

(٣) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٣٦٠/٧، وَالْكَشَافُ ٣٤٠/٣.

(٤) الْآيَةُ ٤٤ مِنَ الْأَعْرَافِ.

(٥) الْآيَةُ ٥٠ مِنَ الْأَعْرَافِ.

(٦) وَهِيَ رَاوِيَةٌ عَلَى سُلَيْمٍ، عَنْ حَمْزَةٍ. انْظُرْ: الْقُرْطُبِيُّ ٨٢/١٥، وَالْبَحْرِ ٣٦٠/٧، وَمَعَانِي الْأَخْفَشِ ٤٥١/٢.

آ. (٥٤) وقرأ العائمة «مُطْلِعُونَ» بتشديد الطاء مفتوحة وبفتح النون. «فَاطْلَع» ماضياً مبنياً للفاعل، أَفْتَعَلَ مِنَ الطَّلُوعِ.

وقرأ^(١) ابن عباس في آخرين - ويُروى عن أبي عمرو^(٢) - بسكون الطاء وفتح النون «فَاطْلِعَ» بقطع همزة مضمومة وكسر اللام ماضياً مبنياً للمفعول. و«مُطْلِعُونَ» على هذه القراءة يحتمل أن يكون قاصراً أي: مُقْبِلُونَ مِنْ قَوْلِكَ: أَطْلَعْنَا عَلَيْنَا فَلَانَ أَي: أَقْبَلَ، وَأَنْ يَكُونَ متعدياً، ومفعوله محذوف أي: أصحابكم.

وقرأ أبو البرهسم وعَمَّار بن أبي عمار^(٣) «مُطْلِعُونَ» خفيفة الطاء مكسورة النون، «فَاطْلِعَ» مبنياً للمفعول. وقد ردَّ الناس - أبو حاتم وغيره - هذه القراءة من حيث الجمع بين النون وضمير المتكلم؛ إذ كان قياسها مُطْلِعِي، والأصل: مُطْلِعُوِي، فأُبدِل وأدْغِمَ نحو: جاء مُسْلِمِي العاقلون، وقوله عليه السلام «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ»^(٤). وقد وَجَّهها ابنُ جني^(٥) على أنه أُجْرِي فيها اسمُ الفاعل مُجْرِي المضارع، يعني في إثبات النون فيه مع الضمير^(٦). وأنشد الطبري^(٧) على ذلك^(٨):

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والبحر ٣٦١/٧، والقرطبي ٨٢/١٥، والمحتسب ٢١٩/٢.

(٢) من رواية حسين الجعفي عنه.

(٣) عمار بن أبي عمار مولى هاشم. روى عن جابر بن عبد الله والحسن بن علي وسعد وأبي سعيد الخدري. وروى عنه حماد وشعبة وعطاء. مات في ولاية خالد القسري. انظر: المزي ٩٩٦/٢.

(٤) رواه البخاري. انظر: فتح الباري، كتاب بدء الوحي، باب ٣، ٢٢/١.

(٥) المحتسب ٢٢٠/٢.

(٦) قال: «فَيُجْرِي مُطْلِعُونَ مُجْرِي يُطْلِعُونَ».

(٧) تفسير الطبري ٦١/٢٣.

(٨) تقدم برقم ٧١٠.

٣٨٠٦- وما أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ
أُتْسِلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاح

[٧٤٩/أ] / وإليه نحا الزمخشري^(١) قال: «أوشبه اسم الفاعل في ذلك بالمضارع لتأخيه^(٢) بينهما كأنه قال: «يُظْلَعُونَ». وهو ضعيف لا يقع إلا في شعر. وذكر فيه توجيهاً آخر فقال: «أراد مُظْلَعُونَ إياي فوضع المتصل موضع المنفصل، كقوله^(٣)»:

٣٨٠٧- هم الفاعلون الخير والأمرونه

ورده الشيخ^(٤): بأن هذا ليس من مواضع المنفصل حتى يدعي أن المتصل وقع موقعه. لا يجوز: «هند زيد ضارب إياها، ولا زيد ضارب إياي» قلت: إنما لم يَجْزُ ما ذَكَرَ؛ لأنه إذا قُدِرَ على المتصل لم يُعَدَلْ إلى المنفصل. ولقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ أنه يُقَدَّرُ على المتصل حالة ثبوت النون والتنوين قبل الضمير، بل يصير الموضع موضع الضمير المنفصل؛ فيصح ما قاله الزمخشري. وللنحاة في اسم الفاعل المنون قبل ياء المتكلم نحو البيت المتقدم، وقول الآخر^(٥):

٣٨٠٨- فَهَلْ فَتَى مِنْ سَرَاةِ الْقَوْمِ يَحْمِلُنِي
وليس حامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ

(١) الكشف ٣/٣٤١.

(٢) الكشف: «لتأخر بينهما».

(٣) تقدم برقم ٧١١.

(٤) البحر ٧/٣٦١.

(٥) لم أمتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ١٢٩، والخزانة ١٨٥/٢.

وقول الآخر^(١) :

٣٨٠٩- وليس بمُعِينِي فِي النَّاسِ مُمْتِعٌ
صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلِيَّ صَدِيقُ

قولان، أحدهما: أَنَّهُ تَنْوِينٌ، وَأَنَّهُ شَدُّ تَنْوِينُهُ مَعَ الضَّمِيرِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الضَّمِيرَ بَعْدَهُ فِي مَحَلٍّ نَصْبٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ تَنْوِيناً، وَإِنَّمَا هُوَ نَوْنٌ وَقَايَةٌ. وَاسْتَدَلَّ ابْنُ مَالِكٍ^(٢) عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ:

وَلَيْسَ بِمُعِينِي

.....

وبقوله أيضاً^(٣) :

٣٨١٠- وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً
فَإِنْ لَهُ أَضْعَافٌ مَا كَانَ أُمْلأَ

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْأَوَّلِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَنْوِيناً لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْذَفَ الْيَاءُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ مَنْوُونٌ، وَالْمَنْقُوصُ الْمَنْوُونُ تُحْذَفُ يَاؤُهُ رَفْعاً وَجَرّاً لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وَوَجْهٌ مِنَ الثَّانِي: أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا تُجَامِعُ النَّوْنَ وَالَّذِي يُرْجَّحُ

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في شواهد التوضيح ١١٨، والأشُمُونِي ١٢٦/١. وانظر: شواهد التوضيح ١١٨.

(٢) شواهد التوضيح له ١١٨.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في شواهد التوضيح ١١٩، والدرر ٤٣/١، والهمع ٦٥/١، والعيني ٣٨٧/١، والأشُمُونِي ١٢٦/١، وقد انتقل بصر المؤلف إلى البيت السابق، فأعاد كتابته بعد أن كتب «وليس المُوافيني» وقد أثبتنا تمة البيت من المظان المذكورة.

القول الأول ثبوت النون في قوله: «والأمرؤنه»^(١) وفي قوله^(٢):

٣٨١١ - ولم يرتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَ

جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه

فإنَّ النونَ قائمةٌ مقامَ التنوينِ تثنيةً وجمعاً على حَدِّها. وقال أبو البقاء^(٣): «ويُقرأ بكسرِ النونِ، وهو بعيدٌ جداً؛ لأنَّ النونَ إنَّ كانتَ للوقايةِ فلا تَلَحُّقُ الأسماءَ، وإنَّ كانتَ نونُ الجمعِ فلا تثبُتُ في الإضافةِ». قلت: وهذا الترديدُ صحيحٌ لولا ما تقدَّم من الجوابِ عنه مع تَكَلُّفٍ فيه، وخروجٍ عن القواعدِ، ولولا خَوْفُ السَّامَةِ لاسْتَفْصَيْتُ مذاهبَ النحاةِ في هذه المسألة.

وقُرىء «مُطْلِعُونَ» بالتشديد كالعامة، «فأُطْلِعَ» مضارعاً منصوباً بإضمار «أنَّ» على جوابِ الاستفهام. وقُرىء «مُطْلِعُونَ» بالتخفيف «فأُطْلِعَ» مخففاً ماضياً ومخففاً مضارعاً منصوباً على ما تقدَّم. يُقال: طَلَعَ علينا فلانٌ وأُطْلِعَ، كأكرم، وأُطْلِعَ بالتشديد بمعنى واحد.

وأما قراءة مَنْ بنى الفعلَ للمفعول^(٤) في القائم مقامَ الفاعلِ ثلاثةٌ أوجه، أحدها: أنه مصدرُ الفعلِ أي: أُطْلِعَ الإِطْلَاعُ. الثاني: الجارُّ المقدرُ. الثالث - وهو الصحيح - أنه ضميرُ القائلِ لأصحابِه ما قاله؛ لأنه يُقال: طَلَعَ زيدٌ وأُطْلِعَ غيره، فالهمزةُ فيه للتعدية. وأما الوجهان الأولان فذهب إليهما أبو الفضل الرازي في «لوامحه» فقال: «طَلَعَ وأُطْلِعَ إذا بدا وظَهَرَ، وأُطْلِعَ إطلاعاً إذا جاء وأَقْبَلَ. ومعنى ذلك: هل أنتم مُقْبِلون فأَقْبِل. وإنما أُقيم المصدرُ

(١) تقدم برقم ٧١١ وقبل قليل:

(٢) تقدم برقم ١٠٧٥.

(٣) الإملاء ٢/٢٠٦.

(٤) «فأُطْلِعَ».

فيه مُقام الفاعل بتقدير: فَأُطْلِعَ الإِطْلَاعُ، أو بتقدير حرف الجر المحذوف أي: أُطْلِعَ به؛ لأن أُطْلِعَ لازم كما أن أَقْبَلَ كذلك.

وقد رَدَّ الشيخ^(١) عليه هذين الوجهين فقال: «قد ذَكَّرْنَا أَنْ أُطْلِعَ بالهمزة مُعْدِي مِنْ طَلَعَ اللازم. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أو حرف الجر المحذوف أي: أُطْلِعَ به» فهذا لا يجوز؛ لأنَّ مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله لا يجوز حَذْفُهُ لأنه نائب عنه، فكما أنَّ الفاعل لا يجوز حَذْفُهُ دونَ عامله فكذلك هذا. لو قلت: «زيدٌ ممرورٌ أو مغضوبٌ» تريد: به أو عليه لم يَجُزْ». قلت: أبو الفضل لا يدَّعي أنَّ النائب عن الفاعل محذوف، وإنما قال: بتقدير حرف الجر المحذوف. ومعنى ذلك: أنه لَمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ اتَّسَاعاً انقلبَ الضميرُ مرفوعاً فاستتر في الفعل، كما يُدَّعى ذلك في حَذْفِ عائد الموصولِ المجرورِ عند عَدَمِ شروطِ الحذفِ [٧٤٩/ب] وَيُسَمَّى الحذفُ على التدرِجِ.

آ. (٥٥) قوله: ﴿فَرَّاهُ﴾: عطفٌ على «فأُطْلِعَ». وسواءُ الجحيمِ وَسَطُهَا. وأحسنُ ما قيل فيه ما قاله ابنُ عباس: سُمِّيَ بذلك لاستواء المسافة منه إلى الجوانبِ. وعن عيسى بن عمر أنه قال لأبي عبيدة: «كنت أكتبُ حتى ينقطع سَوَائِي».

آ. (٥٦) قوله: ﴿تَاللَّهِ﴾: قَسَمٌ فيه [معنى]^(٢) تعجُّب، و«إنَّ» مخففةٌ أو نافية، واللام فارقةٌ أو بمعنى «إلا»، وعلى التقديرين فهي جوابُ القسمِ أعني إنَّ وما في حَيْزِها.

(١) البحر ٣٦١/٧.

(٢) زيادة من (ش).

آ. (٥٨) قوله: ﴿بِمَيْتَيْنِ﴾: قرأ^(١) زيد بن علي «بمائتين» وهما مثل: ضيق وضائق. وقد تقدّم^(٢).

وقوله: «أفما» فيه الخلاف المشهور: فقذّره الزمخشري^(٣): أنحن مُخَلَّدُونَ مُنْعَمُونَ فما نحن بميتين. وغيره يجعل الهمزة متقدمة على الفاء.

آ. (٥٩) قوله: ﴿إِلَّا مَوْتَتَنَا﴾: منصوبٌ على المصدر. والعامل فيه الوصفُ قبله، ويكون استثناءً مفرغاً. وقيل: هو استثناء منقطع، أي: لكنّ الموتة الأولى كانت لنا في الدنيا. وهذا قريبٌ في المعنى من قوله تعالى: «لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى»^(٤) وفيها بحثٌ حسنٌ وهناك إن شاء الله يأتي تحقيقه.

آ. (٦٠) وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ﴾: إلى قوله: «العاملون» يحتمل أن يكونَ من كلامِ القائل، وأن يكونَ من كلامِ الباري تعالى.

آ. (٦٢) قوله: ﴿نُزْلاً﴾: تمييزٌ لـ «خير»، والخيرُبة بالنسبة إلى ما اختاره الكفار على غيره. والزقوم: شجرةٌ مسمومة يخرج لها لبنٌ، متى مسَّ جسمٌ أحدٍ تورّم فمات. والتزقُمُ البلعُ بشدة وجهدٍ للأشياء الكريهة. وقولُ أبي جهلٍ - وهو من العرب العُرباء - : «لا نعرفُ الزقومَ إلا التمرَ بالزبد» من العناد والكذب البحت.

آ. (٦٥) قوله: ﴿رَوْوَسِ الشَّيَاطِينِ﴾: فيه وجهان، أحدهما:

(١) البحر ٣٦٢/٧، والقرطبي ٨٤/١٥.

(٢) انظر: الدر المصون ١٠٤/٥.

(٣) الكشف ٣٤١/٣.

(٤) الآية ٥٦ من الدخان.

أنه حقيقة، وأن رؤوس الشياطين شجرٌ بعينه بناحية اليمن يُسمى «الأستن» وقد ذكره النابغة^(١):

٣٨١٢- تَجِيذُ عَنْ أَسْتَنِ سُودٍ أَسَافِلُهَا
مَثَلُ الْإِمَاءِ الْغَوَادِي تَحْمِلُ الْحَزْمَا

وهو شجرٌ مُرٌّ منكراً الصورة، سمّته العربُ بذلك تشبيهاً برؤوس الشياطين في القُبْح ثم صار أصلاً يُشَبَّه به. وقيل: الشياطين صِنْفٌ من الحَيَاتِ، ولهنَّ أعراف. قال^(٢):

٣٨١٣- عَجِيْزٌ تَخْلِفُ حِينَ أَحْلِفُ
كَمَثَلِ شَيْطَانِ الْحَمَاطِ أَعْرَفُ

وقيل: وهو شجرٌ يقال له الصَّوْمُ، ومنه قولُ ساعدة بن جُوَيْة^(٣):

٣٨١٤- مُوَكَّلٌ بِشُدُوْفٍ الصَّوْمِ يَرْقُبُهَا
مِنَ الْمَغَارِبِ مَخْطُوْفُ الْحَشَا زَيْمٌ
فعلى هذا قد خُوِطِبَ العربُ بما تعرّفه، وهذه الشجرة موجودةٌ بالكلام حقيقة.

(١) ديوانه ١١١، تحيد: تنفر. يقول: فهذه الناقة تنفر عنه. وشبه الشجر بإماء يحملن الحُزْمَ.

(٢) البيت ورد في اللسان (حماط) برواية عَنَجَرْدَ بدل عَجِيْز. وهو في البحر ٣٦٣/٧، ومعاني «الفراء» ٣٨٧/٢. والعرب تقول لجنس من الحيات شيطان الحماط وهو شجر تألفه الحيات. والعنجد: المرأة الخبيثة.

(٣) ديوان الهذليين ١٩٤/١، واللسان (صوم)، والبحر ٣٦٣/٧. والشدوف: الشخوص. والصوم: شجر يشبه الناس. والمغارب: كل مكان يُتَوَارَى فيه. أَرْزَمَه: أن يقطع عليه البول قبل أن يتمه.

والثاني: أنه من باب التخييل والتمثيل. وذلك أن كل ما يُسْتَنْكَرُ وَيُسْتَقْبَحُ في الطَّبَاعِ والصورَةِ يُشَبَّه بما يتخيله الوهم، وإن لم يَرَهُ. والشياطين وإن كانوا موجودين غير مرئيين للعرب، إلا أنه خاطبهم بما أَلْفَوْه من الاستعارات التخيلية، كقوله^(١):

- ٣٨١٥ -

وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنِّيَابٍ أَغْوَالٍ

ولم يَرِ أَنِّيَابَهَا، بَلْ لَيْسَتْ موجودةً البتَّة.

آ. (٦٧) قوله: ﴿لَشَوْبًا﴾: العامة على فتح الشين، وهو مصدرٌ على أصله. وقيل: يُرادُ به اسمُ المفعول، ويدلُّ له قراءة^(٢) شيانَ النحويِّ «لَشَوْبًا» بالضم. قال الزجاج^(٣): «المفتوح مصدرٌ والمضوم اسمٌ بمعنى المَشُوبِ» كالتقص بمعنى المنقوض. وعَطَفَ بـ «ثم» لأحدٍ معنيين: إما لأنه يُؤَخَّرُ ما يظنُّونه يَرَوْنَهُمْ مِنْ عَطَشِهِمْ زيادةً في عذابِهِمْ، فلذلك أتى بـ «ثم» المقتضية للتراخي، وإما لأنَّ العادة تقضي بتراخي الشُّرْبِ عن الأكل، فعَمِلَ على ذلك المَنوَالِ. وأما ملءُ البطنِ فيَعْقُبُ الأكلَ، فلذلك عَطَفَ على ما قبله بالفاء و«مِنْ حَمِيمٍ» صفةً لـ «شَوْبًا». والشُّوبُ: الخَلْطُ والمَزْجُ ومنه: شَابَ اللبنُ يَشُوبُهُ أي: خَلَطَهُ وَمَزَجَهُ.

(١) البيت لامرئ القيس، وصدره:

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي

وهو في ديوانه ٣٣، ومعاني الزجاج ٣٠٧/٤، والمشرقي: سيف، والمسنونة: السهام.

(٢) المحتسب ٢٢٠/٢، والبحر ٣٦٣/٧، وشيخان بن معاوية أبو معاوية النحوي روى عن عاصم، وروى عنه عبد الرحمن بن أبي حماد. توفي سنة ١٦٤. انظر: طبقات القراء ٣٢٩/١.

(٣) معاني القرآن له ٣٠٧/٤.

آ. (٧٤) قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: / استثناء من المُنذرين استثناء [أ/٧٥٠] منقطعاً لأنه وعيدٌ، وهم لم يَدْخُلُوا في هذا الوعيد.

آ. (٧٥) قوله: ﴿فَلَنِعْمَ﴾: جوابٌ لقسمٍ مقدَّر أي: فوالله. ومثله قوله^(١):

٣٨١٦- لَعَمْرِي لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا

.....

والمخصوصُ بالمدح محذوفٌ أي: نحن.

آ. (٧٩) قوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ﴾: مبتدأ وخبرٌ، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه مُفسَّرُ «تَرَكْنَا». والثاني: أنه مُفسَّرٌ لمفعوله أي: تَرَكْنَا عليه ثناءً وهو هذا الكلامُ. وقيل: ثُمَّ قولٌ مقدَّر أي: فَقُلْنَا سلاماً. وقيل: ضَمَّنَ معنى تَرَكْنَا معنى قلنا. وقيل: سَلَطَ «تَرَكْنَا» على ما بعده. قال الزمخشري^(٢): «وتركنا عليه في الآخرين هذه الكلمة وهي: «سلامٌ على نُوحٍ»، بمعنى: يُسَلِّمُونَ عليه تسليمًا، وَيَدْعُونَ له، وهو من الكلام المحكي كقولك: قرأتُ سورةً أنزلناها» وهذا الذي قاله قولُ الكوفيين: جعلوا الجملة في محلِّ نصبٍ مفعولاً به «تَرَكْنَا»، لا أنه ضَمَّنَ معنى القول بل هو على معناه بخلاف الوجه قبله، وهو أيضاً مِنْ أقوالهم. وقرأ^(٣) عبد الله «سلاماً» وهو مفعولٌ به به «تَرَكْنَا»

(١) البيت لزهير وعجزه:

على كل حال مِنْ سَجِيلٍ ومُبَرَّمٍ

وهو في ديوانه ١٤ من معلقته، والهمع ٤٢/٢، والدرر ٤٧/٢. والسحيل: الخيط الواحد، والمبرم: الخيطان يُقْتَلَن ثم يصيران خيطاً واحداً.

(٢) الكشف ٣٤٣/٢.

(٣) القرطبي ٩٠/١٥، والبحر ٣٦٤/٧.

و«كذلك»^(١) نعتُ مصدرٍ، أو حالٌ مِنْ ضميره كما تقدّم تحريره غير مرة^(٢).

آ. (٨٣) قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْعَتِهِ﴾: الضميرُ فيه وجهان، أظهرهما: أنه يعودُ على نوح أي: مِمَّنْ كان يُشايِعُه أي: يتابعُه على دينه والتصلُّب في أمر الله. والثاني: أنه يعودُ على محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم. والشَّيْعَةُ قد تُطلق على المتقدم كقوله^(٣):

٣٨١٧- وما لي إلا آل أحمد شيعة
وما لي إلا مشعب الحق مشعب

فجعل آل أحمد - وهم متقدمون عليه وهو تابع لهم - شيعة له قاله الفراء^(٤). والمعروف أن الشيعة تكون في المتأخر:

آ. (٨٤) قوله: ﴿إِذَا جَاء﴾: في العامل فيه وجهان، أحدهما: اذكرُ مقدراً، وهو المتعارف. والثاني: قال الزمخشري^(٥): «ما في الشيعة مِنْ معنى المشايعة يعني: وإن مِمَّنْ شايَعَه على دينه وتقواه حين جاء ربّه». قال الشيخ^(٦): «لا يجوز؛ لأن فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو «لإبراهيم» لأنه أجنبي مِنْ شيعته، ومن «إذ». وزاد المنع أن قدره «مِمَّنْ شايَعَه حين جاء لإبراهيم» [لأنه قدر مِمَّنْ شايَعَه، فجعل العامل قبله صلة لموصول

(١) في الآية ٨٠.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١٤١.

(٣) تقدم برقم ١٨٧٤.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٨٨.

(٥) الكشاف ٣/٣٤٤.

(٦) البحر ٧/٣٦٥.

وَفَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «إِذْ» بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ لِإِبْرَاهِيمَ^(١) وَأَيْضاً فَلَامُ الْإِبْتِدَاءِ تَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا. لَوْ قُلْتُ: «إِنْ ضَارِباً لِقَادِمٌ عَلَيْنَا زَيْداً» تَقْدِيرُهُ: إِنْ ضَارِباً زَيْداً لِقَادِمٍ^(٢) عَلَيْنَا لَمْ يَجُزْ.

آ. (٨٥) قَوْلُهُ: ﴿إِذْ قَالَ﴾: بَدَلُ مِنْ «إِذْ» الْأُولَى أَوْ ظَرْفُ لـ «سَلِيمٌ» أَيِ: سَلِمَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِ قَوْلِهِ كَيْتَ وَكَيْتَ، أَوْ ظَرْفُ لـ «جَاءَ» ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣)، وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ. وَتَقْدِمُ نَظِيرُ مَا بَعْدَهُ.

آ. (٨٦) قَوْلُهُ: ﴿أَتِفْكَأ﴾: فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجَلِهِ أَيِ: أَتُرِيدُونَ آلِهَةً دُونَ اللَّهِ إِفْكَأً، فَـ «آلِهَةً» مَفْعُولٌ بِهِ وَ«دُونَ» ظَرْفُ لـ «تُرِيدُونَ»، وَقُدِّمَتْ مَعْمُولَاتُ الْفَعْلِ اهْتِمَاماً بِهَا، وَحَسَنُهُ كَوْنُ الْعَامِلِ رَأْسَ فَاصِلَةٍ، وَقُدِّمَ الْمَفْعُولُ مِنْ أَجَلِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ اهْتِمَاماً بِهِ لِأَنَّهُ مُكَافِحٌ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ عَلَى إِفْكِ وَبَاطِلٍ. وَبِهَذَا الْوَجْهِ بَدَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤). الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً بِهِ بـ «تُرِيدُونَ»، وَيَكُونُ «آلِهَةً» بَدَلاً مِنْهُ جَعَلَهَا نَفْسَ الْإِفْكِ مِبَالِغَةً فَاتَّبَعَهَا مِنْهُ وَفَسَّرَهَا بِهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَطِيَّةٍ^(٥) غَيْرَهُ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلِ «تُرِيدُونَ» أَيِ: أَتُرِيدُونَ آلِهَةً آفِكِينَ أَوْ ذَوِي إِفْكِ. وَإِلَيْهِ نَحَا الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦). قَالَ الشَّيْخُ^(٧): «وَجَعَلَ الْمَصْدَرُ حَالاً لَا يَطْرُدُ إِلَّا مَعَ «أَمَّا» نَحْوُ: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ».

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْبَحْرِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «قَادِمٌ» وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْبَحْرِ

(٣) الْإِمْلَاءُ ٢/٢٠٦.

(٤) الْكَشَافُ ٣/٣٤٤.

(٥) الْمَحَرَّرُ ١٣/٢٤٢.

(٦) الْكَشَافُ ٣/٣٤٤.

(٧) الْبَحْرُ ٧/٣٦٥.

آ. (٩١) قوله: ﴿فَرَاغَ﴾: أي: مال في خفية. وأصله من رَوَّغان الثعلب، وهو تَرَدُّده وعَدَمُ ثبوته بمكان.

آ. (٩٣) و«ضَرَبًا» مصدر واقع موقع الحال أي: فراغ عليهم ضارباً [٧٥٠/ب] أو مصدر لفعل، ذلك الفعل / حال تقديره: فراغَ يَضْرِبُ ضَرَبًا، أو ضَمَنَ «راغ» معنى يَضْرِبُ، وهو بعيد. و«باليمين» متعلق بـ «ضَرَبًا» إن لم نجعله مؤكِّداً وإلاً فيعمله. واليمين: يجوز أن يُراد بها إحدى اليدين وهو الظاهر، وأن يُراد بها القوة، فالباء على هذا للحال أي: مُلتبساً بالقوة، وأن يُراد بها الحلف وفاء بقوله: «وتالله لأَكِيدَنَّ»^(١). والباء على هذا للسبب. وعدى «راغ» الثاني بـ «على» لما كان مع الضرب المُستولي عليهم من فوقهم إلى أسفلهم بخلاف الأول فإنه مع توبيخ لهم، وأتى بضمير العقلاء في قوله «عليهم» جزيئاً على ظنَّ عبدتها أنها كالعقلاء.

آ. (٩٤) قوله: ﴿يَزِفُونُ﴾: حال من فاعل «أَقْبَلُوا»، و«إليه» يجوزُ تعلُّقه بما قبله أو بما بعده. وقرأ^(٢) حمزة «يُزِفُون» بضم الياء من أَرَفَ وله معنيان، أحدهما: أنه من أَرَفَ يُزِفُ أي: دخل في الرِّفِيف وهو الإسراع، أو زَفَافِ العُروس وهو المشي على هيئته؛ لأنَّ القوم كانوا في طمأنينة من أمرهم، كذا قيل هذا الثاني وليس بشيء؛ إذ المعنى: أنهم لما سمعوا بذلك بادروا مُسرِّعين، فالهمزة على هذا ليست للتعديّة. والثاني: أنه من أَرَفَ بغيره أي: حَمَلَه على الرِّفِيف وهو الإسراع أو على الرِّفَاف، وقد تقدّم ما فيه. وباقي السبعة بفتح الياء من زَفَ الظليم يُزِفُ أي: عدا بسرعة. وأصل الرِّفِيف للنعام.

(١) الآية ٥٧ من الأنبياء.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والحجة ٦٠٩، والنشر ٣٥٧/٢، والقرطبي

٩٥/١٥، والتيسير ١٨٦، والبحر ٣٦٦/٧، والمحتسب ٢٢١/٢.

وقرأ مجاهد وعبد الله بن يزيد والضحاك وابن أبي عبله «يَزْفُون» مِنْ وَزَفَ يَزِفُ أَي: أَسْرَعَ. إِلَّا أَنَّ الْكَسَائِيَّ وَالْفَرَاءَ^(١) قَالَا: لَا نَعْرِفُهَا بِمَعْنَى زَفَ، وَقَدْ عَرَفُوهَا غَيْرَهُمَا. قَالَ مُجَاهِدٌ - وَهُوَ بَعْضُ مَنْ قَرَأَ بِهَا - : «الْوَزِيفُ: التَّسْلَانُ».

وَقُرِئَ «يُزْفُون» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَ«يَزْفُون» كَيَزُمُونَ مِنْ زَفَاهُ بِمَعْنَى حَدَاهُ، كَأَنَّ بَعْضَهُمْ يَزْفُو بَعْضًا لَتَسَارِعِهِمْ إِلَيْهِ. وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «فَأَقْبِلُوا» وَقَوْلِهِ: «فَرَاغَ عَلَيْهِمْ» جُمْلٌ مَحذُوفَةٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا الْفَحْوَى أَي: فَبَلَّغَهُمُ الْخَبْرَ فَرَجَعُوا مِنْ عَيْدِهِمْ، وَنَحْوُ هَذَا.

آ. (٩٦) قَوْلُهُ: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: فِي «مَا» هَذِهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ، أَجْوَدُهَا: أَنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي أَي: وَخَلَقَ الَّذِي تَصْنَعُونَهُ، فَالْعَمَلُ هُنَا التَّصْوِيرُ وَالنَّحْتُ نَحْو: عَمِلَ الصَّائِغُ السَّوَارِ أَي: صَاغَهُ. وَیَرْجَحُ كَوْنُهَا بِمَعْنَى الَّذِي تَقْدِّمُ مَا قَبْلَهَا فَإِنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي أَي: اتَّعَبُدُونَ الَّذِي تَنْجِتُونَ، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ ذَلِكَ الَّذِي تَعْمَلُونَهُ بِالنَّحْتِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُصَدْرِيَّةٌ أَي: خَلَقَكُمْ وَأَعْمَالَكُمْ. وَجَعَلَهَا الْأَشْعَرِيَّةُ دَلِيلًا عَلَى خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْحَقُّ. إِلَّا أَنَّ دَلِيلَ ذَلِكَ مِنْ هُنَا غَيْرُ قَوِيٍّ لِمَا تَقْدِّمُ مِنْ ظُهُورِ كَوْنِهَا بِمَعْنَى الَّذِي. وَقَالَ مَكِّي^(٢): «يَجِبُ أَنْ تَكُونَ «مَا» وَالْفِعْلُ مُصَدَّرًا جِيءَ بِهِ لِيُفِيدَ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا». وَقَالَ أَيْضًا: «وَهَذَا أَلْيَقُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَنْ شَرُّ مَا خَلَقَ»^(٣) أَجْمَعَ الْقُرَاءُ عَلَى الْإِضَافَةِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ خَالِقُ الشَّرِّ. وَقَدْ فَارَقَ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ النَّاسَ فَقَرَأَ «مِنْ شَرٍّ»^(٤) بِالتَّنْوِينِ لِيُثْبِتَ

(١) معاني القرآن ٢/٣٨٩.

(٢) المشكل له ٢/٢٣٩.

(٣) الآية ٢ من الفلق.

(٤) البحر ٨/٥٣٠.

مع الله تعالى خالقاً». وقد استفرض الزمخشري^(١) هذه المقالة هنا بكونها مصدرية، ومنع على قائلها.

والثالث: أنها استفهامية، وهو استفهام توبيخ وتحقير لشأنها أي: وأي شيء تعملون؟ والرابع: أنها نافية أي: إن العمل في الحقيقة ليس لكم فأنتم لا تعملون شيئاً. والجملة من قوله: «والله خلقكم» حال ومعناها حينئذ: أتعبدون الأصنام على حالة تنافي ذلك، وهي أن الله خالقكم وخالقهم جميعاً. ويجوز أن تكون مستأنفة.

آ. (١٠٢) قوله: «فلما بلغ معه»: «معه» متعلق بمحذوف على سبيل البيان كأن قائلًا قال: مع من بلغ السعي؟ فقل: مع أبيه. ولا يجوز تعلقه بـ «بلغ» لأنه يقتضي بلوغهما معاً حد السعي. ولا يجوز تعلقه بالسعي؛ لأن صلة المصدر لا تقدم عليه فتعين ما تقدم. قال معناه الزمخشري^(٢). ومن يتسع في الظرف يجوز تعلقه بالسعي.

قوله: «ماذا ترى» يجوز أن تكون «ماذا» مركبة مغلباً فيها الاستفهام فتكون منصوبة بـ «تري»، وهي وما بعدها في محل نصب بـ «انظر» لأنها معلقة له، وأن تكون «ما» استفهامية، و«ذا» موصولة، فتكون مبتدأ وخبراً، والجملة معلقة أيضاً، وأن تكون «ماذا» بمعنى الذي فتكون معمولاً لـ «انظر». وقرأ^(٣) الأخوان «تري» بالضم والكسر. والمفعولان محذوفان، أي: تُريني إياه من صبرك واحتمالك.

(١) الكشف ٣/٣٤٦.

(٢) الكشف ٣/٣٤٧.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٥٤٨، والحجة ٦٠٩، والبحر ٣٧٠/٧، والقرطبي ١٠٣/١٥، والنشر ٣٥٧/٢، والتيسير ١٨٦، المحاسب ٢/٢٢٢.

وباقى السبعة / «تَرَى» بفتحين من الرأي . وقرأ الأعمش والضحاك [٧٥١/أ] «تَرَى» بالضم والفتح بمعنى : ما يُخَيَّلُ إليك وَيَسْنَحُ بخاطرك؟

وقوله : «ما تُؤمِّرُ» يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» بمعنى الذي ، والعائدُ مقدراً أي : تُؤمِّرُهُ ، والأصلُ : تُؤمِّرُ به ، ولكنْ حَذَفَ الجارُّ مُطَرِّدٌ ، فلم يُحذفِ العائدُ إلّا وهو منصوبُ المحلِّ ، فليس حَذْفُهُ هنا كحذفه في قولك : «جاء الذي مَرَرْتُ» . وَأَنْ تكونَ مصدريةً . قال الزمخشري^(١) : «أوَأَمَرَكَ ، على إضافة المصدر للمفعول وتسمية المأمور به أمراً» يعني بقوله المفعول أي : الذي لم يُسمَّ فاعله ، إلّا أَنْ في تقدير المصدرِ بفعلٍ مبنٍ للمفعولِ خلافاً مشهوراً .

آ . (١٠٣) قوله : «فلما أسلما» : في جوابها ثلاثة أوجهٍ ، أحدها — وهو الظاهر — أنه محذوفٌ ، أي : نادته الملائكةُ ، أو ظهرَ صبرُهما أو أَجَزَلْنَا لهما أَجْرَهما . وقدره بعضهم : بعد الرؤيا أي : كان ما كان مما يَنطِقُ به الحال والوصفُ ممّا لا يُدْرِكُ كُنْهُهُ . ونقل ابن عطية^(٢) أن التقديرَ : فلما أسلما أسلما وتلّه ، قال : كقوله^(٣) :

٣٨١٨ — فلما أَجَزْنَا ساحةَ الحَيِّ

أي : فلما أَجَزْنَا أَجَزْنَا وانتحى ، ويُعزى هذا لسيبويه^(٤) وشيخه الخليل . وفيه نظرٌ : من حيث اتِّحادُ الفعلينِ الجارينِ مجرى الشرط والجواب . إلّا أَنْ

(١) الكشف ٣/٣٤٨ .

(٢) المحرر ١٣/٢٤٨ — ٢٤٩ .

(٣) تقدم برقم ٤٥٠ .

(٤) لم أقف على نص في «الكتاب» يفيد ذلك .

يُقال: جَعَلَ التَّغَايَرَ فِي الْآيَةِ بِالْعَطْفِ عَلَى الْفِعْلِ، وَفِي الْبَيْتِ يَعْمَلُ الثَّانِي فِي «سَاحَةِ» وَبِالْعَطْفِ عَلَيْهِ أَيْضاً. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَكْفِي فِي التَّغَايَرِ.

الثاني: أَنَّهُ «وَتَلَّهُ لِلْجِبِينِ» وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ^(١) وَالْأَخْفَشِ^(٢). وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ «وَنَادَيْنَاهُ» وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ أَيْضاً.

وَقَرَأَ^(٣) عَلِيٌّ وَعَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ عَبَّاسٍ «سَلِّمًا». وَقُرِءَ «اسْتَسَلِّمًا».

و«تَلَّهُ» أَيُّ: صَرَعَهُ وَأَسْقَطَهُ عَلَى شِقِّهِ. وَقِيلَ: هُوَ الرَّمْيُ بِقُوَّةٍ، وَأَصْلُهُ: مِنْ رَمَى بِهِ عَلَى التَّلِّ وَهُوَ الْمَكَانُ الْمَرْتَفِعُ، أَوْ مِنَ التَّلِيلِ وَهُوَ الْعُنُقُ أَيُّ: رَمَاهُ عَلَى عُنُقِهِ، ثُمَّ قِيلَ لِكُلِّ إِسْقَاطٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى تَلٍّ وَلَا عَلَى عُنُقٍ. وَالْمِثْلُ: الرُّمْحُ الَّذِي يُتَلُّ بِهِ^(٤). وَالْجِبِينُ: مَا اكْتَنَفَ الْجَبْهَةَ مِنْ هُنَا، وَمِنْ هُنَا وَشِدَّ جَمْعُهُ عَلَى أَجْبُنٍ. وَقِيَاسُهُ فِي الْقَلَةِ أَجْبِنَةٌ كَأَرْغَفَةٍ، وَفِي الْكَثْرَةِ: جُبْنٌ وَجُبْنَانٌ كَرَّغِفٍ وَرُغْفَانٍ وَرُغْفَفٍ.

آ. (١١٢) قَوْلُهُ: ﴿نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾: نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَهِيَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ. قَالَ الشَّيْخُ^(٥): «إِنْ كَانَ الذَّبِيحُ إِسْحَاقَ فَيُظْهِرُ كَوْنَهَا حَالاً مُقَدَّرَةً، وَإِنْ كَانَ إِسْمَاعِيلَ هُوَ الذَّبِيحُ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْبَشَارَةُ بِشَارَةً بِوَلَادَةِ إِسْحَاقَ، فَقَدْ جَعَلَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٦) ذَلِكَ مَحَلَّ سَوَالٍ قَالَ: «فَلِنْ قُلْتُ: فَرَقٌ بَيْنَ

(١) انظر: الإنصاف ٤٥٦/٢.

(٢) لم يشر الأخفش إلى زيادة الواو في هذا الموضع في كتابه «معاني القرآن». وانظر أمثلة على ذلك في كتابه ١٢٥، ٤٥٧.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤١٣/٢، والمحتسب ٢٢٢/٢، والقرطبي ١٥/١٠٤، والبحر ٣٧٠/٧.

(٤) يتل به: أي يُصرع به.

(٥) البحر ٣٧٢/٧.

(٦) الكشف ٣٥١/٣.

هذا وبين قوله: «فادخلوها خالدین»^(١): وذلك أن المدخول موجود مع وجود الدخول، والخلود غير موجود معهما فقلّرت: مقدّرين الخلود فكان مستقيماً، وليس كذلك المبشّر به، فإنه معدوم وقت وجود البشارة، وعدم المبشّر به أوجب عدم حاله؛ لأن الحال جليّة لا تقوم إلا بالمحلّي، وهذا المبشّر به الذي هو إسحاق حين وجد لم توجد النبوة أيضاً بوجوده بل تراخت عنه مدة طويلة، فكيف يجعل «نبياً» حالاً مقدرة، والحال صفة للفاعل والمفعول^(٢) عند وجود الفعل منه أو به؟ فالخلود وإن لم يكن صفتهم عند دخول الجنة فتقلّرها صفتهم؛ لأنّ المعنى: مقدّرين الخلود وليس كذلك النبوة، فإنه لا سبيل إلى أن تكون موجودة أو مقدرة وقت وجود البشارة بإسحاق لعدم إسحاق؟ قلت: هذا سؤال دقيق المسلك. والذي يحلّ الإشكال: أنه لا بُدّ من تقدير مضاف محذوف وذلك قوله: وبشّرناه بوجود إسحاق نبياً أي: بأن يوجد مقدرة نبوته، فالعامل في الحال الوجود/ لا فعل البشارة وبذلك يرجع نظير قوله تعالى: [٧٥١/ب] «فادخلوها خالدین»^(٣). انتهى. وهو كلام حسن.

قوله: «من الصالحين» يجوز أن يكون صفة لـ «نبياً»، وأن يكون حالاً من الضمير في «نبياً» فتكون حالاً متداخلة. ويجوز أن تكون حالاً ثانية. قال الزمخشري^(٤): «ورودها على سبيل الثناء والتقريض؛ لأن كل نبي لا بُدّ أن يكون من الصالحين».

آ. (١١٦) قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُمْ﴾: الضمير عائذ على موسى

(١) الآية ٧٣ من الزمر.

(٢) الكشف: أو المفعول.

(٣) الآية ٧٣ من الزمر.

(٤) الكشف ٣٥١/٣.

وهارون وقومهما. وقيل: عائد على الاثنين بلفظ الجمع تعظيماً كقوله^(١):

٣٨١٩— فَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ مِوَاكِمَ

«يا أيها النبي إذا طَلَّقْتُمُ»^(٢).

قوله: «فكانوا هم» يجوز في «هم» أن يكون تأكيداً، وأن يكون بدلاً، وأن يكون فضلاً. وهو الأظهر.

أ. (١٢٣) قوله: «وإنَّ إلياسَ»: العائمة على همزة مكسورة، همزة قطع. وابنُ ذكوان^(٣) بَوَصَّلَهَا، ولم يَنْقُلْهَا عنه الشيخ^(٤) بل نقلها عن جماعة^(٥) غيره. ووجهُ القراءتين أنه اسم^(٦) أعجمي تلاعبت به العربُ فقطعتْ همزته تارةً، ووصلتها أخرى وقالوا فيه: إلياسين كجبرائيلين. وقيل: تحتل قراءة الوصل أن يكون اسمه ياسين^(٧) ثم دَخَلَتْ عليه أل المعرَّفة، كما دَخَلَتْ على لَيْسَعٍ وقد تقدَّم^(٨). وإلياس هذا قيل: هو ابنُ إلياسين المذكور بعد^(٩)، مِنْ وَلَدِ

(١) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٢) الآية ١ من الطلاق.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والنشر ٣٥٩/٢ — ٣٦٠، والحجة ٦٠٩، والتيسير

١٨٧، والبحر ٣٧٣/٧، والمحتسب ٢٢٣/٢.

(٤) عبارة أبي حيان: «ابن عامر بوصل الألف فاحتمل أن يكون وصل همزة القطع

واحتمل أن يكون اسمه ياسا ودخلت عليه أل» انظر: البحر ٣٧٣/٧.

(٥) عكرمة والحسن بخلاف عنهما والأعرج وأبورجاء وابن عامر وابن محيصن.

(٦) الأصل «اسمي».

(٧) كذا في الأصل لعلها ياسا.

(٨) الآية ٨٦ من الأنعام.

(٩) الآية ١٣٠.

هارونَ أخِي موسى . وقيل : بل إلياس إدريس . ويَذُلُّ له قراءةُ عبد الله والأعمش وابن وثاب «وإن إدريس» . وقُرِئ «إدراس» كإبراهيم . وإبراهيم . وفي مصحف أبيّ وقراءته : قوله : «وإن إليس» بهمزة مكسورة ثم ياء ساكنة بنقطتين مِنْ تحت ثم لام مكسورة ، ثم ياء بنقطتين مِنْ تحت ساكنة ، ثم سين مفتوحة .

آ . (١٢٤) قوله : ﴿إِذْ قَالَ﴾ : ظرفٌ لقوله «لمن المرسلين» .

آ . (١٢٥) قوله : ﴿بَعْلًا﴾ : القراء على تنوينه منصوباً ، وهو الرُّبُّ بلغة اليمن^(١) . سمع ابن عباس رجلاً منهم يَنْشُدُ ضالَّةً فقال آخر : أنا بَعْلُهَا فقال : الله أكبر ، وتلا الآية . وقيل : هو عَلَمٌ لصنم بعينه ، وله قصةٌ في التفسير . وقيل : هو عَلَمٌ لامرأةٍ بعينها اتَّهَمَ بضلال فاتَّبعوها ، كذا جاء في التفسير . وتأيد صاحبُ هذه المقالة بقراءة مَنْ قرأ^(٢) «بَعْلًا» بزنة حَمراء .

قوله : «وَتَذَرُونَ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً على إضمار مبتدأ ، وأن يكونَ عطفاً على «تَدْعُونَ» فيكونَ داخلاً في حيز الإنكار .

آ . (١٢٦) قوله : ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبِّي﴾ : قرأ^(٣) الأخوان وحفص بنصِّ الثلاثة مِنْ ثلاثة أوجهٍ : النصب على المدح أو البدل أو البيان إن قلنا : إن إضافة أفعَل إضافةً مُحَضَّةً . والباقون بالرفع : إمّا على خبر ابتداءٍ مضمر أي : هو الله ، أو على أنَّ الجلالة مبتدأ وما بعده الخبر . روي عن

(١) انظر : لغات القبائل ٢٣٧ .

(٢) البحر ٣٧٣/٧ .

(٣) السبعة ٥٤٩ ، والنشر ٣٦٠/٢ ، والتيسير ١٨٧ ، والقرطبي ١١٧/١٥ ، والبحر

والحجة ٣٧٣/٧ ، والحجة ٦١٠ .

حمزة^(١) أنه كان إذا وَصَلَ نَصَبَ، وإذا وَقَفَ رَفَعَ. وهو حسنٌ جداً، وفيه جَمْعٌ بين الروايتين.

آ. (١٢٨) قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: استثناء متصلٌ مِنْ فاعِلِ «فَكَذَّبُوهُ» وفيه دلالةٌ على أَنَّ في قومه مَنْ لم يُكذِّبْهُ، فلذلك اسْتُثْنُوا. ولا يجوزُ أَنْ يكونوا مُسْتَثْنَيْنِ مِنْ ضميرِ «لَمُحْضَرُونَ» لأنه يُلْزَمُ أَنْ يكونوا مُنْدرَجِينَ فِيْمَنْ كَذَّبَ، لكنهم لم يُحْضَرُوا لكونهم عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ. وهو بَيِّنُ الفسادِ. لا يُقال: هو مستثنى منه استثناءً منقطعاً؛ لأنه يَصِيرُ المعنى: لكنَّ عِبَادَ اللَّهِ المخلصين من غير هؤلاء لم يُحْضَرُوا. ولا حاجةٌ إلى هذا بوجه، إذ به يَفْسُدُ نَظْمُ الكلامِ.

آ. (١٣٠) قوله: ﴿عَلَى إِيَّاسِينَ﴾: قرأ^(٢) نافعٌ وابنُ عامرٍ «على آلِ يَاسِينَ» بإضافةِ «آل» بمعنى أهلٍ إلى «ياسين». والباقون بكسرِ الهمزة وسكونِ اللامِ موصولَةٌ بـ «ياسين» كأنه جَمَعَ «إِيَّاس» جَمَعَ سلامَةٍ. فأما الأولى: فإنه أراد بالآلِ إِيَّاسَ وَلَدَ يَاسِينَ كما تقدَّمَ وأصحابه. وقيل: المرادُ بِياسين هذا إِيَّاسُ المتقدم، فيكونُ له اسمان. وآله: رَهْطُهُ وقومه المؤمنون. وقيل: المرادُ بِياسينَ محمدُ بن عبد الله صَلَّى الله عليه وسلَّم.

وأما القراءةُ الثانيةُ^(٣) ففيل: هي جمعُ إِيَّاسِ المتقدم. وَجُمِعَ باعتبارِ أصحابِهِ كالمهالبةِ والأشاعَةِ في المَهْلَبِ وبنيه، والأشعِثِ وقومه، وهو في الأصلِ جمعُ المنسوين إلى إِيَّاسٍ، والأصلُ إِيَّاسِيٌّ كَأَشْعَرِيٍّ. ثم اسْتُثْقِلَ

(١) البحر ٣٧٣/٧.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٩، والنشر ٣٦٠/٢، والحجة ٦١٠، والتيسير ١٨٧، والقرطبي ١١٨/١٥، والبحر ٣٧٣/٧، والمحتسب ٢٢٣/٢.

(٣) إل يَاسِينَ.

تضعيفُهما فحذفت إحدى ياءي النسب / فلما جُمعَ جَمَعَ سَلامَةُ التقى ساكنان: [أ/٧٥٢]
إحدى الياءَين وياءُ الجمعِ ، فحذفت أولاهما لالتقاء الساكنين، فصار إلياسين
كما ترى. ومثله: الأشْعُرُونَ والخُيَّيُونَ. قال^(١):
٣٨٢٠- قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبَّيَّيْنِ قَدِي

وقد تقدّم طَرَفٌ من هذا آخر الشعراء^(٢) عند «الأعجَميين». إلا أن
الزمخشري^(٣) قد ردّ هذا: بأنّه لو كان على ما ذُكر لَوَجَبَ تعريفُه بأل فكان
يُقال: على الإلياسين. قلت: لأنّه متى جُمِعَ العَلَمُ جَمَعَ سَلامَةُ أو ثُنِيَ لَزِمَتْهُ
الألف واللام؛ لأنّه تَزَوَّلَ عَلمِيَّتُهُ فيقال: الزيدان، الزيدون، الزينبات ولا يُلْتَفَتُ
إلى قولهم: جُماديان وعَمائتان عَلَمِي شهرَين وجبلَين لندورهما.

وقرأ الحسن وأبورجاء «على إلياسين» بوصلِ الهمزة على أنّه جَمَعُ
إلياس وقومِه المنسوبين إليه بالطريق المذكورة. وهذه واضحةٌ لوجودِ الِ المعرفةِ
فيه كالزَيدَين. وقرأ عبد الله «على إذرَاسين» لأنّه قرأ في الأول «وإنَّ
إِذْريسَ»^(٤). وقرأ أبيّ «على إيليسين» لأنّه قرأ في الأول «وإنَّ إيليسَ» كما
حرّرتُه عنه. وهاتان تَدَلّانِ على أن إلياسينَ جَمَعُ إلياس.

آ. (١٣٧) قوله: ﴿مُصْبِحِينَ﴾: حال. وهو مِنْ أَصْبَحَ التَّامَّةُ
بمعنى داخلين في الصباح. ومنه «إِذَا سَمِعْتَ بُرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُصْبِحٌ»^(٥)

(١) تقدم برقم ٥٢٦.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٩٨.

(٣) الكشف ٣٥٢/٣.

(٤) في الآية ١٢٣.

(٥) مجمع الأمثال ٤١/١، والمستقصى ١٢٤/١.

أي : مُقيم في الصباح . وقد تقدّم ذلك في سورة الروم^(١) .

آ . (١٣٨) قوله : ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾ : عطفٌ على الحالِ قبلها أي :
وَمُتَّبِعِينَ بِاللَّيْلِ .

آ . (١٤٠) قوله : ﴿إِذْ أَبَقَ﴾ : ظرفٌ للمرسلين ، أي : هو من
المرسلين حتى في هذه الحالة . وَأَبَقَ أي : هَرَبَ . يُقَالُ : أَبَقَ الْعَبْدُ يَأْبُقُ إِبَاقًا
فَهُوَ أَبَقٌ ، والجمع أَبَاقٌ كَضُرَابٍ . وفيه لغةٌ ثانية : أَبَقَ بالكسر يَأْبُقُ بِالْفَتْحِ . وَيَأْبُقُ
الرَّجُلُ يُشَبِّهُ بِهِ فِي الْإِسْتَارِ . وقولُ الشاعر^(٢) :

..... ٣٨٢١ -

قَدْ أَحْكَمْتَ حَكَمَاتِ الْقَدِّ وَالْأَبْقَا

قيل : هو الْقَنْبُ .

آ . (١٤١) قوله : ﴿فَسَاهَمَ﴾ : أي : فغالبهم في المساهمة ،
وهي الاقتراعُ . وأصله أَنْ يَخْرُجَ السَّهْمُ عَلَى مَنْ غَلِبَ .

آ . (١٤٢) قوله : ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ : حالٌ . والمليمُ : الذي أتى بما
يُلامُ عليه . قال^(٣) :

٣٨٢٢ - وَكَمْ مِنْ مُلِيمٍ لَمْ يُصَبِّ بِمَلَامَةٍ

وَمُتَّبِعٍ بِالدَّنْبِ لَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ

(١) الآية ١٧ . وانظر إعرابه للآية ٦٦ من الحجر .

(٢) البيت لزهير وصدره :

القائد الخيل منكوباً دوابرها

وهو في ديوانه ٤٩ ، واللسان أبق ، وعمدة الحفاظ ٥ . ومنكوباً دوابرها : أكلتها
الأرض .

(٣) لم أهد إلى قائله . وهو في البحر ٣٦٨/٧ ، والمحزر ٢٥٦/١٣ .

يقال: ألام فلان أي: فَعَلَ ما يُلَامُ عليه. وقُرِئ^(١) «مَلِيم» بفتح الميم مِنْ لَامٍ يَلُومُ، وهي شاذة جداً إذ كان قياسها «مَلُوم» لأنها مِنْ ذوات الواو كَمَقُولٍ وَمَصُونٍ. قيل: ولكن أُخِذَتْ مِنْ لِيمٍ عَلَى كَذَا مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ. ومثله في ذلك: شُبْتُ الشَّيْءَ فَهُوَ مَشِيبٌ، وَدُعِيَ فَهُوَ مَدْعِيٌّ، وَالْقِيَاسُ: مَشُوبٌ وَمَدْعُوٌّ^(٢)، لَأَنَّهُمَا مِنْ يَشُوبُ وَيَدْعُو.

آ. (١٤٤) قوله: ﴿فِي بَطْنِهِ﴾: الظاهر أنه متعلق بـ «لَيْتٍ» وقيل: حال أي: مستقراً.

آ. (١٤٥) قوله: ﴿بِالْعَرَاءِ﴾: أي: في العراء نحو: زيد بمكة. والعراء: الأرض الواسعة التي لا نبات بها ولا مَعْلَمٌ، اشتقاقاً من العري وهو عَدَمُ السُّتْرَةِ، سُمِّيَتْ الْأَرْضُ الْجُرْدَاءُ لِعَدَمِ اسْتِئَارِهَا بِشَيْءٍ. والعرا بالقصر: الناحية. ومنه اعتراه أي: قَصَدَ عُرَاهُ. وأما الممدود فهو — كما تقدّم — الأرض الفُحَاءُ. قال^(٣):

وَرَفَعْتُ رَجُلًا لَا أَخَافُ عِشَارَهَا
وَنَبَذْتُ بِالْمَتْنِ الْعَرَاءِ ثِيَابِي

آ. (١٤٦) قوله: ﴿مِنْ يَقِطِينَ﴾: هو يَفْعِيلٌ مِنْ قَطَنَ بِالْمَكَانِ إذا أَقام فيه لَا يَبْرَحُ^(٤). قيل: وَالْيَقِطِيُّ: كُلُّ ما لَمْ يَكُنْ لَهُ سَاقٌ مِنْ عُوْدٍ كَالْقِثَاءِ

(١) البحر ٣٧٥/٧، والكشاف ٣٥٣/٣.

(٢) لأن عينه واو في مَشُوبٍ، ولامه واو في مَدْعُوٍّ.

(٣) البيت لرجل من خُزاعة. وهو في مجاز القرآن ١٧٥/٢، واللسان (عرا)، والبحر

٣٦٨/٧، والقرطبي ١٢٩/١٥.

(٤) يَقِطُنٌ قُطُونًا.

والْقَرَعِ وَالْبَطِيخِ. وفي قوله: «شجرة» ما يَرُدُّ قولَ بعضهم إن الشجرة في كلامهم ما كان لها ساقٌ مِنْ عُوْدٍ، بل الصحيح أنها أَعْمٌ. ولذلك يُنْتَبِهُ بقوله: «مِنْ يَقْطِينٍ». وأما قوله: «والنَّجْمُ وَالشَّجَرُ»^(١) فلا دليل فيه لأنه استعمالُ اللفظ العامِّ في أحدِ مَذَلُّولَاتِهِ. وقيل: بل أَثَبَّتَ اللَّهُ الْيَقْطِينِ الْخَاصَّ على ساقٍ معجزة له فجاء على أصله / ولو بُنِيَتْ مِنَ الْوَعْدِ مِثْلُ: يَقْطِينٍ لَقُلْتُ: يَوْعِيدُ لَا يُقَالُ: تُحْدَفُ الْوَاوُ لَوْ قَوَّعَهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكسْرٍ كـ «يَعْدُ» مُضَارِعٌ وَعَدَ؛ لَأَنَّ شَرْطَ تِلْكَ الْيَاءِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُضَارَعَةِ. وهذه مِمَّا يَمْتَحِنُ بِهَا أَهْلُ التَّصْرِيفِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. [٧٥٢/ب]

آ. (١٤٧) قوله: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾: في «أو» هذه سبعة أوجه قد تقدَّمت بتحقيقها ودلائلها في أولِ البقرة عند قوله «أو كَصِيبٍ»^(٢) فَمِلِكٌ بِاللَّتَفَاتِ إِلَيْهَا ثَمَّةٌ: فَالشُّكُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ، أَيْ: إِنْ الرَّائِي يَشُكُّ عِنْدَ رُؤْيَتِهِمْ، وَالْإِبْهَامُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَنْ اللَّهَ تَعَالَى أَبْهَمَ أَمْرَهُمْ، وَالْإِبَاحَةُ أَيْ: إِنْ النَّازِلُ إِلَيْهِمْ يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَحْزِرَهُمْ بِهَذَا الْقَدْرِ، أَوْ بِهَذَا الْقَدْرِ، وَكَذَلِكَ التَّخْيِيرُ أَيْ: هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَحْزِرَهُمْ كَذَا أَوْ كَذَا، وَالْإِضْرَابُ وَمَعْنَى الْوَاوِ وَاضِحَانِ.

آ. (١٤٩) قوله: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾: قال الزمخشري^(٣): «مَعْطُوفٌ عَلَى مِثْلِهِ»^(٤) فِي أَوَّلِ السُّورَةِ، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ. قال الشيخ^(٥): «وَإِذَا كَانُوا قَدْ عَدُّوا الْفَصْلَ بِجُمْلَةٍ نَحْوُ: «كُلُّ لَحْمًا وَاضْرِبْ زَيْدًا وَخَبْرًا» مِنْ أَقْبَحِ التَّرْكِيبِ، فَكَيْفَ بِجُمْلَةٍ كَثِيرَةٍ وَقِصَصٍ مُتَبَايِنَةٍ؟» قُلْتُ: وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْفَصْلَ

(١) الآية ٦ من الرحمن.

(٢) الآية ١٩ من البقرة، وانظر: الدر المنصور ١ / ١٦٧.

(٣) الكشف ٣ / ٣٥٤.

(٤) الآية ١١.

(٥) البحر ٧ / ٣٧٦.

- وإن كثر بين الجمل المتعاطفة - مغتفر. وأما المثال الذي ذكره فيمن قبيل المفردات. ألا ترى كيف عطف «خبراً» على لَحْماً؟

آ. (١٥٠) قوله: ﴿وهم شاهدون﴾: جملة حالية من الملائكة. والرابط: الواو، وهي هنا واجبة لعدم رابط غيرها.

آ. (١٥٢) والعامّة على «وَلَدَ اللَّهُ» فعلاً ماضياً مسنداً للجلالة أي: أتى بالولد، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. وقُرئ^(١) «وَلَدَ اللَّهُ» بإضافة الولد إليه أي: يقولون: الملائكة وَلَدَهُ. فحذف المبتدأ للعلم به، وأُبقِيَ خبره. والوَلَدُ: فَعَلَ بمعنى مَفْعُول كالقَبْض؛ فلذلك يقع خبراً عن المفرد والمثنى والمجموع تذكيراً وتانياً. تقول: هذي وَلَدِي، وهم وَلَدِي.

آ. (١٥٣) قوله: ﴿أَصْطَفَى﴾: العامّة على فتح الهمزة على أنها همزة استفهام بمعنى الإنكار والتفريع، وقد حُذِفَ معها همزة الوصل استغناءً عنها.

وقرأ^(٢) نافع في رواية وأبو جعفر وشيبة والأعمش بهمزة وصل تثبت ابتداءً وتسقط ذرجاً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه على نية الاستفهام، وإنما حُذِفَ للعلم به. ومنه قولُ عُمَرَ بن أبي ربيعة^(٣):

٣٨٢٤- ثم قالوا: تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا
عدد الرَّمْلِ والحَصَى والتراب

(١) البحر ٣٧٦/٧.

(٢) من رواية ابن جُمَاز وإسماعيل عنه. انظر: السبعة ٥٤٩، والنشر ٣٦٠/٢، والقرطبي ١٣٤/١٥، والبحر ٣٧٧/٧، والحجة ٦١٢.

(٣) ديوانه ٤٢٣، والكتاب ١٥٧/١، والخصائص ٢٨١/٢، والدرر ١٦٢/١، وبهراً: كثيراً.

أي : أئحبها . والثاني : أن هذه الجملة بَدَل من الجملة المحكيّة بالقول ، وهي «وَلَدَ اللَّهُ» أي : يقولون كذا ، ويقولون : اصطفى هذا الجنس على هذا الجنس . قال الزمخشري^(١) : «وقد قرأ بها حمزة والأعمش . وهذه القراءة وإن كان هذا مَحْمَلُهَا فهي ضعيفة . والذي أضعفها أن الإنكار قد اكتنف هذه الجملة من جانبيها ، وذلك قوله : «وإنهم لكاذبون» ، «ما لكم كيف تحكمون» فمن جعلها للإثبات فقد أوقعها دخیلة بين نسيئين . قال الشيخ^(٢) : «وليسَتْ دخیلة بين نسيئين ؛ لأن لها مناسبة ظاهرة مع قولهم : «وَلَدَ اللَّهُ» . وأما قوله : «وإنهم لكاذبون» فهي جملة اعتراض بين مقالتي الكفرة جاءت للتشديد^(٣) والتأكيد في كون مقالتهم تلك هي من إفكهم» .

ونقل أبو البقاء^(٤) أنه قرىء «أصطفى» بالمد . قال : «وهو بعيد جداً» .

آ . (١٥٤) قوله : ﴿ما لكم كيف تحكمون﴾ : جملتان استفهاميتان ليس لإحدهما تعلق بالأخرى من حيث الإعراب ، استفهام أولاً عما استقر لهم وثبت ، استفهام إنكار ، وثانياً استفهام تعجب من حكمهم بهذا الحكم الجائر ، وهو أنهم نسبوا أحسن الجنسين وما يتطرون منه ، ويتوارى أحدهم من قومه عند بشارته به ، إلى ربهم ، وأحسن^(٥) الجنسين إليهم .

آ . (١٦٠) قوله : ﴿إلا عباد الله﴾ : مُسْتَنى منقطع . والمستنى منه : إمّا فاعل «جعلوا» أي : جعلوا بينه وبين الجنة نسباً إلا

(١) الكشف ٣/٣٥٤ .

(٢) البحر ٧/٣٧٧ .

(٣) البحر : للتشديد .

(٤) الإملاء ٢/١١٢ .

(٥) أي : نسبوا أحسن .

عباد الله . الثاني : أنه فاعل «يَصِفُونَ» أي : لكن عباد الله يَصِفُونَهُ بما يليق به [٧٥٣/أ] تعالى . الثالث : أنه ضمير «مُحَضَّرُونَ» أي : لكن عباد الله ناجون . وعلى هذا فتكون جملة التسييح معترضة . وظاهر كلام أبي البقاء أنه يجوز أن يكون استثناء متصلًا لأنه قال^(١) : «مستثنى مِنْ «جَعَلُوا» أو «مُحَضَّرُونَ» . ويجوز أن يكون منفصلًا» فظاهر هذه العبارة أن الوجهين الأولين هو فيهما متصل لا منفصل . وليس ببعيد كأنه قيل : وجعل الناس . ثم استثنى منهم هؤلاء وكل من لم يجعل بين الله تعالى وبين الجنة نسبا فهو عند الله مُخلص من الشرك .

آ . (١٦١) قوله : «وما تعبدون» : فيه وجهان ، أحدهما : أنه معطوف على اسم «إن» . و «ما»^(٢) نافية ، و «أنتم» اسمها أو مبتدأ ، و «أنتم» فيه تغليب المخاطب على الغائب ؛ إذ الأصل : فإنكم ومعبودكم ما أنتم وهو ، فغلب الخطاب . و «عليه» متعلق بقوله : «بفائتين» . والضمير عائد على «ما تعبدون» بتقدير حذف مضاف وضم فائتين معنى حاملين بالفتنة والتقدير : فإنكم وآلهتكم ، ما أنتم وهم حاملين على عبادته إلا الذين سبق في علمه أنه من أهل صلي الجحيم . فمن مفعول بـ «بفائتين» والاستثناء مفرغ . والثاني : أنه مفعول معه ، وعلى هذا فيحسن السكوت على «تعبدون» كما يحسن في قولك : «إن كل رجل وضيعته» ، وحكى الكسائي أن كل ثوب وثمنه^(٣) والمعنى : أنكم مع معبوديكم مقترنون . كما يقدر ذلك في «كل رجل وضيعته مقترنان» . وقوله : «ما أنتم عليه بفائتين» مستأنف أي : ما أنتم على ما تعبدون بفائتين ، أو بحاملين على الفتنة ، إلا من هو صال منكم . قالها الزمخشري^(٤) . إلا أن

(١) الإملاء ٢٠٨/٢ .

(٢) في قوله تعالى : «ما أنتم» .

(٣) رُسمت الواو «لوه» وفي «الارتشاف» : «كل ثوب وقيمته» . الارتشاف ٣٢/٢ .

(٤) الكشف ٣٥٥/٣ ، والوجهان هما : العطف والمعية .

أبا البقاء^(١) ضَعُفَ الثاني، وكذا الشيخ^(٢) تابعاً له في تضعيفه بَعْدَ تَبَادُؤِهِ إِلَى الفهم.

قلت: الظاهر أنه معطوف، واستثناؤه «ما أنتم عليه بفاتنين» غير واضح، والحقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ. وَجَوَزَ الزمخشري^(٣) أَنْ يَعْوِذَ الضمير في «عليه» عَلَى اللّهِ تَعَالَى قَالَ: «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَقْتِنُونَهُمْ عَلَى اللَّهِ؟ قُلْتَ: يُفْسِدُونَهُمْ عَلَيْهِ بِإِغْوَائِهِمْ، مِنْ قَوْلِكَ: فِتْنٌ فَلَانٌ عَلَى فَلَانٍ امْرَأَتَهُ، كَمَا تَقُولُ: أَفْسَدَهَا عَلَيْهِ وَخِيَّيَهَا عَلَيْهِ».

آ. (١٦٣) و «مَنْ هُوَ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً أَوْ مُوصُوفَةً.

وقرأ العامة «صال الجحيم» بكسر اللام؛ لأنه منقوص مضاف حُذِفَتْ لَامُهُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَحُمِلَ عَلَى لَفْظِ «مَنْ» فَأَفْرَدَ كَمَا أَفْرَدَ هُوَ. وقرأ^(٤) الحسنُ وابنُ أبي عَبلَةَ بضمِّ اللامِ مع واوِ بَعْدَهَا، فِيمَا نَقَلَهُ الْهَذَلِيُّ^(٥) عَنْهُمَا، وَابْنُ عَطِيَّةٍ^(٦) عَنِ الْحَسَنِ. وَقَرَأَ بضمِّهَا مَعَ عَدَمِ واوِ فِيمَا نَقَلَ ابْنُ خَالَوَيْهِ^(٧) عَنْهُمَا وَعَنِ الْحَسَنِ فَقَطْ، فِيمَا نَقَلَهُ الزمخشري^(٨) وَأَبُو الْفَضْلِ^(٩). فَأَمَّا مَعَ الواوِ

(١) الإملاء ٢/٢٠٨، قال: «ويضعف أن يكون بمعنى مع إذ لا فعل هنا».

(٢) البحر ٧/٣٧٨.

(٣) الكشف ٣/٣٥٥.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٢٨، والبحر ٧/٣٧٩، والقرطبي ١٥/١٣٦، والنشر ٢/١٨٣.

(٥) الكامل له (خ) ٢٣٣.

(٦) المحرر ١٣/٢٦١، وعبارته «بضم اللام».

(٧) الشواذ له ١٢٨.

(٨) الكشف ٣/٣٥٦.

(٩) وهو الرازي صاحب اللوامع.

فإنه جَمْعُ سَلَامَةٍ بالواو والنون، ويكون قد حُمِلَ على لفظ «مَنْ» أولاً فأفردَ في قوله «هو»، وعلى معناها ثانياً فَجَمَعَ في قوله: «صَالُوا» وحُذِفَتِ النونُ للإضافة. ومما حُمِلَ فيه على اللفظ والمعنى في جملةٍ واحدةٍ وهي صلةٌ للموصولِ قوله تعالى: «إِلَّا مَنْ كَانَ هُوَداً أَوْ نَصَارَى»^(١) فأفردَ في «كَانَ» وَجَمَعَ في هوداً. ومثله قوله^(٢):

— ٣٨٢٥ —

وَأَيَقُظَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ نِيَامَا
وأما مع عَدَمِ الواو فيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعاً أيضاً، وإنما حُذِفَتِ الواوُ خطأً كما حُذِفَتِ لفظاً. وكثيراً ما يَفْعَلُونَ هذا: يُسْقِطُونَ في الخطِّ ما يَسْقُطُ في اللفظ. ومنه «يَقْضُ الْحَقُّ»^(٣) في قراءة مَنْ قرأ بالضاد المعجمة، ورُسِمَ بغير ياءٍ، وكذلك «وَإِخْشَوْنَ، الْيَوْمَ»^(٤). ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مفرداً، وحقُّه على هذا كسرُ اللامِ فقط لأنه عَيْنٌ منقوص، وعَيْنُ المنقوصِ مكسورةٌ أبداً وحُذِفَتِ اللامُ وهي الياءُ لالتقاء الساكنين نحو: هذا قاضٍ البلد.

وقد ذكروا فيه^(٥) توجيهين، أحدهما: أنه مقلوبٌ؛ إذا الأصل: صالي ثم صايل، قَدَّمُوا اللامَ إلى موضع العين، فوقَعَ الإعرابُ على العين، ثم حُذِفَتِ لامُ الكلمة بعد / القلب فصار اللفظ كما ترى، ووزنه على هذا فاعٌ فيقال على [٧٥٣/ب] هذا: جاء صالٌ، ورأيتُ صالاً، ومررت بصالٍ، فيصيرُ في اللفظ كقولك: هذا

(١) الآية ١١١ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٦٧٨.

(٣) الآية ٥٧ من الأنعام، وهي قراءة الكسائي وحمة وابن عامر وأبي عمرو. الدر ٦٥٧/٤.

(٤) الآية ٣ من المائدة.

(٥) في «صال».

بابٌ ورأيتُ باباً، ومررتُ ببابٍ. ونظيره في مجرد القلب: شاكٍ^(١) ولائٍ^(٢) في شائكٍ ولائث، ولكن شائكٍ ولائث قبل القلب صحيحان، فصارا به معتلين منقوصين بخلاف «صال» فإنه قبل القلب معتل منقوص فصار به صحيحاً. والثاني: أن اللام حُذِفَتْ استقلاً من غير قلب. وهذا عندي أسهل ممّا قبله وقد رأيناهم يتناسون اللام المحذوفة، ويجعلون الإعراب على العين. وقد قرئ «وله الجوار»^(٣) برفع الراء، «وجنّ الجنّين دان»^(٤) برفع النون تشبيهاً به جناح وجان. وقالوا: ما باليت به بالة والأصل بالية كعافية. وقد تقدّم طَرَفٌ من هذا عند قوله تعالى: «ومن فوقهم غواش»^(٥) فيمن قرأه برفع الشين.

آ. (١٦٤) قوله: «وما منا إلا له مقام»: فيه وجهان، أحدهما: أن «منا» صفة لموصوفٍ محذوفٍ هو مبتدأ، والخبر الجملة من قوله: «إلا له مقام معلوم» تقديره: ما أحدٌ منا إلا له مقام، وحذِفَ المبتدأ مع «من» جيدٌ فصيح. والثاني: أن المبتدأ محذوفٌ أيضاً، و«إلا له مقام» صفته حُذِفَ موصوفها، والخبر على هذا هو الجار المتقدّم. والتقدير: وما منا أحدٌ إلا له مقام. قال الزمخشري^(٦): حَذَفَ الموصوف، وأقام الصفة مقامه كقوله^(٧):

٣٨٢٦- أنا ابنٌ جَلّا وطلاّعُ الشُّنَايا

- (١) الشائك: ذو الشوك ثم صار شايك ثم شاكى. وقد يقال شاك. انظر: اللسان شوك.
(٢) نبات لائث: ما قد التبس بعضه على بعض يقولون: لائث ولائ على القلب كما سبق. انظر: اللسان لوث.
(٣) الآية ٢٤ من الرحمن وهي قراءة الحسن. الإتحاف ٥١٠/٢.
(٤) الآية ٥٤ من الرحمن، ولم أقف على القراءة المذكورة.
(٥) الآية ٤١ من الأعراف وهي قراءة أبي رجاء. الشواذ ٤٣. وانظر: الدر ٣٢٢/٥.
(٦) الكشف ٣٥٦/٣.
(٧) تقدّم برقم ٢٥٣٨.

[وقوله]^(١):

٣٨٢٧- تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

وَرَدَّ الشَّيْخُ^(٢) فَقَالَ: «لَيْسَ هَذَا مِنْ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَهُ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مُبْتَدَأً، وَ«إِلَّا لَهُ مَقَامٌ» خَبَرُهُ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ كَلَامٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَمَا مِنْ أَحَدٍ»، وَقَوْلُهُ: «إِلَّا لَهُ مَقَامٌ» مَحْطُ الْفَائِدَةِ، وَإِنْ تُخِيلُ أَنْ «إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ» فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ فَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ «إِلَّا» لَا تَكُونُ صِفَةً إِذَا حُذِفَ مَوْصُوفُهَا، وَأَنَّهُمَا فَارَقَتْ «غَيْرِ» إِذَا كَانَتْ صِفَةً فِي ذَلِكَ لِتَمَكَّنِ «غَيْرِ» فِي الْوَصْفِ وَعَدَمِ^(٣) تَمَكَّنِ «إِلَّا» فِيهِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ: «أَنَا ابْنُ جَلَا» أَي: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا، وَ«بِكَفِّي كَانَ» أَي: رَجُلٌ كَانَ، وَقَدْ عَدَّهُ التَّحْوِيلُونَ مِنْ أَقْبَحِ الضَّرَائِرِ [حَيْثُ حَذَفَ الْمَوْصُوفَ وَالصِّفَةَ جَمْلَةً لَمْ تَتَقَدَّمْهَا «مِنْ» بِخِلَافِ قَوْلِهِ «مِنْ ظَعَنَ وَمِنْ أَقَامَ» يَرِيدُونَ: مِنْ فَرِيقٍ ظَعَنَ، وَمِنْ فَرِيقٍ أَقَامَ]^(٤) وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُ مِنْ هَذَا فِي النِّسَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ»^(٥). وَهَذَا الْكَلَامُ وَمَا بَعْدَهُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْمَلَائِكَةِ. وَقِيلَ: مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَمَفْعُولُ «الصَّافُونَ» وَ«الْمُسَبِّحُونَ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا أَي: الصَّافُونَ أَقْدَامَنَا أَوْ أَجْنَحَتَنَا، وَالْمُسَبِّحُونَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنْ لَا يُرَادَ الْبَتَّةُ أَي: نَحْنُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْفِعْلِ.

(١) تقدم برقم ٢١٠٩.

(٢) البحر ٣٧٩/٧.

(٣) البحر: وقلة تمكن.

(٤) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٥) الآية ١٥٩ من النساء. وانظر: الدر المصون ١٤٨/٤.

آ. (١٧٢) قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾: تفسيرٌ للكلمة فيجوز أن لا يكون لها محلٌّ من الإعراب، ويجوز أن تكون خبرَ مبتدأٍ مضمرة أو منصوبةً بإضمارِ فعل أي: هي أنهم لهم المنصورون، أو أعني بالكلمة هذا اللفظ، ويكون ذلك على سبيلِ الحكاية؛ لأنك لو صرَّحتَ بالفعل قبلها حاكياً للجملة بعده كان صحيحاً، كأنك قلت: عَنَيْتُ هذا اللفظ كما تقول: «كُتِبْتُ زيدٌ قائمٌ» و«إنَّ زيدا قائمٌ». وقرأ^(١) الضحاك «كلماتنا» جمعاً.

آ. (١٧٧) قوله: ﴿نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾: العامة على «نَزَلَ» مبنياً للفاعل، وعبد الله^(٢) بينائه للمفعول، والجار قائم مقام فاعله. والساحة: الفناء الخالي من الأبنية، وجمَّعها سُوحَ فالفَّها عن واوٍ، فتصغَّر على سُوِّحَةٍ. قال الشاعر^(٣):

فكان سيَّانٍ أن لا يسرَّحُوا نَعْماً
أو يسرَّحوه بها واغْبَرَّت السُّوحُ

[٧٥٤/أ] وبهذا يتبيَّن/ ضَعُفُ قولِ الراغب^(٤): إنها من ذواتِ الياء؛ حيث عَدَّها في مادة «سيح» ثم قال: «السَّاحة: المكانُ الواسعُ. ومنه ساحةُ الدار. والسَّائِحُ: الماءُ الجاري في الساحة. وساحَ فلانٌ في الأرض: مرَّ مرَّ السَّائِحِ،

(١) في الآية ١٧١. انظر: البحر ٣٨٠/٧.

(٢) المحتسب ٢٢٩/٢، والبحر ٣٨٠/٧.

(٣) البيت لأبني ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١٩٧/١، والخصائص ٣٤٨/١، وابن يعيش ٨٦/٢، والخزانة ٣٤٢/٢. والسوح: جمع ساحة يصف سنة ذات جذب فرعي الغنم وتركه سواء.

(٤) لم ينص على أنها يائية ومنهجه الجمع بين ذوات الياء وذوات الواو تحت حرف واحد، وذكر بعدها «سود» وبدأ المادة بقوله ساح. المفردات ٢٤٦.

— الصافات —

ورجلٌ سائحٌ وسَّيَّاحٌ انتهى . ويُحتمل أن يكونَ لها مادتان^(١)، لكنْ كان ينبغي أن يذكرَ: ما هي الأشهرُ، أو يذكرَهما معاً . وحُذِفَ مفعولُ «أَبْصَرَ» الثاني : إمَّا اختصاراً لدلالةِ الأولِ عليه، وإمَّا اقتصاراً . والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي : صبايحهم .

آ . (١٨٠) قوله : ﴿رَبِّ الْعِزَّةِ﴾ : أضيفَ الربُّ إلى العِزَّةِ لاختصاصه بها، كأنه قيل : ذو العِزَّةِ كما تقول : صاحبٌ صِدْقٍ لاختصاصه به . وقيل : المرادُ العِزَّةُ المخلوقةُ الكائنةُ بين خَلْقِهِ . وترتَّبُ على القولين مسألةُ اليمين . فعلى الأولِ ينعقدُ بها اليمينُ ؛ لأنها صفةٌ من صفاتِهِ تعالى بخلاف الثاني ، فإنه لا ينعقدُ بها اليمينُ .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الصَّافَاتِ]

(١) عقد لها في اللسان مادتين : «سوح» ومنها الساحة وتصغيرها سَوَّيْحَةٌ ، و«سَيَّاح» ومنه السَّيَّاح : الماء الظاهر الجاري وقد ساح يسيح سَيَّحاً ، وساح في الأرض يسيح سَيَّاحَةً أي ذهب . ومن هنا فثمةُ مادتان واوية ويائية .

سورة ص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قرأ^(١) العامة بسكون الدال من «صاد» كسائر حروف التهجّي في أوائل السور. وقد مرّ ما فيه. وقرأ أبيّ والحسن وابن أبي إسحاق وابن أبي عبلة وأبو السّمّال بكسر الدال من غير تنوين. وفيها وجهان، أحدهما: أنه كسر لالتقاء الساكنين^(٢)، وهذا أقرب. والثاني: أنه أمر من المصاداة وهي المعارضة^(٣) ومنه صَوْتُ الصّدَى لمعارضته لصوتك وذلك في الأماكن الصليبة الخالية والمعنى: عارض القرآن بعملك، فاعمل بأوامره وانتبه عن نواهيه. قاله الحسن. وعنه أيضاً: أنه من صاڤت أي: حادثت. والمعنى: حادث الناس بالقرآن.

وقرأ ابن أبي إسحاق كذلك، إلا أنه نَوّته وذلك على أنه مجرور بحرف قَسَمٍ مقدير، حُذِفَ وبقي عَمَلُهُ كقولهم: «اللَّهُ لأفعلن» بالجر. إلا أن الجر يُقِلُّ في غير الجلالة، وإنما صَرَفَهُ ذهاباً به إلى معنى الكتاب والتزيل. وعن الحسن

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٤١٨/٢، والبحر ٣٨٣/٧، والقرطبي ١٥/١٤٣، والمحتسب ٢٣٠/٢، والنشر ١٤/٤١٤.

(٢) الألف والصاد.

(٣) وهو مذهب الزجاج في معانيه ٣١٩/٤، قال: «من قولك: صاڤ يُصاڤي إذا قابل على معنى: صاڤ القرآن بعملك».

أيضاً وابن السَّمِيعِ وهارون الأعور صَادُ بالضم من غير تنوين، على أنه اسمٌ للسورة، وهو خبرٌ مبتدأ مضمير أي: هذه صاد. ومُنِعَ من الصرف للعلمية والتأنيث، وكذلك قرأ ابن السَّمِيعِ وهارون: قاف^(١) ونون^(٢) بالضم على ما تقدّم.

وقرأ عيسى وأبو عمرو في رواية محبوب «صاد» بالفتح من غير تنوين. وهي تحتل ثلاثة أوجه. البناء على الفتح تخفيفاً كـ أين وكيف، والجرب بحرف القسم المقدر، وإنما مُنِعَ من الصرف للعلمية والتأنيث كما تقدّم، والنصب بإضمارِ فِعْلٍ أو على حذفِ حَرْفِ القسم نحو قوله^(٣):

..... ٣٨٢٩ -

فذاك أمانة الله الشريدُ

وامتنعت من الصرف لما تقدّم، وكذلك قرأ: «قاف» و«نون» بالفتح فيهما، وهما كما تقدّم، ولم أحفظ التنوين مع الفتح والضم.

قوله: «والقرآن» قد تقدّم مثله في «يس^(٤) والقرآن»، وجواب القسم فيه أقوال كثيرة، أحدها: أنه قوله: «إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ»^(٥)، قاله الزجاج^(٦) والكوفيون غير الفراء. قال الفراء^(٧): «لا نجده مستقيماً لتأخيره جداً عن قوله: «والقرآن». الثاني: أنه قوله: «كم أهلكنا» والأصل: لكم أهلكنا، فحذف اللام كما حذفها

(١) الآية ١ من ق.

(٢) الآية ١ من القلم.

(٣) تقدم برقم ٩٣.

(٤) الآية ١ - ٢ من يس.

(٥) في الآية ٦٤.

(٦) معاني القرآن له ٣١٩/٤.

(٧) معاني القرآن له ٣٩٧/٢.

في قوله: «قد أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا»^(١) بعد قوله: «والشمس» لَمَّا طَالَ الكلام. قاله ثعلبٌ والفراء^(٢). الثالث: أنه قوله: «إِنْ كَلَّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلُ»^(٣) قاله الأخفش^(٤). الرابع: أنه قوله: «صاد»؛ لأنَّ المعنى: والقرآن لقد صدق محمدٌ. قاله الفراء^(٥) وثعلبٌ أيضاً. وهذا بناءٌ منهما على جوازِ تقديمِ جوابِ القسم، وأنَّ هذا الحرفَ مُقْتَطَعٌ مِنْ جملةِ هُو دَالٌ عليها. وكلاهما ضعيفٌ. الخامس: أنه محذوفٌ. واختلفوا في تقديره، فقال الحوفي: / تقديره: لقد [٧٥٤/ب] جاءكم الحقُّ، ونحوه. وقُدِّرَ ابن عطية^(٦): ما الأمرُ كما يَزْعُمُونَ. والزمخشري^(٧): إنه لَمُعْجَزٌ. والشيخ^(٨): إنَّك لمن المُرسَلين. قال: «لأنه نظيرُ «يَس والقرآن الحكيم، إنَّك لمن المرسلين»^(٩) وللزمخشري^(١٠) هنا عبارةٌ بشعةٌ جداً. وهي: «فإن قلت: قوله: ص والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا في عِزَّةٍ وشِيقاقٍ كلامٌ ظاهره متنافٍ^(١١) غيرُ منتظمٍ. فما وجهُ انتظامه؟ قلت: فيه وجهان، أن يكونَ قد ذكر اسمَ هذا الحرفِ من حروفِ المعجمِ على سبيلِ التحذيرِ والتنبيهِ على الإعجازِ كما مرَّ في أولِ الكتاب، ثم أتبعه القسمَ محذوفَ الجوابِ

(١) الآية ٩ من الشمس.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٣) الآية ١٤.

(٤) معاني القرآن له ٢/٤٥٣.

(٥) معاني القرآن له ٢/٣٩٦ - ٣٩٧.

(٦) المحرر ٧/١٤.

(٧) الكشف ٣/٣٥٩.

(٨) البحر ٧/٣٨٣.

(٩) الآية ١، ٢ من يس.

(١٠) الكشف ٣/٣٥٨ - ٣٥٩.

(١١) المطبوعة: متنافر.

لدلالة التحدي عليه، كأنه قال: والقرآن ذي الذكر إنه لكلامٌ مُعْجَزٌ. والثاني: أن يكون «صاد» خبراً مبتدأً محذوفٍ على أنها اسمٌ للسورة كأنه قال: هذه صاد. يعني هذه السورة التي أعجزت العرب والقرآن ذي الذكر، كما تقول: «هذا حاتمٌ والله» تريد: هو المشهورُ بالسَّخاءِ والله، وكذلك إذا أقسم بها كأنه قال: أَقْسَمْتُ بصاد والقرآن ذي الذكر إنه لمُعْجَزٌ. ثم قال: بل الذين كفروا في عِزَّةٍ واستكبارٍ عن الإذعانِ لذلك والاعتراف^(١)، وشقاقٍ لله ورسوله، وإذا جعلتها مُقْسَمًا بها، وعَطَفْتَ عليها «والقرآن ذي الذكر» جاز لك أن تريد بالقرآن التنزيلَ كله، وأن تريد السورة بعينها. ومعناه: أَقْسِمُ بالسورة الشريفة: والقرآن ذي الذكر كما تقول: مَرَرْتُ بالرجل الكريم والنسمة المباركة، ولا تريد بالنسمة غير الرجل.

آ. (٢) قوله: ﴿بل الذين كفروا﴾: إضرابٌ انتقالٍ من قصة إلى أخرى. وقرأ^(٢) الكسائي في رواية سَوْرَةَ وحامد بن الزبرقان^(٣) وأبو جعفر والجحدري «في غِرَّة» بالغين معجمةً والراء. وقد رُوِيَ أن حماداً الراوية قرأها كذلك تصحيفاً، فلَمَّا رُدَّتْ عليه قال: «ما ظننتُ أن الكافرين في عِزَّةٍ وهو وهمٌ منه؛ لأن العِزَّةَ المُشارَ إليها حَمِيَّةُ الجاهلية. والتنكيرُ في «عِزَّةٍ وشقاقٍ» دلالةٌ على شدَّتَيْهِما وتَفَاقُمَهِما.

آ. (٣) قوله: ﴿كم أهلكنا﴾: «كم» مفعولٌ «أهلكنا»، و«مِنْ قَرْنٍ» تمييزٌ، و«مِنْ قَبْلِهِمْ» لابتداء الغاية.

(١) الكشف: «والاعتراف بالحق».

(٢) البحر ٣٨٣/٧، والكشاف ٣٥٩/٣.

(٣) لم أقف عليه.

قوله: «ولات حين» هذه الجملة في محل نصب على الحال من فاعل «نادوا» أي: استغاثوا، والحال أنه لا مهرب ولا منجى.

وقرأ العامة «لات» بفتح التاء و«حين» بالنصب، وفيها أوجه، أحدها: - وهو مذهب سيويه^(١) - أن «لا» نافية بمعنى ليس، والتاء مزيدة فيها كزيادتها في رُبَّ وثُمَّ، ولا تعمل إلا في الأزمان خاصة نحو: لات حين، ولات أوان، كقوله^(٢):

٣٨٣٠- طَلَبُوا صُلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ
فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ
وقول الآخر^(٣):

٣٨٣١- نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ
وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٍ
والأكثر حيث حذف مرفوعها تقديره: ولات الحين حين مناص. وقد يُحذف المنصوب ويبقى المرفوع. وقد قرأ هنا بذلك بعضهم^(٤) كقوله^(٥):

(١) انظر: الكتاب ٢٨/١، ٣٨٩.

(٢) البيت لأبي زيد الطائي، وهو في الخصائص ٣٧٧/٢، والإنصاف ١٠٩، وابن يعيش ٣٢/٩، والخزانة ١٥١/٢، والعيني ١٥٧/٢، والهمع ١٢٦/١، والدرر ٩٩/١.

(٣) البيت لمحمد بن عيسى التيمي أو مهلهل بن مالك الكناني، وهو في شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١، والخزانة ١٤٧/٢، والعيني ١٤٦/٢، والهمع ١٢٦/١، والدرر ٩٩/١.

(٤) وهو أبو السَّمَال. وانظر في قراءات «ولات حين»: القرطبي ١٤٨/١٥، والبحر ٣٨٣/٧، والشواذ ١٢٩.

(٥) تقدم برقم ٨٨٠.

٣٨٣٢- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا

فإننا ابن قيس لا براح

أي: لا براح لي. ولا تعمل في غير الأحيان على المشهور، وقد تُمسك بأعمالها في غير الأحيان بقوله^(١):

٣٨٣٣- حَنْتُ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَا حَنْتِ

وبدا الذي كانت نوار أجنت

فإن «هنا» من ظروف الأمكنة. وفيه شذوذ من ثلاثة أوجه، أحدها: عملها في اسم الإشارة وهو معرفة ولا تعمل إلا في التكرات. الثاني: كونه لا يتصرف. الثالث: كونه غير زمان. وقد رد بعضهم هذا بأن «هنا» قد خرجت عن المكانية واستعملت في الزمان، كقوله تعالى: «هنا لك ابتلي المؤمنين»^(٢) وقول الشاعر^(٣):

٣٨٣٤-

فهنالك يعترفون أين المفرع

كما تقدم في سورة الأحزاب^(٤)؛ إلا أن الشذوذين الآخرين باقيان. وتأول بعضهم البيت أيضاً بتأويل آخر: وهو أن «لات» هنا مهمة لا عمل لها و «هنا» ظرف خبر مقدم / و «حنت» مبتدأ بتأويل حذف «أن» المصدرية تقديره: أن حنت نحو «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»^(٥). وفي هذا تكلف وبعث. إلا أن فيه الاستراحة من الشذوذات المذكورات أو الشذوذتين.

(١) تقدم برقم ١٢٥٣.

(٢) الآية ١١ من الأحزاب.

(٣) تقدم برقم ١٢٥٢.

(٤) انظر إعرابه للآية ١١ من الأحزاب.

(٥) مجمع الأمثال ١/١٢٩. وقد ذكر هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٤٤٥.

وفي الوقف عليها مذهبان: المشهور عند العرب وجماهير القراء السبعة بالتاء المجبورة إتباعاً لمرسوم الخط الشریف. والكسائي^(١) وحده من السبعة بالهاء. والأول مذهب الخليل وسيبويه^(٢) والزجاج^(٣) والفراء^(٤) وابن كيسان، والثاني مذهب المبرد. وأغرب أبو عبيد^(٥) فقال: الوقف على «لا» والتاء متصلة به «حين» فيقولون: قُمْتُ تَحِينَ قَمْتُ، وتَحِينَ كان كذا فعلتُ كذا. وقال: «رأيتها في الإمام كذا: «ولا تحين» متصلة. وأنشد على ذلك أيضاً قول الشاعر^(٦):

٣٨٣٥- العاطفون تحين ما من عاطفٍ

والمُطعمون زمان لا من مُطعمٍ

والمصاحف إنما هي «ولات حين». وحمل العامة ما رآه على أنه مما شذَّ عن قياس الخط كظائر له مرَّت لك.

وأما البيت فقيل: إنَّه شاذُّ لا يُلْتَفَتُ إليه. وقيل: إنه إذا حُذِفَ الحينُ المضافُ إلى الجملة التي فيها «لات» جاز أن تُحَذَفَ «لا» وحدها ويُسْتَعْنَى عنها بالتاء. والأصل: العاطفون حين لات حين لا من عاطفٍ، فحذف «حين» الأول و«لا» وحدها، كما أنه قد صرَّح بإضافة «حين» إليها في قول الآخر^(٧):

(١) النشر ٣٢/٢، والإتحاف ٤١٨/٢، والبحر ٣٨٤/٧.

(٢) لم أقف لسيبويه على نص يفيد ذلك.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢.

(٥) هذا النقل ورد في المغني ٣٣٥ عن أبي عبيدة.

(٦) تقدم برقم ٣٨٣.

(٧) لم أعتد إلى قائله، وعجزه:

ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي

وهو في الهمع ١٢٢/١، والدرر ٩٩/١، والخزانة ١٤٨/٢.

٣٨٣٦- وذلك حينَ لاتِ أوانَ حِلْمٍ

ذكر هذا الوجه ابنُ مالك، وهو متعسفٌ جداً. وقد تُقدَّرُ إضافةُ «حين» إليها من غيرِ حذفٍ لها بكفوله^(١):

٣٨٣٧- تَذْكُرُ حُبَّ لَيْلَى لَاتِ حِينَا

أي: حينَ لاتِ حين. وأيضاً فكيف يصنع أبو عبيد بكفوله^(٢):

٣٨٣٨-

ولاتِ ساعةٌ مُنْدمٍ

[وقوله]^(٣):

٣٨٣٩- لاتِ أوانَ

فإنه قد وُجدتِ التاءُ مع «لا» دون «حين»؟

الوجه الثاني من الأوجه السابقة: أنها عاملةٌ عملَ «إن» يعني أنها نافيةٌ

(١) عجزه:

وأضحى الشيبُ قد قَطَعَ القَرينا

وهو في معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، واللسان (لات)، والخزانة ١٤٨/٢،

ولا يعرف قائله.

(٢) تمامه:

فَلَتَعْرِفُنَّ خَلِيقَنَا مَشْمُولَةً وَلَتَتَذَمَّنَّ

ولم أهتمدِ إلى قائله، وهو في أضداد الأنباري ١٦٨، ومعاني الفراء ٣٩٧/٢.

(٣) تقدم برقم ٣٨٣٦.

للجنس فيكون «حين مناص» اسمها، وخبرها مقدر تقديره: ولات حين مناص لهم، كقولك: لا غلام سفر لك، واسمها معرب لكونه مضافاً.

الثالث: أن بعدها فعلاً^(١) مقدراً ناصباً لـ «حين مناص» بعدها أي: لات أرى حين مناص لهم بمعنى: لست أرى ذلك ومثله: «لا مرحباً بهم» ولا أهلاً ولا سهلاً أي: لا أتوا مرحباً، ولا لقوا أهلاً، ولا وطئوا سهلاً. وهذان الوجهان ذهب إليهما الأخفش^(٢) وهما ضعيفان. وليس إضمار الفعل هنا نظير إضمارة في قوله^(٣):

٣٨٤٠- ألا رجلاً جزاه الله خيراً

.....
لضرورة أن اسمها المفرد النكرة مبني على الفتح، فلما رأينا هذا معرباً قدّرنا له فعلاً خلافاً للزجاج، فإنه يجوز تنوينه في الضرورة، ويدعي أن فتحته للإعراب، وإنما حذف التنوين للتخفيف ويستدل بالبيت المذكور وتقدم تحقيق هذا^(٤).

الرابع: أن «لات» هذه ليست هي «لا» مُزاداً فيها تاء التانيث، وإنما هي: «ليس» فأبدلت السين تاءً، وقد أبدلت منها في مواضع قالوا^(٥): النات

(١) الأصل: «فعل مقدر ناصب» وهو سهو.

(٢) لم يُشر إلى ذلك في كتابه «معاني القرآن».

(٣) تقدم برقم ٩٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٨٢/١.

(٥) انظر: الممتع ٣٨٩. ونسب صاحب الجنى الداني ٤٨٥ القول إلى ابن

أبي الربيع.

يريدون: الناس. ومنه: «سِت» وأصله سِتْدَس. قال (١):

٣٨٤١- يا قاتلَ السُّلَّةِ بني السُّعْلَاتِ

عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَارَ النَّاتِ

لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ وَلَا أَكْيَافِ

وقرىء شاذاً «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ» (٢) إلى آخره. يريد: شرار الناس

ولا أكياس، فأبدل. ولما أبدل السين تاءً خاف من التباسها بحرف التمني

فقلب الياء ألفاً فبقيت: «لات» وهو من الاكتفاء بحرف العلة؛ لأن حرف العلة

لا يُبدل ألفاً إلا بشروط منها: أن يتحرك، وأن يفتح ما قبله، فيكون «حين

مناص» خبرها، والاسم محذوف على ما تقدم، والعمل هنا بحق الأصلية

لا الفرعية.

وقرأ (٣) عيسى بن عمر «ولات حين مناص» بكسر التاء وجر «حين» وهي

[٧٥٥/ب] قراءة/ مُشْكَلَةٌ جداً. زعم الفراء (٤) أن «لات» يُجرُّ بها، وأنشد (٥):

٣٨٤٢-

وَلَتَنَدَمَنَّ وَلَاتٌ سَاعَةً مَنَدَمٌ

وأنشد غيره (٦)

٣٨٤٣- طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتٌ أَوَانٍ

(١) تقدم برقم ١٠٦٥.

(٢) الآية ١ من الناس. انظر: الشواذ ١٨٣.

(٣) القرطبي ١٥/١٤٨، والبحر ٧/٣٨٣.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٥) تقدم برقم ٣٨٣٧.

(٦) تقدم برقم ٣٨٣٠.

البيت . وقال الزمخشري^(١) : «ومثله قول أبي زيد الطائي : طلبوا صلحنا . البيت . قال : فإن قلت ما وجه الجر في «أوان» ؟ قلت : شبه بـ «إذ» في قوله^(٢) :

..... ٣٨٤٤ -

..... وأنت إذ صحيح

في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وعوض منه التنوين لأن الأصل : ولات أوان صلح . فإن قلت : فما تقول في «حين مناص» والمضاف إليه قائم ؟ قلت : نزل قطع المضاف إليه من «مناص» - لأن أصله : حين مناصهم - منزلة قطعه من «حين» لاتحاد^(٣) المضاف والمضاف إليه ، وجعل تنوينه عوضاً من المضاف^(٤) المحذوف ، ثم بنى الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن . انتهى .

وخرجه الشيخ^(٥) على إضمار «من» والأصل : ولات من حين مناص ، فحذفت «من» وبقي عملها نحو قولهم : على كم جذع بنيت بيتك ؟ أي : من جذع في أصح القولين . وفيه قول آخر : أن الجر بالإضافة ، ومثله قوله^(٦) :

٣٨٤٥ - ألا رجل جزاه الله خيراً

.....

أنشدوه بجر «رجل» أي : ألا من رجل .

(١) الكشف ٣/٣٥٩ .

(٢) تقدم برقم ٣٢٧ .

(٣) قوله : «لاتحاد» غير واضح في الأصل ، وفي الكشف «لاتخاذ» وهو تصحيف .

(٤) الكشف : الضمير .

(٥) البحر ٣٨٤/٧ بعد أن حكم على كلام الزمخشري السابق بالتمحل .

(٦) تقدم برقم ٩٥ .

قلت: "وقد يتأيد بظهورها في قوله^(١) :

— ٣٨٤٦ —

وقال: ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هـنـدٍ

قال^(٢): «ويكون موضعُ «مِنْ حينٍ مناصٍ» رفعاً على أنه اسم لات بمعنى ليس، كما تقول: ليس من رجلٍ قائماً، والخبرُ محذوفٌ، وعلى هذا قولُ سيويه. وعلى^(٣) أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ على قولِ الأخفش. وخُزج الأخفش^(٤) «ولاتٍ أوانٍ» على حَذَفِ مضافٍ، يعني: أنه حُذِفَ المضافُ وبقي المضافُ إليه مجروراً على ما كان. والأصلُ: ولات حينٍ أوانٍ.

وقد رَدَّ هذا الوجهَ مكياً^(٥): بأنه كان ينبغي أن يقومَ المضافُ إليه مقامه في الإعراب فيُرفع. قلت: قد جاء بقاءُ المضافِ إليه على جَرِّه. وهو قسمان: قليلٌ وكثيرٌ. فالكثيرُ أن يكونَ في اللفظِ مثلُ المضافِ نحو^(٦):

٣٨٤٧— أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امِراً

ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نارا

أي: وكلُّ نارٍ. والقليلُ أن لا يكونَ كقراءة مَنْ قرأ «والله يريدُ الآخرة»^(٧)

(١) تقدم برقم ٩٤.

(٢) أي أبو حيان في تخريج قراءة «ولات حينٍ» في البحر ٣٨٤/٧.

(٣) البحر: أو على.

(٤) معاني القرآن ٤٥٣/٢ - ٤٥٤.

(٥) المشكل له ٢٤٨/٢.

(٦) تقدم برقم ٢٤٤٣، وقد تحقق شرط النحاة: وهو العطف على مماثل المحذوف وهو «كل».

(٧) الآية ٦٧ من الأنفال وهي قراءة سليمان بن جملاز. انظر: البحر ٥١٨/٤، والمحتسب ٢٨١/١.

بجر «الآخرة» فليكن هذا منه. على أن المبرد رواه بالرفع^(١) على إقامته مقام المضاف.

وقال الزجاج^(٢): «الأصل: ولات أواننا، فحذف المضاف إليه فوجب أن لا يُعَرَّب، وكسره لالتقاء الساكنين». قال الشيخ^(٣): «هذا هو الوجه الذي قرره الزمخشري، أخذَه من أبي إسحاق» قلت: يعني الوجه الأول، وهو قوله: ولات أوان صلح. هذا ما يتعلّق بجر «حين».

وأما كسرُ تاء «لات» فعلى أصلِ التقاء الساكنين كـ جَير، إلا أنه لا تُعرف تاء تانيث إلا مفتوحةً.

وقرأ عيسى أيضاً بكسرِ التاء فقط، ونصب «حين» كالعامة. وقرأ أيضاً «ولات حين» بالرفع، «مناص» بالفتح. وهذه قراءة مشكّلة جداً لا تبعُد عن الغلط من راويها عن عيسى فإنه بمكانة من العلم المانع له من مثل هذه القراءة. وقد خرّجها أبو الفضل الرازي في «لوامحه» على التقديم والتأخير، وأن «حين» أُجري مجرى قبل وبعد في بنائه على الضم عند قطعه عن الإضافة بجامع ما بينه وبينهما من الظرفية الزمانية. و«مناص» اسمها مبني على الفتح فصل بينه وبينها بـ «حين» المقطوع عن الإضافة. / والأصل: ولات مناص [أ/٧٥٦] حين كذا، ثم حذف المضاف إليه «حين»، وبني على الضم وقدم فاصلاً بين «لات» واسمها. قال: «وقد يجوز أن يكون لذلك معنى لا أعرفه». وقد روي في تاء «لات» الفتح والكسر والضم.

(١) كما نقل عنه الزجاج في المعاني ٣٢٠/٤، ولم يرد البيت في مقتضب المبرد.

(٢) معاني القرآن ٣٢٠/٤ - ٣٢١.

(٣) البحر ٣٨٤/٧.

وقوله: «فنادَوْا» لا مفعول له؛ لأنَّ القصدَ: فَعَلُوا النداءَ، مِنْ غيرِ قصدٍ منادى. وقال الكلبيُّ: «كانوا إذا قاتلوا فاضطُّروا نادى بعضهم لبعض: مناص أي: عليكم بالفرار، فلَمَّا أتاهم العذابُ قالوا: مناص». فقال الله تعالى لهم: ولات حينَ مناصٍ. قال القشيريُّ: «فعلى هذا يكونُ التقديرُ: فنادَوْا مناص، فحذفَ لدلالة ما بعده عليه». قلت: فيكون قد حذَفَ المنادى وهو بعضاً وما ينادون به، وهو مناص، أي: نادَوْا بعضهم بهذا اللفظ. وقال الجرجانيُّ: «أي: فنادَوْا حين لا مناص أي: ساعة لا منجى ولا قوت، فلَمَّا قَدِّمَ «لا» وآخر «حين» اقتضى ذلك الواو كما تقتضي الحال إذا جُعِلَ ابتداءً وخبراً مثل ما تقول: «جاء زيدٌ راكباً» ثم تقول: جاء وهو راكبٌ. فـ «حين» ظرفٌ لقوله «فنادَوْا». قال الشيخ^(١): «وكونُ أصلِ هذه الجملةِ فنادَوْا: حين لا مناص، وأنَّ «حين» ظرفٌ لقوله: «فنادَوْا» دعوى أعجميةٌ في نَظْمِ^(٢) القرآن، والمعنى على نظمه في غاية الوضوح». قلت: الجرجانيُّ لا يعني أنَّ حينَ ظرفٌ لـ «نادَوْا» في التركيب الذي عليه القرآن الآن، إنما يعني بذلك في أصلِ المعنى والتركيب، كما شبَّه ذلك بقولك «جاء زيدٌ راكباً» ثم بـ «جاء زيدٌ وهو راكبٌ» فـ «راكباً» في التركيب الأولِ حالٌ، وفي الثاني خبرٌ مبتدأ، كذلك «حين» كان في الأصل ظرفاً للنداء، ثم صار خبراً «لات» أو اسمها على حسب الخلاف المتقدم.

والمناصُ: مَفْعَلٌ مِنْ ناصٍ يَنُوصُ أي: هَرَبَ فهو مصدرٌ يقال: نَاصَه يَنُوصُه إذا فاته فهذا متعدي، وناصٌ يَنُوصُ أي: تأخَّر. ومنه ناص عن قرينه أي:

(١) البحر ٣٨٤/٧.

(٢) البحر: «مخالفة لنظم».

تأخر عنه جُبْنًا. قاله الفراء^(١)، وأنشد قول امرئ القيس^(٢):

٣٨٤٨- أَمِنْ ذِكْرِ سَلَمَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوُصُ
فَتَقْصُرُ عَنْهَا حِقْبَةً وَتَبْوُصُ

قال أبو جعفر النحاس^(٣): «ناصٌ يَنْوُصُ أي: تقدّم فيكون من الأضداد». واستناص طلب المَنَاص. قال حارثة بن زيد^(٤):

٣٨٤٩- غَمَرُ الْجِرَاءِ إِذَا قَصَرْتُ عِنَانَهُ
بِيَدِي اسْتَنَاصَ وَرَامَ جَرِي الْمِسْحَلِ

ويقال: ناص إلى كذا ينوص نوصاً أي: التجأ إليه.

آ. (٤) قوله: ﴿أَنْ جَاءَكُمْ﴾: أي: مِنْ أَنْ، وفيها الخلاف المشهور^(٥).

وقوله: «وقال الكافرون» من بابٍ وَضَعَ الظاهرِ مَوْضَعَ المضمَرِ شهادةً عليهم بهذا الوَصْفِ القبيح.

آ. (٥) قوله: ﴿عُجَابٌ﴾: مبالغةٌ في «عجيب» كقولهم: رجل طَوَالٌ وأَمْرٌ سُرَاعٌ هما أبلغُ مِنْ: طَوِيلٌ وسريع. وعلي^(٦) والسلمي وعيسى

(١) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٢) تقدم برقم ٣١٩.

(٣) إعراب القرآن ٢/٧٨٠ - ٧٨١.

(٤) اللسان (نوص)، والكشاف ٣/٣٥٩ يصف فرساً. غمر الجراء: كثير الجري: والمسحل: حمار الوحش.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٢١٢.

(٦) الشواذ ١٢٩، والمحتسب ٢/٢٣٠، والبحر ٧/٣٨٥، والقرطبي ١٥/١٤٩.

وابن مقسم «عُجَاب» بتشديد الجيم، وهي أبلغ مما قبلها فهي مثل رجل كريم وكُرام بالتخفيف، وكُرام بالتشديد. قال مقاتل: «وعُجَاب - يعني بالتخفيف - لغة أزد شنوءة». وهذه القراءة أعني بالتشديد كقوله: «وَمَكْرُوا مَكْرًا كُبَارًا»^(١) هو أبلغ من كُبار، وكُبار أبلغ من كبير.

وقوله: «أَجْعَلْ» أي: أصيرها إلهاً واحداً في قوله وزعمه.

آ. (٦) قوله: ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾: يجوز أن تكون «أَنْ» مصدرية أي:

انطلقوا بقولهم: أَنْ أَمْشُوا وَأَنْ تَكُونَ مَفْسُورَةً: إمّا لا انطلق لأنه ضَمَّنَ معنى القول. قال الزمخشري^(٢): «لأنَّ المنطلقين عن مجلس التناول / لا بُدَّ لَهُمْ أَنْ يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم». انتهى. وقيل: بل هي مفسرة لجملة محذوفة في محلِّ حالٍ تقديره: وانطلقوا يتحاورون أَنْ أَمْشُوا. ويجوز أن تكون مصدرية معمولة لهذا المقدر. وقيل: الانطلاق هنا الاندفاع في القول والكلام نحو: انطلق لسانه، فَأَنْ مفسرة له من غير تضمين ولا حذف. والمشي: الظاهر أنه هو المتعارف. وقيل: بل هو دعاء بكثرة الماشية، وهذا فاسد لفظاً ومعنى. أمّا اللفظ فلأنه إنما يقال من هذا المعنى «أَمْشَى الرجلُ» إذا كَثُرَتْ ماشيته بالالف أي: صار ذا ماشية، فكان ينبغي على هذا أَنْ يقرأ «أَمْشُوا» بقطع الهمزة مفتوحة. وأمّا المعنى فليس مراداً البتة، وأي معنى على ذلك!!

إلا أن الزمخشري^(٣) ذكر وجهاً صحيحاً من حيث الصناعة وأقرب معنى مما تقدّم، فقال: «ويجوز أنهم قالوا: امشوا أي: اكنثوا واجتمعوا، مِنْ مَشَتْ المرأة: إذا كَثُرَتْ ولادتها، ومنه الماشية للتناول». انتهى. وإذا وقف على «أَنْ»

(١) الآية ٢٢ من نوح.

(٢) الكشاف ٣/٣٦٠.

(٣) الكشاف ٣/٣٦٠.

وَأُبْتَدِىَ بِمَا بَعْدَهَا فَلْيَبْتَدَأْ بِكسْرِ الهمزة لا بضمّها لأنّ الثالث مكسورٌ تقديراً
إذ الأصل : امشُوا ثم أَعْلُ بِالْحَذْفِ^(١) . وهذا كما يبتدأ بضم الهمزة في قولك
«اغزِي يا امرأة» . وإن كانت الزاي مكسورة لأنها مضمومة في الأصل
إذ الأصل : اغزوي كاخرُجي فأَعْلُ بِالْحَذْفِ .

آ . (٧) قوله : ﴿ فِي الْمِلَّةِ ﴾ : فيه وجهان ، أحدهما : أنه متعلقٌ
بـ «سَمِعْنَا» أي : لم نَسْمَعْ في المِلَّةِ الآخرة بهذا الذي جثت به . والثاني : أنه
متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ هذا أي : ما سمعنا بهذا كائناً في المِلَّةِ
الآخرة . أي : لم نَسْمَعْ من الكُفَّانِ ولا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أنه يَحْدُثُ تَوْحِيدَ اللَّهِ
في المِلَّةِ الآخرة ، وهذا مِنْ قَرُطِ كَذِبِهِمْ .

آ . (٨) قوله : ﴿ أَنْزَلَ ﴾^(٢) عَلَيْهِ الذِّكْرُ : قد تقدّم حكمُ هاتين
الهمزتين في أوائل آل عمران^(٣) ، وأنّ الواردَ منه في القرآن ثلاثة أماكن .
والإضرابات في هذه الآية واضحةٌ و «أم» منقطعةٌ .

آ . (١٠) قوله : ﴿ فَلْيَرْتَقُوا ﴾ : قال أبو البقاء^(٤) : «هذا كلامٌ
محمولٌ على المعنى أي : إن زعموا ذلك فَلْيَرْتَقُوا» ، فجعلها جواباً لشرطٍ
مقدّرٍ ، وكثيراً ما يَفْعَلُ الزمخشريُّ^(٥) ذلك .

(١) استقلت الضمة على الياء فحذفت ثم التقى ساكنان فحذفت الياء لأنها حرف مبني
ثم ضمت الشين لمناسبة واو الجماعة .

(٢) الأصل أَلْقَى وهو سهو .

(٣) انظر : الدر ٦٣/٣ .

(٤) الإملاء ٢٠٩/٢ .

(٥) انظر مثلاً على ذلك في : «الكشاف» ٢٨٤/١ ، ويسمونها فاءً فصيحة .

آ. (١١) قوله: ﴿جُنْدٌ﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهرُ أنه خبرٌ مبتدأ مضميرُ أي: هم جُنْدٌ. و«ما» فيها وجهان، أحدهما: أنها مزيدة. والثاني: أنها صفةٌ لـ «جُنْدٌ» على سبيلِ التعظيمِ للهُزءِ بهم أو للتحقيرِ، فإنَّ «ما» الصفةُ تُستعملُ لهذينِ المعنيين. ومثله قولُ امرئِ القيسِ^(١):

— ٣٨٥٠ —

وَحَدِيثٌ مَا عَلَى قِصْرَةٍ

وقد تقدّم هذا في أوائلِ البقرة^(٢). و«هنالك» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنْ يكونَ خبرَ الجندِ و«ما» مزيدةٌ و«مَهْزُومٌ» نعتٌ لـ «جُنْدٌ» ذكره مكِّي^(٣). الثاني: أنْ يكونَ صفةً لـ «جند». والثالث: أنْ يكونَ منصوباً بمهزوم. ومَهْزُومٌ يجوزُ فيه أيضاً وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ ثانٍ لذلك المبتدأ المقدير. والثاني: أنه صفةٌ لـ «جُنْدٌ» إلا أنَّ الأحسنَ على هذا الوجه أنْ لا يُجْعَلَ «هنالك» صفةً بل متعلقاً به، لثلاثِ يُلْزَمُ تقدُّمُ الوصفِ غيرِ الصريحِ على الصريح. و«هنالك» مشارِّبه إلى موضعِ التقاؤلِ والمجاورةِ بالكلماتِ السابقة وهو مَكَّةُ أي: سيُهْزَمُونَ بِمَكَّةَ وهو إخبارٌ بالمغيبِ. وقيل: مُشارِّبه إلى نُصرةِ الأصنامِ. وقيل: إلى حَفْرِ الخندقِ يعني: إلى مكانٍ ذلك. الثاني من الوجهين الأولين: أنْ يكونَ «جُنْدٌ» مبتدأ و«ما» مزيدة. و«هنالك» نعتٌ و«مَهْزُومٌ» خبره قاله أبو البقاء^(٤). قال الشيخ^(٥): «وفيه بُعْدٌ لتفليته^(٦) عن الكلامِ الذي قبله».

(١) تقدم برقم ٣٠٤.

(٢) انظر: الدر ٢٢٣/٢.

(٣) المشكل ٢٤٨/٢.

(٤) الإملاء ٢٠٩/٢.

(٥) البحر ٣٨٦/٧.

(٦) البحر: لفصله.

قلت: وهذا الوجه المنقول عن أبي البقاء سبقه إليه مكّي^(١).

قوله: «من الأحزاب» يجوز أن يكون صفة لـ «جند»، وأن يكون صفة لـ «مهمزوم». وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون متعلقاً به. وفيه بُعد؛ لأن المراد بالأحزاب هم المهمزومون.

آ. (١٢) قوله: ﴿ذُو الْأَوْتَادِ﴾: هذه استعارة بليغة: حيث شبه المُلْكُ بيت الشَّعْر، وبيت الشَّعْر لا يثبت إلا بالأوتاد والأطناب، كما قال الأفوه^(٣):

٣٨٥١- والبيت لا يُبْتَنَى إِلَّا عَلَى عَمَدٍ
ولا عماد إذا لم تُرْسْ أوتادُ
فاستعير لثبات العزِّ والمُلْكِ واستقرار الأمر، كقول الأسود^(٤):

..... ٣٨٥٢

في ظلِّ مُلْكٍ ثابِتِ الأوتاد

/ والأوتاد: جمع وِتْد. وفيه لغات: وِتْدٌ بفتح الواو وكسر التاء وهي [١/٧٥٧] الفصحى، ووتد بفتحيتين، وودّ بإدغام التاء في الدال قال^(٥):

(١) عبارته في المشكل ٢٤٨/٢ «جند ما هنالك مهمزوم ابتداء وخبر وهنالك ظرف ملغى وما زائدة ويجوز أن يكون هنالك الخبر ومهمزوم نعت لـ جند».

(٢) الإملاء ٢٠٩/٢.

(٣) الكشف ٣٦٢/٣، والبحر ٣٨٦/٧، وفي شرح شواهد الكشف ٣٨٥/٤ أنه للراقة الأودي.

(٤) تقدم برقم ٢٢٤٩.

(٥) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٤٤، واللسان (شكر). أشجذت: أقلعت وسكنت. وتشتكر: يكثر مطرها. فوتد الخباء يبدو عند سكون المطر ويستر عند المطر.

٣٨٥٣- تُخْرِجُ الْوَدَّ إِذَا مَا أَشْجَذَتْ
وَتَوَارِيهِ إِذَا مَا تَشْتَكِرُ

و «وَت» بإبدال الدالِ تاءً ثم إدغام التاء فيها. وهذا شاذٌّ لأنَّ الأصلَ إبدالُ الأولِ للثاني لا العكسُ. وقد تقدّم نحو من هذا في آل عمران عند قوله تعالى: «فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ»^(١). ويُقال: وَتَدَّ وَاتَدَّ أَي: قويُّ ثابت، وهو مثلُ مجازِ قولهم: شُغِلَ شاغِلٌ. وأنشد الأصمعي^(٢):

٣٨٥٤- لَا قَتَ عَلَى الْمَاءِ جُذَيْلًا وَاتِدًا
وَلَمْ يَكُنْ يُخْلِفُهَا الْمَوَاعِدَا

وقيل: الأوتادُ هنا حقيقة لا استعارة. ففي التفسير: أنه كان له أوتادٌ يربط عليها الناسُ يُعَذِّبُهُمْ بذلك. وتقدم الخلافُ في الأيكة في سورة الشعراء^(٣).

أ. (١٣) قوله: ﴿أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾: يجوزُ أن تكون مستأنفة لا محلَّ لها، وأن تكون خبراً. والمبتدأ قال أبو البقاء^(٤): «من قوله: و«عَادَ» وأن يكونَ من «ثمود»، وأن يكونَ مِنْ قوله: «وَقَوْمُ لُوطٍ». قلت: الظاهرُ عطفُ «عَادَ» وما بعده على «قَوْمُ نُوحٍ» واستئناف الجملة بعده. وكان يسوِّغُ على ما قاله أبو البقاء أن يكونَ المبتدأ وحده «وأصحابُ الأيكة».

أ. (١٤) قوله: ﴿إِنْ كُلٌّ﴾: «إِنْ» نافية ولا عملَ لها هنا البتة ولو

(١) انظر: الدر المصون ٥٢٢/٣ في إعراب الآية ١٨٥ من آل عمران.

(٢) البيت لأبي محمد الفقعسي، وهو في اللسان (وتد)، والبحر ٣٨١/٧. والجذيل: تصغير جذل وهو الراعي المصلح. والضمير في «لاقت» للإبل.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٧٦ من الشعراء.

(٤) الإملاء ٢٠٩/٢.

على لغة مَنْ قال^(١):

٣٨٥٤ب- إن هو مُسْتَوَلِيّاً على أحدٍ

.....
وعلى قراءة «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً»^(٢) لانتقاض النفي بـ «إلا» فَإِنَّ انتقاضه مع الأصل، وهي «ما»، مُبْطِلٌ فكيف بفرعها^(٣)؟ وقد تقدّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً للقسم.

آ. (١٥) قوله: ﴿مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «لها» رافعاً لـ «مِنْ فَوَاقٍ» بالفاعلية لاعتماده على النفي، وَأَنْ يكونَ جملةً مِنْ مبتدأ وخبر، وعلى التقديرَيْن فالجملة المنفية في محلِّ نصبِ صفةٍ لـ «صَيِّحَةٌ» و«مِنْ» مزيدة. وقرأ^(٤) الأخوان «فَوَاقٍ» بضمِّ الفاء، والباقيون بفتحها. فقول: [هما]^(٥) لغتان بمعنى واحدٍ، وهما الزمانُ الذي بين حَلَبَتِي الحالِ وَرَضَعَتِي الراضع، والمعنى: ما لها مِنْ تَوَقُّفٍ قَدَرُ فَوَاقٍ نَاقَةٍ. وفي الحديث: «الْعِبَادَةُ قَدَرُ فَوَاقٍ نَاقَةٍ»^(٦) وهذا في المعنى كقوله تعالى: «فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً»^(٧). وقال ابن عباس: ما لها مِنْ رجوعٍ. مِنْ أَفاقِ المريض: إِذَا رَجَعَ إِلَى صحته. وإفاقَةُ الناقةِ ساعةٌ يَرْجِعُ اللَّبَنُ إِلَى ضَرْعِهَا. يقال: أَفاقَتِ الناقةُ

(١) تقدم برقم ٥٦١.

(٢) الآية ١٩٤ من الأعراف وهي قراءة سعيد بن جبير. الدر ٥٣٩/٥.

(٣) وهي إِنَّ.

(٤) السبعة ٥٥٢، والحجة ٦١٣، والبحر ٣٨٩/٧، والتيسير ١٨٧، والقرطبي

١٥/١٥٦، والنشر ٢/٣٦١.

(٥) زيادة مِنْ (ش).

(٦) انظر: النهاية ٣/٤٧٩.

(٧) الآية ٣٤ من الأعراف.

تُفِيْقُ إِفَاقَةً رَجَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ الْفَيْقَةُ فِي ضَرْعِهَا. وَالْفَيْقَةُ: اللَّبَنُ الَّذِي يَجْتَمِعُ
بَيْنَ الْحَلَبَتَيْنِ وَيُجْمَعُ عَلَى أَفْوَاقٍ. وَأَمَّا أَفَاوِيْقُ فَجَمْعُ الْجَمْعِ. وَيُقَالُ: نَاقَةٌ مُفِيْقَةٌ
وَمُفِيْقَةٌ. وَقِيلَ: فَوَاقٍ بِالْفَتْحِ: الْإِفَاقَةُ وَالْإِسْتِرَاحَةُ كَالْجَوَابِ مِنْ أَجَابَ. قَالَه
مُؤَرِّجُ السَّدُوسِيِّ وَالْفَرَاءُ^(١). وَمِنَ الْمَفْسَّرِينَ ابْنُ زَيْدٍ وَالسَّيِّدِيُّ. وَأَمَّا الْمَضْمُومُ
فَاسْمٌ لَا مَصْدَرٌ. وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَقَصَاصٍ [الشَّعْر]^(٢)
وَقَصَاصِهِ^(٣) وَحَمَامِ الْمَكْرُوكِ وَحَمَامِهِ^(٤).

آ. (١٦) قَوْلُهُ: ﴿قَطَّنَا﴾: أَي: نَصَبْنَاهَا وَحَفَّظْنَاهَا. وَأَصْلُهُ مِنْ قَطَّ
الشَّيْءِ أَي: قَطَعَهُ. وَمِنْهُ قَطَّ الْقَلَمَ. وَالْمَعْنَى: قَطَعَهُ مِنْ^(٥) مَا وَعَدْتَنَاهُ بِهِ وَلِهَذَا
يُطْلَقُ عَلَى الصَّحِيفَةِ وَالصَّكِّ قَطٌّ لِأَنَّهُمَا قِطْعَتَانِ تَقْطَعَانِ. وَيُقَالُ لِلْجَائِزَةِ: أَيْضاً
قَطٌّ لِأَنَّهُمَا قِطْعَةٌ مِنَ الْعَطِيَّةِ. قَالَ الْأَعَشَى^(٦):

٣٨٥٥- وَلَا الْمَلِكُ النِّعْمَانُ يَوْمَ لَنْبَيْتِهِ
بِغَيْبَتِهِ يُعْطِي الْقُطُوطَ وَيَأْفِقُ

وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْكِتَابِ. قَالَ أُمِيَّةُ^(٧):

٣٨٥٦- قَوْمٌ لَهُمْ سَاحَةٌ أَرْضُ الْعِرَاقِ وَمَا
يُجْبَى إِلَيْهِمْ بِهَا وَالْقِطُّ وَالْقَلَمُ

(١) معاني القرآن ٢/٤٠٠.

(٢) زيادة من ش.

(٣) بالحركات الثلاث: نهاية متبته على الرأس.

(٤) لم أقف على هذه اللفظة.

(٥) تكررت «من» في الأصل.

(٦) ديوانه ٢١٩، برواية «بأَمِيَّتِهِ»، واللسان ققط، والقرطبي ١٥/١٥٧، وأفق في
العطاء: أعطى بعضاً أكثر من بعض.

(٧) ديوانه ٤٦٦، واللسان ققط، والقرطبي ١٥/١٥٧، والبحر ٧/٣٨٧.

وَيُجْمَعُ عَلَى قُطُوطٍ كَمَا تَقْدُمُ، وَعَلَى قِطَاطَةٍ نَحْوُ: قَرْدٌ وَقَرْدَةٌ وَقُرُودٌ. وَفِي
[٧٥٧/ب] الْقِلَّةِ عَلَى أَقِطَةٍ وَأَقْطَاطٍ / كَقَذَحٍ وَأَقْدِحَةٍ وَأَقْدَاحٍ، إِلَّا أَنْ أَفْعَلَةً فِي فِعْلٍ شَاذٍ.

آ. (١٧) قَوْلُهُ: ﴿دَاوُدَ﴾: بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ، أَوْ مَنْصُوبٌ
بِإِضْمَارٍ أَعْنِي. وَ«ذَا الْآيِدِ» نَعَتْ لَهُ. وَالْآيِدُ: الْقُوَّةُ. يُقَالُ: رَجُلٌ آيِدٌ وَأَيَّادٌ.

آ. (١٨) قَوْلُهُ: ﴿يُسَبِّحْنَ﴾: جَمَلَةٌ حَالِيَّةٌ مِنْ «الْجِبَالِ». وَآتَى
بِهَا فِعْلاً مُضَارِعاً دُونَ اسْمِ فَاعِلٍ فَلَمْ يَقُلْ مُسَبِّحَاتٍ، دَلَالَةً عَلَى التَّجَدُّدِ
وَالْحَدُوثِ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، كَقَوْلِ الْأَعَشَى^(١):

٣٨٥٧- لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ
إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفْسَاعٍ تُحَرِّقُ
أَي: تُحَرِّقُ شَيْئاً فَشَيْئاً. وَلَوْ قَالَ: مُحَرَّقَةٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

آ. (١٩) قَوْلُهُ: ﴿وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾: الْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِهِمَا،
عَطَفَ مَفْعُولاً عَلَى مَفْعُولٍ وَحَالاً عَلَى حَالٍ^(٢)، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا مَكْتَوْفًا
وَعَمراً مُطْلَقاً. وَآتَى بِالْحَالِ اسْماً لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ أَنْ الْفِعْلَ وَقَعَ شَيْئاً فَشَيْئاً لِأَنَّ
خَشَرَهَا دُفْعَةً وَاحِدَةً أَدَلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَالْحَاشِرُ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَرَأَ^(٣) ابْنُ
أَبِي عُبَلَةَ وَالْجَحْدَرِيُّ بَرَفِعَهُمَا جَعَلَاهُمَا جَمَلَةً مُسْتَقْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ.

قَوْلُهُ: «كُلُّ لَهُ» أَي: كُلُّ مِنَ الْجِبَالِ وَالطَّيْرِ لِدَاوُدَ. أَي: لِأَجْلِ تَسْبِيحِهِ
مُسَبِّحٍ، فَوَضَعَ «أَوَّابَ» مَوْضِعَ مُسَبِّحٍ. وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلْبَارِي تَعَالَى، وَالْمُرَادُ
كُلُّ مَنْ دَاوُدَ^(٤) وَالْجِبَالِ وَالطَّيْرِ مُسَبِّحٍ وَرَجَّاعٍ لِلَّهِ تَعَالَى.

(١) ديوانه ٢٢٣، والباق: الأرض المرتفعة.

(٢) المفعولان: الجبال والطير، والحالان: يُسَبِّحْنَ ومَحْشُورَةً.

(٣) البحر ٣٩٠/٧، والقرطبي ١٦١/١٥.

(٤) سقطت الألف من «داود» في الأصل.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَشَدَدْنَا﴾ : العائمة على تخفيف «شَدَدْنَا» أي : قَوْنًا كقوله: «سَنَشُدُّ عُضْدَكَ بِأَخِيكَ»^(١). وابن أبي عبلة^(٢) والحسن «شَدَدْنَا» بالتشديد وهي مبالغة لقراءة العائمة.

آ. (٢١) قوله: ﴿نَبَأَ الْخَصْمِ﴾ : قد تقدّم أن الخصم في الأصل مصدرٌ فلذلك يَصْلُحُ للمفرد والمذكرِ وضمديهما، وقد يطابقُ. ومنه: «لَا تَخَفْ خَصْمَانِ»^(٣) و«هَذَانِ خَصْمَانِ»^(٤). والمرادُ بالخصم هنا جمعٌ بدليل قوله: «إِذْ تَسَوَّرُوا» وقوله: «إِذْ دَخَلُوا». قال الزمخشري^(٥): «وهو يقع للواحد والجمع كالضئيف. قال تعالى: «حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ»^(٦) لأنه مصدرٌ في أصله يُقال: خَصَمَهُ يَخْصِمُهُ خَصْمًا كما تقول: ضافه ضَيْفًا. فَإِنْ قُلْتَ: هذا جمعٌ وقوله: «خَصْمَانِ» تثنيةٌ فكيف استقام ذلك؟ قلت: معنى خصمان: فريقان خَصْمَانِ، والدليلُ عليه قراءةٌ مَنْ قرأ «[خَصْمَانِ]»^(٧) بَغْيٍ بعضُهم على بعضٍ»^(٨) ونحوه قوله تعالى: «هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا». فَإِنْ قُلْتَ: فما تصنعُ بقوله: «إِنَّ هَذَا أَخِي» وهو دليلٌ على الاثنين؟ قلت: هذا قولُ البعض المراد به^(٩): «بعضنا على بعض». فَإِنْ قُلْتَ: فقد جاء في الرواية: أنه

(١) الآية ٣٥ من القصص.

(٢) البحر ٣٩٠/٧، والمحرر ١٧/١٤.

(٣) الآية ٢٢ من ص.

(٤) الآية ١٩ من الحج.

(٥) الكشف ٣٦٧/٣.

(٦) الآية ٢٤ من الذاريات.

(٧) زيادة من «الكشاف».

(٨) البحر ٣٩١/٧.

(٩) الكشف: «المراد بقوله».

بُعِثَ إِلَيْهِ مَلَكًا. قلت: معناه أن التحاكم بين مَلَكَيْنِ، ولا يمنع ذلك أن يُصَحِّبَهُمَا آخَرُونَ. فإن قلت^(١): كيف سَمَّاهُم جميعاً خَصْماً في قوله: «نَبَأَ الْخَصْمِ» و«خَصْمَانِ»؟ قلت: لَمَّا كَانَ صَحِبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَحَاكِمِينَ فِي صُورَةِ الْخَصْمِ صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ.

قوله: «إِذْ تَسَوَّرُوا» في العامل في «إِذْ» أوجه، أحدها: أنه معمولٌ للنَّبَأِ إِذَا لم يُرَدَّ به القصة. وإليه ذهب ابن عطية^(٢) وأبو البقاء^(٣) ومكي^(٤). أي: هل أتاكَ الخبرُ الواقعُ في وقتِ تَسَوَّرِهِمُ المحرَّابَ؟ وقد رَدَّ بعضُهم هذا: بأنَّ النَّبَأَ الواقعُ في ذلك الوقتِ لا يَصِحُّ إتيانُهُ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم، وإن أُريدَ بالنَّبَأِ القِصَّةُ لم يكن ناصباً. قاله الشيخ^(٥). الثاني: أنَّ العاملَ فيه «أَتَاكَ» ورُدَّ بما رُدَّ به الأولُ. وقد صَرَّحَ الزمخشري^(٦) بالردِّ على هذين الوجهين، فقال: «فإن قلتَ بم انتصب «إِذْ»؟ قلت: لا يَخْلُو إما أن يَنْتَصِبَ بـ «أَتَاكَ» أو بالنَّبَأِ أو بمحذوفٍ. فلا يَسُوغُ انتصابُهُ بـ «أَتَاكَ» لأنَّ إتيانَ النَّبَأِ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم لا يَقَعُ إلَّا في عَهْدِهِ لا في عهدِ داودَ، ولا بالنَّبَأِ؛ لأنَّ النَّبَأَ واقعٌ في عهدِ داودَ فلا يَصِحُّ إتيانُهُ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم. وإن أُرِدَتْ بالنَّبَأِ القِصَّةُ في نفسها لم يكن ناصباً، فبقي أن يكون منصوباً بمحذوف، وتقديره: وهل أتاكَ نبأُ تحاكمِ الْخَصْمِ إِذْ، فاختر أن يكون معمولاً لمحذوفٍ. الرابع: أن يَنْتَصِبَ بِالْخَصْمِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ.

(١) الكشف: «فإذا كان التحاكم بين اثنين كيف...».

(٢) المحرر ١٩/١٤.

(٣) الإملأ ٢٠٩/٢.

(٤) المشكل ٢٤٩/٢.

(٥) البحر ٣٩١/٧.

(٦) الكشف ٣٦٨/٣.

آ. (٢٢) قوله: ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه بدل
[١/٧٥٨] مِنْ «إِذ» الأولى. الثاني: أنه منصوب بـ «تَسَوَّرُوا» ومعنى تَسَوَّرُوا: عَلَوْا/ أَعْلَى
السُّورِ، وهو الحائط، غير مهموز كقولك: تَسَنَّم البعير أي: بَلَغ سَنَامَه.
والضميرُ في «تَسَوَّرُوا» و«دَخَلُوا» راجعُ على الخصم لأنه جمعٌ في المعنى على
ما تقدّم، أو على أنه مثنى، والمثنى جمعٌ في المعنى، وقد مضى الخلافُ في
هذا محققاً.

قوله: «خَصْمَان» خبرٌ مبتدأ مضميرُ أي: نحن خَصْمَان؛ ولذلك جاء
بقوله: «بَعْضُنَا». وَمَنْ قرأ «بعضهم» بالغية يُجَوِّزُ أَنْ يُقَدَّرَ كذلك، ويكون قد
راعى لفظ «خَصْمَان»، وَيُجَوِّزُ أَنْ يُقَدَّرَ هم خصمان ليتطابق. وروى عن
الكسائي^(١) «خَصْمَان» بكسر الخاء. وقد تقدّم أنه قرأها كذلك في الحج^(٢).

قوله: «بَغَى بَعْضُنَا» جملةٌ يجوزُ أَنْ تكون مفسّرةً لحالهم، وأن تكون خبراً
ثانياً.

قوله: «وَلَا تُشْطِطُ» العامةُ على ضَمِّ التاء وسكونِ الشين وكسرِ^(٣) الطاءِ
الأولى مِنْ أَشْطَطَ يُشْطِطُ إِشْطَاطاً إذا تجاوز الحق. قال أبو عبيدة^(٤): «شَطَطْتُ
فِي الْحُكْمِ؛ وَأَشْطَطْتُ فِيهِ، إِذَا جُرْتُ» فهو ممّا اتفق فيه فَعَلٌ وَأَفْعَلٌ، وإنما فكّه
على أحدِ الجائزين كقوله: «مَنْ يَرْتَدِدْ»^(٥) وقد تقدّم تحقيقه. وقرأ^(٦) الحسن

(١) البحر ٣٩٢/٧.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٩.

(٣) الأصل «وَضَم» وهو سهو.

(٤) لم يرد هذا النص في المجاز.

(٥) الآية ٥٤ من المائدة قرأ ابن عامر ونافع بدالين والياقون بالتضعيف. الدر المصون

٣٠٦/٤.

(٦) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٢٠/٢، والبحر ٣٩٢/٧، والمحاسب ٢٣١/٢.

وأبورجاء وابن أبي عبلّة «تَشَطُّط» بفتح التاء وضمّ الطاء مِنْ شَطٍّ بمعنى أَشْطُ
كما تقدّم. وقرأ قتادة «تَشِطُّ» مِنْ أَشْطٍ رباعياً، إلا أنه أدغم وهو أحد الجائزين
كقراءة مَنْ قَرَأَ «مَنْ يَرْتَدُّ مِنْكُمْ»، وعنه أيضاً «تَشَطُّطٌ» بفتح الشين وكسر الطاء
مُشَدَّدَةٌ شَطُّطٌ يُشَطُّطُ. والتثقيّل فيه للتكثير. وقرأ زر بن حبیش «تُشَاطُّطُ» من
المفاعلة.

آ. (٢٣) قوله: «تِسْعٌ وَتِسْعُونَ»: العامة على كسر التاء،
وهي اللغة الفاشية. وزيد بن علي^(١) والحسن بفتحها فيهما، وهي لُغِيَّةٌ. وقرأ
العامة «نَعْجَةٌ» بفتح النون، والحسن^(٢) وابن هرمز بكسرها. قيل: وهي لغة
لبعض بني تميم. وكثر في كلامهم الكناية بها عن المرأة قال ابن عَوْنٍ^(٣):

أنا أبوهن ثلاث هُنَّة
رابعة في البيت صغراهن
ونعجتي خمسا تُوفيهن

وقال آخر^(٤):

٣٨٥٩- هما نَعْجَتانِ مِنْ نِعَاجِ تَبَالِةٍ
لَدَى جُوذُرَيْنِ أَوْ كِبْعَضٍ دُمَى هَكِرٍ

(١) الإنحاف ٤٢٠/٢، والمحتسب ٢٣١/٢، والبحر ٣٩٢/٧، والقرطبي ١٧٢/١٥.

(٢) البحر ٣٩٢/٧، والمحتسب ٢٣٢/٢.

(٣) والقرطبي ١٧٢/١٥، والبحر ٣٨٨/٧.

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١١٠، والبحر ٣٨٨/٧، واللسان (هكر).
وتبالة: موضع، وهكر: مدينة باليمن، والدمى: التصاوير، والجوذر: ولد البقرة.
أي: إن الفتاتين قصرتا أنفسهما على من يحبهما كما قصرت النعجتان على
ولديهما.

وقوله: «وَعَزَّنِي» أي: غَلَّبَنِي. قال الشاعر^(١):

٣٨٦٠- قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرُّكَ فَبَاتَتْ

تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

يقال: عَزَّ يَعْزُهُ بضم العين وتقدم تحقيقه في سورة يس^(٢). وقرأ^(٣)

طلحة وأبو حيوة «وَعَزَّنِي» بالتخفيف. قال ابن جني^(٤): «حَذَفَ الزاي الواحدة تخفيفاً. كما قال^(٥)»:

..... ٣٨٦١-

أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُؤْسُ

يريد: أَحْسَنَنَّ، فحذف. وتُرَوَّى هذه قراءة عن عاصم. وقرأ عبد الله

والحسن وأبو وائل^(٦) ومسروق والضحاك «وعازَّنِي» بآلفٍ مع تشديد الزاي، أي: غالبني.

آ. (٢٤) قوله: «بِسْؤَالٍ نَعَجَّتِكَ»: مصدر مضاف لمفعوله،

والفاعل محذوف أي: بَأَنَّ سَأَلْتُكَ نَعَجَّتِكَ، وَضُمَّنَ السُّؤَالُ مَعْنَى الْإِضَافَةِ والانضمام أي: بإضافة نَعَجَّتِكَ عَلَى سَبِيلِ السُّؤَالِ، وَلِذَلِكَ عُدِّيَ بِهِ إِلَى.

(١) البيت لنصيب في حماسيته ٥٢١، ٦٨/٢، والكامل ٣٧/٣ ويرجح المبرد أنها للمجنون وهو في ديوانه المجموع ٩٠.

(٢) الآية ١٤ من يس.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢٣٢/٢، والبحر ٣٩٢/٧.

(٤) المحتسب ٢٣٢/٢.

(٥) تقدم برقم ١٣٠٧.

(٦) شقيق بن سلمة الكوفي الأسدي، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره. عرض على عبد الله بن مسعود وروى عن الأعمش. توفي سنة ٨٢. طبقات القراء ٣٢٨/١.

قوله: «لَيَبْغِي» العامة على سكون الياء وهو مضارعٌ مرفوعٌ في محلِّ الخبر لـ «إن» وقرئ «لَيَبْغِي» بفتح ياءيه. ووجهت: بأن الأصل: لَيَبْغِينَ بنون التوكيد الخفيفة والفعل جواب قسم مقدر، والقسم المقدر وجوابه خبر إن تقديره: وإن كثيراً من الخلطاء والله ليبغين، فحذفت كما حذفت في قوله^(١):
 ٣٨٦٢- اضْرِبْ عَنْكَ الهموم طارِقها

.....

وقرئ «ألم نَشْرَحْ»^(٢) بالفتح وقوله^(٣):
 ٣٨٦٣- مِنْ يَوْمٍ لَمْ يُقَدَّرْ أَوْ يَوْمَ قُدِّرْ
 بفتح الراء. وقرئ^(٤) «لَيَبْغِي» بحذف الياء. قال الزمخشري^(٥): «اكتفى منها بالكسرة» وقال الشيخ^(٦): «كقوله^(٧):
 ٣٨٦٤- مُحَمَّدٌ تَفِئُ نَفْسُكَ كُلُّ نَفْسٍ

.....

(١) عجزه:

ضَرَبَكَ السَّيْفُ قَوْنَسَ الْفَرَسِ
 وهو لطفة في ديوانه ١٦٥، والنوادر ١٣، والخصائص ١٢٦/١، والمحتسب ٣٦٧/٢، والهمع ٧٩/٢، والدرر ١٠٣/٢، وابن يعيش ٤٤/٩. وقونس الفرس: ما بين أذنيه أو مقدمه.

(٢) الانشراح ١. وهي قراءة أبي جعفر المنصور. انظر: المحتسب ٣٦٦/٢.

(٣) البيت للمحارث بن المنذر الجرمي أو علي بن أبي طالب. وهو في النوادر ١٣، والمحتسب ٣٦٦/٢، والخصائص ٩٤/٣، والمعيني ٤٤٧/٤، وقبله:
 مِنْ أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفِرْ

(٤) البحر ٣٩٣/٧.

(٥) الكشف ٣٧١/٣.

(٦) البحر ٣٩٣/٧.

(٧) تقدم برقم ٢٢٨٩.

يريد «تفدي» على أحد القولين» يعني: أنه حذف الياء اكتفاءً عنها بالكسرة. والقول الثاني: أنه مجزومٌ بلامِ الأمرِ المقدرة. وقد تقدّم هذا^(١) في سورة إبراهيم عليه السلام، إلا أنه لا يتأتى هنا لأن اللامَ مفتوحةً.

قوله: «إلا الذين آمنوا» استثناءً متصلٌ من قوله: «بعضهم» وقوله: «وقليلٌ» خبرٌ مقدّمٌ و«ما» مزيدةٌ للتعظيم. و«هم» مبتدأ.

قوله: «فتناه» بالتخفيف. وإسناده إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه قراءة العامة [ب/٧٥٨] وعمر بن الخطاب والحسن وأبو رجاء «فتناه» بتشديد/ التاء وهي مبالغة. وقرأ^(٢) الضحاك «أفتناه» يُقال: فتّنه وأفتّنه أي: حمّله على الفتنة. ومنه قوله^(٣):

٣٨٦٥- لَيْسَ فَتَنَتْنِي لَهَيَ بِالْأَمْسِ أَفْتَنَتْ

وقرأ قتادة وأبو عمرو^(٤) في رواية «فتناه» بالتخفيف. و«فتناه» بالتشديد والألف ضميرُ الخصمين. و«راكعاً» حالٌ مقدرة، قاله أبو البقاء^(٥). وفيه نظرٌ لظهور المقارنة.

آ. (٢٥) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: الظاهرُ أنه مفعولٌ «عَفَرْنَا». وجَوَزَ أبو البقاء^(٦) أن يكونَ خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ أي: الأمرُ ذلك وأيُّ حاجةٍ إلى هكذا؟

(١) انظر: الدر المنصون ١٠٤/٧.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٠، والإتحاف ٤٢١/٢، والمحتسب ٢٣٢/٢، والبحر ٣٩٣/٧، والقرطبي ١٧٩/١٥.

(٣) تقدم برقم ٢٤٩٤.

(٤) قال في السبعة ٥٥٣: «في رواية علي بن نصر والخفاف عنه».

(٥) الإملاء ٢١٠/٢.

(٦) الإملاء ٢١٠/٢.

آ. (٢٦) قوله: ﴿فَيُضِلُّكَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ في جوابِ النهي. والثاني: أنه عطفتُ على «لا تَتَّبِعْ» فهو مجزومٌ، وإنما فُتِحَتِ اللامُ لالتقاء الساكنين، وهو نهْيٌ عن كل واحدٍ على حدِّه، والأوّلُ فيه النهْيُ عن الجمعِ بينهما. وقد يترجّح الثاني لهذا المعنى. وقد تقدّم تقريرُ ذلك في البقرة في قوله: «وَنَكُتُمُوا الْحَقَّ»^(١). وفاعلُ «فَيُضِلُّكَ» يجوزُ أَنْ يكونَ «الهوى» ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميرُ المصدرِ المفهوم من الفعل أي: فَيُضِلُّكَ اتِّبَاعُ الهوى. والعامةُ على فتح «يُضِلُّونَ»، وقرأ^(٢) ابنُ عباسٍ والحسن وأبو حيوة «يُضِلُّونَ» بالضمّ أي: يُضِلُّونَ النَّاسَ، وهي مُسْتَلَزِمَةٌ للقراءة الأولى، فإنه لا يُضِلُّ غَيْرَهُ إِلَّا ضَالٌّ بخلافِ العكس.

قوله: «بِمَا نَسُوا» «ما» مصدريةٌ. والجارُ يتعلّقُ بالاستقرار الذي تضمّنهُ «لهم». و«لهم عذابٌ» يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً خبراً لـ «إِنَّ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ وحدهُ الجارُ. و«عذابٌ» فاعِلٌ به وهو الأحسنُ لقُرْبِهِ من المفرد.

آ. (٢٧) قوله: ﴿بَاطِلًا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالاً مِنْ ضميره أي: خُلِقَ باطلاً، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «خَلَقْنَا» أي: مُبْطِلين أو ذوي باطلٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً مِنْ أجله. أي: للباطل وهو العَبَثُ. و«أم»^(٣) في الموضعين منقطعةٌ وقد عَرَفْتُ ما فيها.

آ. (٢٩) قوله: ﴿كِتَابٌ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمِرٍ أي: هذا كتابٌ و«أَنزَلْنَاهُ» صفةٌ و«مباركٌ» خبرٌ مبتدأٍ مضمِرٍ أو خبرٌ ثانٍ، ولا يجوزُ أَنْ

(١) الآية ٤٢ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٣٢١.

(٢) البحر ٧/٣٩٥.

(٣) في الآية ٢٨.

يكونَ نعتاً ثانياً، لأنه لا يتقدّم عند الجمهور غير الصريح على الصريح. ومن^(١) يرى ذلك استدلالاً بظاهرها، وقد تقدّم هذا محرراً في المائدة.

و «لِيَتَذَكَّرُوا» متعلّق بـ «أَنزَلْنَاهُ». وقُرِئ^(٢) «مَبَارَكًا» على الحال اللازمة؛ لأنّ البركة لا تفارقه. وقُرِئ^(٣) علي رضي الله عنه «لِيَتَذَكَّرُوا» وهي أصلُ قراءة العامة فَأُدْغِمَتِ التاء في الدال. وأبو جعفر - ورويت عن عاصم والكسائي - «لِيَتَذَكَّرُوا» بتاء الخطاب وتخفيف الدال. وأصلها لِيَتَذَكَّرُوا بتاءين فحُذِفَتْ إحداهما. وفيها الخلاف المشهور: هل هي الأولى أو الثانية؟

آ. (٣٠) قوله: ﴿نَعَمَ الْعَبْدُ﴾: مخصوصها محذوف أي: نعم العبد سليمان. وقيل: داود. والأول أظهر لأنه هو المسوق للحديث عنه. وقُرِئ بكسر العين، وهي الأصل كقوله^(٤):

— ٣٨٦٦ —

نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

آ. (٣١) قوله: ﴿إِذْ عُرِضَ﴾: في ناصبه أوجه، أحدها: نعم، وهو أضعفها لأنه لا يَتَقَيَّدُ مَذْحُهُ بِوَقْتٍ، ولعدم تَصَرُّفِ نَعَمٍ. والثاني: «أَوَّابٌ» وفيه تقييدٌ وَصِفُهُ بِذَلِكَ بِهَذَا الْوَقْتِ. والثالث: اذْكُرْ مَقْدَرًا وَهُوَ أَسْلَمُهَا و«الصَّافِنَاتُ» جمع صافين. وفيه خلاف بين أهل اللغة. فقال الزجاج^(٥): هو

(١) «مَنْ» هنا موصولة.

(٢) البحر ٣٩٥/٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٥٣، والنشر ٣٦١/٢، والإنحاف ٤٢١/٢، والبحر ٣٩٦/٧.

(٤) تقدم برقم ٢٨٥٣.

(٥) معاني القرآن ٣٣٠/٤.

الذي يقف على إحدى يديه ويقف على طرف سُنْبِكِه ، وقد يفعل ذلك بإحدى رجليه . قال (١) : «وهي علامة الفَراهَةِ فيه ، وأنشد (٢) :

٣٨٦٧ - أَلِفُ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ

يَمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا

وقيل : هو الذي يَجْمَعُ يديه وَيُسَوِّيَهُمَا . وأما الذي يقف على سُنْبِكِه فاسمُه المُخَيَّم قاله أبو عبيد (٣) . وقيل : هو القائم مطلقاً ، أي : سواء كان من الخيل أم مِنْ غيرها قاله القُتَيْبِيُّ (٤) ، واستدل بالحديث وهو قوله عليه السلام (٥) : «مَنْ سَرَهُ أَنْ يَقُومَ النَّاسُ لَهُ صُفُوناً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» أي : يُدِيمُونَ لَهُ الْقِيَامَ . وحكاه قطرب أيضاً . وقيل : هو القيام مطلقاً سواء وقفت على طَرَفِ سُنْبِكِ أم لا . قال الفراء (٦) : «على هذا رأيتُ أشعارَ العرب» . انتهى وقال النابغة (٧) : /

[أ/٧٥٩]

٣٨٦٨ - لَسْنَا قُبَّةٌ مَضْرُوبَةٌ بِفَنَائِهَا

عِتَاقُ الْمَهَارَى وَالْجِيَادِ الصُّوَارِفِ

والجِيَادُ : إمَّا مِنَ الْجَوْدَةِ يُقَالُ : جَادَ الْفَرَسُ يَجُودُ جَوْدَةً وَجَوْدَةً بِالْفَتْحِ

(١) لم يرد هذا الحكم في «معاني القرآن» .

(٢) لم أهتم إلى قائله . وهو في معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٣٠ ، واللسان (صفن) والقرطبي ١٥/ ١٩٣ . وقال في اللسان «مما يقوم : أراد من الجنس الذي يقوم على الثلاث» .

(٣) لعله أبو عبيدة في المجاز ٢/ ١٨٢ .

(٤) تفسير غريب القرآن ٣٧٩ .

(٥) انظر : النهاية ٣/ ٣٩ .

(٦) معاني القرآن ٢/ ٤٠٥ .

(٧) ليس في ديوانه . وهو في القرطبي ١٥/ ١٩٣ ، والبحر ٧/ ٣٨٨ .

والضم فهو جَوَادٌ للذكر والأنثى، والجمع: جِيَادٌ وأَجَوَادٌ وأَجَاوِيدٌ وقيل: جمع لـ جَوْدٌ بالفتح كَثُوبٌ وثِيَابٌ. وقيل: جمع جَيْدٌ. وإما من الجَيْد وهو العُنُق والمعنى: طويلة الأجياد، وهو دالٌّ على فَرَاهِيتِهَا.

آ. (٣٢) قوله: ﴿حُبُّ الْخَيْرِ﴾: فيه أوجه، أحدها: هو مفعولٌ «أَحْبَيْتُ» لأنه بمعنى آثَرْتُ، و«عَنْ» على هذا بمعنى على، أي: على ذِكْرِ ربي؛ لأنه يُرَوَى في التفسير - والله أعلم - أنه عَرَضَ الْخَيْلَ حَتَّى شَغَلَتْهُ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ أَوَّلَ الْوَقْتِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ. وقال الشيخ^(١): «وكانه منقولٌ عن الفراء^(٢)» أنه ضَمَّنَ أَحْبَيْتُ معنى آثَرْتُ حَتَّى نَصَبَ «حُبُّ الْخَيْرِ» مفعولاً به. وفيه نظر؛ لأنه متعدٌ بنفسه، وإنما يحتاج إلى التضمنين إنْ لَوْ^(٣) لم يكن متعدِّياً. الثاني: أن «حُبَّ» مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد. والناصبُ له «أَحْبَيْتُ». الثالث: أنه مصدرٌ تشبيهيٌّ أي: حُباً مثل حُبِّ الْخَيْرِ. الرابع: أنه قيل: ضَمَّنَ معنى أَنْبَتُ، فلذلك تَعَدَّى بـ «عَنْ». الخامس: أن «أَحْبَيْتُ» بمعنى لَزِمْتُ. السادس: أن «أَحْبَيْتُ» مِنْ أَحَبَّ الْبَعِيرُ إِذَا سَقَطَ وَبَرَكَ مِنَ الْإِعْيَاءِ. والمعنى: قَعَدْتُ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي، فيكون «حُبُّ الْخَيْرِ» على هذا مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ.

قوله: «حَتَّى تَوَارَتْ» في الفاعل وجهان، أحدهما: هو «الصابغات» والمعنى: حَتَّى دَخَلَتْ اصْطَبَلَاتِهَا فَتَوَارَتْ وَغَابَتْ. والثاني: أنه للشمس أَضْمِرَتْ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهَا. وقيل: لِدَلَالَةِ الْعَيْشِيِّ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا تَشْعُرُ بِهَا. وقيل: يدل عليها الإشراق في قصة داود. وما أبعد.

وقوله: «ذَكِّرْ رَبِّي» يجوز أن يكون مضافاً للمفعول أي: عن أن أذكر

(١) البحر ٣٩٦/٧.

(٢) معاني القرآن ٤٠٥/٢.

(٣) «لو» هنا مقحمة.

رَبِّي، وَأَنْ يَكُونَ مِضَافاً لِلْفَاعِلِ أَي: عَنْ أَنْ ذَكَرَنِي رَبِّي. وَضَمِيرُ الْمَفْعُولِ فِي «رُدُّوْهَا» لِلصَّافِنَاتِ. وَقِيلَ: لِلشَّمْسِ، وَهُوَ غَرِيبٌ جَدًّا.

آ. (٣٣) قَوْلُهُ: ﴿مَسْحًا﴾: مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ خَبَرُ «طَفِقَ» أَي: فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحًا؛ لِأَنَّ خَبَرَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُضَارِعاً فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) وَبِهِ بَدَأَ: «مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ». وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ «طَفِقَ» لَا بُدَّ لَهَا مِنْ خَبَرٍ.

وَقَرَأَ^(٢) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: «مِسَاحًا» بَزْنَةً قِتَالٍ. وَالْبَاءُ فِي «بِالسُّوقِ» مَزِيدَةٌ، مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ: «وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ»^(٣). وَحَكَى سَيَبُوهُ^(٤) «مَسَحْتُ رَأْسَهُ وَبِرَأْسِهِ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْإِلْصَاقِ كَمَا تَقْدِّمُ تَقْرِيرُهُ^(٥). وَتَقْدِّمُ هَمْزُ السُّوقِ^(٦) وَعَدَمُهُ فِي النَّمْلِ. وَجَعَلَ الْفَارِسِيُّ^(٧) الْهَمْزَ ضَعِيفًا. وَلَيْسَ كَمَا قَالَ؛ لِإِمَّا تَقْدِّمُ مِنَ الْأَدَلَّةِ. وَقَرَأَ^(٨) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «بِالسَّاقِ» مُفْرَدًا اِكْتِفَاءً بِالْوَاحِدِ لَعَدَمِ اللَّبْسِ كَقَوْلِهِ^(٩):

— ٣٨٦٩ —

..... وَأَمَّا جَلْدُهَا فَصَلِيبٌ

(١) الإملاء ٢/٢١٠.

(٢) البحر ٧/٣٩٧.

(٣) الآية ٦ من المائدة.

(٤) الذي فِي سَيَبُوهِ ٣٧/١ «خَشِنْتُ بِصَدْرِهِ وَصَدَرَ زَيْدٍ» بِمَعْنَى أَوْغَرَتْ.

(٥) انظر: الدر المصون ٤/٢٠٩.

(٦) انظر: الورقة ٦٩٦ أ.

(٧) الحجة (خ) ٤/١٠٠.

(٨) البحر ٧/٣٩٧.

(٩) تقدم برقم ١٥٤.

وقوله^(١):

٣٨٧٠- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا

وقوله^(٢):

٣٨٧١-

فِي خَلْقِكُمْ عَظُمٌ وَقَدْ شَجِينَا

وقال الزمخشري^(٣): «فَإِنْ قُلْتَ: بِمِ اتَّصَلَ قَوْلُهُ: «رُدُّوْهَا عَلَيَّ»؟ قُلْتَ: بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ قَالَ: «رُدُّوْهَا» فَأَضْمَرَ، وَأَضْمَرَ مَا هُوَ جَوَابٌ لَهُ. كَانَ قَائِلًا قَالَ: فَمَاذَا قَالَ سَلِيمَانُ؟ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ مُقْتَضٍ لِلسُّؤَالِ اقْتِضَاءً ظَاهِرًا. قَالَ الشَّيْخُ^(٤): «وَهَذَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مُنْذَرِجَةً تَحْتَ حِكَايَةِ الْقَوْلِ وَهُوَ: «فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ».

آ. (٣٤) قَوْلُهُ: ﴿جَسَدًا﴾: فِيهِ وَجْهَانِ: أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَلْقَيْنَا. وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُ شَيْءٌ وَلَدٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ وَصَاحِبُهَا: إِمَّا سَلِيمَانُ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى أَنَّهُ مَرِضٌ حَتَّى صَارَ كَالْجَسَدِ الَّذِي لَا رُوحَ فِيهِ، وَإِمَّا وَلَدُهُ. قَالَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ^(٥): وَلَكِنْ جَسَدٌ جَامِدٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِمَشْتَقٍّ، أَيْ: ضَعِيفًا أَوْ فَارِغًا.

(١) تقدم برقم ١٥٣.

(٢) تقدم برقم ١٥٥.

(٣) الكشف ٣/٣٧٤.

(٤) البحر ٧/٣٩٧.

(٥) الإملاء ٢/٢١٠.

أ. (٣٦) قوله: ﴿تَجْرِي﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مُفسَّرةً لقوله: «سَخَرْنَا»، وَأَنْ تكونَ حالاً من الريح. والعائمةُ على توحيد الريح، والمعنى على الجمع. وقرأ^(١) الحسن وأبو رجاء وأبو جعفر وقتادة «الرياح» و«رُخَاء» حالٌ مِنْ فاعل «تَجْرِي». والرُّخَاء: اللَّيْنَةُ مشتقةٌ من الرُّخَاوة. ومعنى ذلك الطواعيةُ لِأمره.

قوله: «حيث» ظرفٌ لـ «تَجْرِي» أولـ «سَخَرْنَا». و«أصاب»: أراد بلغة جَمِير^(٢). وقيل: بلغة هَجَر. وعن [رجلين مِنْ أهل اللغة]^(٣) أنهما خرجا يَقْصِدَانِ رَوْثَةً ليسألاه عن هذا الحرف. فقال لهما: أين تُصَيَّيان؟ فعرَّفاهما وقالَا: هذه بُغْيَتُنَا. وأنشد الثعلبي على ذلك^(٤):

٣٨٧٢- أَصَابَ الْجَوَابَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ

فأخطا الجوابَ لدى المِفْصَلِ

/ أي: أراد الجوابَ. ويُقال: «أصاب الله بك خيراً» أي: أَرادَه بك. [٧٥٩/ب]
وقيل: الهمزةُ في «أصاب» للتعديّة مِنْ صَابَ يَصُوبُ أي: نَزَلَ، والمفعولُ محذوفٌ أي: أصاب جنوده أي: حيث وجَّههم وجعلهم يَصُوبُونَ صَوْبَ المطرِ.

أ. (٣٧) قوله: ﴿وَالشَّيَاطِينُ﴾: نَسَقَ على «الريح». و«كلُّ بناءٍ» بدلٌ من «الشَّيَاطِينُ»، وأتى بصيغة المبالغةِ لأنَّه في مَعْرِضِ الامتنانِ.

(١) الإتحاف ٤٢١/٢، والنشر ٢٢٣/٢، والبحر ٣٩٨/٧.

(٢) في «لغات القبائل» ص ٢٤٢ لأبي عبيد أنها لغة عمان.

(٣) ما بين معقوفين من ش، وفي الأصل بياض. والقصة في البحر ٣٩٨/٧ بالصيغة التي أوردتها السمين.

(٤) لم أهتمدِ إلى قائله وهو في المحرر ٣٥/١٤، والبحر ٣٩٨/٧، والقرطبي ٢٠٥/١٥.

و «آخرين» عطفٌ على «كل» فهو داخلٌ في حكم البدل. وتقدّم شرح «مقرّنين» في الأصفاد» في آخر سورة إبراهيم^(١).

آ. (٣٩) قوله: ﴿بَغِيرِ حِسَابٍ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلّق بـ «عطاؤنا» أي: أعطيناك بغير حساب ولا تقدير، وهو دلالة على كثرة الإعطاء. الثاني: أنه حالٌ من «عطاؤنا» أي: في حال كونه غير محاسب عليه لأنه جمٌ كثيرٌ يعسرُ على الحساب ضبطه. الثالث: أنه متعلّق بـ «أمنن» أو «أمسك»، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من فاعلهما أي غير محاسب عليه.

آ. (٤٠) قوله: ﴿وَحُسْنِ مَآبٍ﴾: العائمة على نصبه نسفاً على اسم «إن» وهو «لزلقي». وقرأ^(٢) الحسن وابن أبي عبلة برفعه على الابتداء، وخبره مضمّرٌ لدلالة ما تقدّم عليه ويقفان على «لزلقي» ويبتدئان بـ «حُسْنِ مَآبٍ» أي: وحُسْنِ مَآبٍ له أيضاً.

آ. (٤١) قوله: ﴿أَيُّوبَ﴾: كقوله: «عبدنا داود»^(٣) ففيه ثلاثة الأوجه. و «إذ نادى» بدّل منه بدّل اشتمال. وقوله: «أني» جاء به على حكاية كلامه الذي ناداه بسببه ولو لم يحكه لقال: إنه مسّه لأنه غائب. وقرأ العائمة بفتح الهمزة على أنه هو المنادى بهذا اللفظ. وعيسى بن عمر^(٤) بكسرها على إضمار القول أو على إجراء النداء مجراه.

(١) الآية ٤٩.

(٢) البحر ٣٩٩/٧.

(٣) الآية ١٧ من ص.

(٤) البحر ٤٠٠/٧، والقرطبي ٢٠٧/١٥، والمحرر ٣٧/١٤.

قوله: «نُصِبَ» قرأ العامة بالضم والسكون. فقيل: هو جمع «نَصَبٍ» بفتحين نحو: وَثْنٌ وَوُثْنٌ، وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ. وقيل: هي لغة في النَصَبِ نحو: رُشِدٌ وَرَشَدٌ، وَحُزْنٌ وَحَزْنٌ، وَعُدْمٌ وَعَدَمٌ. وأبو جعفر^(١) وشيبة وحفص ونافع في رواية بضمين وهو تثقيلُ نُصِبَ بضمه وسكون، قاله الزمخشري^(٢). وفيه بُعْدٌ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ مقتضى اللغة تخفيفُ فُعَلٍ كَعُنُقٍ لَا تثقيلُ فُعَلٍ كَقُفْلٍ، وفيه خلافٌ. وقد تقدّم^(٣) في العُسْرِ واليُسْرِ في البقرة. وقرأ أبو حيوة ويعقوب وحفص في رواية بفتح وسكون، وكلها بمعنى واحد: وهو التعبُ والمشقة.

آ. (٤٣) قوله: ﴿رَحْمَةً﴾: و«ذكرى» مفعولٌ من أجله أي: وقبناهم له لأجل رحمتنا إياه وليتذكر بحاله أولو الألباب.

آ. (٤٤) قوله: ﴿ضِغْثًا﴾: الضُّغْتُ: الحُزْمَةُ الصغيرة من الحشيش والقُضْبَان. وقيل: الحُزْمَةُ الكبيرة من القُضْبَان. وفي المثل^(٤): «ضِغْثٌ عَلَى إِبَالَةٍ» والإِبَالَةُ: الحُزْمَةُ من الحطب. قال الشاعر^(٥):

وَأَنْقَلَ مِنْي نَهْدَةً قَدْ رَبَطْتُهَا
وَأَلْقَيْتُ ضِغْثًا مِنْ خَلْيٍ مُتَطَيَّبٍ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٢١/٢، والنشر ٣٦١/٢، والقرطبي ٢٠٧/١٥، والبحر ٤٠٠/٧.

(٢) الكشف ٣٧٦/٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٨٥/٢.

(٤) مجمع الأمثال: ٤١٩/١.

(٥) البيت لَمَعُوفِ بْنِ الْخَرَعِ، وهو في مجاز القرآن ١٨٥/٢، والمحزر ٣٩/١٤. والنهد: الضخم القوي. والخلاء: الرطب من الحشيش.

وأصلُ المادةِ يَذُلُّ [على] ^(١) جَمْعِ المختلطاتِ . وقد تقدّم هذا في سورة يوسف في «أضغاث أحلام» ^(٢) .

قوله: «ولا تَحْنَثُ» الحَنْثُ: الإثمُ . وَيُطْلَقُ على فِعْلٍ ما حُلِفَ على تَرْكِه أو تَرْكِ ما حُلِفَ على فِعْله لأنَّهُما سَيَّان فيه غالباً .

آ . (٤٥) قوله: ﴿عِبَادَنَا﴾ : قرأ ^(٣) ابنُ كثير «عَبْدَنَا» بالتوحيد . والباقون «عِبَادَنَا» بالجمع والرسمُ يحتملُهما . فأما قراءةُ ابنِ كثير فـ «إبراهيم» بدلُ أو بيانٌ ، أو بإضمار أعني ، وما بعده عطفُ على نفس «عَبْدَنَا» لا على إبراهيم ؛ إذ يُلْزَمُ إبدالُ جمعٍ مِنْ مفردٍ . ولقائل أن يقولَ : لَمَّا كان المرادُ بعبدنا الجنسُ جاز إبدالُ الجمعِ منه . وهذا كقراءةِ ابنِ عباس «والله أبيضُ إبراهيم» ^(٤) في البقرة في أحدِ القولين وقد تقدّم . وأما قراءةُ الجماعةِ فواضحةٌ لأنَّها موافقةٌ للأولِ في الجمعِ .

قوله: «الأيدي» العامةُ على ثبوتِ الياءِ ، وهو جَمْعُ يَدٍ : إمَّا الجارِحَةِ ، وكُنِيَ بذلك / عن الأعمالِ ؛ لأنَّ أكثرَ الأعمالِ إنما تُزاولُ باليدِ . وقيلَ : المرادُ بالأيدي جمعُ «يَدٍ» المرادُ بها النعمةُ . وقرأ ^(٥) عبد الله والحسن وعيسى والأعمش «الأيْد» بغيرِ ياءٍ فقليلٌ : هي الأولى وإنَّما حُذِفَتِ الياءُ اجتزاءً عنها بالكسرة ولأنَّ أَل تعاقِبُ التنوينَ ، والياءُ تُحذَفُ مع التنوينِ ، فأجْرِيَتْ مع أَل

(١) زيادة من ش .

(٢) الآية ٤٤ من يوسف وانظر: الدر المصون ٥٠٦/٦ .

(٣) السبعة ٥٥٤ ، والتيسير ١٨٨ ، والبحر ٤٠١/٧ ، والحجة ٦١٣ ، والنشر ٣٦١/٢ ، والقرطبي ١٥/١٧٠ .

(٤) الآية ١٣٣ ، من البقرة . وانظر: الدر ١٣٠/٢ .

(٥) الإنحاف ٤٢٢/٢ ، والبحر ٤٠٢/٧ ، والقرطبي ٢١٧/١٥ ، والمحتسب ٢٣٣/٢ .

إجرائها معه . وهذا ضعيف جداً . وقيل : الأيد : القوة . إلا أن الزمخشري^(١) قال : «وتفسيره بالأيد من التأيد قَلَقٌ غير متمكن» انتهى . وكأنه إنما قَلَقَ عنده لعطفِ الأبصارِ عليه ، فهو مناسبٌ للأيدي لا للأيد من التأيد . وقد يقال : إنه لا يُراد حقيقة الجوارح ؛ إذ كلُّ أحدٍ كذلك ، إنما المراد الكناية عن العمل الصالح . والتفكير ببصيرته فلم يَقْلُقْ حينئذٍ ؛ إذ لم يُرِدْ حقيقة الإبصار . وكأنه قيل : أولي القوة والتفكير بالبصيرة . وقد نحا الزمخشري^(٢) إلى شيءٍ من هذا قبل ذلك .

آ . (٤٦) قوله : «بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى» : قرأ^(٣) نافعٌ وهشام «بِخَالِصَةٍ ذَكْرَى» بالإضافة . وفيها أوجه ، أحدها : أَنْ يكونَ أضافَ «خالصة» إلى «ذِكْرَى» للبيان ؛ لأنَّ الخالصة تكونُ ذِكْرَى وغيرَ ذِكْرَى كما في قوله : «بِشَهَابٍ قَبَسٍ»^(٤) لأنَّ الشهابَ يكونُ قَبَساً وغيره . الثاني : أَنَّ «خالصة» مصدرٌ بمعنى إخلاص ، فيكون مصدرًا مضافاً لمفعوله ، والفاعلُ محذوفٌ أي : بِأَنْ أَخْلَصُوا ذِكْرَى الدارِ وتَنَاسَّوْا عندها ذِكْرَ الدنْيَا . وقد جاء المصدرُ على فاعلة كالعافية ، أو يكونُ المعنى : بِأَنْ أَخْلَصْنَا نحنَ لهم ذِكْرَى الدارِ . الثالث : أنها مصدرٌ أيضاً بمعنى الخلوص ، فتكونُ مضافةً لفاعلها أي : بِأَنْ خَلَصْتَ لهم ذِكْرَى الدارِ .

وقرأ الباقون بالتنوين وَعَدَمِ الإضافة . وفيها أوجه ، أحدها : أنها مصدرٌ بمعنى الإخلاص فيكون «ذِكْرَى» منصوباً به ، وَأَنْ يكونَ بمعنى الخلوص فيكون

(١) الكشف ٣/٣٧٨ .

(٢) الكشف ٣/٣٧٧ .

(٣) السبعة ٥٥٤ ، والتيسير ١٨٨ ، والبحر ٧/٤٠٢ ، والحجة ٦١٣ ، والنشر ٢/٣٦١ ، والقرطبي ١٥/٢١٨ .

(٤) الآية ٧ من النمل . وهي قراءة غير الكوفيين . انظر : السبعة ٤٧٨ .

«ذكرى» مرفوعاً به كما تقدّم ذلك، والمصدرُ يعملُ منوئاً كما يعملُ مضافاً، أو يكونُ «خالصة» اسمَ فاعلٍ على بابِه، و«ذكرى» بَدَلُ أو بيانٌ لها، أو منصوبٌ بإضمارِ أعني، أو مرفوعٌ على إضمارِ مبتدأ. و«الدار» يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به بذكري، وأن يكونَ ظرفاً: إمّا على الاتّساع، وإمّا على إسقاطِ الخافض، ذكرهما أبو البقاء^(١). وخالصة إذا كانتَ صفةً فهي صفةٌ لمحذوفٍ أي: بسببِ خَصْلَةِ خالصة.

آ. (٤٨) والأخير جمعُ خَيْرٍ، أو خَيْرٍ بالثقل والتخفيف كأموات جمع مَيّت أو مَيّت.

آ. (٤٩) قوله: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾: جملةٌ جيءَ بها إيذاناً بأنّ القصةَ قد تَمَّتْ وأخذَ في أخرى، وهذا كما فعلَ الجاحظ في كتبه يقول: «فهذا بابٌ» ثم يشرعُ في آخر. ويَدُلُّ على ذلك: أنه لما أراد أن يُعَقِّبَ بذكر أهل النار ذَكَرَ أهل الجنة. قال تعالى: «هذا وإنّ للطاغين»^(٢).

آ. (٥٠) قوله: ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ﴾: العامةُ على نصب «جنات» بدلاً من «حُسْنِ مآبٍ» سواء كانتَ جناتِ عدنٍ معرفةً أم نكرةً؛ لأنّ المعرفة تُبدَلُ من النكرة وبالعكس. ويجوزُ أن تكونَ عطْفَ بيانٍ إنّ كانتَ نكرةً ولا يجوزُ ذلك فيها إنّ كانتَ معرفةً. وقد جَوَّزَ الزمخشري^(٣) ذلك بعد حُكْمِهِ واستدلاله على أنها معرفة، وهذا كما تقدّم له في مواضع يُجَيِّزُ عطْفَ البيان، وإنّ تخالفاً تعريفاً وتنكيراً وقد تقدّم هذا عند قوله تعالى^(٤): فيه آياتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ويجوزُ

(١) الإملاء ٢/٢١١.

(٢) الآية ٥٥.

(٣) الكشف ٣/٣٧٨.

(٤) الآية ٩٧ من آل عمران.

أَنْ تَنْتَصِبَ «جَنَاتٍ عَذْبٍ» بِإِضْمَارِ فِعْلٍ . و «مُفْتَحَةٌ» حَالٌ مِنْ «جَنَاتٍ عَذْبٍ» أَوْ نَعْتُ لَهَا إِنْ كَانَتْ نَكْرَةً . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) : «حَالٌ . وَالْعَامِلُ فِيهَا مَا فِي «لِلْمُتَّقِينَ» مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ» انْتَهَى . وَقَدْ عَلَّلَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) بَعْلَةً فِي قَوْلِهِ / : [٧٦٠/ب] «مُتَّكِنِينَ» تَقْتَضِي مَنَعٍ «مُفْتَحَةٌ» أَنْ تَكُونَ حَالًا ، وَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ . وَقَالَ^(٣) : «وَلَا يَجُوزُ»^(٤) أَنْ يَكُونَ «مُتَّكِنِينَ» حَالًا مِنْ «لِلْمُتَّقِينَ» لِأَنَّهُ قَدْ أَخْبَرَ عَنْهُمْ قَبْلَ الْحَالِ «وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي جَعْلٍ «مُفْتَحَةٌ» حَالًا مِنْ «لِلْمُتَّقِينَ» كَمَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) . إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِكَ : «إِنْ لِهِنْدٍ مَالًا قَائِمَةً» . وَأَيْضًا فِي عِبَارَتِهِ تَجَوُّزُ : فَإِنَّ «لِلْمُتَّقِينَ» لَمْ يُخْبَرْ عَنْهُمْ صِنَاعَةً إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ مَعْنًى ، وَإِلَّا فَقَدْ أَخْبَرَ عَنْ «حُسْنِ مَأْبٍ» بِأَنَّهُ لَهُمْ . وَجَعَلَ الْحَوْفِيُّ الْعَامِلَ مَقْدَرًا أَيْ : يَدْخُلُونَهَا مَفْتَحَةً .

قَوْلُهُ : «الْأَبْوَابُ» فِي ارْتِفَاعِهَا وَجِهَانِ ، أَحَدُهُمَا : - وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ النَّاسِ - أَنَّهَا مُرْتَفَعَةٌ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِهِ : «وُفِّحَتْ أَبْوَابُهَا»^(٦) . وَاعْتَرِضَ عَلَى هَذَا بَأَنَّ «مُفْتَحَةً» : إِمَّا حَالٌ ، وَإِمَّا نَعْتُ لـ «جَنَاتٍ» ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا رَابِطَ وَأَجِيبُ بِوَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ : وَهُوَ أَنَّ تَمَّ ضَمِيرًا مَقْدَرًا تَقْدِيرُهُ : الْأَبْوَابُ مِنْهَا . وَالثَّانِي : أَنَّ أَلْ قَامَتْ مَقَامَ الضَّمِيرِ ؛ إِذِ الْأَصْلُ : أَبْوَابُهَا . وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ^(٧) وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا . وَالْوَجْهَانِ جَارِيَانِ فِي قَوْلِهِ : «فَإِنَّ

(١) الكشاف ٣/٣٧٨ .

(٢) الإملاء ٢/٢١١ .

(٣) الإملاء ٢/٢١١ .

(٤) في المطبوعة : «ويجوز» وهو تحريف .

(٥) الكشاف ٣/٣٧٨ .

(٦) الآية ٧٣ من الزمر .

(٧) انظر : المغني ٧٧ .

الجنة هي المأوى^(١). الثاني : أنها مرتفعة على البدل من الضمير في «مُفْتَحَةٌ» العائد على «جنات» وهو قول الفارسي، لما رأى خلّوها من الرابط لفظاً ادّعى ذلك. واعتُرض على هذا: بأن هذا من بدل البعض أو الاشتمال، وكلاهما لا بُدَّ فيهما من ضمير فيضطر إلى تقديره كما تقدّم. ورَجَّح بعضهم الأول: بأن فيه إضماراً واحداً، وفي هذا إضماران وتبعه الزمخشري^(٢) فقال: «والأبواب بدل من الضمير في «مُفْتَحَةٌ» أي: مفتحة هي الأبواب كقولك: ضرب زيد اليد والرجل، وهو من بدل الاشتمال» فقله: «بدل الاشتمال» إنما يعني به الأبواب، لأن الأبواب قد يقال: إنها ليست بعض الجنات، و«أما ضرب زيد اليد والرجل» فهو بعض من كل ليس إلا.

وقرأ^(٣) زيد بن علي وأبو حيوة «جنات عَذْنٍ مفتحة» برفعهما: إما على أنهما جملة من مبتدأ وخبر، وإما على أن كل واحدة خبر مبتدأ مضمير أي: هي جنات، هي مفتحة.

آ. (٥١) قوله: ﴿مُتَكِّثِينَ﴾: حال من «لهم» العامل فيها «مفتحة». وقيل: العامل «تَوَعَّدُونَ» تأخر عنها، وقد تقدّم منع أبي البقاء أنها حال من «للمتقين» وما فيه. و«يَدْعُونَ» يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون حالاً: إما من ضمير «مُتَكِّثِينَ» وإما حالاً ثانية.

آ. (٥٣) قوله: ﴿تَوَعَّدُونَ﴾: قرأ^(٤) ابن كثير وأبو عمرو هنا

(١) الآية ٣٩ من النزاعات.

(٢) الكشاف ٣٧٨/٢.

(٣) البحر ٤٠٥/٧، والكشاف ٣٧٨/٣.

(٤) السبعة ٥٥٥، والنشر ٣٦١/٢، والتيسير ١٨٨، والبحر ٤٠٥/٧، والحجة ٦١٤، والقرطبي ٢٢٠/١٥.

«يُوعِدُونَ» بِالْغَيْبَةِ. وَفِي ق^(١) ابْنِ كَثِيرٍ وَحْدَهُ. وَالْباقُونَ بِالْخُطَابِ فِيهِمَا وَوَجْهُ
الْغَيْبَةِ هُنَا وَفِي قِ تَقْدُمُ ذِكْرِ الْمُتَقِينَ. وَوَجْهُ الْخُطَابِ الْاِلْتِفَاتُ إِلَيْهِمْ وَالْإِقْبَالُ
عَلَيْهِمْ.

آ. (٥٤) قوله: ﴿مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾: «مِنْ نَفَادٍ»: إمَّا مبتدأ وإمَّا
فاعل، و«مِنْ» مَزِيدَةٌ. وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ «رَزَقْنَا» أَي:
غَيْرَ فَايٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا.

آ. (٥٥) قوله: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «هَذَا»
مبتدأ والخبر مقدَّرٌ، فَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «هَذَا كَمَا دُكِّرَ». وَقَدَّرَهُ أَبُو عَلِيٍّ:
«هَذَا لِلْمُؤْمِنِينَ». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ أَي: الْأَمْرُ هَذَا.

آ. (٥٦) قوله: ﴿جَهَنَّمَ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ «شَرِّ مَا بَ»
أَوْ مَنْصُوبَةً بِإِضْمَارِ فَعْلٍ. وَقِيَاسُ قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٣) فِي «جَنَاتِ عَدْنٍ» أَنْ
تَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ، وَأَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ عَلَى الْاِسْتِغْثَالِ أَي: يَصْلَوْنَ
جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا. وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحْذُوفٌ أَي: هِيَ.

آ. (٥٧) قوله: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾: فِي «هَذَا» أَوْجَهُ، أَحَدُهَا:
أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَخَبَرُهُ «حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ». وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ اسْمَ الْإِشَارَةِ يُكْتَفَى
بِوَاحِدِهِ فِي الْمُثْنَى كَقَوْلِهِ^(٤): «عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ»، أَوْ يَكُونُ الْمَعْنَى: هَذَا جَامِعٌ
بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «فَلْيَذُوقُوهُ» جُمْلَةً اعْتِرَاضِيَّةً. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ
«هَذَا» مَنْصُوبًا بِمُقَدَّرٍ عَلَى الْاِسْتِغْثَالِ أَي: لِيَذُوقُوا هَذَا.

(١) «هذا ما توعدون لكل أبواب حفيظ» من الآية ٢٢. وانظر: السبعة ٥٥٥.

(٢) الكشف ٣/٣٧٩.

(٣) الكشف ٣/٣٧٨.

(٤) الآية ٦٨ من البقرة.

وشبهه الزمخشري^(١) بقوله تعالى^(٢) : «وَأَيَّاهِ فَارْهَبُونِ»، يعني على الاشتغال. والكلام على مثل هذه الفائدة قد تقدّم^(٣). و«حميم» على هذا خبر مبتدأ مضمير، أو مبتدأ وخبره مضمراً أي: منه حميم ومنه غساق كقوله^(٤) :

٣٨٧٤- حتى إذا منا أضواء البرق في غلس
وغودِرَ البَقْلُ مَلُويٌّ وَمَحْصُودٌ

أي: منه مَلُويٌّ ومنه مَحْصُود. الثالث: أن يكون «هذا» مبتدأ، والخبر محذوف أي: هذا كما ذكر، أو هذا للطاغين. الرابع: أنه خبر مبتدأ مضمير أي: الأمر هذا، ثم استأنف أمراً فقال: فليذوقوه. الخامس: أن يكون مبتدأ، وخبره «فليذوقوه» وهو رأي الأخفش^(٥). ومنه^(٦) :

٣٨٧٥- وقائلة خولان فأنكح فساتهن

[٧٦١/أ] وقد تقدّم تحقيق هذا في المائدة عند «السارق والسارقة»^(٧) / وقرأ^(٨)

(١) الكشف ٣/٣٧٩.

(٢) الآية ٤٠ من البقرة.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٣١٤.

(٤) تقدم برقم ١١٨٩.

(٥) لم يُشر الأخفش في معانيه إلى هذه الآية، ولكن التحقيق في مذهبه أنه في مثل هذا يقدر الخبر مضمراً: ومما نُقِصَ عليكم، وتقدير الشعر عنده: هؤلاء خولان، وقولهم: «الهلal، فانظر إليه» يقدره هذا الهلال وليست جملة الخبر عنده خبراً. هكذا نصه في المعاني ٨٠.

(٦) تقدم برقم ١٧٢٥.

(٧) الآية ٣٨. وانظر: الدر المصون ٤/٢٥٧.

(٨) السبعة ٥٥٥، والحجة ٦١٥، والتيسر ١٨٨، والنشر ٢/٣٦١، والبحر ٧/٤٠٦، والقرطبي ١٥/٥٢١.

الأخوان وحفص «عَسَاقُ» بتشديد السين هنا وفي عَمَّ يتساءلون^(١)، وخَفَفَهُ الباكون فيهما. فأما المثقل فهو صفة كالجَبَّار والضَّرَاب مثال مبالغَةٍ، وذلك أن فَعَالاً في الصفاتِ أغلبُ منه في الأسماء. ومنَ وروده في الأسماء: الكَلَاءُ^(٢) والجَبَّانُ^(٣) والفيَّاد لذكرِ البُوم، والعَقَارُ^(٤) والخَطَّارُ^(٥) وأما المخففُ فهو اسمٌ لا صفةٌ؛ لأنَّ فَعَالاً بالتخفيفِ في الأسماءِ كالْعَذَاب والنُّكَال أغلبُ منه في الصفاتِ، على أن منهم مَنْ جَعَلَهُ صفةً بمعنى ذي كذا أي: ذي عَسَقِي. وقال أبو البقاء^(٦): «أو يكون فَعَال بمعنى فاعِل». قلت: وهذا غيرُ معروفٍ. والغَسَقُ: السَّيْلَانُ. يقال: غَسَقَتْ عَيْنُهُ أي: سالت. وفي التفسير: أنه ماءٌ يَسِيلُ مِنْ صَدِيدِهِمْ. وقيل: غَسَقَ أي امتلأ. ومنه: غَسَقَتْ عَيْنُهُ أي: امتلأت بالدمع ومنه الغاسقُ للقمرِ لامتلائه وكماله. وقيل: الغَسَاقُ ما قَتَلَ بِبَرْدِهِ. ومنه قيل لليلِ: غاسِقٌ؛ لأنه أبردُ من النهار. وقيل: الغَسَقُ شِدَّةُ الظُّلْمَةِ، ومنه قيل لليلِ: «غاسِقٌ». ويقال للقمر: غاسِقٌ إذا كُفِيَ لاسوداده، ونُقِلَ القولان في تفسير قوله تعالى: «ومن شرِّ غاسِقٍ»^(٧).

أ. (٥٨) قوله: ﴿وَأَخْرَجَ﴾: قرأ^(٨) أبو عمرو بضَمِّ الهمزة على أنه

(١) الآية ٢٥ من النبأ.

(٢) الكَلَاء: مرفأ السفن.

(٣) الجَبَّان: الصحراء.

(٤) العَقَار: أصل الدواء.

(٥) الخطَّار: المِقْلَاع.

(٦) الإملاء ٢/٢١٢.

(٧) الآية ٣ من الفلق.

(٨) السبعة ٥٥٥، والنشر ٢/٣٦١، والحجة ٦١٥، والقرطبي ١٥/٢٢٢، والبحر

٤٠٦/٧، والتيسير ١٨٨.

جمع^(١). وارتضاعه من أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، و«من شكّله» خبره، و«أزواج» فاعل به. الثاني: أن يكون مبتدأ أيضاً، و«من شكّله» خبر مقدّم، و«أزواج» مبتدأ والجملة خبره، وعلى هذين فيقال: كيف يصحّ من غير ضمير يعود على آخر، فإن الضمير في «شكّله» يعود على ما تقدّم أي: من شكل المدّوق؟ والجواب: أن الضمير عائذ على المبتدأ، وإنما أفرد ودُكر لأن المعنى: من شكل ما ذكرنا. ذكر هذا التأويل أبو البقاء^(٢). وقد منع مكي^(٣) ذلك لأجل الخلو من الضمير، وجوابه ما ذكرته لك. الثالث: أن يكون «من شكّله» نعتاً لآخر، وأزواج خبر المبتدأ أي: وآخر من شكل المدّوق أزواج. الرابع: أن يكون «من شكّله» نعتاً أيضاً، وأزواج فاعل به، والضمير عائذ على آخر بالتأويل المتقدم، وعلى هذا فيرتفع «آخر» على الابتداء، والخبر مقدّر أي: ولهم أنواع آخر، استقرّ من شكلها أزواج. الخامس: أن يكون الخبر مقدراً كما تقدّم أي: ولهم آخر، ومن شكّله وأزواج صفتان لآخر.

وقرأ العامة «من شكّله» بفتح الشين، وقرأ^(٤) مجاهد بكسرهما، وهما لغتان بمعنى المثل والضرب. تقول: هذا على شكّله أي: مثله وضربه. وأما الشكّل بمعنى الغنّج فبالكسر لا غير، قاله الزمخشري^(٥).

وقرأ الباقون «وآخر» بفتح الهمزة وبعدها ألف بصيغة أفعل التفضيل، والإعراب فيه كما تقدّم. والضمير في أحد الأوجه يعود عليه من غير تأويل لأنه مفرد. إلا أن في أحد الأوجه يلزم الإخبار عن المفرد بالجمع أو وصف المفرد

(١) «وآخر».

(٢) الإملاء ٢/٢١٢.

(٣) المشكل ٢/٢٥٣.

(٤) البحر ٧/٤٠٦.

(٥) الكشف ٣/٣٧٩.

بالجمع؛ لأنَّ مِنْ جملة الأوجه المتقدمة أن يكون «أزواج» خبراً عن «آخر» أو نعتاً له كما تقدّم. وعنه جوابان، أحدهما: أن التقدير: وعذاب آخر أو مذوق، وهو ضروب ودرجات فكان في قوة الجمع. أو يجعل كل جزء من ذلك الآخر مثل الكل، وسماه باسمه وهو شائع كثير نحو: غليظ الحواجب، وشابت مفارقته. على أن لقائل أن يقول: إن أزواجاً صفة لثلاثة الأشياء المتقدمة، أعني الحميم والغساق وآخر من شكله فيلغى السؤال.

آ. (٥٩) قوله: ﴿مُقْتَحِمٌ﴾: مفعوله محذوف أي: مقتحم النار. والافتحام: الدخول في الشيء بشدة، والقحمة: الشدة. وقال الراغب^(١): «الافتحام توسط شدة مخيفة. ومنه قحمة الفرس فارسه أي: توغل به ما يخاف منه / . والمقاحيم: الذين يتقحمون في الأمر الذي يتجنب».

[٧٦١/ب]

قوله: «معكم» يجوز أن يكون نعتاً ثانياً لفوج، وأن يكون حالاً منه لأنه قد وُصف، وأن يكون حالاً من الضمير المستتر في «مقتحم». قال أبو البقاء^(٢): «ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى»، ولم أدر من أي أوجه يفسد، والحالية والصفة في المعنى كالظرفية؟

وقوله: «هذا فوج» إلى قوله: «النار» يجوز أن يكون من كلام الرؤساء بعضهم لبعض، وأن يكون من كلام الخزنة، ويجوز أن يكون «هذا فوج» من كلام الملائكة، والباقي من كلام الرؤساء، وكان القياس على هذا أن يقال: بل هم لا مرجحاً بهم لأنهم لا يقولون للملائكة ذلك، إلا أنهم عدلوا عن خطاب الملائكة إلى خطاب أعدائهم تشفياً منهم.

(١) المفردات ٣٩٤.

(٢) الإملاء ٢/٢١٢.

قوله: «لا مَرَحَباً» في «مَرَحَباً» وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: لا أَتَيْتُمْ مَرَحَباً أولاً سَمِعْتُمْ مَرَحَباً. والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ. قاله أبو البقاء^(١) أي: لا رَجَبَتْكُمْ دَارُكُمْ مَرَحَباً بَلْ ضَيْقاً. ثم في الجملة المنفية وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سَيَقَتْ للدعاء عليهم، وقوله: «بهنم» بيانٌ للمدعو عليه. والثاني: أنها حاليةٌ. وقد يُعْتَرَضُ عليه: بأنه دعاءٌ، والدعاء طلبٌ والطلب لا يَقَعُ حالاً. والجوابُ أنه على إضمارِ القولِ أي: مَقُولاً لهم لا مَرَحَباً.

أ. (٦١) قوله: «مَنْ قَدَّمَ»: يجوزُ أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً، و«فَزِدْهُ» جوابها، وَأَنْ تكونَ استفهاميةً، و«قَدَّمَ» خبرها. أي: أيُّ شخصٍ قَدَّمَ لنا هذا، ثم استأنفوا دُعَاءَ بقولهم «فَزِدْهُ»، وَأَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وحينئذٍ يجوزُ فيها وجهان: الرفعُ بالابتداء، والخبر «فَزِدْهُ» والفاءُ زائدةٌ تشبيهاً له بالشرط. والثاني: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال، والكلامُ في مثل هذه الفاءِ قد تقدَّم، وهذا الوجهُ يجوزُ عند بعضهم حالَ كونها شرطيةً أو استفهاميةً أعني الاشتغال، إلا أنه لا يُقَدَّرُ الفعلُ إلا بعدها؛ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ و«ضِعْفاً» نعتٌ لعذاب أي: مضاعفاً.

قوله: «في النارِ» يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «زِدْهُ»، أو نعتاً لـ «عذاب»، أو حالاً منه لتخصيصه، أو حالاً من المفعول «زِدْهُ».

أ. (٦٣) قوله: «أَتُخَذْنَاهُمْ»: قرأ^(٢) الأخوان وأبو عمرو بوصلٍ

(١) الإملاء ٢/٢١٢.

(٢) السبعة ٥٥٦، والنشر ٢/٣٦١، والبحر ٧/٤٠٧، والتيسير ١٨٨، والقرطبي ٢٢٥/١٥، والحجة ٦١٦.

الهمزة، وهي تحتل وجهين، أحدهما، أن يكون خبراً مخضاً، وتكون الجملة في محل نصب صفة ثانية لـ «رجالاً» كما وقع «كنا نَعُدُّهم» صفة، وأن يكون المراد الاستفهام وحُذِفَتْ أداته لدلالة أم عليه كقوله^(١):

٣٨٧٦- تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكَرُ
وماذا عليك بأن تَنْتَظِرَ

فأم متصلة على هذا، وعلى الأول منقطعة بمعنى بل والهمزة لأنها لم تتقدمها همزة استفهام ولا تسوية. والباقون بهمزة استفهام سَقَطَتْ لأجلها همزة الوصل. والظاهر أنه لا محل للجملة حينئذٍ لأنها طلبية. وجَوَزَ بعضهم فيها أن تكون صفة لكن على إضمار القول أي: رجالاً مَقُولاً فيهم: اتخذناهم كقوله^(٢):

٣٨٧٧- جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ
إلا أن الصفة في الحقيقة ذلك القول المضمّر. وقد تقدّم الخلاف في «سُخْرِيّاً» في «قد أفلح المؤمنون»^(٣). والمشهور أن المكسور في الهُزء كقول الشاعر^(٤):

٣٧٧٨- إِنِّي أَنَانِي لِسَانٌ لَا أُسَرُّ بِهَا
مِنْ عَلَوٍ لَا كَذِبٍ فِيهَا وَلَا سِخْرٍ
وتقدّم معنى لحاق الياء المشددة في ذلك. وأم مع الخبر منقطعة فقط كما

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٥٤.

(٢) تقدم برقم ٢٤٠١.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١٠.

(٤) البيت لأعشى باهلة، وهو في اللسان (سخى) وفيه روايتان سُخْرٌ وَسَخْرٌ، والبحر

٤٠٧/٧، والمحرم ٤٧/١٤.

تقدّم، ومع الاستفهام يجوز أن تكون متصلة، وأن تكون منقطعة كقولك: «أزيد عندك أم عندك عمرو»، ويجوز أن يكون «أم زاعّت» متصلاً بقوله: «ما لنا» لأنه استفهام، إلا أنه يتعيّن انقطاعها لعدم الهمزة، ويكون ما بينهما معترضاً على قراءة «أخذناهم» بالاستفهام إن لم نجعله صفة على إضمار القول كما تقدّم.

أ. (٦٤) قوله: ﴿تَخَاصُمُ﴾: العامة على رفع «تَخَاصُمُ» مضافاً لأهل. وفيه أوجه، أحدها: أنه بدل من «لَحَقُ». الثاني: أنه عطف بيان. الثالث: أنه بدل من «ذلك» على الموضع، حكاه مكي^(١)، وهذا يوافق قول بعض الكوفيين. الرابع: أنه خبر ثانٍ لـ «إن». الخامس: أنه خبر مبتدأ مضمير أي: هو تخاضم. السادس: أنه مرفوع بقوله «لَحَقُ». إلا أن أبا البقاء قال^(٢): «ولو قيل: هو مرفوع بـ «حَقُ» لكان بعيداً لأنه يصير جملة / ولا ضمير فيها يعود على اسم «إن». وهذا ردٌ صحيح. وقد يُجاب عنه: بأن الضمير مقدر أي: لحق تخاضم أهل النار فيه كقوله^(٣): «وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ» أي: منه. وقرأ^(٤) ابن محيصن بتنوين «تخاضم» ورفع «أهل» فرفع «تخاضم» على ما تقدّم. وأما رفع «أهل» فعلى الفاعلية بالمصدر المنون كقولك: «يُعجبني تخاضم الزيدون» أي: أن تخاضموا. وهذا قول البصريين وبعض الكوفيين خلا الفراء^(٥).

(١) المشكل ٢/٢٥٥.

(٢) الإملاء ٢/٢١٣.

(٣) الآية ٤٣ من الشورى.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤٠٧، والتقريب للصقراوي ٢/٥٧٨، والمحرر ٤٨/١٤.

(٥) أي: إن الفراء يمنع إعمال المصدر المنون. وهذا المنع هو الذي نقله عنه في الارتشاف ٣/١٧٦. بيد أن الفراء في معاني القرآن ٢/٣٨٢ يثبت إعمال المصدر المنون.

وقرأ ابنُ أبي عبلة «تَخَاصُمَ» بالنصب مضافاً لأهل . وفيه أوجه، أحدها: أنه صفةٌ لـ «ذلك» على اللفظ . قال الزمخشري^(١): «لأنَّ أسماءَ الإشارة تُوصَفُ بأسماءِ الأجناس» . وهذا فيه نظر؛ لأنهم نَصُّوا على أنَّ أسماءَ الإشارة لا تُوصَفُ إلَّا بما فيه آل نحو: «يا هذا الرجلُ»، ولا يجوز «يا هذا غلامَ الرجل» فهذا أبعدُ، ولأنَّ الصحيح أنَّ الواقع بعد اسمِ الإشارة المقارِن لـ آل إنَّ كان مشتقاً كان صفةً، وإلَّا كان بدلاً و«تَخَاصُمَ» ليس مشتقاً . الثاني: أنه بدلٌ من ذلك . الثالث: أنه عطفُ بيانٍ . الرابع: على إضمارِ «أعني» . وقال أبو الفضل: «ولو نُصِبَ «تَخَاصُمَ» على أنه بدلٌ من «ذلك» لجاز» انتهى . وكأنه لم يَطَّلِعْ عليها قراءة . وقرأ ابن السَّمِيع «تَخَاصُمَ» فعلاً ماضياً «أهل» فاعلٌ به . وهي جملةٌ استثنائيةٌ .

آ . (٦٥) قوله: ﴿الوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾: إلى آخرها صفاتٌ لله تعالى . ويجوزُ أن يكونَ «رَبُّ السَّمَوَاتِ» خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ، وفيه معنى المدح .

آ . (٦٧) قوله: ﴿هُوَ نَبَأٌ﴾: «هو» يعودُ على القرآن وما فيه من القصص والأخبار . وقيل: على «تَخَاصُمُ أهلِ النار» . وقيل: على ما تقدَّمَ مِنْ أخباره عليه السلام: بأنَّه نذيرٌ مبينٌ، وبأنَّ اللهَ إلهٌ واحدٌ متصفٌ بتلك الصفاتِ الحسنى .

آ . (٦٨) قوله: ﴿وَأَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾: صفةٌ لـ «نَبَأٍ» أو مستأنفةٌ .

آ . (٦٩) قوله: ﴿بِاللَّأْلِ﴾: متعلِّقٌ بقوله: «مِنْ عِلْمٍ» وضمَّن معنى الإحاطة، فلذلك تَعَدَّى بالباء، وتقدَّمَ تحقيقه .

(١) الكشاف ٣/ ٣٨٠ .

وقوله: «إِذْ يَخْتَصِمُونَ» فيه وجهان، أحدهما: هو منصوبٌ بالمصدر أيضاً. والثاني: بمضافٍ مقدر أي: بكلامِ الملأ الأعلى إذ، قاله الزمخشري^(١). والضمير في «يَخْتَصِمُونَ» للملأ الأعلى. هذا هو الظاهر. وقيل: لقريش أي: يختصمون في الملأ الأعلى. فبعضهم يقول: بناتُ الله وبعضهم يقول غير ذلك. فالتقدير: إذ يختصمون فيهم.

آ. (٧٠) قوله: ﴿إِلَّا أَنَا أَنَا﴾: العامةُ على فتح الهمزة «أنما». وفيها وجهان، أحدهما: أنها مع ما في حيزها في محل رفع لقيامها مقامَ الفاعل أي: ما يُوحى إليَّ إلا للإنذار، أو إلَّا كَوْنِي نذيراً مبيناً. والثاني: أنها في محل نصب أو جرٍ بعد إسقاطِ لامِ العلة. والقائم مقامَ الفاعلِ على هذا الجارِ والمجرور أي: ما يُوحى إليَّ إلا للإنذار أو لكُونِي نذيراً. ويجوز أن يكونَ القائم مقامَ الفاعلِ على هذا ضميرٌ ما يدلُّ عليه السِّياقُ أي: ما يُوحى إليَّ ذلك الشيءُ إلا للإنذار.

وقرأ^(٢) أبو جعفر بالكسر، وهي القائمة مقامُ الفاعلِ على سبيلِ الحكاية، كأنه قيل: ما يُوحى إليَّ إلا هذه الجملةُ المتضمنةُ لهذا الإخبارِ. وقال الزمخشري^(٣): «على الحكاية أي: إلا هذا القولُ وهو أن أقولَ لكم: إنما أنا نذيرٌ مبين ولا أدعي شيئاً آخر». قال الشيخ^(٤): «وفي تخريجه تعارضٌ لأنه قال: إلا هذا القولُ، فظاهرُه الجملةُ التي هي: «إنما أنا نذيرٌ مبين». ثم قال: وهو أن أقولَ لكم إني نذيرٌ فالمقامُ مقامُ الفاعلِ هو أن أقولَ لكم، وإني^(٥) وما

(١) الكشف ٣/٣٨١.

(٢) النشر ٢/٣٦٢.

(٣) الكشف ٣/٣٨١.

(٤) البحر ٧/٤٠٩.

(٥) البحر: «وإن وما بعده».

بعده في موضع نصب، وعلى قوله: «إلا هذا القول» يكون في موضع رفع فتعارضاً. قلت: ولا تعارض البتة؛ لأنه تفسير معنى في التقدير الثاني، وفي الأول تفسير إعراب، فلا تعارض.

آ. (٧١) قوله: ﴿إِذْ قَالَ﴾: يجوز أن يكون بدلاً من «إذ» الأولى وأن يكون منصوباً بـ اذكر مقدرًا، قال الأول الزمخشري^(١) وأطلق، وذكر أبو البقاء^(٢) الثاني وأطلق. وأما الشيخ^(٣) ففصل فقال: «بدل من «إذ يختصمون» هذا إذا كانت الخصومة في شأن من يستخلف في الأرض، وعلى غيره من الأقوال يكون منصوباً بـ اذكر». انتهى قلت: وتلك الأقوال: أن التخاصم: إما بين الملاء الأعلى أو بين قريش وفي ماذا كان المخاصمة، خلاف بطول / الكتاب بذكره.

[٧٦٢/ب]

قوله: «من طين» يجوز أن يتعلّق بمحذوف صفة لـ «بشراً»، وأن يتعلّق بنفس «خالق». بنفس «خالق».

آ. (٧٣) قوله: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾: تأكيدان. وقال الزمخشري^(٤): «كل» للإحاطة و«أجمعون» للاجتماع، فأفاداً معاً أنهم سجدوا عن آخرهم، ما بقي منهم ملك إلا سجد، وأنهم سجدوا جميعاً في وقت واحد غير متفرقين. قلت: قد تقدّم الكلام معه في ذلك في سورة الحجر.^(٥)

(١) الكشف ٣/٣٨١.

(٢) الإملاء ٢/٢١٣.

(٣) البحر ٧/٤٠٩.

(٤) الكشف ٣/٣٨٢.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٢٩٨، ٧/١٥٨.

آ. (٧٥) قوله: ﴿أَنْ تَسْجُدَ﴾: قد يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ «لا» في «أَنْ لَا تَسْجُدَ» في السورة الأخرى^(١) زائدة؛ حيث سقطت هنا والقصة واحدة. وقوله: «لما خَلَقْتُ» قد يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يَرَى جَوَازَ وقوع «ما» على العاقل؛ لأن المراد به آدم. وقيل: لا دليل فيه؛ لأنه كان فُخَّاراً غَيْرَ جَسَمٍ حَسَّاسٍ فَأَشِيرَ إِلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ. وقيل: «ما» مصدرية والمصدر غير مُرَادٍ، فيكون واقعاً موقعَ المفعول به أي: لمخلوقي.

وقرأ^(٢) الجحدري «لَمَّا» بتشديد الميم وفتح اللام، وهي «لَمَّا» الظرفية عند الفارسي^(٣)، وحرفٌ وجوبٌ لوجوبٍ عند سيبويه^(٤). والمسجود له على هذا غير مذكور أي: ما مَنَعَكَ مِنَ السَّجُودِ لَمَّا خَلَقْتُ أَي: حِينَ خَلَقْتُ لِمَنْ أَمَرْتُكَ بِالسَّجُودِ لَهُ. وقرئ^(٥) «بِيَدَيَّ» بكسر الياء كقراءة حمزة «بِمُصْرِيحِي»^(٦) وقد تقدّم ما فيها. وقرئ «بِيَدَيَّ» بالإنفراد.

قوله: «أَسْتَكْبَرْتُ» قرأ العامة بهمزة الاستفهام وهو استفهام توبيخ وإنكار. و«أم» متصلة هنا. هذا قول جمهور النحويين. ونقل ابن عطية^(٧) عن بعض النحويين أنها لا تكون معادلةً للألف مع اختلاف الفعلين، وإنما تكون معادلةً إذا دخلتا على فعلٍ واحد كقولك: أقام زيدٌ أم عمرو، وأزيدٌ قام أم عمرو؟ وإذا اختلف الفعلان كهذه الآية فليست معادلةً. وهذا الذي حكاه عن

(١) الآية ١٢ من الأعراف: «قال ما منعك أن لا تسجد».

(٢) البحر ٤١٠/٧، والمحزر ٥١/١٤.

(٣) الإيضاح العضدي ٣١٩.

(٤) الكتاب ٣١٢/٢ وعبارته «للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره».

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٤١٠/٧، والكشاف ٣٨٣/٣، والمحزر ٥٢/١٤.

(٦) الآية ٢٢ من إبراهيم، وانظر: الدر ٨٨/٧.

(٧) المحزر ٥٢/١٤.

بعض النحويين مَذْهَبٌ فاسِدٌ، بل جمهورُ النحاةِ على خلافِه قال سيبويه^(١):
«وتقول: «أَضْرَبْتَ زَيْدًا أَمْ قَتَلْتَهُ؟» فالبَدْءُ هنا بالفعل أحسن؛ لأنك إنما تَسْأَلُ
عن أحدهما لا تدري أيهما كان؟ ولا تَسْأَلُ عن موضعِ أحدهما كأنك قلت: أيُّ
ذلك كان» انتهى. فعادل بها الألف مع اختلافِ الفعلين.

وقرأ^(٢) جماعةٌ - منهم ابنُ كثير^(٣)، وليست مشهورةٌ عنه - «استكْبَرْتَ»
بألف الوصل، فاحتملت وجهين، أحدهما: أن يكون الاستفهامُ مُراداً يَدُلُّ عليه
«أم» كقوله^(٤):

..... -٣٨٧٩-

بَسْبَعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ

وقول الآخر^(٥):

-٣٨٨٠- تَرَوْحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكَرُ

.....

فتتفق القراءتان في المعنى، واحتمل أن يكون خبراً مُحْضاً، وعلى هذا
فأم منقطعة لعدمِ شَرْطِهَا.

آ. (٧٧) قوله: ﴿مِنْهَا﴾: أي: من الجنةِ أو من الخَلْقَةِ؛ لأنه كان
حسناً فَرَجَعَ قبيحاً ونُورانياً فعاد مظلماً. وقيل: من السموات. وقال هنا:

(١) الكتاب ٤٨٣/١.

(٢) السبعة ٥٥٦، والقرطبي ٢٢٨/١٥، والبحر ٤١٠/٧، والإنحاف ٤٢٤/٢.

(٣) وهي رواية الصوفي عن روح عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير.

(٤) تقدم برقم ٣٤١.

(٥) تقدم برقم ٣٨٧٥.

«لَعْنَتِي» وفي غيرها^(١) «اللَّعْنَةُ»، وهما وإن كانا في اللفظ عاماً وخاصاً، إلا أنهما من حيث المعنى عامان بطريق اللازم؛ لأنَّ مَنْ كانت عليه لعنة الله كانت عليه [لعنة]^(٢) كلِّ أحدٍ لا محالة. وقال تعالى: «أولئك عليهم لَعْنَةُ اللَّهِ والملائكة والناس أجمعين»^(٣). وبإقايي الجمل تقدّم نظيره.

آ. (٨٤) قوله: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ﴾: قرأهما العامة منصوبين. وفي نصب الأول أوجه، أحدها: أنه مُقَسَّمٌ به حُذِفَ منه حرف القسم فانتصب كقوله^(٤):

— ٣٨٨١ —

فَذاكَ أمانةَ اللَّهِ الثَّريدُ

آ. (٨٥) وقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾: جواب القسم. قال أبو البقاء^(٥): «إلا أن سيويوه يذفعه لأنه لا يُجَوِّزُ حَذْفَ حرفِ القسم إلا مع اسم الله، ويكون قوله: «والحقُّ أقولُ» معترضاً بين القسم وجوابه». قال الزمخشري^(٦): «كأنه قيل: ولا أقولُ إلا الحقُّ» يعني أن تقديمه المفعول أفاد الحصر. والمراد بالحق: إما الباري تعالى كقوله: «وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هو الحقُّ المبين»^(٧) وإما نقيضُ الباطل. والثاني: أنه منصوبٌ على الإغراء أي: الزموا الحقَّ. والثالث:

(١) «وإن عليك اللعنة» الآية ٣٥ من الحجر.

(٢) زيادة من ش.

(٣) الآية ١٦١ من البقرة.

(٤) تقدم برقم ٩٣.

(٥) الإملاء ٢/٢١٣.

(٦) الكشف ٣/٣٨٤.

(٧) الآية ٢٥ من النور.

أنه مصدر مؤكّد لمضمون قوله: «لأملأن». قال الفراء^(١): / «هو على معنى [١/٧٦٣] قولك: حقاً لا شك^(٢)، ووجود الألف واللام وطرحهما سواء أي: لأملأن جهنم حقاً» انتهى. وهذا لا يتمشى على قول البصريين؛ فإن شرط نصب المصدر المؤكّد لمضمون الجملة أن يكون بعد جملة ابتدائية خبرها معرفتان جامدان جموداً مخضاً^(٣).

وجوز ابن العلي أن يكون الخبر نكرة. وأيضاً فإن المصدر المؤكّد لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكّد هو لمضمونها. وهذا قد تقدّم. وأمّا الثاني فمنصوب بـ «أقول» بعده. والجملة معترضة كما تقدّم. وجوز الزمخشري^(٤) أن يكون منصوباً على التكرير، بمعنى أن الأول والثاني كليهما منصوبان بـ «أقول». وسيأتي إيضاح ذلك في عبارته.

وقرأ^(٥) عاصم وحزمة برفع الأول ونصب الثاني. فرفع الأول من أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، وخبره مضمّر تقديره: فالحق مني، أو فالحق أنا. الثاني: أنه مبتدأ، خبره «لأملأن» قاله ابن عطية^(٦). قال: «لأن المعنى: أن أملأ». قال الشيخ^(٧): «وهذا ليس بشيء؛ لأن لأملأن جواب قسم. ويجب أن يكون جملة فلا تتقدّر بمفرد. وأيضاً ليس مصدراً مقدراً بحرف مصدري والفعل حتى

(١) معاني القرآن ٤١٣/٢.

(٢) مطبوعة الفراء: لا تينك.

(٣) كقول الشاعر:

أنا ابنُ دارةٍ معروفٍ بها نسبي وهل بدارةٍ يا للناس من عارٍ

(٤) الكشف ٣٨٤/٣.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٥٧، والحجة ٦١٨، والنشر ٣٦٢/٢، والقرطبي

٢٢٩/١٥، والبحر ٤١١/٧، والتيسير ١٨٨، والشواذ ١٣٠.

(٦) المحرر ٥٥/١٤.

(٧) البحر ٤١١/٧.

يُنْحَلْ إِلَيْهِمَا، ولكنه لَمَّا صَحَّ له إِسْنَادُ مَا قَدَّرَ إِلَى الْمَبْتَدَأِ حَكَمَ أَنَّهُ خَبِرَ عَنْهُ
قلت: وتَأْوِيلُ ابْنِ عَطِيَّةَ صَحِيحٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَا مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ.

الثالث: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ مَضْمُرٌ تَقْدِيرُهُ: فَالْحَقُّ قَسَمِي، و«لَأَمْلَأَنَّ»
جَوَابُ الْقَسَمِ كَقَوْلِهِ: «لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ»^(١) وَلَكِنْ حَذَفَ
الْخَبَرَ هُنَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ نَصًّا فِي الْيَمِينِ بِخِلَافِ لَعَمْرُكَ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ
أَمْرِئِ الْقَيْسِ^(٢):

٣٨٨٢- فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وَأَمَّا نَصْبُ الثَّانِي فَبِالْفِعْلِ بَعْدَهُ. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَالْأَعْمَشُ
بِرَفْعِهِمَا. فَرَفَعَ الْأَوَّلَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَرَفَعَ الثَّانِي بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُ الْجُمْلَةُ
بَعْدَهُ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ: «وَكُلُّ وَغَدَ اللَّهُ
الْحَسَنَى»^(٣) وَقَوْلُ أَبِي النَّجْمِ^(٤):

٣٨٨٣- قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَضْنَعْ

وَيَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ عَلَى التَّكْرِيرِ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ وَسَيَّاتِي. وَقَرَأَ الْحَسَنُ
وَعِيسَى بِجَرِّهِمَا. وَتَخْرِيجُهَا: عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ مَجْرُورٌ بِوَاوِ الْقَسَمِ مَقْدَرَةٌ أَيْ:
فَوَالْحَقِّ وَالْحَقِّ عَطْفٌ عَلَيْهِ كَقَوْلِكَ: وَاللَّهُ وَاللَّهُ لِأَقْوَمَنْ، و«أَقُولُ» اعْتِرَاضٌ بَيْنَ
الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا عَلَى الْحِكَايَةِ. وَهُوَ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ

(١) الآية ٧٢ من الحجر.

(٢) تقدم برقم ٨٤٢.

(٣) الآية ١٠ من الحديد، وانظر: السبعة ٦٢٥.

(٤) تقدم برقم ١٨٣٩.

بـ «أقول» بعده. قال الزمخشري^(١): «ومجروزيْن - أي وقرئنا مجروزيْن - على أنَّ الأول مُقسَّم به قد أُضْمِرَ حرفٌ قَسَمَ كقولك: «اللَّهُ لأفعلن» والحقُّ أقول أي: ولا أقول إلا الحقَّ على حكاية لفظ المقسم به، ومعناه التوكيد والتشديد. وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب أيضاً، وهو وجه حسنٌ دقيقٌ انتهى. يعني أنه أعمل القول في قوله: «والحق» على سبيل الحكاية فيكون منصوباً بـ «أقول» سواء نُصِبَ أو رُفِعَ أو جُرَّ، كأنه قيل: وأقول هذا اللفظ المتقدم مُقَيِّداً بما لُفِظَ به أولاً.

قوله: «أجمعين» فيه وجهان، أظهرهما: أنه توكيدٌ للضمير في «منك» و«لَمَنْ» عطفٌ في قوله: «وَمِمَّنْ تَبِعَكَ» وجيء بأجمعين دون «كل»، وقد تقدّم أن الأكثر خلافة. وجوز الزمخشري^(٢) أن يكون تأكيداً للضمير في «منهم» خاصةً فقدّر «لأملأَن جَهَنَّمَ من الشياطين ومِمَّنْ تبعهم مِنْ جميع الناس لا تفاوت في ذلك بين ناسٍ وناسٍ».

آ. (٨٦) قوله: ﴿عليه﴾: متعلق بـ «أسألكم» لا بالأجر؛ لأنه مصدرٌ، ويجوز أن يكون حالاً منه. والضمير: إمّا للقرآن، وإمّا للوحي، وإمّا للدعاء إلى الله. و«لتعلمن» جواب قسمٍ مقدّرٍ معناه: ولتعرفنَّ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ ص]

(١) الكشاف ٣/٣٨٤.

(٢) الكشاف ٣/٣٨٤.

/ سورة الزمر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿تَنْزِيلٌ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره: هذا تنزيلٌ. وقال الشيخ^(١): «وأقول إنه خبرٌ، والمبتدأ «هو» ليعودَ على قوله: «إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ»^(٢) كأنه قيل: وهذا الذِّكْرُ ما هو؟ فقيل: هو تنزيلُ الكتابِ. الثاني: أنه مبتدأ، والجارُّ بعده خبره أي: تنزيلُ الكتابِ كائنٌ من اللّٰهِ. وإليه ذهب الزجاج^(٣) والفراء^(٤).

قوله: «مِنَ اللّٰهِ» يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مرفوعُ المحلِّ خبراً للتنزيل، كما تقدّمَ تقريره. الثاني: أنه خبرٌ بعد خبرٍ إذا جعلنا «تنزيلٌ» خبراً مبتدأ مضميرٌ كقولك: «هذا زيدٌ من أهل العراق». الثالث: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هذا تنزيلٌ، هذا من الله. الرابع: أنه متعلّقٌ بنفسِ «تنزيلٍ» إذا جعلناه خبراً مبتدأ مضميرٌ. الخامس: أنه متعلّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «تنزيلٍ» عمِلَ فيه اسمُ الإشارةِ المقدّرُ، قاله الزمخشري^(٥). قال الشيخ^(٦): «ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً

(١) البحر ٤١٤/٧.

(٢) الآية ٨٧ من ص.

(٣) معاني القرآن ٣٤٣/٤. وجوز كذلك: «هذا تنزيل».

(٤) معاني القرآن ٤١٤/٢. وجوز كذلك: «هذا تنزيل».

(٥) الكشاف ٣٨٥/٣.

(٦) البحر ٤١٤/٧.

عَمِلَ فِيهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّ مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ لَا تَعْمَلُ إِذَا كَانَ مَا هِيَ فِيهِ مَحذُوفًا؛ وَلِلذَلِكَ رَدُّوا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ ^(١) قَوْلَهُ فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ ^(٢):

— ٣٨٨٤ —

وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

إِنْ «مِثْلَهُمْ» مَنْصُوبٌ بِالْخَبَرِ الْمَحذُوفِ وَهُوَ مُقَدَّرٌ: وَإِذَا مَا ^(٣) فِي الْوُجُودِ فِي حَالٍ مِمَّا ثَلِيهِمْ بَشَرٌ. السَّادِسُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «الْكِتَابِ» قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ ^(٤). وَجَازٌ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِكَوْنِهِ مَفْعُولًا لِلْمُضَافِ؛ فَإِنَّ الْمُضَافَ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِ «تَنْزِيلٍ» عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَقَرَأَ ^(٥) زَيْدُ ابْنِ عَلِيٍّ وَعِيسَى وَابْنُ أَبِي عُبَلَةَ بِنَصْبِهِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ: الزَّمْ أَوْ أَقْرَأْ وَنَحْوَهُمَا.

آ. (٢) قَوْلُهُ: ﴿بِالْحَقِّ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْإِنْزَالِ أَيْ: بِسَبَبِ الْحَقِّ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَهُوَ الْكِتَابُ، أَيْ: مُلْتَبِسِينَ بِالْحَقِّ أَوْ مُلْتَبَسًا بِالْحَقِّ. وَفِي قَوْلِهِ: «إِنَّا أَنْزَلْنَا الْكِتَابَ» تَكْرِيرٌ تَعْظِيمٌ بِسَبَبِ إِبْرَازِهِ فِي جُمْلَةٍ أُخْرَى مُضَافًا إِنْزَالَهُ إِلَى الْمَعْظَمِ نَفْسَهُ.

قَوْلُهُ: «مُخْلِصًا» حَالٌ مِنْ فَاعِلِ «اعْبُدْ»، وَ«الْدِّينَ» مَنْصُوبٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ. وَالْفَاءُ فِي «فَاعْبُدْ» لِلرَّبْطِ، كَقَوْلِكَ: «أَحْسَنَ إِلَيْكَ فَلَانٌ فَاشْكُرْهُ». وَالْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِ «الْدِّينَ» كَمَا تَقَدَّمَ. وَرَفَعَهُ ^(٦) ابْنُ أَبِي عُبَلَةَ. وَفِيهِ وَجْهَانِ،

(١) انظر: المقتضب ١٩١/٤ قال: «ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعمًا مقدمًا وتضمير الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائمًا رجل».

(٢) تقدم برقم ١٦٦٥.

(٣) البحر: «وإن ما».

(٤) الإملاء ٢/٢١٤.

(٥) القرطبي ٢٣٢/١٥، والبحر ٤١٤/٧، والمحزر ٥٧/١٤.

(٦) البحر ٤١٤/٧.

أحدهما: أنه مرفوعٌ بالفاعليةِ رافعهُ «مُخْلِصاً»، وعلى هذا فلا بُدَّ مِنْ تَجَوُّزٍ وإِضْمَارٍ. أمَّا التَّجَوُّزُ فإِسْنَادُ الإِخْلَاصِ لِلدِّينِ وهو لصاحبه في الحقيقة. ونظيره قولهم: شعرٌ شاعرٌ. وأمَّا الإِضْمَارُ فهو إِضْمَارُ عَائِدٍ على ذي الحالِ أي: مُخْلِصاً له الدِّينَ منك، هذا رأيُ البصريين في مثل هذا. وأمَّا الكوفيون^(١) فيجوزُ أَنْ يَكُونَ عندهم أَلْ عوضاً مِنَ الضميرِ أي: مُخْلِصاً دِينَكَ. قال الزمخشري^(٢): «وَحَقُّ لَمَنْ رَفَعَهُ أَنْ يَقْرَأَ «مُخْلِصاً» بفتح اللام لقوله تعالى: «وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ»^(٣) حتى يطابقَ قولَه: «أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ»، وَالْخَالِصُ وَالْمُخْلِصُ واحدٌ إِلَّا أَنْ يَصِفَ الدِّينَ بصفةٍ صاحبه على الإسنادِ المجازيِّ كقولهم: شعرٌ شاعرٌ. والثاني: أَنْ يَتِمَّ الكلامُ على «مُخْلِصاً» وهو حالٌ مِنْ فاعِلٍ «فاعِلاً» و«له الدِّينُ» مبتدأٌ وخبرٌ، وهذا قولُ الفراء^(٤). وقد رَدَّه الزمخشري^(٥)، وقال: «فقد جاء بإعرابٍ رَجَعَ به الكلامُ إلى قولك: «الله الدِّينُ» «أَلَا لله الدِّينُ الْخَالِصُ» قلت: وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ لا يظهرُ فيه رَدٌّ على هذا الإعرابِ.

آ. (٣) قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾: يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يكون «الدِّينُ» مبتدأ، وخبره قولٌ مضمَرٌ حُذِفَ وبقي معمولُه وهو قولُه «ما نَعْبُدُهُم». والتقدير: يقولون ما نعبدهم. الثاني: أن يكون الخبرُ قولَه: «إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ» / ويكونُ ذلك القولُ المضمَرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: [١/٧٦٤]

(١) انظر: المغني ٧٧.

(٢) الكشاف ٣/٣٨٦.

(٣) الآية ١٤٦ من النساء.

(٤) معاني القرآن ٢/٤١٤ قال: «ولو رفعت الدين بـ «له» وجعلت الإخلاص مكتفياً غير واقع كأنك قلت: اعبد الله مطيعاً فله الدين».

(٥) الكشاف ٣/٣٨٦.

والذين اتَّخذوا قائلين كذا، إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ. الثالث: أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ المضمَرُ بدلاً من الصلة التي هي «اتَّخذوا». والتقدير: والذين اتَّخذوا قالوا ما نعبدهم، والخبر أيضاً: «إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ» و«الذين» في هذه الأقوال عبارة عن المشركين المتَّخذين غيرهم أولياء. الرابع: أَنْ يَكُونَ «الذين» عبارة عن الملائكة وما عُد من دونِ اللَّهِ كعزير واللات والعزى، ويكونُ فاعلُ «اتَّخذ» عائداً على المشركين. ومفعولُ الاتخاذِ الأولُ محذوفٌ، وهو عائِدُ الموصول، والمفعولُ الثاني هو «أولياء». والتقدير: والذين اتَّخذهم المشركون أولياء. ثم لك في خبر هذا المبتدأ وجهان، أحدهما: القولُ المضمَرُ، التقدير: والذين اتَّخذهم المشركون أولياء يقول فيهم المشركون: ما نعبدهم إلا. والثاني: أَنْ الخبرُ هي الجملةُ مِنْ قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ».

وَقُرِءَ^(١) «ما نعبدهم» بضمَّ النونِ إتياعاً للباء، ولا يُعتدُّ بالساكِن.

قوله: «رُزِقْنَا» مصدرٌ مؤكَّدٌ على غيرِ الصدرِ، ولكنه مُلاقٍ لعامله في المعنى، والتقدير: لَيُزْلِفُونَا رُزْقِي، أَوْ لَيُقَرِّبُونَا قُرْبِي. وجوز أبو البقاء^(٢) أَنْ تكونَ حالاً مؤكدة.

قوله: «كَاذِبٌ كَفَّارٌ» قرأ^(٣) الحسنُ والأعرجُ - ويروى عن أنسٍ - «كَذَّابٌ كَفَّارٌ»، وزيد بن علي «كَذُوبٌ كَفُورٌ».

آ. (٥) قوله: «يُكَوِّرُ اللَّيْلَ»: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ أَخْبَرَ تَعَالَى بِذَلِكَ. الثاني: أَنَّهَا حَالٌ، قاله أبو البقاء^(٤).

(١) البحر ٤١٥/٧.

(٢) الإملاء ٢١٤/٢.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٤١٥/٧، والمحرر ٦٠/١٤.

(٤) الإملاء ٢١٤/٢.

وفيه ضعف؛ من حيث إن تكوير أحدهما على الآخر، إنما كان بعد خلق السموات والأرض، إلا أن يقال: هي حال مقدرة، وهو خلاف الأصل.

والتكوير: اللف واللي. يقال: كَارَ العِمَامَةَ على رأسه وكَوَّرَهَا. ومعنى تكوير الليل على النهار وتكوير النهار على الليل على هذا المعنى: أن الليل والنهار خِلْفَةٌ يذهب هذا ويغشى مكانه هذا، وإذا غَشِيَ مكانه فكانما لَفَّ عليه وأَلْبَسَهُ كما يُلَفُّ اللباسُ على اللابس، أو أن كل واحدٍ منهما يُغَيَّبُ الآخر إذا طرأ عليه، فَشِبَهُ في تَغْيِيهِ إياه بشيءٍ ظاهرٍ لَفَّ عليه ما غَيَّبَهُ عن مطامح الأبصار، أو أن هذا يَكُورُ على هذا كُروراً متتابعاً، فَشِبَهُ ذلك بتتابع أكوار العِمَامَةِ بعضها على بعض. قاله الزمخشري^(١)، وهو أوفق للاستقاي من أشياء قد ذُكِرَتْ. وقال الراغب^(٢): «كُورُ الشيء إدارته وضمُّ بعضه إلى بعض ككُورِ العِمَامَةِ. وقوله: «يُكُورُ الليل على النهار»^(٣) إشارة إلى جريانِ الشمس في مطالعها وانتقاصِ الليل والنهار وازديادهما، وكُورُهُ إذا أَلْقَاهُ مجتمعاً. واكتار الفرس: إذا رَدَّ ذَنَبَهُ في عَدْوِهِ. وكُورَةُ النحل معروفة. والكُور: الرُّحْلُ. وقيل: لكل مَضِرٍّ «كُورَةٌ»، وهي البُقْعَةُ التي يَجْتَمِعُ فيها قُرَى ومَحَالٌّ.

آ. (٦) قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا﴾: في «ثم» هذه أوجه، أحدها: أنها على بابها من الترتيب بمُهْلَةٍ، وذلك أنه يُرَوَى أنه تعالى أخرجنا من ظهر آدم كالذَّرِّ ثم خَلَقَ حواءَ بعد ذلك بزمان. الثاني: أنها على بابها أيضاً ولكن لَمَذَرِكٍ آخر: وهو أن يُعْطَفَ بها ما بعدها على ما فُهِمَ من الصفة في قوله: «واحدة» إذ التقدير: من نفسٍ وَحَدَتْ أَي انْفَرَدَتْ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا. الثالث: أنها

(١) الكشاف ٢/ ٣٨٧.

(٢) المفردات ٤٤٣.

(٣) المفردات: أدار.

لترتيب في الأخبار لا في الزمان الوجودي كانه قيل : كان من أمرها قبل ذلك أن جعل منها زوجها. الرابع : أنها للترتيب في الأحوال والرتب. قال الزمخشري^(١) : «فإن قلت : وما وجه قوله : «ثم جعل منها زوجها» وما يعطيه من التراخي؟ قلت : هما آيتان من جملة الآيات التي عددها دالاً على وحدانيته وقدرته بتشعيب هذا الخلق الفائت للخصر من نفس آدم عليه السلام وخلق حواء من قصيره^(٢)، إلا أن إحداها جعلها الله عادة مستمرة، والأخرى لم تجر بها العادة ولم تخلق أنثى غير حواء من قصيرى رجل، فكانت أدخل في كونها آيةً وأجلب لعجب السامع، فعطفها بـ «ثم» على الآية الأولى للدلالة على مباينتها فضلاً ومزيةً، وتراخيها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آيةً فهي من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود.

قوله : «وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ عَظْفًا عَلَى خَلْقِكُمْ»، والإنزال يحتمل الحقيقة. يروى أنه خلقها في الجنة ثم أنزلها، ويحتمل المجاز، وله وجهان، أحدهما : أنها لم تعيش إلا بالنبات والماء، والنبات إنما يعيش بالماء، والماء ينزل من السحاب أطلق الإنزال / عليها وهو في الحقيقة يُطلق على سبب السبب كقوله^(٣) :

٣٨٨٥- أَسْنِمَةُ الْآبَالِ فِي رَبَابِهِ

وقوله^(٤) :

٣٨٨٦- صار الشريد في رؤوس العيدان

(١) الكشف ٣/٣٨٨.

(٢) القصيرى : أصل العنق. وأعلى الأضلاع وأسفلها.

(٣) تقدم برقم ٢١٧٩.

(٤) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر ٧/٤١٦.

وقوله^(١) :

٣٨٨٧- إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضٍ قَوْمٍ
رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

والثاني : أنَّ قضاياه وأحكامه مُنَزَّلَةٌ من السماء من حيث كُتِبَتْها في اللوح المحفوظ، وهو أيضاً سبب في إيجادها.

قوله : «يَخْلُقْكُمْ» هذه الجملة استثنائية، ولا حاجة إلى جعلها خبر مبتداً مضمر، بل استُؤنفت للإخبار بجملة فعلية. وقد تقدّم خلاف القراء في كسر الهمزة وفتحها وكذا الميم^(٢).

قوله : «خَلَقًا» مصدر لـ «يَخْلُقُ» و «مِنْ بَعْدَ خَلْقٍ» صفة له، فهو لبيان النوع من حيث إنه لَمَّا وُصِفَ زاد معناه على معنى عامله. ويجوز أن يتعلّق «مِنْ بَعْدَ خَلْقٍ» بالفعل قبله، فيكون «خَلَقًا» لمجرد التوكيد.

قوله : «ظُلُمَاتٍ» متعلّق بخَلَقَ الذي قبله، ولا يجوز تعلّقه بـ «خَلَقًا» المنصوب؛ لأنه مصدر مؤكّد، وإن كان أبو البقاء^(٣) جَوَّزه، ثم منعه بما ذكرتُ فإنه قال : «و «في» متعلّق به أي بـ «خَلَقًا» أو بخلق الثاني؛ لأنَّ الأول مؤكّد فلا يعمل» ولا يجوز تعلّقه بالفعل قبله؛ لأنه قد تعلّق به حرف مثله، ولا يتعلّق حرفان متحدان لفظاً ومعنى إلاّ بالبدلية أو العطف. فإن جَعَلْتَ «في ظلمات» بدلاً مِنْ «في بطون أمهاتكم» بدل اشتمال؛ لأن البطون مشتملة عليها، وتكون بدلاً بإعادة العامل، جاز ذلك، أعني تعلّق الجارّين بـ «يَخْلُقْكُمْ». ولا يَضُرُّ الفصل بين البدل والمبدل منه بالمصدر لأنه مِنْ تنمة العامل فليس بأجنبي.

(١) تقدم برقم ١٨٦٨.

(٢) في قوله : «أمهاتكم» وانظر في خلاف القراء: القرطبي ١٠/١٥١.

(٣) الإملاء ٢/٢١٤.

قوله: «ذلکم اللہ ربکم» يجوز أن يكون «الله» خبراً لـ «ذلکم» و «ربکم» نعتٌ لله أو بدلٌ منه. ويجوز أن يكون «الله» بدلاً من «ذلکم» و «ربکم» خبره.

قوله: «له المُلْكُ» يجوز أن يكون مستأنفاً، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وأن يكون «الله» بدلاً من «ذلکم» و «ربکم». نعتٌ لله أو بدلٌ منه، والخبر الجملة من «له المُلْكُ». ويجوز أن يكون الخبر نفس الجار والمجرور وحده و «المُلْكُ» فاعلٌ به، فهو من باب الإخبار بالمفرد.

قوله: «لا إله إلا هو» يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون خبراً بعد خبر.

آ. (٧) قوله: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾: قرأ^(١) «يَرْضَهُو» بالصلة - وهي الأصل من غير خلاف - ابن كثير والكسائي وابن ذكوان. وهي قراءة واضحة. وقرأ «يَرْضَهُ» بضم الهاء من غير صلة بلا خلاف نافع وعاصم وحملزة. وقرأ «يَرْضَهُ» بإسكانها وضلاً من غير خلاف السوسي عن أبي عمرو. وقرأ بالوجهين - أعني الإسكان والصلة - الدوري عن أبي عمرو، وقرأ بالوجهين - أعني الإسكان والتحريك من غير صلة - هشام عن ابن عامر، فهذه خمس مراتب للقرآن، وقد عرفت توجيه الإسكان والقصر والإشباع مما تقدم في أوائل هذا الموضوع^(٢)، وما أنشدته عليه وأشدته لغةً إلى قائله. ولا يلتفت إلى أبي حاتم في تغليظه راوي السكون، فإنها لغة ثابتة عن بني عقيل وبني كلاب.

آ. (٨) قوله: ﴿مُنِيْبًا﴾: حالٌ من فاعل «دَعَا» و «إليه» متعلق بـ «مُنِيْبًا» أي راجعاً إليه.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٠، والبحر ٤١٧/٧، والتيسير ١٨٩، والقرطبي

٢٣٧/١٥، والحجة ٦١٩، والنشر ٣٠٩/١.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٦٣/٢، و ٢٦١/٣.

قوله : «خَوْلَه» يُقال : خَوْلَه نِعْمَةً أي : أعطاهها إياه ابتداءً مِنْ غيرِ مُقْتَضٍ .
ولا يُسْتَعْمَلُ فِي الْجِزَاءِ بَلْ فِي ابْتِدَاءِ الْعَطِيَّةِ . قال زهير^(١) :
٣٨٨٨ - هَنَالِكَ إِنْ يُسْتَخْوَلُوا الْمَالَ يُخْوَلُوا

.....

وَيُرَوَّى «يُسْتَخْبَلُوا الْمَالَ يُخْبَلُوا» . وقال أبو النجم^(٢) :
٣٨٨٩ - أَعْطَى فَلَمْ يُبْخَلْ وَلَمْ يُبْخَلْ
كَوْمُ الذُّرَى مِنْ خَوْلِ الْمُخَوْلِ
وحقيقة «خَوْلَ» مِنْ أَحَدٍ مَعْنِيْن : إِمَّا مِنْ قَوْلِهِمْ : «هُوَ خَائِلٌ مَالٍ» إِذَا كَانَ
مَتَعَهِّدًا لَهُ حَسَنَ الْقِيَامِ عَلَيْهِ ، وَإِمَّا مِنْ خَالَ يَخُولُ إِذَا اخْتَالَ وَافْتَخَرَ ، وَمِنْهُ
قَوْلُهُ^(٣) : «إِنَّ الْغَنَى طَوِيلُ الذِّلِّ مَيَّاسٌ» ، وَقَدْ تَقَدَّمَ اشْتِقَاقُ هَذِهِ الْمَادَةِ مُسْتَوْفَى
فِي الْأَنْعَامِ^(٤) .
قوله : «منه» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بـ «خَوْلَ» ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ
عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لـ «نِعْمَةٍ» .

قوله : «مَا كَانَ يَدْعُو» يَجُوزُ فِي «مَا» هَذِهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ ، أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ
مَوْصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي ، مُرَادًا بِهَا الضَّرُّ أَي : نَسِيَ الضَّرَّ الَّذِي يَدْعُو إِلَى كَشْفِهِ .
الْثَانِي : أَنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي / مُرَادًا بِهَا الْبَارِي تَعَالَى أَي : نَسِيَ اللَّهُ الَّذِي كَانَ
يَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ . وَهَذَا عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ «مَا» عَلَى أَوَّلِي الْعِلْمِ . الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ «مَا»

(١) تقدم برقم ١٢٥١ .

(٢) تقدم برقم ١٩٨٨ .

(٣) نسبته في البحر ٤١٨/٧ للعرب ، وورد في الكشف ٣/٣٨٩ . وهو مثل عربي .
انظر : مجمع الأمثال ٣٤/١ ، وجمهرة الأمثال ١١/١ .

(٤) انظر : الدر المصون ٤٦/٥ .

مصدرية أي: نسي كونه داعياً. الرابع: أن تكون «ما» نافية، وعلى هذا فالكلام تام على قوله: «نسي» ثم استأنف إخباراً بجملته منفية، والتقدير: نسي ما كان فيه. لم يكن دعاء هذا الكافر خالصاً لله تعالى. و«من قبل» أي: من قبل الضرر، على القول الأخير، وأما على الأقوال قبله فالتقدير: من قبل تخويل النعمة.

قوله: «لِيُضِلَّ» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو «لِيُضِلَّ» بفتح الياء أي: ليفعل الضلال بنفسه. والباقون بضمها أي: لم يقنع بضلاله في نفسه حتى يحمل غيره عليه، فمفعوله محذوف وله نظائر تقدمت. واللام يجوز أن تكون للعلّة، وأن تكون للعاقبة.

آ. (٩) قوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ﴾: قرأ^(٢) الحرميّان: نافع وابن كثير بتخفيف الميم، والباقون بتشديدها. فأما الأولى ففيها وجهان، أحدهما: أنها همزة الاستفهام دخلت على «مَنْ» بمعنى الذي، والاستفهام للتقرير، ومقابلته محذوف، تقديره: أمَّنْ هو قانث كَمَنْ جعل لله تعالى أنداداً، أو أمَّنْ هو قانث كغيره، أو التقدير: أهذا القانث خير أم الكافر المخاطب بقوله: «قل تَمَتَّعْ بكفرِكَ قليلاً» ويدل عليه قوله: «قُلْ هل يَسْتَوِي الذين يعلمون والذين لا يَعْلَمُونَ» فحذف خبر المبتدأ أو ما يعادل المُسْتَفْهَم عنه. والتقديران الأولان أولى لقلة الحذف. ومن حذف المعادل للدلالة قول الشاعر^(٣):

٣٨٩٠- دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهَا

سَمِيعٌ فَمَا أَذْرِي أَرْشَدُ طِلَابُهَا

(١) التيسير ١٣٤، والحجة ٦١٩، والبحر ٤١٨/٧، والنشر ٢٩٩/٢.

(٢) السبعة ٥٦١، والنشر ٣٦٢/٢، والبحر ٤١٨/٧، والتيسير ١٨٩، والقرطبي ٢٣٨/١٥، والحجة ٦٢٠.

(٣) تقدم برقم ٧٣٤.

يريد: أم غي. والثاني: أن تكون الهمزة للنداء، و«مَنْ» منادى، ويكون المنادى هو النبي صلى الله عليه وسلم، وهو المأمور بقوله: «قل هل يستوي الذين يعلمون» كانه قال: يا مَنْ هو قَائِتُ قُلْ كَيْتَ وَكَيْتَ، كقول الآخر^(١):

٣٨٩١- أزيدُ أخا ورقاء إن كنتَ ثائراً

.....

وفيه بُعد، ولم يَقَعْ في القرآن نداءً بغير يا حتى يُحْمَلَ هذا عليه. وقد ضَعَّفَ الشيخ^(٢) هذا الوجه بأنه أيضاً أجنبيٌّ ممَّا قبله وممَّا بعده. قلت: قد تقدّم أنه ليس أجنبياً ممَّا بعده؛ إذ المنادى هو المأمور بالقول. وقد ضَعَّفَهُ الفارسي^(٣) أيضاً بقريبٍ مِنْ هذا. وقد تَجَرَّأ على قارئ هذه القراءة أبو حاتم والأخفش^(٤).

وأما القراءة الثانية فهي «أم» داخلة على «مَنْ» الموصولة أيضاً فأدْغِمَتْ الميم. وفي «أم» حينئذ قولان، أحدهما: أنها متصلة، ومعاذُها محذوفٌ تقديره: الكافر خيرٌ أم الذي هو قَائِتُ. وهذا معنى قول الأخفش. قال الشيخ^(٥): «ويحتاج حذف المعادل إذا كان أول إلى سماع». وقيل:

(١) عجزه:

فقد عَرَضَتْ أحناءُ حقَّ فخاصِم

ولا يُعرف قائله وهو في الكتاب ٣٠٣/١، والمساعد ٤٨١/٢، وابن يعيش ٤/٢، واللسان (حنا). وورقاء: خي من قيس. والثائر: طالب الثار. وأحناء الأمور: أطرافها. أي: إن كنت طالباً لثارك فقد تيسر لك فاطلبه.

(٢) البحر ٤١٨/٧.

(٣) الحجة (خ) ٢٣٠/٤.

(٤) لم يرد في كتابه «المعاني».

(٥) البحر ٤١٨/٧.

تقديره: **أَمَّنْ يَعْصِي أَمَّنْ** هو مطيع فيستويان. وحُذِفَ الخبرُ لدلالة قوله: «هل يَسْتَوِي الذين يعلمون». والثاني: أنها منقطعة فتتقدَّرُ بـ **بل** والهمزة أي: **بل أَمَّنْ** هو قانتٌ كغيره أو كالكافر المقول له: تمتع بكفرِكَ. وقال أبو جعفر^(١): «هي بمعنى **بل**، و«مَنْ» بمعنى الذي تقديره: **بل الذي** هو قانتٌ أفضلُ ممَّنْ ذُكِرَ قبله». وانتقد عليه هذا التقدير: من حيث إن مَنْ تقدَّم ليس له فضيلة البتة حتى يكونَ هذا أفضلَ منه. والذي ينبغي أن يُقدَّرَ: «**بل الذي** هو قانتٌ مِنْ أصحاب الجنة»؛ لدلالة ما لقسمه عليه مِنْ قوله: «إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النار». و«آناء» منصوبٌ على الظرف. وقد تقدَّم اشتقاقه والكلَامُ في مفردِه^(٢).

قوله: «ساجداً وقائماً» حالان. وفي صاحبهما وجهان، الظاهر منهما: أنه الضميرُ المستترُ في «قانتٌ». والثاني: أنه الضميرُ المرفوعُ بـ «يَحْذَرُ» قُدِّمًا على عامِلهما. والعامَّةُ على نصيهما. وقرأ^(٣) الضحاك برفعهما على أحد وجهين: إمَّا النعتِ لـ «قانتٌ»، وإمَّا أنهما خبرٌ بعد خبر.

قوله: «يَحْذَرُ» يجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في «قانتٌ» وأن يكونَ/ [٧٦٥/ب] حالاً من الضمير في «ساجداً وقائماً»، وأن يكونَ مستأنفاً جواباً لسؤالٍ مقدَّرٍ كأنه قيل: ما شأنه يَفْتَنُ آناء الليل ويَتَعَبُ نفسه ويَكُذِّها؟ ف قيل: يَحْذَرُ الآخرةَ ويَرْجو رحمةَ رَبِّه، أي: عذابَ الآخرة. وقرئ^(٤) «إنما يَذْكُرُ أولو» بإدغام التاء في الذال.

(١) إعراب القرآن ٢/٨١٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/٣٥٦.

(٣) البحر ٧/٤١٩.

(٤) البحر ٧/٤١٩.

آ. (١٠) قوله: ﴿فِي هَذِهِ الدُّنْيَا﴾: يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بالفعل قبله؛ وحُذِفَت صفةُ «حَسَنَةً»، إذ المعنى: حسنة عظيمة؛ لأنه لا يُؤْعَدُ مَنْ عمل حسنةً في الدنيا، حسنةً مطلقاً بل مقيدةً بالعِظَم، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنْ حَسَنَةٍ كَانَتْ صِفَةً لَهَا، فَلَمَّا تَقَدَّمَتْ بَقِيَتْ حَالاً. و«بَغِيرِ حِسَابٍ» حَالٌ: إِمَّا مِنْ «أَجْرِهِمْ»، وَإِمَّا مِنْ «الصَّابِرِينَ» أَي: غَيْرِ مُحَاسِبٍ عَلَيْهِ، أَوْ غَيْرِ مُحَاسِبِينَ.

آ. (١٢) قوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾: فِي هَذِهِ اللَّامِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لِلتَّعْلِيلِ تَقْدِيرُهُ: وَأُمِرْتُ بِمَا أُمِرْتُ بِهِ لِأَنْ أَكُونَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «فَلَمَّا قُلْتُ: كَيْفَ عَظَفَ «أُمِرْتُ» عَلَى «أُمِرْتُ» وَهَمَّا وَاحِدٌ؟ قُلْتُ: لَيْسَا بِوَاحِدٍ لِاخْتِلَافِ جِهَتَيْهِمَا: وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِخْلَاصِ وَتَكْلِيفَهُ شَيْءٌ، وَالْأَمْرَ بِهِ لِيُحْرَزَ^(٢) بِهِ قَصَبُ السُّبْقِ فِي الدِّينِ شَيْءٌ آخَرُ. وَإِذَا اخْتَلَفَ وَجْهَا الشَّيْءِ وَصِفَتَاهُ يُنْزَلُ بِذَلِكَ مَنْزِلَةً شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ». وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَزِيدَةً فِي «أَنْ». قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «وَلَوْ أَنَّ تَجَعَلَ اللَّامُ مَزِيدَةً، مِثْلُهَا فِي قَوْلِكَ: «أَرَدْتُ لِأَنْ أَفْعَلَ» وَلَا تُزَادُ إِلَّا مَعَ «أَنْ» خَاصَّةً دُونَ الْأَسْمِ الصَّرِيحِ، كَأَنَّهَا زِيدَتْ عَوْضاً مِنْ تَرْكِ الْأَصْلِ إِلَى مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، كَمَا عَوْضُ السَّيْنِ فِي «اسْطَاعَ» عَوْضاً مِنْ تَرْكِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ أَطْوَعٌ. وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَجِئُهُ بِغَيْرِ لَامٍ فِي قَوْلِهِ: «وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(٤) «وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»^(٥) «أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ»^(٦) انْتَهَى.

(١) الكشف ٣/٣٩١.

(٢) الكشف: ليحوز القائم به.

(٣) الكشف ٣/٣٩٢.

(٤) الآية ٧٢ من يونس.

(٥) الآية ١٠٤ من يونس.

(٦) الآية ١٤ من الأنعام.

قوله: «ولا تُزاد إلا مع أن» فيه نظر، من حيث إنها تُزاد باطراد إذا كان المعمول متقدماً^(١)، أو كان العامل فرعاً^(٢). وبغير اطراد في غير الموضعين، ولم يذكّر أحد من النحويين هذا التفصيل^(٣). وقوله: «كما عوّض السين في اسطاع» هذا على أحد القولين. والقول الآخر أنه استطاع^(٤) فحذفت تاء الاستفعال. وقوله: «والدليل عليه مجيئه بغير لام» قد يقال: إن أصله باللام، وإنما حذفت لأن حُرِفَ الجرّ يطرُدُ حذفه مع «أن» و«أن»، ويكون المأمور به محذوفاً تقديره: وأمرت أن أعبد لأن أكون.

آ. (١٤) قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ﴾: قُدِّمَتِ الجلالة عند قوم لإفادة الاختصاص. قال الزمخشري^(٥): «ولدلالتها على ذلك قُدِّمَ المعبود على فعل العبادَةِ هنا، وأُخِرَ في الأول، فالكلام أولاً واقع في الفعل نفسه وإيجاده، وثانياً فيمن يفعل الفعل من أجله، فلذلك رَتَبَ عليه قوله: «فاعبدوا ما شئتم من دونه»».

آ. (١٦) قوله: ﴿لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ﴾: يجوز أن يكون الخبر أحد الجارّين المتقدّمين، وإن كان الظاهر جعل الأول هو الخبر، ويكون «من فوقهم» إما حالاً من «ظلل» فيتعلّق بمحذوف، وإما متعلّقاً بما تعلّق به الخبر، و«من النار» صفة لـ «ظلل». وقوله: «وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ» كما تقدّم، وسماها ظلالاً بالنسبة لمن تحتهم.

(١) نحو: «للذين هم لزيمون».

(٢) نحو: «فَعَالٌ لَمَّا يَرِيدُ».

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٨٧.

(٤) قال الزجاج في معاني القرآن ٣/٣١٢: «ولكن التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء لاجتماعهما ويخف اللفظ».

(٥) الكشف ٣/٣٩٢.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾: الضمير عائذ على الطاغوت لأنها تُؤنَّث، وقد تقدّم القول عليها مستوفى في البقرة^(١). و«أَنْ يَعْبُدُوهَا» في محل نصب على البدل من الطاغوت بدل اشتغال، كأنه قيل: اجْتَنِبُوا عِبَادَةَ الطاغوت. والموصول مبتدأ. والجملة من «لهم البشرى» الخبر. وقيل: «لهم» هو الخبر بنفسه، و«البشرى» فاعل به وهذا أولى لأنه من باب الإخبار بالمفردات. وقوله: «فَبَشِّرْ عِبَادِي» من إيقاع الظاهر مَوْقِعَ المضمير أي: فَبَشِّرْهُمْ أي: أولئك المجتنبين، وإنما فُعِلَ ذلك تصريحاً بالوصف المذكور.

آ. (١٨) قوله: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾: الظاهر أنه نعت لعبادي، أو بدل منه، أو بيان له. وقيل: يجوز أن يكون مبتدأ. وقوله: «أولئك الذين» إلخ خبره. وعلى هذا فالوقف على قوله: «عبادي» والابتداء بما بعده.

آ. (١٩) قوله: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ﴾: في «مَنْ» هذه وجهان، أظهرهما: أنها موصولة في محل رفع بالابتداء. وخبره محذوف، فقدّره أبو البقاء^(٢) «كَمَنْ نجا». وقدّره الزمخشري^(٣): «فَأَنْتَ تُخَلِّصُهُ» قال: «حُذِفَ لدلالة «أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ» عليه. وقدّره غيره «تَتَأَسَّفُ عليه». وقدّره آخرون «يَتَخَلَّص منه» أي: من العذاب / وقدّره الزمخشري^(٤) على عادته جملة بين الهمزة والفاء. تقديره: أأنت مالك أمرهم، فَمَنْ حَقَّ عليه كلمة العذاب. وأما غيره فيدعي أن الأصل تقديم الفاء وإنما أُخِّرَتْ لِمَا تستحقّه الهمزة من التصدير. وقد

(١) انظر: الدر المصون ٥٤٧/٢.

(٢) الإملاء ٢١٤/٢.

(٣) الكشف ٣٩٣/٣.

(٤) الكشف ٣٩٣/٣.

تقدّم تحقيق هذين القولين غير مرة. والثاني : أن تكون «مَنْ» شرطية، وجوابها: أفأنت. فالفاء فاء الجواب دخلت على جملة الجزاء، وأعيدت الهمزة لتوكيد معنى الإنكار، وأوقع الظاهر وهو «مَنْ في النار» موقع المضمير، إذ كان الأصل: أفأنت تُنقِذه. وإنما وقّع موقعه شهادة عليه بذلك. وإلى هذا نحنا الحوفي والزمخشري^(١). قال الحوفي: «وجيء باللف الاستفهام لما طال الكلام توكيداً، ولولا طوله لم يَجْزُ الإتيان بها؛ لأنه لا يصلح في العربية أن يأتي باللف الاستفهام في الاسم وألف أخرى في الجزاء. ومعنى الكلام: أفأنت تُنقِذه. وعلى القول بكونها شرطية يترتب على قول الزمخشري وقول الجمهور مسألة: وهو أنه على قول الجمهور يكون قد اجتمع شرط واستفهام. وفيه حيثيذ خلاف بين سيبويه^(٢) ويونس: هل الجملة الأخيرة جواب الاستفهام وهو قول يونس، أو جواب للشرط، وهو قول سيبويه؟ وأما على قول الزمخشري فلم يجتمع شرط واستفهام؛ إذ أداة الاستفهام عنده داخل على جملة محذوفة عطفت عليها جملة الشرط، ولم يدخل على جملة الشرط. وقوله: «أفأنت تُنقِذ» استفهام توقيف وقدّم فيها الضمير إشعاراً بأنك لست قادراً على إنقاذه إنما القادر عليه الله وحده.

آ. (٢٠) قوله: ﴿لكن الذين اتَّقَوْا﴾: استدراك بين شيئين نقيضين أو ضدين، وهما المؤمنون والكافرون.

وقوله: «وَعَدَ اللَّهُ» مصدر مؤكد لمضمون الجملة، فهو منصوب بواجب الإضمار.

(١) الكشف ٣/٣٩٣.

(٢) انظر: الكتاب ١/٤٤٤.

آ. (٢١) قوله: ﴿ثُمَّ يَجْعَلْهُ﴾: العائِةُ على رَفْعِ الفعلِ نَسْقاً على ما قبله. وقرأ^(١) أبو بشر «ثُمَّ يَجْعَلْهُ» منصوباً. قال الشيخ^(٢): «قال صاحب الكامل^(٣): «وهو ضعيف» انتهى. يعني بصاحب الكامل «الهدلي» ولم يُبين هو ولا صاحب الكامل وَجْهَ ضَعْفِهِ ولا تخريجَه. فأما ضَعْفُهُ فواضحٌ حيث لم يتقدّم ما يقتضي نصبَه في الظاهر. وأما تخريجُه فقد ذكر أبو البقاء^(٤) فيه وجهين، أحدهما: أن ينتصب بإضمار «أن» ويكون معطوفاً على قوله: «أن الله أنزل من السماء ماء» في أول الآية، والتقدير: ألم تر أنزال الله ثم جعله. والثاني: أن يكون منصوباً بتقدير ترى أي: ثم ترى جعله خطاماً، يعني أنه يُنصب بـ «أن» مضمرة، وتكون «أن» وما في حيزها مفعولاً به بفعلٍ مقدر وهو «ترى» للدلالة «ألم تر» عليه.

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ﴾: «أَفَمَنْ يَتَّقِي»^(٥) كما تقدّم في «أَفَمَنْ حَقَّ»^(٦). والتقدير: أفمن شرح الله صدره للإسلام كمن قسا قلبه، أو كالفاسي المُعْرِضِ، لدلالة «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ» عليه. وكذا التقدير

(١) البحر ٤٢٢/٧. وقد ترجم ابن الجزري لرجلين بهذه الكنية، الأول أبو بشر القطان حمد بن وزير، أخذ عن يعقوب ولم يذكر وفاته. والثاني هارون بن حاتم الكوفي البزاز، روى عن أبي بكر، وروى عنه الحلواني، وقد ضعفوه. وتوفي سنة ٢٤٩. انظر في الأول: الطبقات ١/٢٦٥ وفي الثاني: الطبقات ٢/٣٤٦.

(٢) البحر ٤٢٢/٧.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤.

(٤) الإملاء ٢/٢١٤ - ٢١٥.

(٥) في الآية ٢٤.

(٦) في الآية ١٩.

في: أَفَمَنْ يَتَّقِيْ أَي: كَمَنْ أَمِنَ الْعَذَابَ، وهو تقديرُ الزمخشري^(١)،
أو كَالْمُنْعَمِينَ فِي الْجَنَّةِ، وهو تقديرُ ابن عطية^(٢).

آ. (٢٣) قوله: ﴿كِتَابًا﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه بدلٌ مِنْ
«أَحْسَنَ الْحَدِيثِ». والثاني: أنه حالٌ منه. قال الشيخ^(٣) — لَمَّا نَقَلَهُ عَنْ
الزمخشري^(٤) —: «وَكَأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ «أَحْسَنَ الْحَدِيثِ» معرفةٌ لِإِضَافَتِهِ إِلَى
معرفةٍ، وأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى معرفةٍ فِيهِ خِلَافٌ. فَقِيلَ: إِضَافَتُهُ
مَحْضَةٌ. وَقِيلَ: غَيْرُ مَحْضَةٍ». قلت: وعلى تقديرِ كونه نكرةً يَحْسُنُ أَيْضاً أَنْ
يَكُونَ حَالاً؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ مَتَى أُضِيفَتْ سَاغَ مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهَا بِلا خِلَافٍ.
وَالصَّحِيحُ أَنْ إِضَافَةَ أَفْعَلٍ مَحْضَةٌ. وَ «مُتَشَابِهًا» نَعْتُ لـ «كِتَابٍ» وَهُوَ الْمُسَوِّغُ
لِمَجِيءِ الْجَامِدِ حَالاً، أَوْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ مَكْتُوبٍ.

وقرأ العامةُ «مثنائي» بفتح الياء صفةً ثانيةً أو حالاً أخرى أو تمييزاً منقولاً
من الفاعلية أي متشابهاً^(٥) مثنائيه وإلى هذا ذهب الزمخشري^(٦). وقرأ هشام^(٧)
عن ابن عامر وأبو بشر بسكونها، وفيها وجهان، أحدهما: أنه مِنْ تَسْكِينِ حَرْفِ
العلّةِ استثقالاً للحركةِ عليه كقراءة^(٨) «تَطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ». [وقوله]^(٩):

٣٨٩٢ — كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ

(١) الكشاف ٣/٣٩٦.

(٢) المحرر ١٤/٧٨.

(٣) البحر ٧/٤٢٣.

(٤) الكشاف ٣/٣٩٤.

(٥) الكشاف: متشابهة.

(٦) الكشاف ٣/٣٩٥.

(٧) البحر ٧/٤٢٣، ونسبها في الكامل (خ) ٢٣٤ إلى أبي بشر فحسب.

(٨) الآية ٨٩ من المائدة وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر ٤/٤٠٧.

(٩) تقدم برقم ١٨٠٨.

ونحوهما. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوف أي: هو مثاني، كذا ذكره الشيخ^(١). وفيه نظرٌ من حيث إنه كان ينبغي أن يُنَوَّنَ وتُحَذَفَ ياءؤه لالتقاء الساكنين فيقال: مثانٍ، كما تقول: هؤلاء جوارٍ. وقد يُقال: إنه وَقَفَ عليه. ثم أُجْرِيَ الوصلُ مُجْرَى/ الوقفِ لكنْ يُعْتَرَضُ عليه: بأنَّ الوقْفَ على المنقوصِ [٧٦٦/ب] المنونِ بِحَذْفِ الياءِ نحو: هذا قاضٍ، وإثباتها لغةً قليلةً. ويمكن الجوابُ عنه: بأنَّه قد قُرِئَ بذلك في المتواترِ نحو: «مِنْ والي»^(٢) و«باقي»^(٣) و«هادي»^(٤) في قراءة ابن كثير.

قوله: «تَقْشَعِرُ» هذه الجملة يجوزُ أن تكونَ صفةً لـ «كتاب»، وأن تكونَ حالاً منه لاختصاصه بالصفة، وأن تكونَ مستأنفةً. واقشعرُ جِلْدُهُ إذا تَقَبَّضَ وَتَجَمَّعَ من الخوف، وَقَفَ شعرُهُ. والمصدرُ الاقشعرارُ والقشعريرةُ أيضاً. ووزن اقشعرُ افعَلَل. ووزنُ القشعريرة: فُعْلَيْلَة.

و«مثاني» جمعٌ مثنى؛ لأنَّ فيه تشبيهُ القصصِ والمواعظِ، أو جمعٌ مثنى مَفْعَلٍ مِنَ التثنية بمعنى التكرير. وإنما وُصِفَ «كتاب» وهو مفردٌ بمثاني، وهو جمعٌ؛ لأنَّ الكتابَ مشتملٌ على سورٍ وآياتٍ، أو هو من باب: بُرْمَةٌ أعشارٌ وثوبٌ أخلاقٌ. كذا قال الزمخشري^(٥): وقيل: ثُمَّ موصوفٌ محذوفٌ أي: فصولاً مثاني حُذِفَ للدلالةِ عليه.

آ. (٢٨) قوله: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنَّ يكونَ منصوباً على المدح؛ لأنه لَمَّا كان نكرةً امتنع إتياعه للقرآن. الثاني: أنَّ

(١) البحر ٤٢٣/٧.

(٢) الآية ٩٦ من النحل: «وما عند الله باقي». وانظر: النشر ١٣٧/٢.

(٣) الآية ١١ من الرعد: «وما لهم من دونه مِنْ ولي». وانظر: السبعة ٣٦٠.

(٤) الآية ٧ من الرعد: «ولكل قوم هادي». وانظر: السبعة ٣٦٠.

(٥) الكشاف ٣٩٥/٣.

يَنْتَصِبُ بِـ «يَتَذَكَّرُونَ» أَي : يَتَذَكَّرُونَ قِرَاءً. الثالث : أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْقِرَاءِ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَتُسَمَّى حَالاً مُوطَّئَةً لِأَنَّ الْحَالَ فِي الْحَقِيقَةِ «عَرَبِيًّا» وَ«قِرَاءً» تَوَطَّئُ لَهُ نَحْوُ : «جَاءَ زَيْدٌ رَجُلًا صَالِحًا».

قوله : «غَيْرَ ذِي عِوَجٍ» نَعْتُ لـ «قِرَاءً» أَوْ حَالٍ أُخْرَى. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) : «فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا قِيلَ : مُسْتَقِيمًا أَوْ غَيْرَ مُعْوَجٍ. قُلْتَ : فِيهِ فَائِدَتَانِ، إِحْدَاهُمَا : نَفْيُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عِوَجٌ كَمَا قَالَ : «وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا»^(٢). وَالثَّانِي : أَنَّ الْعِوَجَ يَخْتَصُّ بِالْمَعْنَانِ دُونَ الْأَعْيَانِ. وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالْعِوَجِ الشُّكُّ وَاللَّبْسُ». وَأَشْدُّ^(٣) :

٣٨٩٣- وَقَدْ أَتَاكَ يَقِينٌ غَيْرُ ذِي عِوَجٍ

مِنَ الْإِلَهِ وَقَوْلٌ غَيْرٌ مَكْذُوبٌ

آ. (٢٩) قوله : «فِيهِ شُرَكَاءُ» : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ صِفَةً لِرَجُلٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ الْجَارُ وَحْدَهُ، وَ«شُرَكَاءُ» فَاعِلٌ بِهِ، وَهُوَ أَوَّلَى لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَفْرَدِ وَ«مُتَشَاكِسُونَ» صِفَةٌ لَشُرَكَاءِ. وَالتَّشَاكُسُ : التَّخَالُفُ. وَأَصْلُهُ سُوءُ الْخُلُقِ وَعُسْرُهُ، وَهُوَ سَبَبُ التَّخَالُفِ وَالتَّشَاجُرِ. وَيُقَالُ : التَّشَاكُسُ وَالتَّشَاخُسُ بِالْخَاءِ مَوْضِعُ الْكَافِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ^(٤) عَلَى نَصْبِ الْمَثَلِ وَمَا بَعْدَهُ الْوَاقِعِينَ بَعْدَ «ضَرَبَ». وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : انْتَصَبَ «رَجُلًا» عَلَى إِسْقَاطِ الْجَارِ أَي : لِرَجُلٍ أَوْ فِي رَجُلٍ.

وقوله : «فِيهِ» أَي : فِي رَقِّهِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥) كَلَامًا لَا يُشَبَّهُ أَنْ يَصْطُرَّ مِنْ

(١) الكشاف ٣/٣٩٦.

(٢) الآية ١ من الكهف.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في الكشاف ٣/٣٩٦، والبحر ٧/٤٢٤.

(٤) انظر: الدرر ١/٢٢٣.

(٥) الإملاء ٢/٢١٥.

مثله، بل ولا أَقْلُ منه. قال: «وفيه شركاءُ الجملةِ صفةٌ لـ «رجل» و «في» متعلقٌ بمتشاكسون. وفيه دلالةٌ على جوازِ تقديم خبرِ المبتدأ عليه» انتهى. أمّا هذا فلا أشكُّ أنه سهوٌ؛ لأنه من حيث جَعَلَهُ جملةً كيف يقول بعد ذلك: إن «فيه» متعلقٌ بـ «متشاكسون»؟ وقد يقال: أراد مِنْ حيث المعنى، وهو بعيدٌ جداً. ثم قوله: «وفيه دلالةٌ» إلى آخره يناقضه أيضاً. وليست المسألةُ غريبةً حتى يقول: «وفيه دلالةٌ». وكأنه أراد: فيه دلالةٌ على تقديم معمولِ الخبرِ على المبتدأ، بناءً منه على أن «فيه» يتعلق بـ «متشاكسون» ولكنه فاسدٌ، والفاسدُ لا يُرامُ صلاحُه.

قوله: «سَلَمًا لِرَجُلٍ» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو «سالمًا» بالألف وكسر اللام. والباقون «سَلَمًا» بفتح السين واللام. وابن جبير بكسر السين وسكون اللام. فالقراءةُ الأولى اسمٌ فاعلٌ مِنْ سَلِمَ له كذا فهو سالمٌ. والقراءتان الأخريان سَلَمًا وسَلَمًا فهما مَصْدَرانِ وَصِفَ بهما على سبيلِ المبالغة، أو على حَذَفِ مضافٍ ما، أو على وقوعهما موقعَ اسمِ الفاعل فتعودُ كالقراءةِ الأولى. وقُرِئ «ورجلٌ سالمٌ» برفعهما. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ تقديره: وهناك رجلٌ سالمٌ لرجلٍ، كذا قدَّره الزمخشري^(٢). الثاني: أنه مبتدأ و«سالمٌ» خبره. وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنه موضعُ تفصيلٍ، كقول امرئ القيس^(٣):

٣٨٩٤- إذا ما بكى مِنْ خَلْفِهَا انصَرَفْتُ لَهُ
بَشِيقٌ وَشِيقٌ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ
وقولهم: الناسُ رجُلانِ رجلٌ أَكْرَمْتُ، ورجلٌ أَهَنْتُ.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٢، والنشر ٣٦٢/٢، والحجة ٦٢١، والتيسير ١٨٩،

والقرطبي ٢٥٣/١٥.

(٢) الكشف ٣٩٧/٣.

(٣) تقدم برقم ٢٢٢.

قوله: «مثلاً» منصوبٌ على التمييز المنقول من الفاعلية إذ الأصل: هل يَسْتَوِي مَثْلُهُمَا. وأفرد التمييز لأنه مقتصرٌ عليه أولاً في قوله: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا». وقرئ^(١) «مِثْلَيْنِ» فطابقَ حالَي الرجلين. وقال الزمخشري^(٢) - فيمن قرأ مِثْلَيْنِ - : «إنَّ الضميرَ في «يَسْتَوِيَانِ» للمِثْلَيْنِ؛ لأنَّ التقديرَ: مِثْلَ رجلٍ، ومِثْلَ رجلٍ. والمعنى: هل يَسْتَوِيَانِ فيما يَرْجِعُ إلى الوصفية كما تقول: كفى بهما رجلين».

قال الشيخ^(٣): «والظاهر أنه يعود الضميرُ في «يَسْتَوِيَانِ» على «رَجُلَيْنِ». وأما إذا جعلته / عائداً إلى المِثْلَيْنِ اللذين ذَكَرَ أنَّ التقديرَ: مِثْلَ رجلٍ ومِثْلَ رجلٍ؛ فإنَّ التمييزَ يكونُ إذ ذاك قد فُهِمَ من المميز الذي هو الضميرُ؛ إذ يصيرُ التقديرَ: هل يَسْتَوِي المِثْلَانِ مِثْلَيْنِ». قلت: هذا لا يَضُرُّ؛ إذ التقديرُ: هل يَسْتَوِي المِثْلَانِ مِثْلَيْنِ في الوصفية فالمِثْلَانِ الأوَّلَانِ مَعْهُودَانِ، والثانيانِ جنسانِ مُبْهَمَانِ كما تقول: كفى بهما رجلَيْنِ؛ فإنَّ الضميرَ في «بهما» عائداً على ما يُراد بالرجلين فلا فَرْقَ بين المسألتين. فما كان جواباً عن «كفى بهما رجلين» يكونُ جواباً له.

آ. (٣٠) قوله: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»: العامةُ على «مَيِّتٌ وَمَيِّتُونَ». وقرأ^(٤) ابنُ محيصن وابنُ أبي عبله واليماني «مَائِتٌ وَمَائِتُونَ»، وهي صفةٌ مُشْعِرةٌ بحدوثها دون «مَيِّتٌ». وقد تقدَّم أنَّه لا خلافٌ بين القراء في تثقيب مثل هذا. «ثم إنكم» تغليبا للمخاطب، وإن كان واحداً في قوله: «إِنَّكَ» على الغائبين في «وإنهم».

(١) البحر ٤٢٥/٧.

(٢) الكشف ٣٩٧/٣.

(٣) البحر ٤٢٥/٧.

(٤) الإنحاف ٤٢٩/٢، والبحر ٤٢٥/٧، والقرطبي ٢٥٤/١٥.

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَالَّذِي جَاءَ﴾: بالصدق لَقَطَهُ مفردًا، ومعناه جمعٌ لأنه أُريدَ به الجنس. وقيل: لأنه قُصِدَ به الجزاء، وما كان كذلك كَثُرَ فيه وقوْعُ «الذي» موقع «الذين»، ولذلك رُوِيَ معناه فُجِّعَ في قوله: «أولئك هم المتَّقون» كما رُوِيَ معنى «مَنْ» في قوله: «للكافرين»؛ فإنَّ الكافرين ظاهرٌ واقعٌ موقعُ المُضمِر؛ إذ الأصل: مثوى لهم. وقيل: بل الأصل: والذين جاء بالصدق، فحُذِفَتِ النونُ تخفيفًا، كقوله: «وَحُضِّنْتُم كَالَّذِي خَاصُوا»^(١). وهذا وهم؛ إذ لو قُصِدَ ذلك لجاء بعده ضميرُ الجمع، فكان يُقال: والذي جاؤوا، كقوله: «كَالَّذِي خَاصُوا». وَيَدُلُّ عليه أَنَّ نونَ التَّثْنِيَةِ إِذَا حُذِفَتْ عادَ الضميرُ مثنًى، كقوله^(٢):

٣٨٩٥- أَبْنِي كُتَيْبَ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا
فَتَلَا الْمَلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا

ولجاء كقوله^(٣):

٣٨٩٦- وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بَفْلَجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وقرأ^(٤) عبدُ الله «والذي جاؤوا بالصدق وَصَدَّقُوا به» وقد تقدَّم تحقيقُ مثلِ
هذه الآيةِ في أوائلِ البقرة وغيرها. وقيل: «الذي» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ

(١) الآية ٦٩ من التوبة.

(٢) البيت للأخطل وهو في ديوانه (السكري) ١٠٨، والكتاب ٩٥/١، المقتضب ١٤٦/٤، وأمالِي الشجري ٣٠٦/٢، وابن يعيش ١٥٤/٣. والبيت في هجاء جرير. وعَمَّاه عمرو ومرة.

(٣) تقدم برقم ٧٦.

(٤) القرطبي ٢٥٦/١٥، والبحر ٤٢٨/٧.

بمعنى الجمع ، تقديره : والفريق أو الفوج ولذلك قال : « أولئك هم المبتقون » .
وقيل : المراد بالذي واحد بعينه وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، ولكن لما كان
المراد هو وأتباعه اعتبر ذلك فجمع ، فقال : « أولئك هم » كقوله : « ولقد آتينا
موسى الكتاب لعلهم يهتدون »^(١) . قاله الزمخشري^(٢) وعبارته : « هو رسول الله
صلى الله عليه وسلم أراد به إياه ومن تبعه ، كما أراد بموسى إياه وقومه » . وناقشه
الشيخ^(٣) في إيقاع الضمير المنفصل موقع المتصل قال : « وإصلاحه أن
يقول : أراد به كما أراد به موسى وقومه » . قلت : ولا مناقشة ؛ لأنه مع تقديم
« به » و « بموسى » لغرض من الأغراض استحال اتصال الضمير ، وهذا كما تقدم
لك بحث في قوله تعالى : « ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم
وإياكم »^(٤) ، وقوله : « يُخْرِجُونَ الرَسُولَ وَإِيَاكُمْ »^(٥) : وهو أن بعض الناس زعم
أنه يجوز الانفصال مع القدرة على الاتصال ، وتقدم الجواب بقريب مما ذكرته
هنا ، وبيئت حكمة التقديم ثمة . وقول الزمخشري : « إن الضمير في « لعلهم
يهتدون » لموسى وقومه » فيه نظر ، بل الظاهر خصوص الضمير بقومه دونه ؛
لأنهم هم المطلوب منهم الهداية . وأما موسى عليه السلام فمهد ثابت على
الهداية . وقال الزمخشري^(٦) أيضاً : « ويجوز أن يريد : والفوج أو الفريق الذي
جاء بالصدق وصدق به ، وهم : الرسول الذي جاء بالصدق وصحابته الذين
صدقوا به » . قال الشيخ^(٧) : « وفيه توزيع الصلة ، والفوج هو الموصول ، فهو

(١) الآية ٤٩ من المؤمنون .

(٢) الكشف ٣/٣٩٨ .

(٣) البحر ٧/٤٢٨ .

(٤) الآية ١٣١ من النساء . وانظر : الدر ٤/١١١ .

(٥) الآية ١ من الممتحنة .

(٦) الكشف ٣/٣٩٨ .

(٧) البحر ٧/٤٢٨ .

كقولك: جاء الفريق الذي شَرُفَ وشَرُفَ، والأظهرُ عَدَمُ التوزيعِ بل المعطوفُ على الصلةِ صلةٌ لَمَنْ له الصلة الأولى.»

وقرأ^(١) أبو صالح^(٢) وعكرمة بن سليمان^(٣) / ومحمد بن جُحادة^(٤) [٧٦٧/ب] مخففاً بمعنى صَدَقَ فيه، ولم يُغَيِّرْهُ. وقُرِئَ «وَصَدَّقَ بِهِ» مشدداً مبنياً للمفعول.

آ. (٣٥) قوله: ﴿لِيُكْفِّرَ﴾: في تعلُّقها وجْهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ أي: يَسْرَلُهُمْ ذَلِكَ لِيُكْفِّرَ. والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ المحسنين، كأنه قيل: الذين أحسنوا لِيُكْفِّرَ أي: لأجلِ التكفير.

قوله: «أَسْوَأُ الَّذِي» الظاهرُ أَنَّهُ أَفْعَلُ تفضيل، وبه قرأ العامة. وقيل: لَيْسَتْ للتفضيل بل بمعنى سَيِّئَةٍ الذي عملوا كقولهم: «الْأَشْجُ وَالنَّاقِصُ أَعْدَلُ بني مروان» أي: عادلاهم. وَيَذُلُّ على هذا قراءة^(٥) ابنِ كثير في رواية «أَسْوَأُ» بِأَلْفٍ بين الواوِ والهمزة بَزَنَةِ أَحْمَالٍ جمعُ سُوءٍ، وكذا قرأ في حم السجدة.

آ. (٣٦) قوله: ﴿بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾: العامة على توحيد «عبدَهُ». والأخوان^(٦) «عبادَهُ» جمعاً وهم الأنبياءُ وأتباعُهُمْ. وقُرِئَ «بكافي عباده»

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٢، والمحتسب ٢٣٧/٢، والقرطبي ٢٥٦/١٥، والبحر ٤٢٨/٧.

(٢) محمد بن عمير أبو صالح الهمداني الكوفي. مقرئ عارف بحرف حمزة. بقي إلى حدود ٣١٠. انظر: طبقات القراء ٢٢٢/٢.

(٣) عكرمة بن سليمان بن كثير المكي. عرض على شبل وعرض عليه البزي. بقي إلى قبيل الميتين. طبقات القراء ٥١٥/١.

(٤) محمد بن جُحادة الكوفي إمام ثقة حدث عن أنس بن مالك توفي ١٣١. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧٤/٦.

(٥) نسبها في الشواذ ١٣٢ إلى البزي عن ابن كثير. وانظر: البحر ٤٢٩/٧.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٢، والنشر ٣٦٢/٢، والحجة ٦٢٢، والقرطبي ٢٥٧/١٥، والتيسير ١٨٩، والبحر ٤٢٩/٧.

بالإضافة. و«يكافي» مضارع كافي، «عباده» نُصِبَ على المفعول به. ثم المفاعلة هنا تحتمل أن تكون بمعنى فعل نحو: نُجَازِي بمعنى نُجْزِي، ويُني على لفظة المفاعلة لما تقدّم. من أن بناء المفاعلة يُشعر بالمبالغة؛ لأنه للمغالبة. ويُحتمل أن يكون أصله يُكافيء بالهمز، من المكافأة بمعنى يَجْزِيهِمْ، فخفّف الهمزة.

قوله: «وَيُخَوِّفُونَكَ» يجوز أن يكون حالاً؛ إذ المعنى: أليس كافيك حال تخويفهم إياك بكذا، وَيَعْلَمُهُ^(١). كأن المعنى: أنه كافيه في كل حال حتى في هذه الحال. ويجوز أن تكون مستأنفة.

آ. (٣٨) قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ﴾: هي المتعدية لاثنين، أولهما «ما تَدْعُونَ» وثانيهما الجملة الاستفهامية. والعائد على المفعول منها قوله: «هُنَّ» وإنما أنثته تحقيراً لما يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ، ولأنهم كانوا يُسْمُونَهَا بأسماء الإناث: اللات ومناة والعزى. وقد تقدّم تحقيق هذه مستوفى في مواضع.

قوله: «هل هن كاشفات ضره» قرأ^(٢) أبو عمرو «كاشفات مُمَسِكَاتٍ» بالتثنية ونصب «ضره» و«رحمته»، وهو الأصل في اسم الفاعل. والباقون بالإضافة وهو تخفيف.

آ. (٤٢) قوله: ﴿وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ﴾: عطفت على الأنفس أي: يَتَوَفَّى الأنفس حين تموت، وَيَتَوَفَّى أيضاً الأنفس التي لم تَمُتْ في منامها. ففي

(١) أسقط ناسخ (ش) لفظة «ويعلمه».

(٢) السبعة ٥٦٢، والحجة ٦٢٣، والبحر ٤٣٠/٧، والتيسير ١٩٠، والنشر ٣٦٣/٢،

والقرطبي ٢٥٩/١٥.

منامها ظرفٌ لـ «يَتَوَفَّى». وقرأ^(١) الأخوان «قُضِيَ» مبنياً للمفعول، «الموت» رفعاً لقيامه مقامَ الفاعل.

آ. (٤٣) وقوله: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾: «أم» منقطعة فتقدّر بـ بل والهمزة. وتقدّم الكلام^(٢) على نحو «أولّو» وكيف هذا التركيب.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ﴾: قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما العامل في «إذا ذُكِرَ»؟ قلت: العامل في «إذا» الفجائية، تقديره: وقت ذُكِرَ الذين مِنْ دونه فاجئوا وقت الاستبشار». قال الشيخ^(٤): «أما قول الزمخشري فلا أعلمه مِنْ قول مَنْ ينتمي للنحو، وهو أن الظرفين معمولان لـ فاجئوا^(٥) ثم «إذا» الأولى تنصب على الظرفية، والثانية على المفعول به». وقال الحوفي: «إذا هم يستبشرون «إذا» مضافة إلى الابتداء والخبر، و«إذا» مكررة للتوكيد، وحذف ما تُضاف إليه. والتقدير: إذا كان ذلك هم يستبشرون فيكون هم يستبشرون هو العامل في «إذا»، المعنى: إذا كان كذلك استبشروا». قال الشيخ^(٦): «وهذا يبعد جداً عن الصواب، إذا^(٧) جعل «إذا» مضافة إلى الابتداء والخبر»، ثم قال: «وإذا مكررة للتوكيد وحذف ما تُضاف إليه» إلى آخر كلامه فإذا كانت «إذا» حذف ما تُضاف إليه، فكيف تكون مضافة إلى الابتداء

(١) السبعة ٥٦٢، والنشر ٣٦٣/٢، والبحر ٤٣١/٧، والتيسير ١٩٠، والقراطبي ٢٦٣/١٥، والحجة ٦٢٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٢٨/١.

(٣) الكشف ٤٠١/٣.

(٤) البحر ٤٣١/٧.

(٥) البحر: لعامل واحد.

(٦) البحر ٤٣١/٧.

(٧) البحر: «إذا» ولعلها أنسب للسياق.

والخير الذي هو هم يستبشرون؟ وهذا كله أوجب عَدَمَ الإتقانِ لعلم النحو والتحدّق^(١) فيه» انتهى. وفي هذه العبارة تحاملٌ على أهل العلم المرجوع إليهم فيه.

واختار الشيخ أن يكون العاملُ في «إذا» الشرطية الفعلَ بعدها لا جوابها، وأنها ليست مضافةً لما بعدها، وإن كان قولُ الأكثرين، وجعل «إذا» الفجائية معمولةً لما بعدها سواء كانت زماناً أم مكاناً. أما إذا قيل: إنها حرفٌ فلا تحتاج إلى عاملٍ وهي رابطةٌ لجملة الجزاء بالشرط كالفاء.

والاشمئزازُ: النُفُورُ والتقبُّضُ. وقال أبو زيد: هو الذُّعْرُ. اشمأز فلان: إذا دُعِرَ، ووزنه افعلل كاقشعر. قال الشاعر^(٢):

٣٨٩٧- إذا عَضَّ الشِّقَافُ بِهَا اشْمَأَزَّتْ

وَوَلَّيْتُهُ عَشَوْرَةَ رَبُونَا

أ. (٤٨) قوله: ﴿سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾: يجوز أن تكون «ما» مصدرية أي: سيئاتُ كَسِبَهُم أو بمعنى الذي: سيئات أعمالهم التي كَسَبوها.

أ. (٤٩) قوله: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ﴾: يجوز أن تكون «ما» مهيئة زائدة على «إن» نحو: إنما قام زيد، وأن تكون موصولة، والضميرُ عائِدٌ عليها من «أُوتِيتُهُ» أي: إن الذي أُوتِيتُهُ على عِلْمٍ مني أو على عِلْمٍ من الله في، أي: [٧٦٨/أ] استحق / ذلك.

(١) البحر: والتحدث.

(٢) البيت لعمر بن كلثوم يصف قناة صلبة. وهو في شرح القصائد السبع الطوال ٤٠٤، وفي اللسان «عشرون»، وجمهرة أشعار العرب ٤٠٣/١، والثقف: خشبة صلبة تصلح بها الرماح. وزبيته: إذا دفعته ومنه سميت الزبانية لأنهم يدفعون أهل النار. والعشورن: الصلب الشديد الغليظ.

قوله: «بل هي» الضمير للنعمة. ذكرها أولاً في قوله: «إنما أوتيته لأنها بمعنى الإنعام، وأنت هنا اعتباراً بلفظها. وقيل: بل الحالة أو الإتيان.

آ. (٥) قوله: ﴿قَدْ قَالُوا﴾: أي: قال القولة المذكورة. وقُرئ^(١) «قد قاله» أي: هذا القول أو الكلام. وإنما عطفَ هذه الجملة، وهي قوله: «فإذا مسَّ الإنسان» بالفاء والتي في أول السورة^(٢) بالواو؛ لأن هذه مُسَبِّةٌ عن قوله: «وإذا ذكر» أي: يَشْمِزُونَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِذِكْرِ آلِهِمْ، فإذا مسَّ أحدهم بخلاف الأولى حيث لا تَسَبُّبٌ فيها، فجاء بالواو التي لمطلق العطف، وعلى هذا فما [بين] السبب والمُسَبَّبِ جملٌ اعتراضيةٌ، قال معناه الزمخشري^(٣). واستبعده الشيخ^(٤) من حيث إن أبا عليٍّ يمنع الاعتراضَ بجملتين فكيف بهذه الجملِ الكثيرة؟ ثم قال: «والذي يظهر في الرِّبْطِ أنه لَمَّا قال: «ولو أن للذين ظلموا»^(٥) الآية كان ذلك إشعاراً بما ينال الظالمين. مِنْ شِدَّةِ الْعَذَابِ، وأنه يظهر لهم يومَ القيامة من العذاب، أتبع ذلك بما يدلُّ على ظُلْمِهِ وَبَغْيِهِ، إذ كان إذا مَسَّهُ صُرٌّ دَعَا اللَّهَ، فإذا أَحْسَنَ إِلَيْهِ لَمْ يَنْسُبْ ذَلِكَ إِلَيْهِ». قوله: «فما أغنى» يجوزُ أَنْ تَكُونَ «ما» نافيةً أو استفهاميةً مؤولةً بالنفي، وإذا احتجنا إلى تأويلها بالنفي فَلَنَجْعَلُهَا نافيةً استراحةً من المجاز.

آ. (٥٣) قوله: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ﴾: قيل في هذه الآية من أنواع المعاني والبيانِ أشياءً حسنةً، منها: إقباله عليهم ونداؤهم، ومنها: إضافتهم إليه

(١) الكشاف ٤٠٣/٣.

(٢) الآية ٨.

(٣) الكشاف ٤٠٢/٣.

(٤) البحر ٤٣٣/٧.

(٥) في الآية ٤٧.

إضافة تشريف، ومنها: الالتفات من التكلم إلى الغيبة في قوله: «وَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ»، ومنها: إضافة الرحمة لأجل أسمائه الحُسنى، ومنها: إعادة الظاهر بلفظه في قوله: «إِنَّ اللَّهَ»، ومنها: إبراز الجملة من قوله: «إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ» مؤكدة بـ «إِنَّ»، وبالفصل، وإعادة الصفتين اللتين تضمنتهما الآية السابقة.

آ. (٥٦) قوله: ﴿أَنْ تَقُولَ﴾: مفعول من أجله، فقدّره الزمخشري^(١) كراهة أن تقول، وابن عطية^(٢): أُنِيُوا مِنْ أَجْلِ أَنْ تَقُولَ. وأبو البقاء^(٣) والحقفي: أُنذَرْنَاكُمْ مخافة أن تقول. ولا حاجة إلى إضمار هذا العامل مع وجود «أُنِيُوا» وإنما نكر نفساً لأنه أراد التكثير، كقول الأعشى^(٤):
 ٣٨٩٨ - وَرُبَّ بَقِيعٍ لَوْ هَتَفْتُ بِجَوِّهِ

أتاني كريمٌ ينفُضُ الرأسَ مُغَضِّباً

يريد: أتاني كرام كثيرون لا كريم فذ، لمنافاته المعنى المقصود. ويجوز أن يريد: نفساً متميزة من بين الأنفس باللجاج الشديد في الكفر أو بالعذاب العظيم.

قوله: «يَا حَسْرَتَا» العامة على الألف بدلاً من ياء الإضافة. وعن ابن كثير^(٥) «يَا حَسْرَتَا» بهاء السكت وقفاً، وأبو جعفر «يَا حَسْرَتِي» على

(١) الكشاف ٤٠٤/٣.

(٢) المحرر ٩٦/١٤.

(٣) الإملاء ٢١٥/٢.

(٤) الديوان ١١٥.

(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٣١/٢، والمحاسب ٢٣٧/٢، والنشر ٣٦٣/٢، والبحر ٤٣٥/٧.

الأصل . وعنه أيضاً «يا حَسْرَتاي» بالالف والياء . وفيها وجهان ، أحدهما :
الجمعُ بين العَوْضِ والمَعْوَضِ منه . والثاني : أنه تثنيةٌ «حَسْرَة» مضافةٌ لياءِ
المتكلمِ . واعتَرِضَ على هذا : بأنه كان ينبغي أَنْ يُقَالَ : يا حَسْرَتِي بِإِدْغَامِ ياءِ
النَّصْبِ في ياءِ الإِضافةِ . وأجيب : بأنه يجوزُ أَنْ يكونَ راعِيُ لغةِ الحارثِ ابنِ
كعبٍ وغيرِهِم نحو : «رأيتُ الزيدان» . وقيل : الألفُ بدلُ من الياءِ والياءُ بعدها
مزيدةٌ . وقيل : الألفُ مزيدةٌ بين المتضايقيْن ، وكلاهما ضعيفٌ .

قوله : «على ما فَرَطْتُ» «ما» مصدريةٌ أي : على تَفْرِيطِي . وثُمَّ مضافٌ
أي : في جَنْبِ طاعةِ الله . وقيل : «في جَنْبِ الله» المرادُ به الأمرُ والجهةُ . يقال :
هو في جَنْبِ فلانٍ وجانبِهِ ، أي : جهته وناحيته . قال الراجز^(١) :

٣٨٩٩- النَّاسُ جَنْبُ وَالْأَمِيرُ جَنْبُ

وقال آخر^(٢) :

٣٩٠٠- أَفِي جَنْبِ بَكَرٍ قَطَعْتَنِي مَلامَةً

لَعَمْرِي لَقَدْ طَالَتْ مَلامَتُها بيا

ثم اتَّسعَ فيه فقيل : فَرَطُ في جَنْبِهِ أي في حَقِّهِ . قال^(٣) :

٣٩٠١- أَمَا تَتَّقِيْنَ اللّهَ في جَنْبِ عَاشِقِ

لَهُ كَبِدُ حَسْرَةٍ عَلَيْكَ تَقْطَعُ

(١) لم أهتم إلى قائله . وهو في معاني القرآن للأخفش ٢٣٧ ، واللسان (جنب) ،
والمحرر ٩٧/١٤ .

(٢) البيت لكعب بن زهير . وليس في ديوانه ، وهو في اللسان (ثني) ، لأنه رواه «ثني»
بدلاً من «بيا» ، والمحرر ٩٧/١٤ .

(٣) البيت لسابق البربري . وهو في الكشف ٤٠٤/٣ ، والقرطبي ٢٧١/١٥ منسوباً
لكثير وليس في ديوانه ، والبحر ٤٣٥/٧ .

آ. (٥٨) قوله: ﴿فَاكُونَ﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: عطفه على «كرة» فإنها مصدرٌ، فعُطِفَ مصدرٌ مؤوَّلٌ على مصدرٍ مُضَرَّحٍ به كقولها^(١):

٣٩٠٢- لَلْبُسِ عِبَاءٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وقول الآخر^(٢):

٣٩٠٣- فَمَا لَكَ مِنْهَا غَيْرُ ذِكْرِي وَخَسْرَةٍ
وَتَسْأَلُ عَنْ رُكْبَانِهَا أَيْنَ يَمُومُوا

[٧٦٨/ب] والثاني: أنه منصوبٌ/ على جوابِ التمني المفهومِ مِنْ قوله: «لو أن لي كرةً». والفرق بين الوجهين: أن الأول يكون فيه الكونُ مُتَمَنًى، ويجوزُ أن تُضَمَّرَ «أن» وأن تظهرَ، والثاني يكون فيه الكونُ مترتباً على حصولِ المُتَمَنَّى لا مُتَمَنًى ويجب أن تُضَمَّرَ «أن».

آ. (٥٩) قوله: ﴿بَلَى﴾: حرفُ جوابٍ وفيما وقعت جواباً له وجهان، أحدهما: هو نفيٌ مقدرٌ. قال ابنُ عطية^(٣): «وَحَقُّ بَلَى أَنْ تَجِيءَ بَعْدَ نَفْيٍ عَلَيْهِ تَقْرِيرٌ، كَأَنَّ النَّفْسَ قَالَتْ: لَمْ يَتَّسِعْ لِي النَّظَرُ وَلَمْ يَتَّبِعْ لِي الْأَمْرُ». قال الشيخ^(٤): «ليس حَقُّهَا النَّفْيُ الْمَقْرَرُ، بَلْ حَقُّهَا النَّفْيُ، ثُمَّ حُمِلَ التَّقْرِيرُ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ أَجَابَ بَعْضُ الْعَرَبِ النَّفْيَ الْمَقْرَرُ بِنَعَمْ دُونَ بَلَى، وَكَذَا وَقَعَ فِي

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) لم أهتم إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، والبحر ٤٣٦/٧، والقرطبي ٢٧٢/١٤، والمحزر ٩٨/١٤.

(٣) المحزر ٩٨/١٤. والاعتباس بالمعنى.

(٤) البحر ٤٣٦/٧.

عبارة سيبويه^(١) نفسه». والثاني: أن التمني المذكور وجوابه متضمنان لنفي الهداية، كأنه قال: لم أهد، فردَّ الله عليه ذلك. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: هَلَّا قُرِنَ الجوابُ بما هو جوابُ له، وهو قوله: «لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي» ولم يَفْصِلْ بينهما. قلت: لأنه لا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يُقَدِّمَ على إحدى^(٣) القرائن الثلاثِ فَيُفَرِّقَ بينهما، وإمَّا أَنْ تُؤَخَّرَ القرينة الوسطى. فلم يَحْسِنِ الأولُ لما فيه من تَبْثِيرِ النَّظْمِ بالجمع بين القرائن، وأمَّا الثاني فلما فيه من نَقْصِرِ الترتيب وهو التحسُّرُ على التفريط في الطاعة ثم التعلُّلُ بِفَقْدِ الهداية ثم تمني الرجعة، فكان الصواب ما جاء عليه: وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها، ثم أجاب من بينها عما اقتضى الجواب».

وقرأ العامة «جاءتك» بفتح الكاف فكذبت واستكبرت، وكنت، بفتح التاء خطاباً للكافر دون النفس. وقرأ الجحدري^(٤) وأبو حيوة وابن يعمر والشافعي عن ابن كثير، وروَّتها أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبها قرأ أبو بكر وابنته عائشة رضي الله عنهما، بكسر الكاف والتاء خطاباً للنفس. والحسن^(٥) والأعرج والأعمش «جأتك» بوزن «جفتك» بهمزة دون ألف. فتحتمل أن تكون قصراً كقراءة قبيل «أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى»^(٦) وأن يكون في الكلمة قلب: بأن قُدِّمَت اللام على العين، فالتقى ساكنان فحُذِفَتِ الألف لالتقاءهما، نحو: رَمَتْ وَغَزَتْ.

(١) عبارته في الكتاب ٣١٢/٢: «إذا استفهمت فقلت أنفعل؟ أجبت ب: نعم فإذا قلت: ألسن تفعل؟ قال: بلى».

(٢) الكشف ٤٠٥/٣.

(٣) الكشف: «أخرى» وهي أحسن.

(٤) البحر ٤٣٦/٧، والقرطبي ٢٧٣/١٥.

(٥) الإنحاف ٤٣١/٢، والبحر ٤٣٦/٧.

(٦) الآية ٧ من العلق. وانظر: السبعة ٦٩٢.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾: العامة على رفعهما، وهي جملة من مبتدأ وخبر. وفي محلها وجهان، أحدهما: النصب على الحال من الموصولات؛ لأن الرؤية بصرية، وكذا أعربها الزمخشري^(١). ومن مذهبه أنه لا يجوز إسقاط الواو من مثلها إلا شاذاً، تابعا في ذلك الفراء فهذا رجوع منه عن ذلك. والثاني: أنها في محل نصب مفعولاً ثانياً؛ لأن الرؤية قلبية. وهو بعيد لأن تعلق الرؤية البصرية بالأجسام والوانها أظهر من تعلق القلبية بهما. وقرئ^(٢) «وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ» بنصبهما، على أن «وَجُوهُهُمْ» بدل بعض من كل، و«مُسْوَدَّةٌ» على ما تقدم من النصب على الحال أو على المفعول الثاني. وقال أبو البقاء^(٣): «ولو قرئ «وَجُوهُهُمْ» بالنصب لكان على بدل الاشتمال». قلت: قد قرئ به والحمد لله، ولكن ليس كما قال على بدل الاشتمال، بل على بدل البعض، وكأنه سبق لسان أو طغيان قلم. وقرأ^(٤) أبي «أَجُوهُهُمْ» بقلب الواو همزة، وهو فصيح نحو: «أَقْتَتَ»^(٥) وبابه.

آ. (٦١) قوله: ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾: قرأ^(٦) الأخوان وأبو بكر «بِمَفَازَاتِهِمْ» جمعاً لأنما اختلفت أنواع المصدر جميع. والباقون بالإفراد على الأصل. وقيل: ثم مضاف محذوف، أي: بدواعي مفازاتهم أو بأسبابها. والمفازة: المنجاة. وقيل: لا حاجة لذلك؛ إذ المراد بالمفازة الفلاح.

(١) الكشاف ٤٠٦/٣.

(٢) البحر ٤٣٧/٧، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٦/٢.

(٣) الإملاء ٥١٢/٢.

(٤) الشواذ ١٣١، والبحر ٤٣٧/٧.

(٥) الآية ١١ من المرسلات.

(٦) السبعة ٥٦٣، والحجة ٦٢٤، والتيسير ١٩٠، والقرطبي ٢٧٤/١٥، والنشر

٣٦٣/٢، والبحر ٤٣٧/٧.

قوله: «لَا يَمْسُهُمُ السُّوءُ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مَفْسُورَةً لِمَفَازَتِهِمْ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَا مَفَازَتُهُمْ؟ فَقِيلَ: لَا يَمْسُهُمُ السُّوءُ فَلَا مَحَلَّ لَهَا. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الَّذِينَ اتَّقَوْا.

آ. (٦٣) قوله: ﴿لَهُ مَقَالِيدُ﴾: جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ. وَالْمَقَالِيدُ: جَمْعُ مِقْلَادٍ أَوْ مِقْلِيدٍ، أَوْ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ كَأَسَاطِيرَ وَأَخْوَاتِهِ وَيُقَالُ أَيْضاً: إِقْلِيدٌ وَأَقَالِيدٌ، وَهِيَ الْمِفَاتِيحُ وَالْكَلِمَةُ فَارْسِيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ. وَفِي هَذَا الْكَلَامِ اسْتِعَارَةٌ بِدِيْعَةٍ نَحْوُ قَوْلِكَ: بِيَدِ فُلَانٍ مِفْتَاحُ هَذَا الْأَمْرِ، وَلَيْسَ ثُمَّ مِفْتَاحٌ، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ شِدَّةِ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ. /

[١/٧٦٩]

قوله: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ» فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا»^(١) أَيْ: يُنَجِّي الْمُتَّقِينَ بِمَفَازَتِهِمْ، وَالْكَافِرُونَ هُمُ الْخَاسِرُونَ. وَاعْتَرَضَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ خَالِقُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَمُهِيمُنٌ عَلَيْهَا، قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢). وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي^(٣): بِأَنَّهُ عَطْفٌ اسْمِيٌّ عَلَى فِعْلِيٍّ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، وَهَذَا الْإِعْطَاضُ مُعْتَرِضٌ [عَلَيْهِ] إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ. الثَّانِي: أَنَّهُمَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ»؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِفَاتِيحُهُ بِيَدِهِ، قَالَ: وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ أَوْلَتْكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ.

آ. (٦٤) قوله: ﴿أَفْغِيرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾: فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَهِ، أَحَدُهَا: - وَهُوَ الظَّاهِرُ - أَنَّ «غَيْرَ» مَنْصُوبٌ بِـ «أَعْبُدُ». وَ«أَعْبُدُ» مَعْمُولٌ لـ «تَأْمُرُونِي» عَلَى إِضْمَارِ «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ، فَلَمَّا حُذِفَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا وَهُوَ أَحَدُ

(١) الآية ٦١.

(٢) الكشاف ٤٠٧/٣.

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٢/٢٧.

الوجهين. والأصل: أفتأمروني بأن أعبدَ غيرَ الله، ثم قُدِّمَ مفعولُ «أعبدُ» على «تأمروني» العامل في عامِله. وقد ضَعُفَ بعضُهم هذا: بأنه يلزَمُ منه تقديمُ معمولِ الصلّةِ على الموصول؛ وذلك أن «غيرَ» منصوبٌ بـ «أعبدُ»، و«أعبدُ» صلّةٌ لـ «أن» وهو لا يجوزُ. وهذا الردُّ ليس بشيء؛ لأنَّ الموصولَ لما حُذِفَ لم يُرَاعَ حُكْمُهُ فيما ذُكِرَ، بل إنما يراعَى معناه لتصحيح الكلام. قال أبو البقاء^(١): «لو حَكَمْنَا بذلك لَأَفْضَى إِلَى حَذْفِ الموصولِ وإبقاءِ صلّته، وذلك لا يجوزُ إلّا في ضرورةٍ شعريّة. وهذا الذي ذكره فيه نظر؛ من حيث إنَّ هذا مختصٌّ بـ «أن» دونَ سائرِ الموصولات، وهو أنها تُحَذَفُ وتَبْقَى صلّتها، وهو منقاسٌ عند البصريين في مواضع تُحَذَفُ وتَبْقَى عملُها، وفي غيرها إذا حُذِفَتْ لا يبقى عملُها إلّا في ضرورةٍ، أو قليلٍ، ويُشَدُّ بالوجهين^(٢)».

٣٩٠٤- ألا أيُّ هذا الزاجريُّ أحضرُ الوغى

وأنَّ أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخلِدي

ويَدُلُّ على إرادة «أن» في الأصل قراءة بعضهم^(٣) «أعبدُ» بنصب الفعل اعتداداً بأنَّ. الثاني: أن «غيرَ» منصوبٌ بـ «تأمروني» و«أعبدُ» بدلٌ منه بدلُ اشتمالٍ، و«أن» مضمرةٌ معه أيضاً. والتقديرُ: أفغيرَ الله تأمروني عبادته. والمعنى: أفتأمروني بعبادة غيرِ الله. الثالث: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديرُه: أفتلزموني غيرَ الله أي: عبادة غيرِ الله. وقدره الزمخشري^(٤): تُعَبِّدُونِي وتقولون لي: اعْبُدْهُ. والأصل: تأمروني أن أعبدَ، فَحَذَفَ «أن» وَرَفَعَ الفعلَ. ألا ترى

(١) الإملاء ٢/٢١٦.

(٢) تقديم برقم ٥٢١.

(٣) الشواذ ١٣١، والبحر ٧/٤٣٩.

(٤) الكشف ٣/٤٠٧.

أنك تقول: أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَقُولُونَ لي اعبده، وَأَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَقُولُونَ لي: اعبد، فكذلك أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَقُولُونَ لي أَنْ اعبده، وَأَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَنْ اعبد. والدليل على صحة هذا الوجه قراءة مَنْ قرأ «أعبد» بالنصب.

وأما «أعبد» ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مع «أَنْ» المضمرّة في محلّ نصبٍ على البدل مِنْ «غير» وقد تقدّم. الثاني: أنه في محلّ نصبٍ على الحال. الثالث: أنه لا محلّ له البتّة.

قوله: «تَأْمُرُونِي» بإدغام نون الرفع في نون الوقاية وفتح الياء ابن كثير^(١)، وأرسلها الباقون. وقرأ^(٢) نافع «تَأْمُرُونِي» بنون خفيفة وفتح الياء. وابن عامر «تَأْمُرُونِي» بالفتح وسكون الياء. وقد تقدّم^(٣) في سورة الأنعام والحجر وغيرهما: أنه متى اجتمع نون الرفع مع نون الوقاية جاز ثلاثة أوجه، وتقدّم تحقيق الخلاف في أيّتهما المحذوفة؟

أ. (٦٥) قوله: «لَيْتَ أَشْرَكَتَ»: الظاهر أن هذه الجملة هي القائمة مقام الفاعل لأنها هي الموحاة. وأصول البصريين تأبى ذلك، ويُقدّرون أن القائم مقامه ضمير المصدر؛ لأنّ الجملة لا تكون فاعلاً عندهم، والقائم هنا مقام الفاعل الجار والمجرور وهو «إليك». وقرأ^(٤) «لَيَحْبِطَنَّ» أي الله. و«لَنُحْبِطَنَّ» بنون العظمة^(٥). و«عَمَلَك» مفعول به على القراءتين.

(١) السبعة ٥٦٣، والنشر ٣٦٣/٢، والتيسير ١٩١، والبحر ٤٣٩/٧.
(٢) انظر: السبعة ٥٦٣، والتيسير ١٩٠، والحجة ٦٢٥، والقرطبي ٢٧٦/١٥، والبحر ٤٣٩/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ١٥/٥.
(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣١، والبحر ٤٣٩/٧، والكشاف ٤٠٧/٣.
(٥) وهي قراءة زيد عن يعقوب كما في التقريب للصنفاوي ص ٥٨٤.

آ. (٦٦) قوله: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾: الجلالة منصوبة بـ «اعبد».

[٧٦٩/ب] وتقدم الكلام في مثل هذه الفاء / في البقرة^(١). وجعله الزمخشري^(٢) جواب شرطٍ مقدرٍ أي: إِنْ كُنْتَ عَاقِلًا فاعْبُدِ اللَّهَ فَحَذَفَ الشرطَ وَجَعَلَ تقديمَ المفعولِ عَوَضًا مِنْهُ. وَرَدَّ الشَّيْخُ^(٣) عَلَيْهِ: بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ: «زَيْدٌ فَعَمْرًا اضْرِبْ» فَلَوْ كَانَ التَّقديمُ عَوَضًا لَجُمِعَ^(٤) بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوُضِ مِنْهُ. وَقَرَأَ^(٥) عَيْسَى «بَلِ اللَّهِ» رَفْعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ أَيْ: فاعْبُدْهُ.

آ. (٦٧) وقرأ الحسن وأبو حيوة وعيسى^(٦) «قَدَّرُوا» بتشديد الدال، «حَقَّ قَدْرُهُ» بفتح الدال. وافقهم الأعمش على فتح الدالِ مِنْ «قَدْرُهُ»^(٧).

قوله: «وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ» مبتدأ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: مَا عَظَّمُوهُ حَقَّ تَعْظِيمِهِ وَالحالُ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ، كَقَوْلِهِ: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمُوتَاتًا»^(٨)؟ وَ«جَمِيعًا» حَالٌ وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَرْضِ الْأَرْضُونَ، وَلِأَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعُ تَفْخِيمٍ، وَلِعَظْفِ الْجَمْعِ عَلَيْهَا. وَالْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَبْضَتُهُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا «قَبْضَتُهُ» سِوَاءَ جَعَلْتَهُ مُصَدَّرًا — لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ — أَمْ مُرَادًا بِهِ الْمَقْدَارُ.

(١) انظر: الدر المنصور ١/٣١٤.

(٢) الكشف ٣/٤٠٧.

(٣) البحر ٧/٤٣٩، وبدأ بقوله: «وَلَا يَكُونُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَوَضًا مِنَ الشَّرْطِ لِحُجُوزِهِ...».

(٤) البحر: «لَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا».

(٥) البحر ٧/٤٣٩.

(٦) البحر ٧/٤٣٩.

(٧) الإنحاف ٢/٤٣٢، والبحر ٧/٤٤٠.

(٨) الآية ٢٨ من البقرة.

قال الزمخشري^(١): «ومع القصد إلى الجمع - يعني في الأرض - وأنه أريد به الجمع وتأكيده بالجميع أتبع الجمع مؤكداً قبل مجيء الخبر ليُعلم أول الأمر أن الخبر الذي يرد لا يقع عن أرض واحدة ولكن عن الأراضي كلها». وقال أبو البقاء^(٢): «وجميعاً حالاً من الأرض، والتقدير: إذا كانت مجتمعة قبضته أي: مقبوضه، فالعامل في «إذا» المصدر، لأنه بمعنى المفعول. وقال أبو علي في «الحجة»: التقدير: ذات قبضته. وقد رُدَّ عليه: بأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبله، وهذا لا يصح لأنه الآن غير مضاف إليه، وبعد حذف المضاف لا يبقى حكمه» انتهى. وهو كلام فيه إشكال؛ إذ لا حاجة إلى تقدير العامل في «إذا» التي لم يُلَفَّظ بها.

وقوله: «قَبَضْتُهُ» إن قَدَرْنَا مُضَافاً كما قال الفارسي أي: ذات قبضته لم يكن فيه وقوع المصدر مَوْقَع مفعول، وإن لم يُقَدَّر ذلك احتمال أن يكون المصدر واقعاً موقعه، وحيث يُقَال: كيف أُنْتُ المصدر الواقع موقع مفعول وهو غير جائز؟ لا يُقَال: «حُلَّة نَسْجَةِ اليمين» بل نَسْجِ اليمين أي: منسوجته. والجواب: أن الممتنع دخول التاء الدالة على التحديد، وهذه لمجرد التانيث. كذا أُجِيب، وليس بذلك، فإن المعنى على التحديد لأنه أُبْلَغ في القدرة. واحتمل أن يكون أريد بالمصدر مقدار ذلك.

وَالْقَبْضَةُ بِالْفَتْحِ: الْمَرْءُ، وَبِالضَّمِّ اسْمٌ لِلْمَقْبُوضِ كَالْغُرْفَةِ وَالْغُرْفَةِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى رَفْعٍ «قَبْضَتُهُ»، وَالْحَسَنُ^(٣) بِنَصْبِهَا. وَخَرَّجَهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ^(٤) وَجَمَاعَةٌ عَلَى النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَيِ: فِي قَبْضَتِهِ. وَقَدْ رُدَّ هَذَا: بِأَنَّهَا ظَرْفٌ

(١) الكشف ٤٠٩/٣.

(٢) الإملاء ٢١٦/٢.

(٣) الإتحاف ٤٣٢/٢، والبحر ٤٤٠/٧.

(٤) لم يرد هذا التخريج في «الشواذ».

مختص فلا بُدَّ مِنْ وجود «في» وهذا هو رأي البصريين . وأمّا الكوفيون فهو جائزٌ عندهم ؛ إذ يُجيزون : «زَيْدٌ دَارَكٌ» بالنصب أي : في دارك . وقال الزمخشري^(١) : «جعلها ظرفاً تشبيهاً للمؤقت بالمبهم» فوافق الكوفيين . والعامّة على رَفْعِ «مَطْوِيَّاتٍ» خبراً ، و«بِئْمِينِهِ» فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه متعلّق بـ «مَطْوِيَّاتٍ» . الثاني : أنه حالٌ من الضمير في «مَطْوِيَّاتٍ» . الثالث : أنه خبرٌ ثانٍ ، وعيسى^(٢) والجحدري نصبها حالاً . واستدلُّ بها الأخفشُ على جوازِ تقدُّمِ الحالِ إذا كان العاملُ فيها حرفَ جَرٍّ نحو : «زَيْدٌ قائماً في الدار» . وهذه لا حُجَّةَ فيها لإمكانِ تَخْرِيجِها على وجهين ، أحدهما - وهو الأظهر - أن تكونَ «السموات» نَسْقاً على «الأرض» ، ويكون قد أُخبر عن الأرضين والسمواتِ بأنَّ الجميعَ قبضتهُ ، وتكون «مَطْوِيَّاتٍ» حالاً من «السموات» كما كان «جميعاً» حالاً من «الأرض» ، و«بِئْمِينِهِ» متعلّقٌ بمَطْوِيَّاتٍ . والثاني : أن يكون «مَطْوِيَّاتٍ» منصوباً بفعلٍ مقدّرٍ ، و«بِئْمِينِهِ» الخبرُ ، و«مَطْوِيَّاتٍ» وعاملُهُ جملةٌ معترضةٌ ، وهو ضعيفٌ .

آ . (٦٨) قوله : ﴿فِي الصُّورِ﴾ : العامّة على سكونِ الواوِ ، وزيد بن علي^(٣) وقتادة بفتحها جمع «صُورَةٍ» . وهذه تردُّ قول^(٤) ابنِ عطية أن الصُّورَ هنا يتعيّنُ أن يكونَ القَرَنَ . ولا يجوزُ أن يكونَ جمعَ صُورَةٍ . وقرئ^(٥) «فَصُيْعٌ» مبنياً للمفعولِ ، وهو مأخوذٌ مِنْ قولهم : صَعَقْتَهُم الصاعقةُ . يُقال : صَعَقَهُ اللَّهُ فَصُيْعٌ .

(١) الكشف ٤٠٩/٣ .

(٢) البحر ٤٤٠/٧ .

(٣) الإتحاف ٤٣٢/٢ ، والبحر ٤٤١/٧ .

(٤) المحرر ١٠٤/١٤ .

(٥) البحر ٤٤١/٧ .

«إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ» متصل والمستثنى: إمَّا جبريل وميكائيل وإسرافيل، وإمَّا رضوان والحور والزبانية، وإمَّا الباري تعالى قاله الحسن. وفيه نظرٌ من حيث قوله: «مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ» فإنه تعالى لَا يَتَحَيَّزُ. فعلى هذا يتعيَّنُ أَنْ يَكُونَ منقطعاً^(١).

قوله: «ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى» يجوزُ أَنْ تَكُونَ «أُخْرَى» هي القائمة مقامَ الفاعلِ، وهي في الأصلِ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: نُفِخَ فِيهِ نَفْخَةٌ أُخْرَى، ويؤيِّدُهُ التصريحُ بذلك في قوله «فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ»^(٢) فصرَّحَ بإقامة المصدرِ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ القائمُ مقامَه الجارُّ، و«أُخْرَى» منصوبةٌ على ما تقدَّم^(٣).

قوله: «فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ» العائمة على رفع «قيام» خبراً. وزيد بن علي^(٤) نصبه حالاً وفيه حينئذٍ أوجهٌ، أحدهما: أَنَّ الخبرَ «يَنْظُرُونَ» وهو العاملُ في هذه الحالِ أي: فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ قِيَاماً. والثاني: أَنَّ العاملَ في الحالِ ما عَمِلَ فِي «إِذَا» الفجائية إذا كانت ظرفاً. فإن كانت مكانيةً — كما قال سيويه^(٥) — فالتقدير: فبالْحَضَرَةِ هُمْ قِيَاماً. وإن كانت زمانيةً كقول الرُّمَّانِي ففي ذلك الزمانِ هُمْ قِيَاماً، أي: وجودهم. وإنما احتيج إلى تقديرٍ مضافٍ في هذا الوجهِ لأنَّه

(١) قال في شرح الطحاوية ٢٣١: «ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر»، ثم ساق كثيراً من النصوص.

(٢) الآية ١٣ من الحاقة.

(٣) أي نائب مفعول مطلق.

(٤) الكشف ٤٠٩/٣.

(٥) عبارة سيويه في الكتاب ٣١١/٢: «تكون «إذا» للشيء توافقه في حال أنت فيها وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم» وهذا ليس فيه تصريح بأنها ظرف والذي ذهب إلى أنها ظرف مكان هو المبرد في المقتضب ٥٧/٢.

لا يُخْبِرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الْجُثْثِ. الثالث: أن الخبرَ محذوفٌ هو العاملُ في الحال أي: فإذا هم مبعوثون، أو مجموعون قياماً. وإذا جعلنا الفجائية حرفاً - كقول بعضهم - فالعاملُ في الحال: إمّا «يَنْظُرُونَ»، وإمّا الخبرُ المقدّرُ كما تقدّم تحقيقهما.

آ. (٦٩) قوله: ﴿وَأَشْرَقَتْ﴾: العامةُ على بنائه للفاعل. وابن عباس^(١) وأبو الجوزاء وعبيد بن عمير^(٢) على بنائه للمفعول، وهو منقول بالهمزة، مِنْ شَرَقَتْ إِذَا طَلَعَتْ، وليس مِنْ أَشْرَقَتْ بمعنى أَضَاءَتْ لِأَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ. وجعله ابنُ عطية^(٣) مثل: رَجَعَ وَرَجَعْتُهُ، وَوَقَفَ وَوَقَفْتُهُ، يعني فيكون أَشْرَقَ لازماً ومتعدياً.

آ. (٧١) قوله: ﴿زُمَرًا﴾: حالٌ. وزُمَر جمع زُمَرَةٍ، وهي الجماعاتُ في تفرقة بعضها في إثر بعضٍ وتَزُمَرُوا: تَجَمَّعُوا قال^(٤):
٣٩٠٥ - حَتَّى احْزَأَلْتُ زُمَرٌ بَعْدَ زُمَرٍ

هذا قولُ أبي عبيدة^(٥) والأخفش^(٦). وقال الراغب^(٧): «الزُمَرَةُ الجماعةُ القليلةُ، ومنه شاةُ زُمَرَةٍ أي: قليلةُ الشُعَرِ، ورجلٌ زُمِرُ أي: قليلُ المروءة. وَزُمَرَتِ النِّعَامَةُ تَزُمِرُ زُمَارًا، ومنه اشتقَّ الزُّمَرُ والزُّمَارَةُ كناية عن الفاجرة».

(١) القرطبي ٢٨٢/١٥، والمحتسب ٢٣٩/٢، والبحر ٤٤١/٧، والمحور ١٠٥/١٤.

(٢) الأصل «عمرو» والتصحيح من المظان.

(٣) المحور ١٠٥/١٤.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤٢٧/٧، والقرطبي ٢٨٣/١٥. واحزأل: ارتفع في السير والأرض.

(٥) مجاز القرآن ١٩١/٢.

(٦) لم يشر إلى معناها في كتابه معاني القرآن.

(٧) المفردات ٢١٥.

قوله: «حتى إذا» تقدّم الكلام^(١) في حتى الداخلة على «إذا» غير مرة. وجواب «إذا» قوله: «فُتِحَتْ» وتقدّم خلافُ القراء في التشديد والتخفيف في سورة الأنعام^(٢). وقرأ ابن هرمز^(٣) «ألم تأتكم» بقاء التانيث لتأنيث الجمع. و«منكم» صفة لـ «رسل» أو متعلّق بالإتيان، و«يتلون» صفة أخرى، و«خالدين» في الموضعين حال مقدرة.

آ. (٧٣) قوله: ﴿وَفُتِحَتْ﴾: في جواب «إذا» ثلاثة أوجه، أحدها: قوله: «وُفِتِحَتْ» والواو زائدة، وهورأى الكوفيين^(٤) والأخفش^(٥)، وإنما جيء هنا بالواو دون التي قبلها؛ لأن أبواب السجون مغلقة إلى أن يجيئها صاحب الجريمة فتفتح له ثم تغلق عليه فناسب ذلك عدم الواو فيها، بخلاف أبواب السرور والفرح فإنها تفتح انتظاراً لمن يدخلها. والثاني: أن الجواب قوله: «وقال لهم خزنتها» على زيادة الواو أيضاً أي: حتى إذا جاؤوها قال لهم خزنتها. الثالث: أن الجواب محذوف، قال الزمخشري^(٦): وحقه أن يُقدَّر بعد «خالدين». انتهى يعني لأنه يجيء بعد متعلقات الشرط وما عطف عليه، والتقدير: اطمأنوا. وقدره المبرد: «سعدوا». وعلى هذين الوجهين فتكون الجملة من قوله: و«فُتِحَتْ» في محل نصب على الحال. وسمي بعضهم هذه

(١) انظر: الدر المصون ٤٣٦/٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٣٤/٤.

(٣) الشواذ ١٣٢، والبحر ٤٤٣/٧.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٥٦/٢.

(٥) رآه في «معاني القرآن» زيادة الواو، ولكنه قدر الجواب «قال لهم» المعاني ٤٥٧، ثم استحسن الإضمار.

(٦) الكشف ٤١١/٣.

[٧٧٠/ب] الواو واو الثمانية^(١). قال: لأن أبواب الجنة / ثمانية، وكذا قالوا في قوله: «وئامنهم كلبهم»^(٢) وقيل: تقديره حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابها، يعني أن الجواب بلفظ الشرط ولكنه بزيادة تقييده بالحال فلذلك صَحَّ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿تَبَوَّأُ﴾: جملة حالية، و«حيث» مفعول به. ويجوز أن تكون ظرفاً على بابها، وهو الظاهر.

آ. (٧٥) قوله: ﴿حَافِينَ﴾: جمع جاف، وهو المُحْدِقُ بالشيء، مِنْ حَفَّتْ بالشيء إذا أَحَطَّتْ به قال^(٣):

٣٩٠٦- يَحْفُهُ جَانِبَانِيْقٍ وَتَتَبِعُهُ
مثل الزجاجة لم تُكْحَلْ من الرَّمْدِ

وهو مأخوذ من الحفاف وهو الجانب. قال الشاعر^(٤):

٣٩٠٧- لَهُ لَحَظَاتٌ عَنْ جِفَافِي سَرِيرِهِ
إذا كَرَّهَا فِيهَا عِقَابٌ وَنَائِلٌ

وقال الفراء^(٥) وتبعه الزمخشري^(٦): «لا واحد لـ حافين» وكأنهما رأيا أن

(١) أثبتها الحريري وابن خالويه والثعلبي. انظر: المغني ٤٠١، والجنى ١٥٩، الواو المزیة للعلائي ١٤٢، وبذائع الفوائد ٥١/٣ - ٥٥.

(٢) الآية ٢٢ من الكهف.

(٣) تقدم برقم ٣١٥٨.

(٤) البيت لإبراهيم بن هرمة وهو في المحرر ١٠٨/١٤، والبحر ٤٢٧/٧.

(٥) لم يرد في معاني القرآن.

(٦) لم يرد في «الكشاف».

— الزمر —

الواحد لا يكون حافاً؛ إذ الحُفُوفُ هو الإحداقُ بالشيء والإحاطةُ به، وهذا لا يتحقق إلا في جمعٍ.

قوله: «مِنْ حَوْلٍ» في «مِنْ» وجهان أحدهما — وهو قولُ الأخفش^(١) — أنها مزيدة. والثاني: أنها للابتداء، والضميرُ في «بينهم» إمَّا للملائكة، وإمَّا للعباد، و«يُسَبِّحُونَ» حالٌ من الضمير في «حافين».

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الزَّمَرِ]

(١) معاني القرآن له ٤٥٨، قال: «فـ» مِنْ» أدخلت ههنا تأكيداً نحو قولك ما جاءني من أحد».

سورة الطَّوْلِ (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

أ. (١) قوله: ﴿حَم﴾: كقوله: «ألم»^(٢) وبابه. وقرأ^(٣) الأخوان وأبو بكر وابن ذكوان بإمالة حاء في السور السبع إمالة محضة وورش وأبو عمرو بالإمالة بينَ بينَ، والباقون بالفتح. والعامة على سكون الميم كسائر الحروف المقطعة. وقرأ الزهري برفع الميم على أنها خبرٌ مبتدأ مضمير، أو مبتدأ والخبر ما بعدها. وابن أبي إسحاق وعيسى بفتحها، وهي تحتلُ وجهين، أحدهما: أنها منصوبة بفعلٍ مقدرٍ أي: اقرأ حم، وإنما مُنِعَتْ من الصرف للعلمية والتانيث، أو للعلمية وشبه العجمة. وذلك أنه ليس في الأوزان العربية وزنٌ فاعيل بخلاف الأعرامية، نحو: قابيل وهابيل. والثاني: أنها حركة بناء تخفيفاً كما أين وكيف. وفي احتمال هذين الوجهين قولُ الكمي^(٤):

٣٩٠٨- وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَم آيَةً
تَأْوِلُهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُغْرِبٌ

(١) وهي سورة غافر.

(٢) الآية ١ من البقرة.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٦، والنشر ٧٠/٢، والقرطبي ٢٩٠/١٥، والحجة ٦٢٦، والبحر ٤٤٦/٧.

(٤) الهاشميات ٣٦، والكتاب ٣٠/٢، والمقتضب ٢٣٨/١، واللسان عرب.

وقول شريح بن أوفى^(١) :

٣٩٠٩- يُذَكِّرُنِي حَمَ والرُّمَحُ شَاجِرٌ
فَهَلَا تَلَا حَمَ قَبْلَ التَّقْدِمِ

وقرأ أبو السَّمَال بكسرهما، وهل يجوزُ أَنْ تُجَمَعَ «حم» على حواميم، نقل
ابنُ الجوزي^(٢) عن شيخه الجواليقي أنه خطأ، بل الصوابُ أَنْ يقولَ: قَرَأْتُ آلَ
حم. وفي الحديث عن ابن مسعود عنه عليه السلام: «إِذَا وَقَعَتْ فِي آلِ حَمِ
وَقَعَتْ فِي رَوْضَاتِ»^(٣) وقال الكمي^(٤):

٣٩١٠- وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَمِ...

البيت. ومنهم مَنْ جَوَّزَهُ. ورُوِيَ في ذلك أحاديثٌ منها: «الحواميم ديباجُ
القرآن»^(٥) ومنها: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْتَعَ فِي رِيَاضِ مُوَنَّقَةٍ مِنَ الْجَنَّةِ فَلْيَقْرَأْ
الحواميم»^(٦) ومنها: «مَثَلُ الحَوَامِيمِ فِي الْقُرْآنِ مَثَلُ الْحَبِرَاتِ فِي الثِّيَابِ» فَإِنْ
صَحَّتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فَهِيَ الْفَيْضُ فِي ذَلِكَ.

-
- (١) المقتضب ٢٣٨/١، والخصائص ١٨١/٢، واللسان (حمم).
(٢) انظر تفسير ابن الجوزي «زاد المسير» ٢٠٥/٧. والجواليقي موهوب بن أحمد، له
المعرب، توفي ببغداد سنة ٥٤٠. انظر: إنباء الرواة ٣٣٥/٣.
(٣) نسبه ابن كثير في تفسيره ٦٩/٤ إلى ابن مسعود، وكذلك السيوطي في الدر المنثور
٣٤٤/٥ ولم يرفعه.
(٤) تقدم برقم ٣٩٠٨.
(٥) نسبه ابن كثير في تفسيره ٦٩/٤ إلى ابن مسعود وكذلك السيوطي في الدر ٣٤٤/٥
ولم يرفعه.
(٦) قال في الدر ٣٤٤/٥ أخرجه ابن الضريس عن إسحاق بن عبد الله عن النبي
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

آ. (٢) قوله : ﴿تَزِيلُ﴾ : إمّا خبرٌ لـ «حَمٍ» إن كانت مبتدأ، وإمّا خبرٌ لمبتدأ مضمرة، وإمّا مبتدأ. وخبره الجارُ بعده.

آ. (٣) قوله : ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ في هذه الأوصافِ ثلاثة أوجه، أحدها: أنها كلها صفاتٌ للجلالة كالعزيز العليم. وإنما جازَ وَصَفُ المعرفة بهذه وإن كانت إضافتها لفظية؛ لأنه يجوزُ أَنْ تُجْعَلَ إضافتها معنوية فتتعرَّف بالإضافة. نصَّ سيبويه^(١) على أن كلَّ ما إضافته غيرُ مُحَضَّةٍ جاز أن يُجْعَلَ مُحَضَّةً^(٢)، وتوصف به المعارف، إلّا الصفة المشبهة، ولم يَسْتثنِ غيره شيئاً وهم الكوفيون^(٣). يقولون في نحو: «حَسَنُ الْوَجْهِ» إنه يجوزُ أن تصيرَ إضافته مُحَضَّةً. وعلى هذا فقوله: «شديد العقاب» من باب الصفة المشبهة فكيف أُجِزَتْ جَعَلَهُ صفةً للمعرفة وهو لا يَتَعَرَّفُ بالإضافة؟

والجواب: إمّا بالتزام مذهب الكوفيين: وهو أن الصفة المشبهة يجوزُ أَنْ تَتَمَحَّضَ إضافتها أيضاً، فتكون معرفة، وإمّا بأن شديداً بمعنى / مُشَدَّدٌ كـ أَذِينَ [أ/٧٧١] بمعنى مُؤَدَّن فتتمحضُ إضافته.

الثاني: أن يكون الكلُّ أبدالاً لأنَّ إضافتها غيرُ مُحَضَّةٍ، قاله الزمخشري^(٤). إلّا أن الإبدالَ بالمشقِّ قليلٌ جداً، إلّا أن يُهَجَرَ فيها جانب الوصفية.

-
- (١) انظر: الكتاب ١/١٠٣، ٢١١، ٢١٣ قال: «وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوزُ فيها كلهن أن يكن معرفة، إلّا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لا يكون معرفة».
- (٢) إذا أضيف إلى معرفة.
- (٣) في الأسلوب لين. لعل الأنسب: وأما الكوفيون.
- (٤) الكشف ٣/٤١٣.

الثالث: أَنْ يَكُونَ «غافر» و«قابل» نعتين و«شديد» بدلاً، لما تقدّم: مِنْ
أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ لَا تَعْرِفُ بِالْإِضَافَةِ، قَالَه الزَّجَّاجُ^(١). إِلَّا أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ^(٢)
قَالَ: «جَعَلَ الزَّجَّاجُ «شديد العقاب» وحده بدلاً من الصفات، فيه بُيُوتٌ ظَاهِرٌ،
وَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا صُوِّدَتْ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَارِفِ هَذِهِ النِّكَرَةُ الْوَاحِدَةُ فَقَدْ آذَنْتُ
بِأَنَّ كُلَّهَا أَبْدَالٌ غَيْرُ أَوْصَافٍ. وَمِثَالُ ذَلِكَ قَصِيدَةُ جَاءَتْ تَفَاعِيلُهَا كُلُّهَا عَلَى
مُسْتَفْعِلَن. فَهِيَ مُحْكُومٌ عَلَيْهَا أَنَّهَا مِنَ الرَّجَزِ، وَإِنْ وَقَعَ فِيهَا جُزْءٌ وَاحِدٌ عَلَى
مُتَفَاعِلَن كَانَتْ مِنَ الْكَامِلِ». وَقَدْ نَاقَشَهُ الشَّيْخُ فَقَالَ^(٣): «وَلَا بُيُوتٌ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ
الْجَرِّيَّ عَلَى الْقَوَاعِدِ الَّتِي قَدْ اسْتَقَرَّتْ وَصَحَّتْ هُوَ الْأَصْلُ وَقَوْلُهُ: «فَقَدْ آذَنْتُ»
بِأَنَّ كُلَّهَا أَبْدَالٌ» تَرْكِيبٌ غَيْرُ عَرَبِيٍّ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ «فَقَدْ آذَنْتُ» جَوَابَ لَمَّا، وَلَيْسَ
مِنْ كَلَامِهِمْ «لَمَّا قَامَ زَيْدٌ فَقَدْ قَامَ عَمْرُو». وَقَوْلُهُ: بِأَنَّ كُلَّهَا أَبْدَالٌ فِيهِ تَكْرِيرٌ
لِلْأَبْدَالِ. أَمَّا بَدَلُ الْبَدَاءِ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهُ فَقَدْ تَكَرَّرَتْ فِيهِ الْأَبْدَالُ. وَأَمَّا بَدَلُ كُلِّ
مِنْ كُلِّ وَبَعْضٍ مِنْ كُلِّ وَبَدَلُ اشْتِمَالٍ فَلَا نَصَّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَعْرَفَهُ فِي
جَوَازِ التَّكَرَّارِ فِيهَا أَوْ مَنَعَهُ. إِلَّا أَنَّ فِي كَلَامِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الْبَدَلَ لَا يُكْرَرُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤):

٣٩١١- فإلى ابنِ أُمِّ أَنَسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي
عَمْرُو فُتْبِلُغْ حَاجَتِي أَوْ تُزْجِفْ
مَلِكٍ إِذَا نَزَلَ الْوَفُودُ بِبَابِهِ
عَرَفُوا مَوَارِدَ مُزِيدٍ لَا يُنْزَفُ

(١) معاني القرآن له ٣٦٦/٤.

(٢) الكشف ٤١٢/٣ - ٤١٣.

(٣) البحر ٤٤٨/٧.

(٤) البيت لبشر بن أبي خازم. وهو في ديوانه ١٥٥، والكتاب ٢٢٢/١، واللسان زحف،
والهمع ١٢٧/٢. وأم أناس جندة للممدوح الملك عمرو بن هند وتزحف من
الإزحاف وهو الإعياء والكلال. والمزبد: البحر يعلوه الزبد. وينزف ينفذ ماؤه.

قال: «فـ «مَلِكٍ» بدلٌ مِنْ «عمرو» بدلٌ نكرةٌ مِنْ معرفة قال: «فإن قلت: لِمَ لا يكونُ بدلاً من «ابن أم أناسٍ؟» قلت: لأنه أبدل منه عَمَرًا، فلا يجوزُ أَنْ يُبدلَ منه مرةً أخرى لأنه قد طُرِحَ» انتهى^(١).

قال الشيخ: «فَدَلَّ هذا على أن البدلَ لا يتكرَّرُ ويتَّحدُ المبدلُ منه، ودَلَّ على أن البدلَ من البدلِ جائزٌ». قلت: وقد تقدَّم له هذا البحثُ آخرَ الفاتحةِ عند قوله: «غيرِ المغضوبِ عليهم»^(٢) فعليك بمراجعته قال^(٣): «وقوله تفاعيلُها هو جمعُ تفعّالٍ أو تفعّولٍ أو تفعّولٍ أو تفعّيلٍ وليس شيءٌ منها معدوداً من أجزاء العروض فإن أجزاءه منحصرةٌ ليس فيها شيءٌ من هذه الأوزانِ، فصوابه أن يقولَ: جاءت أجزاءها كلها على مُستفعلن».

وقال الزمخشري^(٤) أيضاً: «ولقائل أن يقولَ: هي صفاتٌ وإنما حُذِفَت الألفُ واللامُ مِنْ «شديد» ليزاوجَ ما قبله وما بعده لفظاً فقد غَيَّرُوا كثيراً مِنْ كلامهم عن قوانينه لأجلِ الازدواجِ، فقالوا: «ما يعرف سحاديه مِنْ عبادليه» فَثَنُوا ما هو وثَرٌ لأجلِ ما هو شَفَعٌ. على أن الخليلَ قال في قولهم: «ما يَحْسُنُ بالرجلِ مثلكَ أنْ يَفْعَلَ ذلك» و«ما يَحْسُنُ بالرجلِ خيرٌ منك» إنه على نيةِ الألفِ واللامِ، كما كان «الجماء الغفير»^(٥) على نيةِ طرحِ الألفِ واللامِ. ومما سَهَّلَ ذلكَ الأَمْنُ مِنَ اللُّبْسِ وَجَهَالَةُ الموصوفِ». قال الشيخُ^(٦): «ولا ضرورةَ

(١) أي: انتهى الذي نقل منه الشيخ بلفظ «بعض أصحابنا».

(٢) الآية ٧ من الفاتحة. وانظر: الدر المصون ٧١/١.

(٣) البحر ٤٤٨/٧.

(٤) الكشف ٤١٣/٣.

(٥) من قولهم: «جاؤوا الجماء الغفير» لأن الحال نكرة. وهو مثل عربي انظر: مجمع

الأمثال ٢٧١/٢.

(٦) البحر ٤٤٨/٧.

إلى (١) حَذَفَ آلَ مَنْ «شديد العقاب» وتشبيهه بنادرٍ مُغَيَّرٍ وهو تشبيه الوتر لأجل الشَّعْر، فَيُزَنُّه كِتَابُ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ. قلت: أمَّا الازدواج - وهو المشاكلة - من حيث هو فإنه واقعٌ في القرآن، مضى لك منه مواضع.

وقال الزمخشري (٢) أيضاً: «ويجوزُ أَنْ يُقَالَ: قد تُعمَّد تنكيره وإبهامه للدلالة على قَرِطِ الشُّدَّةِ وعلى ما لا شيء أذهى منه وأمرٌ لزيادة الإنذار. ويجوز أَنْ يُقَالَ: هذه النكتة هي الداعية إلى اختيار البدل على الوصف، إذا سَلِكْتَ طريقة الإبدال» انتهى. وقال مكي (٣): «يجوزُ في «غافر» و«قابل» البدل على أنهما نكرتان لاستقبالهما، والوصف على أنهما معرفتان لمُضِيَّهما».

وقال فخر الدين الرازي (٤): «لا نزاع في جعل غافر وقابل صفةً، وإنما كانا كذلك لأنهما يُفيدان معنى الدوام والاستمرار، فكذلك «شديد العقاب» يُفيد ذلك؛ لأنَّ صفاته مُنزَّهة عن الحدوث والتجدد فمعناه كونه بحيث شديد عقابه [ب/٧٧١]. وهذا المعنى حاصلٌ أبداً لا يُوصَفُ / بأنه حَصَلَ بعد أن لم يكن».

قال الشيخ (٥): «وهذا كلامٌ مَنْ لم يَقِفْ على علم النحو ولا نظره فيه وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ «حكيمٍ عليمٍ» (٦) و«مليكٍ مُقْتَدِرٍ» (٧) معارف لتتزيه صفاته عن الحدوث والتجدد، ولأنها صفاتٌ لم تَحْصُلْ بعد أن لم تكن، ويكون تعريف صفاته بآل وتنكيرها سواءً، وهذا لا يقوله مُبتدئ في علم النحو، بله أَنْ يُصَنَّفَ فيه ويُقدِّم على تفسير كتابِ اللَّهِ تعالى» انتهى.

(١) البحر: إلى اعتقاد.

(٢) الكشف ٤١٣/٣.

(٣) لم أجد هذا القول لمكي في المشكل والكشف.

(٤) تفسير الفخر الرازي ٢٨/٢٧.

(٥) البحر ٤٤٨/٧.

(٦) الآية ٦ من النمل من قوله: «من لدن حكيمٍ عليم».

(٧) الآية ٥٥ من القمر من قوله: «عندَ مَلِكٍ مُقْتَدِر».

وقد سُردت هذه الصفات كلها من غير عاطفٍ إلا «قابل التوب» قال بعضهم^(١): «وإنما عُطِفَ لاجتماعهما وتلازمهما وعدم انفكاك أحدهما عن الآخر، وقَطَعَ «شديد» عنهما فلم يُعْطِفَ لانفراذه». قال الشيخ^(٢): «وفيه نَزْعَةٌ اعتزالية. ومَذْهَبُ أهل السنة جوازُ الغفران للعاصي وإن لم يُتَّبِ إلا الشرك». قلت: وما أبعده عن نزع الاعتزال. ثم أقول: التلازم لازمٌ من جهة أنه تعالى متى قَبِلَ التوبة فقد غَفَرَ الذنب وهو كافٍ في التلازم.

وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما بال الواو في قوله: «وقابل التوب؟» قلت: فيها نُكْتَةٌ جليلةٌ وهي إفادةُ الجمعِ للمذنبِ التائبِ بين رحمتين: بين أن يَقْبَلَ توبته فيكتبها طاعةً من الطاعات وأن يجعلها مَحَافَةً للذنوبِ كَمَنْ لم يُذْنِبْ كأنه قال: جامعُ المغفرة والقبول» انتهى.

وبعد هذا الكلام الأنيق وإبراز هذه المعاني الحسنة. قال الشيخ^(٤): «وما أَكْثَرَ تَبَجُّجٍ^(٥) هذا الرجلِ وشَقْشَقَتَهُ والذي أفاد أن الواو للجمع، وهذا معروفٌ من ظاهرِ عِلْمِ النحوي». قلت: وقد أنشدني بعضهم^(٦):

٣٩١٢ - وكم مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا
وَأَفْتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

وقال آخر^(٦):

-
- (١) نسب أبو حيان هذا القول في البحر ٤٤٩/٧ إلى صاحب «الغنيان».
(٢) الكشف ٤١٣/٣.
(٣) البحر ٤٤٩/٧.
(٤) البحر: تلمح.
(٥) البيت للمتنبي وهو في ديوانه ٣٥٧/٢، والمحتسب ١٩/٢.
(٦) من قصيدة البوصيري المشهورة بالبردة. وهي في ديوانه (تحقيق محمد سيد كيلاني) ص ٢٤٥.

٣٩١٣- قَدْ تُنْكِرُ الْغَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ
وَيُنْكِرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ

والتَّوْبُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مَفْرَدًا مُرَادًا بِهِ الْجِنْسُ كَالذَّنْبِ، وَأَنْ يَكُونَ جَمْعًا لَتَوْبَةٍ كَثَمَرٍ وَتَمَرَةٍ. وَ«ذِي الطُّولِ» نَعْتُ أَوْ بَدَلٌ كَمَا تَقَدَّمَ. وَالطُّولُ: سَعَةُ الْفَضْلِ.

و«لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا، وَهِيَ حَالٌ لَازِمَةٌ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً»، وَعَلَى هَذَا ظَاهِرُهُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ صِفَةً لِلْمَعَارِفِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ صِفَةٌ لـ «شَدِيدِ الْعِقَابِ» لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّفْ عِنْدَهُ بِالْإِضَافَةِ. وَالْقَوْلُ فِي «إِلَيْهِ الْمَصِيرُ» كَالْقَوْلِ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ.

أ. (٤) وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «فَلَا يَغُرُّكَ» بِالْفَتْحِ، وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِ. وَزَيْدُ ابْنِ عَلِيٍّ^(٢) وَعَبِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ «فَلَا يَغْرُكُ» بِالْإِدْغَامِ مَفْتُوحِ الرَّاءِ، وَهِيَ لُغَةُ تَمِيمٍ.

أ. (٥) وَقَرَأَ^(٣) عَبْدُ اللَّهِ «بِرَسُولِهَا» أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى لَفْظِ «أُمَّةٍ». وَالْجُمْهُورُ عَلَى مَعْنَاهَا، وَفِي قَوْلِهِ: «لِيَأْخُذُوهُ» عِبَارَةٌ عَنِ الْمُسَبِّبِ بِالسَّبَبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ مُسَبَّبٌ عَنِ الْإِخْذِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْأَسِيرِ: «أَخِذْ». وَقَالَ^(٤):

٣٩١٤- فِيمَا تَأْخُذُونِي تَقْتُلُونِي
فَكَمْ مِنْ أَخِيذٍ يَهْوَى خُلُودِي

(١) الإملاء ٢/٢١٧.

(٢) البحر ٧/٤٤٩.

(٣) البحر ٧/٤٤٩، ومعاني القرآن للفراء ٣/٥.

(٤) تقدم برقم ٨٦٧.

وقوله: «عِقَابٍ» فيه اجتزاء بالكسرة عن ياء المتكلم وصلاً، ووقفاً، لأنها رأس فاصلة.

آ. (٦) قوله: ﴿وَكَذَلِكَ﴾: تحتل الكاف أن تكون مرفوعة المحل على خير مبتدأ مضمّر أي: والأمر كذلك، ثم أخبر بأنه حَقَّتْ كلمة الله عليهم بالعذاب، وأن تكون نعتاً لمصدر محذوف، أي: مثل ذلك الوجوب من عقابهم وَجَبَ على الكفرة.

وقوله: «أنهم أصحاب» يجوز أن يكون على حذف حرف الجر أي: لأنهم، فحذف، فيجري في محلها القولان^(١). ويجوز أن يكون في محل رفع بدلاً من «كلمة». وقد تقدّم خلافهم في أفراد «كلمة» وجمعها^(٢).

آ. (٧) قوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ﴾: مبتدأ «وَيُسَبِّحُونَ» خبره.

والعامة على فتح عين «العَرْش». وابن عباس^(٣) في آخرين بضمها فقل: يُحْتَمَلُ أن يكون جمعاً لـ «عَرْش» كـ سَقَف في سَقَف.

وقوله: «وَمَنْ حَوَّلَهُ» يُحْتَمَلُ أن يكون مرفوع المحل عطفاً على «الذين يحملون» أخبر عن الفريقين بأنهم يُسَبِّحُونَ، وهذا هو الظاهر، وأن يكون منصوب المحل عطفاً على العرش، يعني أنهم يحملون أيضاً الملائكة الحافين بالعرش. وليس بظاهر.

قوله: «رَبَّنَا» / معمول لقول مضمّر تقديره: يقولون ربنا. والقول المضمّر [٧٧٢/أ]

(١) يرى سيبويه أن المحل هو الجر، ويرى الخليل النصب، انظر: الكتاب ١/٤٦٤، والدر المصون ١/٢١١.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/١٢٤.

(٣) القرطبي ١٥/٢٩٤، والبحر ٧/٤٥١.

في محلّ نصبٍ على الحال من فاعل «يَسْتَغْفِرُونَ» أو خبرٌ بعد خبر، و«رحمةً وعِلْماً» تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، أي: وسِعَ كُلُّ شَيْءٍ رَحْمَتَكَ وَعِلْمَكَ.

أ. (٨) قوله: ﴿جَنَاتٍ عَذْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ﴾: قد تقدّم نظيرُها في مريم^(١). والعامةُ على «جَنَاتٍ» جمعاً، والأعمش^(٢) وزيد بن علي «جنة» بالإنفراد.

قوله: «وَمَنْ صَلَحَ» في محلّ نصبٍ: إمّا عطفاً على مفعول «أَدْخَلَهُمْ»، وإمّا على مفعول «وَعَدْتَهُمْ». وقال الفراء^(٣) والزجاج^(٤): «نصبه من مكانين: إن شئت على الضمير في «أَدْخَلَهُمْ»، وإن شئت على الضمير في «وَعَدْتَهُمْ».

والعامةُ على فتح لامِ «صَلَحَ» يقال: صَلَحَ فهو صَالِحٌ. وابن أبي عبلة^(٥) بضمّها يُقال: صَلَحَ فهو صَلِيحٌ. والعامةُ على «دُرِّيَّاتِهِمْ» جمعاً. وعيسى^(٦) «ودُرِّيَّتَهُمْ» إفراداً.

أ. (٩) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: التنوينُ عَوْضٌ مِنْ جُمْلَةٍ مَحذُوفَةٍ، ولكن ليس في الكلام جملةٌ مُصَرَّحٌ بها، عَوْضٌ مِنْهَا هَذَا التَّنْوِينُ، بخلاف قوله: «وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ»^(٧) أي: حِينَ إِذْ بَلَغَتْ الْحَلْقُومُ، لتقدّمها في اللفظ، فلا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ، يكون هذا عوضاً منها تقديره: يَوْمَ إِذْ يُؤَاخِذُ بِهَا.

(١) «جَنَاتٍ عَذْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ». الآية ٦١ من مريم.

(٢) البحر ٤٥٢/٧، ومعاني القرآن للفراء ٥/٣.

(٣) معاني القرآن له ٥/٣.

(٤) معاني القرآن له ٣٦٨/٤.

(٥) البحر ٤٥٢/٧.

(٦) البحر ٤٥٢/٧.

(٧) الآية ٨٤ من الواقعة.

آ. (١٠) قوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾: منصوبٌ بمقدرٍ، يدلُّ عليه هذا الظاهرُ، تقديرُهُ: مَقَّتْكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ. وقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ: اذْكُرُوا إِذْ تُدْعَوْنَ. وَجَوَّزَ الزمخشريُّ^(١) أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِالْمَقَّتِ الْأَوَّلِ. وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ^(٢): بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ الْخَبَرُ^(٣). وَقَالَ: «هَذَا مِنْ ظَوَاهِرِ عِلْمِ النُّحَاةِ الَّتِي لَا تَكَادُ تَخْفَى عَلَى الْمُبْتَدِئِ فَضْلاً عَنْ يُدْعَى مِنَ الْعَجَمِ أَنَّهُ شَيْخُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ». قُلْتُ: مِثْلُ هَذَا لَا يَخْفَى عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى نَاصِبِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ فَهُوَ مَذْهَبُ كُوفِيٍّ قَالَ بِهِ، أَوْلَانِ الظَّرْفِ يُتَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يُتَسَّعُ فِي غَيْرِهِ. وَأَيُّ غُمُوضٍ فِي هَذَا حَتَّى يُنْجِي عَلَيْهِ هَذَا الْإِنْجَاءَ؟ وَلِلَّهِ الْقَائِلُ^(٤):

٣٩١٥- حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ

فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ

كَضَرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا

كَذِباً وَزُوراً إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

وهذا الرُّدُّ سَبْقُهُ إِلَيْهِ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥)، فَقَالَ: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَقَّتُ اللَّهِ» لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ أَخْبَرَ عَنْهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَكْبَرُ». فَمِنْ ثَمَّ أَخَذَهُ الشَّيْخُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِالْمَقَّتِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَمَقُّتُوا أَنْفُسَهُمْ وَقَتَّ دَعَائِهِمْ إِلَى الْإِيمَانِ، إِنَّمَا مَقَّتُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَقَّتَ اللَّهِ وَاقِعٌ فِي الدُّنْيَا. وَجَوَّزَ

(١) الكشاف ٤١٧/٣.

(٢) البحر ٤٥٢/٧.

(٣) قال: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْبَرَ عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِيفَائِهِ صَلَاتَهُ وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «أَكْبَرُ»».

(٤) البيتان لأبي الأسود الدؤلي. وهما في ديوانه ١٢٩، والأشْمُونِي ٢١٨/٢، والهمع

٣٢/٢، والدرر ٣٢/٢، واللسان (دَمَم)، والخزانة ٦١٨/٣.

(٥) الإملاء ٢١٧/٢.

الحسنُ أَنْ يكونَ في الآخرة. وَضعفه الشيخ^(١): بأنه «يبقى» «إِذْ تُدْعَوْنَ» مُفْلَتاً من الكلام ؛ لكونه ليس له عاملٌ مقدّم ولا ما يُفسّر عاملاً. فإذا كان المَقْتُ في الدنيا أَمْكَنَ أَنْ يُضْمَرَ له عاملٌ تقديره: مَقْتِكُمْ. قلت: وهذا التجرؤُ على مثل الحسنِ يَهْوُنُ عليك تَجَرُّؤُهُ على الزمخشري ونحوه.

واللامُ في «لَمَقْتُ» لامٌ ابتداءٍ أو قسمٍ. ومفعوله محذوفٌ أي: لَمَقْتُ اللَّهَ إِيَّاكُمْ أو أَنْفُسَكُمْ، فهو مصدرٌ مضافٌ لفاعله كالشاني. ولا يجوزُ أَنْ تكون المسألة من بابِ التنازع في «أَنْفُسَكُمْ» بين المقتئين لثلا يلزَمُ الفصلُ بالخبر بين المَقْتُ الأول ومعموله على تقديرِ إعماله، لكن قد اختلف النحاة في مسألة: وهي التنازعُ في فِعْلِي التعجب، فَمَنْ مَنَعَ اعتَلَّ بما ذكرته؛ لأنه لا يُفْصَلُ بين فعلِ التعجب ومعموله. وَمَنْ جَوَزَ قال: يلتزم إعمالُ الشاني؛ حتى لا يلزَمَ الفصلُ، فليكن هذا منه. والحقُّ عدمُ الجوازِ فإنه على خلافِ قاعدةِ التنازع.

آ. (١٢) قوله: ﴿وَحَدَّه﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ في موضع الحال، وجاز كونه معرفة لفظاً لكونه في قوة النكرة كأنه قيل: منفرداً. والثاني: - وهو قولُ يونس - أنه منصوبٌ على الظرف، والتقدير: دُعِيَ على جِبالِه، وهو مصدرٌ محذوفُ الزوائد والأصل: أَوْحَدْتُهُ إِيحَاداً.

آ. (١٥) قوله: ﴿رَفِيعُ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ مبتدأ والخبرُ «ذو العرشِ»، و«يُلْقِي الرُّوحَ»/ يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأن يكونَ حالاً، ويجوزُ أَنْ تكونَ الثلاثةُ أخباراً لمبتدأ محذوفٍ. ويجوزُ أَنْ تكونَ الثلاثةُ أخباراً لقوله: «هو الذي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ». قال الزمخشري^(٢): «ثلاثةُ أخبارٍ يجوزُ

(١) البحر ٤٥٢/٧.

(٢) الكشف ٤١٩/٣.

أَنْ تَكُونَ مَرْتَبَةً عَلَى قَوْلِهِ : « هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ » ، أَوْ أَخْبَارَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَهِيَ مُخْتَلَفَةٌ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا . قُلْتُ : أَمَّا الْأَوَّلُ فَفِيهِ طَوْلُ الْفَصْلِ وَتَعَدُّدُ الْأَخْبَارِ ، وَلَيْسَتْ فِي مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ . وَأَمَّا الثَّانِي فَفِيهِ تَعَدُّدُ الْأَخْبَارِ وَلَيْسَتْ فِي مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « ذُو الْعَرْشِ » صِفَةً لـ « رَفِيعِ الدَّرَجَاتِ » إِنْ جَعَلْنَاهُ صِفَةً مُشَبَّهَةً ، أَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ مِثَالًا مَبَالِغَةٍ ، أَيْ : يَرْفَعُ دَرَجَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تُجْعَلَ إِضَافَتُهُ مَحْضَةً ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ مَنْ يُجُوزُ تَمَحُّضُ إِضَافَةِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ أَيْضًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَقُرِئَ^(١) « رَفِيعٌ » بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَدْحِ ، وَ « مِنْ أَمْرِهِ » مُتَعَلِّقٌ بِـ « يُبْلَقِي » وَ « مِنْ » لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ « الرُّوحِ » .

قَوْلُهُ : « لِيُنْذِرَ » الْعَامَّةُ عَلَى بَنَائِهِ لِلْفَاعِلِ ، وَنَصَبِ الْيَوْمِ . وَالْفَاعِلُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ الرُّوحُ أَوْ مَنْ يَشَاءُ أَوْ الرَّسُولُ . وَنَصَبُ الْيَوْمِ : إِثْمًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ . وَالْمُنْذَرُ بِهِ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : لِيُنْذِرَ بِالْعَذَابِ يَوْمَ التَّلَاقِ ، وَإِثْمًا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ اتِّسَاعًا فِي الظَّرْفِ .

وَقُرِئَ^(٢) أَيْ وَجَمَاعَةً كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ الْيَوْمَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ مُجَازًا أَيْ : لِيُنْذِرَ النَّاسَ الْعَذَابَ يَوْمَ التَّلَاقِ . وَقُرِئَ الْحَسَنُ وَالْيَمَانِيُّ « لِيُنْذِرَ » بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ . وَفِيهِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ ، وَهُوَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالثَّانِي : أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الرُّوحِ فَإِنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ عَلَى رَأْيٍ . وَقُرِئَ الْيَمَانِيُّ أَيْضًا « لِيُنْذِرَ » مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ ، « يَوْمٌ » بِالرَّفْعِ ، وَهِيَ تُؤَيِّدُ نَصْبَهُ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ اتِّسَاعًا .

(١) البحر ٤٥٤/٧ .

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٤٥٥/٧ ، القرطبي ٣٠٠/١٥ ، الإتحاف ٤٣٥/٢ .

- غافر -

وأثبت ياء «التلاقي» وصلًا ووقفًا ابن كثير^(١) وأثبتها في الوقف دون الوصل - من غير خلاف - ورش، وحذفها الباكون وصلًا ووقفًا، إلا قالون فإنه روي عنه وجهان: وجه كورش، ووجه كالباقين، وكذلك هذا الخلاف بعينه جارٍ في «يوم التناد»^(٢). وقد تقدّم توجيه هذين الوجهين في الرد في قوله: «الكبير المتعال»^(٣).

آ. (١٦) قوله: «يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ»: في «يوم» أربعة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «يوم التلاق» بدلٌ كل من كل. الثاني: أن ينتصب بالتلاق أي: يقع التلاقي في يوم بروزهم. الثالث: أن ينتصب بقوله: «لا يخفى على الله»، ذكره ابن عطية^(٤)، وهذا على أحد الأقوال الثلاثة في «لا»: هل يعمل ما بعدها فيما قبلها؟ ثالثها: التفصيل بين أن تقع جواب قسم فيمتنع، أو لا فيجوز. فيجوز هذا على قولين من هذه الأقوال. الرابع: أن ينتصب بإضمار «اذكرو». و«يَوْمَ» ظرفٌ مستقبلٌ كـ «إذا». وسيبويه^(٥) لا يرى إضافة الظرف المستقبل إلى الجمل الاسمية، والأخفش يراه، ولذلك قدر سيبويه في قوله: «إذا السماء انشقت»^(٦) ونحوه فعلاً قبل الاسم، والأخفش لم يقدّره، وعلى هذا فظاهر الآية مع الأخفش. ويُجاب عن سيبويه: بأن «هم» ليس مبتدأ بل مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ يُفسّره اسمُ الفاعل أي: يوم بروزوا، ويكون «بارزون»

(١) انظر في أوجه وصلها ووقفها: السبعة ٥٦٨، التيسير ١٩٢، الحجة ٦٢٨، النشر

٣٦٦/٢، البحر ٤٥٥/٧.

(٢) الآية ٣٢ من غافر.

(٣) الآية ٩ من الرد وانظر: الدر ٢٣/٧.

(٤) المحرر ١٢٣/١٤.

(٥) انظر: الكتاب ٥٤/١، والهمع ٢٠٦/١.

(٦) الآية ١ من الانشقاق.

- غافر -

خبر مبتدأ مضمرة فلما حُذِفَ الفعل انفصل الضميرُ فبقي كما ترى، وهذا كما قالوا في قوله^(١):

٣٩١٦- لوبغير الماءِ حَلَقِي شَرْقُ
كُنْتُ كَالْفُصَّانِ بِالماءِ اعتصاري
في أن «حَلَقِي» مرفوعُ فعلٍ يُفسره «شَرْقُ» لأن «لو» لا يليها إلا
الأفعال^(٢)، وكذا قوله^(٣):

٣٩١٧-
فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

لأن «هَلَّا» لا يليها إلا الأفعال، فالمفسرُ في هذه المواضعِ أسماءٌ مُسَبَّقةٌ،
وهو نظيرُ «أنا زيدا ضاربُه» من حيث التفسير. وحركة «يومَ هم» حركةٌ إعرابٍ
على المشهور. ومنهم مَنْ جَوَزَ بناءَ الظرفِ، وإن أُضيفَ إلى فعلٍ مضارعٍ
أو جملةٍ اسميةٍ، وهم الكوفيون^(٤). وقد وَهَمَ / بعضُهم فحتم بناءَ الظرفِ [٧٧٣/أ]
المضافِ للجملةِ الاسمية. وقد عَرَفَتْ مَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُبْنَى عِنْدَ البصريين إلا
ما أُضيفَ إلى فعلٍ ماضٍ، كقوله^(٥):

٣٩١٨- على حينَ عَاتَبْتَ المشيبَ على الصُّبَا

.....

(١) تقدم برقم ٢٨٠١.

(٢) قال سيويو: «لو بمنزلة إن» لا يكون بعدها إلا الأفعال فإن سقط بعدها اسم ففيه
فعل مضمرة. الكتاب ١/ ١٣٦.

(٣) تقدم برقم ٧٠٣.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/ ٥٢٢.

(٥) تقدم برقم ١١٧٢.

البيت.. وقد تقدّم هذا مستوفى في آخره المائدة^(١). وكتبوا «يوم هم» هنا وفي الذاريات^(٢) منفصلاً، وهو الأصل.

قوله: «لا يخفى» يجوز أن تكون مستأنفة، وأن تكون حالاً من ضمير «بارزون» وأن تكون خبراً ثانياً.

آ. (١٧) قوله: ﴿الْيَوْمَ﴾: ظرف لقوله «لَمَنْ الْمَلِكُ»، و[يجوز] أن يكون ظرفاً للجار بعده؛ لأن التقدير: المَلِكُ لله، فهو خبرٌ مبتدأ مضمير، واليوم معمول لـ «تُجْزَى»، و«اليوم» الأخير^(٣) خبرٌ «لا ظلم».

آ. (١٨) قوله: ﴿يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾: يجوز أن يكون مفعولاً به اتّساعاً، وأن يكون ظرفاً، والمفعول محذوف. والآفة: القرية، مِنْ أَزَفَ الشيء، أي: قَرَبَ. قال النابغة^(٤):

٣٩١٩- أَزَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا

لَمَّا نَزَلَ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِيرَ

وقال كعب بن زهير^(٥):

٣٩٢٠- بَانَ الشَّبَابُ وَهَذَا الشَّيْبُ قَدْ أَزَفَا

وَلَا أَرَى لَشَبَابٍ بَائِنٍ خَلْفَا

وقال الراغب^(٦): «أَزَفَ وَأَفَدَ يَتَقَارَبَانِ، لَكِنْ «أَزَفَ» يُقَالُ اعْتِبَاراً بِضَيْقِ

(١) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٤.

(٢) الآية ١٣ ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَنُونَ﴾.

(٣) في قوله: «لا ظلم اليوم».

(٤) تقدم برقم ٥٢٧.

(٥) ديوانه ٧٠.

(٦) المفردات ١٧.

وقتها. ويقال: أَرِيفَ الشُّخُوصِ. والأَرِيفُ: ضيقُ الوقت، قلت: فَجَعَلَ بينهما فَرَقًا، وَيُرَوَّى بَيْتُ النَّابِغَةِ: أَفِذَ التَّرْحُلُ. والأَرِيفَةُ: صِفَةُ لَمَحْذُوفٍ، فيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: السَّاعَةُ الأَرِيفَةُ أَوْ الطَّامَةُ الأَرِيفَةُ.

قوله: «إِذِ الْقُلُوبُ» بَذَلْ مِنْ يَوْمِ الأَرِيفَةِ، أَوْ مِنْ «هَمْ» فِي «أَنْذَرَهُمْ» بَدَلُ اشْتِمَالٍ.

قوله: «كَاطِمِينَ» نَصَبَ عَلَى الْحَالِ. وَاخْتَلَفُوا فِي صَاحِبِهَا وَالْعَامِلِ فِيهَا. وَقَالَ الْحَوْفِيُّ: «الْقُلُوبُ» مَبْتَدَأٌ. وَ«لَدَى الْحَنَاجِرِ» خَبَرُهُ، وَ«كَاطِمِينَ» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِيهِ. قُلْتُ: وَلَا بُدَّ مِنْ جَوَابٍ عَنْ جَمْعِ الْقُلُوبِ جَمْعٌ مَنْ يَعْقِلُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَمَّا أَسْنَدَ إِلَيْهِمْ مَا يُسْنَدُ لِلْعُقَلَاءِ جُمِعَتْ جَمْعَهُ، كَقَوْلِهِ: «رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(١)، «فَطَلْتُ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ»^(٢). الثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ مِنَ «الْقُلُوبِ». وَفِيهِ السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ الْمُتَقَدِّمَانِ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ أَصْحَابِ الْقُلُوبِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «هُوَ حَالٌ مِنْ أَصْحَابِ الْقُلُوبِ عَلَى الْمَعْنَى؛ إِذِ الْمَعْنَى: إِذْ قُلُوبُهُمْ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ عَلَيْهَا». قُلْتُ: فَكَأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ جَعَلَ أَلْ عَوْضًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي حَنَاجِرِهِمْ: الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «هَمْ» فِي «أَنْذَرَهُمْ»، وَتَكُونَ حَالًا مُقَدَّرَةً؛ لِأَنَّهُمْ وَقْتُ الْإِنْذَارِ غَيْرُ كَاطِمِينَ.

وقال ابن عطية^(٤): «كَاطِمِينَ حَالٌ مِمَّا أُبْدِلَ مِنْهُ «إِذِ الْقُلُوبِ» أَوْ مِمَّا تُضَافُ الْقُلُوبُ إِلَيْهِ؛ إِذِ الْمُرَادُ: إِذْ قُلُوبُ النَّاسِ لَدَى حَنَاجِرِهِمْ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: «تَشَخَّصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ»^(٥) أَرَادَ: تَشَخَّصُ فِيهِ أَبْصَارُهُمْ». قُلْتُ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ أَنَّهُ حَالٌ مِمَّا أُبْدِلَ مِنْهُ.

(٥) الآية ٤٢ من إبراهيم.

(١) الآية ٤ من يوسف.

(٢) الآية ٤ من الشعراء.

(٣) الكشف ٤٢٠/٣.

(٤) المحرر ١٢٥/١٤.

قوله: «إِذِ الْقُلُوبُ مُشْكِلٌ؛ لَأنه أُبْدِلَ مِنْ قَوْلِهِ: «يَوْمَ الْآزِفَةِ» وهذا لا يَصِحُّ البتَّةُ، وإنما يريد بذلك على الوجه الثاني: وهو أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «هُمْ» في «أُنْذِرْهُمْ» بدلَ اشتمالٍ، وحينئذٍ يَصِحُّ. وقد تقدَّم الكلامُ على الكَظْمِ^(١)، والحناجر^(٢)، في آل عمران والأحزاب.

قوله: «ولا شَفِيعَ يُطَاعُ» «يُطَاعُ» يجوزُ أَنْ يُحَكَّمَ على موضعه بالجرِّ نعتاً على اللفظ، وبالرفع نعتاً على المحلِّ؛ لَأنه معطوفٌ على المجرورِ بِمِنْ المزيِّدة.

وقوله: «ولا شَفِيعَ يُطَاعُ» مِنْ باب^(٣):

٣٩٢١- على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

.....

أي: لا شَفِيعَ فلا طاعةَ، أو ثَمَّ شَفِيعٌ ولكن لا يُطَاعُ.

آ. (١٩) قوله: «يَعْلَمُ»: فيه أربعة أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه خبرٌ آخرُ عن «هو» في قوله: «هو الذي يُريكم آيَاتِهِ». قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: بِمِ اتَّصَلَ قَوْلُهُ: «يَعْلَمُ خَائِنَةُ الْأَعِينِ»؟ قلت: هو خبرٌ من أخبارِ «هو» في قوله: «هو الذي يُريكم» مثل: «يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ»^(٥) ولكن «يُلْقِي الرُّوحَ» قد عُلِّلَ بقوله: «لِيُنْذِرَ» ثم استطرَدَ لِذِكْرِ أحوالِ يومِ التَّلَاقِ إلى قوله: «ولا شَفِيعَ يُطَاعُ» فَبَعُدَ لذلك عن أخواته.

(١) انظر: الدر المصون ٣/٣٩٥.

(٢) انظر: إعرابه للآية ١٠ من الأحزاب.

(٣) تقدم برقم ١٠٨٨.

(٤) الكشف ٣/٤٢١.

(٥) الآية ١٥.

الثاني : أنه مُتَّصِلٌ بقوله : «وَأَنْذِرْهُمْ» لَمَّا أُمِرَ بِإِنْذَارِهِ يَوْمَ الْآزِفَةِ وما يَغْرِضُ فيه مِنْ شِدَّةِ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ، وَأَنَّ الظَّالِمَ لَا يَجِدُ مَنْ يَحْمِيهِ، وَلَا شَفِيعَ لَهُ، ذَكَرَ أَطْلَاعَهُ عَلَى جَمِيعِ مَا يَصْدُرُ مِنَ الْخَلْقِ سِرّاً وَجَهراً. وعلى هذا فهذه الجملة لَا محلَّ لها لأنها في قوة التعليلِ لِلأَمْرِ بِالْإِنْذَارِ.

الثالث : أنها متصلةٌ بقوله «سَرِيعُ الْحِسَابِ»^(١).

الرابع : أنها متصلةٌ بقوله : «لَا يَخْشَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ»^(٢). وعلى هذين الوجهين فيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ جَارِيَةً مَجْرَى الْعِلَّةِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي محلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ.

وخاتمةُ الأَعْيُنِ فيه وجهان، أحدهما : أنه مصدرٌ كالعافية، أي : يَعْلَمُ خِيَانَةَ الْأَعْيُنِ. / والثاني : أنها صفةٌ على بابِها، وهو مِنْ بابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ [٧٧٣/ب] لِلْمَوْصُوفِ، وَالْأَصْلُ : الْأَعْيُنُ الْخَائِنَةُ، كقوله^(٣) :

..... ٣٩٢٢ -

وإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

وقد رَدَّ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) وَقَالَ : «لَا يَحْسُنُ أَنْ يُرَادَ : الْخَائِنَةُ مِنَ الْأَعْيُنِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : «وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ» لَا يُسَاعِدُ عَلَيْهِ» يعني أنه لَا يَنَاسِبُ أَنْ يُقَابَلَ الْمَعْنَى إِلَّا بِالْمَعْنَى. وفيه نظرٌ؛ إِذْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : لَا نُسَلِّمُ أَنْ «مَا» فِي «وَمَا

(١) فِي الْآيَةِ ١٧.

(٢) فِي الْآيَةِ ١٦.

(٣) الْبَيْتُ لِبِشَامَةَ بْنِ حَزْنِ النَّهْشَلِيِّ وَصَدْرُهُ :

إِنَّا مُحَيِّوُكَ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا

وهو فِي الْحِمَاسَةِ ٧٧/١، وَالْعَيْنِي ٣٧٠/٣.

(٤) الْكَشَافُ ٤٢١/٣.

تُخْفِي الصدور» مصدرية حتى يُلْزَمَ ما ذكره، بل يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي، وهو عبارةٌ عن نفس ذلك الشيءِ المَخْفِي، فيكونُ قد قَابَلَ الاسمَ غيرَ المصدرِ بمثله.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾: قرأ^(١) نافع وهشام «تَدْعُونَ» بالخطاب للمشركين، والباقون بالغيبة إخباراً عنهم بذلك.

آ. (٢١) قوله: ﴿فَيَنْظُرُوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً في جواب الاستفهام، وَأَنْ يكونَ مجزوماً نَسَقاً على ما قبله كقوله^(٢):
٣٩٢٣- أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ

.....

رواه بعضهم بالجزم والنصب.

قوله: «منهم قوة» قرأ ابنُ عامر^(٣) «منكم» على سبيل الالتفات، والباقون بضمير الغيبة جرّياً على ما سبق من الضمائر الغائبة.

قوله: «وآثاراً» عطفٌ على «قوة»، وهو في قوة قوله: «يَنْجِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً آمِنِينَ»^(٤)، وجعله الزمخشري^(٥) منصوباً بمقدر قال: «أو أراد: وأكثر آثاراً» كقوله^(٦):

(١) السبعة ٥٦٨، الحجة ٦٢٨، النشر ٣٦٤/٢، التيسير ١٩٢، البحر ٤٥٧/٧، القرطبي ٣٠٣/١٥.

(٢) تقدم برقم ٨٩.

(٣) السبعة ٥٦٩، الحجة ٦٢٩، البحر ٤٥٧/٧، النشر ٣٦٥/٢، التيسير ١٩١.

(٤) الآية ٨٢ من الحجز.

(٥) الكشف ٤٢٢/٣.

(٦) تقدم برقم ١٤٩.

٣٩٢٤ - قد غدا

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

يعني: وَمُتَعَقِّلًا رُمَحًا. ولا حاجة إلى هذا مع الاستغناء عنه.

آ. (٢٦) قوله: ﴿أَوْ أَنْ﴾: قرأ الكوفيون^(١) «أَوْ أَنْ» بأو التي للإبهام والباقون بواو النسق على تَسْلُطِ الحرفِ على التبديل وظهور الفساد معاً. وقرأ^(٢) نافع وأبو عمرو وحفص «يُظْهِرُ» بضم الياء وكسر الهاء مِنْ أَظْهَرُ، وفاعله ضميرُ موسى عليه السلام، «الفساد» نصباً على المفعول به. والباقون بفتح الياء والهاء مِنْ ظَهَرَ، «الفساد» رفعاً بالفاعلية وزيدُ بن علي «يُظْهِرُ» مبنياً للمفعول، «الفساد» مرفوعٌ لقيامه مقامَ الفاعل. ومجاهد «يُظْهِرُ» بتشديد الظاء والهاء، وأصلها يَنْظُرُ مِنْ تَظْهَرُ بتشديد الهاء فادغم التاء في الظاء. و«الفساد» رفعٌ على الفاعلية. وفتح ابن كثير^(٣) ياء «ذَرُونِي أَقْتُلْ موسى» وسَكَّنَها الباقون.

آ. (٢٧) قوله: ﴿عُذْتُ﴾: أدغم^(٤) أبو عمرو والأخوان، وأظهروا الذال مع التاء، والباقون بالإظهار فقط. و«لَا يُؤْمِنُ» صفةٌ لمتكبرٍ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿مِنْ آلِ فرعونَ﴾: يُحتمل أن يكون متعلقاً بـ «يَكْتُمُ» بعده أي: يكتمه مِنْ آلِ فرعون. والثاني: - وهو الظاهر - أنه متعلقٌ بمحذوفٍ صفةٌ لرجل. وجاء هنا على أحسنِ ترتيبٍ: حيث قَدَّمَ المفردَ، ثم

(١) السبعة ٥٦٩، البحر ٤٦٠/٧، التيسير ١٩١، القرطبي ٣٠٥/١٥، الحجة ٦٢٩، النشر ٣٦٥/٢.

(٢) انظر في قراءاتها السبعة ٥٦٩، البحر ٤٦٠/٧، التيسير ١٩١، القرطبي ٣٠٥/١٥، الحجة ٦٣٠، النشر ٣٦٥/٢.

(٣) النشر ٣٦٦/٢، التيسير ١٩٢، السبعة ٥٧٣.

(٤) السبعة ٥٧٠، النشر ١٦/٢، الإتحاف ٤٣٧/٢.

ما يَقْرُبُ منه وهو حرفُ الجرِّ، ثم الجملة. وقد تقدم إيضاحُ هذه المسألة في المائدة وغيرها. ويترتبُ على الوجهين: هل كان هذا الرجلُ مِنْ قَرَابَةِ فرعون؟ فعلى الأولِ لا دليلَ فيه، وعلى الثاني فيه دليلٌ. وقد ردَّ بعضهم الأول: بأنه لا يُقال: كَتَمْتُ مِنْ فلانٍ كذا، إنما يقال: كَتَمْتُ فلاناً كذا، فيتعدَّى لاثنين بنفسه. قال تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾^(١). وقال الشاعر^(٢):

٣٩٢٥ - كَتَمْتُكَ هَمًّا بِالْجُمُومَيْنِ سَاهِرًا
وَهَمَّيْنِ هَمًّا مُسْتَكِنًا وَظَاهِرًا
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا بَرَّبَهَا
وَوَرَدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدْنَ مَصَادِرَا

أي: كَتَمْتُكَ أَحَادِيثَ نَفْسٍ وَهَمَّيْنِ، فَقَدِمَ المعطوفُ على المعطوفِ عليه، ومحلُّه الشعرُ.

قوله: «أَنْ يَقُولَ رَبِّي» أي: كراهةُ أَنْ يَقُولَ أَوْلَانُ يَقُولَ. والعامَّةُ على ضَمِّ عَيْنِ «رَجُلٍ» وهي الفصحى. والأعمش^(٣) وعبد الوارث^(٤) على تَسْكِينِهَا، وهي لغةُ تميمٍ ونجد. وقال الزمخشري^(٥): «وَلَكِ أَنْ تُقَدَّرَ مضافاً محذوفاً أي: وقتَ أَنْ يَقُولَ. والمعنى: أَتَقْتُلُونَهُ سَاعَةً سَمِعْتُمْ مِنْهُ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ وَلَا فِكْرٍ». وهذا الذي أَجَازَهُ رَدُّهُ الشَّيْخُ^(٦): بِأَنْ تُقَدِّرَ هَذَا الْوَقْتَ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ

(١) الآية ٤٢ من النساء.

(٢) البيتان للناطقة، وهما في ديوانه ١٣٠، واللسان (كتم) والجمومان: موضع بالبحرين.

(٣) البحر ٤٦٠/٧، السبعة ٥٧٠.

(٤) عن أبي عمرو.

(٥) الكشف ٤٢٤/٣.

(٦) البحر ٤٦٠/٧.

- غافر -

المصدرِ الْمُصْرَحِ به تقول: جِئْتُكَ صِيَاخَ الدِّيكِ أي: وقتَ صِيَاخِهِ، ولو قلت: أَجِئْتُكَ أَنْ صَاخَ الدِّيكُ، أو أَنْ يَصِيحَ، لم يَصِحَّ. نصُّ عليه النحويون.

قوله: «وقد جاءكم» جملةٌ حالية يجوز أَنْ تكونَ من المفعول^(١). فإن قيل: هو نكرة. / فالجواب: أنه في حيزِ الاستفهام وكلُّ ما سَوَّغَ الابتداءَ بالنكرة [٧٧٤/١] سَوَّغَ انتصابَ الحالِ عنها. ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل.

قوله: «بعضُ الذي يَعِدُّكم» «بعض» على بابِها، وإنما قال ذلك ليهضمَ موسى عليه السلام بعضَ حقه في ظاهرِ الكلام، فَيُرِيهِمْ أنه ليس بكلامٍ مَنْ أعطاه حقه وافيّاً فضلاً أَنْ يتعصَّبَ له، قاله الزمخشري^(٢). وهذا أحسنُ مِنْ قولٍ غيره: إنها بمعنى كل، وأنشدوا قولَ لبيد^(٣):

٣٩٢٦- تَرَاكَ أَمَكْنَةً إِذَا لَمْ يَرْضَها
أَوْ يَرْتَبِطَ بَعْضُ النَفُوسِ جَمَاهُها
وأنشدوا قولَ عمرو بن شَيْم^(٤):

٣٩٢٧- قَدْ يُدْرِكُ الْمَتَانِي بَعْضَ حَاجَتِهِ
وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعِجِلِ الزَّلُّ
وقول الآخر^(٥):

٣٩٢٨- إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَها
دُونَ الشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِها خَلَّالاً

(١) وهو «رجلاً».

(٢) الكشف ٤٢٥/٣.

(٣) تقدم برقم ١٣٠٤.

(٤) تقدم برقم ٨٩٢ وهو القطامي والمشهور أن اسمه عُمَيْر.

(٥) تقدم برقم ١٣٠٦.

ولا أدري كيف فهموا الكل من البيتين الأخيرين؟ وأما الأول ففيه بعض دليل؛ لأن الموت يأتي على الكل. ولما حكى هذا الزمخشري عن أبي عبيدة^(١)، وأنشد عنه بيت لبدي قال^(٢): «إن صَحَّت الرواية عنه فقد حَقَّ فيه قول المازني في مسألة العَلْقَى^(٣): «كان أَجْفَى مِنْ أن يفقه ما أقول له». قلت: ومسألة المازني^(٤) معه أن أبا عبيدة قال للمازني: «ما أكذب النحويين!! يقولون: هاء التانيث لا تدخل على ألف التانيث وأن الألف في «عَلْقَى» مُلْحَقَة^(٥)». قال: فقلت له: وما أنكرت من ذلك؟ فقال: سَمِعْتُ رُوِيَةً يُنْشِدُ^(٦):

٣٩٢٩- يَنْحَطُّ فِي عَلْقَى فِي مَكُورٍ

فلم يُنَوِّنْهَا. فقلت: ما واحد علقى؟ قال: علقاة. قال المازني: فامتنعت ولم أفسر له لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا؛ قلت: وإنما استغلظه المازني؛ لأن الألف التي للإلحاق تَدْخُلُ عليها تاء التانيث دالة على الوحدة فيقال: أرطى^(٧) وأرطاة، وإنما الممتنع دخولها على ألف التانيث نحو: دَعَوَى وَصَرَعَى. وأما عدم تنوين «عَلْقَى» فلا أنه سَمِعَ بها شيئاً بعينه

(١) مجاز القرآن ٢/٢٠٥.

(٢) الكشف ٣/٤٢٥.

(٣) العلقى: ضرب من الشجر.

(٤) انظر: مجالس العلماء ٥١، وإنباه الرواة ١/٢٥٣.

(٥) المجالس: وليست للتانيث.

(٦) ليس في ديوانه وهو في المجالس ٥١، واللسان مكر.

(٧) الأرطى: ضرب من الشجر.

[وَأَلْفَ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةُ حَالُ الْعِلْمِيَّةِ تَجْرِي مَجْرَى تَاءِ التَّانِيثِ فَيَمْتَنِعُ
الاسْمُ الَّذِي هِيَ فِيهِ، كَمَا تَمْتَنِعُ فَاطِمَةُ. وَتَنْصَرِفُ قَائِمَةً^(١)].

آ. (٢٩) قوله: ﴿ظَاهِرِينَ﴾: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «لَكُمْ»،
وَالْعَامِلُ فِيهَا وَفِي «الْيَوْمِ» مَا تَعَلَّقَ بِهِ «لَكُمْ».

قوله: «مَا أَرِيكُمْ» هِيَ مِنْ رُؤْيَا الْعِتْقَادِ، فَتَعَدُّ لِمَفْعُولَيْنِ، ثَانِيهِمَا «إِلَّا
مَا أَرَى».

قوله: «الرَّشَادِ» الْعَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِ الشَّيْنِ مَصْدَرٌ رَشَدٌ يَرُشَدُ. وَقَرَأَ
مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ^(٢) بِتَشْدِيدِهَا، وَخَرَّجَهَا أَبُو الْفَتْحِ^(٣) وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ مَبَالِغَةٌ
نَحْوُ: ضَرَبَ فَهُوَ ضَرْأَبٌ، وَقَدْ قَالَ^(٤) النَّحَّاسُ: «هُوَ لَحْنٌ، وَتَوَهُمَةٌ مِنَ
الرَّبَاعِيِّ» يَعْنِي أَرْشَدَ. وَرُدَّ عَلَى النَّحَّاسِ قَوْلُهُ: بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَشَدٍ
الثَّلَاثِيِّ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَقَدْ جَاءَ فَعَالٌ أَيْضاً مِنْ أَفْعَلَ وَإِنْ كَانَ لَا يَنْقَاسُ. قَالُوا:
أَذْرَكَ فَهُوَ ذَرَاكَ وَأَجْبَرَ فَهُوَ جَبَّارٌ، وَأَقْصَرَ فَهُوَ قَصَّارٌ، وَأَسَارَ فَهُوَ سَارٌّ، وَيَذُلُّ عَلَى
أَنَّهُ صِفَةٌ مَبَالِغَةٌ أَنْ مَعَاذاً كَانَ يُفَسِّرُهَا بِسَبِيلِ اللَّهِ.

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٥): «وَيَبْعُدُ عِنْدِي عَلَى مَعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهَلْ كَانَ
فِرْعَوْنُ يَدْعِي إِلَّا إِلَهِيَّةً؟ وَيَقْلُقُ بِنَاءُ اللَّفْظِ عَلَى هَذَا التَّرَكِيبِ»^(٦). قُلْتُ: يَعْنِي

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ مَخْرُومِ اثْبَتَانِهِ مِنْ ش.

(٢) الْبَحْرُ ٤٦٢/٧، وَالْمَحْتَسَبُ ٢٤١/٢.

(٣) الْمَحْتَسَبُ ٢٤١/٢.

(٤) أورد النحاس في إعراب القرآن ١٢/٣ هذه القراءة عن معاذ، ولم يُشر إلى تلحينها
هنا.

(٥) المحرر ١٤/١٣٥.

(٦) المحرر: التأويل.

ابن عطية أنه كيف يقول فرعون ذلك، فيُقرُّ بأنَّ ثمَّ من يهدي إلى الرشاد غيره، مع أنه يدَّعي أنه إله؟ وهذا الذي عزاه ابن عطية^(١) والزمخشري^(٢) وابن جُبارة^(٣) صاحب «الكامل» إلى معاذ بن جبل من القراءة المذكورة ليس في «الرشاد» الذي هو في كلام فرعون كما توهموا، وإنما هو في «الرشاد» الثاني الذي من قول المؤمن بعد ذلك. ويدلُّ على ذلك ما قاله أبو الفضل الرازي في كتابه «اللوامح»: «معاذ بن جبل «سبيل الرشاد»، الحرف الثاني بالتشديد، وكذلك الحسن، وهو سبيلُ الله تعالى الذي أوضحه لعباده، كذلك فسره معاذ، وهو منقولٌ من مرشد كدراك من مُدرك وجبار من مُجبر، وقصار من مُقصر غن الأمر، ولها نظائر معدودة. فأما «قصار الشوب» من^(٤) قَصَرَ الشوبَ قِصاراً فعلى هذا يزول إشكال ابن عطية المتقدم، وتتضح القراءة والتفسير.

وقال أبو البقاء^(٥): «وهو الذي يكثر منه الإرشاد أو الرشد» يعني يُحتمل أنه من أرشد الرباعيَّ أو رَشَدَ الثلاثي. والأوَّلَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الثَّلَاثِيِّ لِمَا عَرَفَتْ أَنَّهُ يَنْقَاسُ دُونَ الْأَوَّلِ.

آ. (٣١) قوله: ﴿مَثَلُ دَابٍ﴾: «مثل» يجوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، وَأَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ.

آ. (٣٢) قوله: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾: قد تقدَّم الخلاف^(٦) / في يائه: [٧٧٤/ب]

(١) المحرر ١٤/١٣٥.

(٢) الكشف ٣/٤٢٥ وذكره من غير عزو.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤ وعزاه إلى الحسن.

(٤) الأفضح: فمين.

(٥) الإملاء ٢/٢١٨.

(٦) انظر إعرابه للآية ١٥.

- غافر -

كَيْفَ تُحْذَفُ وَتُثَبِّتُ^(١) ؟ وَهُوَ مُصَدَّرُ «تَنَادَى» نَحْوُ: تَقَاتَلَ تَقَاتُلًا . وَالْأَصْلُ: تَنَادَا بِضَمِّ الدَّالِ وَلَكِنَّهُمْ كَسَرُوهَا لِتَصِحَّ الْيَاءُ . وَقُرِئَتْ^(٢) طَائِفَةٌ بِسُكُونِ الدَّالِ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ . وَتَنَادَى الْقَوْمُ أَيُ: نَادَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا . قَالَ^(٣):

٣٩٣٠- تَنَادَوْا فَقَالُوا أَرَزَبْتَ الْخَيْلُ فَارِسًا
فَقُلْنَا: عُبَيْدُ اللَّهِ ذَلِكُمُ الرُّدِّي

وَقَالَ آخِرُ^(٤):

٣٩٣١- تَنَادَوْا بِالرَّحِيلِ غَدًا
وَفِي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي

وَقُرِئَ^(٥) ابْنُ عَبَّاسٍ وَالضُّحَّاكُ وَالْكَلْبِيُّ وَأَبُو صَالِحٍ وَابْنُ مَقْسَمٍ وَالزَّعْفَرَانِيُّ فِي آخِرِينَ بِتَشْدِيدِهَا، مُصَدَّرُ «تَنَادَى» مِنْ نَدَّ الْبَعِيرُ إِذَا هَرَبَ وَنَفَرَ، وَهُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ»^(٦) الْآيَةِ . وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ لِلنَّاسِ جَوْلَةً يَنْدُونُ، يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ يَجِدُونُ مَهْرَبًا» . وَقَالَ أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ^(٧):

٣٩٣٢- وَبَثَّ الْخَلْقَ فِيهَا إِذْ دَحَاهَا
فَهُمْ سُكَّانُهَا حَتَّى التَّنَادِي

(١) انظر في قراءاتها: التيسير ١٩٢، والقرطبي ٣١٢/١٥، والنشر ٣٦٦/٢، والبحر ٤٥٥/٧.

(٢) وهي رواية علي بن نصر عن أبي عمرو.

(٣) تقدم برقم ٣٢٨٣.

(٤) لم أقف عليه . وهو من مجزوء الوافر.

(٥) المحتسب ٢٤٣/٢، والبحر ٤٦٤/٧، والقرطبي ٣١١/١٥.

(٦) الآية ٣٤ من عبس.

(٧) ديوانه ٣٨٣، وتفسير الماوردي ٤٨٧/٣، والقرطبي ٣١٠/٣، والبيت شاهد على «التنادي» بالتخفيف.

آ. (٣٣) قوله: ﴿يَوْمَ تُؤْلَوْنَ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ بدلاً من «يوم التناد»، وَأَنْ يَكُونَ منصوباً بإضمارِ أعني. ولا يجوزُ أَنْ يُعْطَفَ عطفَ بيانٍ لأنه نكرة، وما قبله معرفة. وقد تقدّم لك في قوله: «فيه آياتٌ بيناتٌ مقام إبراهيم»^(١) أَنَّ الزمخشري^(٢) جعله بياناً مع تخالفهما تعريفاً وتنكيراً، وهو عكس ما نحن فيه، فإن الذي نحن فيه الثاني نكرة، والأول معرفة.

قوله: «ما لكم من الله من عاصم» يجوزُ في «من عاصم» أَنْ يَكُونَ فاعلاً بالجارِ لاعتماده على النفي، وَأَنْ يَكُونَ مبتدأ، و«من» مزيّدة على كلا التقديرين. و«من الله» متعلقٌ بـ «عاصم».

آ. (٣٤) قوله: ﴿حَتَّى إِذَا﴾: غايةٌ لقوله: «فما زِلْتُمْ». وقرئ^(٣) «أَلَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ» بإدخالِ همزة التقرير، يُقرّر بعضهم بعضاً.

قوله: «كذلك» أي: الأمر كذلك. «ويُضِلُّ الله» مستأنفٌ أو نعتٌ مصدرٍ أي: مثل إضلالِ الله إياكم - حين لم يَقْبَلُوا مِنْ يوسُفَ عليه السلام - يُضِلُّ الله مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾: يجوز فيه عشرة أوجه، أحدها: أَنه بدلٌ مِنْ قوله: «مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ» وإنما جُمِعَ اعتباراً بمعنى «مَنْ». الثاني: أَنْ يَكُونَ بياناً له. الثالث: أَنْ يَكُونَ صفةً له. وَجُمِعَ على معنى «مَنْ» أيضاً. الرابع: أَنْ يَنْتَصِبَ بإضمارِ أعني. الخامس: أَنْ يَرْتَفَعَ خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هم الذين. السادس: أَنْ يَرْتَفَعَ مبتدأ، خبره «يَطْبَعُ اللَّهُ». و«كذلك» خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أيضاً، أي: الأمر كذلك. والعائدُ من الجملةِ وهي «يَطْبَعُ» على

(١) الآية ٩٧ من آل عمران.

(٢) الكشاف ٤٠٧/١. وانظر: الدر المصون ٣/٣١٩.

(٣) البحر ٤٦٤/٧.

المبتدأ محذوف، أي: على كل قلب متكبر منهم. السابع: أن يكون مبتدأ، والخبر «كَبُرَ مَقْتًا»، ولكن لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ لِيَعُودَ الضَّمِيرُ مِنْ «كَبُرَ» عَلَيْهِ. والتقدير: حال الذين يُجَادِلُونَ كَبُرَ مَقْتًا ويكون «مَقْتًا» تمييزاً، وهو منقولٌ مِنَ الفاعلية إِذِ التَّقديرُ: كَبُرَ مَقْتُ حَالِهِمْ أَي: حالِ المجادلين. الثامن: أن يكون «الذين» مبتدأً أيضاً، ولكن لا يُقْدَرُ حَذْفُ مُضَافٍ، ويكونُ فاعلاً «كَبُرَ» ضميراً عائداً على جدالهم المفهوم من قوله: «ما يُجَادِلُ». والتقدير: كَبُرَ جِدَالُهُمْ مَقْتًا. و«مَقْتًا» على ما تقدّم أَي: كَبُرَ مَقْتُ جِدَالِهِمْ. التاسع: أن يكون «الذين» مبتدأً أيضاً، والخبر «بغير سلطان أتاها». قاله الزمخشري^(١): وَرَدَّ الشَّيْخُ^(٢): بِأَنَّ فِيهِ تَفْكِيكَ الْكَلَامِ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ تَعَلَّقَ «بغير سلطان» بـ «يُجَادِلُونَ»، وَلَا يَتَعَقَّلُ جَعْلُهُ خَبَرًا لِـ الَّذِينَ لِأَنَّهُ جَارٌ وَمَجْرُورٌ، فَيَصِيرُ التَّقديرُ: الَّذِينَ يُجَادِلُونَ كَانْتُونٍ أَوْ مُستَقَرِّينَ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ، أَي: فِي غيرِ سُلْطَانٍ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ إِذَا كَانَ ظَرْفِيَّةً خَبَرٌ عَنِ الْجُثِّ. العاشر: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ أَي: مُعَايَدُونَ وَنَحْوَهُ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣).

قوله: «كَبُرَ مَقْتًا» يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّعَجُّبُ وَالِاسْتِعْظَامُ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ الذَّمُّ كَيْشٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى فَعْلٌ بِضَمِّ الْعَيْنِ مِمَّا يَجُوزُ التَّعَجُّبُ مِنْهُ، وَيَجْرِي مَجْرَى نَعْمٍ وَبُشٍّ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ. وَفِي فَاعِلِهِ سِتَّةُ أَوْجِهٍ، الْأَوَّلُ: أَنَّهُ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى حَالِ الْمُضَافِ إِلَى الَّذِينَ، كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ. / الثَّانِي: أَنَّهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى جِدَالِهِمْ الْمَفْهُومِ مِنْ «يُجَادِلُونَ» كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضاً. الثَّالِثُ: أَنَّهُ الْكَافُ فِي «كَذَلِكَ». قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤): «وَفَاعِلُ «كَبُرَ» قَوْلُهُ: «كَذَلِكَ» أَي:

(١) الكشاف ٤٢٧/٣.

(٢) البحر ٤٦٤/٧.

(٣) الإملاء ٢١٨/٢ - ٢١٩.

(٤) الكشاف ٤٢٧/٢.

كَبُرَ مَقْتًا مِثْلُ ذَلِكَ الْجِدَالِ ، وَيَطْبَعُ اللَّهُ كَلَامَ مُسْتَأْنَفٍ» وَرَدَّه الشَّيْخُ^(١) : بَأَنَّ فِيهِ تَفْكِيكًا لِلْكَلامِ وَارْتِكَابَ مَذْهَبٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ . أَمَّا التَّفْكِيكُ فَلَأَنَّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ «كَذَلِكَ نَطْبَعُ» أَوْ «يَطْبَعُ» إِنَّمَا جَاءَ مُرْبُوطًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَكَذَلِكَ هَذَا ، وَأَمَّا ارْتِكَابُ مَذْهَبٍ غَيْرٍ صَحِيحٍ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْكَافَ اسْمًا وَلَا تَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ^(٢) .

الرَّابِعُ : أَنَّ الْفَاعِلَ مَحْذُوفٌ ، نَقَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ . قَالَ^(٣) : «وَمَنْ قَالَ : كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ جِدَالُهُمْ ، فَقَدْ حَذَفَ الْفَاعِلَ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَصِحُّ حَذْفُهُ» . قُلْتُ : الْقَائِلُ بِذَلِكَ الْحَوْفِيُّ ، لَكِنَّهُ لَا يَرِيدُ بِذَلِكَ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ ، إِنَّمَا يَرِيدُ بِهِ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى ، وَهُوَ مَعْنَى مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى جِدَالِهِمُ الْمَفْهُومِ مِنْ فَعْلِهِ ، فَصَرَّحَ الْحَوْفِيُّ بِالْأَصْلِ ، وَهُوَ الْاسْمُ الظَّاهِرُ ، وَمَرَادُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ .

الخَامِسُ : أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى مَا بَعْدَهُ ، وَهُوَ التَّمْيِيزُ نَحْوُ : «نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ» ، وَ«بِشْ غَلَامًا عَمْرُو» . السَّادِسُ : أَنَّهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى «مَنْ» مِنْ قَوْلِهِ : «مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ» . وَأَعَادَ الضَّمِيرَ مِنْ «كَبُرَ» مُفْرَدًا اعْتِبَارًا بِلَفْظِهَا ، وَحَيْثُ يَكُونُ قَدْ رَاعَى لَفْظَ «مَنْ» أَوَّلًا فِي «مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ» ، ثُمَّ مَعْنَاهَا ثَانِيًا فِي قَوْلِهِ : «الَّذِينَ يُجَادِلُونَ» إِلَى آخِرِهِ ، ثُمَّ لَفْظَهَا ثَالِثًا فِي قَوْلِهِ : «كَبُرَ» . وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أَعْرَبْتَ «الَّذِينَ» تَابِعًا لِمَنْ هُوَ مُسْرِفٌ نَعْتًا أَوْ بَيَانًا أَوْ بَدَلًا .

وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ : «كَبُرَ مَقْتًا» فِيهَا وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : الرِّفْعُ إِذَا جَعَلْنَاهَا خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ . وَالثَّانِي : أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا إِذَا لَمْ تَجْعَلْنَاهَا خَبَرًا . بَلْ هِيَ

(١) البحر ٤٦٤/٧ - ٤٦٥ .

(٢) انظر : المغني ٢٣٩ .

(٣) الكشف ٤٢٧/٢ .

جملة استثنائية. وقوله: «عند الله» متعلق بـ «كَبَرُ»، وكذلك قد تقدم أنه يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وأن يكون فاعلاً وهما ضعيفان. والثالث - وهو الصحيح - أنه معمول لـ «يَطْبَعُ» أي: مثل ذلك الطبع يطبع الله. و«يطبع الله» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مستأنف. والثاني: أنه خبر للموصول، كما تقدم تقرير ذلك كله.

قوله: «قَلْبٌ مُتَكَبِّرٌ» قرأ^(١) أبو عمرو وابن ذكوان بتنوين «قلب»، وصفا القلب بالتكبر والجبروت؛ لأنهما ناشتان منه، وإن كان المراد الجملة، كما وُصف بالإثم في قوله: «فإنه آثم قلبه»^(٢). والباقون بإضافة «قلب» إلى ما بعده أي: على كل قلب شخص متكبر. وقد قدر الزمخشري^(٣) مضافاً في القراءة الأولى أي: على كل ذي قلب متكبر، تجعل الصفة لصاحب القلب. قال الشيخ^(٤): «ولا ضرورة تدعو إلى اعتقاد الحذف». قلت: بل ثم ضرورة إلى ذلك وهو توافق القراءتين، فإنه يصير الموصوف في القراءتين واحداً، وهو صاحب القلب، بخلاف عدم التقدير، فإنه يصير الموصوف في إحداهما القلب وفي الأخرى صاحبه.

آ. (٣٧) قوله: ﴿أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه تابع للأسباب قبله بدلاً أو عطف بيان. والثاني: أنه منصوب بإضمار أعني، والأول أولى؛ إذ الأصل عدم الإضمار.

(١) السبعة ٥٧٠، والحجة ٦٣٠، والبحر ٤٦٥/٧، والتيسير ١٩١، والقرطبي

٣١٤/١٥، والنشر ٣٦٥/٢.

(٢) الآية ٢٨٣ من البقرة.

(٣) الكشف ٤٢٧/٣.

(٤) البحر ٤٦٥/٧.

قوله: «فَأُطْلِعَ» العامة على رفعه عطفاً على «أُبْلَغُ» فهو داخل في حيز الترجي. وقرأ^(١) حفص في آخرين بنصبه. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه جواب الأمر في قوله: «ابن لي» فنصب بأن مضمرة بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين كقوله^(٢):

٣٩٣٣- يا نافع ينيري عنقاً فسيحاً

إلى سليمان فنستريحاً/

[٧٧٥/ب]

وهذا أوفق لمذهب البصريين. الثاني: أنه منصوب. قال الشيخ^(٣): «عطفاً على التوهم لأن خبر «لعل» كثيراً جاء مقروناً بـ «أن»، كثيراً في النظم وقليلاً في النثر. فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً منصوباً بـ «أن»، والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس» انتهى. الثالث: أن ينتصب على جواب الترجي في «لعل»، وهو مذهب كوفي^(٤) استشهد أصحابه بهذه القراءة بقراءة عاصم^(٥) «وما يذكرك لعله يزكي أو يذكرك فتنفعه»^(٦) بنصب «فتنفعه» جواباً لقوله: «لعله». وإلى هذا نحا الزمخشري قال^(٧): «تشبيهاً للترجي بالتمني» والبصريون يأتون ذلك، ويخرجون القراءة على ما تقدم.

(١) السبعة ٥٧٠، والحجة ٦٣١، والنشر ٣٦٥/٢، والقرطبي ٣١٥/١٥، والبحر

٤٦٥/٧، والتيسير ١٩١.

(٢) البيت لأبي النجم. وهو في ديوانه ٨٢، والكتاب ٤٢١/١، والمقتضب ١٤/٢،

وابن يعيش ٢٦/٧، والهمع ١٨٢/١، والدرر ١٥٨/١. والعنق: ضرب من السير.

(٣) البحر ٤٦٦/٧.

(٤) انظر: الارتشاف ٤١١/٢.

(٥) الأصل: «نافع» وهو سهو.

(٦) الآيتان ٣ - ٤ من عبس. وانظر: السبعة ٦٧٢.

(٧) الكشف ٤٢٨/٣.

وفي سورة عبس يجوز أن [يكون] ^(١) جواباً للاستفهام في قوله: «وما يُدريك» فإنه مترتب عليه معنى. وقال ابن عطية ^(٢) وابن جُبارة ^(٣) الهذلي: «على جواب التمني» وفيه نظر؛ إذ ليس في اللفظ تَمَنُّ، إنما فيه تَرَجُّ. وقد فَرَّقَ الناسُ بين التمني والترجِّي: بأنَّ الترجِّي لا يكونُ إلَّا في الممكنِ عكسَ التمني، فإنه يكونُ فيه وفي المستحيلِ كقوله ^(٤):

٣٩٣٤- لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعُ عَلَى الْفَتَى
وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيُّ الْأَوَّلُ

وُقِرِيَء ^(٥) «زَيْنَ لَفْرَعُونَ» مبنياً للفاعل وهو الشيطان. وتقدّم الخلاف في «وَصَدُّ» عن السبيل. في الرعد ^(٦) فَمَنْ بناه للفاعل حَذَفَ المفعول أي: صَدُّ قَوْمَهُ عن السبيل. وابنُ وثَّاب ^(٧) «وَصِدُّ» بكسر الصاد، كأنه نقل حركة الدال الأولى إلى فاء الكلمة بعد توهم سَلْبِ حركتها. وقد تقدّم ذلك في نحو «رِدُّ» وأنه يجوزُ فيه ثلاثُ اللغاتِ الجائزة في قيل ويبيع. وابن أبي إسحاق وعبد الرحمن بن أبي بكرة «وَصَدُّ» بفتح الصاد ورفع الدال منونةً جعله مصدراً منسوقاً على «سوء عمله» أي: زَيْنَ له الشيطانُ سوءَ العملِ والصدِّ. والثَّباب: الخَسَارُ. وقد تقدّم ذلك في قوله: «غَيْرَ تَتِيب» ^(٨). وتقدّم الخلافُ أيضاً في

(١) زيادة من (ش) وسقطت سهواً من الأصل.

(٢) المحرر ١٤٠/١٤.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤.

(٤) تقدم برقم ١٨٣٩.

(٥) البحر ٤٦٦/٧.

(٦) انظر: الدر ٥٧/٧.

(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٧١، والنشر ٢/٢٩٨، والبحر ٧/٤٦٦، والحجة ٦٣٢، والتيسير ١٣٣، والقرطبي ١٥/٣١٥.

(٨) الآية ١٠١ من هود «وما زادوهم غيرَ تَتِيب». وانظر: الدر المصون ٦/٣٨٥.

قوله: «يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ»^(١) في سورة النساء.

آ. (٤١) قوله: ﴿وَيَا قَوْمِ﴾: قال الزمخشري^(٢): «فَإِنْ قُلْتَ: وَلَمْ جَاءَ بِالْوَاوِ فِي النَّدَاءِ الثَّالِثِ دُونَ الثَّانِي؟ قُلْتَ: لِأَنَّ الثَّانِي دَاخِلٌ فِي كَلَامِ هُوَ بَيَانٌ لِلْمُجْمَلِ وَتَفْسِيرٌ لَهُ، فَأَعْطِيَ الدَّاخِلُ عَلَيْهِ حَكْمَهُ فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ الْوَاوِ. وَأَمَّا الثَّالِثُ فَدَاخِلٌ عَلَى كَلَامٍ لَيْسَ بِتِلْكَ الْمَثَابَةِ».

قوله: «وَتَدْعُونِي إِلَى النَّارِ» هذه الجملة مستأنفة أخبر عنهم بذلك بعد استفهامه عن دعاء نفسه. ويجوز أن يكون التقدير: وما لكم تدعونني إلى النار، وهو الظاهر. وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ حَالًا أَيْ: مَا لَكُمْ أَدْعُوكُمْ إِلَى النِّجَاةِ حَالٌ دَعَائِكُمْ لِيَأَيَّ إِلَى النَّارِ؟

آ. (٤٢) قوله: ﴿تَدْعُونِي﴾: هذه الجملة بدلٌ مِنْ «تَدْعُونِي» الأولى على جهة البيان لها، وأتى في قوله «تَدْعُونِي» بجملة فعلية ليبدل على أن دعوتهم باطلة لا ثبوت لها، وفي قوله: «وَأَنَا أَدْعُوكُمْ» بجملة اسمية ليبدل على ثبوت دعوته وتقويتها.

وقد تقدّم الخلاف في «لا جرم»^(٣). وقال الزمخشري^(٤) هنا: «وَرُوي عن العرب «لا جَرَمَ أَنَّهُ يَفْعَلُ كَذَا» بضم الجيم وسكون الراء بمعنى لا بُدَّ^(٥)، وَفَعَلَ وَأَخْوَانُ كَرُّشْدٍ وَرَشْدٌ وَعُدْمٌ وَعُدَمٌ».

(١) الواردة في الآية ٤٠ من هذه السورة. وانظر: الدر المصون ٩٧/٤ في إعرابه للنساء.

(٢) الكشف ٤٢٩/٣.

(٣) الواردة في الآية ٤٣ وانظر: الدر المصون ٣٠٣/٦.

(٤) الكشف ٤٢٩/٣.

(٥) الكشف: «بِرْزَةِ بُدَّ».

آ. (٤٤) قوله: ﴿وَأَقْوَضُ﴾: هذه مستأنفة. وجَوَّزَ أبو البقاء^(١)
أَنْ تَكُونَ حَالاً مِنْ فاعِلٍ «أقول».

آ. (٤٦) قوله: ﴿النَّارُ﴾: الجمهورُ على رفعها. وفيه ثلاثة
أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «سوء العذاب». الثاني: أنها خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ
أي: هو أي سوء العذاب النار؛ لأنه جوابٌ لسؤالٍ مقديرٍ و«يُعَرِّضُونَ» على
هذين الوجهين: يجوز أن يكون حَالاً مِنْ «النار» ويجوز أن يكون حَالاً مِنْ
«آل فرعون». الثالث: أنه مبتدأٌ، وخبره «يُعَرِّضُونَ». وقرأ^(٢) «النار» منصوباً.
وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضميرٍ يُفسَّرُ «يُعَرِّضُونَ» من حيث
المعنى أي: يَصْلَوْنَ النارَ يُعَرِّضُونَ عليها، كقوله: «والظالمين أعدٌ لهم»^(٣).
والثاني: أن ينتصبَ على الاختصاص. قاله الزمخشري^(٤)، فعلى الأول
لا محلَّ لـ «يُعَرِّضُونَ» لكونه مفسراً، وعلى الثاني هو حالٌ كما تقدَّم.

قوله: «ويومَ تقومُ» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه معمولٌ لقولٍ مضميرٍ،
وذلك القول المضميرُ محكيٌّ به الجملةُ الأمريةُ من قوله «أَدْخِلُوا» والتقدير:
ويُقال له / يومَ تقومُ الساعةُ: أَدْخِلُوا. الثاني: أنه منصوبٌ بأَدْخِلُوا أي: أَدْخِلُوا [٧٧٦/أ]
يومَ تقومُ. وعلى هذين الوجهين فالوقفُ تامٌّ على قوله «وَعِيشِيًّا». والثالث: أنه
معطوفٌ على الظرفين قبله، فيكون معمولاً لـ «يُعَرِّضُونَ». فالوقفُ على هذا
على قوله «الساعة» و«أَدْخِلُوا» معمولٌ لقولٍ مضميرٍ أي: يُقال لهم كذا وكذا.

(١) الإملاء ٢/٢١٩.

(٢) القرطبي ١٥/٣١٨، البحر ٧/٤٦٨.

(٣) الآية ٣١ من الإنسان.

(٤) الكشف ٣/٤٣٠.

وقرأ الكسائي^(١) وحمزة ونافع وحفص «أَدْخِلُوا» بقطع الهمزة أمراً مِنْ أَدْخَلَ، قَالَ فرعون مفعولٌ أولٌ، و«أَشَدَّ الْعَذَابِ» مفعولٌ ثانٍ. والباقون «أَدْخِلُوا» بهمزة وصلٍ مِنْ دَخَلَ يَدْخُلُ. قَالَ فرعونُ منادٍ حَذَفَ حرفُ النداءِ منه، و«أَشَدَّ» منصوبٌ به: إمَّا ظرفاً، وإمَّا مفعولاً به، أي: ادخلوا يا آل فرعون في أشدَّ العذاب.

آ. (٤٧) قوله: ﴿وَإِذْ يَتَحَايُونَ﴾: في العاملِ في «إِذْ» ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه معطوفٌ على «عُدُّوْا» فيكونُ معمولاً له «يُعْرِضُونَ» أي: يُعْرِضُونَ على النار في هذه الأوقاتِ كُلِّهَا، قاله أبو البقاء^(٢). والثاني: أنه معطوفٌ على قوله «إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ»^(٣) قاله الطبري^(٤). وفيه نظرٌ لُبَّغْدٍ ما بينهما، ولأنَّ الظاهرَ عَوْدَ الضميرِ مِنْ «يَتَحَايُونَ» على آل فرعون. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمارِ «اذْكُرْ» وهو واضحٌ.

قوله: «تَبَعاً» فيه ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه اسمٌ جمعٍ لتابعٍ، ونحوه^(٥): خَادِمٍ وَخَدَمٍ، وَغَائِبٍ، وَغَيْبٍ، وَأَدِيمٍ^(٦) وَأَدَمٍ. والثاني: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعٌ اسمِ الفاعلِ أي: تابعين. والثالث: أنه مصدرٌ أيضاً، ولكنْ على حَذَفٍ مضافٍ أي: ذوي تبعٍ.

قوله: «نَصِيّاً» فيه ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يَنْتَصِبَ بفعلٍ مقدرٍ يَدُلُّ عليه

(١) السبعة ٥٧٢، والنشر ٣٦٥/٢، والتيسير ١٩٢، والقرطبي ٣٢٠/١٥، والبحر ٤٦٨/٧.

(٢) الإملاء ٢١٩/٢.

(٣) في الآية ١٨.

(٤) تفسير الطبري ٧٣/٢٤.

(٥) انظر: الارتشاف ٢١٩/١، والمساعد ٤٧٤/٣.

(٦) الأديم: الجلد.

قوله «مُغْنُونَ» تقديره^(١) : هل أنتم دافعون عنا نصيباً. الثاني : أَنْ يُضْمَنَ «مُغْنُونَ» معنى حامِلين. الثالث : أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ. قال أبو البقاء^(٢) : «كما كان «شيء» كذلك، ألا ترى إلى قوله «لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً»^(٣) فـ «شيئاً» في موضعِ غناء، فكذلك «نصيباً». و«من النار» صفة لـ «نصيباً».

آ. (٤٨) قوله : ﴿إِنَّا كُلٌّ﴾ : العامةُ على رفع «كُلٌّ»، ورفعُه على الابتداء و«فيها» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إِنَّ»، وهذا كقوله في آل عمران : «قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ لِلَّهِ» في قراءة أبي عمرو^(٤). وقرأ^(٥) ابن السَّمِيعِ وعيسى بن عمر بالنصب وفيه ثلاثة أوجه، أحدها : أَنْ يَكُونَ تَأْكِيداً لاسم «إِنَّ». قال الزمخشري^(٦) : «توكيدٌ لاسمِ إِنَّ، وهو معرفةٌ. والتثنيةُ عوضٌ من المضاف إليه، يريد : إِنَّا كُلُّنَا فِيهَا» انتهى. يعني فيكون «فيها» هو الخبر. وإلى كونه تأكيداً ذهب ابنُ عطية^(٧) أيضاً. وقد ردَّ ابن مالِك هذا المذهب فقال في «تسهيله»^(٨) : «ولا يُسْتغْنَى بِنِيتِهِ إِضَافَتِهِ خِلَافاً لِلزَّمَخْشَرِيِّ» : قلت : وليس هذا مذهباً للزمخشري وحده بل هو منقول عن الكوفيين^(٩) أيضاً. الثاني : أَنْ تَكُونَ

(١) الأصل : تقدير.

(٢) الإملاء ٢/٢١٩.

(٣) الآية ١١٦ من آل عمران.

(٤) الآية ١٥٤ من آل عمران وانظر : الدر المصون ٣/٤٤٩.

(٥) القرطبي ١٥/٣٢١، والبحر ٧/٤٦٩.

(٦) الكشف ٣/٤٣٠.

(٧) المحرر ١٤/١٤٥.

(٨) التسهيل ١٦٤.

(٩) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/١٠.

منصوبة على الحال، قال ابن مالك^(١): «والقول المَرَضِيُّ عندي أن «كلاً» في القراءة المذكورة منصوبة على الحال من الضمير المرفوع في «فيها»، و«فيها» هو العامل وقد قُدِّمَتْ عليه مع عَدَمِ تصرُّفه، كما قُدِّمَتْ في قراءة مَنْ قرأ: «والسموات مطويات بيمينه»^(٢). وكقول النابغة^(٣):

٣٩٣٥- رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَقْدَاعِهِمْ
فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارٍ
وقول بعض الطائيين^(٤):

٣٩٣٦- دَعَا فَأَجَبْنَا وَهُوَ بَادِي ذُلِّهِ
لَسَدِيكُمُ وَكَانَ النَّصْرُ غَيْرَ يَعِيدِ
يعني بنصب «بادي» وهذا هو مذهب الأخفش^(٥)، إلا أن الزمخشري^(٦) مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ: «فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «كلاً» حَالاً قَدْ عَمِلَ فِيهِ «فيها»؟ قلت: لا؛ لَأَنَّ الظرف لا يعملُ في الحال متقدمة كما يعملُ في الظرف متقدماً. تقول: كُلُّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ. ولا تقول: قائماً في الدار زيد». قال الشيخ^(٧): «وهذا الذي منعه أجازهُ الأخفشُ إِذَا تَوَسَّطَتِ الْحَالُ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِماً

(١) بحث ابن مالك في «شرح عمدة الحافظ» ٥٥٦ المسألة بعبارة قريبة مما ينقل عنه السمين هنا.

(٢) الآية ٦٧ من الزمروهي قراءة عيسى والجحدري، انظر: البحر ٤٤٠/٧، والدر المصون ٤٢٨/٦.

(٣) تقدم برقم ٢٧٣٢.

(٤) لم أهدأ إلى قائله وهو في البحر ٤٦٩/٧.

(٥) انظر: الارتشاف ٣٥٥/٣.

(٦) الكشف ٤٣١/٣.

(٧) البحر ٤٦٩/٧.

- غافر -

في الدار» و«زيد قائماً عندك»، والمثال الذي ذكره ليس مطابقاً لما في الآية؛ لأن الآية تقدّم فيها المسند إليه الحكم وهو اسم إن، وتوسّط الحال إذا قلنا إنها حال، وتأخر العامل فيها. وأمّا تمثيله بقوله: ولا تقول: «قائماً في الدار زيد»، فقد تأخر فيه المسند والمسند إليه. وقد ذكر بعضهم أن المنع في ذلك إجماع من النحاة.

قلت: الزمخشريّ منعه صحيح لأنه ماضٍ على مذهب الجمهور، وأمّا تمثيله بما ذكر فلا يضره لأنه في محلّ المنع، فعدم تجويزه صحيح.

الثالث أن «كلّاً» بدل من «نا» في «إنّا»، لأن «كلّاً» قد وليت العواصِل / [٧٧٦ب] فكانه قيل: إن كلّاً فيها. وإذا كانوا قد تأوّلوا قوله^(١):

٢٩٣٧- حَوَلاً أَكْتَعَا

[وقوله: (٢)]

٢٩٣٨- وَحَوَلاً أَجْمَعَا

على البدل مع عدم تصرف أكتع وأجمع فلأن يجوز ذلك في «كل» أولى

(١) تمامه:

بإلتي كنت صيباً مُرَضِعَا تخمّلني الذّلْفَاءُ حَوَلاً أَكْتَعَا
ولا يُعرف قائل الأبيات. وهي في الخزانة ٣٥٧/٢، والعيني ٩٣/٤، واللسان (كتع)، والهمع ١٢٣/٢، والدرر ١٥٦/٢.

(٢) تمامه:

أَوَفَّتْ بِهِ حَوَلاً وَحَوَلاً أَجْمَعَا
ولم أمتد إلى قائله. وهو في الهمع ١٢٤/٢، والدرر ١٥٨/٢.

وأخرى. وأيضاً فإنَّ المشهورَ تعريفُ «كل» حالَ قَطْعِهَا. حُكِيَ في الكثيرِ الفاشي: «مررتُ بكلِّ قائماً وبعضَ جالساً»، وعزاه بعضهم لسيبويه. وتكثيرُ «كل» ونصبها حالاً في غايةِ الشذوذِ نحو: «مررتُ بهم كلاً» أي: جميعاً. فإن قيل: فيه بدلُ الكل من الكل في ضميرِ الحاضر، وهو لا يجوز. أجيب بوجهين، أحدهما: أن الكوفيين^(١) والأخفش يَرَوْنَ ذلك، وأنشدوا قوله^(٢):

٣٩٣٩- أنا سيفُ العشيرةِ فأعرفوني

حُمَيْدًا قد تَسَدَّرَتْ السَّناما

فحُمَيْدًا بدل من ياء «اعرفوني»، وقد تأوَّله البصريون على نصبه على الاختصاص. والثاني: أن هذا الذي نحن فيه ليس محلَّ الخلافِ لأنه دالٌّ على الإحاطة والشمول. وقد قالوا: إنه متى كان البدل دالاً على ذلك جاز، وأنشدوا^(٣):

٣٩٤٠- فما بَرِحَتْ أقدامنا في مكاننا

ثلاثيناً حتى أزيروا المنائيا

ومثله قوله تعالى: «تكون لنا عيداً لأوّلنا وآخرنا»^(٤)، قالوا «ثلاثيناً» بدل من «نا» في «مكاننا» لدلاليتها على الإحاطة، وكذلك «لأوّلنا وآخرنا» بدل من «نا» في «لنا»، فلأنَّ يجوزَ ذلك في «كل» التي هي أصلُ في الشمول والإحاطة بطريق الأولى. هذا كلامُ الشيخ^(٥) في الوجه الثالث وفيه نظر؛ لأنَّ المبرّدَ

(١) انظر: الارتشاف ٦٢٢/٢.

(٢) تقدم برقم ١٨٥١.

(٣) تقدم برقم ١٥١٦.

(٤) الآية ١١٤ من المائدة.

(٥) البحر ٤٦٩/٧ - ٤٧٠.

ومكياً^(١) نصّاً على أن البدل في هذه الآية لا يجوز، فكيف يدعى أنه لا خلاف في البدل والحالة هذه؟ لا يقال: إن في الآية قولاً رابعاً: وهو أن «كلاً» نعت لاسم «إن» وقد صرح الكسائي والفراء^(٢) بذلك فقالا: هو نعت لاسم «إن» لأن الكوفيين يطلقون اسم النعت على التأكيد، ولا يريدون حقيقة النعت. وممن نصّ على ما قلته من التأويل المذكور مكّي رحمه الله تعالى، ولأن الكسائي إنما جوّز نعت ضمير الغائب فقط دون المتكلم والمخاطب.

آ. (٤٩) قوله: ﴿يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾: في «يومًا وجهان، أحدهما: أنه ظرف لـ «يُخَفَّفُ». ومفعول «يُخَفَّفُ» محذوف أي: يُخَفَّفُ عنا شيئاً من العذاب في يوم. ويجوز على رأي الأخفش أن تكون «مِنْ» مزيدة^(٣)، فيكون «العذاب» هو المفعول، أي: يُخَفَّفُ عنا في يوم العذاب. الثاني: أن يكون مفعولاً به، واليوم لا يُخَفَّفُ، وإنما يُخَفَّفُ مظهره فالتقدير: يُخَفَّفُ عذاب يوم. وهو قلق لقوله «من العذاب»، والقول بأنه صفة مؤكدة كالحال أقلق منه. والظاهر أن «من العذاب» هو المفعول لـ «يُخَفَّفُ»، و«مِنْ» تبعيضية، و«يومًا» ظرف. سألوا أن يخفف عنهم بعض العذاب لا كله في يوم ما، لا في كل يوم ولا في يوم معين.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾: قرأ الجمهور «يقوم» بالياء من أسفل. وأبو عمرو^(٤) في رواية المنقرئ عنه وابن هرمز وإسماعيل بالتاء من فوق لتأنيث الجماعة. والأشهاد يجوز أن يكون جمع شهيد كشريف

(١) المشكل ٢٦٧/٢.

(٢) معاني القرآن ١٠/٣.

(٣) حيث لا يشترط دخولها على نكرة.

(٤) القرطبي ٣٢٣/١٥، والبحر ٤٧٠/٧.

وأشرف، وهو مطابق لقوله: «فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد»^(١) وأن يكون جمع شاهد كصاحب وأصحاب، وهو مطابق لقوله: «إنا أرسلناك شاهداً»^(٢).

آ. (٢٥) قوله: ﴿يَوْمَ﴾: بدل من «يوم» قبله أو بيان له، أو نصب بإضمار أعني. وقد تقدّم الخلاف في قوله «ينفع الظالمين» بالناء والياء آخر الروم^(٣).

آ. (٥٤) قوله: ﴿هَدَىٰ وَذَكَرَىٰ﴾: فيهما وجهان، أحدهما: أنهما مفعول من أجلهما أي: لأجل الهدى والذكر. والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال.

آ. (٥٥) قوله: ﴿لَذُنِبِكَ﴾: قيل: المصدر مضاف للمفعول أي: لذنب أميتك في حقك. والظاهر أن الله يقول ما أراد، وإن لم يجر لنا نحن أن نضيف إليه صلى الله عليه وسلم ذنباً.

آ. (٥٧) قوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾: المصدران مضافان لمفعوليهما. والفاعل محذوف وهو الله تعالى. ويجوز أن يكون الثاني مضافاً للفاعل أي: أكبر مما يخلق الله الناس أي: يصنعه. ويجوز أن يكونا مصدرين واقعين موقع المخلوق أي: مخلوقهما أكبر من مخلوقهم أي: جرمها أكبر من جرمهم.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَلَا الْمَسِيءُ﴾: «لا» زائدة للتوكيد لأنه لما طال الكلام بالصلة بعد قسيئ المؤمنين، فأعاد معه «لا» توكيداً. وإنما قدّم

(١) الآية ٤١ من النساء.

(٢) الآية ٤٥ من الأحزاب.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٥٧ من الروم.

المؤمنين لمجاوَزَتهم / قوله «والبصير»، واعلم أن التقابل يجيء على ثلاث [٧٧٧/أ] طرق، أحدها: أن يجاور المناسب ما يناسبه كهذه الآية. والثانية: أن يتأخر المتقابلان كقوله تعالى: «مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ»^(١). والثالثة: أن يُقَدَّمَ مقابل الأول، ويُؤخَّر مقابل الآخر، كقوله تعالى: «وما يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ»^(٢) وكل ذلك تفنُّن في البلاغة. وقَدَّمَ الْأَعْمَى في نَفْيِ التَّساوِي لمجيئه بعد صفة الذم في قوله «ولكن أكثر الناس لا يعلمون».

قوله: «تَتَذَكَّرُونَ» قرأ الكوفيون بقاء الخطاب، والباقيون^(٣) بياء الغيبة. فالخطاب على الالتفات للمذكورين بعد الإخبار عنهم، والغيبة نظراً لقوله: «إن الذين يُجادِلُونَ»^(٤) وهم الذين التفت إليهم في قراءة الخطاب.

آ. (٦٢) قوله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾: العامة على الرفع، وزيد بن علي^(٥) نصبه، قال الزمخشري^(٦): «على الاختصاص». وقرأ طلحة بياء الغيبة^(٧).

آ. (٦٣) قوله: ﴿كَذَلِكَ يُؤْفَكُ﴾: أي: مثل ذلك الإفك.

(١) الآية ٢٤ من هود.

(٢) الآية ١٩ من فاطر.

(٣) السبعة ٥٧٢، والتيسير ١٩٢، والنشر ٣٦٥/٢، والحجة ٦٣٥، القرطبي ٣٢٥/١٥، والبحر ٤٧٢/٧.

(٤) في الآية ٥٦.

(٥) البحر ٤٧٣/٧.

(٦) الكشف ٤٣٤/٣.

(٧) في قوله يؤفكون، انظر: البحر ٤٧٣/٧.

آ. (٦٤) قوله: ﴿فَاحْسَنَ صُورَكُمْ﴾: قرأ^(١) أبو رزين والأعمش: «صَوْرَكُمْ» بكسر الصاد فراراً من الضمة قبل الواو، وقرأت فرقة بضم الصاد وسكون الواو وجعلته اسمَ جنسٍ لصورة كِبْرٍ وُسْرَةٍ.

آ. (٧٠) قوله: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾: يجوز فيه وجهٌ: أن يكون بدلاً من الموصول قبله، أو بياناً له، أو نعتاً، أو خبر مبتدأ محذوف، أو منصوباً على الذم. وعلى هذه الأوجه فقولُه «فسوف يعلمون» جملةٌ مستأنفةٌ سبقت للتهديد. ويجوز أن يكون مبتدأً، والخبرُ الجملةُ مِنْ قولِه «فسوف يعلمون» ودخولُ الفاءِ فيه واضحٌ.

آ. (٧١) قوله: ﴿إِذَا الْأَغْلَالُ﴾: جَوَزُوا فِي «إِذَا» هذه أن تكون بمعنى «إِذَا» لأنَّ العاملَ فيها محققُ الاستقبالِ، وهو «فسوف يعلمون»، قالوا: وكما تقع «إِذَا» موقعَ «إِذَا» في قوله تعالى: «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا»^(٢) كذلك تقع «إِذَا» موقعَها، وقد مضى نحو من هذا في البقرة عند قوله «وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ»^(٣). قالوا: والذي حَسَنَ هذا تَيَقَّنَ وقوعَ الفعلِ فَأُخْرِجَ في صورة الماضي. قلت: ولا حاجة إلى إخراج «إِذَا» عن موضوعِها، بل هي باقيةٌ على دلالِتها على الماضي، وهي منصوبةٌ بقوله «فسوف يعلمون» نَصَبَ المفعولِ به أي: فسوف يعلمون يومَ القيامةِ وَقَتَ الْأَغْلَالِ في أعناقِهم أي: وَقَتَ سبَبِ الْأَغْلَالِ، وهي المعاصي التي كانوا يَفْعَلُونَهَا في الدنيا كأنه قيل: سيعرفون وقتَ معاصيهم التي تجعلُ الْأَغْلَالَ في أعناقِهم. وهو وجهٌ واضحٌ، غايةٌ ما فيه التصرفُ في «إِذَا» بجعلِها مفعولاً بها، ولا يضرُّ ذلك؛ فَإِنَّ

(١) الإتحاف ٤٣٩/٢، والقرطبي ٣٢٨/١٥، والبحر ٤٧٣/٧.

(٢) الآية ١١ من الجمعة.

(٣) الآية ١٦٥ من البقرة.

- غافر -

المُعَرِّبين غَالِبٌ أَوْقَاتِهِمْ يَقُولُونَ: مَنْصُوبٌ بِـ اذْكُرْ مَقْدَرًا وَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ إِلَّا مَفْعُولًا بِهِ لِاسْتِحَالَةِ عَمَلِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي. وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِـ اذْكُرْ مَقْدَرًا أَي: اذْكُرْ لَهُمْ وَقْتَ الْأَغْلَالِ لِيَخَافُوا وَيَنْزَجِرُوا. فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، خَيْرُهَا أَوْسَطُهَا.

قوله: «وَالسَّلَاسِلُ» الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِهَا. وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَغْلَالِ، وَأَخْبِرَ عَنِ النُّوعَيْنِ بِالْجَارِ، فَالْجَارُ فِي نِيبَةِ التَّأْخِيرِ. وَالتَّقْدِيرُ: إِذِ الْأَغْلَالُ وَالسَّلَاسِلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ خَبَرِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ أَيْضًا، وَخَبَرُهُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «يُسْحَبُونَ». وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ يَعُودٍ عَلَيْهِ مِنْهَا. وَالتَّقْدِيرُ: وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ بِهَا حَذِيفٌ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ. فَيُسْحَبُونَ مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَأَمَّا فِي الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فَيَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنُورِيِّ فِي الْجَارِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا.

وقرأ^(١) ابن مسعود وابن عباس وزيد بن علي وابن وثاب والمسيبي في اختياره «وَالسَّلَاسِلُ» نَصْبًا «يُسْحَبُونَ» بفتح الياء مبنياً للفاعل، فيكون «السَّلَاسِلُ» مفعولاً مقديماً، ويكون قد عطفَ جملةً فعليةً على جملةٍ اسميةٍ. قال ابن عباس في معنى / هذه القراءة: «إِذْ كَانُوا يَجْرُونَهَا، فَهُوَ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ يُكَلِّفُونَ ذَلِكَ، وَلَا يُطِيقُونَهُ». وقرأ ابن عباس وجماعة «وَالسَّلَاسِلُ» بِالْجَرِّ، «يُسْحَبُونَ» مبنياً للمفعول. وفيها ثلاثة تأويلات، أَحَدُهَا: الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ: إِذْ أَعْنَاقُهُمْ فِي الْأَغْلَالِ وَالسَّلَاسِلِ، فَلَمَّا كَانَ مَعْنَى الْكَلَامِ ذَلِكَ حُمِلَ عَلَيْهِ فِي الْعَطْفِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: إِذْ أَعْنَاقُهُمْ

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤٧٥، والمحاسب ٢/٢٤٤، والقرطبي ١٥/٣٣٢.

(٢) الكشف ٣/٤٣٦.

- غافر -

في الأغلال، مكانَ قوله: «إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ» لكان صحيحاً مستقيماً، فلماً كانتا عبارتين مُعْتَقِبَتَيْنِ^(١) حَمَلَ قوله: «والسلاسل» على العبارة الأخرى. ونظيره^(٢):

٣٩٤١- مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً

وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

كأنه قيل: بمُصْلِحِينَ وقُرِئ «بالسلاسل». وقال ابن عطية^(٣): «تقديره: إِذْ أَعْنَاقُهُمْ فِي الْأَغْلَالِ وَالسَّلَاسِلِ، فُعْطِفَ عَلَى الْمُرَادِ مِنَ الْكَلَامِ لَا عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفْظِ، إِذْ تَرْتِيبُهُ فِيهِ قَلْبٌ وَهُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِ الْعَرَبِ «أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي». وفي مصحف أبي «وفي السلاسل يُسَحَّبُونَ». قال الشيخ^(٤) بعد قول ابن عطية والزمخشري المتقدم: «وُسُمِّيَ هَذَا الْعُطْفَ عَلَى التَّوَهُّمِ، إِلَّا أَنَّ تَوَهُّمَ إِدْخَالِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى «مُصْلِحِينَ» أَقْرَبُ مِنْ تَغْيِيرِ تَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ بِأَسْرَها، والقراءة مِنْ تَغْيِيرِ تَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ بِأَسْرَها. ونظير ذلك قوله^(٥)»:

٣٩٤٢- أَجِدْكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلِيَّاتٍ

وَلَا بَيْدَاءَ نَاجِيَةً ذُمُولًا

وَلَا مَتَدَارِكٍ وَاللَّيْلُ طُفْلٌ

ببعض نواشغ الوادي حُمُولًا

(١) الكشف: «متعقبين».

(٢) تقدم برقم ١٣٥٣.

(٣) المحرر ١٥٥/١٤.

(٤) البحر ٤٧٥/٧.

(٥) تقدم برقم ١٠٤٥.

التقدير: لست براء ولا متدارك. وهذا الذي قالاه سَبَقهما إليه الفراء^(١) فإنه قال: «مَنْ جَرَّ السلاسل حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى، إِذِ الْمَعْنَى: أَعْنَاقُهُمْ فِي الْأَغْلَالِ وَالسلاسل».

الوجه الثاني: أنه عطفَ على «الحميم»، فقَدَّم على المعطوف عليه، وسيأتي تقريرُ هذا. الثالث: أن الجرَّ على تقدير إضممار الخافضِ، ويؤيِّدُه قراءةُ أبيّ «وفي السلاسل» وقراه غيره «وبالسلاسل» وإلى هذا نحا الزَّجَّاج^(٢). إلَّا أن ابنَ الأنباري رَدَّه وقال: «لوقلت: «زيد في الدار» لم يَحْسُنْ أَنْ تُضَمَّرَ «في» فتقول: «زيدُ الدار» ثم ذكر تأويلَ الفراء. وخَرَجَ القراءةُ عليه ثم قال: كما تقول: «خاصَمَ عبدُ الله زيدا العاقلَيْن» بنصب «العاقلين» ورفعه؛ لأنَّ أحدهما إذا خاصمه صاحبه، فقد خاصمه الآخر. وهذه المسألة ليست جاريةً على أصول البصريين، ونصُّوا على منعها، وإنما قال بها من الكوفيين ابنُ سعدان. وقال مكِّي^(٣): «وقد قُريءَ والسلاسل، بالخفضِ على العطفِ على «الأعناق» وهو غَلَطٌ؛ لأنه يصير: الأغلال في الأعناق وفي السلاسل، ولا معنى للأغلال في السلاسل». قلت: وقوله على العطفِ على «الأعناق» ممنوعٌ بل خَفَضُهُ على ما تقدَّم. وقال أيضاً: «وقيل: هو معطوفٌ على «الحميم» وهو أيضاً لا يجوز؛ لأنَّ المعطوفَ المنخفضَ لا يتقدَّم على المعطوفِ عليه، لوقلت: «مررتُ وزيدَ بعمرٍ» لم يَجُزْ، وفي المرفوعِ يجوزُ نحو: «قام وزيدُ عمرو» ويتَّبعُ في المنصوب، لا يَحْسُنُ: «رأيتُ وزيداً عمراً» ولم يَجِزْهُ في المنخفضِ أحدٌ».

قلت: وظاهرُ كلامه أنه يجوزُ في المرفوعِ بعيدٌ، وقد نصُّوا أنه لا يجوزُ

(١) معاني القرآن ١١/٣.

(٢) معاني القرآن ٣٧٨/٤.

(٣) المشكل ٢٦٨/٢.

- غافر -

إلا ضرورة بثلاثة شروط: أن لا يقع حرف العطف صدرًا، وأن يكون العامل متصرفًا، وأن لا يكون المعطوف عليه مجرورًا، وأنشدوا^(١):

- ٣٩٤٣ -

عليك ورحمة الله السلام

إلى غير ذلك من الشواهد، مع تنصيصهم على أنه مختص بالضرورة. والسلسلة معروفة. قال الراغب^(٢): «وتسلسل الشيء: اضطرب كأنه تصور منه تسلل متردد؛ فتردد لفظه تنبيه على تردد معناه. وماء سلسل متردد في مقره». والسحب: الجر بعنف، والسحاب من ذلك؛ لأن الرياح تجره، أو لأنه يجر الماء. وسجرت^(٣) التور أي: ملأته ناراً وهيئتها. ومنه البحر المسجور أي: المملوء. وقيل: المضطرب ناراً. قال الشاعر^(٤):

- ٣٩٤٤ - إذا شاء طالع مسجورة

ترى حولها النبع والشوخطا

فمعنى قوله تعالى هنا: «ثم في النار يسجرون» أي: يؤقد لهم، كقوله: «وقودها الناس»^(٥) والسجير: الخليل الذي يسجر في مودة خليله، كقولهم: فلان يحترق في مودة فلان.

(١) تقدم برقم ١٨٥٤.

(٢) المفردات ٢٣٧.

(٣) في الآية ٧٢.

(٤) البيت للنمر بن تولب، وهو في ديوانه ٣٨٠، والمجاز ٢/٢٣٠، والقرطبي

٣٣٣/١٥، والمفردات ٢٢٤. والبيت في وصف وعل. النبع: شجر جبلي.

(٥) الآية ٢٤ من البقرة.

آ. (٧٥) قوله: ﴿تَفْرَحُونَ﴾، «تَمْرَحُونَ» مِنْ باب التَّجَنُّسِ المحرّف، وهو أن يقع الفرق بين اللفظين بحرفٍ.

آ. (٧٦) قوله: ﴿فَيَسَّ مَشْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾: المخصوصُ محذوفٌ أي: جهنم، أو مثواكم، ولم يقلْ فَيَسَّ مَدْخُلٌ؛ لأنَّ الدخولَ لا يدوم وإنما يدومُ الثَّوَاءُ؛ فلذلك خَصَّهُ بالذمِّ، وإن كان الدخولُ أيضاً مذموماً.

آ. (٧٧) قوله: ﴿فَإِذَا نُرِيَّتْكَ﴾: قال الزمخشري^(١): «أصله: فَإِنْ نَرَكْ و«ما» مزيدة لتأكيد معنى الشرط، ولذلك أُلْحِقَتِ النونُ بالفعل. ألا تراك لا تقول: إِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرِمَكَ، ولكنْ إِمَّا تُكْرِمَنِي أَكْرِمَكَ». قال الشيخ^(٢): «وما ذكره مِنْ تِلَازُمِ النونِ، و«ما» الزائدة ليس مذهبُ سيبويه، إنما هو مذهبُ المبردِ والزجاجِ، ونصُّ سيبويه على التخيير^(٣)». / قلت: وهذه القواعدُ وإنْ [١/٧٧٨] تَقَدَّمتْ مُسْتَوَفَاةً، إلَّا أَنِّي أَذْكَرُهَا لِذِكْرِهِمْ إِيَّاهَا، وفي ذلك تنبيهٌ أيضاً وتذكيرٌ بما تَقَدَّمَ.

قوله: «فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ» ليس جواباً للشرط الأول، بل جواباً لِمَا عُطِفَ عليه، وجوابُ الأولِ محذوفٌ. قال الزمخشري^(٤): «فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ» متعلّق بقوله: «نَتَوَفِّيكَ» وجوابُ «نُرِيَّتْكَ» محذوفٌ تقديره: فَإِنْ نُرِيَّتْكَ بعضُ الذي نَعْدُهُمْ مِنَ الْعَذَابِ وهو الْقَتْلُ^(٥) يومَ بَدْرِ فَذَلِكَ، وَإِنْ نَتَوَفِّيكَ قَبْلَ يَوْمِ بَدْرِ فَإِلَيْنَا

(١) الكشاف ٤٣٧/٣.

(٢) البحر ٤٧٧/٧.

(٣) أي: إِنْ شئتَ أثبتَ بـ«ما» دون النون، وَإِنْ شئتَ أثبتَ بالنون دون ما. وانظر:

الكتاب ١٥٢/٢.

(٤) الكشاف ٤٣٨/٣.

(٥) الكشاف: والأسر.

يُرْجَعُونَ فَنَنْتَقِمُ مِنْهُمْ أَشَدَّ الْإِنْتِقَامِ». قلت: قد تقدّم مثل هذا في سورة يونس^(١) وبحث الشيخ معه فَلْيُلْتَفَتْ إليه. وقال الشيخ^(٢): «وقال بعضهم: جواب «فإِذَا نُرِيَنَّكَ» محذوف لدلالة المعنى عليه أي: فَتَقَرُّ عَيْنُكَ. ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «فإِذَا يُرْجَعُونَ» جواباً للمعطوف عليه والمعطوف، لأنَّ تركيب «فإِذَا نُرِيَنَّكَ بعضُ الذين نَعِدُهُمْ في حياتك فإِذَا يُرْجَعُونَ» ليس بظاهر، وهو يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جواب «أَوْ تَتَوَفَّيَنَّكَ» أي: فإِذَا يُرْجَعُونَ فَنَنْتَقِمُ مِنْهُمْ وَنُعَذِّبُهُمْ لكونهم لم يَتَّبِعُوا. نظير هذه الآية قوله تعالى: «فإِذَا نَذَّهَبْنَا بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ، أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِمْ مُقْتَدِرُونَ»^(٣) إلا أنه هنا صرَّح بجواب الشرطين». قلت: وهذا بعينه هو قول الزمخشري.

وقرأ^(٤) السلمي ويعقوب «يُرْجَعُونَ» بفتح ياء الغيبة مبنياً للفاعل. وابنُ مصرف ويعقوب أيضاً بفتح تاء الخطاب.

آ. (٧٨) قوله: ﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ «مِنْهُمْ» صفةً لـ «رُسُلًا»، فيكون «مَنْ قَصَصْنَا» فاعلاً به لاعتماده، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ خبراً مقدماً، و«مَنْ» مبتدأ مؤخر. ثم في الجملة وجهان: الوصفُ لـ «رُسُلًا» وهو الظاهر والاستئناف.

آ. (٧٩) قوله: ﴿مِنْهَا، وَمِنْهَا﴾^(٥): «مِنْ» الأولى يجوزُ أَنْ تكونَ للتبعيض، إذ ليس كلها تُرْكَبُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ لابتداء الغاية إذ المرادُ

(١) انظر: الدر المصون ٢١١/٦.

(٢) البحر ٤٧٧/٧.

(٣) الآية ٤٢ من الزخرف.

(٤) الإتحاف ٤٣٩/٢، والنشر ٢٠٨/٢، والبحر ٤٧٧/٧.

(٥) «لتركبوا منها، ومنها تأكلون».

بالأنعام شيء خاص، وهي الإبل. قال الزجاج^(١): «لأنه لم يُعْهَد للركوب غيرها». وأمّا الثانية فكالأولى. وقال ابن عطية^(٢): «هي لبيان الجنس» قال: «لأن الخيل منها ولا تُؤْكَل».

آ. (٨٠) قوله: ﴿وَعَلَى الْفُلْكِ﴾: اختير لفظ «على» هنا على لفظ «في» كقوله: «قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا»^(٣) لمناسبة قوله: «وعليها»، كذا أجابوا. ويظهر أن «في» هناك أليق؛ لأن سفينة نوح عليه السلام على ما يقال كانت مُطَبَّقة عليهم، وهي محيطة بهم كالوعاء. وأمّا غيرها فالاستعلاء فيه واضح؛ لأن الناس على ظهرها.

آ. (٨١) قوله: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ﴾: منصوب بـ «تُنْكِرُونَ» وقُدِّمَ وجوباً؛ لأن له صذر الكلام. قال مكي^(٤): «ولو كان مع الفعل هاء لكان الاختيار الرفع في «أي» بخلاف ألف الاستفهام تدخل على الاسم، وبعدها فعل واقع على ضمير الاسم، فالاختيار النصب نحو قولك: أزيداً ضربتُه، هذا مذهب سيوريه^(٥) فرّق بين الألف وبين أيّ» قلت: يعني أنك إذا قلت: «أيُّهم ضربتُه» كان الاختيار الرفع لأنه لا يُخَوِّج إلى إضمار، مع أن الاستفهام موجود في «أزيداً ضربتُه» يُختار النصب لأجل الاستفهام فكان مُقتضاه اختيار النصب أيضاً، فيما إذا كان الاستفهام بنفس الاسم. والفرق عسير. وقال

(١) عبارته في معاني القرآن ٣٧٨/٤: «الأنعام ههنا الإبل».

(٢) عبارة المطبوعة من المحرر ١٥٨/١٤: «منها الثانية لبيان الجنس لأن الجمع منها يؤكل» ولعلها محرفة.

(٣) الآية ٤٠ من هود.

(٤) المشكل ٢٦٨/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٥٢/١.

الزمخشري^(١): «فأي آيات جاءت على اللغة المستفيضة. وقولك: «فأية آيات الله» قليل؛ لأن التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء غير الصفات نحو: جِمار وجمارة غريب، وهو في «أي» أغرب لإبهامه». قال الشيخ^(٢): «ومن قلة تأنيث «أي» قوله^(٣)»:

٣٩٤٥- بأي كتاب أم بآية سُنَّة

ترى حُبهم عاراً عليّ وتَحَسُّبُ

قوله: «وهو في أي أغرب» إن عنى «أيًا» على الإطلاق فليس بصحيح، لأن المستفيض في النداء أن يُؤنث في نداء المؤنث كقوله تعالى: «يا أيها النفس المطمئنة»^(٤) ولا نعلم أحداً ذكر تذكيرها فيه، فيقول: يا أيها المرأة، إلا صاحب «البدیع في النحو»^(٥)، وإن عنى غير المندادة فكلامه صحيح يُقِلُّ تأنيثها في الاستفهام وموصولة وشرطية^(٦). قلت: وأما إذا وقعت صفة لنكرة وحالاً لمعرفة، فالذي ينبغي أن يجوز الوجهان كالموصولة، ويكون التأنيث أقل نحو: مررتُ بامرأة آية امرأة، وجاءتْ هندُ آية امرأة، وكان ينبغي للشيخ أن ينبّه على هذين الفرعين.

آ. (٨٢) قوله: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ﴾: يجوز في ما أن تكون نافية، واستفهامية بمعنى النفي، ولا حاجة إليه.

(١) الكشف ٤٣٩/٣.

(٢) البحر ٤٧٨/٧.

(٣) تقدم برقم ٧٢٤.

(٤) الآية ٢٧ من الفجر.

(٥) كتاب البدیع في النحو للإمام أبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير

الجزري المتوفى سنة ٦٠٦، وللشيخ محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١.

انظر: كشف الظنون ٢٣٦/١.

(٦) سقط قوله: «وشرطية» في مطبوعة البحر.

قوله: «ما كانوا» يجوز أن تكون «ما» مصدرية، ويجوز أن تكون بمعنى الذي، فلا عائد على الأول، وعلى الثاني هو محذوف أي: يَكْسِبُونَهُ، وهي فاعلٌ بـ «أَغْنَى» على التقديرين.

آ. (٨٣) قوله: ﴿بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه تهكُّمٌ بهم. والمعنى: ليس عندهم علم. الثاني: أن ذلك جاء على زعمهم أن عندهم علماً يَتَّفَعُونَ به. الثالث: أن «مِنْ» بمعنى بَدَل أي: بما عندهم من الدنيا بدل العلم. وعلى هذه الأوجه فالضميران للكفار. الرابع: / [٧٧٨/ب] أن يكون الضميران للرسل أي: فَرِحَ الرُّسُلُ بما عندهم من العلم. الخامس: أن الأول للكفار، والثاني للرسل، ومعناه: فَرِحَ الكفارُ فَرَحَ ضَحِكٍ واستهزاء بما عند الرُّسُلِ مِنَ الْعِلْمِ، إذ لم يَأْخُذُوهُ بِقَبُولِ وَيُمَثِّلُوا أَوْامِرَ الْوَحْيِ ونواهيهِ. وقال الزمخشري^(١): «ومنها - أي من الوجوه - أن يُوضَعَ قوله: «فَرِحُوا بما عندهم من العلم» مبالغةً في نفيِ فَرَجِهِم بِالْوَحْيِ الْمَوْجِبِ لَأَقْصَى الْفَرَجِ وَالْمَسْرَةِ مع تهكُّمٍ بِفَرَطِ خُلُوقِهِم مِنَ الْعِلْمِ وَجَهْلِهِمْ». قال الشيخ^(٢): «ولا يُعْبَرُ بِالْجُمْلَةِ الظَّاهِرِ كَوْنُهَا مُثَبَّتَةً عَنِ الْجُمْلَةِ الْمُنْفِيَةِ، إِلَّا فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ نَحْوُ: «شَرُّ أَمْرٍ ذَا نَابٍ»^(٣)، على خلافٍ فيه، ولما آل أمرُهُ إِلَى الْإِثْبَاتِ^(٤) الْمَحْصُورِ جَارَ. وَأَمَّا فِي الْآيَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُحْمَلَ عَلَى الْقَلِيلِ؛ لِأَن فِي ذَلِكَ تَخْلِيطاً لِمَعَانِي الْجُمْلَةِ الْمُتَبَايِنَةِ.

آ. (٨٥) قوله: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ﴾: يجوز رفعُ

(١) الكشف ٤٣٩/٣.

(٢) البحر ٤٧٩/٧.

(٣) مثل عربي مجمع الأمثال ٣٧٠/١، والمستقصى ١٣٠/٢.

(٤) البحر: «الإثبات».

- غافر -

«إيمانهم» اسماً لـ «كان»، و «يَنْفَعُهُمْ» جملة خبراً مقدماً، ويجوزُ أَنْ يرتفعَ بانه فاعلُ «يَنْفَعُهُمْ»، وفي «كان» ضمير الشأن. وقد تقدّم لك هذا مُحَقَّقاً عند قوله: «ما كان يَصْنَعُ فرعونُ»^(١) وأنه لا يكونُ من بابِ التنازعِ فعليك بالالتفاتِ إليه، ودخل حرفُ النفي على الكونِ لا على النفي؛ لأنه بمعنى لا يَصِحُّ ولا ينبغي، كقوله: «ما كان لله أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ»^(٢).

قوله: «سُنَّةَ اللَّهِ» يجوزُ انتصابُها على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمونِ الجملة، يعني: أَنَّ الذي فَعَلَ اللَّهُ بهم سُنَّةً سابقةً من الله. ويجوزُ انتصابُها على التحذيرِ أي: احذروا سُنَّةَ اللَّهِ في المكذِّبين التي قد خَلَّتْ في عباده. و«هنالك» في الأصل مكان. قيل: وأسْتَعِيرَ هنا للزمان، ولا حاجةَ له، فالمكانيةُ فيه ظاهرةٌ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الطُّوْلِ]

(١) الآية ١٣٧ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٤٣٩/٥.

(٢) الآية ٣٥ من مريم.

سورة حم السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿تَنْزِيلٌ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ «حم» على القولِ بأنها اسمٌ للسورة، أو خبرٌ ابتداءً مضمِرٌ أي: هذا تنزيلٌ أو مبتدأ، وخبره «كتابٌ فُصِّلَتْ».

آ. (٣) قوله: ﴿كِتَابٌ﴾: قد تقدّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لـ «تنزيل» ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وَأَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «تنزيل»، وَأَنْ يكونَ فاعلاً بالمصدر، وهو «تنزيلٌ» أي: نَزَلَ كتابٌ، قاله أبو البقاء^(١)، و«فُصِّلَتْ آياته» صفةٌ لكتاب.

قوله: «قُرْآنًا» في نصبه ستة أوجه، أحدها: هو حالٌ بنفسه و«عربياً» صفته، أو هو حالٌ موطنه، والحال في الحقيقة «عربياً»، وهي حالٌ غيرُ متقلبة. وصاحبُ الحال: إمّا «كتابٌ» لوصفه بـ «فُصِّلَتْ»، وإمّا «آياته»، أو منصوبٌ على المصدرِ أي: تقرأه قرآنًا، أو على الاختصاصِ والمدحِ، أو مفعولٌ ثانٍ لـ «فُصِّلَتْ»، أو منصوبٌ بتقديرِ فعلٍ أي: فُصِّلناه قرآنًا.

قوله: «لِقَوْمٍ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يتعلقَ بـ «فُصِّلَتْ» أي: فُصِّلَتْ لهؤلاءِ وَيُنْتَ لهم؛ لأنهم هم المتفعّلون بها، وإن كانت مُفَصَّلَةٌ في نفسها

(١) الإملاء ٢/ ٢٢٠.

لجميع الناس . الثاني : أن يتعلّق بمحذوفٍ صفةٌ لـ «قُرْآنًا» أي : كائناً لهؤلاءِ خاصةً لما تقدّم في المعنى . الثالث : أن يتعلّق بـ «تَنْزِيلٌ» وهذا إذا لم يُجْعَل «من الرحمن» صفةً له ؛ لأنك إن جَعَلْتَ «من الرحمن» صفةً له فقد أَعْمَلْتَ المصدرَ الموصوفَ ، وإذا لم يكن «كتابٌ» خبراً عنه ولا بدلاً منه ؛ لئلا يلزَم الإخبارُ عن الموصولِ أو البدلِ منه قبلَ تمامِ صِلَتِهِ . وَمَنْ يَتَسَعَّ في الظرفِ وعديله لم يُبالِ بشيءٍ من ذلك . وأمّا إذا جَعَلْتَ «من الرحمن» متعلّقاً به و«كتابٌ» فاعلاً به فلا يَضُرُّ ذلك ؛ لأنه مِنْ تَمَاتِهِ وليس بأجنبيٍّ ، وهذا الموضعُ ممّا يُظهِرُ حُسْنَ علمِ الإعرابِ ، ويُذَرِّبُكَ في كثيرٍ من أبوابِهِ .

آ . (٤) قوله : ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ : يجوزُ أن يكونا نعتين لـ «قُرْآنًا» ، وأن يكونا حالّين : إمّا مِنْ «كتاب» ، وإمّا مِنْ «آياته» ، وإمّا من الضميرِ المَنَوِيّ في «قُرْآنًا» . وقرأ^(١) زيد بن علي برفعهما على النعتِ لـ «كتاب» أو على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ أي : هو بشيرٌ ونذيرٌ .

آ . (٥) قوله : ﴿فِي أَكْثَنَ﴾ : قال الزمخشري^(٢) : «فإن قُلْتَ : هَلَّا قيل : على قلوبنا أَكْثَنُ كما قيل : وفي آذاننا وَقُرْ ، ليكونَ الكلامُ على نَمَطٍ واحد . قلت : هو على نَمَطٍ واحدٍ ؛ لأنّه لا فَرْقَ في المعنى بين قولك : قلوبنا في أَكْثَنَ ، وعلى قلوبنا أَكْثَنَ ، والدليلُ عليه قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا على قلوبهم أَكْثَنَ﴾^(٣) ، ولو قيل : جَعَلْنَا قلوبهم في أَكْثَنَ لم يختلفِ المعنى ، وترى المطايينَ منهم لا يَرَوْنَ^(٤) الطباقي والملاحظةُ إلّا في المعاني» . قال الشيخ^(٥) : «و «في» هنا

(١) القرطبي ٣٣٨/١٥ ، البحر ٤٨٣/٧ .

(٢) الكشف ٤٤٢/٣ .

(٣) الآية ٢٥ من الأنعام .

(٤) الكشف : «لا يراعون» .

(٥) البحر ٤٨٤/٧ .

أَبْلَغُ مِنْ «على» لَأَنَّهُمْ قَصَدُوا الْإِفْرَاطَ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ بِحُصُولِ قُلُوبِهِمْ فِي أَكْثَةِ
اِحْتَوَتْ عَلَيْهَا احتواءَ الظرفِ على المظروفِ، فلا يمكنُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا شَيْءٌ،
كما تقول: «المالُ في الكيس» بخلافِ قولِكَ: «على المالِ كيسٌ»، فإنَّه
لا يَدُلُّ على الحصرِ وعدمِ الوصولِ دلالةُ الوعاءِ، وأما «وجعلنا» فهو من إخبارِ
اللَّهِ تعالى فلا يَحْتَاجُ إلى مبالغةٍ. وتقدَّم تفسيرُ الأَكْثَةِ والوقر^(١). / [٧٧٩/١]
وقرأ طلحة^(٢) بكسر الواوِ وتقدَّم الفرقُ بينهما.

قوله: «مَّا تَدْعُونَا» مِنْ فِي «مَّا» وفي «وَمِنْ بَيْنَنَا» لابتداءِ الغايةِ
فالمعنى: أَنَّ الْحِجَابَ ابْتَدَأَ مِنَّا وَابْتَدَأَ مِنْكَ، فالمسافةُ المتوسطةُ لجهتِنَا وجهَتِكَ
مُستوعبةٌ لا فراغَ فيها، فلو لم تأتِ «مِنْ» لكان المعنى: أَنَّ حِجَاباً حَاصِلاً وَسَطَ
الجهتين، والمقصودُ المبالغةُ بالتباینِ المُفْرِطِ، فلذلك جيءَ بـ «مِنْ» قاله
الزمخشري^(٣). وقال أبو البقاء^(٤): «هو محمولٌ على المعنى؛ لأنَّ المعنى: في
أَكْثَةٍ محجوبةٍ عن سماعِ ما تَدْعُونَا إِلَيْهِ، ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً لـ «أَكْثَةٍ»؛ لأنَّ
الأَكْثَةَ الأغشِيَّةَ، وليستِ الأغشِيَّةُ مَّا يَدْعُونَ^(٥) إِلَيْهِ».

آ. (٦) قوله: ﴿قُلْ﴾: قرأ^(٦) ابنُ وَثَّابٍ والأعمشُ «قال» فعلاً
ماضياً خبراً عن الرسولِ. والرسمُ يَحْتَمِلُهُمَا، وقد تقدَّم مثلُ هذا في الأنبياءِ
وآخرِ المؤمنين. وقرأ^(٧) الأعمشُ والنخعيُّ «يُسْجِي» بكسر الحاءِ أي: اللَّهُ
تعالى.

(١) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٤.

(٢) البحر ٤٨٣/٧.

(٣) الكشف ٤٤٢/٣.

(٤) الإملاء ٢٢٠/٢.

(٥) الإملاء: تَدْعُونَا.

(٦) الإنحاف ٤٤١/٢، البحر ٤٨٤/٧.

(٧) الإنحاف ٤٤١/٢، البحر ٤٨٤/٧.

- فصلت -

قوله: «فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ» عُدِّيَّ بـ «إلى» لتَضَمُّنِهِ معنى تَوَجَّهُوا، والمعنى: وَجَّهُوا استقامتكم إليه.

آ. (٨) قوله: ﴿غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾: قيل: غير منقوص، وأنشدوا الذي الإصبع العدواني^(١):

٣٩٤٦- إني لَعَمْرُكَ ما بابي بذِي عَلِيٍّ
على الصديق ولا خيري بِمَمْنُونٍ
وقيل: مقطوع، مِنْ مَنَنْتُ الحَبْلَ أَي: قطعته، وأنشدوا^(٢):

٣٩٤٧- فَضَّلَ الجوادِ على الخيلِ البِطَاءِ فلا
يُعْطِي بِذلكَ مَمْنُوناً ولا نَزَقاً
وقيل: غير ممنون، مِنَ المَنْ، لَأَنَّ عطاءَ اللَّهِ تعالى لا يَمُنُّ به، إنما يَمُنُّ
المخلوق.

آ. (٩) قوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ﴾: عطفت على «لَتَكْفُرُونَ» فهو داخل
في حيز الاستفهام.

آ. (١٠) قوله: ﴿وَجَعَلَ﴾: مستأنف. ولا يجوز عطفه على صلة
الموصول للفصل بينهما بأجنبي، وهو قوله: «وَتَجْعَلُونَ» فإنه معطوف على
«لَتَكْفُرُونَ» كما تقدّم.

قوله: «في أربعة أيام» تقديره: في تمام أربعة أيام باليومين المتقدمين.

(١) المفضليات ١٦٠، والقرطبي ٣٤١/١٥، والبحر ٤٨٥/٧.

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٤٩، والقرطبي ٣٤١/١٥، والبحر ٤٨٥/٧. أي:
فضله على الرجال كفضل الجواد على الخيل البطاء.

وقال الزجاج^(١): «في تَمَّةِ أربعةِ أيامٍ» يريدُ بالتَمَّةِ اليومين. وقال الزمخشري^(٢): «في أربعةِ أيامٍ فَذَلِكَةُ لَمَدَةٍ خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ وما فيها، كأنه قال: كُلُّ ذَلِكَ في أربعةِ أيامٍ كاملةٍ مستويةٍ بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ». قلت: وهذا كقولك: بَنَيْتُ بَيْتِي في يَوْمٍ، وَأَكْمَلْتُهُ في يَوْمَيْنِ، أي: بالأول. وقال أبو البقاء^(٣): «أي: في تمامِ أربعةِ أيامٍ، ولولا هذا التقديرُ لكانتِ الأيامُ ثمانيةً، يومان في الأول، وهو قوله: «خَلَقَ الْأَرْضَ في يومين»، ويومان في الآخر^(٤)»، وهو قوله: «فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ في يَوْمَيْنِ» [وأربعة في الوسط، وهو قوله «في أربعةِ أيامٍ»]^(٥).

قوله: «سواءٍ» العامةُ على النصب، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: استَوَتْ استواءً، قاله مكي^(٦) وأبو البقاء^(٧). والثاني: أنه حالٌ مِنْ «ها» في «أقواتها» أو مِنْ «ها» في «فيها» العائدةُ على الأرضِ أو من الأرض، قاله أبو البقاء^(٨).

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المعنى: إنما هو وصفُ الأيامِ بأنها سواءٌ، لا وصفُ الأرضِ بذلك، وعلى هذا جاء التفسيرُ. وَيَذُلُّ على ذلك قراءةُ «سواءٍ» بالجرِّ صفةً للمضافِ أو المضافِ إليه. وقال السدي وقتادة: سواءٌ معناه: سواءٌ لمن

(١) معاني القرآن ٣٨١/٤.

(٢) الكشف ٤٤٤/٣.

(٣) الإملاء ٢٢١/٢.

(٤) الإملاء: «الآخرة».

(٥) ما بين معقوفين لم يرد في «الإملاء».

(٦) المشكل ٢٧٠/٢.

(٧) الإملاء ٢٢١/٢.

(٨) الإملاء ٢٢١/٢.

سأل عن الأمر واستفهم عن حقيقة وقوعه، وأراد العبرة فيه، فإنه يجده كما قال تعالى، إلا أن ابن زيد وجماعة قالوا شيئاً يقرب من المعنى الذي ذكره أبو البقاء^(١)، فإنهم قالوا: معناه مُستَوِ مهياً أمر هذه المخلوقات ونفعها للمحتاجين إليها من البشر، فعبر بالسائلين عن الطالبين.

وقرأ^(٢) زيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى ويعقوب وعمرو بن عبيد «سواء» بالخفض على ما تقدّم، وأبو جعفر بالرفع، وفيه وجهان، أحدهما: أنه على خبر ابتداءٍ مضمر أي: هي سواء لا تزيد ولا تنقص. وقال مكي^(٣): «هو مرفوع بالابتداء»، وخبره «للسائلين». وفيه نظر: من حيث الابتداء بنكرة من غير مُسوِّغ، ثم قال: «بمعنى مُستويات، لمن سأل فقال: في كم خلقت؟» وقيل: للسائلين لجميع الخلق لأنهم يسألون الرزق وغيره من عند الله تعالى.

قوله: «للسائلين» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ «سواء» بمعنى: مُستويات للسائلين. الثاني: أنه متعلق بـ «قَدَّر» أي: قَدَّر فيها أقواتها لأجل الطالبين لها المحتاجين المُقتاتين. الثالث: أن يتعلّق بمحذوف كأنه قيل: هذا الحضر لأجل مَنْ سأل: في كم خلقت الأرض وما فيها؟

آ. (١١) والْبُخَان: ما ارتفع من لهب النار، ويُستعار لِمَا يُرى من بخار الأرض عند جذبيها. وقياسُ جَمْعِهِ في القلّة: أدخنة، وفي الكثرة: دخان نجو

(١) الإملاء ٢٢١/٢، وعبارته: «مصدر ويكون في موضع الحال من الضمير في أقواتها أوفيهما أو من الأرض».

(٢) الإتحاف ٤٤٢/٢، النشر ٣٦٦/٢، القرطبي ٣٤٣/١٥، البحر ٤٨٦/٧.

(٣) المشكل ٢٧٠/٢.

- فصلت -

غُرَاب وأَغْرِبَة وغِرْبَان، وشَدُّوا في جَمْعِهِ على دَوَاجِن. قيل: هو جَمْعُ دَاخِنَة تقديرًا على سبيل الإسناد المجازي. ومثله: عُثَان وَعَوَائِن^(١).

قوله: «وهي دُخَان» من باب التشبيه الصوري؛ لأن صورتها صورة الدخان في رأي العين.

قوله: «آتَيْنَا» قرأ العامة «أَتَيْنَا» أمرًا من الإتيان، «قالتا آتَيْنَا» منه أيضاً. وقرأ^(٢) ابن عباس وابن جبير ومجاهد: «آتِيَا قالتا آتَيْنَا» بالمدّ فيهما. وفيه وجهان، أحدهما: أنه من المُؤَاتَاة، وهي الموافقة أي: ليوافق كل منكما الأخرى لما يليق بها، وإليه ذهب الرازي^(٣) والزمخشري^(٤). فوزن «آتِيَا» فاعِلاً كقَاتِلَا، و «آتَيْنَا» وزْنُهُ فاعِلُنَا كقَاتِلُنَا. / والثاني: أنه من الإيتاء بمعنى الإعطاء، فوزنُ آتِيَا فاعِلاً كأَكْرَمَا، ووزن آتَيْنَا فاعِلُنَا كأَكْرَمْنَا. فعلى الأول يكون قد حَذَفَ مفعولاً، وعلى الثاني يكون قد حَذَفَ مفعولين إذ التقدير: أَعْطِيَا الطاعة مِنْ أَنْفُسِكَمَا مَنْ أَمَرَكَمَا. قالتا: أَعْطَيْنَاهُ الطاعة.

وقد مَنَعَ أبو الفضل الرازي الوجه الثاني. فقال: «آتَيْنَا» بالمدّ على فاعِلُنَا من المُؤَاتَاة، بمعنى سَارَعْنَا، على حَذَفِ المفعول به، ولا تكون من الإيتاء الذي هو الإعطاء لُبْعِدِ حَذَفِ مفعوليه. قلت: وهذا هو الذي مَنَعَ الزمخشري أن يجعله من الإيتاء.

قوله «طَوَّعاً أو كَرِهاً» مصدران في موضع الحال أي: طائعتين

(١) العُثَان: الدخان والغبار.

(٢) المحتسب ٢/٢٤٥، البحر ٧/٤٨٧، القرطبي ١٥/٣٤٤.

(٣) وهو أبو الفضل صاحب «اللوامع».

(٤) الكشف ٣/٤٤٦.

أَوْ مُكْرَهَتَيْنِ . وَقَرَأَ^(١) الْأَعْمَشُ «كُرْهَا» بِالضَّم . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي
النِّسَاءِ^(٢) .

قوله : «قالتا» أي : قالتِ السماء والأرض . وقال ابنُ عطية^(٣) : «أراد
الفرقتين المذكورتين . جَعَلَ السَّمَوَاتِ سَمَاءً ، وَالْأَرْضِينَ أَرْضاً ، وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِ
الشَّاعِرِ^(٤) :

٣٩٤٨- أَلَمْ يُخْزِنِكَ أَنْ حَبَالَ قَوْمِي

وقومك قد تباينتَا انقطاعا

عَبَّرَ عَنْهُمَا بـ «تباينتَا» . قَالَ الشَّيْخُ^(٥) : «وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ إِلَّا
ذِكْرُ الْأَرْضِ مَفْرَدَةً وَالسَّمَاءِ مَفْرَدَةً ، فَلِذَلِكَ حَسُنَ التَّعْبِيرُ بِالتَّشْنِيعِ . وَأَمَّا الْبَيْتُ
فَكَأَنَّهُ قَالَ : حَبَلِي قَوْمِي وَقَوْمُكَ ، وَأَنْتَ فِي «تَبَايَنْتَا» عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّهُ عَنِ
بِالْحَبَالِ الْمَوْدَّةُ» .

قوله : «طائِعِينَ» فِي مَجِيئِهِ مَجِيءٌ جَمْعُ الْمَذْكُورِينَ الْعُقَلَاءِ وَجِهَانِ ،
أَحَدُهُمَا : أَنْ الْمَرَادَ : أَتَيَا بَعْضُ فِيهِمَا مِنَ الْعُقَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، فَلِذَلِكَ غَلَبَ الْعُقَلَاءُ
عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَهُوَ رَأْيُ الْكَسَائِيِّ . وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَمَّا عَامَلَهُمَا مَعَامَلَةَ الْعُقَلَاءِ فِي
الْإِخْبَارِ عَنْهُمَا وَالْأَمْرِ لِهَٰمَا جُمِعَا كَجَمْعِهِمْ ، كَقَوْلِهِ : «رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(٦)
وَهَلْ هَذِهِ الْمَحَاوَرَةُ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ ؟ وَإِذَا كَانَتْ مَجَازًا فَهَلْ هُوَ تَمْثِيلٌ أَوْ تَخْيِيلٌ ؟
خِلَافٌ .

(١) البحر ٤٨٧/٧ .

(٢) انظر : الدرر ٦٢٧/٣ .

(٣) المحرر ١٦٨/١٤ .

(٤) تقدم برقم ٣٣٣٧ .

(٥) البحر ٤٨٧/٧ ، وَنَقَلَ السِّمِينُ بِالْمَعْنَى .

(٦) الآية ٤ من يوسف .

- فصلت -

أ. (١٢) قوله: ﴿سَبْعَ﴾: في نصبه أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعول ثانٍ لـ «قَضَاهُنَّ»؛ لأنه ضَمَّنَ معنى صَيَّرَهُنَّ بقضائه سبع سموات.

والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ مِنْ مفعولِ «قَضَاهُنَّ» أي: قَضَاهُنَّ معدودةً، و«قَضَى» بمعنى صَنَعَ، كقولِ أبي ذؤيب^(١):

٣٩٤٩- وعليهما مَسْرُودَتانِ قَضَاهما
داوُدُ أو صَنَعَ السُّوَابِغِ تَبَعُ

أي: صَنَعَهُمَا. الثالث: أنه تَمَيَّزَ. قال الزمخشري^(٢): «ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميراً مبهماً مُفسِّراً بسبعِ سمواتٍ [على التَّمييزِ]»^(٣) يعني بقوله «مبهماً» أنه لا يعودُ على السماءِ لا من حيث اللفظُ ولا مِنْ حيث المعنى، بخلاف كونه حالاً أو مفعولاً ثانياً. الرابع: أنه بدلٌ مِنْ «هُنَّ» في «فَقَضَاهُنَّ» قاله مكي^(٤). وقال أيضاً: «السماءُ تذكَّرُ وتَوَثَّتْ». وعلى التَّأنيثِ جاء القرآن، ولو جاء على التذكير لقليل: سبعة سموات». وقد تقدَّم تحقيقُ تذكيره وتأنيثه في أوائل البقرة^(٥).

قوله: «وَحِفْظًا» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ، أي: وَحَفِظْنَاهَا بالثوابِ مِنَ الكَوَاكِبِ حِفْظًا. والثاني: أنه مَفْعُولٌ مِنْ أَجله على المعنى، فإنَّ التقديرَ: خلقنا الكواكبَ زينةً وحِفْظًا. قال الشيخ^(٦): «وهو تَكْلُفٌ وَعُدُولٌ عَنِ السَّهْلِ البَيِّنِ».

(١) تقدم برقم ٦٩٣.

(٢) الكشف ٤٤٦/٣.

(٣) لم يرد في «الكشاف» قوله: «على التَّمييز».

(٤) المشكل ٢٧٠/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ١٦٩/١.

(٦) البحر ٤٨٨/٧.

آ. (١٣) قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا﴾: التفاتٌ مِنْ خطابهم بقوله: «قل أُنْتُمْ» إلى الغيبة لِفعلهم الإعراضَ اعرضَ عن خطابهم، وهو تناسُبٌ حَسَنٌ. وقرأ الجمهورُ «صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةٍ» بالالفِ فيهما. وابنُ الزبير^(١) والنخعي والسلمي وابنُ محيصن «صَعْقَةً مِثْلَ صَعْقَةٍ» بحذفِها وسكونِ العين. وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك في أوائلِ البقرة^(٢). يقال: صَعَقْتَهُ الصاعقةُ فصَعِقَ، وهذا مما جاء فيه فَعَلْتَهُ - بالفتح - ففَعِلَ بالكسر، ومثله جَدَعْتَهُ فَجَدَعَ. والصُّعْقَةُ المَرَّةُ.

آ. (١٤) قوله: ﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه ظرِفُ لـ «أَنْذَرْتُمْ» نحو: لَقِيتُكَ إِذْ كَانَ كَذَا. الثاني: أنه منصوبٌ بصاعقةٍ لأنها بمعنى العذاب أي: أَنْذَرْتُمْ العذابَ الواقعَ في وقتٍ مجيءِ رُسُلِهِم. الثالث: أنه صفةٌ لـ «صَاعِقَةٍ» الأولى. الرابع: أنه حالٌ من «صَاعِقَةٍ» الثانية، قالهما أبو البقاء^(٣) وفيهما نظرٌ؛ إذ الظاهرُ أنَّ الصَّاعِقَةَ جُثَّةٌ وهي قطعةٌ نارٍ تَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فَتَحْرُقُ، كما تقدَّم في تفسيرِها أولُ هذا التصنيفِ^(٤)؛ فلا يقعُ الزمانُ صفةً لها ولا حالاً عنها، وتأويلُها بمعنى العذابِ إخراجُ لها عن مدلولِها مِنْ غيرِ ضرورةٍ، وإنما جعلها وصفاً للأولى لأنها نكرةٌ، وحالاً مِنَ الثانيةِ لأنها معرفةٌ لإضافتها إلى عَلمٍ، ولو جعلها حالاً مِنَ الأولى؛ لأنها تَخَصُّصَتْ بِالإِضَافَةِ لجاز/ فتعودُ الوجوهُ خمسةً. [٧٨٠/أ]

قوله: «مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ» الظاهرُ أنَّ الضميرَينِ عائِدانِ على

(١) البحر ٤٨٩/٧.

(٢) انظر: الدرا ١٧٢/١.

(٣) الإملاء ٢٢١/٢.

(٤) انظر: الدرا ١٧٢/١.

- فصلت -

عادٍ وثمود. وقيل^(١): الضميرُ في «خَلَفَهُمْ» يعودُ على الرسلِ. واستبعد هذا من حيث المعنى؛ إذ يصير التقديرُ: جاءتهم الرسلُ مِنْ خَلَفِ الرسلِ، أي: مِنْ خَلَفِ أَنْفُسِهِمْ. وقد يُجاب عنه: بأنه مِنْ باب «دَرَهُمْ وَنَصَفَهُ» أي: ومن خَلَفِ رُسُلِ آخَرِينَ.

قوله: «أَنْ لَا تَعْبُدُوا» يجوزُ في «أَنْ» ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أَنْ تكونَ المخففةُ من الثقيلة، واسمُها ضميرُ الشأن محذوفٌ، والجملةُ النّهيةُ بعدها خبرٌ، كذا أعربه الشيخ^(٢). وفيه نظرٌ مِنْ وجهين، أحدهما: أَنْ المخففةُ لا تقع بعد فعلٍ إلّا مِنْ أفعالِ اليقين. الثاني: أَنَّ الخبرَ في بابِ «إِنْ» وأخواتها لا يكون طلباً^(٣)، فَإِنْ وَرَدَ منه شيءٌ أَوَّلٌ ولذلك تأوّلوا [قولَ الشاعر:]^(٤)

٣٩٥٠- إِنْ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ
لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

وقول الآخر^(٥):

٣٩٥١- وَلَوْ أَصَابَتْ لِقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ
إِنْ الرِّيَاضَةُ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ
على إضمارِ القولِ. الثاني: أنها الناصبةُ للمضارعِ، والجملةُ النّهيةُ بعدها صلتهَا وَصِلَتْ بالنهي كما تُوصَلُ بالأمر في «كُتِبَتْ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»، وقد مرَّ في وَصْلِهَا بِالْأَمْرِ إشكالٌ يَأْتِي مثله في النهي. الثالث: أَنْ تكونَ مفسّرةً

(١) وهو مذهب الطبري. انظر: تفسيره ١٠١/٢٤.

(٢) البحر ٤٨٩/٧.

(٣) الشيخ أبو حيان لم يعربها خبراً بل منصوبة على نزع الخافض، أي: بأنه لا تعبدا.

(٤) تقدم برقم ١٠٢١.

(٥) تقدم برقم ٢٥٦٠.

- فصلت -

لمجيئهم لأنه يتضمن قولاً، و «لا» في هذه الأوجه كلها ناهية، ويجوز أن تكون نافية على الوجه الثاني، ويكون الفعل منصوباً بـ «أن» بعد «لا» النافية، فإن «لا» النافية لا تمنع العامل أن يعمل فيما بعدها نحو: «جئتُ بلا زيد»، ولم يذكر الحوفي غيره..

قوله: «لو شاء» قدر الزمخشري^(١) مفعول «شاء»: لو شاء إرسال الرسل لأنزل ملائكة. قال الشيخ^(٢): «تَبَيَّنَ الْقُرْآنَ وَكَلَامَ الْعَرَبِ فَلَمْ أَجِدْ حَذَفَ مَفْعُولِ «شاء» الواقع بعد «لو» إِلَّا مِنْ جِنْسِ جَوَابِهَا نَحْوُ: «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ»^(٣) أَي: لو شاءَ جَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ لَجَمَعَهُمْ عَلَيْهِ، «لَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا»^(٤) «لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا»^(٥) «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ»^(٦) «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ»^(٧) «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ»^(٨). وقال الشاعر^(٩):

٣٩٥٢ - فلو شاءَ ربي كنتُ قيسَ بنَ خالدٍ

ولو شاءَ ربي كنتُ قيسَ بنَ مرثدٍ

وقال الراجز^(١٠):

(١) الكشف ٤٤٨/٣.

(٢) البحر ٤٩٠/٧.

(٣) الآية ٣٥ من الأنعام.

(٤) الآية ٦٥ من الواقعة.

(٥) الآية ٧٠ من الواقعة.

(٦) الآية ٩٩ من يونس.

(٧) الآية ١١٢ من الأنعام.

(٨) الآية ٣٥ من النحل.

(٩) لم أهدتُ إلى قائله، وهو في البحر ٤٩٠/٧.

(١٠) تقدم برقم ٢١٤.

٣٩٥٣- والذِ لو شاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا
أو جَبَلًا أَسْمَ مُشْمَخِرًا

قال: «فعلى ما تقرّر لا يكون المحذوف ما قدره الزمخشري، وإنما التقدير: لو شاء ربنا إنزال ملائكة بالرسالة منه إلى الإنس لأنزلهم بها إليهم، وهذا أبْلَغُ في الامتناع من إرسال البشر، إذ علّقوا ذلك بإنزال الملائكة، وهو لم يَشَأْ ذلك فكيف يشاء ذلك في البشر؟» قلت: وتقدير أبي القاسم أوقع معنى وأخلص من إيقاع الظاهر موقع المضمير؛ إذ يصير التقدير: لو شاء إنزال ملائكة لأنزل ملائكة.

قوله: «بما أرسلتم به» هذا خطاب ليهودٍ وصالحٍ وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام، وغلب المخاطب على الغائب نحو: «أنت وزيدٌ تقومان». و«ما» يجوز أن تكون موصولة بمعنى الذي وعائدها به، وأن تكون مصدرية أي: بإرسالكم، فعلى هذا يكون «به» [يعود]^(١) على ذلك المصدر المؤول، ويكون من باب التأكيد كأنه قيل: كافرون بإرسالكم به.

آ. (١٦) قوله: ﴿صَرَصَرًا﴾: الصَّرَصَرُ: الريحُ الشديدةُ فقيل: هي الباردة من الصَّرِّ، وهو البرد. وقيل: هي الشديدة السُّموم. وقيل هي المَصَوْتَةُ، مِنْ صَرَّ البابُ أي: سَمِعَ صريره. والصَّرَّةُ: الصَّيْحَةُ. ومنه: «فأَقْبَلَتْ امرأته في صَرَّة»^(٢). قال ابن قتيبة^(٣): «صَرَصَر: يجوز أن يكون من الصَّرِّ وهو البرد، وأن يكون من صَرَّ الباب، وأن تكون من الصَّرَّة، وهي الصيحة، ومنه:

(١) زيادة من ش.

(٢) الآية ٢٩ من الذاريات.

(٣) لم يزد في كتابه تفسير الغريب ص ٣٨٧ على قوله: «الصرصر: الشديدة».

«فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ». وقال الراغب^(١): «صَرَصَر لَفْظَةٌ مِنَ الصَّرِّ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الشَّدِّ لِمَا فِي الْبُرُودَةِ مِنَ التَّعَقُّدِ».

قوله: «نَحِساتٍ» قرأ^(٢) الكوفيون وابن عامر بكسر الحاء، والباقون بسكونها. فأما الكسر فهو صفةٌ على فَعِلَ، وفَعْلُهُ فَعِلَ بكسر العين أيضاً كَفَعْلِهِ^(٣) يقال: نَحَسَ فهو نَحِيسٌ كَفَرِحَ فهو فَرِحٌ، وَأَشْرَ فهو أَشِرٌ. وأمال^(٤) الليث/ عن الكسائي ألفه لأجل الكسرة، ولكنه غير مشهور عنه، حتى نُسبه الداني للوهم.

وأما قراءة الإسكان فتحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يَكُونَ مَخْفِضاً مِنْ فَعِلَ فِي الْقِرَاءَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ، وَفِيهِ تَوَافُقُ الْقِرَاءَتَيْنِ. والثاني: أَنَّهُ مُصَدِّرٌ وَصِفَ بِهِ كَرَجَلٍ عَذَلٍ. إِلَّا أَنَّ هَذَا يُضْعِفُهُ الْجَمْعُ فَإِنَّ الْفَصِيحَ فِي الْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ أَنْ يُؤَخَّذَ، وَكَأَنَّ الْمُسَوِّغَ لِلْجَمْعِ اخْتِلَافُ أَنْوَاعِهِ فِي الْأَصْلِ. والثالث: أَنَّهُ صَقَّةٌ مُسْتَقَلَّةٌ عَلَى فَعِلَ بِسُكُونِ الْعَيْنِ. ولكن أهل التصريف لم يذكروا في الصفة الجائية مِنْ فَعِلَ بكسر العين، إِلَّا أَوْزَاناً مُحْصُورَةً لَيْسَ فِيهَا فَعْلٌ بِالسُّكُونِ فَذَكَرُوا: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وَحَوِرَ فهو أَحُورٌ، وَشَبَعَ فهو شَبَعَانٌ، وَسَلِمَ فهو سَالِمٌ، وَيَلِي فهو يَالٍ.

وفي معنى «نَحِساتٍ» قولان، أحدهما: أَنَّهَا مِنَ الشُّومِ^(٥). قال السدي:

(١) المفردات ٢٧٩.

(٢) السبعة ٥٧٦، والنشر ٣٦٦/٢، والحجة ٦٣٥، والبحر ٤٩٠/٧، والقرطبي ٣٤٨/١٥.

(٣) قوله: «كفعله» لعله مقحم.

(٤) الأصل «وأما» بسقوط اللام سهواً. وقال في الإنحاف ٤٤٢/٢: «ولا حاجة إلى حكاية إمالة فتحة السين من نحسات عن أبي الحارث كما فعل الشاطبي رحمه الله تبعاً لأصله فإنه لو صَحِّحَ لم يكن من طرقهما ولا من طرقنا».

(٥) وهو مذهب أبي عبيدة في «المجاز» ١٩٧/٢.

- فصلت -

أي : مشائيم من النُحس المعروف . والثاني : أنها شديدة البرد . وأنشدوا على المعنى الأول قول الشاعر^(١) :

٣٩٥٤- يَوْمَيْنِ غَيَمَيْنِ وَيَوْمًا شَمْسًا
نَجْمَيْنِ سَعْدَيْنِ وَنَجْمًا نَحْسًا

وعلى المعنى الثاني قول الآخر^(٢) :

٣٩٥٥- كَأَنَّ سُلَاقَةً عُرِضَتْ لِنَحْسٍ
يُجِيلُ شَفِيفُهَا الْمَاءَ الزُّلَالَا

ومنه^(٣) :

٣٩٥٦- قَدْ أَغْتَدِي قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
لِلصَّيْدِ فِي يَوْمٍ قَلِيلِ النَّحْسِ

وقيل : يُريدُ به في هذا البيت الغبار أي : قليل الغبار، وقد قيل بذلك في الآية أنها ذاتُ غُبارٍ . و «نَحْسَات» نعتٌ لأيامٍ ، والجمع بالآلف والتاء مُطَرَّدٌ في صفة ما لا يَعْقِلُ كأيامٍ معدوداتٍ . وقد تقدّم تحقيقه في البقرة^(٤) .
و «لِنَذِيقَهُمْ» متعلّق بـ «أَرْسَلْنَا» . وقُرِئ^(٥) «لِتَذِيقَهُمْ» بالتاء مِنْ فوق .

(١) لم أقف عليه .

(٢) البيت لابن أحمر، وهو في اللسان (نحس)، والمحرر ١٤/١٧٢، وفي اللسان : «فسره الأصمعي فقال : «لنحس» : أي وُضعت في ربح فبردت» . وشفيها : برّدها ومعنى يحيل : يَصُبُّ . يقول : بردها يصب الماء في الحلق ولولا بردها لم يشرب الماء .

(٣) لم أهتم إلى قائله وهو في القرطبي ١٥/٣٤٨، والماوردي ٣/٥٠٠ .

(٤) انظر : الدر المصون ٢/٣٤٣ .

(٥) البحر ٧/٤٩١ .

- فصلت -

وفي الضمير قولان، أحدهما: أنه الريح أي: لتذيقهم الريح أو الأيأم على سبيل المجاز. وعذاب الخزي من إضافة الموصوف لصفته، ولذلك قال: «ولعذاب الآخرة أخزى» فإنه يقتضي المشاركة وزيادة. وإسناد الخزي إلى العذاب مجاز لأنه سببه.

آ. (١٧) قوله: «وَأَمَّا ثَمُودُ»: الجمهور على رفعه ممنوع الصرف. والأعمش^(١) وابن وثاب مصروفاً، وكذلك كل ما في القرآن إلا قوله: «وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ»^(٢) قالوا: لأن الرسم ثمود بغير ألف. وقرأ ابن عباس وابن أبي إسحاق والأعمش في رواية، وعاصم في رواية «ثمود» منصوباً مصرفاً. والحسن وابن هرمز وعاصم أيضاً منصوباً غير منصرف. فأما الصرف وعَدَمُه فقد تقدّم توجيههما في هود. وأما الرفع فعلى الابتداء، والجملة بعده الخبر، وهو متعين عند الجمهور؛ لأن «أما» لا يليها إلا المبتدأ فلا يجوز فيما بعدها الاشتغال إلا في قليل كهذه القراءة، وإذا قُدِّرَت الفعل الناصب فقدّرهُ بعد الاسم المنصوب أي: وأما ثمود هَدَيْنَاهُمْ فَهَدَيْنَاهُمْ قالوا: لأنها لا يليها الأفعال.

آ. (١٩) قوله: «وَيَوْمَ يُحْشَرُ»: العامل في هذا الظرف فيه وجهان، أحدهما: محذوف دلّ عليه ما بعده من قوله: «فهم يُوزَعُونَ» تقديره: يُسَاقُ النَّاسُ يَوْمَ يُحْشَرُ. وقدره أبو البقاء^(٣): يُمْنَعُونَ يَوْمَ الْحَشْرِ. الثاني: أنه منصوب بـ اذْكَرَ أي: اذْكَرَ يَوْمَ. وقرأ^(٤) نافع «نَحْشَرُ» بنون العظمة وضمّ الشين.

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٤٢/٢، والبحر ٤٩١/٧، والقرطبي ٣٤٩/١٥.

(٢) الآية ٥٩ من الإسراء.

(٣) الإملاء ٢٢١/٢.

(٤) السبعة ٥٧٦، والنشر ٣٦٦/٢، والقرطبي ٣٥٠/١٥، والحجة ٦٣٥، والتيسير

١٩٣، والبحر ٤٩٢/٧.

«أعداء» نصباً أي: نَحْشُر نحن. والباقون بياء الغيبة مضمومة، والشين مفتوحة على ما لم يُسم فاعله، و«أعداء» رفعاً لقيامه مقامَ الفاعل. وكسر الأعرج^(١) شين «نَحْشِر» و«حتى» غايَةٌ له «يُحْشِر».

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ يَشْهَدَ﴾: يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدها: مِنْ أَنْ يَشْهَدَ. الثاني: خيفةٌ أَنْ يَشْهَدَ. الثالث: لأجلِ أَنْ يَشْهَدَ، وكلاهما بمعنى المفعول له. الرابع: عن أَنْ تَشْهَدَ أي: ما كنتم تَمْتَنِعُونَ، ولا يُمكنُكم الاختفاء عن أعضائكم والاستتار عنها. الخامس: أنه ضَمَّن معنى الظن وفيه بُعد.

آ. (٢٣) قوله: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُم﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أَنْ «ظَنُّكُمْ» خبره، و«الذي ظَنَنْتُمْ» نعتُه، و«أَرْدَاكُمْ» حالٌ و«قد» معه مقدرةٌ على رأي الجمهور خلافاً للأخفش. ومنع مكي^(٢) الحالية للخلو من «قد» ممنوع لما ذكرته. الثاني: أَنْ يَكُونَ «ظَنُّكُمْ» بدلاً والموصول خبره. و«أَرْدَاكُمْ» حالٌ أيضاً. الثالث: أَنْ يَكُونَ الموصول خبراً ثانياً. الرابع: أَنْ يَكُونَ «ظَنُّكُمْ» بدلاً أو بياناً، والموصول هو الخبر، و«أَرْدَاكُمْ» خبر ثانٍ. الخامس: أَنْ يَكُونَ «ظَنُّكُمْ» والموصول والجملة من «أَرْدَاكُمْ» أخباراً. إلا أن الشيخ^(٣) ردَّ على الزمخشري^(٤) قوله: «وظنُّكم وأرداكم خبران». قال: «لأنَّ قوله: «وذلكم» إشارةٌ إلى ظَنُّهم السابق فيصير التقدير: وظنُّكم بربكم أنه لا يعلم ظنُّكم بربكم، فاستفيد من الخبر ما استفيد من المبتدأ وهو لا يجوز، وهذا نظيرُ

(١) البحر ٤٩٢/٧.

(٢) المشكل ٢٧٢/٢.

(٣) البحر ٤٩٣/٧.

(٤) الكشف ٤٥١/٣.

[١/٧٨١] ما منعه النحاة من قولك: «سَيِّدُ الجارية مالِكُها». / وقد منع ابن عطية^(١) كون «أرداكم» حالاً لعدم وجود «قد» وقد تقدّم الخلاف في ذلك.

آ. (٢٤) قوله: ﴿يَسْتَعْتِبُوا﴾: العائمة على فتح الياء وكسر التاء الثانية مبنياً للفاعل. «فما هم من المُعْتَبِينَ» بفتح التاء اسم مفعول^(٢)، ومعناه: وإن طلبوا العتبي وهي الرضا فما هم ممن يُعطاها. وقيل: المعنى: وإن طلبوا زوال ما يُعْتَبون فيه فما هم من المُجابين إلى إزالة العتب.

وأصل العتب: المكان النائي بنازلة، ومنه قيل لأسكفة الباب والفرقة: عتبه، ويُعبّر بالعتب عن الغلظة التي يجدها الإنسان في صدره على صاحبه. وعُتِبْتُ فلاناً: أبرزت له الغلظة. وأعتبته: أزلت عتبه كأشكيتّه. وقيل: حملته على العتب.

وقرأ^(٣) الحسن وعمر بن عبيد «وإن يُسْتَعْتَبُوا» مبنياً للمفعول. «فما هم من المُعْتَبِينَ» اسم فاعل بمعنى: إن يُطلَب منهم أن يُرضوا فما هم فاعلون ذلك، لأنهم فارقوا دار التكليف. وقيل معناه: إن يُطلَب ما لا يُعْتَبون عليه فما هم ممن يُزيل العتبي. وقال أبو ذؤيب^(٤):

٣٩٥٧- أَمِنَ الْمُنُونُ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ
والدهر ليس بمُعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ

آ. (٢٥) قوله: ﴿وَقَيْضُنَا﴾: أصل القَيْض التقيض التيسير والتهيئة. قَيْضُهُ له لكذا: هيأته وسرّته. وهذان ثوبان قَيْضان أي: كلُّ منهما مكافئ

(١) المحرر ١٧٨/١٤.

(٢) الأصل: «بكسر التاء اسم فاعل» وهو سهو.

(٣) المحتسب ٢٤٥/٢، والقرطبي ٣٥٤/١٥، والبحر ٤٩٤/٧.

(٤) ديوان الهذليين ١، وجمهرة أشعار العرب ٦٨٣/٢. المنون: المنية أو الدهر.

- فصلت -

لِلْآخِرِ فِي الثَّمَنِ. وَالْمَقَايِضَةُ: الْمَعَاوِضَةُ. وَقَوْلُهُ: «نُقِضَ لَهُ شَيْطَانًا»^(١) أَي: نُسْهَلَ لِيَسْتَوِلِيَ عَلَيْهِ اسْتِيلَاءُ الْقَبْضِ عَلَى الْبَيْضِ. وَالْقَيْضُ فِي الْأَصْلِ: قَشْرُ الْبَيْضِ الْأَعْلَى.

قَوْلُهُ: «فِي أُمَمٍ» فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «عَلَيْهِمْ» وَالْمَعْنَى: كَاتِبِينَ فِي جُمْلَةِ أُمَمٍ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ^(٢):

٣٩٥٨- إِنْ تَكُ عَنْ أَحْسَنِ الصَّنِيعَةِ مَأْ
فُرُكَاً فَمَفِي آخِرِينَ قَدْ أَفْكُوا

أَي: فِي جُمْلَةِ قَوْمٍ آخِرِينَ. وَقِيلَ: إِنْ «فِي» بِمَعْنَى مَعَ.

آ. (٢٦) قَوْلُهُ: ﴿وَالْغَوَا﴾: الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الْغَيْنِ. وَهِيَ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ لَغْيٍ بِالْكَسْرِ يَلْغَى. وَفِيهَا مَعْنِيَانِ، أَحَدُهُمَا: مِنْ لَغْيٍ إِذَا تَكَلَّمَ بِاللُّغْوِ، وَهُوَ مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ لَغْيٍ بِكَذَا، أَي: رَمَى بِهِ فَتَكُونُ «فِي» بِمَعْنَى الْبَاءِ أَي: ارْزُقُوا بِهِ وَانْبِذُوهُ. وَالثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلِينَ: أَنْ تَكُونَ مِنْ لَغَا بِالْفَتْحِ يَلْغَى بِالْفَتْحِ أَيْضاً، حَكَاهُ الْأَخْفَشُ^(٣)، وَكَانَ قِيَاسُهُ الضَّمُّ كَغَزَا يَغْزُو، وَلَكِنَّهُ فُتِحَ لِأَجْلِ حَرْفِ الْحَلَقِ. وَقَرَأَ^(٤) قَتَادَةُ وَأَبُو حَيَوَةَ وَأَبُو السَّمَّالِ وَالزَّعْفَرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَعِيسَى بَضَمَ

(١) الآية ٣٦ من الزخرف.

(٢) البيت لعروة بن أذينة وهو في ديوانه ٣٤٣، والمحتسب ١٦١/٢، واللسان والصحاح (أفك) وهو من المنسرح. يقول: إِنْ لَمْ تُوقَقْ لِلْإِحْسَانِ فَانْتَ فِي قَوْمٍ قَدْ صُورِفُوا مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً.

(٣) فِي مَطْبُوعَةِ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤٦٦ «لَغْيٌ يَلْغَى». وَقَالَ: «وَهِيَ قَبِيحَةٌ قَلِيلَةٌ». وَأُورِدَ فِي الْلسَانِ: لَغْيٌ وَلَغَا.

(٤) الْمُحْتَسَبُ ٢/٢٤٥، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٥/٣٥٦، وَالْبَحْرُ ٧/٤٩٤.

- فصلت -

الغين، مِنْ لَمَّا بِالْفَتْحِ يَلْغُو كَذَا يَدْعُو. وفي الحديث^(١): «فَقَدْ لَغَوْتُ»، وهذا موافق لقراءة غير الجمهور.

آ. (٢٨) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ و«جزاء» خبره. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: الأمرُ ذلك و«جزاء أعداء الله النار» جملة مستقلة مبيّنة للجملة قبلها.

قوله: «النار» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بدلٌ مِنْ «جزاء»، وفيه نظر؛ إذ البديلُ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدلِ منه، فيصيرُ التقديرُ: ذلك النار. الثاني: أنها خبرُ مبتدأ مضمّر. الثالث: أنها مبتدأ، و«لهم فيها دارُ الخلد» الخبر. و«دار» يجوز ارتفاعُها بالفاعلية أو الابتداء.

وقوله: «فيها دارُ الخلد» يقتضي أن تكون «دارُ الخلد» غيرَ النار، وليس الأمرُ كذلك، بل النارُ هي نفسُ دارِ الخلد. وأجيب عن ذلك: بأنّه قد يُجْعَلُ الشيءُ ظَرْفًا لِنَفْسِهِ باعتبارِ متعلِّقه على سبيلِ المبالغة، كأنَّ ذلكَ المتعلِّقَ صارَ مستقرًّا له، وهو أبلغُ مِنْ نسبةِ المتعلِّقِ إليه على سبيلِ الإخبارِ به عنه، ومثله: قوله^(٢):

—٣٩٥٩—

وفي الله إن لم يُنصِفُوا حَكَمَ عَدَلٌ

وقوله تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»^(٣)، والرسولُ

(١) رواه البخاري. انظر: الفتح ٤٨٠/٢، ١١ كتاب الجمعة، ٣٦ باب الإنصات يوم الجمعة، وأحمد ٢٤٤/٢.

(٢) البيت لأبي الخطّار الكلبي، وصدره: أَفَاءَتْ بَنُو مِرْوَانَ أَمْسَ دِمَاقًا. وهو في الخصائص ٤٧٥/٢، والمحتسب ٤٢/١، وحماسة الشجري ٤.

(٣) الآية ٢١ من الأحزاب.

- فصلت -

عليه السلام هو نفسُ الأسوة. كذا أجابوا. وفيه نظر؛ إذ الظاهر - وهو معنى صحيح منقول - أن في النار داراً تُسمى دارَ الخلد، والنارُ مُحيطَةٌ بها.

قوله: «جزاء» في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر، وهو مصدرٌ مؤكّد أي: يُجزَوْنَ جزاءً. الثاني: أن يكون منصوباً بالمصدر الذي قبله، وهو «جزاء أعداء الله»، والمصدرُ يُنصبُ بمثله كقوله: «فلانٌ جهنم» [٧٨١/ب] جزاؤكم جزاءً^(١). الثالث: أن ينتصب على أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، و«بما» متعلّقٌ بـ «جزاء» الثاني، إن لم يكن مؤكّداً، وبالأول إن كان، و«بآياتنا» متعلّقٌ بـ «يجحدون».

آ. (٢٩) وتقدّم الخلاف في «أرنا»^(٢) وفي نون «اللذين». قال الخليل: «إذا قلت: أرني ثوبك بالكسر فمعناه بصّرني، وبالسكون أعطيني». وقال الرمخشري^(٣): «أي: بما كانوا يُلغَوْنَ»، فذكر الجحود؛ لأنه سبب اللغو انتهى. يعني أنه من باب إقامة السبب مقام المسبب وهو مجازٌ سائغ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿ثم استقاموا﴾: ثم لتراخي الرتبة في الفضيلة.

قوله: ﴿أَنْ لَا تَخَافُوا﴾: يجوزُ في «أَنْ» أن تكونَ المخففة، أو المفسّرة، أو الناصبة. و«لا» ناهيةٌ على الوجهين الأولين، ونافيةٌ على الثالث. وقد تقدّم ما في ذلك من الإشكال، والتقدير: بأن لا تخافوا أي: بانتفاء الخوف. وقال أبو البقاء^(٤): «التقديرُ بأن لا تخافوا، أو قائلين: أن

(١) الآية ٦٣ من الإسراء.

(٢) انظر: الدر المصون ١١٦/٢، ٦٢١/٣.

(٣) الكشف ٤٥٢/٣.

(٤) الإملاء ٢٢٢/٢.

لا تخافوا، فعلى الأول هو حال أي: نزلوا^(١) بقولهم: لا تخافوا، وعلى الثاني الحال محذوفة. قلت: يعني أن الباء المقدرة حالية، فالحال غير محذوفة، وعلى الثاني الحال هو القول المقدّر. وفيه تسامح، وإلا فالحال محذوفة في الموضعين، وكما قام المقول مقام الحال كذلك قام الجار مقامها.

وقرأ^(٢) عبد الله «لا تخافوا» بإسقاط «أن»، وذلك على إضمار القول أي: يقولون: لا تخافوا.

آ. (٣٢) قوله: ﴿نُزُلًا﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه منصوب على الحال من الموصول، أو من عائده. والمراد بالنزل الرزق المعد للنازل، كأنه قيل: ولكم فيها الذي تدعونه حال كونه معدًا. الثاني: أنه حال من فاعل «تدعون»، أو من الضمير في «لكم» على أن يكون «نُزُلًا» جمع نازل كصابر وضبر، وشارف وشرف. الثالث: أنه مصدر مؤكد. وفيه نظر؛ لأن مصدر نزل النزول لا النزل. وقيل: هو مصدر أنزل.

قوله: «مِنْ غُفُورٍ» يجوز تعلقه بمحذوف على أنه صفة لـ «نُزُلًا»، وأن يتعلّق بتدعون، أي: تطلبونه من جهة غفور رحيم، وأن يتعلّق بما تعلّق الظرف في «لكم» من الاستقرار أي: استقر لكم من جهة غفور رحيم. قال أبو البقاء^(٣): «فيكون حالاً من «ما». قلت: وهذا البناء منه ليس بواضح، بل هو متعلّق بالاستقرار فضلة كسائر الفضلات، وليس حالاً من «ما».

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَقَالَ إِنِّي﴾: العائمة على «إني» بنونين، وابن أبي عبلة^(٤) وابن نوح بنون واحدة.

(٢) البحر ٤٩٦/٧، ومعاني القرآن ١٨/٣.

(١) الإملاء: تنزل.

(٣) الإملاء ٢٢٢/٢.

(٤) البحر ٤٩٧/٧.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وَلَا السَّيِّئَةُ﴾: في «لا» هذه وجهان، أحدهما، أنها زائدة للتوكيد، كقوله: «وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحَرُّ»^(١) وكقوله: «وَلَا الْمُسِيءُ»^(٢)؛ لأنَّ «استوى» لا يكتفي بواحد. والثاني: أنها مؤسَّسة غير مؤكَّدة، إذ المراد بالحسنة والسَّيِّئة الجنس أي: لا تستوي الحسنات في أنفسها، فإنها متفاوتة ولا تستوي السيئات أيضاً فربَّ واحدة أعظم من أخرى، وهو مأخوذ من كلام الزمخشري^(٣). وقال الشيخ^(٤): «فإن أخذت الحسنة والسَّيِّئة جنساً لم تكن زيادتها كزيادتها في الوجه الذي قبل هذا»^(٥). قلت: فقد جعلها في المعنى الثاني زائدة. وفيه نظر لما تقدَّم.

قوله: «كأنه وليٌّ» في هذه الجملة التشبيهية وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب على الحال، والموصول مبتدأ، و«إذا» التي للمفاجأة خبره. والعامل في هذا الظرف من الاستقرار هو العامل في هذه الحال، ومَحَطُّ الفائدة في هذا الكلام هي الحال، والتقدير: فبالحاضرة المعادي مُشَبَّهاً القريب الشُّفوق. والثاني: أن الموصول مبتدأ أيضاً، والجملة بعده خبره، و«إذا» معمولة لمعنى التشبيه، والظرف يتقدَّم على عامله المعنوي. هذا إن قيل: إنها ظرف، وإن قيل: إنها حرف فلا عامل.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا﴾: العامة على «يُلْقَاهَا» من

(١) الآية ٢١ من فاطر.

(٢) الآية ٥٨ من غافر.

(٣) الكشف ٤٥٣/٣ - ٤٥٤.

(٤) البحر ٤٩٨/٧.

(٥) وقال: «إذ يصير المعنى: ولا تستوي الحسنات إذ هي متفاوتات في أنفسها ولا السيئات لتفاوتها أيضاً».

التَلْقِيَةِ. وابنُ كثيرٍ^(١) في روايةٍ وطلحة بن مصرف «يُلاقاها» من الملاقاة والضميرُ للخصلة، أو الكلمة أو الجنة أو الشهادة^(٢) التوحيد.

آ. (٣٧) قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ﴾: في هذا الضمير ثلاثة أوجه،

[٧٨٢/١] أحدها: / أنه يعودُ على الأربعة المتعاطفة. وفي مجيء الضمير كضمير الإناث - كما قال الزمخشري^(٣) - هو أن جَمَعَ ما لا يَعْقِلُ حكمه حكمُ الأنثى أو الإناث نحو: «الأقلامُ بَرِيَّتُها وَبَرِيَّتُهنَّ». وناقشه الشيخ^(٤) من حيث إنه لم يُفَرِّقْ بين جمعِ القلة والكثرة في ذلك؛ لأنَّ الأفصحَ في جمعِ القلة أن يُعاملَ معاملةَ الإناث^(٥)، وفي جمعِ الكثرة أن يُعاملَ معاملةَ الأنثى فالأفصحُ أن يُقال: الأجذاعُ كَسَرْتُهنَّ، والجذوعُ كَسَرْتُها. والذي تقدَّم في هذه الآية ليس بجمعِ قلةٍ أعني بلفظٍ واحدٍ، ولكنه ذكر أربعة متعاطفة فتنزَّلت منزلة الجمعِ المعبرِ به عنها بلفظٍ واحدٍ. قلت: والزمخشري ليس في مقام بيانِ الفصيح والأفصح، بل في مقامِ كيفية مجيء الضمير ضميرَ إناثٍ بعد تقدُّم ثلاثة أشياء مذكوراتٍ وواحدٍ مؤنثٍ، فالقاعدة تغليبُ المذكرِ على المؤنثِ، أو لما قال: «ومن آياته» كُنَّ في معنى الآياتِ فقل: خلقهنَّ، ذكره الزمخشري^(٦) أيضاً أنه يعود على لفظ الآيات. الثالث: أنه يعودُ على الشمس والقمر؛ لأنَّ الاثنين جمعٌ، والجمعُ مؤنثٌ، ولقولهم: شمس وأقمار.

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٣، والبحر ٤٩٨/٧.

(٢) الأصل: الشهادة.

(٣) الكشف ٤٥٤/٣.

(٤) البحر ٤٩٨/٧.

(٥) الذي في البحر: «جمع القلة من ذلك الأفصح أن يكون كضمير الواحدة تقول:

الأجذاع انكسرت على الأفصح».

(٦) الكشف ٤٥٤/٣.

آ. (٤١) قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: في خبرها ستة أوجه، أحدها: أنه مذكور وهو قوله: «أولئك ينادون». وقد سُئِلَ^(١) بلال بن أبي بردة عن ذلك في مَحْكِيَّتِهِ فقال: لا أَجِدُ لها نفاذاً. فقال له أبو عمرو بن العلاء: إِنَّهُ منك لَقَرِيبٌ، أولئك ينادون^(٢). وقد اسْتَبْعَدَ هذا من وجهَيْن، أحدهما: كثرة الفواصل. والثاني: تقدُّمُ مَنْ تَصِيحُ الإشارةُ إليه بقوله: «أولئك»، وهو قوله: «والذين لا يؤمنون»، واسمُ الإشارةِ يعودُ على أقربِ مذكورٍ.

والثاني: أنه محذوفٌ لفهم المعنى وقُدِّرَ: مُعَذَّبُونَ، أو مُهْلَكُونَ، أو معانِدُونَ. وقال الكسائي: «سَدَّ مَسَدَهُ ما تقدَّم من الكلامِ قبلَ «إِنَّ» وهو قوله: «أَفَمَنْ يُلْقَى في النارِ». قلت: يعني في الدلالةِ عليه والتقديرُ: يُخْلَدُونَ في النارِ. وسأل عيسى بن عمر عمرو بن عبيدٍ عن ذلك فقال: معناه في التفسير: إِنَّ الذين كفروا بالذكرِ لَمَّا جاءهم كفروا به. فقُدِّرَ الخبرُ مِنْ جنسِ الصلةِ. وفيه نظرٌ؛ من حيث اتحادُ الخبرِ والمخبرِ عنه في المعنى من غيرِ زيادةٍ فائدةٍ نحو: «سيدُ الجاريةِ مالِكُها».

الثالث: أن «الذين» الثانيةُ بدلٌ مِنْ «إِنَّ الذين» الأولى^(٣)، والمحكومُ به على البديلِ محكومٌ به على المبدلِ منه فيلزمُ أن يكونَ الخبرُ «لا يَخْفَوْنَ علينا». وهو منتزَعٌ من كلامِ الزمخشري^(٤).

الرابع: أن الخبرَ قوله: «لا يَأْتِيهِ الباطلُ» والعائدُ محذوفٌ تقديره: لا يَأْتِيهِ الباطلُ منهم نحو: السَّمْنُ مَنَوَانٌ بدرهم أي: مَنَوَانٌ منه. أو تكونُ أَل عوضاً من

(١) انظر: البحر ٥٠٠/٧.

(٢) في الآية ٤٤.

(٣) في قوله: «إِنَّ الذين يلحدون».

(٤) الكشف ٤٥٥/٣.

الضمير في رأي الكوفيين^(١) تقديره: إن الذين كفروا بالذكر لا يأتيه باطلهم.
الخامس: أن الخبر قوله: «ما يُقال لك»، والعائد محذوف أيضاً تقديره:
إن الذين كفروا بالذكر ما يُقال لك في شأنهم إلا ما قد قيل للرسول من قبلك.
وهذان الوجهان ذهب إليهما الشيخ^(٢).

السادس: ذهب إليه بعض الكوفيين أنه قوله: «وإنه لكتاب عزيز» وهذا
غير متعقل.

والجملة من قوله: «وإنه لكتاب» حالية، ولا يأتيه الباطل صفة
لـ «كتاب». و «تنزيل» خبر مبتدأ محذوف، أو صفة لـ «كتاب» على أن
«لا يأتيه» معترض أو صفة كما تقدّم على رأي من يجوز تقديم غير الصريح من
الصفات على الصريح. وتقدّم تحقيقه في المائدة. و «من حكيم» صفة
لـ «تنزيل» أو متعلق به. و «الباطل» اسم فاعل. وقيل: مصدر كالعافية والعاقبة.

أ. (٤٣) قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾: قيل: هو مفسر
[٧٨٢/ب] للمقول كأنه قيل: قيل للرسول: إن ربك لذو. وقيل: هو مستأنف.

أ. (٤٤) قوله: ﴿أَعْجَمِي﴾: قرأ^(٣) الأخوان وأبو بكر بتحقيق
الهمزة، وهشام بإسقاط الأولى. والباقون بتسهيل الثانية بين بين. وأما المد فقد
عُرف حكمه من قوله: «أأنذرتهم»^(٤) في أول هذا الموضوع. فمن استفهم

(١) انظر المسألة في المغني ٧٧.

(٢) البحر ٥٠٠/٧ - ٥٠١.

(٣) في الإتحاف: أن خفصاً قرأ بتسهيل الثانية مع القصر، وفي السبعة أنه قرأ ممدودة،
وانظر: الإتحاف ٤٤٤، والسبعة ٥٧٧، والتيسير ١٩٣، والنشر ٣٦٦/١، والقرطبي
٣٦٨/١٥، والحجة ٦٣٧، والبحر ٥٠٢/٧.

(٤) انظر: الدرر ١١٠/١.

قال: معناه أكتأب أعجمي ورسول عربي. وقيل: ومُرسل إليه عربي. وقيل: معناه أَبْعَضُهُ أعجمي وبعضه عربي. ومن لم يثبت همزة استفهام فيحتمل أنه حَذَفَهَا لفظاً وأرادها معنى. وفيه توافق القراءتين. إلا أن ذلك لا يجوز عند الجمهور، إلا إن كان في الكلام «أم» نحو^(١):

..... ٣٩٦٠ -

بَسْبَعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أم بثمان

فإن لم تكن «أم» لم يَجُزْ إلا عند الأخفش. ونقدّم ما فيه^(٢)، ويحتمل أن يكون جعله خبراً مَحْضاً ويكون معناه: هَلَا فَصَلَتْ آيَاتُهُ فكان بعضها أعجمياً تفهمه العجم، وبعضها عربياً يفهمه العرب.

والأعجمي مَنْ لَا يُفْصَحُ، وإن كان من العرب، وهو منسوب إلى صفته كأحمري ودوّاري، فالياء فيه للمبالغة في الوصف وليس النسب منه حقيقةً. وقال الرازي في لواحه^(٣): «فهو كياء كُرْسِيَّ وَبُخْتِيَّ». وفرّق الشيخ^(٤) بينهما فقال: «وليسَتْ كياء كُرْسِيَّ فإن كرسِيَّ وَبُخْتِيَّ بَيَّنَّتِ الكلمةُ عليها بخلاف ياء «أعجمي» فإنهم يقولون: رجل أعجم وأعجمي»^(٥).

وقرأ^(٦) عمرو بن ميمون «أَعَجَمِيَّ» بفتح العين وهو منسوب إلى العجم،

(١) تقدم برقم ٣٤١.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٥٨/١.

(٣) مذهبه في اللوامح كما في البحر ٥٠٢/٧: «والياء للنسب على الحقيقة، وإذا سكنت العين فهو الذي لا يفصح والياء فيه بلفظ النسب دون معناه».

(٤) البحر ٥٠٢/٧.

(٥) ثم قال: «فالياء للنسبة الدالة على المبالغة في الصفة نحو أحمري ودوّاري مبالغة في أحمر ودوّار».

(٦) الشواذ ١٣٣، والبحر ٥٠٢/٧.

- فصلت -

والبَاءُ فِيهِ لِلنَّسَبِ حَقِيقَةً يُقَالُ: رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ وَإِنْ كَانَ فَصِيحًا. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ^(١).

وَفِي رَفْعِ «أَعْجَمِيٍّ» ثَلَاثَةُ أَوَجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ يَسْتَوِيَانِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَي: هُوَ، أَي: الْقُرْآنُ أَعْجَمِيٌّ وَالْمُرْسَلُ بِهِ عَرَبِيٌّ. وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَضْمَرٍ أَي: أَيْسَتَوِي أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ إِذْ لَا يُحْذَفُ الْفِعْلُ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ بَيِّنَتِهَا غَيْرَ مَرَّةٍ.

قَوْلُهُ: «وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوَجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّ يَكُونُ مُبْتَدَأً، وَ«فِي آذَانِهِمْ» خَبَرُهُ وَ«وَقَرَّ» فَاعِلٌ، أَوْ «فِي آذَانِهِمْ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ «وَوَقَرَّ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْأَوَّلِ. الثَّانِي: أَنَّ وَقَرَّ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَضْمَرٍ. وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْأَوَّلِ وَالتَّقْدِيرُ: وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ هُوَ وَقَرَّ فِي آذَانِهِمْ لَمَّا أَخْبَرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ هَدَى لِأَوَّلُكَ، أَخْبَرَ عَنْهُ أَنَّهُ وَقَرَّ فِي آذَانِ هَؤُلَاءِ وَعَمِيَ عَلَيْهِمْ. قَالَ مَعْنَاهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢). وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِضْمَارِ مَعَ تَمَامِ الْكَلَامِ بِدُونِهِ. الثَّالِثُ: أَنَّ يَكُونُ «الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» عَطْفًا عَلَى «الَّذِينَ آمَنُوا»، وَ«وَقَرَّ» عَطْفٌ عَلَى «هَدَى». وَهَذَا مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلَيْنِ. وَفِيهِ مَذَاهِبٌ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهَا.

قَوْلُهُ: «عَمِيَ» الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الْمِيمِ الْمُنُونَةِ وَهُوَ مُصَدَّرٌ لِعَمِيَ يَعْمَى نَحْوُ: صَدِي يَصْدِي صَدًى^(٣)، وَهَوِي يَهْوِي هَوًى. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٤) وَابْنُ عَمْرٍو ابْنَ الزَّبِيرِ وَجَمَاعَةُ «عَمٍ» بِكَسْرِهَا مُنُونَةً اسْمًا مَنْقُوصًا وَصِفًا بِذَلِكَ

(١) انظر إعرابه للآية ١٩٨ من الشعراء.

(٢) الكشف ٤٥٦/٣.

(٣) صدي: عطش.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٥٠٢/٧، والقرطبي ٣٦٩/١٥.

- فصلت -

مجازاً. وقرأ عمرو بن دينار ورؤيت عن ابن عباس «عَمِيَّ» بكسر الميم وفتح الياء فعلاً ماضياً. وفي الضمير وجهان أظهرهما: أنه للقرآن. والثاني: أنه للوَقَر والمعنى يَأباه، و«في آذانهم» - إن لم نجعله خبراً - متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ منه؛ لأنه صفةٌ في الأصل ولا يتعلّق به، لأنّه مصدرٌ، فلا يتقدّم معموله عليه وقوله: «وهو عليهم عَمَى» كذلك في قراءة العامة، وأمّا في القراءتين المتقدمتين فتعلّق «على» بما بعده؛ إذ ليس بمصدرٍ.

أ. (٤٦) قوله: ﴿فلنفسه﴾: يجوزُ أن يتعلّق بفعلٍ مقدر أي: فلنفسه عمله، وأن يكونَ خبرٌ مبتدأ مضمّر أي: فالعملُ الصالحُ لنفسه. وقوله «فعليلها» مثله. /

[٧٨٣/أ وب]

أ. (٤٧) قوله^(١): ﴿وما تخرُجُ من ثمراتٍ﴾: «ما» هذه يجوزُ أن تكونَ نافيةً وهو الظاهرُ، وأن تكونَ موصولةً، جَوَزَ ذلك أبو البقاء^(٢)، ولم يُبيّن وجهه. وبيّانه أنها تكونُ مجرورةً المحلُّ عطفاً على الساعة أي: عِلْمُ الساعةِ وعِلْمُ التي تخرجُ، و«من ثمراتٍ» على هذا حالٌ، أو تكونُ «من» للبيان. و«من» الثانية لا ابتداءً للغاية. وأما «ما»^(٣) الثانية فنافيةٌ فقط. قال أبو البقاء^(٤): «لأنّه عَطَفَ عليها «ولا تَضَعُ»، ثم نقض النفي بـ «إلا»، ولو كانت بمعنى الذي معطوفةً على «الساعة» لم يَجْز ذلك».

وقرأ نافع وابن عامر^(٥) «ثمراتٍ» ويُقَوِّيه أنها رُسِمَتْ بالتاء الممطوطة.

(١) هذه الورقة من صفحة واحدة.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٣) في قوله: وما تحمل.

(٤) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٥) وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٥٧٧، والحجة ٦٣٧، والتيسير ١٩٤، والبحر

٥٠٤/٧، والنشر ٢/٣٦٧، والقرطبي ١٥/٣٧١.

والباقون «ثمرة» بالافراد والمراد بها الجنس. فَإِنْ كَانَتْ «ما» نافيةً كَانَتْ «مِنْ» مزيدةً في الفاعل، وَإِنْ كَانَتْ موصولةً كَانَتْ للبيان كما تقدّم.

والأكمام: جمع كَمّ بكسر الكاف، كذا ضبطه الزمخشري^(١)، وهو ما يُغْطِي الثمرة كَجُفِّ الطَّلْع. وقال الراغب^(٢): «الكَمُّ»^(٣) ما يُغْطِي اليَدَ من القميص، وما يغطي^(٤) الثمرة، وجمعه أكمام فهذا يدلُّ على أنه مضموم الكاف، إذ جعله مشتركاً بين كَمِّ القميص وكَمِّ الثمرة. ولا خلاف في كَمِّ القميص أنه بالضم، فيجوزُ أَنْ يَكُونَ في وعاءِ الثمرة لغتان، دون كَمِّ القميص، جمعاً بين قوليهما. وأما أَكِمَّةٌ فواحدُه كِمَامٌ^(٥) كأزِمَّةٍ وزِمَامٍ. وفتح^(٦) ابن كثير ياء «شركائي».

قوله: «ما مِنَّا مِنْ شهيدٍ» هذه الجملة المنفية معلقةٌ لـ «أَذْنَاكَ» لأنها بمعنى أَعْلَمْنَاكَ قال^(٧):

٣٩٦١- أَذْنَتْنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ

رُبُّ نَارٍ يَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

وتقدّم لنا خلافٌ في تعليقِ أعلم...^(٨)، والصحيح وقوعه سماعاً من العرب. وجوز أبو حاتم أَنْ يوقف على «أَذْنَاكَ» وعلى «ظَنُّوا» ويبتدأ بالنفي

(١) الكشف ٤٥٦/٣.

(٢) المفردات ٤٤١.

(٣) ضبطها بالضم في المطبوعة.

(٤) ضبطها بالكسر في المطبوعة فقال: «والكَمُّ».

(٥) الكِمَام: ما يَكُم به فم البعير.

(٦) السبعة ٥٧٨، والنشر ٣٦٧/٢، والتيسير ١٩٤.

(٧) تقدم برقم ١١١٤.

(٨) لفظة لم أتبينها، رسمها في ش «للغاية».

- فصلت -

بعدهما على سبيل الاستئناف. و «مِنَّا» خبرٌ مقدَّم. و «مِن شَهِيدٍ» مبتدأ. ويجوزُ أن يكونَ «مِن شَهِيدٍ» فاعلاً بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي.

آ. (٤٨) قوله: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ حَيَصٍ﴾: كقوله: «مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ» من غير فرق.

آ. (٤٩) قوله: ﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾: مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، وفاعله محذوفٌ أي هو. وقرأ^(١) عبد الله «مِن دُعَاءِ بِالْخَيْرِ».

آ. (٥٠) قوله: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾: جوابُ القسمِ لِسَبْقِهِ الشرط، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ، كما عُرِفَ تقريرُهُ. وقال أبو البقاء^(٢): «لَيَقُولَنَّ» جوابُ الشرط، والفاءُ محذوفةٌ. قلت: وهذا لا يجوزُ إلا في شعرٍ كقوله^(٣):

٣٩٦٢ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

.....

حتى إن المبرزة^(٤) يمنعُه في الشعر. ويروى البيت: «فالرحمن يشكره».

آ. (٥٢) قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: قد تقدَّم الكلامُ عليها مراراً^(٥). ومفعولُها الأولُ هنا محذوفٌ تقديرُهُ: أَرَأَيْتُمْ أَنْفُسَكُمْ، والثاني: هو الجملةُ الاستفهامية.

(١) البحر ٥٠٤/٧.

(٢) الإملاء ٢٢٣/٢.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

(٤) مذهبه في المقتضب ٧٢/٢ على تقدير الفاء وقال: «فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح»، وقال في ٦٩/٢: «فكانك قلّرتَه وأنت تريد الفاء».

(٥) انظر: الدر المصون ٦٣٥/٤.

والآفاق جمع أفق وهو الناحية. قال الشاعر^(١):

٣٩٦٣- لُونَالٌ حَيٌّ مِّنَ الدُّنْيَا بِمَنْزِلَةٍ

أُفُقِ السَّمَاءِ لَنَالَتْ كُفَّهُ الْأُفُقَا

وهو كأعناق في عُتُق، أُبْدِلَتْ همزته ألفاً. ونقل الراغب^(٢) أنه يقال: أفق بفتح الهمزة والفاء، فيكون كَجَبَلٍ وَأَجْبَالٍ. وأفُق فلان أي: ذهب في الآفاق. والأفُق: الذي بلغ نهاية الكرم تشبيهاً في ذلك بالذهاب في الآفاق. والنسب إلى الأفُق أفُقِيٌّ بفتحهما قلت: ويُحتمل أنه نسبة إلى المفتوح^(٣) واستغنوا بذلك عن النسبة إلى المضموم. وله نظائر.

قوله: «أولم يكف بربك» فيه وجهان، أحدهما: أن الباء مزيدة في الفاعل، وهذا هو الراجح. والمفعول محذوف أي: أولم يكفك ربك. وفي قوله: «أنه على كل شيء شهيد» وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من «بربك» فيكون مرفوع المحل مجرور اللفظ كمتبوعه. والثاني: أن الأصل بأنه، ثم حذف الجار فجرى الخلاف^(٤). الثاني من الوجهين الأولين: أن يكون «بربك» هو المفعول، وأنه وما بعده هو الفاعل أي: أولم يكف ربك شهادته. وقرئ^(٥) «إنه على كل» بالكسر، وهو على إضمار القول، أو على الاستئناف.

آ. (٥٤) وقرأ^(٦) أبو عبد الرحمن والحسن «في مَرِيَّة» بضم الميم، وقد تقدم^(٧) أنها لغة في المكسورة الميم. والله أعلم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ فَصَلَتْ]

- (١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٥٥، والبحر ٤٨١/٧.
- (٢) المفردات ١٩ وضبطها في المطبوعة أفُق وأفُق. (٥) البحر ٥٠٦/٧.
- (٣) وهي اللغة التي نقلها السمين عن الراغب. (٦) الكشف ٤٥٨/٣.
- (٤) انظر: الدر المصون ٢١٢/١. (٧) انظر: الدر المصون ٣٠١/٦.

سورة الشورى /

[٧٨٤/أوب]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي﴾: القراء على «يُوحِي» بالياء مِنْ أسفل مبنياً للمفاعل، وهو اللَّهُ تعالى. «والعزيزُ الحكيمُ» نعتان. والكاف منصوبة المحل: إمّا نعتاً لمصدرٍ، أو حالاً مِنْ ضميره أي: يوحى لإيحاءً مثل ذلك الإيحاء. وقرأ^(١) ابنُ كثير - وتروى عن أبي عمرٍو - «يُوحَى» بفتح الحاء مبنياً للمفعول. وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه، أحدها: ضميرٌ مستترٌ يعود على «كَذَلِكَ» لأنه مبتدأ، والتقدير: مثلُ ذلك الإيحاءِ يُوحَى هو إليك. فمثلُ ذلك مبتدأ، ويُوحَى هو إليك خبره. الثاني: أن القائم مقام الفاعل «إليك»، والكاف منصوبُ المحل على الوجهين المتقدمين. الثالث: أن القائم [مقامه]^(٢) الجملة مِنْ قوله: «اللَّهُ العزيزُ» أي: يُوحَى إليك هذا اللفظ. وأصولُ البصريين لا تساعدُ عليه؛ لأنَّ الجملة لا تكونُ فاعلةً ولا قائمةً مقامه^(٣).

وقرأ أبو حيوة والأعمش وأبان «نُوحِي» بالنون، وهي موافقةٌ للعامة. ويُحتمل أن تكونَ الجملة مِنْ قوله: «اللَّهُ العزيزُ» منصوبةً المحلِّ لمفعولة

(١) انظر في قراءاتها: التيسير ١٩٤، والقرطبي ٣/١٦، والحجة ٦٣٩، والسبعة ٥٨٠، والنشر ٣٦٧/٢، والبحر ٥٠٨/٧.

(٢) قوله: «مقامه» مخروم في الأصل أثبتناه من ش.

(٣) انظر المسألة في: مغني اللبيب ٥٥٩.

بـ «نُوحِي» أي: نُوحِي إِلَيْكَ هَذَا اللفظ. إِلَّا أَنَّ فِيهِ حِكَايَةَ الْجُمْلَةِ بِغَيْرِ الْقَوْلِ الصَّرِيحِ. وَ«نُوحِي» عَلَى اخْتِلَافِ قِرَاءَاتِهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَابِهِ مِنَ الْحَالِ أَوِ الْاسْتِقْبَالِ، فَيَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ: «وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ» بِمَحذُوفٍ لَتَعْدُرِ ذَلِكَ، تَقْدِيرُهُ: وَأَوْحَى إِلَى الَّذِينَ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَاضِي. وَجِيءَ بِهِ عَلَى صُورَةِ الْمَضَارِعِ لَغَرَضٍ وَهُوَ تَصْوِيرُ الْحَالِ.

قوله: «اللَّهُ الْعَزِيزُ» يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ بِالْفَاعِلِيَةِ فِي قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ، وَأَنْ يَرْتَفَعَ بِفَعْلِ مَضْمَرٍ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ يُوحِيهِ؟ فَقِيلَ: اللَّهُ، كـ «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»^(١)، وقوله^(٢):

٣٩٦٤- لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ

وقد مر^(٣)، وَأَنْ يَرْتَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ عَلَى مَا مَرَّ، وَأَنْ يَكُونَ «الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» خَبَرَيْنِ أَوْ نَعَتَيْنِ. وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ» خَبَرٌ أَوَّلٌ أَوْ ثَانٍ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِي «الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ».

وَجُوزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) أَنْ يَكُونَ «الْعَزِيزُ» مُبْتَدَأً وَ«الْحَكِيمُ» خَبَرُهُ، أَوْ نَعْتُهُ، وَ«لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ» خَبَرُهُ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذَا الظَّاهِرُ تَبَعِيَّتُهُمَا لِلْجَلَالَةِ. وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ الْفَاضِلُ» لَا تَجْعَلُ الْعَاقِلَ مَرْفُوعاً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

(١) الآية ٣٦ من النور. وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. انظر: السبعة ٤٥٦.

(٢) تقدم برقم ١٢٠١.

(٣) انظر: الدر المصون ٧٢/٣.

(٤) الإملاء ٢٢٣/٢.

آ. (٥) قوله: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾: قد مرّ في مريم^(١) الخلاف والكلام فيه مُشْبَعاً. إلا أن الزمخشري^(٢) زاد هنا: «وروي عن يونس عن أبي عمرو قراءة غريبة «تَتَفَطَّرْنَ» بتاءين مع النون، ونظيرهما حرف نادراً روي في نوادر ابن الأعرابي: «الإِبْلُ تَتَشَمَّنُ»^(٣). قال الشيخ^(٤): «والظاهر أن هذا وهم منه؛ لأن ابن خالويه قال في «شاذّ القراءات»^(٥) ما نصّه: «تَتَفَطَّرْنَ» بالتاء والنون، يونس عن أبي عمرو قال ابن خالويه: «وهذا حرف نادراً لأن العرب لا تجمع بين علامتي التانيث. لا يقال: النساءُ تَقْمَنُ، ولكن يَقْمَنُ، والوالداتُ يَرْضِعْنَ»^(٦) ولا يقال: تُرَضِعْنَ. وقد كان أبو عمر الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي: «الإِبْلُ تَتَشَمَّنُ»^(٧) فانكرناه، فقد قوّاه الآن هذا. قال الشيخ^(٨): «فإن كانت نُسَخُ الزمخشري متفقة على قوله: «بتاءين مع النون» فهو وهم، وإن كان في بعضها «بتاء مع النون» كان موافقاً لقول ابن خالويه، وكان «بتاءين» تحريفاً من النساخ. وكذلك كتبتهم «تَتَفَطَّرْنَ» و«تَتَشَمَّنُ» بتاءين انتهى.

قلت: كيف يستقيم أن يكون كتبهم تَتَشَمَّنُ بتاءين وهماً؟ وذلك لأن ابن خالويه أوردّه في معرض النُدرة والإنكار، حتى تقوى عنده بهذه القراءة، وإنما يكون نادراً منكراً بتاءين فإنه حينئذ يكون مضارعاً مُسنداً لضمير الإِبْلِ، فكان من حقه أن يكون حرف مضارعة ياء منقوطة من أسفل نحو: «النساء

(١) الآية ٩٠ من مريم. وانظر: الدر المصون ٦٤٦/٧.

(٢) الكشف ٤٥٩/٣.

(٣) الكشف: «تشممن» وهو تحريف.

(٤) البحر ٥٠٨/٧.

(٥) الشواذ ١٣٤.

(٦) الآية ٢٣٣ من البقرة.

(٧) ابن خالويه: تَشَمَّن.

(٨) البحر ٥٠٨/٧.

يَقْمَنَ» فكان ينبغي أَنْ يقال: الإِبِلُ يَتَشَمَّنَ بالياءِ مِنْ تحتُ ثم بالتاءِ مِنْ فوقُ، فلمَّا جاءَ بتاءَينِ كلاهما مِنْ فوقَ ظهرَ ندورُهُ وإنكارُهُ. ولو كانَ على ما قال الشيخُ: إِنْ كَتَبَهُم بتاءَينِ وهُم^(١)، بل كانَ ينبغي كَتَبَهُ بتاءٍ واحدةٍ لَمَا كانَ فيه شذوذٌ/ ولا إنكارٌ؛ لأنَّه نظيرُ «النسوةُ قد خَرَجْنَ» فَإِنَّه ماضٍ مسندٌ لضميرِ الإناثِ، وكذا لو كَتِبَ بياءٍ مِنْ تحتُ وتاءٍ مِنْ فوقُ لم يَكُنْ فيه شذوذٌ ولا إنكارٌ، وإنما يَجِيءُ الشذوذُ والإنكارُ إذا كانَ بتاءَينِ منقوطينِ مِنْ فوقُ، ثم إِنَّه سواءٌ قُرِئَ «تَتَفَطَّرْنَ» بتاءَينِ أو بتاءٍ ونونٍ فَإِنَّه نادرٌ كما ذَكَرَ ابنُ خالَوَيْه، وهذه القراءةُ لم يَقْرَأْ بها في نظيرِها في سورةِ مريم^(٢).

قوله: «مِنْ فَوْقِهِنَّ» في هذا الضميرِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنه عائِدٌ على السمواتِ أَي: يَتَبَدَّى انْفِطَارُهُنَّ مِنْ هذه الجهةِ فـ «مِنْ» لاِبْتِدَاءِ الغايةِ متعلقةٌ بما قبلَها. الثاني: أَنه [عائِدٌ] على الأرضينِ لتَقَدُّمِ ذِكْرِ الأرضِ قَبْلَ ذلك. الثالث: أَنه يعودُ على فِرْقِ الكُفَّارِ والجماعاتِ المُلْحِدينِ، قاله الأخفش الصغير، وأنكره مكي^(٣)، وقال: «لا يجوزُ ذلك في الذكورِ مِنْ بني آدَمَ». وهذا لا يُلْزِمُ الأخفشَ فَإِنَّه قال: على الفِرْقِ والجماعاتِ، فراعى ذلك المعنى.

آ. (٧) قوله: ﴿قَرَأْنَا عَرَبِيًّا﴾: فيه وجهان، أظهرُهما: أَنه مفعولٌ «أَوْحَيْنَا»، والكافُ للمصدرِ نعتاً أو حالاً. والثاني: أَنه حالٌ من الكافِ، والكافُ هي المفعولُ لـ «أَوْحَيْنَا» أَي: أَوْحَيْنَا مثْلَ ذلك الإِحياءِ، وهو قرآنُ عربيٍّ. وإليه نحا الزمخشريُّ^(٤)، وكونُ الكافِ اسماً في التَّشْرِ مذهبُ الأخفش^(٥).

(١) الأصل: «وهما» وهو سهر.

(٢) الآية ٩٠.

(٣) لم يذكره في إعرابِ المشكل، وفي تفسيرِ المشكل.

(٤) الكشاف ٤٦١/٣.

(٥) انظر: المغني ٢٣٩.

قوله: «وَمَنْ حَوَّلَهَا عَظْفٌ عَلَى «أَهْلٍ» الْمَقْدَرِ قَبْلَ «أُمَّ الْقُرَى» أَي: لِيُنْذِرَ أَهْلَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوَّلَهَا. والمفعول الثاني محذوف أي: العذاب. وقُرِئَ^(١) «لِيُنْذِرَ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ أَي: الْقُرْآنَ. وقوله: «وَتُنْذِرُ يَوْمَ الْجَمْعِ» هو المفعول الثاني. والأول محذوف أي: وتُنْذِرُ النَّاسَ عَذَابَ يَوْمِ الْجَمْعِ، فحذف المفعول الأول من الإنذار الثاني، كما حَذَفَ المفعول الثاني من الإنذار الأول.

قوله: «لَا رَيْبَ فِيهِ» إخبارٌ فهو مستأنف. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ «يَوْمِ الْجَمْعِ»، وجعله الزمخشري^(٢) اعتراضاً وهو غير ظاهرٍ صناعةً؛ إذ لم يَقَعْ بين متلازمين.

قوله: «فَرِيقٌ» العائمة على رَفْعِهِ بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إمَّا الْإِبْتِدَاءَ، وَخَبَرَهُ الْجَارُ بَعْدَهُ. وساغ هذا في النكرة لأنه مقامُ تفصيلٍ كقوله^(٣):

..... ٣٩٦٥ -

فثَوْبٌ لَيْسَتْ وَثَوْبٌ أَجْرٌ

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَقْدَرًا، تَقْدِيرُهُ: مِنْهُمْ فَرِيقٌ. وساغ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكَرَةِ لِشَيْئَيْنِ: تَقْدِيمَ خَبَرِهَا جَارًا وَمَجْرُورًا، وَوَصْفَهَا بِالْجَارِ بَعْدَهَا. والثاني: أَنَّهُ خَبَرُ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ أَي: هُمْ، أَي: الْمَجْمُوعُونَ ذَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «يَوْمَ الْجَمْعِ».

وقرأ^(٤) زيد بن علي «فريقاً، وفريقاً» نصباً على الحال مِنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ

(١) الكشاف ٤٦١/٣.

(٢) الكشاف ٤٦١/٣.

(٣) تقدم برقم ١٦٧٨.

(٤) القرطبي ٦/١٦، والبحر ٥٠٩/٧.

أي : افترقوا أي : المجموعون. وقال مكي^(١) : «أجاز الكسائي والفراء^(٢) النصب في الكلام في «فريقاً» على معنى : تُنذرُ فريقاً في الجنة وفريقاً في السَّعير يومَ الجمع». قلت : قد تقدّم أن زيد بن علي قرأ بذلك، فكأنه لم يُطْلِعْ على أنها قراءة؛ بل ظاهرُ نقله عن هذين الإمامين أنهما لم يطلعا عليها، وجعل «فريقاً» مفعولاً أولَ لـ «تُنذرُ» و «يومَ الجمع» مفعولاً ثانياً. وفي ظاهره إشكال : وهو أن الإنذار لا يقع للفريقين، وهما في الجنة، وفي السَّعير، إنما يكون الإنذار قبل استقرارهما فيهما. ويمكن أن يُجاب عنه : بأن المراد مَنْ هو مِنْ أهل الجنة وَمِنْ أهل السَّعير، وإن لم يكن حاصلاً^(٣) فيهما وقت الإنذار، و «في الجنة» صفة لـ «فريقاً» أو متعلّق بذلك المحذوف.

آ. (٩) قوله : ﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾ : هذه «أم» المنقطعة تتقدّر بـ بل التي للانتقال وبهمزة الإنكار، أو بالهمزة فقط، أو بـ بل فقط.

قوله : «فالله هو الولي». الفاء عاطفة ما بعدها على ما قبلها. وجعلها الزمخشري^(٤) جواب شرط مقدير. كأنه قيل : إن أرادوا أولياء بحقّ فالله هو الولي.

آ. (١١) قوله : ﴿فَاطِرُ﴾ : العائمة على رفيعه خبراً لـ «ذلكم» أو نعتاً لـ «ربّي» على تمحّض إضافته. و «عليه توكلت» معترض على هذا، أو مبتدأ، وخبره «جعل لكم» أو خبر مبتدأ مضمّر أي : هو. وزيد بن علي^(٥) :

(١) مشكل الإعراب ٢٧٦/٢.

(٢) قال الفراء في معانيه ٢٢/٣ : «ولو كان فريقاً في الجنة وفريقاً في السَّعير كان صواباً والرفع أجود في العربية».

(٣) ش : «حالاً».

(٤) الكشف ٤٦١/٣.

(٥) القرطبي ٧/١٦، والبحر ٥٠٩/٧.

«فاطِر» بالجرّ نعتاً للجلالة في قوله: «إلى الله»، وما بينهما اعتراضٌ أو بدلاً من الهاء في «عليه» أو «إليه».

وقال مكي^(١): «وأجاز الكسائيُ النصبَ على النداء». وقال غيره: على المدح. ويجوزُ في الكلامِ الخفضُ على البدلِ من الهاءِ في «عليه». قلت: قد قرأ بالخفضِ زيدُ بن علي. وأما نصبه فلم أحفظه قراءةً.

قوله: «يَذَرُوكُمْ فِيهِ» يجوزُ أَنْ تكونَ «في» على بابها. والمعنى: يُكْثِرُكُمْ في هذا التدبير، وهو أَنْ جَعَلَ للناسِ والأنعامِ أزواجاً حتى كان بين ذكورهم وإنايهم التوالُدُ. والضميرُ في «يَذَرُوكُمْ» للمخاطبين والأنعامِ. وغلبَ العقلاءُ على غيرهم الغُيبِ. قال الزمخشري^(٢): «وهي / من الأحكامِ ذاتِ العِلَّتَيْنِ». [٧٨٥/ب] قال الشيخ^(٣): «وهو اصطلاحٌ غريبٌ، ويعني: أَنَّ الخطابَ يُغْلَبُ على الغيبةِ إذا اجتمعَا»^(٤). ثم قال الزمخشريُّ: «فإن قلت: ما معنى يَذَرُوكُمْ في هذا التدبير؟ وهلا قيل يَذَرُوكُمْ به. قلت: جُعِلَ هذا التدبيرُ كالمَنْبَعِ والمَعْدِنِ اللَّبَثِ والتكثيرِ. ألا تراك تقول: للحيوانِ في خلقِ الأزواجِ تكثير، كما قال تعالى: «ولكم في القِصَاصِ حَيَاةٌ»^(٥). والثاني^(٦): أنها للسببية كالباءِ أي: يُكْثِرُكُمْ بسببه. والضميرُ يعودُ للجعلِ أو للمخلوقِ».

قوله: «ليس كمثله شيء» في هذه الآية أوجهٌ، أحدها - وهو المشهورُ

(١) المشكل ٢٧٦/٢.

(٢) الكشاف ٤٦٢/٣.

(٣) البحر ٥١٠/٧.

(٤) «فتقول: أنت وزيد يقومان، والعاقل يغلب على غير العاقل إذا اجتمعَا فتقول: الحيوان وغيرهم يسبحون خالقهم». اهـ. أبو حيان.

(٥) الآية ١٧٩ من البقرة.

(٦) الأول: أَنْ «في» على بابها.

عند المُعَرِّبين - أَنَّ الكافَ زائدةٌ في خبرِ ليس ، و «شيءٌ» اسمُها . والتقديرُ : ليس شيءٌ مثله . قالوا : ولولا ادَّعاءُ زيادتها لِلزِّمِ أَنَّ يكونَ له مِثْلٌ ، وهو مُحالٌ ؛ إذ يصيرُ التقديرُ على أصالةِ الكافِ^(١) : ليس مثلٌ مثله شيءٌ ، فنفيُ المماثلةِ عن مثله ، فثبتَ أَنَّ له مثلاً ، لا مثلَ لذلك المِثْلِ ، وهذا مُحالٌ تعالى اللهُ عن ذلك .

وقال أبو البقاء^(٢) : «ولو لم تكنْ زائدةٌ لأفضى ذلك إلى المُحالِ^(٣) ؛ إذ كان يكونُ المعنى : أَنَّ له مثلاً وليس لمثله مِثْلٌ . وفي ذلك تناقضٌ ؛ لأنَّه إذا كان له مِثْلٌ فَلِمِثله مِثْلٌ وهو هو ، مع أَنَّ إثباتَ المِثْلِ لله تعالى مُحالٌ» . قلتُ : وهذه طريقةٌ غريبةٌ في تقريرِ الزيادةِ ، وهي طريقةٌ حسنةٌ فيها حُسْنُ صناعةٍ .

والثاني : أَنَّ مثلاً هي الزائدةُ كزيادتها في قوله تعالى : «بمثلِ ما آتَمَّتْ به»^(٤) . قال الطبري^(٥) : «كما زِيدَتْ الكافُ في قوله»^(٦) :

٣٩٦٦ - وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِقِينَ

وقولِ الآخر^(٧) :

٣٩٦٧ - فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَاكُولٌ

(١) قوله : «الكاف» غير واضح في الأصل ، أثبتناه من ش .

(٢) الإملاء ٢/٢٢٤ .

(٣) في مطبوعة الإملاء «الحال» وهو تحريف .

(٤) الآية ١٣٧ من البقرة .

(٥) تفسير الطبري ١٣/٢٥ .

(٦) البيت لخطام المجاشعي . وهو في الكتاب ١٣/١ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، وابن

يعيش ٤٢/٨ ، ومجالس ثعلب ٣٩ ، ورصف المباني ١٩٦ . والصاليات : الأثافي

وهي الحجارة تحت القدر . ككما يؤتفِقين : مثل ما نُصِبْنَ لم يزلن .

(٧) تقدم برقم ٢١٠ .

وهذا ليس بجيد؛ لأن زيادة الأسماء ليست بجائزة. وأيضاً يصير التقدير ليس كـ هوشيء^(١)، ودخول الكاف على الضمائر لا يجوز إلا في شعر^(٢).

الثالث: أن العرب تقول «مُثْلُكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا» يعنون المخاطب نفسه؛ لأنهم يريدون المبالغة في نفي الوصف عن المخاطب، فينفونها في اللفظ عن مثله، فَيَثْبُتُ انتفاؤها عنه بدليلها. ومنه قول الشاعر^(٣):

٣٩٦٨ - على مُثْلِ لَيْلَى يَقْتُلُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ
وإن باتَ مِنْ لَيْلَى عَلَى الْيَاسِ طَاوِياً

وقال أوس بن حجر^(٤):

٣٩٦٩ - لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زَهِيرٍ
خَلَقَ يُوَارِيهِ فِي الْفَضَائِلِ

وقال آخر^(٥):

٣٩٧٠ - سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ إِذَا أَبْصَرْتَ فَضْلَهُمْ
فَمَا كَمِثْلِهِمْ فِي النَّاسِ مِنْ أَحَدٍ
قال ابن قتيبة^(٦): «العرب تُقِيمُ الْمِثْلَ مَقَامَ النَّفْسِ فتقول: مثلي لا يُقال

(١) لأنه بزيادة «مثل» يبقى الضمير المتصل فيتحول إلى منفصل.

(٢) كقول رؤبة أو العجاج: (الكتاب ٣٩٢/٢).

فلا ترى بَعْلًا وَلَا خَلِيلًا كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا
وقد يقال: إن الممنوع مباشرة الكاف للضمير.

(٣) البيت للمجنون وهو في ديوانه ٢٩٦.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٥١٠/٧.

(٥) لم أهتم إلى قائله. وهو في تفسير الماوردي ٥١٣/٣، والبحر ٥١٠/٧.

(٦) تفسير غريب القرآن ٣٩١.

له هذا، أي: أنا لا يقال لي». قيل: و[نظير]^(١) نسبة الممثل إلى مَنْ لا يمثل له قولك: فلان يده مبسوطة تريد أنه جواد، ولا نَظَرَ في الحقيقة إلى اليد، حتى تقول ذلك لمن لا يد له كقوله تعالى: «بِلَ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ»^(٢).

الرابع: أن يراد بالممثل الصفة، وذلك أن المثل بمعنى المثل والممثل الصفة، كقوله تعالى: «مَثَلُ الْجَنَّةِ»^(٣) فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره، وهو محمل سهل.

آ. (١٣) قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا﴾: يجوز فيها أوجه، أحدها: أن تكون مصدرية في محل رفع على خبر ابتداءٍ مضمر تقديره: هو أن أقيموا أي: الدين المشروع توحيد الله تعالى. الثاني: أنها في محل نصب بدلاً من الموصول كأنه قيل: شرع لكم توحيد الله تعالى. الثالث: أنها في محل جر بدلاً من الدين. الرابع: أنها في محل جر أيضاً بدلاً من الهاء. الخامس: أن تكون مفسرة؛ لأنها قد تقدمها ما هو بمعنى القول.

آ. (١٤) قوله: ﴿أَوْرُثُوا﴾: قرأ^(٤) زيد بن علي «ورثوا» بالتشديد [من] ورث مبنياً للمفعول.

آ. (١٥) قوله: ﴿فَلَذِكْ فَادْعُ﴾: في اللام وجهان، أحدهما: أن تكون بمعنى إلى. والثاني: أنها للعلّة أي: لأجل التفرّق والاختلاف ادع للدين القيم.

(١) زيادة من البحر حيث ينقل عنه السمين. البحر ٥١٠/٧.

(٢) ليس من الأنسب أن نقول: له يد تليق به سبحانه. كما أثبت ذلك لذاته سبحانه.

والآية ٦٤ من المائدة.

(٣) الآية ٣٥ من الرعد.

(٤) البحر ٥١٣/٧، والكشاف ٤٦٤/٣.

قوله: «وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ التقديرُ: وأُمِرْتُ بذلك لِأَعْدِلَ. وقيل: وأُمِرْتُ أَنْ أَعْدِلَ، فاللامُ مزيدةٌ. وفيه نظرٌ؛ لأنك بعد زيادة اللام تحتاج إلى تقدير حرف جر أي: بِأَنْ أَعْدِلَ.

آ. (١٦) قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ﴾: مبتدأ و«حُجَّتْهُمْ» مبتدأ ثانٍ، و«دَاحِضَةٌ» خبرُ الثاني، والثاني وخبره خبرٌ عن الأول. وأعرَبَ مكي^(١) «حُجَّتْهُمْ» بدلاً/ من الموصول بدلَ اشتمال. والهاء في «له» تعودُ على الله [٧٨٦/أ] أو على الرسول عليه السلام أي: مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجَابَ النَّاسُ لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجَابَ اللَّهُ لِرَسُولِهِ حِينَ دَعَا عَلَى قَوْمِهِ.

آ. (١٧) قوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾: إنما ذُكِرَ «قَرِيبٌ» وإن كان صفةً لمؤنث لأنَّ السَّاعَةَ في معنى الوقت، أو البعث، أو على معنى النسب أي: ذاتُ قُرْب، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: مجيء الساعة. وقيل: للفرق: بينها وبين قرابة النسب. وقيل: لأنَّ تأنيثها مجازيٌّ، نقله مكي^(٢)، وليس بشيء؛ إذ لا يجوز: الشمسُ طالعٌ ولا القَدْرُ فائزٌ. وجملةُ الترجيُّ أو الإشفاقِ مُعَلَّقةٌ للدراية. وتقَدَّم مثله آخرُ الأنبياء^(٣).

آ. (٢٠) قوله: ﴿نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾: قد تَقَدَّمَ أَنْ كَوْنَ الشرطِ ماضياً والجزاء مضارعاً مجزوماً لا يختصُّ مجيئه بـ «كان» خلافاً لأبي الحكم^(٤) مصنّف «كتاب الإعراب» فإنه قال: «لا يجوز ذلك إلّا مع «كان» إلّا في ضرورة

(١) المشكل ٢٧٦/٢.

(٢) المشكل ٢٧٧/٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١١.

(٤) أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٤. وكتابه «الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الأعراب». انظر: كشف الظنون ١/١٢٥.

شعري. وأطلق النّحويون جواز ذلك، وأنشدوا بيت الفرزدق^(١) :

٣٩٧١— دَسْتُ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدِرُوا

عَلَيْكَ يَشْفُوا صَدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرِ

وقوله أيضاً^(٢) :

٣٩٧٢— تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ يَضْطَحِبَانِ

وقرأ^(٣) ابن مقبم والزعفراني ومحبوب «يَزِدُّ» و«يُؤْتُهُ» بالياء مِنْ تَحْتِ
أي : الله تعالى . وقرأ^(٤) سلام «نُؤْتُهُ» بضم هاء الكناية وهو الأصل ، وهي لغة
الحجاز . وتقدّم خلاف القراءة في ذلك .

آ . (٢١) قوله : ﴿شَرَعُوا لَهُمْ﴾ : يجوز أن يكون الضمير
المرفوع عائداً على الشركاء ، والمجرور على الكفار . ويجوز العكس ؛ لأنهم
جعلوا لهم أنصبا .

قوله : «وإن الظالمين» العامة بالكسر على الاستئناف . ومسلم^(٥) ابن
جندب والأعرج بفتحها عطفاً على «كلمة» ، وفصل بين المتعاطفين بجواب
«لولا» تقديره : ولولا كلمة واستقرار الظالمين في العذاب لقضي ، وهو نظير :
«ولولا كلمة سبقت من ربك لكان إزاماً وأجلٌ مُسمى»^(٦) .

(١) تقدم برقم ١٢٣٢ .

(٢) تقدم برقم ١٢٣٣ .

(٣) البحر ٥١٤/٧ .

(٤) انظر في قراءتها : الإتحاف ٤٤٩/٢ ، والنشر ٣٠٥/١ - ٣٠٦ ، والمحتسب
٢٤٩/٢ ، والبحر ٥١٤/٧ .

(٥) القرطبي ٢٠/١٦ ، والمحتسب ٢٥٠/٢ ، والبحر ٥١٥/٧ .

(٦) الآية ١٢٩ من طه .

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾: أي: والإشفاق أو والعذاب. و«روضات الجنات»: قال الشيخ^(١): «واللغة الكثيرة تسكين الواو، ولغة هذيل فَتَحُ الواو، إجراء لها مُجْرَى الصحيح نحو: جَفَنَات، ولم يقرأ أحدٌ فيما عَلِمْنَاهُ بِلِغَتِهِمْ». قلت: إن عَنَى لم يقرأ أحدٌ بِلِغَتِهِمْ في هذا الباب من حيث هو هو فليس كذلك؛ لأنني قد قَدَّمْتُ لك في سورة النور أن الأعمش قرأ «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ»^(٢) بفتح الواو. وإن عَنَى أَنَّهُ لم يقرأ في «روضات» بخصوصها - وليس بظاهر عبارته - فَيُحْتَمَلُ ذلك.

قوله: «عِنْدَ رَبِّهِمْ» يجوز أن يكون ظرفاً لـ «يَشَاوِرُونَ» قاله الحوفي، أو للاستقرار العامل في «لَهُمْ» قاله الزمخشري^(٣)، والعِنْدِيَّةُ مجازاً.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾: كقوله: «كالذي خاضوا»^(٤) وقد تقدّم تحقيقه، وتقدّمت القراءة في «يُبَشِّرُ»^(٥). وقرأ^(٦) مجاهد وحميد بن قيس «يُبَشِّرُ» بضمّ الياء وسكون الباء وكسر الشين من أبشّر منقولاً من بَشِّر بالكسر، لا من بَشَّر بالفتح، لأنه متعدّد. والتشديد في «بَشَّر» للتكثير لا للتعدية؛ لأنه متعدّد بدونها. ونقل الشيخ^(٧) قراءة «يُبَشِّرُ» بفتح الياء وضمّ الشين عن حمزة والكسائي من السبعة، ولم يذكر غيرهما من السبعة، وقد وافقهما على ذلك ابن كثير وأبو عمرو. و«ذلك» مبتدأ والموصول بعده خبره،

(١) البحر ٥١٥/٧.

(٢) الآية ٥٨.

(٣) الكشف ٤٦٦/٣.

(٤) الآية ٦٩ من التوبة. وانظر: الدر المصون ٨٣/٦.

(٥) انظر: الدر المصون ١٥٢/٣.

(٦) المحتسب ٢٥١/٢، والقرطبي ٢١/١٦، والبحر ٥١٥/٧.

(٧) البحر ٥١٥/٧.

وعائده محذوف على التدرّيج المذكور في قوله: «كالذي خاضوا»^(١) أي: يُبشّره، ثم يُبشّره على الاتّساع. وأمّا على رأي يونس^(٢) فلا تحتاج إلى عائِد لأنها عنده مصدرية، وهو قول الفراء^(٣) أيضاً. أي: ذلك تبشّير الله عباده. و«ذلك» إشارة إلى ما أعده الله لهم من الكرامة.

وقال الزمخشري^(٤): «أو ذلك التبشير الذي يُبشّره الله عباده». قال الشيخ^(٥): «وليس بظاهر؛ إذ لم يتقدّم في هذه السورة لفظ البشّري، ولا ما يدلّ عليها من بشّر أو شبهه».

قوله: «إلا المودة» فيها قولان، أحدهما: أنها استثناء منقطع؛ إذ ليست من جنس الأجر. والثاني: أنه متصل أي: لا أسألكم عليه أجراً إلا هذا. وهو أنّ تودّوا أهل قرابتي ولم يكن هذا أجراً في الحقيقة؛ لأن قرابته قرابتهم فكانت صلّتهم لازمة لهم في المروءة، قاله الزمخشري^(٦). وقال أيضاً^(٧): «فإن قلت: هلاً قيل: إلا مودة القرّبي، أو إلا المودة للقرّبي. قلت: جعلوا مكاناً للمودة ومقرّاً لها كقولك: لي في آل فلان مودة^(٨)، وليست «في» صلة للمودة كاللام إذا قلت: إلا المودة للقرّبي، إنما هي متعلّقة بمحذوف تعلّق الظرف به في قولك: «المال في الكيس»، وتقديره: إلا المودة ثابتة في القرّبي وممكنة

(١) انظر: الدر ٨٣/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٨٤/٦.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤٤٦/١.

(٤) الكشف ٤٦٦/٣.

(٥) البحر ٥١٥/٧ - ٥١٦.

(٦) الكشف ٤٦٦/٣.

(٧) الكشف ٤٦٦/٣.

(٨) «ولي فيهم هوى وحب شديد، تريد: أحبهم وهم مكان حبي ومحله». اهـ.

فيها». قلت: وأحسن ما سَمِعْتُ في معنى هذه الآية حكاية الشعبي قال: أَكْثَرَ النَّاسِ عَلَيْنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَكَتَبْنَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ نَسْأَلُهُ عَنْهَا. فَكَتَبَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَوْسَطَ النَّاسِ فِي قَرِيشٍ، لَيْسَ بَطْنٌ مِنْ بَطُونِهِمْ إِلَّا قَدْ وَلَدَهُ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا أَنْ تَوَدُّونِي فِي قَرَابَتِي مِنْكُمْ فَارْغَوْا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَصَدَّقُونِي.

وقال أبو البقاء^(١): «وقيل: متصل أي: / لا أسألكم شيئاً إلا المودة». [٧٨٦/ب] قلت: وفي تأويله متصلاً بما ذُكِرَ، نظرٌ لمجيئه بـ «شيء» الذي هو عامٌ، وما مِنْ استثناءٍ منقطعٍ إِلَّا ويمكن تأويله بما ذُكِرَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِكَ: «مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ» أَنَّهُ يَصِحُّ: مَا جَاءَنِي شَيْءٌ إِلَّا حِمَارًا. وقرأ^(٢) زيد بن علي «مَوْدَّةٌ» دون ألفٍ ولامٍ.

قوله: «نَزِدَ لَهُ فِيهَا حُسْنًا» العامةُ على «نَزِدَ» بالنون للعظيمة. وزيد^(٣) ابن علي وعبدُ الوارث عن أبي عمرو «يَزِدُ» بالياءِ مِنْ تَحْتِ أَي: يَزِدُ اللَّهَ. والعامةُ على «حُسْنًا» بالتثنيةِ مصدرًا على فُعْلٍ نحو: شُكِّرَ. وهو مفعولٌ به. وعبدُ الوارث^(٤) عن أبي عمرو «حُسْنَى» بِأَلْفٍ التَّائِيثِ على وَزْنِ بُشْرَى وَرُجْعَى وهو مفعولٌ به أيضًا. ويجوز أن يكونَ صِفَةً كَفُضِّلَى، فيكونَ وصفًا لمُحذوفٍ أي خَصْلَةً حَسَنَى.

أ. (٢٤) قوله: «وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ»: هذا مستأنفٌ غيرُ داخلٍ في جزاءِ الشرطِ، لأنه تعالى يمحو الباطلَ مطلقًا، وسَقَطَتِ الواوُ منه

(١) الإملاء ٢/٢٢٤.

(٢) البحر ٧/٥١٦.

(٣) البحر ٧/٥١٦.

(٤) البحر ٧/٥١٦.

لفظاً لالتقاء الساكنين في الدُّرَج، وَخَطَّاً حَمَلاً للخط على اللفظ كما كتبوا «سَنَدُعُ الرِّبَانِيَّة»^(١) عليه ولكن ينبغي أَنْ لا يجوز الوقف على هذا؛ لأنه إِنْ وَقَفَ عليه بالأصل، وهو الواو، خالفنا خطَّ المصحف، وَإِنْ وَقَفْنَا بغيرها موافقةً للرسم خالفنا الأصل، وقد مرَّ لك بحثٌ مثل هذا. وقد منع مكي الوقف على نحو «وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ»^(٢) وبابه.

قوله: «مَا تَفْعَلُونَ» قرأ الأخوان وحفص «تَفْعَلُونَ» بالتاء مِنْ فوق^(٣) نظراً إلى قوله: «عن عباده». والباقون بالخطاب إقبالاً على الناس عامة.

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ الموصولُ فاعلاً أي: يُجِيبُونَ رَبَّهُمْ إِذَا دَعَاهُمْ كقوله: «استجيبوا لله وللرسول إِذَا دَعَاكُمْ»^(٤). واستجابَ كأجاب. ومنه^(٥):

٣٩٧٣- وداعِ دَعَا يَدْعُو مَنْ يُجِيبُ إِلَى الدَّعَى
فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

ويجوزُ أَنْ تكونَ السَّيْنُ للطلب على بابها بمعنى: وَيُسْتَدْعَى المؤمنون للإجابة عن رَبِّهِمْ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ الموصولُ مفعولاً به، والفاعلُ مضمَرٌ يعودُ على الله بمعنى: وَيُجِيبُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا أي: دَعَاهُمْ. وقيل: ثُمَّ لَمْ يَمُودْ مَقْدَرَةً أَي: وَيَسْتَجِيبُ اللَّهُ لِلَّذِينَ آمَنُوا فَحَذَفَهَا لِلْعِلْمِ بِهَا.

(١) الآية ١٨ من العلق.

(٢) الآية ٩ من غافر.

(٣) الأصل من تحت، وهو سهو، والتصحيح من المظان. وانظر: الإتحاف ٢/٤٥٠، والسبعة ٥٨٠، والنشر ٣٦٧/٢، والتيسير ١٩٥، والقرطبي ٢٦/١٦، والبحر ٥١٧/٧.

(٤) الآية ٢٤ من الأنفال.

(٥) تقدم برقم ٢١٥.

آ. (٢٨) قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾: «ما» مصدرية أي: مِنْ قَنَطِهِمْ. والعامَّة على فتح النون. وقرأ^(١) يحيى بن وثاب والأعمش بكسرها وهي لغة، وعليها قُرِئَ «يَقْنَطُ»^(٢) «لَا تَقْنَطُوا»^(٣) بفتح النون في المتواتر. ولم يُقْرَأ بالكسر في الماضي إلا شاذاً.

آ. (٢٩) قوله: ﴿وَمَا بَثُّ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مجرورةً المحلَّ عطفاً على «السموات» أو مرفوعةً عطفاً على «خَلَقَ» على حذفٍ مضافٍ أي: وَخَلَقَ مَا بَثُّ، قاله الشيخ^(٤). وفيه نظر؛ لأنه يُؤوَل إلى جَرِّهِ بالإضافة^(٥) لـ خَلَقَ المقدَّر، فلا يُعَدَّلُ عنه.

قوله: «فيهما» أي: السموات والأرض. والسماء لا ذوات فيها فقيل: هو مثلُ قوله: «نَسِياً حُوتَهُمَا»^(٦)، «يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ»^(٧). وقيل: بل خَلَقَ فِي السَّمَاءِ مَنْ يَدِبُّ. وقيل: مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَنْ يَمْشِي مَعَ طَيْرَانِهِ. وقال الفارسي: «هو على حذفٍ مضافٍ أي: وما بَثُّ في أحدهما» وهذا إلغازٌ في الكلام.

قوله: «إِذَا يَشَاءُ» «إِذَا» منصوبةٌ بـ «جَمَعَهُمْ» لا بـ «قَدِيرٌ». قال أبو

(١) الإنحاف ٤٥٠/٢، والبحر ٥١٨/٧، والقرطبي ٢٨/١٦.

(٢) الآية ٥٦ من الحجر. قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر النون، والباقون بالفتح. السبعة ٣٦٧.

(٣) الآية ٥٣ من الزمر.

(٤) البحر ٥١٨/٧.

(٥) بل في اعتراضه نظر؛ لأن المضاف إليه نابٍ مَنْابِ المضاف المحذوف نحو: «واسأل القرية» بالنصب.

(٦) الآية ٦١ من الكهف. قال في فتح القدير ٢٩٨/٣. «قيل: الذي نسي إنما هو فتي موسى لأنه وكل أمر الحوت إليه».

(٧) الآية ٢٢ من الرحمن. ويخرج من المالح. انظر: فتح القدير ١٣٤/٥.

البقاء^(١): «لأن ذلك يُؤدِّي إلى أن يصير المعنى: وهو على جمعهم قذيرٌ إذا يشاء، فتعلّق القدرة بالمشيئة وهو مُحالٌ». قلت: ولا أدري ما وجه كونه مُحالاً على مذهب أهل السنة؟ فإن كان يقولُ بقول المعتزلة: وهو أن القدرة تتعلّق بما لم يشأ الله يمشي كلامه، ولكنه مذهب رديء لا يجوزُ اعتقاده، ونقول: يجوزُ تعلّق الظرف به أيضاً.

آ. (٣٠) قوله: ﴿فَبِمَا﴾: قرأ^(٢) نافع وابن عامر «بما» دون فاء. والباقون «فبما» بإثباتها. ف «ما» في القراءة الأولى الظاهر أنها موصولة بمعنى الذي، والخبر الجارٌّ من قوله: «بما كَسَبَتْ». وقال قومٌ منهم أبو البقاء^(٣): إنها شرطية حُذِفَتْ منها الفاء. قال أبو البقاء: «كقوله تعالى: «فَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ»^(٤). وقول الشاعر^(٥):

٣٩٧٤- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وهذا ليس مذهب الجمهور، إنما قال به الأخفش وبعض البغداديين. وأما الآية ف «إنكم لَمُشْرِكُونَ» ليس جواباً للشرط، إنما هو جوابٌ لقسمٍ مقدرٍ حُذِفَتْ لأمه الموطئة قبل أداة الشرط.

وأما القراءة الثانية فالظاهر أنها فيها شرطية، ولا يُلتفت لقول أبي

(١) الإملاء ٢٢٤/٢ - ٢٢٥.

(٢) السبعة ٥٨١، والنشر ٣٦٧/٢، والبحر ٥١٨/٧، والقرطبي ٣٠/١٦، والتيسير ١٩٥.

(٣) الإملاء ٢٢٥/٢.

(٤) الآية ١٢١ من الأنعام.

(٥) تقدم برقم ١٤٠.

البقاء^(١) : «إنه ضعيف». ويجوز أن تكون الموصولة، والفاء داخلة في الخبر تشبيهاً للموصول بالشرط، بشرط ذكرتها مستوفاة في هذا الموضوع بحمد الله تعالى. وقد وافق نافع وابن عامر مصاحفهما؛ فإن الفاء ساقطة من مصاحف المدينة والشام، وكذلك الباقون فإنها ثابتة في مصاحف مكة والعراق.

آ. (٣٢) قوله: ﴿الْجَوَارِي﴾ : أي: السفن الجواري. فإن قلت: الصفة متى لم تكن خاصة بموصوفها امتنع حذف الموصوف. لا تقول: مررت بماش؛ لأن الماشي عام. وتقول: مررت بمهندس وكتاب، والجري ليس من الصفات الخاصة فما وجه ذلك؟ فالجواب: / أن قوله: «في البحر» [٧٨٧/أ] قرينة دالة على الموصوف. ويجوز أن تكون هذه صفة غالبية كالأبطح والأبرق، فوليّت العوامل دون موصوفها.

و«في البحر» متعلق بـ «الجواري» إذا لم يجر مجرى الجوامد. فإن جرى مجراه كان حالاً منه، وكذا قوله: «كالأعلام» هو حال أي: مُشَبَّهة بالأعلام - وهي الجبال - كقول الخنساء^(٢) :

٣٩٧٥- وَإِنْ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ
كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ

وسمع: هذه الجوار، وركبت الجوار، وفي الجوار، بالإعراب على الراء تناسياً للمحذوف. وقد تقدّم هذا في قوله: «ومن فوقهم غواش»^(٣) في الأعراف.

(١) أبو البقاء في إملائه ٢٢٥/٢ ضَعَفَ أن تكون «ما» بمعنى الذي على قراءة نافع «بما»، وحديث السمين هنا على قراءة الجمهور.

(٢) ديوان الخنساء ٤٩.

(٣) الآية ٤١ من الأعراف، وانظر: الدر المصون ٣٢٢/٥.

أ. (٣٣) قوله : ﴿فَيَظْلِلْنَ﴾ : العامة على فتح اللام التي هي عينٌ ، وهو القياس ؛ لأنَّ الماضي بكسرها ، تقول : ظَلِلْتُ قائماً . وقرأ^(١) قتادة بكسرها ، وهو شاذُّ نحو : حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته وقد تقدَّمت . . . (٢) وقال الزمخشري^(٣) : «مِنْ ظَلٍ يَظْلُ وَيَظِلُّ ، نحو : ضَلَّ يَضِلُّ وَيَضِلُّ» . قال الشيخ^(٤) : «وليس كما ذكره ؛ لأنَّ يَضِلُّ بفتح العين مِنْ ضَلِلْتُ بكسرها في الماضي ، وَيَضِلُّ بالكسر مِنْ ضَلِلْتُ بالفتح وكلاهما مَقِيسٌ» يعني أنَّ كلاً منهما له أصلٌ يَرْجِعُ إليه بخلافِ «ظَلٌّ» فَإِنَّ ماضِيَهُ مكسورٌ العين فقط .

والنون اسمُها ، «وَرَوَاكِدٌ» خبرُها . ويجوزُ أَنْ تكونَ «ظَلٌّ» هنا بمعنى صار ؛ لأنَّ المعنى ليس على وقتِ الظُّلُول وهو النهارُ فقط ، وهو نظيرُ : «أين باتت يده» من هذه الحيثية . والركودُ : الثبوت والاستقرارُ قال^(٥) :

٣٩٧٦ ـ وقد رَكَدَتْ وسطَ السماءِ نجومُها

رُكوداً بوادي الرُّبَرِ المتفرِّقِ

أ. (٣٤) قوله : ﴿أَوْ يُؤَيِّقُھُنَّ﴾ : عطفٌ على «يُسْكِنُ» قال الزمخشري^(٦) : «لأنَّ المعنى : إِنْ يَشَأْ يُسْكِنُ فَيَرْكُدْنَ . أَوْ يَعْصِفُهَا فَيُغْرِقُنَّ يَعْصِفُهَا» .

قال الشيخ^(٧) : «ولا يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ التقديرُ : أَوْ يَعْصِفُهَا فَيُغْرِقُنَّ ؛ لأنَّ

(١) القرطبي ٣٣/١٦ ، والبحر ٥٢٠/٧ ، والمحتسب ٢٥٢/٢ .

(٢) خرم في الأصل بمقدار كلمة .

(٣) الكشف ٤٧١/٣ .

(٤) البحر ٥٢٠/٧ .

(٥) تقدم برقم ٢١١٢ .

(٦) الكشف ٤٧١/٣ .

(٧) البحر ٥٢١/٧ .

إِهْلَاكَ السَّفِينِ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الرِّيحِ ، بَلْ قَدْ يُهْلِكُهَا بِقَلْعِ لَوْحٍ أَوْ خَسْفٍ . قلت : والزمخشري لم يذكر أن ذلك مُتَعَيَّنٌ ، وإنما ذَكَرَ شيئاً مناسباً ؛ لأنَّ قوله : «يُسْكِنُ الرِّيحَ» يقابله «يُعْصِفُهَا» فهو في غايةِ الحُسْنِ والطُّبَاقِ .

قوله : «وَيَعْفُو» العامة على الجزم عطفاً على جزاء الشرط . واستشكله القشيري قال : «لأنَّ المعنى : إنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فتبقى تلك السفنُ رواكِدَ ، أو يُهْلِكُهَا بذنوبِ أهلها فلا يَحْسُنُ عَطْفُ» «وَيَعْفُو» على هذا ؛ لأنَّ المعنى يصير : إنْ يَشَأْ يَعْفُو ، وليس المعنى [على] ذلك بل المعنى : الإخبار عن العفو مِنْ غير شرط المشيئة ، فهو عطفٌ على المجزومِ من حيث اللفظ لا من حيث المعنى . وقد قرأ قومٌ «وَيَعْفُو» بالرفع وهي جيدة في المعنى» . قال الشيخ (١) : «وما قاله ليس بجيد إذ لم يفهم مدلول التركيب والمعنى ، إلا أنه تعالى إنْ يَشَأْ أَهْلَكَ ناساً وَأَنْجَى ناساً على طريقِ العفو عنهم» .

وقرأ (٢) الأعمش «وَيَعْفُو» بالواو . وهي تحتمل أن يكونَ كالمجزومِ ، وَثَبَّتِ الواوُ في الجزمِ كثبوتِ الياءِ في «مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ» (٣) . ويُحتمل أن يكونَ الفعلُ مرفوعاً ، أخبر تعالى أنه يَعْفُو عن كثيرٍ من السيئات . وقرأ بعضُ أهلِ المدينة بالنصب ، بإضمارِ «أَنْ» بعد الواوِ كَنَصْبِهِ في قولِ النابغة (٤) :

٣٩٧٧- فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكَ
رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

(١) البحر ٥٢١/٧ .

(٢) انظر في قراءتها: القرطبي ٣٣/١٦ ، والبحر ٥٢٠/٧ .

(٣) الآية ٩٠ من يوسف . وانظر: الدرر ٥٥٢/٦ .

(٤) تقدم برقم ٧٢٨ .

ونأخذ بعده بذناب عيش
أحب الظهر ليس له سنام
بنصب «ونأخذ» ورفع جزمه. وهذا كما قرئ بالأوجه الثلاثة بعد الفاء
في قوله تعالى: «فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ»^(١) وقد تقدّم تقريره آخر البقرة، ويكون قد
عطف هذا المصدر المؤول من «أن» المضمر والفعل على مصدر متوهم من
الفعل قبله. تقديره: أوقع إيباق وعفو عن كثير. فقراءة النصب كقراءة الجزم
في المعنى، إلا أن في هذه عطف مصدر مؤول على مصدر متوهم، وفي تلك
عطف فعل على مثله.

آ. (٣٥) قوله: «وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ»: قرأ^(٢) نافع وابن
عامر برفعه. والباقون بنصبه. وقرئ بجزمه أيضاً. فأما الرفع فهو واضح جداً،
وهو يحتمل وجهين: الاستئناف بجملة فعلية، والاستئناف بجملة اسمية، فتقدّر
قبل الفعل مبتدأ أي: وهو يعلم الذين، فالذين على الأول فاعل، وعلى الثاني
مفعول. فأما قراءة النصب ففيها أوجه، أحدها: قال الزجاج^(٣): «على
الصّرف». قال: «ومعنى الصرف صرف العطف عن اللفظ إلى العطف على
المعنى». قال: «وذلك أنه لما لم يحسن عطف «ويعلم» مجزوماً على ما قبله
إذ يكون المعنى: إن يشأ/ يعلم، عدل إلى العطف على مصدر الفعل الذي
قبله. ولا يتأتى ذلك إلا بإضمار «أن» ليكون مع الفعل في تأويل اسم».

(١) الآية ٢٨٤ من البقرة.

(٢) انظر في قراءاته: السبعة ٥٨١، والحجة ٦٤٣، والبحر ٥٢١/٧، والتيسير ١٩٥،
والنشر ٣٦٧/٢، والقرطبي ٣٤/١٦.

(٣) لم يرد هذا النص في كتابه «معاني القرآن». لدى إعرابه لهذه الآية. ومصطلح
الصرف ورد في «معاني القرآن»، للفراء لدى إعرابه لهذه الآية ٢٤/٣.

الثاني: قول الكوفيين^(١) أنه منصوبٌ بواوِ الصرف. يَعتُونَ أَنَّ الواوَ نَفْسَهَا هي الناصبةُ لا بإضمارِ «أَنَّ»، وتقدّم معنى الصرف.

الثالث: قال الفارسي^(٢) — ونقله الزمخشري^(٣) عن الزجاج^(٤) — إن النصب على إضمارِ «أَنَّ»؛ لأنَّ قبلها جزاءٌ تقول: «ما تصنعُ أصنعُ وأكرمك» وإن شئتَ: وأكرمك، على وأنا أكرمك، وإن شئتَ «وأكرمك» جزماً. قال الزمخشري^(٥): «وفيه نظرٌ؛ لما أورده سيبويه^(٦) في كتابه» قال: «واعلم أنَّ النصبَ بالواوِ والفاءِ في قوله: «إِنَّ تَأْتِي آتِكَ وَأَعْطَيْكَ» ضعيفٌ، وهو نحوُ مِنْ قوله^(٧):

..... — ٣٩٧٨ —

وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

فهذا لا يجوز^(٨)، لأنه ليس بحَدِّ الكلامِ ولا وجهه، إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنه ليس بواجبٍ أَنَّهُ يفعلُ، إلا أَن يكونَ من الأولِ فَعَلُ، فلما ضارَعَ الذي لا يُوجِبُهُ كالاتِّفهامِ ونحوه أجازوا فيه هذا على ضَعْفِهِ. قال الزمخشري: «ولا يجوزُ أَنْ تُحْمَلَ القراءةُ المستفيضةُ على وجه^(٩) ليس بحَدِّ

(١) انظر: المسائلين ٧٥، ٧٦ في الإنصاف.

(٢) الحجة (خ) ٢٦٠/٤.

(٣) الكشف ٤٧٢/٣.

(٤) معاني القرآن له ٣٩٩/٤.

(٥) الكشف ٤٧٢/٣.

(٦) الكتاب ٤٤٨/١.

(٧) تقدم برقم ٦٩٨.

(٨) الكشف والكتاب: «يجوز» وهو أقرب للسياق أي: يجوز على ضعف.

(٩) الكشف: «على وجه ضعيف».

الكلام ولا وجهه، ولو كانت من هذا الباب لما أخلى سيويه منها كتابه، وقد ذكر نفاثرها من الآيات المشككة.

الرابع: أن يتصب عطفاً على تعليل محذوف تقديره: ليتنقم منهم ويعلم الذين، ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن. ومنه: «ولنجعله آية للناس»^(١) و«خلق الله السموات والأرض بالحق، ولتجزى»^(٢) قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «ويعد تقديره: ليتنقم منهم؛ لأنه ترتب على الشرط إهلاك قوم ونجاة قوم فلا يحسن ليتنقم منهم. وأما الأيتان فيمكن أن تكون اللام متعلقة بفعل محذوف تقديره: ولنجعله آية للناس فعلاً ذلك، ولتجزى كل نفس فعلاً ذلك، وهو — كثيراً — يُقدَّر هذا الفعل مع هذه اللام إذا لم يكن فعل يتعلّق به». قلت: بل يحسن تقدير «ليتنقم» لأنه يعود في المعنى على إهلاك قوم المترتب على الشرط.

وأما الجزم فقال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: كيف يصح المعنى على جزم «ويعلم»؟ قلت: كأنه قيل: إن يشأ يجمع بين ثلاثة أمور: إهلاك قوم، ونجاة قوم، وتحذير آخرين». وإذا قرئ بالجزم فتكسر الميم للتقاء الساكنين.

قوله: «ما لهم من محيص» في محل نصب لسدّها مسدّ مفعولي العلم.

آ. (٣٦) قوله: ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ﴾: «ما» شرطية. وهي في محل

(١) الآية ٢١ من مريم.

(٢) الآية ٢٢ من الجاثية.

(٣) الكشف ٤٧٢/٣.

(٤) البحر ٥٢١/٧.

(٥) الكشف ٤٧٢/٣.

نصب مفعولاً ثانياً لـ «أُوتِيتُمْ» والأول هو ضميرُ المخاطبين قامَ مقامَ الفاعلِ، وإنما قَدَّمَ الثاني لأنَّ له صَدَرَ الكلامِ.

قوله: «مِنْ شَيْءٍ» بيانٌ لـ «ما» الشرطية لما فيها من الإبهام.

قوله: «فمتاع» الفاء جوابُ الشرط، و«متاع» خبرٌ مبتدأ مضمَّر أي: فهو متاع. قوله: «وما عند الله» «ما» موصولةٌ مبتدأة، و«خير» خبرها، و«للذين» متعلِّقٌ بـ «أَبْقَى».

آ. (٣٧) قوله: «وَالَّذِينَ يَحْتَنِبُونَ»: نَسَقَ على «الذين» الأولى. وقال أبو البقاء^(١): «الذين يَحْتَنِبُونَ في موضعٍ جرَّ بدلاً^(٢) مِنْ «للذين آمنوا». ويجوزُ أَنْ يكونَ في موضعٍ نصبٍ بإضمارِ أعني، أو في موضعٍ رفعٍ على تقدير: هم». وهذا وهمٌ منه في التلاوة كأنه اعتقد أن القرآن «وعلى ربهم يتوكلون، الذين يَحْتَنِبُونَ» فبنى عليه ثلاثة الأوجه بناءً فاسداً.

قوله: «كَبَائِرَ» قرأ^(٣) الأخوان هنا وفي النجم^(٤) «كَبِيرَ الإِثْمِ» بالإفراد. والباقون «كَبَائِرَ» بالجمع في السورتين. والمفردُ هنا في معنى الجمع، والرسمُ يحتملُ القراءَتَيْنِ.

قوله: «وَإِذَا مَا غَضِبُوا» هذه «إِذَا» منصوبةٌ بـ «يَغْفِرُونَ»، و«يَغْفِرُونَ» خبرٌ لـ «هم»، والجملةُ بأسرها عطفٌ على الصلة، وهي «يَحْتَنِبُونَ» والتقدير:

(١) الإملاء ٢/٢٢٥.

(٢) في المطبوعة: «والذين معطوف على للذين». وقد تكون نسخة السمين من الإملاء غير ما في المطبوعة.

(٣) السبعة ٥٨١، والنشر ٣٦٧/٢، والتيسير ١٩٥، والبحر ٥٢٢/٧، والحجة ٦٤٣، والقرطبي ٣٥/١٦.

(٤) الآية ٣٢ من النجم. وانظر: السبعة ٦١٥.

والذين يَجْتَنِبُونَ وهم يَغْفِرُونَ، عَطَفَ اسْمِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «هم» تأكيداً للفاعل في قوله: «غَضِبُوا»، وعلى هذا فيَغْفِرُونَ جوابُ الشرطِ. وقال أبو البقاء^(١): «هم مبتدأ ويَغْفِرُونَ الخبرُ، والجملةُ جوابُ إذا» وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه لو كان جواباً لـ «إذا» لا قترن بالفاء. تقول: «إذا جاء زيدٌ فعمروُ منطلق» ولا يجوز: «عمروُ ينطلق»^(٢) وقيل: «هم» مرفوع بفعلٍ مقدرٍ يُفسِّره «يَغْفِرُونَ» بعده، ولَمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ ولم يَسْتَبِعْهُ الشيخ^(٣). وقال: «ينبغي أَنْ يجوزَ ذلك في مذهبِ سيبويه»^(٤)؛ لأنَّه أجازَه في الأداءِ الجازمة، تقول: «إِنْ يَنْطَلِقُ، زيدٌ يَنْطَلِقُ» تقديرُه: يَنْطَلِقُ زيدٌ يَنْطَلِقُ. [٧٨٨/أ] فـ «ينطلق» واقعٌ جواباً، ومع ذلك فَسَّرَ الفعلَ فكذلك هذا، وأيضاً فذلك / جائزٌ في فعلِ الشرطِ بعدها نحو: «إذا السماء انشَقَّتْ»^(٥) فليَجْزُ في جوابها أيضاً.

أ. (٣٩) قوله: ﴿هَمَّ يَتَتَصَرَّوْنَ﴾: كقوله: «وإذا ما غَضِبُوا هم يَغْفِرُونَ» سواءً وبجيء فيه ما تقدَّم. إلَّا أنَّه يزيدُ هنا أنه يجوزُ أَنْ يكونَ «هم» تأكيداً للضميرِ المنصوبِ في «أصابهم» أكَّدَ بالضميرِ المرفوعِ وليس فيه إلَّا الفصلُ بين المؤكِّدِ والمؤكَّدِ بالفاعلِ. والظاهرُ أنَّه غيرُ ممنوعٍ.

أ. (٤١) قوله: ﴿وَلَمَّا انتَصَرَ﴾: هذه لامُ الابتداء. وجعلها الحوفي وابنُ عطية^(٦) للقسم. وليس بجيدٍ إذا جَعَلْنَا «مَنْ» شرطيةً كما سيأتي؛ لأنَّه كان ينبغي أَنْ يُجَابَ السابقُ، وهنا لم يُجَبْ إلَّا الشرطُ. و«مَنْ» يجوزُ أَنْ

(١) الإملاء ٢/٢٢٥.

(٢) في الأصل «لينطلق» ولا وجه للام.

(٣) البحر ٧/٥٢٢.

(٤) الكتاب ١/٤٥٨.

(٥) الآية ١ من الانشقاق.

(٦) عبارته في مطبوعة المجرر ١٤/٢٣٠: «لام التقاء القسم».

تكونَ شرطيةً، وهو الظاهرُ، والفاءُ في «فأولئك» جواب الشرط، وأن تكونَ موصولةً، ودخلتِ الفاءُ لِمَا عَرَفَتْ مِنْ شَبهِه الموصولِ بالشرط. و«ظُلِمَ» مصدرٌ مضافٌ للمفعول. وأَيُّهَا الزمخشري^(١) بقراءة مَنْ قرأ^(٢) «بعدما ظُلِمَ» مبنياً للمفعول.

آ. (٤٣) قوله: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾: الكلامُ في اللامِ بَيْنَ كَمَا تَقْدُم. فَإِنْ جَعَلْتَهَا شرطيةً ف«إِنَّ» جوابُ القسمِ المقدَّر، وحذِفَ جوابُ الشرطِ للدلالةِ عليه. وَإِنْ كَانَتْ موصولةً كان «إِنَّ ذلك» هو الخبرُ. وجَوَزَ الحوفي وغيره أن تكونَ «مَنْ» شرطيةً، وأنَّ ذلك جوابُها على حَذْفِ الفاءِ على حَدِّ حَذْفِهَا فِي البيتِ المشهور^(٣):

٣٩٧٩- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ

.....

وفي الرابط قولان، أحدهما: هو اسمُ الإشارةِ إذا أُريدَ به المبتدأ، ويكون حينئذٍ على حَذْفِ مضافٍ، تقديره: إِنَّ ذلك لِمَنْ ذُوِي عَزْمِ الأمور والثاني: أنه ضميرٌ محذوفٌ تقديره: لِمَنْ عَزَمِ الأمور منه، أوله. وقوله: «وَلَمَنْ صَبَرَ» عطْفٌ على قوله: «وَلَمَنْ انتَصَرَ». والجملةُ مِنْ قوله: «إنما السبيل» اعتراضٌ.

آ. (٤٥) قوله: ﴿يُعْرَضُونَ﴾: حالٌ لأنَّ الرؤيةَ بصريةً. «خاشعين» حالٌ. والضميرُ مِنْ عليها يعودُ على النارِ لدلالةِ «العذاب» عليها.

(١) الكشاف ٤٧٣/٣.

(٢) الكشاف ٤٧٣/٣.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

وقرأ^(١) طلحة «من الذل» بكسر الهمزة. وقد تقدّم الفرق بين الذل والذل^(٢). و«من الذل» يتعلّق بـ «خاشعين» أي: من أجل. وقيل: هو متعلّق بـ «ينظرون». وقوله: «من طرف» يجوز في «من» أن تكون لا بداء الغاية، وأن تكون تبعيضية، وأن تكون بمعنى الباء، وبكل قد قيل. والطرف قيل: يُراد به العضو. وقيل: يُراد به المصدر. يقال: طرّفت عينه تُطرف طرفاً أي: ينظرون نظراً خفياً.

آ. (٤٦) قوله: ﴿يَنْصُرُوهُمْ﴾: صفة لـ «أولياء» فيجوز أن يُحكّم على موضعها بالجر اعتباراً بلفظ موصوفها، وبالرفع اعتباراً بمحلّه فإنه اسم لـ «كان».

قوله: «من سبيل» إمّا فاعل^(٣)، وإمّا مبتدأ.

قوله^(٤): «وقال الذين آمنوا» يجوز أن يبقَى على حقيقته، ويكون «يوم» القيامة معمولاً لـ «خسروا». ويجوز أن يكون بمعنى: يقول، فيكون «يوم» القيامة معمولاً له.

آ. (٤٧) قوله: ﴿من الله﴾: يجوز تعلّقه بـ «يأتي» أي: يأتي من الله يوم لا مردّ له، وأن يتعلّق بمحذوف يدلّ عليه لا مردّ له أي: لا يردّ ذلك اليوم ممّا حكم الله به فيه. وجوز الزمخشري^(٥) أن يتعلّق بـ «لا مردّ». وردّه الشيخ^(٦): بأنه يكون مطوّلاً فكان ينبغي أن يُعرب فينصب منوناً.

(١) البحر ٥٢٤/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٤٣/٧.

(٣) فاعل لاستقر المقدر في الجار.

(٤) عاد إلى الآية ٤٥.

(٥) الكشف ٤٧٤/٣.

(٦) البحر ٥٢٥/٧. والمطول الشبيه بالمضاف.

آ. (٤٨) قوله: ﴿فَإِنَّ الْإِنْسَانَ﴾: مِنْ وَقُوعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعِ
المضمِرِ أي: فَإِنَّهُ كَفُورٌ. وَقَدَّرَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) ضَمِيرًا مَحذُوفًا فَقَالَ: «فَإِنَّ الْإِنْسَانَ
منهم».

آ. (٥٠) قوله: ﴿ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾: حَالٌ، وَهِيَ حَالٌ لَازِمَةٌ،
وَسَوْغٌ مَجِيئُهَا كَذَلِكَ: أَنَّهَا بَعْدَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى
«يُزَوِّجُهُمْ» يَقْرُنُهُمْ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ قَدَّمَ الْإِنَاثَ أَوَّلًا عَلَى
الذَّكَورِ مَعَ تَقْدِيمِهِمْ عَلَيْهِنَّ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَدَّمَهُمْ؟ وَلِمَ عَرَّفَ الذَّكَورَ بَعْدَمَا نَكَّرَ
الْإِنَاثَ؟ قُلْتَ: لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْبَلَاءَ فِي آخِرِ الْآيَةِ الْأُولَى، وَكَفَرَانَ الْإِنْسَانَ بِنِسْيَانِهِ
الرَّحْمَةَ السَّابِقَةَ، ثُمَّ عَقَّبَ بِذِكْرِ مُلْكِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَذَكَرَ قِسْمَةَ الْأَوْلَادِ فَقَدَّمَ الْإِنَاثَ؛
لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ أَنَّهُ فَاعِلٌ مَا يَشَاءُ لَا مَا يَشَاءُهُ الْإِنْسَانُ، فَكَانَ ذِكْرُ الْإِنَاثِ الَّتِي
مِنْ جَمَلَةٍ مَا لَا يَشَاءُهُ^(٣) الْإِنْسَانُ أَهَمًّا، وَالْأَهَمُّ وَاجِبُ التَّقْدِيمِ، وَلِيَلِيَ الْجِنْسَ
الَّذِي كَانَتْ الْعَرَبُ تَعُدُّهُ بَلَاءً، ذَكَرَ الْبَلَاءَ، وَأَخَّرَ الذَّكَورَ، فَلَمَّا أَخَّرَهُمْ تَدَارَكَ
تَأْخِيرَهُمْ وَهُمْ أَجْقَاءُ بِالتَّقْدِيمِ بِتَعْرِيفِهِمْ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُمْ فِيهِ تَنْوِيَةٌ وَتَشْهِيرٌ، كَأَنَّهُ
قَالَ: وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الْفَرَسَانَ الْأَعْلَامَ الْمَذْكُورِينَ الَّذِينَ لَا يَخْفُونَ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ
أَعْطَى بَعْدَ ذَلِكَ كِلَا الْجِنْسَيْنِ حَقَّهُ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَعَرَّفَ أَنَّ تَقْدِيمَهُنَّ
لَمْ يَكُنْ لَتَقْدِيمِهِنَّ وَلَكِنْ لِمَقْتَضَى آخِرِ، فَقَالَ: ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا، كَمَا قَالَ: «إِنَّا
خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى»^(٤) «فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى»^(٥).

(١) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٢) الكشف ٣/٤٧٥.

(٣) الكشف: «ما يشاءه».

(٤) الآية ١٣ من الحجرات.

(٥) الآية ٣٩ من القيامة.

٢. (٥١) قوله: / ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾: «أَنْ» ومنصوبها اسم كان وليس «خبر» «ما». وقال أبو البقاء^(١): «أَنْ والفعل في موضع رفع على الابتداء وما قبله الخبر، أو فاعل بالجاء لاعتماده على حرف النفي» وكأنه [وَهُمْ فِي التَّلَاوَةِ، فزَعَمَ أَنْ الْقُرْآنَ: وما لبسَ أَنْ يُكَلِّمَهُ]^(٢) مع أنه يمكن الجواب عنه بتكلف. و«إِلَّا وَحِيًّا» يجوز أَنْ يَكُونَ مصدرًا أي: إِلَّا كَلَامَ وَحْيٍ. وقال أبو البقاء^(٣): «استثناء منقطع؛ لأنَّ الْوَحْيَ ليس من جنس الكلام»^(٤) وفيه نظر لأنَّ ظاهره أنه مُفَرَّغٌ، والمفَرَّغُ لَا يُوصَفُ بذلك. ويجوز أَنْ يَكُونَ مصدرًا في موضع الحال.

قوله: «أَوْ يُرْسِلُ» قرأ^(٥) نافع «يُرْسِلُ» برفع اللام، وكذلك «فِيُوحِي» فسَكَنتُ يَأُوهُ. والباقون بنصبهما. فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّهُ رَفَعَ عَلَى إِضْمَارٍ مَبْتَدَأٍ أَي: أَوْ هُوَ يُرْسِلُ. الثاني: أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى «وَحِيًّا» عَلَى أَنَّهُ حَالٌ؛ لِأَنَّ وَحِيًّا فِي تَقْدِيرِ الْحَالِ أَيْضًا، فَكَانَ قَالَ: إِلَّا مُوْحِيًّا أَوْ مَرْسِلًا. الثالث: أَنَّهُ يُعْطَفُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ «مِنْ وَرَاءَ»، إِذْ تَقْدِيرُهُ: أَوْ يُسْمِعُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَ«وَحِيًّا» فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، عُطِفَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَقْدَرُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ «أَوْ يُرْسِلُ». والتقدير: إِلَّا مُوْحِيًّا أَوْ مُسْمِعًا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، أَوْ مَرْسِلًا.

وأما الثانية^(٦) ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّهُ يُعْطَفُ عَلَى الْمَضْمَرِ الَّذِي

(١) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).

(٣) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٤) الإملاء: ليس بتكلف.

(٥) السبعة ٥٨٢، والنشر ٣٦٨/٢، والحجة ٦٤٤، والبحر ٥٢٧/٧، والتيسير ١٩٥،

والقرطبي ٥٣/١٦.

(٦) نصب: يرسل ويوحى.

يتعلّق به «مَنْ وراءِ حجاب» إذ تقديره: أو يُكَلِّمه مِنْ وراءِ حجاب. وهذا الفعلُ المقدّر معطوفٌ على «وَحَيًّا» والمعنى: إلّا بوَحْيٍ أو إسماعٍ مِنْ وراءِ حجاب أو إرسالِ رسولٍ. ولا يجوزُ أَنْ يُعْطَفَ على «يُكَلِّمه» لفسادِ المعنى. قلت: إذ يصيرُ التقديرُ: وما كان لبشرٍ أَنْ يُرْسِلَ اللَّهُ رسولا، فَيَفْسُدَ لَفْظاً ومعنى. وقال مكي^(١): «لأنّه يَلْزَمُ منه نَفْيُ الرسلِ ونَفْيُ المُرْسَلِ إليهم».

الثاني: أَنْ يُنْصَبَ بـ «أَنْ» مضمرة، وتكونُ هي وما نصّبته معطوفين على «وَحَيًّا» و «وَحَيًّا» حالٌ، فيكونُ هنا أيضاً [حالاً]: والتقدير: إلّا مُوَحِّياً أو مُرْسِلاً^(٢). وقال الزمخشري^(٣): «وَحَيًّا وَأَنْ يُرْسِلَ مصدران واقعان موقع الحال؛ لأنَّ أَنْ يُرْسِلَ في معنى إرسالاً. و «مِنْ وراءِ حجاب» ظرفٌ واقعٌ موقع الحال أيضاً، كقوله: «وعلى جُنُوبِهِمْ»^(٤). والتقدير: وما صَحَّ أَنْ يُكَلِّمَ أحداً إلّا مُوَحِّياً أو مُسْمِعاً مِنْ وراءِ حجاب أو مُرْسِلاً». وقد رُدَّ عليه الشيخ^(٥): بأنَّ وقوعَ المصدرِ موقعَ الحالِ غيرُ منقاسٍ، وإنما قاسَ منه المبرّد^(٦) ما كان نوعاً للفعلِ فيجوزُ: «أَتَيْتُهُ رَكْضاً» ويمنعُ «أَتَيْتُهُ بكاءً» أي: باكياً. ويأنَّ «أَنْ يُرْسِلَ» لا يقعُ حالاً لنصِّ سيويه^(٧) على أَنْ «أَنْ» والفعلُ لا يَقَعُ حالاً، وإن كان المصدرُ الصريحُ يقعُ حالاً تقولُ: «جاء زيد ضحكاً»، ولا يجوزُ «جاء أَنْ يضحك».

(١) إعراب المشكل ٢/٢٧٩.

(٢) ما بين معقوفين مخروم من الأصل أثبتناه من ش.

(٣) الكشف ٣/٤٧٥.

(٤) الآية ١٩١ من آل عمران.

(٥) البحر ٧/٥٢٧.

(٦) انظر: المقتضب ٣/٢٣٤، ٢٦٩، ٣١٢/٤.

(٧) الكتاب ١/١٩٥.

الثالث: أنه عطف على معنى «وَحْيًا» فإنه مصدرٌ مقدَّرٌ بـ «أن» والفعل والتقدير: إلا بأن يوحى إليه أو بأن يُرْسَل، ذكره مكِّي^(١) وأبو البقاء^(٢).

وقوله: «أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ» العامة على الأفراد. وابن أبي عملة^(٣) «حُجْبٍ» جمعاً. وهذا الجار يتعلّق بمحذوفٍ تقديره: أَوْ يُكَلِّمُهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ. وقد تقدّم أن هذا الفعل معطوف على معنى وَحْيًا أي: إلا أن يوحى أَوْ يُكَلِّمُهُ. قال أبو البقاء^(٤): «ولا يجوز أن تتعلّق «مِنْ» بـ «يُكَلِّمُهُ» الموجودة في اللفظ؛ لأن ما قبل الاستثناء^(٥) لا يعمل فيما بعد إلا»، ثم قال: «وقيل: «مِنْ» متعلّقة بـ «يُكَلِّمُهُ» لأنه ظرف، والظرف يُتَسَعُّ فيه».

آ. (٥٢) قوله: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ﴾: «ما» الأولى نافية، والثانية استفهامية. والجملة الاستفهامية معلّقة للدراية فهي في محل نصب لسدّها مسدّ مفعولتين. والجملة المنفية بأسرها في محل نصب على الحال من الكاف في «إليك». قوله: «جَعَلْنَاهُ الضميرُ يعودُ: إمّا لـ «رُوحًا» وإمّا لـ «الكتاب» وإمّا لهما؛ لأنهما مقصّد واحد فهو كقوله: «والله ورسوله أحق أن يرضوه»^(٦).

وقرأ^(٧) ابن حوشب «لَتَهْدِي» مبنياً للمفعول. وابن السّمّيع «لَتَهْدِي» بضم التاء وكسر الدال من أهدى.

(١) إعراب المشكل ٢/٢٧٩.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٣) البحر ٧/٥٢٧.

(٤) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٥) الإملاء: «المنقطع».

(٦) الآية ٦٢ من التوبة.

(٧) انظر: القرطبي ١٦/٦٠، والبحر ٧/٥٢٨، وفيهما حوشب وليس ابن حوشب. أمّا =

— الشورى —

قوله: «نَهْدِي» يجوز أن يكون مُسْتَانَفًا، وأن يكون مفعولاً مكرراً للجعل،
وأن يكون صفةً لـ «نُورًا».

آ. (٥٣) قوله: ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾: بدلٌ مِنْ «صِرَاطٍ» قبله بدلٌ
كلٍ مِنْ كلِّ، معرفةٌ مِنْ نكرة. والله أعلم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الشُّورَى]

= ابن حوشب فهو شهر بن حوشب وتقدمت ترجمته، وأما حوشب بن عقيل الجرمي،
فهو أبودحية البصري روى عن الحسن البصري. انظر: تهذيب الكمال ١/٣٤٥.

سورة الزخرف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿وَالْكِتَابِ﴾ : إِنَّ جَعَلْتَ «حم» قَسْماً كانت الواو عاطفة وإن لم^(١)، كانت الواو للقسم، وقد تقدّم تحريراً هذا.

آ. (٣) قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ﴾ : جوابُ الْقَسَمِ، وهذا عندهم من البلاغة: وهو كونُ الْقَسَمِ وَالْمُقَسَّمِ عليه مِنْ وادٍ واحد. كقول أبي تمام^(٢):

٣٩٨٠- وثناياك إنها إغريضُ

.....
إن أُريدَ بالكتابِ القرآنُ، وإن أُريدَ به جنسُ الكتبِ المنزلةِ غيرِ القرآنِ لم يكنْ مِنْ ذلك. والضميرُ في «جَعَلْنَاهُ» على الأولِ يعودُ على الكتابِ. وعلى الثاني للقرآنِ، وإن لم يُصرَّحْ بذكره. والجعلُ هنا تصييرٌ. ولا يُلتَفَتُ لخطأ الزمخشري^(٣) في تجويزه أن يكونَ بمعنى: خَلَقْنَاهُ.

(١) أي: وإن لم تجعل «حم» قسماً.

(٢) ديوانه بشرح التبريزي ٢٨٧/٢ وعجزه:

ولالِ تَسْوَمٍ ويسرقُ وميضُ

الإغريض: الطلع أو البرد. التوم: مفردُها تُوْمة والجمع تُوْم وهي اللؤلؤة العظيمة، شبه بياض ثناياها ببياضه وأقسم بثناياها.

(٣) الكشف ٤٧٧/٣.

آ. (٤) قوله: ﴿فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدِينَا﴾: يتعلّقان بما بعدهما. ولا تَمْنَعُ اللامُ من ذلك. ويجوز أن يكونا حالين ممّا بعدهما لأنهما كانا وصفيّين له في الأصل فيتعلّقان بمحذوف. ويجوز أن [يكون] ^(١) «لدينا» متعلّقاً بما تعلّق به الجارُّ قبله إذا جعلناه حالاً مِنْ «لَعَلِّي»، وأن يكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ فيه، وكذا يجوزُ في الجارِّ أن يتعلّق بما تعلّق به الظرفُ، وأن يكونَ حالاً مِنْ ضميره عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديمها على العاملِ المعنويّ. ويجوزُ أن يكونَ الظرفُ بدلاً من الجارِّ قبله، وأن يكونا حالين من «الكتاب» أو من «أُمِّ»، ذَكَرَ هذه الأوجهُ الثلاثةُ أبو البقاء ^(٢). وقال: «ولا يجوزُ أن يكونَ واحدٌ من الطرفين خبراً؛ لأنَّ الخيرَ لَزِمَ أن يكونَ «عَلِيٌّ» من أجلِ اللامِ». قلت: وهذا يَمْنَعُ أن تقول: إن زيدا كاتبٌ لشاعرٍ؛ لأنه مَنَعُ أن يكونَ غيرُ المقتَرَنِ بها خبراً.

آ. (٥) قوله: ﴿صَفْحًا﴾: فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مصدرٌ في معنى يَضْرِبُ؛ لأنه يُقال: ضَرَبَ عن كذا وأَضْرَبَ عنه، بمعنى أَعْرَضَ عنه، وصَرَفَ وجهه عنه. قال ^(٣):

٣٩٨١- اضْرِبْ عَنْكَ الهمومَ طارِقَهَا

ضَرَبَكَ بالسيفِ قَوْنَسَ الفرسِ

والتقديرُ: أَفَنَصْفَحْ عَنْكُمْ الذِّكْرَ أَي: أَفَنُزِيلُ الْقُرْآنَ عَنْكُمْ إِزَالَةً، يُنَكِّرُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ. الثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من الفاعلِ أي: صانِفينَ. الثالث: أن يتصَبَّ على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمونِ الجملةِ، فيكونَ عاملاً

(١) من (ش).

(٢) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٣) تقدم برقم ٣٨٦٢.

محذوفاً، نحو: «صُنِعَ اللَّهُ»^(١) قاله ابن عطية^(٢). الرابع: أن يكون مفعولاً من أجله. الخامس: أن يكون منصوباً على الظرف. قال الزمخشري^(٣): «وصَفَحاً على وجهين: إما مصدرٍ مِنْ صَفَحَ عنه إذا أَعْرَضَ عنه، منتصبٌ على أنه مفعولٌ له على معنى: أَفْتَنَزَلُ عنكم إنزال القرآن وإلزام الحجة به إعرافاً عنكم. وإما بمعنى الجانبِ مِنْ قولهم: نَظَرَ إليه بَصَفَحَ وَجْهَهُ. وَصَفَحَ وَجْهَهُ بمعنى: أَفْتَنَحِيهِ عنكم جانباً، فينتصبُ على الظرف نحو: ضَعَهُ جانباً وأُمِسَ جانباً. وَتَعَضَّدَهُ قراءةٌ «صَفَحاً» بالضم». قلت: يشيرُ إلى قراءة^(٤) حسان ابن عبد الرحمن الضبعي وسميط بن عمير^(٥) وشبيل بن عزرة^(٦) قَرَأُوا «صَفَحاً» بضم الصاد. وفيها احتمالان، أحدهما: ما ذكره مِنْ كونه لغةً في المفتوح ويكونُ ظرفاً. وظاهرُ عبارة أبي البقاء^(٧) أنه يجوزُ فيه جميعُ ما جاز في المفتوح؛ لأنه جَعَلَهُ لغةً فيه كالسُّدِّ والسُّدِّ. والثاني: أنه جمعُ صَفُوحٍ نحو: صَبُورٌ وَصَبْرٌ، فينتصبُ حالاً مِنْ فاعلِ نَضْرِبَ. وَقَدَّرَ الزمخشري^(٨) على عادته فعلاً بين الهمزة والفاء أي: أَنهَيْلُكُمْ^(٩) فَنَضْرِبَ. وقد عَرَفَتْ ما فيه غيرَ مرةٍ.

(١) الآية ٨٨ من النمل.

(٢) المحرر ٢٤١/١٤.

(٣) الكشف ٤٧٨/٣.

(٤) الشواذ ١٣٤، والبحر ٦/٨.

(٥) سميط بن عمير السدوسي أبو عبد الله البصري روى عن عمران بن حصين، وروى عنه سليمان التيمي. ثقة ولم تذكر وفاته. تهذيب التهذيب ٢٤٠/٤.

(٦) شبيل بن عزرة الضبعي أبو عمرو البصري روى عن شهر بن حوشب، وروى عنه شعبة، ثقة، من أئمة العربية، خطيب وشاعر. ولم تذكر وفاته. تهذيب التهذيب ٣١٠/٤.

(٧) الإملاء ٢٢٦/٢ - ٢٢٧.

(٨) الكشف ٤٧٨/٣.

(٩) الكشف: أَفْتَنَحِي.

قوله: «أَنْ كُنْتُمْ» قرأ^(١) نافع والأخوان بالكسر على أنها شرطية، وإسرافهم كان متحققاً، و«إِنْ» إنما تدخل على غير المتحقق، أو المتحقق المبهم الزمان. وأجاب الزمخشري^(٢): «أنَّهُ من الشرط الذي يَصْدُرُ عن المُدِلِّ بصحة الأمر والتحقيق لثبوته، كقول الأجير: «إِنْ كُنْتُ عَمِلْتُ لَكَ عملاً فَوَفَّنِي حَقِّي» وهو عالمٌ بذلك، ولكنه يُخَيِّلُ في كلامه أَنَّ تفريطك في إيصالِ حَقِّي فَعَلٌ مَنْ لَهُ شَكٌّ في استحقاقه إياه تجهيلاً له». وقيل: المعنى على المجازاة والمعنى: أفنضربُ عنكم الذكرَ صفحاً متى أسرفتم أي: إنكم غير متروكين من الإنذار متى كنتم قوماً مُسْرِفين. وهذا أراد أبو البقاء^(٣) بقوله: «وقبىء إن بكسرها على الشرط، وما تقدّم يدلُّ على الجواب». والباقون بالفتح على العلة أي: لِأَنَّ كُنْتُمْ، كقول الشاعر^(٤):

٣٩٨٢- أَتَجَزَّعُ أَنْ بَانَ الْخَلِيطُ الْمُوَدَّعُ

ومثله^(٥):

٣٩٨٣- أَتَجَزَّعُ أَنْ أَذْنَا قَتِيبَةً حُزْنَا

(١) السبعة ٥٨٤، والنشر ٣٦٨/٢، والبحر ٦/٨، والقرطبي ٦٢/١٦، والحجة ٦٤٤.

(٢) الكشف ٤٧٨/٣.

(٣) الإملاء ٢٢٧/٢.

(٤) لم أمتد إلى قائله، وعجزه:

وحبل الصفّا من عَزّة المتقطّع

وهو في معاني القرآن للفراء ٢٨/٣. ولم أجده في ديوان كثير.

(٥) تقدم برقم ١٦٩١.

يُرَوَّى بالكسر والفتح ، وقد تقدّم نحو من هذا أول المائدة^(١) ، وقرأ^(٢) زيد بن علي «إذ» بذال عوض النون ، وفيها معنى العلة .

آ . (٦) قوله : ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا﴾ : «كم» خبرية مفعول مقدم .
و «من نبي» تمييز . و «في الأولين» يتعلّق بالإرسال أو بمحذوف على أنه صفة لـ نبي .

آ . (٨) قوله : ﴿بَطْشًا﴾ : فيه وجهان ، أحدهما : أنه تمييز لـ «أشدّ» . والثاني : أنه حال من الفاعل أي : أهلكناهم باطشين .

آ . (٩) قوله : ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ﴾ : كرّر الفعل للتوكيد ؛ إذ لوجاء «العزیز» بغير «خَلَقَهُنَّ» كان كافياً ، كقولك مَنْ قام؟ فيقال : زيد . وفيها دليل على أن الجلالة الكريمة مَنْ قوله : «وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ؟ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ»^(٣) مرفوعة بالفاعلية لا بالابتداء للتصريح بالفعل في نظيرتها . وهذا الجواب مطابق للسؤال من حيث المعنى ، إذ لوجاء على اللفظ لجيء فيه [٧٨٩/ب] بجملة ابتدائية كالسؤال .

آ . (١١) قوله : ﴿بَلَدَةً مَيْتًا﴾ : قرأه العامة مخففاً . وعيسى^(٤) وأبو جعفر مثقلاً . وقد تقدّم الكلام فيه في آل عمران^(٥) . وتقدّم في الأعراف^(٦) الخلاف في تُخْرِجُونَ وتُخْرِجُونَ .

(١) انظر: الدر المصون ١٩٢/٤ .

(٢) البحر ٦/٨ .

(٣) الآية ٨٧ من الزخرف .

(٤) الإنحاف ٤٥٤/٢ ، والمحتسب ٢٥٣/٢ ، والنشر ٢٢٤/٢ ، والبحر ٧/٨ .

(٥) انظر: الدر المصون ١٠٥/٣ .

(٦) انظر: الدر المصون ٢٨٥/٥ .

أ. (١٢) قوله: «مَا تَرْكَبُونَ»: «ما» موصولة. وعائدها محذوف أي: ما تَرْكَبُونَهُ. و«ركب» بالنسبة إلى الْفُلْكِ يتعدى بحرف الجر «فإذا ركبوا في الفلك»^(١) وفي غيره بنفسه قال: «لتركبوها»^(٢) فغلب هنا المتعدي بنفسه على المتعدي بواسطة فلذلك حذف العائد.

أ. (١٣) قوله: «لِتَسْتَوُوا»: يجوز أن تكون هذه لام الغلة وهو الظاهر، وأن تكون للضرورة، فتعلق في كليهما بـ «جعل». وجوز ابن عطية^(٣) أن تكون للأمر، وفيه بُعد لقلة دخولها على أمر المخاطب. قريء شاذاً «فلتفرحوا»^(٤) وفي الحديث: «لتأخذوا مصافكم»^(٥) وقال^(٦):

٣٩٨٤- لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ
فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

نص النحويون على قَلَّتْهَا، ما عدا أبا القاسم الزجاجي فإنه جعلها لغة جيدة^(٧).

قوله: «على ظهوره» الضمير يعود على لفظ «ما تَرْكَبُونَ»، فجمع الظهور باعتبار معناها، وأفرد الضمير باعتبار لفظها.

(١) الآية ٦٥ من العنكبوت.

(٢) الآية ٨ من النحل.

(٣) المحرر ٢٤٤/١٤.

(٤) الآية ٥٨ من يونس وهي قراءة ابن عامر في رواية شاذة عنه وآخرين. انظر: الدر المصون ٢٢٥/٦.

(٥) راجع تخريج الحديث في الدر ٢٢٥/٦.

(٦) لم أمتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٥٢٥، والخزانة ٦٣٠/٣، والمغني ٣٠٠.

(٧) قال في اللامات ٨٨ «وربما أدخلت اللام» ولم أجده هنا نص على كونها لغة جيدة.

- الزخرف -

قوله: «له مُقَرَّنِينَ» «له» متعلق بـ «مُقَرَّنِينَ» قُدِّمَ للفواصل. والمُقَرَّنُ: المطبق للشيء الضابط له، مِنْ أَقرنه أي: أطاقه. والْقَرَنَ الحَبْلُ. قال ابن هرمة^(١):

٣٩٨٥- وَأَقَرَنْتُ مَا حَمَلْتَنِي وَلَقَلَّمَا
يُطَاقُ احْتِمَالُ الصَّدِّ يَا دَعْدُ وَالْهَجْرُ

وقال عمرو بن معد يكرب^(٢):

٣٩٨٦- لَقَدْ عَلِمَ الْقَبَائِلُ مَا عَقِيلُ
لَنَا فِي النَّائِبَاتِ بِمُقَرَّنِينَا
وحقيقة أَقرَّنه: وجده قَرينه، لأنَّ الصعب لا يكون قَرينةً الضعيف.
قال^(٣):

٣٩٨٧- وَابْنُ الْبُؤُونِ إِذَا مَا لُزُّ فِي قَرَنِ
لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُؤُولِ الْقَنَاعِيسِ
وَقُرِئَ «مُقَرَّنِينَ»^(٤) بالتاء قبل الراء.

أ. (١٥) قوله: ﴿جُزْءًا﴾: مفعولٌ أولٌ للجعل، والجعلُ تصييرٌ
قولِي. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ بمعنى: سَمُوا واعتقدوا. وأغربُ ما قيل هنا أَنَّ الجُزْءَ
الأنثى، وأنشدوا^(٥):

(١) البحر ٧/٨.

(٢) البحر ٧/٨، وتفسير الماوردي ٥٢٩/٣.

(٣) تقدم برقم ٤٧٦.

(٤) البحر ٧/٨.

(٥) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٨/٨، والمحور ٢٤٦/١٤، واللسان (جزأ)،
ومعاني القرآن للزجاج ٤٠٧/٤، وقال: «ولا أدري البيت قديم أم مصنوع».

٣٩٨٨- إِنَّ أَجْرَآت حُرَّةٌ يَوْمًا فَلَا عَجَبٌ
قَدْ تُجْزَى الحُرَّةُ المَذْكَارُ أحياناً

وقال آخر^(١):

٣٩٨٩- زُوِّجْتُهَا مِنْ بَنَاتِ الْأَوْسِ مُجْزِيَةً

قال الزمخشري^(٢): «وَأَثَرُ الصَّنْعَةِ فِيهِمَا ظَاهِرٌ».

آ. (١٦) قوله: ﴿وَأَصْفَاكُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ داخلاً فِي حَيْزِ
الإنكارِ معطوفاً عَلَى اتَّخَذَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أَي: أَمْ اتَّخَذَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ
و «قَدْ» مقدرةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُ^(٣):

آ. (١٧) قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ﴾. وَقُرِئَ^(٤) هُنَا «وَجْهَهُ
مُسَوَّدٌ» بَرَفَعِ «مُسَوَّدٌ» عَلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ «ظَلٌّ». وَاسْمُ «ظَلٌّ» ضَمِيرُ
الشَّانِ.

آ. (١٨) قَوْلُهُ: ﴿أَوْ مَنْ يُنشَأُ﴾: يجوزُ فِي «مَنْ» وَجْهَانِ،
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولاً بِفِعْلِ مُقَدَّرِ أَي: أَوْ يَجْعَلُونَ مَنْ يُنشَأُ
فِي الْجِلْيَةِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: أَوْ مَنْ يُنشَأُ جِزْءٌ

(١) عجزه:

لِلْعَوْسَجِ اللَّذَنِي فِي آيَاتِهَا رَجُلٌ

وهو في اللسان (جزأ)، والبحر ٨/٨. قال في اللسان: يعني امرأة غزالة بمغازل
سُوِّتَ مِنْ شَجَرِ الْعَوْسَجِ.

(٢) الكشف ٤٨١/٣.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٨ من النحل.

(٤) القرطبي ٧٠/١٦، والكشاف ٤٨٢/٣.

أولده؛ إذ جعلوه لله جزءاً. وقرأ العامة «يُنشأ» بفتح الياء وسكون النون مِنْ نَشَأَ في كذا يُنشأ فيه. والأخوان^(١) وحفص بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين مبنياً للمفعول أي: يُرَبَّى. وقرأ الجحدري كذلك^(٢)، إلا أنه خَفَّفَ الشينَ، أَخَذَهُ مِنْ أَنْشَأَ. والحسن «يُنشأ» كَيُقَاتِلَ مبنياً للمفعول. والمفاعلة تأتي بمعنى الإفعال كالمُعَالاة بمعنى الإعلاء.

قوله: «وهو في الخصام غير مُبين» الجملة حال. و«في الخصام» يجوز أن يتعلّق بمحذوف يَدُلُّ عليه ما بعده. تقديره: وهو لا يبين في الخصام. ويجوز أن يتعلّق بـ «مُبين» وجاز للمضاف إليه أن يعمل فيما قبل المضاف؛ لأن «غير» بمعنى «لا». وقد تقدّم تحقيق هذا في آخر الفاتحة^(٣) وما أنشدته عليه وما في المسألة من الخلاف.

آ. (١٩) قوله: ﴿عِبَادَ الرَّحْمَنِ﴾: قرأ^(٤) نافع وابن كثير وابن عامر «عند الرحمن» ظرفاً. والباقون «عباد» جمع عبْد، والرسم يحتملها. وقرأ الأعمش كذلك إلا أنه نصب «عباد» على إضمار فعل: الذين هم خُلِقُوا عباداً ونحوه. وقرأ عبْدُ الله وكذلك هي في مصحفه «الملائكة عباد الرحمن». وأبيّ وعبد الرحمن / بالإفراد. و«إنثاء» هو المفعول الثاني للجعل بمعنى الاعتقاد [١/٧٩٠] أو التصيير القولي. وقرأ^(٥) زيد بن علي «أنثا» جمع الجمع.

(١) انظر في قراءاته: السبعة ٥٨٤، والنشر ٣٦٨/٢، والحجة ٦٤٦، والتيسير ١٩٦، والبحر ٨/٨، والقرطبي ٧١/١٦.

(٢) يُنشأ.

(٣) انظر: الدر المصون ٧١/١.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٥، والنشر ٣٦٨/٢، والحجة ٦٤٧، والبحر ٨/١٠، والقرطبي ٧٢/١٦، والتيسير ١٩٦، والإنحاف ٤٥٤/٢.

(٥) البحر ٨/١٠.

قوله: «أشهدوا» قرأ^(١) نافع بهمزة مفتوحة، ثم بأخرى مضمومة مُسهلة بينها وبين الواو وسكون الشين. وقرأ قالون بالمدّ يعني بإدخال ألف بين الهمزتين والقصر، يعني بعدم الألف. والباقون بفتح الشين بعد همزة واحدة. فنافع أدخل همزة التويع على أشهدوا [فعلاً]^(٢) رباعياً مبنياً للمفعول، فسَهّل همزته الثانية، وأدخل ألفاً بينهما كراهةً لاجتماعهما، وتارة لم يُدْخِلْها، اكتفاءً بتسهيل الثانية، وهي أوجه. والباقون أدخلوا همزة الإنكار على «شهدوا» ثلاثياً، والشهادة هنا الحضور. ولم يُنْقَلِ الشيخ^(٣) عن نافع تسهيل الثانية بل نقله عن علي بن أبي طالب.

وقرأ الزهري «أشهدوا» رباعياً مبنياً للمفعول. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون حَذَفَ الهمزة لدلالة القراءة الأخرى، كما تقدّم في قراءة «أعجني»^(٤). والثاني: أن تكون الجملة خبرية وقعت صفة لـ «إنشأ» أي: أجعلوهم إنشأ مشهوداً خلّفهم كذلك؟

قوله: «سُكِّتَبَ شهادتهم» قرأ العامة «سُكِّتَبَ» بالتاء من فوق مبنياً للمفعول، «شهادتهم» بالرفع لقيامه مقام الفاعل. وقرأ^(٥) الحسن «شهاداتهم» بالجمع، والزهري: «سُكِّتَبَ» بالياء من تحت وهو في الباقي كالعامة. وابن عباس وزيد بن علي وأبو جعفر وأبو حيوّة «سُكِّتَبَ» بالنون للعظمة، «شهادتهم» بالنصب مفعولاً به.

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٣٦٨/٢، والقرطبي ٧٣/١٦، والبحر ١٠/٨، والتيسير

١٩٦، والسبعة ٥٨٥، والحجة ٦٤٧.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) بل نقله عنه في البحر ١٠/٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ٤٤ من فصلت.

(٥) انظر في قراءاتها: القرطبي ٧٣/١٦، والإتحاف ٤٥٥/٢، والبحر ١٠/٨.

- الزخرف -

آ. (٢٢) قوله : ﴿عَلَى أُمَّةٍ﴾ : العائمة على ضم الهمزة، بمعنى الطريقة والدين. قال قيس بن الخطيم^(١) :

٣٩٩٠- كُنَّا عَلَى أُمَّةٍ آبَائِنَا
وَيَقْتَدِي بِالأَوَّلِ الْآخِرُ

أي : على طريقتهم. وقال آخر^(٢) :

٣٩٩١- وَهَلْ يَسْتَوِي ذُو أُمَّةٍ وَكَفُورُ

.....

أي : ذو دين. وقرأ^(٣) مجاهد وقتادة وعمر بن عبد العزيز بالكسر قال الجوهري^(٤) : «هي الطريقة الحسنة لغة في أمة بالضم». وابن عباس بالفتح، وهي المرأة من الأم، والمراد بها القصد والحال.

آ. (٢٤) قوله : ﴿قَالَ﴾ : قرأ^(٥) ابن عامر وحفص «قال» ماضياً مكان «قل» أمراً أي : قال النذير، أو الرسول وهو النبي صلى الله عليه وسلم. والأمر في «قل» يجوز أن يكون للنذير أو للرسول وهو الظاهر. وقرأ^(٦) أبو جعفر وشيبة «جئناكم» بنون المتكلمين.

آ. (٢٦) قوله : ﴿بِرَاءَةٍ﴾ : العائمة على فتح الباء وألف وهمزة بعد

(١) ليس في ديوانه، وهو في البحر ١١/٨، وتفسير الماوردي ٥٣١/٣.

(٢) لم أعتد إلى تمامه، وهو في اللسان (أمم)، والبحر ١١/٨.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ١١/٨، والقرطبي ٧٤/١٦، والشواذ ١٣٥.

(٤) انظر: الصحاح (أمم) ١٨٦٤/٥ وعبارته «لغة في الأمة وهي الطريقة والدين».

(٥) السبعة ٥٨٥، والتيسير ١٩٦، والبحر ١١/٨، والقرطبي ٧٥/١٦، والنشر

٣٦٩/٢.

(٦) النشر ٣٦٩/٢، والإتحاف ٤٥٥/٢، والبحر ١١/٨، والقرطبي ٧٥/١٦.

الراء. وهو مصدر في الأصل وقع موقع الصفة وهي برئء، وبها قرأ^(١) الأعمش ولا يُشئ «براء» ولا يُجمع ولا يُؤنث كالمصادر في الغالب. والزعفراني وابن المنادي^(٢) عن نافع بضم الباء بزنة طوال وكُرام. يقال: طویل وطوال وبرئ وبراء. وقرأ^(٣) الأعمش «إني» بنون واحدة.

آ. (٢٧) قوله: «إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي»: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه استثناء منقطع؛ لأنهم كانوا عبدة أصنام فقط. والثاني: أنه متصل؛ لأنه روي أنهم كانوا يُشركون مع الباري غيره.

الثالث: أن يكون مجروراً بدلاً من «ما» الموصولة في قوله: «مما تعبّدون» قاله الزمخشري^(٤). وردّه الشيخ^(٥): بأنه لا يجوز إلا في نفي أو شبهة قال: «وَعَرَّه كَوْنُ بَرَاءٍ فِي مَعْنَى النَّفْيِ، وَلَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ». قلت: قد تأول النحاة ذلك في مواضع من القرآن كقوله تعالى: «وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ»^(٦) «وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين»^(٧) والاستثناء المفرغ لا يكون في إيجاب، ولكن لما كان «يأبى» بمعنى: لا يفعل، وإنها لكبيرة بمعنى: لا تسهل ولا تخفّ ساغ ذلك، فهذا مثله.

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٥/٢، والبحر ١١/٨، والكشاف ٤٨٤/٣.

(٢) لعنه أحمد بن جعفر أبو الحسين البغدادي، حافظ ثقة، قرأ على اليزيدي. توفي سنة ٣٣٦. انظر: طبقات القراء ٤٤/١.

(٣) الإتحاف ٤٤٥/٢، والبحر ١١/٨.

(٤) الكشاف ٤٨٤/٣.

(٥) البحر ١٢/٨.

(٦) الآية ٣٢ من التوبة.

(٧) الآية ٤٥ من البقرة.

— الزخرف —

الرابع : أن تكون «إلا» صفة بمعنى «غير» على أن تكون «ما» نكرة موصوفة^(١)، قاله الزمخشري^(٢) قال الشيخ^(٣) : «وإنما أخرجها في هذا الوجه عن كونها موصولة؛ لأنه يرى أن «إلا» بمعنى «غير» لا يوصف بها إلا النكرة وفيها خلاف. فعلى هذا يجوز أن تكون «ما» موصولة و«إلا» بمعنى «غير» صفة لها.

آ. (٢٨) قوله : ﴿وَجَعَلَهَا﴾ : الضمير المرفوع لإبراهيم عليه السلام — وهو الظاهر — أو لله. والمنصوب لكلمة التوحيد المفهومة من قوله : «إنني براء» إلى آخره، أو لأنها بمنزلة الكلمة، فعاد الضمير على ذلك اللفظ لأجل المعنى به.

وقرىء^(٤) «في عَقْبِهِ» بسكون القاف. وقرىء «في عاقبه» أي : وارثه. وحמיד بن قيس^(٥) «كلمة» بكسر الكاف وسكون اللام.

آ. (٢٩) والجمهور على «مَتَّعْتُ» بقاء المتكلم. وقناة^(٦) / والأعمش [٧٩٠/ب] بفتحها للمخاطب، خاطب إبراهيم أو محمداً صلى الله عليه وسلم ربّه تعالى بذلك. وبها قرأ نافع في رواية يعقوب. والأعمش أيضاً^(٧) «بل مَتَّعْنَا» بنون العظمة.

(١) تقديره: إنني براء من آلهة تعبدونها غير الذي فطرني، فهو نظير قوله تعالى : «لو كان فيهما آلهة إلا الله لَفَسَدَتَا». اهـ الكشف.

(٢) الكشف ٤٨٤/٣.

(٣) البحر ١٢/٨.

(٤) انظر في قراءته: البحر ١٢/٨، والكشاف ٤٨٥/٣.

(٥) انظر في قراءته: البحر ١٢/٨، والشواذ ١٣٥.

(٦) القرطبي ٨٢/١٦، والبحر ١٢/٨.

(٧) أي في قراءة ثانية له.

آ. (٣١) قوله: ﴿مِنَ الْقَرِيَتَيْنِ﴾: فيه حذف مضاف فقدّره بعضهم: من رَجُلَيْ الْقَرِيَتَيْنِ. وقيل: من إحدى القريتين. والرجلان: الوليد ابن المغيرة وكان بمكة، وعروة بن مسعود الثقفي، وكان بالطائف. وقيل: كان يتردد بين القريتين فنُسب إلى كليهما. وقرأ^(١) «رَجُل» بسكون العين وهي تميمية. وقد مضى الكلام^(٢) في «سُخْرِيًّا» في المؤمنين. وقرأ^(٣) بالكسر هنا عمرو بن ميمون وابن محيصن وأبورجاء وابن أبي ليلى والوليد بن مسلم وخلائق، بمعنى المشهورة، وهو الاستخدام. ويَعُدُّ قول بعضهم: إنه استهزاء الغني بالفقير.

آ. (٣٣) قوله: ﴿لِيَسُوتَهُمْ﴾: بدل اشتمال بإعادة العامل. واللامان للاختصاص. وقال ابن عطية^(٤): الأولى للملك، والثانية للتخصيص. ورّده الشيخ^(٥): بأن الثاني بدل فيشترط أن يكون الحرف متحد المعنى لا مختلفه. وقال الزمخشري^(٦): «ويجوز أن يكونا بمنزلة اللامين في قولك: «وَهَبْتُ لَهُ ثوباً لقيمِصِه». قال الشيخ^(٧): «ولا أدري ما أراد بقوله هذا؟ قلت:

(١) القرطبي ٨٣/١٦، والبحر ١٣/٨.

(٢) انظر إعرابه للآية ١١٠ من سورة المؤمنين.

(٣) الإنحاف ٤٥٦/٢، والقرطبي ٨٣/١٦، والبحر ١٣/٨، وعمرو بن ميمون الأودي أبو عبد الله الكوفي، أدرك الجاهلية ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم، روى عن أبي هريرة وعائشة توفي سنة ٧٥. انظر: تهذيب الكمال ١٠٥٢/٢. والوليد بن مسلم أبو بشر البصري، روى عن جندب بن عبد الله وروى عنه يونس ابن عبيد، ثقة. تهذيب الكمال ١٤٧٤/٣.

(٤) المحرر ٢٥٥/١٤.

(٥) البحر ١٥/٨.

(٦) الكشف ٤٨٧/٣.

(٧) البحر ١٥/٨.

أراد بذلك أن السَّامِنَ لليلة أي: كانت الهبة لأجلك لأجل قميصك،
فه «لقميصك» بدلُ اشتغالٍ بإعادة العاملِ بعينه، وقد نُقِلَ أن قوله: «ووهبنا له
إسحاق»^(١) أنها لليلة.

قوله: «سُقفا» قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو بفتح السين وسكون القاف
بالإفراد على إرادة الجنس. والباقون بضمّتين على الجمع كَرُهْن في جمع
رَهْن. وفي «رُهْن» تأويل لا يمكن هنا: وهو أن يكونَ جَمْعُ «رِهَان» جَمْعُ
رَهْن؛ لأنه لم يُسمَعْ سِقاف جمع سَقْف. وعن الفراء^(٣) أنه جمع سقيفة فيكون
كصحيفة وصُحْف. وقرئ «سُقفا» بفتحين لغةً في سَقْف، وسُقوفاً بزنة فَلَس
وقُلوس. وأبورجاء بضمّة وسكون.

و «مِنْ فِضَّة» يجوز أن يتعلّق بالجعل، وأن يتعلّق بمحذوف صفة لسُقْف.
وقرأ العامة «معارج» جمع مَعْرَج وهو السُّلْم. وطلحة^(٤) «معاريج» جمع
مِعْرَاج، وهذا كمفاتيح لِمَفْتَح، ومفاتيح لمفتاح.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وَسُرُّرًا﴾: جمع سَرِير. والعامةُ على ضم
الراء. وقرئ^(٥) بفتحها وهي لغةٌ بعض تميم وكنب. وقد تقدّم أن فعلاً
المضعف تفتح عينه إذا كان اسماً أو صفةً نحو: ثوب جديد وثياب جُدَد، وفيه
كلامٌ للنحاة. وهل قوله: «مِنْ فِضَّة» شاملٌ للمعارج والأبواب والسُرُّر؟ فقال

(١) الآية ٨٤ من الأنعام.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٥، والنشر ٣٧٠/٢، والحجة ٦٤٩، والقرطبي
٨٥/١٦، والبحر ١٥/٨، والتيسير ١٩٦.

(٣) لعلها مقحمة.

(٤) معاني القرآن ٣٢/٣.

(٥) القرطبي ٨٥/١٦، والبحر ١٥/٨.

(٦) البحر ١٥/٨.

الزمخشري^(١) : نعم ، كأنه يرى تشريك المعطوف مع المعطوف عليه في قيوده . و «عليها يتكثون» و «عليها يظهرون» صفتان لما قبلهما .

أ . (٣٥) قوله : ﴿وَزُخْرُفًا﴾ : يجوز أن يكون منصوباً بجعل أي : وجعلنا لهم زخرفاً . وجوز الزمخشري^(٢) أن ينتصب عطفاً على محل «من فضة» كأنه قيل : سُقِّفَ من فضةٍ وذَهَبٍ أي : بعضها كذا ، وبعضها كذا .

وقد تقدّم الخلاف في «لما» تخفيفاً وتشديداً في سورة هود^(٣) ، وقرأ^(٤) أبو رجاء وأبو حيوة «لما» بكسر اللام على أنها لامُ العلة دَخَلَتْ على «ما» الموصولة وحذِفَ عائِدها ، وإن لم تُطْلَ الصلّة . والأصل : الذي هو متاع كقوله : «تماماً على الذي أحسن»^(٥) برفع النون . و «إن» هي المخففة من الثقيلة ، و «كل» مبتدأ ، والجارٌ بعده خبره أي : وإن كل ما تقدّم ذكره كائن للذي هو متاع الحياة ، وكان الوجه أن تدخل اللامُ الفارقة لعدم إعمالها ، إلا أنها لما دَلَّ الدليلُ على الإثباتِ جازَ حَذْفُها كما حَذَفَها الشاعرُ في قوله^(٦) :

٣٩٩٢ — أنا ابنُ أبية الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ

وإن مالِكُ كانتِ كرامُ المعادنِ

أ . (٣٦) قوله : ﴿وَمَنْ يَعِشْ﴾ : العامة على ضم الشين من عشا يعشو أي : يتعامى ويتجاهل . وقتادة^(٧) ويحيى بن سلام «يعش» بفتحها

(١) الكشف ٤٨٧/٣ .

(٢) الكشف ٤٨٧/٣ .

(٣) انظر : الدر المصون ٣٩٦/٦ .

(٤) انظر في قراءاتها : السبعة ٥٨٦ ، والقرطبي ٨٧/١٦ ، والبحر ١٥/٨ ، والمجتبى ٢٥٥/٢ .

(٥) الآية ١٥٤ من الأنعام ، وهي قراءة يحيى بن يعمر . انظر : الدر المصون ٢٢٨/٥ .

(٦) تقدم برقم ٣٥١١ .

(٧) انظر في قراءاتها : البحر ١٦/٨ ، والقرطبي ٨٨/١٦ .

- الزخرف -

بمعنى يَعْمَ . وزيد بن علي «يَعْشُو» بإثبات الواو. قال الزمخشري^(١): «على أن «مَنْ» موصولة وحقُّ هذا أن يقرأ نقيضُ بالرفع». قال الشيخ^(٢): «ولا تتعَيَّنُ موصوليتها بل تُخْرَجُ على وجهين: إمَّا تقدير حذف حركة حرفِ العِلَّةِ، وقد حكاهما الأخفش لغةً، وتقدَّم منه في سورة يوسف^(٣) شواهدٌ، وإمَّا على أنه جزمُ بـ «مَنْ» الموصولة تشبيهاً لها بـ «مَنْ» الشرطية». قال: «وإذا كانوا قد جَرَمُوا بـ «الذي»، وليس بشرطٍ قط فأولَى بما استُعْمِلَ شرطاً وغيرَ شرطٍ. وأنشد^(٤):

٣٩٩٣- وَلَا تَخْفِرُنْ بِشَرًّا تُرِيدُ أَخاً بِهَا
فإنَّكَ فيها أنتَ مِنْ دونه تَقَعُ
كذلك الذي يَتَغَيُّ على الناسِ ظالماً
يُصِيبُهُ على رَغَمِ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ

/ قال: «وهو مذهبُ الكوفيين، وله وَجْهٌ من القياسِ: وهو أن «الذي» [٧٩١/أ] أَشْبَهَتْ اسمَ الشرطِ في دخولِ الفاءِ في خبرها، فَتُشَبِّهُ اسمَ الشرطِ في الجزم أيضاً. إلا أن دخولَ الفاءِ متقاسٌ بشرطه، وهذا لا ينقاسُ».

ويقال: عَشَا يَعْشُو، وَعَشِيَ يَعْشَى. فبعضُهم جعلهما بمعنىً، وبعضُهم فَرَّقَ: بأنَّ عَشِيَ يَعْشَى إذا حَصَلَتْ الآفَةُ من بَصَرِهِ، وَأَصْلُهُ الواوُ وإنما قُلِبَتْ ياءٌ لانكسارِ ما قبلها كَرَضِيَ يَرْضَى وَعَشَا يَعْشُوا أي: تفاعَلَ^(٥) ذلك. وَنَظَرَ نَظَرَ

(١) الكشف ٤٨٨/٣.

(٢) البحر ١٦/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.

(٤) البیتان لسابق البربري، وهما في أمالي الزجاجي ١٨٥، والبحر ١٦/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٣/٤.

(٥) أي: نظر كالذي به آفة ولا آفة به. انظر: البحر ٤/٨.

العشي^(١) ولا آفة ببصره، كما قالوا: عَرَجَ لَمَنْ بِهِ آفَةُ الْعَرَجِ، وَعَرَجَ^(٢) لَمَنْ تَعَارَجَ، وَمَشَى مِثْلَةَ الْعُرْجَانِ. قال الشاعر^(٣):

٣٩٩٤- أَعْشَوْ إِذَا مَا جَارَتِي بَرَزْتُ
حَتَّى يُوَارِي جَارَتِي الْخِذْرُ

أي: أَنْظَرُ نَظَرَ الْعَشِيِّ. وقال آخر^(٤):

٣٩٩٥- مَنَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

أي: تَنْظُرُ نَظَرَ الْعَشِيِّ لَضَعْفِ بَصَرِهِ مِنْ كَثَرَةِ الْوَقُودِ. وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ: بِأَنَّ عَشَوْتُ إِلَى النَّارِ إِذَا اسْتَدْلَلْتَ عَلَيْهَا بِنَظَرٍ ضَعِيفٍ وَقِيلَ: وَقَالَ الْفَرَاءُ^(٥): «عَشَا يَعْشَى يُعْرِضُ، وَعَشِي يَعْشَى عَمِي». إِلَّا أَنَّ ابْنَ قَتِيْبَةَ^(٦) قَالَ: «لَمْ نَرَ أَحَدًا حَكَى عَشَوْتُ عَنِ الشَّيْءِ: أَعْرِضْتُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يَقَالُ: تَعَاشَيْتُ عَنْ كَذَا إِذَا تَغَافَلْتُ عَنْهُ وَتَعَامَيْتُ».

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «نُقِضَ» بَنَوْنِ الْعِظْمَةِ. وَعَلِي بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٧) وَالْأَعْمَشُ وَيَعْقُوبُ وَالسَّلْمِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُمَا «يُقْبِضُ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتَ

(١) الْعَشِيُّ: الصِّفَةُ مِنْ هَذِهِ الْآفَةِ، كَمَا فِي اللِّسَانِ قَالَ: «وَهُوَ عَشٍ وَأَعَشَى».

(٢) ضَبَطَ هَذَا الْفِعْلَ فِي اللِّسَانِ بِضَمِّ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا.

(٣) الْبَيْتُ لِحَاتِمٍ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٥٤ بِرِوَايَةِ «أَغْضِي» وَالْبَحْرُ ٥٤/٨.

(٤) الْبَيْتُ لِلْحَطِيطَةِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢٤٩، وَالْكِتَابُ ٤٤٥/١، وَالْمَقْتَضِبُ ٦٥/٢، وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ٦٦/٢، وَالْعَيْنِي ٤٣٩/٤.

(٥) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣٢/٣ «يَعْشُو بِمَعْنَى يُعْرِضُ، وَيَعْشَى بِمَعْنَى يَغْمَى».

(٦) تَفْسِيرُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ ص ٣٩٨.

(٧) انْظُرْ فِي قِرَاءَاتِهَا: الْإِتْحَافُ ٤٥٦/٢، وَالنَّشْرُ ٣٦٩/٢، وَالْبَحْرُ ١٦/٨، وَالْقُرْطُبِيُّ ٩٠/١٦.

أي: يُقَيِّضُ الرحمنُ. و«شيطناً» نصبٌ في القراءتين. وابن عباس «يُقَيِّضُ» مبنياً للمفعول، «شيطان» بالرفع، قائم مقام الفاعل.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لِيَصُدُّوهُمْ﴾: الظاهر أن ضميرِي النصبِ عائدان على «مَنْ» مِنْ حيث معناها، راعى لفظها أولاً فأفرد في «له» و«له»، ثم راعى معناها، فجمع في قوله: «وَأَنَّهُمْ لِيَصُدُّوهُمْ». والضميرُ المرفوعُ على الشيطان؛ لأنَّ المرادَ به الجنس، ولأنَّ كلَّ كافرٍ معه قرين. وقال ابن عطية^(١): «إِنَّ الضميرَ الأولَ للشياطين، والثاني للكفار. التقدير: وإنَّ الشياطين لِيَصُدُّوْنَ الكفارَ العاشين».

آ. (٣٨) قوله: ﴿إِذَا جَاءَنَا﴾: قرأ^(٢) أبو عمرو والأخوان وحفص «جاءنا» بإسنادِ الفعلِ إلى ضميرٍ مفردٍ يعودُ على لفظ «مَنْ» وهو العاشي، وحينئذٍ يكونُ هذا ممَّا حُمِلَ فيه على اللفظ، ثم على المعنى، ثم على اللفظ، فإنه حُمِلَ أولاً على لفظها في قوله: «نُقَيِّضُ لَهُ» «فهوله»، ثم جُمِعَ على معناها في قوله: «وَأَنَّهُمْ لِيَصُدُّوهُمْ» و«يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ»، ثم رَجَعَ إلى لفظها في قوله: «جاءنا»، والباقون «جاءنا» مُسنداً إلى ضميرٍ تثنيةٍ، وهما العاشي وقرينه.

قوله: «بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ» قيل: أرادَ المشرقَ والمغربَ، فغلبَ كَالْعَمَرَيْنِ^(٣) وَالْقَمَرَيْنِ^(٤). وقيل: أرادَ بِمَشْرِقِي الشَّمْسِ مَشْرِقَهَا فِي أَقْصَرِ يَوْمٍ وَمَشْرِقَهَا فِي أَطْوَلِ يَوْمٍ. وقيل: بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبَيْنِ.

(١) المحرر ٢٥٨/١٤.

(٢) السبعة ٥٨٦، والحجة ٦٥٠، والتيسير ١٩٦، والقرطبي ٩٠/١٦، والنشر ٣٦٩/٢، والبحر ١٦/٨.

(٣) العمران: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٤) القمران: الشمس والقمر.

قوله: «فِيَسَّرَ الْقَرِينَ» مخصوصه محذوف أي: أنت.

آ. (٣٩) قوله: «وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ» : في فاعله قولان، أحدهما: أنه ملفوظ به، وهو «أنكم» وما في حيزها. التقدير: وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ اشترأككم في العذاب بالتأسي، كما يَنْفَعُ الاشتراك في مصائب الدنيا فيتأسي المصاب بمثله. ومنه قول الخنساء^(١):

٣٩٩٦- وَلَوْلَا كَثْرَةُ الْبَاكِينَ حَوْلِي

على إخوانهم لَقَتَلْتُ نَفْسِي
وما يَبْكُون مثل أخِي ولكن
أُعْزِي النَفْسَ عَنْهُ بِالتَّأْسِي

والثاني: أنه مضمر. فقدّره بعضهم ضمير التمني المدلول عليه بقوله: «يَا لَيْتَ بَيْنِي»^(٢) أي: لَنْ يَنْفَعَكُمْ تَمَنِّيكم البُعْد. وبعضهم: لَنْ يَنْفَعَكُمْ اجتماعكم. وبعضهم: ظَلُمْتُكم وَجَحَدُكم. وعبرة مَنْ عَبَّرَ بِأَنَّ الْفَاعِلَ محذوف مقصوده الإضمار المذكور لا الحذف؛ إذ الفاعل لا يُحذف إلا في مواضع ليس هذا منها، وعلى هذا الوجه يكون قوله: «أنكم» تعليلًا^(٣) أي: لأنكم، فحذف الخافض فجرى في محلّها الخلاف: أهو نصب أم جر^(٤)؟ [٧٩١/ب] ويؤيد إضمار الفاعل، لا أنه هو «أنكم»، قراءة «إنكم» بالكسر فإنه / استئناف مفيد للتعليل.

قوله: «إِذْ ظَلَمْتُمْ» قد استشكل المُعَرِّبون هذه الآية. وجهه: أَنَّ قَوْلَهُ

(١) ديوان الخنساء ص ٨٤.

(٢) رسمها في الأصل موصولة: يَا لَيْتَنِي.

(٣) الأصل «تعليل» وهو سهو.

(٤) انظر: الدر المصون ٢١١/١ - ٢١٢.

«اليوم» ظرفٌ حالِّيٌّ، و«إذ» ظرفٌ ماضٍ، و«يَنْفَعُكُمْ» مستقبلٌ؛ لاقتراحه بـ«لن» التي لنفي المستقبل. والظاهر أنه عاملٌ في الظرفَيْن، وكيف يعملُ الحدثُ المستقبلُ الذي لم يَقَعْ بعدُ في ظرفٍ حاضِرٍ أو ماضٍ؟ هذا ما لا يجوزُ. فأجيب عن إعماله في الظرفِ الحالِّيِّ على سبيلِ قُرْبِهِ منه؛ لأنَّ الحالَّ قريبٌ من الاستقبالِ فيجوزُ في ذلك. قال تعالى: «فَمَنْ يَسْمَعِ الآنَ»^(١) وقال الشاعر^(٢):

..... — ٣٩٩٧ —

سَأَسْعَى الآنَ إِذْ بَلَغْتَ أَنَاها

وهو إقناعيٌّ، وإلا فالمتقبلُ يَسْتَحِيلُ وقوعه في الحالِّ عقلاً. وأما قوله: «إذ» ففيها للناسِ أوجهٌ كثيرةٌ. قال ابن جني: «راجعتُ أبا عليٍّ فيها مراراً فأخبر ما حَصُلْتُ منه: أنَّ الدنيا والآخرةَ متصلتان، وهما سواءٌ في حُكْمِ اللَّهِ تعالى وعِلْمِهِ، فـ«إذ» بدلٌ من «اليوم» حتى كأنَّه مستقبلٌ أو كأنَّ اليومَ ماضٍ. وإلى هذا نحا الزمخشريُّ قال^(٣): «وإذ بدلٌ من اليوم» وحَمَلَهُ الزمخشريُّ على معنى: إِذْ تَبَيَّنَ وَصَحَّ ظُلْمُكُمْ، ولم يَبْقَ لأحدٍ ولا لكم شبهةٌ في أنكم كنتم ظالمين. ونظيره^(٤):

(١) الآية ٩ من الجن.

(٢) لم أعتد إلى قائله، وهو في رصف المباني ص ٣٩٦، والجنِّي الداني ص ٥٩، وحاشية الدسوقي ١/١٤٩، وصدرة:

فإِنِّي لَسْتُ خَائِلكُمْ وَلَكِنْ
وصدرة في رصف المباني:

فلم أَنكُلْ ولم أَجِبْ وَلَكِنْ
(٣) الكشف ٣/٤٨٩.

(٤) البيت لزائد بن صعصعة الفقعسي. وهو في معاني القرآن للفرأء ١/٦١، والمغني ص ٤٠، وحاشية الأمير عليه ١/٢٥، وعجزة:

٣٩٩٨- إذا ما انتَسَبْنَا لم تَلِدْنِي لثِيمةً

أي: تَبَيَّنَ أَنِّي وَلَدْتُ كَرِيمةً. وقال الشيخ^(١): «ولا يجوزُ البدلُ ما دامت
«إِذ» على موضوعها من المَضيِّ، فَإِنْ جُعِلَتْ لمطلقِ الزمانِ جازاً» قلت:
لم يُعْهَدْ في «إِذ» أنها تكونُ لمطلقِ الزمان، بل هي موضوعةٌ لزمانٍ خاصٍ
بالماضي كأَمْسٍ. الثاني: أَنَّ في الكلام حَذَفَ مضافٍ تقديرُه: بعد
إِذ ظَلَمْتُمْ. الثالث: أنها للتعليل. وحيثُ تكونُ حرفاً للتعليل كاللام.
الرابع: أَنَّ العاملَ في «إِذ» هو ذلك الفاعلُ المقدَّرُ لا ضميرُه. والتقدير: ولن
ينفعكم ظلمكم أو جَحْدُكم إِذ ظَلَمْتُمْ. الخامس: أَنَّ العاملَ في «إِذ» ما دَلَّ
عليه المعنى. كأنه قال: ولكن لن ينفعكم اجتماعكم إِذ ظَلَمْتُمْ؛ قاله
الحوفي، ثم قال: «وفاعلُ «يَنْفَعُكم» الاشتراكُ» انتهى. فظاهرُ هذا متناقضٌ؛
لأنَّه جَعَلَ الفاعلَ أولاً اجتماعكم، ثم جعله آخراً الاشتراكَ. ومنع أَنَّ تكونَ
«إِذ» بدلاً من اليوم لتغايرهما في الدلالة. وفي كتاب أبي البقاء^(٢) «وقيل:
إِذ بمعنى «أَنَّ» أي: أَنَّ ظَلَمْتُمْ». ولم يُقَيِّدْها بكونها أن^(٣) بالفتح أو الكسر،
ولكن قال الشيخ^(٤): «وقيل: إِذ للتعليل حرفاً بمعنى «أَنَّ» يعني بالفتح؛
وكأنه أراد ما ذكره أبو البقاء، إلاَّ أَنَّ تَسْمِيَتَهُ «أَنَّ» للتعليل مجازٌ، فإنها على
حَذَفِ حرفِ العلةِ أي: لِأَنَّ، فلمصاحبتِها لها، والاستغناء بها عنها سَمَّاها

ولم تجدي مِنْ أَنَّ تُقَرِّي بها بُدًّا

فالجاء للمستقبل والولادة قد مضت.

(١) البحر ١٧/٨.

(٢) الإملاء ٢٢٨/٢.

(٣) في المطبوعة: بالفتح.

(٤) البحر ١٧/٨.

باسمِها. ولا ينبغي أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهَا فِي كِتَابِ أَبِي الْبَقَاءِ بِالْكَسْرِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ؛
لأنَّ معناه بعيدٌ.

وَقُرِئَ^(١) «إِنكُمْ» بِالْكَسْرِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ الْمَفِيدِ لِلْعَلَةِ. وَحِينَئِذٍ يَكُونُ
الْفَاعِلُ مَضْمُوراً عَلَى أَحَدِ التَّقَادِيرِ الْمَذْكُورَةِ.

آ. (٤١) قوله: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾: قد تقدّم الكلام عليه قريباً.

آ. (٤٢) وَقُرِئَ^(٢) «نُرِيْنُكَ»: بِالنُّونِ الْخَفِيَّةِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى
«أَوْحِي»^(٣) مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ مَفْتُوحِ الْيَاءِ، وَبَعْضُ قُرَّاءِ الشَّامِ^(٤) سَكَّنَهَا تَخْفِيفاً.
وَالضَّحَّاكُ «أَوْحَى» مَبْنِياً لِلْفَاعِلِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

آ. (٤٥) قوله: ﴿مَنْ أَرْسَلْنَا﴾: فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَظْهَرُهَا: أَنَّ
«مَنْ» مَوْصُولَةٌ، وَهِيَ مَفْعُولَةٌ لِلسُّؤَالِ. كَأَنَّهُ قِيلَ: وَاسْأَلِ الَّذِي أَرْسَلْنَاهُ مِنْ قَبْلِكَ
عَمَّا أَرْسَلُوا بِهِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُرْسَلُوا إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ. الثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ
عَلَى أَنَّهُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ. وَالْمَسْئُولُ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مُحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ:
وَاسْأَلْنَا عَنْ مَنْ أَرْسَلْنَاهُ. الثَّالِثُ: أَنَّ «مَنْ» اسْتِفْهَامِيَّةٌ مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ،
و«أَرْسَلْ» خَبَرُهُ. وَالْجُمْلَةُ مُعَلَّقَةٌ لِلسُّؤَالِ، فَتَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى إِسْقَاطِ
الْخَافِضِ، وَهَذَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُعَلَّقَ لِلسُّؤَالِ إِنَّمَا هُوَ الْجُمْلَةُ
الْاسْتِفْهَامِيَّةُ مِنْ قَوْلِهِ «أَجْعَلْنَا».

(١) وهي رواية عن ابن عامر. انظر: السبعة ٥٨٦، والبحر ١٧/٨، والقرطبي
٩١/١٦.

(٢) وهي قراءة رُوَيْسٍ. انظر: الإنحاف ٤٥٧/٢، والبحر ١٨/٨، والنشر ٢٤٦/٢.

(٣) في الآية ٤٣.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ١٨/٨.

آ. (٤٧) قوله: ﴿إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾: قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف جاز أن تجاب «لَمَّا» بـ «إِذَا» المفاجأة؟ قلت: لأن فعل المفاجأة معها مقدر، وهو عامل النصب في محلها، كأنه قيل: فلما جاءهم بآياتنا فاجئوا وقت ضحكهم». قال الشيخ^(٢): «ولا نعلم نحو ما ذهب إلى ما ذهب إليه من أن «إِذَا» الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر تقديره: فاجأ، بل المذهب ثلاثة^(٣): إمّا حرف فلا تحتاج إلى عامل، أو ظرف مكان، أو ظرف زمان. فإن ذكر بعد الاسم الواقع بعدها خبر كانت منصوبة على الظرف، والعامل فيها ذلك الخبر نحو: «خرجت فإذا زيد قائم» تقديره: خرجت ففي المكان الذي خرجت فيه زيد قائم، أو في الوقت الذي خرجت فيه زيد قائم، وإن لم يذكر بعد الاسم خبر، أو/ ذكر اسم منصوب على الحال: فإن كان الاسم جثة وقلنا: إنها ظرف مكان كان الأمر واضحاً نحو: خرجت فإذا الأسد أي: فبالحضر الأسد، أو فإذا الأسد رابضاً. وإن قلنا: إنها ظرف زمان كان على حذف مضاف لئلا يُخبر بالزمان عن الجثة نحو: «خرجت فإذا الأسد» أي: ففي الزمان حضور الأسد، وإن كان الاسم حدثاً جاز أن يكون مكاناً أو زماناً. ولا حاجة إلى تقدير مضاف نحو: «خرجت فإذا القتال» إن شئت قدّرت فبالحضر القتال، أو في الزمان القتال». وفيه تلخيص وزيادة كبيرة في الأمثلة رأيت تركها مخلصاً.

آ. (٤٨) قوله: ﴿إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ﴾: جملة واقعة صفة لقوله: «مِنْ آية» فيحكم على موضعها بالجر اعتباراً باللفظ، وبالنصب اعتباراً بالمحل،

(١) الكشف ٣/٤٩٠، ٤٩١.

(٢) البحر ٨/٢٠.

(٣) انظر في «إِذَا» الفجائية: مغني اللبيب ١٢٠، ووصف المباني ٦١، والجنى الداني ٣٧٤.

وفي معنى قوله: «أكبرُ من أختها» أوجه، أحدها: - قاله ابنُ عطية^(١) - وهو أنهم يَسْتَغْظَمُونَ الآيةَ التي تأتي، لِحِدَّةِ أمرِها وحُدوثِها؛ لأنهم أُنِسُوا بتلك الآيةِ السابقةِ فَيَعْظُمُ أمرُ الثانيةِ وَيَكْبُرُ، وهذا كما قال^(٢):

٣٩٩٩- على أنها تَغْفُو الكُلُومَ، وإنما
نُسَوِّكُلُ بِالْأَذْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

الثاني: ما ذكره بعضهم: مِنْ أَنَّ المعنى: إلا هي أكبرُ من أختها السابقة، فحذَفَ الصِّفَةُ لِلْعِلْمِ بها. الثالث: قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هو كلامٌ متناقضٌ؛ لأنَّ معناه: ما مِنْ آيةٍ من التسعِ إلا وهي أكبرُ مِنْ كُلِّ واحدةٍ منها، فتكونُ كُلُّ واحدةٍ منها فاضلةً ومفضولةً في حالةٍ واحدة. قلت: الغرضُ بهذا الكلامِ وَصْفُهُنَّ بالكِبَرِ لَا يَكْدُنُ يَتَفَاوَتُنَ فيه، وكذلك العادةُ في الأشياءِ التي تَتَقَارَبُ في الفضلِ التَقَارُبُ اليسيرُ، تختلفُ آراءُ الناسِ في تفضيلِها، فبعضُهم يَفْضُلُ هذا، وبعضُهم يَفْضُلُ هذا، وربما اختلفتْ آراءُ الواحدِ فيها، كقول الحماسي^(٤):

-
- (١) المحرر ٢٦٤/١٤.
- (٢) البيت لأبي خراش الهذلي. وهو في ديوان الهذليين ١٥٨/٢، والخصائص ١٧٠/٢، وابن يعيش ١١٧/٣، والخزانة ٤٥٨/٢. وتغفر: تذهب وتبرأ. والكُلوم: الجروح أي: أننا نحزن على الأقرب، وَمَنْ مَضَى على رزئه زمن نسيناه ولو عظم خطبه.
- (٣) الكشف ٤٩١/٣.
- (٤) البيت للعرندس أحد بني أبي بكر بن كلاب، وهو في الحماسة ٢٦٨/٢ برواية «يسري».

٤٠٠٠- مَنْ تَلَقَّى مِنْهُمْ ثَقُلَ لَاقِيَتُ سَيِّدَهُمْ

مثل النجوم التي يَهْدِي بها السَّاري

وقالت الأنمارية في الجملة من أبنائها: ثَكِلَتْهُمْ إِنْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُمْ أَفْضَلُ، هم كالحَلَقَةِ الْمُفْرَعَةِ لَا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاهَا» انتهى كلامه. وأوله فظيغُ جداً كأن العبارات ضاقت عليه حتى قال ما قال، وإن كان جوابه حسناً فسؤاله فظيغُ. وقد تقدّم الخلاف في «يا أيُّها الساحرُ» في النور^(١).

آ. (٥٠) وقرأ^(٢) أبو حيوة «يَنْكُثُونَ» بكسر الكاف. وهي لغة.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ﴾: يجوزُ في «وهذه» وجهان، أحدهما: أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً، والواوُ للحال. والأنهارُ صفةٌ لاسم الإشارة، أو عطْفُ بيانٍ. و«تجري» الخبرُ. والجملةُ حالٌ مِنْ ياء «لي». والثاني: أَنْ «هذه» معطوفةٌ على «مُلْكٍ مِصْرَ»، و«تجري» على هذا حالٍ أي: أليس مُلْكُ مِصْرَ وهذه الأنهارُ جاريةٌ أي: الشيطان.

قوله: «تُبْصِرُونَ» العامةُ على الخطابِ لِمَنْ ناداه. وقرأ^(٣) عيسى بكسر النون أي: تُبْصِرُونِي. وفي قراءة العامة المفعولُ محذوفٌ أي: تُبْصِرُونَ مُلْكِي وَعَظَمَتِي. وقرأ فهد بن الصقر^(٤) «يُبْصِرُونَ» بياء الغيبة: إمَّا على الالتفاتِ من الخطابِ إلى الغيبة، وإمَّا ردًّا على قوم موسى.

(١) انظر إعرابه للآية ٢١ من النور.

(٢) البحر ٢٢/٨.

(٣) البحر ٢٢/٨، والشواذ ١٣٥.

(٤) فهد بن الصقر، روى القراءة عرضاً عن يعقوب الحضرمي وهو من جلة أصحابه. وأيوب بن المتوكل، وروى عنه ابن أخته إبراهيم. طبقات القراء ١٣/٢.

آ. (٥٢) قوله: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾: في «أم» أقوال، أحدها: أنها منقطعة، فتتقدَّر بـ بل التي لإضراب الانتقال، وبالهزمة التي للإنكار. والثاني: أنها بمعنى بل فقط، كقوله^(١):

٤٠٠١- بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

وصورتها أم أنت في العين أمْلَحْ

أي: بل أنت. الثالث: أنها منقطعة لفظاً، متصلة معنى. قال أبو البقاء^(٢): «أم هنا منقطعة في اللفظ لوقوع الجملة بعدها في اللفظ، وهي في المعنى متصلة معادلة؛ إذ المعنى: أنا خير منه أم لا، وأينا خير»^(٣) وهذه عبارة غريبة: أن تكون منقطعة لفظاً، متصلة معنى، وذلك أنهما معنيان مختلفان؛ فإن الانقطاع يقتضي إضراباً: إمّا إبطالاً، وإمّا انتقالاً. الرابع: أنها متصلة، والمعادِلُ محذوفٌ تقديره: أم تبصرون. وهذا لا يجوز إلّا إذا كانت «لا» بعد أم نحو: أتقوم أم لا؟ أي: أم لا تقوم. وأزيدُ عندك أم لا؟ أي: أم لا هو عندك. أمّا حذفه دون «لا» فلا يجوز، وقد جاء حذف «أم» مع المعادل وهو قليل جداً. قال الشاعر^(٤):

٤٠٠٢- دعاني إليها القلبُ إنني لأمرها

سميعٌ فلا أذري أرشدُ طلبُها

أي: أم غي. وكان الشيخ^(٥) قد نقل عن سيويه^(٦) أن هذه هي «أم»

(١) تقدم برقم ٢٢٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٨.

(٣) الإملاء: «أو أينا».

(٤) تقدم برقم ٧٣٤.

(٥) البحر ٢٢/٨ - ٢٣.

(٦) الكتاب ١/٤٨٤. قال: «كان فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء».

- الزخرف -

المعادلة أي: أم تُبْصِرُونَ الأمر الذي هو حقيق أن يُبْصَرَ عنده، وهو أنه خيرٌ من موسى. قال: «وهذا القولُ بدأ به الزمخشري^(١) فقال: «أم / هذه متصلة لأنَّ المعنى: أفلا تُبْصِرُونَ أم تُبْصِرُونَ، إلّا أنه وَضَعَ قوله: «أنا خيرٌ» موضع «تُبْصِرُونَ»؛ لأنهم إذا قالوا: أنت خيرٌ، فهم عنده بُصْرَاءُ، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب». قال الشيخ^(٢): «وهذا متكلّف جداً؛ إذ المعادل إنما يكونُ مقابلًا للسابق. فإن كان المعادلُ جملةً فعليةً كان السابقُ جملةً فعليةً أو جملةً اسميةً يتقدّرُ منها فعليةً، كقوله: «أَدْعَوْهُمْوهم أم أنتم صامتون»^(٣) لأنَّ معناه: أم صمّتم، وهنا لا يتقدّرُ منها جملةً فعليةً؛ لأنَّ قوله: «أنا خيرٌ» ليس مقابلًا لقوله: «أفلا تُبْصِرُونَ». وإن كان السابقُ اسماً كان المعادلُ اسماً، أو جملةً فعليةً يتقدّرُ منها اسمٌ نحو قوله^(٤):

٤٠٠٣- أَمْخَدَجُ: الْمَيْدَيْنِ أَمْ أَتَمَّتْ

ف «أَتَمَّتْ» معادلٌ للاسم، فالتقديرُ: أم مُتِمًّا^(٥) قلت: وهذا الذي ردّه على الزمخشريّ ردٌّ على سيبويه؛ لأنه هو السابقُ به، وكذا قوله أيضاً: إنه لا يُحذفُ المعادلُ بعد «أم» إلّا وبعدها «لا» فيه نظراً؛ من حيث تجويزُ سيبويه حَذْفَ المعادلِ دون «لا» فهو ردٌّ على سيبويه أيضاً.

(١) الكشاف ٤٩٢/٣.

(٢) البحر ٢٢/٨.

(٣) الآية ١٩٣ من الأعراف.

(٤) البيت لجحدر وقبلة.

إذا الكُماة بالكُماة التفتت

وهو في الارتشاف ٦٥٣/٢، وابن يعيش ٩٦/٤. والمخدج: الولد يولد ناقصاً وإن

تمت أيام حملهِ. والكُماة: جمع كمي وهو الفارسُ التام السلاح وهو الشجاع.

(٥) لعل الأنسب: مَتَمَّ.

[قوله: «ولا يَكَادُ يُبِين» هذه الجملة يجوزُ أَنْ تكونَ معطوفةً على الصلّة، وَأَنْ تكونَ مستأنفةً، وَأَنْ تكونَ حالاً^(١)]. والعامةُ على «يُبِين» مِنْ أَبَان، والباقر^(٢) «يُبِين» بفتحها مِنْ بَانَ أَي: ظهر.

٢. (٥٣) قوله: ﴿أَسْوِرَةً﴾: قرأ^(٣) حفص «أَسْوِرَةً» كأخيمرة. والباقون «أساورَة». فأسورة جمع سوار كجمار وأخيمرة، وهو جمع قلة، وأساورَة جمع إسوار بمعنى سوار. يقال: سوارُ المرأة وإسوارُها، والأصل: أساوِير بالياء، فعوّضَ من حرف المدِّ تاءَ التانيثِ كزنادقة. وقيل: بل هي جمعُ أسورة فهي جمعُ الجمع. وقرأ أُبَيُّ والأعمش — ويروى عن أبي عمرو — «أساور» دون تاء. ويروى عن أُبَيٍّ أيضاً وعبد الله أساوِير. وقرأ^(٤) الضحاك «ألقي» مبنياً للفاعلِ أي الله. و«أساورَة» نصباً على المفعولية. و«مِنْ ذَهَبٍ» صفةٌ لأساورَة. ويجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» الداخلةُ على التمييز.

٢. (٥٥) قوله: ﴿أَسْفُونًا﴾: منقولٌ بهمزةُ التعديّة مِنْ أَسِفَ بمعنى غَضِبَ، والمعنى: أغضبونا بمخالفتهم أمرنا. وفي التفسير: أحزنوا أوليائنا يعني السّحرة.

٢. (٥٦) قوله: ﴿سَلَفًا﴾: قرأ^(٥) الأخوان بضمّتين، والباقون

(١) ما بين معقوفين أثبتناه من ش، ولم يظهر في المصورة عن الأصل.

(٢) البحر ٢٣/٨.

(٣) انظر في قراءاته: التيسير ١٩٧، والبحر ٢٣/٨، والقرطبي ١٦/١٠٠، والنشر ٣٦٩/٢، والحجة ٦٥١، والسبعة ٥٨٧، والشواذ ١٣٧.

(٤) البحر ٢٣/٨.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٧، والنشر ٣٦٩/٢، والقرطبي ١٦/١١٢، والحجة ٦٥١، والتيسير ١٩٧، والبحر ٢٣/٨، والتيسير ١٩٧.

بفتحيتين. فأما الأولى فتحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أنها جمعُ سَلِيفٍ كَرَعِيفٍ ورُعُفٍ. وسمع القاسمُ بنُ مَعْنٍ من العرب: «مَضَى سَلِيفٌ مِنَ النَّاسِ». والسَلِيفُ من الناس كالفریقِ منهم. والثاني: أنها جمعُ سَالِفٍ كصَابِرٍ وَصْبِرٍ. والثالث: أنها جمعُ سَلَفٍ كَأَسَدٍ وَأُسْدٍ. والثانية^(١) تحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يَكُونَ جمعاً لسَالِفٍ كحَارِسٍ وَحَرَسٍ، وَخَادِمٍ وَخَدَمَ. وهذا في الحقيقة اسمُ جمعٍ لا جمعُ تكسيرٍ؛ إذ ليس في أبْنِيَةِ التَّكْسِيرِ صِغَةُ فَعَلٍ. والثاني: أنه مصدرٌ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمَاعَةِ يَقُولُ: سَلَفَ الرَّجُلُ يَسْلُفُ سَلْفًا أَي: تَقَدَّمَ. وَسَلَفَ الرَّجُلُ أَبَاؤُهُ الْمُتَقَدِّمُونَ، وَالْجَمْعُ أَسْلَافٌ وَسُلَافٌ. وَقَالَ طِفِيلٌ^(٢):

٤٠٠٤— مَضَوْا سَلْفًا قَصْدُ السَّيْلِ عَلَيْهِمْ

صُرُوفُ الْمَنَايَا بِالرِّجَالِ تَقَلُّبُ

وَقَرَأَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَمَجَاهِدٌ «سَلْفًا» بضم السين وفتح اللام. وفيها وجهان، أشهرهما: أنه جمعُ سُلْفَةٍ ككَفَرَةٍ وَغُرَفٍ، وَالسُّلْفَةُ الْأُمَّةُ. وَقِيلَ: الْأَصْلُ «سُلْفًا» بضمّتين، وَإِنَّمَا أَبْدِلَ مِنَ الضِّمَةِ فَتْحَةً.

آ. (٥٧) قوله: ﴿مَثَلًا﴾: إما مفعول ثانٍ إن كانت بمعنى صَبْرٍ، وإلاّ حالاً.

قوله: «يَصْدُون» قرأ^(٣) نافع وابن عامر والكسائي «يَصْدُون» بضم الصاد. والباقون بكسرها. ف قيل: هما بمعنى واحدٍ، وهو الصحيح، واللفظ يُقال: صَدَّ يَصِدُّ وَيَصْدُ كَعَكَفَ يَعْكَفُ وَيَعْكُفُ، وَيَعْرِشُ وَيَعْرِشُ. وقيل: الضمُّ

(١) أي: سَلْفًا.

(٢) طفيل الغنوي يرثي قومه. والبيت في اللسان (سلف).

(٣) السبعة ٥٨٧، والبحر ٢٥/٨، والقرطبي ١٦/١٠٣، والحجة ٦٥٢، والنشر ٣٦٩/٢، والتيسير ١٩٧.

من الصُّدود، وهو الإعراض. وقد أنكر ابن عباس الضم، وقد روي له عن علي رضي الله عنهما - والله أعلم - قبل بلوغه تواتره.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَقَالُوا آلِهَتُنَا خَيْرٌ﴾: قرأ^(١) أهل الكوفة^(٢) بتحقيق الهمزة الثانية، والباقون بتسهيلها بينَ بينَ، ولم يُدْخِلْ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ مِنْ قَاعِدَتِهِمُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ بِالْف، أَلْفًا، كَرَاهَةً لَتَوَالِي أَرْبَعَةٍ مُتَشَابِهَاتٍ، وَأَبْدَلُ الْجَمِيعِ الْهَمْزَةُ الثَّالِثَةُ^(٣) أَلْفًا. وَلَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ بَيَانٍ: وَذَلِكَ [١/٧٩٣] أَنْ «آِلَهِةً» جَمْعٌ لِإِلَهِ كَعِمَادٍ وَأَعِمَّةٍ، فَالْأَصْلُ أَلِلَهِةَ بِهَمْزَتَيْنِ: الْأُولَى زَائِدَةٌ، وَالثَّانِيَةُ فَاءُ الْكَلِمَةِ وَقَعَتِ الثَّانِيَةُ سَاكِنَةً بَعْدَ مَفْتُوحَةٍ وَجَبَ قَلْبُهَا أَلْفًا كَأَمِنْ وَبَابِهِ، ثُمَّ دَخَلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى الْكَلِمَةِ، فَالْتَفَى هَمْزَتَانِ فِي اللَّفْظِ: الْأُولَى لِلْاسْتِفْهَامِ وَالثَّانِيَةُ هَمْزَةُ أَفْعَلَةٍ. وَالْكَوْفِيُّونَ^(٤) لَمْ يَعْتَدُوا بِاجْتِمَاعِهِمَا فَأَبَقَوْهُمَا عَلَى حَالِهِمَا. وَغَيْرُهُمْ اسْتَقْلَلُوا فَخَفَّفُوا الثَّانِيَةَ بِالتَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنَ، وَالثَّالِثَةَ بِالْفِ مُحْضَةً لَمْ تُغَيَّرِ الْبَتَّةَ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ يَقْرَءُونَ هَذَا الْحَرْفَ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَهَا أَلْفٌ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ وَلَمْ يَقْرَأْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ السَّبْعَةِ فِيمَا قَرَأْتُ بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ رُوي أَنَّ وَرْشًا قَرَأَ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَزْهَرِ^(٥)، وَهِيَ تَحْتَمِلُ الْاسْتِفْهَامَ كَالْعَامَّةِ، وَإِنَّمَا حَذَفَ أَدَاةَ الْاسْتِفْهَامِ لِدَلَالَةِ «أَم» عَلَيْهَا وَهُوَ كَثِيرٌ. وَتَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَرَأَهُ خَبْرًا مَحْضًا وَحِينَئِذٍ تَكُونُ «أَم» مَنْقُطَةً فَتُقَدَّرُ بِـ بِلٍ وَالْهَمْزَةُ.

(١) السبعة ٥٨٧، والبحر ٢٥/٨، والقرطبي ١٠٤/١٦، والحجة ٦٥٣، والنشر

٣٦٤/١ - ٣٦٥، والتيسير ١٩٧.

(٢) وهم عاصم وحزمة والكسائي.

(٣) وهي همزة أَلِلَهِةِ الثَّانِيَةِ.

(٤) أي من القراء عندما قرؤوا أَلِلَهِةَ بالتحقيق.

(٥) عبد الصمد بن عبد الرحمن أبو الأزهر العتقي، أخذ عن ورش وروى عنه بكر

الدمياطي توفي سنة ٢٣١. طبقات القراء ٣٨٩/١.

وأما الجماعة فهي عندهم متصلة. فقوله: «أم هو» على قراءة العامة عطفٌ على «آلهتنا» وهو من عطفِ المفردات. التقدير: آلهتنا أم هو خيرٌ أي: أيُّهما خيرٌ. وعلى قراءة ورشٍ يكونُ «هو» مبتدأ، وخبره محذوفٌ تقديره: بل أهو خيرٌ، وليست «أم» حينئذٍ عاطفةً.

قوله: «جَدَلًا» مفعولٌ مِنْ أَجله أي: لأجلِ الجدلِ والمِرَاءِ لا لإظهارِ الحقِّ. وقيل: هو مصدرٌ في موضعِ الحالِ أي: إلَّا مُجادِلينَ.

وقرأ ابنُ مقسم «جدالاً» والوجهان جاريان فيه. والظاهر أن «هو» لعيسى كغيره من الضمائر. وقيل: هو للنبي صلى الله عليه وسلم.

أ. (٦٠) قوله: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾: في «مِنْ» هذه أقوالٌ، أحدها: أنها بمعنى بَدَلِ أي: لَجَعَلْنَا بَدَلَكُمْ. ومنه أيضاً «أَرْضَيْتُمْ بالحياة الدنيا من الآخرة»^(١) أي بَدَلَهَا. وأنشد^(٢):

٤٠٠٥- أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً
ظَلَمًا وَكُتِبَ لِلْأَمِيرِ إِفَالَا

وقال آخر^(٣):

٤٠٠٦- جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقا
وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا

والثاني: - وهو المشهور - أنها تبعيضية. وتأويلُ الآية عندهم: لَوَلَدْنَا مِنْكُمْ يَا رِجَالُ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَكُمْ كَمَا يَخْلُفُكُمْ أَوْلَادُكُمْ، كَمَا وَلَدْنَا

(١) الآية ٣٨ من التوبة.

(٢) تقدم برقم ١١٨٣.

(٣) تقدم برقم ١١٨٢.

عيسى مِنْ أُنثَى دُونَ ذَكَرٍ، ذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١). وَالثَّالِثُ: أَنَّهَا تَبْعِيضِيَّةٌ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «وَقِيلَ: الْمَعْنَى: لَحَوَّلْنَا بَعْضَكُمْ مَلَائِكَةً». وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٣): «لَجَعَلْنَا بَدَلًا مِنْكُمْ».

أ. (٦١) قَوْلُهُ: ﴿وَإِنِّه لَعِلْمٌ﴾: الْمَشْهُورُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِعِيسَى، يَعْنِي نَزْوْلَهُ آخِرَ الزَّمَانِ. وَقِيلَ الضَّمِيرُ لِلْقُرْآنِ أَيْ: فِيهِ عِلْمُ السَّاعَةِ وَأَهْوَالُهَا، أَوْ هُوَ عَلَامَةٌ عَلَى قُرْبِهَا. وَفِيهِ «اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ»^(٤) «اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ»^(٥). وَقِيلَ: لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَمِنْهُ «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»^(٦).
وَالْعَامَّةُ عَلَى «عِلْمٍ» مُصَدَّرًا، جُعِلَ عِلْمًا مَبَالِغَةً لَمَّا كَانَ بِهِ يَحْصُلُ الْعِلْمُ، أَوْ لَمَّا كَانَ شَرْطًا يُعْلَمُ بِهِ ذَلِكَ أُطْلِقَ عَلَيْهِ عِلْمٌ. وَابْنُ عَبَّاسٍ^(٧) وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبُو مَالِكٍ الْغِفَارِيُّ^(٨) وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «لَعَلَّمٌ» بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَيْ: لَشَرْطٍ وَعَلَامَةٍ، وَقَرَأَ أَبُو نُزَيْرَةَ^(٩) وَعِكْرَمَةُ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُمَا عَرَفَا بِاللَّامِ، فَقَرَأَ «لَلْعَلْمِ» أَيْ: لِلْعَلَامَةِ الْمَعْرُوفَةِ.

(١) الكشف ٤٩٤/٣.

(٢) الإملاء ٢٢٨/٢.

(٣) المحرر ٢٧٠/١٤.

(٤) الآية ١ من الأنبياء.

(٥) الآية ١ من القمر.

(٦) رواه البخاري. انظر: الفتح ٣٤٧/١١، ٣٩ باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ٨١ كتاب الرقاق.

(٧) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٨/٢، والقُرطبي ١٠٥/١٦، والبحر ٢٦/٨.

(٨) غروان أبو مالك الغفاري الكوفي. روى عن البراء بن عازب وعبد الله بن عباس، وعنه إسماعيل بن سميع، ثقة، وروى له أبو داود وغيره. انظر: تهذيب الكمال ١٨٩/٢.

(٩) المنذر بن مالك العبدي البصري أدرك طلحة بن عبيد الله، وروى عن ابن عباس. وعنه حميد الطويل. ثقة. توفي سنة ١٠٨. انظر: تهذيب الكمال ١٣٧٣/٣.

آ. (٦٧) قوله: ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾: مبتدأ، وخبره «عَدُوٌّ». والتنوين في «يَوْمَئِذٍ» عوض عن جملة تقديره: يومَ إذ تأتيهم الساعة. والعامل في «يَوْمَئِذٍ» لفظ «عَدُوٌّ» أي: عداوتهم في ذلك اليوم.

آ. (٦٨) قوله: ﴿يَا عِبَادِي﴾: قرأ^(١) أبو بكر عن غاصم «يا عبادي، لا خَوْفٌ بفتح الياء. والأخوان وابن كثير وحفص بحذفها وصلاً ووقفاً. والباقون بإثباتها ساكنة. وقرأ العامة «لا خوفٌ» بالرفع والتنوين: إمّا مبتدأ، وإمّا اسماً لها، وهو قليل. وابن محيص^(٢) دون تنوين على حذف مضاف وانتظاره: لا خوفٌ شيء^(٣). والحسن وابن أبي إسحاق بالفتح على «لا» التبرئة، وهي عندهم أبلغ.

آ. (٦٩) قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوز أن يكون نعتاً لـ «عبادي» أو بدلاً منه، أو عطف بيان له، أو مقطوعاً منصوباً أو مرفوعاً.

آ. (٧١) قوله: ﴿يُطَافُ﴾: قبله محذوف أي: يَدْخُلُونَ يُطَافُ. والصَّحَافُ: جمعُ صَحْفَةٍ كَجَفَنَةٍ وَجِفَانٍ. قال الجوهري^(٤): «الصَّحْفَةُ كَالْقَصْعَةِ. وقال الكسائي: أعظمُ القِصَاعِ الجَفَنَةُ، ثم القَصْعَةُ تُشَبِّعُ العَشْرَةَ، ثم الصَّحْفَةُ تُشَبِّعُ الخمسةَ، ثم المِثْكَلَةُ تُشَبِّعُ / الرجلين والثلاثة»^(٥). [٧٩٣/ب] والصَّحِيفَةُ: الكتابُ، والجمعُ: صُحُفٌ وَصَحَائِفُ. وأمال^(٦) الكسائي في

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٨، والحجة ٦٥٣، والتيسير ١٩٧، والبحر ٢٦/٨، والقرطبي ١١١/١٦.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٩/٢، والبحر ٢٦/٨.

(٣) وتقدير «لا» نافية لغير الجنس.

(٤) الصحاح (صحف) ١٣٨٤/٤.

(٥) «ثم الصحيفة تشبع الرجل». اهـ.

(٦) البحر ٢٦/٨.

رواية^(١) «بصحاف». والأكواب جمع. فقل: هو كالإبريق إلا أنه لا عُرْوَة له. وقيل: إلا أنه لا خُرْطُومَ له. وقيل: إلا أنه لا عُرْوَة له ولا خُرْطُومَ معاً. قال الجواليقي^(٢): «ليتمكّن الشارب من أين شاء، فإن العُرْوَة تمنع من ذلك». وقال عدي^(٣):

٤٠٠٧- مُتَكِنًا تَصْفِيقُ أَبْوَابِهِ
يَسْعَى عَلَيْهِ الْعَبْدُ بِالْكُوبِ

والتقدير: وأكواب من ذهب أو لم يُردّ تقييدها. قوله: «ما تَشْتَهِيه الأنفس» قرأ^(٤) نافع وابن عامر وحفص «تَشْتَهِيه» بإثبات العائد على الموصول كقوله: «الذي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ»^(٥) والباقون بحذفه كقوله: «أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا»^(٦) وهذه القراءة شبيهة بقوله: «وما عَمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ»^(٧) وتقدّم ذلك في يس،

وهذه الهاء في هذه السورة رُسِمَتْ في مصاحف المدينة والشام، وحُذِفَتْ مِنْ غَيْرِهَا. وقد وقع لأبي عبد الله الفاسي^(٨) شارح القصيد وهم فسبَقَ قلمه فكتب: «والهاء منه محذوفة في مصاحف المدينة والشام ثابتة في

(١) في رواية أبي الحارث.

(٢) انظر: البحر ٤/٨.

(٣) ديوانه ٦٧، والبحر ٤/٨، واللسان (كوب)، والقرطبي ١٦/١١٤.

(٤) السبعة ٥٨٨، والنشر ٣٧٠/٢، والحجة ٦٥٤، والبحر ٢٦/٨، والتيسير ١٩٧.

(٥) الآية ٢٧٥ من البقرة.

(٦) الآية ٤١ من الفرقان.

(٧) الآية ٣٥ من يس.

(٨) شرح الشاطبية للفاسي (خ) ١٦٤/٣.

غيرهما». أراد أن يكتب «ثابتة في مصاحف المدينة والشام محذوفة من غيرهما»
فعكس. وفي مصحف عبد الله^(١) «تَشْتَهِيه الأَنْفُسُ وتَلَذُّهُ الأَعْيُنُ» بالهاء فيهما.

أ. (٧٣) قوله: ﴿مِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾: «من» تبعية أو ابتدائية،
وقدّم الجار لأجل الفاصلة.

أ. (٧٥) قوله: ﴿لَا يُقَرَّرُ عَنْهُمْ﴾: جملة حالية، وكذلك «وَهُمْ
فيه مُبْلِسُونَ»: وقرأ^(٢) عبد الله «وَهُمْ فيها» أي: في النار لدلالة العذاب عليها.

أ. (٧٦) قوله: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾: العائمة على
الياء خبراً لـ «كان»، و«هم» إما فُضِّلَ وإما توكيد. وقرأ^(٣) عبد الله وأبو زيد
النحويان «الظالمون» على أن «هو» مبتدأ، و«الظالمون» خبره. والجملة خبر
كان، وهي لغة تميم. قال أبو زيد: «سَمِعْتُهُمْ يَقْرَءُونَ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ
وَأَعْظَمُ أَجْراً»^(٤) بالرفع. وقال قيس بن ذريح^(٥):

٤٠٠٨- تَجِنُّ إِلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا

وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ

برفع «أقدر» و«أنت» فصل أو توكيد. قال سيويه^(٦): «بَلَّغْنَا أَنْ رُؤْيَا كَانَ
يَقُولُ: أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ» يعني بالرفع.

(١) البحر ٢٦/٨.

(٢) البحر ٢٧/٨.

(٣) الشواذ ١٣٦، والقرطبي ١١٥/١٦، ٢٧/٨. ولعل الأول عبد الله ابن
أبي إسحاق، والثاني أبو زيد الأنصاري.

(٤) الآية ٢٠ من المزمّل وهي قراءة أبي السمال وابن السميع. انظر: البحر ٣٦٧/٨.

(٥) تقدم برقم ١٨٥٧.

(٦) الكتاب ٣٩٥/١.

آ. (٧٧) قوله: ﴿يَا مَالِكُ﴾: العامةُ مِنْ غير ترخيمٍ .
وعلي^(١) بن أبي طالب وعبدُ الله وابنُ وثَّاب والأعمش «يا مال» مرخماً على
لغة مَنْ ينتظر. وأبو السَّوار الغنوي «يا مال» مبنياً على الضم على لغة مَنْ
لا يَنوي.

آ. (٧٩) قوله: ﴿أُم أَبْرَمَوا﴾: أم منقطعة. والإبرام: الإِتقان،
وأصله في القتل. يقال: أَبْرَمَ الحَبْلُ أي: أَتَقَن قَتْلَهُ، وهو القَتْلُ الثاني، والأولُ
يُقال له: سَجِيل. قال زهير^(٢):

٤٠٠٩- لَعَمْرِي لَنِعَمَ السَّيِّدانِ وَجَدْتُما
على كلِّ حالٍ مِنْ سَجِيلٍ وَمُبْرَمٍ

آ. (٨١) قوله: ﴿إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ﴾: قيل: هي شرطية على
بابها. واختُلِفَ في تأويله ف قيل: إِنْ صَحَّ ذلك فانا أولُ مَنْ يَعْبُدُه لكنه لم يَصِحَّ
البتة بالدليل القاطع، وذلك أَنَّهُ عَلِقَ العبادةَ بكيونة الولد، وهي مُحالٌ في
نفسها، فكان المُعلِّقُ بها مُحالاً مثلها، فهو في صورة إثبات الكيونة والعبادة،
وفي معنى نفيهما على أَبلغ الوجوه وأقواها، ذكره الزمخشري^(٣). وقيل: إِنْ
كان له ولدٌ في رَعْمِكُم. وقيل: العابدين بمعنى: الأنفين. مِنْ عِبْدٍ يَعْبُدُ إذا
اشْتَدَّ أَنْفَهُ فهو عِبْدٌ وعابِدٌ. ويؤيِّده قراءة السُّلَمي^(٤) واليماني «العَبْدِين» دون ألفٍ.
وحكى الخليل قراءةً غريبةً وهي «العَبْدَيْن» بسكون الباء، وهي تخفيفُ قراءةٍ

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٥٧، والقرطبي ١٦/١١٦، والبحر ٨/٢٨.

(٢) تقدم برقم ٣٨١٦.

(٣) الكشف ٣/٤٩٧.

(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٧، والمحتسب ٢/٢٥٧، والقرطبي ١٦/١٢٠،
والبحر ٨/٢٨.

السُّلَمي فأصلها الكسرُ. قال ابنُ عرفة: «يُقال: عَبْدٌ بالكسر يَعْبُدُ بالفتح فهو عَبْدٌ، وقلَّما يُقال: عابِدٌ، والقرآن لا يَجِيءُ على القليلِ ولا الشاذِّ»: قلتُ: يعني فتخريج مَنْ قال: إِنَّ العابدين بمعنى الآنفين لا يَصِحُّ، ثم قال^(١) كقول مجاهد^(٢). وقال الفرزدق^(٣):

٤٠١٠- أولئك آبائي فجنني بمثلهم
وأعبدُ أنْ أهجو كُتُيباً بدارم

أي: آنفٌ. وقال آخر^(٤):

٤٠١١- متى ما يشأ ذو الوُدِّ يضرِّم خليله
ويُعبدُ عليه لا محالة ظالما

وقال أبو عبيدة^(٥): «معناه الجاحدين». يُقال: عَبْدَنِي حَقِّي أي: جَحَدَنِي. وقال أبو حاتم: «العِدُّ بكسر الباء: الشديِدُ الغَضَبُ»، وهو معنى حسنٌ أي: إِنْ كان له وَلَدٌ على رَعْمِكُمْ فأنا أولُ مَنْ يَغْضَبُ لذلك.

وقيل: «إِنْ» نافيةٌ أي: ما كان، ثم أَخْبَرَ بقوله: «فأنا أولُ العابدين»

(١) أي قال ابن عرفة.

(٢) قول مجاهد ذكره في البحر ٢٨/٨، وهو تفسيره الآية: «إِنْ كان لله وَلَدٌ في رَعْمِكُمْ».

(٣) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٢٨/٨، واللسان (عبد) وصدره فيه:

أولئك قومٌ إِنْ هَجَوْنِي هَجَوْتُهُمْ
وتفسير غريب القرآن ٤٠١، ومجاز القرآن ٢٠٦/٢.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٢٩/٨، والمحرر ٢٧٨/١٤.

(٥) مجاز القرآن ٢٠٧/٢.

- الزخرف -

وتكونُ الفاءُ سببيةً. ومنع مكّي^(١) أَنْ تكونَ نافيةً قال: «لأنه يُؤهِمُ أَنَّك إنما نَفَيْتَ عن الله الولدَ فيما مضى دونَ ما هو آتٍ، وهذا مُحالٌ».

وقد رَدَّ الناسُ على مكّي، وقالوا: كان قد تَدُلُّ على الدوامِ كقولهِ: «وكان الله غفوراً رحيماً»^(٢) إلى ما لا يُحصى، والصحيحُ من مذاهب النحاة: أنها لا تَدُلُّ على الانقطاع، والقائلُ بذلك يقولُ: ما لم يكن قرينةً كالأياتِ المذكورة. وتقدّم الخلافُ في قراءَتَي: وَلَدَ وُوُلِدَ في مريم^(٣).

آ. (٨٣) قوله: ﴿يَلْقُوا﴾: العامةُ من المُلَافَةِ. وابنُ محيِصن^(٤) - وثُرُوى عن أبي عمرو - «يَلْقُوا» مِنْ لَقِيَ.

آ. (٨٤) قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾: «في السماء» متعلِّقٌ بـ «إله» لأنه بمعنى معبودٍ أي: معبودٌ في السماء ومعبودٌ في الأرض، وحيثُ فيقال: الصلة لا تكونُ إلَّا جملةً أو ما في تقديرِها وهو الظرفُ وعديله، ولا شيء منها هنا. والجوابُ: أَنَّ المبتدأَ حُذِفَ لدلالة المعنى عليه، وذلك المحذوفُ هو العائدُ تقديرُهُ: وهو الذي هو في السماءِ إلهٌ، وهو في الأرضِ إلهٌ، وإنما حُذِفَ لطولِ الصلةِ بالمعمولِ فإنَّ الجارَّ متعلِّقٌ بـ إله. ومثله «ما أنا [٧٩٤/أ] بالذي قاتلُ لك سوءاً»^(٥).

وقال الشيخ^(٦): «وَحَسَنَ طَوْلُهُ بالعطفِ عليه، كما حَسَنَ في قولهم: قاتل

(١) مذهبه في مشكل إعراب القرآن ٢٨٤/٢ أنها نافية بمعنى ما. وقد نقل أبو حيان عن مكّي في البحر ٢٩/٨ ما أثبتته السمين هنا وردَّ عليه.

(٢) الآية ٩٦ من النساء.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٣٥/٧.

(٤) البحر ٢٩/٨، والقرطبي ١٢١/١٦، والنشر ٣٧٠/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢٧٠/١، ٣٩٩.

(٦) البحر ٢٩/٨.

[لك] ^(١) شيئاً طوله بالمعمول. قلت: حصوله في الآية وفيما حكاه سواء؛ فإن الصلة طالت بالمعمول في كليهما، والعطف أمر زائد على ذلك فهو زيادة في تحسين الحذف. ولا يجوز أن يكون الجار خيراً مقدماً، و«إله» مبتدأ مؤخر لثلاث تفرغ الجملة من رابط، إذ يصير نظير «جاء الذي في الدار زيد». فإن جعلت الجار صلة وفيه ضمير عائد على الموصول وجعلت «إله» بدلاً منه. قال أبو البقاء ^(٢): «جاز على ضعف؛ لأن الغرض الكلي إثبات الإلهية لا كونه في السماء والأرض، فكان يفسد أيضاً من وجه آخر وهو قوله: «وفي الأرض إله» لأنه معطوف على ما قبله، وإذا لم تُقدّر ما ذكرنا صار منقطعاً عنه وكان المعنى: أن في الأرض إلهاً انتهى. وقال الشيخ ^(٣): «ويجوز أن تكون الصلة الجار والمجرور، والمعنى: أنه فيهما بالوحيته وربوبيته، إذ يستحيل حملُه على الاستقرار».

وقرأ ^(٤) عمر وعلي وعبد الله في جماعة «وهو الذي في السماء الله» ضمن العلم أيضاً معنى المشتق، فيتعلق به الجار. ومثله «هوحاتم في طييء» أي: الجواد فيهم. ومثله: فرعون العذاب.

آ (٨٥) قوله: ﴿وإليه تُرجعون﴾: الأخوان ^(٥) وابن كثير بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وهو في كليهما مبني للمفعول. وقرأ بالخطاب مبنياً للفاعل.

(١) من البحر.

(٢) الإملاء ٢٢٩/٢.

(٣) البحر ٢٩/٨.

(٤) القرطبي ١٢١/١٦، والبحر ٢٩/٨.

(٥) السبعة ٥٨٩، والنشر ٣٧٠/٢، والحجة ٦٥٥، والتيسير ١٩٧، والبحر ٢٩/٨.

والقرطبي ١٢١/١٦.

وقرأ العامة أيضاً «يَدْعُونَ» بياء الغيبة والضمير للموصول. والسلمي^(١)
وابن وثاب بناء الخطاب، والأسود بن يزيد^(٢) بتشديد الدال^(٣)، ونُقِلَ عنه
القراءة مع ذلك بالتاء والياء.

آ. (٨٦) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾: فيه قولان، أحدهما:
أنه متصل والمعنى: إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ كَعَزَّيْرٍ وَالْمَلَائِكَةِ، فإنهم يملكون
الشفاعة بتمليك الله إياهم لها. وقيل: هو منقطع بمعنى: أَنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَشْفَعُونَ
إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ، أي: لكن مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ يَشْفَعُ فِيهِ هَؤُلَاءِ، كذا قدروه.
وهذا التقدير يجوز فيه أَنْ يَكُونَ الاستثناء متصلاً على حَذْفِ المفعول، تقديره:
ولا يملكون الذين يَدْعُونَ مَنْ دونه الشفاعة في أحدٍ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ.

آ. (٨٧) وقرأ العامة «فَأَنْتَ يُؤْفَكُونَ» بالغيبة. وروى^(٤) عن أبي عمرو
بالخطاب.

آ. (٨٨) قوله: ﴿وَقِيلَهُ﴾: قرأ^(٥) حمزة وعاصم بالجر. والباقون
بالنصب. فأما الجر فعلى وجهين، أحدهما: أنه عطفت على «الساعة» أي:
عنده عِلْمُ قِيلِهِ، أي: قول محمد أو عيسى عليهما السلام. والقَوْلُ والقَالُ
والْقِيلُ بمعنى واحد جاءت المصادر على هذه الأوزان. والثاني: أَنَّ الواوَ

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٢٩/٨، والشواذ ١٣٦.

(٢) الأسود بن يزيد النخعي، أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن بلال بن رباح وحذيفة
وسلمان، وروى عنه إبراهيم النخعي، ثقة توفي سنة ٧٥. انظر: التهذيب ١/١١٢.

(٣) «يَدْعُونَ».

(٤) من رواية عبد الوارث عنه. انظر: البحر ٣٠/٨.

(٥) انظر في قراءات «وقيله»: السبعة ٥٨٩، والنشر ٣٧٠/٢، والبحر ٣٠/٨،
والقرطبي ١٢٣/١٦، والحجة ٦٥٥، والمحاسب ٣٥٨/٢، والتيسير ١٩٧.

للقسم . والجواب : إما محذوف تقديره : لَتُنْصَرْنَ أو لَأَفْعَلَنَّ بهم ما أريد ، وإما مذكور وهو قوله : « إن هؤلاء قوم لا يؤمنون » ذكره الزمخشري^(١) .

وأما قراءة النصب ففيها ثمانية أوجه ، أحدها : أنه منصوب على محل « الساعة » . كأنه قيل : إنه يَعْلَمُ الساعة وَيَعْلَمُ قِيلَهُ كذا . الثاني : أنه معطوف على « سِرُّهم ونجواهم » أي : لا نعلم سِرُّهم ونجواهم ولا نعلم قِيلَهُ . الثالث : عطفت على مفعول « يكتبون » المحذوف أي : يكتبون ذلك ويكتبون قِيلَهُ كذا أيضاً . الرابع : أنه معطوف على مفعول « يعلمون » المحذوف أي : يَعْلَمُونَ ذلك ويعلمون قِيلَهُ . الخامس : أنه مصدر أي : قَالَ قِيلَهُ . السادس : أن يَنْتَصِبَ بإضمار فعل أي : اللَّهُ يَعْلَمُ قِيلَ رَسُولِهِ وهو محمدٌ صَلَّى الله عليه وسلَّم . السابع : أن يَنْتَصِبَ على محل « بالحق » أي : شَهِدَ بِالْحَقِّ وَيَقِيلُهُ . الثامن : أن يَنْتَصِبَ على حَذَفِ حرف القسم كقوله^(٢) :

..... - ٤٠١٢ -

فذاك أمانة الله الشريد

وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن بالرفع ، وفيه أوجه [أحدها :] الرفع عطفاً على « علم الساعة » بتقدير مضاف أي : وعنده عِلْمٌ قِيلَهُ ، ثم حُذِفَ وأقيم هذا مقامه . الثاني : أنه مرفوع بالابتداء ، والجملة من قوله : « يا رب » إلى آخره هي الخبر . الثالث : أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره : وقِيلَهُ كَيْتَ وكَيْتَ مَسْمُوعٌ أو مُتَقَبَّلٌ . الرابع : أنه مبتدأ وأصله القسم كقولهم : « ائْمَنُ الله » و « لَعَنَرُ الله » فيكون خبره محذوفاً . والجواب كما تقدّم ، ذكره الزمخشري^(٣) أيضاً .

(١) الكشف ٤٩٨/٣ .

(٢) تقدم برقم ٩٣ .

(٣) الكشف ٤٩٨/٣ .

— الزخرف —

واختار القراءة بالنصب جماعة. قال النحاس^(١): «القراءة البينة بالنصب من جهتين، إحداهما: أن التفرقة بين المنصوب وما عطف عليه مُغْتَفَرَةٌ بخلافها بين المخفوض وما عطف عليه. والثانية تفسير أهل التأويل بمعنى النصب». قلت: وكأنه يريد ما قال أبو عبيدة^(٢) قال: «إنما هي في التفسير: أم يحسبون أننا لا نسمع سرهم ونجواهم ولا نسمع قيله يا رب. ولم يرتض الزمخشري^(٣) من الأوجه المتقدمة شيئاً، وإنما اختار أن تكون قسماً في القراءات الثلاث، وتقدم تحقيقها.

وقرأ^(٤) أبو قلابة «يا رَبِّ» بفتح الباء على قلب الياء ألفاً ثم حذفها مُجْتَرِئاً عنها بالفتحة كقوله^(٥):

..... — ٤٠١٣ —

بَلْهَفَ وَلَا بَلَّيْتُ

والأخفش يطردُها.

٢. (٨٩) قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾: قرأ^(٦) نافع وابن عامر «تَعْلَمُونَ» بالخطاب التفاتاً، والباقون بالغيبة نظراً لما تقدم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الزَّخْرَفِ]

(١) إعراب القرآن ٣/١٠٤.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٠٧.

(٣) الكشف ٣/٤٩٨.

(٤) القرطبي ١٦/١٢٤، والبحر ٨/٣٠.

(٥) تقدم برقم ٤٦٨.

(٦) السبعة ٥٨٩، والبحر ٨/٣٠، والتيسير ١٩٧، والقرطبي ١٦/١٢٥، والحجة

سورة الدخان /

[٧٩٤/ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

أ. (٣) قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾: يجوز أن يكون جواب القسم، وأن يكون اعتراضاً، والجواب قوله: «إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ»، واختاره ابن عطية^(١). وقيل: «إِنَّا كُنَّا» مستأنف، أو جواب ثانٍ من غير عاطفٍ.

أ. (٤) قوله: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ﴾: يجوز أن تكون مُسْتَأْنَفَةٌ، وأن تكون صفةً لـ «ليلة» وما بينهما اعتراض. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ، فيها يُفْرَقُ، ما موقع هاتين الجملتين؟ قلت: هما جملتان مستأنفتان ملفوفتان، فُسِّرَ بهما جواب القسم الذي هو «أَنْزَلْنَاهُ» كأنه قيل: أَنْزَلْنَاهُ؛ لَأَنَّ مِنْ شَأْنِنَا الْإِنذَارَ والتحذيرَ، وكان إنزالنا إياه في هذه الليلة خصوصاً؛ لَأَنَّ إِنْزَالَ الْقُرْآنِ مِنَ الْأُمُورِ الْحَكِيمَةِ، وهذه الليلة يُفْرَقُ فيها كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ». قلت: وهذا من محاسن هذا الرجل.

وقرأ^(٣) الحسن والأعرج والأعمش «يُفْرَقُ» بفتح الياء وضمّ الراء، «كُلٌّ» بالنصب أي: يُفْرَقُ اللَّهُ كُلُّ أَمْرٍ. وزيد بن علي «نُفِرَقُ» بنون العظمة، «كُلٌّ»

(١) المحرر ٢٨٣/١٤.

(٢) الكشف ٥٠٠/٣.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣٣/٨، والقرطبي ١٢٨/١٦، والشواذ ١٣٧.

بالنصب، كذا نقله الزمخشري^(١)، ونَقَلَ عنه الأهوازي «يُفَرِّق» بفتح الياء وكسر
الراء، «كُلُّ» بالنصب، «حكيم» بالرفع على أنه فاعل «يُفَرِّق»، وعن الحسن
والأعمش أيضاً «يُفَرِّق» كالعامة، إلا أنه بالتشديد.

آ. (٥) قوله: «أَمْرًا»: فيه اثنا عشر^(٢) وجهاً، أحدها: أَنْ
يَنْتَصِبَ حالاً مِنْ فاعل «أَنْزَلْنَاهُ». الثاني: أنه حالٌ مِنْ مفعوله أي: أَنْزَلْنَاهُ
أَمْرَيْنِ، أو مأموراً به. الثالث: أَنْ يَكُونَ مفعولاً له، ونائبه: إمَّا «أَنْزَلْنَاهُ» وإمَّا
«مُنْذِرِينَ» وإمَّا «يُفَرِّقُ». الرابع: أنه مصدرٌ مِنْ معنى يُفَرِّقُ أي: فَرَّقاً.
الخامس^(٣): أنه مصدرٌ «أَمَرْنَا» محذوفاً. السادس: أَنْ يَكُونَ «يُفَرِّقُ» بمعنى
يَأْمُرُ. والفرق بين هذا وما تقدّم: أَنَّكَ رَدَدْتَ فِي هَذَا بِالْعَامِلِ إِلَى الْمَصْدَرِ وَفِيهَا
تَقَدَّمَ بِالْعَكْسِ. السابع: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «كُلِّ». الثامن: أنه حالٌ مِنْ «أَمْرٍ» وجاز
ذلك لأنه وُصِفَ. إلا أَنْ فِيهِ شَيْئَيْنِ: مجيء الحال من المضاف إليه في غير
المواضع المذكورة. والثاني: أنها مؤكدة. التاسع: أنه مصدرٌ «أَنْزَلَ» أي:
إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِنْزَالاً، قاله الأخفش^(٤). العاشر: أنه مصدرٌ، لكن بتأويل العامل فيه
إلى معناه أي: أَمَرْنَا بِهِ أَمْرًا بِسَبَبِ الْإِنْزَالِ، كما قالوا ذلك في وَجْهِي فِيهَا يُفَرِّقُ
فَرَّقاً أَوْ يَنْزِلُ إِنْزَالاً. الحادي عشر: أنه منصوبٌ على الاختصاص، قاله
الزمخشري^(٥)، ولا يَعْنِي بِذَلِكَ الْاِخْتِصَاصُ الْاِصْطِلَاحِيَّ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ نَكْرَةً.
الثاني عشر: أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ الضمير في «حكيم». الثالث عشر: أَنْ يَنْتَصِبَ

(١) الكشف ٥٠٠/٣.

(٢) بل عدد ثلاثة عشر وجهاً.

(٣) كرر المصنف لفظة الرابع، والتصحيح من (ش).

(٤) لم يشر إلى هذا الإعراب في كتابه «معاني القرآن».

(٥) الكشف ٥٠٠/٣، وعبارته «أعني بهذا الأمر أمراً حاصلاً من عندنا كائناً مِنْ لَدُنَّا».

مفعولاً به بـ «مُنْذِرِينَ» كقوله: «لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً»^(١) ويكونُ المفعولُ الأولُ محذوفاً أي: مُنْذِرِينَ النَّاسَ أَمْرًا. والحاصلُ أن انتصابه يَرْجِعُ إلى أربعة أشياء: المفعول به، والمفعول له، والمصدرية، والحالية، وإنما التَّكثِيرُ بِحَسَبِ المحال، وقد عَرَفْتَهَا بما قَدَّمْتَهُ لك.

وقرأ^(٢) زيد بن علي «أَمَرٌ» بالرفع. قال الزمخشري^(٣): «وهي تَقْوِي النصبَ على الاختصاص».

قوله: «مِنْ عِنْدِنَا» يجوز أن يتعلّق بـ «يُفَرِّقُ» أي: مِنْ جِهَتِنَا، وهي لا ابتداءً الغاية مجازاً. ويجوز أن يكونَ صفةً لـ أَمْرًا.

قوله: «إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ» جوابٌ ثالثٌ أو مستأنفٌ، أو بدلٌ من قوله: «إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ».

آ. (٦) قوله: ﴿رَحْمَةً﴾: فيها خمسةٌ أوجهٍ [أحدها]: المفعولُ له. والعاملُ فيه: إِمَّا «أَنزَلْنَاهُ» وإِمَّا «أَمْرًا» وإِمَّا «يُفَرِّقُ» وإِمَّا «مُنْذِرِينَ». الثاني: مصدرٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: رَجَمْنَا رَحْمَةً. الثالث: مفعولٌ بـ مُرْسِلِينَ. الرابع: حالٌ من ضمير «مُرْسِلِينَ» أي: ذوي رحمة. الخامس: أنها بدلٌ مِنْ «أَمْرًا» فيجيء فيها ما تقدّم، وتكثرُ الأوجهُ فيها حينئذٍ.

و«مِنْ رَبِّكَ» يتعلّق بِرَحْمَةٍ، أو بمحذوفٍ على أنها صفةٌ. وفي «مِنْ رَبِّكَ» التفاتٌ من التكلّم إلى الغيبة، ولو جَرَى على مِثَالِ ما تقدّم لقال: رحمةٌ منا.

(١) الآية ٢ من الكهف.

(٢) القرطبي ١٦/١٢٩، والكشاف ٣/٥٠١.

(٣) الكشاف ٣/٥٠١.

آ. (٧) قوله: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾: قرأ^(١) الكوفيون بخفض «رَبِّ»، والباقيون برفعه. فالجُرُّ على البدل، أو البيان، أو النعت. والرفع على إضمار مبتدأ، أو على أنه مبتدأ، خبره «لا إله إلا هو».

آ. (٨) قوله: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾: العامة على الرفع بدلاً أو بياناً أو نعتاً لـ «رَبِّ السَّمَاوَاتِ» فيمن رَفَعَهُ، أو على أنه مبتدأ، والخبر «لا إله إلا هو» أو خبرٌ بعد خبرٍ لقوله: «إنه هو السميع» أو خبرٌ مبتدأ مضميرٌ عند الجميع، أعني قُرَاءَ الجُرِّ والرفع^(٢)، أو فاعلٌ لقوله: «يُميت». وفي «يُحيي» ضميرٌ يَرْجِعُ إلى ما قبله أي: يُحيي هو، أي: ربُّ السَّمَاوَاتِ ويُميت هو، فأوَقَعَ الظاهر مَوْقِعَ المضمير، ويجوزُ أَنْ يكونَ «يُحيي ويُميت» من التنازع. ويجوزُ أَنْ يُنسَبَ الرفعُ إلى الأول أو الثاني نحو: يَقُومُ وَيَقْعُدُ زيد، وهذا عَنِ أبو البقاء^(٣) بقوله: «أو على شريطة التفسير».

[٧٩٥/أ] وقرأ^(٤) ابنُ محيصن وابنُ أبي إسحاق وأبو حيوه والحسن بالجُرِّ/ على البدل أو البيان أو النعت لـ «رَبِّ السَّمَاوَاتِ»، وهذا يُوجِبُ أَنْ يكونوا يَقْرَءُونَ «رَبِّ السَّمَاوَاتِ» بالجُرِّ. والأنطاكي^(٥) بالنصب على المدح.

(١) السبعة ٥٩٢، والبحر ٣٣/٨، والنشر ٣٧١/٢، والحجة ٦٥٦، والقرطبي ١٢٩/١٦.

(٢) كرّر في الأصل ما قاله قبل «أو خبر بعد خبرٍ لقوله: إنه هو السميع».

(٣) الإملاء ٢٣٠/٢.

(٤) والكسائي في رواية الحجازي. انظر: الشواذ ١٣٧، والإنحاف ٤٦٢/٢، والبحر ٣٣/٨.

(٥) وهو أحمد بن جبير، من أئمة القراء، أخذ من الكسائي والبيهقي وشعبة، ثقة ضابط. توفي سنة ٢٥٨. انظر: طبقات القراء ٤٢/١.

آ. (١٠) قوله: ﴿يَوْمَ تَأْتِي﴾: منصوبٌ بـ «ارتَقِبْ» على الظرفِ .
والمفعولُ محذوفٌ أي: ارتَقِبْ وَعَدَ اللهُ في ذلك اليومِ . ويجوزُ أن يكونَ هو
المفعولُ المرتقبُ .

آ. (١١) قوله: ﴿يَغْشَى النَّاسَ﴾: صفةٌ ثانيةٌ أي: بدُخان مُبين
غاشٍ .

قوله: «هذا عَذَابٌ» في محلِّ نصبٍ بالقول . وذلك القولُ حالٌ أي:
قائلين ذلك، ويجوزُ أن لا يكونَ معمولاً لقولِ البتة، بل هو مجردُ إخبارٍ .

آ. (١٣) قوله: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى﴾: يجوزُ أن يكونَ «أَنَّى»
خبراً لـ «ذِكْرَى» و «لَهُم» تبيينٌ . ويجوزُ أن يكونَ «أَنَّى» منصوباً على الظرفِ
بالاستقرار في «لَهُم»، فإن «لَهُم» وَقَعَ خبراً لـ «ذِكْرَى» .

قوله: «وقد جاءهم» حالٌ مِنْ «لَهُم» . وقرأ^(١) زيد بن علي «مُعَلِّمٌ» بكسر
اللام .

آ. (١٥) قوله: ﴿قَلِيلًا﴾: نعتٌ لزمانٍ أو لمصدرٍ محذوف، أي:
كشفاً قليلاً أو زماناً قليلاً .

آ. (١٦) قوله: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ﴾: قيل: هو بدلٌ مِنْ «يَوْمَ تَأْتِي» .
وقيل: منصوبٌ بإضمارِ اذْكَر . وقيل: بـ مُتَّقِمُونَ . وقيل: بما دَلَّ عليه
«مُتَّقِمُونَ» وهو يُنتَقَم . ورُدَّ هذا: بأنَّ ما بعد «إِنَّ»^(٢) لا يَعْمَلُ فيما قبلها، وبأنه
لا يُفسَّرُ إلا ما يَصِحُّ أن يَعْمَلَ .

(١) من الآية ١٤ . ونسب أبو حيان هذه القراءة إلى زرين حيش . البحر ٣٤/٨ .

(٢) في قوله: «إنا منتقمون» .

قوله: «نَبِطِش» العامة على فتح النون وكسر الطاء أي: نَبِطِش بهم. وقرأ^(١) الحسن وأبو جعفر بضم الطاء، وهي لغة في مضارع بَطَشَ. والحسن وأبو رجاء وطلحة بضمّ النون وكسر الطاء، وهو منقول من بَطَشَ أي: تَبِطِشُ بهم الملائكة. والبَطِشَةُ على هذا يجوز أن تكون منصوبةً بـنَبِطِشُ على حذف الزائد نحو: «أَنْبَيْتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا»^(٢) وَأَنْ يَنْتَصِبَ بفعلٍ مقدر أي: تَبِطِشُ الملائكة بهم فَيَبِطِشُونَ البطشة.

آ. (١٧) قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا﴾: قُرِئَ^(٣) «فَتَّنَا» بالتشديد على المبالغة أو التكرير لكثرة متعلّقه. و«جاءهم رسول» يحتمل الاستئناف والحال.

آ. (١٨) قوله: ﴿أَنْ أَدُّوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ المفسّرة؛ لتقدّم ما هو بمعنى القول، وَأَنْ تكونَ المخفّفة، وَأَنْ تكونَ الناصبة للمضارع، وهي تُوصَلُ بالأمر. وفي جعلها مخفّفة إشكالٌ تقدّم: وهو أَنَّ الخبرَ في هذا الباب لا يقع طلباً، وعلى جعلها مصدريةً تكون على حذف الجرّ أي: جاءهم بأنّ أدّوا. و«عباد الله» يحتمل أَنْ يكونَ مفعولاً به. وفي التفسير: أَنَّهُ طلبٌ منهم أَنْ يُؤدُّوا إليه بني إسرائيل، وَيَدُلُّ عليه «فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ»، وَأَنْ يَكُونَ منادى، والمفعول محذوفٌ أي: أَعْطُونِي الطاعة يا عبادَ الله.

آ. (١٩) قوله: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا﴾: عطفت على «أَنْ» الأولى. والعامة على كسر الهمزة مِنْ قوله: «إِنِّي آتِيكُمْ» على الاستئناف. وقُرِئَ^(٤) بالفتح على تقدير اللام أي: وَأَنْ لَا تَعْلُوا لِأَنِّي آتِيكُمْ.

(١) انظر في قراءتها: الإنحاف ٤٦٣/٢، والنشر ٢٧٤/٢، والبحر ٣٥/٨.

(٢) الآية ١٧ من نوح.

(٣) البحر ٣٥/٨.

(٤) البحر ٣٥/٨.

آ. (٢٠) قوله: ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾: أي: مِنْ أَنْ تَرْجُمُونَ.

وقوله: «إِنِّي عُدْتُ» مستأنف. وأدغم الذال في التاء أبو عمرو^(١) والأخوان. وقد مَضَى توجيهُه في طه عند قوله: «فَنَبَذْتُهَا»^(٢).

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ هَؤُلَاءِ﴾: العامةُ على الفتح بإضمارِ حرفِ الجرِّ أي: دعاه بأن هَؤُلَاءِ. وابنُ أبي إسحاق^(٣) وعيسى والحسن بالكسرِ على إضمارِ القول عند البصريين، وعلى إجراء «دعا» مُجرى القول عند الكوفيين.

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَأَسْرَ بَعْبَادِي﴾: قد تقدّم قراءتا الوصل والقطع^(٤). وقال الزمخشري^(٥): «وفيه وجهان: إضمارُ القولِ بعد الفاء: فقال أسْرَ بعبادي، وجوابُ شرطٍ مقدرٍ، كأنه قال: إن كان الأمرُ - كما تقول - فَأَسْرَ بعبادي». قال الشيخ^(٦): «وكثيراً ما يدّعي حَذْفُ الشرطِ^(٧) ولا يجوزُ إلاّ للدليلِ واضحٍ كأن يتقدّمه الأمرُ أو ما أشبهه».

آ. (٢٤) قوله: ﴿رَهْوَأَ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مفعولاً ثانياً على أَنْ «تَرَكَ» بمعنى صَبَّرَ، وَأَنْ يَكُونَ حالاً على أَنَّهَا لَيْسَتْ بمعناها. والرّهوقيل:

(١) النشر ١٦/٢، والقرطبي ١٦/١٣٥، والبحر ٨/٣٥، والإتحاف ٢/٤٦٣.

(٢) الآية ٩٦ من طه.

(٣) البحر ٨/٣٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٦/٣٦٤.

(٥) الكشف ٣/٥٠٣.

(٦) البحر ٨/٣٥.

(٧) وإبقاء جوابه.

السكون، فالمعنى : اتركه ساكناً. يقال: رَهَا يَرْهُو رَهْوَاً. ومنه جاءت الخيل رَهْوَاً. قال النابغة^(١):

٤٠١٤- والخيل تَمَزَّعَ رَهْوَاً فِي أَعْنَتِهَا
كَالطَيْرِ تَنْجُو مِنَ الشُّبُوبِ ذِي الْبَرَدِ

وَرَهَا يَرْهُو فِي سِيرِهِ. أَي: تَرَفَّقَ. قال القطامي^(٢):

٤٠١٥- يَمْشِينَ رَهْوَاً فَلَا الْأَعْجَازُ خَاذِلَةٌ
وَلَا الصَّدُورُ عَلَى الْأَعْجَازِ تَبْكِلُ

عن أبي عبيدة^(٣): رَهْوَاً: أَي اتركه مُنْفَتِحاً فُرْجاً عَلَى مَا تَرَكْتَهُ.

وفي التفسير: أَنَّهُ لَمَّا انْفَلَقَ الْبَحْرُ لِمُوسَى وَطَلَعَ مِنْهُ خَافَ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِرْعَوْنُ فَأَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهُ لِيَعُودَ حَتَّى لَا يَلْحَقَهُ. فَأَمَرَ أَنْ يَتْرَكَهُ فُرْجاً. وَأَصْلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: / رَهَا الرَّجُلُ يَرْهُو رَهْوَاً فَتَحَ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، وَالرَّهْوُ وَالرَّهْوَةُ: الْمَكَانُ الْمَرْتَفِعُ وَالْمُنْخَفِضُ يَجْتَمِعُ فِيهِ فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. وَالرَّهْوَةُ^(٤) الْمَرْأَةُ الْوَاسِعَةُ الْهَيْئِ. وَالرَّهْوُ: طَائِرٌ يُقَالُ هُوَ الْكُرْكِيُّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الشُّعْرَاءِ^(٥) عَلَى نَظِيرِ «كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَاتٍ».

(١) ديوانه ١٨ ورواية صدره فيه:

وَالْخَيْلُ تَمَزَّعَ غَرِباً فِي أَعْنَتِهَا

وَنَصَبَ الْخَيْلَ عَطْفاً عَلَى مَا قَبْلَهَا. وَتَمَزَّعَ مَزْعاً: تَسَرَّعَ. وَالشُّبُوبُ: السَّحَابَةُ الْعَظِيمَةُ الْقَطَرِ.

(٢) اللسان (رها)، والبحر ٣١/٨.

(٣) لم يرد في «المجاز».

(٤) أثبتنا في (اللسان) بحذف التاء: «وامرأة رهو».

(٥) انظر إعرابه للآية ٧ من الشعراء.

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَمَقَامٌ﴾: العائمة على فتح الميم وهو اسم مكان القيام. وابن هرمز^(١) وقتادة وابن السَّمِيع ونافع في رواية خارجة بضمها اسم مكانٍ مِنْ أقام.

آ. (٢٧) والنَّعْمَةُ بالفتح: نَصَارَةُ العِيسَى وَلَذَائِثُهُ. والجمهور على جَرِّهَا. وَنَصَبَهَا أَبُو رَجَاءٍ^(٢) عَطْفًا على «كم» أي: تركوا كثيراً مِنْ كَذَا، وتركوا نَعْمَةً.

قوله: «فَاكِهَيْنِ» العائمة على الألف أي: طَيِّبِي الْأَنْفُسِ أو أصحابِ فاكهة كلابن وتامر. وقيل: فاكهين لاهين. وقرأ^(٣) الحسن وأبو رجاء «فَكِهَيْنِ» أي: مُسْتَجِفَّيْنِ مُسْتَهْزِئَيْنِ. قال الجوهري^(٤): «يُقَالُ: فَكِهَ الرَّجُلُ بِالْكَسْرِ فَهُوَ فَكِهٌ إِذَا كَانَ مَزَاحًا وَالفَكِهَةُ أَيْضًا: الْأَشِيرُ».

آ. (٢٨) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ مَرْفُوعَةً الْمَحَلُّ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ مضمَرٌ أي: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِلَيْهِ نَحَا الزَّجَاجُ^(٥). وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً الْمَحَلُّ، فَقَدَّرَهَا الْحَوْفِيُّ: أَهْلَكْنَا إِهْلَاكًا وَانْتَقَمْنَا انتِقَامًا كَذَلِكَ. وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: «كَذَلِكَ أَفْعَلُ بِمَنْ عَصَانِي». وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ: يَفْعَلُ فِعْلًا كَذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): «تَرَكَا كَذَلِكَ» فَجَعَلَهُ نَعْتًا لِلتَّرِكِ الْمَحْذُوفِ. وَعَلَى هَذِهِ الْأَوَجِهِ كُلِّهَا يُؤَوَّقُ عَلَى «كَذَلِكَ» وَيُبْتَدَأُ «وَأَوْرَثْنَاهَا». وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧):

(١) البحر ٣٦/٨.

(٢) البحر ٣٦/٨.

(٣) النشر ٣٥٤/٢، والإتحاف ٤٦٣/٢، والقرطبي ١٦/١٣٩، والبحر ٣٦/٨.

(٤) الصحاح (فكه) ٢٢٤٣/٦.

(٥) معاني القرآن ٤٢٦/٤.

(٦) الإملاء ٢٣٠/٢.

(٧) الكشف ٥٠٣/٣.

«الكاف منصوبة على معنى: مثل ذلك الإخراج أَخْرَجْنَاهُمْ مِنْهَا وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخرين ليسوا منهم»، فعلى هذا يكون «وَأَوْرَثْنَاهَا» معطوفاً على تلك الجملة الناصبة للكاف، فلا يجوز الوقف على «كذلك» حينئذٍ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ﴾: يجوز أن تكون استعارة كقول الفرزدق^(١):

٤٠١٦ — الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ
تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرِ
وقال جرير^(٢):

٤٠١٧ — لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ
سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ
وقال النابغة^(٣):

٤٠١٨ — بَكَى حَارِثُ الْجَوْلَانِ مِنْ فَقْدِ رَبِّهِ
وَحَوْرَانُ مِنْهُ خَائِبِعٌ مُتَضَائِلُ
آ. (٣١) قوله: ﴿مِنْ فِرْعَوْنَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه بدل من العذاب: إما على حذف مضاف أي: مِنْ عَذَابِ فِرْعَوْنَ، وإما على المبالغة جعله نفس العذاب فأبدله منه. والثاني: أنه حال من العذاب تقديره: صادراً مِنْ فِرْعَوْنَ.

(١) البيت لجرير وليس للفرزدق، وهو في ديوانه ٧٣٦، وشرح شواهد الشافعية ٢٦، واللسان كسف والصحاح كسف. و«تبكي» هنا للمبالغة فإن الشمس غلبت النجوم بكثرة البكاء. وفي البيت أقوال كثيرة انظرها في: شرح شواهد الشافعية ٢٦.

(٢) تقدم برقم ٥٥٢.

(٣) ديوانه ١٢٠.

وقرأ^(١) عبد الله «مِنْ عَذَابِ الْمُهِينِ» وهي مِنْ إضافة الموصوفِ لصفته؛
إذ الأصل: العذابُ المُهِين، كالقراءة المشهورة.

وقرأ^(٢) ابن عباس «مَنْ فرعونُ» بفتح ميم «مَنْ» ورفع «فرعونُ» على
الابتداء والخبر، وهو استفهامٌ تحقيرٌ كقولك: مَنْ أَنْتَ وزيداً. ثم بيّن حاله
بالجملة بعد في قوله: «إنه كان عالياً من المُسرفين».

٢. (٣٢) قوله: ﴿عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾: «على» الأولى
متعلّقة بمحذوفٍ لأنّها حالٌ من الفاعل في «اخْتَرْنَاهُمْ». والثانية متعلّقة
بـ «اخْتَرْنَاهُمْ». وفي عبارة الشيخ^(٣): أنّه لَمَّا اختلفَ مدلولُها جاز تعلُّقُهما
بـ «اخْتَرْنَا». وأنشد الشيخُ نظيرَ ذلك^(٤):

٤٠١٩- وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَيْبِ تَعَذَّرَتْ
عَلَيَّ وَأَلَتْ خَلْقَةً لَمْ تَحْلُلْ

ثم قال: «فـ» على عِلْمٍ حالٌ: إمّا من الفاعل أو من المفعول. و«على
ظَهْرٍ» حالٌ من الفاعل في «تَعَذَّرَتْ». والعاملُ في الحال هو العاملُ في
صاحبها. وفيه نظرٌ؛ لأنّ قوله أولاً: «ولذلك تَعَلَّقًا بفعل واحدٍ لَمَّا اختلفَ
المدلولُ» ينافي جعلَ الأولى حالاً؛ لأنّها لم تتعلّق به. وقوله: «والعاملُ في
الحال هو العاملُ في صاحبها» لا يَنْفَعُ في ذلك.

(١) البحر ٣٧/٨، وتفسير الفخر للرازي ٢٧/٢٤٨.

(٢) البحر ٣٧/٨، والكشاف ٣/٥٠٤.

(٣) البحر ٣٨/٨.

(٤) البيت لامرئ القيس من معلقته، في ديوانه ١٢. الكيب: رمل مرتفع. تعذّرت
تَصَعَّبَتْ. لم تحلل: لم تَسْتَنْ من يمينها.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾: يجوزُ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يَكُونَ معطوفاً على «قَوْمٌ تَبِعَ». الثاني: أَنْ يَكُونَ مبتدأ، وخبره ما بعده مِنْ «أَهْلَكْنَاهُمْ»، وأما على الأول فـ «أَهْلَكْنَاهُمْ»: إمَّا مستأنف، وإمَّا حالٌ من الضمير الذي اسْتَكَنَّ في الصلة. الثالث: أَنْ يَكُونَ منصوباً بفعلٍ مقدّر يُفسره «أَهْلَكْنَاهُمْ». ولا محلٌ لـ «أَهْلَكْنَا» حينئذٍ.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لَا عِيبَ﴾: حال. وقرأ^(١) عمرو بن عبيد «وما بينهنَّ» لأنَّ السمواتِ والأرضَ جمعٌ. والعامَّةُ «بينهما» باعتبار النوعين.

آ. (٣٩) قوله: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾: حالٌ: إمَّا من الفاعل، وهو الظاهر، وإمَّا من المفعول أي: إِلَّا مُحَقِّقِينَ أَوْ مُلْتَبِسِينَ / بالحق. [٧٩٦/أ]

آ. (٤٠) قوله: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ﴾: العامَّةُ على رَفَعٍ «مِيقَاتُهُمْ» خبراً لـ «إِنَّ». وقرأ^(٢) بنصبه على أنه اسمٌ «إِنَّ» و«يَوْمَ الْفَصْلِ» خبره. و«أجمعين» تأكيدٌ للضمير المجرور.

آ. (٤١) قوله: ﴿يَوْمٌ لَا يُغْنِي﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ بدلاً من «يَوْمَ الْفَصْلِ» أو بياناً عند مَنْ لَا يَشْتَرِطُ المطابقةَ تعريفاً وتنكيراً، وَأَنْ يَكُونَ منصوباً بإضمار أعني، وَأَنْ يَكُونَ صفةً لـ «مِيقَاتُهُمْ» ولكنه بُني. قاله أبو البقاء^(٣). وهذا لا يتأتَّى عند البصريين^(٤) لإضافته إلى مُعَرَّبٍ. وقد تقدَّم آخرُ المائدة^(٥)، وَأَنْ

(١) البحر ٣٩/٨.

(٢) وهي قراءة عبيد بن عمير. انظر: الكشاف ٥٠٥/٣، والبحر ٣٩/٨.

(٣) الإملاء ٢٣١/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٥٥٢/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٤.

يَنْتَصِبَ بفعلٍ يَدُلُّ عليه «يومَ الفَصْلِ» أي: يَفْصِلُ بينهم يومَ لا يُغْنِي. ولا يجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بالفصلِ نفسه لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الفَصْلِ بينهما بأجنبيٍّ وهو «مِقاتُهُم»، و«الفَصْلُ» مصدر لا يجوز فيه ذلك. وقال أبو البقاء^(١): «لأنَّه قد أُخْبِر عنه»، وفيه تَجَوُّزٌ فَإِنَّ الإِخبارَ عَمَّا أُضِيفَ إِلَى الفَصْلِ لا غِيَّ الفَصْلِ.

قوله: «ولا هم» جُمِعَ الضميرُ عائداً به على «مَوَلَى»، وإن كان مفرداً لأنه قَصَدَ معناه فَجُمِعَ، وهو نكرةٌ في سياق النفي فَعَمَّ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾ يجوزُ فيه أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: — وهو قولُ الكسائيِّ — أنه منقطعٌ. الثاني: أنه متصلٌ تقديرُه: لا يُغْنِي قَرِيبٌ عن قَرِيبٍ إِلَّا المؤمنِينَ فَإِنَّهُمْ يُؤَدُّنَ لَهُمْ فِي الشَّفَاعَةِ فَيُشْفَعُونَ فِي بَعْضِهِمْ. الثالث: أَنْ يَكُونَ مرفوعاً على البدليةِ مِنْ «مَوَلَى» الأول، ويكونُ «يُغْنِي» بمعنى يَنْفَعُ، قاله الحوفي. الرابع: أنه مرفوعُ المحلِّ أيضاً على البدلِ مِنْ واوِ «يُنْصَرُونَ» أي: لا يَمْنَعُ مِنَ العَذَابِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ.

آ. (٤٥) قوله: ﴿كَالْمُهْلِ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ خبراً ثانياً، وأنَّ يَكُونَ خبرَ مبتدأٍ مضمَّرٍ أي: هو كالمُهْلِ. ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ «طعام الأثيم». قال أبو البقاء^(٢): «لأنَّه لا عاملٌ إِذْ ذَاكَ»^(٣). وفيه نظرٌ؛ لأنَّه يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً، والعاملُ فيه معنى التشبيه، كقولك: زيدٌ أخوك شجاعاً.

والأثيم^(٤) صفةٌ مبالغةٍ. ويقال: الأثوم كالصُّبورِ والشُّكورِ. والمُهْل: قيل دُرْدِيُّ الزيت. وقيل عَكْرُ القَطِرانِ. وقيل: ما أُذْيِبَ مِنْ ذَهَبٍ أو فضةٍ. وقيل:

(١) الإملاء ٢/ ٢٣١.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٣١.

(٣) قوله: «إِذْ ذَاكَ» غير واضح في الأصل.

(٤) عاد إلى الآية ٤٤.

مَا أُذِيبَ مِنْهُمَا وَمِنْ كُلِّ مَا فِي مَعْنَاهُمَا مِنَ الْمُنْطَبَعَاتِ كَالْحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ
وَالرَّصَاصِ. وَالْمَهْلُ بِالْفَتْحِ: التَّؤَدَةُ وَالرَّفْقُ. وَمِنْهُ «فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ»^(١). وَقُرَأَ^(٢)
الْحَسَنُ «كَالْمَهْلِ» بِفَتْحِ الْمِيمِ فَقَطْ، وَهِيَ لُغَةٌ فِي الْمَهْلِ بِالضَّمِّ.

قَوْلُهُ: «يَغْلِي» قُرَأَ^(٣) ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ. وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ
يَعُودُ عَلَى طَعَامٍ. وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) أَنْ يَعُودَ عَلَى الزُّقُومِ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى
الْمَهْلِ نَفْسِهِ، وَ«يَغْلِي» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي الْجَارِ أَيِ: مُشَبَّهًا الْمَهْلُ
غَالِيًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَهْلِ نَفْسِهِ. وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥) أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ
مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَيِ: هُوَ يَغْلِي أَيِ: الزُّقُومُ أَوْ الطَّعَامُ. وَالْبَاقُونَ «تَغْلِي» بِالتَّاءِ مِنْ
فَوْقِ، عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الشَّجَرَةِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ ثَانٍ أَوْ حَالٌ عَلَى رَأْيٍ،
أَوْ خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَضْمَرٌ أَيِ: هِيَ تَغْلِي.

أ. (٤٦) قَوْلُهُ: «كَغَلِي الْحَمِيمِ»: نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ،
أَوْ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِهِ أَيِ: تَغْلِي غَلِيًّا مِثْلَ غَلِيِ الْحَمِيمِ أَوْ يَغْلِيهِ مُشَبَّهًا غَلِيِ
الْحَمِيمِ.

أ. (٤٧) قَوْلُهُ: «فَاعْتَلَوْهُ»: قُرَأَ^(١) نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ
بِضَمِّ عَيْنِ «اعْتَلَوْهُ». وَالْبَاقُونَ بِكَسْرِهَا، وَهُمَا لُغَتَانِ فِي مُضَارَعِ عَتَلَهُ أَيِ: سَاقَهُ
بِجَفَاءٍ وَغُلْظَةٍ كَعَرَشٍ يَغْرِشُ وَيَغْرُشُ. وَالْعَتْلُ: الْجَافِي الْغَلِيظُ.

(١) الآية ١٧ من الطارق.

(٢) الإتحاف ٤٦٣/٢، والبحر ٣٩/٨.

(٣) السبعة ٥٩٢، والبحر ٣٩/٨، والقرطبي ١٥٠/١٦، والحجة ٦٥٧، والنشر:
٣٧١/٢.

(٤) الإملاء ٢٣١/٢.

(٥) الإملاء ٢٣١/٢.

(٦) السبعة ٥٩٢، والنشر ٣٧١/٢، والبحر ٤٠/٨، والتيسير ١٩٨، والقرطبي:
١٥٠/١٦.

آ. (٤٩) قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ﴾ : قرأه الكسائي بالفتح على معنى العلة أي: لأنك. وقيل: تقديره: دُقْ عذابُ أنكَ أنت العزيزُ. والباقون بالكسر على الاستئناف المفيد للعلّة، فتحدّ القراءتان معنى. وهذا الكلام على سبيل التهكم، وهو أغيطُ للمستَهْزَأ به، ومثله قول جرير لشاعرٍ سَمِيَ نفسه زهرة اليمن^(١):

٤٠٢٠ — أَلَمْ يَكُنْ فِي وُسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا
مَنْ كَانَ مَوْعِظَةً يَا زَهْرَةَ الْيَمَنِ

وكان هذا الشاعرُ قد قال^(٢):

٤٠٢١ — أَبْلِغْ كُلِّبَاءَ وَأَبْلِغْ عَنْكَ شَاعِرَهَا
أُنِّي الْأَغْرُ وَأُنِّي زَهْرَةَ الْيَمَنِ

آ. (٥٢) قوله: ﴿فِي جَنَّاتٍ﴾ : / يجوز أن يكون بدلاً مِنْ قوله: [٧٩٦/ب] «في مقام» بتكرير العامل، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً.

آ. (٥٣) قوله: ﴿يَلْبَسُونَ﴾ : يجوز أن يكون حالاً من الضمير المستكن في الجار، وأن يكون خبراً لـ «إِنَّ» فيتعلّق الجار به، وأن يكون مُستأنفاً.

(١) ديوانه ٥٦٩، وروايته فيه:

ألم يكن في وُسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا من حان موعظةً يا حارثَ اليمنِ
وهو في المحرر ٣٠٠/١٤.

(٢) البيت في الخصائص ٤٦١/٢، والمحرر ٣٠٠/١٤ والوسوم: ج وسم وهو أثر الكمي. ويعني أذى هجائه.

قوله: «مُتَقَابِلِينَ» حَالٌ مِنْ فاعِلٍ «يَلْبَسُونَ» وقد تقدّم تفسيرُ هذه الألفاظ: السُّنْدُسُ^(١) والإستبرق^(٢) والمقام^(٣).

آ. (٥٤) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: في هذه الكاف وجهان، أحدهما: النصبُ نعتاً لمصدرٍ أي: نفعلُ بالمتقين فعلاً كذلك أي: مثلَ ذلك الفعل. والثاني: الرفعُ على خبر ابتداءٍ مضميرٍ أي: الأمرُ كذلك. وقُدِّرَ أبو^(٤) البقاء قبلَه جملةٌ حاليةٌ فقال: «تَقْدِيرُهُ: فَعَلْنَا ذَلِكَ وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ»، ولا حاجةَ إليه. والوقفُ على «كذلك»، والابتداءُ بقوله «وَرَوَّجْنَاهُمْ».

قوله: «بِحُورٍ عَيْنٍ» العامةُ على تنوين «حور» مَوْصُوفِينَ بـ «عَيْنٍ». وعكرمة^(٥) لم يُنَوَّنْ، أَصَافُهُنَّ لِأَنَّهُنَّ يَنْقَسِمْنَ إِلَى عَيْنٍ وَغَيْرِ عَيْنٍ. وتقدّم تفسيرُ الحُورِ العَيْنِ^(٦).

آ. (٥٥) قوله: ﴿يَدْعُونَ﴾: حَالٌ مِنْ مفعولٍ «رَوَّجْنَاهُمْ»، ومفعولُه محذوفٌ أي: يَدْعُونَ الخَدَمَ بِكُلِّ فَاكِهَةٍ.

قوله: «آمِنِينَ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً ثَانِيَةً، وَأَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ فاعِلٍ «يَدْعُونَ» فَتَكُونَ حَالاً مُتَدَاخِلَةً.

آ. (٥٦) قوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ الضميرِ فِي «آمِنِينَ»، وَأَنْ يَكُونَ حَالاً ثَالِثَةً أَوْ ثَانِيَةً مِنْ مفعولٍ «رَوَّجْنَاهُمْ»

(١) انظر: الدر المصون ٤٨٤/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٨٤/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ١٠٦/٢.

(٤) الإملاء ٢٣١/٢.

(٥) القرطبي ١٥٤/١٦، والمختضب ٢٦١/٢.

(٦) انظر إعرابه للآية ٤٨ من الصافات.

و «آمين» حالٌ من فاعلِ «يَدْعُونَ» كما تقدّم، أو صفةٌ لـ «آمين» أو مستأنفٌ.
وقرأ^(١) عمرو بن عبيد «لا يَذاقون» مبنياً للمفعول.

قوله: «إلا الموتة الأولى» فيه أوجه، أحدها: أنه منقطع أي: لكن الموتة الأولى قد ذاقوها. الثاني: أنه متصلٌ وتأولوه: بأن المؤمن عند موته في الدنيا بمنزلته في الجنة لمعاينة ما يُعطاه منها، أو لما يتيقّنه من نعيمها. الثالث: أن «إلا» بمعنى سوى نقله الطبري^(٢) وضعفه. قال ابن عطية^(٣): «وليس تضعيفه بصحيح، بل هو كونها بمعنى سوى مستقيمٌ مُتَّسِقٌ». الرابع: أن «إلا» بمعنى بعد. واختاره الطبري^(٤)، وأباه الجمهور؛ لأن «إلا» بمعنى بعد لم يثبت. وقال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: كيف استثنيت الموتة الأولى المذوّقة قبل دخول الجنة من الموت المنفي ذوقه؟ قلت: أريد أن يُقال: لا يذوقون فيها الموت البتة، فوضع قوله «إلا الموتة الأولى» موضع ذلك؛ لأن الموتة الماضية مُحالٌ ذوقها في المستقبل فهو من باب التعليق بالمُحال: كأنه قيل: إن كانت الموتة الأولى يستقيم ذوقها في المستقبل؛ فإنهم يذوقونها في الجنة». قلت: وهذا عند علماء البيان يُسمّى نفْي الشيء بدليله. ومثله قول النابغة^(٦):

٤٠٢٢ — لا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم

بهنٌ فلولٌ من قِراعِ الكتائبِ

يعني: إن كان أحدٌ يعدُّ فلولَ السيوفِ من قِراعِ الكتائبِ عيباً فهذا

(١) البحر ٤٠/٨.

(٢) تفسير الطبري ١٣٧/٢٥.

(٣) المحرر ٣٠٢/١٤.

(٤) تفسير الطبري ١٣٧/٢٥.

(٥) الكشف ٥٠٧/٣.

(٦) تقدم برقم ١٥٦١.

عِيَهُمْ، لَكِنَّ عَدَّهُ مِنَ الْعِيوبِ مُحَالٌ، فَاَنْتَفَى عَنْهُمْ الْعَيْبُ بِدَلِيلِ تَعَلُّقِ الْأَمْرِ عَلَى مُحَالٍ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(١) بَعْدَ مَا قَدَّمْتُ حِكَايَتَهُ عَنِ الطَّبْرِيِّ: «قَبِيْنٌ أَنَّهُ نَفَى عَنْهُمْ ذَوْقَ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ لَا يَنَالُهُمْ مِنْ ذَلِكَ غَيْرٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الدُّنْيَا». يَعْنِي أَنَّهُ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ.

قَوْلُهُ: «وَوَقَّاهُمْ» الْجُمْهُورُ عَلَى التَّخْفِيفِ. وَقَرَأَ^(٢) أَبُو حَيَوَةَ «وَوَقَّاهُمْ» بِالتَّشْدِيدِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، وَلَا يَكُونُ لِلتَّعْدِيَةِ فَإِنَّهُ مُتَعَدِّ إِلَى اثْنَيْنِ قَبْلَ ذَلِكَ.

أ. (٥٧) قَوْلُهُ: ﴿فَضْلًا﴾: هَذَا مَفْعُولٌ مِنْ أَجَلِهِ، وَهُوَ مُرَادُ مَكِّي حَيْثُ قَالَ^(٣): «مَصْدَرٌ عَمِلَ فِيهِ «يَذْعُونَ». وَقِيلَ: الْعَامِلُ فِيهِ «وَوَقَّاهُمْ» وَقِيلَ: آمِنِينَ» فَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا مِنْ أَجَلِهِ. عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِأَنَّهُ يَذْعُونَ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ بَابِ التَّفْضِيلِ، فَهُوَ مَصْدَرٌ مُلَاقٍ لِعَامِلِهِ فِي الْمَعْنَى. وَجَعَلَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) مَنْصُوبًا بِمَقْدَرِ أَيٍّ: تَفَضَّلْنَا بِذَلِكَ فَضْلًا أَيٍّ: تَفَضَّلًا.

أ. (٥٨) قَوْلُهُ: ﴿يَسْرَّاهُ﴾: أَيٍّ: الْقُرْآنَ بِلِسَانِكَ أَيٍّ بَلَّغْتِكَ. [٧٩٧/أ] وَالْبَاءُ لِلْمَصَاحِبَةِ/.

أ. (٥٩) قَوْلُهُ: ﴿فَارْتَقِبْ إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ﴾: مَفْعُولَا الْارْتِقَابِ مُحذُوفَانِ أَيٍّ: فَارْتَقِبِ النَّصْرَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ بِكَ مَا يَتَمَنُّونَهُ مِنَ الدَّوَائِرِ وَالْغَوَائِلِ وَلَنْ يَضِيرَكَ ذَلِكَ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الدَّخَانِ]

(٣) إعراب المشكل ٢٩٢/٢.

(٤) الإملاء ٢٣١/٢.

(١) المحرر ٣٠٢/١٤.

(٢) البحر ٤٠/٨، والفجر الرازي ٢٥٤/٢٧.

سورة الجاثية

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿تَنْزِيلُ﴾ : قد تقدّم مثله أول غافر^(١). وقال أبو عبد الله الرازي: «العزير الحكيم إن كانا صفةً لله كان حقيقةً، وإن كانا صفةً للكتاب كان مجازاً». وقد ردّ عليه الشيخ^(٢) جعله إياهما صفةً للكتاب قال: «إذ لو كان كذلك لَوَلِيَّتِ الصفةُ موصوفها فكان يُقال: تنزيلُ الكتابِ العزيزِ الحكيمِ من الله» قال: «لأنَّ من الله» إن تعلّق به «تنزيل» وتنزيل خبر لـ حم أو لمبتدأ محذوفٍ لَزِمَ الفصلُ به بين الصفة والموصوف، ولا يجوز، كما لا يجوز «أعجبني ضَرْبُ زيدٍ بسوطِ الفاضل»؛ أو في موضع الخبر، و«تنزيل» مبتدأ، فلا يجوز الفصلُ به أيضاً لا يجوز: ضَرْبُ زيدٍ شديدُ الفاضل».

آ. (٤) قوله: ﴿وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ﴾ : فيه وجهان، أظهرهما: أنه معطوفٌ على «خَلَقَكُمْ» المجرورِ بـ «في» والتقدير: وفي ما يَبُثُّ. والثاني: أنه معطوفٌ على الضميرِ المخفوضِ بِالْخَلْقِ، وذلك على مذهبٍ مَنْ يرى العطفَ على الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ الجارِ^(٣) واستقبحة الزمخشري^(٤) وإن

(١) انظر إعرابه للآية ٢ من غافر.

(٢) البحر ٤٢/٨.

(٣) وهم الكوفيون. انظر: الإنصاف ٤٦٣.

(٤) الكشاف ٥٠٨/٣.

أُكِّدَ نحو: «مررتُ بك أنتَ وزيدٌ» يُشير بذلك إلى مذهب الجرميِّ فيأنه يقول: إن أُكِّدَ جازَ، وإلا فلا، فقوله مذهبُ ثالثٍ.

قوله: «آياتٍ لقومٍ يُوقنون» و«آياتٍ لقومٍ يعقلون»^(١) قرأ^(٢) «آياتٍ» بالكسر في الموضعين الأخوان، والباقون برفعهما. ولا خلاف في كسر الأولى لأنها اسمٌ «إنَّ». فأما «آياتٍ لقومٍ يُوقنون» بالكسر فيجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أنها معطوفةٌ على اسم «إنَّ»، والخبرُ قوله: «وفي خَلْقِكُمْ». كأنه قيل: وإنَّ في خَلْقِكُمْ وما يَبُتُّ مِنْ دابةِ آياتٍ. والثاني: أنَّ تكونَ كُرِّرَتْ تأكيداً لآياتِ الأولى، ويكونُ «في خَلْقِكُمْ» معطوفاً على «في السموات» كُرِّرَ معه حرفُ الجرِّ تأكيداً. ونظيره أنَّ تقول: «إنَّ في بيتك زيداً وفي السوق زيداً» فزيداً الثاني تأكيداً للأول، كأنك قلت: إنَّ زيداً زيداً في بيتك وفي السوق، وليس في هذه عطفٌ على معموليَّ عاملين البتة.

وقد وَهَمَ أبو البقاء^(٣) فجعلها مِنْ ذلك فقال: «آياتٍ لقومٍ يُوقنون» يُقرأ بكسر التاء، وفيه وجهان، أحدهما: أنَّ «إنَّ» مضمرةٌ حُذِفَتْ لدلالة «إنَّ» الأولى عليها، وليست «آياتٍ» معطوفةٌ على «آياتٍ» الأولى لما فيه من العطفِ على معموليَّ^(٤) عاملين. والثاني: أنَّ تكونَ كُرِّرَتْ للتأكيد لأنها مِنْ لفظ «آياتٍ» الأولى، وإعرابُها كقولك: «إنَّ بشوبك دماً وبشوبٍ زيد دماً» ف«دم» الثاني مكرراً؛ لأنَّك مُستغْنٍ عن ذكره انتهى.

(١) الآية ٥.

(٢) السبعة ٥٩٤، والبحر ٤٤/٨، والنشر ٣٧١/٢، والحجة ٦٥٨، والقرطبي ١٥٧/١٦، والتيسير ١٩٨.

(٣) الإملاء ٢٣٢/٢.

(٤) سقط «معمولي» من الإملاء.

فقوله: «وليسَتْ معطوفةٌ على آياتِ الأولى لما فيه من العطفِ على عاملَيْنِ» وَهَمْ؛ أين معمولُ العاملِ الآخر؟ وكأنه توهم أن «في» ساقطةٌ مِنْ قوله: «وفي خَلْقِكُمْ» أو اختلطت عليه «آياتُ لقومٍ يَعْقِلُونَ» بهذه؛ لأنَّ تِيكَ فيها ما يُوهِمُ العطفَ على عاملَيْنِ وقد ذكره هو أيضاً.

وأما الرفعُ^(١) فَمِنْ وجهَيْنِ أيضاً، أحدهما: أن يكونَ «في خَلْقِكُمْ» خبراً مقدّماً، و«آياتُ» مبتدأ مؤخرأ، وهي جملةٌ معطوفةٌ على جملةٍ مؤكدةٍ. بـ «إن». والثاني: أن تكون معطوفةٌ على «آيات» الأولى باعتبار المحلِّ عند مَنْ يُجيزُ ذلك، لا سيما عند مَنْ يقولُ: إنه يجوز ذلك بعد الخبرِ بإجماعٍ.

وأما قوله: «واختلافُ الليلِ والنهارِ» الآية فقد عَرَفْتُ أن الأخوين يقرآن «آيات» بالكسر، وهي تحتاج إلى إيضاحٍ، فإن الناسَ قد تكلموا فيها كلاماً كثيراً، وخرَّجوها على أوجهٍ مختلفةٍ، وبها استدُلَّ على جوازِ العطفِ على عاملين. قلت: والعطفُ على عاملَيْنِ لا يختصُّ بقراءة الأخوين بل يجوز أن يُستدَلَّ عليه أيضاً بقراءة الباقيين، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى. فأما قراءة الأخوين ففيها أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «اختلافُ الليلِ» مجروراً بـ «في» مضمرةً، وإنما حُذِفَتْ لتقدُّم ذكرها مرَّتَيْنِ، وحرُفُ الجرِّ إذا دَلَّ عليه دليلٌ / جاز [٧٩٧/ب] حَذْفُه وإبقاء عمله. وأنشد سيويه^(٢):

٤٠٢٣- الآن قَرَّبْتَ نَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

فاذهبْ فما بك والأيامِ من عَجَبٍ

تقديره: وبالأيام لتقدُّم الباءِ في «بك» ولا يجوزُ عَطْفُه على الكاف لأنه ليس مِنْ مذهبه - كما عَرَفْتُ - العطفُ على الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ

(١) أي رفع آيات.

(٢) تقدم برقم ٩٣٨.

الجاء، فالتقدير في هذه الآية: «وفي اختلاف آيات» ف«آيات» على ما تقدم من الوجهين في «آيات» قبلها: العطف أو التأكيد. قالوا: ويدل على ذلك قراءة عبد الله^(١) «وفي اختلاف» تصريحاً بـ «في». فهذان وجهان.

الثالث: أن يُعطف «اختلاف» على المجرور بـ «في» وآيات على المنصوب بـ «إن». وهذا هو العطف على عاملين، وتحقيقه على معمولي عاملين: وذلك أنك عطفت «اختلاف» على خلق وهو مجرور بـ «في» فهو معمول عامل، وعطفت «آيات» على اسم «إن» وهو معمول عامل آخر، فقد عطفت بحرف واحد وهو الواو معمولين وهما «اختلاف» و«آيات» على معمولين قبلهما وهما: خلق وآيات. وبظاهرها استدل من جواز ذلك كالأخفش. وفي المسألة أربعة مذاهب^(٢): المنع مطلقاً، وهو مذهب سيويه^(٣) وجمهور البصريين. قالوا: لأنه يؤدي إلى إقامة حرف العطف مقام عاملين وهو لا يجوز؛ لأنه لو جاز في عاملين لجاز في ثلاثة، ولا قائل به، ولأن حرف العطف ضعيف فلا يقوى أن ينوب عن عاملين ولأن القائل بجواز ذلك يستضعفه، والأحسن عنده أن لا يجوز، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله، ولأنه بمنزلة التعديتين بمعد واحد، وهو غير جائز.

قال ابن السراج^(٤): «العطف على عاملين خطأ في القياس، غير مسموع من العرب» ثم حمل ما في هذه الآية على التكرار للتأكيد. قال الرماني: «هو كقولك: «إن في الدار زيدا والبيت زيدا» فهذا جائز بإجماع فتدبر هذا الوجه

(١) البحر ٤٣/٨.

(٢) انظر المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٧/١، ٣٧٨/٣، والارتشاف ٦٥٩/٢، والمقتضب ١٩٥/٤.

(٣) الكتاب ٣١/١.

(٤) الأصول ٧٥/٢.

الذي ذكره ابن السراج فإنه حسن جداً، لا يجوز أن يُحْمَلَ كتابُ الله إلا عليه. وقد بَيَّنَّتْ القراءة بالكسر ولا عيبَ فيها في القرآن على وجه، والعطفُ على عاملين عيبٌ عند مَنْ أجازَه وَمَنْ لم يُجْزِه، فقد تناهى في العيب، فلا يجوزُ حَمْلُ هذه الآية إلا على ما ذكره ابنُ السراج دون ما ذهب إليه غيره». قلت: وهذا الحَضْرُ منه غيرُ مُسَلِّمٍ فإنَّ في الآية تخريجاتٍ أُخِرَ غيرَ ما ذكره ابن السراج يجوزُ الحَمْلُ عليها. وقال الزجاج^(١): «ومثله في الشعر»^(٢):

٤٠٢٤- أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً
ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

وأنشد الفارسي للفرزدق^(٣):

٤٠٢٥- وبأشَرَاعِهَا الصُّلا بِلْبَانِهِ
وَجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّقُ
وقول الآخر^(٤):

٤٠٢٦- أَوْصَيْتُ مِنْ رُبْدَةٍ قَلْباً حُرّاً
بالكلبِ خيراً والحِمْاةِ شِراً

قلت: أمَّا البيتُ الأولُ فظاهرُه أنه عَطَفَ و«نارٍ» على «امريء» المخفوض بـ«كل» و«ناراً» الثانية على «امراً» الثاني. والتقدير: وتحسين كلِّ نارٍ ناراً، فقد عطف على معموليَّ عاملين. والبيتُ الثاني عَطَفَ فيه «جَنَّبِيهِ» على «بِلْبَانِهِ» وعَطَفَ «حَرَّ النَّارِ» على «الصُّلا»، والتقدير: وبأشَرَ بَجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ، والبيتُ

(١) معاني القرآن للزجاج ٤/٤٣١.

(٢) تقدم برقم ٢٤٤٣.

(٣) الحجة للفارسي (خ) ٤/٢٩٦، ليس في ديوانه.

(٤) تقدم برقم ٢٥٨٦.

الثالث عَطَفَ فِيهِ «الْحَمَاة» عَلَى «الْكَلْب» و«شَرًّا» عَلَى «خَيْرًا»، تَقْدِيرُهُ وَأَوْضِيَتْ بِالْحَمَاةِ شَرًّا. وَسَيُؤَيِّدُهُ (١) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ يَرَى الْجَرَّ بِخَافِضٍ مُقَدِّرٍ لَكِنَّهُ غُورُضٌ: بَأَنَّ إِعْمَالَ حَرْفِ الْجَرِّ مُضْمَرًا ضَعِيفٌ جَدًّا، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ «مَرَرْتُ زَيْدًا» بِخَفْضِ «زَيْدًا» إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ (٢):

٤٠٢٧- إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ

أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

يُرِيدُ: إِلَى كَلِيبٍ، وَقَوْلِ الْآخَرِ (٣):

..... ٤٠٢٨-

حَتَّى تَبَدَّخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ

أَي إِلَى الْأَعْلَامِ، فَقَدْ قَرَّيْنَا شَيْءٌ فَوْقَ فِي أَوْضَعٍ مِنْهُ. وَأَجِيبُ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْحَرْفِ فِي اللَّفْظِ قَوِيَتْ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ مَلْفُوظٌ بِهِ بِخِلَافِ مَا أَوْرَدْتُمُوهُ فِي الْمَثَالِ وَالشَّعْرِ.

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: التَّفْصِيلُ - وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ - وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ بِشَرْطَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْعَامِلَيْنِ جَارًّا. وَالثَّانِي: أَنْ يَتَّصَلَ الْمَعْطُوفُ بِالْعَاطِفِ أَوْ يُفْصَلَ بِلَا، مِثَالُ الْأَوَّلِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ وَالْأَبْيَاتُ الَّتِي قَدَّمْتُهَا. وَلِذَلِكَ اسْتَصَوَّبَ الْمَبْرَدُ (٤) اسْتِشْهَادَهُ بِالْآيَةِ. وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِ لَا قَوْلُكَ: «مَا فِي الدَّارِ

(١) لَيْسَ فِي كِتَابِهِ نَصٌّ صَرِيحٌ يَفِيدُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ «لَيْبِكَ أَنْ الْحَمْدُ لَكَ» بَفَتْحِ أَنْ قَالَ: «أَنَّ» فِي مَوْضِعٍ جَرَّ كَمَا حَذَفُوا «رَبِّ» فِي قَوْلِهِمْ: «وَبِلَدِّ» انْظُرْ: الْكِتَابُ/ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢) تَقْدِمُ بِرَقْم ٢٩٢.

(٣) تَقْدِمُ بِرَقْم ٢٩٣.

(٤) أَشَارَ الْمَبْرَدُ فِي «الْمُقْتَضِبِ» إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ فِي قِرَاءَةِ الْأَخْوَيْنِ، وَإِلَى إِجَازَةِ الْأَخْفَشِ لِهَذَا الْعَطْفِ ثُمَّ قَالَ: «فَعَطَفَ عَلَى إِنَّ وَعَلَى فِي، وَهَذَا عِنْدَنَا غَيْرُ جَائِزٍ» الْمُقْتَضِبُ ١٩٥/٤.

زيدٌ ولا الحجرة عمرو، فلو فُقدَ الشرطانِ نحو: إنَّ/ زيداً شَتَمَ بشراً، ووالله [١/٧٩٨]
خالداً هنداً، أو فُقدَ أحدهما نحو: إنَّ زيداً ضربَ بكراً، وخالداً بشراً. فقد نقلَ
ابنُ مالكٍ^(١) الامتناعَ عند الجميع. وفيه نظرٌ لما ستعرفُه من الخلاف.

الثالث: أنه يجوزُ بشرط أن يكونَ أحدُ العائِلَينِ جاراً، وأن يكونَ
متقدماً، نحو الآيةِ الكريمة، فلولم يتقدَّمْ نحو: «إنَّ زيداً في الدار، وعمراً
السوق» لم يَجُزْ، وكذا لو لم يكنْ حرفٌ جرٌّ كما تقدَّمْ تمثيلاً.

الرابع: الجواز، ويُعزى للقرءاء.

الوجهُ الرابع من أوجهِ تخريجِ القراءةِ المذكورة: أن تنصبَ «آيات»
على الاختصاصِ. قاله الزمخشريُّ^(٢)، وسيأتي فيما أحكيه عنه.

وأما قراءةُ الرفعِ ففيها أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ الأولُ والثاني ما تقدَّم في
«آيات لقومٍ يُوقنون». الثالث: أن تكونَ تأكيداً لآيات التي قبلها، كما كانتَ
كذلك في قراءةِ النصبِ. الرابع: أن تكونَ المسألةُ من بابِ العطفِ على
عائِلَينِ؛ وذلك أن «اختلافِ» عطفٌ على «خَلَقَكُمْ» وهو معمولٌ لـ «في»
و «آيات» معطوفةٌ على «آيات» قبلها، وهي معمولَةٌ للابتداءِ فقد عَطَفَ على
معمولَيِ عائِلَينِ في هذه القراءةِ أيضاً. قال الزمخشريُّ^(٣): «قُرِئَ «آيات لقومٍ
يُوقنون» بالرفعِ والنصبِ على قولك: «إنَّ زيداً في الدار وعمراً في السوق،
أو وعمرو في السوق». وأما قوله: «آيات لقومٍ يَعْقِلُونَ» فمن العطفِ على
عائِلَينِ سواءَ نَصَبَتْ أم رَفَعَتْ فالعاملانِ في النصبِ هما: «إنَّ»، و «في» أُقيمت
الواوُ مقامَهما فَعَمِلَتْ الجرُّ في و «اختلافِ الليل والنهار» والنصبِ في «آيات».

(١) انظر: شرح التسهيل له ٣/٣٧٨.

(٢) الكشف ٣/٥٠٩.

(٣) الكشف ٣/٥٠٨.

وإذا رَفَعْتَ فالعاملان: الابتداء، و«في» عملت الرفع في «آيات» والجَرُّ في «اختلاف». ثم قال في توجيهِ النصب: «والثاني أن ينتصب على الاختصاص بعد انقضاء المجرور».

الوجه الخامس أن يرتفع «آيات» على خبر ابتداءٍ مضمّر أي: هي آيات. وناقشه الشيخ^(١) فقال: «ونسبة الجَرِّ والرفع، والجَرُّ والنصب للواو ليس بصحيح؛ لأن الصحيح من المذهب أن حرف العطف لا يعمل» قلت: وقد ناقشه الشيخ شهاب الدين أبو شامة^(٢) أيضاً فقال: «فمنهم من يقول: هو على هذه القراءة أيضاً - يعني قراءة الرفع - عطف على عاملين وهما حرف «في»، والابتداء المقتضي للرفع. ومنهم من لا يُطلق هذه العبارة في هذه القراءة؛ لأن الابتداء ليس بعاملٍ لفظي».

وقُرئ «واختلاف»^(٣) بالرفع «آية» بالرفع والتوحيد على الابتداء والخبر، وكذلك قُرئ^(٤) «وما يثبت من دابة آية» بالتوحيد. وقرأ^(٥) زيد بن علي وطلحة وعيسى «وتصريف الريح» كذا قال الشيخ^(٦). قلت وقد قرأ بهذه القراءة حمزة والكسائي أيضاً، وقد تقدّم ذلك في سورة البقرة^(٧).

آ. (٦) قوله: ﴿تَتْلُوَهَا﴾: يجوز أن يكون خبراً لـ «تلك» و«آيات الله» بدل أو عطف بيان. ويجوز أن تكون «تلك آيات» مبتدأ أو خبراً،

(١) البحر ٤٣/٨، وحدث سقط في مطبوعة البحر من هذا النص.

(٢) إبراز المعاني له ٦٨٣.

(٣) القرطبي ١٥٨/١٦، والبحر ٤٣/٨.

(٤) وهي قراءة زيد بن علي، انظر: البحر ٤٢/٨.

(٥) الإنحاف ٤٦٦/٢، والتيسير ١٩٨، والنشر ٣٧١/٢.

(٦) البحر ٤٣/٨.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٠٧/٢.

و«تَلَوْهَا» حَالٌ. قال الزمخشري^(١): «والعاملُ ما دَلَّ عليه «تلك» مِنْ معنى الإشارة ونحوه: «وهذا بَعْلِي شَيْخاً»^(٢). قال الشيخ^(٣): «وليس نحوه؛ لأنَّ في «وهذا بَعْلِي شَيْخاً» حرفَ تنبيهٍ. وقيل: العاملُ في الحالِ ما دَلَّ عليه حرفُ التنبيهِ أي: تَنَبَّهَ. وأمَّا «تلك» فليس فيها حرفُ تنبيهٍ؛ فإذا كان حرفُ التنبيهِ عاملاً بما فيه مِنْ معنى التنبيهِ، لأنَّ الحرفَ قد يَعْمَلُ في الحالِ، فالمعنى: تَنَبَّهَ لزيدٍ في حالِ شيخه أو في حالِ قيامه. وقيل: العاملُ في مثل هذا التركيبِ فعلٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه المعنى، أي: انظرْ إليه في حالِ شيخه، ولا يكون اسمُ الإشارةِ عاملاً ولا حرفُ التنبيهِ إن كان هناك.

قلت: بل الآيةُ نحو «هذا بَعْلِي شَيْخاً» من حيشية نسبة العملِ لاسم الإشارة. غاية ما ثَمَّ أنَّ في الآيةِ الأخرى ما يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عاملاً، وهذا لا يَقْدَحُ في التنظيرِ إذا قَصِدَتْ جهةٌ مشتركةٌ. وأمَّا إضمارُ الفعلِ فهو مشتركٌ في الموضعين عند مَنْ يَرَى ذلك. قال ابنُ عطية^(٤): «وفي «تَلَوْهَا» حَذَفُ مضافٍ أي: تَلَوْ شَأْنَهَا وَشَرَحَ الْعِبْرَةَ فِيهَا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بآيَاتِ اللَّهِ الْقُرْآنَ الْمَنْزُولَ فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَلَا يَكُونُ فِيهَا حَذَفُ مضافٍ» / وقرأ^(٥) بعضهم «يَتَلَوْهَا» بياء [٧٩٨/ب] الغيبةِ عائداً على الباري تعالى. و«بِالْحَقِّ» حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ أي: مُلْتَبِسِينَ بِالْحَقِّ، أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ أي: مُلْتَبِسَةً بِالْحَقِّ. ويجوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْسَّبِيَّةِ فَتَعْلَقُ بِنَفْسِ «تَلَوْهَا».

قوله: «بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ». قال الزمخشري^(٦): «أي: بعد آياتِ اللَّهِ فهو

(١) الكشاف ٥٠٩/٣.

(٢) الآية ٧٢ من هود.

(٣) البحر ٤٣/٨.

(٤) المحرر ٣٠٦/١٤.

(٥) القرطبي ١٥٨/١٦، والبحر ٤٣/٨.

(٦) الكشاف ٥٠٩/٣.

كقولك: أعجبني زيد وكرمه تريد كرم زيد. وردَّ عليه الشيخ^(١): بأنَّه ليس مُراداً، بل المراد إعجابان، وبأنَّ فيه إقحام الأسماء من غير ضرورة. قال: «وهذا قلب لحقائق النحو».

وقرأ^(٢) الحرميان وأبو عمرو وعاصم في رواية «يؤمنون» بياء الغيبة. والباقون بياء الخطاب. وقوله: «فبأيّ متعلّق به، قدّم لأنّ له صدر الكلام».

آ. (٨) قوله: ﴿يَسْمَعُ﴾: يجوز فيه أن يكون مستأنفاً أي: هو يَسْمَعُ، أو دون إضمار «هو»، وأن يكون حالاً من الضمير في «أثيم» وأن يكون صفة.

قوله: «تتلى عليه» حال من «آيات الله» ولا يجيء فيه الخلاف: وهو أنه يجوز أن يكون في محل نصب مفعولاً ثانياً؛ لأنَّ شرط ذلك أن يقع بعدها ما لا يُسمَعُ نحو: «سمعت زيدا يقرأ». أمّا إذا وقع بعدها ما يُسمَعُ نحو: «سمعت قراءة زيد يترنّم بها» فهي متعدية لواحد فقط، والآيات ممّا يُسمَعُ.

قوله: «ثم يُصِرُّ» قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما معنى «ثم» في قوله: «ثم يُصِرُّ مُستكبراً»؟ قلت: كمعناه في قول القائل^(٤)».

— ٤٠٢٩ —

يرى غمرات الموت ثم يزورها

وذلك أن غمرات الموت حقيقة بأنَّ ينجورائها بنفسه ويطلب الفرار

(١) البحر ٤٤/٨.

(٢) السبعة ٥٩٤، والحجة ٦٥٩، والتيسير ١٩٨، والقرطبي ١٦/١٥٨، والنشر ٣٧١/٢.

(٣) الكشف ٥٠٩/٣.

(٤) تقدم برقم ٣٦٧٤.

منها، وأما زوراتها والإقدام على مزاولتها فأمرٌ مُستبعدٌ. فمعنى «ثم» الإيدان بأن فعل المُقَدِّمِ عليها بعدما رآها وعاينها شيءٌ يُستبعدٌ في العادات والطباع، وكذلك آياتُ الله الواضحةُ الناطقةُ بالحق. فَمَنْ ثَلِيَتْ عليه وَسَمِعَهَا كان مُستبعداً في القول إصراره على الضلالةِ عندها واستكباره عن الإيمان بها.

قوله: «كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وَأَنْ تكونَ حالاً.

آ. (٩) قوله: ﴿وَإِذَا عَلِمَ﴾: العامةُ على فتح العينِ وكسر اللامِ خفيفةً مبنياً للفاعلِ. وقتادة^(١) ومطر الوراق^(٢) «عَلِمَ» مبنياً للمفعول مشدداً.

قوله: «أَتَّخَذَهَا» الضميرُ المؤنثُ فيه وجهان، أحدهما: أنه عائِد على «آياتنا». والثاني: أنه يعودُ على «شيئاً» وإن كان مذكراً؛ لأنه بمعنى الآية كقول أبي العتاهية^(٣):

٤٠٣٠- نَفْسِي بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا مُعَلَّقَةٌ

اللُّهُ وَالْقَائِمُ الْمَهْدِيُّ يَقْضِيهَا

لأنه أراد بـ «شيء» جاريةً يقال لها: عُتْبَةٌ.

قوله: «أولئك» إشارةٌ إلى معنى «كُلُّ أَفَّاكٍ» حُويل أولاً على لفظها فأفرد، ثم على معناها فجمع كقوله: «كُلُّ جَزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ»^(٤).

قوله: «ولا ما اتَّخَذُوا» عطف على «ما كَسَبُوا»، و«ما» فيهما: إمَّا

(١) البحر ٤٤/٨.

(٢) مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء الخراساني، روى عن أنس بن مالك والحسن البصري. لا بأس به. توفي سنة ١٢٥. انظر: تهذيب الكمال ١٣٣٤/٣.

(٣) ديوانه ٦٦٨، والكشاف ٥١٠/٣.

(٤) الآية ٥٣ من المؤمنين.

مصدرية أو بمعنى الذي أي : لا يُغني كَسْبُهُمْ ولا اتَّخَاذُهُمْ ، أو الذي كَسَبُوهُ ولا الذي اتَّخَذُوهُ .

آ . (١١) وقوله : ﴿ مِنْ رَجَزٍ أَلِيمٍ ﴾ : قد ذُكِرَ في سبأ^(١) .

آ . (١٣) قوله : ﴿ جَمِيعاً مِنْهُ ﴾ : «جميعاً» حالٌ مِنْ «ما في السموات وما في الأرض» أو توكيدٌ . وقد عدّها ابنُ مالِك^(٢) في ألفاظه . و «منه» يجوزُ أَنْ يتعلّقَ بمحذوفٍ صفةٌ لـ «جميعاً» ، وَأَنْ يتعلّقَ بـ «سَخَر» أي : هو صادرٌ مِنْ جهته وَمِنْ عنده . وجَوَزَ الزمخشريُّ^(٣) في «منه» أَنْ يكونَ خبرَ ابتداءٍ مضمِرٍ أي : هي جميعاً منه ، وَأَنْ تكونَ «وما في الأرض» مبتدأً ، و «منه» خبره . قال الشيخ^(٤) : «وهذان لا يجوزان إلّا على رأيٍ الأخفش مِنْ حيثُ إِنَّ الحالَ تَقَدَّمَتْ بمعنى جميعاً ، فَقَدَّمَتْ على عاملِها المعنويِّ ، يعني الجارَّ ، فهي نظيرُ : «زيد قائماً في الدار» . والعامةُ على «منه» جارّاً ومجروراً . [وقرأ]^(٥) ابن عباس بكسر الميمِ وتشديدِ النونِ ونصبِ التاءِ ، جعله مصدراً مِنْ : مَنْ يَمُنُّ مِنْهُ ، فانتصابه عنده على المصدرِ المؤكّدِ : إمّا بعاملٍ مضمِرٍ ، وإمّا بسَخَرُ ؛ لأنّه بمعناه . قال أبو حاتم : «سَنَدُ هذه القراءةِ إلى ابنِ عباسٍ مظلمٌ» . قلت : قد رُوِيَ أيضاً عن جماعةٍ جُلَّةٍ غيرِ ابنِ عباسٍ ، فنقلها ابنُ خالويه^(٦) عنه وعن

(١) انظر إعرابه للآية ٥ من سبأ .

(٢) انظر : عمدة الحفاظ له ٥٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ ، ولكنه نص على

إضافتها إلى ضمير المؤكّد نحو : جاءت النساء جميعهن وقول الشاعر :

فذاك حيٌّ خولانٌ جميعُهم وهَمْدانٌ

(٣) الكشف ٥١٠/٣ .

(٤) البحر ٤٥/٨ .

(٥) الإتحاف ٤٦٦/٢ ، والمحتسب ٢٦٢/٢ ، والبحر ٤٤/٨ ، والقرطبي ١٦٠/١٦ .

وقوله «قرأ» زيادة من ش .

(٦) الشواذ ١٣٨ .

- الجائبة -

عبيد بن عمير، ونقلها صاحب «اللوامح» وابنُ جني^(١)، عن ابن عباس
وعبد الله بن عمرو والجحدري وعبد الله بن عبيد بن عمير^(٢).

وقرأ مسلمة بن محارب كذلك، إلا أنه رفع التاء جعلها خبر ابتداءٍ مضمير
أي: هي منه. وقرأ أيضاً في رواية أخرى بفتح الميم وتشديد النون وهاء كناية
مضمومة، جعله مصدراً مضافاً لضمير الله تعالى.

ورفعه من وجهين، أحدهما بالفاعلية بـ «سَخِرَ» أي: سَخِرَ لَكُمْ هذه
الاشياء منه عليكم. والثاني: أن يكون خبر مبتدأ مضمير أي: هو، أو ذلك منه
عليكم.

آ. (١٤) قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾: قد تقدّم نظيره
في سورة إبراهيم^(٣).

قوله: «لِيُجْزِيَ» قرأ^(٤) ابنُ عامر والأخوان «لنَجْزِي» بنون العظمة أي:
لنَجْزِي نحن. وباقي السبعة «لِيَجْزِيَ» بالياء من تحت مبنياً للفاعل أي:
لِيَجْزِيَ اللَّهُ. وأبو جعفر بخلاف عنه وشيبة وعاصم في رواية كذلك، إلا أنه
مبنى للمفعول. هذا مع نصب «قوماً». / وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه،
أحدها: ضميرُ المفعول الثاني عادَ الضميرُ عليه للدلالةِ السَّيَاقِ تقديرُه: لِيُجْزِيَ
هو أي: الخيرُ قوماً. والمفعول الثاني من باب «أعطى» يقومُ مقامَ الفاعل بلا

(١) المحتسب ٢/٢٦٢.

(٢) عبد الله بن عبيد بن عمير، أبو هاشم المكي، روى عن ثابت البناني وعبد الله بن
عباس وعبد الله بن عمر. قال النسائي: ليس به بأس. توفي سنة ١١٣. انظر:
تهذيب الكمال ٢/٧٠٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/١٠٤.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٥، والحجة ٦٦٠، والنشر ٢/٣٧٢، والقرطبي
١٦٢/١٦، والبحر ٨/٤٥، والتيسير ١٩٨.

خلاف^(١). ونظيره: «الدرهم أُعطي زيداً». الثاني: أنَّ القائم مقامه ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل أي: لِيُجْزَى الجزاء. وفيه نظر؛ لأنه لا يُترك المفعول به ويقام المصدر ولا سيما مع عَدَم التصريح به. الثالث: أنَّ القائم مقامه الجار والمجرور. وفيه حُجَّةٌ للأخفش والكوفيين^(٢)، حيث يُجيزون نيابةً غير المفعول به مع وجوده وأنشدوا^(٣):

..... — ٤٠٣١ —

لَسُبُّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابِ

[وقوله]^(٤):

٤٠٣٢ — لَمْ يُغْنِ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا

والبصريون لا يجيزونه.

آ. (١٨) قوله: ﴿عَلَى شَرِيعَةٍ﴾: هو المفعول الثاني لـ «جَعَلْنَاكَ». والشريعة في الأصل: ما يَرُدُّه النَّاسُ من المياه في الأنهار. يقال

(١) بل هناك خلاف انظره في: الارتشاف ١٨٦/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٢٩٤/٢.

(٣) البيت لجري وصدرة:

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوُ كَلْبٍ

وليس في ديوانه. وهو في الخزانة ١٦٣/١، والهمع ١٦٢/١، والدرر ١٤٤/١، والخصائص ٣٩٧/١، وأمالى الشجري ٢١٥/٢.

(٤) بعده:

وَلَا شَفَى ذَا النَّيِّ إِلَّا ذُو هَدَى

يُنسب البيت لرؤية وهو في ملحق ديوانه ١٧٣، ويُنسب للعجاج، وهو في الهمع ١٦٢/١، والدرر ١٤٤/١، والعيني ٥٢١/٢.

لذلك الموضع : شريعة . والجمع شرائع قال (١) :

٤٠٣٣- وفي الشرائع من جيلان مُقْتَنَصٌ
رَثُ الثيابِ خَفِيُّ الشخصِ مُنْسَرِبٌ
فاستعير ذلك للدين لأن العبادَ يَرُدُّونَ ما تَحْيَا به نفوسُهم .

آ . (٢٠) قوله : ﴿هَذَا بَصَائِرُ﴾ : أي : هذا القرآن . جمع
«بَصِيرَة» باعتبار ما فيه . وقُرِئ (٢) «هذه» رُجوعاً إلى الآيات ؛ ولأن القرآن
بمعناها كقوله (٣) :

٤٠٣٤-
سَائِلُ بني أسدٍ ما هذه الصُّوْتُ

لأنه بمعنى الصيحة .

آ . (٢١) قوله : ﴿أَمْ حَسِبَ﴾ : «أم» منقطعة ، فتَقَدَّرَ بـ بِل
والهمزة ، أو بـ بِل وحدها ، أو بالهمزة وحدها . وتقدم تحقيق هذا (٤) .

آ . (٢١) قوله : ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ : هو المفعول الثاني للَجْعَلِ
أي : أن نجعلهم كائنين كالذين آمنوا أي : لا يَحْسُبُونَ ذلك ، وقد تَقَدَّمَ في
سورة الحج (٥) : أن الأخوين وحفصاً (٦) قرؤوا هنا «سواء» بالنصب ، والباقون

(١) تقدم برقم ١٧٣٥ .

(٢) القرطبي ١٦/١٦٥ ، والكشاف ٣/٥١١ .

(٣) تقدم برقم ٩١٧ .

(٤) انظر : الدر المصون ١/٤٥٥ .

(٥) انظر : إعرابه للآية ٢٥ .

(٦) التيسير ١٩٨ ، والحجة ٦٦١ ، والنشر ٢/٣٧٢ ، والقرطبي ١٦/١٦٥ .

بالرفع، وَوَعَدْتُ بالكلام عليه هنا، فأقول وبالله التوفيق: أمّا قراءة النصب فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ تَنْصِبَ على الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور وهما: «كالذين آمنوا»، ويكون المفعول الثاني للجعل «كالذين آمنوا» أي: أحسبوا أَنْ نَجْعَلَهُمْ مثْلَهُمْ في حال استواء مَحْيَاهُمْ ومَمَاتِهِمْ ليس الأمر كذلك. الثاني: أَنْ يَكُونَ «سواء» هو المفعول الثاني للجعل، و«كالذين» في محل نصب على الحال أي: لن نجعلهم حال كونهم مثْلَهُمْ سواءً، وليس معناه بذلك. الثالث: أَنْ يَكُونَ «سواء» مفعولاً ثانياً لـ «حَسِبَ».

وهذا الوجه نحا إليه أبو البقاء^(١)، وأظنه غلطاً لما سَيَظْهَرُ لك فإنه قال: «ويقرأ بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: هو حال من الضمير في الكاف أي: نجعلهم مثل المؤمنين في هذه الحال. والثاني: أَنْ يَكُونَ مفعولاً ثانياً لـ «حَسِبَ» والكاف حال، وقد دَخَلَ استواء مَحْيَاهُمْ ومَمَاتِهِمْ في الحُسبان، وعلى هذا الوجه مَحْيَاهُمْ ومَمَاتِهِمْ مرفوعان بـ «سواء»^(٢)؛ لأنه قد قَوِيَ باعتمادِهِ انتهى. فقد صَرَّح بأنه مفعول ثانٍ للحُسبان. وهذا لا يَصِحُّ البتة؛ لأنَّ «حَسِبَ» وأخواتها إذا وَقَعَ بعدها «أَنَّ» المشددة أو «أَنَّ» المخففة أو الناصبة سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين، وهنا قد وَقَعَ بعد الحُسبان «أَنَّ» الناصبة فهي سَادَةٌ مَسَدَّ المفعولين، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونَ «سواء» مفعولاً ثانياً لـ حَسِبَ؟

فإن قلت: هذا الذي قُلْتَهُ رأيُ الجمهورِ سيّويه^(٣) وغيره، وأمّا غيرهم كالأخفش فيدّعي أنها تَسُدُّ مَسَدَّ واحدٍ. إذا تَقَرَّرَ هذا فقد يجوزُ أَنْ أبا البقاء ذَهَبَ هذا المذهب، فأعرب «أَنْ نجعلهم» مفعولاً أولَ و«سواء» مفعولاً ثانياً.

(١) الإملاء ٢/٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) قال: «لأنه بمعنى مستو».

(٣) انظر: الكتاب ٦٤/١.

فالجواب: أن الأخص صرح بأن المفعول الثاني حينئذ يكون محذوفاً. ولئن سلمنا أنه لا يُحذف امتنع من وجه آخر: وهو أنه قد رفع به «محياتهم ومماتهم» لأنه بمعنى مُستَوٍ كما تقدّم، ولا ضمير يرجع من مرفوعه إلى المفعول الأول، بل رفع أجنياً من المفعول الأول. وهو نظير: «حسبت قيامك مستوياً ذهابك وعدمه».

ومن قرأ بالرفع^(١) فتحتمل قراءته وجهين، أحدهما: أن يكون «سواء» خبراً^(٢) مقدماً. و«محياتهم» مبتدأ مؤخرًا/ ويكون «سواء» مبتدأ و«محياتهم» خبره. كذا أعربوه. وفيه نظر تقدّم في سورة الحج^(٣) وهو: أنه نكرة لا مسوغ فيها، وأنه متى اجتمع معرفة ونكرة جعلت النكرة خبراً لا مبتدأ. ثم في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها استثنائية. والثاني: أنها بدل من الكاف الواقعة مفعولاً ثانياً. قال الزمخشري^(٤): «لأن الجملة تقع مفعولاً ثانياً فكانت في حكم المفرد. ألا تراك لو قلت: أن نجعلهم سواء محياتهم ومماتهم، كان سديداً، كما تقول: ظننتُ زيداً أبوه منطلق». قال الشيخ^(٥): «وهذا - أعني إبدال الجملة من المفرد^(٦) - أجاز به ابن جني^(٧) وابن مالك^(٨)، ومنعه

(١) أي: رفع سواء.

(٢) الأصل «خبر مقدم» وهو سهر.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٥.

(٤) الكشف ٥١٢/٣.

(٥) البحر ٤٧/٨.

(٦) انظر: المغني ٥٥٦.

(٧) واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان
قال: «كيف يلتقيان» بدل من حاجة كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما.

(٨) انظر: شرح التسهيل له ٣/٣٤٠.

ابن العُلجِ»، ثم ذكر عنه كلاماً كثيراً في تقرير ذلك ثم قال: «والذي يَظْهَرُ أنه لا يجوزُ»، يعني ما جَوَّزه الزمخشريُّ قال: «لأنَّها بمعنى التصيير ولا يجوزُ: «صَيِّرْتُ زيداً أبوه قائمٌ» لأنَّ التصييرَ انتقالٌ من ذاتٍ إلى ذاتٍ، أو من وصفٍ في الذاتِ إلى وصفٍ فيها. وتلك الجملةُ الواقعةُ بعد مفعولِ «صَيِّرْتُ» المقدَّرةُ مفعولاً ثانياً ليس فيها انتقالٌ مما ذكرنا فلا يجوزُ». قلت: ولقائل أن يقول: بل فيها انتقالٌ من وصفٍ في الذاتِ إلى وصفٍ فيها؛ لأنَّ النحاةَ نَصُّوا على جوازِ وقوعِ الجملةِ صفةً وحالاً نحو: مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، وجاء زيدٌ أبوه قائمٌ. فالذي حكموا عليه بالوصفيَّةِ والحاليةِ يجوزُ أن يقعَ في حيزِ التَّصْيِيرِ؛ إذ لا فرقُ بين صفةٍ وصفيةٍ من هذه الحيثيةِ.

الثالث: أن تكونَ الجملةُ حالاً، التقدير: أم حَسِبَ الكفارَ أن نُصَيِّرَهم مثلَ المؤمنين في حالِ استواءِ محياهم ومماتهم، ليسوا كذلك بل هم مُفْتَرِقُونَ. وهذا هو الظاهر عند الشيخ. وعلى الوجهين الأخيرين تكونُ الجملةُ داخلَةً في حيزِ الحُسبانِ. وإلى ذلك نحا ابن عطية^(١) فإنه قال: «يَقْتَضِي هذا الكلامُ أن لفظَ الآيةِ خبرٌ، ويظهرُ أن قوله: «سواءٌ محياهم ومماتهم» داخلٌ في المَحْسَبَةِ المُنْكَرَةِ السيئةِ، وهذا احتمالٌ حسنٌ والأولُ جيّدٌ» انتهى. ولم يبين كيفيةَ دخوله في الحُسبانِ، وكيفيةُ أحدِ الوجهين الأخيرين: إما البدلِ وإما الحاليةِ كما عَرَفْتَهُ.

وقرأ^(٢) الأعمشُ «سواءٌ» نصباً «مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ» بالنصبِ أيضاً. فأما «سواءٌ» فمفعولٌ ثانٍ أو حالٌ كما تقدَّم. وأما نصب «مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ» ففيه وجهان، أحدهما: أن يكونا ظَرْفَيْ زَمَانٍ، وانتصبا على البدلِ مِنْ مفعولِ

(١) المحرر ٣١٤/١٤.

(٢) البحر ٤٧/٨، والقرطبي ١٦٦/١٦.

«نَجْعَلُهُمْ» بدلِ اشتغال، ويكون «سواء» على هذا هو المفعول الثاني .
والتقدير: أن نجعلَ محياهم ومماتهم سواءً. والثاني: أن يتصبا على الظرف
الزمني. والعامل: إما الجعلُ أو سواء. والتقدير: أن نجعلهم في هذين الوقتين
سواءً، أو نجعلهم مُستَوين في هذين الوقتين.

قال الزمخشري^(١) مقدراً لهذا الوجه: «وَمَنْ قرأ بالنصبِ جَعَلَ «مَحْيَاهُمْ
ومماتهم» ظَرْفَيْنِ كَمَقْدَمِ الْحَاجِّ وَخُفُوقِ النَجْمِ». قال الشيخ^(٢): «وتمثيلاً
بخُفُوقِ النَجْمِ ليس بجيد؛ لأنَّ «خُفُوقَ» مصدرٌ ليس على مَفْعَلٍ فهو في الحقيقة
على حَذَفٍ مضافٍ أي: وقتٌ خُفُوقٍ بخلاف مَحْيَا ومَمَاتٍ ومَقْدَمٍ فإنها موضوعةٌ
على الاشتراك بين ثلاثة معاني: المصدرية والزمانية والمكانية. فإذا اسْتُعْمِلَتْ^(٣)
مصدرًا كان ذلك بطريق الوَضْعِ لا على حَذَفٍ مضافٍ كخُفُوقٍ؛ فإنه لا بُدَّ مِنْ
حَذَفٍ مضافٍ لكونه موضوعاً للمصدرية». وهذا أمرٌ قريبٌ لأنه إنما أراد أنه وَقَعَ
هذا اللفظُ مُراداً به الزمانُ. أمّا كونه بطريق الأصالة أو الفرعية فلا يَضُرُّ ذلك.

والضميرُ في «مَحْيَاهُمْ ومماتهم» يجوزُ أن يعودَ على القَيِّلَيْنِ بمعنى: أن
مَحْيَا المؤمنين ومماتهم سواء عند الله في الكرامة، ومَحْيَا المجترحين ومماتهم
سواء في الإهانة عنده، فَلَفَّ الكلامُ اتِّكَالاً على ذَهْنِ السَّامِعِ وفهمه. ويجوزُ أن
يعودَ على المُجترحين فقط. أَخْبَرَ أن حالهم في الزمانين سواءً.

قال أبو البقاء^(٤): «ويُقرأ «مَمَاتُهُمْ» بالنصب أي: في مَحْيَاهُمْ ومماتهم.

(١) الكشف ٥١٢/٣.

(٢) البحر ٤٨/٨.

(٣) عبارة البحر: «فإذا اسْتُعْمِلَتْ اسم مكان أو زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف
قامت هذه مقامه، لأنها موضوعةٌ للزمان وللمكان كما وُضِعَتْ للمصدر، فهي مشتركة
بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف: خُفُوقِ النَجْمِ فإنه وُضِعَ للمصدر فقط».

(٤) الإملاء ٢٣٣/٢.

والعامل «نَجْعَل» أو سواء. وقيل: هو ظرفٌ. قلت: قوله: «وقيل» هو القول الأول بعينه^(١).

قوله: «ساء ما يَحْكُمُونَ» قد تقدّم إعرابه^(٢). وقال ابن عطية^(٣) هنا: «ما» مصدرية أي: ساء الحكمُ حُكْمُهُمْ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾: فيه ثلاثة أوجه: حالٌ من الفاعل أو من المفعول أو الباء للسيئة.

قوله: «وَلِتُجْزَى» فيه ثلاثة أوجه: أَنْ يَكُونَ عطفاً على «بِالْحَقِّ» في [٨٠٠/أ] المعنى؛ لَأَنَّ كلاًّ منهما سببٌ/ فعطف العلة على مثلها. الثاني: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى مُعَلَّلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: لِيَذُلَّ بِهَا عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى قُدْرَتِهِ «وَلِتُجْزَى». الثالث: أَنْ تَكُونَ لَامَ الصِّيْرُورَةِ أَي: وصار الأمرُ منها مِنْ حَيْثُ اهْتَدَى بِهَا قَوْمٌ وَضَلَّ عَنْهَا آخَرُونَ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ﴾: بمعنى: أَخْبِرْنِي، وتقدّم حكمها مشروحاً^(٤). والمفعول الأول «مَنْ اتَّخَذَ». والثاني محذوف، تقديره بعد غشاوة: أَيَهْتَدِي، وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «فَمَنْ يَهْدِيهِ» وَإِنَّمَا قَدَّرْتَهُ بَعْدَ غَشَاوَةٍ لِأَجْلِ صَلَاتِ الْمَوْصُولِ.

قوله: «عَلَى عِلْمٍ» حالٌ من الجلالة أي: كائناً على علمٍ منه فيه أَنَّهُ أَهْلٌ لذلك. وقيل: حالٌ من المفعول أي: أَضْلَهُ وَهُوَ عَالِمٌ، وَهَذَا أَشْنَعُ لَهُ.

(١) لأنَّ الظرف بتقدير «في».

(٢) انظر: الدر المصنوع ٣٤٨/٤.

(٣) المحرر ٣١٥/١٤.

(٤) انظر: الدر المصنوع ٦١٥/٤.

وقرأ^(١) الأعرجُ «آلهة» على الجمع، وعنه كذلك مضافة لضميره: «آلهته هواه».

قوله: «غشاوة» قرأ الأخوان^(٢) «غشوة» بفتح الغين وسكون الشين. والأعمشُ وابنُ مصرف كذلك إلا أنهما كسرا الغين. وباقي السبعة «غشاوة» بكسر الغين. وابنُ مسعود والأعمشُ أيضاً بفتحها، وهي لغة ربيعة. والحسن وعكرمة وعبد الله أيضاً بضمها، وهي لغة عُكْلِيَّة. وتقدّم الكلامُ في ذلك أولُ البقرة^(٣)، وأنه قُرئ هناك بالعين المهملة^(٤). والعامّة: «تذكرون» بالتشديد والجحدري^(٥) بتخفيفها. والأعمش بتاءين «تتذكرون».

قوله: «مِنْ بَعْدِ اللَّهِ» أي: مِنْ بَعْدِ إِضْلَالِ اللَّهِ إِيَّاهُ.

آ. (٢٤) قوله: ﴿وَقَالُوا مَا (٦) هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾: تقدّم نظيرُ هذه الآياتِ كلّها. وقرأ^(٧) زيد بن علي «نَحْيَا» بضمّ النون.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾: العامّةُ على نصب الحجة. وزيد بن علي^(٨) وعمرو بن عبيد وعبيد بن عمير بالرفع وتقدّم تأويلُ

(١) البحر ٤٨/٨، والشواذ ١٣٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٥، والنشر ٣٧٢/٢، والتيسير ١٩٩، والقرطبي

١٦٩/١٦، والحجة ٦٦٦، والبحر ٤٩/٨، والشواذ ١٣٨.

(٣) انظر: الدر المصون ١١٣/١.

(٤) وهي قراءة طاوس انظر: الشواذ ٢.

(٥) البحر ٤٩/٨، والكشاف ٥١٢/٣.

(٦) الأصل: «إِنْ هِيَ» وهو سهو.

(٧) القرطبي ١٦/١٧٠، والبحر ٤٩/٨.

(٨) الإنحاف ٢/٤٦٧، والبحر ٤٩/٨، والنشر ٣٧٢/٢.

ذلك، و «ما كان» جواب «إذا» الشرطية. وجعله الشيخ^(١) دليلاً على عدم إعمال جواب «إذا» فيها؛ لأن «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قال: «وخالفَ غيرَها مِن أدوات الشرط، حيث لم تقتِرْ الفاء بجوابِها إذا نُفِي بِـ «ما»^(٢).

آ. (٢٧) قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ﴾: في عامِلِه وجهان، أحدهما: أنه «يُخْسَرُ» ويومئذ بدلٌ مِنْ «يَوْمَ تَقُومُ»، التنوينُ على هذا تنوينُ عوضٍ من جملةٍ مقدرة، ولم يتقدم من الجمل إلا «تَقُومُ الساعةُ» فيصير التقدير: ويومُ تقومُ الساعةُ يومئذ تقومُ الساعةُ. وهذا الذي قدروه ليس فيه مزيدُ فائدة، فيكونُ بدلاً توكيدياً. والثاني: أن العاملَ فيه مقدرٌ. قالوا: لأنَّ يومَ القيامةِ حالةٌ ثالثةٌ ليستَ بالسماءِ ولا بالأرضِ؛ لأنهما يتبدلان فكأنه قيل: والله مُلْكُ السمواتِ والأرضِ، والمُلْكُ يومُ تقومُ. ويكون قوله «يومئذ» معمولاً ليُخْسَرُ. والجملةُ مستأنفةٌ من حيث اللفظ، وإن كان لها تعلقٌ بما قبلها مِنْ حيث المعنى.

آ. (٢٨) قوله: ﴿جَائِيَةً﴾: حالٌ؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّة. والجائية أي: على الرُكْب؛ لأنها خائفةٌ والمذنبُ مُستَوْفِرٌ. وقيل: مجتمعة، ومنه: الجُثُوَّةُ للقبرِ لاجتماعِ الأحجارِ عليه. قال^(٣):

٤٠٣٥- تَرَى جُنُوتَيْنِ مِنْ تُرابٍ عليهما
صَفَائِحُ صُمِّ مِنْ صَفِيحٍ مُنْضَدٍ

وقرىء^(٤) «جاذِيَّة» بالذال المعجمة، وهو أشدُّ استيفازاً من الجائِي.

(١) البحر ٤٩/٨.

(٢) قال: «بخلاف أدوات الشرط فلا بد من الفاء تقول: إن تَزُرْنَا فما جَفَوْنَا».

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٣٦، وشرح القصائد للأنباري ٢٠٠. والصفائح: صخور عراض صلاب. والصفيح: الحجارة العراض. المنضد: الذي نُضد على القبر.

(٤) البحر ٥٠/٨.

قوله : «كُلُّ أمةٍ» العامة على الرفع بالابتداء. و«تُدعى» خبرها.
ويعقوب^(١) بالنصب على البدل من «كُلُّ أمة» الأولى بدل نكرة موصوفة من مثلها.

قوله : «اليوم تُجْزَوْنَ» هذه الجملة معمولة لقول مضمير التقدير : يُقال لهم : اليوم تُجْزَوْنَ . واليوم معمول لما بعده «وما كُنتُمْ» هو المفعول الثاني .

آ . (٢٩) قوله : ﴿يَنْطِقُ﴾ : يجوز أن يكون حالاً ، وأن يكون خبراً ثانياً ، وأن يكون «كاتبنا» بدلاً و«يَنْطِقُ» خبر وحده . و«بالحق» حال .

آ . (٣١) قوله : ﴿أَفَلَمْ﴾ : هو على إضمار القول أيضاً . وقدّر الزمخشري^(٢) على عادته جملة بين الهمزة والفاء أي : أَلَمْ تَأْتِكُمْ رُسُلِي فلم تكن آياتي .

آ . (٣٢) قوله : ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾ : العامة على كسر الهمزة : لأنها محكيّة بالقول . والأعرج^(٣) وعمرو بن فائد بفتحها . وذلك مُخَرَّجٌ على لغة سَلِيمٍ : يُجْرُونَ القول مُجْرَى الظنِّ مطلقاً . وفيه قوله^(٤) :
٤٠٣٦ - إذا قلتُ أني آيبُ أهلَ بلدةٍ

.....

(١) الشواذ ١٣٨ ، والإتحاف ٤٦٧/٢ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، والمحتسب ٢٦٢/٢ ،
والقرطبي ١٧٥/١٦ .

(٢) الكشف ٥١٣/٣ .

(٣) البحر ٥١/٨ .

(٤) تقدم برقم ٣٣٣ .

— الجائية —

قوله: «والساعة» قرأ حمزة^(١) بنصبها عطفاً على «وعد الله». والباقون برفعها. وفيه ثلاثة أوجه: الابتداء وما بعدها من الجملة المنفية خبرها. الثاني: العطف على محلّ اسم «إن» لأنه / قبل دخولها مرفوعاً بالابتداء. الثالث^(٢): أنه عطف على محلّ «إن» واسمها معاً؛ لأن بعضهم كالفارسي والزمخشري^(٣) يرون أن لـ «إن» واسمها موضعاً، وهو الرفع بالابتداء.

قوله: «إلا ظناً» هذه الآية لا بُدَّ فيها من تأويل. وذلك أنه يجوزُ تفرُّغُ العامل لما بعده من جميع معمولاته، مرفوعاً كان أو غير مرفوع، إلا المفعول المطلق فإنه لا يُفَرِّغُ له. لا يجوزُ «ما ضَرَبْتُ إلا ضَرْباً» كأنه لا فائدة فيه؛ وذلك أنه بمنزلة تكرير الفعل فكأنه في قوة «ما ضَرَبْتُ إلا ضَرَبْتُ». وكانت هذه الغلة حَطَرْتُ لي حتى رأيت مكياً^(٤) وأبا البقاء^(٥) نَحَوَا إليها فله الحمد.

وقال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: ما معنى «إن نَظُنُّ إلا ظناً»؟ قلت: أصله نَظُنُّ ظناً. ومعناه إثبات الظنِّ فحسب. فأدخل حرف النفي والاستثناء لِيُفَادَ إثبات الظنِّ ونفي ما سواه؛ وزيد نفي ما سوى الظنِّ تأكيداً بقوله: «وما نحن بمُستَقِينِينَ». فظاهر كلامه أنه لا يتأَوَّلُ الآية بل حَمَلَهَا على ظاهرها؛ ولذلك قال الشيخ^(٧): «وهذا كلامٌ من لا شعور له بالقاعدة النحوية: من أن التفرُّغَ

(١) السبعة ٥٩٥، والحجة ٦٦٢، والبحر ٥١/٨، والتيسير ١٩٩، والقبرطبي ١٧٦/١٦.

(٢) الأصل «الثاني» وهو سهو.

(٣) الكشف ٥١٣/٣.

(٤) مشكل الإعراب ٢٩٨/٢.

(٥) الإملاء ٢٣٣/٢.

(٦) الكشف ٥١٣/٣ - ٥١٤.

(٧) البحر ٥٢/٨.

يكونُ في جميع المعمولاتِ مِنْ فاعلٍ ومفعولٍ وغيرهما إلا المصدرَ المؤكَّدَ فإنه لا يكونُ فيه.

وقد اختلفَ الناسُ في تأويلها على أوجهٍ، أحدها: ما قاله المبردُ وهو: أنَّ الأصلَ: إن نحنَ إلّا نظنُّ ظناً. قال: «ونظيرُهُ ما حكاه أبو عمرو «ليس الطَّيِّبُ إلّا المِسْكُ»^(١) تقديرُهُ: ليس إلّا الطَّيِّبُ المِسْكُ» قلتُ: يعني أن اسمَ «ليس» ضميرُ الشَّانِ مستترٌ فيها، وإلّا الطَّيِّبُ المِسْكُ في محل نصب خبرها، وكأنه خفيَ عليه أنَّ لغةَ تميمٍ إبطالُ عملِ «ليس» إذا انتقض نفيها بـ «إلّا» قياساً على «ما» الحجازية، والمسألةُ طويلةٌ مذكورةٌ في كتابي «شرح التسهيل» وعليها حكايةُ جَرَتْ بين أبي عمرو وعيسى بن عمر. الثاني: أنَّ «ظناً» له صفةٌ محذوفةٌ تقديره: إلّا ظناً بيّناً، فهو مختصٌّ لا مؤكَّد. الثالث: أنَّ يُضْمَنَ «نظنُّ» معنى نَعْتَدُ، فينتصبُ «ظناً» مفعولاً به لا مصدرًا. الرابع: أنَّ الأصلَ: إن نحنَ نظنُّ إلّا أنكم تظنون ظناً، فحذف هذا كله، وهو معزُّو للمبرد أيضاً. وقد ردَّوه عليه: من حيثُ إنَّه حَذَفَ أنَّ واسمها وخبرها وأبقى المصدرَ. وهذا لا يجوزُ. الخامس: أنَّ الظَّنَّ يكونُ بمعنى العِلْمِ والشكِّ فاستثنى الشكُّ كأنه قيل: ما لنا اعتقادٌ إلّا الشكِّ. ومثل الآية قولُ الأعشى^(٢):

٤٠٣٧- وحلَّ به الشَّيْبُ أثقاله

وما اعْتَرَهُ الشَّيْبُ إلّا اعْتَرَاراً

يريد اعْتَرَاراً بيّناً.

آ. (٣٤) قوله: «لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا»: من التوسُّعِ في

(١) انظر: الكتاب ٧٣/١، ومجالس العلماء ٣١٤.

(٢) ديوانه ٤٥. واعتره: عرض له.

الظرف؛ حيث أضاف إليه ما هو واقع فيه كقوله: «يَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»^(١).
وتقدّم الخلاف في قوله: «لَا يُخْرِجُونَ» في أول الأعراف^(٢). وتقدّم معنى الاستعتاب^(٣).

آ. (٣٦) قوله: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: قرأ العامة «رَبِّ» في الثلاثة بالجر تبعاً للجلالة بياناً أو بدلاً أو نعتاً. وابن محيصن^(٤) رفع الثلاثة على المدح بإضمار «هو».

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ﴾: يجوز أن يكون «في السموات» متعلقاً بمحذوف حالاً من «الكبرياء»، وأن يتعلّق بما تعلّق به الظرف الأول لوقوعه خبراً. ويجوز أن يتعلّق بنفس «الكبرياء» لأنها مصدر. وقال أبو البقاء^(٥): «وَأَنَّ يَكُونَ - يعني في السموات - ظرفاً، والعامل فيه الظرف الأول والكبرياء؛ لأنها بمعنى العظمة» ولا حاجة إلى تأويل الكبرياء بمعنى العظمة فإنها ثابتة المصدرية.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْجَائِئَةِ]

(١) الآية ٣٣ من سبأ.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٨٥/٥.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٤ من فصلت.

(٤) القرطبي ١٦/١٧٨، والبحر ٨/٥٢.

(٥) الإملاء ٢/٢٣٣.

سورة الأحقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿عَمَّا أَنْذِرُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً أي: عن إنذارهم، أو بمعنى الذي أي: عن الذي أُنذِرُوهُ. و«عن» متعلقةٌ بالإعراض و«مُعْرِضُونَ» خبرُ الموصول.

آ. (٤) قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: تقدَّمَ حُكْمُهَا^(١). ووقع بعدها «أرؤني» فاحتملت وجهين، أحدهما: أَنْ تكونَ تأكيداً لها لأنَّهما بمعنى أخبروني، وعلى هذا يكونُ المفعولُ الثاني لـ «أَرَأَيْتُمْ» قوله: «ماذا خَلَقُوا» لأنه استفهامٌ، والمفعولُ الأولُ هو قوله: «ما تَدْعُونَ». والوجه الثاني: أَنْ لا تكونَ مؤكدةً لها، وعلى هذا تكونُ المسألةُ من بابِ التنازعِ لأنَّ «أَرَأَيْتُمْ» يطلبُ ثانياً، و«أرؤني» كذلك، وقوله: «ماذا خَلَقُوا» هو المتنازعُ فيه، وتكونُ المسألةُ من إعمالِ الثاني والحذفِ من الأولِ. وجوزَ ابنُ عطية^(٢) في «أَرَأَيْتُمْ» أَنْ لا يتعدى. وجعل «ما تَدْعُونَ» استفهاماً معناه التوبيخُ. قال: «وَتَدْعُونَ» معناه «تَعْبُدُونَ» قلت: وهذا رأيُ الأخفشِ وقد قال بذلك في قوله: «قالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْنَسَا إِلَى الصَّخْرَةِ»^(٣) وقد مضى ذلك.

(٢) المحرر ٨/١٥.

(١) انظر: الدر ٦١٥/٤.

(٣) الآية ٦٣ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٥٢١/٧، ومعاني القرآن للأخفش

قوله: «من الأرض» هذا بيان الإبهام الذي في قوله: «ماذا خلَقُوا».

قوله: «أم لهم» هذه «أم» المنقطعة. والشُّرْك: المشاركة.

قوله: «من قبل هذا» صفة له «كتاب» أي: بكتاب مُنْزَلٍ من قبل هذا.

[٨٠١/أ] كذا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١). وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَدَّرَ / كَوْنُ^(٢) مَطْلُوقُ أَي: كَاتِبٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا^(٣).

قوله: «أو أَثَارَةٍ» العامة على «أثارة» وهي مصدر^(٤) على فَعَالَةٍ كَالسَّمَاحَةِ وَالْغَوَايَةِ وَالضَّلَالَةِ، وَمَعْنَاهَا الْبَقِيَّةُ مِنْ قَوْلِهِمْ: سَمِنَتِ النَّاقَةُ عَلَى أَثَارَةٍ مِنْ لَحْمٍ، إِذَا كَانَتْ سَمِينَةً ثُمَّ هَزَلَتْ، وَبَقِيَتْ بَقِيَّةٌ مِنْ شَحْمِهَا ثُمَّ سَمِنَتْ. وَالْأَثَارَةُ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهَا فِي بَقِيَّةِ الشَّرَفِ. يُقَالُ: لِفُلَانٍ أَثَارَةٌ أَي: بَقِيَّةُ أَشْرَافٍ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ. قَالَ الرَّاعِي^(٥):

٤٠٣٨- وَذَاتِ أَثَارَةٍ أَكَلْتُ عَلَيْهَا

نَبَاتًا فِي أَكْمَمَتِهِ قِفَارًا

وقيل: اشتقاقها مِنْ أَثَرٍ كَذَا أَي: أَسَنَدَهُ. وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ^(٦): «مَا حَلَفْتُ

(١) الإملاء ٢/٢٣٣.

(٢) هذه الصفحة أصابها خرم وطمس، أثبتنا معظمها من (ش).

(٣) لأن الكون المختص لا يحذف.

(٤) انظر: عمدة الحفاظ ض ٨.

(٥) ديوانه ٦٦، يصف ناقه ذات سمين لأن الأثارة هنا البقية من الشحم العتيق. الأكمة: ج كمام وهو العلف. والقفار أي: خال من الناس فرعته وحدها. ونسب البيت في اللسان (أثر) إلى الشماخ.

(٦) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٢/٥٨: «وقال أبو عبيد في حديث النبي عليه السلام: «أنه سمع عمر رضي الله عنه يحلف بأبيه فنهاه عن ذلك قال: «فما حَلَفْتُ بها ذاكراً ولا آثراً». أما قوله: «ذاكراً» فليس من الذكر بعد النسيان إنما أراد متكلماً =

ذاكراً ولا آثراً» أي: مُسْتَبْدَأْ له عن غيري . وقال الأعشى^(١) :

٤٠٣٩- إن الذي فيه تَمَارِزْتُما
بُيِّنَ لِلسَّامِعِ وَالْآثِرِ

وقيل فيها غيرُ ذلك . وقرأ^(٢) عليُّ وابنُ عباس وزيَد بن علي وعكرمة في آخرين «أثره» دون ألف، وهي الواحدة . ويُجْمَع على أثر كَقَتْرَةٍ وَقَتْرٍ^(٣) . وقرأ الكسائيُّ «أثره» و«إثره» بضم الهمزة وكسرها مع سكون الشاء . وقنادة والسلمي بالفتح والسكون . والمعنى : بما يُؤَثِّرُ ويُرَوِّى . أي : ايتوني بخبرٍ واحدٍ يَشْهَدُ بصحة قولكم . وهذا على سبيلِ التَّنْزِيلِ لِلْعِلْمِ بِكَذِبِ الْمُدَّعِي . و«مِنْ عِلْمٍ» صفةٌ لأثارة .

آ . (٥) قوله : «وَمَنْ أَضَلُّ» : مبتدأ وخبرٌ .

قوله : «مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ» «مَنْ» نكرة موصوفة أو موصولة ، وهي مفعولٌ بقوله : «يَدْعُو» .

قوله : «وهم عَنْ دُعَائِهِمْ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ الضميران عائِذَيْنِ على «مَنْ» مِنْ قوله : «مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ» وهم الأصنامُ وتَوَقَّعَ عليهم «مَنْ» لمعاملتهم إياها معاملةً العقلاء ، أو لأنه أراد جميع مَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ . وَغَلَبَ العقلاء ، ويكون

به كقولك ذكرت لفلان حديث كذا وكذا . وقوله : «ولا آثراً» يريد ولا مخبراً عن غيري أنه حلف به . يقول : لا أقول إن فلاناً قال وأبي لا أفعل كذا وكذا . وانظر : النهاية ٢٢/١ ، عمدة الحفاظ ص ٨ .

(١) ديوانه ١٤١ ، برواية «والناظر» بدل «والآثر» وغريب الحديث ٥٩/٢ .

(٢) انظر في قراءاتها : المحتسب ٢٦٤/٢ ، والقرطبي ١٨٢/١٦ ، والبحر ٥٥/٨ ، والشواذ ١٣٩ .

(٣) الفترة : الغبرة .

قد راعى معنى «مَنْ» فلذلك جَمَعَ في قوله: «وهم» بعدما راعى لفظها فأفرد في قوله: «يَسْتَجِيب» وقيل: يعود على «مَنْ» مِنْ قوله «وَمَنْ أَضَلُّ»، وحِيلَ أولاً على لفظها فأفرد في قوله: «يَدْعُو»، وثانياً على معناها فجمع في قوله: «وهم» عن دعائهم غافلون».

آ. (٧) قوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ﴾: هنا أقام ظاهرين مقام مضمَرين؛ إذ الأضَلُّ: قالوا لها، أي للآيات، ولكنه أبرزهما ظاهرين لأجل الوصفين المذكورين. واللام في «للحق» للعلة.

آ. (٩) قوله: ﴿يَدْعَا﴾: فيه وجهان، أحدهما: على حذف مضافٍ تقديره: ذا يدع، قاله أبو البقاء^(١). وهذا على أن يكونَ الدِّعْ مصدرًا. والثاني: أن الدِّعَ بنفسه صفةٌ على فعل بمعنى بديع كالخِفِّ والخَفِيف. والدِّعُ والبديع: ما لم يُرَلْه مثْلٌ، وهو من الابتداع وهو الاختراع. أنشد قطرب^(٢):
٤٠٣٩ ب - فما أنا بدعٌ من حوادثٍ تغتري

رجالاً عَرَّتْ مِنْ بعدِ بُؤْسِي بِأَسْعَدِ
وقرأ^(٣) عكرمة وأبو حيوة وابن أبي عبله «بدعاً» بفتح الدال جمع بدعة أي: ما كنتَ ذا بدع. وجَوُزُ الزمخشري^(٤) أن يكونَ صفةً على فعل كـ «دين قِيم» و«لحم زِيم»^(٥). قال الشيخ^(٦): «ولم يُثْبِتْ سيبويه صفةً على فعل إلا

(١) الإملاء ٢/٢٣٤.

(٢) البيت لعدي بن زيد، وهو في ديوانه ١٠٤، والبحر ٨/٥٦، وتفسير القرطبي ١٨٥/١٦.

(٣) المحتسب ٢/٢٦٤، والقرطبي ١٦/١٨٥، والبحر ٨/٥٦.

(٤) الكشف ٣/٥١٧.

(٥) لحم زيم: متفرق.

(٦) البحر ٨/٥٦.

قوماً عِذَا^(١)، وقد اسْتَدْرَكَ عليه «لحم زَيْم» أي: متفرق، وهو صحيح. فأما «قِيم» فمَقْصُورٌ مِنْ قِيَام، ولولا ذلك لَصَحَّتْ عَنْهُ كما صَحَّتْ فِي جَوَل وَعَوَض. وأما قولُ العرب: «مكان سَيَوَى»^(٢) و«ماء رَوَى» ورجل رِضًا وماء صِرَى^(٣) فمتأوِّلةٌ عند التَّصْرِيفِيِّينَ، قلت: تأويلُها إمَّا بالمصدريةِ أو القَصْر كَقِيم في قِيَام.

وقرأ أبو حيوة أيضاً ومجاهد «بَدَعَ» بفتح الباء وكسر الدال وهو وصف كَحْلِر.

وقوله: «يُفَعِّلُ» العامةُ على بنائه للمفعول. وابنُ أبي عُبلة^(٤) وزيد ابن علي مبنياً للفاعل أي: الله تعالى. والظاهرُ أنَّ «ما» في قوله: «ما يُفَعِّلُ بي» استفهاميةٌ مرفوعةٌ بالابتداء، وما بعدها الخبر، وهي معلقةٌ لأذري عن العمل، فتكونُ سادَّةً مَسْدُ مفعوليَّها. وجَوَزَ الزمخشري^(٥) أنَّ تكونَ موصولةٌ منصوبةٌ يعني أنها متعديةٌ لواحدٍ أي: لا أعْرِفُ الذي يفعله اللهُ تعالى.

قوله: «إِلَّا ما يُوَحِّى» العامةُ على بناء «يُوَحِّى» للمفعول. وقرأ^(٦) ابنُ عُمر بكسرِ الحاءِ على البناءِ للفاعل، وهو اللهُ تعالى.

(١) الكتاب ٣١٥/٢.

(٢) قال ابن عصفور: «فأما يسوى من قوله تعالى: «مكاناً سَيَوَى» فهو اسم في الأصل للشيء المستوي وُصف به». الممتنع ص ٦٣.

(٣) قال ابن عصفور: «وأما رَوَى وصِرَى فيوصف بهما الجميع والمفرد على صورة واحدة والصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماء» الممتنع ص ٦٥. وماء صِرَى: فاسد.

(٤) البحر ٥٧/٨، والكشاف ٥١٧/٣.

(٥) الكشاف ٥١٨/٣.

(٦) البحر ٥٧/٨، والقرطبي ١٨٨/١٦.

آ. (١٠) قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: مفعولها محذوفان تقديره: [٨٠١/ب] أَرَأَيْتُمْ حَالَكُمْ إِنْ كَانَ كَذَا أَلَسْتُمْ ظَالِمِينَ /، وجوابُ الشرط أيضاً محذوف تقديره: فَقَدْ ظَلَمْتُمْ، ولهذا أتى بفعل الشرط ماضياً. وَقَدَّرَهُ الزمخشري^(١): أَلَسْتُمْ ظَالِمِينَ. وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ^(٢): «بأنه لو كان كذلك لَوَجِبَتْ الْفَاءُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْاسْتِفْهَامِيَّةَ مَتَى وَقَعْتَ جَوَاباً لِلشَّرْطِ لَزِمَتْ الْفَاءُ. ثُمَّ إِنْ كَانَتْ أَدَاءً الْاسْتِفْهَامِ هَمْزَةً تَقَدَّمَتْ عَلَى الْفَاءِ نَحْوُ: «إِنْ تَزُرُّنَا أَفَمَا نُكْرِمُكَ»، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَهَا تَقَدَّمَتِ الْفَاءُ عَلَيْهَا، نَحْوُ: إِنْ تَزُرُّنَا فَهَلْ تَرَى إِلَّا خَيْرًا». قُلْتُ: وَالزَّمْخَشَرِيُّ ذَكَرَ أَمْرًا تَقْدِيرِيًّا فَسَّرَ بِهِ الْمَعْنَى لَا الْإِعْرَابَ.

وقال ابن عطية^(٣): «وَأَرَأَيْتُمْ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُنْبَهَةً، فَهِيَ لَفْظٌ مُوَضَّعٌ لِلسُّؤَالِ لَا يَقْتَضِي مَفْعُولًا، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ كَانَ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ سَادَّةٌ مَسَدٌّ مَفْعُولِيهَا». قَالَ الشَّيْخُ^(٤): «وَهَذَا خِلَافٌ مَا قَرَّرَهُ النُّحَاةُ». قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ مَا قَرَّرَهُ^(٥). وَقِيلَ: جَوَابُ الشَّرْطِ هُوَ قَوْلُهُ: «فَأَمِنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ» وَقِيلَ: هُوَ مُحذوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَمَنْ الْمُحِقُّ مِنَّا وَالْمُبْطِلُ. وَقِيلَ: فَمَنْ أَضَلُّ.

قوله: «وَكَفَرْتُمْ بِهِ» الجملة حالية أي: وَقَدْ كَفَرْتُمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُضْمِرُ «قَدْ» فِي مِثْلِهِ.

آ. (١١) قوله: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَامُ الْعِلَّةِ أَيْ: لِأَجْلِهِمْ، وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّبْلِيغِ، وَلَوْ جَرَوْا عَلَى مَقْتَضَى الْخُطَابِ لَقَالُوا:

(١) الكشف ٥١٨/٣.

(٢) البحر ٥٧/٨.

(٣) المحرر ١٥/١٥.

(٤) البحر ٥٧/٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.

ما سَبَقْتُمونا، ولكنهم التَفَتُوا فقالوا: ما سَبَقُونَا. والضميرُ في «كان» وإليه عائِدان على القرآن، أو ماجاء به الرسولُ.

قوله: «وإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا» العامل في «إِذْ» مقدَّرُ أي: ظهر عنادُهم وتَسَبَّب عنه قوله: «فَسَيَقُولُونَ». ولا يَعْمَل في «إِذْ» «فَسَيَقُولُونَ» لتضادِّ الزمانَيْنِ ولأجل الفاءِ أيضاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى﴾: العامةُ على كسر ميم «مِنْ» حرف جرٌّ. وهي مع مجرورها خبرٌ مقدَّم. والجملةُ حاليةٌ أو خبرٌ مستأنفٌ.

وقرأ^(١) الكلبيُّ بنصبِ «الكتاب» تقديره: وَأَنْزَلَ مِنْ قَبْلِهِ كِتَابَ مُوسَى. وقُرِئ^(٢) «وَمِنْ» بفتح الميم «كتاب موسى» بالنصبِ على أن «مِنْ» موصولةٌ، وهي مفعولٌ أولٌ لآتينا مقدَّراً. وكتاب موسى مفعوله الثاني. أي: وآتينا الذي قبله كتاب موسى.

قوله: «إِماماً وَرَحْمَةً» حالان مِنْ «كتاب موسى». وقيل: منصوبان بمقدِّر أي: أَنْزَلْنَاهُ إِمَاماً. ولا حاجةٌ إليه. وعلى كَوْنِهِمَا حَالَيْنِ هما منصوبان بما نُصِبَ به «مِنْ قَبْل» من الاستقرار.

قوله: «لِسَاناً» حالٌ مِنَ الضميرِ في «مُصَدِّقٌ». ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ «كتاب» والعاملُ التنبيةُ، أو معنى الإشارةِ و«عَرَبِيًّا» [صفةٌ]^(٣) لـ «لِسَاناً»، وهو المُسَوِّغُ لوقوع هذا الجامد حالاً. [وَجَوُزُ أَبُو الْبَقَاءِ]^(٤) أَنْ يَكُونَ مفعولاً به ناصبُهُ

(١) البحر ٥٩/٨.

(٢) وهي قراءة الكلبي، كما في البحر ٥٩/٨.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من ش.

(٤) الإملاء ٢٣٤/٢، وما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

«مُصَدِّقٌ». وعلى هذا تكون الإشارة إلى غير القرآن؛ لأن المراد باللسان العربي القرآن وهو خلاف الظاهر. وقيل: هو على حذف مضاف أي: مُصَدِّقُ ذا لسانٍ عربي، وهو النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: هو على إسقاط حرف الجر أي: بلسانٍ. وهو ضعيف.

قوله: «لِتُنذِرَ» متعلق بمصدق. و«بُشْرَى» عطف على محلّه. تقديره: للإنذار وللبشرى، ولما اختلفت العلة والمعلول وصل العامل إليه باللام، [وهذا فيمن قرأ^(١) بناء الخطاب. فأما من قرأ بياء الغيبة. وقد تقدّم ذلك في يس^(٢) فإنهما متحذان. وقيل: بُشْرَى^(٣) عطف على لفظ «لتنذر» أي: فيكون مجروراً فقط. وقيل: هي مرفوعة على خبر ابتداء مضمرة. تقديره: هي بُشْرَى. وقيل: بل هي عطف على «مُصَدِّقٌ» وقيل: هي منصوبة بفعل مقدر أي: وبُشْرَى بُشْرَى. ونقل الشيخ^(٤) وجه النصب عطفاً على محل «لتنذر» عن الزمخشري^(٥) وأبني البقاء^(٦). ثم قال: «وهذا لا يصح على الصحيح من مذاهب النحويين لأنهم يشترطون في المحل على المحل أن يكون^(٧) بحق الأصل، وأن يكون للموضع مُحَرَّرٌ، وهنا المحل ليس بحق الأصل، إذ الأصل في المفعول [له^(٨) الجر، والنصب ناشئ عنه^(٩)، لكن لما كثر بالشروط المذكورة وصل إليه الفعل فنصبه» انتهى.

(١) قرأ نافع وابن عامر بالتاء والباقون بالياء، واختلفوا في الرواية عن ابن كثير: انظر: السبعة ٥٩٦، والحجّة ٦٦٢، والتيسير ١٩٩، والنشر ٣٧٢/٢، والقرطبي ١٩١/١٦.

(٢) انظر إعرابه للآية ٧٠ من يس.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٥٩/٨.

(٦) الإملاء ٢٣٤/٢.

(٧) أي: المحل.

(٥) الكشف ٥٢٠/٣.

(٩) البحر: «عن إسقاط الخافض».

(٨) زيادة من البحر.

قوله : «الأصلُ في المفعول له الجرُّ بالحرفِ» ممنوعٌ بدليل قول النحويين : إنه يُنصبُ بشروطٍ ذكرها . ثم يقولون : ويجوزُ جرُّه بلامٍ ، فقولهم «ويجوز» ظاهرٌ في أنه فرعٌ لا أصلٌ .

و «للمُحْسِنِينَ» متعلِّقٌ بـ «بُشْرَى» أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لها .

آ . (١٣) قوله : ﴿فَلا خَوْفٌ﴾ : الفاءُ زائدةٌ في خبرِ الموصولِ لما فيه من معنى الشرطِ ، ولم تمنعْ «إِنَّ» من ذلك لبقاء معنى الابتداء بخلاف «ليت» و «لعل» و «كان» .

آ . (١٤) قوله : ﴿خَالِدِينَ﴾ : منصوبٌ على الحالية . و «جزاء» منصوبٌ على المصدرِ : إما بعاملٍ مضميرٍ أي : يُجزَوْنَ جزاءً ، أو بما تقدّم ؛ لأنَّ معنى أولئك أصحاب الجنة معنى جازيتاهم بذلك .

آ . (١٥) قوله : ﴿إِحْسَانًا﴾ : قرأ^(١) الكوفيون «إحساناً» وباقي السبعة «حُسْنًا» بضمِّ الحاءِ وسكونِ السينِ ، فالقراءةُ الأولى يكون «إحساناً» فيها منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ أي : وَصَّيْنَاهُ أَنْ يُحْسِنَ إليهما إحساناً . وقيل : بل هو مفعولٌ به على تضمينِ وَصَّيْنَا معنى أَلَزَمْنَا ، فيكونُ مفعولاً ثانياً . وقيل : بل هو منصوبٌ على المفعولِ به أي : وَصَّيْنَاهُ بهما إحساناً مِنَّا إليهما . وقيل : هو منصوبٌ على المصدرِ ؛ لأنَّ معنى وَصَّيْنَا : أَحْسَنَّا فهو مصدرٌ صريحٌ . والمفعولُ الثاني / هو [٨٠٢/أ]

(١) السبعة ٥٩٦ ، والحجة ٦٦٣ ، والتيسير ١٩٩ ، والبحر ٦٠/٨ ، والنشر ٣٧٣/٢ ،
والقرطبي ١٩٢/١٦ .

- الأحقاف -

المجبرور بالباء. وقال ابن عطية^(١): «إنها^(٢) تتعلّق: إمّا بوَصَّينا، وإمّا بإحساناً». وردَّ الشيخ^(٣): هذا الثاني بأنّه مصدرٌ مؤوّلٌ فلا يتقدّم معموله عليه، ولأنَّ «أَحْسَنَ» لا يتعدّى بالباء، وإنما يتعدّى باللام. لا تقول: «أَحْسَنْتُ بزيدٍ» على معنى وصول الإحسان إليه. وقد ردَّ بعضهم هذا بقوله: «وقد أَحْسَنَ بي إذ أَخْرَجَنِي»^(٤) وقيل: هو بغير هذا المعنى. وقدّر بعضهم: ووَصَّينا الإنسان بوالديه ذا إحسانٍ، يعني فيكونُ حالاً. وأمّا «حُسْنًا» فقليل فيه ما تقدّم في إحسان.

وقرأ عيسى والسلمي «حَسَنًا» بفتحهما. وقد تقدّم معنى القراءةَين في البقرة^(٥) وفي لقمان^(٦).

قوله: «كُرْهًا» قد تقدّم الخلاف فيه في النساء^(٧). وهل هما بمعنى واحد أم لا؟ وقال أبو حاتم: «الكَرْهُ بالفتح لا يَحْسُنُ لأنّه بالفتح الغَضَبُ والغَلَبَةُ». ولا يُلْتَفَتُ لما قاله لتواتر هذه القراءة. وانتصابها: إمّا على الحال من الفاعل أي: ذات كُرْهٍ، وإمّا على النعت لمصدرٍ مقدرٍ أي: حَمَلًا كُرْهًا.

قوله: «وَحَمْلُهُ» أي: مدة حَمْلِهِ. وقرأ العامة «فَصَالَهُ» مصدر فاصَلَ، كأنَّ الأمَّ فاصَلَتْهُ وهو فاصَلَهَا. والجحدري^(٨) والحسن وقتادة «فَصْلُهُ». قيل:

(١) المحرر ١٥/١٩.

(٢) أي الباء في «بوالديه».

(٣) البحر ٨/٦٠.

(٤) الآية ١٠٠ من يوسف.

(٥) الآية ٨٣. انظر: الدر ١/٤٦٦.

(٦) لم ترد في لقمان.

(٧) الآية ١٩. انظر: الدر ٣/٦٢٧.

(٨) النشر ٢/٣٧٣، والإتحاف ٢/٤٧٠، والبحر ٨/٦١، والقرطبي ١٦/١٩٣.

— الأحقاف —

والفَصْلُ والفِصال بمعنى كالفِطْمِ والفِطَام، والقَطْفِ والقِطَاف. ولو نَصَب «ثلاثين» على الظرف الواقع موقع الخبر جاز، وهو الأصل. هذا إذا لم نُقدِّر مضافاً، فإن قَدَرْنَا أي: مدة حَمْلِهِ لم يَجُزْ ذلك وتعيّن الرفع، لتصادق الخبر والمُخْبِر عنه.

قوله: «حتى إذا بَلَغَ» لا بُدَّ مِنْ جملة محذوفة تكون «حتى» غايةً لها أي: عاش واستمرت حياته حتى إذا.

قوله: «أربعين» أي: تمامها فـ «أربعين» مفعول به.

قوله: «وأصلح لي في ذريتي» أصلح يتعدى بنفسه لقوله: «وأصلحنا له زوجه»^(١) وإنما تعدى بـ في لتضمينه معنى الطُفْ بي في ذريتي، أو لأنه جعل الذرية ظرفاً للصّلاح كقوله^(٢):

..... — ٤٠٤٠ —

..... يَجْرَحُ في عَراقِها نَصلي

آ. (١٦) قوله: ﴿نَتَقَبَّلُ﴾: قرأ الأخوان^(٣) وحفص «نَتَقَبَّلُ» بفتح النون مبنياً للفاعل ونصب «أَحْسَنَ» على المفعول به، وكذلك «ونتجاوز». والباقون بينائهما للمفعول ورفع «أَحْسَنُ» لقيامه مقام الفاعل ومكان النون ياء مضمومة في الفعلين^(٤). والحسن والأعمش وعيسى بالياء مِنْ تحت، والفاعل الله تعالى.

(١) الآية ٩٠ من الأنبياء.

(٢) تقدم برقم ٣٠٦٨.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٥٩٧، والنشر ٣٧٣/٢، والبحر ٦١/٨، والقرطبي

١٩٦/١٦، والحجة ٦٦٤، والقرطبي ١٩٦/١٦.

(٤) يَتَقَبَّلُ.

قوله: «في أصحاب الجنة» فيه أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه في محلّ حال أي: كائنين في جملة أصحاب الجنة كقولك: أكرمني الأمير في أصحابه، أي: في جملةهم. والثاني: أن «في» بمعنى «مع». والثالث: أنها خبر مبتدأ مضمّر أي: هم في أصحاب الجنة.

قوله: «وعَدَ الصديق» مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة؛ لأنّ قوله «أولئك الذين نتقبّل عنهم» في معنى الوعد.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَفْ﴾: قد تقدّم الكلام على «أَفْ» مستوفى^(١) و«لكما» بيان أي: التأنيف لكما نحو: «هَيْتَ لَكَ»^(٢).

قوله: «أتعداني» العامة على نونين مكسورتين: الأولى للرفع والثانية للوقاية، وهشام^(٣) بالإدغام، ونافع في رواية بنون واحدة. وهذه مُشَبَّهَةٌ بقوله: «تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ»^(٤). وقرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر وعبد الوارث عن أبي عمرو بفتح النون الأولى، كأنّهم قرؤا مِنْ توالي مثليْن مكسورتين بعدهما ياء. وقال أبو البقاء^(٥): «وهي لغة شاذّة في فتح نون الاثنين» قلت: إن عَنَى نون الاثنين في الأسماء نحو قوله^(٦):

٤٠٤١ - على أَحْوَدَيْنِ اسْتَقَلْتُ ...

(١) انظر: الدر المنثور ٣٤١/٧.

(٢) الآية ٢٣ من يوسف.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٦٢/٨، والتيسير ١٩٩، والقرطبي ١٩٧/١٦، والنشر ٣٧٣/٢.

(٤) الآية ٦٤ من الزمر.

(٥) الإملاء ٢٣٤/٢.

(٦) تقدم برقم ٣٦٠٤.

فليس هذا منه . وإن عَنَى في الفعلِ فلم يَثْبُتْ ذلك لغةً ، وإنما الفتحُ هنا لما ذَكَرْتُ .

قوله : «أَنْ أَخْرَجَ» هو الموعودُ به ، فيجوزُ أَنْ تُقَدَّرَ الباءُ قبلَ «أَنْ» وَأَنْ لَا تُقَدَّرَها .

قوله : «وَقَدْ خَلَّتْ» جملةٌ حاليةٌ . وكذلك «وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهُ» أي : يَسْأَلَانِ اللَّهَ . واستغاثَ يتعدى بنفسه تارةً وبالباءِ أخرى ، وإن كان ابنُ مالك^(١) زعمَ أَنَّهُ متعديٌ بنفسه فقط ، وعابَ قولَ النحاةِ «مستغاثَ به» قلت : لكنه لم يَرِدْ في القرآنِ إِلَّا متعدياً بنفسه : «إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ»^(٢) «فاستغاثه الذي»^(٣) «وإنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا»^(٤) .

قوله : «وَيْلَكَ» منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مُلاقٍ له في المعنى دونَ الاشتقاقِ . ومثله : وَيَحَهُ وَوَيْسَهُ وَوَيْتَهُ ، وإمّا على المفعولِ به بتقدير : أَلْزَمَكَ اللهُ وَيْلَكَ . وعلى كلا التقديرينِ^(٥) الجملةُ معمولةٌ لقولٍ مقدرٍ أي : يقولانِ وَيْلَكَ آمِينَ . والقولُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي : يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ قائلين ذلك .

قوله : «إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقُّ» العامةُ على كسرِ «إِنْ» / استثنافاً أو تعليلاً . [٨٠٢/ب] وقرأ^(٦) عمرو بن فائد والأعرجُ بفتحها على أنها معمولةٌ لـ آمِينَ على حذفِ الباءِ أي : آمِينَ بَأَنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقُّ .

(١) انظر : عمدة الحفاظ له ص ٢٨٧ .

(٢) الآية ٩ من الأنفال .

(٣) الآية ١٥ من القصص .

(٤) الآية ٢٩ من الكهف .

(٥) الأصل : «التقدير» وهو سهو .

(٦) البحر ٦٢/٨ .

آ. (١٨) قوله: ﴿فِي أُمَمٍ﴾: كقوله: «في أصحاب الجنة»^(١).

آ. (١٩) قوله: ﴿وَلِيُوقِيَهُمْ﴾: مُعَلَّلُهُ محذوف تقديره: جازاهم بذلك. وقرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وهشام بالياء مِنْ تحت. وباقي السبعة بالنون. والسلمي بالتاء مِنْ فوق أَسْنَدَ التوفية للدرجات مجازاً.

قوله: «وهم لا يُظَلَمُونَ»: إمّا استئناف، وإمّا حال مؤكدة.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ﴾: اليوم منصوب بقولٍ مقديرٍ أي: يُقال لهم: أَذْهَبْتُمْ في يومٍ عَرَضْتُمْ. وجعل الزمخشري^(٣) هذا مثل «عَرَضْتُ الناقةَ على الحوض» فيكون قلباً. وردّه الشيخ^(٤): بأنه ضرورة. وأيضاً العَرَضُ أمرٌ نسبيٌ فتصحُّ نسبته إلى الناقة وإلى الحوض. وقد تقدّم الكلام في القلب^(٥)، وأن فيه ثلاثة مذاهب.

قوله: «أَذْهَبْتُمْ» قرأ^(٦) ابن كثير «أَذْهَبْتُمْ» بهمزيّين: الأولى مخففة، والثانية مُسَهَّلَةٌ بينَ بَيْنَ، ولم يُدْخِلْ بينهما ألفاً، وهذا على قاعدته في «أَأَنْذَرْتَهُمْ»^(٧) ونحوه. وابن عامر قرأ أيضاً بهمزيّين، لكن اختلف راوياه عنه: فهشام سَهَّلَ الثانيةَ وَخَفَّفَهَا، وأدخل ألفاً في الوجهين، وليس على أصله فإنه من

(١) في الآية ١٦.

(٢) التيسير ١٩٩، والسبعة ٥٩٨، والنشر ٣٧٣/٢، والحجة ٦٦٥، والقرطبي ١٩٩/١٦، والبحر ٦٢/٨.

(٣) الكشف ٥٢٣/٣.

(٤) البحر ٦٣/٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٣.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٨، والحجة ٦٦٥، والقرطبي ١٩٩/١٦، والنشر ٣٦٦/١، والتيسير ١٩٩، والبحر ٦٣/٨.

(٧) الآية ٦ من البقرة.

أهل التحقيق. وابن ذكوان بالتحقيق فقط دون إدخال ألف. والباقون بهمزة واحدة فيكون: إما خبراً، وإما استفهاماً، فأُسْقِطَتْ أداته للدلالة عليها، والاستفهام معناه التقرُّع والتوبيخ.

قوله: «في حياتكم» يجوزُ تَعَلُّقُهُ بـ «أَذْهَبْتُمْ» ويجوزُ تَعَلُّقُهُ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «طيباتكم».

آ. (٢١) قوله: ﴿إِذْ أَنْذَرَ﴾: بدلٌ مِنْ «أَخَا» بدلُ اشتمالٍ، وتقدُّم تحقيقه^(١). والأحقاف: جمعُ حَقَف وهو الرَّمْلُ المستطيلُ المِعْوَجُ ومنه «أَحْقَوْفُ الهلال» قال امرؤ القيس^(٢):

٤٠٤٢ — فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى
بَنَّا بَطْنَ حَقَفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلٍ

قوله: «وقد خَلَّتْ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ الفاعل أو من المفعول، والرابط الواو. والنَّذْرُ جمعُ نَذِير. ويجوزُ أَنْ تَكُونَ معترضةً بين «أَنْذَرَ» وبين «أَنْ لا تعبدوا» أي: أَنْذَرَهُمْ بَأْنَ لا.

آ. (٢٤) قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً﴾: في هاء «رَأَوْهُ» قولان، أحدهما: أنه عائدٌ على «ما تَعَدْنَا». والثاني: أنه ضميرٌ مُبْهَمٌ يُفَسِّرُهُ «عارضاً»: إما تمييزاً أو حالاً، قالهما الزمخشري^(٣). ورَدَّه الشَّيْخُ^(٤): بأنَّ التَّمْيِيزَ المَفْسَّرَ للضميرِ محصورٌ في باب: رُبَّ وفي نَعَمَ وَيَسْ، وبأنَّ الحالَ لم يَعْهَدُوهَا أَنْ تَوْضَحَ الضميرَ قبلها، وأنَّ النُّحَوِين لا يَعْرِفُونَ ذلك.

(١) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٧.

(٢) تقدم برقم ٤٥٠.

(٣) الكشف ٥٢٤/٣.

(٤) البحر ٦٤/٨.

قوله: «مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ» صفة لـ «عَارِضاً» وإضافته غير منحصية، فمن ثمّ ساغ أن يكون نعتاً لنكرة وكذلك «مُمَاطِرُنَا» وقع نعتاً لـ «عَارِضٍ» ومثله^(١):

٤٠٤٣ — يَا رَبِّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَسْطَلُبُكُمْ
لَاقَى مَبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجِرْمَانَا

والعارضُ: الْمُعْتَرِضُ من السحاب في الجو. قال^(٢):

٤٠٤٤ — يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرَقْتُ لَهُ
بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

وقد تقدّم: أَنَّ أَوْدِيَّةَ جَمْعُ «وَادٍ»، وَأَنَّ أَفْعَلَةَ شَذَتْ جَمْعاً لـ فَاعِلٍ فِي
الفاظ: كَوَادٍ وَأَوْدِيَّةَ، وَنَادٍ وَأَنْدِيَّةَ، وَجَائِزٍ وَأَجُوزَةٍ^(٣).

قوله: «رِيحٌ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مضمراً أي: هورِيحٌ. وَيَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ بَدَلاً مِنْ «هُوَ»^(٤). وَقُرِئَ^(٥) «مَا اسْتَعْجَلْتُمْ» مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ «وَفِيهَا عَذَابٌ»
صفة لـ «رِيحٌ» وكذلك «تَذْمُرٌ». وَقُرِئَ^(٦) «يَذْمُرُ كُلُّ شَيْءٍ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتُ
وَسَكُونِ الدَّالِ وَضَمِّ الْمِيمِ «كُلُّ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَي: يَهْلِكُ كُلُّ شَيْءٍ.
وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقُ وَنَصَبِ «كُلِّ»، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الرِّيحِ،
وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ ذَمُّ الثَّلَاثِي لَازِماً وَمُتَعَدِياً.

(١) تقدم برقم ١٨١٠.

(٢) تقدم برقم ٣٦٤٤.

(٣) الجائر من البيت: الخشبة التي تحمل خشب البيت. وانظر: الدر المصون ٣٨/٧.

(٤) الأصل «هي» وهو سهو.

(٥) البحر ٦٤/٨.

(٦) البحر ٦٤/٨، والقرطبي ٢٠٦/١٦.

أ. (٢٥) قوله: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾:

قرأ^(١) حمزة وعاصم «لا يُرَى» بضم الياء من تحت مبنياً للمفعول، «مَسَاكِنُهُمْ» بالرفع لقيامه مقام الفاعل. والباقون من السبعة بفتح تاء الخطاب «مَسَاكِنُهُمْ» بالنصب مفعولاً به. والجحدري والأعمش وابن أبي إسحاق والسلمي وأبورجاء بضم التاء من فوق مبنياً للمفعول. «مَسَاكِنُهُمْ» بالرفع لقيامه مقام الفاعل، إلا أن هذا عند الجمهور لا يجوز، أعني إذا كان الفاصل «إلا» فإنه يمتنع لحاق علامة التانيث في الفعل إلا في ضرورة كقوله^(٢): / [١/٨٠٣]

٤٠٤٥ -

وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَائِعُ

وقول الآخر^(٣):

٤٠٤٦ - كَأَنَّهُ جَمَلٌ هَمٌّ وَمَا بَقِيَتْ

إِلَّا النَّجِيزَةُ وَالْأَلْوَحُ وَالْعَصَبُ

وعيسى الهمداني «لا يُرَى» بالياء من تحت مبنياً للمفعول، «مَسَكْنُهُمْ» بالتوحيد. ونصر بن عاصم بتاء الخطاب «مَسَكْنُهُمْ» بالتوحيد أيضاً منصوباً، واجتزأ بالواحد عن الجمع.

أ. (٢٦) قوله: ﴿مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾: «ما» موصولة

أو موصوفة. وفي «إِنْ» ثلاثة أوجه: شرطية وجوابها محذوف. والجملة الشرطية

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٨، والبحر ٦٥/٨، والتيسير ٢٠٠، والقرطبي ٢٠٧/١٦، والحجة ٦٦٦، والنشر ٣٥/٢، والشواذ ١٣٩.

(٢) تقدم برقم ٣٤٣٣.

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه: ٤٣، برواية «وَهْمٌ» بدل «هَمٌّ» وشرح الوهم بالضخم. والنحيزة: الطبيعة. والواحها عظامها. فما بقي من الناقة بقية حيث فئت من السير والتعب.

— الأحقاف —

صلة ما والتقدير: في الذي إن مكنّاكم فيه طغيتم. والثاني: أنها مزيدة تشبيهاً للموصولة بـ «ما» النافية والتوقيتية. وهو كقوله^(١):

٤٠٤٧— يُرْجِي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ
وَتَعْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ

والثالث: — وهو الصحيح — أنها نافية بمعنى: مكنّاهم في الذي ما مكنّاكم فيه من القوة والبسطة وسعة الأرزاق. ويدلّ له قوله تعالى في مواضع: «كانوا أشدّ منهم قوة»^(٢) وأمثاله. وإنما عدّل عن لفظ «ما» النافية إلى «إن» كراهيةً لاجتماع متمثلين لفظاً. قال الزمخشري^(٣): «وقد أغث أبو الطيب في قوله»^(٤):

٤٠٤٨— لَعَمْرُكَ مَا بَانَ مِنْكَ لِضَارِبٍ

.....

وما ضرّه لو اقتدى بعذوبة لفظ التنزيل فقال: «ما إن بان منك».

قوله: «فما أغنى» يجوز أن تكون «ما» نفيّاً، وهو الظاهر أو استفهاماً للتقرير. واستبعده الشيخ^(٥) لأجل قوله: «من شيء» قال: «إذ يصيرُ التقديرُ:

(١) البيت لجابر بن رلان أو إياس بن الأرت، وهو في نوادر أبي زيد ٦٠، والخزانة ٥٦٧/٣، والدرر ٩٧/٨، والهمع ١٢٥/١، والمغني ٣٨.

(٢) الآية ٩ من الروم.

(٣) الكشف ٥٢٥/٣.

(٤) ديوانه بشرح المعكبري ١٥٨/١. برواية:

يرى أن ما بان منك لضاربٍ بأقتل مما بان منك لعائب
قال الشارح: يريد أنه ما الذي بان منك لضاربٍ بأقتل من الذي بان لعائب يعيبك،
يريد أن العيب أشد من القتل.

(٥) البحر ٦٥/٨.

أي شيء أغنى عنهم من شيء، فزاد «من» في الواجب، وهو لا يجوز على الصحيح». قلت: قالوا تجوز زيادتها في غير الموجب وفسروا غير الموجب بالنفي والنهي والاستفهام، وهذا استفهام.

قوله: «إذ كانوا» معمول لـ «أغنى» وهي مُشربةٌ معنى التعليل أي: لأنهم كانوا يَجْحَدُونَ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿قُرْبَانًا آلِهَةً﴾: فيه أربعة أوجه، أوجهها: أن المفعول الأول لـ «أَتَّخِذُوا» محذوفٌ هو عائذ الموصول. و«قُرْبَانًا» نُصِبَ على الحال و«آلهة» هو المفعول الثاني للاتخاذ. والتقدير: فهلاً نصرهم الذين اتَّخَذُوهم مُتَقَرِّبًا بهم آلهة. الثاني: أن المفعول الأول محذوف، كما تقدّم تقريره، و«قُرْبَانًا» مفعولاً ثانياً و«آلهة» بدلٌ منه. وإليه نحا ابن عطية^(١) والحوفي وأبو البقاء^(٢). إلا أن الزمخشري^(٣) منع هذا الوجه قال: «لفساد المعنى»، ولم يبيّن جهة الفساد. قال الشيخ^(٤): «ويظهر أن المعنى صحيح على ذلك الإعراب» قلت: ووجه الفساد — والله أعلم — أن القُرْبَانَ اسمٌ لما يُتَقَرَّبُ به إلى الإله، فلو جَعَلْنَاهُ مفعولاً ثانياً، وآلهةً بدلاً منه لزم أن يكون الشيء المتقرب به آلهة، والفرَضُ أنه غير الآلهة، بل هو شيء يُتَقَرَّبُ به إليها فهو غيرها، فكيف تكون الآلهة بدلاً منه؟ هذا ما لا يجوز. الثالث: أن «قُرْبَانًا» مفعولٌ من أجله، وعزاه الشيخ^(٥) للحوفي. قلت: وإليه ذهب أبو البقاء^(٦)

(١) المحرر ٣٦/١٥.

(٢) الإملاء ٢٣٥/٢.

(٣) الكشف ٥٢٦/٣.

(٤) البحر ٦٦/٨.

(٥) البحر ٦٦/٨.

(٦) عبارته في الإملاء ٢٣٥/٢: «مصدر».

أيضاً، وعلى هذا فـ «آلهة» مفعول ثانٍ والأول محذوف كما تقدّم. الرابع: أن يكون مصدراً، نقله مكّي^(١). ولولا أنه ذكر وجهاً ثانياً وهو المفعول من أجله لأولت كلامه: أنه أراد بالمصدر المفعول من أجله لبُعِدَ معنى المصدر.

قوله: «إفكهم» العامة على كسر الهمزة وسكون الفاء، مصدرُ أَفَكَ يَأْفِكُ إِفْكَاً أي: كَذِبُهُمْ. وابن عباس^(٢) بالفتح وهو مصدرٌ له أيضاً. وابن عباس أيضاً وعكرمة والصباح بن العلاء^(٣) «أَفَكُهُمْ» بثلاث فتحات فعلاً ماضياً. أي: صَرَفَهُمْ. وأبو عياض^(٤) وعكرمة أيضاً، كذلك إلا أنه بتشديد الفاء للتكثير. وابن الزبير وابن عباس أيضاً «أَنَكَّهُمْ» بالمدّ فعلاً ماضياً أيضاً، وهو يحتمل أن يكون بزنة فاعل، فالهمزة أصلية، وأن يكون بزنة أفعل، فالهمزة زائدة والثانية بدلٌ من همزة. وإذا قلنا: إنه أفعل فهمزته تحتمل أن تكون للتعدية، وأن يكون أفعل بمعنى المجرد. وابن عباس أيضاً: «أَفَكُهُمْ» بالمدّ وكسر الفاء ورفع الكاف، جعله اسم فاعل بمعنى صارفهم. وقُرِئ «أَفَكُهُمْ» بفتحتين ورفع الكاف على أنه مصدرٌ لَأَفَكَ أيضاً فتكون له ثلاثة مصادر: الأَفَكَ والإفَكَ يفتح الهمزة وكسرها مع سكون الفاء، وفتح الهمزة والفاء^(٥). وزاد أبو البقاء^(٦) أنه

(١) مشكل إعراب القرآن ٣٠٣/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦٦/٨، والمحتسب ٢٦٧/٢، والقرطبي ٢٠٩/١٦، والشواذ ١٣٩.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) عمرو بن الأسود العنسي الشامي سكن داريا. روى عن عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت. مات في خلافة معاوية، روى له الجماعة سوى الترمذي. انظر: تهذيب الكمال ١٠٢٦/٢.

(٥) الأَفَكَ.

(٦) الإملاء ٢٣٥/٢.

قُرِءَ «أَفْكُهُمْ» بالمدِّ وفتحِ الفاءِ ورفعِ الكافِ. قال: «بمعنى أَكْذَبُهُمْ» فجعله أَفْعَلَ تفضيل.

قوله: «وما كانوا يَفْتَرُونَ»/ يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً وهو الأحسنُ [ب/٨٠٣] لِيُعْطَفَ عَلَى مثله، وَأَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: يَفْتَرُونَهُ. والمصدرُ مِنْ قوله: «إِفْكُهُمْ» يجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً إلى الفاعلِ بمعنى كَذِبُهُمْ، وإلى المفعولِ بمعنى صَرَفَهُمْ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾: منصوبٌ بِأَذْكُرْ مقدراً. وقُرِءَ^(١) «صَرَفْنَا» بالتشديدِ للتكثيرِ. «مِنَ الْجَنِّ» صفةٌ لـ «نَفَرًا»، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بِـ «صَرَفْنَا»، وَ «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ.

قوله: «يَسْتَمِعُونَ» صفةٌ أيضاً لـ «نَفَرًا» أو حالٌ لتخصُّصِهِ بالصفةِ، إِنَّ قلنا: إِنَّ «مِنَ الْجَنِّ» صفةٌ لَهُ، وراعى معنى النَّفَرِ، فأعاد عليه الضميرَ جمعاً، ولوراعى لفظه وقال: «يَسْتَمِع» لجاز.

قوله: «فَلَمَّا حَضَرُوهُ» يجوزُ أَنْ تكونَ الهاءُ للقرآنِ، وهو الظاهرُ، وَأَنْ تكونَ للرسولِ عليه السلام، وحينئذٍ يكونُ في الكلامِ التفاتٌ مِنْ قوله: «إِلَيْكَ» إلى الغيبةِ في قوله: «حَضَرُوهُ».

قوله: «قُضِيَ» العامةُ على بنائه للمفعولِ أي: قَرِغَ [مِنْ] قراءةِ القرآنِ، وهو يُؤَيِّدُ عَوْدَ هاءِ «حَضَرُوهُ» على القرآنِ. وأبو مجلز^(٢). وحبيب بن عبد الله^(٣)

(١) البحر ٦٧/٨.

(٢) البحر ٦٧/٨، والقرطبي ٢١٦/١٦.

(٣) حبيب بن عبد الله الأزدي البصري، روى عنه ابنه عبد الصمد، روى له أبو داود حديثاً واحداً. انظر: تهذيب الكمال ٢٢٨/١.

«قَضَى» مبنياً للفاعل أي: أتم الرسول قراءته، وهي تؤيد عودها على الرسول عليه السلام.

آ. (٣١) قوله: ﴿مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾: يجوز أن تكون تبعيضية، وأن تكون مزيدة عند من يرى ذلك^(١).

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَلَمْ يَعِيَ﴾: العامة على سكون العين وفتح الياء مضارع عَيِيَ بالكسر يعياً بالفتح، فلما دخل الجازم حذفت الألف. وقرأ^(٢) الحسن «يعي» بكسر العين وسكون الياء. قالوا: وأصلها عَيِيَ بالكسر، فجعل الكسرة فتحة على لغة طييء فصار «عياً» كما قالوا في بقي: بقاً. ولما بُني الماضي على فَعَلَ بالفتح جاء بمضارعه على يَفْعَل بالكسر، فصار يَعِي مثل: يَرْمِي. فلما دخل الجازم حذفت الياء الثانية فصار «لم يعي» بعين ساكنة وياء مكسورة ثم نَقَلَ حركة الياء إلى العين فصار اللفظ كما ترى. وقد تقدّم أن عَيِيَ وحَيِيَ فيهما لغتان: الفك والإدغام، فأما «حَيِيَ» فتقدّم في الأنفال^(٣). وعَيِيَ فكقوله^(٤):

٤٠٤٩- عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا

عَيَّتْ بَبَيَضَتِهَا الْحَمَامَةُ

والعَيُّ: عَدَمُ الاهتمامِ إلى جهةٍ. ومنه العَيُّ في الكلام، وعَيِيَ بالأمر: إذا لم يَهْتَدِ لَوَجْهِهِ.

(١) وهو الأخفش حيث لا يشترط دخولها على نكرة. انظر: أمثلة من كتاب «معاني القرآن» ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٧٣/٢، والقرطبي ٢١٩/١٦، والمحتسب ٢٦٩/٢، والشواذ ١٣٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٦١٣/٥.

(٤) تقدم يرقم ٢٤٢٦.

قوله: «بقادر» الباء زائدة. وحسن زيادتها كون الكلام في قوة «أليس الله بقادر» وقاس الزجاج^(١) «ما ظننت أن أحداً بقائم» عليها، والصحيح التوقف. وقرأ^(٢) عيسى وزيد بن علي والمجدي «يقدِر» مضارع قَدَرَ، والرسم يحتمله. وقوله: «بلى» إيجاب لما تضمنه الكلام من النفي في قوله: «أولم يروا».

آ. (٣٤) قوله: «أليس هذا»: معمول لقول مضمير هو حال، كما تقدّم في نظيره.

آ. (٣٥) قوله: «فاضِر»: الفاء عاطفة هذه الجملة على ما تقدّم، والسببية فيها ظاهرة.

قوله: «من الرسل» يجوز أن تكون تبعيضية، وعلى هذا فالرسل أولو عزم وغير أولي عزم. ويجوز أن تكون للبيان، فكلهم على هذا أولو عزم.

قوله: «بلاغ» العامة على رفعة. وفيه وجهان، أحدهما: أنه خبر مبتدأ محذوف، فقدّره بعضهم: تلك الساعة بلاغ، لدلالة قوله: «إلا ساعة من نهار» وقيل: تقديره هذا أي: القرآن والشرع بلاغ. والثاني: أنه مبتدأ، والخبر قوله: «لهم» الواقع بعد قوله: «ولا تستعجل» أي: لهم بلاغ، فيوقف على «فلا تستعجل». وهو ضعيف جداً للفصل بالجملة التشبيهية، لأن الظاهر تعلّق «لهم» بالاستعجال، فهو يشبه التهيئة والقطع. وقرأ^(٣) زيد بن علي والحسن وعيسى «بلاغاً» نصباً على المصدر أي: بلغ بلاغاً، ويؤيده قراءة أبي مجلز «بلغ» أمراً. وقرأ أيضاً «بلغ» فعلاً ماضياً.

(١) معاني القرآن له ٤/٤٤٧.

(٢) الإتحاف ٢/٤٧٣، والقرطبي ١٦/٢١٩، والنشر ٢/٣٥٥.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٧٣، والمحتسب ٢/٢٦٨، والبحر ٨/٦٩، والقرطبي ١٦/٢٢٢.

- الأحقاف -

وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ مَكِّي^(١) أَنَّهُ يَجُوزُ نَصْبُهُ نَعْتاً لـ «سَاعَةً» فَإِنَّهُ قَالَ:
«وَلَوْ قُرِئَ «بِلَاغاً» بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَوْ عَلَى النَّعْتِ لـ «سَاعَةً» جَازٌ».
قُلْتُ: قَدْ قُرِئَ بِهِ وَكَانَ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَرَأَ «الْحَسَنُ» أَيْضاً «بِلَاغٌ» بِالْجَرِّ. وَخُرِجَ عَلَى الْوَصْفِ لـ «نَهَارٌ» عَلَى
حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ: مِنْ نَهَارِ ذِي بِلَاغٍ، أَوْ وُصِفَ الزَّمَانُ بِالبِلَاغِ مِبَالِغَةً.

قَوْلُهُ: «يُهْلِكُ» الْعَامَّةُ عَلَى بَنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ. وَابْنُ مَحِيصِنٍ^(٢) «يُهْلِكُ»
بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ اللَّامِ مَبْنِياً لِلْفَاعِلِ. وَعَنْهُ أَيْضاً فَتْحُ اللَّامِ وَهِيَ لُغَةٌ. وَالْمَاضِي
هَلَكَ بِالْكَسْرِ. قَالَ ابْنُ جَنِي^(٣): «كُلُّ مَرْغُوبٍ عَنْهَا». وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ بَضَمَ الْيَاءَ
وَكَسَرَ اللَّامَ / وَالْفَاعِلُ اللَّهُ تَعَالَى. «الْقَوْمُ الْفَاسِقِينَ» نَصَباً عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ.
و «نُهْلِكُ» بِالنُّونِ وَنَصَبَ «الْقَوْمُ».

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْأَحْقَافِ]

(١) مشكل الإعراب ٢/٣٩٤.

(٢) الشواذ ١٤٠، والإتحاف ٢/٤٧٤، والبحر ٨/٦٩، والقرطبي ١٦/٢٢٢،
والمحتسب ٢/٢٦٨.

(٣) عبارته في المحتسب ٢/٢٦٨ «وَأَمَّا يَهْلِكُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَاللَّامِ جَمِيعاً فَشَاذَةٌ وَمَرْغُوبٌ
عَنْهَا، لِأَنَّ الْمَاضِي هَلَكَ فَعَلَ مَفْتُوحَةً الْعَيْنُ وَلَا يَأْتِي يَقَعْلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِيهِمَا جَمِيعاً
إِلَّا الشَّاذَّ».

سورة محمد ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوزُ فيه الرفعُ على الابتداءِ. والخبرُ الجملةُ مِنْ قوله: «أَضَلُّ أَعْمَالَهُمْ»، ويجوزُ نصبُه على الاشتغالِ بفعلٍ مقدرٍ يُفسِّرُه «أَضَلُّ» من حيثُ المعنى أي: خَيَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا.

آ. (٢) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوزُ فيه الوجهانِ المتقدمانِ. وتقديرُ الفعلِ: «رَجِمَ الَّذِينَ آمَنُوا».

قوله: «بِمَا نَزَّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» العامةُ على بنائه للمفعول مشدداً. وزيد ابن علي^(١) وابن مقسم «نَزَّلَ» مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى. والأعمش «أُنْزِلَ» بهمزة التعدية مبنياً للمفعول. وقرئ «نَزَلَ» ثلاثياً مبنياً للفاعل.

قوله: «وَهُوَ الْحَقُّ» جملةٌ معترضةٌ بين المبتدأ والخبر، أو بين المفسر والمفسر. وتقدّم تفسيرُ البال في طه^(٢).

آ. (٣) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ.

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٧٣/٨، والمحرر ٤٩/١٥.

(٢) في الآية ٥١.

والخبر الجار بعده. والثاني: قاله الزمخشري^(١) أنه خبر مبتدأ مضمرة أي: الأمر ذلك بسبب كذا. فالجار في محل نصب. قال الشيخ^(٢): «ولا حاجة إليه».

قوله: «كذلك يضرب» خرج الزمخشري^(٣) على: مثل ذلك الضرب يضرب الله للناس أمثالهم. والضمير راجع إلى الفريقين أو إلى الناس، على معنى: أنه يضرب أمثالهم لأجل الناس ليَعْتَبَرُوا.

آ. (٤) قوله: «فإذا لقيتُم»: العامل في هذا الظرف فعل مقدر هو العامل في «ضرب الرقاب» تقديره: فاضربوا الرقاب وقت ملاقاتكم العدو. ومنع أبو البقاء^(٤) أن يكون المصدر نفسه عاملاً قال: «لأنه مؤكد». وهذا أحد القولين في المصدر النائب عن الفعل نحو: «ضرباً زيداً» هل العمل منسوب إليه أم إلى عامله؟ ومنه^(٥):

٤٠٥٠- على حين ألهى الناس جل أمورهم
فندلاً زريق المال ندل الثعالب

فالمال منصوب: إما بـ «اندل» أو بـ «ندلا»، والمصدر هنا أضيف إلى معموله. وبه استدلل على أن العمل للمصدر لإضافته إلى ما بعده، ولو لم يكن عاملاً لما أضيف إلى ما بعده.

(١) الكشف ٥٣٠/٣.

(٢) البحر ٧٣/٨.

(٣) الكشف ٥٣٠/٣.

(٤) الإملاء ٢٣٦/٢.

(٥) تقدم برقم ٢.

قوله: «حتى إذا» هذه غايةٌ للأمرِ بضَرْبِ الرقاب. وقرأ^(١) السُّلَمِيُّ «فَشِدُّوا» بكسر الشين. وهي ضعيفةٌ جداً. والوَثاق بالفتح - وفيه الكسر - اسمٌ ما يُوثَقُ به.

قوله: «فإِما مَنَّا بَعْدُ وإِما فداءً» فيهما وجهان، أشهرهما: أنهما منصوبان على المصدر بفعلٍ لا يجوزُ إظهارُهُ؛ لأنَّ المصدرَ متى سَبَقَ تفصيلاً لعاقبةِ جملةٍ وَجَبَ نصبُهُ بإضمارِ فِعْلٍ لا يجوزُ إظهارُهُ والتقديرُ: فإِما أَنْ تَمُنُوا مَنَّا، وإِما تُفَادُوا فداءً. ومثله^(٢):

٤٠٥١- لِأَجْهَدَنَّ فإِما دَرءٌ وإِقعةٌ
تُخْشَى وإِما بلوغُ السُّؤْلِ والأَمَلِ

والثاني: - قاله أبو البقاء^(٣) - أنهما مفعولان بهما لعاملٍ مقدرٍ تقديره: «أَوَّلُوهُم مَنَّا، واقْبَلُوا منهم فداءً». قال الشيخ^(٤): «وليس بإعرابٍ نحوي». وقرأ^(٥) ابن كثير «فَدَى» بالقصر. قال أبو حاتم: «لا يجوزُ؛ لأنه مصدرٌ فادَيْتُهُ» ولا يُلْتَفَتُ إليه؛ لأنَّ القراءة^(٦) حكى فيه أربع لغات: المشهورةُ المدُّ والإعرابُ: فداء لك، وفداءً بالمد أيضاً والبناء على الكسر والتنوين، وهو غريبٌ جداً. وهذا يُشَبِّه قولَ بعضهم «هؤلاء» بالتنوين، وفَدَى بالكسر مع القصر، وفَدَى بالفتح مع القصر أيضاً.

(١) البحر ٧٤/٨.

(٢) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر ٧٥/٨، والهمع ١٩٢/١، والدرر ١٦٥/١.

(٣) الإملاء ٢٣٦/٢.

(٤) البحر ٧٥/٨.

(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٧٥/٢، والبحر ٧٥/٨، والقرطبي ٢٢٦/١٦.

(٦) لم ترد في «معاني القرآن».

والأوزار هنا: الأثقال، وهو مجاز. قيل: هو من مجاز الحذف أي: أهل الحرب. والأوزار عبارة عن آلات الحرب. قال الشاعر^(١):

٤٠٥٢ — وأَعْدَدْتُ لِلْحَرْبِ أَوْزَارَهَا
رِمَاحاً طَوَالاً وَخَيْلاً ذُكُوراً

و«حتى» الأولى غاية لضرب الرقاب، والثانية له «شدوا». ويجوز أن يكونا غايتين لضرب الرقاب، على أن الثانية توكيد أو بدل.

قوله: «ذلك» يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرة أي: الأمر ذلك، وأن ينتصب بإضمار أفعَلُوا.

قوله: «لِيَتَلَوْا بَعْضُكُمْ» أي: ولكن أَمَرَكُم بِالْقِتَالِ لِيَتَلَوْا.

قوله: «قُتِلُوا» قرأ العامة «قاتلوا» وأبو عمرو^(٢) وحفص «قُتِلُوا» مبنياً للمفعول على معنى: أَنَّهُمْ قُتِلُوا وَمَاتُوا، أصاب القتل بعضهم كقوله: «قُتِلَ مَعَهُ رَيْثُون»^(٣). وقرأ الجحدري «قُتِلُوا» بفتح القاف والتاء خفيفة، ومفعوله [٨٠٤/ب] محذوف. وزيد بن ثابت والحسن وعيسى «قُتِلُوا» بتشديد التاء مبنياً للمفعول. /

وقرأ^(٤) أمير المؤمنين علي «تُضَلُّ» مبنياً للمفعول «أعمالهم» بالرفع لقيامه مقام الفاعل. وقرئ «تُضَلُّ» بفتح التاء، «أعمالهم» بالرفع فاعلاً.

آ. (٦) قوله: ﴿عَرَفَهَا﴾: يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون مستأنفة. والثاني: أن تكون حالاً فيجوز أن تُضْمَرَ «قد» وأن لا تُضْمَرَ.

(١) تقدم برقم ١٨٩٩.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٦٠٠، والنشر ٣٧٤/٢، والحجة ٦٦٦، والتيسير ٢٠٠، والبحر ٧٥/٨، والقرطبي ٢٣٠/١٦.

(٣) الآية ١٤٦ من آل عمران. وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. الدرر ٤٢٨/٣.

(٤) البحر ٧٥/٨، والكشاف ٥٣١/٣، حيث ذكر الأول بالياء والثاني بالتاء.

و «عَرَفَهَا»: من التعريف الذي هو ضدُّ الجهل. وقيل: من الرُّفْع. وقيل: من العَرَف وهو الطَّيِّب. وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية «وَيُدْخِلُهُمْ» بسكون اللام. وكذا ميمُ «نُطْعِمُكُمْ»^(٢) وعين «يَجْمَعُكُمْ»^(٣) كأنه يَسْتَقِيلُ الحركات. وقد قرأت له بذلك في «يُشْعِرُكُمْ»^(٤) و «يَنْصُرُكُمْ»^(٥) وبابه.

آ. (٧) قوله: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾: قرأه العامة مُشَدِّداً. وروى^(٦) عن عاصم تخفيفه مِنْ أَثَبَّتَ.

آ. (٨) قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوز أن يكون مبتدأ، والخبر محذوف. تقديره: فَتَعَسُوا وَأَتَعَسُوا، يَدُلُّ عليه «فَتَعَسَا» فتعساً منصوبٌ بالخبر. ودَخَلَتِ الفاء تشبيهاً للمبتدأ بالشرط. وقَدَّرَ الزمخشري^(٧) الفعلَ الناصبَ لـ «تَعَسَا» فقال: «لأنَّ المعنى: فقال تعساً أي^(٨): ففَضَى تَعَسَا لَهُمْ». قال الشيخ^(٩): «واضمارُ ما هو من لفظِ المصدرِ أَوْلَى». والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّرُهُ «فَتَعَسَا لَهُمْ» كما تقول: زيداً جَذَعاً له، كذا قال الشيخ^(١٠) تابعاً للزمخشري^(١١). وهذا لا يجوز لأنَّ «لَهُمْ» لا يتعلَّقُ بـ «تَعَسَا»، إنما هو

(١) وهي رواية العباس بن الفضل عنه، كما في المحرر ٥٤/١٥.

(٢) الآية ٩ من الإنسان.

(٣) الآية ٩ من التغابن.

(٤) الآية ١٠٩ من الأنعام.

(٥) الآية ٢٠ من الملك.

(٦) في رواية المفضل عنه كما في البحر ٧٦/٧.

(٧) الكشف ٥٣٢/٣.

(٨) الكشف: أو.

(٩) البحر ٧٦/٨.

(١٠) البحر ٧٦/٨.

(١١) الكشف ٥٢٣/٣.

متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه بيانٌ أي : أعني لهم : وقد تقدّم تحقيقُ هذا والاستدلالُ عليه . فإنَّ عَنِيَا إضماراً مِنْ حيث مطلقُ الدلالةِ لا مِنْ جهةِ الاشتغالِ فَمُسَلَّمٌ ، ولكنَّ تَأْبَاهُ عِبَارَتُهُمَا وَهِيَ قَوْلُهُمَا : منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ يُفسره «فَتَعَسَا لَهُم» ، و«أَضَلُّ» عطْفٌ على ذلك الفعل المقدّرِ أي : أَتَعَسَهُمْ وَأَضَلُّ أَعْمَالَهُمْ . والتَّعَسُ : ضُدُّ السُّعْدِ يقال : تَعَسَ الرَّجُلُ بِالْفَتْحِ تَعَساً وَاتَّعَسَهُ اللَّهُ . قال مجمّع^(١) :

٤٠٥٣- تقولُ وقد أفرَدْتَهَا مِنْ حَلِيلِهَا

تَعِسْتُ كَمَا أَتَعَسْتَنِي يَا مُجَمِّعُ

وقيل : تَعَسَ بالكسرِ ، عن أبي الهيثم وشَمر وغيرهما . وعن أبي عبيدة^(٢) : تَعَسَهُ وَاتَّعَسَهُ متعديانِ فهما مما اتَّفَقَ فِيهِمَا فَعَلَ وَأَفْعَلَ وقيل : التَّعَسُ ضُدُّ الانتعاشِ . قال الزمخشري^(٣) : «وَتَعَسَا لَهُ نَقِيضُ لَعَا لَهُ» يعني أَنَّ كَلِمَةَ «لَعَا» بمعنى انتعش . قال الأعرابي^(٤) :

٤٠٥٤- بذاتِ لَوِثٍ عَفَرْنَاؤُهُ ، إِذَا عَثَرَتْ

فالتَّعَسُ أَذْنَى لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ لَعَا

وقيل : التَّعَسُ الْهَلَاكُ . وقيل : التَّعَسُ الْجُرُّ على الوجهِ ، والنَّكْسُ الْجُرُّ على الرأسِ .

آ . (٩) قوله : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾ : يجوزُ أَنْ يَكُونَ «ذَلِكَ» مبتدأ ، والخبرُ الجارُّ بعده ، أو خبرٌ مبتدأ مضمَرٌ . أي : الأمرُ ذلك بسببِ أَنَّهُمْ كَرِهُوا ،

(١) البيت لمجمّع بن هلال وهو في اللسان (تعس)، والبحر ٧٠/٨ .

(٢) لم يرد في «المجاز» .

(٣) الكشف ٥٣٢/٣ .

(٤) ديوانه ١٣ . اللوث : القوة . العفرنة : الغول شبه ناقته بها .

أو منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ أي: فَعَلْ بِهِمْ ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ كَرِهُوا، فالجاءُ في الوجهَيْنِ الأخيرَيْنِ منصوبٌ المحلُّ.

آ. (١٠) قوله: ﴿دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَذَفَ مفعولُهُ أي: أَهْلَكَ اللَّهُ بِيُوتَهُمْ وَخَرَّبَهَا عَلَيْهِمْ، أَوْ يُضْمَنَ «دَمَّرَ» معنى: سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بالتدمير.

قوله: «أمثالها» أي: أمثال العاقبة المتقدمة. وقيل: أمثال العقوبة. وقيل: التدمير. وقيل: الهلكة. والأولُ أَوْلَى لتقدُّم ما يعودُ عليه الضميرُ صريحاً مع صحة معناه.

آ. (١١) قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ﴾: كقوله فيما تقدَّم^(١). والوَلْيُ هنا: الناصرُ.

آ. (١٢) قوله: ﴿كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ﴾: إمَّا حَالٌ مِنْ ضميرِ المصدرِ أي: يَأْكُلُوا^(٢) الأكلَ مُشَبَّهًا أَكَلَ الْأَنْعَامِ، وإمَّا نَعَتْ لمصدرٍ أي: أَكَلًا مثلَ أَكَلَ الْأَنْعَامِ.

قوله: «والنارُ مثوى لهم» يجوزُ أَنْ تَكُونَ هذه الجملةُ استئنافاً. ويجوزُ أَنْ تَكُونَ حَالاً، ولكنها مقدرةٌ أي: يَأْكُلُونَ مُقَدَّرًا ثَوِيَّهُمْ فِي النَّارِ.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ يريدُ أَهْلَ قَرْيَةٍ، ولذلك راعى هذا المقدَّرَ في «أَهْلَكْنَاهُمْ» «فلا ناصر لهم» بعد ما راعى المضاف في قوله: «هي أشدُّ» والجملةُ مِنْ «هي أشدُّ» صفةٌ لقريّة. وقال ابنُ عطية^(٣):

(١) الآية ٩.

(٢) لا وجه لحذف النون.

(٣) المحرر ٥٨/١٥.

«نَسَبَ الإِخْرَاجَ للقرية، حَمَلًا عَلَى اللفظ، وقال: «أهلكتناهم» حَمَلًا عَلَى المعنى». قال الشيخ^(١): «وظاهرُ هذا الكلام لا يَصِحُّ؛ لأن الضميرَ في «أهلكتناهم» ليس عائداً عَلَى المضافِ إِلَى القرية التي أَسْنَدَ إِلَيْهَا الإِخْرَاجَ، بَلْ عَلَى أَهْلِ القرية، فِي قَوْلِهِ: «وَكَايُنْ مِنْ قَرْيَةٍ» [فَإِنْ كَانَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «حَمَلًا عَلَى المعنى» أَي: مَعْنَى القَرْيَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَكَايُنْ مِنْ قَرْيَةٍ»]^(٢) فهو صحيحٌ، لَكِنْ ظَاهِرٌ/ قَوْلُهُ: «حَمَلًا عَلَى اللفظ» وَ «حَمَلًا عَلَى المعنى» أَنَّ يَكُونُ فِي مَدْلُولٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ عَلَى هَذَا يَبْقَى «كَأَيُنْ» مُفْلَتًا غَيْرَ مُحَدَّثٍ عَنْهُ بِشَيْءٍ، إِلَّا أَنَّ يُتَحَيَّلَ أَنَّ «هِيَ أَشَدُّ» خَبَرٌ عَنْهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ صِفَةٌ لـ «قَرْيَةٍ». قُلْتُ: وَابْنُ عَطِيَّةٍ إِنَّمَا أَرَادَ لَفْظَ القَرْيَةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ لَا مِنْ حَيْثُ التَّعْيِينُ.

آ. (١٤) قَوْلُهُ: «أَفَمَنْ كَانَ»: مَبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ «كَمَنْ زُيِّنَ»، وَحُمِلَ عَلَى لَفْظِ «مَنْ» فَأَقْرَدَ فِي قَوْلِهِ: «لَهُ سَوْءُ عَمَلِهِ» وَعَلَى الْمَعْنَى فَجُمِعَ فِي قَوْلِهِ: «وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ»، وَالْجُمْلَةُ مِنْ «اتَّبَعُوا» عَطْفٌ عَلَى «زُيِّنَ» فَهُوَ صِلَةٌ.

آ. (١٥) قَوْلُهُ: «مَثَلُ الْجَنَّةِ»: فِيهِ أَوْجَةٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَقْدَرٌ. فَقَدَّرَهُ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: مَثَلُ الْجَنَّةِ مَا تَسْمَعُونَ، فـ «مَا تَسْمَعُونَ» خَبَرُهُ، وَ«فِيهَا أَنْهَارٌ» مُفَسَّرٌ لَهُ. وَقَدَّرَهُ سَيَّوِيهٌ^(٣): «فِيمَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ»، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا أَيْضاً مُفَسَّرَةٌ لِلْمَثَلِ. الثَّانِي: أَنَّ «مَثَلُ» زَائِدَةٌ تَقْدِيرُهُ: الْجَنَّةُ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارًا. وَنَظِيرُ زِيَادَةِ «مَثَلُ» هُنَا زِيَادَةُ «اسْمُ» فِي قَوْلِهِ^(٤):

(١) البحر ٧٨/٨.

(٢) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٣) الكتاب ٧١/١.

(٤) تقدم برقم ١٨.

٤٠٥٥- إلى الحَوْلِ ثم ائِمُّ السَّلامِ عليكمَا

الثالث: أَنَّ «مَثْلَ الْجَنَّةِ» مبتدأ، والخبر قوله: «فِيهَا أَنْهَارٌ»، وهذا ينبغي أَنْ يَمْتَنَعَ؛ إِذْ لَا عَائِدَ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ، وَلَا يَنْفَعُ كَوْنُ الضَّمِيرِ عَائِداً عَلَى مَا أَضْيَفَ إِلَيْهِ الْمَبْتَدَأُ. الرابع: أَنَّ «مَثْلَ الْجَنَّةِ» مبتدأ، خبره «كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ»، فَقَدَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(١): «أَمْثَلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ»، فَقَدَّرَ حَرْفَ الْإِنْكَارِ وَمُضَافاً لِيَصِحَّ. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «أَمْثَلُ الْجَنَّةِ كَمَثَلِ جَزَاءٍ مَنْ هُوَ خَالِدٌ». وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «فِيهَا أَنْهَارٌ» عَلَى هَذَا فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: هِيَ حَالٌ مِنَ الْجَنَّةِ أَيْ: مُسْتَقَرَّةٌ فِيهَا أَنْهَارٌ. الثَّانِي: أَنَّهَا خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ أَيْ: هِيَ فِيهَا أَنْهَارٌ، كَأَنَّ قَائِلاً قَالَ: مَا مَثَلُهَا؟ فَقِيلَ: فِيهَا أَنْهَارٌ. الثَّالِثُ: أَنَّ تَكْوِينَ تَكْرِيماً لِلصَّلَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي حَكْمِهَا لَا تَرَى إِلَى أَنَّهُ يَصِحُّ قَوْلُكَ: الَّتِي فِيهَا أَنْهَارٌ، وَإِنَّمَا عَرِيَّ قَوْلُهُ: «مَثَلُ الْجَنَّةِ» مِنْ حَرْفِ الْإِنْكَارِ تَصْوِيراً لِمَكَابَرَةٍ مَنْ يُسَوِّي بَيْنَ الْمُسْتَمْسِكِ بِالْبَيْتَةِ وَبَيْنَ التَّابِعِ هَوَاهُ كَمَنْ يُسَوِّي بَيْنَ الْجَنَّةِ الَّتِي صِفَتُهَا كَيْتٌ وَكَيْتٌ، وَبَيْنَ النَّارِ الَّتِي صِفَتُهَا أَنَّ يُسْقَى أَهْلُهَا الْحَمِيمَ. وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْقَائِلِ^(٣):

٤٠٥٦- أَفْرَحُ أَنَّ أَرْزَأَ الْكَرَامِ وَأَنَّ

أُورَثَ دُوداً شَصَائِماً نَبِلاً

هُوَ كَلَامٌ مُنْكَرٌ لِلْفَرَحِ بِرُزْئِهِ الْكَرَامِ وَوِرَاثَةِ الدُّودِ، مَعَ تَعَرُّيهِ مِنْ حَرْفِ الْإِنْكَارِ، ذَكَرَ ذَلِكَ كُلُّهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) بِأَطْوَلٍ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ.

(١) المحرر ٦٠/١٥.

(٢) الكشف ٥٣٣/٣.

(٣) تقدم برقم ٣٤٠.

(٤) الكشف ٥٣٣/٣.

وقرأ^(١) علي بن أبي طالب «مثال الجنة». وعنه أيضاً وعن ابن عباس وابن مسعود «أمثال» بالجمع.

قوله: «أَسِن» قرأ^(٢) ابن كثير «أَسِن» بزنة حَذِر وهو اسم فاعلٍ مِنْ أَسِنَ بالكسر يَأْسِنُ^(٣)، فهو أَسِنٌ كـ حَذِرٍ يَحْذِرُ فهو حَذِرٌ. والباقون «أَسِن» بزنة ضاربٍ مِنْ أَسَنَ بالفتح يَأْسِنُ، يقال: أَسَنَ الماءُ بالفتح يَأْسِنُ ويَأْسِنُ بالكسر والضمُّ أَسُونًا، كذا ذكره ثعلب في «فصيحته». وقال اليزيدي: «يقال: أَسِنَ بالكسر يَأْسِنُ بالفتح أَسَنًا أي: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ. وأما أَسِنَ الرجلُ - إذا دَخَلَ بشراً فأصابه مِنْ رِيحِها ما جعل في رأسه دُواراً - فأَسِنَ بالكسر فقط. قال الشاعر^(٤):

٤٠٥٧- قد أتركَ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

يَمِيدُ فِي الرُّمَحِ مَيْدَ المَائِحِ الأَسِنِ

وَقُرِئَ «يَسِن» بالياء بدلَ الهمزة. قال أبو علي^(٥): «هو تَخْفِيفُ أَسِنٍ» وهو تَخْفِيفٌ غَرِيبٌ.

قوله: «لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ» صفةٌ لـ «لَبِنٍ». قوله: «لَذَّةٌ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْنِيثٌ

(١) انظر في قراءاتها: القرطبي ٢٣٦/١٦، والمحاسب ٢٧٠/٢، والشواذ ١٤٠:

(٢) السبعة ٦٠٠، والنشر ٣٧٤/٢، والتيسير ٢٠٠، والقرطبي ٢٣٦/١٦، والحجة ٦٦٧، والبحر ٧٩/٨.

(٣) اللازم، لأن المتعدي يأتي على فاعلٍ نحو عَلِمَ فهو عالم. انظر: الازتشاف ٢٣٣/١.

(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ١٢١، وروايته:

يُفَادِرُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ يميل في الرمح مَيْلَ المَائِحِ الأَسِنِ
وهو في اللسان (أسن). ومصفرًا أنامله: أي دنا موته. والمائح: الذي يمدُّ من فوق.

(٥) الحجة (خ) ٣١٢/٤.

لَذَّ، وَلَذَّ بِمَعْنَى لَذِيذٌ، وَلَا تَأْوِيلَ عَلَى هَذَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّراً وَصِفَ بِهِ.
وفيه التأويلات المشهورة. والعامَّةُ على جرِّ «لَذَّةٍ» صفةً لـ «خَمْرٍ» وقُرِئَ^(١)
بالنصب على المفعولِ له، وهي تؤيِّدُ المصدريةَ في قراءةِ العامَّةِ، وبالرفعِ صفةً
لـ «أَنْهَارٍ»، وَلَمْ تُجْمَعْ لِأَنَّهَا مُصَدَّرٌ إِنْ قِيلَ بِهِ، وَإِنْ لَا فَلِأَنَّهَا صفةٌ لجمعٍ غيرِ
عَاقِلٍ، وَهُوَ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُؤَنَّثَةِ الْوَاحِدَةِ.

قوله: «مَنْ عَسَلَ» نقلوا في «عَسَلَ» التذكير والتأنيث^(٢)، وجاء القرآنُ
على التذكيرِ في قوله: «مُضَفًى». وَالْعَسَلَانُ: الْعَدُوُّ. وأكثرُ استعمالِهِ في
الذئبِ، يقال: عَسَلَ الذئبُ والثعلبُ، وأصلُهُ مِنْ عَسَلَانِ الرُّمَحِ وَهُوَ اهْتِزَازُهُ،
فَكَانَ الْعَادِيَّ يَهْزُ أَعْضَاءَهُ وَيُحَرِّكُهَا قَالَ الشَّاعِرُ^(٣): /

[ب/٨٠٥]

٤٠٥٨- لَذَنْ يَهْزُ الْكُفَّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ

فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْلُبُ

وَكُنِيَ بِالْعُسَيْلَةِ عَنِ الْجَمَاعِ لِمَا بَيْنَهُمَا. قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَتَّى تَذُوقِي
عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ»^(٤).

قوله: «مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ» فِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا الْجَارُ صفةٌ
لِمَقْدَرٍ، ذَلِكَ الْمَقْدَرُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ الْجَارُ قَبْلَهُ وَهُوَ «لَهُمْ». وَ«فِيهَا» مُتَعَلِّقٌ بِمَا
تَعَلَّقَ بِهِ. وَالتَّقْدِيرُ: وَلَهُمْ فِيهَا زَوْجَانِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ، كَأَنَّهُ انْتَزَعَهُ مِنْ قَوْلِهِ

(١) البحر ٧٩/٨.

(٢) ممن نقل تانيشه ابن فارس في كتابه: المذكر والمؤنث ص ٥٣، ونقل في اللسان
اللغتين (عسل).

(٣) تقدم برقم ٢١٥٣.

(٤) رواه البخاري. انظر: الفتح ٢٨٤/٩، وكتاب الطلاق، ٧، باب من قال لامراته:
أنت علي حرام.

تعالى : «فِيهِمَا مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ»^(١) وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ : صِنْفٌ ، وَالْأَوَّلُ الْيَقْنُ .
وَالثَّانِي : أَنْ : «مِنْ» مَزِيدَةٌ فِي الْمَبْتَدَأِ^(٢) .

قوله : «وَمَغْفِرَةٌ» فِيهِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى ذَلِكَ الْمَقْدَرِ
لَا بِقَيِّدِ كَوْنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَيِ : وَلَهُمْ مَغْفِرَةٌ ، لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ تَكُونُ قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ
أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ . وَلَا يَدُّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ حِينَئِذٍ أَيِ : وَنَعِيمٌ مَغْفِرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ نَاشِئٌ
عَنِ الْمَغْفِرَةِ ، وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يُجْعَلَ خَبَرُهَا مَقْدَرًا أَيِ : وَلَهُمْ مَغْفِرَةٌ . وَالْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ .
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ : أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي قَبْلَ هَذَا فِيهِ الْإِخْبَارُ بـ «لَهُمْ» الْمَلْفُوظُ بِهِ
عَنْ سَنَنِ ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ ، وَ«مَغْفِرَةٌ» ، وَفِي الْوَجْهِ الْآخِرِ الْخَبَرُ جَارٌّ آخَرٌ ، حُذِفَ
لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ .

قوله : «كَمَنْ هُوَ» قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْ «مَثَلِ الْجَنَّةِ»
بِالتَّأْوِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَنْ ابْنِ عَطِيَّةٍ وَالزَّمَخْشَرِيِّ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ نَجْعَلْهُ خَبَرًا عَنْ
«مَثَلِ» فَفِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ ، أَحَدُهَا : أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : أَحَالِ هَؤُلَاءِ
الْمُتَّقِينَ كَحَالِ مَنْ هُوَ خَالِدٌ . وَهَذَا تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ . وَذَكَرَ فِيهِ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) الْأَوْجَةَ
الْبَاقِيَةَ وَقَالَ : «وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَيِ : حَالُهُمْ كَحَالِ مَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ .
وَقِيلَ : هُوَ اسْتِهْزَاءٌ بِهِمْ . وَقِيلَ : هُوَ عَلَى مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ ، أَيِ : أَكَمَنْ هُوَ
خَالِدٌ . وَقِيلَ : فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ أَيِ : يُشَبِّهُونَ حَالَ مَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ»
انْتَهَى . مَعْنَى قَوْلِهِ : «وَقِيلَ هُوَ اسْتِهْزَاءٌ» أَيِ : إِنْ الْإِخْبَارُ بِقَوْلِكَ : حَالُهُمْ كَحَالِ
مَنْ ، عَلَى سَبِيلِ الاسْتِهْزَاءِ وَالتَّهْكُمِ .

(١) الآية ٥٢ من الرحمن .

(٢) وهذا مذهب مَنْ لَا يَشْتَرُطُ دُخُولَهَا عَلَى نَكْرَةِ وَهُوَ الْأَخْفَشُ .

(٣) الإملاء ٢/ ٢٣٧ .

قوله: «وَسُقُوا» عطف على الصلّة، عطف فعلية على اسمية، لكنه راعى في الأول لفظ «مَنْ» فَأَفْرَدَ، وفي الثانية معناها فَجَمَعَ.

والأُمْعَاءُ: جمع معى بالقصر، وهو المُضْرَانُ الذي في البطن وقد وُصِفَ بالجمع في قوله^(١):

..... -٤٠٥٩-

..... وَمَعَى جِيعَا

على إرادة الجنس. وألفه عن ياءٍ بدليل قولهم: مَعِيَان.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَنفَا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الحال، فقدّره أبو البقاء^(٢): «ماذا قال مُؤَنَفَا». وقدّره غيره: مُبْتَدِئاً أي: ما القول الذي اتّصفه الآن قبل انفصالي عنه. والثاني: أنه منصوبٌ على الظرف أي: ماذا قال الساعة، قاله الزمخشري^(٣). وأنكره الشيخ^(٤) قال: «لأنّا لم نعلم أحداً عدّه من الظروف». واختلقت عبارتهم في معناه: فظاهرُ عبارة الزمخشري أنه ظرفٌ حالٌّ ك الآن، ولذلك فسّره بالساعة. وقال ابن عطية^(٥): «والمفسّرون يقولون: أَنفَا معناه الساعة الماضية القريبة منّا وهذا تفسيرٌ بالمعنى».

وقرأ^(٦) البرزّي بخلافٍ عنه «أَنفَا» بالقصر. والباقون بالمدّ، وهما لغتان

(١) تقدم برقم ٣٣٠٧، والأصل: «جِيعَا» ورواية البيت بالنصب.

(٢) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٣) الكشف ٣/٥٣٤.

(٤) البحر ٨/٧٩.

(٥) المحرر ١٥/٦٢.

(٦) السبعة ٦٠٠، والتيسير ٢٠٠، والبحر ٨/٧٩، والنشر ٢/٣٧٤.

بمعنى واحد، وهما اسما فاعل ك حاذِر وحَذِر، وآسِن وآسِن، إلا أنه لم يُستعمل لهما فعلٌ مجرد، بل المستعمل ائْتَفَ يَأْتِفُ، واستأنف يستأنف. والائْتَفُ والاستِئْفُ: الابتداء. قال الزجاج^(١): «هو من استأنفت الشيء إذا ابتدأته أي: ماذا قال^(٢)» في أول وقت يقرب منا.

آ. (١٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا﴾: يجوز فيه الرفع بالابتداء، والنصب على الاشتغال. و«تقواهم» مصدر مضاف لفاعله. والضمير في «آتاهم» يعود على الله أو على قول المنافقين؛ لأن قولهم ذلك مما يزيد المؤمنين تقوى، أو على الرسول.

آ. (١٨) قوله: ﴿أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾: بدل من الساعة بدل اشتمال. وقرأ^(٣) أبو جعفر الرؤاسي: «إِنْ تَأْتِيَهُمْ» بـ «إِنْ الشرطية، وجزم ما بعدها. وفي جوابها وجهان، أحدهما: أنه قوله: «فَأَنْتِ لَهُمْ» قاله الزمخشري^(٤). ثم قال: «فَإِنْ قُلْتَ: بِمَ يَتَّصِلُ قَوْلُهُ: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا» عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ؟ قُلْتَ: بِإِتْيَانِ السَّاعَةِ، اتِّصَالَ الْعِلَّةِ بِالْمَعْلُولِ كَقَوْلِكَ: إِنْ أَكْرَمَنِي زَيْدٌ فَأَنَا حَقِيقٌ بِإِلْكَرَامِ أَكْرَمِهِ». والثاني: أَنَّ الْجَوَابَ قَوْلُهُ: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا»، وَإِتْيَانُ السَّاعَةِ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَظًّا، إِلَّا أَنَّهُمْ عُوْمِلُوا مُعَامِلَةَ الشَّاكِّ، وَحَالُهُمْ كَانَتْ كَذَا.

والأشراط: جمع شرط بسكون / الراء وفتحها. قال أبو الأسود^(٥): [١/٨٠٦]

٤٠٦٠- فَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرْمَعْتَ بِالصَّرْمِ يَتَنَّا

فَقَدْ جَعَلْتَ أَشْرَاطَ أَوَّلِهِ تَبْدُو

(١) معاني القرآن له ١٠/٥.

(٢) المطبوعة: «مِنْ».

(٣) المحاسب ٢/٢٧٠، والقرطبي ١٦/٢٤١، والبحر ٨/٧٩.

(٤) الكشف ٣/٥٣٤.

(٥) ديوانه ٦٦، والقرطبي ١٦/٢٤٠.

والأشراط: العلامات، ومنه أشراط الساعة. وأشراط الرجل نفسه أي: ألزمها أموراً. قال أوس^(١):

٤٠٦١ - فَأَشْرَطَ فِيهَا نَفْسَهُ وَهُوَ مُعْصِمٌ
فَأَلْقَى بِالسَّبَابِ لَهُ وَتَوَكَّلَا

والشُّرْطُ: القَطْعُ أيضاً، مصدرُ شَرَطَ الجِلْدَ يَشْرِطُهُ شَرْطاً.

قوله: «فَأَنَّى لهم» «أَنَّى» خبرٌ مقدَّمٌ و«ذِكْرَاهم» مبتدأٌ مؤخرٌ أي: أَنَّى لهم التذكيرُ. وإذا وما بعدها معترضٌ وجوابها محذوفٌ أي: كيف لهم التذكيرُ إذا جاءتهم الساعة؟ فكيف يتذكرون؟ ويجوز أن يكونَ المبتدأُ محذوفاً أي: أَنَّى لهم الخلاصُ، ويكون «ذِكْرَاهم» فاعلاً بـ «جاءتهم».

وقرأ^(٢) أبو عمرو في رواية «بَغْتَةً» بفتح الغين وتشديد التاء، وهي صفةٌ، فنصبها على الحال، ولا نظيرَ لها في الصفات ولا في المصادر، وإنما هي في الأسماء نحو: الجَرَبَةُ للجماعة، والشَّرَبَةُ للمكان. قال الزمخشري^(٣): «ما أَخَوْفَنِي أَنْ تَكُونَ غَلْطَةً مِنَ الرَّائِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَأَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ «بَغْتَةً» بالفتح دون تشديد».

آ. (٢٠) قوله: ﴿لَوْلَا نَزَّلَتْ﴾: هذه بمعنى: هَلَا، ولا التفاتَ إلى قول بعضهم: إِنَّ «لَا» زائدةٌ والأصل: لَوْ نَزَّلَتْ. والعامةُ على رفع «سورةٍ مُحْكَمَةٍ» لقيامها مقامَ الفاعل. وزيد بن علي^(٤) بالنصبِ فيهما على الحالِ

(١) ديوانه ٨٧، واللسان (شرط). والمعصم: المتعلق بحبل.

(٢) المحتسب ٢/٢٧٠، البحر ٨/٨٠، والقرطبي ١٦/٢٤١.

(٣) الكشف ٣/٥٣٥.

(٤) البحر ٨/٨١.

والقائم مقام الفاعل ضميرُ السورة المتقدمة، وسوغ وقوع الحال كذا وصفها كقولك: الرجل جاءني رجلاً صالحاً. وقرئ^(١): «فلذا نزلت سورة». وقرأ^(٢) زيد بن علي وابن عمير «وذكر» مبنياً للفاعل أي: الله تعالى. «القتال» نصباً. قوله: «نَظَرَ المَغْشِيَّ» الأصل: نَظَرًا مِثْلَ نَظَرِ المَغْشِيَّ.

قوله: «فَأَوَّلَى لَهُمْ طَاعَةً» اختلف اللغويون والمُعربون في هذه اللفظة، فقال الأصمعي^(٣): إنها فعلٌ ماضٍ بمعنى: قارب ما يهلكه وأنشد^(٤):

٤٠٦٢- فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا

وَأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ

أي: قارب أن يزيد. قال نعلب: «لم يقل أحد في «أولى» أحسن من قول الأصمعي»، ولكن الأكثرون على أنه اسم. ثم اختلف هؤلاء فقليل هو مشتق من الولي وهو القرب كقوله^(٥):

٤٠٦٣- يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلَيْهَا

وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبٍ

وقيل: هو مشتق من الوليل. والأصل: فيه أوَّلَ فقلبت العين إلى ما بعد اللام فصار وزنه أَفْلَع. وإلى هذا نحا الجرجاني. والأصل عدم القلب. وأما معناها فقليل: هي تهديدٌ ووعيدٌ كقوله^(٦):

(١) البحر ٨/٨١، والكشاف ٣/٥٣٥، ذكر الأول قراءة «نُزِلَتْ»، وذكر الثاني «نَزَلَتْ».

(٢) القرطبي ١٦/٢٤٣، والبحر ٨/٨١.

(٣) انظر: اللسان (ثلاث).

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (ولي).

(٥) البيت لعقمة بن عبدة. وهو في ديوانه ١٣١، والمفضليات ٣٩١. والعوادي هنا: العوائق.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في الصحاح واللسان (ولي).

٤٠٦٤- فَأُولَى ثُمَّ أُولَى ثُمَّ أُولَى
وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحْلَبُ مِنْ مَرَدٍّ

وقال المبرد: يُقال لَمَنْ هَمَّ بالغضب: أُولَى لك، كقول أعرابي كان
يُوالي رَمَى الصيدَ فَيَقْلُتُ منه فيقول: أُولَى لك، ثم رمى صيداً فقاربه فأفلت
منه، فقال^(١):

٤٠٦٥- فلو كان أُولَى يُطْعِمُ القومَ صِدَّتْهُمْ
ولكن أُولَى يَشْرِكُ القومَ جُوعاً

هذا ما يتعلّق باشتقاقه ومعناه. أمّا الإعراب: فإن قلنا بقول الجمهور ففيه
أوجه، أحدها: أن «أُولَى» مبتدأ، و«لهم» خبره، تقديره: فالهلاك لهم. وسوّغ
الابتداء بالنكرة كونه دعاءً نحو: «وَيْلٌ لكل هُمَزَةٍ»^(٢). الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ
مضمّر تقديره العقاب أو الهلاك أُولَى لهم، أي: أقرب وأذنى. ويجوز أن تكون
اللام بمعنى الباء أي: أُولَى وأحقُّ بهم. الثالث: أنه مبتدأ، و«لهم» متعلّق به،
واللام بمعنى الباء. و«طاعة» خبره، والتقدير: أُولَى بهم طاعةً دون غيرها. وإن
قلنا بقول الأصمعيّ فيكون فعلاً ماضياً وفاعله مضمّر، يَدُلُّ عليه السّياقُ كأنه
قيل: فأُولَى هو أي: الهلاك، وهذا ظاهرٌ عبارة الزمخشري حيث قال^(٣):

«ومعناه الدعاء عليهم بأن يُلِيَهُم المَكْرُوه». وقال ابن عطية^(٤): / «المشهورُ من [٨٠٦/ب]
استعمال العرب أنك تقول: هذا أُولَى بك مِنْ هذا أي: أحقُّ. وقد تَسْتَعْمَلُ
العربُ «أُولَى» فقط على جهة الحذف والاختصار لما معها من القول فتقول:

(١) لم أهد إلى قائله وهو في اللسان (ولي) والبحر ٧١/٨.

(٢) الآية ١ من الهزمة.

(٣) الكشف ٥٣٦/٣.

(٤) المحرر ٦٧/١٥.

أَوَّلَى لَكَ يَا فُلَانٌ عَلَى جِهَةِ الزُّجْرِ وَالْوَعِيدِ انتهى . وقال أبو البقاء^(١) : «أَوَّلَى مُؤَنَّثَةٌ أَوَّلَاتٍ» وفيه نظر لأن ذلك إنما يكون في التذكير والتأنيث الحقيقيين ، أما التأنيث اللفظي فلا يُقال فيه ذلك . وسيأتي له مزيدُ بيانٍ في سورة القيامة إن شاء الله .

آ . (٢١) قوله : ﴿طَاعَةٌ﴾ : فيه أوجه ، أحدها : أنه خبرٌ «أَوَّلَى لَكُمْ» على ما تقدّم . الثاني : أنها صفةٌ لـ «سورة» أي : فإذا أنزلت سورةً مُحْكَمَةً طَاعَةٌ أي : ذات طاعةٍ أو مُطَاعَةٌ . ذكره مكِّي^(٢) وأبو البقاء^(٣) وفيه بُعدٌ لكثرة الفواصل . الثالث : أنها مبتدأ و «قَوْلٌ» عطفٌ عليها ، والخبرُ محذوفٌ تقديره : أَمَثَلُ بَكُمْ مِنْ غَيْرِهِمَا . وقدّره مكِّي^(٤) : مِنَّا طَاعَةٌ ، فقدّره مقدّماً . الرابع : أن يكونَ خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي : أَمَرْنَا طَاعَةً . الخامس : أن «لَكُمْ» خبرٌ مقدّم ، و «طَاعَةٌ» مبتدأ مؤخرٌ ، والوقف والابتداء يُعرَفان مِمَّا قَدَّمْتَهُ فِتَاءُ مَلَهُ .

قوله : «إِذَا عَزَمَ» في جوابها ثلاثة أوجه ، أحدها : قوله : «فَلَوْ صَدَقُوا» نحو : «إِذَا جَاءَنِي طَعَامٌ فَلَوْ جِئْتَنِي أَطْعَمْتُكَ» . الثاني : أنه محذوفٌ تقديره : فاصْطَقْ ، كذا قدّره أبو البقاء^(٥) . الثالث : أن تقديره : فاقضُوا^(٦) . وقيل : تقديره : كَرِهُوا ذلك و «عَزَمَ الأمر» على سبيل الإسناد المجازي كقوله^(٧) :

(١) الإملاء ٢/٢٣٧ .

(٢) مشكل الإعراب ٢/٣٠٨ .

(٣) الإملاء ٢/٢٣٧ .

(٤) المشكل ٢/٣٠٧ .

(٥) الإملاء ٢/٢٣٧ .

(٦) وهو تقدير ابن عطية في المحرر ١٥/٦٨ .

(٧) البيت لرويشد بن ريمض العنبري ، وقد تمثل به الحجاج في خطبته على أهل الكوفة . وهو في الكامل ١/٢٦٣ ، والمحرر ١٥/٦٨ . وقوله :

قَدْ شَمَرَتْ عَنْ سَاقِهَا فَشُدُوا

٤٠٦٦- قد جَدَّتِ الحربُ بكم فَجُدُوا

.....

أو يكونُ على حَذَفٍ مضافٍ أي: عَزَمَ أهلُ الأمرِ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ تُفْسِدُوا﴾: خبرٌ «عسى»، والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابه محذوفٌ لدلالة «فهل عَسَيْتُمْ» عليه أو هو يُفسِّره «فهل عَسَيْتُمْ» عند مَنْ يرى تقديمه. وقرأ عليٌّ^(١) «إِنْ تُؤْلِيْتُمْ» بضم التاء والواو وكسر اللام مبنياً للمفعول مِنَ الْوِلَايَةِ أي: إِنْ وَلَّيْتُمْ أُمُورَ النَّاسِ. وقرأ «وَلَّيْتُمْ» مِنَ الْوِلَايَةِ أيضاً. وهاتان تَدْلَانِ على أَنَّ «تَوَلَّيْتُمْ» فِي الْعَامَّةِ مِنْ ذَلِكَ. ويجوز أن يكونَ مِنَ الْإِعْرَاضِ وهو الظاهرُ. وفي قوله: «عَسَيْتُمْ» إلى آخره التفاتٌ مِنْ غَيْبَةٍ فِي قوله: «الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ» إلى خطابهم بذلك زيادةً في توبيخهم.

وقرأ العامةُ «وَتَقَطَّعُوا» بالتشديد على التثنية. وأبو عمرو^(٢) في روايةٍ وسلام ويعقوب بالتخفيف، مضارعٌ قَطَعَ. والحسن بفتح التاء والطاء مشددةً. وأصلها تَقَطَّعُوا بناءًين حُذِفَتْ إحداهما. وانتصابُ «أَرْحَامِكُمْ» على هذا على إسقاط الخافض أي: فِي أَرْحَامِكُمْ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾: مبتدأ، والموصولُ خبره. والتقدير: أولئك المُفْسِدُونَ، يَدُلُّ عليه ما تقدَّم. وقوله: «فَأَصَمَّهُمْ». ولم يَقُلْ: فَأَصَمَّ آذَانَهُمْ، و«أَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ» ولم يَقُلْ: أَعَمَّاهُمْ. قيل: لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَهَابِ الْأُذُنِ ذَهَابُ السَّمَاعِ فلم يتعرَّضْ لها، والأبصار - وهي الأعين - يَلْزَمُ مِنْ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٧٧/٢، والبحر ٨/٨٢، والنشر ٣٧٤/٢، والمحتسب ٢٧٢/٢، والقرطبي ٢٤٥/١٦.

(٢) الإتحاف ٤٧٨/٢، والبحر ٨/٨٢، والنشر ٣٧٤/٢، والقرطبي ٢٤٦/١٦.

ذهابها ذهبُ الإبصارِ ولا يَرِدُ عليك «في آذانهم وقر»^(١) ونحوه لأنه دون الصَّمِ، والصَّمُّ أعظمُ منه.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ﴾: أم منقطعة. وقد عرِفَتْ ما فيها. والعامَّةُ «على أَقْفَالُهَا» بالجمع على أَفْعَالٍ. وقرىء^(٢) «أَقْفَلُهَا» على أَفْعَلٍ. وقرىء «إَقْفَالُهَا» بكسر الهمزة مصدرًا كالإقبال. وهذا الكلامُ استعارةٌ بليغةٌ جُعِلَ ذلك عبارةً عن عَدَمِ وصولِ الحقِّ إليها.

آ. (٢٥) قوله: ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ﴾: هذه الجملةُ خبرٌ «إنَّ الذين ارتدُّوا». وقد تقدَّم الكلامُ على «سَوَّلَ»^(٣) معنىً واشتقاقاً. وقال الزمخشري^(٤) هنا: «وقد اشتقَّه من السُّؤْلِ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بالتصريفِ والاشتقاقِ جميعاً» كأنَّه يُشيرُ إلى ما قاله ابن بحر: مِنْ أَنَّ المعنى: أعطاهم سُؤْلَهُمْ. ووجهُ الغلطِ فيه أَنَّ مادةَ السُّؤْلِ من السؤالِ بالهمز، ومادةُ هذا بالواوِ فافترقا، فلو كان على ما قيل لقيل: سَأَلَ بتشديد الهمزة لا بالواو. وفيما قاله الزمخشري نَظَرٌ؛ لأن السؤالَ له مادتان: سَأَلَ بالهمز، وسال بالألفِ المنقلبةِ عن واوٍ، وعليه قراءةُ «سال سائل»^(٥) وقوله^(٦):

٤٠٦٧- سَأَلَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاجِشَةً
ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِيبْ

(١) الآية ٤٤ من فصلت.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٤٠، والبحر ٨/٨٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٥٧/٦.

(٤) الكشف ٥٣٧/٣.

(٥) الآية ١ من المعارج. وهي قراءة ابن عباس. انظر: البحر ٣٣٢/٨.

(٦) تقدم برقم ٥٠٤.

وقد تقدّم هذا في البقرة مُستوفى^(١).

قوله: «وَأْمَلَى» العامة على «أْمَلَى» مبنياً للفاعل، وهو ضمير الشيطان. وقيل: هو للباري تعالى. قال أبو البقاء^(٢): «على الأول يكون معطوفاً على الخبر، وعلى الثاني يكون مُستأنفاً». ولا يلزم ما قاله بل هو معطوف على الخبر في كلا التقديرين، أخبر عنهم بهذا وبهذا. وقرأ^(٣) أبو عمرو في آخرين «أْمَلَى» مبنياً للمفعول، والقائم مقام الفاعل الجار. وقيل: القائم مقامه ضمير الشيطان، ذكره أبو البقاء^(٤)، ولا معنى لذلك. وقرأ يعقوب وسلام ومجاهد / [أ/٨٠٧] «وَأْمَلَى» بضم الهمزة وكسر اللام وسكون الياء. فاحتملت وجهين، أحدهما: أن يكون مضارعاً مُسنّداً لضمير المتكلم أي: وأْمَلَى أنا لهم، وأن يكون ماضياً كقراءة أبي عمرو سَكَنْتَ ياؤه تخفيفاً. وقد مضى منه جملة.

آ. (٢٦) قوله: ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾: قرأ^(٥) الأخوان وحفص بكسر الهمزة مصدراً، والباقون بفتحها جمع «سر».

آ. (٢٧) قوله: ﴿فَكَيْفَ﴾: إمّا خبرٌ مقدّم أي: فكيف علّمه بإسْرَارِهِمْ إذا تَوَقَّعْتَهُمْ؟ وإمّا منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ أي: فكيف يَصْنَعُونَ؟ وإمّا خبرٌ لـ «كان» مقدرةٌ أي: فكيف يكونون؟ والظرفُ معمولٌ لذلك المقدّر.

(١) انظر: الدر المصون ٣٩٦/١.

(٢) الإملاء ٢٣٧/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٠، والتيسير ٢٠١، والبحر ٨٣/٨، والنشر ٣٧٤/٢، والقرطبي ٢٤٩/١٦، والحجة ٦٦٧.

(٤) الإملاء ٢٣٧/٢.

(٥) السبعة ٦٠١، والبحر ٨٣/٨، والقرطبي ٢٥٠/١٦، والنشر ٣٧٤/٢، والحجة ٦٦٩، والتيسير ٢٠١.

وقرأ^(١) الأعمش «تَوَفَّاهُمْ» دُونَ تَاءٍ فَاحْتَمَلَتْ وَجْهَيْنِ : أَنْ يَكُونَ مَاضِيًّا كَالْعَامَّةِ ، وَأَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا حَذَفَتْ إِحْدَى يَاءَيْهِ .

قوله : «يَضْرِبُونَ» حَالٌ : إِمَّا مِنَ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ .

آ . (٢٩) قوله : ﴿أَنْ لَنْ يُخْرِجَ﴾ : «أَنْ» هَذِهِ مُخَفَّفَةٌ وَ«لَنْ» وَمَا بَعْدَهَا خَبَرُهَا ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ . وَالْأَضْغَانُ : جَمْعُ ضَغْنٍ ، وَهِيَ الْأَحْقَادُ وَالضُّغَيْنَةُ كَذَلِكَ قَالَ^(٢) :

٤٠٦٨ - وَذِي ضَغْنٍ كَفَقْتُ الرُّودَ عَنْهُ
وَكُنْتُ عَلَى إِسَاءَتِهِ مُقِينًا
وَقَالَ عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ^(٣) :

٤٠٦٩ - فَإِنَّ الضُّغْنَ بَعْدَ الضُّغْنِ يَغْشُو
عَلَيْكَ وَيُخْرِجُ الدَّاءَ الدَّفِينَا
وَقِيلَ : الضُّغْنُ الْعِدَاوَةُ . وَأُنْشِدَ^(٤) :

٤٠٧٠ - قُلْ لَابِنِ هِنْدٍ مَا أَرَدْتَ بِمَنْطِقٍ
سَاءَ الصَّدِيقَ وَشَيْدَ الْأَضْغَانَا
يَقَالُ : ضَغْنٌ بِالْكَسْرِ يَضْغُنُ بِالْفَتْحِ وَقَدْ ضَغِنَ عَلَيْهِ . وَاضْطَغَنَ الْقَوْمُ وَتَضَاغَنُوا ، وَأَصْلُ الْمَادَّةِ مِنَ الْإِلْتَوَاءِ فِي قَوَائِمِ الدَّابَةِ وَالْقَنَاءِ قَالَ^(٥) :

(١) الإتحاف ٤٧٨/٢ ، والبحر ٨/٨٤ .

(٢) تقدم برقم ١٦٢٧ .

(٣) ديوانه ٧٥ ، وشرح القصائد السبع ٣٩٢ ، والدفين : المستتر في القلوب .

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في القرطبي ٢٥١/١٦ ، والبحر ٨/٧١ .

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان (ضغن) .

٤٠٧١- إِنَّ قَنَاتِي مِنْ صَلِيبَاتِ الْقَنَا
مَا زَادَهَا التَّثْقِيفُ إِلَّا ضَغْنًا
وقال آخر^(١):

٤٠٧٢-
كَذَاتِ الضُّغْنِ تَمْشِي فِي الرِّفَاقِ
وَالْأُضْطَغَانُ: الاحتواء على الشيء أيضاً. ومنه قولهم: اضْطَغَنْتُ
الصَّبِيَّ أَي: اخْتَضَعْتُهُ وَأَنْشَدَ^(٢):
٤٠٧٣- كَأَنَّهُ مُضْطَغِنٌ صَبِيًّا

وقال آخر^(٣):
٤٠٧٤- وَمَا اضْطَغَنْتُ بِسِلَاحِي عِنْدَ مَغْرَضِهَا

.....

وَفَرَسٌ ضَاغِنٌ: لَا يَجْرِي إِلَّا بِالضَرْبِ.

(١) البيت لبشر بن أبي خازم وصدره:

فإنك والشكاة من آلٍ لأم.

وهو في ديوانه ١٦٣، واللسان (ضغن).

(٢) البيت للعامة، وهو في اللسان (ضغن)، والقرطبي ٢٥٢/١٦. وقيله:

يَمْشِي وَرَاءَ الْقَوْمِ سَيْتَهُمَا

(٣) البيت لابن مقبل. وعجزه:

وَمِرْفَقِي كَرْنِاسِ السَّيْفِ إِذْ شَسَفَا

وهو في ديوانه ١٨٦، واللسان (ضغن)، والقرطبي ٢٥٢/١٦. والمغرض: جانب
البطن أسفل الأضلاع. وركبته: مقبضه والشامف: اليابس. ورواية الديوان
اضْطَبَنْتُ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿لَأَرِيَنَّكُمْ﴾: مِنْ رُؤْيَا الْبَصْرِ. وجاء على الأفصح من اتصال الضميرين، ولو جاء على: أَرِيَنَّكَ إِيَّاهُمْ جازاً. قوله: «فَلَعَرَفْتُهُمْ» عطفٌ على جوابِ لو. وقوله: «وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ» جواب قسمٍ محذوفٍ.

قوله: «في لَحْنِ الْقَوْلِ» اللحن يُقالُ باعتبارين، أحدهما: الكناية بالكلام حتى لا يفهمه غيرُ مخاطبك. ومنه قولُ القتالِ الكلابي في حكاية له^(١):

٤٠٧٥- وَلَقَدْ وَحَيْتُ لَكُمْ لَكَيْمًا تَفْهَمُوا
وَلَحَنْتُ لَحْنًا لَيْسَ بِالسُّرْتَابِ
وقال آخر^(٢):

٤٠٧٦- مَنْطِقٌ صَائِبٌ وَتَلَحَّنُ أَحْيَا
نَا وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنًا
وَاللَّحْنُ: صَرَفُ الْكَلَامِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى الْخَطَا. وقيل: يجمعه هو والأولُ صَرَفُ الْكَلَامِ عَنْ وَجْهِهِ، يقال من الأول: لَحَنْتُ بفتح الحاء أَلَحْنُ لَهُ: فَأَنَا لَاحِنٌ، وألحنته الكلام: أفهمته إياه فَلَحِنَهُ بالكسر أي: فَهَمَهُ فَهُوَ لَاحِنٌ. ويُقال من الثاني: لَحِنَ بِالْكَسْرِ إِذَا لَمْ يُعْرَبْ فَهُوَ لَحِنٌ.

آ. (٣١) قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى﴾: قَرَأَ^(٣) «وَلَيَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى يَعْلَمَ وَيَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ» أبو بكر الثلاثة بالياء مِنْ أَسْفَلَ يَعْنِي اللَّهُ تَعَالَى. والأعمش

(١) ديوانه ٣٦، واللسان (لحن).

(٢) البيت لمالك بن أسماء الفزاري، وهو في الأمالي للقالى ٥/١، واللسان (لحن).

(٣) السبعة ٦٠١، والنشر ٣٧٥/٢، والحجة ٦٧٠، والبحر ٨٥/٨، والتيسير ٢٠١، والقرطبي ٢٥٤/١٦

كذلك وتسكين الواو والباقون بنون العظمة، ورؤيس كذلك وتسكين الواو. والظاهر قطعُه عن الأول في قراءة تسكين الواو. ويجوز أن يكون سَكَن الواو تخفيفاً لقراءة الحسن «أَوْ يَغْفُو الَّذِي»^(١) بسكون الواو.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾: يجوز جَزْمُه عطفاً على فعل النهي. ونصبُه بإضمار «أَنْ» في جواب النهي. وقرأ^(٢) أبو عبد الرحمن بتشديد الدال. وقال الزمخشري^(٣): «مِنْ ادَّعَى الْقَوْمُ وَتَدَاعَوْا مِثْلَ: ارْتَمَوْا إِلَى الصِّيدِ وَتَرَامَوْا». وقال غيره: بمعنى تَغْتَرُّوا يعني تَتَسَبَّبُوا. وتقدَّم الخلاف في «السَّلَامِ»^(٤).

قوله: «وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ» جملةٌ حاليةٌ. وكذلك «وَاللَّهُ مَعَكُمْ» وأصل الْأَعْلَوْنَ: الْأَعْلَىُونَ فَاعِلٌ^(٥).

قوله: «يَبْرِكُكُمْ» أي: يُنْقِصُكُمْ، أو يُفَرِّدُكُمْ عنها فهو مِنْ: وَتَرْتُ الرجلَ إذا قَتَلْتَ له قَتِيلًا، أو نَهَبْتَ مَالَهُ، أو من الوَثْر وهو الانفرادُ. وقيل: كلا المعنيين يَرْجِعُ إلى الإفراد؛ لِأَنَّ مَنْ قُتِلَ له قَتِيلٌ أو نُهَبَ له مَالٌ فَقَدْ أَفْرَدَ عَنْهُ.

[ب/٨٠٧]

آ. (٣٧) قوله: ﴿فِيُخَفِّكُم﴾: عطْفٌ على الشرط و«تَبَخَّلُوا» جواب الشرط.

قوله: «وَيُخْرِجُ أَصْغَانَكُمْ» العامةُ على إسنادِ الفعل إلى ضميرِ فاعلٍ: إمَّا

(١) الآية ٢٣٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٤٩٤/٢.

(٢) الشواذ ١٤١، والمحتسب ٢٧٣/٢، والبحر ٨٥/٨.

(٣) الكشف ٥٣٩/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٥٨/٢.

(٥) أصله الْأَعْلَوُونَ وقعت الواو لآماً رابعة فقلبت ياء فصار الْأَعْلَىُونَ. تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم التقى ساكنان: الألف والواو فحذفت الألف. انظر: معجم مفردات الإعلال ص ١٩٠.

اللَّهُ تعالى أو الرسول أو السؤال؛ لأنه سبب وهو مجزومٌ عطفاً على جواب الشرط. ورُوي عن أبي عمرو رفعه على الاستئناف^(١). وقرأ أيضاً بفتح الياء وضمَّ الراء ورفع «أَضْغَانُكُمْ» فاعلاً بفعله. وابن عباس في آخرين «وَنُخْرِجُ» بالثاء من فوق وضمَّ الراء «أَضْغَانُكُمْ» فاعلاً به. ويعقوب «وَنُخْرِجُ» بنون العظمة وكسر الراء «أَضْغَانُكُمْ» نصباً.

وَقُرِئَ «يُخْرِجُ» بالياء على البناء للمفعول «أَضْغَانُكُمْ» رفعاً به. وعيسى كذلك إلا أنه نصبه بإضمار «أَنْ» عطفاً على مصدر متوهم أي: يَكُنْ بُخْلُكُمْ وإخراج أضغانيكم.

آ. (٣٨) قوله: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾: قال الزمخشري^(٢): «هَؤُلَاءِ» موصولٌ صلته «تَدْعُونَ» أي: أنتم الذين تَدْعُونَ، أو أنتم يا مخاطبون هَؤُلَاءِ الموصوفون، ثم استأنف وصفهم كأنهم قالوا: وما وَصَفْنَا؟ فُقِيل: تَدْعُونَ». قلت: قد تقدّم الكلام على ذلك مُشْبِعاً في سورة آل عمران^(٣).

قوله: «يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ» بَخِلَ وَضَنَّ يتعديان بـ على تارة وبـ عن أخرى. والأجودُ أَنْ يكونا^(٤) حالَ تَعْدِيهما بـ «عن» مضمَّنين معنى الإمساك.

قوله: «وَأِنْ تَوَلَّوْا» هذه الشرطية عطفٌ على الشرطية قبلها، و«ثم لا يكونوا» عطفٌ على «يَسْتَبْدِلُ».

[تَمَّتْ بَعُونُهُ تَعَالَى سُورَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ]

(١) وَيُخْرِجُ. انظر في أوجه قراءاتها: البحر ٨/٨٦، والمحاسب ٢/٢٧٣، والقرطبي ١٦/٢٥٧، والإتحاف ٢/٤٧٩.

(٢) الكشف ٣/٥٣٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٢٣٥.

(٤) الأصل «يكون».

سورة الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾: متعلقُ بفتحنا، وهي لامُ العلة. وقال الرمخشري^(١): «فإن قلت: كيف جعل فتح مكة علةً للمغفرة؟ قلت: لم يجعل علةً للمغفرة، ولكن لما عُدَّ من الأمور الأربعة وهي: المغفرة، وإتمام النعمة، وهداية الصراط المستقيم، والنصر العزيز؛ كأنه قال: يسرنا لك فتح مكة ونصرناك على عدوك؛ لنجمع لك بين عز الدارين وأغراض العاجل والأجل. ويجوز أن يكون فتح مكة من حيث إنه جهاد للعدو سبباً للغفران والثواب». وهذا الذي قاله مخالفٌ لظاهر الآية؛ فإن اللامَ داخلَةً على المغفرة، فتكون المغفرة علةً للفتح، والفتح مُعلَّلٌ بها، فكان ينبغي أن يقول: كيف جعل فتح مكة مُعلَّلاً بالمغفرة؟ ثم يقول: لم يجعل مُعلَّلاً. وقال ابن عطية^(٢): «المراد هنا أن الله تعالى فتح لك لكي يجعل الفتح علامةً لغفرانه لك، فكانها لامٌ صيرورة» وهذا كلامٌ ماشٍ على الظاهر. وقال بعضهم: إن هذه اللامَ لامُ القسم والأصل: لِيَغْفِرَنَّ فَكُسِرَتْ اللامُ تشبيهاً بلام كي، وحذفت النون. ورد هذا: بأن اللامَ لا تُكسر، وبأنها لا تنصب المضارع. وقد

(١) الكشف ٥٤١/٣.

(٢) المحرر ٨٧/١٥.

يقال: إن هذا ليس بنصب، وإنما هو بقاء الفتح الذي كان قبل نون التوكيد، بقي ليدل عليها، ولكنه قول مردود.

آ. (٥) قوله: ﴿لِيُدْخِلَ﴾: في متعلق هذه اللام أربعة أوجه، أحدها: محذوف تقديره: يبتلي بتلك الجنود من شاء فيقبل الخير ممن أهله له، والشر ممن قضى له به ليُدْخِلَ ويُعَذِّب. الثاني: أنها متعلقة بقوله: «إِنَّا فَتَحْنَا»: الثالث: أنها متعلقة بـ «يُنْصَرِّك». الرابع: أنها متعلقة بـ «يزدادوا». واستشكل هذا: بأن قوله تعالى: «وَيُعَذِّب» عطف عليه، وازديادهم الإيمان ليس مسبباً عن تعذيب الله الكفار. وأجيب: بأن اعتقادهم أن الله يُعَذِّب الكفار يزيد في إيمانهم لا محالة. وقال الشيخ^(١): «والازدياد لا يكون سبباً لتعذيب الكفار. وأجيب: بأنه ذكر لكونه مقصوداً للمؤمن. كأنه قيل: بسبب ازديادكم في الإيمان يُدْخِلُكم الجنة، ويُعَذِّبُ الكفار بأيديكم في الدنيا». وفيه نظر؛ كان ينبغي أن يقول: لا يكون مسبباً عن تعذيب الكفار، وهذا يشبه ما تقدم في «ليغفر لك الله»^(٢).

قوله: «عند الله»: متعلق بمحذوف، على أنه حال من «فوزاً» لأنه صفته في الأصل. وجوز أبو البقاء^(٣) أن يكون ظرفاً لمكان، وفيه خلاف، وأن يكون ظرفاً لمحذوف دل عليه الفوز أي: يفوزون عند الله. ولا يتعلق بـ «فوزاً» لأنه مصدر؛ فلا يتقدم معموله عليه. ومن اعتقر ذلك في الظرف جوزه.

(١) البحر ٨/٩٠.

(٢) الآية ٢.

(٣) الإملاء ٢/٢٣٨.

- الفتح -

آ. (٦) قوله: ﴿الظَّالِّينَ بِاللَّهِ﴾ : صفةٌ للفريقَيْنِ . وتقدّم الخلاف في «السوء» في التوبة^(١) . وقرأ الحسن^(٢) «السُّوء» بالضم فيهما .

آ. (٩) قوله: ﴿لِتُؤْمِنُوا﴾ : قرأ^(٣) «ليؤمنوا» وما بعده بالياء من تحت ابن كثير وأبو عمرو رجوعاً إلى قوله: «المؤمنين والمؤمنات» . والباقون بقاء الخطاب . وقرأ^(٤) الجحدري «تَعَزَّرُوهُ» بفتح التاء وضم الزاي . وهو أيضاً وجعفر بن محمد كذلك إلا أنهما كسرا الزاي . وابن عباس واليماني «وَيُعَزَّرُوهُ» كالعامّة ، إلا أنه بزاءين من العزة . والضمائر المنصوبة راجعة إلى الله تعالى . / [٨٠٨/أ] وقيل : على الرسول إلا الأخير .

آ. (١٠) قوله: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ : خبر «إن الذين» . و«يدُّ الله فوق أيديهم» جملةٌ حاليةٌ ، أو خبر ثانٍ . وهو ترشيحٌ للمجاز في مبايعة الله . وقرأ^(٥) تمام بن العباس «يُبَايِعُونَ الله» . والمفعول محذوفٌ أي : إنما يبايعونك لأجل الله .

قوله : «يُنَكِّثُ» قرأ^(٦) زيد بن علي «يُنَكِّثُ» بكسر الكاف . والعامّة على نصب الجلالة المعظمة^(٧) . ورَفَعَهَا ابنُ أبي إسحاق^(٨) على أنه تعالى

(١) انظر: الدر ١٠٥/٦ - ١٠٦ .

(٢) القرطبي ٢٦٥/١٦ ، والبحر ٩١/٨ .

(٣) السبعة ٦٠٣ ، والنشر ٣٧٥/٢ ، والبحر ٩١/٨ ، والتيسير ٢٠١ ، والقرطبي ٢٦٦/١٦ ، والحجة ٦٧١ .

(٤) انظر في قراءتها: المحتسب ٢٧٥/٢ ، والبحر ٩١/٨ .

(٥) المحتسب ٢٧٥/٢ ، والبحر ٩١/٨ ، ولم أقف على ترجمة تمام بن العباس .

(٦) البحر ٩٢/٨ .

(٧) في قوله تعالى : «بما عاهد عليه الله» .

(٨) المحرر ٩٦/١٥ . ولم يذكر المصنف هنا أن حفصاً وحده ضم هاء عليه . انظر : السبعة ٦٠٣ .

- الفتح -

عاهدهم . وقرأ^(١) نافع وابن كثير وابن عامر «فَسْتَوِيهِ» بنون العظمة . والباقون بالياء مِنْ تحت . وقرئ^(٢) «عَهْدَ عَلَيْهِ» ثلاثياً .

آ . (١١) قوله : ﴿شَغَلْتْنَا﴾ : حكى^(٣) الكسائي عن ابن نوح^(٤) أنه قرأ «شَغَلْتْنَا» بالتشديد .

قوله : «ضَرَّأً» قرأ^(٥) الأخوان بضم الضاد . والباقون بفتحها فقليل : لغتان بمعنى كالفقر والفقر، والضعف والضعف . وقيل : بالفتح ضد النفع ، وبالضم سوء الحال .

آ . (١٢) وقرأ عبد الله^(٦) «إلى أهلهم» دون ياء، بل أضاف الأهل مفرداً . وقرئ^(٧) «وَزَيْنٌ» مبنياً للفاعل أي : الشيطان أو فعلكم . و«كتمم قوماً بُوراً» أي : صرتم . وقيل : على بابها من الإخبار بكونهم في الماضي كذا . والبُورُ : الهلاك . وهو يحتمل أن يكون هنا مصدراً أخبر به عن الجمع كقوله^(٨) :

٤٠٧٧- يا رسول الله إِنْ لِسَانِي
رَاتِقٌ مَا فَتَقْتُ إِذْ أَنَا بُورٌ

(١) السبعة ٦٠٣ ، والنشر ٣٧٥/٢ ، والبحر ٩٢/٨ ، والتيسير ٢٠١ ، والقنطري .
٢٦٨/١٦ ، والحجة ٦٧٢ .

(٢) البحر ٩٢/٨ .

(٣) الشواذ ١٤١ ، والبحر ٩٣/٨ .

(٤) في البحر إبراهيم بن نوح بن باذان . وفي طبقات القراء ١٤/١ «إبراهيم بن زاذان روى عن الكسائي، وفي التقريب ٦٠٨ «ابن شنيذ عن قتيبة، عن الكسائي» .

(٥) السبعة ٦٠٤ ، والنشر ٣٧٥/٢ ، والحجة ٦٧٢ ، والتيسير ٢٠١ ، والقنطري .
٢٦٨/١٦ .

(٦) عبد الله بن مسعود . انظر : البحر ٩٣/٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٦٥/٣ .

(٧) البحر ٩٣/٨ .

(٨) تقدم برقم ٢٨٨٩ .

- الفتح -

ولذلك يَسْتَوِي فيه المفردُ والمذكرُ وضدُّهما. ويجوز أن يكون جمع بائر كحائل وحول في المعتل، وبازل وبزل في الصحيح.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ﴾: يجوز أن تكون شرطية أو موصولة. والظاهر قائم مقام العائد على كلا التقديرين أي: فإننا أَعْتَدْنَا لهم.

آ. (١٥) قوله: ﴿يُرِيدُونَ﴾: يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون حالاً من «المخلفون»، وأن يكون حالاً من مفعول «دَرُونَا».

قوله: «كَلَامَ اللَّهِ» قرأ^(١) الأخوان «كَلِمَ» جمع كلمة. والباقون «كَلَامَ». وقرأ^(٢) أبو حيوة «تَحْسِدُونَنَا» بكسر السين.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَوْ يُسْلِمُونَ﴾: العائمة على رَفْعِهِ بإثبات النون عطفاً على «تَقَاتِلُونَهُمْ» أو على الاستئناف أي: أو هم يُسْلِمُونَ. وقرأ^(٣) أبي يزيد بن علي بحذف النون نَصَبًا بحذفها. والنصب بإضمار «أَنْ» عند جمهور البصريين وبـ «أَوْ» نفسها عند الجرمي والكسائي، ويكون قد عَطَفَ مصدراً مؤولاً على مصدر متوهم. كانه قيل: يكن قتال أو إسلام. ومثله في النصب قول امرئ القيس^(٤):

٤٠٧٨ - فقلتُ له لا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتُ فَنُغْذَرَا

(١) السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٣، والتيسير ٢٠١، والبحر ٩٤/٨، والنشر ٣٧٥/٢،
والقرطبي ٢٧١/١٦.

(٢) البحر ٩٤/٨.

(٣) القرطبي ٢٧٣/١٦، والبحر ٩٤/٨، والمحرم ١٠٢/١٥.

(٤) تقدم برقم ١٣٣٥.

وقال أبو البقاء^(١): «أو بمعنى: إلا^(٢)، أو حتى».

آ. (١٨) قوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾: منصوب بـ «رَضِي» و«تحت الشجرة» يجوزُ أَنْ يَكُونَ متعلّقاً بـ «يُبَايِعُونَكَ»، وأنْ يتعلّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول. وفي التفسير: أنه عليه السلام كان جالساً تحتها.

آ. (١٩) قوله: ﴿وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾: أي: وآتاكم مغانم، أو آتاهم مغانم، أو أثابهم مغانم، أو أثابكم مغانم، وإنما قُدِّرَتْ الخطاب والغنيّة؛ لأنه يُقرأ «يَأْخُذُونَهَا» بالغيبة - وهي قراءة العامة - «وَتَأْخُذُونَهَا» بالخطاب، وهي^(٣) قراءة الأعمش وطلحة ونافع في رواية سقلاب^(٤).

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَلَتَكُونَ﴾: يجوزُ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلّق بفعلٍ مقدرٍ بعده، تقديره: وَلَتَكُونَ فَعَلَ ذَلِكَ. الثاني: أنه معطوفٌ على علةٍ محذوفةٍ، تقديره: وَعَدَ فَعَجَلَ وَكَفَّ لَتَتَفَعَّلُوا وَلَتَكُونَ، أو لتشكروه ولتكون. الثالث: أن الواو مزيدة، والتعليل لما قبله أي: وَكَفَّ لَتَكُونَ.

آ. (٢١) قوله: ﴿وَأُخْرَى﴾: يجوزُ فيها وجه، أحدها: أن تكون مرفوعةً بالابتداء، و«لم تقدروا عليها» صفتها. و«قد أحاط الله بها» خبرها. الثاني: أن الخبر محذوف، مقدّر قبلها أي: وثم أخرى لم تقدروا عليها. الثالث: أن تكون منصوبةً بفعلٍ مضميرٍ على شريطة التفسير، فيقدّر الفعل مِنْ معنى المتأخر، وهو قد أحاط الله بها أي: وقضى الله أخرى.

(١) الإملاء ٢٣٨/٢.

(٢) في المطبوعة «إلى».

(٣) البحر ٩٦/٨، والمحزر ١٠٧/١٥.

(٤) سقلاب بن شيبه أبو سعيد المصري قرأ على نافع، وروى عنه كتاب التمام، وروى عنه الأزرق. توفي سنة ١٩١. انظر: طبقات القراء ٣٠٨/١.

- الفتح -

الرابع : أن تكون منصوبةً بفعلٍ مضمرٍ لا على شريطة التفسير، بل لدلالة السياق أي : ووعد أخرى، أو آتاكم أخرى. الخامس : أن تكون مجرورةً بـ «رُبَّ» مقدرةً، وتكون الواوُ واو «رُبَّ»، ذكره الزمخشري^(١). وفي المجزوء بعد الواو المذكورة خلافٌ مشهورٌ : هو ربُّ مضمرةٌ أم بنفس الواو. إلا أن الشيخ^(٢) قال : «ولم تأتِ ربُّ جارةٌ في القرآن على كثرةِ ذَوْرِها» يعني جارةً لفظاً، وإلا فقد قيل : إنها جارةٌ تقديرًا هنا وفي قوله : «رُبَّما»^(٣) على قولنا : إن «ما» نكرةٌ موصوفةٌ.

قوله : «قد أحاط الله بها» / يجوز أن يكون خبراً لـ «أخرى» كما تقدّم، [٨٠٨/ب] أو صفةً ثانيةً إذا قيل : بأن «أخرى» مبتدأ، وخبرها مضمراً أو حال أيضاً.

آ. (٢٣) قوله : ﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾ : مصدرٌ مؤكدٌ لمضمون الجملة المتقدمة أي : سنَّ الله ذلك سنةً.

آ. (٢٤) قوله : ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ : قرأ^(٤) أبو عمرو «يَعْمَلُونَ» بالياء من تحت، رجوعاً إلى الغيبة في «أيديهم» و«عنهم» والباقون بالخطاب، رجوعاً إلى الخطاب في قوله : «أيديكم» و«عنكم».

آ. (٢٥) قوله : ﴿وَالْهَدْيِ﴾ : العائنة على نصبه. والمشهور أنه نسقٌ على الضمير المنصوب في «صُدُّوكُمْ». وقيل : نُصِبَ على المعية. وفيه ضَعْفٌ لإمكان العطف. وقرأ^(٥) أبو عمرو في روايةٍ بجره عطفاً على «المسجد

(١) الكشف ٥٤٧/٣.

(٢) البحر ٩٧/٨.

(٣) الآية ٢ من الحجر.

(٤) السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٤، والنشر ٣٧٥/٢، والتيسير ٢٠١.

(٥) انظر في قراءاته: الشواذ ١٤٢، والبحر ٩٨/٨، والقرطبي ٢٨٤/١٦.

الحرام»، ولا بُدُّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: وعن نَحْرِ الهَدْيِ. وقُرِئَ برفعه على أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ لم يُسمَّ فاعلهُ أي: وصَدَّ الهَدْيُ. والعامَّةُ على فتح الهاءِ وسكونِ الدالِ ورؤيَ عن أبي عمرو وعاصم وغيرهما كسرُ الدالِ وتشديدُ الياءِ. وحكى ابنُ خالويه^(١) ثلاثَ لغاتٍ: الهَدْيُ - وهي الشهيرةُ لغةُ قريشٍ - والهَدْيُ والهَدْيُ.

قوله: «مَعْكُوفًا» حالٌ من الهدي أي: محبوساً يُقال: عَكَفْتُ الرجلَ عن حاجته. وأنكر الفارسيُّ تعديةَ «عَكَفَ» بنفسه وأثبتها ابنُ سيده^(٢) والأزهريُّ^(٣) وغيرُهما، وهو ظاهرُ القرآنِ لبناءِ اسمِ المفعول منه.

قوله: «أَنْ يَبْلُغَ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه على إسقاطِ الخافضِ أي: عَنْ أَنْ، أو مِنْ أَنْ. وحينئذٍ يجوزُ في هذا الجارِّ المقدرِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «صَدُّوكُمْ»، وأن يَتَعَلَّقَ بمعكُوفاً أي: مَحْبُوساً عن بلوغِ محلِّه أو من بلوغِ محلِّه. الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يَكُونَ علةً للصَّدِّ، والتقدير: صَدُّوا الهَدْيَ كراهةً أَنْ يَبْلُغَ محلِّه، وأن يَكُونَ علةً لمعكُوفاً أي: لأجلِ أَنْ يَبْلُغَ محلِّه، ويكون الحبسُ من المسلمين. الثالث: أنه بدلٌ من الهَدْيِ بدلُ اشتمالٍ أي: صَدُّوا بلوغَ الهَدْيِ محلِّه.

قوله: «لَمْ تَعْلَمُوهُمْ» صفةٌ للصَّنْفَيْنِ وَعَلَبَ الذكورَ.

قوله: «أَنْ تَطَّوُّوهُمْ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ بدلاً مِنْ رجالٍ ونساءٍ، وَعَلَبَ الذكورَ كما تقدَّم، وأن يَكُونَ بدلاً مِنْ مفعولِ «تَعْلَمُوهُمْ» فالتقدير على الأول: ولولا

(١) الشواذ ١٤٣.

(٢) المحكم لابن سيده ١٦٩/١. قال: عكفه عن حاجته يعكفه ويعكفه عكفاً: صرفه وحسه.

(٣) تهذيب اللغة ٣٢١/١.

- الفتح -

وَطُءَ رَجَالٍ وَنِسَاءٍ غَيْرِ مَعْلُومِينَ، وتقدير الثاني: لم تعلموا وَطُأَهُم، والخبرُ محذوفٌ تقديره: ولولا رجالٌ ونساءٌ موجودون أو بالحضرة. وأمّا جوابُ «لولا» ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه محذوفٌ لدلالة جواب لو عليه. والثاني: أنه مذكورٌ. وهو «لَعَذَّبْنَا»، وجوابُ «لو» هو المحذوفُ، فَحَذَفَ من الأول لدلالة الثاني، ومن الثاني لدلالة الأول. والثالث: أن «لَعَذَّبْنَا» جوابُهما معاً وهو بعيدٌ إن أرادَ حقيقة ذلك. وقال الزمخشري^(١) قريباً من هذا، فإنه قال: «يجوزُ أن يكونَ «لو تَزَيَّلُوا» كالتكرير لـ «لولا رجالٌ مؤمنون» لمرّجعهما إلى معنى واحدٍ، ويكونَ «لَعَذَّبْنَا» هو الجوابُ». ومنع الشيخ^(٢) مرّجعهما لمعنى واحدٍ قال: «لأنَّ ما تعلّق به الأولُ غيرُ ما تعلّق به الثاني»^(٣).

قوله: «فُتْصِيَكُمْ» نَسَقَ على «أَنْ تَطُؤُوهُمْ». وقرأ^(٤) ابن أبي عبلة وأبو حيوة وابنُ عونٍ «لو تَزَايَلُوا» على تفاعلوا. والضمير في «تَزَيَّلُوا» يجوزُ أن يعودَ على المؤمنين فقط، أو على الكافرين أو على الفريقين أي: لو تَمَيَّزَ هؤلاء من هؤلاء لَعَذَّبْنَا.

والوَطُءُ هنا: عبارةٌ عن القتلِ والدّوسِ. قال عليه السلام: «اللَّهُم اشْدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضَرٍّ»^(٥)، وأنشدوا^(٦):

(١) الكشف ٥٤٨/٣.

(٢) البحر ٩٨/٨.

(٣) المطبوعة: «لأن ما تعلّق به لولا الأولى غير ما تعلّق به الثانية...».

(٤) البحر ٩٩/٨، والقرطبي ٢٨٨/١٦.

(٥) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٣٣٩/٢، ١٠ كتاب الأذان، ١٢٨ باب: يهوي بالتكبير حين يسجد.

(٦) البيت لزهير. وليس في ديوانه، وهو في البحر ٩٨/٨، واللسان (وطأ)، والمحرر

١١٣/١٥، وشواهد الكشف ٥٤٠/٤.

٤٠٧٩- وَوَطَّنَا وَطْناً عَلَى حَقِّ
وَطْءِ الْمُقَيَّدِ ثَابِتِ الْهَرَمِ

وَالْمَعْرَةَ: الإثم.

قوله: «بغير علم» يجوز أن يتعلق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «مَعْرَةٍ»، أو أن يكونَ حالاً مِنْ مفعول «تُصَيِّكُمْ». وقال أبو البقاء^(١): «من الضمير المجرور» يعني في «منهم» ولا يظهر معناه، أو أن يتعلق بـ «يُصَيِّكُمْ»، أو أن يتعلق بـ «تَطْرُقُوهُمْ».

قوله: «لِيُدْخِلَ اللَّهُ» متعلقٌ بمقدرٍ أي: كان انتفاء التسليطِ على أهل مكة وانتفاء العذابِ لِيُدْخِلَ اللَّهُ.

أ. (٢٦) قوله: ﴿إِذْ جَعَلْ﴾: العاملُ في الظرف: إما «لَعَذَّبْنَا» أو «صَدُّوَكُمْ» أو اذْكُرْ، فيكونُ مفعولاً به.

قوله: «في قلوبهم» يجوز أن يتعلق بـ جَعَلَ على أنها بمعنى ألقى فتعدى لواحدٍ أي: إذ ألقى الكافرون في قلوبهم الحمية، وأن يتعلق بمحذوفٍ على أنه مفعول ثانٍ قُدِّمَ على أنها بمعنى صَبَّرَ.

قوله: «حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ» بدلٌ مِنْ «الْحَمِيَّةِ» قبلها. والحمية: الأنفة من الشيء. وأنشد للمتلمس^(٢):

٤٠٨٠- أَلَا إِنِّي مِنْهُمْ وَعِرْضِي عِرْضُهُمْ
كَذَا الرَّأْسُ يَحْمِي أَنْفَهُ أَنْ يُهَشَّمَا

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.

(٢) ديوانه ٢١، والبحر ٩٩/٨، ورواية العجز في الديوان:
كذي الأنف يحمي أنفه أن يُكشَّمَا

- الفتح -

وهي المَنع، ووزنُها فعيلة، وهي مصدرُ يقال: حَمَيْتُ عن كذا حَمِيَّةً.

قوله: «وكانوا أَحَقَّ» الضميرُ يجوزُ أَنْ يعودَ على المؤمنين، وهو الظاهر
أي: أَحَقَّ بكلمةِ التقوى من الكفار. وقيل: يعودُ على الكفار/ أي: كانت [أ/٨٠٩]
قُرَيْشٌ أَحَقَّ بها لولا جُرْمانُهم.

آ. (٢٧) قوله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ﴾: صَدَقَ يتعدى لاثنتين ثانيهما
بحرفِ الجرِّ يُقال: صَدَقْتَكَ في كذا. وقد يُحذفُ كهذه الآية.

قوله: «بالحَقِّ» فيه أوجه، أحدها: أَنْ يتعلّق بـ «صدق». الثاني: أَنْ
يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أي: صَدَقًا مُلتبساً بالحق. الثالث: أَنْ يتعلّق
بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الرؤيا» أي: مُلتبسةٌ بالحق. الرابع: أنه قسمٌ
وجوابه «لَتَدْخُلُنَّ» فعلى هذا يُوقف على «الرؤيا» ويُتدأ بما بعدها.

قوله: «لَتَدْخُلُنَّ» جوابُ قسمٍ مضميرٍ، أو لقوله: «بالحق» على ذلك
القول. وقال أبو البقاء^(١): «و «لَتَدْخُلُنَّ» تفسيرٌ للرؤيا أو مستأنفٌ أي: والله
لَتَدْخُلُنَّ»، فجعل كونه جوابَ قسمٍ قسيماً لكونه تفسيراً للرؤيا. وهذا لا يصحُّ
البتة، وهو أَنْ يكونَ تفسيراً للرؤيا غيرَ جوابٍ لقسم، إلا أَنْ يريدَ أنه جوابُ
قسمٍ، لكنه يجوزُ أَنْ يكونَ هو مع القسم تفسيراً، وأن يكونَ مستأنفاً غيرَ تفسيرٍ
وهو بعيدٌ من عبارته.

قوله: «آمين» حالٌ مِنْ فاعلِ «لَتَدْخُلُنَّ» وكذا «مُحَلِّقِينَ وَمُقَصِّرِينَ»،
ويجوزُ أَنْ يكونَ «مُحَلِّقِينَ» حالاً مِنْ «آمين» فتكونُ متداخلةً.

قوله: «لا تَخَافُونَ» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً ثالثةً، وأن
يكونَ حالاً: إمَّا مِنْ فاعلِ «لَتَدْخُلُنَّ» أو مِنْ ضميرِ «آمين» أو «مُحَلِّقِينَ»

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.

أو «مقصرين». فإن كانت حالاً مِنْ «آمين» أو حالاً من فاعل «لَتَدْخُلُنَّ» فهي حالٌ للتوكيد و«آمين» حالٌ مقاربة، وما بعدها حالٌ مقدرةٌ إلا قوله: «لا تخافون» إذا جُعِلَ حالاً فإنها مقارنةٌ أيضاً.

آ. (٢٩) قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ خبرٌ مبتدأ مضمير، لأنه لَمَّا تَقَدَّمَ: «هو الذي أَرْسَلَ رَسُولَهُ» دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ الْمُقَدَّرِ أَي: هو أي: الرسولُ بالهدى محمدٌ، و«رسولٌ» بدلٌ أو بيانٌ أُنْعِتْ، وأن يَكُونَ مبتدأً أو خبراً، وأن يَكُونَ مبتدأً و«رسولُ الله» على ما تَقَدَّمَ مِنَ الْبَدَلِ وَالْبَيَانِ وَالنَّعْتِ. و«الذين معه» عطفٌ على «محمدٌ» والخبرُ عنهم قوله: «أشداءٌ على الكفار». وابن عامر^(١) في رواية «رسولُ الله» بالنصبِ على الاختصاصِ، وهي تُؤَيِّدُ كونه تابعاً لا خبراً حالة الرفع. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «والذين» على هذا الوجه^(٢) مجروراً عطفاً على الجلالة أي: ورسولُ الذين آمنوا معه؛ لأنه لَمَّا أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ أَضِيفَ إِلَيْهِمْ فَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ بِمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَهُ، ورسولُ أُمَّتِهِ بِمَعْنَى: أَنَّهُ مُرْسَلٌ إِلَيْهِمْ، وَيَكُونُ «أشداءٌ» حينئذٍ خبرٌ مبتدأ مضمير أي: هم أشدءاء. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى «رسولُ الله» و«الذين معه» مبتدأً و«أشداءٌ» خبره.

وقرأ الحسن^(٣) «أشداء» رحمةً بالنصبِ: إمَّا على المدح، وإمَّا على الحال من الضمير المستكن في «معه» لوقوعه صلةً، والخبرُ حينئذٍ عن المبتدأ. قوله: «تَراهم رُكْعاً سُجْداً» حالان؛ لأنَّ الرُّوْيَةَ بَصَرِيَّةً، وكذلك «يَسْتَعْنُونَ»

(١) البحر ١٠١/٨، والكشاف ٥٥٠/٣، وأورد السمين هذه القراءة على هيئة جملة

اعتراضية في الحاشية وليس موضعها هنا.

(٢) أي: وجه كون «والذين» عطفاً على «محمد».

(٣) الإنحاف ٤٨٣/٢، والمحاسب ٢٧٦/٢، والبحر ١٠٢/٨، والقرطبي ٢٩٣/١٦.

- الفتح -

يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وإذا كانتَ حالاً فيجوزُ أَنْ تكونَ حالاً ثالثةً مِنْ مفعول «تَراهم» وأن تكونَ مِنَ الضميرِ المستترِ في «رُكْعاً سجداً». وجوزَ أبو البقاء^(١) أَنْ يكونَ «سُجّداً» حالاً مِنَ الضميرِ في «رُكْعاً» حالاً مقدرة. فعلى هذا يكونُ «يَتَنَغَّونَ» حالاً مِنَ الضميرِ في «سُجّداً» فتكونُ حالاً مِنَ حال، وتلك الحالُ الأولى حالٌ مِنَ حالٍ أخرى.

وقرأ^(٢) ابن يعمر «أشيداً» بالقصر، والقصرُ مِنْ ضرائرِ الأشعار كقوله^(٣):

٤٠٨١ - لا بدُّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

فلذلك كانتَ شاذّةً. قال الشيخ^(٤): «وقرأ عمرو بن عبيد «ورُضوانا» بضم الراء». قلت: هذه قراءة متواترة قرأها عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ عنه قدَّمْتُها في سورة آل عمران^(٥)، واستثنيتُ له حرفاً واحداً وهو ثاني المائدة.

وُقِرِيَ^(٦) «سَيِّمِياؤهم» بياء بعد الميمِ والمدّ، وهي لغةٌ فصيحَةٌ وأنشِد^(٧):

٤٠٨٢ - غلامٌ رَمَاهُ اللَّهُ بِالْحُسْنِ يافِعاً

لَهُ سَيِّمِياؤ لا تَشُقُّ عَلَى الْبَصَرِ

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.

(٢) البحر ٨/١٠٢.

(٣) لم أمتد إلى قائله، وهو في العيني ٤/٥١١، والهمع ٢/١٥٦، والدرر ٢/٢١١.

(٤) البحر ٨/١٠٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/٦٨.

(٦) البحر ٨/١٠٢، والشواذ ١٤٢.

(٧) تقدم برقم ١٠٨٧.

- الفتح -

وتقدّم الكلام عليها وعلى اشتقاقها في آخر البقرة^(١). و«في وجوههم» خبر «سيماهم».

قوله: «مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ» حال من الضمير المستتر في الجار، وهو «في وجوههم». والعامّة «مِنْ أَثَرٍ» بفتحين، وابن هرمز^(٢) بكسر وسكون، وقتادة «مِنْ أَثَرٍ» جمعاً.

قوله: «ذلِكَ مَثَلُهُمْ» «ذلِكَ» إشارة إلى ما تقدّم من وَصَفِهِمْ بكونهم أشدّاء رَحَمَاءَ لَهُمْ سِيما في وجوههم، وهو مبتدأ خبره «مَثَلُهُمْ» و«في التوراة» حالٌ مِنْ «مَثَلُهُمْ» والعامل معنى الإشارة.

قوله: «ومَثَلُهُمْ في الإنجيل» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ وخبره «كَزَرَعٍ» فيؤقّف على قوله: «في التوراة» فهما مثلاً. وإليه ذهب ابن عباس. [٨٠٩/ب] والثاني: أنه معطوف على «مَثَلُهُمْ» الأول، فيكون مثلاً/ واحداً في الكتابين، ويؤقّف حينئذٍ على «الإنجيل» وإليه نحا مجاهدٌ والقراء^(٣)، ويكون قوله على هذا: «كَزَرَعٍ» فيه أوجه، أحدها: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر أي: مَثَلُهُمْ كَزَرَعٍ، فسّر بها المثل المذكور. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «مَثَلُهُمْ» أي: مُمَائِلِينَ زُرْعاً هذه صفتُهُ. الثالث: أنها نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أي: تمثيلاً كزراع، ذكره أبو البقاء^(٤). وليس بذاك. وقال الزمخشري^(٥): «ويجوز أن يكون «ذلِكَ» إشارةً مُبَهَمَةً أَوْضَحَتْ بقوله: «كَزَرَعٍ» كقوله: «وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابِرَ»^(٦)».

(١) انظر: الدر المصون ٦٢٢/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٤٢، والبحر ١٠٢/٨، والإتحاف ٤٨٤/٢.

(٣) معاني القرآن ٦٩/٣.

(٤) الإملاء ٢٣٩/٢.

(٥) الكشف ٥٥١/٣.

(٦) الآية ٦٦ من الحجر.

- الفتح -

قوله: «أَخْرَجَ شَطْأَهُ» صفةٌ لزُرْع. وقرأ^(١) ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء، والباقون بإسكانها، وهما لغتان. وفي الحرف لغاتٌ أخرى قُرِئَ بها في الشاذ: فقرأ أبو حيوة «شَطْأَهُ» بالمد، وزيد بن علي «شَطْأَهُ» باللف صريحة بعد الطاء، فاحتملتُ أن تكونَ بدلاً من الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها على لغةٍ مَنْ يقول^(٢): المَرأةُ والكَمأةُ بعد النقل، وهو مقيسٌ عند الكوفيين، واحتملُ أن يكونَ مقصوراً من الممدود. وأبوجعفر ونافع في رواية «شَطْأَهُ» بالنقل والحذف وهو القياس. والجحدري «شَطْرَهُ» أبدل الهمزة واواً، إذ تكونُ لغةً مستقلةً. وهذه كلها لغاتٌ في فراخِ الزُرْع. يقال: شَطَأَ الزُرْعُ وأشَطَأَ أي: أخرج فراخه. وهل يختصُّ ذلك بالحنطة فقط، أو بها وبالشعير فقط، أو لا يختصُّ؟ خلاف مشهور قال^(٣):

٤٠٨٣- أَخْرَجَ الشُّطْأَ عَلَى وَجْهِ الشُّرَى
وَمَنْ الْأَشْجَارِ أَفْنَانَ الثَّمَرِ

قوله: «فَأَزَرَهُ» العائمةُ على المد وهو على أفْعَلَ. وَغَلَطُوا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ فاعَلْ كمجاهِدٍ وغيره بأنه لم يُسْمَعْ في مضارعهِ يُؤَازِرُ بل يُؤَزِرُ. وقرأ^(٤) ابن ذكوان «فَأَزَرَهُ» مقصوراً جعله ثلاثياً. وقُرِئَ «فَأَزَرَهُ» بالتشديد والمعنى في الكل: قَوَاهُ.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٤، والتيسير ٢٠٢، والنشر ٣٧٥/٢، والقرطبي ٢٩٥/١٦.

(٢) انظر: الممتع ٤٠٥.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٩٤/١٦، والبحر ١٠٢/٨.

(٤) السبعة ٦٠٥، والتيسير ٢٠٢، والحجة ٦٧٤، والنشر ٢٧٥/٢، والقرطبي ٢٩٥/١٦.

- الفتح -

وقيل : ساواه . وأنشد^(١) :

٤٠٨٤ - بِمَحْنِيَةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالُّ نَبْتَهَا

مَجَرَّ جُيُوشِ غَانِمِينَ وَخَيْبِ

قوله : «على سُوقِهِ» متعلّق بـ «استوى»، ويجوز أن يكون حالاً أي : كائناً على سُوقِهِ أي : قائماً عليها . وقد تقدّم في النمل أن قبلاً^(٢) يقرأ «سُوقِهِ» بالهمزة الساكنة كقوله^(٣) :

٤٠٨٥ - أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى

وبهمزة مضمومة بعدها واو^(٤) كقُرُوح ، وتوجيه ذلك . والسُّوق : جمع ساق .

قوله : «يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ» حال أي : مُعْجِباً ، وهنا تمّ المثل .

قوله : «لِيَغِظَ» فيه أوجه ، أحدها : أنه متعلّق بـ «وَعَدَ» ؛ لأنّ الكفار إذا سمعوا بعزّ المؤمنين في الدنيا وما أعدّ لهم في الآخرة غاظهم ذلك . الثاني : أن يتعلّق بمحذوف دلّ عليه تشبيههم بالزُّرْعِ في نمائهم وتقويتهم . قاله

(١) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٤٥ . والمحنية : حيث ينحني الوادي وهو أخصب موضع فيه . والضال : شجر . فقد لحق النبت بالشجر في هذه المحنية . وهذه المحنية في موضع مرور الجيوش من غانم وخائب ، فلا ينزلها أحد لبرعاها خوفاً من الجيوش وهذا أوفر لخصبها .

(٢) انظر إعرابه للآية ٤٤ .

(٣) تقدم برقم ١٢٨ .

(٤) «سُوقِهِ» وانظر في قراءاتها : السبعة ٦٠٥ ، والحجة ٦٧٥ ، والنشر ٣٣٨/٢ ،

والتيسير ١٦٨ ، والبحر ١٠٣/٨ .

- الفتح -

الزمخشري^(١) أي : شَبَّهَهُمَ اللَّهُ بِذَلِكَ لِيَغِيْظَ . الثالث : أنه متعلِّقُ بما دَلَّ عليه قوله : «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ» إلى آخره أي : جعلهم بهذه الصفات لِيَغِيْظَ .

قوله : «مِنْهُمْ» «مِنْ» هذه للبيان لا للتبويض ؛ لأنَّ كُلَّهُم كَذَلِكَ فهي كقوله : «فاجْتَنِبُوا الرُّجَسَ مِنَ الْأَوْثَانِ»^(٢) . وقال الطبري^(٣) : «منهم أي : من الشُّطْرُ الذي أخرجه الزرعُ ، وهم الداخلون في الإسلام إلى يوم القيامة» ، فأعاد الضمير على معنى الشُّطْرُ ، لا على لفظه ، وهو معنى حسنٌ .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْفَتْحِ]

(١) الكشف ٥٥١/٣ .

(٢) الآية ٣٠ من الحج .

(٣) الطبري ١١٥/٢٦ . ولم يرد قوله : «إلى يوم القيامة» في مطبوعة الطبري .

فهرس

الآية	الصفحة
سورة العنكبوت	٥
سورة الروم	٢٩
سورة لقمان	٥٩
سورة السجدة	٧٧
سورة الأحزاب	٩١
سورة سبأ	١٤٧
سورة فاطر	٢٠٩
سورة يس	٢٤٣
سورة الصافات	٢٨٩
سورة ص	٣٤٣
سورة الزمر	٤٠٥
سورة غافر	٤٥١
سورة فصلت	٥٠٥
سورة الشورى	٥٣٧
سورة الزخرف	٥٧١
سورة الدخان	٦١٥
سورة الجاثية	٦٣٣
سورة الأحقاف	٦٥٩
سورة محمد (ﷺ)	٦٨٣
سورة الفتح	٧٠٩

